مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري

القسم الثاني

ابو خلدون ساطع الحصري

الاعمال القومية
لساطع الحصري

القسم الثاني

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري

القسم الثاني

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الـواردة في هـذا الكتـاب لا تعبر بـالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥
الطبعة الثانية: بيروت، أيار/مايو ١٩٩٠

آراء وأحاديث
في القومية العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٧)

آراء وأحاديث في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

بيروت: كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب عام ١٩٥١ واعيد نشره عام ١٩٥٦ بعد أن اضيف له بحث «عروبة مصر» وبحث «لماذا تأخرنا في ميدان الوعي القومي؟».

المحتويـــات

عروبة مصر ٧
سطور من صفحات قديمة ١٦
خاتمة محاضرة في «الاستقلال الثقافي
وسياسة التعليم» في سوريا ١٧
التيارات الفكرية حول القومية العربية ١٨
كلمة حول كارثة فلسطين ٢٥
محاضرة في القومية العربية ٢٧
مناقشات وتوضيحات حول محاضرة القومية العربية ٥١
كلمة حول التماسك الاجتماعي ٦٥
مصر والعروبة ٦٧
الاستشهاد بتاريخ اليونان
رد على لطفي السيد باشا ٧٤
الاستشهاد بتاريخ الأتراك
رد على حفني محمود باشا ٧٩
الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الامريكية ٨٤
بين العروبة وبين الفرعونية ٨٧
كلمات (من كتاب القومية والوطنية) ٩١
الأمة العربية بين الماضي والحاضر ٩٣

٧ - ٩٨٣

عروبـة مصـــر

- ١ -

١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦

إن هذا اليوم سيتبوأ مكانـة خاصـة في تاريـخ نشوء « فكـرة القوميـة العربيـة في مصر » .

لأنـه في اليوم المذكور ، أذاع زعـماء الثورة المصـرية ـ بـاسم الشعب المصـري ـ الدستور الجديد ، وأعلنوا فيه « عروبة مصر » بصورة رسمية .

فقالوا في ديباجة الدستور : إن شعب مصـر«يشعربـوجوده متفـاعلا في الكيـان العربي الكبـير ، ويقـدر مسؤولياتـه والتـزامـاتـه حيـال النضـال العـربي المشتـرك لنصـرة الأمـة العـربيـة ومجدها . . . » .

كما أنهم صرحوا في مادته الأولى :

« إن مصر دولة عربية » و « إن الشعب المصري جزء من الأمة العربية » .

ولا شـك في أن إدخال هـذه العبارات في صلب الـدستور يكـوّن حـدثـاً هـامـاً يستحق التسجيـل في تاريـخ « نشوء فكـرة القوميـة العربيـة في مصر » ، بكـل تقـديـر وابتهاج .

في الواقع أن مصر كانت قد أخذت تسير في مضمار « الشعـور بالعـروبة » منـذ مدة غير قصيرة . إلا أن سيرها هذا ظل بطيئاً ووئيداً حتى صدمة فلسطين الفاجعة .

لأن آراء المصريين في القضايا القومية ، كانت مبلبلة بلبلة غريبة ، ومقسمة بين النزعة الفرعونية ، والاقليمية المصرية ، والرابطة الشرقية ، والجامعة الإسلامية . واما فكرة القومية العربية فكانت تتعثر بين هذه التيارات المختلفة ، فلا تستطيع أن تشق طريقها إلى النفوس إلا بصعوبة كبيرة .

ولكن هذه الأحوال أخذت تتطور ـ بعد كارثة فلسطين ـ بسرعة كبيرة . وصارت فكرة العروبة تزداد قوة يوماً بعد يوم ، فأخذت تتغلب على النزعات الأخرى بسرعة متزايدة .

وهذه السرعة تضاعفت وتعاظمت ـ بوجه خاص ـ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، واقصائها الملك فاروق عن البلاد ، وإبعادها ساسة العهد السابق عن ميادين الحكم والسلطان . . .

إن التصريحات الواردة في الدستور الجديد عن « عروبة مصر » انما هي نتيجة هذا التطور الجديد . ولا شك أنها ستساعد على تغلغل فكرة القومية العربية في نفوس المصريين ، مساعدة كبيرة .

ولهذا السبب قلت في بدء حديثي هذا : إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء فكرة القومية العربية .

ـ ٢ ـ

في الواقع أن سوريا قد سبقت مصر في هذا المضمار . لأنها نصت على العروبة في الدستور الذي اصدرته سنة ١٩٥٠ .

وفضلاً عن ذلك ، فانها قطعت في هذا المضمار شوطاً أطول بكثير من الشوط الذي قطعته مصر بدستورها الجديد . لأنها لم تكتف بالنص على « عروبة سوريا » ، بل أشارت إلى « وحدة الأقطار العربية » ، وفرضت على النواب وعلى رئيس الجمهورية « العمل على تحقيق الوحدة المذكورة » .

فإن الجمعية التأسيسية التي وضعت وأقرّت هذا الدستور ـ في ١٥ أيلول ١٩٥٠ ـ صدرّته بمقدمة وجيزة ، بدأتها بالعبارات التالية :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بارادة الله ورغبة الشعب الحرة ، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية . . . » .

وبعد تعداد هذه الاهداف المقدسة ، قالت : « ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من

الامة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه امتنا العربيـة في دولة واحدة ، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية » .

وقد جاء في المادة الاولى من الدستور ما يلي : « سورية جمهورية عربية » . . . والشعب السوري جزء من الامة العربية » .

وجاء في مادته السادسة والاربعين ما نصه :

« قبل أن يتولى النواب عملهم ، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية :

اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد ومدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته . . . وأن أحترم قوانين البلاد . وأن أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص . وأن أعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .

وجاء في مادته الخامسة والسبعين ما نصه :

« قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته ، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية :

« اقسم بالله العلي العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن اكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية » .

وفضلا عن كل ما تقدم ، قدّر الدستور السوري ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية فنص في مادته الحادية والثلاثين على ما يلي :

« تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ، ويكون تسهيل خاص للمغتربين وابنائهم ، وأبناء الأقطار العربية » .

يتبين من كل ما سردناه آنفاً ، أن النصوص الواردة في الدستور السوري عن القومية العربية ، هي اكثر شمولاً وأبعد غوراً ، وأصرح تعبيراً من النصوص الواردة في الدستور المصري الجديد .

ولكن . . يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه ، أن دخول هذه النصوص الهامة في الدستور ، لم يكن خطوة كبيرة بالنسبة إلى سوريا .

وذلك لأن سوريا ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ أعرق الاقطار العربية في الشعور بالقومية العربية ، وأكثرها تجرداً عن النزعات الاقليمية ، وأشدها توقاً إلى الوحدة العربية وكانت قد أعلنت ـ خلال مشاورات الوحدة العربية ـ على لسان ممثليها ،

بصورة رسمية استعدادها التام للتنازل عن سيادتها في سبيل تكوين « دولة عربية » تجمع تحت رايتها جميع شعوب الامة العربية .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نقول : إن دخول النصوص المذكورة في صلب الدستور كان بمثابة الامور الطبيعية ، بالنسبة إلى اتجاه الرأي العام في سوريا .

ومما يجب ملاحظته أن هذه النصوص لم تؤثر في سير الأمور تأثيراً محسوساً ، لا في سوريا ولا في خارج سوريا .

ولا نكون من المغالين إذا قلنا ، أن تأثير النصوص المذكورة قد انحصر ـ تقريباً ـ في صياغة المادة الاولى من الدستور الاردني الصادر سنة ١٩٥٣ . لأن المادة المذكورة صرحت ، بدورها ، « أن الشعب الاردني جزء من الامة العربية » . .

ولكن مصر . . كانت في حالة تختلف عن حالة سوريا ـ في هذا المضمار ـ اختلافاً كبيراً . ويحق لنا أن نقول : إن موقف مصر من قضايا القومية العربية كان بمثابة القطب المعاكس لموقف سوريا .

فقد بقيت مصر ـ مدة طويلة ـ بعيدة عن المساهمة في حركات القومية العربية . حتى أنها كثيراً ما وقفت موقفاً مخالفاً لها مخالفة صريحة .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن ورود النص على « عروبة مصر » في صلب الدستور الجديد ، كان بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام ، إن لم نقل قفزة رائعة في سبيل العروبة .

ولا شك في أن هذه الخطوة الهامة لن تبقى منفردة بل ستعقبها سلسلة خطوات واسعة اخرى ، تلعب دوراً هاماً في تقوية فكرة القومية العربية ونشرها في مصر ، وفي سائر الاقطار العربية .

ـ ٣ ـ

قلت آنفاً : إن هذه النصوص والتصريحات الرسمية ، كانت بمثابة خطوة كبيرة ، بل قفزة رائعة ، بالنسبة إلى مصر .

فإن نظرة واحدة إلى المقالات المنشورة في هذا الكتاب ، وتاريخ كتابة أقدمها لا يعود إلى اكثر من خمس سنوات ، تظهر بكل وضوح شدة البلبلة التي كانت تسود آراء الكثيرين من رجال الفكر والقلم في مصر ، وتبين بكل جلاء أهمية الخطوة التي خطتها

مصر في طريق « الشعور بالقومية العربية » ، عندما نصت في دستورها الجديد على أن « الشعب المصري جزء من الامة العربية » .

ولكن خطورة هذه الخطوة تتجلى لنا بوضوح اكبر عندما نرجع بأذهاننا إلى أزمنة أقدم من تاريخ كتابة المقالات المذكورة ولا سيما عندما نتذكر ما كان يحدث ويقال ابان ثورة ١٩١٩ ، وفي أعقابها .

إن ابناء العرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني المباشر ، قبل الحرب العالمية الاولى ، كانوا يرنون بأبصارهم نحو مصر ، ويعلقون عليها أوسع الآمال .

لأن مصر كانت عند ذاك « الملاذ الرسمي الوحيد » للغة العربية ، وللأدب العربي .

فإن اللغة الرسمية في جميع الولايات العثمانية ـ بما في ذلك الولايات العربية ـ كانت اللغة التركية . وكان أولاد العرب يتلقون دروسهم في المدارس الرسمية باللغة المذكورة ، وكان أصحاب المصالح لا يستطيعون أن يخاطبوا السلطات الحكومية بغير اللغة التركية . وعندما ينشد أحدهم العدالة في محكمة من المحاكم ، كان يضطر إلى الاستعانة بترجمان ، لينقل اليه أسئلة المحققين والقضاة ، وينقل إلى هؤلاء ما يقوله في سبيل الادعاء أو الدفاع . وكل ذلك دون أن يستطيع أن يتأكد ما إذا كان الترجمان قد قام بمهمته خير قيام ، بما يلزم لذلك من « الفهم الصحيح » ، و « الامانة التامة » .

ولذلك ، كان أهالي الولايات العربية في السلطنة العثمانية يغبطون مصر على انفصالها عن الدولة ، ويبجلون ذلك الانفصال الذي أكسب اللغة العربية ما تستحقه من المكانة المادية والمعنوية .

ورواد « حركات القومية العربية » ودعاتها . . . عندما أخذوا يناضلون ويجاهدون في سبيل « الحقوق القومية » ، كثيراً ما كانوا يتوجهون بأفكارهم ، وأمانيهم نحو مصر ، آملين الاستفادة منها والاستعانة بها ، في هذا السبيل . . .

ولكن . . . مصر نفسها كانت بعيدة عن الشعور بالقومية العربية الكامنة فيها . ولهذا السبب ظلت معرضة عن « فكرة العروبة » . وغير مكترثة بأعمال دعاة القومية، وآمالهم ، إن لم تكن معارضة لها . . .

وهذه الحالة عرّضت آمال الكثيرين منهم إلى خيبة مريرة .

وهذه الخيبة تفاقمت بوجه خاص ، بعد انفصال الولايات العربية عن الدولة

العثمانية ، عندما التجأ عدد غير قليل من مجاهدي العروبة إلى مصر ، لمواصلة النضال ضد السلطات المحتلة .

- ٤ -

ولاعطاء فكرة اوضح وأتم مما سبق ، عن المواقف والاوضاع التي اشرت اليها آنفاً ، ارى من المفيد أن استعين بذاكرتي الشخصية في هذا المضمار وأن أسرد بعضاً منها في هذا المقام :

عندما أخذت على عاتقي مهمة تنظيم شؤون المعارف في سوريا - في اوائل عهد تعريبها ، عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وزوال الحكم العثماني عن البلاد العربية بأجمعها ، كان أول الاعمال التي فكرت فيها وقمت بها ، هو التوجه إلى مصر للاستعانة بالكتب المدرسية المطبوعة فيها ، والاستفادة من طرائق تدريس اللغة العربية المرعية في مدارسها .

سافرت إلى القاهرة لهذه الغاية سنة ١٩١٩ ، غير أن وصولي اليها صادف اضرام الثورة المصرية واشتداد حركة المقاطعة والاضراب فيها .

كان الاضراب قد شمل جميع طبقات الشعب ، بما في ذلك جماعات الموظفين . لهذا السبب لم استطع الحصول على الشيء الكثير من الفوائد التي كنت أتوخاها من وراء هذه السفرة . ولكنني - مقابل ذلك - جنيت منها فوائد معنوية اخرى ، ما كانت تخطر على بالي ، عندما قررت السفر إلى القاهرة ، ووضعت فيها منهاج الابحاث والاتصالات التي سأقوم بها هناك : لقد شاهدت أروع احداث الثورة المصرية .

وعدت إلى دمشق وقلبي يطفح حبوراً من الحركات الوطنية التي شاهدتها بنفسي ، ومن مناقب التضحيات البطولية التي صفقت لها بكل جوانحي .

إننا كنا ننظر إلى الثورة المصرية كجزء متمم للثورة العربية التي كانت بدأت قبلها بعدة سنوات . ولذلك صرنا نستطلع أخبار الثورة التي قامت في مختلف أنحاء القطر المصري ضد الحكم البريطاني ، كما كنا نتتبع حركات الثورة التي كانت تقوم في مختلف أنحاء الشام ضد البريطانيين في بعض الجهات . وضد الفرنسيين في بعض الجهات .

فإن هجوم رمضان الشلاش على الحامية الانكليزية في دير الزور ، وإغارة الدنادشة على الحامية الفرنسية في تل كلخ . . . والثورة التي كان يتزعمها الشيخ صالح العلي في شمال منطقة الاحتلال الفرنسي ومحمود الفاعور في جنوب تلك المنطقة . . .

٧ - ٩٩٠

ما كانت تختلف في نظرنا عن الثورات التي كان يخوض غمارها الفدائيون المصريون في مختلف المدن والجهات . كلهـا كانت بمثابة صفحات مختلفة من ثـورة عربيـة عامـة ، تهدف إلى تحرير الامة العربية من السيطرة الاجنبية ، واستنهاضها لتتبوأ المكانـة المادية والمعنوية التي تليق بماضيها الباهر .

نحن كنا نفرح لثـورات الشام كما نفرح لثورات مصر ونصفق لهذه كما نصفق لتلك .

لأننا ـ كما قلت ـ كنا نعتبر مصر جـزءاً من أجزاء الـوطن العربي الاكبر، شأنها شأن سوريا والعراق . كما كنا نعتبـر المصريـين ، من أبناء الامـة العربيـة ، مثل أهـل الشام والعراق وسائر البلدان العربية .

ولكن . . .

بعد مرور سنة ونصف على ذلك التاريخ ، عندما التجأنا إلى مصر ـ بعـد سقوط الدولة العربية التي كانت تأسست في ديار الشام ـ صـدمنا بمـا لم نكن نتوقعـه أبداً : إذ لاحظنا أن المصريين ـ بمن فيهم معظم رجال الثورة وزعمائها ، ما كانوا يبـادلوننـا هذه المشـاعر بـوجه من الـوجوه . إنهم مـا كانـوا يشعرون بقـوميتهم العربيـة ، وما كـانـوا يسلمون بأن مصر جزء من البلاد العربية ، ولا يعترفون بأن الشعب المصـري جزء من الامة العربية .

ولـذلك قلما كـانوا يكتـرثون بمـا حدث ويحـدث في بلاد الشـام . حتى أن اخبار انقراض الدولة العربية السورية نفسها لم تحرك في نفوسهم شيئاً يذكر من الأشجان .

وقد لاحظنا ـ والاسف يحز في نفوسنا ـ أن الكثيرين ممن يسمعون أخبار الشام ، ما كانوا يكتفون بعدم الاكتراث ، بل كانوا يستنكرون الثورة العربية نفسها . حتى أن بعضهم كان يسترسـل في هذا إلى حـد استنزال لعنـات الله على رجـال الثورة العـربية ودعاتها .

لأنهم ما كانوا يعرفـون حقائق الامـور ، وكانـوا يجهلون دوافع الثـورة وظروفهـا الحقيقية . ويستنكرونها ـ بل يلعنونها ـ لأنها قـامت ضد الخليفـة العثماني ، كـأن ذلك الخليفة كان من أولياء الله الصالحين ، مثل ابي بكر الصديق وعمر الفاروق . . .

وانا لا ازال أذكر الألم الممض الذي شعرت به ، عندما اطلعت على هـذا الاتجاه الفكـري والنفسي لأول مرة . وتمنيت عنـدئذ ـ بكـل قواي ـ لـو كـان لي قـدرة في فن القصص ، لأن اكتب مأساة تمثل هذه الحالة أروع تمثيل : مأساة تدور حـوادثها حـول

حياة أخوين مظلومين ، فرقت الاحداث بينهما ، قبل أن يبلغا أشدهما لأنهما وقعا في الأسر ، وعاشا وترعرعا بعيدين بعضهما عن بعض ، تحت أمرة سيدين يعيشان في بلدين مختلفين .

كان الاخ الاصغر يتتبع أخبار الاخ الاكبر ، ويتحرق شوقاً للالتقاء به في يوم من الايام ، وبعد الكثير من المشاق والمصائب ، استطاع أن يتحرر من ربقة سيده فأسرع في السفر إلى حيث كان اخوه . ولكنه هناك فوجىء بصدمة عنيفة آلمته أشد الألم وأذهلته أتم الذهول : لأن الاخ الاكبر لم يتعرف اليه ، وانكر قرابته له . وفضلاً عن ذلك اخذ يؤنبه أشد التأنيب ، ويصرخ في وجهه مستفهماً ومستنكراً :

ـ لماذا خرجت على طاعة سيدك العظيم ! كيف تجرأت على مخالفة أوامر الرجل النبيل ؟ . .

وبعد ذلك صار يستنزل لعنة الله عليه ، جزاء عصيانه المشين .

إن هذه المأساة كانت تمثل في نظري خير تمثيل ، الحالة التي كانت تفاجىء السوريين الأحرار ، عندما كانوا يلتقون ببعض الجماعات من المصريين ، في ذلك التاريخ .

لذلك استحوذ هذا الموضوع على ذهني مدة طويلة ، وصار يحرك أشجاني من وقت إلى آخر ، بكل قوة وشدة .

ولكن . . . أنّى لي القدرة على كتابة هذه المأساة ؟ . . فإن حياتي الفكرية كانت اتجهت اتجاهاً علمياً ، منذ صباي ، وباعدت بيني وبين أعمال الأدب والخيال . ولذلك عندما أطلت التفكير في موضوع هذه المأساة ، تغلبت في نفسي نزعة البحث والتعليل على روح الانفعال ورغبة التمثيل . وتحوّل في ذهني « مشروع المأساة » شيئاً فشيئاً إلى « موضوع درس واستقصاء » .

لماذا لم يشعر المصريون بعروبتهم ؟ لماذا يُعرضون عن حركات القومية العربية كل هذا الإعراض ؟ هل هناك اسباب ودوافع جوهرية ناتجة عن طبائع الأشياء ، أم أن هذه الدوافع كلها من الأمور العارضة التي لا بد أن تزول ؟

لقد فكرت في كل ذلك تفكيراً جدياً ، ودرست الأحوال دراسة تفصيلية ، طوال مدة اقامتي في القاهرة ، التي استغرقت سبعة أشهر .

وتوصلت بعد هذا التفكير والدرس إلى النتائج التالية :

إن الظروف التاريخية كانت قد عزلت مصر عن سائر البلاد العربية ، انعزالاً

يكاد يكون تاماً . فأصبح المصريون غير مطلعين على حقيقة الأحوال في الولايات العربية وفي سائر انحاء السلطنة العثمانية .

إن المواقف التي يقفها المصريون الآن تجاه حركات القومية العربية ، انما هي نتيجة طبيعية لهذا الانعزال المادي والمعنوي . ولا شك في أن هذه الأحوال كانت وليدة ظروف شاذة . فلا بد من أن تتغير وتزول بتغير ظروف الحياة الجديدة .

فغادرت القاهرة إلى العراق ، وانا مؤمن أشد الايمان ، بأن مصر ستغير موقفها من القضايا العربية تغييراً جوهرياً ، عاجلاً أو آجلا . . . وإنها وإن لم تشعر بعروبتها اليوم ، فستشعر بها غداً .

ولست أجد حاجة إلى ذكر الامور التي حدثت بعد ذلك ، في هذا المقام .

ولكني . . . بمناسبة موضوع المأساة التي أشرت اليها آنفاً ، أرى من الضروري أن أقول :

إن المأساة . . . قد انتهت إلى « خاتمة سعيدة » مثل معظم القصص الشعبية التي ترويها الأمهات والجدات . .

فلو كنت كتبت المأساة المذكورة في حينها ، لكان ترتب عليّ الآن ، أن أسرد ما حدث بعد ذلك أيضاً ، لأختمها بقولي :

ـ وبعد كل هذه الأحداث . . . عرف الأخ الأكبر عظم الخطأ الذي وقع فيه . . وعانق اخاه أحر العناق ، وصار يعيش معه ، ويفكر معه ، ويعمل معه . . . طول حياته .

القاهرة ، نوار ١٩٥٦

ابو خلدون
ساطع الحصري

ذيل :

سطور من صفحات قديمة(*)

- ١ -

« أرجو أن لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات . فاني عربي صميم ، أدين بدين العروبة بكل جوارحي . واهتم بمصر بقدر ما اهتم بسوريا والعراق .

ولا أكون مغالياً إذا قلت : إنني أهتم بمصر - اكثر مما اهتم بسورية والعراق ، لأنني اعرف أن مصر بحسب أوضاعها العامة أصبحت القدوة المؤثرة على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد لذلك أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية . كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر ، تكون كأنما اسديت إلى سائر البلاد العربية بأجمعها » .

(*) خاتمة مقالة في « نقد نظام التعليم في مصر » كتبت ببغداد ونشرت في مجلة الرسالة في القاهرة في اوائل سنة ١٩٣٧ .

خاتمة محاضرة في «الاستقلال الثقافي وسياسة التعليم» في سوريا(*)

- ٢ -

« إني من الذين يؤمنون بالوحدة العربية ايماناً عميقاً ، ومن الذين يقولون بوجوب العمل من أجلها عملاً متواصلاً ، دون توانٍ أو تخاذل .

إنني اعتقد اعتقاداً جازماً ، بأن الوحدة العربية « ضرورية » لحفظ كيان الشعوب العربية ، كما اعتقد أنها « طبيعية » بالنسبة إلى حياة الأمة العربية وتاريخها الطويل ، فلا أشك ابداً في أنها ستتحقق يوماً من الايام إن عاجلاً أو آجلاً .

لا أدري فيما إذا كان ما بقي لي من العمر سيسمح لي بادراك ذلك اليوم .

غير أني اقول بكل اخلاص : إذا قدِّر لي أن ادرك اليوم الذي ستتحقق فيه الوحدة العربية ، سأعتبر نفسي أسعد الناس جميعاً . . . وسأنسى كل ما كابدته من مشاق وآلام . . وسأترك هذه الحياة راضياً مرتاحاً . . . كأنني لم أتعب أبداً ، ولم أشعر بذرة من الألم » .

(*) القيت في مدرج الجامعة السورية بدمشق في أوائل سنة ١٩٤٥ ، وقد نشرت في : ساطع الحصري [ابو خلدون] ، حول الوحدة الثقافية العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٧) .

التيارات الفكرية حول القومية العربية

مقدمة الطبعة الاولى

- ١ -

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القوميـة !

ذلـك لأن مفهوم الـوطن عند أمثـال هـذه الامم يكـون واضـح المعـالم ومستقر الشكل : الامة تكوّن دولة مستقلة موحدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة ، التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هذه الامم موضع خلاف ومثار جدل ، وجميـع أفراد الامة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأسـاسية نحو هذا الوطن المشترك العام .

ولكن . . مـا أتعس الامم التي ظلت بعيـدة عن تحقيق وحـدتهـا القـوميـة ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حـدودها الـدولية منـطبقة عـلى حدودها القومية !

ان مفهـوم الوطن عنـد هذه الامم لا يكـون واضح المعـالم ومستقر الشكـل ، لأن تعـدد الدول المسيـطرة عـلى شؤون الأمـة يجعـل مفهـوم الـوطن معقـداً ومشـوشـاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الـوطن الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمـة . و « الوطن العـام » الذي

يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الامة على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية . . « الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول ، و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤيته مظللاً براية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد . .

وبتعبير أقصر ، يكون هناك : « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود » . . « الوطن الدولي » و « الوطن القومي »

ولا حاجة إلى البيان : إن كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة ، من نوع خاص .

ولكن عقول جميع الناس لا يمكن أن تستوعب هذين المفهومين المتداخلين بسهولة . لأن انظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمة على وتيرة واحدة ، ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الاسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن والوطنية الأساسية : فريق الاقليميين ، وفريق القوميين . . .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون اليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل ما بقي خارج تلك الحدود أجنبياً .

وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ، بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها . .

وفريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة . . .

« فريق الاقليميين » الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددها تبعاً لتعدد دولها ، « وفريق القوميين » الذين يعتقدون بوحدة الأمة ، على الرغم من تعدد الدول .

إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلا حاداً في بعض الأحيان .

يتهم الاقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الاقليميون ، أن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء ، أنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الاوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . وتعمل لإذكاء نيران الخلاف بتقوية الاقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع ، فيسعى قسم منهم لتقوية الإقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطيّة للوصول إلى اهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الاوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية ، ولازدراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة المتضاربة كلها . . . على زيادة البلبلة في الافكار والنزعات ، واشاعة الفوضى في البلاد واضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الامة الالمانية قبل سنة ١٨٧٠ والامة الإيطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانتا في هذه الحالة .

والامة العربية ، لا تزال في هذه الحالة .

- ٢ -

إن الأمة العربية منقسمة في الحالة الحاضرة إلى عدة وحدات سياسية : بعضها مستقل تماماً . وبعضها مستقل نسبياً ، بعضها تحت الحماية رسمياً ، وبعضها في حالة مستعمرة صراحة .

والوحدات المستقلة نفسها منقسمة إلى دول عديدة ، لكل منها علم خاص ، وحكومة خاصة ، ووضع سياسي خاص : بعضها جمهورية ، وبعضها ملكية مطلقة ،

وبعضها ملكية مقيدة بشكل من اشكال النظم النيابية .

واما مواطنو هذه الدول والوحدات السياسية المختلفة ، فينقسمون - من وجهة الآراء والنزعات القومية - إلى ثلاث زمر اساسية :

أ - فريق منهم يقول بوحدة الامة العربية ، على الرغم من تعدد دولها ، ويرى من الضروري العمل لتوحيد فروع الامة العربية بشكل من الاشكال .

ب - وفريق ثانٍ منهم يتمسك ، بعكس ذلك ، بالاقليمية الناتجة من تعدد الدول ، ويعتبر اهالي كل دولة من الدول العربية امة قائمة بذاتها ، ومتميزة عن غيرها ، فيقول بوجوب بقاء هذه الدول منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً تاماً ، في الحال وفي الاستقبال .

ج - وفريق ثالث منهم ، يسلم بوجود امة عربية ، ومع هذا يرى أن المصلحة تقضي ببقاء كل دولة مستقلة عن غيرها . ولذلك يعارض اتحاد هذه الدول بأي شكل كان . ومع هذا ، يوافق على تكتل الدول العربية ، باتفاقيات خاصة أو عامة . . .

إني قسمت الناس خلال هذا الحديث بالنسبة إلى مواقفهم من « القومية العربية » إلى ثلاث زمر اساسية ، وقد فعلت ذلك بالنظر إلى الاتجاهات الرئيسية . ولكني اعرف أن هناك تيارات كثيرة اخرى ، تقسم هذه الزمر نفسها إلى فروع عديدة :

لأن هناك جماعات ترى وجوب اتحاد بعض الدول العربية ، « دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهذه الجماعات نفسها تختلف في تعيين الدول التي يجب أن تتحد « دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهناك جماعة تسعى لتوحيد سوريا مع الأردن . واخرى تدعو إلى اتحاد سوريا مع لبنان ، واخرى تعمل لتحقيق اتحاد سوريا مع العراق ، واخرى ترى وجوب اتحاد الأردن مع العراق . . . وجماعة تدعو إلى تكتل هذه الدول الاربع . واخرى تتمنى أن تتكتل في الوقت نفسه مصر ، مع دول الجزيرة وليبيا . .

هذا ، ونجد بين كل واحدة من هذه الجماعات ، طائفة تعتبر الاتحاد الذي تدعو اليه هدفاً مقصوداً لذاته ، في حين أن طائفة اخرى ، تسعى وراء هذا الاتحاد الجزئي ، تمهيداً لاتحاد أشمل ، بل ولاتحاد عام .

وفي الوقت نفسه ، نجد هناك جماعات اخرى تعارض هـذه الاتحادات الجزئية من حيث الأساس ، لأنها تذهب إلى أن ذلك يعرقل ويعيق الاتحاد التام المنشود .

- ٣ -

هـذا ، ومن المعلوم أن الدول العـربية شعـرت ـ في أواخر أيـام الحرب العـالمية الثانية ـ بوجوب التكتل فعلاً وبعد المشاورات التي جـرت بين رئيس وزراء مصـر وبين رؤساء وزراء كل من سائر الدول العربيـة ، وقعت على بـروتوكـول الاسكندريـة سنة ١٩٤٤ ، ثم عدلت عنه إلى الميثاق الذي تقرر سنة ١٩٤٥ .

و« جامعة الدول العربية » التي تكونت بموجب هذا الميثاق ، قوبلت ـ في بـادىء الأمر ـ بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .

إلا أن . . الوقائع التي توالت بعد ذلك . . خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالاً واسعاً لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين واللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك ، تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية ايضاً :

هناك جماعة تنادي بوجوب اصلاح هذه المؤسسة اصلاحاً أساسياً ، يجعلها آلـة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيراً ، فتدعو إلى حلها ، والعدول عنها نهائياً .

وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حالياً ، ومع هذا لا تحبذ الغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، انتظاراً إلى سنـوح فرص أكـثر ملاءمـة لاصلاحهـا اصلاحاً اساسياً .

وهناك جماعة تضع اللوم كله عـلى جميع الـدول المشتركـة في الجامعـة ، وجماعـة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الامـانة العـامة المسؤولـة الأولى عن الأوضاع التي وصلت إليها جامعة الدول العربية . . .

وبجـانب هذه الجمـاعات ، جمـاعة اخيـرة : تدعي بـأن اعمال جـامعة الـدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية ، وتدعو لذلك إلى العـدول عن الفكرة نفسها . . .

ولا حـاجة إلى القول ، أن التيار الـذي يمثله هؤلاء ، وهو أخـطر هذه التيـارات كلها ، وأبعدها عن سبل الحق والصواب :

٧ ـ ١٠٠٠

لأن « جامعة الدول العربية » التي تأسست بموجب الميثاق المعلوم ، لم تكن « جامعة عربية » ولا « جامعة للشعوب العربية » بل هي جامعة « للدول العربية » . فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية ، كما أن الفشل الذي منيت به هذه الجامعة إلى الآن لا يجوز أن يعتبر دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، بوجه من الوجوه .

وإذا جاز لي أن أستشهد بالوقائع التاريخية ، قلت : أن مجلس جامعة الدول العربية يشبه إلى حد ما « الدييت » الالماني الذي تكوّن بعد معاهدة فينّا ، والتاريخ يشهد على أن فشل المجلس المذكور في جمع كلمة الدول الالمانية ، لم يحل دون اتحاد الالمان اتحاداً فعلياً ، بعد مدة من الزمان .

وأعتقد أن مَثل مَن يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، كمَثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه له طبيب من الأطباء . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء .

وإذا نظرنا إلى الأمور من الوجهة الواقعية ، وجب علينا أن نسلم بأن جامعة الدول العربية لم تعمل شيئاً يذكر في سبيل تقوية « فكرة القومية » ونشرها بين الناس . لأن مجلس الجامعة ، ركز جهوده في القضايا السياسية ، وأما أمانتها العامة ، فقد بقيت بعيدة عن تقدير الواجبات القومية التي تترتب عليها حق التقدير . .

فلا أغالي إذا قلت : إن فكرة القومية العربية لم تستفد من جامعة الدول العربية استفادة تستحق الذكر .

ومما يلفت النظر ، ان تكوّن « جامعة الدول العربية » ـ مع الدوائر المتفرعة منها ـ جعل الكثيرين من القوميين يعتمدون عليها في نشر الفكرة القومية ، فانقطعوا عن العمل في سبيلها .

ولهذه الأسباب كلها حدث نوع من الفتور في الحركات القومية ، أعقبه شيء من الارتداد في بعض البلاد .

وهذا حدث ، مع الأسف الشديد ، في الوقت الذي أصبح الرأي العام العربي في أشد الحاجة إلى التنوير ، والتنسيق ، والتوجيه .

فعلى مفكري الأمة ، في مختلف الأقطار العربية ، أن يقدروا الواجبات الخطيرة التي تترتب عليهم في هذه الظروف الحرجة . . وأن يسارعوا إلى خدمة الفكرة العربية خدمة صادقة .

١٠٠١ ـ ٧

فإني أدعو جميع المؤمنين بالقومية العربية إلى مضاعفة الجهود في خدمة الشعوب العربية . . لأنها أصبحت في حاجة إلى الخدمات الجدية أكثر من أي وقت مضى . . .

القاهرة ٢٢ آذار ١٩٥١

ابو خلدون
ساطع الحصري

كلمة(*) حول كارثة فلسطين

سمعت بعض الشبان يتساءلون :

كيف خسر العرب معركة فلسطين ضد اسرائيل ، مع انهم كانوا سبع دول ؟

ولكني اجبت على هذا السؤال :

لا يجوز أن يقال : أن العرب خسروا معركة فلسطين ، مع أنهم كانوا سبع دول .

بل يجب أن يقال « أن العرب خسروا معركة فلسطين **لأنهم كانوا سبع دول** » .

(*) نشرت في جريدة الزمان البغدادية ، (نيسان / ابريل ١٩٥٠) .

محاضرة في القومية العربية(*)

كلمة تمهيد : البلبلة في مفهوم القومية العربية .

١ ـ الأمة شيء والدولة شيء آخر .

٢ ـ درس من أوضاع ليبيا وحوادثها .

٣ ـ الولايات العربية في الدولة العثمانية .

٤ ـ كيف تكونت الدول العربية ؟

٥ ـ كيف تقررت حدود هذه الدول ؟

٦ ـ مصر لا تختلف عن سائر البلاد العربية .

٧ ـ الارادة والمشيئة في تكوين القومية .

خلاصة القول : الأمة العربية والشعوب العربية .

(*) القيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ .

القوميـــة العربيـــة

من هو العربي ؟ ما هي الأمة العربية ؟ وما هي الشعوب التي تـدخل في مفهـوم كلمة العرب ؟

إن الأجـوبة التي تعـطى على هـذه الاسئلة في مختلف بيئـات المتنـورين في هـذه البلاد ، تنم عن تضارب شديد من ناحية ، وغموض غريب من ناحية أخرى .

وقـد ظهرت آثـار هذا التضـارب والغموض إلى العيـان ، بوجـه خاص خـلال المساجلات التي جرت في هذه القاعة نفسها ، قبل نحو عشرة أيام .

فـالسؤ ال الذي وجهـه صديقنـا الأمير مصـطفى الشهابي إلى الحـاضرين ، أثـار ردوداً متنوعة جـداً ، واظهر شـدة البلبلة التي تسود الاذهـان ، في هذه الأيـام ، حول تحديد مفهوم العرب والعروبة .

لأننـا سمعنا من يقـول : « أن العربي هـو الذي يتكلم بـالعربيـة » ومن يقـول : « هو من يريد أن يكون عربياً » ، ومن يقول : « هو من يعتز بالعروبة » . ورأينـا من يقول بأعلى صوته « أنا مصري بس » . ومن يسأل : « لماذا أكون عربياً ؟ » ، وسمعنـا صوت من ينقل الحـديث إلى الديـانة الإسـلامية ، ومن يجـر الكلام إلى ميـادين الاممية العالمية ، ورأينا من يردد قول القائلين أن المصالح « المادية هي التي تقرر كل شيء » ، ومن يشير إلى « اختلافات البيئة والمناخ » .

لماذا ؟ لماذا يختلف المفكرون في هذه البلاد بوجه خاص ـ وفي سـائر انحـاء العالم العربي بوجه عام ـ كل هذا الاختلاف ، في مثل هذه المسائل الأساسيـة التي تمس كيان الأمة وتتصل بصميم حياتها ؟

لا شك في أن لهذه الاختلافات أسباباً عديدة . ولكني اعتقد أن أهم هذه الأسباب ، وبتعبير أصح : المصدر الأصلي لجميع تلك الأسباب ، هو : تعدد الدول العربية ، وانقسام الأمة العربية بين هذه الدول المتعددة .

ذلك لأننا نشأنا على الاهتمام بالدول أكثر من التفكير في الأمم . فصار أمر « تعدد الدول العربية » يستوقف أنظارنا بشدة ، يحول دون انتباهنا إلى « الأمة العربية » التي وراء هذه الدول .

إني لاحظت ذلك عند الكثيرين من المتنورين . لاحظت أن معظم هؤلاء لا يميز بين الدولة وبين الأمة تمييزاً واضحاً ، حتى أن بعضهم ينكر وجود فرق بينهما على الاطلاق .

ولذلك رأيت من الضروري أن أبدأ أبحاث القومية العربية ، بمناقشة هذه القضية .

- ١ -

أذكر بأني كنت قرأت قبل مدة وجيزة ، مقالة في إحدى المجلات المصرية ، تطرّق فيها كاتبها إلى معاني الدولة والأمة فقال : ان الأمة والدولة شيء واحد . فالدولة هي الأمة ، والأمة هي الدولة . ولا فرق بينهما أبداً .

إن هذا القول يصح إلى حد ما ، بالنسبة إلى بعض الدول وبعض الأمم ، ولكنه لا يصح أبداً بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى والأمم الأخرى .

إنه يصح - إلى حد ما - بالنسبة إلى « الدول القومية » التي تتألف من أمة واحدة ، وتجمع شمل شعوب تلك الأمة بأجمعها ولكنه لا يصح أبداً ، بالنسبة إلى الدول التي قد تكون مؤلفة من أمم عديدة ، أو تكون قائمة على جزء من الأمة دون سائر أجزائها .

ولتوضيح قولي هذا ، اسمحوا لي أن أذكر لكم واقعة تاريخية مشهورة : تعرفون أن بولونيا كانت ، حتى اواسط القرن الثامن عشر ، دولة مستقلة ، وقوية الشكيمة ، ولكنها بعد ذلك اخذت تضعف وتتضعضع ، إلى أن انقرضت ، وزالت من عالم الوجود : لأن جاراتها الثلاث تألبت عليها ، واستولت على أراضيها ، ثم تقاسمت تلك الأراضي فيما بينها . واصبح قسم من أراضي بولونيا جزءاً من بروسيا ، وقسم آخر جزءاً من روسيا ، وقسم آخر جزءاً من النمسا كما أن سكان كل قسم من هذه الأقسام ، اصبحوا من رعايا الدولة المستولية عليها .

بهذه الصورة ، اندرست الدولة البولونية ، وزالت من عالم الوجـود . ولكن هل اندرست معها الأمة البولونية ايضاً ؟ كلكم تعرفون أن : كلا ! . . ظلت الأمة البولونية امة حية واعية ، رغم حرمانها من دولة قومية ترعى شؤونها ، وتجمع شملها .

دخل البولونيون تحت حكم الـدول الثلاث التي ذكـرتها . . . ولكنهم لم ينـدمجوا بحكـامهم الجدد ، بـل ظلوا محـافـظين عـلى كيـانهم القـومي . إنهم لم يتـركـوا لغتهم الخـاصـة ، ولم ينسـوا تـاريخهم الخـاص ، وظلوا يشعـرون بـأنهم ليسـوا روسـاً ، ولا بروسيين، ولا نمسـويين ، بـل أنهم يتميزون عن هؤلاء جميعـاً . إنهم بقوا متمسكـين بقوميتهم ، شاعرين بها ، وظلوا ينزعون إلى التحرر من ربقة هؤلاء الحـاكمين ، وإلى الاتحاد مع ابناء جلدتهم الآخرين . وظلوا يعملون لأجل الاستقلال والاتحـاد ، إلى أن نـالوا بغيتهم هـذه ، واعـادوا بنـاء دولتهم المنقـرضـة ، وضمنـوا لأنفسهم الاستـقـلال والاتحاد في وقت واحد .

ويـظهر من كـل ذلك : أن الأمـة والدولـة لم تكـونـا شيئـاً واحـداً بـالنسبـة إلى البولونيين ، في هذا القسم الهام من تاريخهم العتيـد : أن الأمة البـولونيـة عاشت بعـد اندراس الدولة البولونية ، كما أنها ادركت ـ في آخر الأمر ـ بعث الدولـة البولـونية بعـد موتها الأول .

والبـولونيـون لم يكونـوا من الامثلة الشاذة في هـذا السبيـل ، بـل أن لهم امثـالاً كثيرة ، في مختلف ادوار التاريخ .

فإن الأمة الالمانية مثلاً ـ الأمة الالمـانية التي ظهـرت في هذا القـرن اشد تمـاسكاً واقوى اتحاداً من جميع الأمم الأوروبية ـ كانت منقسمة إلى دول كثيـرة وكان عـدد هذه الدول اكثر من ثلاثمائة في اوائل القرن الماضي . وقد شهد العالم بعد ذلك قيام دولـة المانيا المـوحدة ، كـما شهد انـدراس تلك الدولـة ، باحتـلال الحلفاء لجميـع الأراضي الالمانية . ونحن نشهد الآن ، تكوّن دولتين المانيتين تحت مراقبة الجيوش الاحتـلالية ، الغربية والشرقية . . .

فكيف يجوز لنا أن نقول ، والحالة هذه ، أن الدولة والأمة شيء واحد ؟

بل يجب علينا أن نعلم ـ بعكس ذلك ـ أن الدولة شيء ، والأمة شيء آخر .

وقـد تكون حـدود البلاد التي تقـطنها الأمـة منطبقـة عـلى حـدود الأراضي التي تحكمها الدولة ، وقد تكون مختلفة عنها .

وقـد تكـون الأمـة « واحـدة » ، عـلى الـرغم من كـون الـدول التي تحكمهـا « متعلددة » .

وقد تكون الأمة موجودة ، على الرغم من عدم وجود دولة تسوسها .

أحد اخواننا المصريين ـ الذين اشتركوا في المناقشات التي جرت هنا قبل اسبوعين ـ نظر إلى القضية بنظرات قانونية فقهية بحتة ، ولذلك حامت نظراته كلها حول الدولة ، ولم تتصل قط بالأمة .

أنه تكلم عن الجنسية ، وذكر كلمة Nationalité الفرنسية وقال : يوجد جنسية ـ ناسيوناليته ـ مصرية ، ويوجد ناسيوناليته عراقية . . ولكنه لا يوجد ناسيوناليته عربية . .

ولكني أود أن ألفت الأنظار إلى حقيقة هامة في هذا المضمار . أن كلمة « ناسيوناليته » في اللغة الفرنسية تدل على معنيين مختلفين : المعنى الفقهي الذي يدل على انتساب الفرد إلى دولة من الدول . والمعنى الاجتماعي ، الذي يدل على انتساب الفرد إلى أمة من الأمم ، ولو لم تكن تلك الأمة في حالة دولة .

إني أستشهد على قولي هذا ، بمعجم الاصطلاحات الفلسفية الذي نشرته « جمعية الفلسفة الفرنسية » . راجعوا كلمة « ناسيوناليته » في المعجم المذكور ، تروا أن البروفسور لالاند ميز المعنيين بعضهما عن بعض تمييزاً صريحاً : ذكر المعنى الأول تحت حرف « الف » ، وأورد أمثلة عديدة على استعمال الكلمة بهذا المعنى ، وذكر المعنى الثاني تحت حرف « ب » ، وأورد أمثلة أخرى على استعمال الكلمة بهذا المعنى .

إذن نحن أمام كلمة تدل عن معنيين مختلفين ، لم ير الفرنسيون بأساً من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة .

وأما الألمان ، فكانوا أعمق تفكيراً واصدق تعبيراً من الفرنسيين في هذه القضية : انهم اعتادوا أن يعبروا عن كل واحد من هذين المعنيين ، بكلمة خاصة ، مختلفة عن الأخرى اختلافاً كلياً . انهم يعبرون عن المعنى الفقهي الذي ذكرته آنفاً بكلمة قريبة من الكلمة الفرنسية : Nationalitat ولكنهم يعبرون عن المعنى الثاني ـ عن المعنى الاجتماعي الذي ذكرته قبلاً ـ بكلمة تختلف عنها اختلافاً اساسياً : Wolkstum .

ولا غرابة في اختلاف الفرنسيين والألمان في هذه التسمية : ينتسب الفرنسيون إلى دولة قومية واحدة ، منذ قرون عديدة ، ولذلك نجد كل فرد من أفراد الأمة الفرنسية يتصف بالـ « ناسيوناليته الفرنسية » بكلا المعنيين اللذين ذكرتهما آنفاً ، فعدم التمييز بين المعنيين خلال الحديث لا يضر الفرنسي من الوجهة العملية . لهذا السبب لم ير الفرنسيون محذوراً ما من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة ، على الرغم من تمييز مفكريهم وفلاسفتهم بين المعنيين تمييزاً صريحاً .

وأما الألمان ، فإنهم كانوا ـ إلى وقت قريب نسبياً ـ منقسمين إلى دول عديدة ، ولذلك كان التمييز بين المعنيين ـ أي بين المعنى القانوني والمعنى الاجتماعي ـ ضرورياً بالنسبة اليهم ، ليس من الوجهة النظرية فحسب ، بل من الوجهة العملية أيضاً . ولذلك فقد وضعوا لكل واحد من المعنيين المذكورين كلمة خاصة به . ولا شك في أنهم بهذا العمل ، كانوا أشد مراعاة لمقتضيات التحليل الفلسفي والاجتماعي ، ولتطلبات التعبير العلمي الصحيح .

وأما نحن ، فلا أراني في حاجة إلى القول بأنه يترتب علينا أن نقتدي بالالمان في هذا المضمار ، ونستعمل كلمة خاصة للتعبير عن كل واحد من المعنيين المختلفين اللذين تدل عليهما كلمة ناسيوناليته الفرنسية .

وبما أن المعنى الفقهي مثبت ومعين في القوانين الموجودة حالياً بكلمة « الجنسية » في مصر ، وكلمة « التابعية » أو « الرعوية » في سائر البلاد العربية . . . يجب علينا أن نصطلح على استعمال كلمة اخرى للتعبير عن المعنى الاجتماعي لكلمة « ناسيوناليته » .

وقد اعتدت أنا ـ واعتاد معي كثيرون من كتاب العرب ومفكريهم ـ استعمال كلمة « القومية » بهذا المعنى .

فالبولوني الذي كان يسكن في المنطقة الروسية من بولونيا القديمة مثلاً ، كان روسياً من وجهة الجنسية أو التابعية القانونية ، ولكنه كان في الوقت نفسه بولونياً من وجهة القومية . ان التابعية أو الجنسية البولونية كانت قد زالت من عالم الوجود بانقراض الدولة البولونية . وأما القومية البولونية ، فقد استمرت على الرغم من زوال تلك الدولة وتلك الجنسية أو التابعية .

واليونانيون الذين كانوا يسكنون ولاية يانيا العثمانية مثلاً ـ قبل حرب البلقان ـ كانوا تابعين إلى الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه منتسبين الى القومية اليونانية .

والعرب ـ من اهل الشام والعراق والحجاز ـ كانوا قبل الحرب العالمية الأولى من تبعة الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه من القومية العربية .

إن التمييز بين المعنيين المختلفين بهذه الصورة ، بكلمتين مختلفتين ، يساعد مساعدة كبيرة على ازالة الغموض المسيطر على اذهان الكثيرين منا في هذه القضايا .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن الأمة شيء والدولة شيء

آخر . والفرق بينهما قد يكون من الوجهة العملية ضئيلاً ـ في بعض الأحوال ، ولكنه قد يكون كبيراً جداً في احوال اخرى .

والعالم العربي ، الآن ، في حالة تجعل هذا الفرق هاماً وعظيماً جداً . ولذا يجب علينا أن نتجنب الخلط بين الأمة والدولة ، خلال تفكيرنا بالأمور الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالبلاد العربية .

- ٢ -

ولاظهار رأيي في هذا الموضوع بوضوح أكبر أود أن أتوسع قليلاً في هذا البحث ، وألفت الانظار إلى قطر عربي لا يزال يتمخض الآن عن تكوين سياسي جديد . اعني بذلك : القطر الليبي .

من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١١ ولاية عثمانية تعرف باسم « ولاية طرابلس الغرب » ثم أصبحت مستعمرة ايطالية عرفت باسم « تريبوليتانا » Tripolitana وهي الآن سائرة نحو الاستقلال ، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء وخلقت فيه اوضاعاً جديدة .

أولاً ، احتلت جيوش فرنسا الحرة ، القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة فزان ، ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالي الشرقي الذي تقع فيه مدينة « بني غازي » والذي يعرف باسم برقة . وفي الأخير احتلت الجيوش البريطانية القسم الباقي من القطر ، وهو القسم الشمالي الغربي ، الذي تقع فيه مدينة طرابلس الغرب ، والذي يعرف باسم ليبيا .

وطمعت فرنسا في الاحتفاظ بمنطقة فزان التي كانت استولت عليها لضمها إلى مستعمراتها الافريقية ، وفعلاً عهدت بادارتها إلى حكامها العسكريين العاملين في جنوب الجزائر .

كما طمعت انكلترا في ابقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الايطاليين عنها ، كما أنها أخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التي استولت عليها الجيوش البريطانية في آخر الأمر ، فلم تر انكلترا لزوماً لتشميل نفوذها الدائم اليها ، ولم تقدم على إجلاء الايطاليين المستعمرين عنها . بل أنها أرادت أن تسترضي ايطاليا ، بإعادة سيطرتها على

تلك المنطقة تحت ستار الوصاية . وكما تعلمون ، اتفق بيفن مع اسفورزا ، على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا ، وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لانكلترا .

وقد حبذت فرنسا هذه الخطة كل التحبيذ : لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها في المغرب العربي ، ويشجع اهاليها على طلب الاستقلال وعلى العمل في سبيل الاستقلال . ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة ، على قيام دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع الدول الثلاث المذكورة .

ولكن . . مشروع بيفن/اسفورزا ، قوبل ـ كما تعلمون ـ بمعارضة شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل أن ايطاليا نفسها ـ عندما تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها ـ صارت ترجح عدم تجزئة القطر الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول المحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة ، عدم تجزئة ليبيا ، على أن تؤسس فيها دولة مستقلة ، قبل سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها ، هل تخلصت من هذا الخطر نهائياً ؟ إني أشك في ذلك كثيراً ، لأن كل الأمور تدل دلالة واضحة على أن المطامع الاستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وإنها تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ، ولو عن طرق ملتوية .

ومن أبرز الادلة على استمرار هذه الاطماع والاعمال : أن المجلس الاستشاري الذي ألفه مندوب هيئة الأمم هناك ، يستند إلى فكرة المناطق الثلاث ، إذ تمثّل فيه كل منطقة بعدد متساوٍ من الأعضاء ، على الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث تفاوتاً كبيراً جداً . إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن مجموع سكان برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على أنه لا يزال أمام ليبيا وأمام جامعة الدول العربية ، وامام هيئة الامم المتحدة . . مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الاستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يتهددها .

إني لم اتطرق إلى ذكر القضية الليبية بغية معالجتها من وجهة السياسة العملية .

ولكني تطرقت اليها لاتخذها وسيلة للبحث في السياسة النظرية وفي الاجتماع السياسي .

أود أن نفرض الآن ـ فرضاً ـ أن مشروع بيفن/اسفورزا بعث من مرقده ، ونفذ فعلاً ، وأن نتأمل ماذا كان ينتج عن تنفيذ ذلك المشروع ، بعد مدة من الزمن .

يعود الحكم الايطالي والنفوذ الايطالي إلى منطقة طرابلس الغرب ، التي تستأثر بتعبير ليبيا ، تحت ستار الوصاية ، فتستمر ايطاليا على طلينة البلاد : تنشر فيها لغتها وثقافتها ، وتستن لها قوانين وانظمة متماشية مع قوانينها وانظمتها وتدخل اقتصادياتها ضمن النظام الاقتصادي الايطالي العام .

وفرنسا بدورها تنشر لغتها في منطقة فزان التي تحكمها تحت ستار الوصاية . وتضع لها قوانين وأنظمة خاصة ، مسايرة تلك التي وضعتها في تونس والجزائر ، وتوجه اقتصادياتها الوجهة التي يقتضيها النظام الاقتصادي الفرنسي ، بطبيعة الحال .

وانكلترا من جهتها تسير على خطة خاصة بها ، مختلفة عن خطط صاحبتيها ، ومتمشية مع السياسة العامة التي تقررها للبلاد التي تدخل تحت نفوذها .

وهكذا ، يحدث شيء من التغاير والتخالف بين هذه المناطق الثلاث من حيث الاوضاع الادارية والاقتصادية والثقافية . . . وهذا التخالف يزداد ويتقوى شيئاً فشيئاً ، بمرور الزمن ، وإذا ما نالت ـ بعد مدة ـ هذه المناطق الثلاث شيئاً من الحكم الذاتي ، وسارت في سبيل الاستقلال . . . تكونت عليها ثلاث دول عربية ، يختلف بعضها عن بعض من حيث الاوضاع السياسية والاتجاهات الاقتصادية . . .

انا لا أود أن اتوسع في شرح النتائج التي تترتب على الفرض الآنف الذكر .

إنما أود أن اسأل هذا السؤال ، لأطلب منكم جواباً له ـ على ضوء الاحتمالات التي سردتها آنفاً ـ : ماذا كان يترتب على اهالي هذه المناطق الثلاث، من الواجبات الوطنية ، لو كانت الدول المتحالفة أقرت مشروع التجزئة والوصاية ، وعهدت إلى كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا . . السير بالمنطقة التي وضعت تحت وصايتها نحو الحكم الذاتي والاستقلال بصورة تدريجية . . وتركتها تعمل بالأساليب التي برعت فيها في الماضي ؟

هل كان يترتب على الأهلين أن يخضعوا للأمر الواقع ؟ ثم يأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذه الأوضاع التي أوجدتها مطامع الدول المستعمرة ؟

هل كان يجوز لسكان طرابلس الغرب ـ مثلاً ـ أن يقولوا : نحن ليبيون ، نحمل

الجنسية الليبية ، ونتمتع برعوية الدولة الليبية ، فما لنا ولأهالي تلك البلاد التي تمتد وراء حدود ليبيا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء البرقاويين ؟

وهل كان يجوز لسكان بنغازي ـ كذلك ـ ان يقولوا : نحن برقاويون ، نحمل الجنسية البرقاوية ، فما لنا ولهؤلاء الذين يقطنون خارج حدودنا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء الليبيين ؟

إني اعتقد اعتقاداً جازماً أن جواب جميع الحاضرين هنا ، سيكون : « كلا ! . بل كان يترتب على هؤلاء جميعاً أن يبقوا محتجين ومعارضين لهذه الأوضاع التي فرضت عليهم فرضاً . . . كان يجب على جميع هؤلاء : ليبيين ، وبرقاويين ، وفزانيين ، أن يظلوا مطالبين بالاتحاد ، وعاملين للاتحاد . . . » .

إني لا اشك في أنه لا يوجد هنا من يتردد في الاشتراك في هذا الحكم . لأن كل ما قرأته من مقالات في الجرائد ، وكل ما سمعته من احاديث في المجالس ، يدل دلالة قاطعة على أن جميع أهالي البلاد العربية ـ وخاصة جميع أهل مصر ـ يقولون بوحدة القطر الطرابلسي ، ويستهجنون فكرة تقسيم هذا القطر الى دويلات ، ويسلمون بوجوب العمل على منع التجزئة وضمان الاتحاد في هذا القطر العربي الذي نكب بأفظع ألوان الاحتلال والاستعمار .

ـ ٣ ـ

بعد الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية عن أحوال القطر الطرابلسي التي نشاهدها في الحالة الحاضرة . . . اسمحوا لي أن أقول : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية قبل نحو ثلث قرن ، كانت ـ في ذلك التاريخ ـ مماثلة كل المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

فإن القضية القائمة عندئذ ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية ، أو العراقية ، أو الاردنية ، أو الحجازية بوجه خاص .

قلّبوا صحائف تاريخ القضية العربية ، تجدوا أن النادي الذي تأسس في الآستانة ـ بعد إعلان الدستور ـ لجمع شمل العرب ، كان يحمل اسم (النادي العربي) .

ورئيس النادي المذكور ـ الشهيد عبد الكريم الخليل ـ عندما فاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة ، بعد حرب البلقان وبعد مؤتمر باريس ، فاوضهم كممثل للشبيبة العربية ، لا كممثل للشعب السوري أو اللبناني أو العراقي . اقرأوا الاتفاقية التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة تجدوا في عنوانها اشارة صريحة إلى أنها عقدت بين

ممثل الشبيبة العربية وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية . استعرضوا موادها الاثنتي عشرة ، لا تجدوا فيها أي ذكر لسوريا أو العراق أو لبنان ، بل تجدوا فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب وبحقوق العرب وباللغة العربية بوجه عام .

والثورة التي قامت من الحجاز ، لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة : اشترك فيها عدد كبير من شبان العرب المدنيين والعسكريين ـ من مختلف البلاد العربية .

اقرأوا المكاتبات التي جرت بين الملك حسين وبين السر ماكماهون ، تجدوا انها كانت خالية من اسماء سوريا والعراق ولبنان . انكم تجدون في هذه المكاتبات ، ذكراً عابراً لبعض المدن ، ولكنكم لا تجدون فيها أي ذكر لهذه الاسماء التي اصبح كل منها فيما بعد علماً لدولة من الدول العربية التي تعرفونها الآن .

وجيش الثورة الذي حرر سوريا الداخلية ، وبدأ يحكمها في بادىء الأمر حكماً عسكرياً ـ مراعاة للقواعد الدولية المقررة في مثل هذه الأحوال ـ كان هو ايضاً جيشاً عربياً .

كما أن مجلس المديرين الذي تألف بعد مدة ـ لوضع الأساس لحكومة مدنية ـ كان مجلساً عربياً ، يضم رجالاً من مختلف الأقطار العربية : فإن رئيس المجلس المذكور كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، وكان مدير الشؤون العسكرية فيه عراقياً ، ومدير الأمور العدلية لبنانياً ومدير الأمور المالية فلسطينياً .

إني اصفهم الآن بهذه الصفات ، بناء على الأوضاع التي حدثت ـ والاصطلاحات التي تقررت ـ فيما بعد . واما حينذاك فإني اؤكد لكم بأن هذه الاسماء وهذه الصفات كانت بعيدة عن الأذهان . وأنا شخصياً ، أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت أعرف لهؤلاء الزملاء ، صفة غير صفة العروبة بوجه عام .

نعم ، إن مدير الأمور العسكرية كان عراقياً ، وهو ياسين الهاشمي ، الذي صار فيما بعد زعيماً كبيراً ، ولعب دوراً هاماً في تاريخ سياسة العراق .

ومدير الأمور العدلية كان لبنانياً ، وهو اسكندر عمون ، والد فؤاد عمون الذي هو الآن وكيل وزارة الخارجية في لبنان والذي يحضر المؤتمرات الدولية واجتماعات جامعة الدول العربية موفداً من الجمهورية اللبنانية .

وأما مدير الأمور المالية ، فكان السيد احمد حلمي ، الذي عرفتموه في السنين الأخيرة ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين .

ولأجل أن أعطيكم فكرة أتم من ذلك ، عن الأوضاع التي كانت قائمة عندئذ ، أود أن اذكر لكم بعض حقائق اخرى .

عندما أُعلن استقلال سوريا ، وتألفت وزارتها الأولى ، كان قد تولى وزارة الداخلية فيها ، السيد رضا الصلح ، وهو والد السيد رياض الصلح ، الذي يقوم باعباء رئاسة الوزارة في الجمهورية اللبنانية ، منذ سنوات عديدة .

- ٤ -

ترون من كل ذلك ، أنني لم اكن مغالياً أبداً ، عندما قلت : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الأولى - قبل ثلث قرن - كانت مماثلة لأوضاع ليبيا الآن ، مماثَلة كبيرة .

لماذا انقسمت البلاد العربية عندئذٍ، وتجزأت إلى دول عديدة ؟ ألوجود خلاف بين الاهالي من وجهة المصالح أو النزعات ؟ كلا ، بل إنها انقسمت إلى دول عديدة ، بسبب اتفاق الدول الطامعة فيها .

إنها لم تقسم مراعاة لمصالح الأهلين ، إنما انقسمت تنفيذاً لرغائب المحتلين الظالمين .

كانت فرنسا تسعى منذ قرون عديدة لبسط نفوذها ، وحكمها على سوريا . وكانت انكلترا ترى من مصلحتها أن تدخل البصرة وبغداد تحت حكمها ، لإتمام سيطرتها على جميع الأبواب والطرق الموصلة إلى الهند .

فما كادت الحرب العظمى تبدأ ، حتى شرع رجال الدول المتحالفة يقومون بمفاوضات سياسية ، لتقرير كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية بينهم بعد القضاء عليها .

ركزت روسيا عندئذ مطالبها حول المضايق من جهة ، وحول شرق الأناضول من جهة أخرى ، وتركت البلاد العربية إلى فرنسا وانكلترا، تقتسمها كما تشاء ، على أن تكون « مدينة القدس تابعة إلى إدارة دولية ، لما لها من قدسية وحرمة لدى جميع المسيحيين » .

واتفقت فرنسا وانكلترا بعد مفاوضات طويلة ، أولاً على ترك الحجاز وسائر أقسام الجزيرة العربية ، خارجاً عن مشروع الاقتسام . وثانياً ، على تقسيم سائر الولايات العربية إلى اربع مناطق : تُترك احداها لفرنسا تتصرف بها كما تشاء ، وإحداها لانكلترا، كذلك تتصرف بها كما تشاء ، وتُنشأ في إحداها امارة أو امارات

عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا ، كما تنشأ في المنطقة الرابعة امارة او امارات عربية تكون تحت نفوذ فرنسا .

عندما عقدت هذه الاتفاقية ـ التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو ، بالنسبة إلى اسمي المندوبين اللذين تفاوضا في شأنها ـ كانت انكلترا قد اتمت احتلال جنوب العراق ، ثم أخذت تزحف نحو الشمال . وواصلت الزحف إلى أن احتلت ولاية الموصل أيضاً .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى كانت الجيوش البريطانية قد تقدمت من جهة العريش واحتلت فلسطين . وفي الأخير تقدمت جيوش الثورة العربية من الحجاز إلى بر الشام ، واحتلت دمشق ثم واصلت الزحف إلى أن احتلت حلب أيضاً .

وبعد الهدنة سمح القائد العام الجنرال أللنبي للجيوش الفرنسية باحتلال المنطقة الساحلية من سوريا . وانقسمت بذلك الولايات العربية الممتدة بين سواحل البحر المتوسط وبين سفوح جبال ايران ، إلى أربع مناطق عسكرية ، إحداها في العراق ، وثلاث منها في سوريا ولبنان وفلسطين .

وبعد مدة ، هاجم الفرنسيون سوريا الداخلية ، واستولوا عليها ، وأخذوا يدبرون شؤونها ، حسب ما تقتضيه « مصالحهم الحديثة وتقاليدهم القديمة » .

ترون من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : ان السبب الأصلي في انقسام الولايات العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية ، يعود إلى هذه الاتفاقات السياسية والحركات العسكرية .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، عندما نبحث عن أسباب تكوين المملكة الأردنية .

إن أراضي المملكة المذكورة ، كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة لولاية سوريا ، أي الشام . وظلت متصرفية في عهد الحكومة العربية السورية الأولى أيضاً .

ولكن . . . فرنسا وانكلترا ، كانتا اتفقتا على تحديد مناطق نفوذهما بخط العرض الذي يمر من جنوب جبل الدروز وحوران ، ولذلك عندما استولت فرنسا على أراضي الدولة السورية لم تحتل البلاد الكائنة جنوب الخط المذكور ، وتركت تقرير مصير هذا القسم من سوريا إلى انكلترا ، مراعاة لأحكام اتفاقاتها السابقة . وأما انكلترا ، فلم تشأ أن تحتل هذه المنطقة احتلالاً مباشراً ، كما أنها لم تر من الحكمة إلحاقها بفلسطين أيضاً ، لأنها كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشؤوم ، ولم تر لزوماً لتشميل نطاق الوعد المذكور إلى هذه المنطقة الداخلية . ولهذه الأسباب العديدة

ظلت منطقة « شرق الأردن » منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد . فصارت إمارة خاضعة لانتداب انكلترا ، ثم تحولت إلى مملكة .

وترون من ذلك بداهة أن أسباب انفصال الأردن عن سائر البلاد العربية ، إنما تعود إلى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وانكلترا من ناحية ، وإلى الخطط السياسية التي سارت عليها انكلترا في البلاد العربية من ناحية أخرى فلا تمت بأية صلة كانت إلى منازع الأهلين ومصالح البلاد .

- ٥ -

والحدود الفاصلة بين هذه الدول العديدة ، كيف تقررت ؟ عندما نستقصي الوقائع والحقائق ، نجد أن ذلك أيضاً يعود إلى مساومات الدول الأجنبية واتفاقاتها.

فإن الموصل مثلاً ، كانت داخلة في المنطقة الفرنسية ، بموجب اتفاقية سايكس بيكو . ولكن انكلترا ، بعد أن استولت عليها بجيوشها ، لم تشأ أن تتركها لفرنسا . فأخذت تطالب حليفتها بتعديل الاتفاقية المذكورة ، بحجة تبدل الأوضاع العامة بعد خروج روسيا من صفوف الدول المتحالفة . والمساومات التي جرت بين الطرفين انتهت بتنازل فرنسا عن المطالبة بالموصل مقابل عدول انكلترا عن طلب إنشاء دولة مستقلة في سوريا الداخلية ، وموافقتها على إعطاء حصة لفرنسا من نفط الموصل : فلو لم تجر تلك المساومات ، فتؤدي إلى تعديل اتفاقية سايكس بيكو ، لدخلت الموصل تحت نفوذ فرنسا بصورة فعلية ، ولأصبحت جزءاً من سوريا الحالية.

وبعكس ذلك ، فإن دير الزور ـ التي هي الآن محافظة تابعة للجمهورية السورية ـ كانت صارت في بادىء الأمر تابعة للعراق وكان قد احتلها الجيش البريطاني . وأنشأ فيها إدارة عسكرية يرأسها حاكم بريطاني يتلقى أوامره من بغداد . ولكن بعد تقدم جيش الثورة إلى شمال سوريا ، وبدء الحكم العربي هناك ، ثارت العشائر القاطنة في دير الزور على الانكليز . وحاصرت القوة المرابطة فيها . ولم تر الإدارة البريطانية أن تجرد حملة عسكرية على العشائر الثائرة لفك الحصار عن حاميتها المحصورة ، فتركت المنطقة لجيوش الثورة العربية على أن تتخذ التدابير اللازمة لتخليص الحامية من الحصار ، وإيصال الانكليز الموجودين في دير الزور إلى بغداد.

وبهذه الصورة انتقلت دير الزور من العراق إلى سوريا ، وإلا لرأيناها اليوم في عداد متصرفيات العراق . لا في عداد محافظات سوريا .

أعتقد أن الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً . لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام

الولايات العربية إلى دول عديدة ، إنما حدث من جراء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها ، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم . كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت بناء على رغبات تلك الدول الأجنبية واتفاقاتها ، لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية . كما أن الوقائع المذكورة تؤيد تأييداً قاطعاً ما قلته آنفاً ، من أن أوضاع الولايات العربية ، قبل ثلث قرن ، كانت مماثلة تمام المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

أفلا يحق لي أن أقول إذن : يجب علينا أن ننظر إلى أمور هذه الدول العربية بنفس المنظار الذي نظرنا به إلى قضايا المناطق الليبية ؟

أفلا يحق لي أن أتساءل : كيف يجوز لأهالي هذه الدول العربية ، أن ينسوا الماضي القريب ـ الذي لم ينقطع جيل شهوده وعماله بعد ـ وأن يتمسكوا بأهداب هذه التقسيمات التي فرضت عليهم فرضاً ، من قبل الدول التي احتلت بلادهم ؟

كيف يجوز لنا أن نعتبر ـ مثلاً ـ أهل سوريا أمة قائمة بذاتها ، مختلفة عن أهل العراق ، وأهل لبنان ؟

كلا ، أيها السادة ! إن كل ما سردته وشرحته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة ، على أن الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي هذه الدول العديدة إنما هي فروق عارضة سطحية ، لا تبرر قط اعتبارهم منتسبين إلى أمم مختلفة . . . لمجرد انتسابهم إلى دول مختلفة ، تكونت كلها ، من جراء المناورات والمساومات التي قامت بها الدول الأجنبية .

فيجب علينا أن لا نتردد في القول بأن السوريين والعراقيين واللبنانيين والأردنيين والحجازيين واليمانيين . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

وإذا جاز لنا أن نعتبر كلًّا منهم شعباً مختلفاً عن غيره بعض الاختلاف ـ من جراء الأوضاع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى ـ وجب علينا أن نسلم في الوقت نفسه ، بأن جميع هذه الشعوب ، إنما هي من فروع الأمة العربية .

ـ ٦ ـ

إني تكلمت إلى الآن ، عن البلاد العربية التي كانت قد ظلت تحت الحكم العثماني المباشر حتى الحرب العالمية الأولى . . ولم أتطرق إلى ذكر أحوال مصر أبداً .

وأنا لا أشك في أن غير واحد منكم قال في نفسه ـ خلال سماع حديثي هذا ـ

أن كل ذلك ، إن صح بالنسبة إلى سائر البلاد العربية ، فلا يصح بالنسبة إلى مصر .

ولذلك ، أرى الآن ، أن أنقل الكلام إلى مصر نفسها ، واستعرض علاقاتها بهذه القضايا ، لاتمام البحث من هذه الوجهة أيضاً :

من المعلوم أن شؤون مصر السياسية سارت ـ خلال الفترة الزمنية التي تكلمت عنها آنفاً ـ سيراً خاصاً ، يختلف عن سير شؤون البلاد العربية الأخرى اختلافاً بيناً .

وذلك لأن مصر كانت قد انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالاً فعلياً ، قبل انفصال سائر البلاد العربية عنها ، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن .

ومنيت مصر ـ بعد ذلك ـ بمشاكل ورزايا خطيرة ، جعلتها تنكمش على نفسها ـ من الوجهتين المادية والمعنوية ـ ، فلا تعود تهتم بما يجري خارج حدودها ، في البلاد العربية المتاخمة لها .

ولهذا السبب ، بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية ، التي تخمرت وتبلورت خلال العقدين الأولين من القرن الحالي .

هذا ، ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن المساومات والمناورات السياسية التي جرت بين الدول الأوروبية المتحالفة خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تشمل مصر . لأن المساومات المتعلقة بها كانت قد انتهت قبل نشوب الحرب المذكورة بعشر سنوات ، وذلك عندما كانت اتفقت الدول المذكورة على كيفية اقتسام الحكم والنفوذ في أفريقيا الشمالية .

ولهذه الأسباب كلها ، اتجهت مقدرات مصر السياسية ، خلال الحرب العالمية المذكورة ، ـ وخلال السنين الخمس التي أعقبتها ـ اتجاهاً يختلف عن اتجاه المقدرات السياسية التي سادت سائر البلاد العربية .

ولا نغالي إذا قلنا : أن الظروف السياسية ـ الداخلية والخارجية ـ التي شغلت مصر ، منذ أواخر القرن الماضي ، أقامت حولها سداً معنوياً ، يحول دون اتصالها بسائر البلاد العربية ، كما يخفي عن أنظار اهتمامها كل ما يجري ويحدث في تلك البلاد . وبتعبير آخر : ان هذا السد المعنوي أدى بمصر إلى الانعزال عن سائر أقسام العالم العربي ، انعزالاً يكاد يكون تاماً .

وهذا الانعزال المعنوي ، وصل إلى حده الأقصى خلال العقدين الأولين من القرن الحالي . ولم يأخذ في السير نحو التضاؤل والتلاشي ، إلا خلال الربع الثاني من هذا القرن .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن معظم رجال الفكر والقلم المعروفين في مصر الآن ، كانوا قد نشأوا في عهد هذا الانعزال . وصاروا يتوهمون الآن أن مصر كانت منعزلة عن سائر البلاد العربية ـ ومنكمشة وراء حدودها الحالية ـ من قديم الزمان .

إنني لاحظت ـ مع الاسف ـ آثار هذا الوهم الخاطىء عند عدد غير قليل من إخواننا المصريين.

في حين أن الخروج عن نطاق هذا الماضي القريب ـ والرجوع قليلاً إلى الوراء في فضاء الزمان ـ يكفي للبرهنة على أن هذا الظن يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية .

فلنفكر أولاً : متى وكيف تقررت حدود مصر الحالية ؟

إننا إذا رجعنا إلى عهد محمد علي الكبير ، تذكرنا على الفور ، أن حكمه كان قد شمل سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وأن هذا الحكم لم يتقلص وراء حدود مصر الحالية إلا من جراء تدخلات الدول الأوروبية ومناوراتها السياسية وتهديداتها العسكرية . لأن انكلترا عارضت سياسة محمد علي معارضة شديدة ، واستطاعت أن تؤلب عليه عدة دول أوروبية ، ولجأت إلى جميع وسائل التهديد والاكراه ، حتى أنها لم تتردد في استعمال القوة بصورة فعلية ، حتى اضطرت محمد علي إلى الانسحاب وراء حدود مصر الحالية .

ولولا هذه التدخلات البريطانية الأوروبية ، لكانت مصر وسوريا « دولة واحدة » منذ عهد محمد علي ، ولاعتبر السوريون والمصريون من جنسية واحدة ، منذ مدة تناهز القرن وربع القرن .

قد يقال : أن هذا فرض وتخمين ، ولا يجوز بناء الأحكام على أمثال هذه الفرضيات والتخمينات .

ولكني أستطيع أن أذكر سلسلة طويلة من الحقائق الثابتة ، التي تؤيد قولي هذا ، دون أن ألجأ إلى شيء من الفرض والتخمين .

لنرجع قليلاً إلى الماضي الأبعد ، لنبحث أين كانت حدود مصر ، في عهد المماليك .

كلكم تعلمون أنها كانت تشمل عندئذ سوريا ولبنان ، وفلسطين والحجاز . . . فعلاً ، لا فرضاً . لا تنسوا أن التحام جيوش المماليك بجيوش السلطان سليم الشمالية . وقانصوه الغوري المشهور لم يستشهد في معركة وقعت في داخل حدود مصر

الحالية ، بل انما استشهد خلال معركة وقعت في مرج دابق ، وهو سهل يقع بالقرب من مدينة حلب ، البعيدة عن حدود مصر الحالية بعداً كبيراً . . .

إذن فإن التاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، كانت كلها دولة واحدة ، طوال عهد المماليك الذي استمر مدة تزيد على قرن ونصف قرن .

هذا ، وإذا رجعنا إلى ما قبل ذلك ، واستعرضنا أحوال الدولة الأيوبية . . . وجدنا أن مصر لم تكن منكمشة وراء حدودها الحالية في ذلك العهد أيضاً : فإن تاريخ مصر وتاريخ سوريا ، اختلطا وسارا في مجرى واحد طوال عهد الدولة الأيوبية . . .

وأما قبل ذلك ، فهل كان التاريخان المذكوران منفصلين بعضهما عن بعض ؟ كلا ، فإن حدود الدولة الفاطمية ، كانت تمتد من بر الشام حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وكانت تشمل سوريا والحجاز من جهة ، وتونس والمغرب الأقصى من جهة أخرى .

ويجب علينا أن لا ننسى أن الأيوبيين أتوا من بلاد الشام ، والفاطميين أتوا من بلاد المغرب.

وأما قبل الفاطميين ، في عهود الأمويين والعباسيين . فلا شك في أنكم كلكم تعلمون أن الأمر كان أبرز وأوضح من كل ما سبق : فإن مصر كانت في تلك العهود ، من أجزاء امبراطورية عربية واسعة الأرجاء ، تمتد حدودها من قلب قارة آسيا ، حتى أقصى بلاد المغرب في قارة أفريقيا .

قد تقولون أن مصر استقلت عن الدولة العباسية في عهد الطولونيين أولاً وفي عهد الأخشيديين ثانياً ، ولكني أقول : إن حدود مصر لم تقف في أواسط صحراء سينا حتى في العهدين المذكورين . بل أنها كانت تمتد - عندئذ أيضاً - إلى ما وراء تلك الصحراء ، وكانت تشمل سوريا الجنوبية بأجمعها. .

ويظهر لكم من هذا الاستعراض السريع أن تاريخ مصر ، كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية ، منذ مدة تزيد على ألف ومايتين من السنين ، ولم تنكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً.

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول إن أوضاع مصر في هذا المضمار ، لا تختلف عن أوضاع سائر البلاد العربية اختلافاً جوهرياً . . .

١٠٢٢ - ٧

فلا مجال للشك في أن مصر من البلاد العربية . . ما دامت تشترك مع جميع تلك البلاد ، في اللغة ، وفي الثقافة ، وفي هذا التاريخ الطويل . . . فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمخاطر . . . فضلاً عن اتصالها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، يجعلها في موضع القلب من هذا العالم العربي الفسيح . . .

إن الشعب المصري ، شعب عربي ، مثل الشعب العراقي والشعب السوري ، والشعب الحجازي ، والشعب التونسي . . .

- ٧ -

أظن أن الحقائق التي استعرضتها وشرحتها آنفاً ، تكفي لإعطاء الجواب الصحيح على الأسئلة التي ذكرتها في مستهل هذا الحديث :

إن كل الشعوب التي تتكلم العربية - كل الشعوب الناطقة بالضاد ، حسب التعبير المشهور - هي عربية . .

وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب ، هو عربي .

وقد يسألني البعض : أنت تقول أن كل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب هو عربي . ولكن ، إذ لم يرد هو أن يكون عربياً ، إذا لم يعترف هو بأنه عربي ، وإذا لم يعتز بالعروبة ، بل أنِفَ منها ، كيف نستطيع أن نعتبره عربياً في هذه الأحوال ؟ ألم يكن من الأوفق أن نقول : العربي ، هو من يريد أن يكون عربياً ؟ أو على الأقل ، أن نجعل هذه الإرادة شرطاً من شروط العروبة ؟

وأما أنا ، فقبل الإجابة على هذه الأسئلة ، أود أن أنقل الحديث من بحث القومية العربية العامة إلى بحث الجنسية المصرية الخاصة ، وأتساءل : هل أننا عندما نحاول تعريف الجنسية المصرية - مثلاً - نشترط مثل هذه الشروط ، ونسأل مثل هذه الأسئلة ؟

وهل يخطر على بال أحد منا أن يقول : إن الإنسان لا يعتبر مصرياً إلا إذا اعترف بمصريته ، أو إذا اعتز هو بالجنسية المصرية ؟

كلكم تعلمون أن ابن المصري يعتبر مصرياً ، شاء هو أم لم يشأ ، اعتز هو بالمصرية أو لم يعتز . إنه مصري بحكم العرف والقانون . وأما إذا لم يعرف هو ذلك ، أو لم يعترف بذلك . . فذلك يكون إما لأنه جاهل ، يحتاج إلى التعليم ، وإما لأنه غافل يحتاج إلى الإيقاظ ، وأما لأنه خائن يستحق العقاب .

وكـذلك الأمـر في القوميـة العربيـة : ان كـل شعب يتكلم العـربيـة هـو شعب عربي . وكل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية ، هو عـربي . . وأما إذا لم يعرف هو ذلك . . ولم يعتز بالعروبة . . فعلينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف .

فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل ، فعلينا أن نعلمه الحقيقـة . وقد يكـون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ونهديه سواء السبيـل . وقد يكـون ناتجاً عن فرط الأنانية ، فيجب علينا أن نعمل للحدّ من أنانيته . ومهما كان الأمر ، فلا يجوز لنا أن نقول : « أنه ليس بعربي ، ما دام لا يـريد أن يكـون عربيـاً ، أو ما دام لا يعتـرف بعروبته ، أو ما دام يأنف من العروبة » . . إنه عربي شاء هو أم لم يشـأ ، اعترف هـو أم لم يعترف بذلـك في الحالـة الحاضـرة . إنه عـربي . . جاهـل أو غافـل أو عاق ، أو خائن . . ولكنه عربي على كـل حال : عـربي فاقـد الوعي والشعـور . . وربما كـان في الوقت نفسه : فاقد الضمير.

اعتقد أن هذه الملاحظات واضحة وهي كافية لإزالة الشكوك من الأذهان .

ومـع هذا ، أنا لا أجهـل أن البعض قد لا يتخلص من الشـك في هذا الأمـر ، بسهـولة ؛ وذاك لأن نـظرية « الإرادة والمشيئـة » في القوميـة ، هي من النظريـات التي أشاعها الكتـاب الفرنسيـون حول معنى « الأمـة » . وقد اشتهـرت هذه بـوجه خـاص بالخطبة التي نشرها أرنست رينان ، تحت عنـوان « ما هي الأمـة ؟ » . وأنا أعـرف أن الآراء المسرودة في الخطبة المذكورة قد شاعت في كثير من المحافل العربية ، ولا سيما في سوريا ولبنان ، بسبب شيوع الكتابات الفرنسية والآراء الفرنسية .

ولـذلـك أرى من الضـروري أن أتـوسـع في بحث هـذه النـظريـة بشيء من التعمق ، لإظهار الحقيقة في هذه القضية الهامة ، ولإزالة جميع الشكوك من الأذهان.

لقد انتشرت فكرة القوميات في أوروبا ، وصارت تؤثر في سير السياسـة الدوليـة تأثيراً فعالاً ، منذ أوائل القرن الماضي ، إلا أن الكتّاب والعلماء اختلفوا كثيراً في تحديد مفهوم القومية في أواسط القرن المـذكور . وهـذا الاختلاف نشـأ ـ بوجـه خاص ـ بين الفرنسيين وبين الألمان ، وذلك من جراء اختلاف مصالحهم إزاء قضايا القوميات :

كـان الألمان يقـولون ، منـذ أوائل القـرن التاسـع عشـر ، إن أسـاس القـوميـة ومعيارها الصحيح هو اللغة . فكل المتكلمين بالألمانية ، هم ألمان ، مهما كانت الدولـة أو الدويلة التي ينتسبون إليهـا . لأن الألمان كـانوا عنـدئذ منقسمـين إلى دول ودويلات كثيرة ، وكانوا ينزعون إلى الاتحاد لتكوين دولة واحدة.

وأما الفرنسيون فكانوا في أوضاع تختلف عن أوضاع الألمان اختلافاً تاماً : لأن فرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، وكانت استولت على بعض البلاد التي لا يتكلم أهلها باللغة الفرنسية . وفضلا عن ذلك كله ، كانت تطمح منذ أجيال عديدة إلى توسيع أراضيها في الشمال ، بغية الوصول إلى حدود طبيعية . وهذه الحدود الطبيعية كانت ـ في نظر رجال فرنسا السياسيين والعسكريين ـ هي نهر الراين . ومن المعلوم أن الشعوب القاطنة والدول والدويلات القائمة هناك ، كانت كلها ألمانية اللغة .

ولذلك ، فإن التسليم بالنظرية الألمانية كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الأطماع العريقة . وفضلاً عن ذلك ، كان يعرض بعض الأيالات الفرنسية إلى خطر الانفصال ، فكان من مصلحة الفرنسيين أن يعارضوا هذه النظرية أشد المعارضة .

ولكن كيف ، وبأية طريقة ؟ أن كتّاب فرنسا ومفكريها ، لم يجدوا سبيلاً إلى ذلك بغير نظرية « الإرادة والمشيئة » فقالوا : إن القومية ليست باللغة ، بل إنما هي بالإرادة والمشيئة ، والأمة ليست مجموع الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ، بل هي مجموع الأفراد الذين يحملون « مشيئة المعيشة المشتركة » .

لقد بذل أرنست رينان جهداً كبيراً لترويج ونشر هذه الفكرة ، وللدفاع عنها . إنه عرضها بشكل شيق وأسلوب جذاب ، واستطاع لذلك أن يجتذب عدداً غير قليل من المفكرين إلى صف هذه النظرية.

غير أن جميع الوقائع السياسية التي حدثت بعد ذلك ، جاءت مؤيدة للنظرية الألمانية ، ومفندة للنظرية الفرنسية . وأظهرت أن خطبة رينان المشهورة ، كانت بمثابة خطبة محام بارع يبحث عن مبررات للقضية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عنها . . لا مقالة عالم مدقق ، يبحث عن الحقيقة لذاتها .

ذلك لأن سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية ـ من اتحاد ألمانيا إلى تكوين يوغوسلافيا ـ سارت على أساس وحدة اللغة ، وبرهنت على أن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء ، على اللغة .

وأما المشيئة ، « مشيئة العيشة المشتركة » فقد تبين أنها لم تكن من عوامل تكوين الأمة ؛ ومن دوافع قيام الفكرة القومية . . . بل أنها كانت ـ بعكس ذلك . . من نتائج حياة الأمة ومن محصولات الفكرة القومية .

لأن الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة ، ويعيشون ويعملون في تيار تاريخي واحد ، يتفاهمون ويتعاطفون بعضهم مع بعض أكثر وأسهل مما يتفاهمون ويتعاطفون

مع غيرهم : ولذلك ينزعون إلى « العيشة المشتركة » ، و « يريدون أن يعيشوا سوية » وبهذه الصورة تتولد في النفوس « مشيئة العيشة المشتركة » نتيجة طبيعية للاشتراك في اللغة وفي التاريخ .

ولهذه الأسباب ، نستطيع أن نقول : أن اعتبار المشيئة هي العمل الأصلي في تكوين الأمة يكون بمثابة عكس الحقائق رأساً على عقب . . . فان المشيئة ليست سبباً في تكوين الأمة ، ولكنها نتيجة لتكوّنها .

وعلى كل حال ، أنا لا أتردد في القول بأن النظرية الألمانية في هذه القضية ، هي النظرية الصحيحة التي أيدتها الوقائع التاريخية ، ودعمتها الأبحاث العلمية .

إن (الأمة) كائن حي ، توجد بطبيعة الحياة الاجتماعية . ولا تخلَق بمشيئة الأفراد .

وأكرر هنا ما قلته مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي ، يتصف بالحياة والشعور . حياة الأمة بلغتها ، وشعورها بتاريخها : والأمة التي تنسى تاريخها ، ومع هذا تبقى محتفظة بلغتها ، تكون بمثابة عضوية اجتماعية فقدت الوعي والشعور ، ولكنها بقيت على قيد الحياة . والشعور قد يعود إليها ، عندما تتذكر وتتعلم تاريخها . ولكن الأمة ، إذا ما فقدت لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أمة أخرى ، تكون قد اندمجت في تلك الأمة . . . وفقدت كيانها الخاص ، وزالت من عالم الوجود . . .

الخلاصة

وخلاصة القول : إننا كلما تعمقنا في درس قضايا القومية العامة . . . وكلما توسعنا في درس تاريخ العرب الخاص . . . تأكدنا من الحقائق التالية :

المصريون ، والسوريون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والعراقيون ، والنجديون ، والحجازيون ، واليمانيون ، والليبيون ، والتونسيون ، والمغاربة . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة هي الأمة العربية . . .

هناك شعوب عربية عديدة ، ولكن هذه الشعوب كلها تنتسب إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

هناك دول عربية عديدة : ولكن هذه الدول كلها تسوس فروع أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

٧ ـ ١٠٢٦

لكل واحد منا . . . لكل واحد من منتسبي هذه الشعوب . . لكل واحد من مواطني هذه الدول . . . أن يقول : أنا مصري ، أو أنا عراقي ، أو أنا سوري ، أو أنا لبناني . . . ولكن عليه أن يقول ، في الوقت نفسه : أنا عربي . . .

كما يجب عليه أن يقول : العروبة فوق الجميع . . .

مناقشات وتوضيحات
حول محاضرة القومية العربية

أسباب انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن انكلترا.
حجة اختلاف المصالح الاقتصادية بين البلاد العربية .

ما الفائدة من أن أكون عربياً ؟
مواقف المصريين من قضية العروبة .
بين النزعة الفرعونية وبين القومية العربية .

٧ ـ ١٠٢٩

مناقشة بعض الآراء

بعد المحاضرة المسطورة في هذا الكتاب ، خصصت جمعية الوحدة العربية ، يوماً لمناقشة الآراء المسرودة فيها . وفي ذلك اليوم ، بعد استعراض ملخص المحاضرة ، دعي الحاضرون إلى إبداء ما لديهم من ملاحظات أو استيضاحات ، أو اعتراضات .

فانتقد بعضهم « اعتبار اللغة أساساً للقومية » بحجة أن الولايات المتحدة الامريكية انفصلت عن بريطانيا العظمى ، على الرغم من وحدة اللغة التي كانت تربطهما .

وأشار بعضهم الآخر إلى عظم الفروق القائمة بين مختلف الأقطار العربية زاعماً أن هذه الفروق تحول دون اتحاد الأقطار المذكورة . وقد أكد بعض هؤلاء على فروق الأحوال الطبيعية والمناخ ، واهتم بعضهم باختلاف الأحوال الاجتماعية والثقافية ، وتكلم بعضهم عن تباين المصالح الاقتصادية .

هذا ، وقد تساءل بعضهم : ما الفائدة من الانتساب إلى العروبة ؟ وأثار بعضهم قضية الفرعونية ، فالتزمها بعضهم ، وعارضها بعضهم الآخر .

ولما كانت هذه القضايا تثار في بعض المحافل والمجالس من حين إلى حين ، رأيت أن أدوّن رأيي فيها بشيء من التفصيل :

انفصال الولايات المتحدة الامريكية

« انفصلت الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى على الرغم من

وحدة اللغة التي كانت تربطهما » .

هذه الواقعة التاريخية ، يحاول الكثيرون من معارضي فكرة الوحدة العربية أن يتخذوها برهاناً قاطعاً على أن وحدة اللغة لا تؤثر في تقرير مصير الأمم .

ولكي نقدر قيمة هذه البرهنة يجب علينا أن ندرس الظروف التي تم فيها انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى .

هناك ثلاث قضايا أساسية ، يجب أن تبقى نصب أعيننا عند بحث هذه القضية :

أولاً ـ إن انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً ـ أن امريكا ، مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الأطلسي العظيم .

ثالثاً ـ إن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ، إلا في وقت حديث نسبياً .

إن أهمية هذه القضايا في تكوين الولايات المتحدة الامريكية لا تحتاج إلى شرح طويل .

قلت ، أولاً : إن الانفصال كان قد تم سنة ١٧٧٦ . ويجب أن نتذكر أنه في ذلك العهد ما كان يوجد على وجه الأرض دولة قومية أبداً . كانت الدول عندئذ في حالة ممالك بكل معنى الكلمة . ومن المعلوم أن فكرة القوميات ، لم تصبح من القوى المؤثرة في السياسة الدولية ، إلا بعد مرور مدة طويلة ، تزيد عن نصف قرن .

في ذلك التاريخ ، ما كان الانكليز ينظرون إلى سكنة الولايات المتحدة كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية مع سكنة الجزر البريطانية . بل كانوا ينظرون إليهم نظرهم إلى أهالي المستعمرات ، وكانوا يفرضون عليهم سياسة اقتصادية وجمركية لا تهتم بشيء غير مصالح ممولي بريطانيا العظمى مثلاً ، كانوا أصدروا قانوناً يحظر على أهالي تلك المستعمرات المتاجرة مع غير الجزر البريطانية . ولذلك نستطيع أن نقول : إن ثورة الأمريكان على التاج البريطاني كانت بمثابة ثورة على الاستبداد بغية تأسيس حكم حر وعادل .

إنهم « كانوا تركوا بلادهم فراراً من أنواع الظلم وتخلصاً من الأسلوب الأوروبي الاقتصادي الذي كان يعرقل مساعيهم ووسائل تحسين معيشتهم » ، وعندما وجدوا أن

الظلم والاعتساف لحقهم هناك أيضاً ، ثاروا وأعلنوا الاستقلال . وقد قالوا في ديباجة منشور الاستقلال: « تاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالي حافل بالاضرار والاغتصاب، وبغيته من كل ذلك تحقيق مأرب مباشر، هو فرض حكم استبدادي مطلق على هذه الولايات» (من النشرة التي أصدرتها وزارة الخارجية الامريكية باللغة العربية).

ولذلك نستطيع أن نقول : إن ما حدث في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر ـ قبل قيام مبدأ القوميات وقبل بدء تكوين الدول القومية ـ لا يمكن أن يتخذ برهاناً على أية نظرية من النظريات التي تحوم حول القوميات .

ولكن . . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية إنفصلت عن بريطانيا ، قبل قيام مبدأ القوميات فلماذا لم تعد تتحد بعد ذلك مرة أخرى ، بعدما إنتشرت فكرة القوميات ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر مثلاً ؟ .

إن أسباب ذلك تظهر لنا بكل وضوح ، عند التأمل في القضيتين الأخريين :

لا ننسَ أن امريكا، تنفصل عن الجزر البريطانية ببحر محيط عظيم ، هو المحيط الأطلنطي الفسيح ، وهذا الانفصال كان ذا خطورة خاصة قبل قرن ، ولا سيما قبل قرن ونصف قرن ، لأن المواصلات كانت تجري عندئذ بالسفن الشراعية ، واسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف . وكان من الطبيعي أن يلعب هذا الانفصال الجغرافي دوراً كبيراً في تقرير مصير المستعمرات الامريكية .

غير أن القضية الثالثة ، هي أهم من كل ما ذكرته آنفاً : إن الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن قبلاً إنكليزية اللغة تماماً لأن جميع سكانها ـ تقريباً ـ كانوا من المهاجرين . وهؤلاء المهاجرون كانوا يؤمّونها من مختلف الأقطار الاوروبية ، وكان بينهم ـ فضلاً عن الانكليز ـ مئات الآلاف من الألمان والأيرلانديين ، والطليان والسويديين والفرنسيين . . . وكان هؤلاء يحملون معهم إلى القارة الأمريكية لغاتهم الأصلية ، وما كانوا ينسون تلك اللغات ـ ويصبحون إنكليزيي اللغة في بيوتهم ـ إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة على هجرتهم من بلادهم . وبما أن سيل المهاجرة استمر مدة طويلة ، نستطيع أن نقول : إن أمريكا بقيت مدة غير قصيرة كثيرة اللغات ، ولم تصبح انكليزية اللغة ، إلا بعد إتمام نمو الولايات المتحدة ، وانقطاع سيول المهاجرة الجارفة عنها .

كانت أمريكا ، بمثابة بوتقة تذوب وتختلط فيها الجنسيات المختلفة ، وتطرح منها مختلف اللغات الأوروبية ، إلى أن يصفو الميدان للغة الانكليزية .

ولذلك كله كان من الطبيعي أن لا تعمل اللغة الانكليزية في الولايات المتحدة الامريكية، عملاً يشبه عمل اللغة الالمانية أو الايطالية في القارة الاوروبية .

هذا وإذا قارنا بين أحوال أمريكا وانكلترا التي وصفتها آنفاً ، وبين أحوال البلاد العربية التي نعرفها جميعاً . . وجدنا أن البون بينهما كان شاسعاً جداً :

أولاً : إننا نعيش في النصف الثاني من القرن العشرين ، لا في القرن الثامن عشر . نحن نعيش في القرن الذي صيغت فيه خارطة اوروبا صياغة جديدة تماماً ، وفقاً لما يقتضيه مبدأ القوميات .

ثانياً : إن البلاد العربية متصلة بعضها ببعض إتصالاً جغرافياً تاماً ، لا يفصل بين أقسامها المختلفة فاصل يستحق الذكر . هذا فضلاً عن أننا نعيش في عصر فقدت فيه الفواصل كثيراً من تأثيراتها . . بسبب تطور وسائط المناقلة ، وتقدم وسائل المخابرة .

ثالثاً : إن اللغة العربية ليست دخيلة على البلاد العربية ، وعلى الأجيال الحاضرة ، كما كانت الانكليزية بين المهاجرين إلى أمريكا ، بل هي اللغة البيتية في جميع الأقطار العربية ، منذ أجيال طويلة . .

لهذه الأسباب كلها ، أقول بلا تردد : إن من يتخذ قضية إنفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن انكلترا ، برهاناً على وجوب بقاء الدول العربية والشعوب العربية منفصلة ومختلفة يكون قد تباعد عن جادة المنطق والصواب بعداً كبيراً جداً .

إختلاف المصالح الاقتصادية

من أهم الحجج التي يتذرع بها معارضو الوحدة العربية ، إختلاف المصالح الاقتصادية بين مختلف الدول العربية . إنهم يعلقون على هذا الاختلاف أهمية كبيرة جداً ، لأنهم يتمسكون في هذا المضمار بالنظرية القائلة : إن المصالح الاقتصادية هي التي تسير العالم وتوجه التاريخ .

ولكني أرى أن ألفت الأنظار - قبل كل شيء - إلى قضية أساسية تتصل بهذا الموضوع : وهي ، إن المصالح الاقتصادية ليست ظاهرة ولا ثابتة ، كما يبدو في الوهلة الأولى .

لأن هناك مصالح عاجلة ومصالح آجلة ، كثيراً ما تتضارب تضارباً صريحاً ، وهذا التضارب يستوجب تضحية إحداها في سبيل الأخرى ، أو تضحية شيء من كليهما .

وهناك مصالح محلية ومصالح دولية كثيراً ما تكون متخالفة . وهذا التخالف يتطلب بذل الجهود للتأليف بينهما ، وإيجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل واحدة منهما . والدولة عندما تتولى شؤون الأمة تنظم هذه المصالح المتضاربة وتنسقها وتوجهها ، وتوجد التوازن اللازم بينها .

ونستطيع أن نقول : إنه لا توجد أمة لا تتضارب فيها مصالح مختلف الجماعات ، ولا توجد دولة ، لا تكون مسرحاً لتضارب المصالح وتوازنها ، في مختلف الميادين .

إن قول المتنبي المشهور : « مصائب قوم عند قوم فوائد » يتضمن حكمة صائبة في هذا المضمار أيضاً .

يقولون إن مصالح لبنان الاقتصادية تختلف عن مصالح سوريا لأن الأولى مستهلكة والثانية منتجة .

ولكني أسأل : هل توجد دولة لا يكون فيها بعض المقاطعات المستهلكة وبعض المقاطعات المنتجة ؟ أفلا توجد في كل دولة ، مدن تجارية ، ومدن صناعية ، ومناطق زراعية ، ومناطق إصطياف واستجمام ؟ هل تشبه مصالح صقلية في إيطاليا مثلاً ، مصالح منطقة البحيرات الشمالية فيها ؟ أفلا تختلف مصالح مارسيليا في فرنسا عن مصالح ليل وليون إختلافاً جوهرياً ؟ وهل نستطيع أن نقول : إن مصالح ميناء هامبورغ في المانيا ، لا تختلف عن مصالح جبال الغابات ؟

ثم ، إذا رجعنا إلى لبنان نفسه ، أفلا نجد فيه أيضاً إختلافاً في المصالح بين مختلف المدن والمقاطعات ؟ هل تشبه مصالح بيروت الاقتصادية مثلاً مصالح بعلبك والبقاع ؟ وفضلاً عن ذلك ، أسأل : ألا يمكن أن يكون التضارب الذي يلاحظ الآن بين مصالح سوريا وبين مصالح لبنان ، ناتجاً عن عدم تقدير المصالح الحقيقية حق قدرها ، وعن عدم حساب مصالح المستقبل حساباً دقيقاً ؟ ألا يمكن أن يكون هذا التضارب قائماً بين مصالح جماعة من اللبنانيين ، وجماعة من السوريين . . لا بين مصالح لبنان الحقيقية بوجه عام ومصالح سوريا الأساسية على الأطلاق ؟

وفي الأخير ، ألا يمكن إيجاد نظام إقتصادي يضمن أعظم المنافع للطرفين ، مع تضحية بعض المنافع من الطرفين ، بطبيعة الحال ؟

وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة ، وجدنـا فيها أمثلة كثيـرة عن التطورات التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية وعلى التنظيمـات التي تمت للتأليف بـين المصالـح التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب .

بين يديّ الآن كتاب عنوانه « حكومة بواسطة الشعب » . نشرته وزارة الخارجية الامريكيـة بـاللغة العـربية . يسـرد الكتاب تضـارب المصـالـح والمطالب التي كـانت تتجاذب مختلف الولايات الامريكية عند بدء استقلالها واتحادها :

« كان صاحب كل سفينة في بوسطن ، وهـو منهمك في التجـارة الدوليـة ، مدافعـاً عن التجارة الحرة .

« والفخاري في ولاية إلينوي المتوسطة في الغرب ، الذي كان مبتدئاً في صناعته ومـلاقياً مـزاحمة صناع الفخار الأجانب كان يناضل لأجل الضريبة الجمركية على الفخـار الأجنبي ، لكي يحمي فخاره في سوقه المحلية .

« وزارع القمح في ولاية نبراسكا ، كـان يحبذ خفض أسعـار النقل وينشط سعـر القمح ، في حين أن صانـع النشاء كـان يسعى لأن يشتري قمحـه رخيصاً ، وأصحـاب السكك الحـديديـة كانـوا يبتغون أعلى أجر للنقل .

« وفي السنين الأخيرة كـانت الخلافـات الاقليمية محتـدمة أيضـاً . فكان رأي صيـارفة نيـويورك يختلف عن رأي زارع القطن في الجنوب ، ورأي راعي المـواشي في ولاية تكسـاس ، ورأي أصحاب الأخشـاب في ولاية اوريجـون . وبالعكس كـان هؤلاء الثلاثـة الآخـرون يجـدون وسيلة للتـوفيق بـين مصالحهم » .

يظهر من هذه العبارات بكـل وضوح ، أن الـولايات المتحـدة الامريكية، نفسها جابهت كثيراً من المشاكل من جـراء تضارب المصـالـح : ولكنهـا لم تعجز عن معـالجتها معالجةً تضمن التقدم والنهوض للجميع . . . في آخر الأمر .

وقـد تخسر بعض المـدن وبعض المقاطعـات ـ في باديء الأمـر ـ عند أمثـال هـذه التنظيمات ، ولكنِ النتائج العامة التي تتولد من هذه التنظيمات ، كثيراً ما تعوّض هذه الخسارة ، تعويضاً كبيراً .

مثلاً ، لا شك في أن مدينة هـامبورغ المشهورة في المانيا ، خسرت في باديء الأمر ، من الدخول في الاتحاد الجمركي الالمـاني ، ومن الاندمـاج في الامبراطـورية الالمـانية ، ولكنها بعد مدة ، استفادت استفادة عظيمة من النهضة الاقتصادية الهائلة التي قامت في المانيا ، بعد اتحاد دولها وتنسيق اقتصادياتها تنسيقـاً قوميـاً ، وعادت وتـلافت أضرارهـا السابقة أضعافاً مضاعفة .

وإذا أردت أن أضرب مثلاً من البلاد العربية نفسها ، أستطيع أن أذكر مدينة حلب : كانت هذه المدينة تتمتع بموقع ممتاز جداً في عهد السلطنة العثمانية . لأنها كانت مركز تلاقي وتقاطع الطرق والسكك الحديدية التي تربط سوريا والعراق بعضها ببعض من جهة ، وبغربي الأناضول وشرقها من جهة أخرى ، وبتعبير أقصر : إنها كانت مركز تلاقي الطرق التي تربط شمال السلطنة بجنوبها .

حتى أنه عندما أخذ بعض الساسة يفكرون في تغيير عاصمة السلطنة ، بعد الحرب البلقانية ، قال المشير فون درغولتس باشا قوله المشهور : إن أصلح مركز لعاصمة السلطنة ، هو مدينة حلب .

من الطبيعي أن إنفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية ، أدى إلى زوال هذه المزايا والامتيازات عن مدينة حلب : إنها أصبحت مدينة منعزلة ، قابعة في منطقة قريبة من الحدود ، وخسرت معظم ما كان لها من مزايا وإمكانيات تجارية ، ولكن . . بعد ذلك ، إستطاعت حلب أن تتكيف بما تقتضيه هذه الظروف الجديدة ، وتحولت من مدينة تجارية إلى مدينة صناعية ، وأصبحت الآن أهم مراكز الصناعة في سوريا ، كما أنها أخذت تتوسع وتنهض بأمور الزراعة أيضاً .

ويظهر مما سبق ، إن ما يقال عن تضارب المصالح بين مختلف البلاد العربية بوجه عام ـ وبين سوريا ولبنان ، بوجه خاص ـ لم يكن من أنواع التضارب التي لا يمكن معالجتها .

ولذلك أستطيع أن أقول ، أن كل الحجج التي يبديها البعض لاستبعاد فكرة الوحدة العربية ، مستنداً إلى الفروق الاقتصادية . . . إنما هي حجج واهية ، لا تستطيع أن تقاوم البحث الجدي ، والنقد العلمي . . بوجه من الوجوه .

منفعة العروبة

قال أحد الحاضرين ـ وكان من رجال القانون ـ أنا مصري ، بس . ثم أردف قوله هذا ، بالسؤال التالي :

ـ وما الفائدة من أن أكون عربياً ؟

وأجبته متسائلاً :

ـ قبل الاجابة على سؤالك ، أود أن أسألك : وما الفائدة من أن تكون مصرياً ؟

وأجاب على هذا السؤال :

ـ الفائدة في ذلك ظاهرة : لأن هناك دولة مصرية تحميني ، وتضمن لي حياتي ومصالحي . .

وسألته عندئذ : ـ وهل تدعي أنك صرت مصرياً لهذا السبب ؟ هل خيّرك أحد بين المصرية وغير المصرية ، فاخترت أنت المصرية ، بعد التفكير والملاحظة ؟ أم صرت مصرياً ، لأنك ولدت في مصر ، من أبوين مصريين ؟

لا شك في أنك تعرف وتسلّم بأنك صرت مصرياً ، بحكم ولادتك ونشأتك ، قبل أن تفكر في شيء من المنافع التي ذكرتها . . . حتى قبل أن تعي وتفقه معنى المنفعة على الإطلاق .

والعروبة كذلك : لا يَصبح الإنسان عربياً بناء على مصلحة يتوخاها ومنفعة يسعى وراءها . . . إنما يولد عربياً ، ويشعر بالعروبة حسب ظروف نشأته . إننا لا نختار اللغة التي سننشأ عليها . ولا نختار التاريخ الذي سنرتبط به . إن لغتنا البيتية تتقرر بطبيعة البيئة التي ننشأ فيها ، وبتكوين الأسرة التي ننحدر منها . إن كل واحد منا يكون أوْ لا يكون عربياً ، قبل أن يفكر ، ودون أن يفكر . . كما يكون قاهرياً أو بغدادياً أو حلبياً أو مصرياً أو عراقياً أو سورياً . . قبل أن يفكر ، ومن غير أن يفكر في المنفعة التي قد يجنيها من هذا الانتساب .

ثم أود أن أعود قليلاً إلى الجواب الذي سمعته رداً على سؤالي : « الفائدة من إنتسابي إلى المصرية ظاهرة : لأن هناك دولة مصرية تحميني وتضمن لي حياتي ومصالحي . . ».

ولكن . . لو فرضنا أنك واجهت ظروفاً لم تضمن خلالها الدولة المصرية مصالحك . . أو صادفت ظروفاً أخرى وضعتك أمام دولة أجنبية تضمن لك مصالحك أكثر مما تضمنها الدولة المصرية ، أو تغرقك في بحر من الفوائد التي لا تعد ولا تحصى . فهل تتنصل عندئذ من مصريتك ، وتنتسِب إلى تلك الدولة ، للحصول على تلك الفوائد ؟

أظن أنك لن تتردد في الاجابة على هذا السؤال ، بقولك : كلا ، لأن هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب :

ولماذا لا تقول نفس الشيء في العروبة أيضاً : هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب ؟

إني لم أقصد من قولي هذا أن لا فائدة من العروبة ، وإن هذه قضية شعور مجرد ، وعاطفة بحتة ، دون أية فائدة . .

بل بعكس ذلك ، أنا أدعي بأن مصر تجني من العروبة فوائد كثيرة ، وإن هذه الفوائد قابلة للتوسع والازدياد قابلية هائلة . وذلك لأن الاتحاد قوة . ونحن نعيش في عصر القوة ، وعصر الاتحادات والتكتلات التي تولد القوة . ومن البديهي أن جميع إمكانيات الأمة تزداد وتتوسع كلما زاد عدد أفرادها ، وكلما توثقت الروابط بينهم .

وإذا أردت أن أضرب لكم مثلاً واضحاً وضوح الشمس في النهار ، قلت : لو لم تكن مصر عربية ، لو لم تكن لغة مصر هذه اللغة التي يتكلمها سكان العالم العربي الفسيح ، لما إنتشرت المطبوعات المصرية انتشارها المعلوم ، ولما راجت أفلامها السينمائية هذا الرواج العظيم .

ولهذا السبب أكرر ما قلته آنفاً : عندما قلت هذه قضية شعور وعاطفة ، لا قضية منفعة وحساب . . لم أقل ذلك ، لظني بأن لا فائدة من العروبة . . . بل قلت ذلك لاعتقادي بأننا نغلط غلطاً فاحشاً ، ونخسر خسارة فادحة ، إذا توهمنا أن المنفعة أساس كل شيء .

بل يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، أن الوطنية لا تقوم على أساس المنفعة ، كما أن القومية لا تنشأ من المنفعة .

إن القومية ـ مثل الوطنية ـ عاطفة تصدر من أعماق النفس لا فكرة تتولد من ملاحظات العقل .

إن حب الانسان لموطنه ولأمته يشبه إلى حد كبير ، حب الطفل لأمه . ومن المعلوم أن الطفل يحب أمه ، قبل أن يفكر ودون أن يفكر .

والتفكير ، قد يوجد بعض المبررات لهذا الحب ، وقد ينوّره بعض التنوير ، ولكنه لا يولده بوجه من الوجوه .

وكذلك الأمر في الوطنية والقومية . إنها نتيجة شعور وعاطفة قبل أن تكون وليدة تفكير وملاحظة .

وأنا أقول بلا تردد : إن الوطنية أو القومية التي تدخل من أبواب الملاحظات النفعية لا تكون وطنية حقيقية ، ولا تكون قومية صادقة .

للشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هوغو » قصيدة مشهورة عنوانها « بين وطنين ». يقصد الشاعر من ذلك ، بين الوطن الفرنسي وبين الوطن الالماني .

يبدأ هوغو قصيدته بوصف ألمانيا وصفاً رائعاً ، كله مدح وإطراء : مدح وإطراء لجمال المناظر ، ولتقدم الحضارة . وبعد أن يسترسل في هذا المدح ، بسلسلة أبيات طويلة شائقة ، ينتقل إلى فرنسا فيقول :

« وأما فرنسا . . فوا أماه ! ».

فلا يزيد على ذلك كلمة واحدة . .

إنها أمه . . وكفى . . إنها أمه ، فليست في حاجة إلى شيء من المدح والإطراء ، فلا يمكن أن تكون موضوع مقارنة مع سائر النساء .

ولذلك يكتفي الشاعر بهذه الصيحة ، ولا يزيد عليها كلمة واحدة !

وبعد كل هذه الايضاحات ، أعتقد أنه يحق لي أن أقول للمعارض المحترم : إنك عربي لأنك مصري ، ولأن مصر عربية منذ قرون وقرون .

أنت قد تكون بحيرياً ، وقد تكون صعيدياً ، وقد تكون اسكندرانياً . . ولكنك لا تقول أبداً : أنا صعيدي بس ، وأنا بحيري بس . . بل إنك تقول : أنا مصري صعيدي ، أو أنا مصري اسكندراني .

وكذلك لا يجوز لك أن تقول أنا مصري بس ، بل يجب عليك أن تقول : أنا عربي مصري . . كما يقول بعض الحاضرين هنا « أنا عربي عراقي ، أو أنا عربي لبناني ، أو أنا عربي يماني . . ».

مواقف المصريين من العروبة

يتوهم البعض من إخواننا المصريين ، ان التسليم بعروبة مصر ، يعني الموافقة على إدماج الدولة المصرية في دولة عربية شديدة التمركز ، وحرمان مصر من كل ما لها من خصائص ومميزات .

في حين أن هذا الوهم خاطىء تماماً . لأن المواقف التي يستطيع أن يقفها المتنورون أمام فكرة العروبة قد تختلف إختلافاً كبيراً ، من الانعزال الكامل إلى الاندماج والاتحاد التام .

إني أستطيع أن ألخص هذه « المواقف الممكنة » بالسلسلة التالية :

أ ـ أنا مصري، ولا أشعر في قرارة نفسي بأي إرتباط كان نحو العروبة . وأعتبر الدول العربية بأجمعها أجنبية على مثل سائر الدول الغربية والشرقية .

ب ـ أنا مصري ، واعترف بأنني عربي . ومع هذا أرى من الأوفق أن تبقى الدولة المصرية منفصلة ومنعزلة عن سائر الدول العربية ، وأن لا تزج بنفسها في المشاكل التي تخص الدول المذكورة وحدها .

ج ـ أنا مصري عربي ، وأود أن تبقى الدولة المصرية مستقلة عن سائر الدول العربية . ومع هذا أقول بضرورة إرتباطها مع الدول الشقيقة .

د ـ أنا مصري عربي وأود أن تدخل الدولة المصرية في « حلف » يجمع كل الدول العربية وينسق أعمالها ، ويقوي تعاضدها ، وذلك دون أن يمس شيئاً من شخصيتها وسيادتها .

هـ ـ أنا مصري عربي ، وأود أن تؤلف الدولة المصرية مع سائر الدول العربية ، دولة إتحادية ـ فدرالية ـ تتولى الشؤون الخارجية والعسكرية ، وتترك كل دولة من هذه الدول مستقلة في تنظيم وتسيير شؤونها .

و ـ أنا مصري عربي ، وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر الشعوب العربية ، لتكوين دولة موحدة ، على أساس اللامركزية الواسعة النطاق ، تتمتع فيها السلطات المحلية بحقوق وصلاحيات فعلية .

ز ـ أنا مصري عربي ، وأرى أن يتحد الشعب المصري مع سائر الشعوب العربية لتكوين دولة موحدة ، تتمسك تمسكاً شديداً بمركزية الادارة ، فتسعى إلى إزالة جميع الفوارق القائمة بين الشعوب العربية المختلفة .

ولا أراني في حاجة إلى القول ، إن البون بين الموقف الأول وبين الموقف الأخير ، شاسع جداً . ولذلك أقول : أن النفور من الموقف الأخير لا يبرر قط الوقوف عند الموقف الأول ، وعدم التزحزح عنه بصورة من الصور .

أنا شخصياً لست من دعاة المركزية . وأفهم أن يرى أحد المصريين التوقف ـ نهائياً أو موقتاً ـ عند أحد المواقف المتوسطة . ولكني لا أفهم أبداً ، كيف يسوّغ لنفسه أن يقف في الموقف الأول ، وينكر العروبة ، في الوقت الذي تكوّن مصر أعظم الكتل العربية وأقواها .

النزعة الفرعونية

يثير بعض الكتاب والمتكلمين ، من وقت إلى آخر ، النزعة الفرعونية ، ويحاولون معارضة الوحدة العربية ، مستندين إلى نداء هذه النزعة ، فيقولون :

« الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين » . . . لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها وإلا كان معنى طلبكم : اهدمي يا مصر ، أبا الهول والأهرام ، وتغاضي عن الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك ، واتبعينا ».

إني كنتُ رددت على أمثال هذه الآراء ، قبل مدة تزيد على عشرة أعوام . وأرى أن أكرر الآن تلك الردود في هذا المقام :

« إن التعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد ، في عالم واحد . والفكرة العربية التي تعمل في القرن العشرين ـ للأجيال القادمة ـ لا يمكن أن تتعارض مع آثار بقيت ميراثاً من ماض سحيق ، يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف من السنين .

إن مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة دون أن تخرب أبا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون أن تهدم الأهرام . وجميع آثار الفراعنة التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة إلى الديانة التي أوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي إلى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الاهرام وتناسي الآثار لأجل تحقيق الوحدة العربية ؟

إن الأهرام ـ مع جميع الآثار الفرعونية ـ لم تمنع مصر من الاتحاد مع سائر الأقطار العربية إتحاداً تاماً في ساحة اللغة ، فهل يمكن أن تحول دون إتحادها مع تلك الأقطار في ساحة السياسة أيضاً ؟

إن التيارات القوية العميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة ، منذ عشرات القرون ، والتي أخرجتها من ديانتها القديمة وأنستها لغتها الأصلية ـ وبالرغم من وجود الأهرام وقيام أبي الهول ـ لن تحتاج إلى هدم أو ستر شيء من آثارها القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة الوحدة العربية . . . سيما وأن هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة مصر الحالية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ـ لا ضمناً ولا صراحة ـ أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل أنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص شعوراً عربياً عاماً : وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ولن يقولوا لمصر « أنسي نفسك » ، بل أنهم يقولون وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك ، بالعمل على توحيد أبناء لغتك » أنهم لم يقولوا ، ولن يقولوا لها : « اتبعينا » ، بل يقولون ، وسيقولون لها : « سيري نحو الامام . ونحن نتبعك في هذا الطريق على الدوام ».

كلمة حول
التماسك الاجتماعي(*)

إن قوة المجتمعات البشرية وقدرتها لا تتعين بعدد الأفراد الذي يؤلفونها ، بل تتناسب مع شدة الروابط التي تربط بعضهم ببعض ، كما أن صلابة الأحجار والصخور لا تتبع حجمها ، بل تتناسب مع تماسك أجزائها .

فنرى بعض الأمم تشبه الأحجار الهشّة ، حتى أنها لتشبه أحياناً أكوام التراب والرمال ، لأن أجزاءها قليلة التماسك والالتصاق . ولو كانت كثيرة العدد . في حين أن بعض الأمم تشبه الأحجار الصلبة والصخور الصلدة ، فإن أجزاءها شديدة التماسك والالتصاق ، وإن كانت قليلة العدد . . .

فيجب علينا أن نسعى لجعل أمتنا المحبوبة متماسكة الأجزاء شديدة الالتصاق مثل الصخور . . لا هشة رخوة الأجزاء قليلة الالتصاق ، مثل الرمال . . .

(*) من محاضرة في التربية الاجتماعية ١٩٢٨ .

٧ - ١٠٤٣

مصر والعروبة

بين المؤمنين بعروبة مصر وبين دعاة الانعزال ،
رد على المعارضـين الذين يستشهدون بالتاريخ

شهادة تاريخ الأتراك
شهادة تاريخ اليونان

دلالة تاريخ الولايات المتحدة الامريكية.

المصريون عرب : باللغة والثقافة والتاريخ .

مصـــر والعروبـــة

ما هو موقف مصر من القضايا المتعلقة بسائر البلاد العربية ؟ ما هو مبلغ شعـور المصريين بالقومية العربية ، وما درجة اهتمامهم بفكـرة العروبـة ؟ ما هـو هذا المـوقف وهذا الشعور في الحالة الحـاضرة ؟ ومـاذا يجب أن يكون ، ومـاذا سيكون في المستقبـل القريب والبعيد ؟

هذه الأسئلة وأمثالهـا شغلت ـ ولا تزال تشغـل ـ أذهان الكثيـرين من الباحثـين والمفكرين ، من مصريين وغير مصريين ـ منذ سنوات طويلة .

كان عدد غير قليل من شبان العرب ـ من أهالي الولايـات العربيـة الباقيـة تحت الحكم العثماني المباشـر ـ في العهد الحميـدي ، يتوجهـون نحو مصـر ، بقلوب مفعمة بـالآمال معتقـدين بأنها ستعمـل مـا يجب عمله لاعـادة مجد العـرب وإحيـاء القـومية العربية .

وكان عدد كبير من رجال السياسة العثمانية في ذلـك العهد يتخـوفون من مصر لهذا السبب ، وكانوا يحسبون ألف حساب لاحتمال تزعمها الحركة العـربية . ولـذلك كـانوا يتخـذون شتى التدابـير للحيلولة دون اتصـال أهالي الـولايات العـربيـة بسكـان الخديوية المصرية .

ولكن طائفة كبيرة من الظروف السياسية والعوامل التاريخية تضـافرت عـلى إبقاء مصر بعيدة عن الحركات العربية السياسية ، خلافاً لما كان يتوقعه جميع هؤلاء .

فنشبت الثورة العربية من الحجاز ، وانتقلت منها إلى سورية فالعـراق . من غير مساعدة مصر وتدخلها .

إن الظروف والعوامل التي أشرت إليها آنفاً حملت مصر على الإعراض عن الفكرة العربية ،وعلى البقاء خارج نطاق الثورة المذكورة .

غير أن هذه الحالة كانت نتيجة ظروف عارضة . فكان طبيعياً أن تتغير هذه الظروف بعد مدة ، كما كان طبيعياً أن يتبدل موقف مصر والمصريين من حركات القومية العربية تبدلاً جوهرياً تبعاً لتغير تلك الظروف :

إني كنت من المؤمنين بذلك إيماناً قوياً . وقد أعلنت إيماني هذا مراراً بمحاضرات ألقيتها ومقالات نشرتها في العراق .

فقد قلت في مستهل إحدى المقالات التي نشرتها سنة ١٩٣٦ ما يلي :

« لقد زودت الطبيعة مصر ، بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في انهاض القومية العربية « لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الافريقي والآسيوي منها . كما أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم اليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من الحضارة العالمية الحديثة ، وقد اصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية . وهي اغنى هذه البلاد بأجمعها . كما أنها اقدمها في تشكيلات الدولة العصرية ، وأقواها في الآداب ، وأرقاها في الفصاحة .

« وكل ذلك . . . مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية » .

وبعد أن سردت العوامل التي استوجبت بقاء مصر خارج نطاق الحركة العربية في بادىء الامر ، قلت :

« إنني لم اقنط من انتشار فكرة القومية العربية في مصر ، في يوم من الايام . غير أنه سرني جداً أن ارى هذه السنة في مصر تخمّراً اجتماعياً عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . ولا أشك في أن هذه ليست الا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل إنهاض هذه القومية . . . » .

إن ما حدث بعد ذلك في مصر جاء مصدقا لما كنت توقعته عند ذاك : إذ اخذ الشعور بالعروبة ، والاهتمام بالقومية العربية ، والعمل في سبيل النهضة العربية . . . يغمر نفوس المصريين شيئاً فشيئاً » .

وقد اشتد هذا التيار الفكري الجديد ، بوجه خاص ، خلال الحرب العالمية الثانية ، من جراء الوقائع التي لازمت حركات الاستقلال الاخيرة في سورية ولبنان .

وبلغ حده الأقصى بعد تأسيس جامعة الدول العربية ، وعند بدء الحركات السياسية والحربية لانقاذ فلسطين من براثن الصهيونية .

ولكن الاخفاق الذي منيت به هذه الحركات أثرّ في هذا التيار الفكري تأثيراً سيئاً ، وعرّض فكرة العروبة إلى نكسة أليمة جداً ، فأخذ بعض الكتّاب والساسة يدعون إلى التخلي عن هذه الفكرة ، والانصراف إلى معالجة شؤون مصر الخاصة ، من غير اهتمام بسائر الشؤون العربية .

إني أقدر مرارة الآلام التي شعر بها المصريون ـ بحق ـ من جراء سير الوقائع الحربية في فلسطين ، ولا سيا بسبب الأوضاع المؤسفة التي لابست الصفحة الأخيرة منها .

ولكني أعرف ـ في الوقت نفسه ـ أن جميع المؤمنين بالقومية العربية والداعين اليها ، قد شاركوا المصريين في هذه الآلام المريرة مشاركة تامة .

وأقول ـ فضلاً عن ذلك ـ إن المثل العليا القومية لا يمكن أن تتحقق في حملة واحدة ، بل أنها تتطلب جهوداً جبارة مقرونة بتضحيات عظيمة تستمر وتتوالى جيلاً بعد جيل .

فالعقبات التي تعتري الامم في مسيرها نحو تلك المثل العليا ، والنكبات التي تعترض ذلك السير من وقت إلى آخر . . مهما تكن كثيرة وكبيرة ، فإنها لا تقوم دليلاً على استحالة تحقيق تلك المثل العليا ، ولا تسوّغ التخلي عنها ، ولا سيما في المرحلة الاولى من مراحل السير نحوها .

وأظن أن اسباب عدم تقدير هذه الحقيقة الواضحة تعود ـ في الدرجة الاولى ـ إلى اختلاط مفهوم الفكرة العربية ، بأعمال جامعة الدول العربية ، في أذهان الكثيرين من الخاصة والعامة .

إني كنت ألحظ آثار هذا الاختلاط المؤسف منذ مدة طويلة ، وكنت أحاول لفت الانظار إلى هذه الحقيقة المهمة بمناسبات عديدة .

ولقد اعتاد الكتاب والخطباء ـ مثل معظم الناس ـ أن يختصروا تعبير « جامعة الدول العربية » فيقولوا « الجامعة العربية » من غير أن يتنبهوا إلى الفروق العظيمة التي تفصل بين المعاني المفهومة من كل واحد من هذين التعبيرين .

وقد كنت ـ ولا أزال ـ اعترض على ذلك في كل فرصة ، وما برحت أدعو إلى التمييز بين هذين التعبيرين باهتمام تام .

ذلك لأن الجامعة التي تأسست ١٩٤٥ بموجب الميثاق المعلوم ، إنما هي « جامعة الدول العربية » كما هو مصرح في ذلك الميثاق . واما « الجامعة العربية » فإنها لا تزال تحبو في عالم « الأفكار والآمال » .

إنها الآن « فكرة » تعيش في أذهان الذين يؤمنون بوحدة الامة العربية ايماناً صحيحاً ، بل هي « مثل أعلى » تصبو اليه نفوس جميع الذين يدركون معنى العروبة حق الادراك .

فيسوغ لكل باحث أن يقول عن جامعة الدول العربية الراهنة ما يشاء ، وأن ينتقد أعمالها وتصرفاتها ما وسعه الانتقاد . غير أنه لا يسوغ لأحد أن يتهم ـ من جراء ذلك ـ فكرة « الجامعة العربية » التي لم تخرج بعد إلى عالم الوجود .

ولا مجال للشك في أن كل من يتهجّم على فكرة الجامعة العربية من جّراء أعمال جامعة الدول العربية ، يكون قد ارتكب ظلماً فادحاً .

وبالرغم من بداهة هذه القضية نرى مع الأسف الشديد أن الخلط بين تعبير جامعة الدول العربية وتعبير الجامعة العربية . . قد استمر وتفاقم . ولهذا السبب زاد عدد الذين يطعنون في فكرة العروبة نفسها من جراء تصرفات جامعة الدول العربية في بعض الشؤون السياسية .

ولا نغالي إذا قلنا أن آراء هؤلاء ودعاياتهم ، أصبحت من التيارات التي تبدو صراحة في بعض البيئات المصرية .

ومما زاد قوة هذه التيارات ، أن البعض من مشاهير الكتاب والمفكرين أخذوا يضمون أصواتهم إلى الدعايات القائمة للتخلي عن الفكرة العربية العامة ، وللانصراف عنها إلى معالجة شؤون مصر الخاصة .

وقد أراد بعض هؤلاء الكتاب والمفكرين ـ في الايام الاخيرة ـ أن يدعموا آراءهم السياسية بدلائل وشواهد تاريخية ، فراحوا يستشهدون بتواريخ الامم المختلفة .

وقد حاول محمود حفني باشا مثلاً ـ أن يدعم الآراء التي نشرها في مجلة المصور بتاريخ الاتراك الحديث ، واشار إلى ما فعله مصطفى كمال ، كما حاول لطفي السيد باشا أن يؤيد الرأي الذي أدلى به إلى المجلة المذكورة بتاريخ اليونان ، وأشار إلى ما فعلته الامة اليونانية خلال خضوعها لسيطرة الدولة العثمانية .

إن أمثال هذه الاشارات المقتضبة إلى بعض الوقائع التاريخية قد تضلل بعض

الاذهان ، فتخرجها عن سبل الحق والصواب .

ولذلك رأيت أن أقوم بتمحيص هذه الشواهد التاريخية لتبيان مبلغ انطباقها على الحقائق الثابتة من جهة ، ومدى تأييدها للخطط المقترحة من جهة اخرى .

هذا وأرى أن اصرح ـ قبل الشروع في هذه المناقشة ـ بأنني لست متخوفاً أو متشائماً من شيوع وذيوع الآراء التي أشرت اليها آنفاً . لأني اعتقد بأنها من نوع « غيوم اليأس » التي تستولي على النفوس ـ عادة ـ عندما تمنى بالاخفاق في تحقيق مشروع من المشاريع المحببة اليها ، في مرحلة من مراحل العمل من أجلها ، ولكنها ، لا تلبث أن تنقشع وتزول عند التفكير في الامور بشيء من الهدوء ، وعند العودة إلى العمل مع شيء من الحزم والأمل . . .

وإذا ما أقدمت على مناقشة هذه الآراء ، فانما أُقدم عليها بغية الحيلولة دون تكاثف هذه الغيوم في أجواء النفوس الضعيفة ، وبغية ضمان انقشاعها عن تلك الاجواء بسهولة وسرعة .

الاستشهاد بتاريخ اليونان

رد على لطفي السيد باشا

لقد أدلى الاستاذ لطفي السيد باشا بحديث سياسي إلى مجلة المصور، تطرق خلاله إلى قضية علاقة مصر بالعالم العربي وبالشؤون العربية .

وقد جاء في الحديث المذكور، ما نصه :

« .. وقد كنت ألح في تأييد مصرية المصريين . لأن منهم من كانوا يدّعون أنهم عرب، ومنهم من يدّعون أنهم اتراك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الاتراك قد خرجوا من قوميتهم لبادت شخصياتهم ولماتت في نفوسهم أطماح الاستقلال ببلادهم، ولاستحال عليهم أن يردّوها اليهم .

« وكذلك نحن المصريين، يجب أن نتمسك بمصريتنا، ولا ننتسب إلى وطن غير مصر، مهما كانت أصولنا حجازية أو سوريا أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم انفسنا ووطننا، ولا ننتسب إلى وطن آخر . ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا . ونحيطه بكل غيرتنا .. »[1] .

بهذه الكلمات يدعو الاستاذ الكبير إلى التمسك بالمصرية البحتة . ويساوي في نقده ـ من الوجهة المصرية ـ بين دعاة العروبة وبين مروجي التركية، ويستشهد على رأيه هذا بما فعله اليونان .

إني اسلم مع الاستاذ بأن اليونان لم يخرجوا من قوميتهم حينما ملكهم الاتراك، ولكني ارى من الضروري أن اسأل بعد ذلك :

---

(١) المصور، (٥ أيار / مايو ١٩٥٠) .

ماذا يجب أن نفهم من عبارة عدم الخروج من القومية اليونانية ؟ ما هي العلائم التي تدل على عدم الخروج من هذه القومية ؟ كيف استطاع اليونان ألا يخرجوا من قوميتهم ؟ على الرغم من دخولهم تحت حكم الأتراك ؟ وكيف حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من بقائهم تحت سيطرة الدولة العثمانية قروناً عديدة ؟

إني أعتقد أن جواب هذه الاسئلة واضح وضوح الشمس في رائعة النهار : ذلك لأنهم حافظوا على لغتهم القومية ، وظلوا على مذهبهم المسيحي الأرثوذكسي .

إنهم لم يندمجوا في الشعب التركي ولم يذوبوا في البوتقة العثمانية ، بسبب اختلافهم عن الاتراك باللغة وفي المذهب ، وتمسكهم بها تمسكاً شديداً . إنهم استقلوا عن الدولة العثمانية في آخر الأمر بفضل استجابتهم لنداء هذه اللغة وذاك المذهب .

ومعلوم أن اللغة اليونانية كانت لغة خاصة بهم دون غيرهم ، ولكن المذهب الارثوذكسي لم يكن خاصاً بهم ، بل أنه كان مشتركاً بينهم وبين معظم الشعوب السلافية في اوروبا ، وعلى رأسهم كتلة روسيا الجبارة . وقد تعرضت اليونان ـ بعد انفصالها عن الدولة العثمانية ـ لخطر الاندماج في هذه الكتلة الجبارة ، تحت تأثير هذه الرابطة المذهبية ، وجابهت مشاكل عديدة بسبب علاقاتها المذهبية ، ولم تتغلب على هذه المشاكل إلا بتغليب المصالح القومية والوطنية على الاعتبارات الدينية والمذهبية . وبتعبير آخر : إلا بالاستجابة إلى نداء اللغة والوطن ، اكثر من الاصغاء إلى نداء الدين والمذهب .

ويظهر من ذلك بوضوح وجلاء أن اليونان مدينون بكيانهم السياسي الراهن ـ قبل كل شيء واكثر من كل شيء ـ إلى تمسكهم بلغتهم القومية ، وإلى تفضيلهم الاصغاء إلى نداء هذه اللغة على أي نداء آخر .

ألا يوجد في هذه الحقيقة وحدها الدليل القاطع على أن لطفي السيد باشا قد حاد عن جادّة الصواب ، عندما استصغر وتجاهل شأن اللغة ، فساوى بين العروبة وبين التركية خلال دعوته إلى المصرية ؟

على أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وأدل على حقائق الأمور : أن بلاد اليونان لم تستقلّ كلها دفعة واحدة . بل أنها استقلت على مراحل عديدة ، ومقاطعة بعد أخرى .

إن البلاد التي دخلت في حدود دولة اليونان المستقلة في بادىء الأمر ـ بموجب البروتوكول المنعقد في لندن سنة ١٨٣٠ ـ كانت أقل من خُمس بلاد اليونان الحالية ، إذ ظلت مقاطعة « تساليا » ولاية عثمانية ، بعد تأسيس الدولة اليونانية مدة تقرب من

نصف قرن ، وأنها لم تدخل في حدود الدولة المذكورة ـ ولم تصبح جزءاً من الوطن اليوناني العتيد ـ الا سنة ١٨٧٨ ، وأما سائر المقاطعات ـ مثل ابيروس ، وماكدونيا وتراكيا . . . . فانها ظلت تحت الحكم العثماني المباشر ، حتى سنة ١٩١٣ . وأما الجزر الاثنتا عشرة المشهورة ـ التي عرفت منذ الحرب الطرابلسية باسم الدوديكانيز ـ فلم تصبح جزءاً من الدولة اليونانية إلا اخيراً أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فيجدر بنا أن نتساءل هنا ـ بعد أن نتذكر هذه الحقائق الثابتة ـ كيف كان موقف الدولة اليونانية ومواقف زعماء اليونان ومفكريهم نحو هذه الأقطار التي ظلت خارجة عن حدود اليونان الرسمية خلال تلك السنين الطويلة ؟

هل حصر هؤلاء المفكرون والزعماء مفهوم « الوطن اليوناني » داخل الحدود التي خطّتها السياسة الدولية ؟ هل تركوا البلاد التي بقيت خارج تلك الحدود السياسية بعيدة عن نطاق اهتمامهم ؟ هل قالوا ـ في الفترة التي مضت حتى سنة ١٨٧٨ ـ ما لنا ولتساليا ؟ وهل قالوا ، خلال الفترة التي امتدت حتى سنة ١٩١٣ ، ما لنا ولهذه الاقطار المختلفة ، من ابير إلى تراكيا ـ ومن كريت إلى ماكدونيا ؟

هل قالوا يوماً ما : فلنحصر جهودنا داخل هذا الوطن الذي يرفرف عليه علمنا الرسمي ، فلا نفكر بوطن غير هذا الوطن الراهن ؟ وهل تنكّروا في يوم من الأيام لهذه الأقطار المختلفة ، فأخرجوها من نطاق جهودهم ، ومن حدود أهدافهم السياسية ؟

إن صحائف التاريخ تصيح بأعلى أصواتها : كلا ، ثم كلا !

إنهم لم يكتفوا مطلقاً بالوطن السياسي الراهن . بل ظلوا يحلمون بالوطن الاكبر ، بالوطن المثالي الذي يشمل ويجمع ويوحد جميع المتكلمين باليونانية . إنهم حملوا الفكرة التي عرفت باسم « الفكرة الكبرى » مغالي إيديا Mégali idéa وواصلوا العمل والكفاح من أجلها ، وضحوا بالأموال والأنفس في سبيلها .

وحين كانت الدولة اليونانية تضطر إلى العمل داخل حدودها الرسمية مراعاة لضرورات السياسة الدولية ـ كانت الجمعية القومية المعروفة باسم « اتنيكي أتريا » تعمل خارج هذه الحدود ـ تارة بالوسائل السرية وطوراً بالطرائق العلنية ، تارة بالاتفاق مع الحكومة القائمة ، وطوراً بغير علم منها .

ومن المعلوم أن هذه الجهود المتنوعة والمتواصلة تكللت في آخر الأمر بالنجاح التام ، وجعلت ذلك الوطن الخيالي المثالي حقيقة واقعة .

ألا يظهر من ذلك كله في وضوح وجلاء : ان تاريخ اليونان الحديث لا يؤيد

قط الرأي الذي أبداه لطفي السيد باشا ، بل انه ـ العكس من ذلك ـ يشهد شهادة صريحة ضد ذلك الرأي ويفنده تفنيداً قاطعاً ؟

وهناك صفحة خاصة من تاريخ اليونان الحديث يجب أن لا تغرب عن البال عند التفكير في قضايا القومية والوطنية :

فقد كانت بعض أجزاء اليونان الحالية تتمتع بحكم ذاتي قريب من الاستقلال الفعلي ، قبل انضمامها إلى الدولة اليونانية بصورة رسمية . فإن جزيرة ساموس الصغيرة ، مثلاً ، كانت « امارة ممتازة » ، كما أن جزيرة « كريت » الكبيرة صارت إيالة ممتازة . وقد اتسعت امتيازات هذه الجزيرة بالتدرج اتساعاً كبيراً بسبب الثورات التي توالت فيها ، إلى أن وصلت إلى حد « الاستقلال الفعلي » تحت سيادة السلطان الاسمية « وبكفالة الدول العظمى الاوروبية » .

ولكن اهل الجزيرة أعلنوا انضمامهم إلى اليونان ، على الرغم من احتجاجات الدولة العثمانية وتحذيرات الدول الاوروبية ، وعلى الرغم من الحصار البحري المضروب حول الجزيرة .

وفي أثناء تلك الثورات المتتالية التي قامت في هذه الجزيرة الكبيرة ـ منذ عهد محمد علي باشا ـ لم يقل ساسة اليونان « ما لنا ولهذه الجزيرة البعيدة ، فمن الخير لنا أن ننصرف إلى أمورنا الداخلية . . . » .

لم يقل أحد من مفكري اليونان وساستهم هذا القول . بل أنهم نادوا على الدوام بوجوب العمل في سبيل ادخال الجزيرة المذكورة في حوزة الوطن اليوناني . حتى أنهم فتحوا ابواب برلمانهم لممثلي الجزيرة ، حين كانت الدول الاوروبية تعتبرها مستقلة تحت سيادة تركيا الاسمية ، وتحظر عليها الانضمام أو الاتحاد .

وفضلاً عن ذلك أنهم سمحوا لأحد هؤلاء الممثلين أن يرتقي سلم الزعامة اليونانية بخطوات سريعة ، وقلدوه رئاسة وزارة الدولة .

فإن « فنزيلوس » المشهور كان من اهل كريت ، وكان عضواً في مجلس ادارتها يوم كانت الجزيرة لاتزال ولاية عثمانية ، ثم اصبح زعيماً للوطنيين هناك ، وفي الاخير صار زعيماً للدولة اليونانية .

ومن المعلوم أنه قام بادوار خطيرة جداً في سياسة اليونان بوجه خاص ، وفي سياسة البلقان بوجه عام . إذ كان من أنشط وأبرع العاملين في اتفاق الدول البلقانية لمحاربة الدولة العثمانية . ومما لا يجهله احد ، أن الحرب المذكورة انتهت بانتصار

الدول المذكورة انتصاراً حاسماً ، وأدت إلى ادخال جزيرة كريت مع مقاطعات أبير وماكدونيا وتراكيا الغربية في حوزة الدولة اليونانية بصورة نهائية .

أفلا يحق لي أن أسأل الآن ، بعد أن سردت هذه الوقائع التاريخية : كيف كان يتطور تاريخ اليونان ، لو قال زعماؤها قبل قرن ونصف قرن . . . ما يقوله لطفي السيد باشا في هذه الأيام ؟

فليسمح لي سعادته أن أقول : على الذين يستشهدون بالتاريخ أن يصغوا إلى صوته إصغاء تاماً ، وأن يتركوه يدلي بشهادته ، من دون أن يعزوا اليه ما يخالف دلالته الحقيقية مخالفة صريحة .

الاستشهاد بتاريخ الأتراك

رد على حفني محمود باشا

لقد نشر حفني محمود باشا في مجلة المصور مقالة تحت عنوان « هذه الجامعة . . . فضُّوها . . » اقترح فيها على الدول العربية أن تنصرف إلى شؤونها الخاصة ، وأن تقتدي في هذا المضمار بما فعله مصطفى كمال ، فقال :

« أنظر ماذا صنع مصطفى كمال . . . وماذا صنع ؟ وقد عرف أن تركيا لم يهدأ لها بال منذ كانت امبراطوريتها تتألف من تلك الدول وان الاستعمار الانكليزي استطاع أن يضرب بعضها ببعض فوقعت الخيانات وسالت الدماء ، وقامت البغضاء . . . لم يسع ذلك السياسي البعيد النظر ، الا أن يقطع كل صلة سياسية لتركيا بهذه الدول ، فيقطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس »[٢] .

أنا لن اسأل المعنى الذي يقصده سعادته من تعبير « الشؤون الخاصة » ، ولا الطريقة التي يقترحها لتعيين تلك الشؤون وتحديدها بل سأكتفي بمناقشته في الوقائع التاريخية التي يستشهد بها . فاني أسأل اولاً : هل كانت هذه الدول العربية موجودة في عهد الامبراطورية العثمانية ؟

إن جواب هذا السؤال لا يحتمل الشك والخلاف بوجه من الوجوه : إن جميع الدول العربية المقصودة في المقالة ـ باستثناء مصر ـ قد تكوّنت بعد الحرب العالمية الاولى ، بعد اندراس السلطنة العثمانية ، وبعد قيام مصطفى كمال بتأسيس الدولة التركية الحديثة على انقاض تلك السلطنة القديمة .

وأما قبل ذلك ، فكانت أراضي الدول العربية الحالية منقسمة إلى عدد غير قليل

---

(٢) المصور ، (٣١ آذار / مارس ١٩٥٠) .

من الولايات والمتصرفيات (وبتعبير آخر : من المديريات والمراكز) ، وكانت كلها تدار كما تدار سائر الولايات والمتصرفيات التركية : تجري فيها جميع المعاملات الرسمية باللغة التركية ، وحتى التعليم في مدارسها الرسمية يتم باللغة التركية .

فالعلاقة القائمة بين الولايات المذكورة وبين الامبراطورية العثمانية عندئذ كانت علاقة تابعية ومتبوعية ، لا علاقة اتفاق أو تحالف أو اتحاد .

إنها كانت علاقة قائمة بين أمتين مختلفتين في اللغة والثقافة استطاعت احداهما أن تفرض لغتها على الثانية فرضاً في جميع المعاملات والمؤسسات الرسمية ، ولم تكن قط علاقة شعوب تنتسب إلى امة واحدة ، وتتكلم لغة واحدة . . . كما هي الحال في الدول العربية القائمة في الحالة الحاضرة .

وإني اعتقد أن هذا الفارق الهام وحده يكفي للبرهنة برهنة قاطعة ، على عدم جواز الاستشهاد بالسياسة التي كان اتبعها مصطفى كمال حيال البلاد العربية ، عند البحث في السياسة التي يجب أن تتبعها الدول العربية بعضها نحو بعض .

ومع ذلك ، إنني سأغض النظر عن هذا الفارق الهام ، فأقبل جدلاً هذا الاستشهاد . ولكني سأسأل : هل أن اعمال مصطفى كمال - في حد ذاتها - تشهد حقيقة على ما يقوله حفني محمود باشا ؟

أنا لا أنكر أن مصطفى كمال « قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس » ، ولكني لا أقر بأنه توصل إلى ذلك عن طريق السياسة السلبية التي أشار اليها سعادة المحرر . بل أدعي بأنه توصل إلى ذلك عن طريق الاعمال الايجابية التي قام بها ، لمعالجة القضايا والمشاكل معالجة حاسمة ، فانه :

اولا : أوجد جيشاً قوياً ، استطاع بواسطته أن يحارب المستعمرين ويتغلب عليهم وأن يطردهم من البلاد التركية التي كانوا قد احتلوها قبلاً .

ثانياً : نقل العاصمة من استانبول إلى أنقرة ليكسب الدولة الفتية مناعة كبيرة من الوجهتين المادية والمعنوية ، وذلك أولاً بجعل العاصمة غير هيابة من تهديدات الدول المستعمرة ، وثانياً بتبعيدها عن تأثيرات خور الاستسلاميين ، وتسويلات الانهزاميين ، ومؤامرات الخونة ، ودسائس النفعيين .

ثالثاً : أتم السياسة التي عرفت باسم « تهجير الارمن » ، فلم يترك ارمنياً واحداً في المناطق التي كان الحلفاء قد قرروا أن ينشئوا فيها أرمينيا الكبرى .

رابعاً : التزم سياسة فعالة ، تؤدي إلى نتيجة مماثلة لذلك في الولايات التي

كان يقطنها الاروام ايضاً ، فلم يترك رومياً واحداً في المناطق التي كان الحلفاء قد جعلوها من حصة اليونان .

إن مصطفى كمال قطع على الاستعمار طريق الفتن والدسائس بمثل هذه التدابير الفعالة الحاسمة ، لا « بقطع كل صلة سياسية بالدول العربية » كما جاء في مقالة حفني محمود باشا .

لا شك في أنه أظهر حكمة وكياسة بعدم الطمع في استرجاع الولايات العربية ، بعد اجلاء المحتلين عن الولايات التركية .

أنا لن ابحث هنا عن الاسباب الكثيرة التي كانت تبعده عن أحلام «إحياء السلطة العثمانية » ولكني اقول بكل تأكيد : أن أهم هذه الاسباب ، كان فهمه لمعاني « السياسة القومية » و « الدولة القومية » تمام الفهم . إنه كان يحرص على تكوين دولة « تركية » بكل معنى الكلمة : دولة تستند على العنصر التركي وحده ، فتكون متجانسة من حيث اللغة والثقافة مجانسة تامة . وكان يدرك - في الوقت نفسه - ادراكا واضحاً بأنه لا يمكن تتريك البلاد العربية ، بتبعيد العرب عن لغتهم الخاصة وثقافتهم الخاصة .

وللبرهنة على صدق ما أقول ، - ولإزالة كل الشكوك التي قد تساور بعض الاذهان في هذه القضية الهامة - ، أرى أن استعرض هنا ، بعض الوقائع التاريخية استعراضاً خاطفاً :

من المعلوم أن البلاد العربية قد انفصلت عن الدولة العثمانية بصورة فعلية خلال الحرب العالمية الاولى . ولكن الحلفاء - بعد الهدنة - لم يكتفوا بالبلاد التي كانوا استولوا عليها خلال الحرب بل اخذوا يوسعون ويعددون مناطق احتلالهم ، وصاروا يتغلغلون في البلاد التركية نفسها ، استناداً إلى شروط الهدنة اولاً ، وبناء على موافقة حكومة الخليفة وحيد الدين ثانياً . فإنهم سمحوا لفرنسا بأن تحتل كيليكيا بأجمعها ، وأن تتغلغل في احتلال البلاد حتى اورفه وعينتاب وديار بكر ، كما أنهم خولوا اليونان حق الاستيلاء على ازمير ، وأباحوا لها احتلال ولايتي ادرنة وبروسة وساعدوها على توسيع منطقة احتلالها حتى اسكيشهر ، وفي الاخير أوصلوها إلى ابواب انقرة . ومن جهة اخرى اخذوا يعدون العدة لإقامة دولة ارمنية في الولايات الشرقية ، كما أنهم فكروا في احياء دولة بونتوس القديمة على سواحل البحر الاسود ، وفي انشاء دولة كردية في مناطق أناضول الجنوبية الشرقية . وفضلاً عن ذلك كله ، استولوا على عاصمة الدولة نفسها ، واعتقلوا هناك جماعة كبيرة من رجال السياسة ونقلوهم إلى معتقلات مالطة .

خلال هذه الاعمال العدوانية ، وضع مجلس الامة ميثاقاً قومياً قال فيه ما مؤداه : إننا نعترف بانفصال البلاد العربية عنا ، ولكننا لا نعترف بانفصال اية ولاية من الولايات التي تدخل في حدود القومية التركية ، ولا نسمح بقيام اية دولة داخل هذه الحدود .

إن مصطفى كمال قام وعمل على تنفيذ هذا الميثاق بحذافيره . فأولاً : حال دون اقامة الدولة الارمنية في ولايات الاناضول الشرقية . ثانياً ، أوقف الزحف اليوناني في ولايات الاناضول الغربية . ثالثاً ، طرد الجيوش اليونانية من جميع المدن والبلاد التي كانت استولت عليها . ورابعاً ، وفي الاخير ، تمكن من تقرير مبدأ « مبادلة السكان مع اليونان » . فأخرج جميع الاروام من الولايات التي كانوا يسكنونها .

فأين وجه الشبه بين هذه الاعمال والوقائع ، وبين السياسة التي يقترحها حفني محمود باشا على مصر وعلى سائر الدول العربية ؟

إن مصطفى كمال سلّم بالامر الواقع في انفصال البلاد العربية . ولكنه لم يسلم بالامر الواقع في انفصال أو احتلال اي جزء من البلاد التي اعتبرها تركية .

إنه حشد وجند كل ما كان للشعب التركي من قوى مادية ومعنوية ، وركزها ووجهها ضد القوى المعتدية على البلاد التركية . حارب الطامعين والمستعمرين في الخارج ، والانهزاميين والخونة في الداخل ، وواصل الحرب والكفاح مدة تزيد على اربع سنوات متواليات . إنه لم يتردد في محاربة الجيوش التي جردها خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين وحيد الدين ، ولم يعترف بمعاهدة سيفر التي أبرمها الخليفة المشار اليه ، بل حارب وناضل إلى أن مزق المعاهدة المذكورة ، وظفر بمعاهدة لوزان المشهورة .

هذا ، وعندما جرت مفاوضات الصلح في لوزان ، طالب بولاية الموصل بدعوى أنها تركية ، ولم يكفّ عن المطالبة بها ، إلا بعد ظهور نتائج الإستفتاء الذي قامت به لجنة عصبة الأمم ، وبعد إعلان القرار الذي اتخذه مجلس العصبة المذكورة .

ثم أخذ يطالب ـ في أواخر حياته ـ بـ « سنجق الاسكندرون » بدعوى أنها هاتاي التركية القديمة ، وهيأ لتركيا سبل الاستيلاء عليها ، مستفيداً من استعداد الدول المتحالفة للحرب العالمية الثانية .

وإذا بحثنا عن الأسس التي بنى عليها مصطفى كمال سياسته الناجحة على ضوء الوقائع والحقائق التي استعرضناها آنفاً ، استطعنا أن نقول ، إنها تتلخص في المبادىء التالية :

أ ـ عدم الاعتراف بالحدود التي تفرضها السياسة الدولية .

ب ـ التمسك بالحدود القومية التي تقررها اللغة والتاريخ .

ج ـ حشد كل ما للشعب من قوىً مادية ومعنوية لتخليص « الوطن القومي » من الاحتلال الأجنبي .

د ـ العمل على تحقيق وحدة الشعور والاتجاه ، داخل حدود هذا الوطن القومي ، بكل الوسائل الممكنة .

فهل يوجد بين هذه الأسس والمبادىء ، ما ينطبق على ما يقترحه حفني محمود باشا ؟

أنا لا أتردد في القول ، بأن الاستناد إلى أعمال مصطفى كمال ، للتخلي عن الفكرة العربية ، والتخلص من الواجبات التي تحتمها هذه الفكرة ، مما لا يتفق مع دلالة الحقائق الواقعة بوجه من الوجوه .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن تركيا تختلف عن البلاد العربية باللغة والثقافة والتاريخ ، في حين أن الدول العربية الحالية لا تختلف بعضها عن بعض لا باللغة ولا بالثقافة ولا بالتاريخ .

الاستشهاد بتاريخ الولايات المتحدة الامريكية

تعليق على مقال

حضرة الأستاذ إحسان عبد القدوس المحترم .

كثيراً ما كنت اقرأ مقالاتكم بلذة واهتمام ، لأنني كنت ألمح فيها آثار اندفاع عاطفي أصيل مصحوب بتفكير رزين سليم . غير أنني لاحظت منذ مدة ، أن هذا الاندفاع العاطفي قد تحول إلى ثورة تشوش التفكير ، وتبعده عن مناطق الصواب. والمقال الذي نشرتموه أخيراً تحت عنوان : « مصر أولاً » كان مثالاً بارزاً على ذلك .

فقد قلتم فيه : « عندما كانت الولايات المتحدة دولة ناشئة ، اتخذت من مبدأ مونرو شعاراً لها . وهو مبدأ يتلخص في كلمتين : ليس لأوروبا أن تتدخل في شؤوننا ، وليس لنا أن نتدخل في شؤون أوروبا » .

ثم أردتم أن ترسموا خطة سياسية مبنية على مبدأ ترون أنه مماثل لمبدأ مونرو ، فقلتم : « أن مصر الآن في حالة تشبه حالة الولايات المتحدة عند تقرير المبدأ المذكور . فهي في حاجة إلى حل مشاكلها الداخلية قبل أن تتطلع عبر حدودها لتحل مشاكل الغير من جيرانها وأبناء عمومتها » .

فاسمحوا لي أن أدعوكم إلى التفكير في هذه القضية تفكيراً هادئاً ، مجرداً من تأثير رياح العواطف والانفعالات .

لقد اقترحتم على مصر أن تعمل الآن بمبدأ مونرو ، وحاولتم أن تلخصوا المبدأ المذكور بكلمتين . ولكني أرى من الضروري أن أستوضح معنى هاتين الكلمتين بعض الاستيضاح : ما هو المعنى المقصود من تعبير « شؤوننا » الوارد في الكلمة الأولى ؟ هل

كان يقصد مونرو من ذلك شؤون الولايات المتحدة وحدها ؟ أم كان يقصد شؤون القارة الأمريكية بأجمعها ؟

إن مراجعة أي كتاب من كتب التاريخ والسياسة مراجعة بسيطة تكفي للإجابة على هذا السؤال ، جواباً قاطعاً : إن الكلمة التي اشتهر بها مونرو هي قوله «امريكا للأمريكيين» فلم يقصد مونرو من هذه الكلمة الولايات المتحدة وحدها، بل قصد نصف الكرة الغربية بأجمعه ، ولم يعلن هذا المبدأ بمناسبة حادث حدث داخل الولايات المتحدة ، إنما أعلنه بناء على الأزمة السياسية التي كانت نشأت عن ثورة الشعوب الأمريكية على المستعمرين الأوروبيين في مختلف أنحاء القارة الأمريكية .

إن شهادة التاريخ في هذه القضية صريحة وبليغة للغاية : فقد أعلن مونرو مبدأه ببيان أرسله إلى الكونغرس ، في اليوم الثاني من شهر ديسمبر سنة ١٨٢٣ . وكان ذلك بعد الثورات التي قامت في امريكا الجنوبية ، والتي أدت إلى إعلان استقلال جمهورياتها العديدة . وعندما غلبت إسبانيا على أمرها في هذه الثورات ، استنجدت بملوك أوروبا ، لإعادة « سيطرتها الشرعية » على مستعمراتها الامريكية ، عملاً بأحكام «الاتفاق المقدس» الذي كان قد عقد بينهم بعد مؤتمر فيينا. فانبرى قيصر روسيا، الذي كان زعيم هذا الاتفاق إلى تلبية نداء الاسبان، وأخذ يدعو سائر الملوك إلى نجدة هذه الدولة بإرسال جيوشهم إلى ما وراء البحار. عندئذ قام مونرو فأعلن مبدأه المشهور قائلا « إن أمريكا لم تعد قارة مفتوحة لاستعمار الأوروبيين، وإن تدخل أية دولة من الدول الأوروبية في شؤون الجمهوريات الأمريكية الناشئة، سيعتبر عملا عدائيا موجها إلى الولايات المتحدة نفسها. . . ».

ويظهر من ذلك بداهة أن مونرو لم يقترح على مواطنيه « الانكماش وراء حدود بلادهم السياسية » ، بل بعكس ذلك ، فرض عليهم « التطلع إلى ما وراء هذه الحدود . . . إلى جميع أنحاء نصف الكرة الغربي » كما أنه أعلن استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن جميع الجمهوريات التي قامت في امريكا الجنوبية .

أفلا تسلمون معي ـ بعد أن تتذكروا هذه الوقائع الثابتة ـ إن مقالكم الآنف الذكر ، كان قد قلب الحقائق التاريخية رأساً على عقب ؟ كما أن السياسة التي اقترحتموها على مصر عملاً بمبدأ مونرو ، جاءت معاكسة لحقيقة المبدأ المذكور معاكسة تامة ؟

إني لا أجهل العوامل التي حدت بكم إلى هذا الخطأ الغريب لأني أقدر شدة الآلام التي شعرتم بها من جراء الحوادث الأخيرة ـ ولم استغرب الغضب الذي

استسلمتم إليه تحت تأثير هذه الآلام ، وأستطيع أن أؤكد لكم بأني لست أقل تألماً منكم ـ ومن أي مصري آخر ـ من قساوة الحوادث المذكورة وفظاعتها .

ولكني أقول ـ مع ذلك ـ أن الشعوب الحية الناهضة يجب أن تقابل المصائب برباطة الجأش ، وأن تعالجها بعزيمة ثابتة ، مقرونة بالحكمة والروية .

لقد لاحظتم كيف أن ثورة الغضب التي تملكتكم قد شوشت عليكم « منظر الوقائع التاريخية » هذا التشويش الغريب . أفلا يجب عليكم أن تحذروا من أن تشوش هذه الثورة تفكيركم في تقدير « مصالح مصر الحقيقية » أيضاً ؟

تقولون : « مصر أولاً . . ! » وأنا أسلم معكم بذلك مبدئياً . ولكني أعارضكم معارضة شديدة عندما أسمعكم تعقبون على ذلك بقولكم « على مصر ألا تتطلع الآن عبر حدودها لتحل مشاكل الغير من جيرانها . » أعارضكم معارضة شديدة ، وأدعوكم إلى التفكير ملياً في معنى كلمات « الحدود . والغير . والجيران » التي تذكرونها ، وأسألكم بماذا تصفون عمل الرجل الذي لا يبالي بالحريق الذي يشب في حارته قائلاً « يجب أن أنظم شؤون داري قبل أن ألتفت إلى الحريق الذي شبّ في دار جاري » ؟

لا تنسوا أننا نعيش في دور تعلن فيه الولايات المتحدة على الدوام « أن خطوط الدفاع عن أمريكا تبدأ في هضبة إيران وجبال البلقان » . بل أن تركيا أيضاً تتكلم عن خطوط الدفاع التي تبعد عن بلادها بعداً كبيراً.

فهل تستطيعون أن تدّعوا ـ مع ذلك ـ أن الدفاع عن مصر يمكن أن يتم من وراء حدودها السياسية المعلومة ؟ من وراء هذا الخط الموهوم الذي كان رسمه رجال السياسة بالمسطرة على الخريطة عن طريق وصل نقطة كائنة على ساحل خليج العقبة ، عبر أراض صحراوية ؟

إنه ليؤلمني جداً ، أن أرى بين رجال الفكر والقلم في مصر ، من يتوهم ذلك ، ومن يحاول أن يرسم لبلاده خطة سياسية مبنية على مثل هذا الوهم .

بين العروبة وبين الفرعونية

تعليق على مقال

لقد نشر الدكتور أحمد زكي في « المصري » مقالة تحت عنوان « ما العرب وما الفراعنة ؟ إنما نحن قوم مصريون » .

وقال فيها أولاً أن الأصول لا تلعب في تكوين الأمم إلا دوراً ضئيلاً ، وأنه ما من أمة تنتسب ألى أصل واحد حقيقة .

وبعد أن ذكر كثيراً من الأمور التي تبرهن على ذلك ، انتهى من بحثه هذا إلى القول بأن مصر ليست فرعونية ، ولا هي عربية إنما هي أمة قائمة بنفسها ، مستقلة عن الفرعونية وعن العربية على حد سواء .

إني أشارك الدكتور في القول بأن الأمم ليست بالأصول والأنساب ، ولكني أخالفه في النتيجة التي يستنبطها من هذه الحقيقة بالنسبة إلى مصر والمصريين .

يظهر أن الأستاذ الدكتور قد زعم بأن فكرة القومية العربية مبنية على أساس العنصرية ، ولذلك أخذ يتساءل : أين هي العربية الخالصة ؟ دلوني ! دلوني ! » .

في حين أن فكرة « القومية العربية » لا ترتبط ـ في حقيقة الأمر بقضية الأصول والأنساب . والذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية ، لا يستمدون إيمانهم هذا من النظريات العنصرية ، إنما يستمدونه من المعلومات المتعلقة بروابط اللغة والثقافة والتاريخ . إنهم لا يبحثون قط عن « العربية » الخالصة ، التي يشير أليها الدكتور أحمد زكي . إنما يقولون : إن مصر وسوريا والعراق وتونس . . كلها عربية ، كما أن باريس والنورماندي ومارسيليا فرنسية . . وذلك من غير التفات إلى قضايا الأصول والأنساب .

ولذلك أستطيع أن أقول : أن سلسلة الدلائل التي سردها الدكتور في مقالتـه في سبيل البرهنة على اختلاف الأصول وتشابك الأنساب بغية هـدم آراء القائلين بـوحدة الأمة العربية وبعروبـة الشعب المصري . . . كـانت بمثابـة معول يتحـرك في الفضاء ، بعيداً عن البناء الذي يراد هدمه ، من غير أن يمس أي ركن من أركان ذلك البناء .

بعد هذه الانتقادات الموجهة إلى مقامات المقالة ينبغي لي أن أعترف بأني اعجبت اعجاباً شديداً جداً بقسم منها ، هذا القسم هو الذي فنّد فيه الدكتـور أحمد زكي رأي القائلين بفرعونية مصر .

ومما قالـه في هذا الصـدد : « ونحن المصريـين ، ما صلتنا بالمصـريـين من أهـل مصـر الأقدمين ؟ لست أدري ، ولا المنجّم يدري . . . . »

« أعود إلى نفسي ، وقد سلمت جدلاً بأننا أنسال خالصة من الأصلاب العتيقة ، فأقول : لـو قدّر لي أن احيي الموتى ، وقمت إلى مومياء فمسستها فاستقامت ، وعلى الأرض مشت ، وبيننـا جلست وتحدثت ، وكان بيننا لغة مفهومة ، فكم يطول بيننا الحديث على الفهم وعلى غير الملل ، وقد اختلفت بيننا عقول واختلفت قلوب واختلفت أرواح واختلفت نظرات إلى أشياء الحياة وأشياء ما بعد المـوت ؟ وخطر لي أني سأكون أكثر ائتناساً بالياباني أو الصيني أو الانكليزي أو الامريكي من أهل هـذا العصر ، مني بهذا الذي ربطت بيني وبينه الـدماء البعيـدة ، روابط رقق منها الـزمان وهلهـل ، فكانت كنسيـج العنكبوت ، أو أشد رقة . . . »

لقـد أجاد الدكتور كل الإجادة في اختيار هذه الـطريقة لإظهـار الحقيقة في قضيـة « مصر الفرعونية » .

ولكني كنت أتمنى بكـل جوانحي أن يـواصل الـدكتـور التفكـير والحـديث عـلى الطريقة نفسها للبحث عن الحقيقة في قضية « مصر والعروبة » أيضاً .

بما أنه لم يفعـل ذلك ، أرجـو أن يسمح لي بـأن أنوب عنـه مؤقتاً ، لإتمـام هذا البحث على نفس الطريقة ونفس الأسلوب :

لو قدر للدكتور أن يحيي الموتى ، وأن ينفخ في صور خياليّ يعيد الحياة إلى طائفـة من عـظماء العـرب ، فيضعـه وجهاً إلى وجـه معهم في رواق من أروقـة الأزهــر في القاهرة ، أو في حجرة من حجرات المدرسة العادلية بـدمشق ، أو في إيوان من أواوين الفردوس في حلب أو المستنصرية ببغداد . . . لو قدر له أن يواجه في أحد هذه الأروقة أو الأواوين ، سيف الدولة أو ابن خلدون ، المتنبي أو أبا العلاء المعـري ، الغزالي أو ابن زيدون ماذا كان يحدث ؟ هل كان يجد الدكتور نفسه ـ عندئذ أيضاً ـ أكثر ائتنـاساً بالياباني والصيني منه بهؤلاء ؟

أنا لا أشك في أن جواب الدكتور على هذا السؤال ، سيكون كلّا . لأن الأمور تختلف في هذه الحالة عن الحالة السابقة اختلافاً كلياً . أولاً : لا يحتاج الدكتور - في هذه الحالة - إلى أن يفرض وجود لغة مفهومة بينه وبين هؤلاء فرضاً ، لأن هذه اللغة موجودة أصلاً وفعلاً ، وهي هذه اللغة التي يخطب ويكتب بها الدكتور كل يوم .

وثانياً : كان يستطيع الدكتور في هذه الحالة أن يطيل الحديث معهم « على الفهم وعلى غير الملل» لأنه «لا تختلف بينه وبين هؤلاء عقول وقلوب وأرواح، ونظرات إلى أشياء الحياة وإلى أشياء ما بعد الموت». وبتعبير أصح وأدق، لا تختلف الأمور بينه وبين هؤلاء أكثر مما تختلف بينه وبين الكثيرين من المصريين الذين يعيشون بين ظهرانينا الآن.

وأظن أن هذه الملحوظات توصلنا إلى الجواب المنطقي المعقول الذي يلائم السؤال المرسوم في عنوان المقالة : « ما العرب ، وما الفراعنة ؟ » .

يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » . إن هذا القول صحيح من حيث الأساس ، ولكنه يحتاج إلى التوضيح والاتمام بالنسبة إلى الغاية المقصودة من السؤال .

يحسن بمن يقول« نحن قوم مصريون » أن يفكر في العلاقات التي تربط المصريين الحاليين بالفراعنة من جهة وبالعرب من جهة أخرى ، وأن يتساءل : هل تتساوى هاتان العلاقتان من حيث القوة ، والتأثير والاتجاه ؟

أظن أننا لن نختلف مع الدستور في أجوبة هذه الأسئلة ولا أشك في أنه سيسلم معي بأن :

العهود الفرعونية تمثل - بالنسبة إلى مصر الحالية - الماضي البعيد البائد ، الذي مضى وانقضى بكل معنى الكلمة . . الماضي السحيق الذي فقد اتصاله بالأحوال الحاضرة فلم يعد يؤثر فيها على الرغم مما فيه من مجد باهر .

وأما العهود العربية ، فإنها مما لا يجوز ادخاله في عداد الماضي البحت : لأنها تمثل الماضي الحديث ، المتصل بالحال الحاضر ، والمستمر فيه . . . الماضي الحي النامي الفعال الذي لم يمض ولم ينقض تماماً . . « الماضي الحاضر » الذي لا يزال يعيش وينمو في نفوسنا ويكوّن شخصياتنا ويلونها . . .

ويظهر من ذلك كله : أن البون شاسع جداً بين علاقة مصر بالفرعونية وبين علاقتها بالعروبة .

يقول الدكتور « نحن قوم مصريون » وأنا أسلم معه بذلك ، ولكني أرى أن أضيف إلى هذا القول الكلمات التالية : «والمصريون عرب ، باللغة والثقافة والتاريخ . . . ».

هذا ، وقبل أن أختم هذا الحديث ، أود أن أعلق بكلمة صغيرة على ما جاء في خاتمة المقالة :

ينهي الدكتور أحمد زكي مقالته بالعبارة التالية :

« والأمم بعد كل هذا صائرات إلى أمة واحدة ، ما جرى الفكر الإنساني هذا في مجراه . . . وانه لهدف هُم بالغوه ، لأني أحس بأنها هكذا تجري مشيئة الله » .

إني لست أشارك الدكتور روح التفاؤل الذي أظهره بقوله هذا نحو مستقبل الإنسانية العام ، ولكني لا أود أن أناقشه في هذه القضية . بل إني سأسلم فيها جدلاً ، كي أوجه إليه الأسئلة التالية :

إذا كانت أمم الأرض صائرات إلى أمة واحدة ، ـ كما يقول الدكتور ـ أفلا يجب أن يعترف بأن هذا المصير لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، بل لا بد له أن يتم على مراحل عديدة ؟ وهل يجد الدكتور مجالاً للشك في أن أقرب هذه المراحل ستكون اتحاد الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ؟ أفلا يعني ذلك أن الشعوب العربية صائرات إلى الاتحاد ، وأن اتحاد هذه الشعوب سيتم ـ قبل اتحاد الأمم المختلفة ـ بطبيعة الحال ؟

وإذا سلم الدكتور بكل ذلك ، ـ وأنا لا أشك في أنه سيسلم به من غير تردد ، نظراً للرأي الذي أبداه في اتحاد أمم الأرض قاطبة ـ ، أفلا يكون أجدر به وأحرى أن يؤمن بأن مصر ستتحد مع سائر البلاد العربية ، عاجلاً أو آجلاً ؟ .

إن المصريين عرب ، شأنهم شأن السوريين والعراقيين ، والتونسيين وغيرهم من أبناء العالم العربي الفسيح . . . وأنهم صائرون إلى « الشعور بعروبتهم » شعوراً واضحاً ، على الرغم من كثرة العوامل التي تخدّر وتعيق هذا الشعور . . . وان أبناء مصر سيرددون ـ عاجلاً أو آجلاً ـ مع سائر ابناء البلاد العربية ، النشيد المشهور :

بلاد العرب أوطاني ،
من الشام لبغدان ،
ومن نجد إلى يمن ،
إلى مصر ، فتطوان ،

٧ ـ ١٠٦٨

كلمـــات
(من كتاب القومية والوطنية)

إن فكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العـاطفة وحـدها ، بـل تستند إلى المنفعـة أيضاً .

أعتقد أن منفعة مصر نفسها تتطلب منها الاتحـاد مع سـائر البـلاد العربيـة . كما أعتقد بأن منفعة مصر في هذه القضية ليست من المنافع البسيطة الطفيفة ، بل هي من المنافع الهامة الحيوية .

وإذا كان الذين يقدرون أهمية هذه المنافع لا يزالـون قليلينِ اليوم ، فـلا شك في أنهم سيتكاثرون في مستقبل الأيام (سنة ١٩٣٨) .

إن كل من يلقي نظرة تدقيق على تواريـخ الأمم المعاصـرة لنا يضـطر إلى التسليم بـأن العلاقـات التاريخيـة التي تربط مصـر بسائـر الأقطار العـربية ، لهي أقـوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الايالات الفرنسية بعضها ببعض .

أعتقد بأن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بـلا تردد : اضمنـوا لي وحـدة الثقـافـة ، وأنـا أضمن لكم كـل مـا بقي من ضـروب الوحدة . (سنة ١٩٣٨) .

٧ - ١٠٦٩

الأمة العربية
بين الماضي والحاضر(*)
لماذا تخلفنا في ميدان الوعي القومي ؟

(*) من المحاضرة الافتتاحية التي القيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية سنة ١٩٥٣ .

- ١ -

إن حياة الأمم وأحوالها لا تسير على وتيرة واحدة ، بل أنها تتغير وتتطور على الدوام ، ويكون هذا التطور تارة على شكل تقدم واعتلاء ، وطوراً على شكل تقهقر وانحطاط .

والأمة العربية خضعت لهذا القانون العام ، مثل سائر الأمم ، وتعرضت لتطورات كثيرة وكبيرة طوال تاريخها المديد . ولكنها شذت عن سائر الأمم بالاختلاف الهائل الذي بدا بين ماضيها وبين حاضرها خلال هذه التطورات .

إنها كانت خارقة للعادة في وثبتها نحو الجد والاعتلاء ، ولكنها صارت ـ بعد ذلك ـ خارجة على المألوف في انحدارها السريع نحو مهاوي التقهقر والانحطاط أيضاً .

فلنلق نظرة سريعة على ماضي الأمة العربية : لنترك جانباً ما يعود منه إلى التاريخ القديم ، ولنغضّ النظر عن الأدوار الهامة التي لعبتها في تاريخ الحضارة والشعوب التي نزحت من الجزيرة العربية في مختلف العصور . ولنقف قليلاً أمام الوثبة الكبرى التي قامت بها الأمة العربية بعد هجرة النبي العربي العظيم :

قامت الأمة العربية بفتوحات خارقة للعادة ، جعلت حكمها يمتد ـ قبل انتهاء القرن الأول للهجرة ـ حتى شواطىء المحيط الأطلسي من ناحية ، وحتى هضبات الصين وأنهر الهند من ناحية أخرى . وفتح العرب بهذه الصورة خلال قرن واحد ، بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون .

وقد رافقت هذه الفتوحات السريعة والعظيمة وأعقبتها ، حركات ثقافية وحضارية جبارة ، أوصلت العرب إلى أعلى المراتب في العلوم والآداب والصناعات.

صارت الأمة العربية حيناً من الدهر ، أرقى أمم الأرض على الإطلاق ، في جميع ميادين الحضارة . ومما لا جدال فيه ، أنها كانت معلّمة الغرب وباعثة النهضة فيه ، في أواخر القرون الوسطى وأوائل عهد الانبعاث .

والمؤلفات العربية صارت أثمن وأغزر منابع العلم والبحث، في جميع محافل التفكير . مدة قرون عديدة .

والكلمات العربية التي تسربت إلى اللغات الأوروبية ـ والتي لا تزال تعيش فيها ـ تعطينا أبلغ الأدلة على عمق تأثير الأمة العربية في الحضارة الغربية .

مثلاً ، إن القطن والرز والسكر تسمى ـ في عدة لغات أوروبية ـ بأسماء مقتبسة من العربية . مما يدل على أن الأوروبيين تعلموا زراعة هذه المواد وصناعتها من العرب .

وإن أرقّ أنواع المنسوجات تعرف في الغرب باسم « موسلين » Mousseline ، وذلك يشهد على أن تلك المنسوجات كانت تنسب إلى مدينة الموصل المشهورة في شمال العراق .

ونوع فاخر من الأقمشة لا يزال يعرف في الغرب باسم الـ « داماسقو » Damasco وهذه الكلمة محرفة من اسم « دمشق » .

وأرق الجلود تسمى في عدة لغات أوروبية « ماروكين » Marocain وأصل هذه الكلمة يرجع إلى « بني مرين » ، الذين ملكوا الأندلس في عهد من عهودها العربية الزاهرة.

والجمارك تسمى في كثير من اللغات الأوروبية بأسماء محرفة من كلمة « الديوان » المعروفة في العربية Douane , Dogana

وكلمة « ماغازين » الدارجة في اللغات الغربية بأشكال مختلفة ، أصلها العربي كلمة : مخزن . وشكلها الأسباني يشهد على هذا الأصل شهادة صريحة ، Almacen .

وكلمة « آرسينال » ، (ترسانة) التي يستعملها الأوروبيون للدلالة على المصانع والمخازن الحربية والبحرية كذلك ، محرفة من كلمة عربية ، هي دار الصناعة . وشكل هذه الكلمة في الاسبانية لا يترك مجالاً للشك في هذا الأصل العربي : دارسانا Darsana .

والعلوم نفسها لا تزال تحتفظ بكثير من الأسماء العربية ، فكلمة آلجبر أو آلجبرا Algèbre مشتقة من « الجبر والمقابلة » . وكلمات الأمبيق Alambic والكحول Alcool والملغمة Amalgame وآليزارين Alizarine كلها تنحدر من أصول عربية .

واسم آلة الرصد المعروفة « آليداد » Alidade محرفة من كلمة « العضاد » العربية . ومن المؤكد أن أصل كلمة « آزيموت » Azimut المعروفة في علم الفلك هو « السمت » العربية . كما أن أصل كلمة « نادير » Nadir التي تدل على عكس الكلمة السابقة هو « النظير » .

حتى أسماء النجوم المعروفة عند علماء الفلك الغربيين لا تخلو من كلمات عربية : آلتار Altar هو « النسر الطائر » ، وفيغا Vega هو « النسر الواقع » و « فامالحوت » Famalhot ما هو إلا « فم الحوت » ، و « بتلجوز » هو « بيت الجوزاء » . .

ولا حاجة إلى القول إن هذه الكلمات والاصطلاحات العلمية والحضارية المتنوعة ـ وأمثالها الكثيرة ـ التي لا تزال تستعمل في اللغات العربية إنما هي من مخلفات عهد كانت فيه اللغة العربية مرجعاً للعمل ، والبلاد العربية موئلاً للحضارة .

في ذلك العهد ، كان رجال الفكر والعلم في البلاد الأوروبية ينهلون من مناهل العلم القائمة في الأندلس ، ويتهافتون على درس المؤلفات العربية من ترجماتها اللاتينية أو من نصوصها الأصلية . وصارت الجامعات تتنافس على اقتناء الكتب العربية ، واستكمال وسائل تعليم اللغة العربية . وكان علماءالفلك مثلاً يصرحون بأن معرفة اللغة العربية ضرورية لمن يريد أن يحيط بحقائق هذا العلم . وكان رجال الفكر يعترفون ـ بوجه عام ـ بأن التبحر في العلم والفلسفة لا يمكن أن يتم من غير درس المؤلفات العربية .

وفي أواخر ذلك العهد ، صار المفكرون ـ في البلاد الغربية ـ يتساءلون فيما إذا كان يمكن الاستغناء عن اللغة العربية في تحصيل العلوم .

ومن أبلغ الأدلة على ذلك ، ما قاله «بترارك» Petrarque الشهير في أوائل القرن الرابع عشر للميلاد ـ ومن المعلوم أن بترارك يعتبر من آباء الأدب الايطالي ، ومن المبشرين بالنهضة الأوروبية ـ وهذه ترجمة حرفية لما كتبه هذا الأديب المفكر العظيم في هذا الشأن :

« ماذا تقولـون ؟ استطاع شيشـرون[٣] أن يكون خـطيباً بعـد ديموستـين[٤] ، وصار فيـرجيل[٥] شاعراً بعد هو ميروس[٦] ، وأنتم تتوهمون مع ذلك بأنه لن ينبغ أحـد بعد العـرب ! نحن قد ضـاهينا اليونان ، حتى أننا سبقناهم في بعض الأحيـان ، وضاهينـا وسبقنا بـذلك جميـع الأمم . وأنتم تقولـون الآن : أننا لن نضاهي العرب ؟ . هل تحدرت عبقرية الطليان وخبت إلى هذا الحد ؟ » .

ويتبين من هذه الصيحـة الحماسيـة بكل وضـوح وجلاء : أنـه في عهد بتـرارك الشهير ، كان في البلاد الأوروبية من يقول بعدم إمكان مضاهـاة العرب ، ومن يعتقـد باستحالة الاستغناء عن اللغة العربيـة في الشؤون الفكريـة . أفليس من المؤلم حقاً أن تنعكس الآيـة ، وتقوم بيننـا جماعـة تتساءل وتتنـاقش فيـما إذا كـان يمكن تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية ؟

لقد سمعت مناقشة حادة حول هذه المسألة في المؤتمر العلمي العربي الأول الذي انعقد في الاسكندرية قبل بضعـة أشهـر . واطلعت أخيـراً على استفتـاء يدور حـول هذه المسألة في مجلة الآداب التي تصدر في بيروت .

وأعتقد أن هذه الحالة هي من أبلغ الأدلة وأصدق المقاييس على البـون الشاسـع الذي باعد بين ماضي الأمة العربية وبين حاضرها.

لا شـك في أن الأمـة العـربيـة كـانت قـد وصلت إلى أعـلى المـراتب في العلم والحضارة . ولكنها بعد ذلك ، انقطعت عن التقدم ، وجمدت في مكانها ، ثم أخـذت تتقهقر في جميع الميادين : مدارسها اهملت العلوم بأجمعها ، علماؤ هـا وأدباؤ هـا صاروا يقتصرون على اجترار الأبحاث الدينية واللغوية القديمة ، من غير ابتكار ولا تجديد .

وقـد حدث ذلـك كله ، في الـوقت الـذي أخـذ الأوروبيـون ينهضـون نهضتهم المعلومـة ، بفضل العلوم التي اقتبسـوهـا من العـرب ثم صـاروا يتقـدمـون في ميـادين الابتكار في الاختراع بسرعة كبيرة تتزايد يوماً عن يوم .

واستمر الحال على هذا المنوال قروناً عديـدة ، تخلفت خلالهـا الأمة العـربية عن ركب الحضارة والعلوم تخلفاً كبيراً .

---

(٣) Ciceron أشهر خطباء الرومان .

(٤) Démosténe أعظم خطباء اليونان .

(٥) Virgile أشهر شعراء الرومان .

(٦) Homére أعظم شعراء اليونان .

نعم ، إننـا ـ معاشـر العرب ـ تخلفنـا عن قافلة الحضـارة ، بعد أن كنـا نسير في طليعتها ، تأخرنا عن معظم شعوب العالم المتمدن ، بعد أن كنا نسبقها جميعاً .

وبقينا مدة قرون عديدة ، نزداد تخلفاً وتأخراً في جميع الميادين .

وفضلاً عن ذلك ، لقد ظللنا غافلين عن تخلفنا هذا ، وغير شـاعرين بـالأخطار التي صارت تحيق بنا من جرّاء هذا التخلف . حتى أننـا صرنـا ـ في حقبة من الـزمن ـ نعتبر الجمود فضيلة ، ونتمسك بأحوالنا الراهنة تمسكاً شد يداً . .

إلى أن بدأنا ـ منـذ قرن تقـريباً ـ نشعـر بتخلفنا عن ركب الحضـارة ، ثم صرنـا ندرك الأخطار التي نتعرض لها من جراء بقائنـا متخلفين عنـه . وأخيراً أخـذنا نعمـل لتلافي ما فـاتنا خـلال هذه الفتـرة ، وصرنـا نسايـر تطورات العـالم الحديث في مختلف ميادين الحياة ، من علم وتشريع واقتصاد وصناعـة . . وأخذنـا ـ منذ ربـع قرن بـوجه خاص ـ نسرع الخطى في هذا السبيل .

إننا لا نزال بعيدين عن الهدف المنشود ، ولكننا سائرون نحـوه على كـل حال . إننـا لا نزال متخلفـين عن قافلة الحضـارة ، غير أننـا عـاملون عـلى اللحـاق بهـا عـلى الدوام . .

- ٢ -

ولكننا بقينا بعيدين عن مسايرة التطورات العالمية في ميدان آخر ، مـدة أطول ، هذا الميدان ، هو ميدان « الوعي القومي » .

إننا لم نساير التطورات العالمية في هذا الميدان ، وتخلفنـا عن جميع الأمم في هـذا المضمار ، وبقينا في شبه غفلة عن هذا التخلف إلى الآن ، إننـا لم نشعر بعـد شعـوراً واضحاً بوحدة الأمة العربية ، ولم نقدر بعد تقديراً كافياً فداحة الأضرار التي تعود علينا من جراء بقائنا متخلفين عن التطورات العالمية في هذا الميدان .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على تاريخ أوروبا منـذ أوائل القـرن التاسـع عشر ، وجدنـا أن أهم الانقلابات السياسية فيها حدثت بتأثير « مبدأ حقوق القوميات » ، ومن المعلوم أن هـذا المبـدأ يتلخص بمـا يـلي : « إن الـدول يجب أن تتـأسس عـلى أسـاس القوميات ، فتكوّن كل أمـة دولة قـائمة بـذاتها . وتستقـل الأمة ، إذا كـانت خاضعـة لحكم أمة اخـرى ، وتتحد الأمة إذا كانت منقسمة ألى دول عديدة . . . »

إن انتشار هذه الفكرة وهذا المبدأ ، أوجد انقـلاباً كليـاً في الأوضاع الـدولية .

فقد فكك أوصال بعض السلطنات ، وبعكس ذلك وحد أجزاء بعض الأمم ، وغيّر بذلك معالم خريطة أوروبا السياسية تغييراً جوهرياً .

لقد اعتدنا أن نظهر اهتماماً خاصاً بأبحاث الثورة الفرنسية ، صرنا ندرس وندرّس وقائع هذه الثورة بكل تفاصيلها ، نستعرض الأحزاب التي تكوّنت وتتابعت خلال الثورة ، ونستقصي الاختلافات التي نشبت بين هذه الأحزاب . ولكننا لا نهتم الاهتمام الكافي بالأبحاث المتعلقة بالانقلابات السياسية التي نجمت عن انتشار فكرة القوميات وانتصارها.

لأننا لم نلتفت إلى حقيقة تاريخية هامة ، وهي أن الثورة الفرنسية أدت إلى تغيير نظم الحكومات ، ولكنها لم تمسّ كيان الدول . في حين أن فكرة القوميات أثّرت في كيان الدول نفسها ، وأعادت بناء الكثير منها على أسس جديدة ، تختلف عن الأسس السابقة اختلافاً هائلاً .

في الواقع أن الثورة الفرنسية أيضاً أوجدت بعض الانقلابات الدولية ، ولا سيما في عهد الامبراطورية التي قضت على كيان بعض الدول القديمة ، ومقابل ذلك خلقت بعض الدول الجديدة . إلا أن الأوضاع المصطنعة لم تعمر طويلاً ، إذ أنه عندما سقطت الأمبراطورية، عادت الأوضاع إل ما كانت عليه قبلاً ، دون تغيير ذي بال .

ولكن الانقلابات السياسية والدولية التي حدثت من جراء قيام « مبدأ القوميات » أنتجت أوضاعاً جديدة ظلت قائمة إلى الآن . منها أنها سببت انفصال البلجيك عن هولندا ، والنرويج عن السويد ، وايرلندا عن انكلترا ، وفنلندا عن روسيا ، واليونان وبلغاريا ورومانيا وصربيا وألبانيا عن تركيا ، والمجر مع الشعوب السلافية عن النمسا . وبعكس ذلك كله ، أدّت إلى اتحاد مولدافيا مع فلاخيا لتكوين رومانيا ، واتحاد الدول والدويلات الجرمانية لتكوين ألمانيا . كما أدت إلى وحدة إيطاليا من ناحية ، ووحدة يوغسلافيا من ناحية أخرى .

ففي مقارنة خريطة أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر ، مع خريطتها الحالية ، نجد أنها تغيرت تغيراً هائلاً في معظم أقسامها . ولا نغالي إذا قلنا أنها انقلبت رأساً على عقب في بعض الأقسام .

وقد كان العامل الأصلي في جميع هذه الانقلابات الأساسية هو انتصار فكرة القوميات وانتشارها.

أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وشخصيتها المعنوية ، وصارت تعمل لدعم كيانها القومي بكيان سياسي . ولذلك تفككت أوصال الدول التي كانت مؤلفة من

قوميات عديدة ، وبعكس ذلك اتحدت الأمم التي كانت مقسمة إلى عدة دول .

وأما نحن معاشر العرب ، فقد بقينا خلال الانقلابات التي ذكرناها آنفاً ، بعيدين عن الشعور بقوميتنا .

استسلمنا أولاً إلى الحكم العثماني استسلاماً يكاد يكون تاماً . ثم انقسمنا إلى دول ودويلات عديدة . وبين هذه الأوضاع المعقدة لم نشعر شعوراً واضحاً بأننا أبناء أمة واحدة ، فلم نعقد العزم على لمِّ شعث هذه الأمة .

هذا في الوقت الذي أتم الغرب إعادة بناء دوله على أساس القوميات ، وفي الوقت الذي أخذت هذه الدول القومية نفسها تتكتل فيما بينها ، لتكوين منظمات دولية ، تزيدها قوة ومنعة ومهابة .

- ٣ -

لماذا تأخرنا في هذا المضمار كل هذا التأخر ؟
إن أسباب ذلك كثيرة ومتنوعة .
ولا شك في أن أول هذه الأسباب وأقدمها هو : السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها السلطنة العثمانية ، باعتبارها « دولة الخلافة الإسلامية » .

هذه السلطة المعنوية القوية كانت تخدّر فينا روح « القومية العربية » ، وتجعلنا نعتبر الولاء للسلطنة المذكورة من الواجبات الدينية . لقد اعتدنا أن ننظر إلى التاريخ العثماني كامتداد للتاريخ الإسلامي ، وصرنا لا نشعر بأننا أبناء أمة مغلوبة على أمرها مستسلمة لسلطان أجنبي عنها . نسينا أن لنا قومية خاصة متميزة عن الأتراك العثمانيين وعن سائر المسلمين ، حتى أننا لم ننتبه إلى أن هذه الأمة أخذت تفقد شخصيتها بسبب إهمال لغتها .

استمر الحال على هذا المنوال مدة طويلة حتى أنه عندما بدأت جماعة مستنيرة من الناطقين بالضاد تنتبه إلى ذلك وتطالب بحقوق العرب وتتكلم عن حقوق اللغة العربية ، قامت جماعات كبيرة تعارضهم معارضة شديدة زاعمة بأن هذه المطالبات تسيء إلى الرابطة العثمانية وتنافي الأخوة الإسلامية .

واستمر هذا التأثير المعنوي يعمل عمله في نفوس الكثيرين من متنوّري العرب . . . إلى أن قام الكماليون يحاربون الجيش الذي جرده « الخليفة » ضدهم ـ خدمة لأغراض المستعمرين ـ وإلى أن فضح الأتراك أنفسهم أنواع المساوىء التي كانت تتستر وراء ستار « الخلافة الإسلامية » .

ولكنّ هناك عاملاً آخر ، انضم إلى هذا العامل القديم وساعد على تأخرنا في ميدان الوعي القومي ، حتى بعد بدء حركات النهضة الأدبية والفكرية والاجتماعية في مختلف الأقطار العربية .

إننا عندما بدأنا نتصل بالغرب ونقتبس منه العلوم والثقافة ، توجهنا بأنظارنا وأذهاننا إلى فرنسا فإنكلترا وحدهما . وأخذنا معلوماتنا التاريخية ونزعاتنا السياسية من الفرنسيس والانكليز وحدهم . وتأثرنا بنظرات ونظريات هؤلاء دون غيرهم .

ولكن هؤلاء لم يكونوا ممن ينظرون إلى الحركات القومية بعين الرضا والارتياح ، لأسباب تتعلق بمصالحهم الخاصة ومطامعهم السياسية .

ففرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة . فما كانت تعاني من الشقاء والمشاكل ، ما عانته الأمم المفككة الأوصال ، ولذا لم تشعر بحاجة إلى كفاح قومي من النوع الذي احتاجت إليه إيطاليا وألمانيا .

وفضلاً عن ذلك ، فإن فرنسا كانت تنزع على الدوام إلى التوسع شمالاً حتى نهر الراين ، لأنها كانت تعتبر هذا النهر « حدوداً طبيعية لها » ، ولكن تحقيق هذه الأمنية كان يعني الاستيلاء على مقاطعات ألمانية عديدة ، وكان « مبدأ القوميات » ينافي ذلك منافاة تامة .

وفي الاخير ، كانت حركات الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية تهدد مصالح فرنسا في الصميم . فإن تكلّل تلك الحركات بالنجاح حرم فرنسا من المكانة الممتازة التي كانت أحرزتها قبلاً ، إذ كانت أعظم الدول وأقواها في غرب أوروبا . وكانت محاطة بدول عديدة كلها أقل شأناً منها بدرجات . ولا سيما حدودها الشمالية ، كانت متاخمة لعدة دويلات صغيرة ضعيفة ، ومتنافسة ومتنابذة . ولكن انتصار « الفكرة القومية » في إيطاليا وألمانيا ، غيّر هذه الأوضاع ، وجعل فرنسا جارة لدولتين عظيمتين جديدتين ، إحداهما تضاهيها في عدد غير قليل من الأمور ، والثانية تتفوق عليها تفوقاً عظيماً في كثير من الأمور .

ونظراً لجميع هذه الأسباب ، كان من الطبيعي أن يقف كتّاب فرنسا ومفكروها أمام مبدأ القوميات ،موقفاً أقرب إلى المقت والسخط ، منه إلى الرضى والارتياح . وكان من الطبيعي أن يلجأ عدد غير قليل من هؤلاء الكتاب والمفكرين ، إلى اختلاق آراء ونظريات تحد من فاعلية « الفكرة القومية » وتقلل من شأنها ، وتحول دون رؤية الحوادث التاريخية على وجوهها الصحيحة .

وكذلك انكلترا ، فهي أيضاً لم تنظر إلى الحركات القومية التي قامت في غربي

أوروبا وجنوبها بعين الارتياح . لأن هذه الحركات خلقت دولتين بحريتين جديدتين ، إحداهما في البحر الأبيض المتوسط ، والثانية على شواطىء المحيط الأطلسي ، وعرضت بذلك « سيادة انكلترا على البحار » لأعظم الأخطار .

طبعاً ، ما كان في استطاعة الكتاب والمفكرين ـ في فرنسا وانكلترا ـ أن ينكروا الحقائق الراهنة ، ويتجاهلوا تاريخ وحدة ايطاليا ووحدة ألمانيا . ولكنهم ما كانوا يولونها حقها من الاهتمام حتى أنهم لم يتوانوا عن وصمها بوصمات جائرة أيضاً في بعض الأحيان .

وأنا لا أشك في أن تأثرنا بآراء ونظريات الفرنسيس والانكليز وحدهم . . وعدم توسعنا في درس الحركات القومية التي قامت في ايطاليا وألمانيا والبلقان ، درساً جدياً . . كان من أسباب تأخرنا في تقدير خطورة الحركات القومية بوجه عام ، وفي تكوين فكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولكن أهم العوامل التي عملت على تأخرنا في « ميدان الوعي القومي » هي : الأوضاع السياسية التي خلفتها المطامع الاستعمارية في البلاد العربية ، والنزعات الإقليمية التي تولدت عن تلك الأوضاع .

إن الدول الاستعمارية الكبيرة استولت على مختلف البلاد العربية ـ قطراً بعد قطر ـ في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متنوعة . وصارت تحكمها بأساليب مختلفة . وأوجدت في كل قطر منها أنظمة إدارية وتشريعية واقتصادية وثقافية ؛ تختلف عما في غيرها اختلافاً كبيراً .

وسكان هذه الأقطار العربية المغلوبة على أمرها ، لم يستسلموا إلى السيطرة الأجنبية استسلاماً تاماً ، بل أخذوا يكافحونها ويثورون عليها ، كلما وجدوا إلى ذلك سبيلاً . وهذه الثورات أخذت شكلاً خاصاً في كل قطر من هذه الأقطار . وانتهت في بعضها إلى تكوين حكومات وطنية ، بعضها « مستقلة استقلالاً مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مطلقاً » . ولكن . . حتى الأقطار التي استقلت استقلالاً غير مقيدٍ بمعاهدة أو احتلال ، لم تتخلص من معظم النظم والأوضاع التي كانت خلّفتها وفرضتها السلطات المستعمرة ، إبّان حكمها الطويل .

ولا حاجة إلى القول بأن انقسام البلاد العربية بهذه الصورة إلى دول عديدة ، تتميز كل واحدة منها عن غيرها بعلم خاص ، وحكومة خاصة ، ونقد خاص ، وأنظمة خاصة . . أوجد بعض النزعات الاقليمية . وهذه النزعات انضمت إلى العوامل التي أعاقت تقدمنا في ميدان « الوعي القومي » وجعلتنا نتأخر في الشعور بأننا

أبناء أمة واحدة ، على الرغم من اختلاف أوضاعنا السياسية وتعدد دولنا القائمة .

- ٤ -

هذه هي العوامل الرئيسية التي سببت تأخر الأمة العربية في ميدان « الوعي القومي » مدة أطول من تأخرنا في سائر الميادين .

ولكن يجب أن نلاحظ - بعين الغبطة والسرور - أن هذه العوامل لم تعد الآن « قوية التأثير » كما كانت قبلاً . بل أن هذا التأثير آخذ في التضاؤل شيئاً فشيئاً .

في الواقع أن النزعات الاقليمية المتولدة من انقسام البلاد العربية إلى دويلات عديدة ، لا تزال تسيطر على نفوس الكثيرين في مختلف الأقطار العربية . غير أننا نستطيع أن نجزم بأن هذه النزعات أيضاً محكوم عليها بالتلاشي والزوال .

وذلك لأن أهم مصادر القوة في النزعات الاقليمية هو عدم الإطلاع وعدم التقدير . عدم الاطلاع على ما يجري في سائر البلاد العربية اطلاعاً شاملاً ، وعدم الاطلاع على أصول الأحوال الراهنة ومنابعها الأصلية ودوافعها الحقيقية ، ثم عدم تقدير المصالح الحقيقية الأساسية التي تربط مختلف البلاد العربية بعضها ببعض ، وعدم تقدير الأخطار التي تنجم عن بقاء البلاد العربية متجزئة ومفككة الأوصال ، كما هي الآن . هذه هي الأمور التي تفسح المجال لتكوين النزعات الاقليمية وإدامتها .

ولا حاجة إلى القول بأن هذه الأمور لا يمكن أن تستمر على هذا المنوال ، بين تيارات الأحداث التي تجرف العالم جرفاً .

وكلما زاد التعامل والتعارف بين الأقطار العربية . . وكلما تعمق المفكرون الوطنيون في بحث حقيقة الأحوال الراهنة من ناحية ، وكلما تبصروا في عواقب هذه الأحوال من ناحية أخرى . . وكلما شاهد الناس بأم أعينهم النكبات التي توالت ولا تزال تتوالى على البلاد العربية من جراء هذا التشتت . . ضعفت النزعات الاقليمية المختلفة ، واستيقظت روح القومية العربية . ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن تطور الاحوال الاجتماعية والسياسية في البلاد العربية يسير على الدوام ، نحو إضعاف النزعات الإقليمية ، وتقوية الايمان بوحدة الأمة العربية .

ولكن ، يجب ألاّ يغرب عن بالنا أن التطور الطبيعي يكون بطيئاً بوجه عام ، إذا لم يقترن بمساعٍ جدية تبذل في سبيل مساعدة هذا التطور والإسراع فيه .

ولا يجوز لنا نحن - بعد أن تأخرنا كثيراً في هذا المضمار - أن نترك الأمور تسير سيرها الطبيعي الوئيد ، بل يترتب علينا أن نعمل كل ما يمكن عمله لتعجيل هذا التطور ، وجعله يسير سيراً أقرب إلى الهرولة ، على قدر الإمكان .

آراء وأحاديث
في التاريخ والاجتماع

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٨)

آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

.. طبعة خاصة(*)

بيروت: شباط/ فبراير ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١.

المحتويـــات

بين القديم والجديد ٧
تعليم التاريخ والعلاقات الدولية ٢١
من اوهام كتاب التاريخ :تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية ٤٥
عود الى اسطورة تأثير الحملة الفرنسية
في النهضة المصرية ٧٤
من أوهام كتاب التاريخ: النهضة الادبية في لبنان
وحوادث سنة ١٨٦٠ .... ٨١
رأي جرجي زيدان في اسباب النهضة الادبية في لبنان ٨٣
مقالة جديدة مستندة إلى رأي جرجي زيدان ٩١
الاسباب الحقيقية لازدهار مدينة بيروت ٩٨
من اوهام كتاب التاريخ : مسألة تاريخية في مجلة تركية
ـ حول معبد الجهني ـ ١٠٥
العرب في مقدمة ابن خلدون ١١٧
عودة إلى مسألة العرب في مقدمة ابن خلدون ١٢٦
هل الشقاق طبع في العرب ؟ ١٣١
إلى الاستاذ الكبير احمد حسن الزيات ١٣٣

٨ ـ ١٠٨٧

تعليقات ١٤٧

قصة سامراء ١٥٣

حول تأسيس مدينة سامراء ١٦١

الضلال والتضليل في الابحاث التاريخية : ١٦٣

مزاعم الجنرال طونزند في عوامل هدنة سنة ١٩١٨ .... ١٦٥

روايات حول اعلام بعض الدول العربية ١٧٠

حول نزيب ونصيبين ١٧٣

الغرور والخيلاء في كتابة التاريخ ١٧٦

البحث عن اثر سومري عليه جمل ذو سنامين ١٧٨

ديبودور الصقلي في قصر الحمراء ١٨٠

اسطورة الانسان الغزال ١٨١

٨- ١٠٨٨

بين القديم والجديد

٨ - ١٠٨٩

القديم والجديد

إن المفاضلة بين القديم والجديد ، وبتعبير أدق : الموازنة بين روح المحافظة ونزعة التجديد ، من أهم الأمور التي شغلت أذهان رجال الفكر والعمل في جميع أنحاء العالم المتمدن ، في مختلف أدوار التاريخ.

فإننا إذا لاحظنا سلوك الناس تجاه مسألة « القديم والجديد » وجدنا أن بعضهم يكره القديم ، ويحب الجديد ، ويدعو إلى التجديد ، في حين أن بعضهم بعكس ذلك يتمسك بالقديم ، وينفر من الجديد ، ويدعو إلى ابقاء ما كان على ما كان.

ويغالي بعض المجددين في نزعتهم التجديدية مغالاة شديدة : فيستنكرون كل ما هو قديم استنكاراً مطلقاً ، ويدعون إلى « قطيعة الماضي » قطيعة تامة .

كما يغالي بعض المحافظين في حب القديم مغالاة شديدة : فإنهم لا يكتفون بالتحذير من الجديد ، وبالدعوة إلى إبقاء ما كان على ما كان، بل يقولون ـ علاوة عن ذلك ـ بوجوب العودة إلى الماضي ، ويدعون إلى إحياء القديم المهجور أيضاً.

وإذا تتبعنا تواريخ الأمم ، وجدنا أن في بعض الأدوار من التاريخ ، تتغلب «روح المحافظة على نزعة التجديد » : فيكتسب القديم شيئاً من القداسة ، ويصبح التجديد نوعاً من الكفر . ولا يكتفي الناس في تلك الأدوار باستهجان الحركات التجديدية ، بل إنهم يقاومونها بكل ما لديهم من قوة ، ويوصلون الأمر أحياناً إلى درجة اعتبارها من الجرائم التي تستوجب العقاب الصارم . ولهذا يطلبون معاقبة كل من يقدم عليها ، أو يدعو إليها ، أو يقول بها. في حين أننا نجد في بعض الأدوار من

٨ ـ ١٠٩١

التاريخ ، تتغلب نزعة التجديد على روح المحافظة : عندئذ يفقد القديم كل ما كان له من اعتبار ، بل يصبح مكروهاً ومنفوراً منه ، وتعتبر روح المحافظة من الأمور الشائنة التي تسيء إلى سمعة الإنسان ، ويتهم كل من يتوجه إلى القديم بالرجعية والتأخر والانحطاط.

غير أننا نستطيع أن نقول ، ان هاتين النزعتين كثيراً ما تعيشان جنباً إلى جنب ، وقلما تزول إحداهما من النفوس زوالاً تاماً في دور من أدوار التاريخ في حياة أمة من الأمم . إنما الغلبة تكون للنزعة الأولى في بعض الظروف ، وللنزعة الثانية في بعض الظروف الأخرى.

وتظهر آثار هاتين النزعتين المتخالفتين ، في شتى شؤون الحياة الاجتماعية : من مختلف نواحي الحياة الفكرية إلى شتى مظاهر الحياة الدينية والسياسية والعائلية ، ومن مختلف أساليب الفكر والحس ، إلى شتى ميادين الصناعة ، والزراعة ، والطب ، والعلوم والآداب والفلسفة . . . كل شيء قد ينال حظاً من روح المحافظة أو من نزعة التجديد.

ومما يجب الانتباه إليه في هذا الصدد أن غلبة إحدى هاتين النزعتين على الأخرى ، لا تتم في جميع الميادين مرة واحدة وعلى حد سواء ، بل كثيراً ما يحدث أن نزعة التجديد تتغلب على روح المحافظة في بعض الميادين في حين أن روح المحافظة تبقى السائدة عليها في الميادين الأخرى.

مثلاً ، من المعلوم أن الانكليز من أشد الأمم محافظة للتقاليد القديمة في الأمور الشكلية، ولكنهم من أكثر الأمم اندفاعاً نحو التجديد في الحياة الاقتصادية . في حين أن أكثر الأمم الشرقية ـ بعكس ذلك ـ تسترسل في تقليد مظاهر الحياة الغربية ، ولكنها تبقى بعيدة عن مسايرة روح العصر في طراز التفكير والعمل ، وفي سائر نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعلوم أن روح المحافظة في أوروبا كانت وصلت إلى أوج قوتها في القرون الوسطى ، حيث كان كل شيء تقريباً استقر على شكل معين ، لم يتبدل منذ عدة أجيال ؛ حتى الأعمال الزراعية والصناعية ، كانت قد تقررت على قواعد ثابتة ، لا يسوغ لأحد أن يخالفها أو أن يغير شيئاً منها ، وحتى التفكير كان أخذ يسير سيراً رتيباً ، لا مجال فيه لأدنى تغيير وتجديد . وقد أحيطت الكتب القديمة بأجمعها بهالة من التمجيد والتقديس ، واعتبرت الكتب المذكورة المصدر الأصلي لكل علم ، والمرجع الأول والأخير لكل قضية ؛ وصار الدرس والبحث والتفكير لا يعني شيئاً غير فهم الكتب

القديمة ، والاستنباط من الكتب القديمة ، والبحث في الكتب القديمة ، وشرح معاني الكتب القديمة ، وتفسير عبارات الكتب القديمة.

ولكن الأمور تغيرت منذ تلك العصور تغيراً كلياً، وقد فقدت روح المحافظة قوتها شيئاً فشيئاً ، وأخذت نزعة التجديد تتغلغل في النفوس ، وتتصل بشتى نواحي الحياة تدريجياً، إلى أن صارت تشمل جميع مظاهر الحياة تقريباً.

والآن ، قد وصل العالم المتمدن إلى دور أصبحت فيه نزعة التجديد مسيطرة على جميع مظاهر الحياة. وصارت كل الأمور تتطور بصورة مستمرة وبسرعة هائلة ، لم يسجل التاريخ لها مثيلاً في حياة أية أمة من الأمم ، وفي أي دور من أدوار الماضي القريب والبعيد . أصبح كل شيء يتجدد ويتطور بسرعة هائلة ، تجعل هذه الأطوار شبيهة بالانقلابات الثورية التي تجرف كل شيء فلا تترك شيئاً من الأشياء على حالته القديمة.

وأما نحن فقد بقينا محافظين على معظم أحوالنا القديمة ، ولم نساير هذا التطور السريع الذي أخذ يجرف العالم جرفاً . ولا نغالي إذا قلنا أننا وقفنا أمام هذه السيول الجارفة حائرين ، مترددين ومتخالفين :

ففريق منا يدعو إلى الإسراع في التجديد دون قيد وشرط ، حتى أنه يقول بوجوب نبذ كل ما هو قديم بدون استثناء. وفريق يعتقد بافلاس الحضارة الغربية ، ويدعو إلى الاحتفاظ بتراث الشرق ، وعدم التفريط به « في سبيل هذه الحضارة المزيفة ». وفريق يقف موقفاً بين بين ، ويحاول أن يعين الأمور التي يجب التجديد فيها والأمور التي يجب سلوك مسلك المحافظة في شأنها.

فماذا يجب أن يكون موقفنا من هذه القضايا ؟ ماذا يجب أن يكون موقف الجيل الجديد في البلاد العربية من قضايا « القديم والجديد » ومن سياسة « المحافظة والتجديد » ؟

- ٢ -

إن أولى الحقائق التي يتوصل إليها الباحث عندما ينعم النظر في قضية « القديم والحديث » ، هو : أنهما عنصران هامان من عناصر الحياة. وهما متلازمان وضروريان لبقاء الحياة الجسمانية والنفسية والاجتماعية بوجه عام .

فلننظر أولاً في تأثير كل من القديم والحديث في الحياة الجسمانية :

من المعلوم أن أهم الأوصاف التي تميز الأحياء عن الجمادات هي صفة « التجديد المستمر ».

فإن الخلايا التي تؤلف البدن - في جميع الكائنات الحية - تتغير وتتجدد على الدوام ، كما أن المواد التي تتركب منها كل واحدة من هذه الخلايا أيضاً تتغير وتتجدد بدون انقطاع.

ولا حاجة إلى القول أن مفهوم « التجديد » ، يفيد « حدوث شيء جديد » من حيث الأساس ، ولكنه يتضمن في الوقت نفسه « بقاء شيء قديم » أيضاً . لأن « التجديد » يختلف عن « التغير المطلق » ، ويعني « تغير العناصر المكونة » مع بقاء الهيئة الأصلية واستمرار البناء القديم .

فنستطيع أن نقول - لذلك - أن « القديم والحديث » عنصران لا ينفصلان في « الحياة الجسمانية » .

افرضوا أن عضوية من العضويات أخذت تتغير في موادها المركبة ، دون أن تحتفظ بهيأتها الأصلية وبنائها القديم . وتصوروا ماذا سيكون مصير تلك العضوية : لا شك في أن هذا المصير ، لن يكون سوى فقدان الحياة ، والانحلال والفناء .

وافرضوا - بعكس ذلك - أن عضوية من العضويات حرمت بغتة من حركة التجدد والتغير ، وحافظت - في الوقت نفسه - على هيئتها الأصلية وبنائها القديم ، وتصوروا ماذا سيكون مآل تلك العضوية : لا شك في أنها ستتحول إلى مومياء فقدت الحياة ، ودخلت في عداد الجمادات والمستحاثات .

يظهر من ذلك ، أن لكل من القديم والحديث مهمة خاصة في الحياة.

ونستطيع أن نقول ، إن الحياة تقوم على نوع من التوازن بين القديم والحديث ، وهي تعني : قيام عناصر جديدة مقام العناصر القديمة ، مع بقاء الهيأة الأصلية والبناء القديم .

ومما يلفت النظر : أن النسبة بين القديم والحديث ، لا تبقى على وتيرة واحدة في جميع أعضاء البدن وفي جميع أدوار الحياة .

فإن سن الشباب ، هو الدور الذي تبلغ فيه حركة التجدد أقصى سرعتها وأوج نشاطها . وأما سن الشيخوخة ، فهو الدور الذي تخف وتتضاءل فيه حركة التجديد ، وتزداد خلاله في البدن المواد القديمة التي تبقى خارجة عن نطاق هذه الحركة.

كما أن هذه الحركة تخف وتتضاءل في بعض أعضاء البدن قبل غيرها ، والمواد

٨ - ١٠٩٤

التي تبقى خارجة عن تيار التجديد ، تتراكم في تلك الأعضاء أكثر مما تتراكم في غيرها .

والشيخوخة إنما تتأتى من تراكم هذه الرواسب الجامدة ، وتضاؤل حركات التجديد في مختلف أعضاء البدن .

ويظهر من كل ذلك : أن الحياة الجسمانية ، تقوم على عنصر التجديد والمحافظة في وقت واحد . ولكنها تتمثل في عنصر التجديد أكثر مما تتمثل في عنصر المحافظة بوجه عام .

إن ما قلناه آنفاً عن الحياة المادية ـ الحياة الجسمانية ـ ينطبق على الحياة النفسية أيضاً :

فإن الحياة النفسية أيضاً مزيج من القديم والحديث ، لا القديم يكفي لها ، ولا الحديث يغني عن القديم فيها . بل إن كليهما ضروري للحياة النفسية ضرورة قاطعة .

افرضوا أن شخصاً من الأشخاص البشرية ، تجرد عن كل ما هو قديم ، وفقد كل ما كان له من العناصر التي تمتّ بصلة إلى الماضي ، وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة . لا شك في أنه سيفقد الادراك والفهم والتفكير مرة واحدة . لأن الادراك لا يتم إلا بتلاحق الاحساسات الجديدة مع القديمة ، والفهم لا يتيسر إلا بادخال المفهوم الجديد بين المعلومات القديمة والتفكير لا يقوم الا على اساس الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، وذلك لا يتم إلا بتنظيم المعلومات السابقة على أشكال جديدة ، وتحليلها وتركيبها على أنماط وصور مختلفة ، كلها حديثة . إن الحرمان من الذكريات القديمة ، لا بد من أن يؤدي إلى الحرمان من كل هذه الصفات العقلية ، ولا بد من أن يستوجب توقف وانقطاع جميع هذه الأفاعيل النفسية .

وافرضوا ـ بعكس ذلك ـ أن شخصاً من الأشخاص انقطع بغتة عن كل جديد ، وأصبح لا يملك في ذهنه غير ذكريات قديمة ، حتى أنه فقد قابلية تركيب هذه الذكريات بأشكال جديدة ، وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة ، لا شك في أن هذه الحياة ستتلاشى حالاً ، فلن يعمل الشخص إلا ما كان تهيأ له قبلاً ، مثل المكائن الأوطوماطية التي لا تعرف شيئاً من الجديد أبداً .

يظهر من ذلك : أن لكل من القديم والجديد مهمة خاصة ودوراً خاصاً في الحياة النفسية ، وهذه الحياة لا يمكن أن تدوم وتترعرع دون أن تستند إلى كليهما في وقت واحد .

١٠٩٥ ـ ٨

ونستطيع أن نقول بكل تأكيد : أن حوادث الماضي وأفاعيله ، لو لم تترك أثراً في النفس ، لما استطاع الإنسان أن يرتقي إلى مرتبة « العقل العالي » التي وصل إليها ، ولبقي محروماً من قابليات الحكم والفهم والتفكير والابداع حرماناً مطلقاً.

إن القديم هو الذي يفسح المجال لقيام الحديث ، والمكتسبات الماضية هي التي تمكن الذهن والخيال من الابداع والاختراع ، كما أن الجديد هو الذي ينفخ الحياة في القديم ، ويورثه القوة والفاعلية . وروح التجديد ، هي التي تبني من « الأشياء القديمة » المباني الجديدة ، وتُكسب تلك الأشياء الفائدة والقيمة.

القديم وحده جمود وموت ، والحديث وحده عجز وحرمان ، وأما الحياة النفسية الواعية ، فما هي إلا نتيجة التمازج والتفاعل بين القديم والحديث .

- ٣ -

إن الحياة الاجتماعية ، لا تخلو من الشبه بالحياة النفسية بهذا الاعتبار. فإن هذه الحياة أيضاً تقوم على تمازج القديم مع الحديث وتفاعله على الدوام . لأن الروابط الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض - من اللغة إلى التقاليد والعادات وسائر المؤسسات المادية والمعنوية - كلها من بقايا الماضي ، ومن مواريث الأجيال القديمة.

إن كل جيل من الأجيال المتتالية ، في المجتمعات البشرية ، يرث من الأجيال التي سبقته مجموعة كبيرة من العنعنات والمعلومات والخبرات ، والمهارات ، ثم يضيف إليها ما يستطيع اضافته بجهوده الجديدة ، وفي الأخير ، يوصلها - مع هذه الاضافات - إلى الجيل الذي يأتي بعده . إن الحضارة البشرية لا تقوم ولا تتقدم إلا على هذا الأساس ، وعلى هذه الوتيرة . فلو لم يرث الجيل الجديد ، تلك الثروة المادية والمعنوية القديمة المتراكمة ، لما استطاع أن يعيش عيشة تختلف عن عيشة الوحوش والبهائم . ولكن لو اكتفى الجيل الجديد ، بما توارثه عن أجداده ، دون أن يكيفها حسب ما تقتضيه الظروف الجديدة ، ودون أن يضيف اليها شيئاً جديداً ، لتوقف المجتمع عن التقدم ، فجمد في مكانه ، ولأصبحت حضارته جامدة متحجرة ، لا تأخذ أي حظ من التطور المبدع ، فلا تستطيع أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام.

هذا ما حدث وما يحدث في الأقوام البدائية ، التي تعيش على هامش الحضارة عيشة ميكانيكية ، لا تبديل فيها ولا تجديد.

ولا حاجة إلى القول أن أمثال هذه الأقوام تتعرض إلى الفناء والاضمحلال ،

٨ - ١٠٩٦

عندما تصطدم بجماعات جديدة ، مسلحة بأسلحة حديثة ، عاملة بأساليب جديدة.

إن هذا الركود والجمود ، قد يأتي بعد تقدم كبير ، ناتج عن تجدد سابق طويل . ولكن هذه المجتمعات الجامدة أيضاً لا تستطيع أن تصمد أمام هجمات المجتمعات الناهضة ومنافساتها ، مهما كانت متقدمة عليها بتاريخها ، ومهما كانت متفوقة عليها بعدد أفرادها.

إن تاريخ الصين من أبلغ الشواهد على ما نقول : من المعلوم أن الصينيين كانوا قد تقدموا تقدماً كبيراً في شتى نواحي الحياة الفكرية والاجتماعية ، وكانوا قد سبقوا جميع الأمم الغربية في هذا المضمار . غير أنهم انقطعوا بعد ذلك عن التجدد والتقدم ، وجمدوا في مكانهم ، في المرتبة العالية التي كانوا قد وصلوا إليها قبل غيرهم . ولذلك لم يستطيعوا أن يقاوموا - فيما بعد - هجمات شرذمة صغيرة من الجماعات الأوروبية المتجددة ، فاضطروا إلى الاستسلام إليها ، والرضوخ لمشيئاتها ، بالرغم من تفوقهم العددي الهائل على تلك الشراذم الصغيرة . والصين لم تتقو وتصبح قادرة على مقاومة الاحتلال الأجنبي ، ألا بعدما أقلعت عن الجمود ، وعدلت عن الاعتداد بالماضي ، فأخذت تقتبس أساليب الحضارة الحديثة ، ودخلت في تيار التجديد العالمي المعلوم.

ويظهر من ذلك بكل وضوح : أن القديم والحديث عنصران ضروريان لقيام المجتمع وتقدمه.

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى قضية هامة ، وهي قضية التوازن بين القديم والحديث :

إن هذا التوازن يختل أحياناً ، من جراء توجه الأمور نحو الحديث أكثر من توجهها نحو القديم ، أو - بعكس ذلك - توجه الأمور نحو القديم أكثر من توجهها نحو الحديث . فنجد أحياناً أن تيار التجديد يكتسب قوة كبيرة ، ويصرف الأذهان عن القديم ، وقد يصل إهمال القديم - بهذه الصورة - إلى درجة تصبح معها مقومات الأمة وكيانها ، معرضة إلى خطر التضعضع والاضمحلال . فيترتب على مفكري الأمة عندئذ ، أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، ويدعوا الناس إلى زيادة الاهتمام بالقديم .

وقد يحدث أحياناً عكس ذلك تماماً : أن روح المحافظة تتقوى إلى درجة كبيرة ، فتصرف الأذهان عن الالتفات إلى حركات التجديد ، فتصبح الأمة معرضة إلى خطر الجمود والتأخر . فيترتب على المفكرين عندئذ أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، وأن يقوموا بدعاية قوية جداً ، لحمل الجيل الجديد على الثورة ضد القديم ، وإبعاد الناس

عن مهاوي الركود والجمود ، ودفعهم نحو سبيل التقدم والتجديد .

ولست في حاجة إلى القول بأننا الآن في وضع يشبه هذا الوضع الأخير :

لقد تأخرنا كثيراً جداً عن مسير قافلة الحضارة العصرية . وجدنا على أساليب بالية ، في معظم مناحي حياتنا الفكرية والأدبية والاجتماعية . فأصبح من الواجب علينا أن نثور على هذا الركود والجمود ، وأن نسارع إلى سلوك سبل التجديد ، وأن نسير في هذه السبل مسرعين ومهرولين ، لنستطيع أن نتلافى ما فاتنا ، من الزمن في هذا العصر الذي امتاز بوجه خاص ، بسرعة التطور والتجدد الخارقة .

ـ ٤ ـ

يوجد بيننا عدد غير قليل من الشبان والكهول الذين يتخوفون من الاسراع في هذا السبيل ، ويقولون بوجوب السير على « سنة التدريج » في أمر التجديد . وهؤلاء كثيراً ما يتذرعون بنظرية التطور لدعم رأيهم وتبرير موقفهم من هذه القضية .

لا شك في أن نظرية التطور كانت من أهم النظريات التي أوجدت أخطر الانقلابات الفكرية في النصف الثاني من القرن الأخير ، والتي غيرت نظر الإنسان إلى الكون تغييراً أساسياً :

كل شيء يتطور في الكون ، في الأرض وفي السماء ، وفي عالم الجماد وفي عالم الاحياء . . كل شيء يتطور بالتدريج ، بفعل عوامل طبيعية ، قد تبدو في الوهلة الأولى ضئيلة . والتطورات التي تحدث بهذه الصورة ، قد تكون ـ في بادىء الأمر ـ تافهة ، غير أنها عندما تتوالى وتتلاحق تؤدي ـ تدريجياً ـ إلى نتائج كبيرة وخطيرة .

وهذه النظرية التي نشأت عن أبحاث داروين في « أصل الأنواع » الحيوانية والنباتية ، ما كانت تهدف ـ في بادىء الأمر ـ إلى شيء غير تفسير وتعليل كيفية نشوء هذه الأنواع . غير أنها لم تلبث أن انتقلت إلى ميادين الفلسفة على يد « هربرت سبنسر » ، وقد أخذت تؤثر في شتى نواحي التفكير البشري تأثيراً عميقاً . « والفلسفة التطورية » التي نشأت بهذه الصورة أخذت تتوسع وتترعرع بسرعة ، وصارت تغزو ميادين الأخلاق والتاريخ والأدب واللغة والاجتماع . . وفي الأخير قد تسللت إلى ميادين العمل والسياسة أيضاً .

وبعض المفكرين أخذوا من هذه النظرية فكرة « التدريج » وحدها ، وصاروا يستعملونها لتبرير نزعة المحافظة ، ولشجب روح الثورة والانقلاب في الحياة الاجتماعية .

إن قرب الكلمة التي تعبر عن مفهوم « التطور » في اللغات الأوروبية Evolution من الكلمة التي تدل على الثورة والانقلاب Révolution في اللغات المذكورة قد ساعد كثيراً على تقوية هذا الاتجاه الفكري ، وصارت كلمتا التطور والانقلاب تذكران معاً ، للدلالة على طريقتين متعاكستين ، في أمور التجديد والاصلاح.

فلنفكر إذن ، ما هي قيمة نظرية التطور ، في تأييد وتبرير سياسة الابطاء والتدرج في الحياة الاجتماعية.

أولاً يجب أن نلاحظ أن قياس الحوادث الاجتماعية على الحوادث الطبيعية على الاطلاق ، والزعم بأن ما يصح في أحداها يصح في الأخرى أيضاً في كل الأحيان ، مما لا يستند على أساس علمي صحيح أبداً . فإن عالم الاجتماع يختلف عن عالم الحياة اختلافاً كبيراً ، فالنظريات التي تستنبط من دراسة الحوادث الحياتية والطبيعية لا يجوز أن تعتبر شاملة للحياة الاجتماعية أيضاً.

وفضلاً عن ذلك ، يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الأبحاث والتجارب التي قام بها جماعة من علماء الحيوان والنبات أنفسهم قد زعزعت فكرة التدرج التي كانت تتضمنها نظرية التطور في شكلها الأول ، لأنه قد ثبت ببراهين قاطعة ـ منذ تجارب « دوفريس » المشهورة ـ أن التطور في الحيوانات والنباتات قد يحدث فجأة ، وأن بعض النويعات منها قد تظهر وتتولد وهلة ، دون أي تدرج كان.

ونستطيع أن نقول لذلك ، أنه قد أصبح من العبث تماماً ، الاستناد إلى نظرية « التدرج » لتحديد خطط الاصلاح والتجديد في الحياة الاجتماعية.

هذا ، وكثيراً ما يتذرع دعاة « التدرج في الجديد » في دعاياتهم هذه بكلمة قالها أحد علماء الطبيعة المشهورين ، قبل مدة تزيد على قرن ونصف قرن : « الطبيعة لا تقفز » La nature ne fait pas des sauts أنهم كثيراً ما يحورون هذه الكلمة إلى شكل آخر فيقولون « الطفرة محال ! ».

غير أن هذه الكلمة ـ حتى في شكلها الأصلي ـ لا تعبر عن حقيقة مطلقة ، فإنها إذا صحت في بعض الحوادث الطبيعية ، فلا تصح في بعض الأخرى.

إن ثورات البراكين وحدها تبرهن على ذلك برهنة قطعية . فضلاً عن ذلك ، كثيراً ما لاحظ علماء الفلك أن بعض النجوم تتوهج بغتة ، مما يدل على حدوث تطورات خطيرة جداً في تركيبها . فلا يجوز لنا قط أن نقول أن الطبيعة لا تعرف الطفرات والانقلابات الفجائية أبداً.

ومع هذا ، ولو تساهلنا في الأمر ، وسلمنا جدلاً بأن الطبيعة لا تطفر أبداً ، فإن

ذلك لا يمنعنا من القول : بأنها لا تسير سيراً وئيداً على الدوام ، بل أنها كثيراً ما تهرول هرولة . .

ولهذا السبب ، كلما اسمع أحدهم يقول : « الطبيعة لا تطفر أبداً » ؛ أعقب على ذلك قائلاً : « ولكنها تستطيع أن تهرول كثيراً ».

ولا أراني في حاجة إلى القول : إن الهرولة أهم بكثير من الطفرة في هذا الميدان ؛ لأنها تتألف ـ في حقيقة الأمر ـ من سلسلة قفزات وطفرات .

ـ ٥ ـ

وقبل أن أختم حديثي عن « القديم والجديد » أود أن الفت أنظار القائلين بوجوب « التدرج في التجديد » إلى الحقائق التالية :

إن سير الحضارة العالمية لم يعد سيراً عادياً وئيداً ، بل أنه أصبح سيراً سريعاً جداً ، لا يختلف عن الهرولة كثيراً .

وإذا كانت الأمم التي تتقدم القافلة أخذت تسير بهذه الصورة بسرعة هائلة ، أفلا يترتب على الأمم التي تأخرت عنها في هذا المضمار ، أن تسير بسرعة أعظم من ذلك أيضاً ، لتستطيع اللحاق بالقافلة التي كانت قد سبقتها كثيراً ؟

هذا ، ويجب علينا أن نعرف حق المعرفة ، أننا نعيش الآن في عصر أصبح فيه « التوقف » لا يؤدي إلى « التأخر » فحسب ، بل يعرض الواقفين إلى « الاضمحلال » أيضاً . لأن الحضارة العصرية أخذت تطغى وتستولي على جميع أنحاء العالم ، وتسعى وراء استغلال جميع موارد الأرض. فصارت مطامح الدول القوية تشمل جميع أنحاء الكرة الأرضية . حتى إن الصحاري القفراء الخالية والأقطار القطبية المتجمدة، مع كل ما فوقها من الأجواء العالية ، وكل ما تحتها من الطبقات العميقة ، أخذت تدخل في نطاق نشاط تلك الدول ، بصور شتى.

فأصبح من المستحيل على أية ناحية من نواحي الكرة الأرضية أن تبقى زمناً طويلاً على حالتها القديمة . . وغدا من المستحيل على أية أمة من أمم العالم أن تحافظ على كيانها ، دون أن تتسلح ـ مادة ومعنى ـ بأسلحة الحياة العصرية.

هذه حقيقة ، ويجب علينا أن ندركها تمام الإدراك ، ونؤمن بها أصدق الإيمان ، وأن نضعها نصب أعيننا على الدوام ، لنعمل على هديها بدون تأخر ، وبحزم واندفاع.

٨ ـ ١١٠٠

يجب علينا أن نسلك ، بدون تأخر وبحزم واندفاع ، مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية و الاجتماعية.

التجديد في كل شيء : في اللغة والأدب ، في التربية والأخلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة . .

التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة . . .

التجديد في كل زمان ، وفي كل شيء ، وفي كل مكان . . . يجب أن يكون شعارنا العام.

تعليم التاريخ والعلاقات الدولية(*)

(*) محاضرة القيت في المؤتمر الثقافي العربي الأول في ٨ ايلول/سبتمبر ١٩٤٧ .

- ١ -

سيداتي وسادتي :

إن المناهج الدراسية التي تضعها والكتب المدرسية التي تقررها كل دولة من الدول ، تعتبر ـ عادة ـ من الأمور الداخلية ، التي لا تتعدى تأثيراتها حدود تلك الدولة نفسها. غير أن المناهج والكتب والدروس التي تتصل بالتاريخ تشذ عن هذه القاعدة العامة ، لأنها قد تؤثر في سير علاقات الدولة المذكورة بالدول الأخرى.

فإن المباحث التي تتناول دروس التاريخ ، لا يمكن أن تقتصر على ماضي أمة واحدة على الانحصار ، بل لا بد لها من أن تتطرق إلى ماضي أمم مختلفة ، لكثرة العلائق التي تربط تواريخ الأمم بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً.

ففي جميع دروس التاريخ التي تلقى في المدارس ، سواء أكانت من نوع التاريخ القومي أم من نوع التاريخ العام ، يضطر المدرسون إلى التكلم عن بعض الأمم الأجنبية. وهذه الأبحاث التاريخية ، قد تثير في نفوس الطلاب ـ قليلاً أو كثيراً ـ من الاستحسان أو الاستهجان . والاستحسان قد يتقوى ـ إذا ما تكرر وتوالى ـ فيتحول إلى « حب وصداقة » نحو بعض الأمم ، كما أن الاستهجان قد يشتد بالتوالي والتكرار ، فيصل إلى درجة « البغض والكراهية » نحو بعض الأمم . .

إن تأثير دروس التاريخ في بث شعور الكراهية والعداوة بين الأمم ، لفت

٨ ـ ١١٠٥

أنظار « دعاة السلام » بوجه خاص ، وحمل بعض المفكرين على انتقاد « التاريخ » انتقاداً مراً . وربما كان أشد وألذع هذه الانتقادات ، هي التي صدرت من يراع الكاتب الفرنسي الشهير « بول فاليري » . فقد قال المومأ اليه في هذا الصدد ما مآله :

« إن التاريخ أخطر وأضر العقاقير التي استحضرها كيمياء العقل . خواصه معلومة جيداً : إنه يسكر الأمم ، ويثير في نفوسها شتى الأوهام والأحلام ، ويورثها ذكريات كاذبة ، كما أنه يخدش جروحها القديمة ، فيحول دون التئام تلك الجروح . إنه يقض مضاجع الأمة ويسلبها راحة البال ، ويؤدي بها في الأخير إلى « مانياء العظمة » أو إلى « داء الاضطهاد » . . .

ولكن . . مهما قيل في هذا المضمار ، لا يستطيع أحد أن ينكر أن التاريخ من أهم عناصر القومية ، ومن أقوى عوامل الوطنية.

فإن جميع رجال التربية والتعليم يتفقون في القول بأن دروس التاريخ من أهم الوسائل لإثارة الشعور الوطني وتنمية الوعي القومي في نفوس الطلاب ، وكثيراً ما يقولون : أن تدريس التاريخ لا يعني ـ في حقيقة الأمر ـ « تعليم الماضي » ، بل أنه يعني ـ من حيث الأساس ـ « تكوين الشعور الوطني » .

فليس من المعقول ـ والحالة هذه ـ أن نطلب من المعلمين والمربين أن يتخلوا عن استخدام التاريخ في بث الروح الوطنية والقومية في النفوس .

فكل ما يمكن ـ وكل ما يجب ـ أن يطلب منهم في هذا السبيل ، هو : عدم إفراغ هذه الدروس في قالب يثير روح العداء والبغضاء بين الأمم، لكي لا يحول دون حسن التفاهم بين الدول.

إن هذه القضايا قد شغلت أذهان علماء التربية من جهة ، ورجال السياسة من جهة أخرى ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وصارت موضوعاً لمباحثات ومناقشات ومفاوضات كثيرة ، بين العلماء والمفكرين والساسة ، في أوروباوامريكا.

وقد اهتم بها عدد كبير جداً من المؤتمرات القومية والأممية التي انعقدت بين الحربين العالميتين الأخيرتين . فجميع مؤتمرات التاريخ ، ومؤتمرات التربية الأخلاقية ، ومؤتمرات السلام العام . . . قد تطرقت إلى مسألة « دروس التاريخ ، من وجهة تأثيرها في تحسين العلاقات الدولية ، ونشر ألوية السلام بين الأنام » حتى أن بعض المؤتمرات انعقدت لدرس هذه المسألة بوجه خاص ، والتيارات الفكرية التي تولدت من جراء ذلك ، حملت كثيراً من الدول على عقد اتفاقات ومعاهدات رسمية ، بغية « توجيه دروس التاريخ » الوجهة التي يتطلبها مبدأ استقرار السلام .

إن البعض من هذه الاتفاقات عقد لتنظيم العلائق الثقافية بوجه عام ، ومع

هذا نص على بعض الأحكام المتعلقة بدروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص . ولكن البعض منها عقد لخدمة الغاية الأخيرة ، رأساً ومباشرة .

هذا ، ومما تجب الإشارة إليه أن هذه الاتفاقات عقدت بعد مباحثات ومفاوضات طويلة ، جرى بعضها بين دولتين ، وبعضها بين مجموعة من الدول التي ترتبط بروابط تاريخية وجغرافية خاصة ، وبعضها بين جميع الدول التي تسعى وراء السلام العام.

فيجدر بنا أن نلقي نظرة إجمالية على هذه المفاوضات ، ونستعرض أهم الأحكام التي قررتها هذه الاتفاقات ، عن دروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص .

إن أسبق الدول إلى التفكير في هذا الموضوع والاتفاق في شأنه ، كانت الدول الاسكاندينافية . لأنها شرعت في العمل في هذا السبيل منذ سنة ١٩١٩ .

من المعلوم أن تاريخ الدول المذكورة ـ أي السويد، والنرويج ، والدانمرك ، وفنلندا ، وآيسلندا ـ كان شديد التشابك والتعارض ، خلال القرنين الأخيرين . كانت قد حدثت بين شعوبها مخاصمات كثيرة ، وهذه الأوضاع السابقة كانت قد تركت في نفوسهم حزازات مختلفة ، وهذه الحزازات كانت تحول دون تنظيم علاقات هذه الدول بعضها ببعض ، وفق ما تقتضيه منافعها الحالية لحفظ كيانها بين تيارات السياسة الدولية.

فرأى المفكرون والساسة في هذه الدول المتجاورة أن مصلحة الجميع تتطلب تنقية الكتب المدرسية المقررة في كل واحدة منها من المباحث والعبارات التي تثير الضغائن بين شعوبها . وألفوا جمعية سميت باسم « الشمال » Norden على أن يكون لها لجان فرعية قومية في كل دولة من الدول الاسكاندينافية . وعهدوا إلى كل فرع من فروع هذه الجمعية بمهمة « درس الكتب المدرسية » المقررة في بلاد الفروع الأخرى ، على أن يلاحظ كل ما جاء فيها عن بلاده ، ويسجل ما قد يبدو له من الانتقادات عليها ، ثم يعرض تلك الانتقادات على الفرع الذي يهمه الأمر ، لكي يتخذ التدابير اللازمة لتصحيح الكتب المذكورة وتعديلها ، بعد مناقشة القضية في اجتماعات خاصة إذا اقتضى الحال . وقد عرضت الجمعية بعض المسائل التاريخية التي اختلفت الآراء في شأنها على لجنة مؤلفة من المؤرخين الاختصاصيين ، لمناقشتها مناقشة علمية ، تساعد على إظهار وجوه الخطأ والصواب فيها.

وقد درست الجمعية المذكورة بهذه الصورة أكثر من مائة وسبعين كتاباً مدرسياً . ونقحت الكثير من مضموناتها بصورة فعلية .

١١٠٧-٨

وقد حاولت الدول البلقانية أيضاً أن تسلك مسلكاً يشابه سلوك الدول الاسكانديناقية في هذا المضمار.

من المعلوم أن شبه جزيرة البلقان ، من أغرب بقاع الأرض التي تشابكت فيها القوميات تشابكاً لا مثيل له في سائر أنحاء العالم . فقد رأى ساسة الدول البلقانية أن يسعوا إلى التخلص من آثار الضغائن التي خلفتها الوقائع الماضية ، فعقدوا حلفاً عرف باسم « الحلف البلقاني ».

وكان الحلف المذكور يعقد مؤتمراً سنوياً في عاصمة من عواصم الدول البلقانية . وقد تناولت مذكرات هذه المؤتمرات ، كثيراً من القضايا المتعلقة بتدريس التاريخ :

والمؤتمر البلقاني الأول الذي انعقد في آثينا سنة ١٩٣٠ أوصى باتخاذ تدابير متعددة « لضمان التقارب والتفاهم » بين الشعوب البلقانية « خدمة للإنسانية والسلام » . وكان من جملة هذه التدابير « إصلاح التعليم بوجه عام ـ وتعليم التاريخ بوجه خاص ـ إصلاحاً يجرده من كل صيغة عدائية ، ويجعله خادماً للسلام » . وقد طلب المؤتمر المذكور من جميع الدول البلقانية أن تحذف من كتب التاريخ « الفصول التي تذكي الحروب وتثير الخصومات » .

والمؤتمر البلقاني الثاني الذي اجتمع في مدينتي استانبول وأنقره سنة ١٩٣١ ، أوصى ـ فيما أوصى به من الأمور ـ أن تتبادل الدول البلقانية ترجمات من « المختارات » التي تتعلق بتاريخ بلادها وآدابها ، بغية ادماجها في كتب المطالعة التي تستعمل في المدارس المختلفة.

والمؤتمر الثالث الذي انعقد في بخارست سنة ١٩٣٢ قرر تأسيس معهد للأبحاث التاريخية ، للعناية بتواريخ جميع الشعوب البلقانية .

وأما المؤتمر الرابع الذي انعقد في سالونيك سنة ١٩٣٣ فقد أوصى بإنشاء كراسي « لتعليم حضارات الشعوب البلقانية » في جامعات عواصمها .

وقد بذلت جهود مماثلة لما ذكرناه آنفاً في امريكا أيضاً : فقد عقدت « الحكومات المتحدة البرازيلية » مع « الجمهورية الارجنتينية » سنة ١٩٣٣ اتفاقية خاصة بـ « مراجعة نصوص الدروس التاريخية والجغرافية » . وقد تعهد الطرفان ـ بهذه الاتفاقية ـ ان يعيدا النظر في الكتب المدرسية على اساس « تنقيتها من العبارات التي تذكر وتثير حزازات العهود الماضية » . وقد نصت المادة الأخيرة من الاتفاقية المذكورة

على أن « كل دولة امريكية تستطيع أن تنضم اليها ، وذلك بإعلام وزارة الخارجية البرازيلية » .

غير أن أحكام هذه الاتفاقية أدمجت ـ في أواخر السنة المذكورة ـ في « اتفاقية تعليم التاريخ » التي قررها « المؤتمر الأممي السابع للدول الامريكية » المنعقد في مدينة « مونت فيديو » .

وقد نصت الاتفاقية المذكورة على وجوب اعادة النظر في الكتب المقررة للمدارس في بلاد الدول المتعاقدة ، بغية تنقيتها « من كل ما من شأنه أن يثير في نفوس الناشئة شعور الكارهية نحو أي بلد من البلاد الامريكية» .

كما أنها نصت على تأسيس معهد جديد باسم « معهد تعليم التاريخ » يتولى مهمة « تنسيق وتوجيه تدريس التاريخ في مختلف الجمهوريات الامريكية» .

وأوصت الاتفاقية المذكورة بعدة أمور :

منها : أن تشجع كل جمهورية من الجمهوريات الامريكية تدريس تاريخ الجمهوريات الأخرى.

ومنها : العدول عن الاهتمام بالأعمال الحربية مع التوسع في الشؤون الحضارية في دروس التاريخ.

ومنها : عدم اتخاذ « حكايات الانتصارات » وسيلة للتنديد بالشعوب المغلوبة .

ومنها : التأكيد على كل ما من شأنه أن يقوي روح التفاهم والتعاون بين مختلف البلدان الامريكية.

هذا ،وقد انعقد بعد ذلك بين الدول الامريكية « مؤتمر لصيانة السلم » ـ سنة ١٩٣٦ ، في مدينة « بوينوس آيريس » . وأوصى المؤتمر المذكور جميع الجمهوريات الامريكية بالاسراع في تنفيذ أحكام الاتفاقية الآنفة الذكر ، بغية تنشئة الأجيال القادمة في جو معنوي مشبع بحب السلم ، وبالرغبة في التفاهم بين الأمم.

حينما كانت الدول التي سبق ذكرها تتفاوض في هذه الأمور وتعقد هذه الاتفاقات ، كان من الطبيعي أن تهتم عصبة الأمم أيضاً بهذه القضايا ، وأن تدعو جميع الدول إلى التفاهم حول هذه المبادىء .

غير أنه إذا كان من السهل أن تتفق بعض الدول ـ أو بعض مجموعات الدول ـ على هذه القضايا التي تتصل بدروس التاريخ ، لوجود روابط خاصة ومنافع متقابلة تربط بعضها بعض ، فإنه كان من الصعب أن تتفق جميع الدول على أمثال هذه الأمور .

ولهذا السبب لم تستطع عصبة الأمم أن تقرر مشروع « اتفاقية عامة » ، تضمن تحقيق الأغراض الآنفة الذكر ، إلا سنة ١٩٣٥ ، مع أنها قد بدأت تفكر فيها وتعمل لأجلها . . . منذ بداية تكوينها . فقد قررت عصبة الأمم ضرورة العمل « للتعاون الفكري بين الأمم » منذ الاجتماع الأول الذي عقدته سنة ١٩٢٠ ، وألفت اللجنة الأممية « للتعاون الفكري » سنة ١٩٢١ ، وهذه اللجنة أخذت تنشىء فروعاً قومية في مختلف بلاد العالم منذ سنة ١٩٢٢ ، كما أنها ألفت عدة لجان اختصاصية، كان من جملتها لجنة « تعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم » . وبدأت اللجنة المذكورة أعمالها سنة ١٩٢٣ ، وأخذت تبحث في وسائل « اقرار السلم عن طريق التربية والتعليم » . وتطرقت بطبيعة الحال إلى مسألة « الكتب المدرسية » . ولا سيما « كتب التاريخ » . غير أنها لم تستطع أن تخطو خطوات واسعة في هذا السبيل ، لعدم استعداد معظم الدول ـ عند ذاك ـ للتقيد بـ « عهود عامة » في مثل هذه القضايا الهامة. فاضطرت اللجنة إلى الاكتفاء باقرار الاقتراح المعتدل الذي تقدم به ممثل اسبانيا ، « كازاريس » بغية ايجاد طريقة « لتنقية الكتب المدرسية من العبارات التي تضر بحسن التفاهم والوئام بين الأمم ».

واللجنة الأممية للتعاون الفكري ـ التابعة لعصبة الأمم ـ أقرت هذا الاقتراح في ٢٥ تموز ١٩٢٥ ، فعرف الاقتراح بعد ذلك باسم « قرار كازاريس » .

يصرح هذا القرار في حيثياته : « بأن إحدى الوسائل التي تضمن الوصول إلى التقارب الفكري بين الشعوب ـ بأفضل الوسائط وانجعها ـ هي : تنقية الكتب المدرسية من العبارات التي من شأنها أن تبذر بين شبيبة بلد من البلاد بذور عدم تفاهم أساسي نحو البلاد الأخرى ». ثم يدعو اللجان القومية للتعاون الفكري إلى العمل في هذا السبيل على الطريقة التالية : « إذا ما وجدت إحدى اللجان المذكورة في الكتب المدرسية الأجنبية ، نصاً يمس بلادها ويحتاج إلى تعديل ، خدمة للغايات التي أوحت بهذا القرار ، فإنها ترسل طلباً بذلك إلى اللجنة القومية العاملة في البلد الذي يدرّس فيه الكتاب المذكور ، وتصحب طلبها هذا ـ إذا رأت لزوماً لذلك ـ بمشروع التعديل الذي تقترحه ، مع أسبابه الموجبة . وعلى كل لجنة قومية تتلقى طلباً من هذا القبيل ، ان تدرس القضية وتقرر : هل تجب تلبية هذا الطلب ؟ وتتخذ التدابير اللازمة لإجراء التعديل المطلوب ، مع أعلام اللجنة القومية الطالبة من جهة ، واللجنة الأممية من جهة أخرى . وأما إذا لم توافق على تلبية الطلب وتبديل النص ، فلا تعتبر مجبرة على بيان الأسباب » .

هذا ، ويصرح قرار « كازاريس » بأن « طلبات التصحيح والتعديل يجب أن تنحصر في الأمور الثابتة بصورة أكيدة ، والمتعلقة بجغرافية البلاد وحضارتها . . . » ويحظر بصورة قطعية طلب تعديل النصوص التي تتصل بالتقديرات الذاتية ، فتكون ذات صبغة أدبية أو

سياسية أو دينية . وفي الوقت نفسه يرجو القرار من كل لجنة قومية ، أن تشير إلى المؤلفات التي تراها أصلح لتزويد الأجانب بمعلومات صحيحة عن تاريخ بلادها ، وحضارتها السابقة ، وحالتها الحاضرة .

يلاحظ من هذه التفاصيل أن التدابير التي تضمنها هذا القرار ، كانت في منتهى الاعتدال وغاية الاحتراس ، حتى أنها لم تشمل شيئاً من دروس التاريخ على الاطلاق . والسبب في ذلك يعود إلى حرص بعض الدول على الاحتفاظ بحرية العمل في هذا المضمار حرصاً شديداً .

غير أن الجمعيات العلمية والتعليمية والسياسية التي تهتم بشؤون التاريخ والتربية والسلام واصلت جهودها وأبحاثها ودعاياتها في هذا السبيل ، وعقدت مؤتمرات كثيرة ، ونشرت مقالات متتابعة ، وأثرت في الرأي العام تأثيراً عميقاً . والتطور الذي حدث في عالم الفكر من جراء ذلك أدى إلى إدخال القضية إلى حظيرة عصبة الأمم مباشرة .

وقد ألقى بريبان ـ ممثل فرنسا في مجلس العصبة ـ سنة ١٩٢٩ ـ خطاباً بليغاً في هذا الموضوع ، فقال :

« يجب على عصبة الأمم ألا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ذلك النوع من « التسميم المعنوي » الذي تنكب به نفوس الناشئة الآن في كل البلاد . لأن هناك أناساً لا يرتاحون إلى انتشار روح الطمأنينة والسلام . بل بعكس ذلك يسعون دائماً وراء إثارة نعرات الثار والانتقام .

فيجب على عصبة الأمم ، التي تشمل سياستها جميع أعمال الصيانة الاجتماعية ، والتي تبذل شتى الجهود في سبيل مكافحة ومطاردة الحشيش والافيون في كل البلاد بكل الوسائل الممكنة ، يجب على هذه العصبة أن تلتفت بأنظار اهتمامها نحو الأفعال التي ترمي إلى تسميم عقول الأطفال والشبان ، ببث بذور الحرب والخصام في أدمغتهم الغضة . إن الذين يقدمون على ذلك ـ بدروسهم أو بخطاباتهم ـ يجب أن يعتبروا من أفظع المجرمين . . . » .

وقد تلا هذه الخطبة الهامة ، خطب شتى ألقاها كبار رجال السياسة في مختلف البلاد .

وهذه النزعة السياسية التي برزت بهذه الصورة في قاعة عصبة الأمم نفسها ، أفسحت أمام لجنة الخبراء المؤلفة « لتعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم » مجالاً واسعاً لإعادة النظر في المقررات السابقة ، ولوضع خطط جديدة ، أكثر نجوعاً من الخطط الأولى .

فقد رأت اللجنة ـ خلال الاجتماع الذي عقدته سنة ١٩٣٠ ـ أن الوقت قد حان

للقيام بتحقيق علمي شامل ، عن حالة « الكتب الدراسية المستعملة في مدارس البلاد المختلفة » . وقد تم هذا التحقيق سنة ١٩٣١ ، ونشر التقرير المفصل الذي ضمن نتائجه سنة ١٩٣٢ .

واستناداً إلى كل ذلك ، وضعت اللجنة مشروع قرار اشارت فيه إلى « أهمية دروس التاريخ في تنشئة الأجيال الجديدة على حب السلام والوئام » ونصت على وجوب اشتمال قرار « كازاريس » على كتب التاريخ ودروس التاريخ . ثم اقترحت على عصبة الأمم أن توصي الحكومات بالسهر المباشر على تنقية الكتب المدرسية من الأبحاث والعبارات التي قد تضر بحسن التفاهم بين الأمم .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كان قد حدث في عالم السياسة تيار جديد ، استوجب سلسلة جهود جديدة ، تلاقت مع سلسلة الجهود الآنفة الذكر ، في هذه المرحلة من مراحل تطورها :

كانت عصبة الأمم أخذت تبحث الوسائل التي تؤدي إلى نزع السلاح ، أو على الأقل إلى تحديد التسلح ، ودعت الدول إلى عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض سنة ١٩٣٠ :

وقد أرسل وزير خارجية بولندا ـ زالسكي ـ كتاباً إلى سكرتير عصبة الأمم أشار فيه إلى ضرورة التفكير في أمر « نزع السلاح المعنوي » ، بجانب التفكير في قضايا « نزع السلاح المادي » . وأضاف إلى الكتاب المذكور مذكرة تفصيلية قال فيها : يجب أن نبذل جهداً عظيماً لصيانة الشبيبة من كل ما من شأنه أن يثير في نفوسها البغض لشعب أجنبي . ولهذا يجب أن يحظر على المعلمين سوء استعمال سلطتهم المعنوية بتلقين طلابهم أمثال هذه النزعات ، ويجب أن يعاد النظر في الكتب المدرسية ـ لضمان تحقيق هذه الغاية ـ ولا سيما في الكتب الخاصة بدروس التاريخ والجغرافية . . .

ورئيس لجنة التعاون الفكري أيضاً قدم تقريراً ذكر فيه العلاقة التي تربط قضية نزع السلاح بقضايا التعاون الفكري ، وشرح الجهود التي بذلتها اللجنة في هذا السبيل ، منذ سنة ١٩٢٠ .

وبهذه الصورة أصبحت قضية « نزع التسلح المعنوي » من المسائل التي تثير اهتمام المحافل الفكرية والسياسية بمقياس واسع جداً .

واللجنة السياسية ، المنبثقة من « مؤتمر تحديد التسليحات » بحثت هذه القضية في ١٥ آذار (مارس) ١٩٣٢ ، وألفت لجنة فرعية باسم لجنة نزع التسليح المعنوي ، عهدت إليها بدرس الموضوع باهتمام تام .

وهـذه اللجنة ـ بعـد المذاكـرة في الأمر ـ اتخـذت مقـررات كثيـرة ، وطلبت من « منظمة التعاون الفكري » أن تضع الخطط التفصيلية لتنفيذ هذه المقررات . والمنظمة المذكورة وضعت وقررت خطة تفصيلية « لتنقية اصلاح الكتب المدرسية » .

ولكن رجـال الفكر والسيـاسية ، لم يكتفـوا بذلـك ، بـل رأوا أن هـذه الجهـود والقرارات يجب أن تتوج بمعاهدة تلزم الدول الزاماً صريحاً .

ولهذا السبب وضعت « اللجنة الأممية للتعاون الفكري » ـ سنة ١٩٣٦ ـ مشروع « تصريح دولي » عن الكتب الدراسية المتعلقة بالتاريخ .

وأقرت عصبة الأمم المشروع ، ودعت الدول إلى التوقيع على التصريح .

وقـد أصبح التصـريح الـدولي المذكـور نافـذاً ، اعتبـاراً من ٢٧ تشـرين الثـاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٧ .

ويشير التصريح المذكور ـ في مقدمتـه ـ إلى أن « العلائق القـائمة بـين البلاد المختلفـة تتحسن وتتوطد ، إذا ما تلقت الأجيال الجديدة في كل بلد من المعارف والمعلومـات التي تتعلق بتاريـخ الأمم الأخرى ، ما هو أوسع مما تتلقاه الآن » . كما يشير إلى « الأضرار التي تنجم عن عرض بعض الـوقائـع التاريخيـة في الكتب المدرسيـة عرضـاً مثيراً » . ثم يـذكـر اتفـاق الـدول عـلى المبـادىء التالية :

١ ـ يحسن لفت أنظار السلطات المختصة في كل البلاد ـ وكـذلك أنـظار مؤلفي الكتب الدراسية فيها ـ إلى وجوب :

(أ) تخصيص أوسع ما يمكن تخصيصه من الحصص لتاريخ الأمم الأخرى .

(ب) تبريز العناصر التي من شأنها تفهيم ترابط الأمم ، خلال تدريس التاريخ العام .

٢ ـ يحسن بكل حكومة أن تتحرى الوسائل التي تضمن صيانة الشبيبة المـدرسية من العبـارات الضارة ، وفقـاً للمقررات التي اتخـذتها اللجنـة الأممية للتعـاون الفكري وأقرتها هيئة عصبة الأمم .

ـ ٢ ـ

بعد هذه النظرات السريعة التي ألقيناها على هذا النوع من الاتفاقات والمقررات الـدولية ، يجـدر بنا أن نتسـاءل : ماذا يجب أن يكـون موقفنـا نحن العرب إزاء هـذه المقررات ؟

أنا لا أرى بأساً في الأخذ بها ، والاستفادة منها . لأني أعتقد أن الكتب الدراسية المستعملة في البلاد العربية ليست مخالفة ـ بوجه عام ـ للمقررات الآنفة الذكر : إنها تخصص حصة كبيرة للتاريخ العام ، ولا تلقي فكرة عدائية نحو الأمم الأخرى . في حين ان الكتب المستعملة في مدارس الغرب ، لا تعطي تاريخ العرب حقه من البحث والاهتمام ، وكثيراً ما تذكر الشؤون المتعلقة بتاريخ العرب بعبارات تنم عن الاستخفاف والازدراء . وأستطيع أن أقول : أن تطبيق القرارات الآنفة الذكر يكسبنا « حقوقاً للمطالبة » أكثر مما يعرضنا إلى « مطالبات » . ولهذا نستطيع أن نستفيد منها في مطالبة الأمم الغربية بجعل كتبها المدرسية أكثر انصافاً للعرب وأقل اهمالاً لهم .

غير أني أعتقد أن أهم النتائج التي يجب أن نستخلصها من الأبحاث الآنفة الذكر ، هي : الإيمان بأهمية دروس التاريخ في حياة الأمم . لأننا لا نزال بعيدين عن هذا الإيمان . فإننا قلما نهدف في دروس التاريخ إلى أهداف واضحة ، وقلما نعمل لتلك الأهداف بتأمل وتبصر وثبات . .

كثيراً ما يثير رجال الفكر والتعليم ـ في كل أنحاء العالم ـ مسألة « العلمية والشيئية » في التاريخ ، وفي دروس التاريخ .

يقول البعض : إن التاريخ يجب أن يكتب ويدرس بنظرة علمية بحتة . ويقول البعض : إن التاريخ بعيد عن الصفات المميزة للعلم بعداً كبيراً ، فلا يمكن تدوينه وتدريسه بنظرة علمية بحتة أيضاً . . .

غير أني أفرق قضية « تدوين التاريخ » من قضية « تدريس التاريخ » فأقول : من الممكن كتابة التاريخ وتدوينه بنظرة علمية بحتة ، غير أنه من المستحيل تدريس التاريخ وتعليمه بنظرة علمية بحتة ، مجردة عن كل نزعة خاصة .

لأننا عندما ندون التاريخ ، نأخذ بنظر الاعتبار كل ما يصل إلى علمنا ـ وكل ما يتصل ببحثنا ـ من الوقائع والتفاصيل ، فنستطيع أن نزنها وزناً دقيقاً ، وندرسها درساً علمياً ، دون أن نتوخى من وراء ذلك غاية غير « معرفة الحقيقة ، وإظهار الحقيقة » .

غير أننا عندما نقدم على تدريس التاريخ ، لا نجد إمكاناً مادياً لعرض جميع الوقائع ، وذكر جميع الحقائق ، واستعراض جميع التفاصيل . فنضطر بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بسرد بعض الوقائع وإهمال ما سواها. إن هذا الاضطرار يحملنا مهمة خطرة ، هي : مهمة الترجيح والانتخاب . ولا حاجة إلى القول بأن عملية « الترجيح والانتخاب ، بين مجموعة كبيرة من الحقائق ، وسلسلة طويلة من الوقائع » لا يمكن أن

تتم بملاحظات علمية بحتة . فلا بد لها من أن تخضع لبعض الملاحظات التربوية : ولا شك في أن أهم هذه الملاحظات التربوية ، يجب أن تستهدف « تقوية الروح الوطنية والوعي القومي في نفوس الطلاب » .

وأستطيع أن أقول : ما من كتاب مدرسي كتب في بلاد الغرب ، إلا خضع لهذه الملاحظات الأساسية ، وعمل بهذا المبدأ العام .

وقد يقال أن ضرورة الاقتصار والانتخاب من الضرورات المسيطرة على « جميع الدروس » وليست من الأمور الخاصة بدروس التاريخ وحدها . فكل عمل تدريسي يتضمن بطبيعته عملاً اصطفائياً .

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال أن عمليات الاصطفاء والاقتصار ، لا تؤثر في النتائج تأثيراً يماثل تأثيرها في التاريخ . فإننا إذا اكتفينا في دروس الحيوان مثلاً بدرس بعض الأنواع وأهملنا الأنواع الأخرى ، أو إذا اقدمنا في دروس الكيمياء على دراسة بعض المركبات وأهملنا دراسة المركبات الأخرى ، لا يترتب على ذلك نتائج خطيرة ، إذ لا يشوب صحة المباحث التي درسناها أية شائبة ، ولا يعتري وجه الحقيقة التي شرحناها أي تغير . فيكون عملنا عمل اختصار وإجمال ، ليس فيه شيء من التشويه .

ولكن الأمور تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً في دروس التاريخ . لأن ذكر بعض الوقائع أو عدم ذكرها قد يغير تأثيرها في النفوس تغييراً أساسياً ، وقد يشوه وجه الحقيقة تشويهاً خطيراً .

إني أستطيع أن أوضح رأيي هذا ، بمثال قريب المنال :

عندما استعرضت ـ في بدء هذه المحاضرة ـ التيارات الفكرية التي حامت حول مسائل تدريس التاريخ ، ذكرت الخطاب البليغ الذي ألقاه « بريان » في مجلس عصبة الأمم .

افرضوا أني ذكرت ذلك لطلابي في مدرسة ثانوية ، وأردت أن أتوسع في الشرح ، فقرأت عليهم ترجمة الخطاب كله ، بأسلوب مؤثر جذاب . لا شك في أن ذلك سيثير في نفوس الطلاب « التقدير والإعجاب » نحو صاحب هذا الخطاب .

وافرضوا أنني توسعت في الأمر أكثر من ذلك ، وقرأت على الطلاب مقتطفات من الخطب التي كان ألقاها المومأ إليه في مناسبات مختلفة ، عن السلام العام . لا شك في أن ذلك سيزيد في إعجابهم به زيادة كبيرة .

٨ ـ ١١١٥

وافرضوا ـ في الأخير ـ أنني استرسلت في هذا البحث أكثر من ذلك أيضاً ، وقلت للطلاب : إن الجهود التي بذلها بريان في عصبة الأمم في سبيل نشر ألوية السلام ، حملت اللجنة المكلفة بتوزيع جوائز نوبل الشهيرة على منحه جائزة السلام . لا شك في أن « بريان » سيصبح ـ عندئذ ـ في أنظار هؤلاء الطلاب بطلاً عظيماً ، وتمثالاً بديعاً لدعاة السلام العام .

ولكن هناك حقائق أخرى ، إذا ما ذكرتها ، سيتغير فوراً مظهر هذا التمثال : أن بريان هذا ، كان وزيراً للخارجية عندما اتفقت فرنسا مع انكلترا على اقتسام البلاد العربية خلال الحرب العالمية الأولى ! . . إنه كان من أبطال اتفاقية سايكس بيكو ، التي قضت على الأمن والسلام في ربوع الشام مدة تزيد على ربع قرن . . وكان قد تباهى بعمله هذا في البرلمان الفرنسي ، عندما تذاكر في الاعتمادات التي طلبتها الحكومة لتجريد الحملة العسكرية التي قضت على استقلال سورية ، عقب واقعة ميسلون . فإنه قام يخطب ـ عندئذ ـ للدفاع عن الاتفاقية المذكورة ، وقال : « أما أنا ، فمن دواعي الفخر لي ، أن أكون قد عقدت هذه الاتفاقيات في حينها . وكل ما أتمناه هو أن يستفاد منها الآن » . وخلاصة القول : أنه كان من أكبر المسؤولين عن الآلام التي عاناها السوريون ، وعن النكبات التي حلت بسورية خلال تلك المدة الطويلة .

هذه كلها حقائق ثابتة ، لا تتحمل الجدل والانكار ، عن أعمال بريان الذي نال جائزة السلام !

وبديهي أن ذكري أو عدم ذكري لهذه الحقائق الأخيرة سيؤثر في حكم الطلاب له أو عليه تأثيراً عميقاً جداً : فإنهم سيعتبرونه بطلاً من أبطال السلام إذا ما جهلوا الحقائق المذكورة ولكنهم سيعرفون أنه من صناديد الاعتداء والاستعمار ، إذا ما اطلعوا عليها . إنهم سيدركون في الوقت نفسه أن السلام الذي يتكلم فيه ويعمل من أجله الغربيون ، ما هو إلا السلام بين الدول القوية وحدها ، ولو قام هذا السلام على أكتاف الشعوب المستضعفة ، وكان بمثابة رداء فضفاض يستر ويخفي اضطهاد تلك الشعوب . . .

وأظن أن هذا المثال يغنيني عن كل إيضاح .

ولا تظنوا أن هذا من الأمثلة الشاذة التي تكلفت البحث عنها . بل تأكدوا أن ذلك من الأمور الاعتيادية التي يصادف الباحث أمثالها في جميع الكتب المخصصة لتدريس التاريخ ، في كل اللغات .

إن مؤلفي هذه الكتب ـ في كل أمة ـ يكتبون ما يكتبونه لأغراض معينة ،

وينتخبون مباحثهم تحت تأثير تلك الأغراض ، وأهم هذه الأغراض هو : التفاخر بماضي الأمة ، وبث روح الاعتزاز بمآثرها .

وأما نحن فكثيراً ما ننخدع بما كتبه هؤلاء ، وننظر إلى معظم الوقائع التاريخية تارة بنظرات فرنسية وطوراً بنظرات انكليزية ، وقلما ندرك أنه يترتب علينا أن نتجرد من أمثال هذه النظرات الأجنبية .

ولا بد لي من أن اعترف بأنني أيضاً كنت مخدوعاً بتلك النظرات . لا أزال أذكر « الصدمة العنيفة » التي زلزلت ثقتي بـ « المعلومات التاريخية والشائعة » زلزلة شديدة ، قبل مدة تزيد على ربع قرن .

كنت إذ ذاك في إيطاليا ، أتحدث إلى أحد كبار الأساتذة في جامعة روما . أخذت أقص عليه « الاحتيالات » التي لجأ إليها الفرنسيون للاستيلاء على دمشق والقضاء على الدولة العربية القائمة فيها . وقد تكلمت عن تلك الاحتيالات بحماس مرير ، ثم أردت أن أعبر عن فظاعتها بكلمة وجيزة - فقلت : لا مثيل لها في التاريخ .

كان الأستاذ يصغي إلى حديثي باهتمام ، ولكنه عندما سمع مني الكلمة الأخيرة ، قاطعني فجأة ، واندفع يقول :

- ماذا تقول يا عزيزي ؟ . . لا مثيل لها في التاريخ ؟ . . ولكن التاريخ مملوء بأمثال ذلك . . ولا سيما تاريخ فرنسا . . وأنا أستطيع أن أذكر لك أمثلة عديدة لذلك ، حتى في علاقاتها معنا في القرن الأخير ، خلال حركات الوحدة والاستقلال التي قامت في بلادنا هذه .

إن كلمتي قد أثارت في نفس الأستاذ الايطالي استغراباً أشد من ذلك بدرجات . لأني كنت أزعم - حتى ذلك التاريخ - أن إيطاليا مدينة في استقلالها ووحدتها بدين كبير لفرنسا .

إنني لم أتعمق - قبل ذلك - في بحث من أبحاث التاريخ ، سوى ما كان متعلقاً بنشوء العلوم وتطورها . وأما فيما يتعلق بالتاريخ السياسي ، فكنت قد اكتفيت بما كنت تلقيته على مقاعد الدرس ، وبما كنت توصلت إليه بصورة عرضية ، من مطالعات متفرقة في مناسبات مختلفة . والمفهومات التي تكونت في ذهني - من هذه الدروس والمطالعات - كانت تربط « وحدة ايطاليا » بـ « مساعدة فرنسا » ، فكان من الطبيعي أن أقع في حيرة عميقة ، عندما أسمع من هذا الأستاذ الكبير ، ما يخالف ذلك مخالفة كلية .

وقد لاحظ الأستاذ على وجهي آثار هذه الحيرة ، فأخذ يوضح رأيه بذكر بعض

الوقائع ، ثم قام إلى مكتبته ، وكدس أمامي الوثائق التي تؤيد ما قاله في هذا المضمار .

إنني أعدت درس « تاريخ الوحدة الايطالية » ـ بعد هذه المحاورة ـ دراسة مستفيضة . وتوسعت في مطالعة الكثير من الكتب المفصلة التي ألفها عن ذلك الفرنسيون من ناحية والايطاليون من ناحية أخرى . وقضيت مدة من الزمن في استعراض الوثائق المعروضة في « متحف البعث » الفخم القائم في مدينة « تورينو » التي كانت عاصمة « ساردينيا » في فجر حركات النهضة والاتحاد في تلك البلاد .

وخرجت من جميع هذه المطالعات والدراسات ، متأكداً من أن الصورة التي كانت ارتسمت في ذهني عن تاريخ وحدة ايطاليا ، وعن دور فرنسا فيها كانت بعيدة عن مطابقة الواقع بعداً كبيراً .

لقد اتبعت فرنسا حيال حركات الوحدة والنهضة في ايطاليا سياسة مرتبكة وملتوية جداً . لأنها كانت تساعد هذه الحركات عندما ترى في ذلك منفعة لنفسها ، ولا سيا عندما تجد في ذلك وسيلة لكسر شوكة النمسا المنافسة لها ، ولكنها كانت تتخلى عنها ، بل تنقلب عليها ، حالما ترى في الأمر ما يضر بمصالحها بعض الضرر ، أو ما قد يخالف نزعاتها بعض المخالفة . ولذلك سارت فرنسا إزاء حركات الوحدة الايطالية سيراً مشوباً بالتقلب والتناقض : إنها ساعدت فعلاً هذه الوحدة بعض المساعدة في بعض المناسبات ، ولكنها عارضتها وعرقلتها في كثير من المناسبات ، حتى وصلت هذه المعارضة إلى درجة « المخاصمة المسلحة » أيضاً عدة مرات .

فقد ساعدت فرنسا الايطاليين على تخليص اللومبارديا من سيطرة النمسا وضمّها إلى مملكة ساردينيا . ولكنها لم تفعل ذلك إلا بأجرة ثمينة ، إذ اشترط نابليون الثالث على « كافور » شرطين أساسيين ، لضمان هذه المساعدة :

أولاً : تزويج الأميرة كلوتيلد ـ بنت الملك فيكتور عمانويل من الأمير جيروم ـ ابن عم نابليون ، مع أنه كان يكبرها بعشرين عاماً .

ثانياً : التخلي لفرنسا عن مقاطعتي صافوا ونيس ، مع أن صافوا كانت مهد العائلة المالكة ، مع أن مدينة نيس كانت مسقط رأس غاريبالدي ـ بطل النهضة الايطالية وفارس وحدتها المغوار .

فقد اضطر « كافور » إلى قبول هذين الشرطين ، ثم تعب كثيراً لحمل الملك على إقرار هذه التضحيات ، كما عرض نفسه ـ من جراء ذلك ـ إلى انتقادات الوطنيين المريرة . حتى أن غاريبالدي ، عندما واجهه في المجلس النيابي ، بعد الانتهاء من

أعمال البطولة التي كان قد قام بها ، صاح بقلب كسير : « إن عمل هذا الرجل جعلني أنا أجنبياً في هذه البلاد » ! . . .

ومع كل ذلك ، لم يواصل نابليون الثالث الحرب بعد موقعة « سولفرينو » حتى الوصول إلى سواحل الأدرياتيك ـ كما كان تم الاتفاق عليه ـ بل سارع إلى عقد الهدنة وإنهاء الحرب ـ وترك حليفته ساردينيا في نصف الطريق ، مما أدى إلى انسحاب كافور من الحكم .

وأما موقف فرنسا ، تجاه الحركات التي قام بها غاريبالدي في القسم الجنوبي من ايطاليا ، لتوحيده مع القسم الشمالي منها ، فقد كان موقف معارضة وعرقلة على طول الخط : فقد دعت فرنسا الحكومة البريطانية للاشتراك معها في اتخاذ « تدابير بحرية » لمنع مرور « الجيش الأهلي » الذي ألفه غاريبالدي من جزيرة صقلية إلى القارة الايطالية ، وعندما امتنعت انكلترا من إجابة هذا الطلب ، أخذت فرنسا على عاتقها حماية « ملك الصقليتين » ، وأمرت أسطولها بالمرابضة في مياه نابولي وسواحلها ، ولم تنصح الملك المذكور بالانسحاب من هناك إلا بعد أن شاهدت تقدم غاريبالدي الصاعق نحو عاصمة المملكة من جهة ، واندلاع نيران الثورة في داخل العاصمة من جهة أخرى ، وألا بعد أن فهمت من سير الوقائع المتتالية أن انضمام الصقليتين إلى مملكة ساردينيا ، لتكوين الدولة الايطالية ، أصبح من الأمور التي لا سبيل إلى الحيلولة دون تحقيقها . . .

وأما موقف فرنسا من قضية ادخال مدينة روما مع المملكة البابوية إلى حظيرة الوحدة الايطالية ، فكان موقف معارضة أشد من كل ذلك أيضاً .

عندما قامت الثورة في روما ، وأعلنت الجمهورية في المملكة البابوية ، جردت فرنسا حملة عسكرية لإخماد الثورة المذكورة واعادة المقاطعة إلى سلطة البابا ، ثم أقامت هناك قوة عسكرية دائمة ، بغية المحافظة على الحالة الراهنة .

وعندما تقدم غاريبالدي نحو روما على رأس الجيش الأهلي سنة ١٨٦٨ ، خرجت عليه الحامية الفرنسية ودحرته في « مانتانا » وقد أقام الايطاليون في مدينة ميلانو نصباً تذكارياً بديعاً لتخليد ذكرى الشهداء الذين كانوا لقوا حتفهم هناك على يد الجيوش الفرنسية .

والحكومة الفرنسية لم تبذل أي جهد كان ، لتخفيف الآلام المتولدة في قلوب الايطاليين من واقعة مانتانا ، بل أنها بعكس ذلك ، زادت تلك الآلام بالتصريحات التي فاه بها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمة : « ونحن نصرح للملأ ، بأن ايطاليا لن تستولي

على روما أبداً . . . لن تتحمل فرنسا هذا العنف الموجه إلى كرامتها وإلى الكاثوليكية بأجمعها . . . » .

وظلت فرنسا بعد ذلك تصر على وجوب ترك روما والمقاطعة البابوية خارجة عن نطاق الوحدة الايطالية ، وظلت تؤيد سياستها هذه بالقوة العسكرية التي أقامتها هناك .

ولم تستطع ايطاليا أن تستولي على عاصمتها الأصلية ، وتتم وحدتها القومية ، إلا بعد نشوب حرب السبعين ، وانكسار فرنسا أمام البروسيين .

ومن الغريب أن عدداً كبيراً من كتاب فرنسا ومؤرخيهم يجرؤون على القول ـ على الرغم من هذه الحقائق الثابتة ـ بأن فرنسا صاحبة اليد الطولى والفضل الأكبر في أمر تحقيق وحدة ايطاليا ونهضتها .

ومن الأغرب ، أن عدداً غير قليل من كتّاب التاريخ ـ في الشرق بوجه عام وفي الشرق العربي بوجه خاص ـ ينخدعون بأقوال هؤلاء ، ويرددون مزاعمهم هذه كأنها حقائق ثابتة .

بعد هذه الدراسة التي أقدمت عليها بهذه الصورة ، بسوق الظروف التي ذكرتها آنفاً ، اضطررت إلى التوسع والتعمق في كثير من المباحث التاريخية ، واطلعت على كثير من الخلافات التي قامت بين المؤرخين ، ولا سيا بين الذين ينتسبون إلى قوميات مختلفة . وتتبعت تفاصيل بعض المناقشات التي جرت حول بعض الوقائع التاريخية ، بين الألمان والفرنسيس ، بين الروس والبولونيين ، بين المجريين والرومانيين . . . وتوصلت من كل ذلك إلى الحكم بأن كتب التاريخ ـ ولا سيما المدرسية منها ـ تتضمن عادة كثيراً من الأغلاط والأوهام . لأن المؤرخين قلما يلتزمون الحياد العلمي في الوقائع التي تمس ماضي أمتهم ، وكثيراً ما يلجأون إلى صبغ الوقائع التاريخية بألوان تلائم غرورهم القومي فيسعون لإظهارها بالمظاهر التي تساعد على إعلاء شأن أمتهم من جهة ، وستر معايبها من جهة أخرى .

إنهم كثيراً ما يتوصلون إلى تحقيق أغراضهم هذه بسهولة كبيرة ، عن طريق « التصرف والتفنن » في سرد الوقائع وتعليلها .

لأن الحوادث التاريخية كثيرة التفاصيل وشديدة الأعضال بوجه عام ، فيستطيع المؤرخ أن يظهرها بمظاهر متنوعة ، بإهمال ذكر بعض الوقائع ، مع التوسع في سرد بعضها الآخر ، وبترك بعض الوقائع بين الظلال ، لكي لا تلفت الأنظار ، مع صبغ بعضها الآخر بألوان زاهية ، لكي تخطف الأبصار .

واستطيع أن أقول ، أن شأن المؤرخين في هذا المضمار لا يختلف كثيراً عن شأن الفنانين في أعمال التعبير والتصوير : من المعلوم أن الفنانين يستطيعون أن يكونوا عدداً غير محدود من الألوان من عدد محدود من الاصباغ ، عن طريق مزجها بصور مختلفة ونسب متفاوتة ؛ كما أنهم يستطيعون أن يصوروا الشيء الواحد بأشكال وأوضاع كثيرة ، يوحي كل واحد منها وحياً يختلف عن وحي غيره . وكذلك المؤرخون : فإنهم يستطيعون أن يصوروا القضايا التاريخية بأشكال مختلفة ، عن طريق اصطفاء الوقائع وجمعها ومزجها وعرضها بأشكال شتى ، ويستطيعون أن يصوروا القضية الواحدة بمظاهر مختلفة ، يترك كل واحد منها في النفوس أثراً يختلف عن آثار غيره .

إنهم كثيراً ما يفعلون ذلك ـ بوجه خاص ـ في القضايا التي تتعلق بحياة الأمة التي ينتسبون إليها من ناحية ، وبحياة الأمم التي تعتبر عدوة أو منافسة لها من ناحية أخرى . ونستطيع أن نقول : أنهم يميلون ـ عادة ـ إلى رسم مناظر التاريخ وعرضها بوجهات نظر خاصة ، تتغلب فيها ـ بوجه عام ـ وجهات النظر الموافقة لنزعاتهم الوطنية وعواطفهم القومية .

ولهذا السبب ، لا يسوغ لنا أن نعتمد ، عند دراسة القضايا التاريخية ، على ما يقوله احد ذوي العلاقة بها . بل يجب علينا ان نستقصي ما يقوله جميع ذوي العلاقة بالقضية المذكورة ، ولا سيما أنه يجب علينا أن نبحث فيما يقوله من كان في الطرف الثاني منها .

هذا ، ويجب أن نعلم أن الأحوال التي ذكرناها آنفاً تتجلى بوجه خاص في الكتب المختصرة ، التي تحتم على المؤلف اصطفاء بعض المباحث وإهمال الكثير منها ، وفي الكتب المدرسية التي تضطر المؤلف إلى توجيه هذا « الإيجاز والاصطفاء » وفق ما تقتضيه الغايات التربوية في أمر تعليم التاريخ .

فلا يجوز لنا أبداً أن نعتمد كثيراً على الكتب المختصرة والكتب المدرسية ، على اختلاف أنواعها ، بل يجب علينا أن نراجع أمهات الكتب المطولة ، التي تضطر إلى ذكر التفاصيل ، وإن حاولت تفسيرها بتفاسير تنم عن نزعات المؤلفين قليلاً أو كثيراً .

وفي الأخير ، وعلى الأخص ، يجب علينا أن نراجع مصادر كثيرة ، لنطلع على حقيقة الأمر ، عن طريق مقارنة النصوص الواردة فيها .

وعندما أقول : مصادر كثيرة ، لا أقصد من ذلك « كتباً كثيرة » على الإطلاق ، لأن عدداً كبيراً من الكتب قد يستند إلى مصدر واحد ، أو بضعة مصادر محدودة ، كما أن كثيراً من الكتب قد ينقل بعضها عن بعض ، دون أن يلجأ إلى درس المصادر الأصلية درساً فعلياً . ولذلك نستطيع أن نقول في بعض الأحيان ، أن الآلاف من

١١٢١ ـ ٨

المؤلفات قد تكون بمثابة كتاب واحد ، بالنسبة إلى بعض القضايا التاريخية .

فيجب علينا ألا ننخدع بكثرة الناقلين والرواة ، بل يجب أن نرجع على الدوام ، إلى « المصادر الأصلية » ، وأن ندرس باهتمام ، المؤلفات التي تعتبر من أمهات الكتب في مختلف أقسام التاريخ .

كما يجب علينا ألا نتأخر عن تحقيق جميع الروايات وتمحيصها ، مهما كانت كثيرة الشيوع .

إن جميع المبادىء والقواعد التي ذكرتها آنفاً ، تكتسب قيمة خاصة بالنسبة إلى تاريخ الشرق الحديث بوجه عام ، وتاريخ العرب الحديث بوجه خاص . لأن معظم ما كتب عن ذلك باللغة العربية ، مقتبس من كتب أجنبية ، مع أن معظم مؤلفي الكتب المذكورة ينظرون إلى شؤون الشرق وشؤون العرب بنظرات خاصة بهم ، كثيراً ما تبعدهم عن مناحي البحث الحيادي والضبط العلمي بعداً كبيراً . .

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن معظم المؤلفات الأجنبية التي صارت مأخذاً للكتب العربية المذكورة هي فرنسية . مع أن الفرنسيين أكثر الأمم استرسالاً في تلوين التاريخ بألوان فنية ، كما أنهم أقدم الأمم اهتماماً بشؤون الشرق اهتماماً استعمارياً .

ولهذا السبب ، يجدر بنا أن نلتزم جانب « الشك والحذر » تجاه أمثال هذه الكتب والمؤلفات ، وألا نقبل ما جاء فيها ، إلا بعد الدرس والتمحيص .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، بأن كتب التاريخ الدراسية ـ في أوروبا أمريكا ـ مؤلفة وفق غايات قومية بوجه عام ، ومشبعة بالروح القومية اشباعاً تاماً . وإذا قامت هناك جهود جدية لتغيير الأحوال الراهنة في هذا المضمار ، فإنما قامت لأجل إزالة المغالاة في الأمر ، بتنقية الكتب الدراسية من التلقينات العدائية ، ولكنها لم تستهدف قط تبعيد هذه الكتب عن خدمة الغايات القومية .

يجب علينا ألا نشك في ذلك أبداً ، وألا نظن أن التيارات الفكرية والسياسية التي وصفناها آنفاً تحتم علينا التخلي عن الغايات القومية في تدريس التاريخ .

إني لا أقصد بكلامي هذا عدم التقيد بالحقائق الثابتة أبداً ، بل إني اعتقد بضرورة التقيد بالحقائق التاريخية تقيداً تاماً . ومع هذا أقول : يجب علينا أن نعمل على ضوء مقتضيات « التربية الوطنية » في أمر انتخاب « الوقائع والحقائق » التي نستطيع أن نعرضها على أنظار طلابنا في « المدة المحددة لدرس التاريخ » .

٨ ـ ١١٢٢

ولكني - بعد كل هذه التفاصيل - أود أن أعود إلى أصل القضية ، وأتساءل : ألا يوجد شيء كثير من المغالاة في الدور الخطير الذي يعزى إلى دروس التاريخ وكتب التاريخ في إثارة الحروب والإخلال بالسلام ؟ وهل من الحكمة في شيء أن ننتظر حدوث تغيرات هامة في العلاقات الدولية من جراء « مراجعة كتب التاريخ وتنقيتها من العبارات المثيرة » وفقاً لأحكام الاتفاقات التي ذكرناها آنفاً ؟

أنا أشك في كل ذلك شكاً قوياً ، وأعتقد أن ما يعزى إلى دروس التاريخ من التأثير في هذا المضمار ، ينطوي على شيء كبير من المغالاة .

لا جدال في أن الخلافات التاريخية لعبت دوراً هاماً في الخصومات القائمة بين فرنسا وبين ألمانيا . ولكن هل يستطيع أحد أن يدعي ذلك بالنسبة إلى ألمانيا وإنكلترا ، أو بالنسبة إلى أمريكا وروسيا ؟

كلنا نعلم أن انكلترا حاربت ألمانيا بكل قواها حرباً لا هوادة فيها ، مع أن التاريخ لم يسجل شيئاً من الحروب والمخاصمات السابقة بين هاتين الدولتين . . .

والعالم يشهد الآن بوادر صراع عنيف بين امريكا وبين روسيا ، مع أنه لم تحدث أية حوادث حربية بينهما ، في تاريخهما القريب والبعيد . . .

يظهر من ذلك بكل وضوح : أن الأمم قد تتخاصم وتتحارب ، بالرغم من عدم وجود دوافع تاريخية لهذا الخصام .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كثيراً ما نجد - بعكس ذلك - أن الأمم قد تتقارب وتتفاهم وتتحالف ، بالرغم من كثرة مخاصماتها السابقة ، وذلك تحت تأثير مصالحها اللاحقة .

وربما كانت أحوال تركيا واليونان الأخيرة من أبلغ الأمثلة على هذه الحقيقة . من المعلوم أن تاريخ هاتين الدولتين مملوء بمخاصمات عنيفة - استمرت قروناً طويلة - قلما نجد لها مثيلاً في تاريخ العالم .

فإن الدولة العثمانية أخذت تحارب الامبراطورية البيزنطية منذ بداية تكونها ، وتوسعت على حساب الامبراطورية المذكورة توسعاً متواصلاً ، إلى أن فتحت القسطنطينية ، واستولت على جميع البلاد اليونانية . وبعد خضوع استمر عدة قرون ، أخذ اليونانيون يثورون عليها ، ويحاربونها ويحررون بلادهم من حكمها - مرحلة بعد مرحلة - إلى أن أخرجوها من شبه جزيرة البلقان بأجمعها - باستثناء زاوية صغيرة منها -

وبعد ذلك ، هاجموها في عقر دارها ، وحاولوا أن يستولوا على أعز أقسامها ، فاضطروها إلى خوض غمار محاربات دموية عنيفة . . ومع كل ذلك ، قد تفاهمت وتصادقت الدولتان المذكورتان ، قبل أن يمضي على تلك الحروب الدموية عقد كامل من السنين . وأصبحتا الآن ، متآلفتين ومتضامنتين ، ألى أقصى حدود التآلف والتضامن .

يظهر من كل ذلك بوضوح ، أن « الخصومات السابقة » لم تكن « العامل الأساسي » في الحروب الجديدة .

إن للحروب دوافع كثيرة ، غير الخصومات القديمة التي تتناولها الأبحاث التاريخية .

وأعتقد بأنني لا أكون مخطئاً إذا قلت : أن أهم هذه الدوافع ، هي « التنافس في سبيل السيطرة على الشعوب المستضعفة » عن طريق الاستعمار السافر أو المقنع ، على اختلاف أشكاله وأنواعه .

فإذا أردنا أن نكافح نزعة الحروب مكافحة حقيقية ، وجب علينا أن نحمل حملات عنيفة على «حب السيطرة والاستعمار» ، قبل كل شيء وأكثر من كل شيء .

وأنا أعتقد اعتقاداً جازماً بأنه : طالما بقيت الدول نزاعة إلى السيطرة والاستعمار ، لا يمكن أن تزول الحروب عن وجه البسيطة ، حتى لو انمحت من الأذهان جميع ذكريات الحروب الماضية .

ولذلك أقول : يجب على رجال السياسة والتربية ، الذين يتحرون الوسائل الكافلة لاستقرار السلام في العالم ، ان يسعوا بكل قواهم للقضاء على حب السيطرة ونزعة الاستعمار ، أكثر مما يسعون إلى تقليل مباحث الحروب في دروس التاريخ وكتب التاريخ .

إن رجال الفكر والسياسة الذين بحثوا عن الوسائل اللازمة لنشر ألوية السلام ، بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، بذلوا جهوداً كبيرة لتعديل الكتب المدرسية وتنقيتها من العبارات المثيرة للبغضاء بين الأمم ، ولكنهم لم يعيروا قضية « حب السيطرة والاستعمار والاستغلال » أدنى اهتمام . .

والوقائع التي توالت منذ نشوب الحرب العالمية الأخيرة ، أظهرت تماماً ، أن جهودهم هذه لم تثمر أية ثمرة إيجابية .

٨ - ١١٢٤

أفلا يحق لنا أن نطلب ممن خلف هؤلاء بعد الحرب الأخيرة ، أن يكونوا أعمق تفكيراً منهم ، وأبعد نظراً ؟ وأن يدركوا حق الادراك إن عمليات نزع التسلح المعنوي ـ باستئصال بذور الحروب من النفوس ـ يجب أن تبدأ بشن حملات صادقة على نزعات السيطرة والاستعمار ؟

من أوهام كتاب التاريخ :
تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية (*)

(*) نشرت في مجلة الثقافة بالقاهرة سنة ١٩٤٨

٨ - ١١٢٧

تمهيــد

لقد أجمعت كلمة المؤرخين والكتاب في مختلف البلاد العربية على اعتبار « حملة نابليون العسكرية » نقطة تحول ومبدأ نهضة في تاريخ القطر المصري بوجه خاص ، وتاريخ الشرق العربي بوجه عام .

وقد انتشرت هذه النظرية بين المفكرين والمثقفين منذ مدة طويلة ، وأصبحت الآن من « الآراء الشائعة » التي لا يشك فيها أحد ، ولا يختلف فيها اثنان . لأنها من الآراء التي يرددها على الدوام مئات من المؤلفين في عدد كبير من الكتب المطبوعة في مختلف العواصم العربية ، ويكررها مئات من المدرسين على مسامع الآلاف من الطلاب في مختلف المدارس والمعاهد كل عام . حتى أن كتّاب الأدب أنفسهم صاروا يقولون بهذه النظرية ، ويعتبرون مجيء نابليون إلى مصر فاتحة عهد جديد ، ومبعث تطور هام في تاريخ الأدب العربي الحديث .

وقد غالى بعض المؤلفين في تقدير وتبجيل هذه الحملة العسكرية إلى حد القول بأن : « الفتح الفرنسي لمصر كان كفتح الاسكندر للشرق سواء بسواء ، كان خطوة بالحضارة إلى الأمام » .

ما هو نصيب هذه الآراء والأقوال من الحقيقة ؟ وما هو مبلغ مطابقتها مع منطق الحوادث وشهادة الوقائع ؟

يجب علينا أن نفكر في ذلك ، دون أن نتأثر بشدة شيوع هذه الآراء ، ودون أن نبالي بكثرة القائلين بها فلنتساءل إذاً : « هل أثرت الحملة الفرنسية ـ حقاً ـ في حياة مصر وأحوال الشرق تأثيراً عميقاً ، أدى إلى انقلاب حقيقي ونهضة فعلية ؟ » .

٨ - ١١٢٩

إن الإجابة على هذا السؤال جواباً صحيحاً يتطلب القيام ببحث انتقادي واسع دقيق .

ويجدر بنا أن نبدأ هذا البحث بإلقاء نظرة إجمالية على تاريخ الحملة الفرنسية لتبيين أهدافها الأساسية مع تثبيت أهم صفحاتها وأبرز مظاهرها .

غاية الحملة وزبدة وقائعها :

لقد جردت فرنسا حملتها العسكرية على مصر ـ تحت قيادة نابليون بونابارت ـ بغية استعمار ذلك القطر العربي واستغلال خيراته .

وقد كتب « تاليران » في التقرير الذي قدمه لتأييد هذه الحملة : « أن مصر كانت فيما مضى ولاية تابعة إلى الجمهورية الرومانية ، فيجب أن تصبح الآن ولاية تابعة إلى الجمهورية الفرنسية »[١] .

وكتب الجنرال « منو » في أحد التقارير التي قدمها إلى نابليون : « يجب على مصر أن تعوض لنا ما خسرناه في جزر الأنتيل »[٢] .

حتى أن نابليون نفسه كتب في أحد التقارير التي أرسلها إلى الديركتوار « أن الأعمال التي تمت في مصر قد ضمنت للجمهورية امتلاك هذا القطر الجميل من العالم إلى الأبد »[٣] .

كما أنه قال في أحد المناشير التي أذاعها باللغة العربية : « اعلموا أن الفرنساوية لا يتركون الديار المصرية ، ولا يخرجون منها أبداً . لأنها صارت بلادهم وداخلة في حكمهم »[٤] .

وقد كرر نابليون هذه الفكرة في بلاغ آخر نشره على المصريين ، بأسلوب أحسم من ذلك أيضاً :

« واعلموا أن أرض مصر استقر ملكها للفرنساوية . فيجب عليكم أن تعتقدوا ذلك ، وتركزوه في أذهانكم ، كما تعتقدون وحدانية الله تعالى »[٥] .

---

(١) François Charles-Roux, *Bonaparte, gouverneur d'Egypte*, p.2.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ .

(٤) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي ، **عجائب الآثار في التراجم والاخبار** ، ٧ ج (القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥٨ ـ ١٩٦٥) ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٨٩ .

وهناك دلائل وروايات كثيرة تـدل دلالة قـاطعة عـلى أن نابليـون كان يـرمي من وراء هذه الحملة، إلى غاية أوسع نطاقاً وأبعد مدى . إنه كان يعتبر فتح البلاد المصرية ـ والاستقرار فيها ـ بمثابة « خطوة أولى » في سبيل تحقيق « آمال وخطط واسعة » أخرى . إنه كان يريد أن يتخذ مصر قاعدة لحركات وأعمال خطيرة ، تضمن لفرنسا التوسع في الشرق والتغلب على أوروبا المتألبة عليها .

ولكن أمـور الحملة العسكريـة المـذكـورة لم تسـر كـما تشتهيهـا فـرنسـا من وراء نابليون ـ لأن الحكم الفرنسي في مصر ، لم يستمر مدة طويلة ، بل أنه انتهى بفشل تام وانسحاب نهائي ، بعد مدة لا تزيد على ثلاث سنوات إلا شهرين . كما أن هذه المـدة القصيرة مضت بين سلسلة متوالية من الحروب والثورات والمظالم والاعتسافات .

كان نابليون يأمل أن ينال من الباب العالي تأييداً رسمياً لحملته على مصر . غـير أن الـوقائـع خيبت أمله هذا بسـرعة ، واضـطرتـه إلى محـاربـة العثـمـانيـين والانكليـز والمماليك والأهالي ، في الشمال وفي الجنوب ، في الشرق وفي الغرب ، حرباً لا هوادة فيها .

وقد استطاع الانكليز أن يفاجئوا الاسطول الفرنسي في أبي قير ويدمروه تدميراً ، قبل أن يمضي شهر على نزول الحملة إلى البر ، وانقطع بذلك ارتبـاط الجيش الفرنسي ببلاده الأصلية ، فصارت الحملة بعد ذلك تعيش عالة على مصر والمصريـين بكل معنى الكلمة .

ولهذا السبب أخذت قيادة الحملة تفرض على الأهالي ـ على الدوام ـ أنـواعاً شتى من الضرائب والقروض والغرامات ، وصارت تكثر من مصادرة الأموال والذخائر ومن تسخير الدواب والجمال ، ومن ارهاق كواهل الناس بسلسلة طويلة من التكاليف .

وكان قواد الحملة يقدمون ـ من وقت إلى آخر ـ على هـدم عدد كبـير من المباني ـ بين دور وحوانيت ومساجد وجوامع ومدارس وقصور ، لغايات عسكرية بحتة . لأنهم كانوا يجـدون ذلك ضرورياً ، تارة لتسهيل المراقبة على الأهالي مـع منعهم من التترس والتحصن في الأزقة ، وطوراً لحفر الخنادق ، وتشييد القلاع ، وتعبئة المدافع .

كما أنهم كانوا لا ينقطعون عن قطع الأشجار وتخريب البساتين ، لتسهيل أعمال الضبط والمراقبة من جهة ، وللحصول على الحطب الضـروري لصنع المـراكب وتشييد الحصون وتقوية الخنادق من جهة أخرى .

ويجد الباحث في اليوميات التي كتبها الجبرتي عن تلك الحقبة من الزمن كثيراً من الصحائف التي تصف هذه التخريبات ، وتذكر أسماء أهم القصور والجوامع والمدارس

والحارات التي ذهبت ضحية لأمثال هذه الأعمال والتدابير العسكرية[٦] .

غير أن تخريبات الجيش الفرنسي في مصر لم تقتصر على الأموال والأشجار والمباني وحدها ، بل تعدت كل ذلك إلى النفوس أيضاً . فإن قواد الحملة عندما لاحظوا عدم انخداع الناس بالدعايات الساذجة التي كانوا قاموا بها تحت ستار الدين ، اخذوا يسلكون مسالك القوة والاعتساف ، وصاروا يكثرون من أخذ الرهائن واعتقال الناس ، وأقدموا على اعدام الكثيرين منهم لأتفه الأسباب ، عقاباً لهم أو تخويفاً لأمثالهم ، وقاموا غير مرة بأعمال تعذيبية وإرهابية فظيعة ، لا تختلف كثيراً عن همجية القرون الأولى .

وقد قابل الفرنسيون الثورات التي قامت في البلاد على حكمهم الجائر ، بمنتهى الصرامة والوحشية : إنهم صوبوا نيران مدافعهم على مختلف أحياء المدينة ، وأزهقوا أرواح الآلاف من الأشخاص ، وسببوا حرائق كثيرة واسترسلوا في التعذيب والتخريب والسلب والنهب ، بشتى الصور والأساليب .

يقول الجبرتي عن أحوال البلد عند بدء الاحتلال الفرنسي « إنها كانت في غاية الشناعة ، جرى فيها ما لم يتفق مثله في مصر ، ولا سمعنا ما شابه بعضه في تواريخ المتقدمين »[٧] .

كما أنه يصف الفظائع التي ارتكبها الفرنسيون ـ من قتل ونهب وسلب عند ثورة القاهرة الثانية بقوله : « فعلوا بالأهالي ما يشيب من هوله النواصي ، وصارت القتلى مطروحة في الطرقات والأزقة ، واحترقت الأبنية والدور والقصور ثم أنهم استولوا على الخانات والوكائل والحواصل والودائع والبضائع ، وملكوا الدور وما بها من الأمتعة والأموال والنساء والخوندات والصبيان والبنات ومخازن الغلال . . . وما لا تسعه السطور ولا يحيط به كتاب ولا منشور » . ويصرح الجبرتي بأنهم لم يستثنوا من هذه الفظائع حتى العجزة والمسالمين قائلاً : « والذي وجدوه منعطفاً في داره أو طبقته لم يحارب ، ولم يجدوا عنده سلاحاً نهبوا متاعه وعروه من ثيابه » وأصبح من بقي هناك على قيد الحياة « فقراء لا يملكون ما يستر عوراتهم »[٨] .

ويعترف المؤرخون الفرنسيون أن نابليون كان يصدر أوامر يومية كثيرة « توصي القواد بالاكثار من اعدام الأشخاص على أن تقطع رؤوسهم بعد ذلك ، ويطاف بها في الشوارع ارهاباً للناس » ، لأنه كان يرى أن هذه هي « الطريقة الوحيدة لفرض الطاعة على

---

(٦) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ٢١ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ١٠١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢١٤ الخ .
(٨) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠٦ و١٠٧ .

هؤلاء »[٩] . وكان يضرب لهم مثلاً بما يفعله هو في القاهرة ، ليقتدوا به في مناطق حكمهم .

وقد قال نابليون في أحد أوامره اليومية : « نحن نقطع كل ليلة ثلاثين رأساً[١٠] وكتب مرة إلى أحد القواد يبلغه بوجوب قطع رؤوس ما لا يقل عن تسعة أو عشرة أشخاص[١١] . إن أمثال هذه الأوامر كثرت بوجه خاص بعد عودة نابليون من بر الشام خائباً مقهوراً ، حتى أن قائد حامية العاصمة رأى أن يقترح عليه تغيير طريقة الاعدام بغية الاقتصاد في الرصاص »[١٢] .

ويعترف المؤرخون الفرنسيون أنفسهم بأن نابليون أمر بقتل الجنود الذين كانوا استسلموا خلال حملته على بر الشام ـ خلافاً لأبسط قواعد الحقوق الدولية ـ وكان عدد هؤلاء الأسرى يزيد على ثلاثة آلاف . كما أنهم لا ينكرون أن الجنود كانوا يسترسلون في السلب والنهب والتدمير دون أن يبالوا بنصائح ضباطهم وأوامر قوادهم في هذا المضمار[١٣] .

ومن المفيد لنا أن نرجع إلى نتائج محاكمة سليمان الحلبي ـ الذي قتل القائد العام كليبر ـ لنستدل منها على « العقلية » التي كانت سائدة بين ضباط الحملة وقوادها .

وقد طلب النائب العام الحكم بـ«تحريق يده اليمنى ، وتخزيقه (خوزقته) حتى يموت فوق خازوقه ، وجيفته باقية لمأكولات الطيور » .

« تحريق يده اليمنى ، وبعده يتخوزق ، ويبقى على الخازوق حتى تأكل رمته الطيور »[١٤] .

ونفذ هذا الحكم ـ بحذافيره ـ على يد جنود الثورة الفرنسية الكبرى ! .

هذه هي الخطوط الأساسية من وقائع الحملة الفرنسية على مصر :

حملة عسكرية استعمارية ، مقرونة بحكم عسكري عنيف ، انتهت بفشل تام ،

---

(٩) Charles-Roux, *Bonaparte, gouverneur d'Egypte,* p.53.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ .

(١٣) Un officier de la 32ème demi-brigade, *Bonaparte en Syrie,* p.365.

بعض العبارات الواردة فيه ، Alors ce fut carnags horrible, il n'y eut ni grâce ni pitié, au massacre succéda le pillage et tous les excées qui l'accompagnent. Les généraux et officiers n'étaient plus maitres des soldats qui ne respiraient que la fureur. Pendant deux jours Yaffa fut en proie à toutes les horreurs de la guerre.

(١٤) الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والاخبار، ج ٤، ص ١٣٨ و١٨٤ .

بعد أن استمرت ثلاث سنوات ، مضت كلها بين الحروب والثورات والاعتقالات والمظالم والاعتسافات .

فهل يمكن أن يكون لمثل هذه الحملة الاستعمارية ، تأثير إنشائي ، يبرر اعتبارها فاتحة عهد جديد ، وباعثة نهضة قومية ؟

هذا ما يجب أن نشك فيه شكاً قوياً ، وما يجب أن نبحث فيه بحثاً جدياً ، لنتوصل إلى استكناه الحقيقة بنظرات مجردة عن الآراء « القبلانية » التي كثيراً ما تستولي على الأذهان ، دون أن تترك لها مجالاً للتفكير في الأمور تفكيراً علمياً صحيحاً .

البراهين المزعومة :

فلنبحث إذاً ما هي الدلائل التي يستند إليها القائلون بهذه الفكرة ـ والمسلّمون بهذه النظرية ـ للبرهنة على هذا التأثير الخطير ؟

لقد راجعت في هذه الأيام كثيراً من الكتب العربية التي تتطرق إلى هذا الموضوع ، وكان بينها مؤلفات مطبوعة في القاهرة ، وأخرى مطبوعة في بيروت ودمشق وبغداد . وقد لاحظت أن الأدلة المسرودة فيها للبرهنة على تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية ـ بوجه عام ـ كثيرة ومتنوعة ، أستطيع أن ألخصها بما يلي :

(أ) كانت الحملة الفرنسية مبدأ الاحتكاك بين الشرق والغرب ، في العصور الحديثة ، إنها كانت بمثابة اللقاء الأول بين هذين العالمين .

(ب) كان جيش نابليون ، جيشين في واقع الأمر : أحدهما جيش المحاربين ، والآخر جيش العلماء . وهذا الجيش الأخير هو الذي خدم النهضة المصرية خدمة مباشرة وغير مباشرة .

(جـ) لقد أدخلت الحملة إلى مصر أول مطبعة عربية . وقد ترتب على ذلك نتائج ثقافية خطيرة .

(د) اكتشف رجال الحملة حجر رشيد الذي أدى إلى حل رموز الكتابة الهيروغليفية ، وكشف النقاب عن تاريخ مصر القديم .

(هـ) أحدثت الحملة الفرنسية كثيراً من المؤسسات التنظيمية وهيأت كثيراً من المشاريع العمرانية ، وهذه المؤسسات والمشاريع لعبت دوراً هاماً في النهضة المصرية .

(و) أظهرت الحملة المذكورة ضعف الدولة العثمانية وشجعت بذلك على الحركات الاستقلالية .

(ز) رفعت الحملة مكانة علماء الدين ، وزادت نفوذهم على الأهلين وذلك خدم نهضة مصر ـ فيما بعد ـ خدمة كبرى .

(ح) كسرت الحملة شوكة امراء المماليك ، وساعدت بذلك على تخلص مصر من شرورهم ، بعد مدة قصيرة .

(ط) إن الحملة المصرية ، هي التي فسحت أمام محمد علي مجال العمل ، وأنارت له سبل الاصلاح . بل هي التي كونته ، وأثارت همته الشماء .

فلننعم النظر في هذه الأدلة المختلفة ، لنرى أولاً : مبلغ مطابقتها للحقائق الراهنة ، وثانياً مبلغ تأييدها للنظرية القائلة بتأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية .

قصة الأبحاث العلمية

يبدو للباحث ـ في الوهلة الأولى ـ أن أقوى الأدلة التي تذكر للبرهنة على تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية ، هو ما يتعلق بالأبحاث العلمية التي قام بها العلماء الذين رافقوا الحملة المذكورة .

في الواقع أن نابليون كان استصحب معه إلى مصر ، جماعة من رجال العلم والاختصاص . وكان على رأسهم الكيميائي الشهير « برتوله » والرياضي العظيم « مونج » وكان بينهم الطبيعي اللامع « جوفر أوسانت هيلير » والمعادني المشهور « دولومييو » .

وقد قام هؤلاء العلماء ـ بجانب الخدمات التي قدموها إلى الجيش ـ بأبحاث علمية هامة ، تناولت جميع أحوال القطر المصري . كما أنهم دونوا نتائج أبحاثهم هذه في مؤلف ضخم ، عنونوه بعنوان « وصف مصر » .

وقد تألف هذا الكتاب ـ الذي يعد من أوابد العلم والتأليف ، من متون تقع في تسعة مجلدات ضخمة ، وصور وخرائط وألواح تقع في أربعة عشر مجلداً .

وكان العلماء المشار إليهم استصحبوا معهم ما يحتاجون من الآلات والمخابر ، ودرسوا وصوروا وجمعوا كثيراً من الحيوانات والنباتات والمعادن، التي شاهدوها في مصر ، كما أنهم رسموا خرائط مفصلة ودقيقة عن مختلف أقسام البلاد التي زاروها ، وجمعوا معلومات كثيرة عن المباني والآثار القديمة التي لاحظوها .

٨ ـ ١١٣٥

وفضلاً عن ذلك ، فإنهم ألفوا لجاناً علمية عديدة ، وأسسوا مجمعاً علمياً ـ على غرار المجمع العلمي الفرنسي في باريس ـ سموه باسم معهد القاهرة .

فيحق للفرنسيين أن يباهوا بهذه الأعمال والأبحاث العلمية كل المباهاة ، يحق لهم أن يقولوا : إن الحملة التي قادها نابليون إلى مصر لم تنجح النجاح المأمول منها ، بل انتهت بفشل تام من الناحية السياسية ، ولكنها أثمرت ثمرات يانعة من الوجهة العلمية ، لأنها ضمنت لفرنسا موقعاً ممتازاً في جميع العلوم المتعلقة بمصر وبأحوال مصر .

يحق للفرنسيين أن يقولوا ذلك ، وأن يفتخروا بذلك ، لأن الأبحاث العلمية التي قام بها العلماء الفرنسيون في مصر خلال الحملة النابليونية ، كانت متنوعة ومهمة وثمينة جداً .

غير أن تقرير هذه الحقيقة شيء ، واتخاذها دليلاً على تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية شيء آخر . لأن ـ من الواضح الجلي ـ أن الأبحاث العلمية التي يقوم بها رجال الاختصاص في أي بلد من بلاد العالم ، لا تدل في حد ذاتها على حدوث تأثير فعال في نفوس أهل تلك البلاد وعقولهم ، من جراء تلك الأبحاث . فلا يجوز للباحث أن يحكم بحدوث مثل هذا التأثير ، إلا إذا تبين ذلك من درس التاريخ والتفاصيل درساً مباشراً .

صحيح أن العلماء قاموا بأبحاث علمية هامة خلال وجود الجيوش الفرنسية في لقطر المصري ، ولكن هذه الأبحاث ، هل كانت ذات اتصال مع المصريين ؟ وهل أثرت فيهم تأثيراً فعلياً وهل أوجدت في مصر حركة فكرية مماثلة لها ، أو ملهمة منها ؟

فنحن ، مهما تعمقنا في درس أحوال مصر ، خلال احتلال الجيش الفرنسي وبعد جلائه ، ومهما توسعنا في استعراض ما كتبه المعاصرون عن تلك الحقبة من التاريخ المصري ، لا نستطيع أن نعثر على أي دليل يخولنا الاجابة على هذه الأسئلة بالايجاب ، ويحملنا على التسليم بوجود علاقة فعلية بين هذه الأبحاث العلمية والنهضة المصرية .

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد ، أن الكتاب الضخم الذي دون نتائج أبحاث هؤلاء العلماء ـ كتاب « وصف مصر » المشهور ـ لم يطبع وينشر إلا بعد مرور سنوات عديدة على انتهاء الحملة بالفشل المعلوم ، فإن الطبع لم يبدأ إلا بعد مرور ثماني سنين ، ولم يتم إلا بعد مرور نحو ربع قرن ، لأن المجلد الأول من الكتاب المذكور طبع سنة ١٨٠٩ ، وأما المجلد الأخير منه ، فلم يطبع إلا سنة ١٨٢٥ .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه مما لا مجال للشك فيه ، أن هذا الكتاب الضخم لم يستفد منه أحد من المصريين إلا بعد عدة عقود من السنين .

فالقول مع كل ذلك ـ بأن هذه الأبحاث والأعمال العلمية ، كان لها التأثير الفعال في النهضة المصرية ، مما لا يؤيده أي دليل كان .

ومما تجب الإشارة إليه : أن المؤرخين الفرنسيين أنفسهم يعترفون بأن المصريين لم يقدروا أهمية هذه الأبحاث العلمية إلا بعد أن مات جميع العلماء الذين كانوا قاموا بأعبائها(١٥) .

في الواقع نحن نعلم أن العلماء الذين رافقوا الحملة كانوا يدعون أحياناً بعض المصريين ـ ولا سيما الموظفين منهم ـ إلى زيارة مقر أعمالهم ، وكانوا يطلعونهم خلال هذه الزيارات على الآلات التي أتوا بها والصور التي رسموها ، والحيوانات التي حنطوها كما أنهم كانوا يقومون أمامهم ببعض التجارب العلمية أيضاً .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هي الانطباعات التي كانت تتركها أمثال هذه الزيارات في نفوس هؤلاء المشاهدين ؟

إننا نجد جواباً بليغاً لهذا السؤال ، فيما كتبه في هذا المضمار الشيخ الجبرتي ، الذي كان من موظفي الديوان . ومن المعلوم أن المومأ إليه كان كتب يومياته بعنوان « **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** » ، وهذه اليوميات تشهد بأنه كان ذكياً ، دقيق الملاحظة وواسع الاطلاع .

فلنقرأ بإمعان ما كتبه الجبرتي عن التجارب التي شاهدها هناك :

« ومن أغرب ما رأيته في ذلك المكان ، أن بعض المتقيدين لذلك أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئاً في كأس ، ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى . فعلا الما آن ، وصعد منه دخان ملون ، حتى انقطع وجف ما في الكأس وصار حجراً أصفر . فقلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه » .

« ثم فعل كذلك بمياه أخرى ، فجمد حجراً أزرق ، وبأخرى فجمد حجراً ياقوتياً » .

« وأخذ مرة شيئاً قليلاً جداً من غبار أبيض ، ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف . فخرج صوت هائل كصوت القرابانة ، انزعجنا منه فضحكوا منا » .

« وأخذ مرة زجاجة فارغة مستطيلة في مقدار الشبر ، ضيقة الفم . فغمسها في ماء قراح

---

(١٥) Charles-Roux, *Bonaparte, gouverneur d'Egypte*, p. 187.

موضوع في صندوق من الخشب مصفح الداخل بالرصاص . وادخل معها أخرى على غير هيأتها . وأنزلها في الماء وأصعدهما بحركة انحبس بها الهواء في أحداهما ؛ وأتى آخر بفتيلة مشتعلة وأبرز ذلك فم الزجاجة من الماء ، وقرب الآخر الشعلة إليها في الحال ، فخرج ما فيها من الهواء المحبوس وفرقع بصوت هائل أيضاً » .

« وغير ذلك من أمور كثيرة وبراهين حكمية ، تتولد من اجتماع العناصر وملاقاة الطبائع . . .

« ومثل الفلكة المستديرة التي يديرون بها الزجاجة فيتولد من حركتها شرر بملاقاة أدنى شيء كثيف . ويظهر له صوت وطقطقة . وإذا مسك علاقتها شخص ولو خيطاً لطيفاً متصلاً بها ، ولمس آخر الزجاجة الدائرة أو ما قرب منها بيده الأخرى ، ارتج بدنه وارتعد جسمه وطقطقت عظام أكتافه وسواعده في الحال برجة سريعة . ومن لمس هذا اللامس أو شيئاً من ثيابه ، أو شيئاً متصلاً به ، حصل له ذلك ، ولو كانوا ألفاً أو أكثر » .

« ولهم فيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ، ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا »[١٦] .

يظهر من انعام النظر في هذا الوصف الدقيق ، أن التجارب الأولى المذكورة فيه تجارب كيميائية تتعلق بتكون الأملاح وتفاعلها . ومن المعلوم أن « برتوله » اشتهر بدرس هذه التفاعلات واكتشاف قوانينها . ولا تزال القوانين المذكورة تعرف باسمه ، وتسمى « قوانين برتوله » .

وأما التجارب الأخيرة فهي تجارب كهربائية تقضي توليد الكهربائية الساكنة عن طريق الدلك بالتدوير ، ثم تفريغ تلك الكهربائية بصور شتى ، وفي الأخير اظهار تأثير هذا التفريغ في جسم الانسان .

وأما التجربة التي تتقدم هذه التجارب الكهربائية ، فمن الواضح الجلي أنها تتعلق باشتعال الهيدروجين .

يلاحظ من هذا الوصف ، أن الجبرتي قد شاهد هذه التجارب بعيون « الرجل المدقق » الذي ينتبه إلى جميع التفاصيل ، ولكنه لا يعرف شيئاً عن مبادىء العلوم الضرورية لتفسير ما شاهده بالعيان . إنه شاهد هذه التجارب مشاهدة « المتفرج المتحير » الذي يشاهد لأول مرة الأعمال الخارقة للعادة التي يقوم بها بعض المشعوذين في بعض الصالات أو على بعض المراسح ، لأنه أنهى وصفه لهذه المشاهدات بقوله : « لا يسعه عقول أمثالنا » .

إنني أعتقد أن هذه الكلمة التي صدرت عن قلم رجل مثقف ومفكر مثل

---

(١٦) الجبرتي، المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

الجبرتي ـ بعد هذه الأوصاف الدقيقة ـ لا تترك لزوما لأي تعليق أو تفسير .

وأرى أن الذين يزعمون وجود علاقة بين الأبحاث العلمية التي قام بها علماء الحملة الفرنسية وبين النهضة المصرية لا يستندون إلى أي دليل معقول .

قضية المطبعة العربية

كثيراً ما يشير المؤلفون والمدرسون ـ في صدد البرهنة على تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية ـ إلى أن الحملة المذكورة ادخلت إلى مصر أول مطبعة عربية ، ويزعمون بأنه قد ترتب على ذلك نتائج ثقافية خطيرة .

وبينهم من يعزز هذا البرهان بقوله : « إن هذه المطبعة صارت أساساً لمطبعة بولاق الشهيرة » ، ويرجع بذلك فضل تأسيس المطبعة الأميرية المصرية أيضاً إلى الحملة الفرنسية .

غير أن هذه القضية تحتاج إلى البحث والتأمل بصورة جدية .

أولاً : يجب أن يلاحظ أن المطبعة المذكورة كانت في حقيقة الحال آلة من آلات السيطرة والاستعمار ، نقلت إلى مصر بغية طبع المناشير والأوامر والتنبيهات التي توجه إلى الناس ، ولم يطبع رجال الحملة بهذه المطبعة شيئاً يفيد العلم والثقافة في البلاد .

ثانياً : إن الذين زعموا « أن المطبعة العربية التي أتت إلى مصر مع الحملة الفرنسية بقيت في مصر بعد جلاء جيوش الحملة » وأنها « صارت بعدئذ أساساً لمطبعة بولاق الشهيرة في عهد محمد علي الكبير » لم يستندوا ـ في زعمهم هذا ـ إلى أي أساس صحيح .

فكل الوثائق تدل بصراحة على أن المطبعة المذكورة لم تبق في مصر ، بل أعيدت إلى فرنسا ـ مع الجيش ومعداته ـ عند الجلاء[١٧] .

أما مطبعة بولاق ، فمن المؤكد أنها جلبت في عهد محمد علي من ايطاليا على يد شاب عربي مقدام ، وهو « نيقولا مسابكي » من أهل بيروت[١٨] .

ولهذه الأسباب والملاحظات ، أنا لا أرى أي مبرر كان ، لذكر « مطبعة الحملة العسكرية » بين العوامل الفعالة في النهضة المصرية .

---

(١٧) ابراهيم عبده ، تاريخ الوقائع المصرية (القاهرة : بولاق ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٢) ، ص ١٤ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

وفضلاً عن ذلك ، هناك حقائق ثابتة أخرى ، لا يجوز أن تغرب عن البال في هذا المضمار :

إن المطبعة المذكورة لم تكن أول مطبعة تطبع بالحروف العربية ، ولا كانت أول مطبعة تطبع باللغة العربية . فإن الطباعة العربية كانت قد خرجت إلى حيز الوجود ـ في أوروبا ـ منذ عدة قرون . حتى أن نابليون نفسه كان نقل المطبعة المذكورة من روما ، كما أن القائم على المطبعة كان من أبناء العرب المقيمين في روما . إنه كان من أهالي ديار بكر ـ وأما اسمه فكان فتح الله . .

ومن المؤكد أن المطبعة العربية التي تأسست في روما بدأت تطبع كتباً عربية منذ سنة ١٥١٤ على أقل تقدير . وقد طبعت المطبعة المذكورة ، خلال القرن السادس عشر ، عدة كتب علمية ، علاوة على الكتب الكثيرة المتعلقة بالديانة المسيحية . وكان من جملة هذه الكتب : **الكافية لابن الحاجب ، والقانون في الطب لابن سينا ، وتحرير أصول لاقليدس في الهندسة لنصير الدين الطوسي .**

ولا مجال للشك في أن هذه الكتب المطبوعة كانت ترسل إلى الأسواق الشرقية ، وتباع فيها .

ومما يؤيد ذلك ، أن التواريخ العثمانية تذكر فرماناً صادراً من السلطان مراد الثالث ـ بتاريخ سنة ست وتسعين وتسعمائة هجرية ، أي سنة ثمان وثمانين وخمسمائة بعد الألف ميلادية ـ يأمر الولاة والقضاة والحكام والأمراء ـ في جميع أنحاء السلطنة ـ باباحة توريد وبيع ـ « الكتب المعتبرة المطبوعة بالعربية أو الفارسية »[١٩] .

وكان هذا الفرمان قد صدر بناء على عريضة قدمها التاجران المسميان « برانتون » و « أوراسيو ولد بانديني » .

ومما يجدر بالذكر أن نص هذا الفرمان مطبوع في ذيل « كتاب الهندسة » الآنف الذكر . ويستفاد من غلاف الكتاب[٢٠] . إنه طبع في روما سنة ١٥٩٤ ميلادية ، أي قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، بمدة تزيد عن قرنين كاملين !

وأما في القرن السابع عشر ، فقد زاد عدد المطابع العربية في مختلف البلدان الأوروبية ، ومن المؤكد أنه كان يوجد عندئذ أمثال هذه المطابع في البندقية ، ولندن ، وفييناأيضاً .

---

(١٩) Selim Nuzhet Gerçek, *Turk matbaaciligi*, p. 23

(٢٠) صورة فوتوغرافية Ibid., 8 inci vesika

هذا ، ومما تجب الاشارة إليه - علاوة على كل ما سبق أن الطباعة بالحروف العربية كانت دخلت عاصمة الدولة العثمانية أيضاً ، قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، بمدة تقرب من ثلاثة أرباع القرن .

وكان بين الكتب التي طبعتها أولاً « دار الطباعة » المؤسسة في « البلدة الطيبة قسطنطينية ، صانها الله عن الآفات والبلية » المعجم المعروف « صحاح الجوهري ». وقد تم طبع الكتاب المذكور - مع ترجمته إلى التركية - سنة ١١٤١ هجرية أي ١٧٢٩ ميلادية .

وكان بين الكتب التي طبعت في السنة التالية « تاريخ » عنوانه « درة اليتيمة في أوصاف مصر القديمة » وضعه « السهيلي » من كتاب « ديوان مصر القاهرة »[٢١] وقد طبع هذا الكتاب مع رسالة مذيلة له بقلم المؤلف نفسه عن « تاريخ مصر الجديدة » سنة ١١٤٢ هجرية المقارنة لسنة ١٧٣٠ ميلادية .

ومن المؤكد أن السفارة الفرنسية نفسها كانت أسست في القسطنطينية مطبعة تطبع بالحروف العربية ، قبل الحملة الفرنسية على مصر بمدة غير قصيرة . وقد طبعت المطبعة المذكورة - سنة ١٧٨٦ - كتاباً بالعنوان التالي :

أصول المعارف في ترتيب الأوردو وتحصينه مؤقتاً من تأليف مهندس ده لافيت قلاده المرسل - من طرف فرنسا للدولة العلية - العثمانية والمعلم في المهندسخانة - الكائن بدار السلطنة السنية .

ويلاحظ على غلاف الكتاب عبارة تصرح بأنه طبع « بدار الطباعة الكائنة في بيت ايلجي دولة الفرنساوية - في قسطنطينية - سنة ١٢٠١[٢٢] .

وفي الأخير ، يجب أن يلاحظ أن الطباعة كانت دخلت البلاد العربية نفسها ، قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، بمدة طويلة .

فكان يوجد مطبعة عربية واحدة في حلب ، وأخرى في الشوير .

وبعض المكتبات العامة تحتفظ بإنجيل عربي مطبوع في مدينة حلب المحمية . سنة ألف وسبعمائة وستة مسيحية .

ويظهر من ذلك أن المطبعة التي أتت بها الحملة الفرنسية إلى مصر ، لم تكن أولى المطابع العربية ، حتى في البلاد العربية نفسها .

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ٧٠ و٧١ .

(٢٢) Ibid., 37 Incl Vesika.

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، أن « فرانسوا شارل رو » الذي ألف كتاباً عن حكم نابليون في مصر ، يعترف بذلك صراحة ، إذ أنه يقول ـ عندما يذكر زيارة بعض المصريين للمطبعة التي أتت بها الحملة : « إن الشيخ محمد القاضي الذي كان شاهد مطبعة القسطنطينية والسوريين الذين كانوا يعرفون المطبعة الموجودة في دير ماروني بلبنان . . سلموا بأن مطبعة القاهرة كانت أرقى منها . . »[٢٣] .

وبعد سرد وتعداد هذه الحقائق الثابتة ، أعتقد أنه يحق لي أن أسأل : « ماذا يبقى من قيمة للمطبعة التي أتت بها الحملة الفرنسية إلى مصر ، من وجهة تاريخ الثقافة العربية ؟ » كما أنه يحق لي أن أقول بلا تردد :

إن ذكر المطبعة العربية التي أتى بها نابليون إلى مصر ـ لتنفيذ غايته العسكرية والاستعمارية ـ بين العوامل الفعالة للنهضة المصرية والنهضة العربية ، مما لا يقره العقل والمنطق ، ولا تسوغه الحقائق والوقائع . . بوجه من الوجوه .

قضية انتشار الثقافة الفرنسية

يحاول بعض المؤلفين البرهنة على شدة تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية ، بقولهم : « إن مصر لا تزال متأثرة بالثقافة الفرنسية وذلك يدل دلالة قاطعة على عمق تأثير الحملة النابوليونية » .

وقد قال أحد المؤلفين في هذا الصدد ، ما نصه بالحرف :

« كان للجهود التي بذلها العلماء الفرنسيون أبعد الأثر في مستقبل مصر الثقافي والفكري . إذ أن مصر شديدة الاتصال بفرنسا والتأثر بها في هذين الميدانين . أصبحت مصر ميداناً خصباً للثقافة الفرنسية والعلم الفرنسي . وأصبح الأدب الفرنسي أحب ألوان الآداب إلى المصريين وأقربها إلى نفوسهم . وأصبح الفلاسفة الفرنسيون أئمة الفلسفة والفكر عند زعماء النهضة والثقافة في مصر . وقد بلغ من عمق هذا الأثر أن الانكليز لم يفلحوا في محاربته والقضاء عليه ، على الرغم مما بذلوا من جهود ، منذ احتلالهم لمصر » .

« وهذا ـ في حسابنا ـ أعز آثار الحملة الفرنسية وأزكى ثمراتها » .

إن هذه الملاحظات والمحاكمات تبدو ـ في الوهلة الأولى ـ قوية وحاسمة . غير أن قليلاً من التأمل في حقائق الأمور يكفي لزلزلتها ، وشيئاً من التوسع في بحث الوقائع يكفي لهدمها من أساسها :

---

(٢٣) Charles-Roux, *Bonaparte, gouverneur d'Egypte*, p.152.

١١٤٢ ـ ٨

أنا لا أنكر أن الثقافة الفرنسية أثرت في مصر تأثيراً كبيراً ، وأسلم بأنها فاقت سائر الثقافات من وجهة هذا التأثير .

غير أني أرى من الضروري أن أتساءل ـ في الوقت نفسه : « فهل كان ذلك من جراء الحملة النابوليونية المعروفة ؟ » .

إذا وسعنا آفاق أنظارنا ، وشملناها إلى سائر أقسام الشرق الادنى، وجدنا بسهولة الجواب الحاسم لهذا السؤال :

إن الثقافة الفرنسوية انتشرت في سائر أقسام الدولة العثمانية ، وأثرت فيها أيضاً تأثيراً كبيراً . ونستطيع أن نؤكد أن سيادة هذه الثقافة على مصر ، لم تكن في يوم من الأيام أشد وأقوى من سيادتها على استانبول وأزمير وسلانيك مثلاً .

هذا ، ولم تنحصر سيادة الثقافة الفرنسية على الممالك العثمانية وحدها . بل تعدت ذلك إلى الممالك المجاورة لها أيضاً . ومما لا شك فيه أن هذه الثقافة سائدة الآن حتى على إيران .

ولا حاجة لبيان أن البلاد التي ذكرتها آنفاً لم تتعرض قط إلى حملة عسكرية فرنسية ، كالتي كانت ذهبت إلى مصر ، وذلك يدل دلالة صريحة ، على أن انتشار الثقافة الفرنسية في الشرق الأدنى ، حدث بتأثير عوامل عامة وعميقة لا تمت بصلة إلى الحملة النابوليونية التي انحصرت بمصر وحدها ، والتي لم تمكث فيها أيضاً غير مدة قصيرة جداً .

فأعتقد أنني لا أكون من المغالين إذا قلت : « إن مصر أصبحت ميداناً خصباً للثقافة الفرنسية والعلم الفرنسي ، ليس من جراء مجيء الحملة الفرنسية إليها ، بل من جراء جلاء الحملة المذكورة عنها » .

ولا أكون من المخطئين ، إذا ادعيت : أن الأدب الفرنسي لما أصبح أحب ألوان الآداب إلى المصريين وأقربها إلى نفوسهم ، لو لم تفشل الحملة الفرنسية فتضطر إلى الجلاء عن مصر ، قبل أن تمضي مدة طويلة على احتلالها .

قصة حجر الرشيد

وكثيراً ما يحاول المؤلفون أن يدعموا النظرية التي نحن بصددها ، بقضية اكتشاف الحجر الأثري المعروف باسم « حجر الرشيد » ، وذلك خلال اشتغال الجنود الفرنسيين بحفر الخنادق حول مدينة « الرشيد » .

إنهم يقولون : أن الحجر المذكور قد كشف النقاب عن أسرار الكتابة

الهيروغليفية ، وهـذا الكشف أدى إلى قراءة كتـابـات المصـريـين القـدمـاء ، وضمن الاطلاع على تفاصيل تاريخهم المجيد وحضارتهم الراقية ، وأصبح بذلك عنصـراً فعالاً جداً في النهضة المصرية .

وقد قال أحد المؤلفين ـ في هذا الصدد ما يلي :

« كان هذا الكشف ـ في حسابنا نحن المصريين ـ أجلّ نتائج الحملة الفرنسية وأبعدهـا أثراً : أنار للعالم ناحية أطبق عليها الظلام وسادها السكـون ، وأخرج إلى النـور فقرة مفقـودة كان لا بـد من العثور عليها حتى تستقيم سيـرة الحضارة متصلة الحلقات ، موصـولة الفقـرات ، وأنار لمصـر سبيلها فعرفت نفسها ومقامها بين أمم التاريخ » .

غير أني أرى من الضروري أن ألفت أنظار الذين يـرون هذا الـرأي إلى الحقائق التالية :

إن حجـر الـرشيـد لم يكشف النقـاب عن أسـرار الكتـابـة الهيـروغليفيـة كشفـاً مباشراً . بل أن حل الرموز المحفورة على الحجر المذكور ، لم يتيسر إلا بعد مرور مـدة تزيد على عشرين عاماً .

والباحث الشهير « شامبوليون » الذي حل رموز الكتابة الهيروغليفية ـ لأول مرة ـ لم يتوصل إلى ذلك لمجرد ملاحظة الحجر المذكور ، بل تـوصل إلى ذلـك بعد دراسـات ومقارنات دقيقة وطويلة ، تناولت ملاحظة خصائص اللغة القبطيـة ، مع مقـارنة عـدد كبـير من الاشارات الهيـروغليفية المنحـوتة عـلى مختلف الآثـار القـديمـة المنقـولـة وغـير المنقولة .

ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد : أن شامبوليون ولد سنـة ١٧٩٠ ، فكان في الثامنة من عمره في تاريخ نزول الحملة الفرنسية إلى القطر المصري . زد على ذلك أنـه لم يـزر مصر إلا سنـة ١٨٢٨ ، أي بعد مـرور أكثر من ربـع قرن عـلى تـاريـخ جـلاء الجيوش الفرنسية عن القطر المذكور

أفـلا يكون من الغـريب ـ والحـالـة هـذه ـ أن يقـال أن حـل رمـوز الكتـابـات الهيروغليفية كان من اجلّ نتائج الحملة الفرنسية ؟ .

هذا ويجب أن لا يغرب عن البال أن العلماء كانـوا تمكنوا من حـل رموز الكتـابة الفارسية القديمة ، قبل أن يتمكنوا من قراءة الكتابات الهيروغليفية . كما أنهم توصلوا إلى حل رموز الكتابات المسمارية واللغات السومرية والآشورية والبابلية ، بعد مدة من الزمن . وقد تمت جميع هذه الاكتشافات الهامة ، دون أن تـذهب إلى هضبة ايـران ولا

إلى بلاد ما بين النهرين حملات عسكرية مثل الحملة النابليونية التي ذهبت إلى وادي النيل .

ولهذه الملاحظات كلها ، نستطيع أن نقول : إن العلاقة المزعومة بين أعمال الحملة الفرنسية وبين قضية قراءة الخطوط الهيروغليفية ، لهي من نوع العلاقات العرضية ، التي لا يجوز أن يعبأ بها في ا لأبحاث العلمية .

أسطورة اللقاء الأول

يقول بعض المؤلفين ـ في جملة ما يقولونه للبرهنة على علاقة النهضة المصرية بالحملة الفرنسية ـ أن الحملة المذكورة كانت بمثابة اللقاء الأول بين الشرق والغرب ، فكانت لذلك عميقة الأثر في أحوال الشرق . وهي شديدة الشبه ـ من هذه الوجهة ـ بفتوحات الاسكندر المعلومة في القرون الأولى .

غير أني أرى من الضروري أن يلاحظ في هذا الباب الحقائق التالية :

إن مصر لم تكن قبل الحملة الفرنسية منعزلة عن العالم كما كانت اليابان مثلاً . بل أنها كانت ـ بطبيعة مركزها الجغرافي ـ على اتصال دائم مع العالم الغربي من جهة والعالم الشرقي من جهة أخرى . ونستطيع أن نقول إنها كانت حلقة الوصل بين بعض البلاد الغربية وبين بعض البلاد الشرقية .

وكان في مصر قناصل عديدون وأجانب كثيرون . حتى أن الجبرتي يصف في يومياته هذا الصنف من السكان بقوله « الافرنج البلديين » ، ويذكرهم عدة مرات في مختلف المناسبات . ومن المؤكد أن نابليون نفسه استفاد كثيراً من الفرنسيين الذين كانوا مقيمين في مصر ، حتى أنه قد عهد إلى ثلاثة منهم بمهمة المراقبة الرسمية على أعمال « الديوان المؤلف من بعض الوجوه والأعيان » .

ثم أن مصر كانت ـ عندئذ ـ جزءاً من اجزاء الدولة العثمانية تشترك في حياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية اشتراكاً فعلياً ، مثل اشتراك سائر الولايات العثمانية . ويخبرنا الجبرتي ـ عندما يذكر الوقائع التي حدثت خلال سنة اثنتين وعشرين ومائة والف ـ أنه ورد « أمر بطلب ثلاثة آلاف من العسكر المصري » للاشتراك في محاربة الروس(٢٤) . كما أنه يخبرنا ـ عندما يذكر الوقائع التي حدثت خلال سنة اربع وعشرين ومائة وألف ـ أن العساكر عادوا من هذا السفر(٢٥) . ثم يعود ويذكر ورود أمر جديد

---

(٢٤) الجبرتي ، غرائب الآثار في التراجم والاخبار ، ج ٣ ، ص ٢٨ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٢ .

« بطلب العسكر » مرة ثانية بسبب « نقض المهادنة »[٢٦] .

ويذكر الجبرتي ايضاً ـ بين وقائع السنة الثامنة والأربعين والماية بعد الألف ـ ورود اغا وبيده مرسوم بطلب ستة آلاف عسكري لمحافظة بغداد . كما أنه يذكر ـ بين وقائع السنة الحادية والتسعين والمائة بعد الألف ـ ورود أمر بطلب عسكر لسفر العجم[٢٧]

ومن المعلوم أن الدولة العثمانية كانت شديدة الاحتكاك ومتواصلة اللقاء بالغرب منذ قرون عديدة .

وكانت اسست مدرسة للهندسة العسكرية واخرى للشؤون البحرية ، قبل الحملة النابوليونية بمدة غير قصيرة ، وكانت عهدت بتنظيم شؤون هاتين المؤسستين الهامتين إلى ضباط أوروبيين ، وكان بينهم الفرنسي والانكليزي والسويدي .

وكان قد ترجم وطبع بعض الرجال ، بعض المؤلفات المتعلقة بفنون الحرب ، كان من جملتها كتاب في فن الحرب ، وآخر في العلم ، وآخر في فن الحصار . وكان هناك كتاب « في ترتيب الأوردو وتحصينه مؤقتاً » ، وكتاب آخر « في وجه تصفيف سفائن الدونغا وفن تدبير حركاتها » .

فكيف يجوز أن يقال ـ والحالة هذه ـ أن الحملة النابوليونية على مصر كانت بمثابة اللقاء الاول بين الشرق والغرب ؟ .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال ، أن نابليون نفسه كان فكر في الذهاب إلى القسطنطينية ، للدخول في خدمة الدولة العثمانية ، تلبية للطلبات التي كانت اذيعت بواسطة السفارات . وإذا كانت الظروف قد حملته على العدول عن هذه الفكرة ، فإنها لم تحل دون ذهاب غيره من الضباط الفرنسيين للانخراط في سلك الجيش العثماني . ومن المعلوم أنه كان بينهم عدد من الذين كانوا رجحوا الخروج من فرنسا على البقاء فيها تحت رحمة الثورة الكبرى .

ومن الامور المؤكدة أن نابليون عندما حاصر مدينة عكا ، بعد احتلال العريش وغزّة ويافا ، علم أن رئيس الضباط الذين كانوا يشتغلون بتحصين المدينة ، ويضعون الخطط الكافلة للدفاع عنها ، كان ضابطاً افرنسياً من رفاق صفه في المدرسة الحربية ! وكان من غرائب الصدف ، أن الظروف ساقت كل واحد من هذين الرفيقين إلى الشرق من طريق خاص ولغاية خاصة ، فقد ذهب الاول إلى القسطنطينية ضابطاً

---

(٢٦) الجبرتي، المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٣ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨ .

٨ - ١١٤٦

يخدم الدولة العثمانية باصلاح مدفعيتها . وذهب الثاني إلى مصر ، قائداً عاماً لحملة تسعى إلى استعمارها . وقد قربت حروب الشام المسافة التي كانت تفصل بين هذين الضابطين ، إلى أن اصبحا في طرفي اسوار عكا ، احدهما يأمر على رأس المحاصرين ، والثاني يعمل في عداد المدافعين !

وهذه الحالة لم تكن فريدة في بابها . بل أن المؤلفات التي تصف الحركات العسكرية التي جرت في الشام ، تذكر اسماء غير واحد من الضباط الفرنسيين الذين حاربوا الحملة الفرنسية ، في صفوف الجيوش العثمانية ، إنهم كانوا ممن التحقوا بخدمة الدولة المذكورة ، ووصلوا الشام عن طريق القسطنطينية ، وذلك لعدم تحيزهم للثورة الكبرى وخروجهم عليها .

وأنا لا اشك في أن كل من يأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقائق يدرك بسهولة أن القول بأن الحملة الفرنسية على مصر ، كانت اللقاء الاول بين الشرق والغرب مما لا يتفق مع اظهر واثبت وقائع التاريخ ، بوجه من الوجوه .

واما تشبيه حملة نابليون على مصر بحملة الاسكندر على الشرق ، فهو ايضاً لا يستند إلى اي اساس صحيح .

لأن حملة الاسكندر على الشرق ، كانت تكللت بالنجاح ، والحكم الذي نشأ عنها استمر عدة قرون ، فترك لذلك آثاراً عميقة في احوال البشر . في حين أن حملة نابليون على مصر لم تكلل بالنجاح الا لمدة قصيرة جداً ، والحكم الذي استند إلى هذه الحملة لم يستمر الا ثلاث سنوات . فما كان يمكن أن تترك آثاراً قابلة للقياس مع الآثار التي تركتها حملة الاسكندر بطبيعة الحال .

قضايا التنظيم والعمران

وكثيراً ما يذكر المؤلفون والمؤرخون « بعض الاعمال العمرانية والتنظيمية » في عداد الدلائل التي تبرهن على تأثير الحملة في النهضة المصرية .

إني اعتقد أن كل ما قيل في هذا الصدد ايضاً يحتاج إلى درس وتمحيص :

يجب علينا أن نفكر ملياً : ما هي حقيقة هذه الأعمال العمرانية والتنظيمية ؟ ماذا كان القصد الاصلي منها ؟ ماذا نتج عنها ؟ وما كان تأثيرها الفعلي في البلاد ؟ ماذا تم منها فعلاً خلال وجود الحملة في مصر ؟ وماذا بقي منها بعد الجلاء ؟

ومن البديهي أنه لا يسوغ لنا أن نجزم بتأثير هذه الأعمال التنظيمية والعمرانية

١١٤٧-٨

في النهضة المصرية ، إلا إذا تأكدنا من أنها استمرت بعد الجلاء ، واتصلت بحركات النهضة بصورة فعلية .

وعندما نبحث في الأمور على ضوء هذه المبادىء نضطر إلى التسليم بأن هذه المزاعم لا تستند إلى اساس متين .

مثلاً يذكر بعض المؤلفين « التنظيمات الادارية » التي قام بها الفرنسيون في مصر ، ويشيرون بوجه خاص إلى الدواوين التي ألّفوها من الاهلين ، في القاهرة وفي الملحقات ، ويقولون أن ذلك كان بمثابة « اشراك الاهلين في ادارة شؤون البلاد » ، بل « تعويدهم على مبادىء الحياة النيابية » .

غير أني ارى من الضروري أن اتساءل ـ تجاه هذه الاقوال :

ـ ماذا كانت السلطة المخولة لهذه الدواوين ؟ وكيف كان يعين اعضاؤ ها ؟ وهل خدمت الدواوين المذكورة البلاد خدمة حقيقية ؟ وهل استمرت وواصلت اعمالها بعد جلاء الفرنسيين عنها ؟

إن اجوبة هذه الاسئلة تغير منظر القضية تغييراً اساسياً :

إن مهمة هذه الدواوين كانت ـ من حيث الاساس ـ تنفيذ أوامر الفرنسيين ، تحت مراقبة مندوبيهم ، وفقاً للتعليمات الموضوعة من قبلهم ، واما اعضاء هذه الدواوين فكانوا يعينون تعييناً ، بعد انتخابهم من قبل الحكام العسكريين . فكانت التعليمات الصادرة إلى هؤلاء الحكام تأمر بانتخابهم من بين الوجوه والعلماء « الذين يتمتعون بنفوذ قوي على الاهلين » مع ملاحظة كيفية قبولهم للفرنسيين » مما يدل دلالة صريحة على أن الغرض الاصلي من هذه التشكيلات والتنظيمات كان « الاستفادة من نفوذ هؤلاء على الشعب لتنفيذ مآرب الفرنسيين بعد التأكد من خضوعهم وموالاتهم للادارة الفرنسية » .

فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نرى في « تأليف هذه الدواوين » ما يمكن أن يعتبر من نوع « تعويد الناس على الحياة النيابية » وما يمكن أن يذكر بين عوامل « النهضة المصرية » .

ويذكر احد المؤلفين ـ بين مآثر الحملة الفرنسية ـ الاعمال التنظيمية التي باشروها في جزيرة الروضة ، ويشير بوجه خاص إلى الشارع المستقيم الذي اوجدوه لوصل الجزيرة بالمدينة ، وإلى اشجار السيسبان التي غرسوها في طرفي الشارع المذكور .

غير أني أرى من الضروري أن الفت الانظار :

اولا : إلى كثرة الاشجار والبساتين والمباني التي خربها ودمرها الفرنسيون في مختلف انحاء القاهرة ـ مقابل ما انشأوه وغرسوه في جزيرة الروضة وشارعها .

وثانياً : إلى الغرض الاصلي الذي كان يهدف إليه الفرنسيون من مشروع جزيرة الروضة وشارعها .

لقد لاحظ نابليون ـ بعد ثورة القاهرة ـ أن تفرق الفرنسيين في الحارات المختلفة من المدينة يولد مشاكل كبيرة ، فقرر أن ينشىء مدينة جديدة منفصلة عن القاهرة تخصص لإسكان الجالية الفرنسية ، تجعلها في مأمن من تعرضات الاهلين خلال الثورات التي قد تحدث في المستقبل ، وتسهل مهمة الجيش خلال تلك الثورات . ورأى أن جزيرة الروضة هي اوفق الاماكن لتشييد هذه المدينة الفرنسية[٢٨] .

فإذا جاز للفرنسيين أن يباهوا بالمشروع الذي وضعوه لتنظيم تلك الجزيرة ، وبالاشجار التي غرسوها هناك ، دون أن يذكروا شيئاً مما خربوه ودمروه بوجه عام ، فهل يجوز للمصريين ـ والعرب اجمعين ـ أن يقتدوا بهم في هذا المضمار وأن ينظروا إلى القضية بهذا « المنظار الفرنسي » الذي يخفي المعايب عن الانظار ، ويغالي في تعظيم المحاسن إلى اقصى حدود المغالاة ؟

قد يسألني سائل : أفكانت « تخريبات الفرنسيين » التي ذكرتها الآن عديمة الفائدة تماماً ؟ ألم تساعد التخريبات على تنظيم مدينة القاهرة مؤخراً ؟

واما أنا ، فاقول بلا تردد ـ جواباً على هذا السؤال ـ اني اعرف أن الحرائق التي تنشب والزلازل التي تحدث في بعض المدن ايضاً ، قد تساعد على توسيع الشوارع وتنظيم الحارات ، « بسهولة كبيرة ونفقات قليلة » ، فهل يترتب علينا ـ بالنظر إلى ذلك ـ أن نتغنى بما للزلازل من افضال ، وبما للحرائق من حسنات ؟

التأثيرات « غير المباشرة »

يهتم بعض المؤلفين بالبحث عن التأثيرات التي تجري عن طريق « غير مباشرة » ، ويزعمون أن الحملة الفرنسية كانت شديدة التأثير جداً من هذه الوجهة ، لأنها اظهرت للملأ ضعف الدولة العثمانية ، وكسرت شوكة امراء المماليك وقوت مكانة علماء الدين ، وكل ذلك ساعد على نشوء الفكرة الاستقلالية في البلاد ، وعبّد السبل امام حركات النهوض والانقلاب .

---

(٢٨) Charles-Roux, *Bonaparte, gouverneur d'Egypte*, p. 251.

غير أن جميع هذه الملاحظات تفقد قوتها فتنهار من نفسها عندما ندرس الامور دراسة جدية بنظرات علمية ، متحررة عن سيطرة المزاعم الفرنسية .

فأولاً : إن ضعف الدولة العثمانية ، لم يكن من الامور الخافية على الناس قبل الحملة الفرنسية ، فالانكسارات الفظيعة التي كانت منيت بها الجيوش العثمانية في حروبها الاخيرة مع الجيوش الروسية كانت تعلن ذلك للملأ بأوضح شكل واجلى بيان .

ومن المعلوم أن آثار هذا الضعف كانت قد تجلت في الميادين المصرية نفسها ، عندما قام علي بك الكبير على الدولة العثمانية من مصر ، ثم ارسل جيشاً لفتح اليمن والحجاز ، واستولى عليهما بسهولة ، وصار يلقب بلقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » ، ثم ارسل قوة عسكرية اخرى لفتح بلاد الشام ، كما اوفد مندوبين للمفاوضة مع البندقية وروسيا ، بغية عقد محالفات تضمن مصالح الطرفين . وقد حدث كل ذلك ، قبل مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر بمدة تزيد على ربع القرن .

ويجب الا يغرب عن البال في هذا الصدد ، أن امثال هذه الحركات الانفصالية والاستقلالية ، كانت تحدث في مختلف اقسام البلاد العثمانية ، من حين إلى آخر . فقد قام ولاة عديدون ـ بعضهم في القسم الاوروبي من اراضي الدولة ، وبعضهم في القسم الأسيوي منها ـ يعلنون انفصالهم عن الدولة العثمانية ويستقلون في ادارة شؤون ولاياتهم استقلالاً تاماً ، ثم يسعون إلى توسيع دوائر احكامهم هذه ، بالاستيلاء على الولايات المجاورة لولايتهم الاصلية . والتواريخ العثمانية تذكر باسهاب تفاصيل الثورات التي قام بها احد الولاة في اقصى الغرب من ولايات البلقان ، وحاكم ثان على ضفاف الدانوب ، وثالث في بلاد ما بين النهرين .

ولا حاجة إلى القول بأن حدوث ثورة علي بك الكبير في مصر قبل الحملة الفرنسية ، وحدوث ثورات عديدة في مختلف اقسام البلاد العثمانية ـ بعد الحملة الفرنسية على مصر ، وقبل قيام محمد علي باشا على مصر ـ مما يدل دلالة قاطعة على أن عوامل قيام هذه الثورات وهذه الحركات الانفصالية ، تعود إلى احوال الدولة العثمانية ، ولا تمت بصلة ما إلى الحملة الفرنسية .

واما القول بأن الحملة الفرنسية قوت نفوذ علماء الدين وساعدت بذلك على استقلال مصر ، فذلك ايضاً من الاقوال التي لا تستند إلى اي اساس صحيح .

فان التواريخ العثمانية تشهد على الدوام بأن علماء الدين كانوا يتمتعون بنفوذ قوي جداً ، حتى في عاصمة الدولة نفسها . والتواريخ المصرية ايضاً تعطي امثلة كثيرة

٨ ـ ١١٥٠

على نفوذ العلماء ، وتأثيرهم في شؤون الحكومة والشعب ، قبل الحملة الفرنسية بمدة طويلة .

فاننا نجد ادلة قطعية على ذلك ، في يوميات الجبرتي ايضاً .

يصف الجبرتي ـ بين وقائع سنة احدى وتسعين ومائة والف ـ تفاصيل النزاع الذي قام بين مشايخ الازهر وبين امراء المماليك ، ويبين كيف أن هذا النزاع انتهى بانتصار العلماء على الامراء .

ومن المفيد أن ننقل هنا بعض الاسطر مما كتبه الجبرتي في هذا الصدد :

« .. وصل الخبر إلى الشيخ الدردير واهل الجامع . فاجتمعوا في صبحها وابطلوا الدروس والأذان والصلوات ، وقفلوا ابواب الجامع . وجلس المشايخ بالقبلة القديمة ، وطلع الصغار على المنارات يكثرون الصياح والدعاء على الامراء ، واغلق اهل الاسواق القريبة الحوانيت . وبلغ الامراء ذلك . فارسلوا إلى يوسف بك فأطلق المسجونين .

« .. ذهب إلى ابراهيم أغا طائفة من مجاوري المغاربة ، وتبعتهم بعض العوام ، وبأيديهم العصي والمساوق ، وضربوا اتباع الأغا ورموهم بالأحجار »(٢٩) .

ويصف الجبرتي ـ بين وقائع سنة تسع ومائتين والف ـ ما حدث بين الشيخ الشرقاوي وبين محمد بك الالفي بتفصيل تام .

فيجدر بنا أن نقرأ بامعان بعض الاسطر مما كتبه الجبرتي حول هذه القضية :

« إن الشيخ الشرقاوي له حصة في قرية بشرقية بلبيس . حضر اليها اهلها وشكوا من محمد بك الالفي ، وذكروا أن اتباعه حضروا اليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه ؛ واستغاثوا بالشيخ . فاغتاظ الشيخ الشرقاوي من ذلك . وحضر إلى الازهر وجمع المشايخ ، وقفلوا ابواب الجامع . وامروا الناس بغلق الاسواق والحوانيت . ثم ركبوا في ثاني يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم إلى بيت الشيخ السادات ، وازدحم الناس على بيت الشيخ .

فقالوا : نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع ، وابطال الحوادث التي ابدعتموها واحدثتموها »(٣٠) .

ويظهر من التفاصيل التي يذكرها الجبرتي في يومياته بعد هذه الاسطر ـ والتي يؤيدها المؤرخ الرسمي العثماني جودت باشا في تاريخه المشهور : أن الازمة التي بدأت

---

(٢٩) الجبرتي ، غرائب الآثار في التراجم والاخبار ، ج ٢ ، ص ٩ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

بهذه الصورة ، قد استمرت ثلاثة ايام ، جرت خلالها مفاوضات ومناقشات كثيرة . وفي الاخير توسط الوالي بين الطرفين ، وحملهم على انهاء الخلاف ، بعد أن تعهد الامراء « أن يسيروا في الناس سيرة حسنة » ، وبعد أن وقعوا على وثيقة مكتوبة في هذا الشأن .

ويصف الجبرتي انتهاء الازمة بهذه العبارات والتفاصيل التي تستوقف الانظار :

« رجع المشايخ وحول كل واحد منهم وامامه وخلفه جموع عظيمة من العامة ، وهم ينادون : حسب ما رسم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بَطَّالة في مملكة الديار المصرية »[٣١] .

حدثت هذه الحوادث الهامة قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر . وقبل احتكاكها بالعلماء أو الامراء .

افليس من الغريب أن يعزو البعض ـ مع كل ذلك ـ إلى الحملة الفرنسية تأثيراً قوياً في « تقوية سلطة علماء الدين ، وكسر شوكة امراء المماليك » وأن يتخذوا ذلك برهاناً على خدمة الحملة الفرنسية للنهضة المصرية ؟

الحملة الفرنسية ومحمد علي باشا

من اغرب الادلة التي ابتكرها بعض المؤلفين لتأييد النظرية التي نبحث فيها ، قولهم :

« أن الاصلاحات التي قام بها محمد علي باشا في مصر ، كانت ملهمة من اعمال الحملة الفرنسية واغراضها . . » .

وقد قرأت في احد المؤلفات العربية المشهورة عن « تاريخ مصر الحديث » العبارات التالية بحروفها :

« نشأ محمد علي باشا في كنف الحملة الفرنسية . وقد فطن إلى اغراضها ، فعول على تحقيقها وتكوين دولة كبرى مستقلة في آسيا وافريقيا ، تكون مصر قاعدتها . . » .

يلاحظ أن الاحكام والمزاعم التي تتضمنها هذه العبارات مهمة وخطيرة جداً :

(أ) إن محمد علي باشا الذي اسس الدولة المصرية الحديثة ، وبعث روح النهضة فيها ، انما نشأ في كنف الحملة الفرنسية .

---

(٣١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(ب) ولهذا السبب ، فطن إلى اغراض هذه الحملة فعول على تحقيق هذه الاغراض .

(جـ) اما اغراض هذه الحملة الفرنسية واهدافها ، فكانت سامية جداً ، لأن انهاض مصر ، وجعلها قاعدة لدولة كبرى مستقلة ، تبسط جناحيها على قارتي آسيا وافريقيا ، كان من جملة هذه الاغراض السامية .

أنا لا استطيع أن اتصور مثالا اوضح وافصح من هذا المثال ، لتبيان عمق « مهواة الغلط » الذي تنزلق اليه اقلام المؤلفين والمؤرخين عندما يعتمدون على ما يكتبه « أصحاب الاغراض من الأجانب » ، دون أن يشعروا بما في ذلك من خروج على الحقائق الثابتة ، وتخليط بين الوقائع الراهنة .

وهل من حاجة إلى التذكير بأن محمد علي باشا انما ذهب إلى مصر مع القوى العسكرية التي ارسلت اليها بغية طرد الفرنسيين منها ؟

وهل من حاجة إلى التأكيد بأن ذلك كان في السنة الاخيرة من السنين التي قضتها الحملة الفرنسية في الديار المصرية ؟

ولا شك في أن كل من يلاحظ هذه الحقائق الثابتة يفهم بداهة : أن محمد علي باشا لم يتصل بالحملة المذكورة ـ وبرجالها ـ الا في ساحات المحاربات الاخيرة ، وفي مواقف المخاصمات العنيفة .

فكيف يجوز أن يقال ـ مع ذلك ـ أن مع محمد باشا نشأ في كنف الحملة الفرنسية ؟

وكيف يجوز أن يبنى على مثل هذه الاسس الواهية نظرية تتعلق بمنابع وعوامل النهضة المصرية بوجه خاص والنهضة العربية بوجه عام ؟

خلاصة القول وخاتمة البحث

وخلاصة القول : إنني لم اصادف بين جميع الادلة والبراهين التي قرأتها في الكتب المختلفة اي برهان معقول ، يؤيد ـ بصورة منطقية ـ الرأي القائل بأن الحملة الفرنسية كانت من العوامل الفعالة في النهضة المصرية .

يظهر أن هذا الرأي استولى على الأذهان ، من جراء اعتماد المؤلفين المؤرخين على ما كتبه بعض الفرنسيين في هذا المضمار .

ولا حاجة إلى القول بأن هؤلاء الفرنسيين كانوا بما كتبوه في هذا الشأن ،

مدفوعين بنزعة التبجح والمباهاة . إنهم كانوا يعملون بذلك على اشباع غرورهم القومي ، دون أن يلتفتوا إلى الحقائق والوقائع التي تناقض مزاعمهم هذه مناقضة تامة .

وقد تبنى بعض المؤلفين المصريين هذه الآراء والمزاعم ـ المنشورة في الكتب والمجلات الفرنسية ـ قبل درسها درساً انتقادياً وتمحيصها تمحيصاً علمياً . ثم اخذوا يبحثون عن ادلة جديدة ، تدعم هذه الآراء وتؤيد هذه المزاعم ، التي كانت قد تسربت إلى اذهانهم قبلاً .

وبعد ذلك ، اقتدى بهم عدد كبير من المؤلفين في مختلف الاقطار العربية ، وشاعت هذه الفكرة ـ بهذه الصورة ـ شيوعاً غريباً . .

وأما أنا ، فأستطيع أن أؤكد الآن ـ بعد الأبحاث الانتقادية التي سردتها آنفاً ـ أن علاقة النهضة المصرية بالحملة الفرنسية ، لا تتعدى قط حدود العلاقات الزمنية . ومن المعلوم أن أمثال هذه العلاقات ، لا تدل على الأسباب والمسببات .

إن كل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ـ بصيغة التأكيد ـ ينحصر فيما يلي : « أن النهضة المصرية ، حدثت بعد الحملة الفرنسية » .

لا يستطيع أحد أن ينكر ذلك أبداً . ولكن ، هل يستطيع أن يدعي ـ مع ذلك ـ أن المدة المقصودة من لفظة « بعد » كانت قصيرة إلى درجة تسترعي البحث والاهتمام ؟ حتى ولو كانت هذه المدة قصيرة ، بل ضئيلة ، هل يستطيع أحد أن يستنتج من ذلك ، بطريقة منطقية ، أن الحملة الفرنسية كانت من عوامل النهضة المصرية ؟

من المعلوم أن حدوث حادثتين من الحوادث في وقت واحد ، أو في أوقات متقاربة متتالية ، لا يكون مبرراً للحكم بأن إحدى الحادثتين كانت من العوامل والمسببات التي أوجدت الأخرى . إذ من الممكن أن تحدث كل واحدة من الحادثتين من جراء أسباب خاصة بها ، مستقلة عن الأسباب الموجبة للأخرى ، كما أنه من الممكن أن تحدث الحادثتان من جراء عامل مشترك بينهما ، يستوجب حدوث الحادثتين في وقت واحد أو في وقتين متقاربين .

كلنا نعلم ، مثلاً ، أن عودة الخطاطيف واللقالق إلى البلاد المعتدلة ، وإيراق الأشجار وإزهارها في تلك البلاد ، من الأمور التي تحدث عادة في وقت واحد ، فهل يخطر على بال أحد منا أن يدعي ، بناء على ذلك : أن إيراق الأشجار حدث من جراء عودة الخطاطيف ، أو بالعكس إن عودة الخطاطيف كانت نتيجة من نتائج تفتح الأشجار ؟

٨ ـ ١١٥٤

وكلنا نعلم ، كذلك ، أن الديك يصيح ، عادة ، قبل طلوع الشمس . فهل يخطر على بال أحد منا أن يستنتج من ذلك : أن صياح الديك هو السبب الموجب لشروق الشمس ؟

إن السؤال الأخير ، يذكرني بالأسطورة التي خلدها « ادمون روستان » في تمثيليته المشهورة :

يتوهم الديك بأن الشمس تشرق بناء على صياحه هو ، فينتفخ زهواً وغروراً على سائر الحيوانات ، عندما يشهدهم على أن الشمس قد أشرقت فعلاً ، تلبية لندائه !

أنا لا أستغرب أبداً ، أن يتوهم بعض الكتاب ، من أبناء فرنسا ، « أن الحملة الفرنسية خدمت النهضة المصرية » . ولا أستغرب كذلك أن يتباهى هؤلاء بهذه الخدمة الموهومة ، مباهاة الديك الآنف الذكر ، الذي يرمز إلى أجدادهم الغاليين .

غير أني أستغرب استغراباً شديداً ، كيف يظهر بين كتاب العرب من يشارك ذلك الديك أوهامه ومزاعمه ، فينبري للتسبيح بذكر نعمه وأفضاله .

لأني أعتقد كل الاعتقاد ، بناء على الدلائل التي استعرضتها آنفاً ، أن العلاقة التي تربط النهضة المصرية بالحملة الفرنسية هي من نوع العلاقات التي تربط طلوع الشمس بصياح الديك !

عود إلى أسطورة تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية

يظهر أن أسطورة « تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية » لا تزال راسخة في بعض الأدمغة بجذور عميقة حتى أنها لا تزال تتمتع بحيوية ظاهرة ، تكسبها شيئاً من قوة التفريخ والتوليد أيضاً . .

ومن أغرب الأدلة على ذلك ، حديث قرأته أخيراً في مجلة الاذاعة المصرية الافرنجية ، تحت عنوان « تأثير حملة بونابارت في الفكر المصري والنفس المصرية ، بمناسبة مرور مائة وخمسين سنة على الحملة المذكورة » .

إن الحديث المذكور صادر من قلم كاتب مصري ، ومنشور باللغة الفرنسية . وهو يردد الآراء الشائعة عن « الفوائد التي جنتها مصر من الحملة الفرنسية » ، ويضيف إليها بعض الآراء الجديدة ، التي توسع نطاق هذه الفوائد توسيعاً كبيراً .

إنني كنت استعرضت الآراء الشائعة في هذا المضمار قبلاً ، وانتقدتها واحداً فواحداً .

غير أني وجدت في الحديث المذكور بعض الآراء الجديدة التي لم أطلع على أمثالها قبلاً . ولهذا رأيت من الواجب عليّ أن أعود إلى هذا البحث مرة أخرى ، لأنعم النظر في هذه الآراء أيضاً .

- ١ -

لقد جاء في فقرة من فقرات حديث الاذاعة المنشور في المجلة ما ترجمته حرفياً :

« إن بعض المؤرخين الذين رافقوا الحملة أطلعوا المصريين على التيارات الفكرية الفرنسية التي

مهدت السبل لثورة ١٧٨٩ ، وأبانوا لهم مضامين المنشور المشهور عن « حقوق الانسان » . والمصريون الـذين وعوا (بهـذه الصورة) مـا لهم من حقوق ، لم يكتفـوا بالكفـاح في سبيـل نـوال هـذه الحقـوق فحسب ، بل أنهم - زيادة على ذلك - ثاروا على الفرنسيين أنفسهم ، عندما لاحظوا أن مـا يهدف إليـه هؤلاء في مصر ، إنما هو من النوع الاستعماري البحت . . »

نفهم من هـذه الكلمات : أن ثـورة المصريـين على الفـرنسيين ، حـدثت بتأثـير المعلومات التي تلقوها من بعض المؤرخين الافـرنسيين ، عن مبـادىء الثورة الفـرنسية وعن منشور حقوق الانسان ، ولو لم يطلع المصريون على ذلك لما ثاروا على الفـرنسيين أبداً ، ولاستسلموا استسلاماً تاماً . .

إن تعليل « الثورة » التي قامت على الفـرنسيين في مصـر ، بـ « اطلاع المصـريين على مبادىء الثورة الفرنسية وعلى مضامين حقـوق الانسان » ، من التعليـلات الغريبـة التي تستبعدها العقول منذ الوهلة الأولى ، لمخالفتهـا لكل مـا هو معلوم ومعـروف عن الدوافع التي تحمل الناس على مقاومة الاحتلال الأجنبي بوجه عام .

غير أني لا استحسن الركون إلى ما يرد إلى الذهن في الوهلة الأولى في مثل هـذه القضايا ، فـأرى من الضروري المبادرة إلى درس القضية بنظرة علمية حيـادية - مهـما بدت بعيدة عن المألوف والمعقول .

فلنبحث إذاً : من هم المؤرخون الفرنسيون الذين تولوا مهمـة اطلاع المصـريين على مبادىء الثورة الفرنسية ، وعلى منشور حقوق الانسان ؟ ماذا قال هؤلاء المؤرخون للمصريين ، ومن ترجم لهم المنشور المذكور ؟ ومن قـام بشرح هـذه المبادىء واذاعتهـا بينهم ، وكيف انتشرت هذه الآراء والمعلومات بين الناس ؟ وبأيـة طريقـة تغلغلت بين الجمـاهير الشعبيـة ، وكيف سيطرت عـلى مشاعـر رجال الـدين ، إلى أن أضـرمت في نفوس الجميع نيران الثورة على الفرنسيين ؟

هذا ، وكيف كان قابل المصـريون - في بـادىء الأمر - احتـلال بلادهم من قبـل الجيـوش الفرنسيـة ؟ هل حبـذوا هذا الاحتـلال ؟ هل صـدقوا الـدعاية القـائلة بـأن الفـرنسيين إنمـا أتوا لتحـرير مصـر من نير الأتـراك والمماليـك ؟ ومتى أخـذوا يفهمـون مقاصد الفرنسيين من الاحتلال ، إذا لم يفهموها من بادىء الأمر ؟

وفي الأخـير : كم من الزمن انقضى إلى حـين حـدوث هـذا التـأثـير العميق في نفـوس المصريـين ؟ وبتعبير آخـر : كم كـانت المـدة التي مضت بـين دخـول الجيـوش الفرنسية إلى العاصمة المصرية وبـين ثورة المصـريين عـلى تلك الجيوش ، في العـاصمة المذكورة ؟

إن التفكير في كل واحد من الأسئلة المختلفة يحمل الذهن على الشك في صحة « التعليل » الآنف الذكر شكاً قوياً ، غير أن التأمل في السؤال الأخير ، يحول هذا الشك إلى اليقين ، ويحمل على الجزم ببطلان هذا التعليل .

لأن . . . من الحقائق الثابتة أن نابليون كان دخل القاهرة في ٢٤ تموز (يوليو) ، والثورة كانت قامت في المدينة المذكورة في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) وأن المدة التي مضت بين التاريخين المذكورين كانت أقصر من ثلاثة أشهر ! . .

ومعنى ذلك ـ على فرض صحة الرأي المسرود في الحديث الآنف الذكر ـ أنه خلال هذه الأشهر الثلاثة اطلع المصريون على مبادىء الثورة الفرنسية وعلى مضامين منشور حقوق الانسان اطلاعاً واسعاً ، وتشبعوا بتلك المبادىء تشبعاً عميقاً ، وتعصبوا لتلك الحقوق تعصباً شديداً . . حتى دفعهم ذلك إلى العمل والتضحية ، وحملهم على الثورة ضد من علمهم تلك المبادىء وعرفهم تلك الحقوق !

وكل هذا التأثير الفكري العميق الشامل قد تم خلال ثلاثة أشهر فقط !! .

أنا لا أظن أن أحداً يستطيع أن يدعي ذلك بصورة جدية ، إلا إذا قال بأن الحملة الفرنسية كانت معجزة من معجزات الدهر التي تخرق قوانين الطبيعة . . . ، وإلا إذا زعم بأن الكلمات التي نقلها مؤرخو الحملة ، كانت من الكلمات السحرية التي تشق الجبال وتفجر الأنهار ، وتخرج من الزهرة أميرة أو تحول الأميرة إلى حصان ! .

ـ ٢ ـ

وقد جاء في محل آخر من الحديث المذكور ما ترجمته حرفياً :

« إن الجبرتي ، الملقب بلقب « مؤرخ زمانه » ، قد استطاع أن يجمع الوثائق والاحصاءات التي استخدمها فيما بعد في تأليف كتابه القيم ، « يوميات الجبرتي » ، وذلك بفضل مثابرته على الاختلاط بالفرنسيين » .

وذلك يعني : أن الجبرتي ألف كتابه المشهور بعد الحملة الفرنسية ، وبفضل اختلاطه برجال الحملة المذكورة .

إن نصيب هذا الزعم من الصحة والصواب يتجلى بكل وضوح لكل من يراجع ترجمة حياة الجبرتي ، ويقلب صفحات التاريخ الذي ألفه :

لقد ولد الجبرتي سنة ١١٦٧ هجرية ، المصادفة لسنة ١٧٥٤ ميلادية ، وذلك

٨ - ١١٥٨

يدل على أنه كان وصل إلى أوج سن الكهولة عند بدء الحملة الفرنسية .

والوقائع التي دونها في التاريخ الذي أسماه باسم « بدائع الآثار في التراجم والأخبار » ، تبدأ قبل مجيء الفرنسيين بمدة طويلة ، وأما أخبار الحملة الفرنسية ووقائعها ، فلا تأتي إلا في المجلد الثالث من التاريخ المذكور .

أفلا يدل ذلك دلالة قاطعة على بطلان الزعم الآنف الذكر ؟

ولكن هناك ما هو أصرح من هذا الدليل أيضاً :

يعلمنا عبد الرحمن الجبرتي بنفسه ، لماذا وكيف أقدم على تأليف الكتاب المذكور : كان أستاذه الشيخ مرتضى طلب إليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن تراجم علماء عصره . وهو أخذ يجمع هذه المعلومات ويدونها تلبية لهذا الطلب . ولكنه عندما مات الشيخ المشار إليه حزن عليه حزناً شديداً وأهمل العمل الذي كان بدأ به ، مدة من الزمن ، غير أنه تلقى ـ بعد مدة ـ رسالة من قاضي دمشق ، يعلمه بها ، بأنه هو الذي كان التمس من الشيخ مرتضى جمع تلك المعلومات ، وبأنه كان قد علم من الشيخ المرحوم أنه كان عهد بهذه المهمة إلى الجبرتي ، ولهذا السبب كتب إليه يستحثه على مواصلة العمل .

وكيف يجوز لأحد أن يدعي ـ والحالة هذه ـ أن الجبرتي ألف كتابه بعد الحملة الفرنسية ، وبفضل هذه الحملة ؟

ومن الغريب ، أنه يوجد في كتاب الجبرتي نفسه ، ما يدل على أن اتصال أسرته بالأوروبيين أيضاً كان قد بدأ قبل مجيء نابليون بمدة طويلة :

كان الجبرتي ينحدر من أسرة مشهورة في حياة العلم والتعليم . وكان والده ـ على الأخص ـ من كبار علماء الأزهر ، ومن مشاهير المتخصصين في الهندسة والفلك . ويذكر لنا الجبرتي في ترجمة حياة والده ، أن بعض الاوروبيين كانوا اتصلوا به وأخذوا عنه كثيراً من المعلومات الهندسية والفلكية ، وأن هؤلاء نشروا تلك المعلومات في بلادهم ، بعد عودتهم إليها . وكان ذلك قبل تاريخ الحملة الفرنسية بمدة تزيد على نصف القرن .

وها أنا أنقل فيما يلي بعض العبارات التي وردت في كتاب الجبرتي عن هذا الاتصال ، لألفت أنظار الذين لا يزالون يزعمون أن اتصال المصريين بالأوروبيين إنما بدأ بالحملة الفرنسية .

يقول الجبرتي في أخبار سنة ١١٨٨ ، وخلال ترجمة حياة والده « حسن بن برهان

الدين إبراهيم الجبرتي » الذي مات في السنة المذكورة ، ما نصه :

« . . . حضر اليه طلاب من الافرنج وقرأوا عليه علم الهندسة ، وذلك سنة تسع وخمسين . وأهدوا له من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة »[٣٢] .

ومما يجب الانتباه إليه في هذا الصدد : أن كتاب الجبرتي لا يختلف عن سائر امثاله من حيث طريقة التأليف والتبويب ، ولكنه يمتاز عنها بدقة الملاحظة ونفاذ النظر ، كما أنه يدل على اتصاف مؤلفه بعقلية واقعية بارزة .

ولا مجال للشك في أن الجبرتي لم يكتسب هذه الخصال الفكرية ، بعد اتصاله برجال الحملة الفرنسية ، لأنه كان قد وصل عندئذ إلى منتصف العقد الخامس من عمره . فلا بد من أن يكون قد اكتسب تلك الخصال الفكرية قبل ذلك بمدة غير قصيرة .

إن بعض المعلومات التي دونها الجبرتي في ترجمة حياة والده ، تساعدنا مساعدة كبيرة على اكتشاف منابع هذه الخصال الفكرية التي تلفت الأنظار ، في جميع أبحاث « بدائع الآثار في التراجم والأخبار » .

يتضح لنا من الترجمة المذكورة أن والد الجبرتي لم يكن من العلماء الذين اكتفوا بالدراسات الدينية والأدبية واللغوية وحدها ، بل أنه كان من الذين اهتموا بالدراسات الرياضية والأمور العلمية أيضاً ، كما ذكرنا ذلك آنفاً .

ويقول الجبرتي إن والده « رسم ما لا يحصى من المنحرفات والمزاول على الرخامات والبلاط الكذان ونصبها في أماكن كثيرة ومساجد شهيرة » . وبعد أن يذكر أهم هذه الأماكن والمزاول ، يتكلم عن الآلات التي ابتدعها ، ويشير إلى « ما له من الرسومات المخترعة والآلات النافعة المبتدعة » ، ويقول : « منها الآلة المربعة لمعرفة الجهات والسمت والانحرافات بأسهل مأخذ وأقرب طريق ، والدائرة التاريخية وبركار الدرجة . . . » ثم يذكر اشتغاله بأمور الموازين ، ويشير إلى الكتاب الذي ألفه عنها بعنوان « الدر الثمين في علم الموازين » .

ويقص كيف « وقع الخلل في الموازين والقبابين » ، وكيف تضرر الناس من ذلك ، وكيف بادر الجبرتي إلى اصلاح هذه الأمور : « واحضر الصناع لذلك من الحدادين والسباكين . وحرر المثاقل والصنج الكبار والصغار والقرسطونات ورسمها بطريق الاستخراج على أصل العلم العملي والوضع الهندسي . ثم أحضر كبار القبانية والوزانين وبين لهم ما هم عليه من

(٣٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٩٧.

الخطأ » . وعرفهم طريق الصواب في ذلك واطلعهم على سر الوضع والصنعة ومكنونها(٣٣) .

يظهر من كل ما تقدم : أن الجبرتي نشأ في كنف والد عالم فنان يهتم بالعلوم العقلية والأمور العلمية ، ويشتغل بالهندسة والفلك « يرسم ، ويحسب ، ويزن ، ويصنع » . ويتصل ببعض الافرنج ، ويطلع على كيفية استعمال بعض الآلات الهندسية التي أهداها إليه هؤلاء .

ولا مجال للشك في أن الجبرتي قد شاهد كثيراً من أعمال والده ، وقد سمع أخبار الأكثر منها . . . فكان من الطبيعي أن يتأثر من كل ذلك ، وأن يكسب تلك الخصال الفكرية التي تتجلى بأجل المظاهر في كتابه المشهور . .

أفليس من الغريب جداً ـ مع كل ذلك ـ أن يقدم كاتب من أبناء وطن الجبرتي على اعلان فضل « حملة نابليون » عليه . . وذلك عن طريق الاذاعة باللغة الفرنسية ؟

ـ ٣ ـ

إن الحديث المنشور في مجلة الاذاعة ، يتضمن آراء وعبارات عديدة أخرى ، ملهمة من اسطورة « أفضال الحملة الفرنسية على النهضة المصرية » .

أنا لا أود أن أذكر وأناقش جميع تلك الآراء . وأرى أن اختم هذا البحث بالإشارة إلى إحدى العبارات الواردة في الحديث المذكور :

« لو بقيت الحملة الفرنسية في مصر ، مدة أطول مما بقيت ، لشاهدت الدور الذي لعبته في قيام النهضة المصرية الثقافية ، وفي تفتح مواهب المصريين العديدة والمتنوعة » .

لو آمنا بآراء صاحب الحديث لوجب علينا . . أن نأسف أسفاً شديداً على سرعة انتهاء الاحتلال الافرنسي . . وأن نتلهف على حرماننا من بركات هذه العصا السحرية التي لم تمكث في مصر ، حتى مشاهدة آثار سحرها الفياض ! .

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

من أوهام كتاب التاريخ :

النهضة الأدبية في لبنان وحوادث سنة ١٨٦٠ :

١ ـ ما كان كتبه جرجي زيدان

٢ ـ ما جاء في مقالة جديدة

٣ ـ أسباب ازدهار مدينة بيروت

١١٦٣-٨

\- ١ -

رأي جرجي زيدان

في أسباب النهضة الأدبية في لبنان

يعزو جرجي زيدان في المجلد الرابع من كتابه « تاريخ آداب اللغة العربية » إلى وقائع ١٨٦٠ دوراً خطيراً في قيام النهضة الأدبية بلبنان ، فيعتبر السنة المذكورة نقطة تحول في تاريخ الآداب في بر الشام . لأنه يزعم أن ازدهار مدينة بيروت وعمرانها إنما حدث من جراء هجرة اللبنانيين وغيرهم إليها ، بسبب الحوادث المشؤومة التي حدثت سنة ١٨٦٠ . وتحت تأثير هذا الزعم ، يقسم جرجي زيدان تاريخ التعليم في لبنان لى طورين أساسيين : الأول قبل سنة ١٨٦٠ ، والثاني بعد السنة المذكورة . ويقول : إن النهضة الحقيقية حدثت في الطور الثاني ـ بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ـ وبتأثير التطورات التي نتجت عن تلك الحوادث .

كما أنه يعتبر السنة المذكورة ، مبدأ عهد خاص في سائر ميادين العلم والأدب أيضاً .

ولذلك نجده يذكر حوادث سنة ١٨٦٠ ، في مواضع عديدة من كتابه ، ويكررها في مناسبات كثيرة ، سجلت منها خلال قراءتي الأخيرة للكتاب ست عشرة مرة .

انقل فيما يلي بعض الأمثلة على هذه الاشارات :

« توالت القلاقل على سوريا ، لفساد الأحكام واضطراب الأحوال ، وآل ذلك إلى مذابح عديدة آخرها مذبحة ١٨٦٠ في سوريا ولبنان ، فهجر اللبنانيون أوطانهم ، ونزل جماعة منهم بيروت وغيرها ،وتوسطت الدول ، ووضعت نظام لبنان . . .

« نزوح اللبنانيين وغيرهم من أنحاء سوريا إلى بيروت على أثر حوادث سنة ١٨٦٠ أحدث

حركة اجتماعية فيها ، وزاد قدوم الأجانب إليها ، للتجارة والتبشير في ظل الامتيازات الأجنبية ، فتكاثروا بعد ذلك ، وأنشأوا المدارس على اختلاف أغراضها » (ص ١٩) . « لما عمرت بيروت بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ، أنشأ الأميركان المدرسة الكلية » (ص ٥٠) . « فلما دخل العصر الثاني ، كانت سوريا قد أصابتها النكبات سنة ١٨٦٠ وقبلها . وهاجر الناس من لبنان ودمشق إلى بيروت وغيرها وجاء الافرنج وأخذوا في نشر مذاهبهم وتعاليمهم في مدارسهم » . . . (ص ٢٢٦) .

إن هذه العبارات وأمثالها الكثيرة تدل على أن عمران بيروت كان ـ في رأي جرجي زيدان ـ نتيجة الحوادث المشؤومة التي حدثت سنة ١٨٦٠ ، كما أن مجيء الافرنج وأقدامهم على تأسيس المدارس كان نتيجة هذا العمران : وكل ذلك يوهم بأنه : لو لم تحدث تلك الحوادث وتحمل اللبنانيين على النزوح إلى بيروت ، لما عمرت المدينة المذكورة ، ولما جاء الافرنج إليها وأنشأوا المدارس فيها .

ولكن ، من ينعم النظر في كتاب جرجي زيدان ، يجد بين صحائفه المختلفة ، عشرات وعشرات من الوقائع والحقائق التي تخالف هذه النظرية مخالفة صريحة :

عندما يبدأ جرجي زيدان في التكلم عن النهضة الأدبية التي قامت في لبنان خلال القرن التاسع عشر ، ينتبه إلى كثرة عوامل هذه النهضة ، فيقول ـ عقب القسم الأول من الفقرات التي نقلها آنفاً ـ وفي الصفحة التي عليها تماماً ، ما يلي :

« على أن نهضة أدبية اجتماعية كانت قد بدأت في سوريا ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأسبابها :

١ ـ افتتاح أبواب التجارة ، وتقاطر الأجانب إلى بيروت .

٢ ـ انتشار مطبوعات بولاق والآستانة ومطابع الآداب الشرقية بأوروبا .

٣ ـ نبوغ طائفة من رجال الدولة العثمانية بالعلم والأدب . وأكثرهم تثقفوا في أوروبا وأحرزوا المناصب الرفيعة ، فكانوا يشدون أزر المشروعات الأدبية ، وسيأتي ذكر بعضهم بين أعضاء الجمعية السورية .

٤ ـ إنشاء المدارس على الطراز الحديث (ص ٢٠)

بهذه العبارات يظهر جرجي زيدان « شيمة المؤرخ » الذي ينظر إلى وقائع التاريخ بنظرات واسعة ، ويتحرى العوامل الأساسية التي أوجدت تلك الوقائع . وهو ينتبه إلى العلاقة المتينة التي تربط النهضة الأدبية في سوريا ، بنهضة مصر من جهة ، وأحوال الدولة العثمانية من جهة ثانية ، وبتطورات الأحوال العالمية من جهة ثالثة .

ولكنه بعد أن يسجل هذه العلاقات الجوهرية ـ ويشير إلى هذه العوامل

الأساسية ، بهذه الصورة الصريحة ، يهمل هذه العوامل وتلك العلاقات اهمالاً تاماً ، وينصرف عنها كلها إلى عامل آخر ، يعتقد بتأثيره اعتقاداً غريباً ، ويعتبره العامل الأصلي في النهضة الحقيقية .. هذا العامل الأصلي ـ في نظر جرجي زيدان ـ هو : حوادث سنة ١٨٦٠ ، وما تبعها من تحولات . أنه يتمسك بأذيال هذا العامل تمسكاً شد يداً ، وينسى كل ما سواه . . .

إلا أن الأمور التي يذكرها جرجي زيدان ، دون أن ينتبه إلى أنها تخالف النظرية التي يتمسك بها ، لا تنحصر بما أسلفنا ، بل أنه يذكر في مختلف الفصول في كتابه ، كثيراً من مظاهر النهضة الفكرية والأدبية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ١٨٦٠ .

وإني لأدرج فيما يلي أهم هذه المظاهر ، نقلاً عن كتاب زيدان نفسه ، بعد جمعها وتصنيفها حسب تواريخها :

سنة ١٨٣٤ ـ (١) ـ أنشأ العازاريون مدرسة في عينطورا ، لا تزال عامرة إلى الآن (ص ٤٧) ، (ب) ـ نقل المرسلون الأميركان مطبعتهم من مالطة إلى بيروت ، وأخذوا يطبعون فيها الكتب العلمية والأدبية (ص ٥٦) .

سنة ١٨٤٧ ـ (١) تأسست في بيروت الجمعية العلمية السورية (ص ٧٩) (ب) ـ أنشأ المرسلون الأميركان مدرسة في عبية ، بمساعدة المعلم بطرس البستاني (ص ٤٩) (جـ) ـ أنشأ الآباء اليسوعيون مدرستهم في غزير (ص ٤٩) .

سنة ١٨٤٨ ـ (١) ـ أسس اليسوعيون المطبعة الكاثوليكية في بيروت (ص ٥٦) ـ (ب) ـ مارون النقاش مثل رواية البخيل المشهورة وبدأ بذلك التمثيل العربي (ص ١٥٣) .

سنة ١٨٥٥ ـ صدرت في الأستانة جريدة مرآة الأحوال باللغة العربية (ص ٦٤) .

سنة ١٨٥٧ ـ أنشأ خليل الخوري المطبعة السورية في بيروت (ص ٥٦) .

سنة ١٨٥٨ ـ أصدر المومى إليه جريدة حديقة الأخبار (ص ٦٤) .

سنة ١٨٦٠ ، أصدر فارس الشدياق جريدة الجوائب في الأستانة (ص ٦٥) .

يفهم من هذه الوقائع التي سجلها جرجي زيدان بنفسه : بأنه قبل سنة ١٨٦٠ ، كانت أنشئت مدارس حديثة على يد أرساليات أوروبية وامريكية ؛ وكانت أسست مطابع عربية عديدة ، وكانت المطابع المذكورة نشرت ـ بطبيعة الحال ـ كتباً علمية وأدبية كثيرة . وكان بدأ التمثيل العربي ، وتولدت الصحافة العربية ، وتألفت الجمعيات العلمية والأدبية .

ومع كل ذلك ، لا يعتبر جرجي زيدان هذه الحركات كلها ، من مظاهر النهضة الحقيقية ، ويدعي أن النهضة الحقيقية إنما بدأت بعد سنة ١٨٦٠ .

فيجدر بنا أن نتساءل : لماذا ؟ ما هي البراهين التي يقيمها زيدان لتبرير حكمه هذا ؟ ما هي الأمور التي امتازت بها النهضة الأدبية التي حدثت بعد سنة ١٨٦٠ ، عن النهضة التي سبقت السنة المذكورة ؟ وهل تكفي هذه الميزات لاعتبار السنة المذكورة ، مبدأ النهضة الحقيقية ؟

إنني استقصيت كل ما كتبه جرجي زيدان في كتابه عن النهضة الأدبية ولم أجد بينها ما يمكن أن يعتبر جواباً للأسئلة المذكورة ، سوى القضيتين التاليتين :

(أ) إن مدارس البنات في سوريا ولبنان ، أنشئت بعد السنة المذكورة لايواء البنات اللاتي تيتمن خلال حوادث السنة المذكورة .

(ب) إن المدارس الكبيرة ـ أي الكليات ـ أنشئت بعد إعمار بيروت ، بسبب التجاء اللبنانيين إلى المدينة المذكورة .

فلندرس كل واحدة من هاتين القضيتين بنظرات فاحصة جدية :

أولاً : قضية مدارس البنات ـ يقول جرجي زيدان في مستهل حديثه عن مدارس « الطور الثاني بعد سنة ١٨٦٠ » ما يلي :

« أقدم مدارس هذا الطور في بيروت أنشئت للبنات . لأن المهاجرين المنكوبين كان أكثرهم من الأرامل والأيتام ، ممن فقدن أزواجهن وآباءهن في أثناء تلك الحادثة . وأسبق تلك المدارس إلى هذه الخدمة ، المدرسة الانكليزية أنشأتها مسز بوين طمسن سنة ١٨٦٠ وتعرف الآن بمدرسة مسز موط . ثم المدرسة الكلية الانجيلية الاميركانية للبنات ، أنشئت سنة ١٨٦١ . ولا حاجة إلى بيان ما كان لهاتين المدرستين من العمل العظيم في نهضة السوريين ، اكتفاء بما لتعليم البنات من التأثير المشهود في ترقية الأمم » (ص ٤٨) .

ثم يواصل زيدان حديثه في هذا المضمار ، قائلاً :

« وتفرع من هاتين المدرستين بعد ذلك مدارس كثيرة في بيروت ولبنان ، نبغ منها نخبة من ربات المنازل ، فغمرن البيوت وأصلحن شؤون الهيئة الاجتماعية » (ص ٤٨) .

لا شك في أن إنشاء المدرسة الانكليزية المذكورة كان وثيق الارتباط بحوادث سنة ١٨٦٠ . ولكن هل يبرر ذلك القول بأن النهضة النسائية في لبنان بدأت بفضل الأعمال التي أعقبت وقائع السنة المذكورة ؟

أنا لا أرى لزوماً للبحث فيها إذا لم يكن هناك شيء كثير من المغالاة في القول

بأن إنشاء مدرستين لليتيمات كان العامل الأهم في النهضة التي قامت في بيروت . ولكني أرى من الضروري أن أسأل : هل المدرسة الانكليزية التي ذكرها جرجي زيدان ـ في الفقرات التي نقلناها آنفاً ـ كانت أولى مدارس البنات الحديثة في بيروت ولبنان ؟

يظهر أن زيدان كان يزعم ذلك ، لأنه لم يذكر أية مدرسة للبنات أنشئت قبل سنة ١٨٦٠ .

ولكن جورج أنطونيوس يقول في كتابه « يقظة العرب » أن أولى مدارس البنات الحديثة في بيروت أنشئت سنة ١٨٣٤ ، على يد الانجيلي الأمريكي عالي سميث ، بمساعدة زوجته الامريكية .

كما أن النشرة الرسمية التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية بلبنان عن معرض التعليم الذي أقامته في بيروت ، بمناسبة انعقاد مؤتمر اليونسكو ، تشير إلى مدرسة البنات التي أنشئت سنة ١٨٤٦ على يد راهبات المحبة ، وإلى المدرسة التي أنشئت سنة ١٨٤٧ على يد راهبات مار يوسف الظهور . . .

ونحن نستطيع أن نقول ـ بناء على كل ذلك ـ أن ربط قضية تعليم البنات ونهضة النساء بوقائع سنة ١٨٦٠ ، يخالف الحقائق الثابتة مخالفة صريحة .

ثانياً : قضية المدارس الكبيرة ـ يقول جرجي زيدان ، بعد أن يشير اشارة سريعة إلى المدارس الكبيرة التي أنشئت قبل سنة ١٨٦٠ ، « على أن الأجانب لم ينشئوا المدارس الكبرى في بيروت إلا في الطور الثاني ، على أثر حوادث سنة ١٨٦٠ المشؤومة ومهاجرة اللبنانيين وغيرهم إلى بيروت . وبها بدأت النهضة الحقيقية » (ص ٤٧) .

ثم يقول في موقع آخر : « لما عمرت بيروت بعد حوادث سنة ١٨٦٠ أنشأ الأميركان المدرسةالكلية التي نحن في صددها » (ص ٥٠) .

ولكن متى أنشئت الكلية المذكورة ؟ يجيب جرجي زيدان على هذا السؤال بقوله : « أنشأها المرسلون الأميركان في بيروت سنة ١٨٦٦ » (ص ٤٩) . فهل هذا يبرر القول بأن الفضل في هذا الانشاء يعود إلى سنة ١٨٦٠ ، أو إلى ذيول السنة المذكورة ؟

عندما نستعرض كل ما كتبه جرجي زيدان في هذا المضمار ، لا نجد فيه ما يبرر هذا الاعتبار . بل ـ بعكس ذلك ـ نجد فيه كثيراً من الحقائق والوقائع التي تبرهن على بطلان هذا الرأي وهذا الاعتبار لأن جرجي زيدان نفسه يقول ـ عقب العبارة التي نقلتها آنفا : « وكانت مدرستهم في عبية تعلم علوم الكليات الكبرى ، من الرياضيات والطبيعيات وغيرها ، وقد تقدم أنها أنشئت سنة ١٨٤٧ ، فهي أقدم الكليات العربية في سوريا على النمط

الحديث . وقد تخرج فيها طائفة من العلماء ، كانوا من جملة أركان هذه النهضة في سوريا ، ومن معلمي مدارسها الكبرى » (ص ٤٩) .

أفلا تكفي هذه الكلمات وحدها لهدم النظرية التي يقول بها جرجي زيدان ، ولإبطال قوله في أن النهضة الحقيقية بدأت سنة ١٨٦٠ ؟

ولكن الكتاب المذكور نفسه يتضمن من الوقائع ما هو أفعل في إبطال هذا القول وهدم تلك النظرية . يقول جرجي زيدان ، بعد ذكر مدرسة عينطورا ، خلال حديثه عما يسميه الطور الأول ـ قبل سنة ١٨٦٠ ـ ما يلي : سنة ١٨٤٠ « قدم الدكتور فانديك الشهير إلى سوريا ، فجال فيها ، واختبر أحوالها ، فرأى البلاد تحتاج إلى المدارس العليا ، فأنشأ مدرسة عبية (لبنان) سنة ١٨٤٧ ، وهي مدرسة عالية . وفي هذه السنة أنشأ الآباء اليسوعيون مدرستهم في غزير (لبنان) والمنافسة بين الأميركان واليسوعيين في إنشاء المدارس في سوريا من الأمور المألوفة » (ص ٤٧) .

إذن ، حتى إنشاء المدارس العالية كان قد بدأ قبل سنة ١٨٦٠ ، بمدة غير قصيرة .

والكلية الامريكية التي أنشئت بعد مرور ست سنوات على السنة المذكورة ، كانت بدأت تتكون ـ في حقيقة الحال ـ قبل السنة المذكورة بمدة لا تقل عن عشر سنوات .

ويقول جرجي زيدان ، عندما يتكلم عن فانديك : « اختاره مجمع المرسلين الأميركان سنة ١٨٤٠ مرسلاً طبيباً للديار السورية . فجاء بيروت وأخذ في درس اللغة العربية ، واجتمع بالمعلم بطرس البستاني وهما شابان ، فسكنا معاً وائتلفا . ولم يمض زمن طويل حتى أتقن اللغة العربية ، على اليازجي والأسير ، وأصبح نطقه بها كأنه من أبنائها . وحفظ كثيراً من أمثالها وأشعارها . وأحب الوطن السوري ، فاستهلك في خدمته فأنشأ مدرسة عبية بلبنان . وأخذ في تأليف الكتب اللازمة للتدريس في الفنون الحديثة . فألف في الجبر والمقابلة والهندسة والمثلثات وسلك البحار والطبيعيات والجغرافيا قبل إنشاء المدرسة الكلية » (ص ٢١٨) .

كما أنه يقول عندما يتكلم « عن دانيال بليس » أنه « كان مرسلاً للتبشير في سوريا سنة ١٨٥٦ . فرأى البلاد بحاجة إلى كلية علمية تمهد للطلبة تلقي العلوم الفنية كالطب وغيره . فاقترح على زملائه انشاء هذه الكلية . فاكبروا اقتراحه . لكنه ثبت وسافر إلى امريكا لجمع المال اللازم . فنجح وتألفت لجنة للعمل تحت رئاسته ، اعضاؤها الدكتور فانديك وورتبات » (ص ٥٠) .

هل يوجد في كل هذه التفاصيل التي نقلناها عن جرجي زيدان ، ما يدل على قيام علاقة ما ـ قريبة كانت أو بعيدة ، قوية كانت أو ضعيفة ـ بين حوادث سنة ١٨٦٠

وبين انشاء الكلية الامريكية سنة ١٨٦٦ .

إن كل المعلومات المسطورة في كتاب جرجي زيدان ـ وكل المعلومات الاخرى التي يمكن الحصول عليها في دراسة اعمال المرسلين الامريكان في سوريا دراسة تفصيلية ـ تدل دلالة قاطعة على أن الكلية الامريكية التي انشئت في بيروت سنة ١٨٦٦ ، لم تخرج إلى حيز الوجود الا بعد جهود شاقة استغرقت مدة تقرب من اربعين عاماً ، وبعد استعدادات جدية استمرت مدة تزيد على عشرين عاماً .

فكيف يجوز لنا أن نسلم بأن الكلية المذكورة انشئت من جراء الاحوال التي نتجت عن وقائع سنة ١٨٦٠ ؟

يظهر من كل ما تقدم ، أن ما يذهب اليه جرجي زيدان ، من أن النهضة الادبية الحقيقية في سوريا ولبنان بدأت سنة ١٨٦٠ ، لا يستند إلى اي دليل علمي معقول . بل أن كل الوقائع الثابتة تدل دلالة قاطعة على أن هذه النهضة كانت بدأت قبل السنة المذكورة .

هذا ، وأرى من المفيد أن اذكر في هذا المقام ، ما ذهب اليه مؤلف عربي آخر في أمر هذه النهضة وتاريخها :

يقول جورج انطونيوس في الكتاب الذي نشره بالانكليزية ـ والذي ترجم إلى العربية بقلم علي حيدر الركابي ـ تحت عنوان يقظة العرب : «إن سنة ١٨٣٤ كانت نقطة التحول في تاريخ النهضة العربية في سوريا . وذلك لأنه في السنة المذكورة : (اولاً) أعاد الآباء العازاريون انشاء مدرستهم في عينطورة . (ثانياً) نقل المرسلون الاميركان مطبعتهم العربية من مالطة إلى بيروت . (ثالثاً) انشأ عالي سميث ـ بمساعدة زوجته ـ أول مدرسة للبنات . (رابعاً) شرع ابراهيم باشا ـ بعد أن استولى على سوريا ـ في فتح مدارس ابتدائية عديدة ، على نمط المدارس التي اسسها والده العظيم في مصر » .

هذا ، مع العلم بأن جورج انطونيوس تخرج ـ مثل جرجي زيدان ـ من الكلية الاميركية ببيروت ، وهو يعزو ـ مثل جرجي زيدان أيضاً ـ دوراً خطيراً إلى الكلية المذكورة في النهضة الادبية العربية .

لا شك في أن رأي انطونيوس في هذه القضية اقرب إلى الحقيقة من رأي جرجي زيدان . لأنه يستند إلى وقائع تتصل بالامور الادبية والتعليمية اتصالا مباشراً ، في حين أن نظرية جرجي زيدان تحاول ارجاع الامور إلى واقعة لا تمت إلى الادب والتعليم بصلة حقيقية .

قلت عن رأي جورج انطونيوس ، أنه اقرب إلى الحقيقة ، ولم اقل أنه عين

الحقيقة . ذلك لأني اعتقد أن تواريخ النهضات لا يمكن أن تثبت بسنين معينة . لأنها تشبه التيارات العظيمة التي تأتي من مسافات بعيدة ، ومن مجارٍ مختلفة ، وتستمر مدة طويلة تارة ظاهرة وطوراً متخفية .

ولهذا السبب ، فإن الذين يحاولون أن يحددوا مبدأ نهضة من النهضات بسنة معينة بذاتها ، ـ مثل ما تعين ادوار حياة الافراد في تراجم الأحوال ، لا يستطيعون أن يدركوا كنه الأمور حق الادراك .

فيترتب على المؤرخ الحقيقي ، أن لا يحاول البحث عن سنة يقف عندها أو يبدأ منها ، بل يجب عليه أن يتبع كل الوقائع على توالي السنين ، لكي يتبين منها مجاري الحوادث رغم التوائها ، ويستكشف منابعها رغم تعددها ، ويتوصل بذلك إلى معرفة العوامل المؤثرة فيها ، رغم تشابك هذه العوامل ، ورغم كثرة الاستار التي تخفيها عن الابصار .

١١٧٢ - ٨

- ٢ -

مقالة جديدة مستندة إلى رأي جرجي زيدان

نشرت احدى المجلات العربية ـ خلال سنة ١٩٥٠ ـ مقالة تطرقت فيها إلى نهضة لبنان الادبية ، وعللتها بتأثير حوادث سنة ١٨٦٠ ، اسوة بجرجي زيدان .

انقل منها ثلاث عبارات ، لبحثها على ضوء الحقائق التاريخية الثابتة :

« كان من اثر المذبحة الاليمة التي حدثت سنة ١٨٦٠ ، أن لجأ اللبنانيون من قراهم إلى بيروت ، فتجمعت فيها الحركة ، وأن وضع للبنان نظامه الخاص ، ففتح بابه للأجانب ، فدخله المستعمرون والمبشرون من فرنسا واميركا ، وانشأوا في ظل الامتيازات الكلية الاميركية سنة ١٨٦٦ والكلية اليسوعية سنة ١٨٧٤ » .

« وكانت المدرسة الوطنية التي انشأها المعلم بطرس البستاني سنة ١٨٦٣ اول مدرسة تخرج فيها صفوة من الادباء ، كانوا عمدة الكليتين الاميركية واليسوعية في تعليم اللغة العربية » . « كانت المدرسة الوطنية في بيروت ، اثراً لنظام لبنان الخاص » .

ويظهر من ذلك أن المقالة المذكورة تستند إلى القضايا التالية :

(أ) أن مدينة بيروت ، ازدهرت من جراء التجاء اللبنانيين اليها من قراهم ، هرباً من المذبحة الاليمة .

(ب) إن باب لبنان فتح للأجانب ، ودخلة المبشرون بعد حوادث ١٨٦٠ ، في ظل النظام الخاص الذي وضع للبنان بسبب تلك الحوادث .

(ج) إن المدرسة الوطنية التي تأسست في بيروت سنة ١٨٦٣ ، والكلية الاميركية التي انشئت هناك سنة ١٨٦٦ ، والكلية اليسوعية التي تأسست في بيروت سنة

١١٧٣ - ٨

١٨٧٤ ، كلها كانت من آثار نظام لبنان الخاص .

ولكني ارى أن هذه القضايا مخالفة للحقائق الثابتة مخالفة كلية ، واظن أن ذكر بعض الحقائق التي لا مجال للشك في صحتها ، يكفي للبرهنة على ذلك برهنة قاطعة :

اولاً ـ أن مدينة بيروت لم تدخل في نطاق « نظام لبنان الخاص » في يوم من الايام .

ثانياً ـ أن باب لبنان كان مفتوحاً للاجانب والمبشرين ، قبل حدوث وقائع سنة ١٨٦٠ بمدة طويلة .

ثالثاً ـ إن المدرسة الوطنية التي أسسها المعلم بطرس البستاني لم تكن أولى المدارس التي اهتمت باللغة العربية فخرجت صفوة من الأدباء .

إن نظرة واحدة إلى خريطة من خرائط الجغرافيا العثمانية ، وكتاب من كتب المسألة الشرقية . . . تكفي للتأكد من أن النظام الذي وضع عقب حوادث سنة ١٨٦٠ ، كان نظاماً خاصاً بمتصرفية جبل لبنان وحدها ، وأن المقر الرسمي لهذه المتصرفية الممتازة كان في « دير القمر » .

واما مدينة بيروت ، فكانت خارجة عن حدود متصرفية جبل لبنان ، وعن نطاق شمول « النظام الخاص » الذي وضع لجبل لبنان . وقد ظلت المدينة المذكورة ـ مدة من الزمان ـ مقر متصرفية تابعة إلى ايالة الشام ، ثم صارت ـ منذ سنة ١٨٨٨ ـ مركز ولاية قائمة بنفسها تتبع في جميع شؤونها النظم النافذة في سائر انحاء الدولة العثمانية تبعية تامة ، وكان الولاة الذين يقومون فيها ، لا يتدخلون في شؤون الجبل ، ولكنهم كانوا يشرفون على ادارة ولاية شاسعة الاطراف ، تمتد من جنوب حيفا إلى شمال اللاذقية ، وكانوا مرجعاً لمتصرفيات عكا ونابلس وصيدا في الجنوب ، وطرابلس واللاذقية في الشمال ، وكانوا يديرون شؤون الولاية كما كانت تدار شؤون سائر الولايات العثمانية ، من بغداد والبصرة ، إلى مناستر واشقودرة ومن وان وأرضروم إلى ازمير وبروسه . . وفقاً للقوانين والانظمة التي تقررها الدولة لجميع الولايات والخطط التي يرسمها الباب العالي إلى جميع الولاة .

فكيف يمكن أن يقال : إن النهضة الأدبية والتعليمية التي قامت في مدينة بيروت ، كانت من نتائج النظام الخاص الذي وضع للبنان ، بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ؟

هذا ، ومن الثابت أن ابواب بيروت ولبنان كانت مفتوحة للأجانب منذ قرون عديدة ، وأن الارساليات الدينية الاجنبية كانت تعمل في لبنان منذ القرن السادس

عشر للميلاد ، والآباء اليسوعيون ـ مثلا ـ دخلوا تلك البلاد سنة ١٦٢٥ ، كما أن العازاريين والكبوجيين والفرنسيسكان لم يكونوا احدث عهداً منهم كثيراً .

وهذه الارساليات الدينية كانت اخذت تهتم بأمور التعليم منذ اوائل القرن الثامن عشر للميلاد ، فالعازاريون واليسوعيون ـ مثلا ـ كانوا يديرون مدرسة في عينطورة ، وأخرى في زغرتا منذ سنة ١٧٣٥ .

في الواقع أن اليسوعيين كانوا غادروا لبنان في اواخر القرن الثامن عشر ، ولكن ذلك كان من جراء اوضاعهم العالمية ، ومشاكلهم الاوروبية . ولهذا السبب فإنهم عادوا إلى لبنان حالما تمكنوا من تصفية مشاكلهم العالمية وإعادة تنظيمهم العام ، بفضل مساعدات الفاتيكان ، وذلك سنة ١٨٣١ ، وأما سائر الارساليات الكاثوليكية فإنها لم تترك لبنان ابداً .

واما المرسلون الامريكان ، فإنهم بدأوا نشاطهم في الشرق الأدنى بوجه عام ـ وفي الشرق العربي بوجه خاص ـ في الربع الاول من القرن التاسع عشر : فإن زعيمهم المشهور « عالي سميث » كان وصل بيروت سنة ١٨٢٧ . ومات هناك سنة ١٨٥٧ . وعالمهم المعروف « فان ديك » بدأ يشتغل في بيروت منذ سنة ١٨٤٠ . حتى أن « دانيال بليس » مؤسس الكلية الامريكية كان قد وصل بيروت سنة ١٨٥٦ . ويظهر من هذه الارقام أن كل ذلك كان حدث قبل سنة ١٨٦٠ .

هذا ، ومن الثابت أن العازاريين انشأوا مدرسة كبيرة في عينطورة سنة ١٨٣٤ ، واليسوعيون انشأوا مدرسة في الغزير سنة ١٨٣٤ ، وأن الانجيليين الامريكان اسسوا مدرسة في عبية سنة ١٨٤٧ . ومن المعلوم أن مدرسة الغزير كانت اصل الكلية اليسوعية في بيروت ، كما أن مدرسة عبية كانت فاتحة الكلية الامريكية في المدينة المذكورة .

امام هذه الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً ، هل يبقى ادنى مجال للشك في أن دخول المبشرين لبنان ، واقدامهم على فتح المدارس في بيروت ، كانا من الامور التي لا تمت إلى نظام لبنان الخاص بأية صلة كانت ؟

ومما يزيد اليقين في هذا المضمار : إن النظام الذي وضع للبنان ـ بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ـ لم يذكر التعليم والتبشير ابداً ، كما أنه لم يخول « المتصرفية » اية سلطة في الامور التي تتصل بالدول الاجنبية . حتى أنه ـ بعكس ذلك ـ قد نص بصراحة تامة ، على أن القضايا التي تحدث بين اللبنانيين والاجانب لا تدخل في اختصاصات « المحاكم اللبنانية » بل أنها تحال رأساً إلى « محكمة التجارة » القائمة في بيروت ، ولو

كانت من القضايا المدنية البحتة التي لا تتصل بالأمور التجارية .

فنستطيع أن نقول ، بكل تأكيد : أن الامتيازات التي كانت تتمتع بها الارساليات الدينية - والمدارس التابعة لها - في بيروت وفي لبنان ، كانت من جملة الامتيازات الأجنبية التي كانت تسري على جميع البلاد العثمانية . إنها كانت بهذا الاعتبار - من نتائج السياسة العامة التي سارت عليها الدولة العثمانية ، ولم تكن قط من نتائج النظام الخاص الذي وضع لمتصرفية جبل لبنان .

ومما لا يدع مجالا للشك في هذا الأمر ، أن امثال هذه الارساليات كانت تشتغل في عدد غير قليل من الولايات العثمانية ، وامثال هذه المدارس كانت تنشأ وتزدهر في عدد كبير من مدن الاناضول والروملي - من ماردين إلى ازمير ، ومن اشقودرة إلى الآستانة - ايضاً .

ولذلك كله ، أقول : إن الزعم بوجود علاقة بين هذه المدارس الاجنبية وبين نظام لبنان الخاص . . . لا يتفق مع حقائق الامر بوجه من الوجوه .

واما المدرسة الوطنية التي انشأها المعلم بطرس البستاني سنة ١٨٦٣ ، فيجب علينا أن ننظر اليها ، على ضوء الحقائق التالية :

اولاً - إن المدرسة المذكورة انشئت في مدينة بيروت التي لم يشملها نظام لبنان الخاص ، فلم تستفد لذلك من امتيازات لبنان بوجه من الوجوه .

ثانياً - إن المدرسة المذكورة كانت مسبوقة بمدارس عديدة ، اهتمت باللغة العربية اهتماماً بالغاً .

ومما يبرهن على ذلك برهنة واضحة ، أن مؤسسها بطرس البستاني كان معلماً للعربية في مدرسة عبية التي انشأها المرسلون الامريكان سنة ١٨٤٧ ، كما أنه كان قد تخرج من مدرسة عين ورقة التي اشتهرت باتقان اللغة العربية منذ مدة طويلة :

ولزيادة التأكيد ، انقل فيما يلي ، بعض العبارات التي كتبها عن هذه المدرسة الخوري اسطفان البشعلاني في كتاب مطبوع ببيروت سنة ١٩٢٥ .

« مدرسة عين ورقة ، اهم المدارس المسيحية في سوريا ، ومن هذه المدرسة انبعثت انوار العلم والعرفان ، وامتدت شعلة النهضة العلمية في سوريا وخرج منها رجال كانوا واضعي اساس النهضة الحديثة ، مثل الشدياق ، والبستاني ، والدحداح . .

واما تاريخ تأسيس هذه المدرسة فيعود إلى ما قبل قيام نظام لبنان الخاص بمدة تزيد على نصف قرن ، لأنها أسست فعلا سنة ١٧٨٩ » .

فهل يجوز لنا أن نقول ـ مع ذلك كله ـ أن النهضة الادبية في لبنان بدأت بعد حوادث سنة ١٨٦٠ ، وبفضل النظام الخاص الذي وضع من جراء تلك الحوادث ؟

بعد هذه النظريات الانتقادية ، يجدر بنا أن ندرس المسألة من اساسها ، عن طريق استنطاق الوقائع واستقصاء الحقائق مباشرة :

ما هي اسماء الادباء والعلماء اللبنانيين الذين ساروا في طليعة المجددين للغة العربية ؟ ما هي اسماء الكتاب والمعلمين اللبنانيين الذين حادوا عن طرائق الازهر في تعليم اللغة العربية ، وألفوا الكتب الحديثة بالطرائق المتبعة في اللغات الغربية ؟ ألم يكن الرتل الاول من هؤلاء المجددين العظام ، ناصيف اليازجي ، وفارس الشدياق ، وبطرس البستاني ؟

فلنرجع إلى تراجم احوال هؤلاء ، ولنبحث في مبلغ تأثرهم بحوادث الستين ، لكي نتبين فيما اذا كانت تلك الحوادث ـ وما تبعها من نظم وامتيازات ـ قد أثرت في تكوينهم الفكري والادبي تأثيراً يذكر :

كان ناصيف اليازجي من مواليد سنة ١٨٠٠ ، مما يدل على أن عمره كان قد بلغ الستين عند حدوث الوقائع المذكورة ، فنستطيع أن نقول لذلك أنه كان ـ عندئذ ـ قد اجتاز سن الكهولة منذ مدة غير قصيرة ، حتى أنه كان قطع شوطاً كبيراً في طريق الشيخوخة ايضاً . فكيف يجوز لنا أن نعلل اعماله الادبية واللغوية بما حدث في لبنان بعد سنة ١٨٦٠ ؟

واما فارس الشدياق ، فكان من مواليد سنة ١٨٠٤ ، مما يدل على أنه كان بلغ عندئذ السنة السادسة والخمسين من عمره . ونعرف من ترجمة حاله ، أنه قد تنقل خلال هذه المدة بين بيروت والقاهرة ، ومالطة ، وتونس ، وكمبريدج وباريس ، إلى أن استقر اخيراً في الآستانة ، سنة ١٨٥٧ . وانشأ هناك مطبعة الجوائب المشهورة ، واخذ يطبع فيها الكتب العربية من جهة ، وينشر جريدته المعروفة من جهة اخرى . وهل يمكن لأحد أن يدعي ـ والحالة هذه ـ أن ذلك كان بتأثير وقائع سنة ١٨٦٠ ـ والحالة هذه ـ أن ذلك كان بتأثير وقائع سنة ١٨٦٠ ، وما تبع تلك الوقائع من النظم والامتيازات ؟

واما بطرس البستاني ، فانه كان أحدث سناً من هذين ، لأنه من مواليد سنة ١٨١٩ ، مما يدل على أنه كان ـ في سنة الستين ـ قد بلغ سن الواحدة والاربعين ، ووصل بذلك إلى طور النضوج التام . ونحن نعلم من ترجمة حاله : إنه كان تألم من الوقائع الدامية ، فأصدر جريدة اسماها « نفير سوريا » ليدعو بها مواطنيه إلى الاتحاد

والوئام ثم انشأ المدرسة التي سماها باسم المدرسة الوطنية ، ليغرس بذور الاتحاد والوئام في قلوب الناشئة منذ الصغر . مما يدل دلالة واضحة على أنه كان اتم نضوجه الفكري ، كما أنه كان نال حظاً كبيراً من النضوج السياسي ايضاً . .

ولزيادة التأكيد ، من المفيد أن نذكر هنا ، خلاصة ترجمة حال الرجل ، نقلاً عن كتاب اصدرته وزارة التربية الوطنية بلبنان ، عند انعقاد مؤتمر اليونسكو ببيروت :

« ولد المعلم بطرس البستاني في الدبيّة سنة ١٨١٩ ، فتلقى مبادىء العربية والسريانية في مدرسة القرية . واخذ العلم في مدرسة عين ورقة فأتقن التاريخ والجغرافيا والحساب ودرس اللغات السريانية واللاتينية والايطالية . وحصل المنطق والفلسفة واللاهوت الادبي والنظري ، واصول الحق القانوني ، وألم باللغة الانكليزية . وفي سنة ١٨٤٠ ، نزل إلى بيروت ، فتعرف إلى بعض مرسلي الامركان وأخذ يعاونهم في بعض تعاريبهم ، حتى رغبوا اليه سنة ١٨٤٦ في تأسيس مدرسة عبية .

« وفي السنة ١٨٤٨ ، عاد إلى بيروت ، وراح ينشىء الجمعيات ، ويؤلف الكتب ، ويتضلع من اللغتين اليونانية القديمة والعبرانية ، ويحصل الكثير من العلوم العصرية الصحيحة ، ويساعد الدكتور عالي سميث في تعريب أسفار الكتاب المقدس إلى أن كانت السنة ١٨٦٠ ، والفتن الطائفية ، فأصدر جريدة سماها « نفير سوريا » ، يدعو فيها إلى وحدة القلوب ، حتى إذا أدرك أن لكل شيء بداية ، وأن القلوب لا تتفق الا إذا اعتادت الاتحاد والوئام منذ الصغر ، اسس المدرسة الوطنية التي كان الشيخ ناصيف اليازجي احد الاساتذة فيها » .

افلا يتضح من كل سطر من سطور هذه الترجمة المختصرة ، أن الاديب المشار اليه ايضاً كان قد نضج نضوجاً كاملاً ـ من الوجهتين الادبية والسياسية ـ قبل سنة ١٨٦٠ ؟

يظهر مما سبق ، أن النظرية القائلة بأن النهضة الادبية في بيروت ولبنان قامت بعد وقائع سنة ١٨٦٠ ، وبفضل النظام الخاص الذي نشأ عن تلك الوقائع . . لهي من النظريات الواهية التي لا تدعمها أية حقيقة من الحقائق التاريخية الثابتة .

ولزيادة البراهين على خطأ هذه النظرية اذكر بضع حقائق اخرى ، لا تقل أهمية ودلالة عن الحقائق التي ذكرتها آنفاً :

اولاً ـ انشئت في بيروت مطابع عديدة ، قبل سنة ١٨٦٠ ، كان اقدمها مطبعة القديس جاورجيوس للروم الارثوذوكس ، التي انشئت في اواسط القرن الثامن عشر للميلاد . ثم المطبعة الامريكية التي نقلت من مالطة إلى بيروت سنة ١٨٤٣ . وبعد ذلك انشأ الآباء اليسوعيون المطبعة الكاثوليكية التي بدأت تطبع على الحجر سنة ١٨٤٨ ، ثم صارت تطبع على الحروف منذ سنة ١٨٥٤ ، وفي الاخير ، قام خليل

الخوري وانشأ « المطبعة السورية » سنة ١٨٥٧ .

أفلا يدل انشاء هذه المطابع العديدة ، دلالة واضحة على قيام حركة ادبية هامة ، قبل سنة ١٨٦٠ ؟

ثانياً ـ تألفت في بيروت عدة جمعيات علمية وأدبية ، قبل التاريخ المذكور : الجمعية السورية التي انشئت سنة ١٨٤٧ بمساعي المرسلين الامريكان ، ثم الجمعية الشرقية التي انشئت سنة ١٨٥٠ بجهود الآباء اليسوعيين ، وفي الاخير « الجمعية العلمية السورية » التي قامت مقام الجمعيتين المذكورتين سنة ١٨٥٧ وتألفت من ادباء ومفكرين ينتسبون إلى مختلف الطوائف الموجودة في البلاد .

ثالثاً ـ بدأ خليل الخوري يصدر جريدة « حديقة الاخبار » سنة ١٨٥٨ .

رابعاً ـ مثل مارون النقاش رواية البخيل سنة ١٨٤٨ ، وأعقبها بروايات اخرى ووضع بذلك اسس التمثيل العربي .

افلا يدل ذلك كله على قيام حركة أدبية قوية ، قبل حوادث سنة ١٨٦٠ ؟

- ٣ -

الاسباب الحقيقية لازدهار مدينة بيروت

إن جميع الفقرات التي نقلتها عن كتاب جرجي زيدان في « تاريخ آداب اللغة العربية » تدل دلالة واضحة على أن النظرية التي ابداها المؤلف في كيفية قيام النهضة الادبية بلبنان ، كانت مبنية على زعمه بأن ازدهار مدينة بيروت وعمارها ، إنما نشأ عن نزوح اللبنانيين اليها ، بسبب حوادث سنة ١٨٦٠ المشؤومة .

إن تعليل ازدهار مدينة من المدن ، بمثل هذه الحوادث العارضة ، لا يتفق مع سنن الاجتماع بوجه من الوجوه : يجب الا ننسى ، أن وقائع سنة ١٨٦٠ كانت من الكوارث العارضة التي لا تستمر مدة طويلة ، فاذا التجأ اللبنانيون من قراهم إلى بيروت بسبب هذه الحوادث ، فلماذا وكيف لم يعودوا إلى تلك القرى ، بعد زوال العاصفة ، وعودة المياه إلى مجاريها ؟ لا سيما وأن التدابير التي اتخذت عقب تلك الوقائع ، والنظم التي وضعت بعد ذلك ، قد ضمنت لهم الامن والسلام بسرعة كبيرة .

إن لازدهار مدينة بيروت ونموها أسباباً أعم وأدوم من حوادث سنة ١٨٦٠ . لأن مدينة بيروت لم تكن ميناء لجبل لبنان وحده ، بل كانت ـ ولا تزال ـ ثغراً لبر الشام بأجمعه ، والطرق التجارية التي تبدأ منها كانت ـ ولا تزال ـ تتغلغل في بلاد الشرق الادنى إلى مسافات بعيدة . فلا مجال للشك في أن اسباب ازدهار هذا المرفأ الهام ، تعود إلى تطور التجارة العالمية بوجه عام ، وتوسع العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بوجه خاص .

ولاظهار هذه العوامل الحقيقية ، ارى أن اوسع ساحة البحث إلى ما وراء سوريا ، بالقاء نظرات سريعة إلى ما جرى في سائر اقسام الدولة العثمانية من جهة ،

وفي سائر انحاء العالم المتمدن من جهة اخرى .

١ ـ نظرة إلى تاريخ الدولة العثمانية

إن الربع الثالث من القرن التاسع عشر كان عهد تحول هام في تاريخ الدولة العثمانية بوجه عام ، وفي تاريخ المسألة الشرقية بوجه خاص .

بدأ هذا العهد بحرب القرم ، ومعاهدة باريس ، وفرمان التنظيمات .

من المعلوم أن إقدام روسيا على طلب منحها حق حماية الارثوذوكس ، في اوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اثار قضية « المقامات المباركة » في فلسطين ، وأوجد أزمة سياسية حادة ، تعدت حدود الدولة العثمانية ، وشملت أهم الدول الاوروبية .

وقد اتفقت فرنسا وانكلترا ـ خلال هذه الازمة ـ على الدفاع عن الدولة العثمانية ضد القيصرية الروسية ، على الرغم من المخاصمات المزمنة والمنافسات العنيفة التي كانت قامت بينهما في النصف الاول من القرن المذكور . واستطاعت الدولتان المذكورتان أن تجرا وراءهما بعض الدول الاوروبية الاخرى ، والدول التي تحالفت بهذه الصورة مع تركيا ضد روسيا ، التزمت خطة الهجوم لارغام الدولة الاخيرة على العدول عن مطالبها . ولذلك أنزلت جيوشها ـ مع الجيوش العثمانية ـ في شبه جزيرة القرم سنة ١٨٥٤ . وعندما تم لها النصر ـ بعد سقوط حصون سباستوبول المشهورة ـ سنة ١٨٥٦ ، عقدت مؤتمراً في باريس وقررت فيه شروط الصلح . وكان من جملة مقررات هذا المؤتمر : مبدأ الابقاء على السلطنة العثمانية « بتماميتها » intégrité de L'empire Ottomane وادخال السلطنة المذكورة في المحفل الاوروبي Concert européen .

والدولة العثمانية ، تمشياً مع مقتضيات هذه الأوضاع الجديدة ، اصدرت المنشور الذي عرف باسم منشور « التنظيمات الخيرية » اعلنت فيه « المساواة » بين جميع رعاياها ، على اختلاف مللهم ونحلهم ، دون تمييز بين اديانهم ومذاهبهم . ولضمان هذه المساواة اخذت تصلح شؤونها الادارية والقضائية ، وفق الاسس الشائعة في البلاد الغربية : احدثت المحاكم النظامية ، المدنية والتجارية والجزائية ، ووضعت قوانين عصرية ، على نمط القوانين الاوروبية ، تشمل احكامها جميع رعايا الدولة ، من مسلمين ومسيحيين ، على وجه المساواة .

وبعد أن كانت جميع القضايا تعرض على المحاكم الشرعية ، التي تحكم وفقاً للأحكام الشرعية ، حددت اختصاصات المحاكم المذكورة ، ونقل قسم كبير من تلك

الاختصاصات إلى المحاكم النظامية التي تحكم وفقاً لأحكام القوانين الجديدة .

وبعد أن كانت المحاكم الشرعية لا تقبل شهادة غير المسلمين على المسلمين ، صارت المحاكم النظامية الجديدة ، لا تفرق بين المسلم وغير المسلم ، لا في الشهادة ولا في الحكم ، ولا في التنفيذ .

ولا حاجة للبيان أن هذه « التنظيمات » الاصلاحية ، اوجدت انقلاباً عظيماً في الامور الادارية والقضائية ، واثرت تأثيراً عميقاً في الاحوال الاجتماعية والاقتصادية .

ومن الطبيعي ، أن هذا التأثير ، صار قوياً ، بوجه خاص ، في المدن التي ـ مثل مدينة بيروت ـ تضم جماعات كبيرة من العناصر المسيحية ، والتي يتيسر لها الاتصال والمتاجرة مع البلاد الأجنبية .

افليس من البديهي ، أن هذه التحولات الاساسية والشاملة ، قد أثرت في « عمار مدينة بيروت » وازدهارها ، تأثيراً اعمق وادوم بكثير من التأثير الذي يعزوه جرجي زيدان إلى « تجمع اللاجئين » من جراء حوادث سنة ١٨٦٠ العارضة ؟

إن التنظيمات التي بدأت في اواخر سنة ١٨٥٦ ، كانت أهم واعظم الاطوار التي اجتازتها « حركة التجديد والاصلاح » في الدولة العثمانية . وهي تعتبر اهم الخطوات التي خطتها الدولة نحو اقتباس النظم الغربية ، بعد الغاء وابادة الانكشارية وتنظيم وتجديد الحياة العسكرية .

إن جرجي زيدان لا يقدر اهمية هذه التنظيمات حق قدرها ، فيذكرها بصورة عرضية ، في الفصل الخاص بكتب الادارة والقضاء .

يقول المؤلف في مستهل هذا الفصل :

« للقضاء الاسلامي تاريخ طويل : يقال بالاجمال أنه ظل قاصراً على المحاكم الشرعية إلى اواسط القرن الماضي . إذ اصدر السلطان عبد الحميد فرمان الاصلاح بعد حروب القرم سنة ١٨٥٦ . وفي جملة ذلك اعلن عزم الحكومة العثمانية على انشاء محاكم نظامية مستقلة عن المحاكم الشرعية ـ وهو القضاء القانوني الحديث . واخذت الدولة من ذلك الحين في وضع النظم على النسق الاوروبي ، واصدار اللوائح والنظم المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية ، ويجمع ذلك كله كتاب « الدستور » ، وقد ترجمه إلى العربية نوفل نوفل المتقدم ذكره وهو مطبوع وفي جملته النظام القضائي وقوانينه ، وهو اقرب إلى القوانين الفرنساوية مما إلى غيرها . . . » (ص ٣٠١) .

ولكنه لا يذكر شيئاً عن تأثير هذه التنظيمات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا في الحياة العلمية والادبية .

٨ ـ ١١٨٢

في حين أن المؤلفات التركية حافلة بابحاث مفصلة عن تأثير التنظيمات في شتى نواحي الحياة في الدولة العثمانية ، من سياسية واجتماعية وتشريعية ، وعلمية وادبية .

وكل من يلقي نظرة استطلاعية على تاريخ الآداب العثمانية ، يجد أن ادب التنظيمات يعتبر من اهم ادوار التجدد والانقلاب في التاريخ المذكور . لأنه يمتاز عن الادوار التي سبقته امتيازاً صريحاً ، بخطوط بارزة جداً ، تتمثل فيها نزعة الاقتباس من الغرب بأجلى مظاهرها .

فيجدر بمن يبحث في عوامل التطورات التي حدثت بلبنان ، أن يلتفت إلى هذا التيار القوي الذي كان غمر الدولة العثمانية بوجه عام .

إن جرجي زيدان لا يفعل ذلك ، لأن انظاره كانت قد تمسمرت على تأثير حوادث سنة ١٨٦٠ ، فانصرفت اليها عن كل ما سواها ، كما شرحت ذلك سابقاً .

ومع ذلك ، يوجد في طيات كتابه بعض الوقائع التي تدل على أن حركة التنظيمات التي قامت في الدولة العثمانية ، لم تخل من التأثير في تطور الادب العربي تأثيراً مباشراً أيضاً .

فإن جرجي زيدان يشير إلى الوزير العثماني الشهير فؤاد باشا في موضعين من الكتاب : اولا خلال تكلمه عن جريدة الاخبار ، وثانياً خلال تطرقه إلى الجمعية العلمية السورية .

فقد قال المؤلف ما يلي : ـ بعد أن ذكر أن حديقة الاخبار صدرت في بيروت سنة ١٨٥٨ ، وأنها كانت اول جريدة عربية صدرت في المملكة العثمانية خارج الآستانة ـ « وبعد سنتين من صدورها جرت حوادث سوريا سنة ١٨٦٠ ، وجاء فؤاد باشا مندوباً لتسوية مسائلها ، فاقترح على خليل الخوري ـ (صاحب الجريدة المذكورة) ـ أن يجعلها شبه رسمية ، وعينت له الحكومة راتباً شهرياً ، ريثما صدرت جريدة سوريا الرسمية (ص ٦٤) .

كما أنه قال ـ بعد أن تكلم عن الجمعية العلمية السورية (التي تأسست سنة ١٨٥٨) وذكر اسماء البعض من اعضائها ـ « وكان بينهم جماعة من كبار رجال السياسة بالآستانة ، منهم فؤاد باشا الشهير ورشدي باشا ومصطفى فاضل باشا . . . » (ص ٣١) .

بعد نقل هذه الكلمات ، من كتاب جرجي زيدان نفسه ، يجدر بنا أن نشير إلى أن فؤاد باشا الذي يذكره المؤلف بهذه الصورة العارضة كان من صناديد عهد التنظيمات . إذ من المعلوم أن سياسة التنظيمات تمثلت في ثلاثة من الوزراء العظام ، هم : رشيد باشا ، وعالي باشا ، وفؤاد باشا .

وفؤاد باشا هـذا ، كان أوفـد إلى سوريـا ، بسلطات واسعة النـطاق ، لتسكين الفتن التي قامت سنة ١٨٦٠ ، فقد عالج القضايا بحزم وكيـاسة ، وعـاقب المجرمـين والمتهاونين بشدة ، مبتدئاً باعدام والي الشام .

ونفهم من العبـارات التي نقلناهـا عن جرجي زيـدان ، أنه لم يهمـل الحـركـات الأدبية ، بل شجـع جريـدة حديقـة الاخبار بمنـح صاحبهـا راتباً شهـرياً ، كـما شجع الجمعية العلمية السورية بالانتساب اليها ، والدخول بين اعضائها .

ونستدل من ذلك كله على أن رجال التنظيمات العثمانية كانوا قد اتصلوا برجال النهضة الادبية العربية ، في سوريا ولبنان اتصالا مباشراً .

ولكن في كتاب جرجي زيـدان ، دليل اقـوى واوضح من ذلـك ايضاً عـلى هذا الاتصال :

قال جرجي زيدان ـ خلال الكلام عن تأسيس الصحف العربية السيـاسية ـ مـا يلي :

« وخـطت الصحافـة العربيـة ، خطوة مهمـة سنة ١٨٦٠ ، بـظهور الجـوائب في الآستـانـة ، لصاحبها أحمد فارس الشدياق ، احد أركان النهضة العربية الاخيرة . وكان للجوائب شأن عظيم عند أدباء العرب ، ونفوذ لدى ولاة الأمر بالآستانة وغيـرها . وكـانـت ميدانـا لاقلام أدبـاء ذلك العصـر ، للمناظرة والمناضلة ، وما زالت تصدر إلى سنة ١٨٨٤ » . (ص ٦٥) .

ومن الامور البديهية التي لا تحتاج إلى تدليل أو إيضاح ، أن صدور هذه الجريدة العربية في عاصمة الدولة العثمانية ، وتأسيس مطبعة الجوائب التي أخذت تطبـع هناك طـائفة من الكتب العـربية القـديمة والحـديثة . . ممـا لا يمكن أن يعزى إلى تـأثير سنـة ١٨٦٠ المشؤومة بوجه من الوجوه . بل هو مما لا بد من تعليله على ضوء سير التـاريخ العثماني من جهة ، وتقدم الحركة العربية العامة من جهة اخرى .

٢ ـ نظرة إلى تاريخ العالم

وقبل انهاء هذا الفصل ، اود أن اخطو خـطوة اخرى ، في سبيـل توسيـع نطاق البحث ، بـالقاء نـظرات سريعـة إلى صفحات التـاريخ العـام ، لاستكمـال وسـائـل الاستطلاع على العوامل المتعلقة بازدهـار مدينـة بيروت ، في الـربع الثـالـث من القرن التاسع عشر ، ولا سيما بعد سنة ١٨٦٠ .

ماذا كانت احوال العالم في ذلك التاريخ ؟ ماذا كان اتجاه الحضـارة العالميـة ، في الفترة الزمنية التي اعتبرها جرجي زيدان ، « عهد النهضة الحقيقية » بلبنان ؟

بين يدي الآن كتاب من احدث مؤلفات « التاريخ العام » المنشورة باللغة الفرنسية ، وهو المجلد السابع عشر من « كليات التاريخ العام » ، التي نشرت تحت نظارة الاستاذين « لويس هالفين » و « فيليب سانياك » تحت عنوان « شعوب وحضارات » .

وقد اشترك في تأليف هذا المجلد ثلاثة من اساتذة الجامعات الفرنسية ، وعنونوه بهذا العنوان : « من الليبرالية إلى الامبريالية » (من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٨) .

يظهر من ذلك أن هذا المجلد يتضمن وقائع دورة تاريخية استغرقت ثماني عشرة سنة بعد سنة ١٨٦٠ .

نعم ، سنة ١٨٦٠ . . . . نفس السنة التي حدثت فيها وقائع سوريا المشؤومة ، والسنة التي اعتبرها جرجي زيدان « مبدأ النهضة الحقيقية » بلبنان ، بسبب نزوج اللبنانيين وغيرهم إلى مدينة بيروت وتجمعهم فيها . . . هذه السنة يعتبرها مؤلفو الكتاب المذكور ، سنة تحول هام في التاريخ العام .

ولا حاجة إلى البيان أن اعتبارهم هذا ، لم يكن مبنياً على اسباب مماثلة للاسباب التي ذكرها جرجي زيدان . بل كان مبنياً على اسباب هامة اخرى ، تتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية العظيمة التي شملت جميع انحاء العالم تقريباً .

يستعرض المؤلفون ـ في اكثر من خمسمائة صفحة ـ الحوادث السياسية والاقتصادية التي توالت في اوروبا وآسيا وامريكا ، بعد السنة المذكورة . . . ويشرحون بوجه خاص ، ما حصل من التطورات الهائلة إلى الحياة الاقتصادية العالمية . ويخلصون من ابحاثهم هذه في القول بأن هذه الفترة من التاريخ ، كانت عهد تطور عظيم في التجارة العالمية . لأنها انتقلت خلال هذه المدة من الطور البري إلى الطور البحري . . . بوجه عام .

ومن جملة ما قاله المؤلفون ـ خلال استعراض وشرح هذه التطورات : « في اوائل سنة ١٨٦٠ ، تم التوقيع على معاهدة التجارة المنعقدة بين فرنسا وانكلترا ، وانتهى عهد الحماية الاقتصادية التي كانت تعيق التجارة ، وبدأ عهد جديد من الحرية الاقتصادية والعلاقات السلمية بين الدول الاوروبية .

« وفي السنة المذكورة دخلت جيوش الدول الاوروبية مدينة بكين ، وفتحت ابواب الصين إلى التجارة العالمية . . . واستقرت فرنسا في عاصمة الهند الصينية ، واحتلت انكلترا مضايق الملايو ، وشقت روسيا طريقها نحو البحر المحيط الهادي من مرفأ فلاديفوستك . . . وأدى كل ذلك إلى توسيع نطاق التجارة العالمية توسيعاً كبيراً جداً . . .

« وفي الـوقت نفسـه أخـذت تتـوالى وتتعمم بعض الاختـراعـات التي تتعلق بـوسـائـل المنـاقلة والمواصلات ، بوجه عام ، وبوسائل المنـاقلات البحـرية بـوجه خـاص . . . في الواقـع ، أن السفن البخارية كانت اخترعت قبل سنة ١٨٦٠ بمدة غير قصيرة . غير أنها ـ خلال تلك المدة ـ لم تستـطع أن تلعب دوراً كبيراً في النقليات التجارية . لأنها كانت كثيرة التكاليف ، فظلت واسـطة لنقل الـركاب ، دون البضائع الثقيلة . وامـا النقليات التجـارية ، فـظلت تعتمد عـلى السفن الشراعيـة ، في الدرجـة الاولى .

« ولكن ، بعد سنة ١٨٦٠ ، حدث تقدم كبير في صناعة السفن البخارية ، تقدم ادى إلى تغيير هذه الأوضاع رأساً على عقب : تعممت طريقة استعمـال الرفاسات الخلفيـة ، عوضـاً عن الدواليب الجانبية لتحريك السفن البخارية . . كما تحسنت المكائن المحركة نفسها ، لاستعمال الكباسات عـوضاً عن الموزنات لتحويل الحركة المتناوبة إلى الحركة المستديمة . . . وفي الاخير ، تقدمت صنـاعة الفـولاذ تقدماً كبيراً ، امكن معه صنع هياكل السفن البخارية من الفـولاذ عوضـاً عن الخشب . . . وكل هـذه الاختراعات والتحسينات ساعدت على تضخيم احجام السفن وتزييد سرعتها ، وتقليل نفقاتها بمقياس واسع جداً . . . مما جعلها عاملاً هاماً في ازدهار التجارة البحريـة ازدهاراً سـريعاً . . . وانهى عهد الاقتصاد المسـدود . . . ونظام « التبـادل التجاري الخـاص بالبـلاد المتجاورة » . . . وفتـح عهد « الاسواق العالمية . . . » .

ويقول المؤلفون ، بعد سنة ١٨٦٠ ، وعلى الاخص في اثناء الحروب الاهلية الامريكية ـ التي كانت شلت النشاط الصناعي والتجاري مؤقتاً ـ اكتسبت « قوة الاتساع الاقتصادي » شدة خارقة ، لم يعرف لها مثيل ابداً ، وغيرت معالم الحياة التجارية تغييراً كلياً .

ولا حاجة إلى البيان أن هذه الانقلابات تجلت بأجلى مظاهرها ، في توسع التجارة البحرية ، وازدهار الموانىء والمدن الساحلية .

بعد هذا الاستعراض السريع لتطور الاحوال الاقتصادية والتجارية في العالم ، بعد سنة ١٨٦٠ ، يجدر بنا أن نتساءل : افما كان من الطبيعي ، أن تزدهر مدينة بيروت ازدهاراً كبيراً تحت تأثير هذه التطورات العالمية ، من جراء تقدم وتوسع وسائل المناقلة بينها وبين سوريا الداخلية من جهة ، وبينها وبين بلاد ما وراء البحار من جهة اخرى ؟

وكيف يجوز لنا أن نعزوا ازدهار هذه المدينة الساحلية ، إلى حادث عارض مثل « نزوح اللبنانيين اليها من جراء حوادث ١٨٦٠ المشؤومة » . . . . متغافلين عن كل هذه العوامل والتيارات العالمية ؟

من اوهام كتاب التاريخ :

مسألة تاريخية في مجلة تركية

ـ حول معبد الجهني ـ

تمهيد

في أواسط سنة ١٩٣٧ اقيمت احتفالات تذكارية شائقة في كابل ، وطهران ، واستانبول ، لمناسبة مرور تسعمائة عام على وفاة ابن سينا . اقيمت الاحتفالات في كابل ، لأنهم زعموا أن هذا الفيلسوف الشهير كان من اولاد الافغان ، وفي طهران لأنهم قالوا بأنه ايراني صميم ، وفي استانبول ، لأنهم ادعوا بأنه تركي الأصل .

إن التنازع حول جنسية ابن سينا على هذا المنوال اكتسب شدة خاصة بين استانبول وطهران ، وفتح باباً لمناقشات علمية تلفت الانظار .

وبوسيلة الاحتفالات المذكورة ، قد اشترك جماعة من علماء الأتراك في وضع سفر كبير عن ابن سينا . كما اقدم عالم إيراني على نشر ترجمة « القانون » إلى اللغة الايرانية . وقد صدَّر المترجم الترجمة بمقالة خاصة ، انتقد فيها مدعيات الأتراك في نسب ابن سينا انتقاداً شديداً ، فقال في جملة ما قاله في هذا الصدد ما مؤداه :

« يحق لكل شرقي ولكل مسلم أن يفتخر بابن سينا ، بصفته عالماً ومفكراً شرقياً واسلامياً ، فيحق للاتراك ايضاً أن يفتخروا به بهذا الاعتبار غير أنه لا يحق لهم أن يفتخروا به باعتباره تركياً . لأن الزعم في تركيته لا يستند إلى اي دليل علمي . يدعون بأنه تركي الأصل ، لأن المدينة التي ولد فيها تركية ، ولكنهم يغضون النظر عن حقائق التاريخ ، التي تشهد بأن المدينة المذكورة لم تكن عندئذ تركية ، بل كانت ايرانية بكل معنى الكلمة . هذا ومن المعلوم أن ابن سينا خلف مؤلفات كثيرة باللغة العربية ، وبعض الكتابات باللغة الايرانية ، غير أنه لم يخلّف ولو كتاب واحدة باللغة التركية . ومما يجدر الانتباه اليه بوجه خاص ـ أن ابن سينا ـ في بعض المواضع من مؤلفاته المختلفة ، تطرق إلى قواعد بعض اللغات ، وذكر بعض الامثلة من اللغات التي يعرفها ، وليس بين تلك الأمثلة مثال واحد من التركية . . . » .

إن مقال العالم الايراني ، لم يرق لمؤرخي الاتراك . فانبرى احدهم ـ بعد مدة ـ إلى الرد على ذلك بمقالة مطولة ، نشرها في العدد الثالث عشر من « **مجلة مجمع التاريخ التركي** » .

وقد حاول صاحب المقالة المذكورة ، شمس الدين كون آلتاي ، تفنيد مزاعم العالم الايراني في اصل ابن سينا ، مدعياً بأن « بخارى » كانت تركية منذ اقدم الازمنة ، ثم وسع ساحة البحث والنقاش توسيعاً كبيراً ، فادعى أن بخارى كانت مركز علم راقٍ وثقافة سامية قبل وصول العرب والاسلام اليها ايضاً . وزاد على كل ذلك دعوى جديدة ، قائلاً أن الحركة الفكرية التي بدأت في البصرة ، في اوائل الاسلام ، كانت من آثار ثقافة ما وراء النهر ، لأن قادة هذه الحركة الفكرية كانوا من الأتراك الذين نقلهم عبيد الله بن زياد من بخارى إلى البصرة . .

ولما اصبحت المسألة بهذه الصورة من المسائل الاساسية التي تمس تاريخ بدء النهضة الفكرية في صدر الاسلام بوجه عام ، رأينا أن ننعم النظر في هذه المدعيات لاظهار مبلغ مطابقتها للوقائع التاريخية الثابتة .

نحن لا نرى لزوماً لاستعراض جميع الآراء والمباحث الواردة في هذه المقالة المطولة والمتشعبة ، فإن ما يهمنا من تلك الآراء والمباحث ، هو ما يحوم حول النظرية الاخيرة وحدها . ولذلك سنحصر بحثنا ونقاشنا في القسم المتعلق بالنظرية المذكورة .

ـ ١ ـ

يقول (شمس الدين كون آلتاي) في البحث الذي نحن بصدده ، ما ترجمته حرفياً :

« إن عبيد الله بن زياد (الذي كان ولي على خراسان) مأموراً للاستيلاء على ما وراء النهر ، في عهد الخليفة معاوية ، كان قد اعجب اعجاباً شديداً بالثقافة العالية والمهارة العسكرية التي يتحلى بها أهل بخارى ، فانتخب من بينهم الفي شاب من المهذبين المنورين ، وأرسلهم إلى العراق بغية جعلهم معلمين للعرب ، واسكنهم البصرة .

« إن هذه المعلومات التي ينقلها الينا أقدم مؤرخي الاسلام (البلاذري) تحل اللغز الذي كان يكتنف مسألة منشأ الحركة الفكرية الأولى في الاسلام . لماذا نشأت هذه الحركة في مدينة البصرة اولا ؟

« لأن الذين أثاروا هذه الحركة الفكرية الاولى ، كانوا هؤلاء الشبان المنقولين من بخارى هم وأولادهم ؟

« إن الشخصين اللذين كانا وضعا الحجر الاساسي في بناء المذهبين المتعارضين في اللاهوت - ذينك المذهبين اللذين ظهرا قبل ابن سينا - كان كلاهما من اهل ذلك القطر . إن معبد الجهني الذي اسس المذهب القائل بحرية الارادة البشرية ، كان قد ولد في بلدة جهينة الكائنة في نواحي جرجان وطبرستان ، كما أن جهم ابن صفوان الذي أسس المذهب المعارض لذلك ، اعني المذهب الذي لم يسلم بوجود حرية الارادة عند الانسان ، والذي ربط كل شيء بتقدير قدرة فوق قوة الارادة البشرية وهو ايضاً كان تركياً من اهل بلخ ، وكان قد تقدم بآرائه هذه لأول مرة في مدينة « ترمذ » من ديار الاتراك . إن هذين المذهبين اللذين ظلا يتصادمان في اللاهوت الاسلامي مدة قرون ، احدهما تحت اسم القدرية والآخر تحت اسم الجبرية ، كانا قد انبثقا من ادمغة تنسب إلى البيئات التي ستنشىء ابن سينا . . . » .

يظهر من هذه الفقرات التي ترجمناها بحروفها ، أن الاستاذ « شمس الدين كون آلتاي » بنى النظرية التي نحن بصددها على القضايا التالية :

(أ) إن عبيد الله بن زياد نقل من بخارى إلى البصرة الفي شاب من منوري الاتراك ، ليعلموا أولاد العرب . لأنه كان قد اعجب بثقافتهم العالية ، بجانب مهارتهم العسكرية .

(ب) إن معبد الجهني الذي أسس مذهب حرية الارادة ، كان تركياً ، ولد في بلدة جهينة الكائنة في طبرستان .

(ج) إن مؤسس مذهب الجبرية هو جهم بن صفوان التركي .

هذه الوقائع والقضايا يعتبرها كاتب المقالة من الحقائق الثابتة بنصوص صريحة واردة في امهات الكتب العربية القديمة ، ويشير في ذيل كل فقرة من هذه الفقرات إلى الكتاب الذي يشهد على صحة هذه القضية .

فعلينا أن نراجع الكتب المشار اليها لنقرأ النصوص ، فنرى مبلغ امانة الكاتب في نقلها ومدى اصابة البراهين التي استخرجها منها .

- ٢ -

يشير الكاتب في ذيل الفقرة الاولى بقصد البرهنة على ما جاء فيها ، إلى الصفحة ٤١٠ من فتوح البلدان للبلاذري ، وإلى تاريخ التمدن الاسلامي لجرجي زيدان .

لقد فتحنا الصفحة ٤١٠ من فتوح البلدان ، وقرأناها باهتمام وإمعان ، غير أننا دهشنا من هذه القراءة دهشة عظيمة ، لأننا رأينا أنها بعيدة عما يدعيه محرر المقال بعداً

غـريباً ، إن كـل ما جـاء في الصفحة المـذكورة حـول هذه القضيـة ينحصر في العبـارة التـالية : « . . . فتـح (عبيد الله بن زيـاد) الصغانيـان ، وقدم معـه البصرة بخلق من اهـل بخارى ففرض لهم » فلا يوجد هناك كلمة واحدة تدل على اعجابه بثقافتهم العالية ، ولا حـرف واحد يدلّ على أن القصد من نقلهم إلى البصرة كان اتخاذهم معلمين للعرب .

قد يخطر على البال : لعل الكاتب اخـطأ في رقم الصحيفة . إن هـذا الاحتمال خطر ببالي أنا ايضاً ، حينما رأيت هذا البون الكبير بين ما كتبه البلاذري وبين ما ادعاه الاستاذ شمس الدين مستنداً على هذه الكتابة . فرأيت أن اتيقن من الأمـر ، فأعـدت قراءة كل ما كتبه البلاذري حول اعمال عبيد الله بن زياد ، ولم اعثر على كلمة واحـدة تؤيد مزاعم الكاتب في الصفحات الاخرى ايضاً .

يتـطرق البلاذري إلى هـذه القضيـة في الصفحـة ٣٧٦ من فتـوح البلدان ايضـاً فيقول : « قالوا كان عبيد الله بن زياد سبى خلقاً من اهل بخارى ، ويقال بل نزلوا على حكمه ، بل ويقال دعاهم إلى الامان والفريضة . فتنزلوا على ذلك ورغبوا فيه وأسكنهم البصرة » ولم يـذكر كلمـة واحدة تدل على علو ثقافـة هؤلاء ، أو تشير إلى مهمـة التعليم التي عهدت اليهم عـلى زعم كاتب المقال .

يظهر من ذلك بكل وضوح : إن محرر المقـال لم يعمل بـالواجب العلمي الـذي يتطلب من كل باحث أن يلتزم الامانة في النقل والاستشهاد ، وسـوّغ لقلمه أن يسنـد إلى البلاذري ما لم يقل به ابداً .

وأما استشهاده بتاريخ التمدن الاسلامي لجرجي زيدان ، فهو أيضاً ممـا لا يستند إلى اساس صحيح بوجه من الوجوه : انـه يذكـر اسم الكتاب في ذيـل الفقرة بجـانب فتوح البلدان ، من غير أن يشير إلى الصفحة التي تؤيد مدّعاه . مع ذلـك لقد تيقنّـا ـ بعد المراجعة والدرس ـ بأن جرجي زيـدان لم يكتب قط شيئاً يؤيـد ما يـدعيه الاستـاذ شمس الدين . فإنـه يشير إلى واقعـة نقل بعض البخـاريين ، في الفصـل الباحث عن نظام الاجتماع في عهد الامويـين ، حيث يقـول : « نقـل الحجاج جمـاعة من شط السنـد إلى العراق وأسكنهم بأسافل كسكرة ، وسبى عبيد الله بن زياد خلقاً من اهـل بخارى واسكنهم البصـرة » غير أنه لم يقل كلمة واحدة عن ثقافة هؤلاء ومهمتهم التعليمية .

والأغرب من ذلك أن جرجي زيدان يكتب في بحث « الاتراك والاسلام » فقـرة تدل على عكس ما يزعمه الكاتب تمـاماً : يقـول جرجي زيـدان : « كان الاتـراك يومئـذ يمتازون عن سائر الشعوب التي دانت للمسلمين بقوة البدن ، والشجاعة ، والمهارة في رمي النشـاب ، والصبر على الاسفار الشاقة فوق ظهور الخيل ، والثبات في ساحة الوغى ، مـع قلة العنايـة بالعلوم ، ولا سيما الفلسفة وعلم الطبيعة . وقلما اشتغل احد منهم بدرسها في ابان التمدن الاسـلامي . واشتهر

ذلك عنهم حتى اصبحوا اذا سمعوا بتركي يشتغل بالعلم الطبيعي ذكروه مع الاستغراب ، كما فعل ابن الاثير لما اشار إلى معرفة قتلمش علم النجوم فقال : « من العجيب أن هذا قتلمش كان يعلم علم النجوم وقد اتقنه مع أنه تركي » (ج ٤ ، ص ١٥٦) .

إنني لا أود أن ابحث فيا إذا كان ما كتبه جرجي زيدان في هذا الصدد موافقاً لحقائق التاريخ ام مخالفاً لها . غير أني اود أن اظهر استغرابي العظيم من اقدام محرر المقال على الاستشهاد بكتاب جرجي زيدان لتأييد نظريته الجديدة . . تلك النظرية التي تزعم بأن الحركة الفكرية الاولى في الاسلام انبثقت من ادمغة الاتراك الذين نقلهم عبيد الله بن زياد من بخارى إلى البصرة ، وذلك على الرغم من وجود الفقرات التي ذكرناها آنفاً في كتاب جرجي زيدان .

هذا واذا تركنا هذين الكتابين جانباً ، بالرغم من أن كاتب المقالة لم يستشهد بغيرهما ، واستنطقنا التواريخ القديمة الاخرى ، لا نجد فيها ايضاً ما يؤيد زعم الاستاذ شمس الدين في هذا الصدد .

إن ياقوت الحموي ، مثلاً ، يشير بدوره إلى هذه الواقعة ، فيقول : « وعاد عبيد الله بن زياد إلى البصرة في الفين من سبي بخاري كلهم جيد الرمي بالنشاب ، ففرض لهم العطاء » (المجلد ١ ـ ص ٥٢٠) ويذكر بهذه الصورة مهارة القوم في الرمي ، غير أنه لا يبحث أبداً عن ثقافتهم العالية أو « مهمتهم التعليمية » كما يدعيه صاحب المقالة .

ولهذا كله ، لا نتردد في القول بأن ما يدعيه « شمس الدين كون آلتاي » في هذا الصدد لا يستند إلى اي دليل تاريخي كان .

ـ ٣ ـ

اما القضية الثانية ، وهي المتعلقة بنسب معبد الجهني والقائلة بانتسابه إلى الجنس التركي وبولادته في طبرستان ، فيحاول صاحب المقالة أن يبرهن عليها بكتابين عربيين مهمين ، يذكرهما في ذيل الصحيفة . كتاب الملل والنحل للشهرستاني ، وكتاب معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، ينقل الكاتب من الأول : ما قاله عن حدوث « بدعة معبد الجهني في آخر ايام الصحابة » ، كما ينقل من الثاني قوله : « وجهينة ايضاً قلعة بطبرستان حصينة مكينة عالية في السماء » .

إننا نسلم بأن ما ينقله الكاتب من هذين الكتابين ، صحيح تماماً ، غير أننا لا نفهم كيف يستشهد بذلك لتأييد مُدّعاه ؟ كيف يستطيع أن يستنتج من هذه العبارات ـ من غير أن يخرج على أبسط قواعد المنطق العلمي ـ بأن الجهني ، ولد في جهينة

طبرستان ؟ فهل يستطيع أن يدعي أنه لا يوجد في الدنيا شيء يسمى « جهينة » غير هذه القلعة الكائنة في طبرستان ؟

اولاً : يجب أن يلاحظ أن العبارة التي ينقلها صاحب المقال من ياقوت الحموي ، تحتوي على لفظة « ايضاً » ، مما يدل بصراحة على أنه سبق لياقوت أن تكلم عن جهينة أخرى . وفي الواقع كل من يراجع مادة جهينة في معجم البلدان يرى أن المؤلف يبدأ بذكر جهينة اخرى ، حيث يقول : « قرية كبيرة في نواحي الموصل على دجلة ، وهي اول منزل لمن يريد بغداد من الموصل . وعندها مرج يقال له مرج جهينة » . ثم يشير إلى من ينتسب إلى القرية المذكورة ، ويذكر بعض التفاصيل عن تاج الاسلام الجهني ، وابو الفرج الجهني . وبعد كل ذلك يكتب العبارة الاخيرة « وجهينة أيضاً قلعة بطبرستان حصينة مكينة عالية في السماء » .

إن ياقوت الحموي يعلمنا إذن ، إن اسم جهينة يطلق على موضعين : الاول قرية كبيرة في الموصل ، والثاني قلعة حصينة بطبرستان واما الاستاذ شمس الدين ، فلم يلتفت إلى ما ذكره ياقوت اولا ، بل يتمسك بما ذكره في الاخير ، كأن مجرد وجود قلعة باسم جهينة في طبرستان ، يكفي للدلالة على أن معبد الجهني تركي مولود هناك .

إن محل قرية جهينة معلوم في نواحي الموصل إلى الآن ، وقد ذكرها ابن الاثير في تاريخه عدة مرات : في حوادث سنة ٣٣٥ (ج ٨ ، ص ٣٥٠) في حوادث ٤٢٠ (ج ٩ ، ص ٢٧٣) ، وفي حوادث ٤٨٠ (١٠٠ ، ص ١٥٠) ؛ فاذا جاز للباحث أن يحكم في مثل هذه القضايا من الاسم وحده ، لحقّ له أن يحكم بنسبة معبد الجهني إلى هذه القرية ايضاً .

ومما يجب أن يلاحظ في هذا الصدد أن ياقوت الحموي يذكر بعض العلماء المنسوبين إلى قرية جهينة في الموصل ، ولا يذكر اسم احد ينتسب إلى قلعة جهينة في طبرستان ، وبما أن معبد الجهني اشهر بكثير من ابي الفرج الجهني أو تاج الاسلام الجهني ، كان الأولى بياقوت أن يذكر اسم معبد الجهني مقرونا بالقلعة المذكورة ، لو كان يعتقد بأنه ولد فيها ، كما يدعي الاستاذ شمس الدين .

وهناك أمر اجدر بالاعتبار من ذلك ايضاً : إن اسم جهينة لا يختص بالمواقع الجغرافية التي يذكرها معجم البلدان ، بل أنه اسم معروف لقبيلة عربية مشهورة ايضاً : وجميع التواريخ العربية تذكر هذه القبيلة ، كما أن جميع كتب الانساب العربية تشير إلى عدد غير قليل من المنتسبين اليها . ومما يجب الا يغرب عن البال ـ في هذا المقام ـ أن اسم هذه القبيلة يمتاز بمكانة خاصة في الامثال السائرة : لأن المثل القائل

« وعنـد جهينة الخبـر اليقين » يشـير بوضـوح إلى الشهـرة التي كـانت تتمتـع بهـا هـذه القبيلة ، حتى في الجاهلية .

إن قبيلة جهينة كانت تقطن سواحل الحجاز ، ولهـذا السبب كانـوا يسمون تلك السواحل باسم « ارض جهينة ، أو بلاد جهينة » غير أنها انتشرت ، بعد الاسلام ومع الفتوحات العربية ، إلى العـراق والشام ومصـر . فكان في الكـوفة محلة خـاصة بهم ، ومسجد يسمى باسمهم ، كما أنهم كانوا اكثر عرب الصعيد في الديار المصرية .

إن بني جهينة لعبوا دوراً هـاماً في الفتـوحات العـربية : كـل من يراجـع تاريـخ الطبري يرى أن هذه القبيلة ، تذكر فيه بمناسبة وقائع عديـدة ، إن عدد هـذه الوقـائع يبلغ اثنتي عشرة ، اقدمهـا يعود إلى عهـد النبي العربي . يعلمنـا الطبـري بأن جهينـة « اشتركت في فتح مكة اشتراكاً فعالاً ، وبأنها كانت في المجنبة اليمنى تحت قيادة خالد بن الوليد » كما يصرح بأن بين من شهد فتح مكة في المسلمين كان الف واربعمائة رجل من جهينة » .

هـذا ، ومن المعلوم أن النسبـة إلى هـذه القبيلة ، تكـون عـلى شكـل « جهني » ويقول ابن الاثير مثلاً في كتابه « اللباب في تهذيب الانساب » في مادة الجهني ما يلي :

« وهذه النسبة إلى جهينة وهي قبيلة من قضاعة . . نزلـوا الكوفـة والبصرة وينسب اليهـا خلق كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم » .

ومما يستلفت النظر ، أن « الواقدي » يذكر بين الصحابة المنسوبين إلى هذه القبيلة رجلاً « اسمه معبد بن خالـد الجهني » ويصرح بـأنه « اسلم » قـديماً وأنـه « كان احـد الاربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم فتح مكة » . .

إن كـل من يأخـذ هذه الحقـائق والشواهـد بنـظر الاعتبـار ، ويـلاحظ أن لقب « الجهني » كـان من الالقاب المعلومـة والمستعملة حتى بـين الصحـابـة . . لا يتـردد في القول بأن نسب « معبد الجهني » الذي « تكلم في القدر آخر ايـام الصحابـة » يجب أن يرجع إلى القبيلة المذكورة .

هذا ، وهناك نص قطعي يدل على ذلك : يقول السمعاني ، في كتاب الانساب ،

« الجهني ـ هـذه النسبة إلى جهينـة ، وهي من قضـاعـة . . نـزلت الكوفـة ، ومنهـا محلة ينسب اليها جماعة . . منهم : معبد بن خالد الجهني ، كان يجالس الحسن البصري وهو اول من تكلم بالبصـرة في القدر فسلك اهل البصرة بعده مسلكه فيها » (ورقة ١٤٥ ب) .

أفـلا يحق لنا أن نستغـرب ـ والحـالـة هـذه ـ كيف أن الاستـاذ شمس الـدين ، يتغافل عن جميع هذه الشواهد الصريحة ، ويدعي نسبة معبد الجهني إلى قلعة جهينة في طبرستان ، وكل ذلك لأن ياقوت الحمـوي ذكر أن هنـاك قلعة بهـذا الاسم ! . وكيف

أنه يعتبر وجود قلعة باسم جهينة في طبرستان ، دليلاً قاطعاً على تركية معبد الجهني ، ويستند على هذا الدليل للاتيان بنظرية ترمي إلى قلب « تاريخ الحركة الفكرية في الاسلام » رأساً على عقب !

وهنا ، نرى من الضروري أن نتقدم بكلمة استطرادية عن قلعة جهينة في طبرستان ، فنتساءل : ما هي هذه القلعة ؟ لماذا سميت باسم جهينة ؟ ما شأن هذا الاسم العربي الصريح في طبرستان ؟ هل من علاقة بين اسم القلعة ، وبين اسم المواقع والقبائل المعلومة ، المنتشرة في الحجاز وسوريا والعراق ومصر ؟

إننا نجد بعض المعلومات عن القلعة المذكورة في كتاب « صورة الأرض » لابن حوقل (ص ٣٨٥) ومسالك الممالك ، للاصطخري (ص ١١٧) واحسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، للمقدسي (ص ١٧٢) ونفهم من جميع هذه المصادر القديمة أنها تقع بين جرجان وبسطام ، على بعد مرحلة واحدة في كل منهما . وهي « واد لقرية حسنة » ، حسب وصف الاصطخري ، وهي « عند ممر جبل » حسب تعبير المقدسي ، مما يدل على أنّ قلعة جهينة مشيدة في موقع منيع ، عند ممر جبل . كما نفهم مما كتبه Rabino في كتابه عن مازندران ، ان القلعة المذكورة كثيراً ما تذكر في التواريخ المحلية ، باعتبارها كانت ملجأ يحتمي به حكام كابود جاما Kabud -Jama حين مهاجمتهم من قبل حكام خراسان وصبهبادية Ispahbads مازندران . واما سبب تسميتها بهذا الاسم ، فلم نعثر على نص في شأنه .

ومع هذا، نعتقد بأن بعض الوقائع المسطورة في كتاب فتوح البلدان للبلاذري، يلقي نورا كشافا على هذه الأسئلة، ويساعدنا على حلها:

ومن غريب الاتفاق ، أن هذه الواقعة مسطورة في نفس الصحيفة التي حاول أن يستند اليها الاستاذ شمس الدين في دعواه المتعلقة بانتقال الثقافة من بخارى إلى البصرة : يقول البلاذري في الصفحة ٤١٠ من فتوح البلدان ، قبل العبارة التي استشهد بها الاستاذ شمس الدين ، « ثم ولّى زياد بن ابي سفيان (وهو والد عبيد الله الذي نقل الفين من اهل بخارى إلى البصرة) الربيع بن زياد الحارثي سنة ٥١ خراسان . وحوّل معه من المصرين زهاء خمسين الفاً بعيالاتهم . . » .

من المعلوم أن المصرين اللذين يقصدهما البلاذري هنا ، هما البصرة والكوفة . وبما أنه من الثابت أن جماعة من جهينة كانوا نزلوا الكوفة والبصرة ، فلا مجال للشك في أن بين هؤلاء الخمسين الفاً وعائلاتهم كان جماعة من جهينة ايضاً . افلا يحق لنا ايضاً أن نفرض بحق ـ والحالة هذه ـ أن اسم قلعة جهينة في طبرستان ، من آثار نزوح هؤلاء إلى هناك ؟ من الممكن أن تكون القلعة قد اسست في عصر الفتوح ، فسميت

لذلك باسم قبيلة الحامية التي تولت الدفاع عنها ، ومن الممكن أنها كانت موجودة قبل الفتح ، غير أن اسمها القديم نسي ، بجانب الاسم الجديد الذي اعطي اليها بالنسبة إلى قبيلة الحامية التي سكنت فيها وفي جوارها . ونحن لا نود أن نبت في هذه القضية ، مع هذا لا يسعنا الا أن نشير إلى العلاقة الظاهرة بين اسم هذه القلعة ، وبين اسم القبيلة العربية التي انتقلت ـ مع من انتقل من اهل المصرين ـ إلى ماوراء النهر ، في ولاية زياد بن ابي سفيان(٣٤) .

هذا ، ونحن لا نرى مجالا للشك في أن الاستاذ شمس الدين قد لاحظ الفقرة المذكورة في الصحيفة التي أشار اليها بنفسه ، ولذلك نستغرب كل الاستغراب كيف انه اهتم اهتماماً كبيراً بالألفين الذين نقلوا من بخارى إلى البصرة ، وادعى لهم شرف توليد الحركة الفكرية هناك ، ولم يبال بعشرات الالوف الذين نقلوا مع عائلاتهم ، بعكس ذلك ، وقبل ذلك ، من البصرة إلى ما وراء النهر ؟

واما القضية الثالثة التي يعتمد عليها الاستاذ شمس الدين في بناء نظريته الجديدة ، فلا نرانا في حاجة إلى البيان ، بأنها تفقد قيمتها وقوتها الانشائية بعد ثبوت بطلان القضيتين الاوليين . فلا نرى لزوماً لاطالة البحث فيها .

الخاتمة

يظهر من الوقائع والحقائق التي سردناها وناقشناها آنفاً أن النظرية التي وضعها الاستاذ شمس الدين كون آلتاي ، في مقالته المنشورة في مجلة مجمع التاريخ التركي لا تستند إلى اي اساس علمي ، بل تخالف جميع الوثائق التي تحوم حول هذه المسائل مخالفة صريحة .

لا مجال للشك في أن كاتب المقالة لم يقدم على وضع وتوسيع نظريته هذه الا مدفوعاً بالنزعة القومية التي اخذت تسيطر منذ مدة ، على بعض مفكري الاتراك بغية ارجاع كل شيء في التاريخ إلى اصل تركي ، ولا نتعدى الحقيقة إذا قلنا ، أن هذه النزعة هي التي ابعدته عن مناحي الابحاث العلمية ، وحملته على « جبر الشواهد » و « خلط الوقائع » . . . بالصور الغريبة التي سردناه وشرحناها آنفاً .

من الامور الثابتة : إن الاتراك ساهموا في تنمية الثقافة الاسلامية ونشرها مساهمة

---

(٣٤) ان المعلمة الاسلامية تذكر في مادة جهينة ، العلاقة التي اكتشفت اخيراً بين بقايا هذه القبيلة العربية وبين اهالي دارفور وفاداي في السودان .

ثمينة ، فمما لا مجال للشك فيه ، أن مؤرخي الاتراك يستطيعون أن يجدوا في صحائف التاريخ مفاخر حقيقية كثيرة ، تكفي لتغذية غرورهم القومي . واشباعه وتنميته . . . واما الذين يغالون في هذا المضمار ، إلى درجة الادعاء بأن الاتراك كانوا العامل الاصلي في توليد الحركة الفكرية الاولى في الاسلام . . والذين لا يتورعون عن جبر الوثائق وقلب الحقائق ، بغية اثبات مثل هذه المدعيات . . اعتقد أنهم يسيئون إلى سمعتهم العلمية ، ولا اظن أنهم يكونون قد خدموا قوميتهم خدمة حقيقية .

١١٩٨-٨

العرب في مقدمة ابن خلدون(*)

(*) نشرت في مجلة الأمالي في بيروت سنة ١٩٣٩ .

٨ - ١١٩٩

العرب في مقدمة ابن خلدون

لاقاني صديق ، وبادرني بحديث طويل ، يمتزج فيه أداء الاستيضاح مع قصد الاستفزاز :

ـ عهدناك من الذين يكنون في قلوبهم إعجاباً عميقاً بابن خلدون ، وسمعنا منك أن هذا الإعجاب هو الذي حملك على تسمية ابنك باسم « خلدون »، وهو الذي حدا بك إلى التكني في كل ما تكتب وتنشر بكنية « أبو خلدون » في حين أننا علمنا أخيراً بأنه قد ظهر في بغداد من يحمل حملات عنيفة على ابن خلدون ، وسمعنا بأن بطل هذه الحملات يدعي بأن ابن خلدون من الكافرين بالعروبة ، ويقول لذلك بوجوب حرق كتبه ونبش قبره باسم القومية . . فما بالك لم تحرك ساكناً تجاه هذه الآراء والحملات الجديدة ؟ فإذا كنت تعتقد بأن هذه الآراء وهذه الحملات لا تستند إلى أساس صحيح ، فعليك أن تفندها وتظهر الحقيقة في أمرها ؛ وإذا كنت تعتقد بأنها محقة ، فعليك أن تشترك بها ، وتظهر إشتراكك هذا ـ على الأقل ـ بترك كنية « أبو خلدون » التي كنت قد اخترتها . . وأما أن لا تعمل لا هذا ولا ذاك ، وأما ان تسكت تجاه هذه الحملات سكوتاً تاماً ، ولا تحرك ساكناً بالرغم من كل ما قيل في هذا الباب . . . فاسمح لي أن أقول لك . . .

لم أشأ أن أترك لصديقي مجالاً للكلام أكثر من ذلك ، فقاطعته قائلاً :

ـ نعم ، أيها الصديق ، أنا من المعجبين بابن خلدون إعجاباً عميقاً ، ومن الذين يعتقدون أنه من أعاظم الفكر البشري بوجه عام ، ومن مفاخر الفكر العربي بوجه خاص . واعتقادي هذا كان توثق وثوقاً كبيراً ، عندما توليت تدريس علم الاجتماع في دار المعلمين العالية ببغداد ـ قبل نحو عشر سنوات ـ وقمت بمقارنات

شاملة بين آراء ابن خلدون ، وآراء من سبقه ومن نبعه من المفكرين ، في ميادين الاجتماعيات ، لأن هذه المقارنات أوصلتني إلى الاعتقاد بأن ابن خلدون يستحق لقب مؤسس علم الاجتماع أكثر من أي مفكر آخر .

غير أن صديقي قاطعني هنا متسائلاً :

ـ تأسيس علم الاجتماع ؟ وما أهمية ذلك في القضية القومية ؟ هب اننا خلعنا هذا اللقب على ابن خلدون ، ولقبناه بلقب « مؤسس علم الاجتماع » ، بل بلقب « خالق علم الاجتماع » فهل تظن هذا اللقب يضمن له المغفرة من ذنب الكفر ، ولا سيما إذا كان كفره هذا من نوع « الكفر بالقومية » ؟ أفلم تقل أنت مراراً ـ في دروسك وكتاباتك ومحاضراتك ـ « يجب أن ندرّس التاريخ بنظرة قومية » ؟

فكان عليّ أن أجيب على أسئلة صديقي جواباً مفصلاً ، فقلت له :

ـ نعم أنا لا أزال أقول بوجوب درس التاريخ بنظرة قومية ، غير إني أقصد من تعبير « النظرة القومية في التاريخ »، النظرة المنورة التي تلاحظ الأمور « من وجهة نظر القومية » ملاحظة مبنية على الدرس الحقيقي والتفكير العميق . لا النظرة العمياء التي تحكم بلا درس وتتكلم بلا تفكير . . أنا أقصد من « النظرة القومية في التاريخ » النظرة المنورة التي تنفذ إلى زوايا التاريخ وخباياه ، لتتحرى المنابع والعيون التي يتفجر منها ماء حياة القومية ، وتستكشف المنحدرات والمجاري التي تساعد على توجه تلك المياه وتجمعها وتدفقها . . لا النظرة العمياء التي لا تكلف نفسها عناء البحث والاستكشاف وتوجد أحياناً بين الحقائق التاريخية والنزعات القومية ، مشادة لا مبرر لها ولا فائدة من ورائها .

لعل قضية « ابن خلدون » التي نحن بصددها من أبلغ الأمثلة وأحسن الأدلة على ما أقول :

عندما نبحث عن ابن خلدون ، ونقرأ مؤلفاته ، يجب علينا ـ قبل كل شيء ـ ألا ننسى أنه لم يكن من رجال هذا العصر ، كما أنه لم يكن من الرجال الذين نشأوا في عهد الدولة الأموية أو الدولة العباسية . إنما كان من رجال القرن الرابع عشر للميلاد . كان ابن خلدون من الرجال الذين عاشوا في عهد انحلال الأمة العربية وتشتت دولها : فقد عاش بضع سنوات في غرناطة ، فشهد مآسي احتضار العهد العربي في الأندلس ، كما ذهب إلى الشام خلال حملة تيمورلنك ، فشهد فاجعة إحتراق دمشق واندثار بقايا الحكم العربي في تلك الديار . . كما تنقل مدة طويلة بين القاهرة وتونس وفاس ، واطلع على الفتن والقلاقل التي كانت تتوالى بلا إنقطاع ، بين الدول

والدويلات والملوك والأمراء ، في جميع تلك الأنحاء . . فيجب علينا أن لا نستغرب إذا ما وجدنا فيه روحاً فلسفية تسترسل في التشاؤم إلى درجة الحكم بأن لكل دولة عمراً طبيعياً وأجلاً محتوماً ، وأن هذا العمر الطبيعي ، لا يزيد ـ عادة ـ على أربعة أجيال .

فمن العبث أن نبحث ـ والحالة هذه ـ في ما كتبه ابن خلدون ، عن دروس في الأخلاق ، أو مواعظ في الوطنية ، لأنه لم يهدف في أبحاثه إلى هذه الأمور ، بوجه من الوجوه .

إن مقدمة ابن خلدون تنم عن نزعة فلسفية وعلمية خالصة ، تصرف كل ما لديها من القوة والجهد ، في سبيل البحث عن « الأسباب والعوامل » بحثاً فكرياً هادئاً ، لا يستهدف شيئاً غير إظهار النواميس الاجتماعية التي تؤثر في نشوء الدول وتطورها وإنقراضها .

إنه أعطانا من النماذج المبتكرة في الأبحاث التاريخية ، ومن الآراء القيمة في النواميس الاجتماعية ، ما لم يسبقه فيها أحد من المفكرين في العصور القديمة ، وما لم يصل إلى مستواها أحد من المفكرين في العصور الحديثة ، حتى القرن التاسع عشر .

ولا شك في أن هذه الخدمة وحدها تكفي لإدخاله في حظيرة « مفاخرنا القومية » ولاعطائه مكاناً ممتازاً في تلك الحظيرة . . فلا يحق لنا أن نطلب منه علاوة على ذلك ـ دروساً في الأخلاق أو مواعظ في الوطنية ، أو نلومه على عدم إعطائه لنا مثل هذه الدروس والمواعظ .

وهنا قاطعني صديقي مرة ثانية معترضاً :

ـ غير إن عدم إعطاء دروس ومواعظ أخلاقية ووطنية شيء ، وكتابة الفصول في مثالب العرب شيء آخر .

وأنا واصلت حديثي ، شارحاً وجهة نظري بكل تفصيل :

ـ ها إنني قد انتهيت من المقدمة ، ووصلت إلى بيت القصيد : فعليّ أن أقول الآن ، بأنني اعترض على كل من يدعي بأن ابن خلدون كتب فصولاً في مثالب العرب .

لا تستغربوا قولي هذا ، أنا لا أجهل بأنه يوجد في مقدمة ابن خلدون فصل (في أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب) ، وفصل آخر (في أن العرب أبعد الأمم عن سياسة الملك) ؛ وآخر (في أن العرب أبعد الناس عن الصنائع) ،

وفصول أخرى مماثلة لذلك . . . غير أنني ادعي بصورة قطعية ، أن ابن خلدون لم يستعمل كلمة (العرب) في هذه الفصول ، وفي الفصول الأخرى المماثلة لها ، بالمعنى العام الذي نفهمه منها الآن . بل أنه استعمل كلمة (العرب) بمعنى البدو ، والرحل منهم على وجه الحصر . وأنا مستعد لذكر عشرات من الدلائل والقرائن التي تشهد على صحة مدّعاي هذا بصراحة تامة .

أنعموا النّظر ، مثلاً ، في الفصل الذي يقول فيه (أن العرب إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب) لاحظوا الأدلة التي يذكرها لتعليل ذلك تجدوا فيها هذه العبارات : « فغاية الأحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتقلب وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له » (ص ٢٤٩) ألا تلمسون من بين ثنايا هذه العبارات أنها تشير إلى اعراب البادية وحدهم ، ولا تقصد الأمة العربية بأجمعها ـ حسب المعنى الذي صرنا نفهمه نحن من كلمة العرب ، الآن ؟ وإذا خامركم أدنى شك في هذا الباب فاقرأوا العبارات التالية ، فستجدون فيها ما يطرد من ذهنكم كل أنواع الشكوك : (فالحجر مثلاً إنما حاجتهم إليه لنصبه أثافي للقدر فينقلونها من المباني ويخربونها عليه . . . والخشب أيضاً إنما حاجتهم إليه ليعمروا به خيامهم ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم ، فيخربون السقف عليه). فهل من مجال للشك في أن مدار البحث هنا لا يتعدى (البدو) الذين يعيشون تحت الخيام ؟ وهل يستطيع أحد أن يدعي بأن ابن خلدون ، عندما كتب هذه العبارات ، وقال « لا يحتاجون إلى الحجر إلا لنصبه أثافي للقدر ، ولا إلى الخشب إلا لنصب الخيام . . . أكان يعني أهل دمشق ، أو القاهرة ، أو سكّن تونس أو فاس ؟ » .

لننتقل إلى فصل آخر : فصل في أن جيل العرب في الخلقة طبيعي (ص ١٢١) ألا تجدون أن عنوان هذا الفصل وحده ، يدعونا إلى التأمل لتعيين المعنى المقصود من كلمة العرب ؟ اقرأوا الفصل ، تجدوا فيه تفاصيل كثيرة عن وسائل المعيشة ، وعن تأثير هذه الوسائل والنظم في الحياة الاجتماعية ، ثم تصلوا إلى العبارات التالية : « أما من كان معاشهم من الإبل ، فهم أكثر ظعنا وأبعد في القفر مجالاً فكانوا لذلك أشد الناس توحشاً . وينزلون من أهل الحواضر منزلة الوحش غير المقدور عليه والمفترس من الحيوان العجم . وهؤلاء هم العرب وفي معناهم ظعون البربر وزناتة بالمغرب والأكراد والتركمان والترك بالمشرق . إلا أن العرب أبعد نجعة وأشد بداوة ، لأنهم مختصون بالقيام على الإبل فقط . . . » ألا تفهمون من هذه العبارات ـ ولا سيما من العبارة الأخيرة ـ أن ابن خلدون استعمل كلمة العرب هنا أيضاً بمعنى خاص ، غير المعنى العام الذي نفهمه منها الآن ؟ ألا ترون ، بصراحة ما بعدها صراحة ، أن مؤلفنا عندما كتب ما كتبه في هذا الباب ، لم يقصد قط أهل المدن والأمصار ؟ وفي الأخير ، تأملوا في العبارة القائلة « هؤلاء هم العرب وفي معناهم ظعون البربر وزناتة في المغرب والأكراد والتركمان والترك بالمشرق » وفكروا ما هو المعنى الذي يشترك

فيه العرب والبربر والترك والتركمان ؟ هل هو شيء غير حياة البداوة والترحل ؟ أفلا ترون أن ذلك هو المقصود في جميع هذه العبارات بصورة صريحة ؟

ولننتقل الآن إلى فصل آخر ، ولنقرأ الفصل الذي يقول فيه المؤلف (أن العرب أبعد الناس عن الصنائع) (ص ٤٠٤) نجد أنه يبدأ الحديث عن ذلك بالعبارة التالية : « والسبب في ذلك أنهم أعرق في البداوة وأبعد عن العمران الحضري وما يدعو إليه من الصنائع وغيرها » ثم يقول : « والعجم من أهل المشرق وأمم النصرانية عدوة البحر الرومي أقوم الناس إليها . لأنهم أعرق في العمران الحضري ، وأبعد عن البدو وعمرانه . حتى أن الابل التي أعانت العرب على التوحش في القفر والاعراق في البدو مفقودة لديهم بالجملة . . وعجم المغرب من البربر مثل العرب في ذلك ، لرسوخهم في البداوة منذ أحقاب من السنين » . أفلا ترون في كل هذه العبارات قرائن قطعية ، ودلائل صريحة على المعنى الذي ذكرته آنفاً ؟

أنا لا أرى لزوماً لتكثير هذه الأمثلة والشروح . . غير أنني أؤكد لكم بأن كل من يتصفح مقدمة ابن خلدون تصفح المدقق ، يجد في فصولها المختلفة عدداً كبيراً من أمثال هذه الدلائل والقرائن ، التي لا تترك أدنى مجال للريب في أن المفكر المشار إليه لم يستعمل كلمة العرب بالمعنى الشامل الذي نفهمه منها الآن ، بل استعملها ـ كما شرحت ذلك آنفاً ـ بمعنى خاص ، إلا وهو « البدو » والرحل منهم على وجه الحصر .

عندما ختمت حديثي هنا ، لاحظت بأن صديقي اقتنع بصحة ما قلته تمام الاقتناع . غير أنني لمحت ـ بين العلائم التي تظهر هذا الاقناع ـ آثاراً تنم عن الاستغراب . . . فرأيت من واجبي أن أخلصه من هذا الاستغراب أيضاً ، فواصلت الحديث ، قائلاً : ـ قد تسألونني ، لماذا سلك ابن خلدون هذا المسلك الغريب في التسمية ، فاستعمل كلمة العرب بهذا المعنى الخاص ؟

فاسمحوا لي أن أقول لكم : بأن معاني الكلمات كثيراً ما تتغير وتتطور على مرّ القرون . إن تاريخ اللغات الاوروبية يذكر لنا أمثلة كثيرة على ذلك ، كما أن تاريخ اللغة العربية أيضاً يعطينا أمثلة غير قليلة لذلك . خذوا مثلاً كلمتي العجم والروم ، لا شك أنكم تعرفون أن كلمة العجم كانت تستعمل بمعنى واسع جداً ، فكانت تشمل كل من ليس بعربي على الاطلاق غير أنها تخصصت مؤخراً ، فأصبحت اسماً لأمة واحدة من تلك الأمم . كذلك كلمة الروم ، فإنها كانت تستعمل بمعنى واسع تشمل مجموعة أمم من أديان وأجناس مختلفة ، ثم تخصصت بالتدريج للدلالة على أصحاب مذهب معين من جهة ، وعلى أفراد أمة معينة من جهة أخرى .

فهل من مجال للاستغراب ، إذا ما تغير وتطور المعنى المفهوم من كلمة « العرب » أيضاً على مرّ القرون ؟

أنا لا أرى لزوماً لتتبع آثار هذا التطور منذ عصر الجاهلية غير أنني استلفت أنظاركم إلى حقيقة راهنة ، الا وهي : إن إستعمال كلمة العرب بالمعنى الخاص الذي ذكرته آنفاً ، من العادات التي لم تندرس آثارها تماماً ، فإن هذا الاستعمال لا يزال دارجاً في بعض النشرات في مصر ، كما أنه لا يزال منتشراً في أحاديث العوام في العراق . إنني كنت تألمت من ملاحظة تفشي هذا الاستعمال بين الطلاب والمعلمين أيضاً . فقد رأيت لزوماً لاصدار بلاغ عام للمدارس حول هذا الموضوع ـ عندما كنت مديراً عاماً للمعارف ـ وقد قلت في البلاغ المذكور ـ المؤرخ بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٢٤ ـ ما يلي : (من المعلوم أن عامة الناس قد اعتادوا استعمال كلمة عرب بمعنى « بدوي » و « فلاح » فكثيراً ما يقولون مثلاً : « ذهب إلى العرب » أو « كان عند العرب » بمعنى « ذهب إلى البادية » أو « كان بين البدو » ، كما أنهم يقولون مثلاً « بساط عرب أو بيوت عرب » بمعنى « بساط عادي » أو « بيوت فلاحين ». وكما أنهم كثيراً ما يلفظون هذه الكلمة بلهجة يمازجها شيء من الاستخفاف والازدراء . ولقد شاهدنا مع كل أسف هذه العادة السيئة منتشرة وسائدة حتى في المدارس . فالطلاب كثيراً ما يستعملون كلمة العرب بالمعاني والصور الآنفة الذكر ، مثل العامة ، وأما المعلمون ، فأنهم لا يعتنون في تصحيح هذا الغلط ، بل أحياناً يشاركون العامة فيه .

(لما كان هذا الاعتقاد مخالفاً لما تقتضيه التربية الوطنية والقومية كل المخالفة ، ولما كانت أسمى الغايات التي يجب أن يستهدفها المعلمون في دروسهم وأعمالهم هي بث الأخلاق الفاضلة بصورة عامة ، وتقوية الشعور الوطني والقومي بصورة خاصة ، رأينا أن نلفت أنظار جميع المديرين والمعلمين إلى هذا الأمر المهم . وأن نطلب إليهم : ـ

(أن يجتهدوا في إزالة هذا الغلط بكل ما لديهم من قوة ونشاط ، وأن يفهموا التلاميذ بكل دقة واعتناء معنى الفلاح والبدوي والعربي ويوضحوا لهم أن كلمة « عرب » لا تدل على صنف من صنوف الخلق ؛ بل هي تدل على جميع أفراد الأمة ، ويعودوهم على استعمالها بهذه الصورة . . . ويجنبوا أنفسهم من الاشتراك في هذه الغلطة ومن استعمال اسم الأمة العظيمة التي نفتخر بالانتساب إليها بهذا المعنى العامي ، سواء كان في دروسهم أو في محادثاتهم . . .).

ألا يدل هذا البلاغ الرسمي ـ الذي كان أذيع على المدارس العراقية قبل خمسة عشر عاماً ـ دلالة واضحة على مبلغ انتشار الاستعمال المذكور ، عندئذ ؟ لا شك في أن استعمال كلمة العرب بهذا المعنى قلّ كثيراً منذ ذلك التاريخ ، بسبب جهود المعلمين عملاً بمنطوق البلاغ المذكور من جهة ، وبسبب انتشار التعليم وذيوع الصحافة من جهة أخرى . مع هذا لا مجال للشك في أن آثار هذا الاستعمال لا تزال

تبدو إلى العيان . . . في بعض الأحيان .

فهل يجوز لنا أن نستغرب ـ والحالة هذه ـ إذا ما شاهدنا ابن خلدون يستعمل هذه الكلمة بهذا المعنى قبل خمسة قرون ؟

لم يتردد صديقي في تصديق ما قلته بهذا الصدد ، غير أنه وجه لي هذا السؤال الأخير :

ـ مع كل هذا ، ألا تجد أن مقدمة ابن خلدون تضعنا أمام مشكلة هامة ؟ فإن الناس قلما يُنعمون النظر في مثل هذه الأمور عندما يقرأون . . . ولا شك في أن الشعوبيين يستفيدون من ذلك ، فيستشهدون بكلمات ابن خلدون ليزعزعوا إيمان الشباب في مزايا أمتهم وقابليتها .

فأجبته قائلاً : هذا صحيح ، ولكن ما السبيل إلى معالجة هذه المشكلة ؟ لا شك في أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو : السعي لاظهار هذه الحقائق ، وتصحيح هذه الأخطاء عند جميع الناس بوجه عام ، وعند قرّاء ابن خلدون بوجه خاص .

ومن الغريب أن ترجمة مقدمة ابن خلدون إلى الفرنسية ، مصدرة بمدخل طويل ، ومذيلة بشروح كثيرة ، وفي هذه الشروح إشارة صريحة إلى أن المؤلف قد استعمل كلمة العرب بمعنى البدو في معظم الفصول ، في حين أن الطبعات العربية لا تزال محرومة من مثل هذه الشروح والاشارات . إن هذه الواقعة وحدها ، تدلنا على الطريق المعقول الذي يجب أن نسلكه في هذا الباب .

وأما إذا إنصرفنا عن أمثال هذه الطرق المعقولة ، فاندفعنا في مقابلة كلام الشعوبيين بقولنا « إن ابن خلدون كفر بأقواله ، فلنحرق كتبه ، ولننبش قبره . . . » فنكون قد خدمنا مقاصد هؤلاء الشعوبيين من حيث لا ندري . إذ أننا نكون قد جعلنا « شهرة ابن خلدون العالمية » خصماً وهمياً لفكرتنا القومية ، بغير مبرر ، ونكون قد بددنا قوانا لمعاداة شهرة ابن خلدون بلا جدوى ، عوضاً عن أن نستفيد منها لتوسيع نطاق مفاخرنا الفكرية والعلمية ، وتقوية إيماننا القومي بتذكر تلك المفاخر العظيمة .

كنت قلت لك أيها الصديق ، في بداية حديثنا ، بأنني من الذين يدعون إلى النظرة القومية المنورة لا النظرة القومية العمياء .

فأظن أن التفاصيل التي ذكرتها آنفاً ، تظهر بوضوح تام ، ما أعنيه بالنظرة القومية المنورة وما أعنيه بالنظرة القومية العمياء . . . .

عود إلى مسألة العرب في مقدمة ابن خلدون

زارني صديقي ، مع جماعة من اصحابه ، وقال لي :

ـ إنني اشكرك ، واخواني ، على المقالة التي نشرتها عن حديثنا حول مسألة العرب في مقدمة ابن خلدون . لقد نورت الاذهان في هذه المسألة الهامة ، وصححت الغلط الشائع في فهم مقدمة ابن خلدون ، فأديت بذلك خدمة علمية وقومية في وقت واحد .

ثم تابع حديثه قائلاً : لقد اتصلنا منذ انتشار مقالتك ، مع عدد كبير من المفكرين والشبان المنورين ، فوجدناهم كلهم قد اقتنعوا بصحة تفسيرك ، واشتركوا بوجهة نظرك . . غير أن احد اصحابنا لم يتخلص من الريب العالق في ذهنه ، ولذلك جئنا به لتتحدث اليه .

قال ذلك ، وقدم لي صديقه المرتاب .

فقلت لصديقه هذا : ارجو أن تشرح لي وجوه ارتيابك في الامر ، بكل صراحة .

فأخذ الشاب يسرد الشكوك التي خامرته في هذا الباب ، قائلاً :

ـ أنا اعترف بأن الامثلة التي ذكرتها في مقالتك عن استعمال كلمة العرب بمعنى البدو ، واضحة ومقنعة . غير أني اخشى أن تكون هذه الامثلة من الأمور الشاذة ، وأن لا يكون في تعميمك لمدلولات هذه الامثلة شيء من الخروج على ما يقتضيه التفكير العلمي من الدقة في الحكم والاحتراز في التعميم . . واسمح لي أن اقول بصراحة ازيد : أنا اعرف مبلغ تقيدك بالطرق العلمية في مباحثك ، غير أني اخشى أن

تكون قد استعجلت في تعميم هذه الامثلة ـ خلافاً لاعتيادك العام ـ مدفوعاً بحرصك على تزكية ابن خلدون من جهة ، وعلى الدفاع عن العرب من جهة اخرى . . فهل تأكدت من أن ابن خلدون استعمل كلمة العرب بمعنى البدو ، في كل اقسام المقدمة ؟

شكرت الشاب على صراحته في هذا الباب ، فقلت :

ـ تأكدوا بأنني درست هذه المسألة بنزعة علمية بحتة ، مجردة عن كل انواع الاندفاعات العاطفية ، وعن جميع الأفكار القَبْلانية . . لقد أشرت على جميع كلمات العرب والعربي الواردة في مقدمة ابن خلدون ، من أولها إلى آخرها . وأحصيت هذه الكلمات ، وصنفتها حسب مواقع استعمالها . . ولم اقل ما قلته في هذا الباب ، الا بعد هذا الدرس الشامل التام .

فقد وجدت في أكثر من ثمانين موضعاً من الكتاب ، دلائل وقرائن قطعية على استعمال كلمة العرب بمعنى البدو . وهذه المواضع لم تكن مجتمعة في فصل واحد أو في فصول متقاربة ، بل هي مبعثرة في جميع ابواب الكتاب ، من فصوله الاولى إلى فصوله الاخيرة . . ولا اراني في حاجة إلى القول بأن وجود هذا المقدار الكبير من القرائن القاطعة ، في هذا القدر المهم من المواضع المختلفة ، مما يخولنا حق تعميم الأمر ، بدون تردد .

هذا وأستطيع أن اؤكد لكم بأن الامثلة التي ذكرتها ، لم تكن ابرز الامثلة الموجودة في الكتاب ، فانني لم اختر تلك الامثلة لشذوذ في وضوحها بل اخترتها ، لمجيئها في فصول تحتوي على اقسى الاحكام على العرب : فصل في أن العرب إذا تغلبوا على اوطان اسرع اليها الخراب ، فصل في أن العرب ابعد الامم عن سياسة الملك ؛ فصل في أن العرب ابعد الناس عن الصنائع . . واما في الفصول الاخرى ، فيوجد من الدلائل والقرائن ما هو اوضح واصرح من التي ذكرتها في مقالتي . . .

قلت ذلك ، واتيت بمقدمة ابن خلدون ، واخذت اراجع فهرستها :

ـ اولاً ، اسمحوا لي أن استلفت انظاركم إلى نقطة هامة ، جديرة بالاعتبار : انظروا إلى الفصل الذي يقول فيه ابن خلدون « أن العرب إذا تغلبوا على اوطان اسرع اليها الخراب » ولاحظوا موقع هذا الفصل من ابواب الكتاب ، تروا أنه من فصول الباب الثاني . اقرأوا عنوان هذا الباب : « الباب الثاني ـ في العمران البدوي والأمم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الاحوال » ! تروا من ذلك ، بأن هذا الباب يبحث عن « العمران البدوي » ، ويترك أمر البحث عن الدول إلى الباب الثالث ، والبحث عن « البلدان والأمصار وسائر العمران » إلى الباب الرابع .

لاحظوا أن الفصل الـذي يقول بـأن « العرب لا يستـولون الا عـلى البسائط » والـذي يدعي بأن « العرب أبعد الامم عن سياسة الملك » والذي يقول بأن « العرب لا يحصل لهم ملك الا بصبغة دينية » . . ايضاً من اقسام الباب الثاني ، من اقسام الباب الباحث « في العمران البدوي » .

قلت ذلك ، ووضعت الكتاب بـين يدي الشـاب ، واستلفت انظاره إلى عنـوان الباب ، وإلى فهرست فصول هذا الباب .

فصاح الشاب : هـذا دليل حـاسم تماماً . لم يبق عندي مجـال للريب في صحة تفسيرك للأمر .

غير أني رأيت أن اتابع حديثي وقلت :

ـ لا والآن ، اسمحوا لي أن اعرض على انظاركم ادلة واضحة من كل ما كتبتـه قبلاً ، ومن كل ما قلته إلى الآن :

كنت قـد تطرقت في مقالتي إلى الفصـل القائـل بأن « العـرب ابعد النـاس عن الصنائع » ؛ وذكرت قرائن عـديدة تـدل على استعمـال كلمة العـرب في هذا الفصـل بمعنى البدو . وقد لاحظت في محل آخر من المقدمـة ، بعض الفقرات التي تؤيـد ذلك بصراحة ما بعدها صراحة : عندما يبحث ابن خلدون ـ في الباب الاخير من مقدمتـه ـ عن العلوم يشبهها بالصنائع ، فيقول في هذا الصدد ما يلي :

(وقد كنا قـدمنا أن الصنـائع من منتحـل الحضر ، وأن العـرب ابعد النـاس عنها ؛ فصـارت العلوم لذلك حضرية ، وبعد عنها العرب . .) (ص ٥٤٤) .

ترون في هذه العبـارات ، أن ابن خلدون يذكـر كلمة العـرب مرتـين ، مقابـلاً لكلمة الحضر بصراحة تامة ، وبشكل لا يترك مجالاً للشك في أنه يقصد منهـا « البدو » على وجه التخصيص ، ويخرج من نطاق شمولها « الحضر » على الاطلاق . .

تصفحوا الفصول البـاحثة عن اللغـة والشعر ؛ تجـدوا فيها ايضـاً امثلة صريحـة وادلة حاسمة لذلك :

اقرأوا الفصل الخمسين : « في اشعار العرب واهل الامصار لهذا العهـد » (ص ٥٨٢) تروا أن العنوان نفسه يميز « العرب » عن « أهل الامصار » بصراحة تامة .

اقرأوا الفصل نفسه ؛ تجدوا بين سطوره ايضاً ما يؤكد ويؤيد دلالة العنوان :

« كذلك الحضـر اهل الامصـار . نشأت فيهم لغـة اخرى ، خـالفت لسان مضـر في الاعراب

واكثر الاوضاع والتعاريف ، وخالفت ايضاً لغة الجيل من العرب لهذا العهد » (ص ٥٨٢) .

ترون من هذه العبارات أن ابن خلدون يميز « لغة الحضر » عن « لغة العرب » لعهده ، وهذا التمييز لا يمكن أن يفسر الا باستعمال كلمة العرب مقابلاً لكلمة الحضر ، كما في الفقرات التي ذكرتها آنفاً . .

وهناك فصل آخر ، يؤيد كل ذلك ، بتعبيرات واشكال اخرى :

« الفصل التاسع والثلاثون - في أن لغة اهل الحضر والأمصار لغة قائمة بنفسها » يبدأ ابن خلدون هذا الفصل بالعبارات التالية :

« اعلم أن عرف التخاطب في الامصار وبين الحضر ، ليس بلغة مضر القديمة ، ولا بلغة اهل الجيل . بل هي لغة قائمة بنفسها ، بعيدة عن لغة مضر وعن لغة هذا الجيل الذي لعهدنا » (ص ٥٥٨) .

أليس من الواضح بأن كاتب هذه الفقرات يترك اهل الحضر والامصار خارجاً عن نطاق شمول تعبير « الجيل العربي » ؟

وفي الاخير : اقرأوا الفصل الثامن والثلاثين : « في أن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير » (ص ٥٥٧) يقول ابن خلدون في هذا الفصل بأن « افراد الجيل العربي لهذا العهد » لا ينطقون بالقاف كما ينطق بها « اهل الامصار » وبعد أن يوضح كيفية هذا النطق ، يقول ما يأتي :

« وصار ذلك علامة عليهم من بين الأمم والأجيال مختصاً بهم ، لا يشاركهم بها غيرهم . حتى أن من يريد التقرب والانتساب إلى الجيل والدخول فيه يحاكيهم في النطق بها : وعندهم انما يتميز العربي الصريح من الدخيل في العروبية والحضري ، بالنطق بهذه القاف » (ص ٥٥٧) .

هل تريدون صراحة اكبر من هذه الصراحة ؟ اقرأوا العبارة التي ينهي بها ابن خلدون الفصل الذي نحن بصدده :

« هذا مع اتفاق اهل الجيل كلهم شرقاً وغرباً في النطق بها ، وانها الخاصية التي يتميز بها العربي من الهجين والحضري . . » (ص ٥٥٨) .

هل يمكن لأحد أن يطلب دليلاً اوضح من هذه العبارات ، على استعمال كلمة العربي بمعنى البدوي ، ومخالفاً لكلمة الحضري ؟

هل الشقاق طبع في العرب (*) ؟

(*) كتب جواباً على سؤال للاستاذ الكبير احمد حسن الزيات ، ونشر في مجلة الرسالة سنة ١٩٤٩ .

إلى الاستاذ الكبير احمد حسن الزيات

صديقي الاستاذ . . .

لقد اطلعت على السؤال الذي وجهتموه إليّ ، في مقالكم المعنون « هـل الشقاق طبع في العرب ؟ » .

فقد اشرتم في المقال المذكور إلى حوادث الشقاق والتنافس والتخاصم التي توالت في تاريخ العرب ، واستعرضتم الاحزاب السياسية والفرق الدينية التي ظهرت بينهم ، ثم ذكرتم رأي ابن خلدون في هذا المضمار . وفي الأخير تساءلتم : « هل كتب الله على العرب أن يعيشوا ابداً بطبيعة البادية ونفسية الغابة وعقلية القبيلة » ؟

فوجب عليّ أن البي طلبكم ، فاكتب اليكم ما اعتقده في هذه القضيـة الهامـة . غـير اني رأيت من الضروري أن اقف اولاً امـام « المقدمـات » التي صـدرتم بهـا هـذا السؤال ، قبل أن احاول الاجابة عنه إجابة مباشرة .

- ١ -

فاسمحوا لي أن اسـألكم بدوري : هـل تظنـون أن الاختلافـات التي ذكرتمـوها كانت من خصائص الامة العربية وحدها ؟

انـا لا اشك في أن جـوابكم عن هذا السؤال سيكـون بالنفي ، لأنكم تعـرفون جيداً ـ كما يعرف ذلك كل من يستعرض التاريخ العـام ـ أن تواريـخ الامم الاخرى لم تخل من امثال تلك الاختلافات .

فيتـرتب على ذلـك إذن أن انقل البحث إلى كميـة هذه الاختـلافات وشـدتها ،

فأسألكم : هل تعتقدون أن الاختلافات السياسية والدينية التي حدثت في تاريخ العرب كانت اكثر وأشد واعنف من التي تجلت في تواريخ الأمم الاخرى ؟

أنا اعرف أن الآراء الشائعة الآن لا تدع مجالا للتفكير ملياً في هذا السؤال ، لأنها تحمل الاذهان على الرد عليه فوراً بالايجاب .

واعترف بأني أيضاً كنت ـ مدة من الزمن ـ من المتأثرين بهذه الآراء الشائعة ، ومن المسلّمين بأن تاريخ العرب يشذ في هذه القضايا عن تواريخ الامم الاخرى شذوذاً كبيراً . غير أني بدأت اشك في صحة هذه الآراء الشائعة عندما أخذت اتعمق في دراسة التاريخ العام ، وازددت شكاً فيها كلما تغلغلت في هذه الدراسة ، إلى أن اصبحت اعتقد اعتقاداً جازماً بأنها لا تتفق مع الحقائق التاريخية الثابتة ابداً ، لأنها لا تقوم على مقارنات شاملة ، بل تستند إلى استقراء ناقص جداً .

إننا ننفعل ، ونتألم ، ونغضب .. عندما نقرأ أخبار الاختلافات التي حدثت في تاريخ العرب .. ولا سيما عندما نتتبع نتائج هذه الاختلافات ونطلع على كيفية تضاؤل سلطة الخلافة ، وتشتتها بين سلطات السلاطين وملوك الطوائف العديدين .

إننا ننفعل ونتألم من هذه الاخبار والحوادث التاريخية ، لأننا نقيس احوال القرون الماضية بمقاييس الازمنة الحاضرة ... ولا نكلف انفسنا عناء البحث في التاريخ العام بحثاً شاملاً ، لكي نعرف ما اذا كانت تلك الاحوال من الامور التي تشذ فيها الامة العربية عن سائر الامم ، او كانت من الامور الطبيعية التي تتساوى فيها جميع الامم في بعض الاطوار من تاريخها .

فيجب علينا قبل كل شيء ، أن نطلق اذهاننا من ربقة هذه الآراء الشائعة ، لندرس هذه القضايا من جديد ، بنظرات علمية بحتة ، مع استقراء الحوادث التاريخية استقراءاً تاماً .

فلنبدأ اولاً بقضية الاختلافات الدينية . ولنستعرض ما حدث منها في أوروبا ، طوال القرون الوسطى وخلال النصف الاول من القرون الاخيرة .. نجد أنها لم تكن قط اقل تنوعاً ولا اخف عمقا مما حدث في العالم العربي خلال الازمنة المذكورة ، إن لم تكن اكثر تنوعاً واشد عنفاً منها ..

احصوا المذاهب المختلفة التي نشأت في الغرب منذ ظهور المسيحية في مختلف البلاد الاوروبية خلال القرون المذكورة .. استعرضوا الخلافات الدينية والمذهبية التي حدثت بين الدول وبين الكنائس من جهة ، وبين الكنائس المختلفة من جهة اخرى .. استقصوا اخبار الحروب الاهلية والدولية التي نجمت عن هذه الاختلافات

الدينية في مختلف اقسام البلاد الاوروبية ، حتى في فرنسا التي تظهر الآن اكثر تباعداً عن الاهتمام بالأمور الدينية من جميع بلاد العالم . . قلبوا صحائف التاريخ التي سجلت اعمال محاكم التفتيش من جهة ، وحياة مؤسسي المذاهب الدينية من جهة اخرى . . فانكم تضطرون إلى التسليم بأن الاختلافات الدينية التي حدثت في البلاد الاوروبية كانت ـ بوجه عام ـ اوسع نطاقاً ، واكثر تنوعاً ، واشد عنفاً من التي حدثت في العالم العربي .

واما الاختلافات السياسية ، فامرها يحتاج إلى بحث اشمل ، وتفكير أعمق : فيجب علينا أن نلاحظ قبل كل شيء : أن العرب انتشروا ـ بعد الهجرة النبوية ـ بسرعة خارقة ، في بقاع واسعة جداً من القارات الثلاث المعلومة قديماً . ففتحوا خلال قرن واحد ، بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون .

تصوروا الاتساع الهائل الذي وصلت اليه الدولة العربية في اوائل القرن الثامن للميلاد . . تتبعوا حدود تلك الامبراطورية التي كانت تمتد من سواحل بحر المحيط الاطلسي إلى شواطىء نهر السند وسهول كشغر ، ومن سفوح همالايا إلى جبال البرنس والألب ، ومن باب المندب إلى جبال القافقاس . وتذكروا في الوقت نفسه بساطة وسائط المناقلة والمواصلة ووسائل الحروب والسيطرة التي كانت معلومة ومستعملة في تلك العصور . . ثم قولوا لي : كيف كان يمكن أن تبقى تلك السلطنة المترامية الأطراف مصونة من مغبة الانقسام مدة طويلة من الزمن ، بالرغم من اختلاف الشعوب الكثيرة التي دخلت تحت حكمها ، وبالرغم من طول المسافات الهائلة التي كانت تفصل ثغورها عن عاصمتها ، وضآلة الوسائط التي كانت تضمن اتصال هذه العاصمة بتلك الثغور .

قولوا لي : اية سلطنة من السلطنات التي يذكرها التاريخ القديم والوسيط استطاعت أن تسيطر على مثل هذه البقاع المترامية الأطراف ، مدة اطول من التي سيطر عليها العرب ، دون أن تتعرض إلى اختلافات وانقسامات ؟

لا ننس أن امبراطورية اسكندر الاكبر ـ في القرون الاولى ـ تجزأت بعد موت مؤسسها ، مع أنها كانت اصغر بكثير من الامبراطورية العربية . كما أن امبراطورية شارلمان ـ في القرون الوسطى ـ لم تسلم من الانقسام بعد موت عاهلها ، مع أنها كانت قليلة الاتساع جداً بالنسبة إلى اتساع الدولة العربية في اواخر عهد الاسرة الاموية ، أو اوائل عهد الاسرة العباسية .

ولا ننس أن انقسام السلطنات والامبراطوريات الكبيرة وانحلالها إلى اقطاعيات

صغيرة كانت من الامور الطبيعية المألوفة في جميع انحاء العالم المعروف في القرون الاولى والوسطى .

ولذلك اعود واسألكم مرة اخرى : كم امة من الامم التي عرفها التاريخ كانت اقل اختلافاً واكثر اتحاداً من الامة العربية من الوجهة السياسية ؟

اليونان ؟ . . ولكن التاريخ يشهد شهادة صريحة على أن هذه الامة لم تتحد سياسياً في يوم من الايام . . كانت كل مدينة من المدن اليونانية الكثيرة مملكة قائمة بذاتها ، دولة مستقلة عن غيرها . وهذه الحالة كانت تبدو لليونانيين طبيعية وضرورية ، حتى أن كبار مفكريهم كانوا يحبذون هذه الحالة ، وكانوا يشاركون الرأي العام في هذا المضمار . وقد قال افلاطون : أن عدد المواطنين في الدولة - اي الجمهورية - يجب الا يزيد على خمسة آلاف . وقال ارسطو أن الدول يجب أن تكون صغيرة حتى يستطيع جميع افرادها أن يعرف بعضهم بعضاً معرفة مباشرة .

في الواقع أن هذه المدن المستقلة - اي هذه الدويلات الصغيرة - كانت تتفق وتتحالف من حين إلى حين ، لدرء الخطر الخارجي الذي يحدق بالجميع . غير أن هذا التحالف كان لا يلبث أن ينفصم وينحل من جراء تنافس المدن الرئيسية على زعامة الحلف .

ومن المعلوم أن اشهر واهم هذه المحالفات تكونت عند هجوم الميديين على بلاد اليونان . غير أن هذه المحالفة ايضاً لم تعّمر طويلاً ، بل انحلت وزالت قبل أن يمضي على تكوينها عقدان من السنين !

وقد انقضى تاريخ اليونان السياسي بالمنافسات والمنازعات التي قامت بين اثينة واسبارطة وكورنت . ومن المعلوم أن هذه المنافسات ادت إلى حدوث عدة حروب دامية بين مختلف المدن اليونانية ، كان اشهرها الحروب التي عرفت باسم حروب البلوبونيز .

ولا ننس أن هذه الحروب التي اشترك فيها معظم المدن اليونانية ، هي التي ادت إلى تحطيم الاسطول الاسبارطي من جهة ، وإلى تدمير اسوار أثينة من جهة اخرى .

ولقد حدثت هذه المنافسات والمحاربات بين تلك الدويلات ، مع أن مساحة البلوبونيز - مع شبه جزيرة آتيكا - كانت اقل من مساحة بعض المديريات في مصر ، والمحافظات في سوريا ، والمتصرفيات في العراق . ومع أن المسافة التي تفصل أثينة عن اسبارطة لا تختلف كثيراً عن المسافة التي تمتد بين القاهرة والاسكندرية ، وتقل كثيراً عن التي تفصل دمشق عن بغداد ، وتتضاءل تماماً امام المسافات الشاسعة التي تفصل

١٢١٨ - ٨

بغداد عن قرطبة ولا سيما بلخ عن لشبونة .

إن هذه المئات من الدويلات اليونانية التي تقاسمت هذه الرقعة الصغيرة من الارض ظلت متفرقة متنافسة متخاصمة ، ولم تجتمع تحت ادارة واحدة الا عندما دخلت تحت حكم دولة اجنبية .

ترون ايها الاستاذ ، أن الامة اليونانية لم تكن قط في حالة تحسد عليها من هذه الوجهة .

واما الرومان ، فلا شك في أنهم امتازوا بين أمم التاريخ القديم بالاتحاد والانتظام . والامبراطورية التي اسسوها عاشت مدة اطول من مثيلاتها بوجه عام .

غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن هذا الامتياز نتج عن توافر عدة عوامل واوضاع مساعدة لم تتيسر لغيرها ابداً .

اولاً : أن السلطنة الرومانية تكونت بتدرج عظيم ، وهذا التدرج ساعد على رسوخ الاوضاع الجديدة واستقرارها مساعدة كبيرة .

ثانياً : أن الامبراطورية الرومانية شملت جميع سواحل البحر الابيض المتوسط . ولا حاجة إلى القول بأن روما كانت في نقطة مركزية من هذا البحر ، وقد ساعد ذلك كثيراً على اتصال العاصمة بمختلف اقسام السلطنة عن طريق البحر بسرعة وسهولة ، بالنسبة إلى وسائط النقل والمواصلة المعلومة في تلك العصور القديمة .

ثالثاً : أن السلطنة الرومانية لم تتباعد عن السواحل كثيراً ، ولم تتغلغل في الاقطار القارية ابداً . إنها لم تسيطر على جزيرة العرب ولا على ما بين النهرين ، فمعظم اقسام العراق ، وجميع بلاد ايران وخراسان ، وما وراء النهر والافغان ظلت خارجة عن حوزة السلطنة الرومانية ، وذلك قلّل إلى حد كبير مشاكل الحكم التي تلازم السلطنات المترامية الاطراف .

إن اجتماع هذه الاسباب الاساسية هو الذي ساعد على اطالة عمر الامبراطورية الرومانية بالنسبة إلى ما كان معتاداً في القرون الاولى والوسطى .

ومع كل هذا يجب ألا ننسى أن هؤلاء الرومان ايضاً لم يسلموا من آفات الاختلاف والتنافس : استعرضوا تاريخ روما بنظرة فاحصة ، ولاحظوا كم من المنازعات قامت بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، حتى في مدينة روما نفسها ، وحتى في عهد الجمهورية ! وكم من الحروب الداخلية نشبت بين القواد في عهد الامبراطورية ! وكيف اصبحت الجيوش ذات الكلمة النافذة في تنصيب الاباطرة !

وكيف كانت الغلبة والكلمة العليا في هذا الامر تارة إلى الجيوش المرابطة في اسبانيا ، وطوراً إلى الجيوش المرابطة في سوريا ، وتارة إلى الجيوش المرابطة في افريقيا ! وكيف اصبح الوصول إلى العرش رهن النجاح في مؤامرات لا تعد ولا تحصى !

وإذا لاحظتم كل ذلك اضطررتم إلى التسليم بأن الامبراطورية الرومانية لم تعش سالمة من الاختلافات ، بل انما عاشت بالرغم من الاختلافات . واما اخلاف الرومان القدماء ، فلا ننس أنهم عاشوا متفرقين متخالفين مدة لا تقل عن خمسة عشر قرناً .

وإذا تركنا السلطنات القديمة جانباً ، وانتقلنا إلى الدول المعاصرة لنا ، وتتبعنا احوالها الماضية ـ طوال القرون الوسطى وخلال النصف الاول من القرون الاخيرة ـ وصلنا إلى نتائج مماثلة لما ذكرناه آنفاً .

ولنأخذ فرنسا مثلاً ، فقد كان من المعلوم أنها اسبق الدول الأوروبية إلى الوحدة السياسية الكاملة ، والتماسك القومي المتين ، ولكنا إذا استعرضنا احوالها خلال القرون التي ذكرناها آنفاً وجدناها بعيدة عن الوحدة كل البعد ، ومسرحاً لشتى انواع الخلافات والحروب .

أنا لا اود أن اطيل الحديث في هذا الموضوع ، ولذلك اكتفي بنقل كلمة كتبها مؤرخ فرنسا الشهير « ارنست لافيس » لتلخيص تلك الاحوال ، قال المؤرخ :

« لقد مضى عهد من التاريخ كانت فرنسا فيه شبيهة بماكدونيا الحالية ، منقسمة إلى اجزاء كثيرة ، متخالفة ، متنابذة ، متنافسة ، متخاصمة . وقد وجب أن تسيل الدماء مدراراً حتى تلتحم هذه الأقسام المختلفة ، فتصل فرنسا إلى وحدتها الحالية . . . » .

هذه كانت احوال فرنسا التي سبقت جميع الدول الاوروبية في طريق الاتحاد . واما إذا انعمنا النظر في تواريخ الدول الغربية الأخرى ، فنجد فيها ايضاً احوالاً مماثلة لذلك تجلت بمقياس اوسع ، وبشدة اعظم ، واستمرت مدة اطول .

لا بد من أن نتذكر ـ في هذا الصدد ـ أن المانيا كانت منقسمة إلى اكثر من ثلاثمائة دولة ودويلة حتى اوائل القرن الماضي ، وكانت لا تزال منقسمة إلى تسع وثلاثين دولة قبل ثمانين عاماً فقط !

إن اتحاد هذه الدول لم يتم الا بعد جهود كبيرة وتضحيات عظيمة ، وهذه الجهود قد اجتازت مرات عديدة اطوار فشل أليمة .

ولهذا كله استطيع أن اقول بكل تأكيد : إننا كلما توسعنا وتعمقنا في دراسة تاريخ الدول الاوروبية ، ازددنا يقيناً بأن معالم الاختلاف والانقسام فيها لم تكن قط

اقل من التي تجلت في تاريخ العرب بوجه عام .

إني اقول هذا بكل تأكيد ، مع علمي بأني اخالف بذلك آراء الكثرة الساحقة من الكتاب والباحثين .

وقد فكرت ملياً في الاسباب والعوامل التي حملت الرأي العام على التباعد عن طريق الصواب في هذه القضية الهامة ، واعتقد أنني وصلت إلى معرفتها بكل وضوح :

إن مراكز رؤيتنا لتاريخ العرب تختلف ـ بوجه عام ـ عن مراكز رؤيتنا لتواريخ الأمم الاخرى .

فنحن ننظر إلى تواريخ الامم الاخرى عن بعد ، نظرة اجمالية ، فندرك خطوطها الاساسية العامة دون أن نتعمق في تفاصيلها الفرعية . ولكننا ننظر إلى تاريخ العرب من قرب نظرة تفصيلية ، فنطلع على كثير من تفاصيله دون أن نحيط علماً بخطوطه الاساسية .

واستطيع أن اقول : أن موقفنا تجاه التاريخ العام موقف رجل يتفرج على الجبل من السهل البعيد .

واما موقفنا تجاه تاريخ العرب ، فهو موقف رجل يسير في قلب الجبل ويتغلغل في وهاده .

ومن المعلوم أن الجبال تتألف عادة من وهاد ووديان ، ومرتفعات ومنخفضات ، وهضاب ومنحدرات ، فلا تبدو عالية شامخة ، الا لمن ينظر اليها من بعيد ، ويدرك شكلها العام دون أن يتبين خطوطها الفرعية المعقدة .

إن تواريخ الدول الاوروبية تبدو لنا جبالا مرتفعة شامخة ، لأننا ننظر اليها بنظر المؤلفين الاوروبيين ، ومن الخارج ومن البعد . فلنغير موقفنا منها ونظراتنا اليها ، وذلك بالتغلغل فيها ، نرّ عندئذ أنها مؤلفة من وهاد ووديان بالرغم من منظرها الخارجي العام .

واما تواريخ الدول العربية ، فتبدو لنا مجموعة مرتفعات ومنخفضات مشوشة ومعقدة ، لأننا ننظر اليها بنظر الاخباريين القدماء ، ومن داخلها ، فلنغير موقفنا منها ، ولننظر اليها من بعد ـ نظرة تسمو على التفرعات ـ فنرى عندئذ أنها ايضاً مرتفعة شامخة ، وبالرغم مما فيها من وهاد ووديان .

يجب علينا أن نضع هذه الحقيقة نصب اعيننا على الدوام ، وأن نسعى لتوحيد نظراتنا إلى صحائف التاريخ القومي والتاريخ العام ، ولنعدل عن استعمال نظارات

مكبرة للعيوب في الاولى ، ومصغرة للعيوب في الثانية ، كما اعتدنا ذلك إلى الآن .

وعندما نفعل ذلك نفهم حق الفهم أن الاحكام الشائعة بيننا على تاريخ العرب ، إنما هي وليدة نظرات خاطئة ، ومقارنات قاصرة ، ولهذا السبب كانت في حاجة شديدة إلى التصحيح والتقويم بوجه عام .

وأما ما ذكرتموه عن رأي ابن خلدون في هذه القضية ، فهو ايضاً في حاجة إلى انعام النظر . فقد نقلتم الفقرات التالية ، من مقدمة هذا المفكر العظيم :

« والعرب اصعب الامم انقياداً بعضهم لبعض ، للغلظة والأنفة وبعد الهمة والمنافسة في الرياسة ، فقلما تجتمع اهواؤهم . من اجل ذلك لا يحصل لهم الملك الا بصبغة دينية ، من نبوة أو ولاية أو أثر من الدين على الجملة » .

أنا اعرف أن ابن خلدون ابدى هذا الرأي في مقدمته المشهورة ، ولكني ارى من الضروري أن نفطن جيداً إلى ما يقصد من كلمة العرب الواردة في هذه الفقرات ، ثم نبحث عن نصيب رأيه هذا من الصحة والصواب .

من الأمور التي يجب أن تبقى نصب اعيننا على الدوام ـ حين نقرأ مقدمة ابن خلدون ونستشهد بها ـ أن مؤلفها كان يقصد من كلمة « العرب » العربان بوجه خاص وفقاً لما هو متعارف بين العوام ـ ولم يقصد قط أفراد الأمة العربية بوجه عام ، كما نفهمها ونتصورها نحن الآن .

إنني سردت الادلة الكثيرة التي تبرهن على ذلك برهنة قاطعة في عدة مقالات نشرتها في بيروت وبغداد ، وفي فصل خاص من الدراسات التي كتبتها عن مقدمة ابن خلدون ، ولا ارى لزوماً إلى اعادة تلك البراهين والابحاث في هذا المقام . ولكن لما كانت الدراسات المبحوث عنها قد نفدت ، رأيت أن انقل هنا نموذجين من البراهين المسرودة فيها ، وقد انتخبت احدهما من القسم الاول من المقدمة ، والثاني من القسم الاخير منها ، قلت :

فلنلاحظ الفصل الذي يقول فيه ابن خلدون « أن العرب إذا تغلبوا على اوطان اسرع اليها الخراب » ولننعم النظر في الادلة التي يذكرها لتعليل رأيه هذا :

« فغاية الاحوال العادية كلها عندهم الرحلة والتقلب ، وذلك مناقض للسكون الذي به العمران ومناف له . فالحجر مثلاً انما حاجتهم اليه اثافي للقدر فينقلونه من المباني فيخربونها عليه ، ويعدونه لذلك . والخشب انما حاجتهم ليعمروا بها خيامهم ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم فيخربون السقف عليه » . (ص ١٤٩) .

٨ ـ ١٢٢٢

ومن البديهي أن مدار البحث هنا لا يتعدى البدو الذين يعيشون تحت الخيام . ولا مجال للشك في أن ابن خلدون عندما كتب هذه العبارات وقال « لا يحتاجون إلى الحجر الا لوضع القدور ، ولا إلى الخشب إلا لنصب الخيام » لم يفكر قط في اهل دمشق أو القاهرة ، ولا بسكان تونس أو فاس . انما قصد اعراب البادية وحدهم .

وقال : في الفصل الاخير من المقدمة « وقد كنا قدمنا أن الصنائع من منتحل الحضر ، وأن العرب ابعد الناس عنها . وصارت العلوم لذلك حضرية ، وبعد العرب عنها وعن سوقها » (ص ٥٤٤) .

يلاحظ أن ابن خلدون يذكر هنا كلمة العرب مرتين مقابلاً لكلمة الحضر ، بشكل لا يترك مجالا للشك في أنه يقصد منها البدو على وجه التخصيص ويخرج من نطاق شمولها الحضر على الاطلاق . إني ارى من الضروري أن الفت الانظار إلى موضع الفقرات الآنفة الذكر من ابحاث المقدمة : إن تلك الفقرات مستخرجة من الفصل السابع والعشرين من الباب الثاني ، وعنوان الباب المذكور هو : « العمران البدوي والامم الوحشية والقبائل وما يعرض في ذلك من الاحوال » . وذلك ايضاً يدل على أن ما جاء في هذه الثغرات ينصب على الذين يعيشون في حالة البداوة ، ولا يشمل الذين يعيشون في المدن . ومن المعلوم أن احوال المدن والدول تكون موضوعات البابين الثالث والرابع من المقدمة والفقرة الآنفة الذكر لا تدخل في نطاق البابين المذكورين .

وبناء على كل ما تقدم يحق لنا أن نعبر عن رأي ابن خلدون في هذه القضية وفق اسلوب كلامنا الحالي ـ بالعبارات التالية : « أن العرب ـ عندما كانوا في حالة الفطرة والبداوة ـ لم يستطيعوا أن يؤلفوا دولة ويؤسسوا ملكاً ، الا عندما تأثروا بدين أو ولاية تزيل عنهم التحاسد والتنافس ، وتحملهم على الانقياد والاجتماع » .

ومن الغريب أن كلمات ابن خلدون في هذا المضمار ـ عندما تفرغ في هذا القالب ـ تصبح موافقة تمام الموافقة للنظرية التي توصل اليها علماء الاجتماع في العصر الحاضر عن منشأ الملك بوجه عام : لأن اصحاب هذه النظرية يقولون أن الممالك لم تتكون في بادىء الأمر الا بفضل المعتقدات الدينية .

إن الابحاث التي قام بها عدد كبير من العلماء والمفكرين ، ـ مستندين إلى المعلومات التي جمعوها عن احوال الاقوام البدائية من جهة ، وعن تواريخ الدول القديمة من جهة اخرى قد أوصلتهم إلى هذه النظرية . فقالوا : إن تكوّن الجماعات السياسية الكبيرة والممالك العظيمة ، في القرون القديمة ، لا يمكن أن يفسر الا بتأثير الاعتقادات الدينية ، على اختلاف انواعها واطوارها فالاعتقاد بقوى خارقة للعادة ـ من الاعتقاد بالقوى السحرية إلى الايمان بالقوة الالهية ـ هو الذي مهد السبل إلى تكون

الجماعات الكبيرة واستقرار الحياة السياسية في اطوار البداوة والهمجية .

وقد كتب الباحث الانكليزي المشهور « فرايزر » كتاباً ضخماً ضمنه امثلة وبراهين كثيرة ، تدل على أن الملكية نشأت من الاعتقادات السحرية : كان الناس يخضعون للملك ، لاعتقادهم بأنه يتمتع بقوة سحرية ، وكانوا يرون من الطبيعي أن يخلفه ابنه ، لاعتقادهم بأن هذه القوة السحرية تنتقل منه اليه .

وقد برهن المؤرخ الفرنسي المشهور « فوستل دو كولانج » - في كتابه المدينة القديمة - أن الحياة السياسية عند اليونان والرومان ايضاً قامت على بعض الاعتقادات والعبادات .

وقد لاحظ جميع المؤرخين أن الاعتقادات الدينية لعبت دوراً هاماً في سياسة دول القرون الاولى . والاعتقادات الدينية السياسية اجتازت مراحل عديدة ومتنوعة : الملك إله ... الملك ابن الاله ... الملك من نسل الآلهة ... الإله يتقمص جسد الملك ... الإله ينفخ في الملك شيئاً من روحه ... الإله يمد الملك بإلهاماته ... هذه اشكال مختلفة - واطوار متتالية - من الاعتقادات التي كانت تربط الملكية بالدين ، وتساعد على جمع طوائف كبيرة من الناس تحت ادارة واحدة في تلك القرون القديمة .

أنا لا ارى هنا مجالا لذكر الامثلة والبراهين والنصوص التي تؤيد هذه النظرية . ولذلك سأكتفي بالاشارة إلى كتاب **تيارات التاريخ العالمي العظيمة** الذي نشره أخيراً « جاك بيرين » استاذ التاريخ في جامعة بروكسل . تصفحوا المجلد الاول من هذا الكتاب القيم ، (وهو المجلد الذي يلخص التطورات التاريخية التي حدثت في العالم منذ القدم حتى ظهور الاسلام) ، تجدوا في كل فصل من فصوله تقريباً بعض الابحاث التي تنم عن الترابط المتين الذي كان قائماً في تلك العصور القديمة بين تطور الحوادث السياسية وبين تقلب المعتقدات الدينية .

لا شك في أن الحروب كانت تلعب دوراً أساسياً في توسع الممالك وتكوّن الامبراطوريات : فإن ملك قطر من الاقطار يستولي على مدن واقطار اخرى بقوة السلاح ، ويوسع حدود ملكه عن طريق الفتوح العسكرية . غير أن نتائج هذه الفتوح ما كانت تدوم وتستقر ، الا إذا دعمها شيء من التفاعل والتزاوج والتلاقح بين معتقدات البلاد الفاتحة ، وبين معتقدات البلاد المفتوحة . وهذا التفاعل كان يأخذ اشكالا مختلفة : تارة كان الاعتقاد ينتشر بأن آلهة جميع تلك البلاد لا يختلف بعضهم عن بعض الا بالاسماء ، فكان يصبح الملك ممثلاً لآلهة البلاد الفاتحة والمفتوحة على حد سواء . وطوراً كان يتولد الاعتقاد بأن إله الملك الفاتح هو الإله الأكبر . واما آلهة البلاد المفتوحة فهي من اتباع ذلك الإله الاعظم ... وعلى كل حال كانت هذه

المعتقدات المتنوعة ـ تساعد إلى حد كبير على خضوع اهالي البلاد المفتوحة للحكم الجديد خضوعاً نفسياً ، فكانت تقلل أو تزيل الحاجة إلى استعمال القوة والقسوة لادامة ذلك الخضوع .

ولا ارى حاجة إلى القول بأن امثال هذه المعتقدات الدينية السياسية ما كان يمكن أن تدوم بعد انقضاء عهود الوثنية القديمة . ومع هذا أرى من الضروري أن أشير إلى نظرية « سياسية دينية » سادت على الاذهان في اوروبا ـ في عهد تكوين الممالك ـ حتى القرن الثامن عشر : وهي النظرية القائلة بأن الملوك يحكمون بتفويض من الله . ومما لا مجال للشك فيه أن هذه النظرية كانت بمثابة « الاصداء الاخيرة » لتلك المعتقدات القديمة التي شرحناها آنفاً .

وخلاصة القول أن الابحاث التاريخية والاجتماعية تدل دلالة قاطعة على أن خضوع الناس إلى احكام السلطات ، لم يتيسر في بادىء الأمر ـ الا بفضل المعتقدات الدينية .

ويظهر من ذلك ـ بكل وضوح ـ أن ما قاله ابن خلدون في مقدمته المشهورة ، عن العرب في طور البداوة ، لا يختلف عما يقوله العلماء والمفكرون المعاصرون عن الأمم القديمة بوجه عام .

فنستطيع أن نقول ـ بكل تأكيد ـ أن تاريخ العرب لا يشذ عن تواريخ سائر الأمم ، من هذه الوجهة ايضاً .

ـ ٣ ـ

بعد هذه النظرات الانتقادية التي وجهناها إلى المقدمات التاريخية ، يجدر بنا أن نرجع إلى السؤال الأصلي ، لنرى : هل الشقاق طبع في العرب ؟

إن المقارنات التي قمنا بها آنفاً بين تاريخ الامة العربية وبين تواريخ الامم الاخرى من وجهة الشقاق ، تسهل علينا الاجابة عن هذا السؤال اجابة مبنية على قياس صحيح واستقراء تام :

إن الشقاق وليد الأنانية ، والأنانية طبع غريزيّ في الانسان ، وجماح هذه الانانية لا يكبحها الا التربية الاجتماعية المتينة ، والتشكيلات الحكومية القوية ، والنزعة المثالية الفعالة ، والايمان الديني أو القومي أو الوطني العميق .

ففي كل امة من امم الارض ، وفي كل دور من ادوار التاريخ يظهر اناس تتغلب في نفوسهم الانانية على العوامل التي ذكرناها آنفاً ، ولكن الرأي العام من

جهة ، والقوانين الموضوعة من جهة اخرى ، تعاقب هؤلاء وتعزلهم عن المجتمع بصور شتى ووسائط متنوعة ، وتجعلهم عبرة للآخرين ، فتحول بذلك دون استفحال هذه الانانية وانتشارها بين الناس .

غير أنه يأتي احياناً في كل امة من أمم الأرض بعض الادوار من التاريخ ، تضعف فيها هذه القوى الوازعة ، فتنفلت الانانيات عن عقالها ، وتتضاءل تأثيرات الرأي العام فيها ، فتقل سلطة الحكومات عليها ، وكل ذلك يؤدي إلى ازدياد الشقاق وانتشار الخلاف بين الناس .

هذا ما حدث ، وما يحدث ، وما سيحدث في كل امة من الامم ، وفي جميع أدوار التاريخ .

وليس في طباع العرب ما يجعلها شاذة عن سائر الامم في هذا المضمار .

هذا هو جوابي ، يا صديقي الاستاذ ، عن السؤال الذي وجهتموه إلي :

لا يوجد في طباع الامة العربية ما يجعلها شاذة عن سائر الأمم في أمر الاتفاق والانشقاق .

يجب علينا أن نعرف ذلك حق المعرفة ، كما يجب علينا أن نعتقد اعتقاداً جازماً ، بأن طبائع الامم لا تبقى على وتيرة واحدة على مر العصور . وقد صدق من قال : « أن من يتوهم الاستقرار في طبائع الامم ، كمن ينشد البقاء في الموجات التي تحدث على سطح الماء عندما ترمي حجراً فيها » . فإن الماضي لا يقيد الحاضر تقييداً مطلقاً . وتحقق الوحدة والاتفاق في الماضي لا يكفي لدرء اخطار التفرقة والشقاق في الحاضر ، كما أن حدوث التفرقة والشقاق في الماضي لا يمنع الاتحاد في المستقبل .

فيجب علينا أن نتخلص من نزعة الانشغال بالماضي كثيراً ، وأن نقلع عن الالتفات إلى الوراء دائماً . فلا يجوز أن نحاول تبرير مساوئنا الحالية بنقائص اسلافنا الاقدمين ، ولا أن نسعى لالقاء مسؤولية نكباتنا على عاتق تاريخنا القديم ، ولا يسوغ لنا ـ على وجه خاص ـ أن نستسلم إلى دواعي الخور والكسل ، وأن نتقاعس عن الكفاح والعمل ، بحجة أن الحالة الحاضرة نتيجة حتمية لطبائع الأمة ولمجرى تاريخها العام .

لا ريب في أن حالتنا الحاضرة سيئة للغاية ، والنكبات التي منينا بها اخيراً كانت في منتهى الفظاعة ، كما أن الاخطار التي تهدد مستقبلنا عظيمة جداً .

غير أنه يجب علينا أن نعلم العلم اليقين أن اسباب ذلك لا تعود إلى طبائع امتنا ، ولا إلى ماضينا البعيد ، بل انما تعود إلى اخطائنا نحن ، وإلى احوال ماضينا

القريب . إني لن احاول في هذا المقام أن احلل واسرد الاسباب التي ادت إلى نكباتنا الاخيرة واستوجبت فشلنا الأليم ، ولن ابحث عن الاشخاص الذين يجب أن يعتبروا مسؤولين عن هذا الفشل وتلك النكبات . ومع هذا سأقول بلا تردد : أن اهم الاسباب ـ في نظري ـ هو بقاؤنا بعيدين عن تفهم وتمثل روح العصر الذي نعيش فيه ، وتقصيرنا في التسلح بسلاح العلم الحقيقي .

غير اني ارى أن هناك سبباً آخر ربما كان ابعد اثراً واشد خطراً من كل ذلك ، هو ضعف ايماننا بقضايانا القومية ، وعدم اقدامنا على معالجة تلك القضايا بعزم وحزم .

إننا لم نستجمع قوانا المادية والمعنوية ، ونحشدها لتحقيق هدفنا الاسمى ، بل انما عملنا بتراخ وتردد ، بدون عزم قوي وتنظيم متين وايمان عميق ، فأضعنا بذلك فرصاً كبيرة وانتهينا إلى فشل ذريع .

ومهما يكن الأمر ، يجب علينا أن لا نقطع الامل في النجاح في المستقبل وأن لا نتأخر عن اعادة الكرة بإيمان اعظم ، إذ يجب علينا أن لا ننسى أنه ما من امة وصلت إلى الكمال الذي تنشده الا بعد أن اجتازت عقبات كثيرة ، وذاقت مرارة الفشل مرات عديدة ، واضطرت إلى تضحيات كبيرة .

إن الامم الحية الوثابة تتعظ بالنكبات ، فتندفع إلى العمل وتواصل الكفاح بحرارة اشد وعزم امتن ، كما أنها تغضب من الفشل وتستفيد من دروسه فتعيد الكرة لتضمن النجاح ولو بعد حين .

واستطيع أن اقول : إن الايمان القوي العميق بامكانيات امتنا ، والعمل الحازم المتواصل لتحقيق غايتنا ، والاستعداد التام للكفاح مصحوباً بروح التضحية الحقيقية ، ومدعوماً بالأمل الذي لا يقهر . . .

هذه هي اهم ما يترتب علينا من واجبات بعد هذه النكبات .

اقول هذا وانا ألمح معالم الخور والقنوط بادية على معظم الوجوه ، وهمسات الشك والاعتراض منتشرة في كل الجهات . . . وكأني اسمع سلسلة اسئلة اعتراضية تقابل ما قلته آنفاً : الا تدرك هول النكبات التي نزلت بنا اخيراً ؟ افلا تلاحظ فظاعة الاختلافات التي تهز كيان جامعة الدول العربية هزاً عنيفاً ؟ الا تشعر بالأخطار التي صارت تهدد مستقبلنا في عقر دارنا ؟ . . .

نعم اني ادرك واشعر والاحظ كل ذلك ادراكاً تاماً وشعوراً عميقاً وملاحظة دقيقة ، وأتألم من كل ذلك ألماً شديداً .

ومع هذا ارى من حقي أن اسأل بدوري : ألم تُبْتَلَ أمم كثيرة بنكبات مثل هذه ، بل واشد منها ؟ فهل كانت نكبة بروسيا وألمانيا بعد واقعة ينا ـ مثلاً ـ اقل هولاً وفظاعة من نكبتنا الحالية ؟ ومع ذلك ألم يستطع الالمان أن يتخلصوا من آثار تلك النكبة ؟

وهل كان فشل مؤتمر فرنكفورت في ألمانيا ـ قبل قرن واحد من يومنا هذا ـ أقل خطراً من فشل مجلس جامعة الدول العربية هذه السنة ؟ ألم يقل بعض الساسة ـ عقب انحلال المؤتمر المذكور ـ « أن الالمان فقدوا حتى قابلية الدفاع عن انفسهم ؟ » ألم يتساءل بعض الكتاب عندئذ قائلين : « أين هي المانيا ؟ هل لها وجود في غير مخيلة بعض الشعراء وأحلام بعض رجال السياسة » ؟ ومع كل ذلك ، الم تتحقق وحدة المانيا في حياة من حضروا مؤتمر فرنكفورت الفاشل ؟

وبناء على هذه الملاحظات اقول بلا تردد : لا يجوز لنا أن نترك مجالاً لتسرب الخور والقنوط إلى انفسنا . ويجب علينا أن نعلم علم اليقين : أن النكبة لا تصل إلى حدها الاقصى الا عندما تثبط العزائم ، كما أن الفشل لا يصبح تاماً الا عندما يؤدي إلى التقاعس عن مواصلة العمل والكفاح . .

فعلينا أن نحذر كل الحذر من العمل على زيادة النكبة واتمام الفشل بالاستسلام إلى القنوط والخور . . .

تعليقات

علق الأستاذ الكبير أحمد حسن الزيات على المقالة السابقة بمقال عنوانه « تعليق على جواب » . وفيما يلي نص هذا التعليق مع ملاحظاتي عليه وقد قسمت التعليق إلى ستة أقسام وكتبت ملاحظاتي على كل قسم على حدة .

- ١ -

سألتك : هل الشقاق طبع في العرب ، فأجبتني أن الشقاق طبع في جميع الناس . وكما سقت إليك في سؤالي شهادة التاريخ على شقاق العرب في الجاهلية والاسلام ، وفي البداوة والحضارة ، وفي الدين والسياسة ، وفي الشدة والرخاء ، سقت إليّ في جوابك شهادة على شقاق اليونان والرومان والفرنسيين والألمان في كل أولئك ! وقصر الشقاق على العرب ، والخلاف على المسلمين ، لم يخطر ببالي حين وجهت إليك سؤالي ، فإن من يقصر الخلاف في حياة الناس على بعض دون بعض ، كمن يقصر التقلب في حال الطبيعة على أرض دون أرض . والله العليم بكل سر والشهيد على كل أمر يقول : ﴿ ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ، ولكن لا يزالون مختلفين ﴾ ﴿ إلا من رحم ربك ، ولذلك خلقهم . . .﴾ ، إنما قصدت بسؤالي أن أواضعك الرأي في طبيعة الشقاق العربي الذي لم يحسمه الدين ولم تخففه التجارب : أيصدر عن علة تزول ، أم يصدر عن جبلة تبقى ؟

ملاحظاتي على التعليق

- إن جوابي كان يتضمن رداً صريحاً على هذا السؤال : أنا لا أعتقد بوجود « جبلة تبقى » في الأمم بوجه عام . فلا أعتقد بوجود « جبلة تبقى » عند العرب أيضاً ، بطبيعة الحال .

وقد ذكرت بعض الشواهد التاريخية على تغير طبائع الأمم ، بتغير الأحوال والأطوار . ولزيادة التأكيد ، أود أن أنقل اليكم ما كتبه أحد كبار مؤرخي فرنسا عن أحوال الألمان في القرن السابع عشر .

يقول « أرنست لافيس » في كتابه نظرة عامة إلى تاريخ أوروبا السياسي ما يلي :

« إن أعظم الحروب بين آل بوربون وآل هابسبورغ ، ـ يعني بين فرنسا وبين النمسا ـ وقعت على مسرح البلاد الألمانية ، والسياسة الفرنسية وجدت مجالاً واسعاً للعمل في جسم الامبراطورية المتفكك : إنها كانت ترشو وتشتري الأمراء البروتستان ـ لكونهم أعداء طبيعيين للنمسا الكاثوليكية ، كما كانت ترشو وتشتري الأمراء الكاثوليك ، لكونهم أعداء السلطة الامبراطورية ، بصفتهم أمراء . كان الساسة في فرنسا يعرفون سعر « أمير من الطبقة الفلانية أو الطبقة الفلانية » ، أو سعر وزير أو مستشار أو خليلة . وكان لدى قصر فرساي تعرفة مفصلة عن الضمائر الألمانية » .

إذن ، فإن الأنانية والنفعية والشقاق . . . كانت وصلت في ألمانيا إلى هذا الحد الفظيع . ولكن كل ذلك لم يمنع الألمان من أن يتخلصوا من جميع هذه الأنانيات والنفعيات ، وأن يصبحوا فيما بعد ، أشد اتحاداً وأقوى تماسكاً من جميع أمم الأرض .

كيف كان يستطيع مفكرو الألمان أن ينهضوا بأمتهم النهضة المعلومة ، لو كانوا اعتقدوا أن الشقاق جبلة فيها ؟

وإذا كان الألمان ، قد تطوروا فعلاً ، وانتقلوا من تلك الحالة التي وصفها لافيس ، إلى الحالة التي عرفناها فيهم في عصرنا هذا . . فكيف يجوز لنا أن نتشكك في امكان تطور الأمة العربية ، ونتساءل فيما إذا كان الشقاق طبعاً في العرب ، وجبلة فيهم لا تزول .

كلا ، أيها الأستاذ ، إن الشقاق عند العرب ليس جبلة لا تزول ، بل هو علة من العلل التي تزول . . على شرط العمل لمعالجتها عملاً جدياً ، بطبيعة الحال .

هذا ، ويجب ألا ننسى أن أول شرط من شروط الشفاء ـ في كثير من الأمراض والعلل ، في الأفراد وفي الأمم على حد سواء ـ هو الاعتقاد بامكان الشفاء .

والمريض الذي لا يعتقد بالعلاج ، ويقطع الأمل من الشفاء ، يكون قد ضاعف المرض وزاده خطراً .

- ٢ -

والذي رابني من هذا الشقاق ما أراه اليوم من تمرده على الميثاق الجامع ، وخروجه على الرأي الجميع ، وتحديه للخطر المشترك ، لشهوة تستبد ببعض النفوس ، أو لنزوة تعصف ببعض الرؤوس ، لا لفلسفة تبرر سياسة الفرقة كما كان عند الاغريق ، ولا لاجتهاد يتوخى سلامة الجماعة كما كان عند الرومان .

ملاحظاتي على التعليق

- هنا أجد نفسي - مع الأسف - أمام مثال جديد لما قلته مراراً ، عن اعتيادنا في النظر إلى تاريخنا بمنظار يختلف عن المنظار الذي ننظر به إلى تواريخ الأمم الأخرى :

صحيح ، إن الشقاق عند العرب ، هو « لنزوة تعصف ببعض الرؤوس ، أو لشهوة تستبد ببعض النفوس » . ولكن ، ألم يكن الأمر كذلك ، عند الأمم الأخرى أيضاً ؟ إنكم تجيبون على هذا السؤال بالنفي ، إذ تقولون بأنه عند اليونان « الفلسفة تبرر التفرقة » ، وعند الرومان « الاجتهاد ، يتوخى سلامة الجماعة » .

ولكني أسألكم أيها الأستاذ : ما هي قيمة هذه الفلسفة ، وما هو وزن هذا الاجتهاد ؟

وإذا كانت فلسفة من الفلسفات قد تبرر بقاء مدينة آثينة مستقلة عن مدينة أسبارطة - فلا أدري أية فلسفة من الفلسفات تستطيع أن تبرر نشوب الحرب بين المدينتين ، واستمرارها بشدة متناهية ، إلى أن تتهدم أسوار الأولى وتفنى أساطيل الثانية ؟

ولا أدري أي اجتهاد يتوخى سلامة الجماعة ، يستطيع أن يبرر الثورات والحروب التي كانت تقوم في روما ، بين قواد الجيوش ، كلما مات أحد الأباطرة وشغر كرسي الامبراطور ؟

أفلا يحق لي أن أكرر ما قلته مراراً ، بأننا ننظر إلى تاريخنا بمناظر سوداء ، في حين أننا ننظر إلى تواريخ الأمم الأخرى بمناظر وردية الألوان ؟

كلا ، أيها الأستاذ ، نحن هنا أمام وقائع متماثلة تمام المماثلة . لماذا نعتبر أحداها من آثار النزوات والشهوات ونعتبر الثانية من ثمرات الفلسفات والاجتهادات ؟

- ٣ -

أما قولك يا صديقي أن العرب ليسوا بدعاً من الأمم في الشقاق والانشقاق فإني كنت أرفعهم في

نفسي وفي رأيي فوق ذلك ، لأن الأمة العربية إحدى أمتين اختارهما الله لاعلان دينه واعلاء حقه ، فبعث آخر رسله من بينها ، وأنزل دستور شرعه بلسانها ، ووضع ميزان عدله في يدها ، فإذا هي أصاخت كثيرها إلى صوت الغريزة ، واستجابت لدعاء الهوى ، لم تكن حَرِيَّة بقول الله فيها : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ . ولا بقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾ .

ملاحظاتي على التعليق

ـ أنا لم أتعود المناقشة في المسائل الدينية . ولكن تجاه الآيات القرآنية التي استشهدتم بها ، أراني مضطراً إلى القول بأن هذه الآيات القرآنية كان يجب أن تزيل من ذهنكم كل أنواع الشكوك في هذا الأمر ، وكان يجب أن تحملكم على القول ، بدون تردد ، أن الشقاق ، لم يكن « جبلة تبقى » في العرب .

وذلك لأنه كيف يعقل أن يختار الله « أمة لإعلان دينه وإعلاء حقه » بعد أن يجعلها « مجبولة بالشقاق » ؟ وكيف كان يمكن أن يأتي قول الله فيها « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . . لو كانت هي مجبولة بالشقاق والنزوات والشهوات ؟ ولا سيما لو كانت هذه الأوصاف فيها ، جبلة تبقى ، لا علة تزول ؟

ـ ٤ ـ

وأما تفسيرك العرب بالبدو في قول صديقك ابن خلدون فلا يؤخر في التهمة ولا يقدم في الدفاع ، لأنك تعلم أن الموج من العباب ، وأن العرب من الأعراب ، وأن العصا من العصية . والطباع قلما تتغير بانتقال صاحبها من سكنى الوبر إلى سكنى الحجر ، ومن رعاية الإبل إلى رعاية الناس .

ملاحظاتي على التعليق

ـ اسمحوا لي أيها الأستاذ ، أن أقول إن قولكم أن « الطباع قلما تتغير بانتقال صاحبها من سكنى الوبر إلى سكنى الحجر ، ومن رعاية الإبل إلى رعاية الناس » . . يخالف أثبت حقائق علم الاجتماع لأن الأبحاث الاجتماعية تدل دلالة قاطعة على أن أهم عوامل الحياة الاجتماعية هو « بناء المجتمع » . وأن طباع الأقوام التي تعيش في حالة البداوة تختلف أشد الاختلاف عن طباع الأقوام التي تعيش عيشة الحضر .

وأنا أجزم بأن تفطن ابن خلدون إلى هذه الحقيقة الاجتماعية ، كان من أبرز آثار العبقرية التي أظهرها في مقدمته المشهورة .

لأنها تعتبر الآن من أهم حقائق علم الاجتماع .

ـ ٥ ـ

وأما تعليلك هذه الصدعات التي أصابت العروبة فمزقت الكلمة وفرّقت الدين ، بسرعة الفتح ، واتساع الرقعة ، ومؤونة الانتقال ، وصعوبة الاتصال ، فيضعفه علمك بأن الصدعة الصغرى كانت في (السقيفة) بعد أن قبض الرسول ، وأن الصدعة الكبرى كانت في (الدار) بعد أن قتل عثمان !

ملاحظاتي على التعليق

ـ اسمحوا لي أيها الأستاذ أن أخالفكم في هذه القضية أيضاً ، مع علمي بأن مخالفتي هذه ستكون بمثابة خروج على الرأي الذي أجمع عليه المفكرون والمؤرخون منذ قرون وقرون . ويلوح لي أنكم تغالون كثيراً في تقدير خطورة حادثة السقيفة ومقتل عثمان مغالاة لا يجيزها النقد التاريخي . لأنكم تعتبرون الحادثة الأولى « الصدعة الصغرى » ، والثانية « الصدعة الكبرى » وأما أنا ، فأبدأ بتجريد ذهني من جميع الآراء والتقديرات التي كنت تلقيتها قبلاً من الكتب التي قرأتها ، ثم أحاول تقدير أهمية الواقعتين المذكورتين بنتائجهما الحقيقية . فألاحظ أن حادث السقيفة لم يمنع انتصار العرب على السلطنتين العظيمتين القائمتين عند ذاك ، في اليرموك والقادسية ، كما أن مقتل عثمان لم يحل دون توسع الفتوحات العربية من سواحل المحيط الاطلنطي إلى نهر السند وديار كاشغر ، بسرعة خارقة للعادة ، لم يسجل التاريخ لها مثيلاً .

وأستنتج من ذلك أن تأثير هاتين الحادثتين في سير التاريخ لم يكن كبيراً إلى درجة تخولنا اعتبارهما الصدعة الصغرى والصدعة ا لكبرى .

ـ ٦ ـ

لا يا صديقي ، إن الفردية هي علتنا الأصيلة ، وأن العصبية هي داؤنا الموروث . وأن هاتين الرذيلتين هما جماع الآفات التي مُني بها العرب ، وعُني بعلاجها الاسلام . وقد فصلت ذلك في مقالين نشرا في « وحي الرسالة » . والدليل قائم اليوم يا صديقي على أن الفردية والعصبية لا تزالان توهنان البناء ، وتحللان العقدة ، وتفرقان الجماعة .

ملاحظاتي على التعليق

وأنا أوافقكم على ذلك . إنما الذي أخالفكم فيه ، هو (الشك) في إمكان التخلص من هذه الرذائل ، و (الظن) بأنها جبلة تبقى وعلة لا تزول .

فلنبعد من أذهاننا هذه الشكوك والظنون ، ولنؤمن بإمكان اصلاح أحوال أمتنا ، لكي نستطيع أن نعالجها معالجة مجدية .

أنا أشارككم في نقد أحوال العرب الحاضرة ، وفي انزال اللائمة عليها ، ولكني أقول في الوقت نفسه : لقد اجتازت أمم كثيرة أمثال هذه الأزمات ، ولكنها تغلبت عليها ، بفضل جهود أبنائها البررة .

لماذا ، لا نقتدي بهؤلاء لمكافحة العصبية والفردية اللتين « لا تزالان توهنان البناء ، وتحللان العقدة ، وتفرقان الجماعة » ؟

قصة سامراء(*)

(*) نشرت في مجلة الرسالة بالقاهرة سنة ١٩٣٨ .

قصة سامراء

قصة مدينة سامراء ، من اغرب وامتع قصص المدن في التاريخ : « قطعة ارض قفراء » ، على ضفة مرتفعة من نهر دجلة « لا عمارة فيها ولا انيس بها ، إلا ديراً للنصارى » . . تتحول ـ في مثل لمح البصر ـ إلى مدينة كبيرة ، لتكون عاصمة لدولة من اعظم الدول التي عرفها التاريخ ، في دور من المع ادوار سؤددها . . تنمو هذه المدينة الجديدة وتزدهر بسرعة هائلة ، لم ير التاريخ مثلها في جميع القرون السابقة ، ولم يذكر ما يماثلها بعض المماثلة إلا في القرن الاخير ـ في بعض المدن التي نشأت تحت ظروف خاصة ـ في بعض الاقسام من العالم الجديد .

غير أن هذا الازدهار العجيب لم يستمر مدة طويلة ، لأن المدينة تفقد « صفة العاصمة » التي كانت علة وجودها وعامل كيانها ، قبل أن يمضي نصف قرن على نشأتها . فتأخذ في الاقفرار والاندراس بسرعة هائلة ، لا تضاهيها سرعة سوى تلك السرعة الشاذة التي كان تم بها تأسسها .

وبعد أن كان الناس يسمونها باسم « سر من رأى » ، اضحوا يسمونها باسم « ساء من رأى » وبعد أن كان الشعراء يتسابقون في مدح قصورها اخذوا يسترسلون في رثاء اطلالها .

فبعد أن قال ابن الجهم في وصف احد قصورها :

بدائع لم ترها فارس ، ولا الروم في طول اعمارها
صحون تسافر فيها العيون إذا ما تجلت لأبصارها
وقبة ملك كأن النجوم تضيء اليها بأسرارها

صار يرثيها ابن المعتز بقوله :

قد اقفرت سر من رأى ... وما لشيء دوام ..
فالنقض يحمل منها ... كأنها آجام ..
ماتت كما مات فيل ... تسل منه العظام ..

وفي الواقع ماتت سامراء ميتة فجائية ، بعد عمر قصير ، لم يبلغ نصف القرن . وامست رموساً واطلالاً هائلة ، تمتد اليوم امام انظار الزائر وتتوالى تحت اقدام المسافر إلى ابعاد شاسعة ، لا يقل امتدادها عن الخمسة والثلاثين من الكيلومترات .

عندما يتجول المرء بين هذه الاطلال المترامية الاطراف ، ويتأمل في السرعة العظيمة التي امتاز بها تأسس مدينة سامراء وتوسعها من جهة ، واقفرارها واندراسها من جهة اخرى ، . . . لا يتمالك نفسه من التساؤل عن العوامل التي سيطرت على مقدرات هذه المدينة العظيمة ، وصيرت قصة حياتها بهذا الشكل الغريب . . .

إن العوامل السياسية التي لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار لم تكن كثيرة التعقيد : بل أنها تتجلى لنا بكل وضوح ، عندما نلقي نظرة عامة على اهم الحوادث التي وقعت في عهود الخلفاء الذين توالوا على اريكة الخلافة العباسية في سامراء .

يجابه الخليفة المعتصم ـ وهو ابن هارون الرشيد ـ مشاكل كبيرة في ادارة البلاد ، فيرى ان يتغلب عليها باستخدام جيش من الموالي والمماليك . فيكثر من شراء الغلمان ـ من بلاد المغرب والمشرق ـ وعلى الاخص من بلاد ما وراء النهر ، بغية تكوين جيش مطيع ، ينزل على ارادته على الدوام . . غير ان تكاثر هذا الجيش الغريب في العاصمة القديمة ـ بغداد ـ المزدحمة بالسكان ، يؤدي إلى حدوث بعض الوقائع بين العساكر والاهلين . فيقرر الخليفة ازاء هذا الحال احداث عاصمة جديدة ـ بعيدة عن القديمة ـ ينتقل اليها بعساكره وقواده ووزرائه وندمائه وكتابه واتباعه ، ويدعو الناس اليها ـ على أن يرتب كل شيء فيها حسب ما يتراءى له « مفيداً » لتوطيد دعائم ملكه من جهة ، ولزيادة جلال عاصمته من جهة اخرى .

يمضي الخليفة في تحقيق فكرته هذه بعزم قوي وفق خطة محكمة ، فينتخب موقع سامراء بعد التحري والبحث ، ويؤسس عاصمته الجديدة هناك ، على اساس القطائع المنظمة ، فيجعل كل مجموعة من القطائع التي فيها قائمة بنفسها ، مستقلة عن غيرها ، بمساجدها وأسواقها وحماماتها .

و « يفرد قطائع الاتراك عن قطائع الناس جميعاً ، ويجعلهم منعزلين عنهم لا يختلطون بقوم من المولودين » ولو كانوا من التجار . . حتى انه يفكر في امر ذريتهم و « يشتري لهم الجواري

فيزوجهم منهن ويمنعهم ان يتزوجوا ويصاهروا احداً من المولودين إلى أن ينشأ لهم الولد فيتزوج بعضهم إلى بعض » .

لا شك في أن هذه الخطة كانت تنطوي على محاولة سياسية خطيرة ، بل انها كانت بمثابة تجربة اجتماعية جريئة . كما لا شك في أن التدابير التي اتخذها المعتصم في سبيل تنفيذ هذه الخطة كانت دقيقة وحازمة . ومع هذا انها لم تأت بالفوائد التي كان يتوخاها منها ، بل افضت إلى نتائج معاكسة للاهداف التي كان قد استهدفها معاكسة تامة . . ونستطيع أن نقول : أن المعتصم كان حسب حساباً لكل شيء في هذا الباب ، غير شيء واحد ، وهو التطور الذي يحدث في نفسية الجيش ـ بطبيعة الحال ـ عندما يتكون افراده وقواده من الغرباء ولو كانوا ـ في الاصل ـ من الارقاء .

أراد المعتصم ـ بخطته هذه ـ ان يتخلص من مشاغبات الاهالي غير انه لم يدرك بأن هذه الخطة ستؤدي ـ عاجلاً أم آجلاً ـ إلى جعل الخلافة العوبة في ايدي الجنود الغرباء وقواده الطامعين .

وهذا ما حدث فعلاً : فقبل أن تمضي عشرون سنة على وفاة الخليفة المعتصم ، الذي وضع هذه الخطة وشرع في تطبيقها ، تفاقمت سيطرة القواد ، ووصلت بهم الجرأة إلى درجة قتل الخليفة المتوكل قتلاً فظيعاً . وبعد ذلك تتابعت الاحداث والاضطرابات وأفضت إلى قتل الخلفاء وخلعهم ثلاث مرات متواليات خلال عشر سنوات ، إلى أن تولى الخلافة المعتمد . . وبعد أن صرف بعض الجهود في سبيل توطيد دعائم ملكه في سامراء نفسها ، رأى أن ينهي هذه المحاولات كلها . فقرر أن يترك سامراء بالكلية ، وأن يعيد كرسي الخلافة إلى بغداد بصورة نهائية .

ولذلك نستطيع أن نقول أن الخطة السياسية التي وضعها المعتصم ـ والتجربة الاجتماعية التي قام بها تنفيذاً لهذه الخطة ـ انتهت بفشل تام .

غير أن قصة هذه المدينة العجيبة إذا انتهت من الوجهة السياسية بفشل اليم فإنها تكللت ـ من الوجهة العمرانية ـ بنجاح كبير ، يسجله تاريخ الفن والعمران بمداد الاجلال والاكبار .

إن اقدام الخليفة المعتصم على تأسيس عاصمته الجديدة كان حدث ابان شوكة السلطنة العباسية وعظمتها ، فكان من الطبيعي أن تتمثل في هذه العاصمة تلك الشوكة والعظمة احسن تمثيل :

إن الأراضي التي انتخبها المعتصم لتشييد المدينة الجديدة كانت منبسطة وواسعة ، ولم يكن فيها من المباني القديمة ما يعرقل خطط المباني الجديدة ، ولا من

التلول والوديان ما يحدد ساحات البناء ، فكان باستطاعة الخليفة أن يجعل القطائع كبيرة وفسيحة ، والطرق عريضة وطويلة . . وسيكون باستطاعة اخلافه أن يوالوا عمله هذا ، ويمددوا الشوارع ويوسعوا المدينة .

إن السلطنة التي يحكمها الخليفة المشار إليه كانت غنية وكثيرة الموارد جداً ، فكان باستطاعته أن ينفق اموالاً طائلة لتشييد القصور والمساجد وسائر المرافق العامة ، كما أنه سيكون في استطاعة ابنائه أيضاً أن يستمروا على الانفاق في هذا السبيل بدون حساب .

إن المملكة التي تبوأ كرسيها المعتصم كانت فسيحة ومترامية الاطراف ، فكان بإمكانه أن يجلب أمهر الفعلة والبنائين وأشهر المهندسين والفنانين من جميع أقطار ملكه العظيم ، وباستطاعته أن يضع تحت تصرف هؤلاء كل ما يطلبونه من مواد الزخرفة والبناء ، ولو كانت مما يجب جلبها من البلاد البعيدة .

إن اجتماع كل هذه العوامل الثمينة بهذه الوجوه المساعدة ، سيفسح امام المهندسين والفنانين مجالاً واسعاً للعمل والابداع ، وسيتحف العاصمة الجديدة بأوسع القصور واجملها واعظم المساجد وابدعها .

وكان من الطبيعي ان لا تقف هذه الحركة الانشائية عند حد القصور والمساجد وحدها . . بل تتعداها إلى الدور والشوارع والبساتين ايضاً . لأن المعتصم لم يستهدف ـ بعمله هذا ـ ايجاد ـ « مقر خلافة » و« معسكر جيش » فحسب ، بل كان يستهدف ـ فوق ذلك ـ ايجاد « عاصمة مملكة » بكل معنى الكلمة . انه اراد انشاء عاصمة جديدة تنافس بغداد في السعة والنفوس والعمران . فكان من المتحتم عليه أن يستقدم جماعات كبيرة من الناس ومن اصحاب المهن ـ على اختلاف انواعهم واصنافهم ـ وان يقطنهم الأراضي ويجزل عليهم العطايا ويحثهم على البناء ، وكان من الطبيعي أن تتولد من جراء ذلك حركة انشائية واسعة النطاق شديدة النشاط .

غير أنه من البديهي أن بناء الحوانيت والدور لا يمكن أن يحاكي بناء المساجد والقصور . فإذا كان في استطاعة الخلفاء ، وفي مكنة الأمراء أن يزودوا المعمارين والفنانين ، بكل ما يطلبونه من النفقات ، فلم يكن في امكان الناس أن يقتدوا بهم في هذا المضمار . . وإذا جاز لمعماريي المساجد والقصور أن يبنوا ما يبنونه بأجود المواد الانشائية ـ ولو كانت كثيرة الكلفة ـ وأن يزينوه بأجمل المواد الزخرفية ، ولو كانت باهظة الثمن ، فلم يكن معقولاً لبنائي الدور أن يطمعوا بشيء من ذلك بوجه من الوجوه . بل كان يترتب عليهم أن يتسابقوا في ايجاد الطرق والأساليب التي تضمن البناء بأقل ما يمكن من النفقة واعظم ما يمكن من السرعة ، دون أن يتباعدوا عن مقتضيات البداعة

والجمال . . كان يتحتم عليهم أن يستعملوا المواد المبذولة في محيطهم ، ويظهروا قوة ابتكارهم في كيفية استفادتهم من خواص تلك المواد في الزخرفة والبناء . . ومن حسن حظهم أن الطبيعة في سامراء كانت مساعدة على ذلك مساعدة كبيرة . لأن موقع المدينة يرتفع عن الضفة الاخرى بعض الارتفاع والطبقة الترابية فيه تكوّن قشرة قليلة الثخن تستر طبقة صخرية . فالأرض لا تتعرض إلى خطر الغرق حتى في أشد حالات الفيضان ، كما أنها تبقى مصونة من الرطوبة على الدوام . وهناك مناطق طينية واسعة تساعد على صنع اللبن الجيد . وهناك أتربة كلسية كثيرة تصلح لتحضير الجص القوي . . فباستطاعة البنائين أن يستفيدوا من هذه الشروط المساعدة . . فإنهم يستطيعون أن يبنوا المباني الكبيرة باللبن دون أن يخشوا تأثير الرطوبة والمياه عليها . كما أنهم يستطيعون أن يضمنوا متانة تلك الأبنية باستعمال الجص مونة لاحمة بين قطعات اللبن وسافاتها وبعقد الطوق بالآجر أو بطابوقات مصنوعة من الجص . وفي الأخير انهم يستطيعون أن يستروا رداءة مادة البناء بطلاء الجدران بالجص ، كما يستطيعون أن يزخرفوا هذا الطلاء بالتلوين أو بالنقش أو بالحفر .

إن هذه الزخرفة يمكن أن تعمل خلال البناء ، كما يمكن أن تعمل بعد إتمام البناء ، والقشرة الجصية التي تتكون عليها هذه الزخارف يمكن أن ترفع بسهولة ، كما يمكن أن تعوض بقشرة جديدة ، تزخرف بأشكال تختلف عن الاشكال السابقة .

إن الزخرفة على هذه الطريقة تكون رخيصة ، ولذلك تتعمم بسهولة . فكل واحد من أصحاب الدور يستطيع أن يزخرف البعض من غرفه ، بمقدار ما تسمح له موارده ، كما يستطيع أن يعمم الزخرفة إلى الغرف الأخرى ، متى ما صلحت أحواله المالية ، أو يستبدلها بغيرها متى ما ملها وأراد الابدع والأكمل منها .

ولهذه الأسباب كلها ، سيكون امام الفنانين مجال واسع للعمل في هذا المضمار . . حيث هناك عشرات الألوف من الدور يطلب اصحابها الزخرفة لمئات الألوف من غرفها ، ومن الطبيعي أن هذا الطلب الشديد والمستمر سيؤدي الى تنشئة جماعة كبيرة من الفنانين الماهرين في الزخرفة ، وسيحملهم على التسابق في طريق التفنن والابداع على الدوام .

ولهذا كان من الطبيعي أن تزدهر في سامراء صنعة الزخرفة الجصية ازدهاراً كبيراً ، وتولد طرازاً خاصاً مع اشكال لا تعد ولا تحصى فيرتبط اسم سامراء ـ في تاريخ الفن ـ بهذا الطراز الخاص من الزخرفة . . وتمتاز هذه المدينة بجانب عظمة قصورها العديدة وفخامة مساجدها الفسيحة وامتداد شوارعها العظيمة ونضارة بساتينها الجميلة . . بزخارف دورها الكثيرة .

وكان من الطبيعي أن لا يبقى هذا الطراز من الزخرفة محصوراً بسامراء وحدها ، بل ينتقل ـ بواسطة قواد المعتصم واخلافه ـ إلى القاهرة ايضاً . ويخلف هناك آثاراً باهرة في جامع ابن طولون من جهة وفي المنازل المبنية في العهد الطولوني من جهة اخرى .

لقد مضى على قصة هذه المدينة العجيبة اكثر من عشرة قرون .

وأما الآثار والأطلال الباقية منها الى الآن ، فتضيف ذيلاً جديداً إلى غرابة مقدراتها المتسلسلة . إذ من الغريب أن آثار دورها المبنية من اللبن المزخرفة بالجبس قاومت حدثان الدهر اكثر من قصورها المبنية بالآجر المزخرفة بالرخام . والسبب في ذلك هو أن القصور تعرضت إلى تخريبات الناس الذين اعتبروها بمثابة مقالع غنية بالمواد الانشائية الصالحة للاستعمال ، في حين أن الدور سلمت من تخريبات الناس ، ولم تتعرض إلى تخريبات ايد غير أيدي الطبيعة والزمان . ويظهر أن أيدي الانسان قادرة على التخريب اكثر من أيدي الزمان .

حول تأسيس مدينة سامراء

قرأت في احدى المجلات العربية مقالة عن مدينة سامراء . وجدت في مقدمتها ، فقرة تحتاج إلى التأمل ، بصورة جدية .

فقد جاء في الأسطر الأولى من المقالة المذكورة بأن سامراء « شيدت بأمر الخليفة المعتصم عام ٢٢١ ، (٨٣٦م) على يد اشناس احد قواد الترك » .

إن هذه العبارة تعزو إلى اشناس اليد العليا في تشييد مدينة سامراء ، بل تجعله المؤسس الحقيقي لها . في حين أن ذلك لا يتفق مع الحقائق الثابتة بوجه من الوجوه .

من المعلوم أن اقدم المصادر المتعلقة بتأسيس مدينة سامراء وأهمها هو كتاب اليعقوبي المعروف بكتاب البلدان .

فقد وضع هذا الكتاب بعد تأسيس مدينة سامراء بنحو نصف قرن فقط ، مما يدل على أن المؤلف كان قريب العهد بدور تأسيسها ، ومعاصراً لدور ازدهارها ، وكثير الاطلاع على تفاصيل شؤونها . وهذا الذي مكنه من وصف شوارعها وقطائعها وصفاً شاملاً ، قلما نجد ما يماثله في الكتب القديمة دقة وتفصيلاً .

يصف لنا اليعقوبي في كتابه هذا كيف اختار المعتصم الأرض التي شيد عليها عاصمته الجديدة ، وكيف احضر المهندسين وقال لهم أرض هذه المواضع لبناء القصور ، وكيف صير إلى كل رجل من اصحابه بناء قصر من تلك القصور ، وكيف استقدم الفعلة والبنائين واهل المهن من بغداد والبصرة والكوفة وانطاكية ومصر ومن سائر البلدان ، وزيادة على ذلك يذكر لنا ـ بتفصيل ـ مواضع القطائع التي اقطعها كبار رجاله وقواده ، والنواحي التي خصصها للناس وللأسواق المختلفة .

إن اليعقوبي يذكر ، « اشناس » بين القواد الكثيرين الذين اقطع المعتصم اليهم وإلى اصحابهم قطائع خاصة ، ولا يميزه عن غيره في هذا الباب .

ومما يستلفت الأنظار ، أن بين اطلال سامراء ، محلاً يعرف بين الناس إلى اليوم باسم « سور شناس » . وهذا المحل يوافق تمام الموافقة موضع قطيعة اشناس التي يذكرها اليعقوبي ، وهو لا يمتاز عن سائر المحلات بأي امتياز كان .

ولهذه الاسباب كلها ، اعتقد أن مضمون الفقرة الآنفة الذكر لا يتفق والحقائق الثابتة بوجه من الوجوه .

هذا وأظن ظناً قوياً أن الفقرة المبحوث عنها مقتبسة من عبارة وردت في فصل سامراء من « المعلمة الاسلامية » . غير أنه يجب علينا أن نلاحظ أن الفصل المذكور مكتوب بقلم « فيوله » والمومأ اليه لم يكن من المستشرقين الذين يجوز التعويل على بحوثهم التاريخية ، بل أنه كان من المهندسين الذين اشتغلوا في بغداد في العهد العثماني ، ولا شك أنه استند في ما كتبه في هذا الباب إلى ما سمعه من بعض الموظفين دون أن يستند إلى وثائق تاريخية .

وللتأكيد على ذلك ، يجدر بي أن اصرح في هذا المقام : بأنني كنت وجهت إلى المومأ اليه كتاباً ـ اشرت فيه إلى الفقرة المبحوث عنها وصرحت له بأنني لم اجد بين المصادر التي بين يدي ما يبرر زعمه هذا ، ورجوته أن يرشدني إلى المصدر الذي استند إليه في زعمه هذا ، غير أني لم اتلق منه جواباً يذكر مصدراً ما ، مع أن كتابي كان اودع اليه على يد البروفسور ماسينيون .

الضلال والتضليل في الابحاث التاريخيـة

٨ - ١٢٤٥

مزاعم الجنرال طونزند
في عوامل هدنة سنة ١٩١٨

لقد عثرت في المقدمة التي كتبها الجنرال طونزند لمذكراته ، على بعض المزاعم التي تستوقف الأنظار ، وتظهر مبلغ الضلال الذي قد يغشى كتّاب التاريخ في بعض الأحيان ، حتى عندما يتكلمون عما شهدوه بأعينهم ، وعما فعلوه بأنفسهم . ولذلك رأيت أن أفندّ هذه المزاعم بشيء من التفصيل ، ليس لأهمية موضوعها ، بل لدلالتها البليغة على ضرورة النقد العلمي ، في الأبحاث التاريخية ، حتى عندما تستند إلى مذكرات .

- ١ -

طونزند قائد انكليزي مشهور ، قاد الحملة العسكرية على العراق خلال الحرب العالمية الأولى . وقام بزحف جريء وسريع ، أوصله إلى ضواحي بغداد ، إلا أن وصول الامدادات التركية إلى ميدان الحرب ، اضطره إلى التقهقر حتى « كوت الامارة » ، والتحصن فيها . بقي الرجل محصوراً هناك ، مع الجيوش التي كان يقودها ، مدة من الزمن ، اضطر بعدها إلى التسليم . فنقل إلى الآستانة وبقي هناك حتى نهاية الحرب كـ « أسير حرب محترم » . والأتراك عندما يئسوا من النصر وقرروا الاستسلام إلى الحلفاء - في خريف سنة ١٩١٨ - أطلقوا سراحه وأوفدوه إلى قائد الأسطول البريطاني ليتوسط في إنهاء الحرب وعقد الهدنة .

وقد نشر طونزند مذكراته عن حرب العراق ، سنة ١٩١٩ ، وترجمت هذه المذكرات إلى العربية ، ونشرت في العراق بعنوان « خواطر طونزند »[٣٥] .

(٣٥) تشارلز فيرفريس طونزند ، محاربتي في العراق او خواطر طونزند ، ترجمة عبد المسيح وزير (بغداد : المكتبة العصرية ، ١٩٢٣) .

ويقول الجنرال طونزند في مقدمة مذكراته ما يلي :

« والذي فشلت في القيام به في ميدان القتال ، أنجزته وأنا رهين الأسر ، فقد أقنعت الترك بالتسليم . وبذلك قصرت مدة الحرب عدة أشهر ، فنجم عن ذلك حقن دماء الألوف من الجنود وتوفير الملايين من المال . وقد تم ذلك في ١٧ تشرين الأول بعد الظهر ، سنة ١٩١٨ أثناء حديث جرى بيني وبين المشير عزة باشا في ديوانه بالباب العالي . وفي عشية ذلك اليوم ، توجهت إلى الأسطول البريطاني ، بعد أن قطع لي الترك عهداً بفتح الدردنيل . وأعددت المعدات لعقد المؤتمر توأ عند وصولي جزيرة مودروس ، ولما بلغ خبر تسليم تركية النمسا ، سلمت فوراً على أثر ذلك ، وتلتها ألمانيا في التسليم[٣٦] .

يظهر من هذه الفقرات الصريحة أن الجنرال يزعم بأنه هو الذي اقنع الترك بالتسليم ، وأن تسليم الأتراك بهذه الصورة اضطر النمسا إلى التسليم . وأما تسليم الألمان فكان بمثابة النتيجة الثانية لتسليم الأتراك ، بفضل صاحب المذكرات الجنرال طونزند !

يعود الجنرال إلى هذه القضايا في آخر مذكراته ، ثم يقول ما يلي :

« ولولا ذلك ، لاستطاع الترك مقاومة « اللنبي » مدة خمسة أشهر ، وأطول من ذلك . وحاشا أن أقلل من قيمة الفوز الباهر الذي تم لذلك القائد العظيم « أدمندز اللنبي » ولكني أود أن أبرهن على نصيبي الحقير من المساعي التي بذلت في سبيل عقد الصلح »[٣٧] .

يلاحظ من ذلك أن الجنرال لا يكتفي بالإشارة العابرة ، بل يكرر مزاعمه بعبارات صريحة ، ويدعي بأنه لولا مساعيه هو ، لاستمرت الحرب خمسة أشهر أخرى على الأقل ، ويعلن على الملأ أن مساعيه الناجحة « حقنت دماء الألوف من الجنود ، ووفرت الملايين من الأموال » .

- ٢ -

بعد أن اطلعنا على ما يزعمه طونزند بهذه الصورة يجدر بنا أن نبحث : ما هو حظ هذه المزاعم من الصحة ؟

إن نظرة بسيطة إلى ما حدث من الوقائع خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨ يعني : قبل ملاقاة الجنرال طونزند مع المشير عزة باشا ، تكفي

---

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٥٧٧ .

للتأكد من أن هذه المزاعم كلها ، لم تكن سوى « محصول الوهم والغرور » وذلك لأن :

أولاً : إن بلغاريا كانت استسلمت إلى الحلفاء في أواخر شهر أيلول . وهذا الاستسلام كان خطير النتائج جداً ، لأنه قطع الاتصال بين تركيا وبين متفقيها المانيا والنمسا .

ثانياً : قبل يوم ١٧ تشرين الأول ١٩١٨ الذي يذكره الجنرال طونزند ، كانت تركيا خسرت كل فلسطين ، وأكثر من نصف سوريا بما فيها دمشق وبيروت وحمص . . وكان الجيش الذي سمي باسم « جيش الصاعقة » مني بهزائم متوالية ، اضطرته إلى التقهقر نحو حلب بسرعة كبيرة .

ثالثاً : إن عزة باشا الذي تكلم مع الجنرال كان تولى الحكم بعد استقالة وزارة طلعت باشا . وهذه الاستقالة كانت تدل ـ في حد ذاتها ـ على أن القوم كانوا قطعوا الأمل من النصر ، وقرروا إنهاء الحرب بأيّ شكل كان . لأنها كانت تضم صناديد الاتحاد والترقي ـ من ملكيين وعسكريين ـ كما أن بقاء وزيري الحربية والبحرية ، أنور باشا وجمال باشا ، خارجين عن الوزارة الجديدة ، ما كان يترك مجالاً للشك في هذا الأمر . لأنهما كانا زعماء الحركة التي زجت السلطنة العثمانية بالحرب ، فكانا يعتبران من آباء الحرب ، والأعصاب المحركة لها .

رابعاً : لقد تحقق فيما بعد ، أن امبراطورا ألمانيا والنمسا كانا قررا طلب الصلح قبل ذلك التاريخ ، وقاما باتصالات رسمية لإنهاء الحرب .

وزعم طونزند ، مع كل ذلك ، أنه هو الذي اقنع الترك بإنهاء الحرب ، وأن الهدنة التركية هي التي اضطرت النمسا وألمانيا إلى الاستسلام . . إن دل على شيء ، فإنما يدل على عمق الغفلة التي كان يعيش فيها الرجل ، وغرابة الخدعة التي انطلت عليه .

لا شك في أنه كان معذوراً في الانخداع عند ملاقاته مع عزة باشا ، لأنه كان أسير حرب . فما كان يستطيع أن يطلع على شيء ، غير الذي يريد الأتراك أن يطلعوه عليه . ولكن الأمر الذي لا يمكن أن يعذر فيه ، هو أن يستمر في هذه الغفلة والانخداع ، بعد أن يعود إلى بلاده . . ولا يسمح أن يسمح لنفسه أن يسطر تلك المزاعم ، في مقدمة المذكرات التي نشرها ، بعد مدة تزيد على السنة من انتهاء الحرب .

ولإظهار مدى الضلال الذي تنطوي عليه مزاعم طونزند ، أرى من المفيد أن أدون فيما يلي ، صفحة من صفحات قرار الصلح ، حسب ما كنت اطلعت عليها في حينها ، بسبب اتصالي الوثيق بجمعية الصحافة العثمانية إذ ذاك :

عندما جاءت الاخبار المتعلقة بانكسار الجبهة البلغارية واستسلام بلغاريا للحلفاء ، لم تقدر الجرائد التركية خطورة هذه الحوادث ، بل اعتبرتها فأل خير لأنها ظنت بأن ألمانيا ستجرد على الفور حملة عسكرية لاكتساح بلغاريا ، كما كانت فعلت برومانيا ، عندما دخلت الحرب ضدها . هذا ، وكانت تركيا تطالب باجراء بعض التعديلات في الحدود والأوضاع التي كانت خلفتها الحرب البلقانية ، ولكن ألمانيا كانت تسعى على الدوام ، لتوقيف تيار هذه المطالبات ، مراعاة لعواطف البلغار . وعندما استسلمت بلغاريا للحلفاء ، صار بعض الساسة والمحررين يقولون ويكتبون . « هذا خير لنا . . لأن ألمانيا ، لا بد أن تستولي على بلغاريا جزاء خيانتها ، وتعدل عن سياسة الملاينة والملاطفة التي كانت تسير عليها معها ، وذلك سيفسح أمامنا مجالاً واسعاً لتحقيق أمانينا القومية ، وتعديل حدودنا الأوروبية » .

ولذلك صدرت الجرائد بمقالات تظهر سرورها من ثبوت خيانة البلغار ، وتدعو الألمان إلى معاقبتها بسرعة ، وتتوسع في شرح ما تطلبه تركيا من تعديلات وتعويضات في حدودها الأوروبية .

ولكن . . . طلعت باشا ، دعا رؤساء تحرير الصحف للاجتماع به في الباب العالي . وذهب الصحفيون إلى الاجتماع ، وهم في غاية التفاؤل من سير الأمور . وعندما دخلوا على الباشا ، وجدوا هناك سفيري ألمانيا والنمسا ، مما زادهم تفاؤلاً ، وجعلهم يتوقعون بشارة عظمى .

غير أن طلعت باشا فاجأهم بقوله : لم يبق لنا أي أمل في النصر . فأصبح من الواجب علينا أن نسعى للصلح ، بأعظم ما يمكن من السرعة . ولذلك أطلب إليكم ، أن تغيروا لهجة كتاباتكم ، وأن تعدوا الرأي العام بالتدريج إلى هذا الاتجاه الأليم .

وجم الصحفيون من هذا البيان الذي وقع عليهم وقع الصاعقة . ثم اتجه أحدهم إلى سفير ألمانيا قائلاً :

- إننا كنا نعتقد بأن ألمانيا ستسارع إلى اكتساح بلغاريا ، جزاء خيانتها ولكن السفير ، أجاب بلهجة قاطعة : أصرح لكم مع الأسف الشديد ، بأنه لم يعد في استطاعتنا أن نرسل إلى الجبهة

الشرقية ، حتى ولا كتيبة واحدة . ثم أضاف إلى ذلك ، بمرارة : نحن أيضاً قررنا ترك القتال وطلب الصلح .

عندئذ ، اشترك سفير النمسا أيضاً في الكلام ، وأيدّ زميله الألماني ، قائلاً : نحن أيضاً شرعنا في اتخاذ الاجراءات اللازمة لطلب الصلح .

وخرج الصحفيون من هذا الاجتماع ، مدهوشين وواجمين . . لأن هذه التصريحات الأليمة ما كانت تخطر ببال أحد منهم .

وبعد بضعة أيام من هذا الاجتماع ، قدمت وزارة طلعت باشا استقالتها ، وتألفت وزارة عزة باشا ، بغية إنهاء الحرب وعقد الهدنة .

وكان أول الأمور التي فكرت فيها الوزارة الجديدة - بالاتفاق مع رجال الوزارة المستقيلة - الاتصال مع قائد الأسطول البريطاني المرابط في مداخل الدردنيل . كما كان من أول الوسائل التي فكرت فيها لضمان هذا الاتصال هو توسيط الجنرال طونزند .

ويظهر أن عزة باشا عندما كلم الجنرال طونزند استطاع أن يخفي عنه كل ما كان يساوره من قلق ، ولم يتركه يحس بشيء من حراجة الموقف وأوضاع الجيش ، وسير الحرب . . . بل تظاهر له بأنه وافقه على رأيه ، وقرر أن يعمل بنصائحه .

وذهب طونزند إلى مودروس ، مخدوعاً بأحاديث هذه الملاقاة . . . وكتب ما كتبه مؤخراً ، تحت تأثير هذه الخدعة التي انطلت عليه . . وبقيت منطلية عليه . .

ولكن يجدر بنا أن نتساءل : كيف لم يتنبه طونزند إلى هذه الخدعة ، بعد ما عاد إلى بلاده ، واطلع على حقيقة ما جرى في مختلف ساحات الحروب ، خلال الشهر الأخير؟

أظن أنه ليس من الصعب اظهار العوامل النفسية التي لعبت دورها في هذا الأمر : لا شك في أن السرور العظيم الذي كان ملأ قلب طونزند من جراء توهمه بأنه قصّر الحرب فعلاً . . وأحاسيس الفخر والمباهاة التي عمرت نفسه تحت تأثير هذا الوهم . . كانت حالت بينه وبين فهم الحقائق على أوجهها الصحيحة .

وهنا يجدر بنا أن نتذكر الكلمة الحكيمة التي كان كتبها ابن خلدون في مقدمته المشهورة : . . أن النفس « إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر ، أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى يتبين صدقه من كذبه . وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة ، قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة . وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص . فتقع في قبول الكذب ونقله » .

روايات حول أعلام بعض الدول العربية

- ١ -

قرأت يوماً في كراسات تلميذ مدرسة بحثاً عن العلم العراقي جاء فيه :

« ان النجمتين المرسومتين على الرقعة الحمراء من العلم ، ترمزان إلى دجلة والفرات » .

استغربت هذه الرواية ، لعلمي بأنها تخالف الحقيقة مخالفة كلية . فرأيت أن أبحث عما يروى في هذا الشأن في سائر المدارس وفي مختلف بيئات المثقفين . ودهشت دهشة كبيرة ، حينما علمت بأن هذه الرواية منتشرة في جميع أنحاء العراق ، وفي أكثر محافل المثقفين . .

وأما حقيقة الأمر في منشأ هاتين النجمتين ، فتتبين من درس تطور الاعلام التي استحدثت بعد الثورة العربية :

لقد رأى رجال الثورة العربية - التي بدأت من الحجاز - أن يجمعوا في العلم الألوان العربية الأربعة ، وقرروا أن يكون الأخضر والأبيض والأسود ثلاث مناطق أفقية متوازية ، وأن يكون اللون الأحمر مثلثاً يقطع هذه المستطيلات الأفقية .

وهذا العلم صار العلم الرسمي للدولة العربية الهاشمية - أي الدولة الحجازية - التي اعترف بها الحلفاء خلال الحرب ، كما أنه صار علم الثورة العام .

ودخل جيش الثورة إلى سوريا ، وتغلغل فيها ، حاملاً العلم المذكور . وتأسست الحكومة العسكرية أيضاً تحت ظل هذا العلم .

ولكن ، عندما رؤي أنه لا بد من تكوين دولة سورية منفصلة عن الحجاز - في

٨ آذار سنة ١٩٢٠ ـ تقرر أن تحتفظ الدولة السورية بعلم الثورة ، على أن تضيف إليه نجمة بيضاء ، تتوسط الرقعة الحمراء ، وذلك لتمييزه عن علم الحجاز ، من غير أن يختلف عنه اختلافاً جوهرياً .

وكان تقرر أن يعلن ، استقلال العراق أيضاً ـ في الحفلة التي يعلن فيها استقلال سوريا ، ورؤي أن يكون علم الدولة العراقية أيضاً شبيهاً بعلم الثورة ، على أن يضاف إليه نجمتان ، لتمييزة عن دولتي الحجاز وسوريا ، وذلك باعتباره الدولة العربية الثانية التي أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

هذا هو المنشأ الأصلي والسبب الحقيقي للنجمتين اللتين تزينان العلم العراقي .

والعلم الذي تقرر بهذه الصورة في دمشق ، انتشر في كل الجهات خلال الثورة العراقية ، ثم أصبح علم الدولة الوطنية العراقية عندما تأسست بصورة فعلية .

وأما منشأ الرواية التي ذكرتها آنفاً ، فلا بد أن يكون ما يلي :

أخذ البعض يتساءلون ـ بطبيعة الحال ـ عن حكمة وجود النجمتين على العلم العراقي. ولم يتردد ، بعض العقلاء في تأويل ذلك بقوة العقل والمنطق ، دون أن يكلف نفسه عناء البحث والدرس لمعرفة حقيقة الأمر . وتوصل إلى فكرة ربط النجمتين بدجلة والفرات . وتولدت من جراء ذلك هذه الرواية ، التي تخالف الحقيقة والواقع ، وإن ظهرت بمظهر المعقول والمقبول .

والغريب في الأمر ، أن هذه الرواية نشأت وانتشرت ، قبل أن يمضي على مولد العلم عقد واحد من السنين . .

ـ ٢ ـ

عندما حدث في سوريا الانقلاب العسكري الأول ، تحت زعامة حسني الزعيم ، تولدت في بعض البيئات ، رغبة في تغيير العلم السوري .

علمت ذلك من أحد السوريين المهتمين بالقضية ، وحينما قلت له « أنا لا أرى أي مبرر كان لتغيير العلم » أجابني متسائلاً : « لكن ما معنى النجمات الثلاث ؟ يقال أن الفرنسيين وضعوها ليرمزوا بها إلى الدويلات الثلاث ـ سوريا وجبل الدروز والعلويين ـ فهل يجوز لنا أن نحتفظ بهذه الرموز ، بعد أن زالت تلك الدويلات ، وأصبحت سوريا دولة موحدة ؟ » .

دهشت لهذه الرواية أيضاً ، لعلمي بمخالفتها للحقيقة مخالفة كلية .

وأما السبب الحقيقي لهذه النجمات الثلاث ، فهو ما يلي :

من المعلوم أن الحكومة العربية السورية ، كانت اختارت لنفسها سنة ١٩٢٠ ، علماً يحتفظ بشكل علم الثورة ، ويمتاز عنها بنجمة واحدة . إلا أن الفرنسيين ، عندما استولوا على سوريا حملوا الحكومة على اصدار بيان بالغاء العلم المذكور « لأن الدول لم تعترف بالحكومة السورية ، التي كانت اختارت ذلك العلم » . والعودة إلى استعمال العلم الحجازي ، « لأنه علم دولة صديقة » ، وذلك إلى « حين تقرير علم جديد » .

ثم قسم الفرنسيون البلاد السورية ألى أربع دويلات ، ووضعوا لكل واحدة منها علماً خاصاً ، لا يمت إلى علم الثورة بصلة ، لا من حيث شكله ولا من حيث ألوانه ، وأضافوا إلى زاوية كل واحد منها علماً فرنسياً مصغراً .

ولكن بعد ذلك ، عندما الغيت الدويلات المذكورة وتألفت الحكومة السورية المتحدة ، قرر المجلس التأسيسي الغاء جميع تلك الاعلام ، والعودة إلى الألوان العربية الأربعة . إلا أنه لم يجد إمكاناً لإعادة العلم السوري الأول ذي النجمة الواحدة ، لأن العلم المذكور ظل يستعمل في شرق الأردن الذي انفصل عن سوريا أثر استيلاء الفرنسيين عليها ، ثم صار العلم الرسمي لإمارة شرق الأردن .

ولذلك اضطر السوريون إلى اختيار ثلاث نجمات ، ما دام النجمة الواحدة صارت من خصائص الأردن ، والنجمتان من خصائص العراق .

هذه ، هي حقيقة الأمر .

ويظهر أنه عندما نبتت فكرة تغيير العلم في بعض الأدمغة ، رأوا أن يضعفوا مكانة العلم القائم ، باختلاق هذه الأسطورة : فراحوا يشيعون أن النجمات الثلاث تدل على الدويلات الثلاث !

حول نزيب ونصيبين

من أغرب الأمور التي لاحظتها في بعض الكتب والجرائد ، هو الخلط الشائع بين نزيب ونصيبين :

هناك كتب تقول أن مدينة نزيب التي انتصر في جوارها إبراهيم باشا الكبير على الجيش العثماني انتصاره الحاسم المشهور ، هي مدينة نصيبين الحالية . وكتب أخرى تقول بعكس ذلك أن نزيب هي غير نصيبين . والمناقشة حول هذا الموضوع تنتقل إلى الجرائد ، وتنشر فيها مقالات عديدة ، بعضها يؤيد الرأي الأول ، وبعضها يلتزم الرأي الثاني . . كل ذلك من غير أن تصل المناقشات إلى نتيجة حاسمة حول هذه المسألة التاريخية .

في حين أن نظرة تدقيق بسيطة ، إلى الكتب والخرائط التركية أو الخرائط المفصلة الغربية ، تكفي لحسم المسألة ، بصورة ، لا تترك اي مجال للشك والتردد .

ذلك لأنه يوجد هناك مدينة تسمى نصيبين ، واخرى تسمى نزيب . وهاتان المدينتان بعيدتان بعضهما عن بعض بعداً كبيراً .

فإن نصيبين تقع على الحدود السورية التركية تماماً ، فهناك نصيبين تركية ، ونصيبين سورية ، في طرفي محطة واحدة .

وأما نزيب ، فتقع داخل الاراضي التركية ، بعيداً عن الحدود السورية .

ونصيبين التي في تركيا تتبع ولاية ماردين ، في حين أن نزيب تتبع ولاية عينتاب . وتمتد بين الولايتين المذكورتين ولاية أورفة الكبيرة ، والمسافة بين المدينتين المذكورتين تزيد ، لذلك ، على ثلاث درجات ونصف من درجات الطول .

فليس هناك اي حجة معقولة ، تبرر القول بأن المعركة المشهورة قامت في نصيبين لأنه ليس هناك اي سبب معقول يؤدي إلى تحريف كلمة نصيبين إلى نزيب ، او بعكس ذلك كلمة نزيب إلى نصيبين .

وفضلاً عن ذلك كله ، أن قليلاً من التفكير امام الخريطة يكفي لنفي احتمال وقوع الحرب في نصيبين نفياً باتاً :

لأن نصيبين تقع في القرب من حدود العراق الحالية ، في بداية المنطقة المعروفة باسم « منقار البط » ، وهي قريبة من ماردين ، وبعيدة عن الطرق التي تصل بر الشام بهضبة الأناضول . فليس من المعقول ابداً ، أن تكون تلك المنطقة النائية محل احتشاد ولا محل اصطدام للجيوش المصرية والجيوش العثمانية .

وأما نزيب ، فهي تقع بالقرب من كليس وعينتاب ، ولا تبعد عن المجازات التي تصل سوريا بالأناضول .

فليس هناك اي مبرر معقول ، للتشكك في محل الواقعة ، نظراً للاسم المعلوم من جهة ، ونظراً لمتقضيات الحركات العسكرية من جهة اخرى .

فيجدر بنا أن نتساءل : من اين اتى هذا التشكك ، في هذه الحقيقة الظاهرة ؟ كيف تولدت اسطورة نصيبين ؟

أنا لا اعرف ذلك بالضبط ، لأنني لم اتتبع واستعرض كل ما كتب في هذا الموضوع في تواريخ مختلفة .

ومع هذا ، اعتقد بأنني لا اتباعد عن الحقيقة كثيراً ، إذا قدمت الفرضية التالية :

مدينة نصيبين مدينة مشهورة ، تذكرها كثيراً كتب التاريخ والجغرافيا . كما أن وجودها على الحدود الفاصلة بين سوريا وتركيا ، يجعل موقعها اكثر بروزاً للعيان . في حين أن نزيب مدينة صغيرة ، لم تعرف الا بسبب الحرب التي نشبت بجوارها ، كما أنها تقع داخل الاراضي التركية ، ولذلك لا تذكر في الكثير من الخرائط الاعتيادية .

ويلوح لي : أن احد كتاب التاريخ راجع خريطة لأجل أن يعرف موقع المعركة المشهورة ، فلم يستطع أن يجد اسم نزيب . ولكنه وجد اسم نصيبين ولاحظ مشابهة القسم الاول من هذه الكلمة إلى لفظة نزيب في الكتابات الغربية ، فقال في نفسه هذه يجب أن تكون نزيب القديمة . وكتب ما كتبه تحت تأثير هذا الوهم . ثم نقل عنه ذلك كثيرون ممن تعودوا النقل دون درس وتثبت ، وانتشرت الرواية ،وبلغت حد التوتر .

وبعد انتشارها اصبح القائلون بها ينزعون إلى الدفاع عنها ـ بقوة الاستمرار ـ دون أن يلتفتوا كثيراً إلى قوة الدلائل التي تبدى ضدها . واصبحت بذلك هذه القضية من القضايا التي يحتدم حولها الجدل والنقاش على الرغم من تفاهتها الاصلية .

وهذا في نظري من ابرز الامثلة على الحقيقة التالية :

إن الاغلاط في المعلومات التاريخية ، تنتشر بسهولة كبيرة ، ولكنها ، لا يمكن أن تصحح ـ بعد انتشارها ـ الا بصعوبة عظيمة ، وجهود شاقة .

الغرور والخيلاء في كتابة التاريخ

إن نزعة التفاخر والمباهات تسيطر على بعض النفوس ، وتدفعها نحو مهاوي الزهو والخيلاء . . .

والاشخاص الذين يستسلمون إلى دواعي هذه النزعة ، لا يتركون فرصة تمر دون أن ينتهزوها للتحدث عن الاعمال التي كانوا قاموا بها في وقت من الاوقات . . . وكثيراً ما يتبجحون ببعض الاعمال التي لم يكونوا قد اشتركوا فيها ـ في حقيقة الامر ـ الا اشتراكاً ضئيلا ، حتى أنهم لا يحجمون ـ في بعض الأحيان ـ عن انتحال شرف بعض الاعمال التي لم يكن لهم فيها أي يد كانت . . .

إن آثار هذه النزعة تتجلى في ساحة الحياة الفردية وحدها ، بل كثيراً ما تتعدى ذلك إلى الحياة الاجتماعية ، فتنصبّ على المفاخر العائلية والامجاد القومية ايضاً .

بعض الكتاب الفرنسيين كثيراً ما يتبجحون بالخدمات التي قدمتها الأمة الفرنسية للبشرية ، ويتباهون بذلك على جميع الأمم بدون استثناء .

وقد عبر مؤرخهم الشهير « ميشله / Michelet » عن مزاعم هؤلاء في هذا المضمار احسن تعبير ، حين كتب كلمته المشهورة :

« لو أن جميع الأمم دعيت إلى عرض وتكديس كل ما بذلته من الجهود والأموال والدماء . . . في سبيل مصلحة العالم ، دون أن ترعى مصلحتها هي ، لتكوّن من مآثر الأمة الفرنسية هرماً شاهقاً ، ترتفع قمته إلى السماء . . واما تضحيات الأمم الاخرى ، فلا يتكون منها إلا كومة ، تصل الى ركبة طفل صغير . . » .

إن هذا الزهو الفرنسي وجد لنفسه مرتعاً خصباً جداً في الشرق العربي . وأدى إلى تكوين اسطورتين تاريخيتين : احداهما في وادي النيل والثانية في جبل لبنان .

الأسطورة الاولى ، هي النظرية القائلة بأن نهضة مصر بدأت بفضل حملة نابليون . (وقد ناقشنا ذلك في فصل سابق) .

والاسطورة الثانية ، هي النظرية القائلة بأن نهضة لبنان قامت بفضل تدخل فرنسا في شؤون تلك الديار ، بعد وقائع سنة ١٨٦٠ (وقد ناقشنا ذلك في فصل سابق أيضاً) .

٨ - ١٢٥٩

البحث عن أثر سومري عليه جمل ذو سنامين

زارني يوماً ـ في ادارة الآثار القديمة ببغداد ـ نوري باشا ، احد قواد الاتراك المشهورين ، وقال لي :

سمعت أنه يوجد عندكم أثر سومري عليه جمل ذو سنامين . يهمني أن ارى الاثر المذكور ، وأن أحصل على صورته الشمسية .

إن نوري باشا كان أخاً لأنور باشا المشهور ، وكان قد رافقه في الحروب التي خاض غمارها في تركستان ، بعد أن غادر البلاد العثمانية عقب هدنة ١٩١٨ .

ويظهر أنه كان قد تولع خلال هذه المدة بالتاريخ التركي ـ اسوة بما فعله عدد كبير من مثقفي الاتراك ـ ولذلك جاءني يبحث عن الاثر السومري الذي يحمل صورة جمل ذي سنامين .

وعندما اجبته بأنه لا يوجد لدينا أثر من هذا القبيل ، قال : ـ اني علمت ذلك من عالم مجري مشهور ، وهو كان اكد لي وجود الاثر هنا . .

ثم شرح لي الاسباب التي تحمله على الاهتمام بذلك الاثر :

ـ من المعلوم أن الجمل ذا السنامين من خصائص تركستان . ووجود هذا الاثر السومري يؤيد رأي القائلين بأن السومريين اتوا من تركستان .

كررت عليه جوابي الاول . ومع هذا استدعيت الخبراء الذين يشتغلون في الدائرة ، لاسألهم عن ذلك بحضوره ، وعندما اكدوا هم ايضاً عدم وجود اي أثر من هذا القبيل ، استغرب الامر استغراباً كبيراً ، وكرر لي بأنه سمع ذلك من عالم مجري كبير .

ومع هذا رأيت أن اترك هذه المسألة جانباً ، ودعوته إلى زيارة المتحف ليطلع على اهم الآثار المعروضة فيه . .

وعندما نزلنا إلى احدى القاعات الارضية ، انبر يصيح بغتة : ـ ها هو ، الجمل ذو السنامين . .

ولكني لم استطع أن امنع نفسي من الضحك الا بمشقة كبيرة ، لأننا كنا دخلنا قاعة الآثار الآشورية ، والاثر الذي رأى عليه الجمل كان نموذج « مسلة شلمانصر » المشهورة .

وكانت مسلة شلمانصر اثراً آشورياً لا سومرياً ، وكان تاريخها احدث من تاريخ السومريين بمدة لا تقل عن الف عام على اقل تقدير . . .

وفضلاً عن ذلك كله ، كانت المسلة تمثل في حقولها السبعة ، الهدايا والجزيات التي قدمت إلى الملك العظيم ، من مختلف اقطار العالم المعلوم في ذلك التاريخ .

واما سبب فرح الزائر من رؤ ية المسلة المذكورة ، فكان ظاهراً كل الظهور : انه لم يأت إلى المتحف ليشاهد ما هو موجود فيه ، انما أتى ليبحث عما يوافق رغباته . . وما يشبع غروره القومي .

ولكن ، كم وكم من الكتاب والمؤرخين يعملون مثله ، وهم لا يشعرون !

دبيودور الصقلي في قصر الحمراء

قرأت يوماً في مجلة اسبوعية ، وصفاً لمدينة غرناطة وقصر الحمراء ـ « آخر حصون الاندلس » ـ واصطدمت فيها بهذه العبارة الغريبة :

« قال المؤرخ دبيودور الصقلي حين زار قصر الحمراء : لو كنت مكان أبي عبد الله ، لما تركت قصر الحمراء ، ولو على أسنة الرماح ... ان الخروج من الجنة ، والخروج من الحمراء سواء » .

اصطدمت بهذه العبارة ، لأني اعلم العلم اليقين أن دبيودور الصقلي مات قبل بناء قصر الحمراء بنحو عشرة قرون ! .. فكل ما يعزى اليه من كلام عن قصر الحمراء ، يكون من الوجهة التاريخية من نوع التخليط المحض .

لا شك في أن كاتب المقالة لم يقرأ دبيودور الصقلي . ويظهر أنه كان قرأ تلك العبارة في كتاب ما ، ولكنه لم يتذكر كاتبها جيداً ، وعزاها إلى دبيودور الصقلي ، الذي كان سمع به أو قرأ عنه في مكان ما ... دون أن ينتبه إلى استحالة ذلك ، بسبب الفرق الزماني الهائل الذي يفصل بين عصر دبيودور الصقلي وعهد قصر الحمراء .

ولكني ، اتساءل: كم من القراء انتبهوا إلى هذا الغلط الفظيع ؟ وكم منهم اعتمدوا على ما جاء في المقالة ، واعتبروا ذلك حقيقة ثابتة ... وربما راحوا يرددونها وينقلونها لاصحابهم في مختلف المجالس ، وفي مختلف المناسبات !

وهذا ، وكم وكم من الجرائد والمجلات تنشر امثال هذه الاغلاط ، التي تصدر احياناً من اقلام الكتاب الذين كثيراً ما ينحرفون في تيار في الاستعجال والارتجال ، ويكتبون كثيراً من الامور عفو الخاطر ، دون أن يجدوا متسعاً من الوقت للتثبت من صحتها ! ..

اسطورة الانسان الغزال

قبل بضع سنوات ، تكونت في سوريا اسطورة الانسان الغزال :

سيارة تسير في الصحراء ، عثرت على آدمي متوحش ، يركض بسرعة خارقة ، مثل الغزال ، والسيارة ، بعد جهود شاقة ، استطاعت أن تعتقله . ونقلته إلى دمشق ، وسلمته إلى دائرة الصحة والادارة المذكورة ارسلته إلى مستشفى الامراض العقلية .

وعلى أثر ذلك اخذ ينتشر بين الناس وعلى صفحات الجرائد . . . كثير من الاخبار ، والروايات والقصص عن هذا الانسان الغزال . وصارت هذه الروايات تزداد وتتوسع وتتعقد وتتضاخم يوماً عن يوم .

كنت إذ ذاك في دمشق ، وذهبت إلى المستشفى القائم في احدى ضواحي العاصمة ، لملاحظة احوال هذا الانسان الغزال . الا أني بعد قليل من الملاحظة تأكدت من أنه انسان عادي . نشأ نشأة عادية . ولكنه كان أبكم ، وضلّ الطريق عندما كان يسير في الصحراء . وفزع من مطاردة السيارة له ، واخذ يجري باقصى ما يمكنه من السرعة . والتحقيقات التي تمت في شأنه فيما بعد ، على يد الاطباء من ناحية ، ورجال الدرك من ناحية أخرى . . لم تترك مجالاً للشك في هذه القضية .

إلا أنه خلال هذه المدة ، كانت الجرائد كتبت عن هذا الانسان الغزال كثيراً من الاخبار والروايات والقصص ، مما حمل شركات الاخبار العالمية ايضاً على الاهتمام بأمره ، والكتابة عنه مستندة إلى تلك الاخبار والروايات .

حتى أن جريدة كبيرة ، زعمت بأنها ارسلت احد محرريها لوصف الانسان الغزال ، ونشرت عنه « تحقيقاً صحفياً » مقروناً بصورة شمسية مأخوذة في وسط الصحراء . . .

٨ - ١٢٦٣

هذا ، ومما يجدر بالذكر ، أن ظهور نتائج التحقيقات الرسمية ، لم يقض على هذه الروايات والاشاعات على الفور . بل بقيت قصص الانسان الغزال تتردد على الالسن مدة من الزمن .

ولكني دهشت يوماً دهشة كبيرة ، عندما كنت اقرأ كتاباً حديثاً في التربية ، ألفه باللغة الاسبانية احد علماء الاسبان ، وترجمه إلى الفرنسية احد علماء فرنسا ، إذ وجدت في هذا الكتاب العلمي ، فقرة عن الانسان الغزال الذي اكتشف في بادية الشام !

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

العروبة أولاً!

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٩)

العروبة أولاً !

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)
بيروت : شباط / فبراير ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لاول مرة عام ١٩٥٥ .

المحتويات

مقدمة ٧

ما أغربنا! ٩

حقائق يجب أن نعرفها حق المعرفة ونؤمن بها أشد الايمان

البلاد العربية ١٣

العرب ١٤

الدول العربية ١٤

الأمة العربية ١٥

وقائع وأحداث يجب أن نتذكرها ونتأمل فيها ونتعظ بها

بين حلب وبين عمان ٢٠

من حائل إلى العسير ومن جدة إلى الظهران ٣١

استدراك ومناقشة ٤٠

مزالق التشبيهات

أصفار سعد زغلول ٤٧

مرآة عبد الرحمن عزام ٥٢

من أنا . . ومن أنت بل من نحن ؟

من أنا . . ومن أنت ؟ ٥٩

ملاحظات على الأسئلة ٦٣

مواضيع البحث ٦٨
ـ الرابطة الافريقية ٦٨
ـ رابطة البحر المتوسط ٧١
ـ الرابطة الاسلامية ٧٣
ـ رابطة العروبة ٧٩
ـ النزعة الفرعونية ٨١

آراؤهـم

ـ حديث عبد الرحمن عزام ٨٣
ـ حديث الدكتور حسين كامل سليم ٩٠
ـ حديث الدكتور وليم سليم حنا ٩٤
ـ رأي الاستاذ فكري اباظة ٩٥
خاتمـــة ٩٧

نحو الولايات المتحدة العربية فالدولة العربية الكبرى

مذكرة القدسي ١٠١
مقالة مصطفى أمين ١٠٤
استدراك ١١٣

إلى من يقول : « مصر أولاً »

حول الوحدة العربية ١١٧
مقارنات تتكلم ١٢٢
ذيل حول مقال ١٢٤
كلمة ختامية ١٣٤

٩ ـ ١٢٧٠

مقدّمة

كثيراً ما يسألونني :

ـ ما هي الطريقة العملية ، لتحقيق الوحدة العربية ؟

وفي بعض الأحيان ، يستهلون هذا السؤال ، بمقدمة قصيرة :

ـ أنت تتكلم عن القومية العربية ، وتدعو إلى الوحدة ، ولكنك لا تقول لنا : ما هي الوسائل العملية لتحقيق هذه الوحدة ؟

وأما أنا ، فأقول لهؤلاء ، على الدوام :

ـ إني أعتقد أن أول ما يجب عمله لتحقيق الوحدة العربية ـ في الأحوال الحاضرة ـ هو : إيقاظ الشعور بالقومية العربية ، وبث الإيمان بوحدة هذه الأمة . . .

عندما يستيقظ هذا الشعور تمام اليقظة ، وعندما ينتشر هذا الايمان ويرسخ في النفوس تمام الرسوخ . . . تتوضح السبل ، وتتمهد الطرق ، أمام الوحدة[1] العربية . . . وتزول العقبات وتنهار العوائق التي تعترضها . . . بكل سهولة .

ولكن . . . إذا بقي الشعور بالقومية العربية ، على ما هو عليه من الضآلة . . . والايمان بوحدة الأمة العربية ، على ما هو عليه من الضعف . . . تبدو أتفه العوائق بمثابة العقبات التي لا يمكن اقتحامها . . . فتتوقف الجهود أمام أولى الصدمات . . . وتنهار العزائم أمام أصغر المشاكل . . .

ولذلك ، أنا أسعى على الدوام ، وراء إيقاظ الشعور بالقومية العربية ، وبث الإيمان بوحدة الأمة العربية .

ولقد كتبت الصحائف التالية ، خلال هذا الصيف ، بهذا الاعتقاد ، ولهذا الغرض .

أبو خلدون
ساطع الحصري

القاهرة ١٠ أيلول ١٩٥٤

ما أغربَنا !

إننا ثرنا على الانكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . .

ثرنا على الذين استولوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين . . .

وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب ، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكننا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنا نقدس الحدود التي كانوا أقاموها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينا أن تلك الحدود ، إنما كانت حدود « الحبس الانفرادي » ، و« الاقامة الاجبارية » التي كانوا فرضوها علينا . . ! . . .

حَقَائِق

يجب أن نعرفها حق المعرفة

ونؤمن بها أشد الإيمان

- ١ -

البلاد العربية

إن جميع البلاد التي يتكلم سكانها باللغة العربية ، هي عربية . . .

مهما تعددت الدول التي تحكمها .

ومهما تنوعت الأعلام التي ترفرف على بناياتها الحكومية .

ومهما تعرجت وتشابكت الحدود التي تفصل بين أقسامها السياسية . .

إنها بلاد عربية . .

و « بلاد العرب » ليست الجزيرة العربية وحدها ، كما يزعم البعض ، ولكنها جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . .

من جبال زاغروس في الشرق ، إلى المحيط الأطلسي في الغرب ، ومن شواطىء البحر الأبيض وهضاب الاناضول في الشمال ، إلى المحيط الهندي ومنابع النيل والصحراء الكبرى في الجنوب . .

كلها تدخل في نطاق «بلاد العرب» .

والنشيد الحماسي المعروف :

بلاد العرب أوطاني من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن إلى مصر فتطوان

يعبر عن شمول « بلاد العرب » تعبيراً فنياً رائعاً .

- ٢ -

العرب

إن كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية ، هو عربي . . .

مهما كان اسم الدولة التي يحمل جنسيتها وتابعيتها بصورة رسمية .

ومهما كانت الديانة التي يدين بها ، والمذهب الذي ينتمي إليه .

ومهما كان أصله ونسبه ، وتاريخ حياة أسرته . . .

فهو عربي . . .

والعروبة ليست خاصة بأبناء الجزيرة العربية ، ولا مختصة بالمسلمين وحدهم .

بل إنها تشمل كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية .

سواء أكان مصرياً ، أو كويتياً ، أو مراكشياً . . .

وسواء أكان مسلماً ، أو مسيحياً .

وسواء أكان سنياً ، أو جعفرياً ، أو درزياً .

وسواء أكان كاثوليكياً ، أو ارثوذكسياً ، أو بروتستانتياً . .

فهو من أبناء العروبة ، ما دام ينتسب إلى بلاد عربية ، ويتكلم باللغة العربية .

- ٣ -

الدول العربية

إن الدول العربية القائمة الآن ، لم تتكون ولم تتعدد بمشيئة أهلها ، ولا بمقتضيات طبيعتها . .

إنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية ، وسيطرت عليها . .

والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تتقرر وفق مصالح البلاد وسكانها ، وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ، ضماناً لمصالحها هي . .

٩ - ١٢٧٨

والفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية ، - من حيث النظم الادارية والتشريعية والاقتصادية ، والاتجاهات السياسية - إنما هي - بأجمعها - من مواريث عهود الاحتلال .

إنها وليدة الاستعمار ، حديثه وعارضه .

- ٤ -

الأمة العربية

العرب أمة واحدة .

وما المصريون والعراقيون والمغاربة . . . إلا شعوب وفروع لأمة واحدة ، هي الأمة العربية .

وقائِعَ وأحدَاث

يجب أن نتذكرها، ونتأمل فيها، ونتعظ بها .

لقد تعرضت البلاد العربية المختلفة ، في الماضي القريب ، ـ ولاسيما خلال العقد الثالث من القرن الحاضر ـ لأحداث وعواصف سياسية عديدة ومتنوعة .

خلال تلك السنين ، كان معظم الأقطار العربية ، ولاسيما القطر المصري ، منطوياً على نفسه ، لا يهتم بما يحدث في غيره ، ولذلك بقيت تلك الأحداث خارج نطاق اطلاع معظم المثقفين واهتمامهم ، في مختلف البلاد العربية .

وفضلاً عن ذلك ، فقد توالت تلك الأحداث وتلاحقت بسرعة كبيرة ، فصارت الجديدة منها تصرف الأذهان عن الاهتمام بما تقدمها ، ولذلك غابت الحوادث المذكورة عن ذاكرة الكثيرين ممن شاهدوها ، في مدة وجيزة .

مع أن بعضها كان شديد الخطورة وعظيم الدلالة ، فكان يجب أن لا يغرب عن الأذهان . . .

إني سألفت الأنظار ، في الصحائف التالية ، إلى طائفة من تلك الوقائع ، لأني أعتقد بأن تذكرها في هذه الأيام ، يفيدنا فائدة كبرى : إنه ينير السبل أمام تفكيرنا السياسي ، ويساعد على توجيه الوجهة السليمة في بحر القضايا العربية ، الذي يزداد تلاطماً يوماً بعد يوم .

٩ ـ ١٢٨٣

بين حلب وبين عمان

- ١ -

خلال الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٢٠ ، والأشهر الأولى من سنة ١٩٢١ ، شهد التاريخ ميلاد خمس دويلات عربية على أراضي « الدولة العربية السورية » ، التي لفظت أنفاسها الأخيرة ، عقب يوم ميسلون .

في أقصى الشمال دولة حلب ، وفي أقصى الجنوب دولة شرق الأردن ، وبينهما دول جبل الدروز ، ودمشق ، وجبال العلويين .

كانت دولة شرق الأردن وليدة الانتداب البريطاني ، وأما الدول الأخرى فكانت من أولاد الانتداب الفرنسي .

ولكن هذه الدول التي ولدت في سنة واحدة من الانتداب ، لم تنل حظاً متساوياً من الحياة .

كانت دولة حلب أقصرها عمراً : إنها لم تعش سوى أربع سنوات وبضعة أشهر ، لأنها زالت من الوجود في اليوم الأول من سنة ١٩٢٥ ، ولم تترك أثراً ، سوى علم محفوظ في متحف ، وبضع ألواح رخامية ، حفر عليها اسم «مرعي باشا رئيس دولة حلب » .

وأما دولتا جبل الدروز وجبل العلويين ، فقد امتد بهما العمر ، بعد ذلك نحو عقدين من السنين .

ولكن دولة شرق الاردن ، عاشت إلى الآن ، وكل شيء يدل على أنها ستعيش بعد ، مدة من الزمن . . . وإن لم يكن في استطاعة احد أن يقدر : كم سيطول بها العمر ، بعد الآن .

هذه الوقائع التاريخية ، التي لم ينقطع جيل شهودها بعد ، يجب أن لا تغرب عن الاذهان . . . يجب أن لا ننسى بأنه : عندما ولدت دولة شرق الاردن ولد معها اربع دول عربية اخرى ، اشتركت معها في استخلاف الدولة العربية السورية المرحومة . وكان لكل واحدة من هذه الدول حكومة خاصة ، وعلم خاص ، وميزانية خاصة ، ورئيس خاص . . .

ولكن تلك الدول ، زالت من الوجود ،الواحدة بعد الاخرى، لأن البلاد التي كانت تحكمها اتحدت ، فكونت « الدولة السورية » الحالية ، ولم يبق الآن على قيد الحياة ، من هذه التوائم الخمسة ، سوى دولة الاردن .

فيجدر بنا أن نتساءل : لماذا ؟ وكيف ؟

لماذا عاشت الدويلة التي انشئت في شرق الاردن إلى الآن ، وظلت قائمة بذاتها ، منفصلة عن سوريا وعن سائر البلاد العربية بوجه عام ، في حين أن الدويلات التي ولدت معها لم تعمر طويلا ؟

وكيف طال العمر بها حتى الآن ، مع أن الدويلة التي انشئت في حلب ـ مثلاً ـ لم تعمر سوى اربعة اعوام وثلث عام ؟

هل كانت طبيعة الاراضي التي قامت عليها دولة شرق الاردن مختلفة عن سائر المقاطعات السورية والبلاد العربية اختلافاً يستوجب هذا الانفصال ؟

هل كانت طبائع سكان شرق الاردن ورغباتهم مختلفة عن طبائع ورغبات سكان سائر البلاد السورية والاقطار العربية اختلافاً يحول دون اتحادهم معهم ؟

هل كانت هناك اوضاع اقتصادية خاصة ، تحتم على الاردن الانفصال عن غيرها ، وموارد مالية وفيرة تساعد على تغذية دولة قائمة بذاتها ؟

وخلاصة القول : هل كان في احوال البلاد التي قامت فيها دولة شرق الاردن ، شيء من الخصائص الطبيعية والبشرية ، الجغرافية أو التاريخية أو القومية أو الاقتصادية التي تستلزم بقاءها منفصلة عن سوريا وسائر البلاد العربية ؟ كلا ! لا شيء من هذه ، على الاطلاق . بل ـ بعكس ذلك ـ إن بقاء الاردن بهذه الصورة ، وطول هذه المدة منفصلة عن سائر البلاد العربية ، كان مخالفاً لطبائع الاشياء ، ومقتضيات الاحوال ، من جميع هذه الوجوه . . .

إن هذه الحقيقة تظهر إلى العيان بوضوح اكبر ، عندما نقوم بمقارنة بين الاردن وبين حلب بوجه خاص :

في العهد العثماني ، كانت حلب ولاية قائمة بذاتها ، ولكن شرق الاردن كانت متصرفية تتبع ولاية الشام . وفي تاريخ ابعد من ذلك ، كانت حلب عاصمة لدولة عربية راقية وقوية الشكيمة ، لعبت دوراً هاماً في تاريخ الشرق الادنى ، في حين أن شرق الاردن كانت تعيش على هامش التاريخ على الدوام . وكانت ولاية حلب من ارقى الولايات العثمانية ، في حين أن متصرفية الكرك كانت من ابعد المتصرفيات عن الرقي والعمران . . .

وكان عدد سكان مدينة حلب وحدها يزيد على عدد سكان البلاد الاردنية باجمعها . وكان عدد حملة الشهادات العالية في حلب ، يزيد عشرات وعشرات المرات على عدد حملة الشهادات الثانوية من اهالي شرق الاردن . وكانت حلب تمتاز باوضاع اقتصادية مزدهرة ـ من حيث التجارة والزراعة والصناعة ، في حين أن بلاد شرق الاردن كانت فقيرة ، ومتأخرة في جميع هذه الامور .

فلماذا ، اذن ، على الرغم من جميع الامور التي ذكرتها آنفاً ، اتحدت حلب مع دمشق ، بعد اربعة اعوام وثلث العام ، وظلت الاردن دولة قائمة بذاتها إلى الآن ؟ لنلقِ نظرة سريعة على سير الوقائع ـ منذ بدايتها ـ لنتوصل إلى جواب هذا السؤال :

ـ ٢ ـ

عندما استولت الجيوش الفرنسية على سوريا ، عقب يوم ميسلون ، وقضت على « الدولة العربية » القائمة فيها . . . قرر الجنرال غورو ـ المندوب السامي والقائد العام ـ تجزئة اراضي تلك الدولة ، لتتيسر له السيطرة عليها باقل جهد مستطاع :

فأولاً : في اول ايلول سنة ١٩٢٠ ، سلخ عنها البقاع مع بعض الاراضي الاخرى ، وألحقها بلبنان . ثم ، بعد اسبوع من ذلك التاريخ ، فصل عنها حلب واعلن انشاء دولة هناك . وبعد مدة وجيزة ، اعلن قيام دولة في جبل العلويين . وبعد بضعة اشهر ، اضاف إلى هذه السلسلة دولة اخرى ، تقوم في جبل الدروز . وزعم أن هذه الاجراءات ستضمن لفرنسا السيطرة على تلك البلاد بسهولة ، وإلى الابد . . .

عندما انشأ الجنرال غورو « دولة حلب » صرح في بيانه الرسمي بأنه قرر ذلك « نزولاً عند رغائب الاهالي » ، و « مراعاة لخصائص البلاد » ؛ وطبعاً لم يعجز عن ايجاد شخص يخدم اغراضه ، بغية الحصول على لقب « رئيس دولة حلب » والتمتع بمنافع هذا اللقب ، واشخاص يساعدون هذا الرئيس ، بغية الوصول إلى المناصب العديدة التي خلقت لهذه الدولة الجديدة .

٩ ـ ١٢٨٦

ولكن . . . هذه التجزئة أوجدت استياء شديداً في المحافل الوطنية . ولذلك ، رأى ساسة فرنسا أن يخففوا وطأتها بانشاء « مجلس اتحاد » ، على أن يعين اعضاؤه تعييناً من قبل الحكومتين ، وعهدوا إلى هذا المجلس النظر في بعض الامور المشتركة التي تهم الدولتين .

وفي الوقت نفسه اخذ رجال الانتداب يقومون بدعاية واسعة النطاق بين اهالي حلب وتوابعها ، لترسيخ جذور هذه التجزئة عن طريق « البرهنة على المنافع المادية العظيمة التي ستجنيها البلاد من جراء استقلالها عن دولة دمشق » وتوسلوا بشتى الوسائل لحث الناس على الالتفاف حول الدولة التي خلقوها ، والتمسك بالانفصال الذي اوجدوه . وواصلوا العمل في هذا السبيل بكل اهتمام وانتظام ، مدة اربعة اعوام .

واعتقدوا ، في آخر الامر ، أن دعاياتهم هذه قد اثمرت الثمرات المرجوة منها ، وتوهموا بأن « المعارضة على اجراءاتهم انحصرت في دولة دمشق وحدها ، واما اهالي حلب وتوابعها فقد اصبحوا مؤمنين بفوائد الانفصال تمام الايمان ، وصاروا مؤيدين للوضع الجديد كل التأييد » .

ولذلك ، رأى المندوب السامي ـ بناء على تأكيدات وكيله في حلب ـ أن يوطد أركان هذه الدولة بقرار يصدر من مجلس تمثيلي ، فأمر بإجراء انتخابات عامة لتأليف مجلس يقرر دستور دولة حلب . وجرت الانتخابات تحت مراقبة رجال الانتداب وبمعرفة رجال الحكومة الموالية لهم ـ بطبيعة الحال .

ومع ذلك ، عندما اجتمع المجلس الذي انبثق عن هذه الانتخابات ، قرر على الفور وباتفاق الآراء ، انهاء الانفصال ، والاتحاد مع دمشق . هذا القرار ، صدم الفرنسيين صدمة عنيفة ، لأنه جاء مخالفاً لما كانوا يتوقعونه مخالفة تامة .

إن سياستهم في هذه القضية فشلت فشلاً ذريعاً . ولكنهم لم يستهولوا نتائج هذا الفشل : لأن دمشق وسائر اقسام سوريا ايضاً كانت تابعة لانتداب فرنسا وخاضعة لسيطرتها ، ولذلك لم يروا من حسن السياسة أن يهملوا القرار الذي صدر عن هذا المجلس ، بعد أن جمعوه هم بانفسهم ، وطلبوا منه أن يقرر دستور البلاد .

ولهذا السبب ، وافق المندوب السامي ، على توحيد حلب مع دمشق ، وجعلها جزءاً من الدولة السورية ، اعتباراً من بداية سنة ١٩٢٥ . وبهذه الصورة انتهت قصة « دولة حلب » ، بعد أن استمرت اربعة اعوام وبضعة اشهر .

واما قصة دولتي جبل العلويين وجبل الدروز ، فقد طالت اكثر من ذلك

بكثير . لأن الفرنسيين لم يقدموا هناك على عمل مماثل لما قاموا به في دولة حلب ، بل ابقوا الدولتين تحت سيطرتهم المباشرة ، منفصلتين عن الدولة السورية تمام الانفصال . ودامت الاحوال على هذا المنوال حتى سنة ١٩٣٦ ، حين جرت مفاوضات المعاهدة وحدثت اوضاع جديدة :

من المعلوم أن فرنسا لم تستطع أن تقضي على حركات المعارضة والمقاومة التي قامت في سوريا ، على الرغم من جميع وسائل العنف التي لجأت اليها ، والجهود التي بذلتها ، والخسائر التي تكبدتها . فإن تلك الحركات كانت تظهر باشكال متنوعة ، وتتوالى بدون انقطاع ، وتأخذ ـ بين حين وآخر ـ شكل ثورات مسلحة ، تتكرر بعنف متزايد . . . .

ولذلك رأى ساسة فرنسا في آخر الأمر أن ينظموا علاقات دولتهم مع الدولة السورية بمعاهدة تعقد مع رجال الحركة الوطنية ، ودخلوا معهم في مفاوضات رسمية ، وبناء على إصرار الوطنيين خلال هذه المفاوضات وافقوا على ضم جبل الدروز وجبل العلويين إلى سوريا .

فأصدر المندوب السامي قراراً يصرح بأن « جبل الدروز جزء من الدولة السورية » وقراراً مماثلاً لذلك يصرح بأن « جبل العلويين جزء من الدولة السورية » . إلا أنه ادخل في كل واحد من القرارين المذكورين مادة تنص على أن التنفيذ يكون من تاريخ ابرام المعاهدة .

وبما أن البرلمان الفرنسي لم يبرم المعاهدة . . . ظلت اوضاع هاتين الدولتين معلقة ومذبذبة ، إلى أن قامت حركات التحرير الاخيرة سنة ١٩٤٤ ، وتم ضم الجبلين إلى سوريا بصورة نهائية .

وبهذه الصورة ، تكونت دولة سوريا الحالية ، من اتحاد دويلات حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلويين . . . التي كان قد خلقها الجنرال غورو ، عقب استيلائه على البلاد . .

واما الدولة التي قامت في شرق الاردن ، فقد سارت الامور فيها سيراً يختلف عن كل ما تقدم :

فإن بريطانيا عندما قررت خلق الدولة المذكورة ، لم تحاول أن تخدع الناس بالتكلم عن « رغبات الاهالي أو خصائص البلاد » بل اعلنت حقيقة الأمر بكل صراحة :

« لما كان الاتفاق المعقود بين بريطانيا وبين فرنسا يقضي بأن يكون جنوب خط سايكس بيكو

في منطقة النفوذ البريطاني ، لا الفرنسي . . . توافق الحكومة البريطانية على انشاء حكومة عربية مستقلة في شرق الاردن ، على أن تكون تحت الانتداب البريطاني ، دون أن تكون مربوطة بحكومة فلسطين . . . » .

هذه العبارات التي وردت في الكتابات والبيانات الرسمية ، قد اعلنت على الملأ أن بلاد شرق الاردن انفصلت عن سوريا بناء على اتفاقية سايكس بيكو ، وكونت دولة قائمة بذاتها بناء على رغبة بريطانيا . . .

واما كون البلاد فقيرة ، محرومة من موارد مالية تكفي لسد حاجات الدولة الاساسية . . . واما كونها متأخرة ، وكون عدد متعلميها قليلاً جداً . . . فإن كل ذلك لم يحل دون تنفيذ الخطط التي وضعتها السياسة البريطانية . . . بل بالعكس . لقد سهل ذلك تنفيذ تلك الخطط وتحقيق اغراضها ، تسهيلاً كبيراً .

لأن بريطانيا لم تتأخر ـ بطبيعة الحال ـ عن بذل مقدار من المال ـ في سبيل ضمان سيطرتها على هذه البقعة الاستراتيجية الهامة من الشرق الادنى ، فقررت منح الاردن مساعدة مالية سنوية ، لسد عجز ميزانيتها ، وجعلت بذلك « دولة الاردن » قابلة للحياة ، فضلاً عن أنها جنت من ذلك فائدتين فرعيتين ;

إن افتقار الحكومة الاردنية إلى المال ، كان يزيدها ارتباطاً بالدولة المنتدبة التي تمنحها هذا المال ويجعلها اشد خضوعاً لمشيئة ممثلي تلك الدولة ، بطبيعة الحال . ثم أن هذه السياسة المالية ، كانت تدخل إلى البلاد كل سنة مقداراً من الثروة ، يساعد على تحسين الاحول الاقتصادية فيها بصورة تدريجية ، وكان ذلك يكسب عهد الانتداب طائفة من الانصار .

واما قلة المتعلمين ، فهي ايضاً كانت تسهّل تحقيق اغراض البريطانيين : لأن الجهل المخيم على البلاد كان يفسح امام حكومة شرق الاردن مجالاً واسعاً لتعمل ما تشاء ـ او بالاحرى : لتعمل ما يشاؤه البريطانيون ، أو ما يوافقون عليه ، على الاقل ـ دون أن تخشى حدوث ثورة ، او قيام معارضة تستحق الاهتمام .

ولا حاجة إلى القول : إن الدولة التي تكونت في شرق الاردن ، بهذه الصورة ، ما كان يمكن أن تعود وتنضم إلى سوريا ، لا بالسهولة التي تم بها اتحاد حلب مع دمشق ، ولا بالطريقة التي سارت عليها الامور في قضية انضمام جبل الدروز وجبل العلويين إلى الدولة السورية .

لأن الحدود التي قامت بين شرق الاردن وبين سائر اقسام سوريا ، كانت في حقيقة الامر ، بمثابة حدود تفصل منطقة الانتداب البريطاني عن منطقة الانتداب

الفرنسي ، ولهذا السبب ، ما كان يمكن أن تتحد الاردن مع سوريا ، الا باحدى الطرق التالية :

(أ) اخراج شرق الاردن من نطاق الانتداب البريطاني ووضعه تحت الانتداب الفرنسي .

(ب) اخراج سوريا من منطقة الانتداب الفرنسي ، وضمها إلى منطقة الانتداب البريطاني .

(ج) ابتكار نظام « انتداب ثنائي » تشترك فيه الحكومتان البريطانية والفرنسية .

(د) رفع الانتدابين عن البلدين ، في وقت واحد .

ولا حاجة إلى ألبيان ، أن كل ذلك كان يخالف الاتفاق الذي توصلت اليه بريطانيا وفرنسا لضمان مصالحها وتأمين مطامعها ، بعد مفاوضات ومساومات شاقة ، استمرت خمسة اعوام . .

هذا هو السبب الاصلي والاساسي ، في قيام « دولة » في شرق الاردن ، وبقائها منفصلة عن سوريا وعن سائر البلاد العربية إلى الآن . إن انكار هذه الحقيقة يكون بمثابة انكار وجود الشمس في رائعة النهار .

ومما لا شك فيه أن مجيء « عبد الله بن الحسين » إلى عمان ، وتربعه على عرش الحكم في شرق الاردن ـ في الظروف التي ذكرتها آنفاً ـ قد ساعد الانكليز مساعدة كبيرة على تنفيذ الخطط التي رسموها وتحقيق الاغراض التي استهدفوها . . .

في الواقع أن الملك عبد الله لم ينقطع عن اعتبار الاردن جزءاً من سوريا ، وظل يحلم بتولي عرش البلاد السورية باجمعها ، بعد أن قطع الامل من عرش العراق ، وبعد أن اخذ من المستر تشرشل ـ الذي كان وزيراً للمستعمرات ـ ما يشبه الوعد بمساعدته على تولي عرش سوريا ، « إذا عمل على توطيد الامن في البلاد التي تولى امورها ، ولم يقم باعمال تستوجب تخوّف الفرنسيين منه . . » .

إنه بذل جهوداً كبيرة في هذا السبيل . وضاعف جهوده ودعايته ـ بوجه خاص ـ عقب زوال الانتداب الفرنسي من سوريا . ولكن رجال الحركات الوطنية هناك ، كانوا قد عرفوا طباعه حق المعرفة واختبروا نزعاته بصورة فعلية ، في مناسبات عديدة ، وفي اوقات مختلفة ، فصاروا يعتقدون بأن توليه الحكم في سوريا ، يؤدي إلى رجوع البلاد إلى الوراء ، في جميع الامور الداخلية والخارجية . ولذلك لم يلتفتوا إلى دعايته ، وعارضوا مشروعاته . . على الرغم من ايمانهم بالوحدة العربية ، وتشوقهم إلى تحقيقها ، ولو بصورة تدريجية . . .

لقـد دخلت أحوال المملكـة الاردنية في طـور جـديـد ، بعـد كـوارث فلسـطين الاخيرة وذلك بسبب انضمام « الضفة الغربية » اليها . .

إن هذا الجزء الجديد من المملكة كان ارقى بكثير من جزئها القديم ، من جميـع الوجوه الثقافية والاجتماعية والسياسية . كان يعدّ من البلاد العربية الراقيـة التي انتشر فيها التعليم إلى حد كبـير ، وكثر فيهـا المثقفون والمجـاهدون . فكـان من الطبيعي أن تتغير اوضاع الاردن ، بعد انضمام سكان هذه البلاد إلى المملكة واشتـراكهم في تنظيم وتوجيه امورها الادارية والسياسية والفكرية . ولا سيما ، انهم كانوا قـد تعودوا الجهـاد والكفـاح منذ مـدة غير قصيـرة ، وصارعـوا اهوال الصهيـونيـة عن كثب ، وأصبحـوا يلمسون خطر الطغيان الصهيوني المستمر ، واتجاهه القادم ، لمس اليدين .

وكانوا قد عرفوا أن المملكة الاردنيـة ـ بضفتيها الغـربية والشـرقية ـ اكـثر البلاد العربية تعرضاً لهذا الخطر ، واقلها قدرة على دفعه . فإن نظرة واحدة إلى طول الحـدود القائمة بينها وبين اسرائيل ، مع ملاحـظة قلة عدد سكـانها ـ حتى بعد انضمـام الضفة الغربية اليهـا ـ وضآلة مواردها الماليـة ـ التي لا تزال تجعـل حكومتهـا مفتقرة إلى المنحة البريطانية لسد عجز ميزانيتها الاعتيادية ـ كانت كافية لاظهار هذه الحقيقة إلى العيان .

ولذلك ، صـار المفكرون في ضفتي المملكـة يرون أن اسرع ما يجب اتخـاذه من التدابير لمعـالجة هـذا الوضـع الشاذ ، ومكـافحة هـذا الخطر الـداهم . . . هو تـوحيد الاردن مع العراق ، ليشترك اشتراكا مباشـرا في مقاومـة الخطر ومكـافحته . . بكـل ما لديه من ثروة بشرية ومالية .

وكـانوا يعتقـدون ، في الوقت نفسـه ، أن اتحاد الاردن مـع العـراق ، مـا كـان ينطوي على شيء من المحاذير التي كانت تذكر عندما جرت بعض المحـاولات لتوحيـد سوريا مع العراق . لأن معارضي ذلك الاتحاد كانوا يستندون عندئذ إلى بعض الحجج المنطقية التي يمكن أن تتلخص بما يلي :

« إن العراق مقيد بمعاهدة مع الحكومة البريطانية ، مع أن سوريا ليست مقيدة بأية معاهدة مع دولة من الدول . ثم أن نظام الحكم في سوريا جمهوري ، في حين أنه في العراق ملكي .

« وفضلا عن ذلك ، فإن الدستور العراقي ـ ولا سيا بعد تعديله الاخير ، في عهـد الوصـاية ، وتحت ظروف شاذة ـ اعطى العرش سلطات خطيرة ، لا تأتلف مع مبادىء الديمقراطية الحقيقـة . فلا يجوز أن تتحد سوريا مع العراق ، ما دامت احوال المملكة العراقية باقية على ما هي عليه الآن » .

ومن بديهيات الامور أن هذه المحاذير ـ التي كانت تذكر لمعارضة اتحاد سوريا مع العراق ـ لم تكن واردة على الاطلاق بالنسبة إلى اتحاد الاردن مـع العراق . لأن احـوال

المملكتين لا يختلف بعضهما عن البعض الآخر من الوجوه المذكورة آنفاً : فإن الأردن مقيد بمعاهدة مع بريطانيا ، مثل العراق ، ونظام الحكم فيه ملكي ، كما في العراق ، وفضلاً عن ذلك كله ، فإن الاسرة المالكة في الاردن هاشمية ، كما في العراق .

لذلك كله ، انتشرت هذه الفكرة في المملكة الاردنية انتشاراً كبيراً ، واخذت تتغلغل بين جميع طبقات الشعب ، وتقوّت بوجه خاص خلال ازمة العرش التي طالت وتعقدت كثيراً بعد مقتل الملك عبد الله . حتى أن البعض صاروا يزعمون أن الازمة المذكورة كانت فرصة ذهبية ، اتاحتها الاقدار للبلاد ، لتسهيل تحقيق هذا الاتحاد . .

ولكن . . في الوقت الذي كانت تنتشر فيه فكرة الاتحاد مع العراق ـ بهذه الصورة ـ داخل المملكة الاردنية ، قامت حركة معارضة لها من محافل بعض البلاد العربية الاخرى . اشتركت في هذه المعارضة جهات وهيئات عديدة رسمية وغير رسمية ، وتوسلت بوسائل متنوعة ، سرية وعلنية ، فاستطاعت في آخر الامر ، أن تخلص عرش الاردن من الازمات التي انتابته ، وأن تقضي على حركة اتحاد الاردن مع العراق .

وكان بين الوسائل التي توسلت اليها المعارضة للوصول إلى هذا الغرض ، الاستعانة ببعض الآراء السياسية التي كانت تحاول البرهنة على اضرار الحركات الاتحادية في الظروف الحالية ، وكان اهم هذه الآراء يحوم حول « ضرورة حفظ التوازن بين الدول العربية » .

صار المعارضون يقولون : « إن اتحاد الاردن مع العراق ايضا يخالف مصالح العرب العامة ، لأنه يقوي الهاشميين ، ويغضب السعوديين ، فيختل التوازن القائم بين الدول العربية الآن . . . » .

إن هذه النظرية ـ نظرية التوازن بين الدول العربية ـ التي كانت تجول وتصول في في دهاليز جامعة الدول العربية ومحافلها منذ عدة سنوات ، انتعشت خلال ازمة الاردن ، وقامت بدور فعّال في توجيه الامور . وفضلاً عن ذلك ، ولدت عدة آراء ونظريات فرعية ، تعمل معها لتوجيه الامور نحو نفس الغاية :

« الاتحاد يجب أن يكون شاملاً لجميع الدول العربية ، ولا يكون مقتصراً على البعض منها . . » .

« خير للشعوب العربية أن تسعى إلى التحرر من قيود المعاهدات والاحتلالات ، قبل أن تفكر في الاتحادات . . » .

« إن ابقاء ما كان على ما كان ، هو احسن الحلول بوجه عام . . » .

إن هـذه الفكرة الاخيـرة ـ بوجه خاص ـ وجـدت هوىً قـوياً في نفـوس معظم ساسة الدول العربية ، وساعدت لذلك ، مساعـدة كبيرة ، عـلى حل ازمـة العرش في الاردن ، وعلى بقاء المملكة الاردنية على قيد الحياة .

- ٤ -

بعـد أن انتهيت من استعراض هـذه الوقـائـع التـاريخيـة التي تعـود إلى المـاضي القريب . . . ولا سيما بعد أن قصصت قصة المملكة الاردنيـة بخطوطها الاساسيـة ، ووصلت إلى الفصل الاخير منها ، لا استطيع أن امنع نفسي من اثارة بعض الاسئلة ، ومن الدعوة إلى التأمل فيها تأملاً جدياً . . .

فأتساءل : مـاذا كان يحـدث . . . لو أن الآراء والنـظريات التي ذكـرتها آنفـاً ، خـلال بحثي عن ازمة الاردن الاخيـرة ، ظهرت عـلى مسـرح السيـاسـة السـوريـة ، فسيطرت على تفكير المجاهدين ووجهت أعمالهم ، قبل ثلاثة عقود من السنين ؟

ماذا كان يحدث إذ ذاك ، وإلى ماذا كانت تؤ ول حالة سوريا الآن ؟

مـاذا كان يحـدث ، لو قيـل لأهل حلب قبـل سنـة ١٩٢٤ ، ولأهـل الـلاذقيـة والسويداء قبل سنة ١٩٣٥ : « لا تفكروا في الاتحاد ، قبل أن تتخلصوا من الاحتـلال والانتداب . . » ؟

ماذا كان يحدث ، لو تبنى زعماء الثورات السورية امثال هذه الآراء والنظريات ، وعملوا بها ؟

ماذا كان يحدث ، لو لم تتصل ثورة الشيخ صالح العلي في جبـل العلويين بحلب ودمشق ؟

ولـو قـامت ثـورة ابـراهيم هنـانـو بـاسم حلب وحـدهـا ، لا بـاسم سـوريـا باجمعها . . ؟

ولو انحصرت ثـورة سلطان الأطرش داخـل حدود جبـل الدروز ، ولم تسـر إلى غوطه دمشق ، وجبال حمص وحماه ؟

وفي الأخـير ، لو لم يشمـل الفصل الختـامي من الثورات السـورية جميـع انحـاء البـلاد ، من اقصى الشمـال إلى اقصى الجنـوب . . ولم تقم حمـلات الاصـطدام مـع الجيوش الفرنسية والهجوم على ثكناتها ، في دمشق ، وحماه ، وحلب ، والسـويداء . . في وقت واحد ؟

ماذا كان يحدث إذ ذاك ، وإلى ماذا كانت تنتهي حالة سوريا اليوم ؟

إني . . عندما افكر في كل ذلك ، اقول ، بدون تردد :

كان من حسن حظ الشعب السوري والامة العربية أن امثال هذه الآراء والنظريات ـ من نظرية « لا اتحاد قبل التحرر » ، إلى دستور « ابقاء ما كان على ما كان » ـ لم تستول على الاذهان ، في تلك الازمان . .

واعتقد أن احداً لا يخالفني في هذا الحكم ، الا إذا استطاع أن يقول : يا ليت لم تتحد دول حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلويين . . ويا ليت بقيت تلك الدول قائمة إلى الآن . . مثل توأمتها « المملكة الاردنية » . . !

من حائل إلى العسير
ومن جدة إلى الظهران(*)

- ١ -

كانت اراضي المملكة العربية السعودية الحالية - في بداية العقد الثالث من القرن الحاضر - منقسمة إلى اربع وحدات سياسية ، مستقلة بعضها عن بعض ، استقلالاً تاماً :

إمارة آل الرشيد : في القسم الشمالي من نجد

سلطنة آل السعود : في الاقسام الاخرى من نجد

المملكة العربية الهاشمية : في الحجاز

إمارة الادريسي : في العسير

غير أن « عبد العزيز بن السعود » قام بعدة حركات عسكرية ، قضت على هذه الاوضاع السياسية ، خلال عشر سنوات :

اولاً : سنة ١٩٢١ - استولى على « حائل » ، وقضى على امارة آل الرشيد ، ووحد بذلك جميع اقسام نجد .

ثم سنة ١٩٢٥ استولى على الحجاز ، وقضى بذلك على المملكة العربية الهاشمية .

(*) إن حركات « التوحد والتوحيد » التي حدثت بين الأقطار العربية في الماضي القريب ، لم تنحصر بما ذكرناه آنفاً عن سوريا ، بل حدث ما يماثل ذلك في الجزيرة العربية أيضاً . وأرى من المفيد أن نتذكر تلك الأحداث هذه الأيام .

وفي سنة ١٩٢١ كان قد استولى على القسم الشمالي من العسير ، وسنة ١٩٢٦ ادخل العسير تحت حمايته ، وفي سنة ١٩٣٠ استولى على سائر اقسامه ، وقضى بذلك على امارة الادريسي ، وضم القطر المذكور ايضاً إلى ملكه .

« والمملكة العربية السعودية » الحالية تكونت بهذه الصورة من اتحاد واندماج « امارتين وسلطنة ومملكة » ، وصارت تمتد لذلك من حائل إلى العسير ، ومن جدة إلى الظهران . .

لقد انتقلت الأحداث والوقائع التي ذكرتها آنفاً إلى ذمة التاريخ ، لأنه قد مضى على الأولى منها ثلث قرن ، والاخيرة منها ربع قرن ، ولذلك اصبح في استطاعة الباحث الآن أن يتأمل فيها وفي نتائجها ، بالحياد الفكري الذي تتطلبه الاحداث التاريخية ، وأن يصدر حكماً لها أو عليها ، على ضوء النتائج التي ظهرت إلى الآن .

فلنفكر اذن : هل كان توحيد البلاد الاربعة المذكورة ، وادماجها في دولة واحدة ، موافقاً لمصلحة الامة العربية ، ام مخالفاً لها ؟

هل اصبحت تلك البلاد احسن حالاً ، مما كانت عليه قبلاً ، ام اسوأ حالاً ؟

وبالتالي ، هل يجب أن نقول : « نعم ما حدث » ، ام نقول : « يا ليت لم تتوحد تلك البلاد . . » ؟

اظن أن الشطر الثاني من السؤال الاخير ، يصدم الاذهان ، فلا يترك امامها مجالاً للتردد في الجواب . الجواب الذي يتبادر اليها على الفور ، يكون : « كلا ! لا يسوغ لنا أن نقول : يا ليت لم تتحد تلك البلاد » .

إذ من بديهيات الامور ، أنه لو كان هناك اربع دول عوضاً عن هذه الدولة الواحدة ، لزادت عوامل التنازع والاختلاف في السياسة العربية ، كما زاد عدد الوفود في مجلس جامعة الدول العربية ! ولأصبحت الامور فيها اشد تعقداً واكثر تبلبلاً مما هي عليه الآن ، بدرجات .

وفضلاً عن ذلك ، لبلغ عدد اصوات دول الجزيرة في مجلس الجامعة الخمسة ، وتساوى مع اصوات مصر والعراق وسوريا ولبنان والاردن ، ولوجد « خصوم الاتحاد » في ذلك « حجة » اقوى بكثير من حججهم الحالية ، لتأييد زعمهم القائل بأن « الاتحاد بين الدول العربية يعرقل تقدمها ، بل يرجع بها إلى الوراء » . . .

ولكن لا ارى من الموافق أن نقف عند هذا الرأي الذي يتبادر إلى الاذهان بهذه الصورة على الفور ، مهما بدا وجيهاً ومنطقياً ، بل ارى من الضروري أن ندرس الأمر

بشيء من التوسع والتعمق ، ونستعرض الوقائع مع مقدماتها ونتائجها لنستطيع أن نبني حكمنا في هذا الأمر على اساس « الموازنة بين النتائج الحسنة والنتائج السيئة » موازنة دقيقة .

فلنبحث اذن : ماذا كان تأثير الوقائع في كل قطر من الاقطار المذكورة من ناحية ، وفي سائر البلاد العربية من ناحية اخرى ؟ وماذا كانت النتائج التي ظهرت ، اولاً عقب الوقائع ، ثم بمرور الزمان ؟

- ٢ -

إن استيلاء ابن السعود على امارة آل الرشيد ، لم يولّد رد فعل يستحق الذكر والاهتمام ، لا في « نجد » نفسها ، ولا في سائر البلاد العربية . لأن الإمارة المذكورة كانت « شبه منقطعة » عن العالم الخارجي ، بسبب وضعها الجغرافي المعلوم ، كما أنها كانت بقيت خارج نطاق الحركات القومية التي قامت في العالم العربي ، بسبب ولاء آل الرشيد للدولة العثمانية ، وتبعيتهم لها .

وفضلاً عن ذلك ، فإن ابن السعود اتخذ حيال آل الرشيد سياسة حكيمة ، لانه بعد أن اقصاهم عن دار حكمهم عاملهم معاملة حسنة ، وضمن لجميع افرادهم العيشة الهنيئة ، ولذلك هدأت الاحوال واستتب الأمن في نجد بسرعة ، وانتهت بذلك المنازعات التي كانت مستحكمة بين الأسرتين منذ اجيال عديدة .

ونستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة إلى امارة العسير ايضاً : لأن « الإدريسي كان بعيداً عن التمتع بشعبية أو عصبية ، كان قد استبد بالأمر هناك ، مستفيداً من بعض الظروف الطارئة ، ولذلك لم يستأ الناس من زوال تلك الإمارة ، لا في العسير نفسها ولا في البلاد العربية الأخرى .

غير أن استيلاء ابن السعود على العسير احدث بينه وبين ملك اليمن الإمام يحيى مشكلات عديدة وأزمات شديدة . وذلك لأن البلاد المعروفة باسم العسير ، كانت متاخمة لليمن . فكان من الطبيعي أن لا ينظر الامام يحيى بعين الارتياح ، إلى دخول تلك البلاد تحت حكم السعوديين ، وانفصالها بذلك عن اليمن بصورة نهائية . وكان من الطبيعي ـ بوجه اخص ـ أن تحدث خلافات شديدة بين الملكين ، حول تحديد حدود البلدين .

وقد أدت هذه الخلافات إلى قيام حرب بين البلدين سنة ١٩٣٤ . الا أن هذه الحرب انتهت بعد مدة وجيزة ، بعقد صلح بين الملك عبد العزيز بن السعود وبين الإمام يحيى . وبعد ذلك التاريخ ، لم يحدث حادث يستحق الذكر بين المملكتين .

ولكن . . . عند هجوم الجيوش السعودية على المملكة العربية الهاشمية في الاراضي الحجازية ، اخذت الامور شكلاً يختلف عما ذكرناه آنفاً كل الاختلاف ، وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة :

اولاً ، أن الحجاز لم يكن من البلاد المنقطعة أو « شبه المنقطعة » ، عن العالم ، كما كانت الحائل والعسير ، بل كان ـ بعكس ذلك ـ اشد بلاد العالم ارتباطاً بالخارج ، بروابط مادية ومعنوية كثيرة وقوية : كان يأتي كل سنة إلى الحرمين الشريفين ، قوافل كبيرة من الحجاج ، من مختلف البلاد الاسلامية . وكانت بعض الجماعات من اهالي تلك البلاد المختلفة تختار الاقامة في « مكة المكرمة » و « المدينة المنورة » ، بغية نيل « ثواب الجوار » . وكان كل سنة يُرسَل إلى الحجاز « محمل » رسمي من مصر والشام ، مع هدايا وعطايا متنوعة . وفضلاً عن ذلك كله ، كان في الحجاز كثير من الاراضي والعقارات المملوكة لاشخاص يقيمون خارج البلاد ، او موقوفة لأسر وجماعات منبثة في مختلف اقطار العالم الاسلامي ، مقابل ذلك كان في مختلف البلاد العربية والاسلامية ، اراض وعقارات موقوفة للحرمين ، أو لمجاوري الحرمين . فكان من الطبيعي ـ نظرا لكل ما سبق ـ أن تثير وقائع الحجاز ، اهتماماً كبيراً في كثير من البلاد العربية والاسلامية .

ثانياً ، أن الملك حسين كان قد احرز مكانة رفيعة جداً ، خلال حياته الطويلة . إنه كان عاهل الشرفاء المنحدرين من نسل النبي العربي ، وكان قد شغل منصب « امارة مكة المكرمة » قبل أن يصبح ملكاً على الحجاز . وكانت الامارة المذكورة تتمتع بمكانة رفيعة في العالم الاسلامي ، منذ عصور طويلة ، وفي العهد العثماني كانت تعتبر من ارقى مناصب الدولة : اذ كانت التشريفات الرسمية تذكر « امير مكة المكرمة » مع « الصدر الاعظم وخديو مصر » ، وتعتبره متساويا معهما في الدرجة . وكان تنصيبه يجري بمراسم خاصة ، تشبه مراسم تنصيب الصدر الاعظم وشيخ الاسلام .

والملك حسين كان اضاف إلى هذه المكانة الدينية التاريخية ، مكانة دنيوية جديدة ، احرزها بفضل جهاده السياسي : فإن توليه الدفاع عن حقوق العرب وإقدامه على اعلان الثورة العربية ، واستمراره في قيادتها بعزم وثبات . . . اكسبته مكانة معنوية هائلة الارتفاع ، جعلته رمزاً لروح القومية العربية الجديدة .

وفضلاً عن ذلك ، كان قد اكتسب مكانة دولية لأن الدولة التي انشأها كانت استقلت استقلالاً تاماً . وكانت ـ عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ـ الدولة العربية الوحيدة المعترف بها دولياً . كما أنها اعتبرت من الدول المتحالفة المتصرة ، واصبحت صاحبة مقعد في مؤتمر الصلح الذي انعقد في قصر فرساي . .

ثم أن الجهود التي بذلها ، والكياسة التي اظهرها ابنه وممثله فيصل ، خلال اتصالاته مع عظماء السياسة ـ من ويلسون إلى لويد جورج وكليمنصو ـ زادت مكانته ارتفاعاً ، واكسبته شهرة عالمية .

ولهذه الاسباب ، كان من الطبيعي أن يعطف عليه الرأي العام العربي عطفاً عميقاً ، ويستاء من هجوم الجيوش السعودية على مملكته استياء شديداً .

ثالثاً : إن ابن السعود كان وهابياً . والقوات الهاجمة على الحجاز ، كانت من الاخوان الوهابيين . والحركة الوهابية كانت قد اكتسبت سمعة سيئة بين الناس في كثير من البلاد العربية والاسلامية منذ مدة طويلة . لأن غزوات الثورة الوهابية الاولى كانت قد تركت في النفوس آثاراً وذكريات سيئة . كما أن اشتراك الجيوش المصرية في محاربة الوهابيين في الجزيرة العربية ـ تحت قيادة ابراهيم باشا ـ صار سبباً لانتشار أخبار تلك الغزوات بين الناس على نطاق واسع ، وصارت تلك الاخبار تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق الروايات بطبيعة الحال ، وكان الناس لا يعرفون شيئا عن الوهابية ، سوى أنها تحرم التدخين ، وتعتبر زيارة الاضرحة والتشفع بالاولياء نوعاً من الوثنية ، وتقول بوجوب هدم الأضرحة للقضاء على هذه الوثنية . وبما أن كل ذلك يخالف بعض العادات الشائعة والتقاليد الراسخة في كثير من البلاد العربية والاسلامية ، صار الناس يمقتون الوهابية ، ويتخوفون منها .

وعندما بدأ هجوم السعوديين على الحجاز ، كان من الطبيعي أن ترتبط هذه الهجمات الجديدة بروايات الغارات القديمة ، وتجعل الناس يتخوفون مما تصير اليه الامور ، إذا انتصر الوهابيون وسيطروا على الحرمين ، فأصبحوا مطلقي التصرف في القبور والأضرحة القائمة في مختلف المدن الحجازية . . .

إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة التي شرحتها آنفاً ، أوجد في اكثر البلاد العربية استياء شديداً من مهاجمات السعوديين ، وعطفاً عميقاً على الملك حسين ، وتخوفاً بالغاً من مصير الحجاز ومستقبل شؤون « الحج إلى بيت الله الحرام » .

وكل ذلك ادى إلى « تطوع » جماعات من المجاهدين والشبان المتحمسين ـ في بعض البلاد العربية ـ للالتحاق بالقوات الحجازية ، بغية محاربة القوات السعودية .

إن هذه التأثرات ، صارت اشد ظهوراً في العراق منها في سائر البلاد العربية ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً : إن العراق كان متاخماً للبلاد السعودية بحدود طويلة جداً ، تمتد في أراضٍ صحراوية تماماً . وكان ينتجع في طرفي تلك الحدود عشائر ، رحالة ، تتنازع

وتتخاصم لأتفه الاسباب . وكثيراً ما كانت العشائر العراقية تتعرض إلى غارات عنيفة من العشائر النجدية ، وكثيراً ما كانت تتكرر الغارات عندما تكون الحكومة العراقية في مواقف حرجة . فكان من الطبيعي أن يتخوف الناس ، وتتخوف الحكومة من « اشتداد سواعد الوهابيين » .

ثانياً : إن غارات الوهابيين القديمة كانت قد أحدثت أشد وأعمق آثارها في العراق ، لأنها كانت وصلت إلى النجف وكربلاء ، وأدت إلى نهب وبعثرة الخزائن الموجودة في أضرحة الاماكن المقدسة هناك . فكان من الطبيعي أن يتخوف اهل العراق ، من تكرر تلك الغارات على الاماكن المقدسة .

ثالثاً : كان العراق قد أصبح الملاذ الرسمي للفكرة العربية ، بعد انقراض الحكم الوطني في سوريا . فكان من الطبيعي أن يتأثر الناس وتتأثر الحكومة تأثراً شديداً من الهجمات التي يجابهها « ابو الثورة العربية » الملك حسين ، ولا سيما أنه كان والد فيصل الاول ، ملك العراق وزعيمه القومي .

ولهذه الاسباب كلها ، رأت الحكومة العراقية أن تهتم بالقضية بصورة رسمية ، وأن تطلب تدخّل الحكومة البريطانية . ومن المفيد أن نستعرض هنا بعض الوثائق الرسمية لنطلع على انواع المخاوف التي كانت تساور العراقيين والحكومة العراقية في هذه القضية ، بصورة تفصيلية :

قد جاء في القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة في ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٤ - ما يلي نصه :

« إن الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن السعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية ، والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب ، واستيلاء عظمة السعود على الحرمين الشريفين ، مما يأتي بأضرار بالغة من الجهة الدينية والسياسية والاقتصادية على العراق . وعليه قرر مجلس الوزراء أن يطلب إلى المعتمد السامي ببيان التدابير المتخذة لازالة هذه الاضرار في الحال والاستقبال . . . » .

ثم جاء في القرار الذي اتخذه المجلس المذكور ، بعد ذلك ، في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ما يلي نصه : « إن استيلاء هذا السلطان على البيت الحرام سوف يؤدي إلى عدم امكان اداء فريضة الحج ، ويخل بالموازنة بين البلاد العربية ، ويضطر في نهاية الامر العشائر القاطنة ما بين سوريا والعراق وعلى طول الفرات على اعتناق المذهب الوهابي ، تخلصاً من تجاوزات دعاته وتعدياتهم . . . » .

يتبين من هذه النصوص : إن الحكومة العراقية كانت تعتقد بأن استيلاء القوات

السعودية على الحجاز سوف يؤدي ـ حتماً ـ إلى انقطاع سبل الحج على المسلمين ، وسوف يضطر العشائر العراقية والسورية إلى اعتناق المذهب الوهابي ، وسوف يعود على العراق بأضرار بالغة ، من الوجوه الدينية والسياسية والاقتصادية . فهل كانت الحكومة العراقية مصيبة في هذه التنبؤات ؟ أن الوقائع ستعطي الجواب القاطع عن هذا السؤال .

ـ ٤ ـ

واصلت القوات السعودية حركاتها العسكرية ، بشدة وسرعة في هذا الجو المكهرب بشتى الهواجس والمخاوف ، وانتصرت على القوات الحجازية ، انتصاراً حاسماً ، بنهاية سنة ١٩٢٥ .

وبعد أشهر قليلة من بدء الحركات الحربية اضطر الملك حسين إلى التنازل عن العرش لنجله الاكبر علي ، ولكن الملك علي لم يستطع أن يدافع عن جدة مدة طويلة ، فاضطر إلى مغادرة الحجاز ، والالتجاء إلى العراق ، حيث أخوه فيصل الاول .

وبهذه الصورة ، أصبح العالم العربي امام « امر واقع » تقرر بقوة السلاح : زالت المملكة العربية الهاشمية من الوجود ، ودخل الحجاز تحت حكم آل السعود .

بقي علينا أن نتتبع سير الحوادث ، لنرى ما ترتب على هذا « الأمر الواقع » من نتائج وآثار ، بمرور الزمان :

من بديهيات الامور أن الهواجس والمخاوف التي شرحتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تزول ، بمجرد انتهاء الحركات الحربية . والمشاكل المعقدة التي تنجم ـ بطبيعة الحال ـ عن تغير « الحكم والحاكمين » ما كان يمكن أن تعالج في حملة واحدة ، ولا سيما عندما يكون الحكم مؤسساً على اساس « النظام الملكي المطلق » ، الذي يكون فيه كل شيء منوطاً بمشيئة الملك وأوامره . كما كان في الحجاز وفي نجد .

ولذلك تتابعت الاحداث ، وتعددت المشاكل ، وتعقدت الامور . . ولكن هذه الاحوال لم تستمر مدة طويلة ، بل عادت الامور إلى مجاريها الطبيعية ، وزالت المخاوف التي كانت تساور نفوس الكثيرين ، واستتب الامن في جميع نواحي البلاد ، خلال بضع سنوات :

لم تنقطع سبل الحج على المسلمين ، بل عادت إلى ما كانت عليه قبلاً ، بعد بعض الوقائع العارضة ، ثم صارت احسن تنظيماً من ذي قبل . .

والعشائر العراقية السورية ، لم تضطر إلى تغيير مذهبها وإلى اعتناق المذهب

الوهابي ، بل استفادت من انتهاء المنازعات التي كانت تتوالى بينها وبين العشائر النجدية ، بدون انقطاع . واستتب الامن في البوادي احسن استتباب ، خلال بضع سنوات .

وخلاصة القول ، لم يحدث شيء مما كان يخشاه الناس بوجه عام ، ومما كانت تتخوف منه الحكومة العراقية بوجه خاص . والفضل في هذه النتيجة يعود إلى الكياسة السياسية التي اتصف بها الملك عبد العزيز بن السعود ، والوطنية الواعية التي امتاز بها الملك فيصل الاول :

لأن الملك ابن السعود لم يتخذ انتصاراته الحربية وسيلة لنشر « المذهب الوهابي » ، أو لتطبيق أحكام ذلك المذهب في الحجاز ، بل انصرف إلى توطيد أركان ملكه الجديد . واتخذ شتى التدابير لنشر ألوية الأمن على جميع انحاء المملكة .

والملك فيصل ، لم يتردد في تقديم المصالح القومية على الاعتبارات العائلية ، وترك الماضي جانباً ، ومد لابن السعود يد الاخوة والمصافاة ، قائلاً « كلنا في خدمة الأمة العربية » . وسهل بذلك عقد معاهدة الاخاء التي حددت الحدود بين المملكتين بروح التسامح المتبادل ، وأزالت بذلك جميع أسباب الخلاف والجفاء .

وفي الواقع أن عبد الله بن الحسين ، أمير شرق الاردن إذ ذاك ، لم يقتد بأخيه فيصل في هذا المضمار . وسلك مسلكاً يخالف الكياسة السياسية ، والوطنية الواعية في وقت واحد . لأنه كان موتوراً من ابن السعود ، منذ الهزيمة الشنيعة التي بلي بها في واقعة تربة ، ثم أنه كان شديد الأنانية لا يستطيع أن يرتفع في تفكيره وفي اعماله ، فوق مصالحه ونزواته الشخصية ؛ فلم يستطع أن يسلم بالأمر الواقع في قضية الحجاز ، ولذلك سبب حدوث مشاكل عديدة ، وأزمات شديدة ، ولم يساعد على تصفية الأمور بسرعة . ومع كل ذلك ، استتب الأمن في البادية على أحسن حال بعد مرور بضع سنوات ، حتى في الحدود الاردنية السعودية .

ـ ٥ ـ

بعد الانتهاء من استعراض هذه الوقائع بخطوطها الرئيسية والتذكير بها، اعود الى الاسئلة التي وضعتها في بداية هذا البحث، وإلى الجواب الذي أشرت إليه هناك . . . ولا أتردد في تأييد ذلك الجواب.

فأقول: لا شك أن الحركات التوحيدية التي قام بها الملك عبدالعزيز بن السعود، انتهت إلى اوضاع موافقة لمصلحة الأمة العربية.

أقول ذلك، مع كل ما أكنه من الاجلال والتعظيم لذكرى الملك حسين بن

علي. أقول ذلك، لأني أنظر إلى القضايا القومية بنظرات مجردة عن النوازع الشخصية، وأضع مصلحة القومية العربية فوق كل اعتبار.

إني أعتقد بأن الملك حسين أدى رسالة تاريخية هامة، فدخل في زمرة الخالدين في تاريخ بعث الأمة العربية. لأنه كان أول من دعم «الفكرة العربية» بقوة عسكرية، وأقدم على إعلان «الثورة العربية» في ظروف خطيرة، وأدى بذلك خدمة جليلة إلى حركات البعث العربي والنهضة العربية.

ومع ذلك، لا استطيع أن أقول: «يا ليته بقي على رأس ملكه، حتى مماته» ولا أن أقول: «ليت المملكة التي أسسها بقيت قائمة الى الآن..». بل اسمح لنفسي، بأن اقول - مع علمي بأن قولي هذا سيبدو في منتهى الغرابة: إن ما حدث على يد عبدالعزيز بن السعود، كان بمثابة تتمة لأعمال حسين بن علي.. لأن ذلك كان بمثابة خطوة من الخطوات الضرورية، للسير في سبيل تحقيق الوحدة العربية. ولا شك في ان «الوحدة» كانت غاية آمال الثورة التي أضرمها والنهضة التي أعلنها الملك حسين.

استدراك ومناقشة

- ١ -

قد يقول لي قائل بعد ان ينتهي من مطالعة ما كتبته آنفا:

ولكنك نسيت أمرا هاما: إنك لم تذكر شيئا عن الخلاف القائم بين السياسة الهاشمية والسياسة السعودية.. هذا الخلاف الذي يلعب دورا هاما في بلبلة الأمور في جامعة الدول العربية.. أليس هو من نتائج استيلاء ابن السعود على الحجاز؟

وأما أنا، فأقول، ردا على هذا السؤال:

أولا، إني لا أسلم بوجود سياسة هاشمية، وأعتقد أن الساسة والكتاب الذين اعتقدوا بوجود مثل هذه السياسة، وبنوا اعمالهم وكتاباتهم على هذا الاعتقاد، كانوا على خطأ عظيم..

فإن أفراد الأسرة الهاشمية الذين تولوا الملك في ظروف مختلفة لا يشبهون بعضهم بعضا، لا في طراز التفكير، ولا في النزعات الشخصية، ولا في السلوك السياسي.. الملك فيصل، الملك غازي، الملك عبدالله، الوصي عبدالإله... كل واحد من هؤلاء نسيج وحده، يختلف عن غيره كل الاختلاف.

إن المسؤول الأول والاكبر عن شيوع «التنافس بين الاسرتين» كان الملك عبدالله. ولكن من يعرف طباعه، ومن يتتبع أعماله، يضطر إلى التسليم بأنه ما كان يمكن أن يكون آلة خير ومصافاة، في أية حالة من الأحوال.

أبرز صفاته، كانت الأنانية المطلقة التي لا تقف عند حد، فلا تلتفت إلى

الصالح العام، مع الطموح الشديد الذي لا يقترن بالتفكير السليم ولا يستند إلى الهمة والنشاط. وشخص هذه طباعه، لا بد أن يكون مصدر خلاف ومبعث مشاكل. . . حتى لو بقيت المملكة الحجازية قائمة إلى الآن. حتى ولو أصبحت جميع العروش العربية هاشمية. .

إني لا أقول ذلك اعتباطا، إنما استند في قولي هذا إلى وقائع وحقائق عديدة.

أقرأوا ما كتبه في ما سماه «مذكراتي». لاحظوا ما قاله فيها عن والده الملك حسين، واقرأوا ما كتبه عن أخيه فيصل، ثم تذكروا السلوك الذي سلكه في قضية عرش العراق. . . تتأكدوا من صحة ما قلته في هذا المضمار.

إن قضية «عرش العراق»، بقيت إلى الان مجهولة لدى معظم الساسة ورجال القلم على ما أعلم، ولذلك أرى من المفيد أن أشرحها هنا، بهذه المناسبة، ليطلع عليها من لم يكن قد اطلع عليها قبلا، ويتذكرها من كان عرفها ولكنه نسيها بمرور الزمان:

سنة ١٩٢١، بعد الاحداث التي تتابعت في سوريا، وبعد الثورة التي قامت في العراق، وبعد المشاورات والمفاوضات التي جرت في بغداد ولندن، والقاهرة والقدس. . . تقرر أن يطلب زعماء العراق من الملك حسين أن يرشح أحد أنجاله لعرش العراق كما رؤي من الموافق أن يرشح الملك حسين ابنه فيصل. . فيذهب فيصل بعد ذلك إلى العراق، ليعرّف نفسه إلى الشعب، ويشرح خططه للناس. . . قبل أن يجري التصويت في أمر العرش.

ولكن «الامير عبدالله» تألم من ذلك، وامتنع عن ملاقاة أخيه فيصل عندما مر بمصر، في طريقه إلى الحجاز، وأخذ يتظلم في كل مجالسه، قائلا: «عرش العراق حقي. أخي فيصل يريد أن يغتصبه مني».

كان في تلك الآونة، كثيرون من السوريين يلتجئون إلى عمان، وكثيرون من العراقيين يغادرون سوريا ويمرون بعمان في طريقهم إلى مصر فالعراق. وكل هؤلاء، عندما يجتمعون بالامير عبدالله، كانوا يسمعون منه نفس النقرات: «عرش العراق حقي. . . فيصل يريد أن يغتصبه مني. . .».

واستمر «الامير عبدالله» على تكرار هذه النقرات، حتى بعدما وصل فيصل إلى العراق، وبعد ما بدأ جولاته الترشيحية في مختلف انحاء البلاد. . .

وموقف «الامير عبدالله» في هذا الامر شاع في كل الجهات، حتى أن الجرائد التركية صارت تنشر أخباره وتتخذه وسيلة لتشفي غلة صدرها من ثورة الحسين.

وأنا ـ شخصياً ـ حاولت مرة أن أنبه «الامير» على فظاعة موقفه هذا: كنت عثرت على جريدة تركية تصدر في أنقره، ورأيت فيها مقالة بعنوان ضخم طويل، يشمل معظم حقول الصفحة: «أولاد حسين الخائن أخذوا يتنازعون على عرش العراق.».

وتقول الجريدة تحت هذا العنوان، ما ملخصه: «عندما ثار الشريف حسين على دولته المتبوعة، ظن البعض أنه كان مدفوعا في ثورته هذه بغايات قومية وطنية. ولكن هؤلاء كانوا على خطأ عظيم. وقد انجلت الحقيقة الان لكل ذي عينين: بدأ نجلاه فيصل وعبدالله يتنازعان على عرش العراق».

عندما قرأت المقالة قررت أن أكتب الى «الامير عبدالله»، فأرسلت إليه كتابا إلى عمان بدأته بالاعتذار عن «اضطراري لمخاطبة سموه قبل أن أتشرف بمعرفته شخصيا»، ثم قلت فيه:

«إني كنت اسمع منذ مدة ما تقولونه للسوريين والعراقيين الذين يزورونكم في عمان، عن عرش العراق، وعن حقكم فيه، وعن اغتصاب أخيكم فيصل لذلك العرش... وكنت أتألم ألماً شديداً، كلما فكرت في التأثير الذي تحدثه تصريحاتكم هذه في بيئات المجاهدين الوطنيين، في سوريا وفي العراق، ولكن ألمي هذا، وصل إلى حده الأقصى عندما عثرت على جريدة تركية، وقرأت فيها مقالة تحت عنوان «أولاد حسين الخائن بدأوا يتنازعون على عرش العراق». إني أرسل اليكم الجريدة، وأعتقد بأن مجرد الاطلاع على ما جاء فيها، يكفي لتفهيمكم الواجب الذي يترتب عليكم في هذا الامر..».

ولكن ماذا فعل «عبدالله بن الحسين»؟ هل كف عن تكرار نقراته؟ كلا إنه استمر على إعلان حقه في عرش العراق.. حتى بعد أن تم كل شيء، وجرى التصويت وأصبح فيصل ملكا على العراق، وأخذ يصارع المشاكل الداخلية والخارجية، في سبيل تأسيس الحكم الوطني في تلك البلاد...

ومما يذكره العارفون، أن الشيخ فؤاد الخطيب ـ بعد مرور عدة سنين على هذه الوقائع ـ كان ألقى بين يديه قصيدة في أحد الأعياد، مدحه فيها، وعدد «خصاله ومزاياه»، وقال فيما قاله في سبيل مدحه:

«تنازل عن عرش العراق... أكرم به من تنازل!».

ولكن الأمير عندما سمع هذا الكلام، اندفع يصيح على الفور: «كلا.. لم أتنازل!».

وكان ذلك أمام جمع غفير من الحاضرين.. وبعد مرور سنوات على تتويج الملك

فيصل . . . أفلا يحق لي أن أكرر ما قلته آنفا : شخص هـذه طباعـه وأخلاقـه . . وهذا مبلغ تقديره للمصالح العامة، ولحقائق الأمور . . لا يتأخر عن إثارة النزاع والخصام . . حتى بين أفراد الأسرة الواحدة.

مزالق التشبيهات

تنال بعض الكلمات حظاً غريباً من الانتشار والذيوع ، على الرغم من مخالفتها للحقائق ، وذلك بفضل ما تتضمنه من تشبيه طريف . لأن أمثال هذه التشبيهات ، كثيراً ما تبهر الأبصار ، وتسحر الألباب ، منذ الوهلة الأولى ، ولذلك تشلّ نزعة البحث والاستقصاء في الاذهان ، فيسلم الذهن بها على الفور ، دون أن يرى لزوماً للتفكير في أمرها للتأكد من صحتها ، كأنها من القضايا البديهية التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان . إني سأسرد في الصحائف التالية ، مثالين على التشبيهات التي سببت انزلاق الكثيرين نحو الخطأ ، في تفكيرهم السياسي ، حول القضايا العربية .

اصفار سعد زغلول

لقد روى يوماً الاستاذ عبد الرحمن عزام ، الامين العام السابق لجامعة الدول العربية ، في احدى المجلات حديثاً كان جرى بينه وبين المغفور له سعد زغلول ، في أوائل عهد الوفد المصري : عندما اراد عزام أن يتكلم عن الوحدة العربية ، قاطعه سعد زغلول بهذا السؤال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، فصفر ، ماذا تكون النتيجة » ؟

وهذه الكلمة ، بهذا المنظر الرياضي الحاسم ، اقنعت الكثيرين ، وصارت تتردد على ألسنة الساسة وأقلام الكتّاب ، كأنها تعبر عن حقيقة بديهية ، بداهة القضايا الرياضية .

ومع أنه قد مضى على تاريخ صدور هذه الكلمة من بين شفتي سعد زغلول ـ على رواية عزام ـ أكثر من ثلاثين عاماً ، لا يزال الكثيرون يستندون اليها في تجريح فكرة الوحدة العربية وقضايا جامعة الدول العربية .

وقد قرأت قبل بضعة أشهر فقط ، في مقالة منشورة في جريدة يومية ، بمناسبة حديث عن قضايا جامعة الدول العربية ، العبارات التالية : « قد كان للمغفور له سعد زغلول رأي في هذا الصدد ، أملته الخبرة والنظرة الصادقة والنفوذ إلى اصول المسائل ، إذ قال « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، إلى صفر ، فستكون النتيجة صفراً » .

وما دامت هذه الكلمة لا تزال تتردد على الالسن والاقلام بهذه الصورة ، يجدر بنا أن نجعلها موضوعاً لبحث جدي ، لنرى مبلغ حظها من الصواب ، هذا التشبيه الذي ذكره سعد زغلول ، هل كان موافقاً لحقائق الامور ؟ إذا كان موافقاً للحقائق التي كانت قائمة في عهد سعد زغلول ، ألا يزال يوافق الاحوال القائمة هذا اليوم أيضاً ؟

علينا أن ندرس ذلك بكل اهتمام ، دون أن نتأثر بالسلطة المعنوية التي يتمتع بها صاحب التشبيه ، لأننا نعرف أن العظماء لا يكونون ولا يمكن أن يكونوا عظماء في كل شيء ، بل أنهم إذا اظهروا عبقرية خارقة في بعض الامور ، فقد يتساوون مع سواد الناس في كثير من الامور ، حتى أنهم قد ينزلقون إلى أخطاء فادحة أيضاً في بعض الاحيان .

فلنفكر اذن : هل كان سعد زغلول مصيباً فيما قاله ؟ هل كان محقاً في اعتبار الشعوب العربية أصفاراً ؟ هل كانت مصر صفراً ، عندما ثارت ثورتها الخالدة ، وأدهشت العالم بالاتحاد الرائع الذي شمل جميع طبقات الشعب من أفقر الفقراء إلى أغنى الأغنياء ، ومن أصغر الموظفين إلى اكبر الامراء ، وبروح التضحية الهائلة التي جعلت الثوار يهجمون على الجيوش الانكليزية المجهزة بأفتك الأسلحة ، بزجاجات عادية ملئت بالرمال ؟

هل كانت مصر صفراً عندما هبت تلك الهبة التي اضطرت الانكليز إلى اطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه المجاهدين ؟

إن عظمة سعد انما نشأت من اعتماده على القوة الكامنة في الشعب ، ومن نجاحه في اظهار تلك القوة الكامنة باجلى مظاهرها . ولذلك اميل إلى الجزم بأنه عندما قال الكلمة التي رواها عزام ، لم يقصد مصر ، فلم يدخل مصر في عداد الاصفار .

ولكن .... هل كانت سوريا أيضاً صفراً ؟ سوريا التي كانت تغلي في تلك الأيام كالمرجل لتأسيس حياة قومية جديدة ، سوريا التي قاومت جبروت الفرنسيين مقاومة عنيفة -، حتى اضطرتهم إلى حشد مائة الف جندي .... هل كانت صفراً ، حقيقة ؟

والعراق ، الذي قام بثورته الشاملة ، وكبَّد الانكليز خسائر فادحة في الاموال والارواح ، واضطرهم في آخر الأمر إلى التخلي عن فكرة جعل البلاد مستعمرة تابعة لمستعمراتهم الهندية ، هل كانت صفراً أيضاً ؟

لا شك في أن سعد زغلول كان على خطأ عظيم عندما اعتبر الشعوب العربية كلها أصفاراً في اصفار . كان يحق له أن يقول : « لنا من مشاكلنا الخاصة ما يستنفد كل قوانا ، فلا يسوغ لنا أن نفكر الآن في قضايا سائر الشعوب العربية » . وأن يقول ما يماثل ذلك ، ولكن ما كان يحق له أن يعتبر الشعوب العربية أصفاراً ، فيقول كلمته المشهورة .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن احوال البلاد العربية تغيرت كثيراً عما كانت

عليه في عهد سعد زغلول ، فاذا كانت كلمته خاطئة في ذلك الحين ، فقد اصبحت الآن أشد خطأ مما كانت عليه قبلاً بمئات الدرجات . فلا يحق لأحد أن يقول الآن : « أن الشعوب العربية ـ وحتى الدول العربية ـ عبارة عن اصفار » .

نعم ، إنها لم تكن آحاداً تامة ، ولكنها لم تكن أصفاراً أيضاً في اية حال من الاحوال . هذا ويجب أن لا يغرب عن بالنا أن بين الآحاد والاصفار سلسلة طويلة من الكميات التي لا يمكن أن يحصرها العد ، وصار علماء الرياضيات يهتمون بتلك الكميات الصغيرة اهتماماً كبيراً ، وأوجدوا حساباً خاصاً بالكميات « المتناهية في الصغر » .

واسأل الاختصاصيين ، ما كانت تستطيع أن تعمل الهندسة الكهربائية والهندسة الميكانيكية ، لو لم تهتم بامثال هذه الكميات ولم تستعن بالاصول الحسابية التي توصل اليها علماء ذلك الفرع من الرياضيات العالية . فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نعتبر الشعوب العربية من الاصفار التي لا يحسب لها أي حساب ؟

ولكن هناك أمراً آخر ، اهم مما ذكرته آنفاً بدرجات وهو : إن الاجتماع لا يشبه الجمع ، وإن كان يشاركه في الاشتقاق اللغوي ، لأن ، من الحقائق الثابتة ، أن « الاجتماع » بمعناه العلمي لا يعني « الانضمام » المجرد ، بل أنه يتضمن « تفاعلاً » يحدث بين الافراد ، ويولد قوى جديدة وصفات جديدة . فتشبيه الامور الاجتماعية بعمليات الجمع والضرب الحسابية يكون ، بهذا الاعتبار ، نوعاً من الهرطقة العلمية .

وإذا اردنا أن نستعين بالتشبيهات الحسية لتوضيح القضايا الاجتماعية ، فيجدر بنا أن نستعيرها من الحوادث الفيزيائية الكيميائية بل من الحوادث الحياتية لا من الاعمال الحسابية .

ولنأخذ ابسط الأمثلة وأشهرها : إذا ضربنا قطعة من حجر الصوان بقطعة من الحديد ، شاهدنا حدوث شرارات . بديهي أن هذه الشرارات ما كانت موجودة قبلاً لا في الحديد ولا في الصوان ، وانما تولدت من اصطدام المادتين المذكورتين .

ولنأخذ مثالاً أوضح من ذلك ـ حفنة من الزجاج المطحون أو الرمل المغسول ، وحفنة من الفحم المسحوق وحفنة من النطرون ، إذا اختلطت كوّنت « البارود » . وإذا تهيأت لها اسباب التفاعل ، تفجرت فجأة وتحولت إلى غازات . ولا حاجة إلى القول بأن هذه القوة الانفجارية ما كانت موجودة في احدى هذه المواد الثلاث : لا الفحم يحمل شيئاً من هذه القوة التي ظهرت عند الانفجار ، ولا الزجاج ، ولا النطرون . ولكن اجتماع هذه المواد الثلاث كوّن البارود ، والبارود لا ينفجر من جراء

اجتماع قوى هذه المواد جميعاً ـ كما تجمع الكميات في الاعمال الحسابية ، ولكنه ينفجر من جراء التفاعل الذي يحدث بين هذه المواد . وهذا التفاعل يكوّن مواد جديدة تختلف عنها جميعاً كل الاختلاف ، ويولد قوة لم تكن موجودة في احدى هذه المواد على الانفراد .

إن التفاعلات الكيميائية لا تكون في كل الاحيان على شكل انفجار ، كما في هذا المثال ، ولكنها تؤدي بوجه عام إلى تكوين مواد جديدة خواصها عن خواص المواد المكونة لها اختلافاً كبيراً ، كما في هذا المثال .

ولا ننسى أن الماء الزلال الذي نشربه مكون من امتزاج غازين غير مرئيين وغير ملموسين ، والسكر الابيض الذي نلتذ بحلاوته ، متكون من امتزاج الفحم الاسود بالماء . . . او بالاحرى بغازي الماء .

إن تفاعلات الحياة الاجتماعية أكثر تنوعاً وأشد تفاعلاً من الحوادث الكيميائية التي اشرت اليها آنفاً ، ومع هذا فإنها تشبهها من حيث تكوين اشياء جديدة وتوليد قوى جديدة .

إن الحياة الاجتماعية لا تعني « جمع فرد إلى فرد » بعملية حسابية بسيطة ، كما تجمع الكميات آحاداً أو كسوراً أو أصفاراً ، بل تعني حصول تفاعل بين مجموعة من الافراد ، تفاعل حيوي خلاق ، يؤدي إلى تكوين « كائن اجتماعي » وإلى توليد قوى جديدة تختلف عما كان للأفراد من قوى على الانفراد . إن اتحاد الشعوب والدول أيضاً من هذا القبيل :

إن اتحاد شعوب الامة الواحدة لتكوين دولة واحدة ، لا يكون بمثابة ضم عدد إلى أعداد بصورة حسابية ، ولا ربط شيء باشياء بطريقة ميكانيكية ، ولا ضم مساحة إلى مساحات بصورة هندسية ، إنما يكون بمثابة خلق كائن جديد ، وعضوية جديدة ، تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الاعضاء في البدن الواحد ، عضوية اجتماعية جديدة تنبض فيها حياة جديدة ، ويصدر عنها قوى وافعال جديدة .

ومما يعلمه الجميع أن الدول والدويلات الالمانية عندما أخذت تسير في طريق الاتحاد ، بدأت بتوحيد الجمارك بصورة تدريجية . فهل كان توحيد الجمارك يعني « ضم جمرك إلى جمرك إلى جمرك » ؟

هل كان يعني ضم واردات جمارك « هس وكاسل ودار مشتات ، مثلاً ، إلى واردات جمارك بروسيا ؟ » .

لا طبعاً ، إذ أن توحيد الجمارك كان يعني ايجاد نظام جمركي جديد . وهذا النظام الجمركي الجديد ، كان يحدث تغيرات هامة وأوضاعاً جديدة في الحياة الاقتصادية ، في كل دولة من الدول التي دخلت في هذا الاتحاد ، وبهذه الصورة انتهى الامر إلى تكوين « القوة الاقتصادية الالمانية » الماثلة .

إن سائر افاعيل الاتحاد أيضاً كانت من هذا القبيل . إنها أوجدت دولة جديدة ، ذات أوضاع جديدة ، وقوى جديدة .

يخطىء من يتوهم أن عمل « الوحدة الالمانية » انحصر في جمع قوى الدول والدويلات الالمانية ، بعضها إلى بعض .

ويخطىء من يظن أن « الوحدة الايطالية » لم تنتج شيئاً غير جمع القوى المبعثرة في مختلف الأقطار الايطالية .

ويخطىء - في الاخير - من يظن بأن قضايا « الوحدة العربية » ، يمكن أن تدرس وتعالج باعمال حسابية . ولنعلم العلم اليقين بأن « الاتحاد يولد قوة » ليس عن طريق « جمع القوى » فحسب ، بل عن طريق ايجاد حياة جديدة واوضاع جديدة تولد قوى جديدة ، تفوق مجموع القوى المتفرقة بآلاف الدرجات .

أفلا يحق لي أن اقول بعد هذه الايضاحات : علينا ، أولاً ، أن نكف عن اعتبار انفسنا وشعوبنا أصفاراً ، وعلينا ،ثانيا ، أن نؤمن بأن في شعوبنا قوى كامنة هائلة يمكن أن تتحول إلى قوى فاعلة ، إذا بذلنا في هذا السبيل الجهود اللازمة . وعلينا ، ثالثاً ، أن نكف عن تشبيه قضايا اتحاد الامة بعمليات جمع الاعداد . وعلينا في آخر الامر أن نكف عن الاستشهاد بكلمة « جمع الاصفار إلى الاصفار » ، في قضايا القومية العربية ، ولو كانت الكلمة المذكورة من بنات افكار سعد زغلول الخالد .

مرآة عبد الرحمن عزام

لقد شعر الاستاذ عبد الرحمن عزام ، في أواخر عهده بالامانة العامة لجامعة الدول العربية ، بوجاهة الكثير من الانتقادات التي كانت توجه إلى اعمال الامانة العامة واحوالها ، فاراد أن يدفع مسؤولية تلك الاحوال والاعمال عن نفسه ، بالقائها على عاتق البلاد العربية باجمعها ، فقال : « أن الامانة العامة ، ما هي الا مرآة الدول العربية . . والاحوال التي تشاهد فيها ما هي الا ما ينعكس عليها من احوال البلاد العربية . . » .

هذه الكلمة راقت لعدد غير قليل من المشتغلين بالشؤون العربية ، فصارت تتردد على السنتهم كثيراً ، وتحملهم على القول بأن « ليس في الامكان ابدع مما كان » ، ما دامت هذه هي احوال البلاد العربية !

واما انا ، فعندما اطلعت على هذه الكلمة ، قلت على الفور : « ما دام الاستاذ عبد الرحمن عزام يريد أن يشبه الامانة العامة بالمرآة ، بقي عليه أن يقول لنا : من اي نوع من انواع المرايا هي ؟ » .

من المعلوم أن للمرايا انواعاً عديدة : هناك مرايا مستوية ، تعكس صور الاشياء باشكالها والوانها الاصلية ، ومرايا مشوِّهة ، تغير الالوان والاشكال بصور شتى : مرايا تصبغ أنضر الوجوه بصفرة الموت ، ومرايا تحوّل الغادة الهيفاء إلى عجوز شمطاء ، وتجعل من أوسم الوجوه عفاريت مخيفة . فأي نوع من انواع هذه المرايا تشبه الامانة العامة لجامعة الدول العربية ؟

وإذا تركنا التعبيرات والتشبيهات الادبية جانباً ، واردنا أن نصف انواع المرايا باسمائها العلمية ، قلنا أن هناك مرايا مستوية تعكس الاشعة كما وردت عليها ، ومرايا مقعرة ، تقرّب الاشعة الواردة عليها وتجمعها ، ومرايا محدبة تبعد الاشعة الواردة عليها

وتبعثرها ، ومرايا غير منتظمة السطوح ، تقرب بعض الاشعة ، وتبعد بعضها ، وتترك بعضها على حالها ، وتشوّه بذلك صور الاشياء الخارجية بشتى ضروب التشويه .

فإلى أي نوع من هذه الانواع تنتسب المرآة التي صنعها واستعملها الاستاذ عبد الرحمن عزام ، منذ تأسيس جامعة الدول العربية ؟

إنه لا يستطيع أن يتخلص من التهم الموجهة اليه بمجرد تشبيه الامانة العامة بالمرآة . . بل يترتب عليه أن يبرهن في الوقت نفسه على أن هذه المرآة كانت من المرايا المستوية السليمة ، لا من المرايا المشوهة والمشوِّهة !

فهل يستطيع أن يفعل ذلك ؟

فضلاً عن ذلك كله ، أنا أرى من الضروري أن اوجه اليه ، ـ وإلى كل من يشاركه رأيه في هذا المضمار ـ سؤالاً آخر ، اتماماً للاسئلة الآنفة الذكر : هل كان يجوز للامانة العامة أن تعتبر نفسها « مرآة » وتعمل على الدوام عمل المرآة ؟

إني اسأل هذا السؤال ، لاني اعتقد أن المهمة التي عهد بها إلى الامانة العامة لجامعة الدول العربية تتطلب منها أن تكون من « الآلات المحركة » ، لا من « الآلات العاكسة » ، فما كان يجوز لها أن تعتبر نفسها بمثابة مرآة تكتفي بعكس الاشعة الواردة عليها من مختلف الجهات ، بل كان يجب عليها أن تكون « ماكينة » تقوم بمهمة التحريك والتوجيه والتنظيم والتنسيق :

ولذلك أستطيع أن أقول أن الاقدام على تشبيه الامانة العامة بالمرآة ، يدل في حد ذاته على عدم تقدير خطورة مهمتها حق التقدير .

لنترك التشبيهات جانباً ، ولنرجع إلى أساس قضية الأمانة العامة واعمالها .

هل كانت الأمانة العامة غير مسؤولة عما آلت اليه الاحوال ؟

وتلك الاحوال ، هل كانت فعلاً نتيجة طبيعية لأحوال البلاد العربية ، كما يدعي ذلك الاستاذ عبد الرحمن عزام ؟

لا شك في أنه يستطيع أن يذكر لنا قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها ـ بكل تأكيد ـ على دولة عربية ، أو مجموعة من الدول العربية ، أو جميع الدول العربية .

ولكن انا ايضا استطيع أن اذكر له ـ بعكس ذلك ـ عشرات من الامور الهامة ، التي لم تتدخل فيها دولة من الدول العربية بوجه من الوجوه ، والتي تقع مسؤوليتها على الامانة العامة نفسها ، بكل تأكيد ! حتى اني أستطيع أن اذكر بعض الامثلة ، عن اعمال اقدم عليها هو مخالفاً اقتراحات ومقررات ممثلي الدول العربية ، مخالفة صريحة .

أنا افهم أن يتحجج عبد الرحمن عزام بأحوال الدول العربية في كثير من القضايا السياسية ، وإن كنت اجزم بأنه هو ايضاً كان يشترك في مسؤولية معظم تلك القضايا ويتحمل اعظم المسؤوليات في بعضها ، ولكني لا افهم بوجه من الوجوه كيف يستطيع أن يدافع عن نفسه بحجة « احوال البلاد العربية » في غير الامور السياسية ، ولا سيما في امور الادارة الداخلية العائدة إلى الامانة العامة نفسها .

تولى عزام الامانة العامة لجامعة الدول العربية منذ بداية تأسيسها فكانت امامه لوحة ملساء ، يستطيع أن يرسم عليها ما يشاء ، وارض فضاء يستطيع أن يبني عليها احسن البناء .

كان مجلس جامعة الدول العربية قد عهد اليه امر انشاء منظمة جديدة ، وكان لا يقيده شيء من قيود الماضي ، ولا تقليد من التقاليد الموروثة ، فكان باستطاعته أن ينشىء المنظمة على امتن الاسس ، وبأحسن العناصر ، وعلى اكمل الصور .

ثم ، أنه كان يتمتع ـ في السنين الاولى من عمله ـ بتقدير الجميع وثقتهم ، جميع الحكومات العربية وجميع رجال السياسة . وفضلاً عن ذلك كله ، كانت بين يديه موارد مالية كبيرة ، وسلطة مالية واسعة .

وخلاصة القول : قد توافرت لدى عبد الرحمن عزام جميع شروط النجاح ووسائل العمل المادية والمعنوية ، إلى درجة لم يتوافر مثلها على ما اعلم ، لأي رجل من رجال السياسة العربية بوجه عام . . .

ولكن ، ماذا عمل عزام ؟ كيف استعمل هذه السلطة الواسعة ؟ وبأي شكل استفاد من تلك الثقة العامة ؟ هل قدر خطورة المهمة التي تعهدها تمام التقدير ؟ وهل سعى للقيام بالواجبات المترتبة على الامانة العامة ، بكياسة وتجرد ؟ هل اظهر في اعماله شيئاً من قدرة التنظيم ، وفي خطبه شيئاً من نفاذ النظر ؟

إن كل ما عرفته عن احوال الامانة العامة وخططها واعمالها حق المعرفة ، لا يترك لي مجالاً للاجابة عن هذا السؤال بغير النفي البات .

أسّس عزام ادارة من أسوأ الادارات التي عرفتها في مختلف البلاد العربية التي قدر لي أن اعمل فيها ، ووضع تقاليد مالية ، من اسخف ما يمكن أن يخطر على البال . . .

ثم ركز جهوده على المسائل السياسية وحدها ، واهمل كل ما بقي من الامور ، مع أن ميثاق جامعة الدول العربية كان قد جعل الامور الاقتصادية والقانونية والثقافية أيضاً موضع اهتمام خاص ، ومع أن قليلاً من التفكير الجدي في القضايا القومية كان

يكفي للتأكد من أن التقدم الذي يحصل في تنسيق وتوحيد شؤون الدول العربية في هذه الميادين كان لا بد من أن يسهل التنسيق والتوحيد في ميدان السياسة ايضاً تسهيلاً كبيراً !

والسياسة نفسها ، كيف فهمها عزام ؟ مع الاسف ، أنه توهم بأن القضايا السياسية تعالج بالخطب والاحاديث المرتجلة وحدها ، فلا تحتاج إلى شيء من الدرس والبحث والاستقصاء ، وتستغني عن كل انواع الوثائق والمعلومات !

والوثائق والمعلومات . . . كان آخر ما يثير اهتمام عزام ، واقل ما يمكن أن يحصل عليه الباحث في الدوائر التي انشأها عزام ! . . .

فكيف نستطيع أن نسلم مع ذلك ، امام كل هذه الحقائق والوقائع ، أن مسؤولية هذه الامور كلها تعود إلى احوال البلاد العربية بوجه عام ؟

مَن أنا . . ومن أنت بل مَن نحنُ ؟

من أنا . . ومن أنت ؟

من أنا ومن أنت ؟ . .

هذه مسألة أثارها الاستاذ فتحي رضوان ـ الكاتب والوزير المعروف في مصر ـ بمحاضرة القاها في نادي نقابة الصحفيين في القاهرة ، وبمقالة نشرها في جريدة اخبار اليوم في عددها الصادر في ١٩٥٣/٣/٢١ .

وقد اوضح الاستاذ فتحي رضوان ، قصده من هذا السؤال في مستهل المقالة ، بالعبارات التاية :

« لا تعجب لهذا السؤال ، ولا تأخذه على ظاهره . فلست اباهي الناس ، ولا افاخرها ، ولا أنا أتحداك أو اصغر من شأنك . ولست أسألك عن اسمك ، ولا صناعتك . ولست بالطبيعة جاهلاً لأسمي ، ولا للعمل الذي اقوم به . ومع ذلك كله ، فأنا أسأل : من أنا ومن أنت ، وبعبارة أخرى : من نكون جميعاً ؟

« نعم ، من يكون هؤلاء الذين يقيمون في هذه الرقعة من الارض التي تسمى مصر ؟ إنهم لم يفكروا في هذا ، ولم يفكر لهم فلاسفتهم فيه ، ولم تفكر الحكومات المتعاقبة في الاجابة عليه » .

« ومع ذلك ، هو سؤال خطير ، ونتائج التهرب من مواجهته والفرار منه ، افدح مما نظن . وهي نتائج وخيمة ، يتجاوز اثرها عالم السياسة إلى عالم التعليم والتثقيف والخلق والتكوين . ثم أخيراً الاستقرار الاجتماعي الذي تقوم عليه الامم وتثبت به اقدام الشعوب . . » .

وبعد هذه المقدمة ، يزيد الاستاذ فتحي رضوان قصده ايضاحاً ، بسرد سلسلة أسئلة تتفرع من هذا السؤال الأصلي :

« فنحن حقاً مصريون . ولكن هل هؤلاء المصريون عرب ؟ وهل هم عرب جنساً أم عرب سياسة ، أم عرب ثقافة ؟ أم هؤلاء المصريون مسلمون ؟ ومسلمون هنا لا تنصرف إلى العقيدة ، وانما تنصرف إلى السياسة والثقافة معاً والمعايير ـ يعني : هل سنقيم سياستنا وتعليمنا ودستورنا على اساس من الاسلام ؟ » .

« ام هؤلاء المصريون افريقيون ؟ فلا تقتصر علاقتهم بافريقيا على الوجود المادي فيها ، وعلى ارتباطنا العميق الوثيق بالسودان ، وعلى ارتباط نيلنا بالحبشة ، بل تتجاوز هذه العلاقات ، هذا الحد البدائي ، نتيجة جهودنا ، وينصرف نشاطنا إلى ملء الفراغ الحيوي في افريقيا الشمالية الشرقية وافريقيا الشمالية ، وخلق جبهة تضم مصر والسودان واوغندا وكينيا والحبشة من جهة ، ثم طرابلس وتونس ومراكش والجزائر من جهة اخرى . . ؟ » .

« أم هؤلاء المصريون من اهل البحر الابيض المتوسط ؟ فسياستهم وثقافتهم تقوم على تقوية العلائق السياسية والثقافية بدول وشعوب هذا البحر ، ولا سيما دول الجزء الشرقي والجنوبي منه ، مع تدعيم هذه العلائق بخلق جبهة تضم هذه الدول ، لتوحد سياستها ، وتنسق اقتصادياتها ، والاستزادة من التبادل الثقافي بينها ؟ » .

« أم هؤلاء المصريون من اوروبا ، وبلادهم قطعة منها ، كما كان يقول الخديو اسماعيل منذ سبعين عاماً ؟ وهل كتب علينا أن ندع ابواب بلادنا مفتوحة في وجه ثقافة اوروبا وتقاليدها وفنها ؟ أم أن هذه الثقافة تدمر وجودنا ، وتعدم طابعنا ، وتحكم علينا بالاعدام الادبي ، ثم بالاعدام المادي ؟ » .

« من نحن ؟ هذا هو السؤال الصارخ المدوي الذي يجب أن يلاحقه الساسة ورجال التعليم ورجال الاجتماع ، والذي ينبغي أن يجيبوا عليه بلا تردد ولا ابطاء . . . » .

وبعد هذه الاسئلة التفصيلية ، يتوسع الاستاذ فتحي رضوان في شرح اهميتها ، ولكنه لا يجيب عنها ، وانما يدعو الباحثين إلى الاهتمام بها ، « بعقد الندوات ، وكتابة الرسالات ، والقاء المحاضرات » . . .

وقد سارعت مجلة المصور إلى تلبية هذه الدعوة ، ونظمت مناقشة في هذا الموضوع في قاعة الاجتماعات بـ « دار الهلال » .

وقد « اشترك في هذه المناقشة ثلاثة وزراء ، هم : الاستاذ فتحي رضوان الذي تولى ادارة المناقشة ، والدكتور عباس عمار وزير الشؤون الاجتماعية ، والدكتور وليم سليم حنا وزير الشؤون البلدية ، كما اشترك فيها الاستاذ عبد الرحمن عزام الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، والدكتور منصور فهمي مدير جامعة الاسكندرية الاسبق ، والاستاذ حسين كامل سليم وكيل جامعة القاهرة ، والاستاذ فكري

اباظة » . وشهد المناقشة « عدد كبير من ذوي المكانة والرأي والشباب المثقف » .

وقد نشرت مجلة المصور في عددها الصادر في ١٩٥٣/٤/١٧ ، خلاصة وافية لما دار في تلك « المناقشة ، كما سجلها بطريقة الاختزال الاستاذان حسن محمود النقلي وفائز سابا ، السكرتيران بمجلسي البرلمان » .

إني اعتبرت هذه المناقشة من « الوثائق الهامة » ، نظراً للمكانة السياسية والثقافية التي يتمتع بها الرجال الذين اشتركوا فيها . واعتقد أن الاستاذ فتحي رضوان ادى إلى « تاريخ الفكرة القومية في مصر » ، خدمة كبيرة ، باثارة هذه المسألة ، في هذه الأونة ، لأنه أتاح بذلك فرصة ذهبية لتدوين آراء نخبة من ساسة مصر وكتابها ، في « القضايا القومية الاساسية » بوجه عام ، وفي قضية « القومية العربية » بوجه خاص . كما اعتقد أن مجلة المصور استحقت الشكر والتقدير ، على تنظيم هذه الندوة ، مع نشر الآراء التي ابديت خلالها .

وبناء على اهمية القضايا التي اثيرت خلال هذه المناقشة ، رأيت أن ألفت الانظار اليها ، مع ابداء رأيي فيها .

قد يعترض عليّ معترض ، قائلاً : « أن السؤال موجه إلى المصريين ، والمقصود منه ، هو حمل المصريين على التفكير في قضاياهم القومية . فلماذا تحشر نفسك في هذه المناقشة ، وانت لست من المصريين ؟ » .

ولكني أرد على هذا الاعتراض بما كنت كتبته ونشرته قبل نحو سبعة عشر عاماً ، في مجلة صديقي الاستاذ احمد حسن الزيات . عندما نشرت في مجلة الرسالة رأيي في « نظام التعليم » القائم في مصر ، عندئذ ، تحت عنوان : « نقد نظام التعليم في مصر » ، انهيت بحثي بهذه العبارات :

« أرجو أن لا يعتبرني احد متطفلاً على مصر بهذه الملاحظات . فاني عربي صميم ، أدين بدين العروبة بكل جوانحي ، وأهتم بمصر بقدر ما أهتم بسوريا والعراق » .

« ولا أكون مغالياً إذا قلت : إنني اهتم بمصر أكثر مما أهتم بسوريا والعراق ، لأنني أعرف أن مصر ـ بحسب أوضاعها العامة ـ أصبحت القدوة المؤثرة على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد ، لذلك ، أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية ، كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية » .

« فكـل خدمـة تسـدى إلى مصـر ، تكـون كـأنمـا اسـديت إلى البـلاد العـربيـة بأجمعها » .

إن ما حدث من تطور في احوال البلاد العربية بوجه عام ، واحـوال مصر بـوجه خاص ـ منذ كتابة الأسطر المذكورة ـ قوى ايمـاني بذلـك ، وضاعف اهتمـامي بشؤون مصر ، مئات الدرجات .

إني أدون ملاحظاتي على أسئلة الاستاذ فتحي رضوان ، وعلى المناقشة التي جرت حولها ، في الصحائف التالية ، مدفوعاً بهذا الايمان . . .

ملاحظات على الاسئلة

قبل كل شيء ، أرى أن ابدي بعض الملاحظات على الاسئلة نفسها .

إذ من المعلوم أن تحديد المسائل وعرضها عرضاً واضحاً يسهِّل حلها تسهيلاً كبيراً . وبعكس ذلك عدم الاهتمام بتحديد المسائل وتوضيحها ، يؤدي إلى تشويش الابحاث وتعقيد القضايا ، دون مبرر ، فيعرقل حلها عرقلة كبيرة .

ولذلك ، ارى أن اقف اولاً عند صيغة السؤال الأصلي :

« من أنا . . ومن أنت ؟ » .

من المعلوم أننا عندما نسأل شخصاً من الاشخاص « من أنت » ، نطلب منه ـ عادة ـ أن يعرفنا « هويته » ، ويبين لنا « شخصيته » . ولذلك يتوجه ذهن مخاطبنا ، أول ما يتوجه ، إلى ذكر « ما يميزه عن غيره » من الناس .

وكذلك ، عندما يسائل احدنا نفسه « من أنا ؟ » يتجه بتفكيره نحو « هويته » و « شخصيته » ، وبتعبير آخر نحو ما يخوله أن يقول « أنا » .

في حين أن المقصود من سؤال الاستاذ فتحي رضوان ، ـ كما يتضح من التفاصيل التي تلي السؤال ـ ، لم يكن تحديد « الهوية أو الشخصية » ، ولكن تعيين « المجموعة البشرية » التي ينتسب اليها ويندمج فيها « المتكلم والمخاطب » ، وبتعبير اقصر : هو تعيين ما نستطيع أن نسميه بـ « النحنية » .

ولذلك ، كان من الاوفق أن يصاغ السؤال على شكل « من نحن ؟ » عوضاً عن « من أنا ؟ ومن أنت ؟ » .

وبما يبرهن على ذلك برهنة قاطعة ، أن الاستاذ فتحي رضوان نفسه ، عندما اخذ يشرح قصده باسئلة تفصيلية ، اضطر ـ غير مرة ـ إلى أن يقول : « من نحن ؟ » .

إن هذه الصيغة التي مرت عليه مروراً سريعاً ، كان يجب أن تكون الصيغة الأصلية للسؤال . والا ، إذا بقي السؤال على شكل « من أنا ومن أنت ؟ » لكان اصح الأجوبة عليه ، هو ما قاله الدكتور منصور فهمي في الندوة ، بشيء من المداعبة : « أنا أنا . . وأنت أنت ! . . » .

بعد هذه الملاحظة الاولية ، لا بد لي من أن اقول كلمة حول لفظة « أم » التي يبدأها بها كل سؤال من الاسئلة التفصيلية التي سردها الاستاذ فتحي رضوان : « هل المصريون عرب ؟ أم هم مسلمون ؟ أم هم افريقيون ؟ أم . . . . أم . . . . » .

ومن نافلة القول أن لفظة « أم » تدخل منطقيا بين امرين نعتقد بأنه لا يمكن أن يجتمعا ، فنرى أن لا مندوحة من اختيار احدهما ، ولكنها لا تدخل بين الامور التي لا يتعارض بعضها مع بعض .

ولذلك ، لا يجوز لنا أن نسأل شخصاً من الاشخاص : « هل اسمك محمد فتاح ، أم مهنتك الطب ؟ » كما لا يسوغ لنا أن نوجه إلى احد مثل هذه الاسئلة : « هل انت مسلم ، أم محامٍ ؟ » ، « هل أنت معلم ، ام أنت اسكندراني ؟ » ، « هل انت مصري ، ام انت قاضٍ ؟ » . . .

إني اعتقد أن الاسئلة التفصيلية المسرودة في مقالة الاستاذ فتحي رضوان ، كلها من هذا النوع : « المصريون ، هل هم عرب ؟ ام هم مسلمون ؟ ام هم افريقيون ؟ . . . » .

فهل من مانع يمنع الشخص الواحد ، من أن يقول : « انا مصري ، عربي ، مسلم ، افريقي . . . في وقت واحد ؟ » .

هذه مسألة هامة ، يجب أن تبقى نصب الاعين في امثال هذه الابحاث .

إن الحياة الاجتماعية في طورها المتقدم الذي نعيشه في هذا العصر ، معقدة غاية التعقيد : فإن كل فرد من الافراد ينتسب إلى جماعات ومجتمعات عديدة ، في وقت واحد . وبتعبير آخر : أنه يرتبط بروابط معنوية متنوعة ، بعدد كبير من الجماعات والمجتمعات ، وكل رابطة من هذه الروابط تدفعه إلى بعض الاعمال ، وتحمله بعض الواجبات .

ومن الحقائق الثابتة في علم الاجتماع ، أن المجتمع ، كلما كان متقدماً وراقياً ، كانت الجماعات التي يرتبط بها وينتسب اليها كل فرد من افراده ، كثيرة ومتنوعة .

والامر الذي يجب أن يكون موضوع البحث والتفكير - من جراء ذلك - هو ، اولاً تعيين الواجبات التي تنجم عن كل نوع من انواع هذه الروابط ، وثانياً تحديد المواقف التي يجب أن تعطى فيها الاولوية إلى كل واحد من هذه الواجبات . ولزيادة الايضاح ، اضرب مثلاً من الحياة اليومية :

لنفرض أن هناك شخصاً اسمه « محمود راضي » ، مولود في بنها ، وقد تزوج وانجب ثلاثة اولاد ، وله والد ووالدة وعدة اخوة على قيد الحياة ، وهو طبيب ، وموظف في المستشفى الاميري ، وصاحب عيادة خاصة ، كما أنه عضو في الجمعية الطبية المصرية ، وعضو مراسل في بعض الجمعيات العلمية الاممية . وخلاصة القول : انه ابن ، وزوج ، ووالد ، وعم ، واخ ، وطبيب ، ومسلم ، وبنهاوي ، وموظف ، ومصري ، وعضو في جمعية علمية مصرية ، ومنتسب إلى جمعية علمية اممية . . في وقت واحد . .

ولا حاجة إلى القول أن كل صفة من هذه الصفات تحمله بعض الواجبات . وهناك مواقف ، تحتم عليه أن يقوم بواجبات « رئيس الاسرة » قبل كل شيء ، وهناك مواقف تتطلب منه أن يعمل عمل « الطبيب » على وجه الانحصار ، ومواقف تحتم عليه أن ينصرف إلى اداء واجبه الديني ، بقطع النظر عن سائر الامور ، وهناك مواقف تفرض عليه أن يضع الابحاث العلمية فوق كل اعتبار . . .

وفضلاً عن كل ذلك ، فإن هذا الطبيب ، يمكن أن يصبح عضواً في المجلس البلدي ، ويمكن أن يشتغل بالسياسة ، وينتسب إلى حزب من الاحزاب ، ويمكن أن يصبح نائباً في البرلمان .

وفي كل هذه الحالات ، يجب عليه أن يفكر في الواجبات التي تترتب عليه من جراء كل واحدة من هذه الصفات الجديدة ، وأن يعين لهذا الواجب الجديد « الموضع اللائق به » في « سلم الواجبات » .

ومن البديهي - مثلاً أنه عندما يقوم بعيادة مريض ، يجب أن لا يفكر في شيء غير التطبيب ، وأن يعالج المريض دون أن يفكر فيما إذا كان مسلماً أو مسيحياً ، مصرياً أو اجنبياً . . .

وعندما يذهب إلى اجتماعات المجلس البلدي ، يجب عليه أن يفكر في مصلحة البلدة ، من غير أن يتأثر بمصالح اسرته ، أو منافع اصدقائه . .

وعندما يدخل قاعة البرلمان ، يجب أن يفكر في « مصلحة البلاد » بوجه عام ، من غير أن يقدّم عليها شيئاً من مصالح اسرته أو بلدته . . .

وفي الأخير ، يجب على هذا الطبيب أن لا ينسى أنه انسان ، وأنه محاط ومتصل بعدد كبير من بني الانسان ، ويجب أن يعرف بأنه يتحمل بعض الواجبات ، بهذه الصفة أيضا .

إن ما قلته آنفاً عن الطبيب ينطبق ـ تقريباً ـ علي جميع افراد المجتمع ، بلا استثناء : كل فرد من افراد البشر مربوط بجماعات متنوعة ، ومكلف بواجبات عديدة .

إن كثرة هذه الواجبات ، وتنوع هذه الروابط ، من الامور الطبيعية في الحياة الاجتماعية . اما البلبلة في التفكير الاجتماعي والسلوك المعشري ، التي تلاحظ في كثير من الظروف ، فإنها لا تتولد من تعدد وتنوع هذه الروابط والواجبات ، إنها تنشأ من التقصير في ترتيبها ترتيبا معقولاً ، يعطي كلاً منها حقها ، في مختلف المواقف والظروف .

إني اعتقد أن المسائل التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان ، يجب أن تناقش وتحل على ضوء الحقائق والمبادىء الأساسية التي سردتها آنفاً .

وإني ألاحظ ـ في الوقت نفسه ـ أن بعض الاسئلة التفصيلية التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان ـ في صدد ايضاح قصده من سؤال « من أنا ، ومن أنت » ـ لا يتفرع من هذا السؤال الاصلي ، ولا يتصل بالاسئلة الاخرى .

مثلاً ، أنه يسأل : « هل كتب علينا أن ندع ابواب بلادنا مفتوحة في وجه ثقافة أوروبا وتقاليدها وفنها ، أم أن هذه الثقافة تدمّر وجودنا ، وتعدم طابعنا ، وتحكم علينا بالاعدام الادبي ، ثم الاعدام المادي ؟ » .

ولا حاجة إلى القول : إن هذا السؤال ـ على الرغم من اهميته وخطورته ـ لا يرتبط برابطة ما بمسألة « من أنا ومن أنت» أو « من نحن » ، ولا بسؤال من الاسئلة التي تتفرع عنها .

لأن كل فرد ، يستطيع أن يدعو إلى « الاقليمية المصرية » في الامور السياسية ، ويقول مع ذلك بوجوب اقتباس الحضارة الغربية والثقافة الاوروبية إلى اوسع حدود الاقتباس ، أو يعارض ذلك اشد المعارضة .

وكذلك يستطيع الفرد أن يقول بوجوب اتحاد مصر مع سائر البلاد العربية ، من

غير أن يجد نفسه مضطراً ـ من جراء ذلك ـ إلى القول بوجوب اقتباس الحضارة الاوروبية ، أو إلى معارضة هذا الاقتباس .

إن امثال هذه المسائل ، يجب أن تفصل بعضها عن بعض ، لكي تدرس وتناقش وتحل كل واحدة منها ، على حدة .

إني اعتقد أن العقامة التي تمنى بها وتنتهي اليها معظم المناقشات في كثير من الندوات ، انما تنشأ ـ في الدرجة الاولى ـ من عدم مراعاة هذا المبدأ الاساسي : إن العقامة التي اشرت اليها ، ما هي الا نتيجة طبيعية لعدم فصل القضايا بعضها عن بعض ، ومحاولة حلها دفعة واحدة ، مع كونها في حالة « خليطة معقدة من المسائل المتنوعة » .

ولذلك . . إني سأترك هنا مسألة الحضارة الاوروبية جانبا . وسأكتفي بأبداء رأيي في المواضيع التي أثارها الاستاذ فتحي رضوان ، في حدود « السياسة العليا » وحدها : وبتعبير ادق « فيما يتصل بالاتجاهات القومية والوطنية » على وجه الانحصار .

مواضيع البحث

إن المسألة التي اثارها الاستاذ فتحي رضوان ، بتساؤله « من أنا . . . ومن أنت ؟ » يمكن أن تفرغ في القالب التالي :

« ماذا يجب أن يكون المحور الاساسي الذي تدور حوله ، والهدف الأسمى الذي تتجه نحوه ، سياسة مصر القومية ؟ » .

وأما المسائل التفصيلية والفرعية التي ذكرها خلال شرح مقصده ، فيمكن أن ترجع إلى التيارات الفكرية التالية :

الاتجاه نحو الرابطة الافريقية ، الاهتمام برابطة البحر الابيض المتوسط ، السعي وراء الجامعة الاسلامية ، التوجه نحو الوحدة العربية ، التمسك بالاقليمية المصرية ، والاهتمام بالتقاليد الفرعونية .

إني سأبدي رأيي في كل واحد من هذه التيارات الفكرية ، والنزعات السياسية ، بشيء من التفصيل :

١ ـ الرابطة الافريقية

من المعلوم أن مصر تقع في أقصى الشمال الشرقي من القارة الافريقية ، فهي «افريقية» بهذا الاعتبار .

ولكن ، هل يحتم هذا الوضع الجغرافي على المصريين أن يعتبروا انفسهم من الشعوب الافريقية ، فيربطوا مقدراتهم بمقدرات تلك الشعوب ؟ وهل يترتب على مصر ـ من جراء هذا الوضع ـ أن تجعل « الرابطة الافريقية » محوراً لسياستها العامة وتسعى وراء توحيد شعوب هذه القارة ؟

للاجابة على هذه الاسئلة ، جواباً علمياً ، يجدر بنا أن نبدأ بملاحظة الحقائق التالية :

إن الانتساب إلى قارة من القارات لم يكوّن « رابطة سياسية » ، في دور من ادوار التاريخ . لم تتحد شعوب قارة من القارات ، لا في القرون القديمة ، ولا في القرون الوسيطة ، ولا في العصور الحديثة . حتى أن القارة الاوروبية نفسها ، وهي أرقى القارات بوجه عام ، لم تتحد في يوم من الايام ، بل أنها صارت مسرحاً لسلسلة طويلة من الحروب الطاحنة ، التي نشبت بين شعوبها المختلفة .

وبعكس ذلك استطاعت دول عديدة ، في مختلف ادوار التاريخ ، أن تبسط حكمها على اراض لا تقف عند حدود القارة الواحدة : فإن الامبراطورية الرومانية ، والدولة البيزنطية ، والخلافة الاموية ، والسلطنة العثمانية . . . جمعت تحت لوائها بلاداً من القارات الثلاث . والدولة الفاطمية ، والدولة الايوبية ، ودولة المماليك ، بسطت سيطرتها على بلاد ، بعضها اسيوية ، وبعضها افريقية . كما أنه ـ حتى في يومنا هذا ـ تضم كل من روسيا السوفيتية ، والجمهورية التركية ، بلاداً اوروبية واخرى آسيوية .

ويظهر من ذلك كله ، أن السياسة لا تتقيد بحدود القارات .

وفضلاً عن ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن لمصر جزءاً آسيوياً ، وهو شبه جزيرة سيناء . وهذا الجزء الآسيوي ـ وإن كان قليل المساحة بالنسبة إلى مجموع الاراضي المصرية ، وأن قليل السكان وقليل الموارد في الاحوال الحاضرة ـ فإنه عظيم الخطورة من الوجهة السياسية والاستراتيجية . فمما لا شك فيه أن شبه جزيرة سيناء لو كانت خارجة عن حدود الدولة المصرية ، ولو كانت مسكونة بشعب غير عربي . . . لتغيرت منزلة مصر العالمية تغيراً كبيراً ، وتغيرت معها مقدرات مصر ومصيرها تغيراً كلياً .

ومن المعلوم أن الدولة العثمانية حاولت ، عدة مرات ، أن تقلص حدود مصر من جهة سيناء ، ولكن بريطانيا عارضت ذلك معارضة شديدة . حتى أنها اوصلت الامر ـ مرة ـ إلى حد التهديد بالحرب :

ففي سنة ١٩٠٥ ، خلال انشاء سكة حديد الحجاز ، ارسلت الدولة العثمانية حامية صغيرة ، إلى واحة ضئيلة ، تقع في غربي العقبة ولكن ذلك اثار ثائرة الحكومة البريطانية ، فاسرعت في توجيه انذار شديد إلى « الباب العالي » ، ودعمت هذه الانذار بارسال اسطول ضخم ، استعداداً للقيام بحركات حربية . وامام هذا الانذار

والضغط ، اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب الحامية المذكورة من تلك القرية الصغيرة .

أعتقد أن هذه الواقعة وحدها تكفي لاظهار أهمية هذا الجزء الآسيوي من الديار المصرية . ولا أراني في حاجة إلى القول بأن أهمية شبه جزيرة سيناء تضاعفت مئات المرات بعد كارثة فلسطين التي أدت إلى استعمار صحراء النقب ، وانشاء ميناء ايلات في رأس خليج العقبة .

وبناء على كل ما سبق ، نستطيع أن نقول بلا تردد : لا يجوز للمصريين أن يعتبروا بلادهم افريقية محضة .

وإذا نقلنا البحث والنظر إلى ساحة اللغة والثقافة توصلنا إلى نتيجة ، أوضح وأقطع من ذلك بكثير : فإن الثقافة ايضاً لا تتقيد بحدود القارات ، والقارة الواحدة تنقسم إلى مناطق ثقافية عديدة ، كما أن المنطقة الثقافية الواحدة قد تضم بلاداً تقع في أكثر من قارة واحدة . ولا توجد ـ في حقيقة الأمر ـ ثقافة يمكن نعتها بالافريقية أو بالآسيوية ، كما لا توجد لغة افريقية ، ولغة آسيوية .

وإذا أمعنا النظر في وضع مصر ـ من حيث اللغة والثقافة ـ وجدنا أنها تقع في وسط « عالم عربي » واسع الارجاء ، يمتد من شواطىء المحيط الاطلسي في الغرب إلى هضاب ايران في الشرق ، ويضم بذلك الجزء الشمالي من القارة الافريقية مع الجزء الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية .

فلا مجال لاعتبار مصر «افريقية» من هذه الوجهة ابداً . بل نستطيع أن نقول بكل تأكيد أن مصر قريبة جدا ـ من الوجهة الثقافية ـ من العراق والكويت والبحرين الواقعة في قارة آسيا ، وبعيدة جداً عن الترنسفال وأوغندا ، والحبشة الواقعة في القارة الافريقية .

لا شك في أنه يترتب على مصر أن تهتم بالحبشة اهتماماً خاصاً ، وتتخذ نحوها سياسة حكيمة ، ولكنها يجب أن تفعل ذلك ، لكون الحبشة متاخمة لحوض النيل ، لا لكونها من بلاد القارة الافريقية .

يترتب على مصر أن تضع هذه المتاخمة نصب اعينها عند تخطيط سياستها ، كما يترتب على العراق أن يأخذ بنظر الاعتبار متاخمته لتركيا وايران . وعلى سوريا أن تلاحظ متاخمتها لتركيا ، ويترتب على مجموع الدول العربية ، أن توجه إلى شؤون هذه الدول الثلاث ، ما تستحقه من الاهتمام ، بسبب هذه المتاخمة الجغرافية .

ولكن كل ذلك يدخل في نطاق الامور الفرعية ، فلا يجوز أن يعتبر محوراً أساسياً لسياسة مصر ، ولا لسياسة سائر الدول العربية .

وخلاصة القول، نستطيع أن نؤكد أن علاقة مصر بالقارة الآسيوية ، وببعض الشعوب القاطنة في القارة المذكورة ، أقوى وأعظم بمئات الدرجات من علاقتها بالقارة الافريقية والشعوب الافريقية .

والامر كان كذلك في الماضي ، وهو لا يزال كذلك في الحالة الحاضرة ، وسيبقى كذلك في المستقبل . فلا يجوز لمصر أن تجعل فكرة « الرابطة الافريقية » محوراً لسياستها بوجه من الوجوه .

وزيادة في التأكيد على هذه النتيجة ارى من المفيد أن اشير إلى بعض الحقائق العلمية الثابتة : يقرر علماء الطبيعة ـ بناء على نتائج الابحاث الجيولوجية ـ أن مصر تؤلف « وحدة طبيعية » مع الجزيرة العربية وسوريا ووادي الرافدين . إذ من المعلوم أن وادي النيل مواز للبحر الاحمر . وهذا البحر ما هو الا امتداد عريض وعميق لوادي الشريعة فوادي العاصي الذي يمتد على طول بر الشام ، موازياً للبحر الابيض المتوسط ، كما أن خليج البصرة بمثابة امتداد عريض وعميق لوادي الرافدين ، وهذا الوادي ـ مع امتداده المذكور ـ مواز تقريباً ـ للواديين المذكورين آنفاً . وكل هذه الاوضاع الجغرافية ، انما هي نتيجة حوادث جيولوجية متلازمة .

وهذه الاحداث الجيولوجية ، هي التي اوجدت في هذه المنطقة من العالم القديم افضل الشروط والبيئات لنشوء الحضارة البشرية وازدهارها . ومن المعلوم أن وادي النيل ـ مع وادي الرافدين ـ كان مهداً لأقدم الحضارات .

إن مراجعة المؤلفات الجغرافية والجيولوجية ـ التي لا تمت إلى السياسة بصلة من الصلات تكفي للتأكد من أن افريقيا الشمالية بوجه عام ، والبلاد المصرية بوجه خاص ، ترتبط بالجزيرة العربية وبالهلال الخصيب الذي يعلو هذه الجزيرة ، اكثر مما تنتسب إلى سائر اقطار القارة الافريقية أو القارة الآسيوية .

ونستطيع أن نقول : إن هذه الوحدة الطبيعية ، كانت من العوامل التي ساعدت على تأسيس الوحدة اللغوية والثقافية في هذه المنطقة ، التي تسمى باسم « العالم العربي » .

٢ ـ رابطة البحر المتوسط

إن ما قلناه آنفاً عن « الرابطة الافريقية » يغنينا عن اطالة البحث والحديث في سبيل حل مسألة « رابطة البحر الابيض المتوسط » .

إن الانتساب إلى شواطىء بحر من البحار الكبيرة ، لم يكوِّن « رابطة سياسية قوية » في يوم من الايام . والبحر الابيض المتوسط نفسه ، صار مسرحاً لحروب كثيرة وطويلة ، قامت بين الشعوب التي تقطن شواطئه .

من المعلوم أن اطول وافظع حروب الابادة التي عرفتها العصور القديمة ، كانت نشبت بين دولتين قائمتين على شاطئيه الشمالي والجنوبي ، في اواسطه التي يقترب فيها الشاطئان اشد الاقتراب .

في الواقع ، أن روما ، بعد أن دمرت قرطاجة ـ وتخلصت من منافستها ـ استطاعت أن تستولي على جميع شواطىء البحر المتوسط ، واصبح البحر المذكور ـ في حقبة من التاريخ ـ بحيرة رومانية . ولكن هذه الفتوحات الرومانية لم تستطع أن توحد الشعوب المنتشرة على شواطىء البحر المذكور ، قط . ولا نغالي اذا قلنا ـ بعكس ذلك ـ أن روما بسطت سيادتها على تلك الاقطار الشاسعة ، مستفيدة من تنوع هذه الشعوب واختلافها . فإنها كانت تحكم سوريا ـ مثلاً ـ بفضل الفيالق التي تجندها من سائر اقطار الامبراطورية ، وبعكس ذلك كانت تستخدم الفيالق التي تجندها من سوريا في السيطرة على بلاد اخرى من انحاء الامبراطورية .

ولكن . . بعد تفكك اوصال الامبراطورية الرومانية ، لم يبق اثر لهذه « الوحدة القسرية » ، المستندة إلى التنظيمات العسكرية . وكثرت المنافسات والحروب بين شعوب البحر المتوسط .

حتى الجزء الشرقي منه ـ وهو الجزء الذي تقع فيه مصر ـ قد صار مسرحاً لحروب كثيرة ، منذ معركة سالامين حتى موقعة نافارين .

وإذا لاحظنا اليوم ، أن تركيا واليونان وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وايطاليا ، وفرنسا ، واسبانيا . . تطل على القسم الشمالي من البحر المتوسط ، كما أن انكلترا لها مواقع هامة فيه ، من جبل طارق إلى مالطة فقبرص . . . وإذا تذكرنا التنازع السياسي والحربي الذي قام وتوالى بين هذه الدول والشعوب في الماضي القريب ـ منذ اوائل القرن الحاضر ـ بقطع النظر عما حدث قبل ذلك . . . تأكدنا من أنه لا يوجد شيء يمكن أن يسمى « رابطة البحر المتوسط » ، لا من جهة السياسة ، ولا من جهة الثقافة .

ولا شك في أن علاقة مصر ـ التي تطل على البحر الابيض المتوسط ـ بالجزيرة العربية التي لا تجاورها الا في البحر الاحمر ، وبالعراق الذي لا يجاورها ، لا براً ولا بحراً . . أقوى واعظم بكثير من علاقتها باليونان وايطاليا وفرنسا التي تمتلك اطول الشواطىء على البحر المذكور .

وأما علاقة مصر بليبيا وبسائر بلاد المغرب ، فلا تستند إلى رابطة البحر الابيض المتوسط ، بل تقوم على روابط التاريخ واللغة والثقافة . .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نجزم بأن فكرة « رابطة البحر الابيض المتوسط » لا تستند إلى اي اساس علمي صحيح .

لقد لجأ عدد غير قليل من كتاب فرنسا وساستها إلى هذه الفكرة ، بغية إدامة حكمهم على المغرب العربي ، وبسط سيطرتهم على بلاد الشام .

إنهم سعوا إلى بث هذه الفكرة ، بغية تبعيد سكان البلاد المذكورة عن فكرة العروبة ، إذ قالوا لهم « لا علاقة بينكم وبين العرب . انتم من شعوب البحر الابيض المتوسط ، مثلنا . . » وكرروا هذا القول ، بشتى اساليب الدعاية ووسائلها المقنّعة .

وإني احذر المصريين من أن ينخدعوا بهذه الآراء السياسية المقنّعة ، ومن أن يفكروا في جعل شؤون « البحر الابيض المتوسط » محورا لسياسة مصر الداخلية أو الخارجية[1] .

وفضلاً عن ذلك كله ، ارى أن الفت الانظار إلى الحقيقة التالية ايضاً :

إن شواطىء البحر الابيض المتوسط ـ بالنسبة إلى مصر ـ لا تكتسب خطورتها الخاصة إلا من جراء وجود شواطىء مصرية طويلة في البحر الاحمر ، مع قصر المسافة التي تفصل البحر الابيض عن البحر الاحمر ، داخل الاراضي المصرية .

ولا اراني في حاجة إلى القول بأنه : لو لم يمتد البحر الاحمر بين الصحراء الشرقية في مصر ، وبين الحجاز في الجزيرة العربية ، لتضاءلت ، بل تلاشت مكانة مصر البحرية ، ولتغيرت مقدراتها تغيراً كلياً .

ولا نغالي إذا قلنا بهذا الاعتبار أن البحر الاحمر ، بالنسبة إلى مصر ، ليس اقل اهمية من البحر الابيض ، بوجه من الوجوه .

٣ ـ الرابطة الاسلامية

لا شك في أن الرابطة الاسلامية اهم وأقوى بكثير من الرابطتين اللتين ذكرتهما

---

(١) اني كنت ناقشت وفندت هذه الدعاية السياسية ، على ضوء الحقائق العلمية ، في محاضرة القيتها في النادي الثقافي ببيروت ، قبل نحو عشرة أعوام . انظر : ساطع الحصري [ابو خلدون] ، « الثقافة العربية وثقافة البحر الأبيض المتوسط ، » في : آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، ص ٤٣ ـ ٦١ .

وناقشتها آنفاً . لأن الرابطة الافريقية والرابطة المتوسطية ، ما هما الا من نوع الروابط الجغرافية الاعتبارية ، التي لا تولد رابطة معنوية تستحق الاهتمام . في حين أن الرابطة الاسلامية ، رابطة معنوية تستمد قوتها من العواطف الدينية . ومن المعلوم أن العاطفة الدينية من اشد العواطف سيطرة على النفوس ، في الحياة الفردية والمعشرية .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يمكن أن تبنى السياسة على اساس العواطف الدينية ؟ وهل يجوز لمصر ، أن تتخذ « الرابطة الاسلامية » محوراً لسياستها الداخلية والخارجية ؟

اولاً ، من وجهة السياسة الداخلية ، يجب أن نلاحظ ـ قبل كل شيء ـ أن الاسلام لم يكن دين جميع المصريين ، وإن كان دين الاكثرية منهم . لأنه يقطن في مصر ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة تدين بالديانة المسيحية . ومن المعلوم أن هؤلاء لم يكونوا اجانب ودخلاء ، انما هم من اهل البلاد ، مثل المسلمين ، فلهم ما للمسلمين من حقوق ، وعليهم ما على المسلمين من واجبات .

فلا بد لمصر من رابطة تجمع بين جميع ابنائها ، سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين ، ومن الطبيعي أن تكون هذه الرابطة ، من العواطف الوطنية والقومية التي يشترك فيها جميع المصريين .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نؤكد أن الرابطة الوطنية والقومية يجب أن تتقدم ـ بهذا الاعتبار ـ على الرابطة الدينية في الشؤون السياسية .

فقد خطت مصر خطوات واسعة جداً في سبيل ادراك هذه الحقيقة ، والعمل بمقتضاها ، منذ ثورة ١٩١٩ .

لأن الثورة المذكورة قامت على اساس اشتراك جميع المواطنين ، في المطالبة باستقلال البلاد ، وفي العمل في سبيل هذا الاستقلال . وسارت الأمور بعد ذلك أيضاً على هذا الاتجاه .

ولا شك في أن هذا هو اسلم وأقوم الاتجاهات . فلا يجوز لمصر ان تحيد عنه بوجه من الوجوه . ولعل الكلمة المشهورة « الدين لله والوطن للجميع » تعبر عن هذا الاتجاه الضروري احسن تعبير .

وأما من وجهة السياسة الخارجية ، فيجب أن نلاحظ ـ قبل كل شيء بأننا نعيش في عصر انفصلت فيه العلائق السياسية عن العلائق الدينية ، واختلفت عنها اختلافاً كلياً ، منذ مدة طويلة : فإن العصور الحديثة شاهدت كثيراً من الحروب التي نشبت بين دول تنتسب الى دين واحد ، وبعكس ذلك سجلت كثيراً من الاتفاقات

والمحالفات التي عقدت بين دول تنتسب الى ديانات مختلفة : فإن وحدة الدين لم تستطع ان تمنع نشوب الخصومات والحروب بين بعض الدول والشعوب ، كما ان اختلاف الدين لم يحل دون تحالف بعض الدول ، واشتراكها في حروب ضد ما تعتبره « العدو المشترك » .

إني لا ارى لزوماً لذكر الامثلة الكثيرة ـ القريبة والبعيدة ـ التي تظهر هذه الحقيقة الى العيان بكل وضوح وجلاء .

ولكني أود أن ألفت الأنظار إلى خطأ شائع في هذا المضمار : يتوهم الكثيرون ، الثـورات التـي قامت على السلطنة العثمانية والخلافة الاسلامية ، منذ اوائل القرن التاسع عشر ، كانت تستهدف غايات دينية ، كما أن الحروب التي شنت عليها أيضاً كانت حروباً دينية .

ولكن قليلاً من التوسع والتعمق في استعراض الوقائع واسقصاء الدوافع يكفي للتأكد من أن ذلك لا يتفق مع حقائق الأمور :

صحيح أن العناصر المسيحية في الروملي ثارت على السلطنة العثمانية مرات عديدة ، إلى أن استقلت عنها تمام الاستقلال . ولكن ألم يحدث أمثال ذلك ، في الوقت نفسه في العالم المسيحي ايضاً ؟ ألم تثر عناصر مسيحية أخرى ، على سلطات مسيحية مثلها ؟ أفلم يثر ـ مثلاً ـ الهنغاريون على النمسا : والارلنديون على انكلترا ، والبولنديون على روسيا . .؟

صحيح ، أن روسيا حاربت السلطنة العثمانية مرات عديدة ، واقتطعت منها بلاداً واسعة ، المرة بعد الاخرى . ولكن ، ألم تحارب روسيا دولاً مسيحية أيضاً ؟ أفلم تستول على بولندا ـ مثلاً ـ وتشترك مع النمسا وبروسيا في اقتسام اراضيها وازالتها من عالم الوجود ؟ كم من حروب طاحنة قامت بين دول مسيحية طوال القرن التاسع عشر ، منذ الغارات النابوليونية في اوائل القرن ، إلى الحرب الامريكية الاسبانية في اواخر القرن ؟ والحربان العالميتان الاخيرتان في العصر الذي نعيش فيه ـ ألم تقوما بين دول مسيحية ؟

لا شك في أن ثورات اليونان والصرب والبلغار على الدولة العثمانية كانت ثورات عنيفة ودامية ، وكانت تجد تشجيعاً وتأييداً من بعض الدول الاوروبية . ولكن ، يجب ان لا يغرب عن البال ، بأنّ الشعوب المذكورة كانت تتخاصم وتتقاتل فيما بينها ايضاً . وإذا صارت ماكدونيا مسرحاً لاصطدامات دموية وقعت بين جيوش الدولة العثمانية وبين العصابات الثائرة ، فإنها صارت في الوقت نفسه ميداناً لاقتتال

الشعوب البلقانية أيضاً : كانت العصابات البلغارية تهجم على القرى اليونانية وتحرقها ، وبعكس ذلك ، كانت العصابات اليونانية تقوم بغارات على القرى البلغارية وتدمرها ، وكانت عصابات الطرفين تتسابق في ميدان الارهاب ، لاجبار الناس على الانحياز الى القومية البلغارية أو القومية اليونانية .

في الواقع أن الدول البلقانية تكتلت سنة ١٩١٣ ، واعلنت الحرب على الدولة العثمانية ، ولكنها بعدما انتصرت عليها واجلتها عن ولاياتها الاوروبية ، اختلفت فيما بينها لاقتسام تلك الولايات ، وانقلبت كلها على بلغاريا ، ومهدت بذلك امام الدولة العثمانية السبيل لاسترداد ادرنة ، بعد أن كانت خسرتها ، وتركتها لبلغاريا . .

ثم يجب أن لا نغفل عن هذه الوقائع التاريخية أيضاً : إذا كانت بعض الدول المسيحية حاربت الدولة العثمانية ، فإن دولاً مسيحية اخرى ساعدت الدولة المذكورة مساعدة كبيرة ، حتى أنها خلصتها من الاضمحلال والانقراض عدة مرات . . .

ولو حصرنا بحثنا فيما حدث منذ عصر واحد فقط ـ دون أن نرجع إلى تاريخ ابعد من ذلك ـ لوجدنا امثلة عديدة ، تشهد على صحة ما قلناه آنفاً :

من المعلوم انه في سنة ١٨٥٤ ، اتفقت انكلترا وبروسيا وفرنسا وساردينيا مع السلطنة العثمانية ضد روسيا ، وارسلت جيوشها واساطيلها إلى القرم ، لتحارب بجانب الجيوش العثمانية المسلمة ، ضد روسيا المسيحية .

ثم ، سنة ١٨٧٨ عندما استولت روسيا على اوروبا العثمانية ، ووصلت إلى ابواب استانبول ، واضطرت « الباب العالي » إلى التوقيع على معاهدة « سان استفانو » التي سلخت عنها معظم ولاياتها الأوروبية . . . لم تعترف انكلترا بهذا الأمر الواقع ، واتفقت مع المانيا على نقل القضية إلى الميدان الدولي ، ومؤتمر برلين الذي عقد للنظر في الأمر ، قضى على روسيا بالجلاء عن البلاد التي كانت احتلتها ، وأعاد إلى دولة الخلافة معظم ممتلكاتها الأوروبية ، من تراكيا إلى ماكدونيا والابير . .

وفي الحرب العالمية الاولى ، حاربت الجيوش العثمانية بجانب الجيوش الألمانية والنمساوية .

وبعد انتهاء الحرب المذكورة ، عندما قامت الحركات الاستقلالية التي تزعمها « مصطفى كمال » ضد اليونان ، ساعدت روسيا تلك الحركات بالاسلحة والذهب ، ثم ساعدتها ايطاليا وفرنسا ضد انكلترا بشتى الوسائل ـ تارة بصورة سرية ، وطوراً بصورة علنية . .

إن كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن سياسة الدول لم تقم على أساس العلائق الدينية ابداً .

في الواقع أن البلاد الاسلامية صارت مسرحاً للاستعمار الأوروبي والسيطرة الأوروبية اكثر من البلاد المسيحية .

ولكن السبب في ذلك ، ليس كون تلك البلاد اسلامية ، بل إنما كونها ضعيفة ومتأخرة في الأخذ بوسائل الحضارة العصرية . ولا حاجة إلى القول بأن ضعف شعب من الشعوب ، وتأخر بلد من البلاد ، مما يجعل الاستيلاء عليه واستعباده من السهولة بمكان . وذلك يشجع الدول القوية الطامحة ، على استعباده ، ويكون بمثابة فتح الأبواب لدخول الاستعمار ، إن لم نقل أنه يكون بمثابة جذب الاستعمار وجلبه جلباً .

فإن الدول القوية الناهضة تنزع إلى التوسع والسيطرة على الدوام . وهي تكون مستعدة للاستيلاء على البلاد التي تبدو لها سهلة الاستعمار . وهي لا تتقيد في خططها التوسعية ، وأعمالها الاستعمارية ، بالدين الذي يدين به اهالي تلك البلاد .

ومن المعلوم أن ايطاليا ، لم تحجم عن الاغارة على الحبشة ، وعن محاولة استعمارها بقوة الحديد والنار ، مع أن الامبراطورية الحبشية مسيحية .

والولايات المتحدة الامريكية، لم تتردد في مدّ يد الاتفاق والمساعدة إلى تركيا بكل سخاء ، مع أن الشعب التركي من أشد الشعوب تمسكاً بالإسلام .

إني اعتقد ان كل ما ذكرته آنفاً لا يترك مجالاً للشك في أن العلائق السياسية لا تتبع العلائق الدينية ، بل إنها كثيراً ما تسير في اتجاه قد يخالف اتجاهها كل المخالفة .

ولكن ، قد يقال لي : ان ما تقوله صحيح بالنسبة إلى العالم الغربي ، ولكنه غير صحيح بالنسبة إلى العالم الإسلامي . لأن : « الإسلام دين توحيد » ، و« إنما المؤمنون اخوة » .

وأنا أعرف بأن عدداً كبيراً من الكتاب والمفكرين يقولون مثل هذا القول ، ويذهبون إلى وجوب توجيه السياسة وفق مقتضيات العلائق الدينية . حتى أن عدداً غير قليل منهم يعتقد بإمكان قيام « اتحاد سياسي يشمل جميع الشعوب الإسلامية » ، ويدعو إلى تحقيق هذا الاتحاد .

ولكني اقول : أن نصوص الأوامر والنواهي الدينية شيء ، وتفسير هذه الأوامر وتنفيذها بصورة فعلية شيء آخر .

وقد اختلف المسلمون حتى في تحديد الكثير من الواجبات الدينية ، ولا سيا في

كيفية اداء تلك الواجبات اختلافاً كبيراً ، وتفرقوا إلى مذاهب عديدة في هذا السبيل ، فكيف يؤمل ان يتفقوا في المصالح الدنيوية المتشابكة وفي الأمور السياسية المعقدة ؟

إن الأمم الاسلامية كثيرة ومتنوعة ، ومنبثة في اقطار متباعدة ، من طنجة وتومبوكتو في الغرب ، إلى أقاصي الصين والجزائر الاندونيسية في الشرق .

في الواقع أن جميع الشعوب والأمم الاسلامية ترتل السور القرآنية ، وتتوجه نحو الكعبة الشريفة خلال الصلوات ، ولكنها لا تتكلم بلغة واحدة ، ولا تفهم بعضها بعضاً .

إن كل أمة من تلك الأمم تجابه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خاصة بها ، مختلفة عن مشاكل غيرها ، نظراً لاختلاف اوضاعها الجغرافية من ناحية ، واختلاف مجاري تاريخها من ناحية اخرى .

ويجب ان نلاحظ ان مصر لم تتحد مع نيجيريا واندونيسيا ـ مثلاً ـ في اي عهد من العهود الاسلامية ، وفي أي دور من ادوار التاريخ العام ، ولو في حقبة قصيرة من الزمان . انها لم تتحد حتى في خلال العصور التي كان الشعور الديني يسيطر خلاله على كل شيء ، ويطغى على السياسة في كل الأقطار . فكيف يجوز أن نعلق الآمال على اتحادها في هذا العصر ، الذي تعقدت خلاله العلائق الدولية تعقداً هائلاً ، وتباعدت عن الاعتبارات الدينية تباعداً كبيراً ؟

هذا ، ولو تركنا جانباً الديار الاسلامية البعيدة عن مصر ـ مثل اندونيسيا والباكستان ـ وحصرنا ميدان النظر والبحث في الأمم الاسلامية المتقاربة المتاخمة بعضها لبعض ـ مثل العرب والترك والفرس ـ وجدنا أنها أيضاً اختلفت في الماضي ، ولا تزال تختلف في الحاضر ، في الأمور الثقافية وفي الاتجاهات السياسية ، مع أنها كانت اشتركت واشتبكت في حقبة غير قصيرة من التاريخ .

إن نظرة واحدة إلى ما حدث في البلاد التي تقطنها هذه الأمم الثلاث ، منذ بداية القرن الحاضر ، تكفي لتقدير مدى هذا الاختلاف .

إني لا أرى لزوماً لذكر الامثلة التاريخية ، ولا للتذكير بما حدث خلال الازمات السياسية التي لا تزال تخوض غمارها . . . ولكني أرى أن أدعو إلى التأمل في الحقائق والوقائع التالية :

إن ميثاق سعد آباد الذي عقد بين اربع دول اسلامية ، بقي حبراً على ورق ،

ولم يظهر له أي اثر فعال في الأمور السياسية .

ولكن الكتلة العربية الآسيوية ـ التي تضم خمس عشرة دولة اثبتت وجودها ، وأصبحت قوة دولية لا بأس بها . مع انها لم تستطع أن تجمع كل الدول الإسلامية ، ولكنها استطاعت أن تضم عدة دول غير اسلامية .

اعتقد أن كل ما ذكرته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة على أنه لا يجوز لمصر ، أن تعتمد في سياستها الخارجية على الرابطة الاسلامية .

ويجب أن يلاحظ الجميع ، أن الأخوة الاسلامية شيء ، والاتحاد الاسلامي والسياسة الاسلامية شيء آخر .

٤ ـ رابطة العروبة

المصريون ـ بأجمعهم ـ يتكلمون ، ويتخاطبون ويتفاهمون باللغة العربية ، فانهم « عرب » بهذا الاعتبار .

ولا مبرر للتساؤ ل فيما إذا كانوا «عرباً جنسا ودماً». لأن من الحقائق الثابتة علمياً أنه لا يوجد على الأرض « أمة » ينحدر جميع افرادها من اصل واحد ، ويتحدون بالدم . لا الفرنسيون فرنسيين دماً ، ولا الاتراك اتراكاً عرقاً ، ولا الروس روساً بالنسب . فلا وجه للتساؤ ل فيما إذا كان المصريون «عرباً جنساً ودماً» .

ومن المعلوم أن اللغة هي في الوقت نفسه اداة للتفكير وواسطة للتعبير عن الأراء والاحاسيس ، والوحدة في اللغة انما تنشأ من الوحدة في التاريخ ، وتؤدي إلى الوحدة في الثقافة .

ولذلك نستطيع أن نقول : أن العروبة تكون أهم وامتن الروابط التي تربط المصريين بعضهم ببعض .

لأن جميع المصريين ـ سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين ، شرقاويين أو صعيديين ـ يتكلمون باللغة العربية ، ولا يوجد بينهم جماعة تبقى خارج نطاق هذه الرابطة .

هذا ، ويجب أن لا يغرب عن البال أن حدود اللغة العربية اوسع بكثير من حدود الدولة المصرية الحالية . انها لغة التكلم والتفاهم في بلاد واسعة الأرجاء ، تمتد في غرب مصر ، وشرقها وجنوبها . هناك عالم عربي يمتد من جبال زاغروس حتى شواطىء المحيط الاطلسي . ومصر ، تقع في وسط هذا العالم العربي الفسيح وتشغل

مكان القلب منه ، وتكون اكبر واقوى الوحدات السياسية التي ينقسم اليها .

ولهذا السبب ، يترتب على مصر ، ان تخصص لشؤون هذا العالم الموقع الأول في سياستها الخارجية ، مع العلم بأن هذه السياسة يجب أن تتحول ـ بالتدريج ـ من سياسة خارجية الى سياسة داخلية .

لأن هذه البلاد العربية متصلة بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً تاماً ، وقد سبق أن كوّنت ـ في الماضي ـ وحدة سياسية كبيرة وقوية جداً ، وهي معرضة الآن إلى أخطار ومشاكل متشابهة ، فتستطيع أن تتحد مرة اخرى ، لتكوين دولة عربية كبيرة وقوية أيضاً .

فيجب على مصر أن تسعى وراء توحيد هذا العالم العربي ، وأن تكون اشد العاملين اندفاعاً في هذا السبيل .

إذن ، فنحن نستطيع أن نؤكد أن مصر عربية ، ومستقبلها مرتبط بمستقبل العروبة اشد الارتباط . فيترتب على المصريين ان يقولوا « نحن المصريين عرب ، مصر وطننا الخاص ، والعالم العربي وطننا العام ، مصر وطننا الأصغر ، والعالم العربي وطننا الاكبر » .

على المصريين أن يقولوا ذلك ويؤمنوا بذلك ، ويعملوا وفق ما يقتضيه هذا القول وهذا الايمان .

بقي علينا ، بعد الوصول إلى هذه النتيجة ـ وتقرير عروبة مصر ـ أن ننتقل إلى آخر المسائل في هذا المضمار :

هل يجب أن نقول : مصر اولاً ، ام نقول : العروبة أولاً ؟

لا مجال للشك في أن هناك قضايا اقليمية ومحلية بحتة ، تستلزم المعالجة كمسائل تخص مصر وحدها ، من دون البلاد العربية الأخرى . كما أن هناك قضايا بلدية بحتة ، تستلزم المعالجة كمسائل تخص مدينة من المدن او منطقة من المناطق وحدها ـ مثل مدينة القاهرة ، او منطقة الواحات ، أو مدينة طنطا ، مثلاً . . .

ومما لا يحتاج إلى برهان ، أن كل تقدم يحققه القطر المصري يعود بالنفع على جميع المدن والمناطق المصرية ـ ومن جملتها مدينة طنطا ومنطقة الواحات ، بطبيعة الحال .

وقد يحدث في بعض الظروف ، بعض الأمور التي تستلزم تضحية مصلحة مدينة

واحدة ـ أو منطقة واحدة ـ لمصلحة القطر المصري بأجمعه ، ولكن ، هذه التضحية ايضاً ، تعود بالنفع الاكيد على تلك المدينة والمنطقة ، في مستقبل الأيام .

وقياساً على ذلك ، نستطيع أن نقول : أن هناك بعض القضايا الكبرى ، التي تمس مصالح البلاد العربية بأجمعها ، فلا بد من معالجتها ، بنظرات تسمو فوق الاعتبارات الاقليمية . وقد يحدث في بعض الظروف بعض الأوضاع التي تستلزم تضحية مصلحة قطر عربي واحد ، لمصلحة مجموع البلاد العربية ، بأجمعها ـ من جراء هذه التضحية ـ لا بد من أن تعود بالنفع الاكيد الى القطر المذكور ايضاً ، في مستقبل الأيام .

وبناء على كل ما سبق ، يجوز لنا ان نقول : أن السياسة العليا في مصر ـ وفي سائر البلاد العربية ـ يجب أن تبنى على اساس « العروبة اولاً . . . »

إني اعرف أن اختمار وانتشار هذه الفكرة في مصر ، سيستغرق بعض الوقت ، وسيتطلب بذل كثير من الجهود ، ولكني اعتقد بأن ذلك لن يتأخر كثيراً لأني كنت ادركت العهد الذي كان المصريون المتنورون ينكرون فيه عروبتهم انكاراً باتاً ، فيقولون بصوت واحد ، تقريباً : « مصر ، لا غير . . . مصر ، بس . . . » ثم سعدت بادراك العهد الذي صار الكثيرون منهم يشعرون بعروبتهم ، وإن قالوا « مصر ، أولاً . . . » .

وبناء على ذلك ، لا شك في أني سأزداد سعادة بمشاهدة نتائج هذا الاختمار الفكري والتطور السياسي ، فسأسمع ازدياد اصوات الكثيرين الذين يقولون بأن « المصرية والعروبة . . . امران متلازمان . . » .

كما اعتقد بأن هذا الاختمار : عندما يصل إلى نهايته المحتومة سيجعل المصريين يقولون « العروبة أولاً . . » لأني اعتقد بأنه سيأتي عهد تتحقق فيه فكرة الاتحاد العربي العام ، فيصبح عندئذ المصريون والسوريون والسودانيون والعراقيون . . . بمنزلة الصعيديين والشرقاويين والاسكندرانيين الآن . . .

فسيقول المصريون ، مع ابناء سائر البلاد العربية : « العروبة قبل كل شيء ، وفوق كل شيء » .

٥ ـ النزعة الفرعونية

وأما « النزعة الفرعونية » ، فلا أراني في حاجة إلى اطالة الحديث فيها . لأنها لم

تنتشر كثيراً في وقت من الأوقات ، كما أنها فقدت معظم انصارها وجميع دعاتها في السنين الأخيرة .

فإن العهود الفرعونية مدفونة تحت رمال الزمان ، منذ عدة آلاف من السنين . والمصريون الحاليون ، لا يفهمون شيئاً من لغة الفراعنة ، ولا يؤمنون بشيء مما كان يؤمن به هؤلاء ، فليس من المعقول أن يفكر احدهم في العودة إلى تلك العهود البائدة والسعي وراء تلك العهود ، والسعي وراء إحياء تلك الأموات المحنّطة .

لا شك في أنه يحق لابناء مصر ان يفتخروا ويتباهوا بالأمجاد التي كانت حققتها الحضارة الفرعونية ، في تلك العصور العريقة في القدم . لكنه يحق لابناء البلاد العربية الأخرى أيضاً ان يفتخروا بالحضارة التي قامت في هذا الجزء من الوطن العربي ، منذ فجر التاريخ القديم . كما يحق للمصريين أيضاً أن يفتخروا بالحضارات التي نشأت وازدهرت في سائر انحاء العالم العربي ، مثل الحضارة السومرية في العراق والحضارة الفينيقية في سوريا . .

غير انه . . لا يجوز للمصريين أن يتنكروا للعروبة ، بحجة الارتباط بالحضارة الفرعونية . ويجب على كل مصري أن يعرف حق المعرفة بأن الحضارة الفرعونية ـ مثل الحضارات السومرية والاشورية والفينيقية ـ ماتت واندثرت ، فلا يمكن أن تعود إلى الحياة . . .

وأما العروبة ، فإنها تختلف عن ذلك كل الاختلاف ، إنها لم تكن من نوع « الماضي المحنّط » ، بل هي من نوع « الحاضر الحي » . ولا نغالي إذا قلنا : انها تتدفق حيوية ، منذ أن استفاقت من سباتها الطويل . . .

إنها لم تكن خاتمة لماضٍ سحيق بل هي فاتحة لمستقبل باهر . . وهذا المستقبل الباهر ، سيشهد قيام « الدولة العربية المتحدة » ، مع تقدم « الأمة العربية الناهضة » نحو أعلى مراتب العلم والحضارة .

آراؤهـــم

إن الأجوبة التي انتهى اليها المتحدثون في ندوة المصور ، رداً على أسئلة الاستاذ فتحي رضوان ، كانت متنوعة ومتباينة جداً .

فقد قال الاستاذ عبد الرحمن عزام : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » .

وقال الدكتور حسين كامل سليم : « نحن مصريون أولاً وأخيراً » .

وقال الدكتورفكري أباظة : « نحن مصريون قدماء ، لا شيء غيرذلك » .

وأما الدكتور عباس عمار ، فقد تطرق إلى مسائل عديدة دون أن يتوصل إلى جواب صريح . والدكتور سليم حنا ، لفت الانظار إلى الناحية العالمية . وأما الدكتور منصور فهمي ، فقد صرح بأنه دخل قاعة المناظرة ، وهو حائر الفكر امام الأسئلة ، ولكنه ازداد تبلبلاً بعد سماع كلمات المتناظرين .

وأما الآراء التي سردها كل واحد من هؤلاء ، لتبرير الجواب الذي انتهى اليه ، فكانت اكثر تنوعاً من ذلك واشد تبايناً .

إني لا ارى مجالاً ـ هنا لنقل جميع تلك الآراء ونقدها بتفصيل وافٍ . ولذلك سأتناول بالبحث التفصيلي آراء اثنين من المتحدثين فقط ، وأما احاديث بقية المتناظرين ، فسأكتفي بالاشارة إلى الأهم والأبرز من الآراء التي تضمنتها .

١ ـ حديث عبد الرحمن عزام

أ ـ يبدأ الاستاذ عزام حديثه بتفنيد رأي « دعاة العزلة » ، قائلاً :

« الذين يريدون أن يعزلونا عن العالم ، يريدون لهذه البلاد محواً وقتلاً . فنحن لا نستطيع أن ننعزل عن الدنيا التي نعيش فيها ، وبصفة خاصة لا نستطيع بحال من الأحوال ان ننعزل عن العروبة التي نحن قلبها ومركزها » .

ولا شك في أنه مصيب في قوله هذا كل الاصابة .

ب ـ ثم يحاول الاستاذ عزام تعليل نزعة هؤلاء الدعاة ، تعليلاً لا يخلو من الغرابة :

« اعتقد ان موضع النزاع الحقيقي الذي يثور في الاذهان ، عند بعض الناس ، إن الله اختص المصريين بمزايا لم يختص بها جيرانهم ، وإن مشاركتهم لهؤلاء الجيران خسارة عليهم ، وان هذا يثير الغيرة في نفوسهم » .

ج ـ وبعد ذلك ، يعقب على هذا التعليل ، بمدحية ، يعدد فيها مزايا مصر وخصالها :

« أنا لا أنكر ، ولا أحد ينكر ، ان مصر هي المدرسة الأولى للبشرية ، وان مصر فضّلها الله على العالمين » .

« وكان مما ميز الله به هذه البلاد الميزة التي يريد ان ينكرها بعض الناس ، انها تستطيع ان تدعي أن لها قرابة بكل الناس . هذه ميزة . هذا فضل اعطاه الله لهذه البلاد بأن وضعها في وسط الدنيا لتستطيع أن تمدّ يدها للناس جميعاً . كما جعلها عربية تتكلم العربية ، فجعل بينها وبين نصف قارة افريقيا وغرب آسيا صلة متينة » .

« كما ان فضل الله على مصر ان جعلها مسلمة ، وأنها تعيش بهذا الإسلام ، وإن الناس يظنونها أهلاً للاتباع فيأتونها من الغرب ومن الشرق ، يطلبون علمها . وهي تدعي انها الاستاذة والمدرسة والمعلمة ، فتجعل بهذا صلات مع العالم الاسلامي ، وهذا أيضاً من فضل الله على مصر » .

يلاحظ أن هذه المدحية مزوّقة بعدة كلمات جوفاء : لا أدري كيف يكون لمصر قرابة بكل الناس ؟ وكيف تعتبر هذه القرابة مزية ، تختص بها مصر ، من دون سائر البلاد ؟

ثم ، ما معنى وسط العالم ؟ أما كان اليونانيون أيضاً يعتبرون بلادهم وسط العالم ؟

د ـ ولكن الاستاذ عزام لا يقف في سبيل « مدح مصر » ، عند هذا الحد أيضاً ، بل انه يندفع في هذا السبيل الى أقصى حدود المغالاة ، إذ يقول :

« هذه هي ميزة مصر ، وهذا الذي جعل مصر باستمرار مركز إشعاع عالمي . فنحن هنا في

القاهرة إذا غضبنا غضب الناس لنا ، وإذا رضينا رضي الناس من جميع الألوان والأفكار ، سواء أكانوا سوداً في افريقيا ، أو بيضاً في الشمال ، أو مسلمين أو مسيحيين ، أو محترمين لثقافتنا أو معترفين بمدرستنا القديمة التي قامت منذ آلاف السنين . . . » .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن مضامين هذه العبارات مما لا يمكن أن يقره العقل السليم بوجه من الوجوه .

لو قال عبد الرحمن عزام « اني أتمنى أن تصبح مصر مركز اشعاع عالمي ، في المستقبل » لما ترددت في الاشتراك بهذا « التمني » .

ولو قال « إني أؤمن بأن مصر ستصبح مركز إشعاع عالمي في المستقبل القريب » لما سمحت لنفسي بأن تقول كلمة تضعف هذا الايمان .

ولكن ، عندما أسمعه يقول : « ان مصر صارت باستمرار مركز اشعاع » ، لا يسعني إلا أن اقول : ان الاستاذ عزام ، إما لا يقصد معاني الكلمات التي يلفظها ، وإما أنه لا يقيد كلامه وتفكيره بشيء من الحقائق الراهنة .

وأما قوله : « نحن هنا في القاهرة اذا غضبنا غضب الناس لنا وإذا رضينا رضي الناس من جميع الألوان والأفكار . . . » فهو من الأقوال التي تدخل في نطاق « المبالغات المضحكة » لأن الأمة أو الجماعة التي تستطيع أن تقول مثل هذا القول ، لا توجد على وجه البسيطة الآن ، كما أنها لم توجد في الماضي ، ولن توجد في المستقبل أيضاً .

هـ ـ وبعد العبارات التي نقلتها وناقشتها آنفاً ، يقول عبد الرحمن عزام :

« فكيف نضع هذه الميزة موضع التساؤل ، وكيف نبخسها لتنعزل في قريتنا باسم المصرية القديمة » ؟

إن التفكير السليم يعطينا الف برهان وبرهان على عدم جواز « انعزال مصر عن العالم العربي باسم المصرية القديمة » . ولكنه لا يسلم بوجود علاقة منطقية بين هذا القول وبين المقدمات التي سبقته ، والتي ناقشناها آنفاً .

و ـ بعد ذلك ينتقل الاستاذ عبد الرحمن عزام الى بحث المنافع المادية والمعنوية ، فيقول : « ان قيادتنا الروحية لا شك فيها . ويجب أن نحافظ عليها » .

هذه البلاد ـ كما قال الدكتور عباس عمار ـ بلاد نشأت فيها الحضارة الاولى ، وحمتها اجيالاً طويلة . فالصحارى حولها والبحر الأبيض والبحر الأحمر ، فهي اشبه بجزيرة نما فيها الانسان الأول وحضارته تدريجياً . ثم اصبحت مطمعاً لكل الناس . فكان لا بدّ لها من أن تدافع عن نفسها . . وانا هنا اتحدى اي رجل يفهم في الشؤون

العسكرية يجرؤ على القول بأن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها دون أن تكون حليفة لسوريا . . أو إن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها ، إذا استولى على سوريا عدو . . او أن مصر تستطيع أن تدافع عن نفسها إذا حالفت سوريا عدواً . . نحن لا نستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي أن تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية . بل ان لا تكون سوريا في نطاق اي دفاع يختلف عن الدفاع الذي نريده لمصر . وليست مصر وحدها ، بل منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بل منطقة السودان ومنطقة ليبيا . . . وإذا اهتممنا بسوريا فلن نستطيع ان نتجاهل ما وراءها وهكذا هي الطبيعة .

« فمصر لا تستطيع ان تدافع عن نفسها إذا كانت منعزلة عن جيرانها مستقلة عنهم ، تضع خطتها دون أن تجعلها في نطاق علاقاتها بجيرانها . . واليوم الذي تسقط فيه سوريا ، فلن تحارب مصر إلا معركة واحدة » .

إن الاستاذ عبد الرحمن عزام محق فيما قاله في هذا الصدد ، من حيث الاساس إلا أن كلماته هذه لا تخلو من المآخذ الهامة :

أولاً : أنه يتكلم عن سوريا ، بصفتها جارة لمصر ، ولم يشر إلى عروبتها ، وإلى خطورة العروبة في هذا المضمار . وكان الأجدر به أن يشير إلى ذلك بوجه خاص ، فيقول : « لو لم تكن سوريا عربية ، مثل مصر . . » .

ثم ، أنه يعتبر سوريا « ساحة حيوية » لمصر ، فيقول « نحن لا نستطيع أن نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي أن تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية » .

أن تعبير « الساحة الحيوية » ، إنما هو من التعبيرات التي تستعملها الدول الطامحة لتبرير اعمالها الاستعمارية والاستفزازية . فاعتبار سوريا ساحة حياة لمصر ، لا يتفق مع روح العروبة ولا مع ما يجب أن يصبوا اليه العرب اجمعون .

ز ـ ويظهر أن فكرة « الساحة الحيوية » راقت لعزام كثيراً ، لأنه يؤكد عليها في القسم التالي من حديثه ، عندما يتكلم عن المنافع الاقتصادية أيضاً : أنه يقول ، بعد الفقرات التي نقلتها وناقشتها آنفاً :

« وهناك الحياة الاقتصادية ، الحاجات والمنافع . وهذه لا تثبت أبداً بل تتبدل وتتغير . . في مرة من المرات نحن نفيض على الناس ، وفي مرات اخرى يفيض الناس علينا . . . فالحاجات الاقتصادية لا تثبت بل تتغير بتغير الحالة الزراعية ، وتتغير بتغير الوضع الصناعي والتجاري . . فهل حقيقة البلاد العربية اليوم في حاجة إلى مصر اكثر من حاجة مصر اليها ؟

« في الواقع نحن في اشد الحاجة الى البلاد العربية . . . وانا كمصري أقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجاتنا إلى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية إلى مصر . . فنحن ننتج سنوياً اربعمائة الف مخلوق تلدهم مصر . اعني أن مصر في عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق أو سوريا بينما نحن نعيش في واد ضيق . . . وصدّقوني أن كل ما تسمعونه عن خرافة الاستيلاء على الصحارى ستثبت الأيام انه خيال . لكن حياتنا الآتية هي ان نكون شعباً صناعياً .ولا يمكن دوام مصر المستقبلة كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكرياً ، ولا كدولة تستطيع أن تعول سكانها ، إلا إذا تطورنا تطوراً صناعياً كبيراً .

« هذا التطور الصناعي يستلزم ان يكون لنا ساحة حيوية ، وهذه الساحة الحيوية هي اخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا . فنحن ـ اقتصادياً ـ في حاجة إلى البلاد العربية التي تثبت انها اغنى بلاد العالم في المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلة . كما انها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلة » .

ان الاستاذ عبد الرحمن عزام ، يصيب كبد الحقيقة ، عندما يتكلم « عن حاجة مصر إلى البلاد العربية» ،ولكنه يتورط في اخطاء فادحة ، عندما يعود الى فكرة الساحة الحيوية ، ويعتبر البلاد العربية« سوقاً لتصريف المصنوعات المصرية ، ولاستيراد المواد الخام التي تحتاج اليها الصناعات المصرية » لأن ما يقوله في هذا الصدد ، لا يختلف عما قاله ويقوله الفرنسيون مثلاً لتبرير استيلائهم على الجزائر وتونس ، واستمرارهم في استعمار تلك البلاد . .

وهذا القول إن دل على شيء ـ اكثر من دلالته على ارتجال الآراء دون رويّة ـ إنما يدل على البعد عن التفكير القومي السليم ، وعن النظر السياسي الحكيم .

ح ـ وبعد هذه الأحاديث المتنوعة ، يصل الاستاذ عبد الرحمن عزام الى صلب الموضوع ، ويجيب على اسئلة الاستاذ فتحي رضوان قائلاً :

« نحن مصريون اولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » .

ويعلمنا بذلك ، ان تفكيره القومي ، لم يوصله بعد ، حتى إلى مرحلة القول بأن « مصر والعروبة امران متلازمان » .

ط ـ ولكن اغرب الآراء التي ابداها الاستاذ عزام في ندوة دار الهلال ، كان ما قاله عقب قوله : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً . . » .

فقد قال : « ليس معنى مسلمين ، ان اخواننا المسيحيين ليسوا اخواناً لنا ، وليسوا شركاءنا ، بل اننا كما نفتح لهم آفاقاً يعيشون عليها ، نفتح للتاجر اللبناني آفاقاً في اندونيسيا ، وللمصري آفاقاً في الكويت والبلاد الاسلامية الاخرى . فانا لا أضيره بشيء إذا قلت انني مسلم ، بل افتح له ابواب الحياة . فله دينه ولي دين .

« المسيحية ليست إلا من نبعنا ، ومن عقائدنا ، وصورة من صور حياتنا نحن ، فهي ليست غريبة عنا . نحن انشأناها واوجدناها في هذه الساحة ، كما أوجدنا الاسلام ، وبعثنا كليهما إلى العالم » .

لا شك في ان الاستاذ عزام ، عندما قال المسيحيون اخواننا وشركاؤنا عبر عن حقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد . ولكنه سلك مسلكاً غريباً جداً ، في اقامة البرهان على صحة قوله هذا ، لأنه زعم « إن المصريين يفتحون للتاجر آفاقاً في اندونيسيا » ، « المسيحية من عقائدنا وصورة من صور حياتنا . . نحن انشأناها وأوجدناها . . » .

ولا اراني في حاجة إلى القول ، بأن هذه الآراء والمزاعم مما لا يمكن أن يسلم بها احد ، ما لم يخرج على حدود منطق الحقائق الراهنة .

ومن الغريب ان عبد الرحمن عزام ، يلجأ الى امثال هذه المزاعم التي لا تمت بأية صلة إلى الحقائق الراهنة ، ويهمل الاستناد الى الاشتراك في الوطن واللغة والتاريخ . .

ي ـ بعد الفقرات التي ذكرتها آنفاً ، ينهي عزام حديثه بالكلمات التالية :

« فإذا كانت مصر تعتز بعروبتها ، فلها الحق . واذا كانت تعتز بأسلاميتها فلها الحق . وإذا كانت تعتز بمسيحيتها فلها الحق . وإذا كانت تعتز بفرعونيتها في هذه الحضارة الخالدة ، فإنها لتعلو على الناس جميعاً ، فنحن مدرستهم الأولى . ونحن الذين افهمناهم الحياة الروحية . وندعو الله أن يديمنا ملهمين لجيراننا وللبشرية ، كما ألهمناها من قبل » .

إن ما قلته آنفاً حول هذه الأمور ، يغنيني عن التعليق على هذه الكلمات الختامية .

إني نقلت فيما تقدم ، كل ما قاله عبد الرحمن عزام في الندوة كما نشرته مجلة المصور ، دون أن احذف منه شيئاً ، أو أضيف اليه كلمة .

إني جزّأت الحديث إلى اقسام عديدة ، لكي اعلق على كل قسم من هذه الاقسام على حدة ، إلا أني حرصت على أن لا اغير شيئاً من ترتيب هذه الأقسام ، وراعيت تسلسلها الاصلي تمام المراعاة .

كما اني حصرت تعليقاتي على الأقوال نفسها ، من غير ان اقول شيئاً عن قائلها .

أما ، وقد انتهيت من نقل الحديث ونقده ، كما هو ، وجب علي أن اقول كلمة بالنسبة إلى صاحب الحديث ايضاً .

إن الاستاذ عبد الرحمن عزام ، كان اول « امين عام » لجامعة الدول العربية ،

انه شغل هذا المنصب الهام ، سبع سنوات متواليات .

إن ما قاله في الندوة ، يكتسب خطورة خاصة ، لهذا السبب . انه قال : « نحن مصريون أولاً ، وعرب ثانياً . . » انه قال عدة مرات : « مصر والبلاد العربية » ، ولم يقل « مصر وسائر البلاد العربية » . وفضلاً عن ذلك ، انه اعتبر سوريا وسائر البلاد العربية « ساحة حياة » لمصر ، وسوقاً لحياتها الاقتصادية .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن من يتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، هذه المدة الطويلة ، كان يجب ان ينظر الى الأمور القومية بنظرات تختلف عن هذه النظرات الاقليمية اختلافاً كبيراً .

إني من الذين يعتقدون بأن لمصر مكانة خاصة وممتازة في العالم العربي ، وأتمنى - بكل جوانحي - ان تعمل مصر في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، ما عملته بروسيا في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية ، وما عملته « البيا ده مونته » في سبيل تحقيق الوحدة الايطالية .

ولذلك أرى من حقي ومن واجبي أن اسأل الاستاذ عبد الرحمن عزام وجميع مناصريه : هل قال أحد من بناة الوحدة الألمانية أو الوحدة الايطالية ، ما يقوله عزام الآن ؟

هل كان يقول احد من زعماء القومية ببروسيا « نحن بروسيون أولاً ، وألمان ثانياً . . » ؟

وهل قال احد من هؤلاء مثلاً ، ان « بافاريا ساحة حياة لبروسيا » أو « ان ساكسونيا سوق للصناعات البروسية » ؟

ثم ، لو كان قال هؤلاء ، مثل هذه الأقوال ، هل كان يمكن أن يحققوا ما حققوه ؟

أن تاريخ الوحدة الألمانية يعطينا أجوبة حاسمة ، على هذه الأسئلة :

إن زعماء الحركة القومية في بروسيا ، لم يقولوا في يوم من الأيام « بروسيا أولاً ، والمانيا ثانياً . . . » بل كانوا يقولون دائماً « لا فرق بين بروسيا وبين سائر البلاد الالمانية » .

إنهم كانوا يقولون : « بروسيا في خدمة الفكرة الالمانية » . .

« رسالة بروسيا السامية هي تحقيق الوحدة الالمانية » .

كما أن جميع القوميين في جميع البلاد الالمانية كانوا يقولون : « المانيا فوق الجميع » .

إني اعتقد أن حديث عبد الرحمن عزام يكوّن وثيقة تاريخية هامة بهذا الإعتبار . لأنها تكشف الستار عن أهم وأعمق الأسباب في « فشل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية » في اداء الرسالة القومية التي عهد بها اليها .

ولهذا السبب ، رأيت أن أنقل الحديث بحذافيره ، مع لفت الأنظار الى مضامينه .

٢ ـ حديث الدكتور حسين كامل سليم

إن الحديث الذي أدلى به الدكتور حسين كامل سليم ، كان من أغرب الأحاديث . لأن القسم الأعظم منه ما كان يمت إلى مواضيع البحث بأية صلة . . كما أن القسم الذي ينسجم مع مواضيع المناقشة ، كان مشوباً بأخطاء فادحة .

إني انقل فيما يلي هذا القسم من الحديث :

« إني اؤمن تماماً بما قاله حضرات الزملاء الذين سبقوني إلى الكلام ، من أننا مصريون ومسلمون ، وبعضنا مسيحي ، وعرب وافريقيون ، ومن سكان البحر الابيض ، وعالميون في نفس الوقت . . وليس في كل هذا تضارب .

ولكن يجمل بنا أن نعلم : مم تتكون العناصر التي تخلق الدولة ؟ هل هي وحدة اللغة ؟ اذا قيل ذلك ، فلدينا بلجيكا وفيها لغتان رسميتان ، وكذلك سويسرا فيها ثلاث لغات رسمية . ومع ذلك فكل منها دولة بكل ما في هذه الكلمة من معان . . . وكذلك وحدة الدين ليست شرطاً لقيام الدولة . فبلجيكا والمانيا وسويسرا وكثير من الدول ، ليست لها ديانة موحدة . . . ووحدة الجنس كذلك ـ بلا شك ـ ليست شرطاً ضرورياً . لأن التعمق في موضوع الجنس أمر يبعدنا عن الحقيقة إلى درجة بعيدة ، فهو موضوع جدلي إذا قيس بالابعاد .

« اذن ما هي العناصر الرئيسية التي تجعل المصريين أو الانكليز مثلاً يختلفون عن غيرهم ، إذا لم تكن اللغة ، ولا الجنس ، ولا الدين ، هي العناصر الرئيسية . في رأيي أنه التاريخ وأنه الثقافة وأنه المصالح المادية . . . » .

« إذا تتبعنا كل ذلك ، قللنا من أهمية اللغة العربية في بلادنا : فقد كنا دولة قبل أن نسمع شيئاً عن العرب . وكذلك قللنا من وحدة الديانة لأننا كنا دولة قبل أن يظهر الاسلام . . . إذ أن مصر هي اقدم الدول ، كما يثبت التاريخ ذلك . . . والعجيب في تاريخها أن وحدتها وحدودها لم تتغير

في اكثر من خمسة آلاف سنة . فقد كانت تمتد دائماً حتى الجندل الثاني ، كما تشمل العقبة والعريش ، والحدود الغربية غير محددة بوضوح ثابت .

« فكيف استطاعت هذه الدولة في هذا الوادي المحصور بين الصحراء والبحر أن تحتفظ بوحدتها وحدودها دون تغير ، بينما حدود العالم كلها تغيرت ؟

« السبب واضح . . فهي دولة نمت نمواً طبيعياً ، وربط بينها نهر ما زال يجري صالحاً للملاحة في جميع جهاته تقريباً ، ويأتي بالماء في مواعيده المنتظمة . واذن فقد قامت فيها حكومة ، لتربط هذه المصالح ، وبذلك أصبحت دولة دائمة على الدهر .

« إذا كان هذا هو الوضع ، فنحن بلا شك ، مصريون اولاً واخيراً . . ولكن هذا لا يعني أن ارتباطنا بغيرنا من الدول ليس مهماً . أو أننا نطوي على انفسنا . فليس هذا يمكن لأحد أن ينصح به » .

هذا ما قاله الدكتور حسين كامل سليم ، في مواضيع المناقشة الأصلية . والآراء المسرودة في هذا القسم من الحديث ، تستوجب النقد ، من عدة وجوه :

(أ) يقول الدكتور في بدء حديثه « نحن مصريون وعرب وافريقيون . . و . . وفي نفس الوقت » . ثم يقول ، في نهاية هذا القسم من الحديث « نحن بلا شك مصريون اولاً واخيراً ، ولا ينتبه إلى ما بين هذين القولين من عدم انسجام ، إن لم اقل من تناقض تام .

(ب) لا يفرق الدكتور بين مفاهيم الدولة والامة والسكان ويعتبر ، الامة المصرية ، وسكان مصر ، والدولة المصرية ، في معنى واحد . ولذلك يقول : « إننا كنا دولة قبل أن نسمع شيئاً عن العرب ، كما يقول : « مصر . . دولة دائمة على الدهر » . ويخالف بذلك كل ما هو ثابت في العلوم الاجتماعية والسياسية .

(ج) يدعي الدكتور أن « حدود مصر لم تتغير منذ خمسة آلاف سنة » . في حين أن نظرة واحدة إلى صفحات التاريخ ، تكفي للتأكد من أن ذلك لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، بوجه من الوجوه :

ففي التاريخ القديم ظل الوجه البحري منفصلاً عن الوجه القبلي ، مدة غير يسيرة . ثم ، بتوالي القرون ، صارت مصر جزءاً من امبراطورية روما ، فامبراطورية بيزنطة . بعد ذلك صارت جزءاً من الدولة الأموية فالدولة العباسية . ثم دخلت تحت حكم الدولة العثمانية .

حتى عندما اصبحت القاهرة ، عاصمة الدولة الفاطمية كانت حدودها تمتد حتى

المحيط الاطلسي من جهة ، وتشمل الشام والحجاز من جهة اخرى . وفي عهد الايوبيين ، وفي عهد المماليك كانت حدود الدولة تصل إلى شمال حلب من ناحية ، وجنوب الحجاز من ناحية اخرى .

فالقول مع ذلك ، بأن « حدود مصر لم تتغير ، بينما حدود العالم كلها تغيرت » يخالف أثبت واوضح حقائق التاريخ مخالفة صارخة .

(د) ولكن اهم واخطر اقسام الحديث ـ من وجهة مفهوم القومية ـ هو ما يتعلق بتأثير اللغة في تكوين الدول والأمم : فإن الدكتور ينكر تأثير وحدة اللغة ، في خلق الدولة ، ويقلل من « اهمية اللغة العربية » في مصر ، ويحاول أن يبرهن على رأيه في هذا المضمار بوجود دولة في بلجيكا ، لها لغتان رسميتان ، وقيام دولة في سويسرا ، لها ثلاث لغات رسمية .

وكان يجب أن لا يغرب عن باله أن بلجيكا وسويسرا من مناطق تشابك اللغات ، ومن مراكز تقابل مصالح الدول العظمى .

ففي بلجيكا مثلاً ، شعبان ، يعيشان جنباً إلى جنب ، ويتكلم كل واحد منهما بلغة تختلف عن لغة الآخر . وهناك قرى كثيرة ، تعيش فيها جماعة تتكلم باللغة الفرنسية ، وجماعة تتكلم باللغة الفلامندية . يجد الباحث هناك مدينة تتكلم اكثرية سكانها بالفرنسية ، وبالقرب منها مدينة ـ بعكس ذلك ـ تتكلم اكثرية سكانها بالفلامندية .

فالاستناد إلى مثل هذه الاحوال الشاذة لإنكار تأثير اللغة في تكون الدول والأمم بوجه عام ، ولتقليل أهمية اللغة العربية في مصر بوجه خاص ، لا يتفق مع شيمة البحث العلمي بوجه من الوجوه .

إني اشبه أمثال هذه المزاعم ، بمزاعم من ينكر قوة الجاذبية الأرضية بحجة صعود الدخان إلى السماء ، ومن يقلل اهمية الهواء للحياة بحجة وجود الاسماك التي تعيش في الماء ، ومن ينكر تأثير النور استناداً إلى وجود حيوانات تعيش تحت التراب وفي الظلام .

(هـ) ولكن الأغرب من كل ما تقدم ، هو ما يقوله الدكتور ـ بعد قوله : « اذن ، ما هي العناصر الرئيسية التي تجعل المصريين أو الانكليز مثلاً يختلفون عن غيرهم ، إذا لم تكن اللغة ولا الجنس ولا الدين هي العناصر الرئيسية ؟ » .

إنه يجيب على هذا السؤال ، بهذا الرأي القاطع :

« في رأيي أنه التاريخ والثقافة والمصالح المادية » .

والدكتور حسين كامل سليم ، بعد أن يخرج « اللغة » من عداد « العناصر الرئيسية » التي تجعل المصريين والانكليز يختلفون عن غيرهم ، يضع على رأس العناصر الرئيسية « التاريخ والثقافة » .

وقد فاته أن الثقافة ترتبط باللغة بأقوى الروابط : إنها تتجلى اكثر مما تتجلى في اللغة والأدب ، تكتسب بواسطة اللغة ، وتحفظ بفضل اللغة ، وتنتقل من جيل إلى جيل بواسطة اللغة . .

كما فاته أن أخطر آثار التاريخ ، وأعمق جذوره ، تتجلى في اللغة : فإن أهم وأخطر التطورات التاريخية ، هي التي تؤثر في لغة القوم ، وتؤدي إلى تغيير لغتهم .

إن شعب وادي النيل ، تعرض إلى أحداث كثيرة جداً ، وتطورات متنوعة جداً ، خلال هذا التاريخ الطويل . ولا مجال للشك في أن اهم هذه التطورات ، هو الذي ادى إلى تغير لغتها ، هو الذي جعل جميع المصريين يهجرون وينسون لغاتهم القديمة ، ويدخلون في حوزة « المتكلمين باللغة العربية » لأن هذا التطور كان بمثابة « خلق جديد » ، أو « خلقة ثانية » أثر في مجرى حياة المصريين أشد التأثير وأعمقه .

ولذلك كله أقول : إن اخراج اللغة من عداد العناصر الرئيسية ، ووضع التاريخ والثقافة في رأس العناصر المذكورة ، لا يتفق بوجه من الوجوه ، مع الحقائق الثابتة التي ذكرتها آنفاً .

بعد الحديث الذي نقلته وناقشته آنفاً ، يخرج الدكتور عن ميدان البحث الأصلي ، ويتكلم طويلاً عن وسائل الاصلاح .

وبعد ذلك ، ينقل حديثه إلى موضوع الجامعة العربية ـ متناسياً أنها جامعة الدول العربية ، لا الجامعة العربية ، ويأخذ عليها ـ بحق ـ الاكتفاء « بالعواطف وبالكلام اللطيف المنمق الذي لا يقدم ولا يؤخر » ، فيرجوها « أن تعمد إلى الصراحة ، وأن تبين أن مشكلة فلسطين ليس لها حل في الوقت الحاضر . . » .

إني لا أرى لزوماً لاستفسار واستقصاء ما قصده الدكتور حسين كامل سليم من هذه الكلمة ، ولكني لا أستطيع أن امنع نفسي من توجيه هذا السؤال : لماذا يقحم رأيه في مشكلة فلسطين في مناقشة تحوم حول سؤال « من أنا . . ومن أنت . . ومن نحن ؟ » .

وفي ختام حديثه يطلب الدكتور من « الجامعة العربية » أمراً آخر ، فيرجو « أن تنال الثروة الطائلة الكامنة في البلاد العربية ـ والتي أشار اليها استاذي عبد الرحمن عزام ـ اهتمام الجامعة العربية بها ، وأن ترتبط هذه الثروة الكبيرة باقتصاديات دول الجامعة فيما بينها » .

ثم يوضح رأيه هذا ، بالتفاصيل التالية :

« لماذا تتكلم عن رؤوس الأموال الاجنبية ، وهناك رؤوس اموال من العملة الصعبة في المملكة السعودية وفي امارة الكويت ، وفي غيرها من الدول المنتجة للبترول ؟ تلك الثروة التي لا يستغلها اصحابها استغلالاً كافياً » .

ثم يقتفي أثر عبد الرحمن عزام ، فيقول :

« وتعلمون حضراتكم كذلك أنه يمكن ايجاد سوق للمصنوعات المصرية في هذه البلاد العربية ، وأن تكون هذه المنطقة بمثابة سوق طبيعية إذا ما عنيت الجامعة العربية بالناحية الاقتصادية . وبذلك يكون للسلع التي يمكن تبادلها بين مختلف البلاد العربية شأن كبير » .

إني ايضاً اعتقد بضرورة توحيد اقتصاديات البلاد العربية ، لكي تكمل بعضها بعضاً ، وتكوّن قوة اقتصادية ودولية كبيرة . واطلب ذلك ، وادعو إلى ذلك ، بكل قوة ، وبكل ايمان .

ولكني اعتقد أن مثل هذا الطلب لا يحق لمن يقول « نحن مصريون اولاً واخيراً » ، ولمن يقلل « اهمية اللغة العربية في مصر » ، بصراحة واصرار . لأن امثال هذه الاقوال تخول اهالي تلك البلاد ايضاً أن يقولوا : « نحن سعوديون اولاً واخيراً » و « نحن كويتيون اولاً واخيراً » .

إن ما يرجوه الدكتور حسين كامل سليم ـ في هذا الصدد ـ لا يمكن أن يتحقق الا بعد أن يؤمن الجميع بأن العرب امة واحدة ، وأن المصريين عرب مثل العراقيين والكويتيين والسعوديين .

٣ ـ حديث الدكتور وليم سليم حنا

إن كلمة الدكتور وليم سليم حنا ، كانت احسن احاديث الندوة ،من حيث الانسجام المنطقي ، والتفكير العلمي .

إنه لم يقصد معالجة المسألة من جميع نواحيها ، بل صرح في مستهل حديثه بأنه سيقصر بحثه على ناحية محدودة من الموضوع ، وهي « الناحية الانسانية الشاملة » . فقال « إننا سواء اتصلنا بالعروبة وحدها أو بالعوامل المختلفة التي مرت بها مصر في تاريخها الطويل ، فإننا لا نستطيع أن ننكر ، ولا أن نتجاهل أننا جزء من الانسانية جمعاء » و « أننا نعيش في القرن العشرين » .

ومع هذا ، فقد لفت الانظار إلى عدة نقاط هامة ، بصورة اقوى مما تكلم فيها المتحدثون الآخرون ، الذين اشتركوا معه في ندوة دار الهلال .

أولاً ، انه رد على دعاة العودة إلى الفرعونية رداً حاسماً .

« نسمع كثيراً عن العودة إلى الفرعونية . ولست أدري اي أمة في التاريخ تستطيع أن تعود إلى الوراء ، أو أن تعود إلى مرحلة خاصة من مراحل حياتها الطويلة ؟

« لنا أن نفخر بهذا الجزء من التاريخ المصري . ولكنا لا نستطيع أن نعود في حياتنا ، وفي تفكيرنا ، وفي اتجاهنا في المستقبل ، إلى أي عصر من العصور ، سوى العصر الذي نعيش فيه الآن » .

وبعد ذلك تكلم عن أهمية اللغة والأدب في حياة الامم بصراحة تامة ، حيث قال :

« من الناحية الاخرى لا نستطيع أن ننكر ايضاً ،أن المؤثرات الفعالة في المجتمع التي تعمل بالرغم عنا ، قائمة الآن . وهذه المؤثرات لا نستطيع أن نتجاهلها .

« ما هي هذه العوامل ، أو تلك العوامل التي تتفاعل في الفرد وفي الجماعة ؟

« ولا ريب أن من أقوى العوامل التي تؤثر على الافراد وعلى المجتمع هو ذلك الأثر الذي يتركه الأدب القائم في هذا الشعب » .

ثم قال بصراحة أتم من ذلك أيضاً : « ولكنا الآن ، ونحن نتكلم اللغة العربية ، وأدبنا هو أدب اللغة العربية ، لا نستطيع قطعاً أن نتجاهل أثر ذلك الأدب في تكويننا وفي تكوين حياتنا واتجاهنا ، ومشاريعنا ، وانفعالاتنا في حياتنا العملية » .

٤ ـ رأي الاستاذ فكري اباظة

قال الاستاذ فكري اباظة « نحن مصريون قدماء ، لا شيء غيرذلك » .

أظن أن الانتقادات التي وجهتها إلى آراء الاستاذ عبد الرحمن عزام ، والدكتور حسين كامل سليم ، والفقرات التي نقلتها من حديث الدكتور وليم سليم حنا . . . تغنيني عن التعليق على رأي الاستاذ فكري اباظة .

مع هذا ، أود أن الفت الأنظار إلى كلمة وردت في حديث الاستاذ :

يدخل الاستاذ فكري أباظة العرب في عداد « الغزاة » الذين جاءوا إلى مصر مثل الاحباش ، والفرس ، والرومان والاتراك ويشركهم في الحكم الذي أصدره على جميع هؤلاء .

أنا أعرف أن عدداً غير قليل من الكتاب المصريين يشاطرون الاستاذ فكري أباظة هذا الرأي . ولذلك أرى أن أقف قليلاً أمام هذه القضية :

يجب أن لا يغرب عن البال ، أن مصر « تعربت » منذ قرون طويلة ، بكل ما في كلمة « التعرب » من معنى ، وأصبح العرب بذلك أجداداً للمصريين أجمعين ، بالمعنى المفهوم من كلمة « الاجداد » في حياة الأمم .

فالنظر إلى العرب ، بنفس المنظار الذي ينظر به إلى الاحباش والفرس والرومان والاتراك ، لا يتفق مع حقائق الحياة الاجتماعية والقومية بوجه من الوجوه .

من المعلوم أن « الفرنك » كانوا من الشعوب الجرمانية التي استولت على فرنسا ، ومع هذا ، فإن الفرنسيين ، اليوم ، ينتسبون اليهم ، فيسمون أنفسهم وبلادهم ، باسم هؤلاء . .

وكذلك آل « آنغل » كانوا من الشعوب الجرمانية التي استولت على الجزر البريطانية . ولكن اليوم ، يعتبر البريطانيون هؤلاء أجداداً لهم ، ويسمون أنفسهم باسمهم ، قائلين : نحن الانكليز . . .

فكيف يسوغ لكاتب مصري الآن ، أن يساوي بين العرب وبين الفرس والأتراك والرومان . . . بعد هذه القرون الطويلة التي مضت على « استعراب مصر » التام ؟

خاتمـــة

بعد التعليقات المسرودة آنفاً ، اعتقد أنه يحق لي أن أقول :

« العروبة ، أولاً . . . » .

أنا أعرف أن المصريين الذين يقولون بذلك قليلون الآن . ولكني لا أشك في أن عدد هؤلاء سيزداد بسرعة . . كلما ازداد اتصال مصر بسائر البلاد العربية ، وكلما تعمق المفكرون والكتاب ، في درس « مصالح مصر الحقيقية ، المادية والمعنوية » وفي بحث « تاريخ مصر » بنظرات قومية واعية ، متحررين من الآراء «القبلانية» الموروثة من العهود الماضية . . . التي وجهت تلك الأبحاث أسوأ الاتجاهات ، وأبعدتها عن جادة الصواب .

نحو الولايات المتحدة العربية
فالدولة العربية الكبرى

- ١ -

مذكرة القدسي

في أوائل سنة ١٩٥١ ، قدم رئيس وزراء سوريا الدكتور ناظم القدسي ، مذكرة إلى مجلس جامعة الدول العربية ، دعا فيها الدول المذكورة - بصورة رسمية - إلى الشروع في العمل لتحقيق الوحدة العربية .

إن هذه المذكرة - التي اشتهرت باسم « مشروع القدسي » - كانت بمثابة ناقوس الخطر : انها شرحت الاخطار التي تحدق بالبلاد العربية ، من جراء بقائها منقسمة على نفسها ، ودعت ممثلي الدول المشتركة في مجلس الجامعة الى التفكير في الأمر بصورة جدية . وإلى تغيير الأوضاع الحالية بايجاد روابط اتحادية قوية .

ذكرت مذكرة القدسي الأنواع الثلاثة للروابط الاتحادية : من الرابطة الكنفدرالية Confédération إلى الرابطة الفدرالية Fédération فرابطة الاتحاد التام Union ، ثم صرحت بأن سوريا ترجح « الاتحاد التام » ، ومع ذلك تفسح المجال إلى بحث الطريقتين الأخريين أيضاً ، بغية تجنب المشاكل التي قد تعترض طريق الاتحاد التام ، في بادىء الأمر .

وفي الختام أكدت المذكرة على ضرورة الاسراع في اتخاذ التدابير الفعالة لسلوك السبل التي تؤدي إلى الوحدة العربية ، وأشارت إلى الأخطار التي ستتعرض لها البلاد العربية - إذا بقيت على ما هي عليه من البلبلة - خلال الأزمات العالمية القادمة ولا سيما من جراء استفحال الصهيونية .

لا شك في أن الدكتور ناظم القدسي ، عندما قدم مذكرته هذه إلى مجلس جامعة الدول العربية ، كان يعمل بما توحيه اليه « فكرة العروبة » المتأصلة في بلاد الشام بوجه عام ، منذ عدة عقود من السنين .

إذ من المعلوم أن سوريا كانت أشد البلاد العربية تشبعاً بالفكرة القومية ، وأرسخها ايماناً بوحدة الأمة العربية ، وأسبقها اندفاعاً للعمل في هذا السبيل .

طبعاً ، انها لم تخل من رجال وجماعات نفعيين ولا وطنيين ، يضعون مصالحهم الشخصية فوق كل اعتبار ، ولا يهتمون بالصالح العام على الاطلاق ، ولكنا نستطيع أن نؤكد ان الرأي العام في بلاد الشام ظل بعيداً عن النزعة الاقليمية ، وتواقاً إلى الوحدة العربية ، بوجه عام .

إن الحركات والثورات التي قامت في تلك البلاد أولاً خلال العهد العثماني ، ثم بين الحربين العالميتين ، تشهد على ذلك شهادة قاطعة .

وفضلاً عن ذلك كله ، من المعلوم أن سوريا ـ خلال مشاورات الوحدة العربية التي جرت في الاسكندرية سنة ١٩٤٤ ـ دافعت عن فكرة الاتحاد التام ، وأظهرت استعدادها للتضحية في هذا السبيل .

وقد صرح رئيس وزراء سوريا ـ المرحوم سعد الله الجابري ـ خلال المشاورات المذكورة « ان سوريا تريد ان تؤدي واجبها » في هذا المضمار « على أكمل وجه » . فهي « تتقبل القيود كلها برغبة وايثار ، غير مشترطة شرطاً ، وغير محجمة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي » .

كما أنه قال : « إذا كان الاتحاد مصدر قوة لغيرنا ، فهو لنا مصدر حياة ، نتطلع من خلاله إلى البقاء والسلامة » .

وفي الاخير ، يجب ان يلاحظ أن سوريا هي الدولة الوحيدة التي أدخلت في دستورها مادة تنص على أن شعبها جزء من « الأمة العربية » ، وعدة مواد تحتم على رئيس جمهوريتها ونوابها أن يقسموا على أنهم « سيسعون لتحقيق الوحدة العربية » .

ولذلك كله ، قلت : ان الدكتور ناظم القدسي عندما قدم مذكرته إلى مجلس جامعة الدول العربية ، صار ترجماناً صادقاً للرأي العام السائد في بلاد الشام .

وأستطيع أن أقول ، فضلاً عن ذلك ، انه عبّر في الوقت نفسه عما يتوق اليه « دعاة العروبة » في مختلف البلاد العربية ، بوجه عام .

بعد أن اشرت إلى مضامين مذكرة القدسي ودوافعها الاساسية يجدر بي أن أسجل هنا مصيرها أيضاً :

كيف قوبلت المذكرة في مجلس جامعة الدول العربية من ناحية ، وفي الصحافة العربية من ناحية أخرى ؟

نحن لا نعلم شيئاً عما دار من مذكرات ومناقشات في مجلس الجامعة حول هذه المذكرة ، بسبب سرية تلك المذاكرات ، ولكنا نستطيع أن نجزم بأنها انتهت إلى إهمال الاقتراحات اهمالاً كلياً ، بدليل انها لم تعد إلى بساط البحث في الاجتماعات التي عقدها المجلس ، بعد السنة المذكورة .

وأما الصحافة العربية ، فنستطيع أن نلخص موقفها من مذكرة القدسي بما يلي : معظم الصحف في سوريا والعراق والاردن وفلسطين رحبت بها ، ولكن معظم الصحف في لبنان وفي مصر ، بقيت بعيدة عن الترحيب . حتى أن أهم الصحف المصرية انتقدتها انتقاداً لا يخلو من المرارة .

فقد نشرت « الزمان » مقالة تنعت مشروع القدسي بـ « اليوطوبيا في السياسة العربية » ، ونشرت « المقطم » سلسلة مقالات تتضمن عشرات الاعتراضات ، ونشرت « اخبار اليوم » مقالة تشبه المشروع بـ « حلم الدولة العالمية » .

إني ارى من المفيد ـ في هذا المقام ـ أن انقل ملاحظات « اخبار اليوم » بكاملها ، مع التعليق عليها ، فقرة بعد فقرة .

- ٢ -

مقالة مصطفى أمين

نشر الأستاذ مصطفى أمين ، في العدد الصادر يوم ١٩٥١/١/٢٧ من أخبار اليوم مقالة عن « مشروع القدسي » استهلها بالكلمات التالية :

« قدم دولة ناظم القدسي بك رئيس وزراء سوريا مشروعاً لانشاء دولة عربية موحدة ، من جميع الدول العربية .

« وهو مشروع جميل ، كمشروع دولة عالمية واحدة ، وكتحويل الصحارى إلى حدائق ، وكمشروع الضمان الجماعي » .

إني لا أرى بأساً في وصف الوحدة العربية بالحلم الجميل . لأني اعرف بأن كثيراً من الاحلام الفكرية تسبق الحقائق الواقعية : قد يحلم البستاني بأثمار الاشجار التي غرسها ، ويحلم المهندس بالعمارة التي يضع تصاميمها ، وقد يحلم القائد بنتائج الحرب التي يقرر خططها ، وقد يحلم الاديب بأبطال الرواية التي يبدعها . . . فلا بأس في أن يكون دعاة الوحدة العربية من الحالمين بما سيتم في مستقبل الأيام .

ولكني لا استطيع إلا أن استغرب تشبيه حلم الوحده العربية بحلم الدولة العالمية الواحدة .

فإن الدولة العالمية تعني اندماج جميع دول العالم في دولة واحدة ، على الرغم من اختلافها الهائل في اللغة والتاريخ ، وعلى الرغم من الحروب الدموية التي قامت بينها والخصومات العنيفة التي تأصلت في نفوس شعوبها . .

إنها تعني اتحاد ألمانيا مع فرنسا ، على الرغم من المنازعات الطاحنة التي قامت

بينهما منذ عشرة قرون ، وعلى الرغم من الحروب التي تكررت خلال القرن الاخير وحده . ثلاث مرات كما تكررت خلال السنوات الأربعين الاخيرة وحدها مرتين ، وكلفت الملايين من الضحايا وملايين الملايين من الخسائر .

إنها تعني اندماج روسيا وامريكا ، بالاضافة الى المانيا وفرنسا وايطاليا ويوغوسلافيا والصين والهند واليابان . . إلى آخر ما هنالك من دول كبيرة وصغيرة ، طاغية وعاجزة . . . لتكوين دولة واحدة .

إنها تعني تكوين « كائن حي فعال » من الحيتان والافيال ، والذئاب والحملان ، والبراغيث والافاعي ، والعنادل والخفافيش . .

فكيف يجوز تشبيه حلم الوحدة العربية بحلم هذه الدولة العالمية ؟ فإن شعوب الدول العربية كلها تتكلم بلغة واحدة ، ولجميع تلك الشعوب تاريخ مشترك طويل ، كلها دول حديثة العهد ، بكل معنى الحداثة : ان تاريخ ميلاد أقدمها لا يتقدم على تاريخ ولادة والدي تقدماً يذكر ، واذكر جيداً بأني تعرفت الى اشخاص عديدين ، ولدوا قبلها . وأما البقية فكلها من مواليد الأمس القريب . كلها اصغر سناً ليس مني فحسب ، بل من محرر المقالة نفسه أيضاً .

ولم يسبق أن قامت بينها حروب تركت في نفوس شعوبها خصومات وثارات . . وحدودها لم تقرر بالحروب التي قامت بينها ، ولم تجبل بدماء ابنائها ، بل تقررت بمشيئة الدول الاجنبية التي استعبدتها واستعمرتها .

وفي الأخير ، لا يوجد بينها أي تضارب في المصالح العامة . بل ، بعكس ذلك ، كلها معرضة إلى اخطار مشتركة ، ومهددة بطغيان عدو واحد . . فكلها في امسّ الحاجة إلى التعاون الوثيق ، فالاتحاد التام .

فكيف يجوز أن نشبه حلم اتحاد هذه الدول العربية بحلم اتحاد دول العالم بأجمعها ؟

وأما تشبيه حلم الوحدة العربية ، بحلم تحويل الصحارى إلى حدائق ، فلا أرى بأساً فيه أيضاً . لأني اعرف ـ كما يعرف الجميع ـ ان كثيراً من الصحارى قد تحولت فعلاً إلى حدائق غناء ، في مختلف انحاء العالم ، وفي البلاد العربية نفسها .

ويقول مصطفى امين ، بعد ذلك :

« مشروع لا شك انه قد يتحقق ، إذا ارادته الشعوب . ولكنه لن يتحقق ، مهما قررت الحكومات » .

ولكن ، من يقول أن الشعوب لا تريد تحقيق الوحدة العربية ؟ ومن يدعي أن ما تريده بعض الحكومات الآن ، لا يعبر عما تريده الشعوب ؟ ومن يستطيع أن ينكر أن ارادة الحكومات تسهل تحقيق ارادة الشعوب ؟

ويستمر مصطفى امين في سرد رأيه في مشروع القدسي بعد ذلك ، قائلاً :

« هذا المشروع يكون عملياً ، لو جاء بعد انتصارنا في حرب فلسطين ، وبعد أن حاربنا صفاً واحداً كرجل واحد » .

إني ارى في هذه الكلمة منطقاً غريباً ، يعكس الأمور رأساً على عقب :

« إن مشروع الوحدة العربية ، اصبح غير عملي ، لأننا خسرنا حرب فلسطين ؟ ولأن الدول العربية لم تحارب صفاً واحداً ، كرجل واحد » ؟

افلا يحق لي ان اعكس هذه القضايا فأقول : « ان تحقيق الوحدة العربية اصبح من واجب الواجبات علينا ، لأننا خسرنا حرب فلسطين ، ولم نحل دون قيام دولة اسرائيل التي تهدد مستقبلنا جميعاً ، في عقر دارنا ، في سرَّة حياتنا . . »

« يجب ان نسرع في العمل لتحقيق الوحدة العربية ، لكي نستطيع أن نحارب في المستقبل صفاً واحداً ، كرجل واحد . . » .

إني أكرر هنا ما كنت كتبته قبل نحو خمس سنوات :
ـ « اننا خسرنا حرب فلسطين ، لأننا كنا سبع دول . . » واضيف إلى ذلك الآن ، فأقول :

ـ « فيجب علينا أن نتعظ من دروس حرب فلسطين ، فنسعى لتكوين دولة عربية متحدة ، لكي لا نخسر حروب المستقبل » .

ويواصل مصطفى امين تعليقاته هذه بقوله :

« كان هذا المشروع يلقى ترحيباً من الجميع ، لو أن تجربة الجامعة العربية قد نجحت في حدودها الضيقة ، فأردنا أن نوسع الحدود ، ونزيد الروابط قوة ومتانة . اما الآن ، فنحن أشبه برجل فشل في زراعة نصف فدان ، فيقترحون عليه أن يزرع الف فدان ، وبذلك يضمن الثروة والقوة والجاه » .

ولكني اتساءل : هل كانت تجربة الجامعة « تجربة حاسمة » ذات دلالة قاطعة ؟ وهل كانت تجربة تستجمع جميع شروط التجارب العلمية والاجتماعية ؟

إني كنت قلت سابقاً : « ان مثل من يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من

العلاج الذي وصفه له طبيب من الاطباء . . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الاطباء » . (آراء واحاديث في القومية العربية ص ١٢) .

إني اكرر ذلك هنا بمناسبة مشروع الوحدة العربية ، ثم أقول :

إن العلماء لا يكتفون قط بتجربة واحدة . تصفحوا ـ مثلاً ـ حياة باستور الذي فتح أوسع الآفاق للطب الحديث ، تجدوا ان معارضيه كانوا يقومون بتجارب عديدة ، تؤدي إلى نتائج تخالف ما كان توصل اليها باستور مخالفة صريحة . ولكنه كان يبحث عن اسباب فشل التجارب التي قام بها المعارضون ، ويقوم بتجارب جديدة ، تظهر عوامل الفشل التي تسربت إلى تجارب هؤلاء . وتعددت التجارب وتنوعت من الطرفين ، إلى أن توصل باستور الى « التجربة الحاسمة » Crucial التي لم تترك مجالاً لأي شك .

لو كان الباحثون والعاملون يكتفون في كل حين بتجربة واحدة ، لما انشئت الحقول الزراعية ، ولا وجدت معامل البحوث ولما تحقق شيء من الخوارق التي تحققت في ميادين الطب والزراعة والصناعة . .

والتجارب في ميادين الاجتماع والسياسة ايضاً لا تختلف ، بهذا الاعتبار ، عما ذكرناه آنفاً :

لو اكتفى رجال الاصلاح بمحاولة واحدة ، وتقاعسوا عن العمل ، لمجرد فشلهم في المحاولة الاولى ، . . . ولو لم يثابروا على العمل في كل مرة ، مستفيدين من دروس المحاولة السابقة ، لما استطاعت البشرية ان تخطو خطوة واحدة في سبيل الاصلاح الاجتماعي .

ولو كان صناديد السياسة يتراجعون عن أهدافهم ، لأول فشل يصيب اعمالهم ، لما استطاعوا ان يضمنوا لبلادهم شيئاً من التقدم والنجاح .

كم كانت طويلة سلسلة المحاولات التي قام بها الالمان ، قبل ان يتمكنوا من تحقيق الوحدة التي كانوا يحلمون بها ويعملون من اجلها ؟ وكم من محاولة فاشلة سبقت الحملة الاخيرة التي تكللت بالنجاح ؟!

فكيف يجوز لنا أن نعتبر تجربة الجامعة العربية « تجربة حاسمة » ، تحتم علينا التخلي عن فكرة الوحدة العربية ؟

هل كان الميثاق الذي انشأ جامعة الدول العربية ، من المواثيق التي تفي بالمرام ؟ أما كان يتضمن خمائر ضعف ، تشل الحركة ، وتعوق النجاح !

ثم ، كيف طبقت احكام « ميثاق جامعة الدول العربية » ؟ هل احسن التطبيق جميع المسؤولين عن تنفيذه ، ام اساءوا التطبيق ، عن قصد او عن غير قصد ؟

فكيف يجوز لنا أن نسلم بأن ما حدث هو « كل ما يمكن ان يحدث » ، وأن نقول « ليس في الامكان ابدع مما كان » ؟

إذا استعرضنا مواد الميثاق ، وبحثنا عما طبق منها وعما لم يطبق ، وجدنا ان المسؤولين عن تنفيذه تمسكوا بكل قواهم بالمواد التي كانت بمثابة خميرة الضعف ، وأهملوا المواد التي كانت بمثابة بذور الاصلاح .

إن الواجب الذي يترتب علينا امام تجارب الماضي ، هو : أن نعكس الآية ، ونقضي على خمائر الضعف والشلل ، ونعني بتنمية بذور القوة والنشاط ، لا أن نعلن افلاس التجربة ، فنتقاعس عن العمل .

في الميثاق مادة (وهي المادة السابعة) تنص على أن « ما يقرره المجلس يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله » .

وذلك يعني : أن كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق تستطيع ان تخالف اي قرار من القرارات التي قد يتخذها مجلس الجامعة ، وان تمتنع عن تنفيذ ذلك القرار ، ولو كان قد صدر باجماع سائر الدول الموقعة على الميثاق والمشتركة في الجامعة .

وقد تمسك المسؤولون بنصوص هذه المادة ، بكل ما لديهم من قوة ، ولذلك اصبح مجلس الجامعة محروماً من كل قوة حقيقية .

ولم تقم إلى الآن اية محاولة لمعالجة هذا الوضع ، مع أن في الميثاق مادة تفتح الباب لاصلاح الأحوال : فإن المادة التاسعة عشرة من الميثاق تنص على انه « يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة أن يعدل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن واوثق » .

ولكن الدول العربية لم تعبأ بهذه المادة ، ولم تقدم على تعديل اية مادة من مواد الميثاق « لجعل الروابط بينها امتن واوثق » .

وهناك امر اهم من كل ما سبق :

فإن المادة التاسعة من الميثاق تنص على ما يلي : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ، لتحقيق هذه الأغراض » .

ولكن . . . المسؤولون لم يلتفتوا إلى هذه المادة ابداً ، بل تناسوها تماماً ، حتى أن بعضهم اوصل الأمر إلى حد استنكارها ضمناً ، ومحاربتها ايضاً . . .

ولذلك كله ، اعود فأسأل مرة اخرى : كيف يجوز لنا أن نعتبر عدم نجاح تجربة الجامعة العربية ، بمثابة « تجربة حاسمة » ، يجب أن تمنعنا عن السعي وراء « تزييد الروابط قوة ومتانة » ؟

واما أنا ، فاعتقد ، بعكس ذلك ، أن تجربة الجامعة العربية تدل دلالة قاطعة على وجوب « تقوية الروابط وتوثيقها » بكل الوسائل .

قبل أن انهي تعليقاتي على هذا القسم من مقالة مصطفى امين ، أود أن ابدي ملاحظة صغيرة ، على الفقرة الاخيرة منه :

« نحن اشبه برجل فشل في زراعة نصف فدان ، فيقترحون عليه أن يزرع الف فدان » .

ولكني اسأل : افلا يمكن أن ينجح رجل من الرجال في زراعة الف فدان ، بعد أن فشل في زراعة نصف فدان ، في بعض الظروف ؟

اولاً ، يجب أن نلاحظ أن الفشل في زراعة الـ « نصف فدان » قد يكون ناتجاً عن اسباب عديدة ومتنوعة : قد يكون الرجل جاهلاً لأصول الزراعة بوجه عام ، وقد يكون جاهلاً لشروط زراعة الصنف الذي حاول أن يزرعه ؛ وقد تكون التربة نفسها غير صالحة للزراعة بوجه عام ، ولزراعة ذلك الصنف بوجه خاص ، وقد تكون في حاجة إلى الاستصلاح ، بصورة من الصور التي يعرفها متخصصو الزراعة .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : أن مجرد فشل الرجل في الخطوة الاولى من اعماله الزراعية ، لا ينفي احتمال نجاحه في ظروف أخرى ، وبمقياس أوسع .

ثانياً ، يجب أن نلاحظ ، أن الاقدام على زراعة ألف فدان ، يكون ـ في بعض الظروف ـ أضمن للنجاح من زراعة نصف فدان : فإننا إذا حاولنا أن نزرع نصف فدان ، على جبل المقطم أو في وسط الصحراء ـ مثلاً ـ لا يمكن أن نصل إلى نتيجة مثمرة ، لأن نصف الفدان لا يمكن أن يدر علينا محصولاً يقابل ما يجب أن ننفقه من الجهود والاموال ، لأجل تركيب الآلات الرافعة ، وانشاء الاقنية اللازمة لايصال الماء إلى تلك المزرعة . ولكنا إذا اردنا أن نزرع آلاف الفدادين ، وهيأنا الوسائل اللازمة لذلك ، نجحنا في الامر إلى اقصى حدود النجاح . .

ولذلك كله ، استطيع أن اقول ، بدون تردد ، أن التشبيه الذي لجأ اليه كاتب المقال في هذا المضمار ، لا يؤيد نظرته للأمور ، بوجه من الوجوه .

إني لا أقول ذلك ، لظني بأن أمور الجامعة العربية تشبه قضايا الزراعة تمام

الشبه ، ولكني اقول ذلك ، لأجرّح رأي الكاتب بنفس السلاح الـذي استعمله في هذا المقام .

بعد العبارات التي نقلتها آنفا يقول مصطفى أمين ما يلي :

« إننا يا صاحب الدولـة نتمنى أن يجيء اليوم الـذي يكون العـرب فيه اقـوى دولة في العـالم . ولكن هذا لن يجيء كما قلنا بجمع الأصفار في كتلة واحدة ، وانما يجيء بتكوين آحاد قوية ، تستطيع أن تكوّن باجتماعها عدداً محترماً » .

إني كنت جعلت هذه القضية موضوع بحث خاص ، نشرته قبلاً ، وأدرجتـه في هذا الكتاب ، تحت عنوان « أصفار سعد زغلول » .

لا أرى لزوماً لتكرار ذلك البحث هنا ، فأكتفي بلفت النظر إلى النقاط الرئيسية منه :

(أ) لا يجوز أن نعتبر الدول العربية أصفاراً .

(ب) يجب أن نعـرف أن بين الاصفـار والآحـاد التـامـة ، كميـات لا تعـدّ ولا تحصى .

(ج) إن الاجتماع، لا يشبه الجمع .

(د) إن الاتحاد ، لا يعني ضم قوة دولة ما إلى قوة دولة اخرى فأخرى ، انما يعني تكوين منظمة جديدة ، تنبض بحياة خاصة ، وتولّد قوى جديدة .

بعد الفقرات الآنفة الذكر ، ينهي مصطفى أمـين مقالتـه بحديث طـويل ، عـما تحتـاج اليه البـلاد العربيـة ، وقد رأيت من المفيـد ، أن انقل فيـما يلي هـذا القسم من المقالة ايضاً :

« لا نظن أن قوة الشعوب بعدد سكانها ، وانما قـوتها بقـوة رجالهـا : فقد بقيت الهنـد بسكانها الثلاثمائة مليون ، محكومة مستعبدة مقهورة عشرات السنين ، إلى أن تقدم لقيادتها غاندي وضرب لها المثل ! بدأ بنفسه ، وتغلب على شهواته ، ليتغلب على شهوات الشعب ! واحتقر المنصب والسلطان ، ورفض القصور والمجوهرات ! ورأى أن يعيش مع الشعب كأقل فرد من افراده . ونشر دين الحرية بين العبيد ! ونادى بـالاستقلال بـين المستعبدين ! ومـا لبثت دعوتـه أن حطمت القـلاع ، وزلزلت اعـظم امبراطورية في التاريخ . فقد اختفى الافيال والمهراجات ، ليتحرر العبيد !

« إننا اليوم في حاجة إلى هذا الرجل يا صاحب الدولة . رجل عار يمثل الشعب العاري . رجل بسيط يقود الشعب البسيط ! رجل يرفض الحكم ، ويأبى أن يعلو على اجساد الفقـراء والمساكين . ان هذا الرجل وحده ، هو القادر على انشاء الدولة الكبرى التي نريدها . هـذا هو الـذي يحوّل الاحلام

إلى الحقائق ، ويخلق في الشعوب الايمان بحقوقها ، ويدفعها إلى التضحية في سبيل امانيها !

« نريد رجلاً يقود الشعوب العربية إلى فجر جديد . لا طغيان فيه ولا استبداد . ولا ظلم ولا استغلال ، لا انانية ولا محسوبية ولا رشوة ولا استغلال نفوذ !

« لو أن رجلاً واحداً صغيراً قزماً يحمل هذا العلم ويسير به لسارت وراءه الملايين .

« ولكننا لو رأينا هذا العلم في يد سبع حكومات ، لما وجدنا رجلاً واحداً يسير وراءها !

« إن الدول لا تقام بجرّة قلم ، وانما تقيمها حركات قومية موحدة . حركات مؤمنة ، ليس فيها اطماع حكام ولا مناورات حكومات !

« إننا على ثقة من انك مؤمن برسالتك . ولهذا رأينا أن نقول لك ما تؤمن به الشعوب العربية كلها ! » .

لقد نقلت هذا القسم من مقالة الاستاذ مصطفى امين ، من غير أن احاول تجزئته والتعليق عليه فقرة ففقرة ، كما فعلت في اقسامها الاخرى .

ذلك لأني لاحظت أن الآراء المسرودة فيه متداخلة ومتشابكة ، كما وجدت أن معظمها لا يمت إلى الموضوع الاصلي بصلة .

لا شك في أن العبارات التي نقلتها آنفاً تتضمن عدة آراء صائبة ، وكثيراً من التمنيات الحماسية . غير أني كنت اتمنى أن لا تُحشر هذه الآراء والتمنيات ، في مقالة تحوم حول الوحدة العربية .

ويظهر من مجموع ما جاء في هذا القسم من المقالة ، أن المحرر لا ينكر امكان قيام « دولة عربية متحدة » ، ولكنه يعلق ذلك على ظهور « رجل عظيم » وقائد زعيم ، على شاكلة غاندي الشهير . ويقول أن مثل « هذا الرجل وحده ، هو القادر على انشاء الدولة الكبرى » التي نريدها . و « هو الذي يحوّل الاحلام إلى حقائق ، ويخلق في الشعوب الايمان بحقوقها ، ويدفعها إلى التضحية في سبيل امانيها » .

إذا كان الامر كذلك ، فلماذا بدأ مصطفى امين مقالته بتلك الملاحظات التي تسخّف مشروع الوحدة العربية ، وتثبط عزائم الذين يدعون اليها ، ويعملون في سبيل تحقيقها ؟

وأما أنا ، فاعتقد أن الرجال العظام ـ والقادة الزعماء ـ لا يظهرون عفواً ، وانما ينشأون نتيجة اختمار شعبي عميق ، ويستندون إلى القوى الكامنة في الشعب ، ويستفيدون من الظروف الملائمة للقيادة والزعامة .

فلا يجوز لنا أن نتقاعس عن العمل في سبيل « تحويل الاحلام إلى حقائق » وبثّ الايمان في الشعوب و « دفعها إلى التضحية » في هذا السبيل ، انتظاراً لظهور « الرجل العظيم » الذي يصفه لنا مصطفى أمين .

إن ذلك يكون بمثابة الامتناع عن العمل ، بأمل تحقق معجزة من المعجزات الالهية ، أو قيام « المهدي المنتظر » .

اعتقد بأنه يترتب على كل منا أن لا ينقطع عن العمل في سبيل النهضة القومية والوحدة العربية ، بكل ما لديه من قوة حتى ولو كان من المؤمنين بقرب ظهور « الرجل العظيم » . لأن هذا العمل هو الذي يمهد السبيل ، ويهيء الجو ، لقيام الزعيم المرتقب .

واما كتابة امثال هذه المقالات في الجرائد الكثيرة الانتشار - مثل جريدة « اخبار اليوم » - واشاعة الرأي القائل بأن « الوحدة العربية حلم جميل مثل حلم الدولة العالمية الواحدة » ، وأن التفكير في الوحدة العربية اصبح غير معقول « بعد نكبة فلسطين » . . . فلا يساعد على ذلك بوجه من الوجوه .

استدراك

إني كنت احتفظت بمقالة مصطفى امين بين اوراقي ، كوثيقة تبين اتجاهاً من الاتجاهات السائدة بين الجرائد المصرية ، حيال قضية « الوحدة العربية » . وكتبت التعليقات المنشورة آنفاً ، في الصيف الماضي ، عندما تفرغت لتسويد هذا الكتاب .

ولكن اليوم ، يوم ١٣/١١/١٩٥٤ ، فوجئت بمقالة قرأتها في « اخبار اليوم » ، بتوقيع مصطفى امين نفسه ، تحت عنوان « بعد عشر سنوات » .

المقالة مكتوبة بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس الجريدة يتخيل كاتبها المقالة التي ستصدر فيها بعد عشر سنوات ، أي في أواخر سنة ١٩٦٤ .

تبدأ المقالة المتخيلة بهذه الكلمات : « أن فكرة الولايات المتحدة العربية بدأت تتحقق . . . بعد أيام ستجري الانتخابات لانتخاب أول اعضاء برلمان عربي . . . » .

إن قراءة هذه المقالة في اخبار اليوم كانت لي مفاجأة سارة جدا . لأنها أظهرت بكل وضوح وجلاء ، التطور العظيم الذي حدث في موقف مصطفى أمين من قضية الوحدة العربية في مدة لا تقل عن اربع سنوات !

إني أسجل هذا التطور المشكور ، من غير أن استغربه . لأني كنت أؤمن ايماناً راسخاً منذ عدة عقود من السنين ، وكنت قد أعلنت ايماني هذا عدة مرات في عدة مناسبات ، بأن مصر ستشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية . . عاجلاً أو آجلاً ، وستندفع نحو « الفكرة العربية » بقوة وشدة . .

والتطور الذي لاحظته الآن ، في كتابات مصطفى امين حول « فكرة الولايات المتحدة العربية » ، جاء مؤيداً لما كنت آمنت به منذ مدة طويلة .

ولا شك في أنه كان للثورة المصرية اليد الطولى في تسريع هذا التطور السعيد . . .

إلى مَن يقولَ: « مِصرُ أولاً »

(*) بمناسبة المقالة المنشورة في روز اليوسف ، (٢٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٣) .

حول الوحدة العربية

حضرة السيد احسان عبد القدوس المحترم ، رئيس تحرير روز اليوسف الغراء .

قرأت باهتمام بالغ ما نشرتموه اخيراً ، في سبيل الدفاع عن سياسة « مصر اولاً » .

إني لا اعترض على من يقول : « مصر أولاً » . لأني أعتقد اعتقاداً جازماً بأن كل من يفكر في مصالح مصر الحقيقية ـ تفكيراً مقروناً بالتبصر والتعمق والاحاطة ـ يصل في آخر الأمر إلى الحكم بأن مصر عربية ، وبأنها تقع في موقع القلب من جسم العالم العربي ، فيجب عليها ـ والحالة هذه ـ أن تسير على سياسة عربية ، فتسعى إلى توحيد العرب بصورة فعلية .

ولذلك ، لن أنتقدكم على قولكم « مصر اولاً » ، انما سأنتقدكم على بعض الآراء التي سردتموها والقضايا التي أثرتموها خلال تفسير وتبرير هذا القول :

ـ ١ ـ

لقد قلتم في مقالتكم الاخيرة : « .. أنا مؤمن بالوحدة العربية » .

ولا اراني في حاجة إلى القول بأنني سررت سروراً عظيماً من اعلانكم هذا الايمان بصورة صريحة . ولكن . . . لا اكتمكم بأني صدمت صدمة قوية عندما قرأت ما كتبتموه عقب هذه العبارة : اذ قلتم : « وأنا مؤمن أيضاً بالوحدة الافريقية . . . ومؤمن ثالثاً بالوحدة العربية الآسيوية والافريقية الآسيوية . . . وايماني هذا ايمان واقعي ، لا ايمان عاطفي . . . » .

واسمحوا لي أن اسألكم : هل انتم تؤمنون حقيقة بالوحدة الافريقية والوحدة العربية الآسيوية الافريقية . . . بالمعنى المفهوم من كلمة الوحدة ؟

وهل تقولون حقيقة بإمكان قيام وحدة بين مصر والهند واندونيسيا والحبشة و . . . مثلاً ؟

وإذا كنتم تقولون بذلك ، هل يتساوى ايمانكم بالوحدة العربية مع ايمانكم بالوحدة الافريقية ، والوحدة الافريقية الآسيوية ؟

وأما أنا ، فأقول بكل صراحة : إني من المؤمنين بالوحدة العربية ايماناً لا يتزعزع ، ولكني لست من المؤمنين بالوحدة الافريقية أو الوحدة الافريقية الآسيوية أبداً . بل بعكس ذلك أني اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الوحدة الافريقية ، والوحدة العربية الآسيوية ، والوحدة الافريقية الآسيوية . . كلها ضرب من ضروب المستحيلات التي لا يجوز لنا أن نضيع اوقاتنا وجهودنا بالسير وراءها والعمل من اجلها .

نعم ، اني اسلم بأنه من الممكن ، بل من الواجب ، أن تتعاون مصر ـ وسائر البلاد العربية ـ في الميدان الدولي مع الهند ومع الباكستان ، ومع اندونيسيا . . ومع كل شعب يرسف تحت اغلال الاستعمار ، وكل دولة استقلت حديثاً ولم تنس بعد ما قاسته من استبداد المستعمرين . . واني اسلم بأنه من الواجب أن ينظم ويتقوى هذا التعاون حتى يصل إلى درجة التعاهد والتحالف ، ولكني لا أسلم قط بإمكان قيام وحدة بين مصر ـ وسائر البلاد العربية ـ وبين تلك الدول الافريقية الآسيوية . . .

لأني اعرف أن التعاون ـ بأشكاله ودرجاته المختلفة ـ من التآزر ، والتكتل إلى التعاهد والتحالف ـ شيء ، والوحدة أو الاتحاد شيء آخر .

واسمحوا لي أن اقول : أن الايمان بالوحدة العربية يصبح ايماناً هزيلاً ومهلهلاً ، إذا ما اختلط وتساوى مع الايمان بالوحدة الافريقية والآسيوية .

أنا لا اعترض عليكم عندما تقولون « مصر اولاً » ، ولكني اعترض عليكم بشدة عندما اراكم تساوون البلاد العربية مع البلاد الافريقية والآسيوية الاخرى ، في أمر الوحدة والاتحاد .

ـ ٢ ـ

وتقولون : « أطالب بالوحدة مع العراق ، لا لأن أهله مسلمون ولا لأنهم يتكلمون العربية ، ولا لأنهم عرب ، بل لأن بيننا وبينهم مصالح مشتركة ، تستطيع أن تربطنا إلى الابد . . » .

وأنا اشكركم على مطالبتكم بالوحدة مع العراق ، ومن تصريحكم بأنه من الممكن « أن ترتبط مصر مع العراق ارتباطاً أبديا » .

ومع هذا ، أود أن اسألكم : ما هي هذه المصالح المشتركة التي تستطيع أن تربط مصر مع العراق إلى الأبد ، حسب تعبيركم السديد ؟ ارجو أن تتوسعوا وتتعمقوا في بحث هذه المصالح ، وتستعرضوها واحدة فواحدة ، ثم تقولوا لي : هذه المصالح التي من شأنها أن تربط مصر مع العراق إلى الابد ، هل كان يمكن أن تقوم وتتكوّن لو لم يكن العراق عربياً ، ولو لم يشترك مع مصر في اللغة وفي حقبة طويلة من التاريخ ؟ ولماذا لا توجد مصالح مشتركة مماثلة لذلك بين مصر وبين تركيا ، وبين مصر وبين الحبشة . مثلاً ؟

وأنا لا اشك في انكم عندما تفكرون في الامور بهذه الصورة تتوصلون إلى تقدير الدور الخطير الذي تلعبه وحدة اللغة في توحيد الشعوب ، وتنسيق المصالح وتوجيهها .

أنا من الذين يعتقدون أن حياة الامم بلغتها ، وأن شعورها بتاريخها ، واعتقادي هذا لم يكن وليد عاطفة عمياء ، انما هو نتيجة دراسات وابحاث تاريخية واجتماعية وسياسية طويلة .

أنا أعتقد أن وحدة اللغة والتاريخ ستعمل عملها في العالم العربي حتماً ، وستتطور الامور من جراء ذلك تطوراً ينتهي إلى اتحاد الاقطار العربية عاجلاً أو آجلاً . .

وأما مهمة الذين يؤمنون بوحدة العرب من الآن ، فستكون استكمال الوسائل اللازمة لتسريع هذا التطور ، ومكافحة العوائق التي تعتري سبيله ، وتعوق سيره .

وأنا اعرف أن الجميع المنورين لن يسيروا في صف واحد في هذا المضمار . والبعض سيقدم على السير في الصفوف الامامية من القافلة ، والبعض سيتخلف عنها ، والبعض سيسعى إلى توقيف سيرها بوسائل شتى . .

لما كانت روز اليوسف تعودت السير في الصفوف الامامية من قافلة التقدم أتمنى أن أراها في عداد الطلائع في هذا المضمار أيضاً .

- ٣ -

تقولون : «اطالب بطرد اليهود من فلسطين ، لا لأنهم يهود بل لأن مصالحهم تتعارض مع مصالحنا ، واطماعهم خطر على استقلالنا وامننا » .

وحسناً ما تقولون . إلا اني اود أن اسألكم : متى بدأتم تشعرون بهذا الخطر ؟ متى آمنتم بأن مصالح هؤلاء تتعارض مع مصالح مصر ؟ هل كنتم قدرتم ذلك ، قبل عشر سنوات ، قبل عشرين سنة ، قبل ربع قرن ، مثلاً ؟

إني لا اقصد بسؤالي هذا ، انتم بالذات ، بل اقصد رجال القلم والسياسة في مصر بوجه عام . لأني اعلم العلم اليقين ان معظم هؤلاء كان لا يعرف شيئاً عن قضية فلسطين ، وكان عدد غير قليل منهم يقول « ما لنا ولقضية فلسطين » . وإني لا ازال اذكر السؤال الذي وجهه إليّ احد كبار رجال العلم في القاهرة ، قبل نحو ست سنوات ، خلال مناقشة جرت بيني وبينه حول كتاب مدرسي حين سألني : « سنة خمس واربعين ، هل كانت هناك قضية فلسطين » ؟

واظنكم تسلمون معي ، بأن مصر لم تشعر بهذا الخطر العظيم إلا بعد أن تفاقم واصبح ملموساً لمس اليدين .

وأخشى أن تجرّكم سياسة « مصر أولاً » ـ إلى اخطاء مماثلة لهذه ـ إذا لم تقترن ببعد النظر وسعة الافق ـ وأن تجعلكم تعملون عكس مصالح مصر الحقيقية ، من جراء تركيز انظاركم حول حدود مصر الحالية .

ـ ٤ ـ

إنكم تتحدثون كثيراً عن المصلحة ، وتشيرون إلى اتحاد المصلحة واختلافها ، وتذهبون إلى ان المصلحة هي التي تقرر الاتحاد أو الانفصال .

ولكن هل تعتقدون أن المصلحة من الأمور الظاهرة للعيان ؟ وهل تظنون انها من الأمور الثابتة في كل الاحيان ؟

يجب ألا ننسى أن هناك مصالح مادية ، ومصالح معنوية . . مصالح عاجلة ، ومصالح آجلة . . . مصالح عارضة ، ومصالح دائمة . . . المصالح الخاصة بجماعة من الجماعات ، والمصالح العامة التي تهم جميع الطبقات . . المصالح الخاصة بمدينة من المدن ، والمصالح الشاملة لجميع انحاء البلاد .

وهذه المصالح المتنوعة ، كثيراً ما تتعارض وتتضارب . . . وهذا التضارب يتطلب بذل الجهود للتأليف بينها ، وتضحية بعضها في سبيل الحصول على غيرها ، وايجاد شيء من التوازن بين مقتضيات كل واحدة منها . .

والدولة عندما تتولى شؤون الأمة ، تنظم هذه المصالح المتضاربة وتنسقها ،

وتوجهها الوجهة التي تقتضيها أهمّ المصالح وأدومها . . وتوجد بذلك التوازن الضروري بينها .

ونستطيع أن نقول انه لا توجد أمة لا تتضارب فيها مصالح مختلف الجماعات في بعض الاحوال ، ولا توجد دولة لا تكون مسرحاً لتضارب المصالح وتوزانها في مختلف الميادين .

وإذا رجعنا إلى تواريخ الدول المختلفة ، وجدنا فيها أمثلة كثيرة على التطورات التي حدثت في فهم المصالح الحقيقية ، وعلى التنظيمات التي تمت للتأليف بين المصالح التي كانت تبدو متضاربة أشد التضارب .

ولذلك لا يجوز لنا أن نعتبر المصالح الظاهرة والقريبة ، العامل الاساسي في الاتحاد والانفصال .

مقارنات تتكلم

- ١ -

اندرست السلطنة العثمانية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في نفس الوقت الذي انقرضت فيه امبراطورية النمسا والمجر .

والإيالات السلافية الجنوبية من الامبراطورية المذكورة انفصلت عنها ، في نفس السنة التي انفصلت خلالها الولايات العربية عن السلطنة العثمانية .

ولكن . . الايالات السلافية ـ الكرواتية ، والسلوفنية ، والبوسنة ، والهرسك ـ عندما انفصلت عن الامبراطورية النمساوية ، اتحدت فيما بينها ، ومع المملكة الصربية ومملكة الجبل الأسود ، فكونت بذلك دولة سلافية واحدة .

وأما الولايات العربية ـ التي كان تعداد سكانها لا يختلف كثيراً عن تعداد يوغسلافيا ـ فقد انقسمت الى سبع دول .

وذلك مع أن يوغسلافيا قامت مقام دولتين مستقلتين وثلاث إيالات ممتازة ، لكل منها نظم وقوانين خاصة بها . في حين أن الولايات العربية كانت تتبع قانوناً واحداً ، ونظماً موحدة . .

- ٢ -

اندونيسيا . . عندما استقلت عن هولندا ، عقب الحرب العالمية الثانية ، كونت دولة واحدة ، مع أن مجموع سكانها يبلغ ٧٦ مليوناً ، منتشرين على مئات من الجزر المتباعدة . . .

والباكستان . . عندما تخلصت من الاستعمار البريطاني ، كونت دولة واحدة ، مع أن جزءيها الشرقي والغربي ، ينفصل أحدهما عن الآخر بأراض هندية ، لا يقل طولها عن الف وخمسمائة كيلومتر .

ولكن البلاد العربية المستقلة ، لا تزال منقسمة إلى ثماني دول . مع أن أراضيها متصلة بعضها ببعض اتصالاً تاماً ، ومجموع سكانها لا يزيد كثيراً على نصف سكان كل من باكستان وأندونيسيا . .

- ٣ -

تدير الشؤون الخارجية في دولة الهند وزارة واحدة . . ولكن الشؤون الخارجية في البلاد العربية المستقلة ، يديرها ثماني وزارات . . .

والهند تعين سفيراً واحداً في كل من لندن ، وباريس وواشنطن ، وانقرة . . ولكن الدول العربية تعين ثمانية اضعاف ذلك . مع أن عدد سكان الهند يبلغ تسعة اضعاف مجموع سكان الدول العربية المذكورة !

ذيل حول مقال(*)

- ١ -

نشرت مجلة الهلال في عددها الصادر في اليوم الأول من هذا العام مقالة للاستاذ شفيق غربال ، تحت عنوان « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » .

تبدأ المقالة بكلمة عن الاسلام وتاريخ الاسلام ، ثم تضع هذا السؤال :

« هل يوجد تعارض بين الحركة العربية والجامعة الاسلامية ؟ وهذا على اعتبار ان الحركة العربية مما يقوم على اساس العصبية القومية واللادينية ، وإن الجامعة الاسلامية تقوم بحكم الاسم على الاساس الديني » .

وتجيب على هذا السؤال ، بما يلي :

« وقد تعين على ازالة الشبهة ان نحدد أثر العصبية في وجود العروبة في زماننا ، وان نتبع ـ في ايجاز ـ عمل العاملين في الحركة العربية .

« فأما العروبة في أوضاعها الراهنة ، فلم تنشأ عن العصبية ، بل نشأت عن فعل عوامل طارئة ، كان من آثارها شطر العالم الاسلامي إلى شرق اقصى يقع شرقي العراق ، وإلى وسط يمتد من العراق إلى مصر ، وإلى غرب يقع غربي مصر . والشطر في حد ذاته قديم ، وهو إلى حد ما طبيعي ، متأثر بحقائق التاريخ والجغرافيا . ولكن كانت جناية العوامل الطارئة انها فصلت هذه الاقسام بعضها

(*) خلال طبع هذا الكتاب في بيروت نشرت مجلة الهلال التي تصدر في القاهرة ، في عددها الصادر في ١ / ١ / ١٩٥٥ ، مقالة تحت عنوان « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » ، ولما كانت المقالة المذكورة تتضمن عدة أمور تتصل بالمواضيع التي عالجناها وناقشناها في الصحائف السابقة ، رأينا أن نذيل الكتاب ، بعرض خطوطها الرئيسية مع نقدها ومناقشتها .

عن بعض . فألهت كل قسم بكوارثه ونكباته وصرفته الى الذود عن حياضه ، فانطوى على نفسه وجمد على ما هو عليه ، وخشي الحركة ، ومنع عن نفسه الاتصال بالغير » .

« وبعد ، فما هي تلك الاحداث ؟ كانت الحروب الصليبية في الوسط ، وكانت اكتساحات التتار في الشرق ، وكان اجلاء المسلمين عن الاندلس ، ثم مهاجمة المغرب ، ثم حركات التطويق البحرية الكبرى التي املكت الأوروبيين آسيا ، وأدت ـ فيما أدت اليه ـ إلى إملاك الأوروبيين على الأقاليم العربية ، على اعتبار أنها تخترقها أقصر الطرق الموصلة بين الأوروبيين وبين مناطق سيطرتهم » .

وبعد سرد بعض التفاصيل عن هذه الاحداث التاريخية ، تنتقل المقالة إلى بحث العروبة ، فتقول ما يلي :

« . . . تمكن الأوروبيون وبخاصة الانكليز من اخضاع السواحل العربية والفارسية لنفوذهم ، وتبع ذلك في القرن التاسع عشر ، امتداد السيطرة من السواحل إلى قلب الأقاليم العربية في الوسط والمغرب وفي فارس . وعلى هذا النحو كان بدء العروبة كما عرفها التاريخ الحديث » .

ثم تواصل المقالة هذا البحث بالكلمات التالية :

« ولما آن للعرب ان يستيقظوا ، وأن يهبوا لاصلاح شؤونهم تنوعت لديهم اساليب الاصلاح ومناهجه ، طبقاً لما املته عليهم ظروف اوطانهم . والتنوع شيء آخر ، غير التعارض » .

« ونحن نعرف أن من المصلحين من انتسب لأوطان عربية تحكمها الدولة العثمانية حكماً عجز في كثير من الأحوال عن تحقيق مصالح اهلها الحسية والمعنوية ، وعمل في اواخر أيامه على اهدار عروبتهم ، ومن المصلحين من انتسب لأوطان عربية تحت السيادة العثمانية ولكن ازمّة الحكم فيها في أيدي دول أوروبية ، كما أن من المصلحين من انتسب لأوطان اسلامية غير عربية تخضع لحكومة من الحكومات الأوروبية . كما ان من المصلحين من تأثر تأثراً قوياً بالفكر الأوروبي ، فوضع خطته للاصلاح على أسس الفكر الأوروبي الحديث . وأهمها أساسان : أحدهما اللادينية ، والآخر العصبية القومية .

«وبناء على اختلاف الرجال في الحكم على ما هو عملي وما هو غير عملي ، اختلفت البرامج ، ونشأت حركات يصفونها بأنها اسلامية ، وأخرى يصفونها بأنها عربية . ونحن نذهب إلى أن القائمين بها لم يروا تعارضاً فيما بينها ، اللهم إلا فيما كان بين القوميين اللادينيين والمصلحين الذين قدروا ان الاستمساك بالأصول التاريخية للثقافة شرط أساسي للعمل والنجاح » .

« ولا أدري كيف يستطيع احد أن يتصور ان الاصلاح الديني كما قرره ـ مثلاً ـ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يعطل في قليل أو كثير ، عمل العاملين لاستقلال العرب ، أو جمع كلمتهم أو تآخيهم أو تعاونهم ، وقد ذكر شيخ الإسلام المغفور له الشيخ مصطفى عبد الرازق في مقدمته لمقالات

العروة الوثقى ان دعوة الشيخ محمد عبده ، تنتظم أموراً ثلاثة :

« ١ ـ تحري الفكر من قيد التقليد ، حتى لا يخضع العقل لسلطان غير سلطان البرهان ، ولا يتحكم فيه زعماء الدنيا ولا زعماء الأديان .

٢ ـ اعتبار الدين صديقاً للعلم ، له وظيفة يؤديها . وهما حاجتان من حاجات البشر ، لا تغني احداهما عن الاخرى .

٣ ـ فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الاولى » .

« وهل في هذه إلا الأساس الوحيد لأية حركة عربية استقلالية اتحادية » ؟

« وقد يظن ظان أن اختلاف العرب ديناً يقتضي تجريد حركتهم من عنصر الدين ، حرصاً على جمع الكلمة ومجاراة لما اتجهت اليه بعض الحركات القومية الحديثة . وهذا وهم ، أولاً لأنه يناقض ما اثبته التاريخ عن مشاركة غير المسلمين في بناء الثقافة التاريخية ، وثانياً ، لأنه يناقض ما اثبته التاريخ الحديث من مشاركة غير المسلمين في بناء الحركة العربية التحريرية الاستقلالية ، وثالثاً ، لأنه يعطل المصلحة العامة الكبرى ، الا وهي جمع الكلمة على اصلاح ديني اسلامي مسيحي ، بصدّ نزعات الالحاد والمادية » .

ـ ٢ ـ

إني أرى في مضامين هذه المقالة وطياتها عدة أمور ، تستوجب النقد والنقاش :

أولاً ، ألاحظ أن الاستاذ شفيق غربال يربط ، في مقالته هذه ، القومية باللادينية ، وينعت القوميين باللادينيين ، ويجني بذلك على القومية وعلى القوميين .

لأن الفكرة القومية لا تتضمن انكار الدين أو استنكاره بوجه من الوجوه ، فربطها باللادينية يشوه معانيها تشويهاً كبيراً ، فيحول دون فهمها على وجهها الصحيح .

يلوح لي أن الاستاذ استعمل كلمة « اللاديني » ، و« اللادينية » ، مقابل كلمة « لاييك » الافرنجية ، ففي المقالة قرائن عديدة تدل على ذلك دلالة صريحة .

ولكن . . كلمة Laïque لا تعني Irréligieux ، إنما تعني Non religieux, non cléric-al, non ecclésiastique . ولا حاجة إلى القول بأن عدم الانتساب إلى « السلك الكهنوتي » لا يعني عدم الايمان بالدين . فالمرء يعتبر من « اللاييك » ، إذا لم يكن ممن يتولون الوظائف الكهنوتية ، ولو كان من أشد المؤمنين بالله وبالدين ، ومن أحرص

المواظبين على أداء فرائضه واقامة طقوسه . ولذلك نستطيع أن نؤكد بأن كلمة « اللاديني » لا تعبّر عما يقصده الأوروبيون من كلمة « اللاييك » وأما الترجمة الصحيحة لهذه الكلمة ، فهي « العلماني » و« العلمانية » كما هو متعارف في كثير من البيئات المعنية بشؤون « الروحانية والعلمانية » .

إن نظرة سريعة الى تطور العلاقة بين الدين والعلم ، وبالاحرى بين رجال الدين وبين رجال العلم ، تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء .

من المعلوم أن رجال الدين ـ في القرون الوسطى في البلاد الغربية ـ كانوا يتدخلون في جميع الحركات الفكرية والأبحاث العلمية ، فيقبلون آراء المفكرين والكتاب أو يرفضونها ، حسب ما يذهبون اليه من مطابقتها أو مخالفتها لنصوص الكتب السماوية . وكثيراً ما كانوا يتهمونها بالالحاد ، إذا لم يجدوا « في العهد القديم أو العهد الجديد » ما يؤيدها تأييداً صريحاً ، والاحكام التي يصدرونها في هذه الأمور ، كانت تستوجب « حرق الكتب » ، أو دعوة الكاتب الى التوبة والاستغفار ، أو اعدامه حرقاً بالنار .

ولعل اشهر هذه الوقائع ، كان الحكم الذي اصدره رجال الدين ـ في اوائل عصر النهضة ـ على « غاليله » المشهور . انهم اعتبروا قوله بدوران الأرض منافياً للدين ، وفرضوا عليه أن يستغفر الله من الذنب العظيم الذي ارتكبه ، بقوله « الأرض تدور » !

إن النضال بين رجال الدين ورجال العلم استمر طويلاً ، وانتهى في آخر الأمر ، بانتصار رجال العلم على رجال الدين ، على أساس تقرير « استقلال العلم عن الدين » . وقد اصبح اليوم من الأمور التي يسلم بها الجميع : أن الحقائق العلمية ، إنما تكتسب عن طريق البحث والتجربة ، ولا تستخرج من نصوص الكتب السماوية . ولا حاجة إلى القول بأن تقرير هذه الحقيقة ، لا يعني انكار الدين أو التنصل منه ، إنما يعني الاعتراف بأن لكل من الدين والعلم ميداناً خاصاً به ، يستطيع أن يجول ويصول فيه ، من غير أن يتقيد بحركات نظيره .

فالمهندس اليوم ـ مثلاً ـ يضع تصميماته ، ويجري حساباته ، من غير أن يرجع إلى أحكام الدين ، ومن غير أن يستشير رجال الدين . ولكن سلوكه هذا ، لا يؤثر في اعتقاده الديني . فلا يمنعه مثلاً ـ من أن يكون من أشد المؤمنين العاملين . فلا يخطر على بال احد أن ينعت المهندس « باللادينية » لعدم رجوعه إلى الاحكام الدينية ، في اعماله وحساباته الهندسية .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن الاطباء ، وعن علماء التاريخ والاجتماع ، وعن قواد الجيش ، وعن رجال السياسة . . أيضاً . فإن كل واحد من هؤلاء يفكر ويبحث ويعمل - في ميادين اختصاصاته - مستقلاً عن الدين . وسلوكه هذا ، لا يجعله خارجاً على الدين ، فلا يسوغ اعتباره من اللادينيين .

وخلاصة القول : أن التفكير في بعض الأمور مستقلاً عن الدين ، لا يعني انكار الدين ، انما يعني اعتبار تلك الامور مما لا يدخل في نطاق الامور الدينية ، وذلك لا يحول دون الرجوع إلى الدين في سائر الميادين ، ودون الاهتمام بالدين اهتماما خاصاً في بعض الميادين .

ولذلك كله ، قلت ، ولا أزال أقول : إن نعت القومية باللادينية والقوميين باللادينيين ، لا يتفق مع حقائق الامور ، بوجه من الوجوه .

- ٣ -

تخلط المقالة بين الدعوة إلى الجامعة الاسلامية وبين الدعوة إلى الاصلاح الديني ، فإنها تبدأ بالتكلم عن الجامعة الاسلامية ، ثم تحاول أن تبرهن عليها بنقل ما قاله الشيخ محمد عبده عن الاصلاح الديني .

في حين أن الدعوة إلى الجامعة العربية الاسلامية شيء ، والدعوة إلى الاصلاح الديني شيء آخر ، ولا يوجد بينهما تلازم منطقي ، يمنعنا من أن نلتزم احداهما دون الاخرى .

لنفرض أن شخصاً من الاشخاص يعتقد بالاقليمية المصرية ، فيقول « مصر ، بس » ولا يحبذ بذل أي جهد في سبيل اتحاد العرب أو اتحاد المسلمين . أفلا يمكن أن يقول - في الوقت نفسه - بضرورة اصلاح الشؤون الدينية في مصر ؟

ولنفرض أنه يعتقد بالجامعة الاسلامية ، ويدعو إلى اتحاد المسلمين . افلا يمكن أن يكون - في الوقت نفسه - من الجامدين الذين لا يسلمون بوجوب القيام بالاصلاحات الدينية بالمعنى الذي قصده الشيخ محمد عبده وبالشكل الذي ذكره الاستاذ شفيق غربال ؟

إني عرفت المئات والمئات من القائلين بالوحدة الاسلامية ، ولكني قلما صادفت بينهم من يسلم بمبدأ « عدم خضوع العقل لسلطان غير سلطان البرهان » .

وفي الأخير ، لنفرض أن شخصاً من الأشخاص يحارب النزعات الاقليمية ، ويدعو إلى اتحاد البلاد العربية ، ولا يعتقد بامكان توحيد الأمم الاسلامية . أفلا

يمكنه ـ في الوقت نفسه ـ أن يقول بضرورة الاصلاح الديني في البلاد العربية ، ويدعو إلى هذا الاصلاح ؟

إني ـ شخصياً ـ ممن يدعون إلى اتحاد البلاد العربية ، من غير أن يعتقدوا بامكان توحيد البلاد الاسلامية ، ومع ذلك أعتقد بضرورة اصلاح الاوضاع الدينية .

ـ ٤ ـ

ولكن اهم الامور التي يجب أن تؤاخذ عليها مقالة الاستاذ شفيق غربال ،هي : عدم تقديرها للدور الخطير الذي تلعبه اللغة في حياة الاقوام وثقافتها .

فإن الاستاذ غربال لا يعير اقل اهتمام لأمر « اختلاف اللغات بين البلاد الاسلامية » ، لا في اقسام المقالة التي نقلتها آنفاً ، ولا في الاقسام الاخرى منها .

إنه يشير إلى انقسام البلاد الاسلامية إلى شرق أقصى ، وإلى وسط ، وإلى مغرب ، ولكنه لا يذكر شيئاً عن انقسامها إلى مناطق وعوالم عربية ، وفارسية ، وتركية وهندية ومالائية . . الخ . كما أنه لا يلتفت إلى اختلاف الاوضاع اللغوية ، في الاقسام الثلاثة التي ذكرها .

إذ من المعلوم أن ما يسميه الاستاذ « الوسط والمغرب » يدخل في نطاق العالم العربي ، ولكن القسم الذي يسميه « الشرق الاقصى » يبقى خارج نطاق العالم المذكور ، وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا القسم ينقسم ـ من حيث اللغة والثقافة ـ إلى مناطق عديدة ، يختلف بعضها عن بعض ، وعن منطقة العالم العربي ، اختلافاً كبيراً .

فكيف يجوز لنا أن نعتبر هذه الاقسام الثلاثة « متماثلة » ؟ وكيف يسوغ لنا أن نزعم أن هذه الانقسامات كلها ، من « آثار الاحداث التاريخية الطارئة ؟ » .

وإذا جارينا الاستاذ شفيق غربال ، في هذا المضمار ، فاعتبرنا « اختلاف اللغة » من الامور التاريخية الطارئة ، فلا ادري هل يبقى لدينا شيء يستحق التسمية باسم « الاحداث التاريخية الاساسية » ؟

يشير الاستاذ غربال في موضع آخر من مقالته إلى تنوع الثقافة الاسلامية ، فيقول : « إذ هي في الاندلس مثلاً تختلف عنها في الهند ، وهي في الغابات أو المراعي أو السواحل الافريقية تختلف عنها في الشام والعراق » . ومن الغريب أنه لا يلتفت هنا ايضاً إلى اختلاف الثقافة الاسلامية تبعاً للغات البلاد التي تحتضنها كأن تأثير اللغة في الثقافة ، اقل واضأل من تأثير الغابات والمزاعي فيها ! .

إني اعتقد أن اللغة من أهم عناصر الثقافة ، فهي اعمق جذوراً من جميع العناصر الاخرى .

إن تواريخنا القديمة لم تقدر اهمية اللغة في حياة الامم حق قدرها ، فلم تذكر شيئاً عن تطوراتها ، الا بمناسبة أمر الخليفة بتحويل لغة الدواوين إلى العربية .

ولكنا نعلم الآن : ان اللغات تتنازع وتتصارع على مسرح التاريخ . كما نعلم أن الصراع الذي يقوم بين اللغات ، يكوِّن نوعاً من الحروب الباردة الصامتة ، التي لا تظهر للعيان والتي تستمر مدة أجيال وأجيال ، بدون انقطاع ، ولكنها تؤدي إلى نتائج اخطر بكثير من نتائج الحروب التي تصلصل فيها السيوف ، وتزمجر فيها المدافع ، وتسيل فيها الدماء .

إن الغفلة عن هذه الحقيقة الاجتماعية الهامة ، كانت من افدح العيوب التي منيت بها تواريخنا القديمة ، والتي لا تزال تمنى بها كثير من تواريخنا الحديثة .

واتمنى بكل جوانحي ، أن لا تطول بنا هذه الغفلة ، اكثر مما طالت إلى الآن .

يشير الاستاذ شفيق غربال إلى التعارض القائم « بين القوميين اللادينيين وبين المصلحين الذين قدروا أن الاستمساك بالاصول التاريخية للثقافة شرط اساسي للنجاح » .

واما أنا فأرى من واجبي أن اقول ، بعد أن نفيت عن القوميين تهمة اللادينية ، أنهم ايضاً يقولون بوجوب الاستمساك بالأصول التاريخية للثقافة ، ولكنهم يعتقدون بأن اهم واعمق الاصول التاريخية للثقافة هي اللغة ، التي يهملها الاستاذ شفيق غربال اهمالاً كلياً . .

والفرق بينهم وبين الاستاذ ، يعود من حيث الاساس ، إلى تقدير أو عدم تقدير اهمية اللغة ، في حياة الامم وثقافتها . .

ـ ٥ ـ

بعد هذه الملاحظات الاساسية التي حامت حول أسس القومية العربية ، ارى أن اشير اشارة عابرة إلى بعض الامور الاخرى التي تخالف فيها المقالة المذكورة بعض الحقائق التاريخية :

١ ـ عندما يتطرق الاستاذ غربال إلى مقارنة الثقافة الاسلامية بالثقافة الاوروبية ، يزعم أن « الثقافة الاوروبية تخلت عن نصرانيتها » ثم يقول « وهذا في نظر العارفين سرّ بلواها » .

إن ما اعرفه عن الثقافة الاوروبية وتاريخ تلك الثقافة لا يسمح لي بتأييد هذا الزعم . واميل إلى الظن بأنه ناتج عن عدم التمييز بين فصل الدين عن العلم والسياسة ، وبين التخلي عن الدين بصورة عامة .

٢ ـ يقول الاستاذ غربال أن « الحروب الصليبية اقتضت تسليم الزمام لرجال السيف » ، ولهذا السبب غلبت « كفة السياسة السلطانية على كفة السياسة الشرعية ، وضعفت لذلك الرياسة الدينية تبعاً لذلك ضعفاً بيناً » .

في حين أن كل ذلك كان قد حدث قبل بدء الحروب الصليبية بقرون عديدة . فإن الرئاسة الدينية ـ أي الخلافة ـ كانت ضعفت وهزلت منذ انقضاء العهد العباسي الاول ، حيث ذهبت معاني الخلافة ، ولم يبق الا اسمها ، وحيث « صار الامر ملكاً بحتا » و « صار السلاطين يدينون للخليفة تبركاً » .

وابن خلدون كان قد لاحظ ودوّن هذا التحوّل والتطور بكل وضوح وجلاء ، كما أنه كان علله تعليلاً يستند إلى « طبيعة الاجتماع البشري » .

فالزعم بأن « تسليم الزمام إلى رجال السيف » قد نتج عن الحروب الصليبية ، يخالف أثبت واوضح حقائق التاريخ ويكون بمثابة « تعليل الحادث بما حدث بعده » .

٣ ـ يزعم الاستاذ غربال ان « انفصال الاقاليم العربية عن سائر اقاليم العالم الاسلامي » كان من نتائج الحروب الصليبية من ناحية ، والغزوات التتارية من ناحية أخرى .

ولكن هذا الزعم لا يتفق مع حقائق التاريخ . إذ من المؤكد أن العالم الاسلامي كان قد فقد وحدته ـ من الوجوه المذهبية والادارية والسياسية ـ قبل بدء الحروب والغزوات المذكورة بقرون عديدة .

٤ ـ يقول الاستاذ غربال « أن العروبة بأوضاعها الراهنة لم تنشأ عن العصبية ، بل نشأت عن فعل عوامل تاريخية طارئة » .

كما يزعم أن بدء العروبة « كما عرفها التاريخ الحديث » كان من نتائج « امتداد سيطرة الاوروبيين إلى قلب الاقاليم العربية في الوسط والمغرب وفي فارس » .

انه يخالف ـ هنا أيضاً ـ حقائق التاريخ والاجتماع :

يجب على الباحثين في امثال هذه القضايا ان يميزوا بين « العروبة » وبين « الشعور بالعروبة » ، وبتعبير آخر : بين العروبة نفسها ، وبين التفكير بها . ومما لا شك فيه أن بدء العروبة يعود إلى تاريخ سحيق في القدم ، يسبق تاريخ الوقائع التي ذكرها الاستاذ بسلسلة طويلة من القرون . واما الشعور بالعروبة ، والتفكير بها ،

وجعلها محور سياسة واضحة . . فهما لم يبدأ الا بعد الأحداث المذكورة بمدة غير يسيرة .

إني اعتقد أن تاريخ العروبة لا يمكن أن يفهم على وجهه الصحيح ، إلا بتتبع الوقائع التي رافقت انتشار اللغة العربية واستقرارها :

من المعلوم أن اللغة العربية ، كانت قبل الإسلام شبه محصورة في الجزيرة العربية ، فلم تتعدّ حدود الجزيرة إلا في حافات الهلال الخصيب الذي يعلوها . ولكنها بعد الاسلام اخذت تنتشر بسرعة ، في قارتي آسيا وافريقيا ، إلى اقطار مترامية الاطراف .

فإن الفتوحات العربية التي اعقبت ظهور الاسلام نشرت الديانة الاسلامية من ناحية واللغة العربية من ناحية اخرى .

إنها لم تفرض ذلك على سكان البلاد المفتوحة فرضاً ، ولكن سير الوقائع ـ وتفاعل الحياة الاجتماعية ـ أدى إلى انتشار الديانة الاسلامية واللغة العربية انتشاراً كبيراً .

ولكن نتائج هذا الانتشار ، لم تكن متساوية في كل البلاد :

(أ) في بعض البلاد المفتوحة ، تغلبت اللغة العربية على اللغات المحلية تغلباً تاماً ، فأصبحت لغة عامة الناس في تلك البلاد كما أن الديانة الاسلامية صارت ديانة الأكثرية فيها . وهذه البلاد هي التي تكون العالم العربي ، في الحالة الحاضرة .

(ب) وفي بعض البلاد لم تتغلب اللغة العربية على اللغات المحلية تغلباً تاماً ، وأن أثرت فيها تأثيراً كبيراً . وتكونت بذلك امم إسلامية غير عربية كما حدث في ايران وما وراء النهر .

(ج) في بعض البلاد انتشرت اللغة العربية والديانة الاسلامية وبقيت فيها مدة قرون عديدة . إلا ان سلسلة الوقائع التاريخية انتهت إلى انحسار اللغة العربية والديانة الاسلامية ، من تلك البلاد ، بصورة نهائية كما حدث في الاندلس وصقلية .

(د) ولكن في بعض البلاد ، انتشرت الديانة الاسلامية نتيجة لفتوحات قامت بها شعوب اسلامية غير عربية ، وطبيعي ان هذه الفتوحات لم تنشر اللغة العربية ، بل نشرت لغة الفاتحين . ان فتوحات الاتراك السلاجقة في الاناضول والاتراك العثمانيين في البلقان ، كانت من هذا القبيل : انها نشرت الديانة الاسلامية ونشرت معها اللغة التركية .

وأما فتوحات المغول في الهند ، فأوجدت لغة جديدة مزيجاً من التركية والفارسية والعربية .

ولا حاجة إلى القول ان جميع هذه الفتوحات ، وسعت العالم الاسلامي ، من غير ان توسع العالم العربي .

(هـ) وفي الاخير ، في بعض البلاد ، انتشرت الديانة الاسلامية ، من غير فتوحات عسكرية ، بتأثير التجار والرعاة كما حدث في اندونيسيا وماليزيا .

ولهذه الاسباب كلها اصبح العالم الاسلامي اوسع بكثير من العالم العربي .

وأما ، لماذا سارت الاحوال على هذا المنوال ؟ .. لماذا تغلبت اللغة العربية على بعض اللغات تغلباً تاماً ، ولم تتغلب على بعضها الآخر ؟.. ولماذا توقفت انتصاراتها الحاسمة ، في سفوح جبال زاغروس ؟..

إني لا أرى لزوماً ولا مجالاً لبحث ذلك وشرحه هنا . ولكني أقول ، ان عوامل ذلك كانت كثيرة ومتنوعة . منها : مبلغ قرابة اللغات المذكورة الى اللغة العربية أو مغايرتها لها .. ومنها : حيوية كل واحدة من تلك اللغات وثروتها الأدبية في عهد الفتوحات العربية .. ومنها :

هجرات القبائل العربية التي رافقت الفتوحات ، أو تمت بعدها ومبلغ استمرار تلك الهجرات ...

وأقول بلا تردد : أن تأثير هذه العوامل المختلفة ، كان أقدم وأعمق وأوسع بكثير من تأثير الحروب الصليبية والغزوات التتارية التي يشير إليها الاستاذ غربال .

كلمة ختامية

قبل ان اختتم هذا العرض والنقد ، أود أن أقف قليلاً عند الكلمة التي اختتم بها الأستاذ شفيق غربال مقالته المنشورة في مجلة الهلال :

يفاجىء الأستاذ قراءه ، في نهاية المقالة بفكرة جديدة لا تمت بصلة ما إلى ما سبقها من الآراء . هذه الفكرة ، هي : الدعوة إلى « جمع الكلمة على اصلاح ديني اسلامي مسيحي ، يصد نزعات الالحاد والمادية » .

ويتبين من ذلك ان الاستاذ شفيق غربال يرى لزوماً لاصلاح يشمل الدين الاسلامي والدين المسيحي في وقت واحد ليشترك الدينان في العمل لتحقيق غاية واحدة ، هي « صد نزعات الالحاد والمادية » .

افلا يترتب عليه ـ والحالة هذه ـ أن يسلم بأن هذا الاشتراك لا يمكن أن يتم تحت راية أحد الدينين ؟ بل انه يحتاج إلى راية أخرى ، تختلف عن راية كل منهما ، ليستطيع الدينان أن يجتمعا ويعملا تحت ظلها ؟

وهذه الراية الجامعة ، بالنسبة الينا ، هل يمكن أن تكون شيئاً غير « راية الوطنية والقومية » ، وبتعبير أقصر : راية العروبة !

أفلا يحق لنا أن نقول ، هنا أيضاً : العروبة أولاً ؟

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

دفاع عن العروبة

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٠)

دفاع عن العروبة

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

بيروت: شباط / فبراير ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٦ .

المحتويـــات

مقدمـــة ٧

القومية الاعتباطية ، التي يدعو إليها مريدو انطون سعادة

ـ في حفلة مدرسية ١٤
ـ نظرات إلى دستور الحزب واساليبه ١٩
ـ حول النقاش السابق ٢٣
ـ حول حدود سوريا الطبيعية ٣٠
ـ تأثير البيئة الطبيعية في الأحوال البشرية ٣٧

نظرات إلى تاريخ الأمة العربية

ـ العرب وغريزة الاحساس بالمستقبل ٤٩
ـ حول ماضي العرب ٦٢
ـ حول مقال العرب في سويسرا ٦٩

العالم العربي والشرق الأوسط

ـ الشرق والشرقيون ٧٩
ـ الشرق الأدنى والشرق الأوسط ٨٥

وحدة اللغة ووحدة القومية

ـ مثال الولايات المتحدة الامريكية ٩٩

- مثال امريكا اللاتينية ١٠٨
- مثال بلجيكا ١١٤
- مثال سويسرا ١١٩
خاتمــة ١٢٣

مقدمـــــة

- ١ -

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

ذلـك لأن مفهوم الـوطن عند أمثـال هـذه الأمم يكـون واضـح المعـالم ومستقـر الشكل : الأمة تكوِّن دولة مستقلة موحَّدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك لا تكون الوطنيـة عند هـذه الأمم موضـع خلاف ومثـار جدل . وجميع أفراد الأمة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأساسية نحو هذا الوطن المشترك العام .

ولكن ، ما أتعس الأمم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتها القـومية واستكمـال شخصيتها السياسيـة ، فلم تستطع أن تجعـل حدودهـا الدوليـة منطبقـة على حـدودها القومية !

إن مفهوم الوطن عند هذه الأمم لا يكـون واضح المعـالم ومستقر الشكـل . لأن تعـدد الدول المسيـطرة عـلى شؤون الأمـة يجعـل مفهـوم الـوطن معقـداً ومشـوشـاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الـوطن الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمـة ، و « الوطن العـام » الذي

يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الأمة على اختلاف دولها و أوضاعها السياسية .

« الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول . . و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤ يته تحت راية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد .

وبتعبير أقصر : يكون هناك « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود » ، . . . أو « الوطن الدولي » و « الوطن القومي » . .

ولا حاجة إلى البيان : إن كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة من نوع خاص .

ولكن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الأسباب كلها تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن الأساسية : فريق الإقليميين وفريق القوميين .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون إليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، ويعتبرون كل ما بقي خارج تلك الحدود أجنبياً ، وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ، بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها .

فريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً ، وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة .

وفريق الاقليميين الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددها تبعاً لتعدد دولها ؛ وفريق القوميين الذين يعتقدون بوحدة الأمة على الرغم من تعدد الدول .

إن إختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى إختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلاً حاداً في بعض الأحيان :

يتهم الاقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الإقليميون بأن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن

القوميين يقولون عن هؤلاء أنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الأوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . وتعمل لإذكاء نيران الخلاف بتقوية الإقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون إتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع : فيسعى قسم منهم لتقوية الاقليمية ، تارةً للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة ، وتحقيق أطماع كبيرة . ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطية للوصول إلى أهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاية نفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الأوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية ، ويزدري النزعات الوطنية والقومية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة والمتضاربة كلها ، على زيادة البلبلة في الأفكار والنزعات ، وإشاعة الفوضى في البلاد ، وإضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الأمة الألمانية قبل سنة ١٨٧٠ ، والأمة الايطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانت في هذه الحالة .

والأمة العربية لا تزال في هذه الحالة . .

كتبتُ هذه الأسطر ونشرتها قبل خمس سنوات ، وأنا أشعر بألم مرير من التفكير في أحوال العالم العربي : قسم كبير منه محروم من الاستقلال ، ومقيد بأغلال الحماية والاستعمار ، والقسم المستقل منه منقسم إلى ثماني دويلات ، تتمسك كل واحدة منها بالحدود الاصطناعية التي رسمها لها الحكم الأجنبي ، ويعتبر المحافظة على تلك الحدود من أوجب الواجبات الوطنية التي لا يجوز التفريط فيها بأي حال من الأحوال .

وأصبحت الأمة العربية ـ بسبب هذه الأوضاع ـ من أضعف أمم الأرض ، على الرغم مما كان لها من مجد باهر في العصور السالفة ، وعلى الرغم مما لها من إمكانيات هائلة في الحالة الحاضرة .

ـ ٢ ـ

إن هذه الأحوال لم تتغير كثيراً منذ ذلك التاريخ .

في الواقع أن « العروبة » أحرزت ـ خلال هذه المدة ـ عدة انتصارات هامة في بعض الميادين ، ولكنها تعرضت إلى بعض الخسائر أيضاً ، في ميادين أخرى :

إن الثورة المصرية قضت على الحكم الملكي ، وأزالت بذلك أحد عوائق الاتحاد . فإن العرش المصري كان أقدم العروش القائمة في الشرق العربي ، ونستطيع أن نقول : أنه كان العرش الوحيد الذي يستحق النعت بالقديم . وكان له جذور عميقة وأسس متينة ، تقوّت وتأصلت بعمل عدة أجيال من أرباب السياسة والصحافة ورجال الدين والتعليم . فالقضاء على هذا العرش ، لا شك في أنه كان خدمة ثمينة لفكرة القومية العربية ، ولمستقبل هذه الفكرة .

ثم ، إن رجال الثورة ، بحكم إتصالهم القديم والعميق بطبقات الشعب ، وبسبب إشتراكهم الفعلي بمعارك فلسطين . . قدّروا الروابط المعنوية التي تربط مقدرات مصر بمقدرات البلاد العربية الأخرى ، وأدركوا القدرة الكامنة في فكرة الوحدة العربية ، لمستقبل مصر بوجه خاص ، ولمستقبل سائر البلاد العربية بوجه عام ، وأعلنوا ـ لذلك كله ـ إيمانهم بالعروبة ، منذ بداية الأمر .

وأخذت فكرة القومية العربية تنتشر في مصر ـ بعد قيام الثورة ـ بسرعة كبيرة ، وتحقق بذلك ما كنت أتوقعه وأتمناه بكل جوانحي منذ عدة عقود من السنين : تبنت مصر فكرة القومية العربية ، وصارت تعمل من أجلها ، بكل قوة ونشاط .

هذا ، من جهة . ومن جهة أخرى ، فإن الوعي القومي اشتد في جميع أنحاء المغرب العربي ، وصار يدفع الجماهير إلى العمل للتحرر من ربقة الاستعمار ، عملاً مقروناً بروح التضامن والتضحية والإيثار . ووصلت الحركات القومية الاستقلالية في ذلك القسم من العالم العربي إلى حد ، يثلج الصدور ، ويبشر بمستقبل أفضل ونصر قريب . ولكن ـ مقابل ذلك ـ تعرضت فكرة القومية العربية ـ في بعض الميادين ـ إلى شيء من الفتور والاسترخاء ، وصل إلى حد التراجع والارتداد في بعض الأحوال .

فإن السياسة الدولية ، وجدت في الأحوال الحاضرة فرصة مواتية للتأثير على بعض الدول العربية ، وقامت بمناورات عديدة ، انتهت إلى ربط إحدى الدول العربية إلى عجلة من العجلات العالمية ، وأخذت تسعى إلى جرّ ما جاورها أيضاً إلى نفس الاتجاه . ونتج عن ذلك بلبلة خطيرة في السياسة العربية ، كادت تؤدي إلى حدوث إنشطار في قلب العالم العربي وسرة حياته . ومما يؤسف له كل الأسف ، أن بعض الكتّاب والساسة ـ في مختلف البلاد العربية ـ لم يقدروا أخطار هذا الاتجاه ، حتى أنهم صاروا يحبذونه ويدافعون عنه .

وقد فات هؤلاء ، أن المكانة التي يتمتع بها العالم العربي في السياسة الدولية ، تستند ـ في الدرجة الأولى ـ إلى وقوعه في ملتقى القارتين ، وإلى سيطرته على هذا الملتقى بمخالب قوية وأجنحة واسعة ، تمتد إلى طرفيه ، إلى مسافات شاسعة . إن إنشطار العالم العربي على النمط الذي أشرت إليه آنفاً ، يفقده هذه المكانة الخطيرة ، ويذهب بكل ما له من أهمية سياسية واستراتيجية .

ومن المعلوم أن السياسة الدولية ـ ولا سيما السياسة البريطانية ـ بذلت جهوداً متواصلة لإحداث هذا الانشطار ، منذ صدور « وعد بلفور » ، وذلك بدقّ « الإسفين » الذي أسموه في بادىء الأمر باسم « الوطن القومي لليهود » ، والذي إنتهوا إلى تسميته باسم « دولة اسرائيل » .

وأنا أعتقد بأن الاتجاه الذي حبذه بعض الكتاب والساسة ـ بدون تفكير وروية ـ يكون بمثابة إضافة إسفين معنوي جديد ، إلى ذلك الاسفين المادي البغيض .

ـ ٣ ـ

يتبين من كل ما سبق : ان فكرة العروبة لا تزال تجابه مقاومة شديدة من بعض البيئات ، كما أنها تتعرض إلى هجمات عنيفة من بعض البيئات .

هناك طائفة من الكتّاب والساسة لا تؤمن بوحدة الأمة العربية ، ولذلك لا تبذل أي جهد في هذا السبيل .

وبينهم من لا يكتفي باتخاذ مثل هذا الموقف السلبي في هذا المضمار ، بل يزدري بكل من يؤمن بوحدة الأمة العربية ، ويتهمهم بالخيالية .

والبعض منهم يمضي في هذا المضمار إلى أبعد من ذلك ، يتهم دعاة العروبة بضعف التفكير ، وينتقدهم أشد الانتقاد .

ولكن هناك طائفة أخرى ، لا تكتفي بنقد وتسخيف فكرة الوحدة العربية ، بل تعتبر هذه الفكرة من الأمور الضارة التي يجب محاربتها ، وتتهجم على العروبة وعلى دعاتها ، هجوماً عنيفاً .

إني كتبت الفصول التالية ، لاستعراض ونقض هذه الآراء والأعمال ، وللدفاع عن العروبة ، تجاه الهجمات الضالّة المضلّلة التي يشنها عليها هؤلاء بصور ووسائل شتى .

مونترو ٢٠/٧/١٩٥٥ ساطع الحصري

القومية الاعتباطية التي يـدعو إليهـا
مريـدو انطون سعادة

في حفلة مدرسية

- ١ -

عندما كنت أقلب صفحات جريدة يومية في بيروت ، في بداية هذا الصيف ، وقع نظري على عنوان ضخم ، يتوج ثلاثة أعمدة ، بحروف كبيرة :

« حصاد الموسم في المدارس »

فأخذت أقرأ ما تحت العنوان ، مدفوعاً بميلي القديم نحو تتبع شؤون المدارس والتربية والتعليم .

وقد فهمت من قراءة السطور الأولى ، ان الجريدة تصف حفلة مدرسية ، أقيمت في الجبل ، بمناسبة توزيع الشهادات على المتخرجين ، ومنح الجوائز للمتفوقين ، بحضور جمع غفير من الأهلين بينهم بعض الوزراء في حكومة لبنان .

وقد جاء في الجريدة ما نصه :

« كان خطيب الحفلة الاستاذ . . خاطب الخريجين قائلاً : « نحن نهاية جيل ، وأنتم نقطة الابتداء في جيل جديد » ثم ناشدهم أن يستوحوا الايجابية في كل شيء . وإن الأمور السياسية ليس فيها أحقاد دائمة ولا صداقات دائمة . بل هي المصالح القومية العليا التي تفرض ، في الأخير ، القصد والاتجاه .

« ثم تلاه الطالب . . . عن الدائرة العربية الانكليزية ، فألقى كلمة نثرية أنهاها بقصيدة من نظمه في وداع المعهد ، مشيراً إلى وحدة الشعب التي تعلو على خلافاته الطائفية .

« ثم جاء دور الطالب . . . فألقى خطاباً عن الدائرة العربية الفرنسية ، قال فيه :

« أقف بينكم في هذه الساعة ، وفي نفسي عزم وقوة ، وفي عيني بريق أمل لامع ، أنظر إلى الحياة نظر المطمئن الواثق ، بعد أن عرفت حقيقتي ، وآمنت أنني جزء من مجتمع ، وجندي في معسكر ، يستعد لمعركة فصل الخطاب .

« إن مدرسة الحياة الكبرى تعلمنا أن الطالب هو نقطة الانطلاق والارتكاز في بناء مجتمع أفضل . وإن الأمة تنتظرنا وقد وضعت ثقتها ، كل ثقتها ، بنا ، تأبى أن ترانا بعيدين عن معركة تحريرها . . . فالطلبة ، وهم من هذا المجتمع وله ، سلاحهم في معركة التحرير هو الايمان والمعرفة ، مع الاستعداد الدائم لدفع ضريبة الدم ، حين يدعو الواجب .

« إن خير بلادنا لنا نحن ، لنتمتع به ونستغله فيما يعود على أمتنا بالتقدم والارتقاء . وما وصولنا إلى ما وصلنا إليه إلا نتيجة إنصرافنا عن قضية بلادنا الكبرى إلى العنعنات الطائفية البغيضة والتحزبات الاقطاعية النيورجعية ، المتلبسة برداء أحمر ، مستوردة من خارج بلادنا .

« أيها الأخوان ! إن في شعبنا كل علم ، وكل فن ، وكل فلسفة . ولكن منابع العبقرية الكامنة فينا قد علاها الصدأ ، وهي تنتظر من يفجّرها نوراً وفكراً وإشعاعاً . ولتحقيق هذا الانقلاب الشامل ، نحن بحاجة للسير بالحركة الفكرية الاجتماعية ذات النظرة الجديدة إلى الحياة والكون والفن ، المستمدة من روح تاريخنا وواقع حياتنا .

« الطالب ، يا سادة ، هو مواطن في حقل اختصاصه ، وعليه أن يكون منتجاً بطريقة ما . وعلى قدر وعيه لقضيته وإيمانه بنفسه يكون بذله وعطاؤه .

« فيا زملاء الدراسة ، ويا رفقاء السلاح : ان الأمة قد وضعت على أكتافكم عبئاً ثقيلاً . هو عبء تحرير أجزاء الوطن الضائعة . . . » .

قرأت الخطاب إلى هنا ، باهتمام متزايد ، لأني لاحظت بين أسطره عدة كلمات وعبارات ذكرتني بخطب انطون سعادة ومريديه . ولكني دهشت دهشة عظيمة ، عندما قرأت الأسطر التي تلي ذلك ، وعلمت ما يقصده من تعبير « أجزاء الوطن الضائعة » .

إذ يقول الطالب بعد العبارات التي نقلتها آنفاً :

« عبء إنقاذ فلسطين ، وقبرص وسيناء وكيليكية والاسكندرون » .

« إن الأمة وضعت على أكتافكم هذا العبء الثقيل ، لأنها تعلم أن أكتافكم أكتاف جبابرة . وسواعدكم سواعد أبطال . . » .

إذن ، فإن أجزاء الوطن الضائعة ـ في نظر صاحب الخطاب ـ هي : فلسطين ، وقبرص ، وسيناء ، وكيليكية والاسكندرون .

أنه يدعو ـ في هذا الخطاب ـ زملاءه ورفقاءه إلى العمل في سبيل إنقاذ هذه البلاد من ربقة المسيطرين عليها .

طبيعي إن إنقاذ فلسطين إنما يعني تحريرها من حكم الصهيونيين وإنقاذ قبرص يعني تخليصها من حكم الانكليز ، وإنقاذ الاسكندرون وكيليكية يعني تحريرهما من الأتراك ؛ وأما إنقاذ سيناء، فلا يمكن أن يعني إلا تخليصها من حكم المصريين !

إذن ، فإن مصر التي تحكم سيناء، أجنبية ـ في نظر الطالب الخطيب ـ مثل الانكليز والأتراك والصهيونيين !

فكان من الطبيعي أن تعتريني دهشة عظيمة ، عندما أقرأ القسم الأخير من الخطاب الذي نقلته الجريدة البيروتية .

ـ ٢ ـ

ويجب عليّ أن أصرح بأن سبب الدهشة التي اعترتني عند قراءة المقال ، لم يكن إطلاعي على هذا الضلال الفكري ، بل كان الشكل الذي ظهر فيه هذا الضلال ، والظروف التي لابست ظهوره .

لأن الضلال الفكري الذي ظهر خلال هذا الخطاب ، لم يكن الأول من نوعه . فإني كنت قرأت وسمعت كثيراً من أمثاله ، منذ سنوات عديدة . وكنت أعرف أنه من جملة « تعاليم » الحزب الذي أسسه انطون سعادة . لأن هذا الحزب ينكر وجود « قومية عربية »، ويدعو الناس إلى الايمان بقومية من نوع خاص ، خطت حدودها ومعالمها مخيلة مؤسس الحزب وأهواؤه بصورة اعتباطية .

فإني أن أنسى ، لا أنسى فقرة كنت قرأتها قبل سنوات عديدة في جريدة بيروتية تحت عنوان « غزة بعد الاسكندرونة » كان كاتبها أحد مريدي انطون سعادة ، وكان قد كتبها بمناسبة الأخبار الواردة عندئذ عن « إنشاء إدارة مصرية في غزة » . أنه كان يعتبر ذلك بمثابة كارثة قومية نزلت على رأس سوريا ، مثل كارثة انتقال اسكندرونة إلى حكم الأتراك !

ولذلك ما كان لي أن أندهش مما قرأته أخيراً في جريدة « صدى لبنان » ، لو لم ألاحظ أن هذا الضلال الفكري ظهر ـ هذه المرة ـ على لسان طالب في عنفوان الشباب ، يتخطى عتبة المدرسة إلى ساحة الحياة ، وذلك في خطاب يلقيه خلال الاحتفال بتوزيع الجوائز والشهادات .

فإن المقالة التي قرأتها بمناسبة هذا الاحتفال ، أظهرت لي أن بذور الضلال التي

نثرها انطون سعادة ومريدوه ، دخلت حرم المدارس ، وصارت تضلل الشبان في معنى الأمة والوطن ، وفي معنى المواطنين والأجانب .

إنها توصلت إلى تضليل هذا الشاب ، حتى جعلته يعتبر قبرص جزءاً من الوطن الذي يجب أن يعمل لانقاذه ، كما يعتبر مصر أجنبية عنه ، مثل الأتراك والانكليز والصهيونيين .

وهذا هو سبب الدهشة التي اعترتني عندما اطلعت على هذا الخطاب في جريدة صدى لبنان .

- ٣ -

إني كنت درست آراء انطون سعادة وتعاليمه ، درساً تفصيلياً ، ونقدتها نقداً علمياً في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » . الذي نشر قبل مدة تقرب من خمس سنوات ولم أعد إلى كتابة شيء عنها بعد ذلك التاريخ ، لاعتقادي بأن تلك الانتقادات لم تكن في حاجة إلى المزيد .

ولكني علمت ـ مما حدث بعد ذلك ـ إن الحزب واصلَ أعماله التضليلية ، واستطاع أن يتغلغل في بعض الأوساط ، لأسباب عديدة ، ووسائل شتى .

أولاً ، استفاد رجال الحزب من الاختلافات التي قامت بين حكومتي سوريا ولبنان . فإن الحكومتين المذكورتين تناوبتا العطف على الحزب والتنكر له ، عدة مرات : عندما غضبت عليه حكومة لبنان عطفت عليه وساعدته حكومة سوريا ، وعندما غضبت عليه سوريا عطف عليه لبنان ، وهيأ له وسائل العمل والنشاط في أراضيه .

فضلاً عن ذلك ، وجد رجال الحزب ، في السنوات الأخيرة حماية وتشجيعاً من جماعات وهيئات أخرى ، رسمية وغير رسمية عربية وغربية . صارت هذه تحمي وتساعد الحزب ، لأنها تعتبره آلة ناشطة لمحاربة الشيوعية ، كأن الشيوعية لا يمكن أن تحارب إلا بالتنكر للعروبة !

وأخذت جماعة تصفق له ، لأنه صار يدعو إلى إتحاد سوريا مع العراق ، كأن الاتحاد بين البلدين يمكن أن يتم من غير الاستناد إلى فكرة العروبة ، وكأن إنكار القومية العربية يعود بفائدة ما على أي واحد منهما !

وصارت جماعة تحبذه لأنه يدعو إلى إلغاء الطائفية ، كأن الدعوة إلى ذلك تنحصر في هذا الحزب ، وكأن زوال الطائفية يتوقف على تبعيد فكرة العروبة من الأذهان والقلوب .

هـذا ، ويجب أن لا يغرب عن البـال ، بأن تغيير اسم الحزب أيضاً عاد عليه بفوائد عديدة : إذ من المعلوم أنه كان يسمى - في بادىء الأمر - باسم « الحزب القومي السوري ». وبما أن حكومة لبنان رأت في هذا العنوان خروجاً على أحكـام الدستـور ، وأمراً يقع تحت طائلة القانون ، غيّر أنطون سعادة اسم حزبه وسمـاه « الحزب القـومي الاجتماعي ».

ولا يخفى أن كلمة « القومي » من الكلمات المحببة إلى النفوس كما أن الاصلاح الاجتماعي من الأمور التي يتوق إليها المواطنون المخلصون .

وصار الكثيرون من الشبان ينخدعون بهذا الاسم ، وينجذبون إلى الحزب ، من غير أن يتأملوا فيما وراءه من مقاصد هدامة .

إن مريدي أنطون سعادة يسمون أنفسهم « قوميين »، في الوقت الذي يحاربـون «القومية العربية »، ويدعون المؤمنين بالعروبة - « مرضى العقل والنفس ».

أمام هذه الأحوال والوقـائع ، رأيت أن أعـود إلى مناقشـة تعاليم هـذا الحزب ، وأن ألفت الأنظار - مرة أخرى - إلى ما تنطوي عليه من ضلال وتضليل .

نظرات إلى دستور الحزب وأساليبه

ـ ١ ـ

لقد جاء في مقدمة « دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي » ما يلي :

« تأسس الحزب السوري القومي الاجتماعي بموجب تعاقد بين الشارع صاحب الدعوة إلى القومية السورية وبين المقبلين على الدعوة ، على أن يكون واضع أسس النهضة السورية القومية الاجتماعية زعيم الحزب مدى حياته ، وعلى أن يكون معتنقو دعوته ومبادئه أعضاء في الحزب يدافعون عن قضيته ، ويؤيدون الزعيم تأييداً مطلقاً في كلّ تشريعاته وإدارته الدستورية » .

يلاحظ أن كل من ينتمي إلى الحزب ـ نظراً إلى هذه المقدمة ـ يكون قد تعهد بتأييد الزعيم تأييداً مطلقاً في كل تشريعاته واداراته الدستورية .

في الواقع أن هذه التشريعات والادارات مقيدة هنا بالدستورية ، ولكن الدستور لا يتضمن أي نص على وجود هيئة تمثيلية ، ولذلك يصبح هذا القيد عارياً عن المعنى ـ ويكون العضو متعهداً بتأييد الزعيم تأييداً مطلقاً في كل تشريعاته وإداراته .

إنه الشارع ، وصاحب الدعوة ، وله وحده الحق في وضع تشريعات جديدة ، وليس لمريديه الا الطاعة والتأييد ، وذلك مدى حياته .

ـ ٢ ـ

واما شروط الدخول في الحزب ، فتبينها المادة التاسعة من الدستور المذكور ـ الدستور الذي وضعه الشارع انطون سعادة بنفسه ـ بالنص :

« كل سوري ذكراً كان أم أنثى يحق له دخول الحزب السوري القومي الاجتماعي ، على أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

أ ـ أن يكون قد بلغ الثامنة عشرة من عمره .
ب ـ أن لا يكون قد تجاوز الاربعين من عمره .
ج ـ أن لا يكون مجرماً ضد المجتمع أو ضد الأمة .
د ـ أن يدين بالقومية السورية . وأن يعتنق مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي ونظامه .
هـ ـ أن يكون مستعداً لاداء القسم الآتي :

« أنا . . . اقسم بشرفي وحقيقتي ومعتقدي على أن انتمي إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي بكل اخلاص وكل عزيمة صادقة ، وأن اتخذ مبادئه القومية الاجتماعية ايماناً لي ولعائلتي وشعاراً لبيتي ، وأن احتفظ بأسراره . وأن لا ابوح بها لا بالقول ولا بالكتابة ولا بالرسم ولا بالحفر ولا بأية طريقة أو وسيلة أخرى ، لا تطوعاً ولا تحت أي نوع من أنواع الضغط . وأن أحفظ قوانينه ونظاماته وأخضع لها ، وأن أحترم قراراته وأطيعها ، وأن انفذ جميع ما يعهد به إليّ بكلّ أمانة ودقة . وأن اسهر على مصلحته وأؤيد زعيمه وسلطته . وأن لا أخون الحزب ولا أي فرع من فروعه ولا أفراده ولا واحداً منهم . وأن اقدم كل مساعدة أتمكن منها إلى أي عضو عامل من أعضاء الحزب متى كان محتاجاً اليها . وأن افعل واجباتي نحو الحزب بالضبط . على كل هذا أقسم أنا . . . » .

في هذه المادة ، عدة نقاط تستوقف النظر وتستوجب التأمل ملياً :

أولاً : يشترط الدستور في العضو أن لا يكون قد تجاوز الاربعين من عمره . لماذا ؟ ان سن الاربعين في معظم دساتير العالم هو الحد الادنى للتعيين في مجالس الاعيان والشيوخ . وهو بموجب هذا الدستور الحد الاقصى للدخول في الحزب . ما حكمة ذلك ؟ ألأن الذين تجاوزوا هذا الحد من العمر لا يفهمون ، أو لا يعلمون ، أم لأنهم لا ينخدعون ، ولا يطيعون ؟ .

مهما كان السبب فإن هذه نقطة جديرة بالملاحظة ، يجب أن لا تغرب عن البال .

ثانياً : يلاحظ أن من ينتمي إلى الحزب لا يقيد نفسه فقط بل يقيد عائلته ايضاً بقيود الحزب . لأنه يقسم على أن « يتخذ مبادئه ايماناً له ولعائلته وشعاراً لبيته » . تماماً كما يفعل المسلم والمسيحي ، في فرض دينه على أولاده ، يجب على كل منتمٍ إلى الحزب القومي السوري أن يفرض مبادىء الحزب على أولاده . . بل اكثر من ذلك : على جميع أفراد عائلته . (ولا ادري اذا كان ذلك يشمل الام والاب والاخوة والاعمام والاخوال ايضاً) .

ثالثا : يلاحظ أن القَسَم يتضمن حفظ أسرار الحزب .

اذن ، فإن للحزب اسراراً وأسراراً هامة جداً ، يجب أن لا يبوح بها أحد من الاعضاء لا بالقول ولا بالكتابة ولا بالرسم أو الحفر ، ولا بأية طريقة أو وسيلة اخرى . ثم أن هذه الاسرار هي من النوع الذي قد تعرض صاحبها إلى الضغط والاكراه . فيطلب منه أن يقسم على أنه لا يبوح بها ، حتى ولو تعرض إلى أي نوع من أنواع الضغط ، ويدخل فيها بطبيعة الحال ، النوع الذي يصدر من سلطات الامن ورجال التحقيق في بعض الاحوال .

لماذا ؟

إن ما هو معلوم عن حوادث اغتيال رياض الصلح في عمان ، وعدنان المالكي في دمشق ، يعطي الجواب الفعلي لهذا السؤال .

ولتكوين فكرة اوضح عن نظرة القوم إلى « الشارع » و « صاحب الدعوة » انطون سعادة ، يجدر بنا أن نلتفت إلى « حفلات الميلاد » التي يقيمونها له كل عام ، ليلة أول آذار .

إن غاية هذه الحفلات وروحها تظهر بكل وضوح من « التعميم » الصادر عن « عمدة التدريب » ـ والمنشور في جريدة الحزب ـ ، بهذه المناسبة سنة ١٩٥١ .

هذا التعميم موجه إلى « جميع المنفذيات العامة والمديريات المستقلة ، في الوطن وعبر الحدود » .

حضرة المسؤول المحترم

تحية سورية قومية اجتماعية ،

لئن مجدت أمة ذكرى حادثة من حوادث تاريخها ، فانما هي في تمجيدها لهذه الحادثة لا تتعدى الحدود الزمنية المحيطة بتلك الحادثة ، أو المغلفة لها في اطار زمني محدود . أما نحن فاذا مجدنا ذكرى أول آذار ، فانما نمجد فيها الحياة كلها ، بعزها وانطلاقها وشمولها ، وبما أودعته وتودعه في أجيالنا من عبقرية وقيم وارتقاء ونهوض . فأول آذار لنا ليس له ما قبله وما بعده ، إنه شمول الحياة في امتنا ، منذ كانت امتنا ابنة الحياة البكر ، ومنذ تفجرت ينابيع الحياة فيها ، لتنهل منها أمم العالم خيراً وحقاً وجمالاً .

ولئن احتفلت أمة بذكرى ميلاد عظيم من عظمائها فإنها لا تخرج باحتفالها بذكرى هذا العظيم عن تمجيد صفة من صفاته ، ترى فيها فخراً لها يجعلها في مصاف الأمم الراقية . أما نحن فاذا احتفلنا بذكرى ميلاد الزعيم فإننا نحتفل بعطاء الحياة الخيرة في هذه الذكرى ، إننا نحتفل بعطاء الحياة الذي لا يحد . فسعادة عندنا ليس بطلاً ربح معركة ، أو شاعراً نظم ملحمة ، أو مكتشفاً اكتشف مجهولاً ،

أو كاتباً ألّف سِفراً فحسب ، إنه صوت الحياة فينا ، ومجسّد قيمها لنا ، والناطق بلسانها ، والمعبر عن ارادتها .

فليكن اذن احتفالنا بأول آذار ، وبذكرى ميلاد فتى أول آذار ، عظيماً في نفوسنا عظمة الحياة ، وعظمة ابنها البكر ، وقائد ابنائها إلى العز والمجد والنور .

وتعبيراً عما في نفوسنا لهذه الذكرى وتجسيداً مادياً لها ، فلتتجاوب في الساعة السابعة من مساء التاسع والعشرين من شهر شباط ، هتافات السوريين القوميين الاجتماعيين في اجواء الوطن السوري الحبيب بحياة سورية وحياة وليدها العظيم .

وفي السابعة تماماً من مساء النهار نفسه ليجتمع القوميون الاجتماعيون في كل مديرية تابعة أو مستقلة ، وفي مركز كل منفذية عامة احتفالاً بأول آذار ، وتمجيداً لمولد فتاه . وليعلن بدء الاجتماع بالايعاز التالي :

الزعيم　　سلام خذ　　يحيا سعادة

ثم تتلى كلمات الرفقاء المعدة حسب البرنامج المحلي . وبالنهاية تتلى كلمة عمدة الاذاعة ، ليعلن بنهايتها اختتام الاجتماع باسم سورية وسعادة ، يتلوه سلام الزعيم ، ثم الهتاف الحزبي الرسمي :

يا أبناء الحياة	لمن الحياة	ـ لنا
	لمن نحيا	ـ لسوريا
	من هو قائدنا	ـ سعادة
	يحيى سعادة	ـ يحيى
	يحيى سعادة	ـ يحيى
	يحيى سعادة	ـ يحيى يحيى يحيى
	تحيى سورية	ـ تحيى
	تحيى سورية	ـ تحيى
	تحيى سورية	ـ تحيى تحيى تحيى

وليكن ليل أول آذار عيداً للقوميين الاجتماعيين ، يقيمون فيه السهرات القومية الاجتماعية ، ويتناولون فيه سيرة الزعيم القائد .

وليكن نهار اول آذار عيداً يمتنع فيه القوميون الاجتماعيون عن مزاولة أعمالهم الخاصة ، ويقدمون في الساعة العاشرة من صباحه تهانيهم لهيئة المديرية أو المنفذية العامة بولادة منقذ الامة وهاديها .

ولتحيى سورية　　وليحيى سعادة

حول النقاش السابق

ـ ١ ـ

إني كتبت ما كتبته في « نقد آراء انطون سعادة » في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » (ص ٧٢ ـ ١٥٠) بعد أن درست كتاباته دراسة تفصيلية ، وبعد أن اتصلت به شخصياً وناقشته في مسائل عديدة .

وقد التزمت في نقدي جانب « الحياد العلمي » كل الالتزام ولم اشترك مع الذين كانوا يهاجمونه على طول الخط ، ولا مع الذين كانوا يصفقون له تصفيقاً أعمى . بل حاولت أن أبين ما في آرائه وأعماله من وجوه الخطأ والصواب . حتى أني أظهرت « الخميرة الفاسدة » التي أضلته سواء السبيل ، ودفعته إلى معاداة « القومية العربية » ، ومهاجمتها بعنف وشدة .

وقد قلت :

« أسس سعادة الحزب القومي السوري ، لمحاربة روح الطائفية والنزعة الانعزالية اللتين لاحظهما في لبنان ، في الوقت الذي ما كان يعرف بعد شيئاً يذكر عن احوال سائر البلاد العربية . ولذلك أخذ يدعو إلى فكرة « القومية السورية » ، منددا بالانعزالية اللبنانية الضيقة من ناحية ، وبالقومية العربية الشاملة من ناحية اخرى .

« ولكنه عندما أخذ يطلع شيئاً فشيئاً على أحوال البلاد العربية عن قرب ، لاحظ على الفور الروابط الوثيقة التي تربط سوريا والعراق ، من وجوه عديدة ، وأدرك بذلك ضرورة توسيع مفهوم القومية التي يدعو اليها .

« غير أنه ـ لغوصه في معامع النضال الحزبي السياسي ـ لم يشأ أن يعترف بخطئه

الاول ، فلجأ إلى ادخال العراق في مفهوم « سورية الطبيعية » ، واخذ يسميه باسم « سورية الشرقية » ، ووسع بذلك نطاق أهداف الحزب ، دون أن يغير اسمه .

« إنه ظل معارضاً لفكرة القومية العربية ، ومع هذا ادرك ضرورة تأسيس « جبهة عربية » ، واعتقد أنه يترتب على سورية أن تقوم بالدور الأهم في تكوين وتوجيه هذه الجبهة ، مع تقويتها على الدوام .

« ولا شك في أن التطور الذي حصل في آراء انطون سعادة كان من شأنه أن يوصله ـ عندما يستمر ـ إلى تطور آخر ، ويحمله على تحويل فكرة « الجبهة العربية » بصورة تدريجية إلى نوع من الفدرالية العربية » .

« هذه هي الفكرة الاساسية التي تكونت في ذهني سنة ١٩٤٨ ، بعد اجتماعي بزعيم الحزب ، واطلاعي على نزعاته الأصلية .

« وقلت في نفسي عندئذ ، « لا شك في أن الرجل سيلتقي بنا في آخر الأمر ، عاجلاً أو آجلاً » .

« ولكن الامور تعقدت بعد ذلك بسرعة كبيرة ، وانتهت انفاس الرجل فجأة ، في ظروف شاذة ، جمعت بين خصائص الملهاة والمأساة » .

ثم قلت ـ بعد دراستي لنشرات الحزب :

« إن هذه الدراسة اطلعتني على السبب الأصلي الذي كان يدفع زعيم الحزب إلى التحامل على « فكرة العروبة » وعلى « دعوة القومية العربية » تحاملاً عنيفاً .

« لأني لاحظت بكل وضوح أن فكرة العروبة كانت تختلط في ذهن انطون سعادة مع معاني البداوة الصحراوية من ناحية ، ومع الحزبية المحمدية من ناحية أخرى : قد توهم الرجل أن فكرة « الوحدة العربية » ما هي الا قناع يتقنع به دعاة الطائفية الاسلامية ، ولذلك أخذ يحمل عليها ، كما كان يحمل على الطائفية بوجه عام .

« وأميل إلى الظن بأن أول من صادفهم وخالطهم من دعاة العروبة وحملة الفكرة العربية كانوا من المسلمين ، وربما كانوا من الرجعيين والمذبذبين ، ولذلك توهم أن كل دعاة العروبة طائفيون ، متسترون أو مقنعون .

« هذه هي خميرة الضلال التي عملت عملها في مشاعر زعيم الحزب ، وأفسدت عليه تفكيره العلمي والسياسي والاجتماعي . هذا هو الخطأ الأساسي الذي جعله ينحرف عن جادة الصواب انحرافاً كبيراً ، ويخالف كثيراً من الحقائق العلمية مخالفة صريحة حتى يناقض نفسه بنفسه احياناً » .

« إن الابحاث التالية ستبرهن على كل ما قلته برهنة قاطعة » .

ثم لخصت رأيي في أنطون سعادة وفي حزبه بما يلي :

« لا يسعني إلا أن أعلن اعجابي بنشاط الرجل واندفاعه ، وتحبيذي لمعظم المبادىء الاصلاحية التي يذكرها في تعاليمه . كما لا يسعني إلا أن اقدر سعيه وراء دعم آرائه السياسية والاجتماعية بنظريات علمية ـ غير اني آسف كل الأسف على « خميرة الضلال » التي استولت على ذهنه ، وأبعدته في كثير من المواقف والامور عن مناحي الأبحاث العلمية ، وحجبت عن انظاره كثيراً من الحقائق الاجتماعية » .

« وكل ما اتمناه الآن من مريدي انطون سعادة ومعتنقي تعاليمه ، هو : أن لا يقفوا جامدين في المكان الذي كان وصل اليه زعيمهم ، ولا يبقوا متمسكين بالموقف الذي وقف عنده هو بتأثير خميرة الضلال التي ذكرتها آنفاً ، بل يواصلوا التطور الذي كان قد بدأه ، وذلك بالتباعد عن مواطن الخطأ ـ التي انزلق اليها مؤسس الحزب ، وبالتخلص من آثار « الخميرة الفاسدة » التي ذكرتها آنفاً .

« وأرى أنه يترتب عليهم أن يقتدوا بزعيمهم الراحل في روح النشاط والتنظيم الذي امتاز به ، دون أن يستمروا في السير وراء خطئه ، فيستنفدوا قواهم في تأييد الأخطاء التي وقع فيها » .

« إني أنشر هذه الأبحاث الانتقادية ، آملاً في مساعدة مريديه على التطور والتقدم ، في سبيل خدمة البلاد العربية ، ونهضة الامة العربية » .

وبعد ذلك استعرضت آراء انطون سعادة وانتقدتها في خمسين صفحة .

إني عملت ذلك بكل تجرد وإخلاص ، وكنت أظن أن مريدي انطون سعادة أيضاً سيقرأون انتقاداتي بتجرد واخلاص ، ويستفيدون منها ، استفادة كبيرة .

إلا أن ما حدث بعد ذلك أعلمني ، اني كنت على خطأ عظيم في هذا الأمل . لأن الجماعة نشأوا على اعتبار « تعاليم انطون سعادة » بمثابة كلام مُنزَل ، يجب بذل الجهود لفهم المعاني المقصودة منه ، دون أن يترك مجالاً للشك في صحته .

إن التفاصيل التالية ، ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان :

ـ ٢ ـ

إن أول تعليق ظهر في جريدة الحزب ، كان في « زاوية التسلية العامة » . يخاطب فيها الكاتب « ابن عمه في الضيعة » ، ويقول له ـ جواباً على سؤاله ـ

« إن كتاب العروبة بين دعاتها ومعارضيها لا يسوى الورق الذي طبع عليه » . ومع هذا يرى أن يلفت النظر إلى « أن ساطع الحصري في كتابه هذا أخرج مصر من عروبته . . . » .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن هذا الزعم ـ وهذا الادعاء ـ أدهشني تماماً . لأن ما كتبته عن عروبة مصر ، يبلغ أضعاف أضعاف ما كتبته عن عروبة سائر الأقطار العربية . فإني لم انقطع عن مناقشة عدد كبير من كبار كتاب مصر ومفكريها في أمر العروبة ، منذ عشرين عاماً .

فالقول ـ مع ذلك ـ بأني اخرجت مصر من نطاق العروبة يكون بمثابة انكار وجود الشمس في رائعة النهار . وهو يدل على مبلغ استهتار الجريدة بالحقائق الراهنة . مع استخفافها بعقول القراء .

فأرسلت إلى الجريدة ـ « الجيل الجديد » ـ الكلمة التالية :

« اطلعت أخيراً على الكلمة التهكمية التي نشرتها جريدة « الجيل الجديد » عن كتابي « العروبة » في عددها الصادر في ١٩٥٢/١/٤ .

ما كنت أود أن أعلق على تلك الكلمة ، لو لم اجد فيها من المزاعم ما يشوه آرائي في العروبة تشويهاً صارخاً .

فقد قالت « الجيل الجديد » ـ في جملة ما قالته : « لكن . . . الحصري أبرز أمراً واحداً هاماً جداً ، هو أنه في جميع ما قاله عن العروبة ، وفي جميع ما أعطى من أمثال لم يذكر مصر أبداً . انك لن تجد كلمة مصر في كل ما كتبه حضرته . فهو قد أخرج مصر من عروبته تماماً . فدارت عروبته حول العراق والاردن والشام ولبنان : دويلات الامة السورية » .

أمام هذه المزاعم الغريبة ، لا يسعني إلا أن اقول :

اولاً : إن كتاب « العروبة » الذي تشير اليه جريدة « الجيل الجديد » ، لم يكن اول ما انشره عن القومية العربية . فإني اصدرت في مصر ـ قبل طبع كتاب العروبة في بيروت بنحو ستة اشهر ـ كتاباً عنوانه « آراء واحاديث في القومية العربية » . ان نظرة واحدة إلى الكتاب المذكور تكفي للتأكد من أن محور ابحاثه هو « البرهنة على عروبة مصر ، وتفنيد آراء معارضي الفكرة العربية في مصر » . وإذا لم اناقش قضية مصر في كتابي الاخير ، فإن السبب في ذلك يعود إلى أنني كنت فرغت من مناقشتها في كتابي السابق ، بتفصيلات وافية .

ثانياً : إن كتاب « العروبة » نفسه لا يخلو من ذكر مصر خلافاً لما ادعته « الجيل الجديد » . فإن كلمة مصر مذكورة في اكثر من عشرة مواضع من الكتاب .

مثلاً ، جاء في الصفحة ٥٧ منه ، ما نصه حرفياً : « . . استطيع أن اقول نفس الشيء بكل تأكيد عن سوريا وعن مصر وعن سائر البلاد العربية ايضاً . . .

« إن ما نسميه اللهجة المصرية لا يشمل جميع اقسام القطر المصري . فإن لبلاد الصعيد لهجة خاصة بها ، تتميز عن لهجات سائر أقسام « القطر المصري بأجمعها تميزاً صريحاً . . » .

كما جاء في الصفحة ١٣٥ من الكتاب ما نصه حرفياً : « أن سوريا تشبه تونس اكثر مما تشبه العراق ، والعراق يشبه مصر اكثر مما يشبه سوريا . . . » .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الخارطة الزمانية المرسومة في آخر الكتاب تحتوي حقلاً خاصاً بمصر ، يظهر علاقة القطر المصري بسائر البلاد العربية ، منذ قرون طويلة .

فقول جريدة « الجيل الجديد » ، ـ على الرغم من كل ذلك ـ بأنني لم أذكر مصر أبداً ، وبأن القارىء لن يجد كلمة مصر في كل ما كتبته ، بأني أخرجت مصر من العروبة التي أدعو اليها تماماً . . . ما هو إلا افتئات فظيع على الحقيقة والواقع .

ولا بد لي من الاعتراف بأني قرأت هذه المزاعم بحيرة عميقة ، لأني كنت أعلم أن جريدة « الجيل الجديد » تصدر عن حزب اجتماعي سياسي ، يدعو في كل مناسبة إلى بناء السياسة على أسس علمية ، ولذلك ما كنت أظن أبداً ، أنها ستتهرب من مجابهة الحقائق بمثل هذه المزاعم والاساليب » .

والجريدة ، عوضاً عن أن تنشر كلمتي هذه ، نشرت مقالة طويلة ، تشغل اربع صحائف كاملة ، كررت فيها ما جاء في زاوية التسلية ، بدأتها بقولها :

« كنا نود ، والحق يقال ، أن نكتفي بما جاء في زاوية « تسلية للعامة » كرد مفحم على كتاب العروبة الذي وضعه مؤخراً الاستاذ ساطع الحصري . إذ أن التشويشات الصبيانية التي وردت في هذا الكتاب لا تستحق اكثر من أن تكون « تسلية للعامة » لولا الصبغة العلمية التي حاول المؤلف أن يصبغ بها ابحاثه الرامية إلى نقض القومية السورية » .

وبعد ذلك ، أخذت الجريدة ترد على انتقاداتي الواردة في كتاب « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » بسلسلة طويلة من المغالطات الغريبة ، تنثر خلالها على مؤلف الكتاب ـ بكل سخاء ـ انواعاً من النعوت : تبدأ من « الجهل المطبق » و « عدم الادراك » ، وترتقي تدريجياً إلى « الترهات المشوشة » و « الاسفاف المنطقي » ، و « للتخبطات اللاعلمية » ، و « القول الهراء الذي يبدو سخفه لطلاب المدارس الابتدائية » و « ضعف في التحصيل العلمي يترفع عنه طلاب المدارس المتوسطة » ،

وتصل ـ في آخر الأمر ـ إلى « النفسية المريضة » ،وتنتهي بـ« التمشي مع الخطط الاستعمارية الصهيونية »

قرأت كل ذلك ـ في بادىء الأمر ـ باستغراب شديد . إلا أن استغرابي زال تماماً ـ عندما وصلت إلى الفقرات الواردة في المقالة تعليقاً على قولي « كل ما أتمناه الآن من مريدي انطون سعادة ومعتنقي تعاليمه هو : أن لا يقفوا جامدين في المكان الذي كان وصل اليه زعيمهم ، ولا يبقوا متمسكين بالمواقف التي وقف عندها هو ، بتأثير خميرة الضلال التي ذكرتها آنفاً . بل يواصلوا « التطور » الذي كان بدأه ، وذلك بالتباعد عن « مواطن الخطأ » التي انزلق اليها مؤسس الحزب ، وبالتخلص من آثار الخميرة الفاسدة التي ذكرتها آنفاً » .

وقد جاء في المقالة ـ تعليقاً على قولي هذا ـ العبارات التالية :

« إننا نود أن نطمئن فيلسوفنا العربي إلى أن مريدي انطون سعادة ومعتنقي تعاليمه سيواصلون « التطور » ، ولكن في ازدياد فهمهم لتلك التعاليم والتمكن منها ، ومن نظرتها الاصلية الكاشفة عن حقائق الكون والحياة والفن . . كشفاً علمياً صحيحاً مبرزاً حيوية الامة السورية الكامنة ، التي هي المرتكز الاساسي في عملية النهوض » .

اذن ، فإن تعاليم سعادة ـ عند مريديه ـ هي المرجع الاول والاخير ، في البحث والتفكير ، والجهود التي سيبذلونها ستنحصر في الاستزادة من فهم معاني تلك التعاليم ، لأنها « تكشف عن حقائق الكون والحياة والفن » .

اذن ، فإن المسلك الذي يسلكه مريدو انطون سعادة لاكتشاف الحقائق يشبه شبهاً كبيراً المسلك الذي كان يسير عليه بحاثة القرون الوسطى ، حيث كانوا يرجعون في كل شيء ، اما للكتب السماوية ، واما لمؤلفات اريستوطاليس . ويسترسلون في تحليل وتفسير وتأويل النصوص والكلمات الواردة في تلك الكتب والمؤلفات .

إن مريدي انطون سعادة يعلنون ما يعتقدونه في هذا المضمار بأفصح العبارات وأجلاها : إن تعاليم الزعيم « تكشف » عن كل الحقائق . ليس « حقائق السياسة والاجتماع » فحسب ، بل « حقائق الكون والحياة والفن » أيضاً !

بعد قراءة هذه العبارات الصريحة . لم أعد استغرب شيئاً من سلوك هؤلاء وكتاباتهم : إن ثورة الغضب التي تتملك مشاعر مريدي انطون سعادة أمام الانتقادات التي توجه إلى زعيمهم « الملهَم والملهِم » ، وكثرة المغالطات الغريبة التي يلجأون اليها للدفاع عن تلك التعاليم . . . كل ذلك يجب أن يعتبر من « الامور الطبيعية » ، ما دام القوم يؤمنون به هذا الايمان الأعمى : كلام المعلم ، وكلمات التعاليم !

ولهذا السبب لم أعد أرى اية فائدة من مناقشة هؤلاء بالبراهين العلمية والحجج المنطقية ، فلم احاول الرد على مقالاتهم المختلفة .

واما الفصول التالية التي اكتبها الآن ، فلم أكتبها لمحاجحة « المريدين » الذين سبق أن كبلوا تفكيرهم بتعاليم انطون سعادة ، انما أكتبها لألفت أنظار الشبان الذين لا يزالون يبحثون عن الحق والحقيقة بأساليب التفكير السليمة .

حول حدود سوريا الطبيعية

- ١ -

إن المحور الأساسي الذي تدور حوله آراء انطون سعادة وتعاليمه ، يرتكز على الزعم التالي :

« السوريون أمة تامة ، قائمة بنفسها » .

« والأمة السورية ليست جزءاً من الأمة العربية » .

فقد حاول أنطون سعادة أن يدعم رأيه هذا بـ « نظرية علمية » ، فقال :

إن الأمم تتكون بتأثير البيئة الطبيعية . وسوريا تكوّن بيئة طبيعية ، متميزة عن سائر البيئات الطبيعية المجاورة لها . ولذلك تكونت هناك « أمة سورية » ، تختلف عن سائر الأمم اختلافاً أساسياً .

واما ما يسمى بـ « العالم العربي » ، فإنه يتألف من بيئات طبيعية متنوعة ، ولذلك لم يكوّن أمة واحدة ، بل كوّن أمماً عديدة ، تتميز كل واحدة منها بصفات خاصة بها .

ولكن هذه النظرية ـ على الرغم من مظهرها العلمي ـ بعيدة كل البعد عن الانطباق على حقائق التاريخ والاجتماع .

لأن نظرة واحدة إلى أحوال الأمم ـ الحاضرة والسالفة ـ تكفي للتأكد من أن أوطان الأمم العظيمة تضم ـ بوجه عام ـ بيئات طبيعية عديدة ، كما أن تنوع البيئات التي تستوطنها الأمة الواحدة يوسع امكانياتها ، ويزيدها قوة وحيوية .

ولـذلك ، نستـطيع أن نقـول : أن الربط بـين وحدة الأمـة وبـين وحـدة البيئـة الطبيعية يخالف أثبت حقائق التاريخ والاجتماع مخالفة كلية .

ولعل أبرز وأحسم البراهين عـلى ما نقـول ، هو : آثـار التذبـذب والتخبط التي ظهرت في كتابات انطون سعادة نفسه ، عندما أراد أن يحدد ويخطط البيئة الطبيعية التي أنشـأت الأمـة السـوريـة ، وجعلتهـا ـ عـلى زعمـه ـ مستقلة ومتميـزة عن « الأمم العربية » .

كـان انطون سعـادة يقصـد من تعبير « الـوطن السـوري » ـ في بـادىء الأمر ـ « سوريا الطبيعية » المعروفة في الكتب الجغرافية ولكنه بعد ذلك ، عندما ازداد اطلاعاً على أحوال البلاد العربية غير رأيه في هذا المضمـار ، ووسع حـدود ما يسميـه « الوطن السوري » نحو الشـرق ، وجعله يشمل العـراق . وصار يسمي القـطر المذكـور باسم « سوريا الشرقية » ، وأخذ يدخل العراقيين في عداد السوريين .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن انطون سعادة عندما قال ـ بهـذه الصورة ـ بوحدة سوريا والعراق ، قد هدم بنفسه الأساس الذي كان يبني عليه آراءه السياسية . فإن ما من بـاحث علمي يستطيـع أن يسلم بأن العـراق وسوريـا يكونـان بيئة طبيعيـة واحدة ، متميزة عن سـائر البيئـات الطبيعيـة ، وأن يقول بـأن مدن البصـرة وبعلبك ـ مثلاً ـ ، أو بغـداد والـلاذقيـة أو المـوصـل وحيفـا . . . متمـاثلة من حيث الأحـوال الطبيعية .

فمما لا مجال للجدال فيه بأن هذه المدن والبلاد انما ترتبط بروابط اللغة والتـاريخ والعنعنات ، لا بعوامل البيئة الطبيعية والمناخ .

ولذلك ، أستطيع أن أقول ، بدون تردد : إن من يقول بوحدة العراق وسوريـا من الـوجهة القـومية ، لا يستـطيع أن يبقى متمسكـاً بـ « نظريـة البيئة الـطبيعيـة » في تكوين القوميات ، بل يضطر إلى تبني نظرية « اللغة والتـاريخ » في هـذا المضمار ، الا إذا خرج على مقتضيات العقل والمنطق ، وحاول الجمع بين المتناقضات .

ـ ٢ ـ

في الواقع أن انطون سعادة انكر حدوث تغير ما في آرائه السياسية ، وادعى بأنـه كان يعتبر العراق جزءاً من سوريا ، منذ بدء حياته السياسية .

ولكن الـطبعة الاولى من كتـابه «نشـوءالأمم» تشهـد عـلى عكس ذلـك شهـادة حاسمة :

إني كنت درست الكتاب المذكور دراسة تفصيلية في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » وقارنت بعض الفقرات الواردة في طبعته الاولى مع ما يقابلها في طبعته الثانية ، وأظهرت بذلك « التغير الأساسي » الذي طرأ على آراء انطون سعادة في هذا المضمار ، خلال المدة التي مضت بين طبعتي الكتاب ـ أي بين ١٩٣٨ وبين ١٩٥١ ـ بكل وضوح وجلاء (ص ١٢٠ ـ ١٢٨) .

إن كل من يطالع تلك المقارنات ـ أو يرجع إلى طبعتي كتاب نشوء الأمم ـ يتأكد من أن المؤلف كان يذهب ـ في الطبعة الاولى ـ إلى أن العراق شيء وسورية شيء آخر ، ولكنه ـ في الطبعة الثانية ـ صار يعتبر القطر المذكور من أجزاء سورية الطبيعية ، وسمّاه سورية الشرقية . كما يتأكد من أنه لم يذكر بغداد بين المدن السورية إلا في الطبعة الثانية ، ولم يخلع على الدولة العباسية لقب الدولة السورية العباسية الا في الطبعة المذكورة .

وفضلاً عن ذلك كله ، فقد كتب انطون سعادة في الطبعة الاولى من كتابه عدة فقرات تشير إلى التنازع والتخاصم بين سورية والعراق ، ولكنه حذف تلك الفقرات من الطبعة الثانية ، بعد أن ادخل العراق في حظيرة الوطن السوري الذي يقول به ويدعو اليه .

مثلاً : لقد كتب في الطبعة الاولى من كتاب نشوء الأمم الفقرات التالية :

« لجأ الفرس إلى الشيعة ليحدثوا انقساماً يتخلصون فيه من سيطرة سورية الأموية ، وليستعيدوا استقلالهم ونفوذهم الروحيين والماديين . وتابع العراق الفرس لتصبح السيطرة فيه . وتمسكت سورية بالسنة لكي لا تذوب في العراق وبلاد فارس » (ص ٦٧٥) .

مما يدل دلالة قاطعة على أنه كان يعتبر العراق ـ خلال كتابة هذه الاسطر ـ منفصلاً عن سوريا ، ومتميزاً منها ، كما أنه كان يزعم بأن سورية كانت معرضة إلى خطر الذوبان في العراق وبلاد فارس ، لو لم تتمسك بمذهب السنة .

ولكنه ـ في الطبعة الثانية ـ حذف كلمة العراق من هذه الفقرات كلها ، فقال :

« لجأ الفرس إلى الشيعة ليحدثوا انقساماً يتخلصون فيه من سيطرة سورية الأموية ، وليستعيدوا استقلالهم ونفوذهم الروحيين والماديين ، لتصبح السيطرة فيهم ، وتمسكت سورية بالسنة لكي لا تخضع للفرس » .

إن أمثال هذه التغييرات والتحويرات الاساسية كثيرة في كتاب نشوء الأمم ، الذي كان يعتبره انطون سعادة ، ولا يزال يعتبره مريدوه ، بمثابة الأساس العلمي لتعاليمه السياسية .

لقد بذل خلفاء انطون سعادة جهداً كبيراً لتخفيف وطأة هذه الحقائق التي أظهرتها - عن طريق المقارنة بين طبعتي كتاب زعيمهم « العظيم » . ولجأوا إلى ألوان من التأويلات والمغالطات التي تفتنوا فيها ، في سبيل الدفاع عنه ، وتنزيهه عما نسب اليه من تغيير الرأي في قضية حدود الوطن السوري .

أنا لا أرى لزوماً لاستعراض تلك التأويلات ومناقشتها . لأني استطيع أن اقدم برهاناً أقوى وأحسم من كل البراهين التي كنت ذكرتها قبلاً : إنه برهان مادي ، لا يترك مجالاً للتأويل بوجه من الوجوه ، إنه خريطة منشورة في جريدة من جرائد الحزب سنة ١٩٣٩ .

يجد القراء في الصفحة التالية صورة زنكوغرافية لعنوان جريدة عربية كانت تصدر في سان باولو ، وتتولى الدعوة إلى الحزب السوري القومي بين المغتربين ، في بلاد المهجر : جريدة سورية الجديدة .

يلاحظ أن اصحاب هذه الجريدة رسموا دائرة وراء منتصف العنوان ، وخططوا داخل الدائرة خريطة مختصرة لما يعتبرونه الوطن السوري . وقد كتبوا حول الدائرة سورية للسوريين ، كما كتبوا تحت العنوان شعار الحزب السوري القومي المعلوم : حرية ، واجب ، نظام ، قوة .

إن نظرة واحدة إلى هذه الخريطة المختصرة تكفي للتأكد من أن حدودها تنحصر فيما يسمى سورية الطبيعية ، ولا يشمل العراق ابدا .

ومما يلفت النظر أن هذه الخريطة كانت تظهر ، مصغرة ، على رأس كل صحيفة في صحائف الجريدة ، كما يلاحظ ذلك في الصورة الزنكوغرافية التي ترينا الوجه الخفي لقصاصة العنوان .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن هذه الخريطة المختصرة لا تترك مجالاً للشك في أن الوطن السوري الذي كان يدعو اليه حزب انطون سعادة ، كان ينحصر عند صدور الجريدة المذكورة - اي سنة ١٩٣٩ - في سورية الطبيعية ، ويشمل سورية ولبنان والاردن وفلسطين ، ولكنه لا يشمل العراق .

ومما يرويه البعض أن انطون سعادة ، عندما قرر ادخال العراق في نطاق دعوة حزبه - أراد في بادىء الأمر أن يختلق اسماً يجمع القطرين ، ونحت من كلمتي سورية وعراقية ، اسم « سوراقية » . ولكنه لم يلبث أن عدل عن هذه الفكرة ، ورجحت تسمية العراق باسم « سورية الشرقية » .

سورية الجديدة

حرية واجب نظام قوة

الاشتراك — ثمان بارات الخميس في 16 نوفمبر 1939

ويظهر أن الدافع لهذا الترجيح ، كان حرصه على اخفاء التبدل الذي حدث في تفكيره حول حدود « الوطن السوري » .

إن كل من يدرس ما كتبه انطون سعادة حول حدود الوطن السوري درساً مجرداً عن الآراء القبلانية ، يلاحظ أنه كان يتكلم عن البيئة الطبيعية دون أن يحددها ، ويحاول ارجاع الامور اليها دون أن يستقصي خصائصها .

وكل شيء يدل على أن مؤسس الحزب السوري القومي لم يستنبط نظرياته السياسية من درس البيئة الطبيعية كما يدعي ذلك ، بل انما تخيل البيئة الطبيعية التي يشير اليها بالشكل الذي يلائم آراءه السياسية .

إن مقارنة تعريفه الاول للوطن السوري مع تعريفه الاخير له ، تظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء :

فلننعم النظر أولاً في التعريف المسطور في « المبدأ الخامس » من دستور الحزب السوري القومي ، الذي « وضع في ٢١ نوفمبر ١٩٣٤ ، وصنف في يناير ١٩٣٧ » - حسب تعبير نشراته الرسمية :

« الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الامة السورية ، وهي ذات حدود تميزها عن سواها ، تمتد من جبال طوروس في الشمال إلى قناة السويس في الجنوب ، شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ، ومن البحر السوري في المغرب إلى الصحراء في الشرق ، حتى الالتقاء بدجلة » .

يلاحظ أن انطون سعادة حدد الحدود الشرقية هنا بقوله « الصحراء حتى الالتقاء

بدجلة » . في حين أن الصحراء لا تلتقي بدجلة في اي مكـان كان ! لأن الفـرات يقع في غـرب دجلة ، فالصحراء التي يشير اليهـا الـزعيم تلتقي بـالفـرات ، لا بـدجلة . فالقول « الصحـراء حتى الالتقاء بـدجلة » ينطوي عـلى خلط جغرافي غـريب ، يخالف « الدقة العلمية » التي يجب أن تلازم البحث والتفكير .

قد يقول قـائل : إن هـذا الخلط لا بد أن يكـون ناتجاً عن غلط مطبعي أو عن سهـو قلم ، ولكن النصوص الصـريحة لا تتـرك مجالاً لمثـل هذا التـأويل : فـإن تعبـير « الصحـراء حتى الالتقاء بـدجلة » يتكرر في كتـابات انـطون سعادة وخـطبه عشـرات المرات ، كما أنه تكرر في كتابات مريديه ايضاً عدة مرات .

واما التعريف الذي استقر عليه رأي انطون سعادة في آخر الأمـر ، فإنـه يوسـع حدود الوطن السوري ، ويجعلها تشمـل العراق في الشـرق وقبرص في الغـرب ، ومع ذلك لا يتخلص من خلط الاوضاع الجغرافية وتشويشها تشويشاً غريباً .

فلنقرأ نص هذا التعريف الجديد :

« الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية . وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها، تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختيـاري في الشمال الشـرقي ، إلى قنـاة السويس والبحـر الأحمر في الجنـوب ، شاملة شبـه جزيـرة سينا وخليـج العقبة ، ومن البحـر السوري في الغرب شـاملة جزيـرة قبرص ، إلى قـوس الصحراء العـربية وخليـج العجم في الشرق . ويعبر عنها بلفظ عام : الهلال الخصيب ونجمته قبرص » .

يـلاحظ أن هذا التعـريف يختلف عن التعريف الأول اختـلافاً كليـاً ، ولكنه لا ينطبق على الحقائق الجغرافية بوجـه من الوجـوه : ـ لأن جبال البختياري تقع ـ حسب نصوص هذا التعريف في الشمال الشـرقي من الوطن القـومي الذي يـدعو اليـه حزب انطون سعادة . وامـا شرق هـذا الوطن فـلا يمتد حتى الجبـال ، بل يتحـدد بـ « قوس الصحراء العربية » و « خليج العجم » . إذن فهو يشمل الجـزء الشمالي من العـراق ، دون أقسامه الوسطية والجنوبيـة ، لأن هذه الأقسـام تقع ـ كـما هو معلوم للجميـع ـ في شرق قوس الصحراء العربية . فاذا حاولنا أن نرسم على الخريطة حدود هذا الـوطن ـ حسب التعريف الآنف الذكر ـ حصلنا على شكل غريب ، يشبه بعض الشبه « المنطقة الفرنسية » في اتفاقية سايكس بيكو المشهورة .

يتبين من كل ما سبق : ان انطون سعادة أخذ يتخبط خبط عشواء ، عندما شعر بضرورة توسيع حدود القومية التي يدعو اليها ، فقرر أن يدخل العـراق في حدود تلك القومية ، دون أن يفسح مجالاً لدخول البلاد العربية الأخرى .

وفضلاً عن ذلك ، أنه خالف أثبت الحقائق الجغرافية ، عندما أراد التمسك بنظريته الاصلية في « تأثير البيئة الطبيعية في تكوين القوميات » ، على الرغم من توسيع حدود القومية التي يقول بها ، شرقاً وغرباً .

إني وصفت هذه القومية بـ « الاعتباطية » لأنها وليدة سوانح مؤسس الحزب وأهوائه ، تتوسع وتتقلص ، تبعاً لتلك السوانح دون أن تستند إلى أساس من اللغة ، او الجغرافيا ، أو التاريخ .

قومية غريبة في بابها : تقفز من سواحل اللاذقية إلى جزيرة قبرص ، مع أن سكان تلك الجزيرة لا يفهمون شيئاً من لغة البلاد السورية ، وتتوقف عند الشاطىء الايمن من قناة السويس مع أن سكان طرفي هذا القنال الضيق ـ مع ما وراءها من بلاد شاسعة ـ يرتبط بعضهم ببعض بأوثق الروابط التاريخية واللغوية والثقافية .

ويؤلمني جداً أن ارى بعض الشبان ينخدعون بدعايات الحزب القومي السوري . . . ذلك الحزب الذي لا يسلم بأن سوريا جزء من الأمة العربية ، ويدعو إلى الايمان بالقومية المتذبذبة التي اراد أن يختلقها انطون سعادة ، بملاحظات اعتباطية .

تأثير البيئة الطبيعية في الاحوال البشرية

لقد لاحظت أن نظرية تـأثير البيئـة الطبيعيـة في الشؤون البشريـة مسيطرة عـلى اذهان الكثيرين من المتنورين في البلاد العـربية ، سيـطرة شديـدة . ولذلـك رأيت من المفيد أن أبحث هذه النظرية من أساسها ، بقطع النظر عن الشكل الذي أضفاه عليها أنطون سعادة .

- ١ -

إن تأثير الاحـوال الطبيعيـة في الحياة البشـرية والـوقائـع التاريخيـة ، لفت أنظار الكثيـرين من المفكرين منـذ العصـور القـديمـة ، وحمـل البعض منهم إلى المغـالاة فيـه مغالاة شديدة .

ففي اواسط القرن الثامن عشر استرسل مونتسكيو في بحث هذا التـأثير . وزعم أن اخلاق الأمم ونظم الدول ووقائع التاريخ . . . تتبع الأحـوال الطبيعيـة وخصائص المناخ ، بوجه عام .

إلا أن الابحـاث العلميـة التي تمت منـذ عهـد مـونتسكيـو لم تؤ يـد هـذه الآراء والنظريات . بل برهنت ـ بعكس ذلك ـ على أن العـوامل الـطبيعية تحـدد الامكانيـات بعض التحديد ، ولكنها لا تحتم الأحداث بصورة قطعية . كما أثبتت أن تـأثير الـطبيعة في الامـور البشريـة يكـون قـويـاً عنـد الأقـوام البـدائيـة ، ولكنـه يضعف عنـد الأمم المتمدنة ، ويزداد ضعفاً كلما تقدمت الأمم في طريق الحضارة .

وذلك لأن الانسان لا يبقى جامداً امام تأثيرات الطبيعة ، بل يسعى إلى مغـالبة تلك التأثيرات ، فإنه ينفعل ويتأثر من الطبيعة من ناحيـة ، ولكنـه يقـاومها ويؤثـر فيها

من ناحية اخرى . إنه يسعى على الدوام للتخلص من سيطرتها بصور شتى . وإذا لم يستطع التخلص منها تماماً ، فهو يتوصل إلى تخفيف وطأتها إلى حد كبير . حتى أنه ينجح في تسخير الكثير من قواها لخدمة مصالحه ، بأساليب مختلفة .

ولا نخطيء ـ والحالة هذه ـ إذا اعتبرنا تاريخ الحضارة بمثابة قصة كفاح الانسان ضد الطبيعة . وفي الحقيقة أن صفحات ذلك التاريخ ، تقص علينا مناقب انتصار البشر على الطبيعة في مختلف الميادين ، وتطلعنا على مراحل تقدم الانسان في سبيل استخدام القوى الطبيعية لتطمين حاجاته المادية والمعنوية .

ولهذه الأسباب كلها ، نستطيع أن نقول : أن الذين يزعمون بأن الشؤون البشرية تتبع احوال البيئة الطبيعية تبعية شديدة ، يخطئون خطأ عظيماً .

ـ ٢ ـ

فلننعم النظر في أقوى الأمثلة التي تخطر على البال لإظهار تأثير الاحوال الطبيعية في الشؤون البشرية .

إني اعتقد أن بريطانيا العظمى من أحسن الأمثلة وأبرزها في هذا المضمار . لأنها تكوّن بيئة طبيعية صريحة الحدود وواضحة المعالم . فإنها منفصلة عن القارة الأوروبية انفصالاً تاماً . فلا شكّ في أن تأثير الأحوال الطبيعية في الأحوال البشرية يجب أن يظهر في مثل هذه البيئة بأجلى المظاهر واوضح الاشكال .

من المعلوم أن بريطانيا العظمى ، هي اقوى الدول البحرية في العالم ، بعد الولايات المتحدة الامريكية . وكانت إلى وقت قريب اقوى الدول البحرية على الاطلاق . وهي كذلك في ميادين الصناعة والتجارة . كما أنها اعظم الدول الاستعمارية التي عرفها التاريخ ، منذ أقدم الأزمنة إلى الآن : والشمس لا تغيب إلى الآن عن ممتلكاتها المنبثة في جميع القارات ومختلف البحار .

إن هذه الاحوال البشرية ، تبدو في الوهلة الاولى ـ مرتبطة ارتباطاً تاماً بالأحوال الطبيعية : جزيرة كبيرة ، توفر فيها كل ما يلزم من الشروط الطبيعية لازدهار الملاحة والتجارة والصناعة . مساحتها تناهز تسعة امثال مساحة جزيرة صقلية ، وتقرب من سبعة أمثال مساحة هولندا . سواحلها كثيرة التعاريج . ويين هذه التعاريج عدد كبير من الخلجان الطويلة والعميقة ، معظمها في حالة موانيء طبيعية ، بعضها على بحر الشمال وبعضها على بحر المانش ، وبعضها على الاوقيانوس الاطلسي الفسيح . ويفصل هذه الجزيرة الكبيرة عن القارة الاوروبية مضيق كاليه العريض ، الذي يتسع لحركات أكبر الأساطيل التجارية والحربية .

وآثار المد والجزر تظهر على شواطىء هذه الجزيرة وخلجانها كل يوم ظهوراً بارزاً . والمدّ يرفع مستوى المياه في انهارها ارتفاعاً محسوساً ، يحوّلها خلال ساعات عديدة من كل يوم إلى خلجان عميقة ، تساعد على تغلغل السفن في داخل البلاد ، إلى مسافات كبيرة .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن طبقاتها الأرضية غنية بفلزات الفحم والحديد ، مما يسهّل تحويل الحديد إلى الصلب بكلفة قليلة . ومن المعلوم أن الصلب من اهم المواد الضرورية لصنع المكائن والسفن على اختلاف انواعها ، والفحم الحجري من اهم الوقود الذي يحرك المكائن البخارية في المصانع ، والسكك الحديدية ، والمراكب البحرية .

وخلاصة القول : إن الطبيعة قد زوّدت بريطانيا العظمى بكل الشروط التي تساعد على قيام دولة قوية في ميادين الصناعة والتجارة والملاحة ، ولا حاجة إلى القول بأن القوة في هذه الميادين تدفع إلى الاستعمار ما وراء البحار ، وتضمن النجاح فيه إلى اقصى حدود الامكان .

أمام هذه الحقائق التي سردناها آنفاً ، يميل الذهن ـ بطبيعة الحال ـ إلى الحكم بأن السبب الأساسي لتقدم بريطانيا العظمى في هذه الميادين ، انما يرجع إلى هذه الميزات الطبيعية التي تتمتع بها هذه الجزيرة الكبيرة .

ـ ٣ ـ

ولكن شيئاً من التأمل في وقائع التاريخ ، يكفي للتشكيك في صحة هذا الحكم الذي يبدو ـ في الوهلة الاولى ـ من الامور التي لا مجال للشك في صحتها .

ذلك لأن بريطانيا العظمى لم تصبح دولة بحرية ـ على الرغم من توفر جميع هذه الشروط الطبيعية ـ الا في القرون الاخيرة منذ مدة تقل عن اربعة قرون .

كما أنها لم تحرز مكانة تذكر في ميدان الصناعة ، الا بعد ذلك بمدة تناهز القرنين .

واما فلزات الحديد والفحم الحجري التي تزخر بها هذه الجزيرة الكبيرة ، فلم تلعب دوراً يستحق الذكر في حياتها الاقتصادية والاجتماعية ، الا منذ مدة لا تزيد كثيراً على القرن ونصف القرن .

نعم ، ان بريطانيا العظمى لم تدخل في عداد الدول البحرية الا في القرن السابع عشر . واما سيطرتها على البحار فلم تبدأ إلا في اواسط القرن الثامن عشر .

إذا استعرضنا الحروب البحرية التي سجلها التاريخ منذ القرون الاولى ، لا نصادف بينها أي ذكر لبريطانيا العظمى ، الا في القرون الاخيرة .

وإذا تصفحنا تاريخ الاستعمار الاوروبي منذ نشأته ، لا نجد فيه اسم بريطانيا العظمى الا في وقت متأخر نسبياً .

فإن الاسبان والبرتغاليين ، والهولنديين ، وحتى الفرنسيين قد سبقوا البريطانيين في هذه الميادين .

هذه حقيقة هامة ، يجب أن لا تغرب عن البال في هذا المضمار : إن بريطانيا العظمى كانت من البلاد الزراعية البحتة حتى القرن السابع عشر . كان سكانها يشتغلون بفلاحة الارض وتربية الابقار والاغنام . كانوا ينتجون من القمح ما يزيد على حاجتهم ، فيصدرونه إلى اسبانيا . وكانوا يحصلون على كمية كبيرة من الصوف ، يبيعونها إلى الهولنديين .

ولكنهم كانوا محرومين من معامل تنسج لهم ولو قسماً من هذا الصوف ، فكانوا يستوردون الأقمشة التي يحتاجون اليها من هولندا (ومن الثابت في التاريخ : أن اول معمل لنسج الصوف في انكلترا ، قد انشيء سنة ١٥٨٩ ، على يد بعض اللاجئين) .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن نقل الصوف من بريطانيا إلى هولندا ، والأقمشة من هولندا إلى بريطانيا ما كان يتم على يد تجار من البريطانيين وبواسطة سفن بريطانية ، ولكنه كان يتم على يد تجار من الهولنديين ، وبواسطة سفن هولندية .

وخلاصة القول : إننا إذا رجعنا بانظارنا إلى اوائل القرن السابع عشر ـ إلى سنة ١٦٠٠ مثلاً ـ وجدنا أن بريطانيا العظمى ـ التي اعتدنا أن نقول عنها « أن الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها » ـ ما كانت تملك شبراً من الارض خارج اوروبا ، كما أنها كانت محرومة من معامل تكفي لاكساء سكانها ، ومن اساطيل تكفل المناقلات التجارية بينها وبين البلاد الاوروبية القريبة منها ، فضلاً عن البلاد النائية ، ما وراء البحار والقارات .

إن الحقائق التي ذكرتها هنا ، قد تبدو في منتهى الغرابة لأذهان الذين تعودوا « أن يقيسوا الماضي على الحال » غافلين عن « تبدل الاحوال في الامم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام » ـ حسب تعبير ابن خلدون البليغ ـ ولكنها حقائق ثابتة ، لا مجال لانكارها .

ولعل ما كتبه « السر والتر رالي » ـ في اوائل القرن السابع عشر ـ ، في صدد

المقارنة بين بريطانيا وبين هولندا ، اوضح وأقطع دليل على ما أقول :

« إن البحرية البريطانية لا يمكن أن تضاهي بحرية الهولنديين . لقد اصبحت هولندا الآن ، مثل صور في العصور القديمة ، ومثل البندقية في العصور الحديثة ، مخزناً لبضائع لا تحصى . إن ما يستهلكه الهولنديون من تلك البضائع يكاد يبلغ الواحد في المائة . إنهم يأتون للمتاجرة معنا كل سنة بخمسمائة بل ستمائة سفينة ، لكن ما نرسله نحن إلى بلادهم يكاد يبلغ الثلاثين أو الاربعين سفينة . إن السفن التي يملكها الهولنديون ، تعادل مجموع السفن التي تملكها جميع الدول المسيحية الأخرى . إنهم ينشئون كل سنة نحو الف سفينة . مع أنه لا توجد في بلادهم شجرة واحدة ، كما أن مجموع ما تنتجه تلك البلاد لا يكفي لتحميل مائة سفينة . . . » .

إن الرجل الذي كتب هذه الأسطر ، كان من كبار خبراء الشؤون البحرية في ذلك العهد . وكان في طليعة البريطانيين الذين بذلوا اقصى الجهود لتوجيه انظار مواطنيهم نحو الشؤون البحرية ولحمل حكومتهم على انشاء الاساطيل .

فما كتبه في هذا المضمار يكتسب أهمية خاصة ، بهذا الاعتبار .

- ٤ -

اذن نحن أمام حقائق هامة جداً :

إن الملاحة والصناعة والتجارة ، في أوائل القرن السابع عشر كانت في منتهى الضآلة في بريطانيا العظمى ، على الرغم من توفر جميع الشروط الطبيعية التي تساعد على ازدهارها ، ولكنها كانت في غاية الازدهار في هولندا ، على الرغم من نقص الشروط الطبيعية فيها .

وبتعبير اقصر : كانت هولندا أرقى البلاد في ميادين الصناعة والتجارة والملاحة - على الرغم من بخل الطبيعة نحوها - في حين أن بريطانيا العظمى كانت متخلفة جداً في هذه الميادين على الرغم من سخاء الطبيعة لها .

ولتكوين فكرة أوضح عن وضع هولندا في هذا المضمار ، يجدر بنا أن نتذكر الكلمة الشائعة بين اهاليها :

« إن الله خلق البحار . أما الشواطىء ، فنحن صنعناها ! » .

أعتقد أن هذه الحقائق تكفي لاظهار الخطأ العظيم الذي يقع فيه الكتاب الذين يغالون في تقدير مبلغ تأثير الطبيعة في البشر ، فيزعمون أن البيئة من اهم العوامل التي تسير الشؤون البشرية .

ـ ٥ ـ

ومما تجدر الاشارة اليه : إن البحر الذي يفصل بريطانيا العظمى عن القارة الاوروبية لم يحمها من غارات الاقوام البرية ، الا بعد أن تكونت فيها امة متماسكة ، تشعر بشخصيتها ،ودولة قوية تدافع عن بلادها . وقد سبق أن استولى عليها في تواريخ مختلفة : الرومان ، والانكل ، والسكسون ، والبره تون ، والنورمان . . . واثروا فيها تأثيراً عميقاً ، ولا نغالي إذا قلنا : إنهم خلقوها خلقاً جديداً . ويجب أن لا يغرب عن البال ، أن تنظيمات الدولة الاساسية في بريطانيا بدأت بالغزو الروماني . والديانة المسيحية لم تأتِ إليها وتنتشر فيها الا بعد هذا الغزو . كما أن لغة بريطانيا الحالية أتتها مع الانكل والسكسون ، وآخر تشكيلاتها الحكومية قامت على يد النورمان . ومن المعلوم أن الرومان ، أتوا من جنوب اوروبا ، والانكل والسكسون ، نشأوا في غابات جرمانيا ، في اواسط اوروبا . والنورمان جاؤوا من البلاد الشمالية .

إن الاحوال التي نشاهدها الآن في الأمة البريطانية ، انما نتجت عن تلاحق وتفاعل وتمازج تأثيرات هذه الاقوام المختلفة مع سكانها القدماء : فإن هذه الاقوام المختلفة ، حملت إلى بريطانيا تقاليدها ومعتقداتها ولغاتها الخاصة التي كانت قد تكوَّنت في بيئات طبيعية مختلفة ، وصارت تتفاعل ، تتنازع وتتمازج ، في هذه البيئة الجديدة .

يظهر من ذلك كله ، أن تعليل خصائص الأمة البريطانية بتأثير البيئة الطبيعية وحدها ، يكون تعليلاً سطحياً ، يخفي عن الانظار كثيراً من العوامل الاجتماعية والتاريخية الحقيقية .

إن البيئة الطبيعية لم تكن العامل الوحيد ، ولا العامل الرئيسي ، في تكوين الأمة البريطانية .

ـ ٦ ـ

أعتقد أن هذه الحقائق التي توصلنا اليها ، بالنظرات التأملية التي ألقيناها على تاريخ بريطانيا وأحوال البريطانيين ، تغني عن البحث في أمثلة أخرى ، لأن ، مما لا مجال للشك فيه أن البيئات الطبيعية التي تكون اقل تحديداً وانعزالاً من بيئة بريطانيا العظمى ، تكون ـ في الوقت نفسه ـ اضعف أثراً في الامور البشرية ، وأقل سيطرة عليها .

فإذا ألقينا نظرة سريعة مثلاً على أحوال فرنسا ـ التي هي أقرب البلاد إلى بريطانيا العظمى من الوجهة الجغرافية ـ وجدنا أنها تتألف من بيئات ومناطق طبيعية عديدة ومختلفة ، لم تجتمع تحت حكم واحد ، فلم تصبح وطناً موحداً لأمة واحدة ،

إلا من جراء سلسلة طويلة من الوقائع الحربية والسياسية والتطورات الاجتماعية .

لقد بحث وكتب عدد كبير من المفكرين والمؤرخين في نشوء فرنسا ، وفي المراحل التي قطعتها إلى حين وصولها إلى وحدتها الحالية . إنهم استقصوا احوال الأقوام التي عاشت فوق أراضي فرنسا الحالية ، في مختلف الادوار من التاريخ ، وتتبعوا الوقائع والتفاعلات التي حدثت بين تلك الأقوام بكل تفصيل .

فقد اختلف الباحثون فيما بينهم في تعيين « الاقوام » التي كانت أقوى وأعمق تأثيراً في تكوين الامة الفرنسية ، وفي تحديد « الوقائع » التي لعبت أهم الادوار في تحويل وتوجيه « تيار التاريخ » في فرنسا . ومع ذلك فقد اتفقت كلمة الجميع في أمر واحد ، وهو : إن فرنسا تكوّنت بفضل سلسلة طويلة من الوقائع الحربية ، والاعمال السياسية .

ولم يحاول أحد منهم تعليل هذه الامور بخصائص البيئة الطبيعية . حتى أنهم لم يذكروا البيئة الطبيعية الا للاشارة إلى تنوعها ، وللاشادة بالقوة التي اكتسبتها فرنسا من هذا التنوع ، الذي زاد في إمكانياتها زيادة كبيرة .

إن كل الابحاث توصلنا إلى الحقائق التالية :

ما من أمة يمكن أن تعتبر وليدة بيئة طبيعية واحدة .

وقلما انحصرت حياة أمة من الأمم في نطاق بيئة طبيعية معينة .

وكثيراً ما غيرت الاقوام البيئة الطبيعية التي كانت تعيش فيها .

وكثيراً ما جمعت ومزجت البيئة الواحدة عدداً غير قليل من الاقوام التي تسربت اليها من مختلف البيئات ، بشتى الاساليب ، في مختلف الازمان والعصور .

وجميع الأمم التي لعبت دوراً هاماً في التاريخ ، انتشرت على بيئات طبيعية عديدة ومتنوعة .

ونستطيع أن نؤكد على أن الأمة ، كلما كانت عظيمة ، تنوعت وتعددت البيئات الطبيعية التي اصبحت وطناً لها . . ومسرحاً لنشاطها .

اعتقد أن هذه الحقائق لا تترك مجالاً للشك في خطل رأي الذين يزعمون « أن الأمة وليدة البيئة الطبيعية » فينكرون وجود الامة العربية ووحدتها ، بحجة تنوع البيئات الطبيعية في العالم العربي .

نظرات إلى تاريخ الأمة العربية

- ١ -

إني كنت تكلمت في محاضرة ألقيتها في نادي المثنى ببغداد قبل نحو ربع قرن ، عن « الايمان القومي » بوجه عام ، وعن ضعفه في بلادنا بوجه خاص وقلت :

« أما أسباب هذا الضعف وعوامله ، فهي كثيرة جداً . غير أن أهمها يعود - في نظري - إلى سوء نظرنا إلى تاريخ الأمة العربية من جهة ، وعدم توسعنا في درس تواريخ نهضات الأمم المختلفة من جهة أخرى ».

وشرحت رأيي في هذا المضمار بهذه العبارات :

« من المعلوم أن أمجاد الماضي من أهم عوامل الأمل ، ودوافع الايمان بالمستقبل ، وذلك لأن المرء عندما يجد في ماضي أمته كثيراً من الصفحات المجيدة ، يزداد إيماناً بإمكان استعادة ذلك المجد ، ويشتد إندفاعاً للعمل في هذا السبيل . ولكنه عندما يرى في الماضي كثيراً من الصفحات السوداء يصبح أضعف إيماناً بإمكان النهوض ، وأقل إندفاعاً للعمل في هذا السبيل .

« ولا حاجة إلى القول أنه ما من أمة خلا تاريخها من أدوار إنحطاط وصحائف سوداء ، وما من أمة استطاعت أن تبقى - طول تاريخها - قوية ناهضة على الدوام . فإن تاريخ كل أمة من الأمم يتألف عادة من أدوار إرتقاء وإنحطاط ، ويعرض للأنظار تارةً صحائف سوداء وطوراً صحائف بيضاء ، تارةً عهود أمجاد وطوراً عهود نكبات . وعندما يستعرض المرء تلك الأدوار وتلك الصحائف ، قد يبقى تحت تأثير المجيدة منها فيزداد إيماناً بإمكانيات أمته ، وقد يبقى تحت تأثير السوداء منها فيصبح يائساً من مستقبلها .

« إني كثيراً ما صادفت بين الشبان من ينظر إلى التاريخ العربي بمثل هذه المناظر السوداء ، ومن يستخرج منه أحكاماً تثبط العزائم وتؤدي إلى اليأس والقنوط » .

وذكرت أمثلة عديدة على ذلك ، وانتقدت تلك الأمثلة بتفصيل ، ثم قلت :

« إن تاريخنا كثيراً ما يبدو - من بين الكتب التي نتداولها - « تافهاً وهزيلاً » ، بالنسبة إلى التواريخ الغربية « الناصعة المجيدة » ولكن السبب في ذلك لم يكن تفاهة تاريخنا نفسه ، بل هو رداءة الكتب التي تعرض لنا ذلك التاريخ . فإن الكتب التي نقرأها عادة عن تواريخ الغربيين مكتوبة بنظرة علمية ، وخطة تربوية ، ونزعة قومية ، في وقت واحد . على حين أن الكتب التي نقرأها عن تاريخنا بعيدة وخالية من النظرات العلمية والخطط التربوية ، والنزعات القومية في وقت واحد » .

وبعد ذكر الأمثلة ، ختمت البحث المذكور بقولي :

« إن أول الواجبات التي يتحتم علينا القيام بها لتقوية الايمان القومي هو كتابة تاريخنا على نمط جديد ، بعقلية غربية ونزعة قومية » .

- ٢ -

والآن ، بعد مرور هذه السنين الطوال على تاريخ إلقاء تلك المحاضرة ، أرى أننا لم نقطع شوطاً كبيراً في هذا المضمار .

فالمكتبة العربية لا تزال محرومة من مؤلفات تاريخية تستجمع الشروط التي ذكرتها آنفاً .

في الواقع ، قد صدرت في بعض الكتب وبعض المجلات عدة أبحاث تاريخية ، لا تخلو من مظهر الجدة . ولكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن المناحي العلمية الحقيقية ، ومجردة تجرداً تاماً من النظرات الاجتماعية الشاملة .

وبينها . . . ما ينم عن نزعة شعوبية جديدة ، تميل إلى استصغار شأن الأمة العربية في كل شيء .

وبينها ، ما يدل على روح تشاؤمية ، تلوّن كل شيء بألوان سوداء .

وبينها . . ما ينم عن التفكير اليائس الذي يعتبر كل النقائص متأصلة في نفوس العرب ، ويزعم أنه لا سبيل إلى التخلص منها ، بوجه من الوجوه .

في الصحائف التالية ، بعض النماذج البليغة لهذه الأنواع من الأبحاث التاريخية .

العرب وغريزة الإحساس بالمستقبل

- ١ -

نشرت مجلة الثقافة مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « مستقبل العرب » .

تبدأ المقالة بوصف حالة البلاد العربية والدول العربية من حيث التفكير بالمستقبل والعمل للمستقبل ، فتقول :

« الدوائر السياسية في بلاد العرب مشغولة بأمر المستقبل : كل دولة تفكر في أمر غدها ، وتدرس الأوضاع السياسية العامة لتعرف أي طريق تسلك ، وتقرر من الآن الموقف الذي ستتخذه إذا وقعت الحرب في الغد أو بعد الغد . والجامعة العربية تنظر في موقف العرب جملة ، وتدرس علاقاتهم بهذه الدولة أو تلك ، لتوجه سياسة العرب جميعاً وجهة عربية ، فمجالس تجتمع وتنفضّ ، ولجان تنعقد وتنتثر ، وتقارير تكتب وتقرأ وتدرس ، وبيانات تعطى أو تطوى ، وخطابات تلقى وتذاع ، وتصريحات تتفرق ذات اليمين وذات الشمال . . » . « وفيما بين ذلك كله تكتب صحف العرب في الموضوع ، فلا تفتح صحيفة إلا قرأت فيها أن العرب ينبغي لهم أن يصنعوا كيت وكيت ، ويفعلوا كذا وكذا ، والصحفيون يهرعون إلى الكبار والزعماء وأولي الحل والعقد يستفتون ويسألون ويستجوبون ، وفي كل يوم تظهر الصحف حاملة ثروة ضخمة من الكلام والآراء . « وما نتيجة ذلك كله ؟ لا شيء . . . » . « لم تقرر دولة عربية موقفها في شيء من الوضوح ، ولم تتخذ واحدة منها موقفاً تستطيع تحديده ، ولم توفق الجامعة العربية إلى توجيه العرب وجهة واحدة . كل شيء يجري وحي الساعة والمصادفات : في مسألة كوريا وقف العرب مواقف متعددة ، وفي مسألة الصين خرج العراق ولبنان عن إجماع العرب » .

إلى هنا ، وصف الكاتب حالة السياسة العربية وصفاً لا غبار عليه .

ولكنه بعد ذلك زعم بأن الحالة لن تتغير ، لأنها نتيجة طبيعية للنفسية العربية ، وإن هـذه النفسيـة محرومـة من الاحسـاس بـالمستقبـل ، فـلا يمكن أن تكتسب هـذا الاحساس ، لأن المسألة هنا « مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة أو غفلة » .

وذلك كله يعني : إن هذه الحـالة ستستمـر على مـرّ الأيام مهـما فعلنا ، لأننـا لا نستطيع أن نغير طبائع الناس .

هـذا هو الـدرس الذي يستخـرجه الكـاتب من أبحاثـه التاريخيـة ، وهـذه هي النتيجة التي ينتهي إليها من تأملاته التفلسفية .

- ٢ -

ولكي لا يتـوهم القارىء بـأني أغالي في تقتيم هـذا الرأي ، أنقـل فيما يـلي أهم الفقرات الواردة في المقالة حول هذه القضية .

يقول الكاتب عقب الكلمات التي نقلتها آنفاً :

« وأحب أن أريح القارىء من عناء هذا الموضوع وأؤكد من الآن أن العرب لن يتخذوا قراراً لا فرادى ولا جماعة : ولن تحدد دولـة منهم موقفهـا ، وإنما ستجيء الحـرب وستجد كـل دولة نفسهـا في مكان ما ، حسب ما تمليه الظروف ، وحسب ما تقرره الدول الكبـرى . . . بالضبط كـما حدث أمس وأول أمس ، وكما جرى في تاريخ العرب الطويل . . » .

« ولست أقول هذا الكلام رجماً بالغيب ولا شقشقة كتـابية . وإنمـا أقولـه على حقيقـة مقررة من حقائق النفس العربية والشرقية عامة ، وهي : إن الإحساس بـالمستقبل غـير موجـود في هذه النفس ، ولفظ الغد لا يعني في حسابها شيئاً ، إنما الشرقي رجل يعيش في يوم ليوم ، يشغله أبسط حاجات يومه عن أكبر حاجات غده ، ويشغله طعام الساعة عن مئونة الساعة التي تليها .

« ولكي أوضح هذه الحقيقة أقول : إن الإحساس بالمستقبل ملكة خاصة توجد مركبة في نفـوس بعض أجناس البشر ولا توجد عند غيرها ، وتتربى وتنمو عند بعضها ، ولا تنمو عنـد بعضها الأخـر - والمراد بها ذلك الإحساس الغـريزي العميق الـذي يحفز الانسـان على التفكـير في أمر الغـد والاهتمام بشؤونه والتدبير له . وهي ملكة تلاحظها عند الغربيـين فرادى وجمـاعات . . . ولكنـا لا نجدهـا عند العرب وعند الشرقيين . . » .

ثم يحاول الدكتور تعليل هذه الحالـة ، وتبيين أسبـاب وجود هـذا الإحساس في الغرب وفقدانه عند العرب - بأحوال البيئات التي نشأوا فيها . وبعد ذلك يسرد سلسلة من الوقائع التاريخية التي يعتبرها دالة على عدم وجـود الاحساس بـالغد عنـد العرب ، (سنعود إلى بحث هذه التعليلات والاستشهادات فيـما بعد) وينتهي من كـل ذلك إلى الكلمات التالية :

« وعسى من يقول : كان هذا في الماضي ، أما اليوم فقد أفاق العرب واستيقظوا . وذلك وهم شديد . فلا زلنا كما كنا لا نفكر إلى أبعد من أنوفنا ، وأحداث السنوات الماضية تنطق بأجلى بيان ، وذلك لأن المسألة هنا مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة وغفلة ، ولن نستطيع مهما فعلنا أن نغير طبائع الناس ».

وبعد هذا الحكم القاطع البتار ، يقول الكاتب :

« أتحب أن تعرف كيف يكون موقف أممنا إذا جد الجد ووقعت الكارثة ؟ إذاً فسل أولئك الذين وهبهم الله إحساس الغد والاهتمام بأمره . سل أولئك المقيمين في لندن وموسكو وواشنطن . هؤلاء هم الذين يعرفون . أما نحن ، فهمّنا يوم ، يوم مما يعدون أو مما لا يعدون ، يوم والسلام ».

أفلا يعني ذلك أنه : من العبث أن نسعى لمكافحة هذه النزعة ، ولا فائدة من السعي وراء إيقاظ العرب من هذه الغفلة ، ودعوتهم إلى الاهتمام بالغد ، لأن هذه من الطبائع المركبة في نفوس العرب ، وليس في الإمكان تغيير طبائع الناس !

إني لا أدعو قط إلى تجاهل نقائصنا ، لا في الحال ولا في الماضي ، وبعكس ذلك أدعو إلى البحث عن هذه النقائص ، والسعي وراء إزالتها من نفوسنا .

ولكني أعترض على كل من يذهب إلى أن هذه الأحوال لا يمكن أن تتغير ، ويطلع علينا بنظرية تنتهي إلى تثبيط الهمم والعزائم ، وتوقيف جهود الاصلاح . . . وتكون بمثابة الدعوة إلى الاستسلام إلى الأحوال الراهنة ، بحجة أنها من « مقدرات الطبيعة والتاريخ » التي لا تغلب .

إذا سلمنا بهذه النظرية وبهذه الآراء وجب علينا أن نستسلم إلى المقدرات التي رسمتها لنا الطبيعة والتاريخ . ونكف عن السعي وراء إيقاظ العرب في هذا المضمار ، ودعوتهم إلى التفكير بأمور الغد ، وعن مخالفة إرادة الله التي وهبت الغرب غريزة الاحساس بالغد والاهتمام بأمره ، وحرمتنا نحن العرب من تلك الغريزة .

- ٣ -

يظهر من كل ما تقدم أننا أمام مسألة خطيرة النتائج جداً ، فلا يجوز لنا أن نمر بها مرور الكرام - بل يجب علينا أن نجعلها موضوع بحث جدي وعميق ، لنتأكد من صحتها أو عدم صحتها .

ولذلك رأيت أن أبحث :

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

ثانياً : هل ظلت الأمة العربية طوال تاريخها ، محرومة من غريزة الإحساس بالغد حقيقة ؟

ثالثاً : هل أن الفرق بين الغرب والعرب ـ من حيث الإحساس بالغد أو عدم الاحساس به ـ نتيجة طبيعية للبيئات التي نشأ وعاش فيها كل فريق ، منذ القدم ؟

إني سأبحث هذه القضايا ، بحثاً علمياً بحتاً ، مجرداً عن الآراء القبلانية ، ودون أن أترك مجالاً لتأثير العاطفة في الأمر .

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

إن نتائج الابحاث العلمية التي حامت حول هذه المسألة ، في مختلف البلاد الغربية ، انتهت إلى إنكار وجود طبائع ثابتة في الأمم .

إني كنت فصلت هذه الآراء في المحاضرة التي أشرت إليها ، مستشهداً بأقوال أحدث وأشهر علماء الاجتماع ، وبُحّاث التاريخ .

أنقل فيما يلي بعض تلك الأقوال :

قال الباحث الاجتماعي المعروف كولا جانتي : « أنا أسلم بوجود بعض الأوصاف النفسية الخاصة ، في بعض الأفراد والجماعات ، غير أني أنكر قول الذين يزعمون أن هذه الأوصاف تكون ملكاً خاصاً ـ أو ميزة فطرية خاصة ـ لجنس أو قوم أو أمة . وأنكر بوجه خاص رأي الذين يزعمون بأن تلك الأوصاف تكون مستقرة في حياة الأمم وغير متبدلة . إذ لا شيء ثابت ومستقر في أوصاف الأقوام وأمزجتها . وأما ما نشاهده الآن من الخصائص عند الأقوام ، فإنما هي خصائص الصفحة الحالية وحدها » .

وقد قال المفكر الاجتماعي « تارد » : « إننا إذا رجعنا إلى ماضي الأقوام التي نراها الآن في أوج العظمة والمجد ، متصفة بقوة الارادة وشدة الأقدام ، وجدنا أنها كانت فقيرة ضعيفة ومحرومة من قوة الاقدام . وبعكس ذلك ، الأمم التي نراها الآن في حالة الانحطاط ، فإننا إذا إستعرضنا ماضيها ، وجدنا أنها كانت مثالاً للبطولة ، وممتازة بروح الاقدام والمغامرة » .

ونفهم من ذلك كله : إن خصال الأقوام وسجاياها تتغير بتغير أطوارها وأحوالها التاريخية .

وقد عبر « جان فينو » عن هذه الحقيقة بهذا القول البليغ :

« إن مثل من يبحث عن الاستقرار في نفسيات الأقوام كمثل من يزعم أن الدوائر التي تحدث على سطح الماء عند إلقاء حجر عليها تحافظ على شكلها إلى الأبد » .

وأنا أستطيع أن أقول ـ إستناداً إلى أقوال هؤلاء وأبحاثهم ، مع أقوال وأبحاث الكثيرين أمثالهم :

إنا ولو فرضنا وسلمنا بأن العرب كانوا محرومين من غريزة الاحساس بالغد في الماضي ، لا يجوز أن نقول ـ بناء على ذلك ـ أنهم سيبقون محرومين منها في المستقبل أيضاً .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يشهد تاريخ العرب حقيقة على حرمانهم من غريزة الاحساس بالغد ؟

إن الدكتور حسين مؤنس ، يدعي ذلك ، مستشهداً بالتاريخ ، ويقدِّم على شواهده التاريخية قصة غريبة إذ يقول :

« وعندنا قصة لطيفة تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل : قصة شائعة ، يعرفها كل الناس ، تتوافر على شفاه المشارقة على أنها جماع فلسفة الحياة ، ويرويها الغربيون عنا على أنها جماع الغفلة عن سر البقاء . هي قصة ذلك الاسكاف الذي أتاه رجل بنعل يخصفه . فنادى زوجه وسألها : « هل بقي لدينا شيء ؟ » فقالت : « لدينا ما يكفي اليوم وغداً » فنظر الاسكاف إلى الرجل ، وقال له : « إذاً تأتيني بعد غد » . ثم استلقى على الأرض وأرسل بصره يتأمل جمال السماء » .

والدكتور بعد ذكر هذه القصة يقول على الفور :

« وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » .

إني لا أعرف مدى شيوع هذه القصة ، ولكني أقول بلا تردد بأني لم أصادف ما يماثلها حتى عند أخمل الخاملين الذين شاهدتهم طول حياتي ، ولم أسمع بمثلها عن أكسل الكسالى الذين يضرب بهم المثل في مختلف البلاد العربية ، ولا أشك في أنها من النكت التي قيلت للمبالغة في الكسل ، ولا أدري إذا كانت من مختلقات الغربيين أو الشرقيين .

ومهما كان الأمر ، فإني لا أسلم ، ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يسلم ـ بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة كما يدعي الدكتور حسين مؤنس .

فلنستعرض تاريخ العرب ، مبتدئين من عهود قبل الاسلام ومتتبعين العهود التي توالت بعد الاسلام :

هل كان أهل اليمن محرومين من الاحساس بفكرة الغد ، عندما بنوا سد مأرب وعندما فتتوا الصخور ودرّجوا سفوح الجبال ، لجعلها قابلة للزراعة ؟

وهل كان الأنباط ـ أهل البتراء ـ لا يفكرون بالغد عندما نحتوا المعابد على

الجدران الصخرية في وادي موسى ؟

وهل كان الأمويون لا يفكرون بغير يومهم عندما مصّروا الأمصار ، وبنوا الكوفة ، وواسط ، والقيروان ؟

وهل كان العباسيون قد حصروا أنظارهم في حاجات اليوم ، دون أن يفكروا في المستقبل ، عندما بنوا القصور والجسور والحصون والقلاع . . . في مختلف أنحاء البلاد التي حكموها ؟

وهل الآبار والصهاريج المعدة على طول طريق الحج بين بغداد ودمشق وبين المدينة ومكة ، كانت من آثار قوم لا يعملون إلا ليومهم ، ولا يفكرون أبداً في غدهم ؟

وآثار الري القائمة في الأندلس إلى يومنا هذا ، هل يمكن أن تكون من صنع أيدي أناس لا يحسبون حساباً للغد ؟

وزياد بن أبي سفيان ، هل كان محروماً من غريزة التفكير في الغد ، عندما نقل إلى طبرستان خمسين ألفاً من أهل البصرة والكوفة ، وبنى هناك قلعة جهينة القائمة إلى الآن ؟

وأسد بن الفرات ، هل كان ممن يحصرون عملهم في اليوم دون أن يفكروا في الغد ، عندما أنشأ أسطولاً ، إستولى به على صقلية ، والجزر المحيطة بها ؟

إني لا أرى لزوماً إلى تطويل سلسلة هذه الأمثلة والأسئلة ، فأقول بلا تردد إستناداً إلى الأمثلة السابقة ـ : إن كل الآثار العربية المنبثة في البلاد الشاسعة التي حكمها العرب ، تشهد بأعلى صوتها ضد مزاعم الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمار ، وتنفي قوله بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان « للأسكافي الكسلان » الذي روى لنا قصته الغريبة في مستهل بحثه هذا .

وقبل أن أختم هذا البحث وأنتقل إلى ما يليه ، أودّ أن أذكر لكاتب هذا المقال قصة اخرى، قصة تاريخية ، إتفق على صحتها جميع المؤرخين من غربيين وشرقيين :

عندما أتى جماعات من الغربيين واستولوا على سوريا خلال الحروب الصليبية ، دهشوا من آثار الحضارة التي شاهدوها فيها. ان المدن الشامية وأسواقها بهرت أنظارهم ، بتجارتها المزدهرة ، وصناعاتها الجميلة ، وحياتها الناشطة . وإتصال الأوروبيين بالشرق هناك كان من أهم عوامل النهضة التي قامت في أوروبا بعد مدة وجيزة .

هل يستطيع أن يقول الدكتور : إن كل هؤلاء التجار والصناع الذين بهروا أنظار الأوروبيين ، وأثاروا فيهم روح الاقتباس والتجديد ، كانوا على شاكلة الاسكاف الذي روى لنا قصته ، وزعم أنها تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل ؟

وقد حاول الدكتور أن يبرهن على صحة قوله بذكر عدة وقائع تاريخية . ولكني لم أجد فيها ما يؤيد رأيه بوجه من الوجوه .

ولكي أجعل القاريء في موقف يستطيع أن يحكم في القضية ، بعد الاطلاع على جميع تفاصيلها ، أنقل فيما يلي كل ما كتبه الأستاذ في هذا المضمار :

وقد قال ـ عقب قوله : « وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » ـ ما يلي بحروفه الكاملة :

« قد تعودنا أن ننظر ليومنا فحسب ، وأن لا تترامى أبصارنا إلى ما وراء ما يبدو ماثلاً لأعيننا » .

« ولا يتغير موقف الشرقي من المستقبل مهما تهددته الأخطار . فقد تجد الدولة الاسلامية نفسها وجهاً لوجه أمام عدو لا يخفي مطامعه ، ويتحرك العدو للهجوم عليها ، ويدوس أطرافها ، فلا يعمد أهل الدولة إلى تدبير أمر الغد أو النظر في إنقاذ أنفسهم ، بل يكون همهم ما يشغلهم أيام السلم والرخاء . فقد كان المغول على أسابيع من بغداد . وكان رجال الدولة العباسية يعرفون تمام المعرفة أن هولاكو سائر إليهم ، وكتب إليهم الرجل نفسه يؤكد ذلك ، وأخذت جيوش التتر تقترب يوماً بعد يوم . فهل تحسب أن رجال الدولة فكروا في أن يعدوا للأمر عدته ، ويوحدوا كلمتهم ولو لبضعة أسابيع حتى يزول الخطر ! بالطبع لا . إنما إنصرفوا إلى التدبيرات والمشاحنات . ووجدها بعضهم فرصة ليثأر من أنداد له أساءوا إليه بالأمس ، وبلغ الأمر ببعضهم أن فرق معظم الجيش ، ولم يكن للخليفة همّ إلا أن يحافظ على أمواله .

« ثم سقطت بغداد ،واهلك التتار أهل بغداد ، ولم يُبقوا على واحد من المتخاصمين . ونحن نقرأ هذه الاخبار ونعجب لأولئك الناس الذين شغلتهم تفاهات اليوم عن متاعب الغد ، ونعجب من أنهم كانوا يحسّون الكارثة القادمة ويعرفون أن مصيرهم كلهم إلى الهلاك فيها ، ومع هذا لم يصرفهم ذلك العلم عن الاسترسال فيما كان يشغلهم من قبل من بسائط وسخافات . ولكن لا محل للعجب . لأن أولئك الناس ، كانوا يعيشون في يومهم وحسب ، ولا ينبض في نفوسهم عرق المستقبل ، لأنه غير موجود . ومن ثم فقد سار بهم الزمن إلى الكارثة ، وهم لا يكادون يفعلون شيئاً .

« ومثل ذلك حدث عندما نزل الصليبيون الشام وأنشأوا لأنفسهم دولاً في بلاد المسلمين . وقسموا أنفسهم جماعات يجتاح كل منها ما يليه . أتظن أن أهل هذه البلاد تنبهوا إلى المصير الأسود الذي كانوا يسيرون إليه ؟ بالطبع لا . ظل أصحاب الموصل يكيدون لأصحاب دمشق . وأهل مصر يدبرون على أهل الشام ، بل يحالفون العدو عليهم . وعندما ظهر عماد الدين زنكي واجتهد في

توحيد صفوف المسلمين ، لم يكن لدمشق همّ إلا أن تناوئه وتدبر عليه وتحالف النصارى ، مما تجده معروضاً أحسن عرض في حياة « أسامة بن منقذ » . ولم يزل أمر المسلمين على ذلك والعدو يذلهم ويسقيهم الصاب ، حتى رزقنا الله بصلاح الدين ، فأرغمهم على الوحدة ، واستولى على بلاد المناوئين بحد السيف ، وما كانوا ينظرون إليه إلا على أنه عدو لهم ، مع أنه كان يسعى لما فيه صلاح أنفسهم .

« ومأساة الأندلس الكبرى ، مرجعها إلى إنعدام ذلك الإحساس . فقد كان من الجلي الواضح لكل إنسان في الأندلس أن النصارى لن يهدأ لهم بال ، إلا إذا إستولوا على بلاد المسلمين كلها ، وأزالوا دينهم ولغتهم . وكانت الأخبار تتوالى عليهم بسقوط المعاقل وذل المسلمين ، وهوان الاسلام ، وتحول المساجد الجامعة إلى كنائس . أتظن أن ذلك حفز أمراء الأندلس على السعي في الوحدة والنظر للغد ؟ بالطبع لا ، إنما كان همهم مكايدة بعضهم البعض : ابن عباد في اشبيلية يكيد لابن الأفطس في بطليوس . وذو النون في طليطلة يدبر لابن هود في سرقسطة . بل يستسيغ الواحد منهم أن يؤدي الجزية للنصارى ، ولا يستسيغ أن يأتلف مع جاره المسلم . وأخذت المعاقل تهوي واحداً في أثر آخر . فلم يتعظ الناجون ، بل سدروا في غيهم حتى ضاعت الأرض كلها . ولم يبق إلا جنوب شبه الجزيرة ، يشترك في الدفاع عنه بنو الأحمر وبنو مرين . فما زالوا يتخاصمون ويتدابرون حتى ابتلعهم الطوفان » .

هذه هي الوقائع التاريخية التي استشهد بها الدكتور حسين مؤنس ، للبرهنة على صدق نظريته .

ولكني ألاحظ على هذه الأقوال عدة أمور :

أولاً : أن الوقائع التي يستشهد بها كلها تعود إلى عهد إنحطاط الدول العربية وإنحلالها ؛ وما يحدث في مثل هذه العهود لا يجوز أن يعمم إلى جميع العهود ، ويعتبر من الأمور المركبة في طبيعة الأمة .

ثانياً : إن الوقائع التي يستعرضها صاحب النظرية تدل على تغلب نزعة الانانية والأقليمية وإنحلال فكرة الوحدة والاتحاد ، ولا تدل على فقدان نزعة التفكير بالغد .

ثالثاً : إن أمثال هذه الوقائع كثيرة في تواريخ الغربيين أيضاً .

فإذا إعتبرناها دليلاً على فقدان الإحساس بالغد عند العرب ، وجب علينا أن نقول أن هذه الحاسة مفقودة عند الغربيين أيضاً .

فلنلق نظرة عجلى على التاريخ العام ، ونستعرض أحوال الأمم المختلفة من هذه الوجهة : من اليونان في القرون القديمة إلى الألمان في العصور الحديثة . أفلا نجد فيها

كثيراً من الوقائع التي تماثل ما ذكرها واستشهد بها الدكتور حسين مؤنس ، عن تاريخ العرب ؟

كم قاست اليونان من المنافسات والمخاصمات التي قامت بين أثينا واسبارطة ؟ ألم يسجل التاريخ أن معظم اليونانيين كانوا يصفقون للمنتصرين ، عندما أخذوا يهدمون أسوار أثينا ، ويقضون على سطوتها القضاء المبرم ؟

والرومان ، في أية حالة كانوا ، عندما أخذ البرابرة يهاجمون إمبراطوريتهم من عدة جهات ؟ حتى عندما إجتاز هؤلاء الجبال وأخذوا يتغلغلون في سهول إيطاليا ، ويزحفون نحو روما ؟

وإذا أردنا أمثلة من العهود المعاصرة للوقائع المذكورة : ألم يتنافس ويتخاصم الأوروبيون أيضاً ، خلال الحروب الصليبية ، في بلادهم الأصلية من جهة ، وفي البلاد التي كانوا استولوا عليها من جهة أخرى ؟ ألم يتحالف بعضهم مع البعض من أمراء المسلمين ، ضد زملائهم وحلفائهم السابقين ؟

وإذا إنتقلنا إلى أزمنة أقرب منا ، أفلا نجد في تاريخ بولونيا أمثلة لا تقل فظاعة عن كل الأمثلة التي ذكرها لنا الدكتور في تاريخ العرب ؟ ألا نعرف أن الدييت البولوني صار مسرحاً لأفظع المشاحنات الحزبية ، وإن هذه المشاحنات أدت إلى زوال دولة بولندا ، وإقتسام بلادها بين جيرانها الثلاثة ؟

وفي تاريخ أقرب من ذلك ، وفي أمة أعظم وأشهر من تلك ، في تاريخ الأمة الألمانية نفسها ، ألم تحدث منافسات ومدابرات أدت إلى إضعاف الأمة وعرضتها إلى شتى النكبات ؟ ماذا كان سلوك أمراء الألمان ، تجاه غزوات نابوليون ؟ ألم يتحالف بعضهم مع نابليون ضد غيره من أمراء الألمان ؟ ألم يأخذ عدد غير قليل منهم في السعي وراء إسترضاء نابليون وتملقه ، ليحصل على إمارة من الأمارات الباقية ما وراء نهر الراين ، تعويضاً عن الإمارة التي خسرها ، من جراء تكوين إتحاد الراين ؟

وفي تاريخ أقرب من كل ذلك : ماذا كان وضع الدول الألمانية ، في مؤتمر فرنكفورت الذي إنعقد بعد وقائع ١٨٤٨ وثوراتها ؟ هل كان ممثلوها أقل إختلافاً من الاختلافات التي حدثت في مجالس جامعة الدول العربية ؟

فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نعتبر الأمثلة التي ذكرها الدكتور حسين مؤنس دليلاً على حرمان العرب من غريزة الاحساس بالغد ، في الوقت الذي يدعي أن هذه الغريزة مركبة في طبيعة الأوروبيين ؟

إن النظرية التي بناها الدكتور تنهار من نفسها ، من هذه الوجهة أيضاً .

وبما يلفت النظر أن الدكتور حسين مؤنس ، لم يكتف بالقول بأن غريزة الاحساس بالغد مفقودة في نفوس العرب والشرقيين ومتأصلة في نفوس الغربيين ، بل حاول أن يعلل ذلك ، ويبين الأسباب التي أدت إلى قيام هذا الفارق العظيم بيننا وبين الغربيين .

إنه يزعم أن السبب في ذلك هو إختلاف البيئة :

لقد نشأ الغربيون في بيئة « لا ينال الإنسان فيها رزقه إلا بعد كد وتعب » ، فالطبيعة هناك بخيلة بخيرها ، فالأرض صخرية عاتية لا تفلح إلا بعد جهد طويل . . فلا يستطيع أن يعيش في تلك البيئة « إلا الشديد الأيد المكافح المثابر الذي يعرف بالبديهة أن الحياة كفاح وتعب . فإذا لم يعول الإنسان على التعب والكفاح فلا حياة له ولا وجود . وقد عملت الطبيعة عملها في أجيالهم بانتظام : فأهلكت الضعفاء والمهملين والعاجزين ، ولم تبق إلا القوي الصالح للبقاء حقاً . وكل أوروبي نراه إنما هو بقية عشرة هلك تسعة منهم في الكفاح الطويل ، فهو واحد بعشرة ، ورث عن الهالكين تجاربهم وتركزت فيه ثمرات كفاحهم ، واستقرت في نفسه عبر مصارعهم ، ومن هنا نبض في قلب الغربي عرق الغد ، وعصب الاحساس به، وأصبح الواحد منهم يعيش بعيون مفتحة واسعة إلى الغد . وأصبح المستقبل في ذاته إحساساً غريزياً مركباً في طبعه .

« أما نحن فقد نشأنا في بيئات رخوة لينة ، تجود بخيرها بأقل مجهود . أو بيئات جافية قاحلة ليس فيها من الخير شيء تجود به ، وكلتا البيئتين لا تدفع الإنسان على التفكير في الغد أو الاحساس به . فأما صاحب البيئة الرخوة فهو في أمن من الغد ، مطمئن إلى أن الله يدبر له رزقه كما يدبر طلوع الشمس ؛ وأما الثاني فيائس من المستقبل والحاضر والزمان كله ، يعول في حياته على ما يصيبه في ساعته ، فإن وجد طعاماً أكل وإلا طوى نفسه على الجوع ، كما تفعل العظايا والضباب في الصحراء » .

إن هذه النظرية التي يسردها الدكتور بأسلوب جذاب ، كأنه يروي لنا قصة واقعية ، قد تبدو وجيهة في الوهلة الأولى ، إلا أنها تنهار من أساسها ، عندما تتعرض إلى أدنى بحث ونقد ، لأن الأمور التي تستند إليها وتتكون منها ، لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة من الصلات :

أولاً ، إن الأراضي التي عاش عليها ويعيش عليها الأوروبيون لم تكن كلها صخرية ، حتى ولا أكثرها .

ثم أن الدكتور ينسى وجود الغابات والمراعي الطبيعية في معظم أنحاء البلاد الأوروبية ، ومن المعلوم أنها سخية جداً ، بالمواد الغذائية . ومن المؤكد أن الغابات

كانت في الماضي أكثر سعة بكثير مما هي عليه الآن ، كما أنه من المؤكد أن أجداد الأوروبيين عاشوا بخيرات الغابات قبل أن يقدموا على فلاحة الأرض ، ويتغذوا بثمرات الزرع .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه مما لا يستطيع أن يجادل فيه أحد أن الزراعة في البلاد التي تكثر فيها الأمطار أسهل بكثير منها في البلاد التي تحتاج إلى إرواء وإسقاء .

ثم إن المعيشة في البوادي، برعي الأغنام والمواشي ،والتنقل بها من محل إلى محل بحثاً عن الكلأ ، تبعاً لمواسم الأمطار . . . لا تتم بدون كد ولا تعب ، كما يتوهمه صاحب النظرية .

وفي الأخير ، يجب أن لا ننسى هذه الحقيقة التاريخية أيضاً : إن الزراعة نشأت في بلادنا ، قبل أن تنشأ في أوروبا ، كما أن الحضارة ـ بوجه عام ـ إزدهرت في بلادنا ـ قبل أن تزدهر في البلاد الأوروبية .

إذ من المعلوم أن أقدم الحضارات المعروفة نشأت في وادي الرافدين ووادي النيل ، والحضارة في الواديين المذكورين ، ربما لم تسبق كثيراً الحضارات التي نشأت في دلتا الأنهر الكبيرة في الهند والصين ، ولكنه من المؤكد أنها سبقت بعصور طويلة جداً ، الحضارات التي نشأت في البلاد الأوروبية .

والأبحاث الاجتماعية ، تعلل هذه الواقعة التاريخية ، بالأمور التالية :

إن الأقوام التي تضمن معاشها باقتطاف البذور والأثمار ، أو بصيد الحيوانات ، أو بالزراعة البسيطة التي لا تتطلب عملاً غير نبش التراب وبذر البذور ، إن هذه الأقوام تعيش في حالة جماعات صغيرة ، ولا تحتاج إلى تكتل كبير .

ولكن الأقوام التي تضمن معاشها في دلتا الأنهر في البلاد التي تقل فيها الأمطار ، فتحتاج الزراعة إلى أعمال الري والاسقاء ، لا يمكن أن تعيش في حالة جماعات صغيرة ، لأن الزراعة والمعيشة في أمثال هذه البيئات ، تتطلب بناء السدود لدرء أضرار فيضانات الأنهر ، وشق الجداول والقنوات لايصال المياه إلى المزارع . وذلك لا يمكن أن يتم على يد عائلة واحدة ، أو على يد جماعات صغيرة ، تعمل بإنفراد ، بل يتطلب تضافر أيدي جماعات كثيرة ، توحد جهودها لأعمال يعود نفعها إلى الجميع . ولذلك تضطر إلى تكوين جماعات كبيرة . والجماعات الكبيرة تحتاج إلى هيئات تنسق أعمالها ، وتوجهها الوجهة التي تضمن وسائل العيش للجميع .

هذا ، هو السبب الأساسي في قيام الدول وازدهار الحضارات ، في وادي النيل ، ووادي الرافدين ، قبل سائر أنحاء العالم ، في أوروبا وآسيا وأفريقيا .

ويلاحظ أن كل ذلك يخالف ما ذهب إليه الدكتور حسين مؤنس ، كل المخالفة .

ـ ٥ ـ

وقد كتب الدكتور حسين مؤنس عن حرمان العرب من الاحساس بالغد في مقالة أخرى ، نشرها في الثقافة أيضاً تحت عنوان « شرق وغرب » وذكر فيها دليلاً آخر على هذا الحرمان ، حيث قال :

« وانه ليس مجرد مصادفة إنك تجد الزمان في نحو اللغات السامية ينقسم إلى ماض ومضارع فحسب . أما المستقبل فمضارع تضيف إليه السين أو سوف ، وهما في إحساس الشرقي يوحيان إلى النفس معنى التشكك وعدم اليقين ».

ولكني لا أدري لماذا يوحي المستقبل معنى التشكك وعدم اليقين ، عندما يعبر عنه بالصيغة العربية ولا يوحي ذلك عندما يعبر عنه بالصيغة الفرنسية مثلاً ؟ وما الفرق ـ من حيث الدلالة المعنوية ـ بين قولي « سيكتب » ـ باللغة العربية ، وبين قولي « ايل اكريرا » باللغة الفرنسية ؟

المستقبل في اللغة العربية ، هو مضارع تضيف إليه السين ؟ وماذا يعني ذلك : أما أستطيع أن أقول : المستقبل في اللغة الفرنسية ، هو مضارع تلحق به الـ « را »؟

فلنقارن بين الصيغة العربية والصيغة الفرنسية في كلمتين :

يكتب	.....	سَ ـ يكتب
ايل اكري	.....	ايل اكري ـ را
يَقول	.....	سَ ـ يقول
ايل دي	.....	ايل دي ـ را

ألا تجد في كلتا الحالتين ، أننا نضيف مقطعاً جديداً على المضارع : « سَ » في العربية ، و« را » في الفرنسية ؟

والفرق بين اللغتين ـ في هذا الأمر ـ لا يخرج عن « أن المقطع الدال على المستقبل يضاف إلى أول الكلمة في العربية ، وإلى آخرها في الافرنسية ».

وكيف يجوز لنا أن نستنتج من هذا الاختلاف البسيط حرمان العرب من الاحساس بالغد ؟

ما يقوله علماء الصرف والنحو ؟ ولكن ماذا يمنعنا عن الخروج على القول الذي

إتفق عليه القدماء ، وعن تدوين قواعد اللغة العربية بطريقة أخرى أكثر تمشياً مع حقائق الأمور ؟ أفلا نستطيع أن نقول : أن الفعل ماض ومضارع ومستقبل . والماضي على وزن فَعَلَ ، والمضارع على وزن يَفعَلُ والمستقبل على وزن سَيَفعل ؟

ولذلك أستطيع أن أقول ، بلا تردد : إن النظرية التي ذهب إليها الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمار ، لا تقوم على أساس سليم ، من هذه الوجهة أيضاً .

إنني لم أقصد بانتقاداتي هذه تنزيه أمتنا العربية من النواقص والعيوب والعلل والأمراض ، لا في حالتها الحاضرة ، ولا في ماضيها القريب أو البعيد .

إنما أردت البرهنة على خلوها من العلل التي توهمها فيها الدكتور حسين مؤنس ، نتيجة تشخيص مغلوط ، عندما زعم أنها محرومة من غريزة الاحساس بالمستقبل ، ولا سيما عندما ذهب إلى أن هذه الحالة نتيجة « طبع وتكوين ».

أنا لا أنكر أبداً كثرة عللنا وأمراضنا الاجتماعية . ولا أقول قط بجواز تجاهلها أو بوجوب التستّر عليها . بل أقول ـ بعكس ذلك ـ بوجوب بحثها وإظهارها إلى العيان بكل اهتمام ، لأني أعرف أن تشخيص الداء ، هو أول ما يجب عمله للتوصل إلى الدواء وضمان الشفاء .

ولكني أعتقد أن هذا البحث يجب أن يجري وفق أساليب علمية سليمة ، لكي يضمن تشخيص العلة الحقيقية ، دون توجيه الفكر نحو علل وهمية .

لو كان الدكتور قد قال : « أننا لا ننظر إلى المستقبل البعيد » ، لما اعترضت عليه أبداً .

ولكني اعترضت عليه بشدة ، عندما رأيته يقول « إننا لا نفكر في الغد أبداً ».

وقسوت في الاعتراض عليه أكثر فأكثر ، عندما رأيته يزعم « بأن أجدادنا أيضاً ما كانوا يفكرون في المستقبل .... » لا سيما عندما رأيته يقول : إن هذه « مسألة طبع وتكوين » ، فلا سبيل إلى تغييرها ، مهما بذل من جهود .

لأني أعتقد أن « أخطر الأمراض وأعصاها على العلاج » هي التي تتضاعف بقنوط المريض والطبيب عن إمكان الشفاء .

حول ماضي العرب

- ١ -

لقد نشرت مجلة الثقافة - سنة ١٩٥١ - مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « العرب وماضيهم » .

تتضمن المقالة المذكورة عدة آراء ونظريات غريبة ، عن تاريخ العرب والاسلام ، ولعل أغربها ، هي القائلة بأن « تاريخ العرب تاريخ متقطع ، محروم من الترابط والانسجام » .

إني أنقل فيما يلي القسم المتعلق بهذه النظرية ، لكي اعطي فكرة تامة عما يعنيه كاتب المقالة بقوله هذا :

« إن التاريخ الإسلامي لا يكوّن حبلاً متصلاً . وإننا إذ ندرسه لا نجد أنفسنا أمام عصور متوالية ، يرتبط سابقها بلاحقها بروابط طبيعية تطورية حقيقية . وانما نحن أمام عصور متوالية ، منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال . فالعصر الأموي يختلف من كل ناحية عن العصر الراشدي ، يختلف في نظام الحكم وهيئة المجتمع وتكوينه ، ومثله العليا واتجاه الحكم وأهدافه . وعندما ينتقل الأمر إلى العباسيين يقف ذلك كله ، ويبدأ عصر جديد من كل ناحية ايضاً . فالخليفة العباسي ليس هو الخليفة الأموي ، ونظم الحكم العباسية تختلف في روحها تماماً عن نظم الحكم الاموية . والمجتمع البغدادي غير المجتمع الأموي ، والمثل العليا للناس في العصر الاول ليست هي المثل العليا لهم في العصر الثاني . حتى الشعب اختلف في نوعه وتكوينه ، وهذه الاختلافات كلها لم تأت عن تطور طبيعي أو انتقال تاريخي تستطيع تعليله . وانما هي انتقالات فجائية حاسمة ، تضع حداً لكل ما مضى ، وتبدأ عهداً جديداً تماماً . ولو أنك اردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلّم بالعصر الأموي لاستطعت . لانك في الواقع أمام دولة جديدة أصلاً . وهذا الاتجاه التاريخي

الغريب ، هو الذي يجعل مهمة مؤرخ الإسلام اعسر من مهمة من يؤرخ للعصور الوسطى الاوروبية مثلاً . فهناك دول كثيرة متوالية ، وانظمة كثيرة ، يتجه كل منها اتجاهاً خاصاً . ولكن الاساس العام للحكم واحد ، وهو يتطور باستمرار تطوراً منتظماً له غاية واحدة . خذ عقود الاقطاع من القرن السادس الميلادي إلى الثاني عشر ، تجدها تتطور باستمرار في الصيغ والحدود ، ولكنها جميعاً واحدة في الروح والاتجاه والاغراض . خذ تاريخ دولة الكنيسة ، تجد نفسك أمام تطور طبيعي ، يبدأ من أساطير انشاء يوحنا بن سمعان المعروف بالرسول بطرس لكنيسة روما ، ويصل تدريجياً إلى دولة البابوية المنظمة القوية في عهد جريجوري السابع . وخذ نشأة المدن وتتبع تطورها تجد نفسك أمام تاريخ متصل منطقي ، وهكذا بينما تتعاقب الدول وتختلف الظواهر العامة وتجري تطورات اخرى داخلية تربط العصر بالعصر والناس بالناس ، وتجعل التاريخ الاوروبي أشبه بنهر متصل المجرى ، قد تختلف المناظر القائمة على شاطئيه ، وقد تعترضه الشلالات والجنادل ، ولكن الماء واحد ، واتجاهه واحد ، ومصبه كذلك واحد ، مهما اختلفت المنابع وموارد الماء .

« وربما كان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الدولة الاسلامية انتقلت اوائل العصر العباسي من شواطيء البحر الابيض إلى آسيا ، واصبحت دولة آسيوية الروح والطابع والاتجاه . والعقلية الآسيوية عقلية جامدة غير تطورية ، لا تعرف التدرج . والتغير فيها لا يتم إلا عن طريق الانقلاب أو الانفجار . وكل شيء تبدعه العقلية الآسيوية يبقى كما ظهر اول مرة . وإذا اردت مثالاً ملموساً لذلك ، فخذ اللغة العربية . فنحن نكتب اليوم بلغة امرىء القيس ، ونستعمل الالفاظ في نفس المعاني التي استعملها فيها ، مع أن بيننا وبينه ستة عشر قرناً . ولا يعزى هذا إلى اصرار الناس على المحافظة على لغة القرآن . فكل لغات آسيا على هذا الطراز ، والصينيون اليوم يكتبون لغة كونفوشيوس .

« ولو انك تتبعت تاريخ المسلمين لرأيت أن هذه الظاهرة تنطبق على كل عصر من عصوره ، ومن العبث أن تبحث عن الروابط والخطوط العامة التي تربط عصراً بسابقه أو بلاحقه ، لأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى امحت آثاره كلها وبدأ الناس حياتهم من جديد .

« ونحن اليوم حينما نحاول احياء تراث أجيال المسلمين السالفة انما نحاول أن نصطنع ظاهرة غير طبيعية ، ونحاول أن نصوغ تاريخنا صياغة اوروبية . فبينما يشعر الانجليزي المعاصر أنه متصل تمام الاتصال بالماجنا كارتا والهابياس كوربس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا ببني أمية أو بني العباس .

« ومن هنا فمن الطبيعي أن يكون العرب أقل الناس تأثراً بماضيهم وارتباطاً به . لأن كل جيل من أجيالهم الماضية اختفى من التاريخ ، حاملاً معه كل تراثه تاركاً الميدان لجيل آخر يبدأ كل شيء من جديد » .

إن هذه النظرة إلى تاريخ العرب والاسلام تذكرني بالنظرية التي وضعها بوفون عن تكوين الأرض ، في اوائل عهد علم الجيولوجيا : لقد زعم أن الأرض وما عليها من جبال وانهار ونباتات وحيوانات تعرضت إلى انقلابات فجائية حاسمة في عدة ادوار من تاريخها الطويل ، وأنه في كل دور من ادوار هذه الانقلابات الفجائية كانت تنقرض مخلوقات الدور السابق وتظهر مخلوقات من انواع جديدة ، وأوضاع أرضية وأحوال مناخية جديدة ، تختلف عن السابقة كل الاختلاف . لأنه كان لاحظ الفروق العظيمة التي تدل عليها اوضاع الطبقات الأرضية وأنواع المستحاثات النباتية والحيوانية ، ولكنه لم يستطع أن يتصور أن امثال هذه الفروق العظيمة يمكن أن تنشأ من تحولات تدريجية . وعاشت نظريته هذه إلى أن قامت أبحاث شارل لا بل الجيولوجية الخاصة من ناحية ، ونظريات داروين العلمية العامة من ناحية اخرى ، وبرهنت على أن كل هذه التحولات الجيولوجية انما حدثت بتطور تدريجي ، دون أن يزول عالم ويخلق عالم جديد .

إذا سلمنا برأي الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمار وجب علينا أن نقول : إن الأحوال سارت في التاريخ العربي والاسلامي على اساس الانقلابات الفجائية الكاملة - وفقاً للنظرية الجيولوجية القديمة ، واما في التاريخ الأوروبي فقد سارت الامور - وفقاً للنظرية الجيولوجية الحالية !

ويلوح لي أن مرد الخطأ الذي وقع فيه الدكتور في هذا الأمر ، هو خلطه بين التاريخ نفسه وبين كتب التاريخ التي تبحث فيه :

إنه يدرس التاريخ الغربي - كما ندرسه كلنا - من كتب لخصت أبحاث وجهود عدة أجيال من المؤرخين . وهؤلاء ، درسوا الوقائع التاريخية ووثائقها بتعمق وتوسع وتأمل ، واستقرأوا الجزئيات ليتوصلوا إلى الكليات ، بحثوا في المقدمات والنتائج ، وتتبعوا سير التيارات السطحية والجوفية ، واستكشفوا العوامل القريبة والبعيدة . ودونوا في مؤلفاتهم نتائج هذه الابحاث والتنقيبات ، والاستقراءات والاستنتاجات ، والتأملات . إنهم عملوا كل ذلك وفقاً لخطط عملية وبنظرات فلسفية واجتماعية .

ولذلك عندما نقرأ تلك المؤلفات ، نطلع على الروابط والاتجاهات والتطورات ، دون أن نحتاج إلى بحثها واكتشافها بانفسنا .

ولكن الدكتور درس التاريخ العربي والاسلامي كما ندرسه كلنا ، من مؤلفات قديمة سجلت الوقائع تسجيلاً ، كما تراءت للمؤلف ، - إما عن طريق المشاهدة واما عن طريق السماع - دون أن يهتم كثيراً بالمقدمات والنتائج ، ودون أن تتتبع التيارات

السطحية فضلاً عن الجوفية العميقة . ولذلك تراءت له الوقائع متقطعة ، غير متسلسلة ـ مثل ما كانت الطبقات الارضية تراءت إلى بوفون ـ وعوضاً عن أن يتأمل الامور بنظرات مستنيرة بمناحي الابحاث التاريخية والاجتماعية والفلسفية ، راح يدعي أن التاريخ الاسلامي والعربي يختلف عن التاريخ الغربي في جوهره فإن وقائع التاريخ الاول تتكون من سلسلة انقلابات فجائية ، لا رابطة تربط جديدها بقديمها ، خلافاً لوقائع التاريخ الغربي ، وخلافاً لنظرية التطور العام !

يقول الدكتور : « ولو انك اردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلم بالعصر الاموي لاستطعت » . وأنا ارجوه أن يفعل ذلك ، ويقول لنا : كيف يستطيع أن يفهم شيئاً عن العصر العباسي ، عندما يطوي من ذاكرته ما عرفه عن العصر الاموي ؟

كيف يستطيع الباحث أن يفهم سير الامور في العصر الذي يسمى العباسي ، إذا لم يعرف أن العرب كانوا في الحيرة تابعين للدولة الساسانية ، ثم اتوا من الجزيرة وقضوا على الدولة المذكورة واستولوا على جميع بلادها ؟ وأن الفرس اعتنقوا الدين الاسلامي بعد الفتح العربي ، ولكن بعضهم اعتنق الاسلام ظاهراً ، ليحاربه من الداخل . وبعضهم اعتنق الاسلام ، ولكنه بقي متحزباً لقوميته السابقة ـ وصار يعمل لمصلحتها ؟

وكيف يستطيع أن يطلع على حقيقة التيارات التاريخية والاجتماعية في العصر العباسي ، إذا لم يطلع على التيارات التي سبقتها ؟

وكيف يستطيع أن يلمّ بالمقدمات والنتائج ، إذا لم يعرف مثلاً ، أن الفتوحات العربية شملت ما وراء النهر وتركستان ، وأن الخلفاء صاروا ينقلون العائلات العربية إلى تلك البلاد ليرسخوا جذور حكمهم فيها ، كما صاروا يأتون بأناس من هناك ليستفيدوا من خدماتهم بأساليب شتى ؟

إني أعتقد أن معلوماتنا عن العصر العباسي وعن بغداد ، مثلاً ، تبقى ناقصة مبتورة ، بل تتعرض إلى اخطاء كثيرة ، إذا لم تتنور وتقترن بمعلومات عن تخطيط الكوفة ، وانشاء واسط ، وواقعة كربلاء ، وولاية الحجاج . . . وما شاكل ذلك من الامور التي تعود إلى العهد الأموي .

ولا اغالي إذا قلت ، ما من تيار من التيارات التي ظهرت في العصر العباسي الاول ـ وما من عمل من الاعمال التي تمت خلال ذلك العصر ـ الا وكان له جذور ومنابع ومقدمات كثيرة في العصر الاموي .

يقول الدكتور أن الخليفة العباسي غير الخليفة الاموي . . . ولكني أسأله : هل

يستطيع أن يصف لي الخلفاء العباسيين ، بوصف يشمل جميعهم ؟ هل الخليفة الذي قضى على نفوذ البرامكة يشبه الخليفة الذي استسلم إلى دسائس العلقمي ؟ هل يشبه أحد من خلفاء العصر العباسي الاول احداً من خلفاء العصر العباسي الاخير ؟ أفأكون مغالياً إذا قلت أن الخليفة العباسي الاول كان اشبه بخلفاء بني أمية منه بالخليفة العباسي العاشر ، ولا سيما بالحادي والعشرين ؟

- ٣ -

يحاول الدكتور تعليل الحالة التي ذهب اليها ، بقوله : « ربما كان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الدولة الاسلامية انتقلت اوائل العصر العباسي من شواطيء البحر الابيض إلى آسيا ، واصبحت دولة آسيوية الروح والطابع والاتجاه ، والعقلية الآسيوية عقلية جامدة ، غير تطورية لا تعرف التدرج » .

إني أعتقد أن كل ما جاء في هذه الفقرة يحتاج إلى بحث ونظر . هل أن مجرد انتقال الحكم من اسرة إلى اسرة أخرى ، والعاصمة من مدينة إلى اخرى ، ينقل كل الامور من حال إلى حال ، تختلف عنه كل الاختلاف ؟ وانتقال عاصمة الدولة الاسلامية من دمشق إلى بغداد ، هل يعني انتقال الشعب كله ، والحضارة كلها ؟ هل تخلت الدولة العباسية عن سوريا ومصر ؟ وعن افريقيا والمغرب ؟ نعم ، استقلت الاندلس عن الدولة العباسية ، ولكن هل خرجت بذلك عن حظيرة العروبة ، أو حوزة الاسلام ؟ افلا يجب علينا أن نتخلى عن عادة اعتبار الملوك بمثابة الكل في الكل واهمال الامور الشعبية والاجتماعية كل الاهمال ؟

ثم ، بأي شيء يستطيع أن يبرهن الدكتور على أن العقلية الآسيوية عقلية جامدة ، غير تطورية ، لا تعرف التدرج ؟ ثم ، هل توجد هناك عقلية تشمل كل الشعوب الآسيوية ، وتستحق التسمية باسم العقلية الآسيوية ؟

يقول الدكتور أن الصين ، لا تزال تتمسك بلغة كونفوشيوس ، ولكن تلك اللغة ، هل خرجت من العدم ، دون تطور وتدرج ، كما خرجت منيرفا بغتة إلى الوجود ، حسب رواية الأساطير اليونانية ؟ أفيمكن أن نشك في أن ذلك كان نتيجة تطورات طويلة . . . إذا جهلناها اليوم ، لا بد من أن نكتشفها ونعرفها غداً ؟

يقول الاستاذ : أن كل شيء تبدعه العقلية الآسيوية ، يبقى كما ظهر لأول مرة . ولكني اسأله : كيف يظهر لأول مرة ؟ هل يظهر من لا شيء ؟

صحيح أن حضارة الصين ، بقيت جامدة قروناً عديدة . ولكن ألم تكن راقية ومتقدمة ـ بالنسبة إلى زمانها ـ قبل جمودها ؟ هل وجدت من العدم ، أم ولدت راقية

منذ بدايتها ؟ أفليس من المؤكد أن الصين لم تصل إلى تلك الدرجة من الحضارة جملة واحدة ، بل وصلت اليها بتطور تدريجي ؟

صحيح ، أن حضارة الهند ، انقطعت عن النمو منذ عدة قرون . ولكن ألم تكن أرقى بكثير من الحضارة الغربية ـ في زمانها ـ من وجوه عديدة ؟ أفليس من المؤكد أنها كانت وليدة تطور سابق ؟

ثم أوروبا ، التي صارت منذ عدة قرون مثالاً للتقدم السريع ، والتطور المهول ، ألم تعرف عهد خمول وجمود ، استمر عدة قرون ؟

إني من الذين يعتقدون أن تعليل الوقائع التاريخية بخصائص القارات ، لهو من التعليلات البدائية ، السطحية التي لجأ اليها بعض المفكرين ، في اوائل عهد فلسفة التاريخ ، كما كان يعلل فلاسفة القرون الوسطى الحوادث الطبيعية ، بقولهم أنها من خصائص هذه المادة أو تلك ، دون أن يتعبوا أنفسهم بدرس الحوادث نفسها ، واستكشاف عواملها .

إن كل ما اعرفه عن نتائج الأبحاث التاريخية والاجتماعية ، والتأملات الفلسفية يدفعني إلى القول بأن التجدد أو الجمود ، التطور السريع أو البطيء ، التغير التدريجي أو الفجائي . . . لم يكن من خصائص أمة من الأمم ولا قارة من القارات ، انما كل ذلك من الحالات التي تعتري بعض الأمم ، في بعض الأطوار من حياتها ، على اختلاف الاصول التي تنحدر منها ، وعلى اختلاف القارات التي تنتسب اليها .

إن كثيراً من الأمم الآسيوية مرت بأدوار تجدد ؛ وبعكس ذلك فإن كثيراً من الأمم الأوروبية استسلمت إلى كرى الجمود ، في دور من أدوار تاريخها المعلوم .

لا الجمود كان من خصائص القارة الآسيوية ، ولا التجدد كان من خصال البلاد الاوروبية ، في مختلف عهود التاريخ .

ـ ٤ ـ

يقول الدكتور في صدد الكلام عن فقدان الارتباط بين الاجيال السابقة واللاحقة في تاريخ العرب والاسلام :

« بينما يشعر الانجليزي المعاصر أنه متصل تمام الاتصال بالماجنا كارتا والهيبياس كوربس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو بني العباس » .

إني لا اشارك الدكتور في هذا الرأي . ولكني لا أرى لزوماً لمناقشته طويلاً ، بل أرجح أن أنقل فيما يلي ما كتبه هو نفسه ، بمناسبة أخرى في مجلة الثقافة نفسها ، في

مقالة تحمل عنوان « شرق وغرب » وتحاول البرهنة على أننا لا نستطيع أن نتخلص من الروح الشرقية :

« إن عرق الشرق ينبض في نفوسنا ويردنا إلى أصلنا على الرغم من محاولاتنا : فالمدرسة المصرية الحديثة على رغم ما بذل من جهود في سبيل النهوض بها تكشف آخر الأمر عن الكتاب القديم في روحها وطريقة التعليم فيها . وإدارات الدولة الحديثة ليست آخر الأمر الا دواوين الشرق القديمة . وانك لتشعر إذا أقبلت على مكتب مدير مصري ، كأنك في دار الوزير العباسي علي بن عيسى الذي كان ينقل أوراق الدولة وملفاتها إلى بيته ويكدسها في غرفته ، ويجلس بينها وبين يديه كاتبه أو كتابه ، ويدخل الناس جماعات جماعات ، يتحدثون اليه ويساعدونه ، وهو يملي ويوقع ويقرر ويصادر أموال الناس ، أو يمنح أصدقاءه ومادحيه آلاف الدراهم أو الدنانير . لا زال المدير المصري الحديث هو الكاتب العباسي القديم ، رغم المكتب الحديث وآلة التليفون والبذلة الأوروبية والرطانة الافرنجية » .

إني لا أقر صاحب المقالة على جميع ما جاء في هذه الفقرات ، ولكني نقلتها لاظهر التناقض الصريح الموجود بينها وبين ما جاء في المقالة التي نحن بصددها : هناك يقول : « ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو إلى بني العباس » ، وهنا يزعم « أن الوزير المصري لا يختلف عن الوزير العباسي ، والمدير المصري يشبه الكاتب العباسي . . » .

إن التناقض لا ينحصر بين هذه الفقرة وتلك ، بل يظهر للعيان بينها وبين مجموع النظرية التي أوردها في مقالة « مستقبل العرب » .

المقالة تحاول أن تبرهن على أن التاريخ الاسلامي يتألف من عصور متوالية ، « منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال . . . وأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى امحت آثاره كلها . . » وأما الفقرة المذكورة فإنها تفيد أن أحوال الدولة العباسية لا تزال مستمرة في مصر إلى الآن .

إن هذه الآراء المتناقضة صادرة من قلم واحد ، ومنشورة في مجلة واحدة . والمدة التي مضت بين نشر الاولى ونشر الثانية عبارة عن شهرين .

أفلا يحق لي أن أقول ـ والحالة هذه ـ أن الأبحاث التاريخية لا يجوز أن ترتجل كما ترتجل المقالات الصحفية ؟

حول مقال العرب في سويسرا

- ١ -

نشرت جريدة الاهرام - قبل نحو ثلاث سنوات ، في عددها الصادر ١٩٥٢/٦/٧ - فقرة تحت عنوان « العرب في سويسرا » ، بتوقيع الدكتور عبد العزيز سامي .

فقد جاء في هذا المقال ما يلي :

« زرت مدينة سان موريتز الجميلة ، والتقيت بأحد السويسريين ، ثم تبادلنا الحديث عن الأماكن التي يستحسن زيارتها في هذه المنطقة . فلفت نظري وجود مكان يدعى Al Fourn باللهجة المحلية ، وبه ممر يدعى Ofen Pass بالألمانية أي « ممر الفرن » ويلاحظ القارىء الشبه الشديد بين كلمتي « الفرن » و Al Fourn ولكني ظننت أنه محض مصادفة . إلى أن قرأت ما يأتي في دليل محلي عن هذه الجهة من البلاد :

« في القرن العاشر الميلادي دخل العرب Sarracens منطقة الانجادين (التي بها سانت موريتز) متحالفين مع أميرها « هوجو فون بروفنز » ضد خصمه الملك « برنجار » الذي فر إلى جنوب ألمانيا . وانشأ العرب بها مستعمرة « العين » Aleien وتسمى حالياً Acua . وقد بنوا برجاً في بونتريسينا لا يزال قائماً إلى الآن . « واسم بونتريسينا نفسه محرف عن Pont Saracena أي « قنطرة العرب » ، إذ أنهم كانوا أنشأوا قنطرة بها على النهر . غير أن احتلال العرب لهذا الوادي لم يطل ، إذ انسحبوا من جنوب فرنسا وما يجاورها واقتصرت دولتهم على الاندلس كما هو معروف . وقد لاحظت وجود كلمات في اللغة المحلية لا بد أن تكون عربية الأصل . فالمحبوب يسمى Il Marus والمحبوبة La Marusa . واكبر الظن أن الكلمتين أصلهما « المحروس » و « المحروسة » ، ووجه الشبه لا يحتاج إلى بيان » .

- ٢ -

وبعد بضعة أيام نشرت جريدة الأهرام نفسها تعليقاً على هذه الملاحظات الثمينة ، تحت عنوان « المسلمون في سويسرة » ، بتوقيع محمد عبد الله عنان .

قال المحرر في هذا التعليق ما يلي :

« قرأت في أهرام يوم السبت كلمة لحضرة الدكتور عبد العزيز سامي تحت عنوان « العرب في سويسرا » أشار فيها إلى ما لمسه اثناء زيارته لمدينة سان موريتس من وجود كلمات ترجع إلى اصول عربية ، وما قرأه في دليل هذه المنطقة من أن العرب غزوا ولاية آنجادين بسويسرا في القرن العاشر الميلادي .

وغزوات المسلمين (ليس العرب) لجنوبي فرنسا وشمالي ايطاليا ومناطق الألب السويسرية مشهورة في التاريخ . ولكنها لم تكن منذ القرن التاسع غزوات حكومات نظامية . بل كانت غزوات جماعات مغامرة مستعمرة من المسلمين ، معظمهم من أهل الاندلس والجزائر الشرقية وشمالي افريقيا . وقد غزا اولئك المستعمرون خلال القرن التاسع الميلادي جنوبي غاليس (فرنسا) ولا سيما بروفانس ، ثم نفذوا إلى سافوا وبييمون ، وغزوا بعدها سويسرا في اوائل القرن العاشر ، وبدأوا بمنطقة فاليش (فاليه) ثم غزوا ولاية جريزون ، وشواطىء بحيرة جنيف ومفاوز جورا ووصلوا في توغلهم في سويسرا إلى مدينة سالي جالن وشواطىء بحيرة كونستانس، وانشأوا في هذه الانحاء كثيراً من المستعمرات والمعاقل ، ولبثوا في كثير منها حتى اواخر القرن العاشر ، حيث اخرجوا تباعاً وقضي على مستعمراتهم ، ولكنهم تركوا وراءهم كثيراً من الآثار المادية والادبية .

وقد فصلت قصة هذه الغزوات الاسلامية في كتابي « دولة الاسلام في الاندلس) القسم الثاني ص ١١٨ - ١٣٤) . وقد تناولها كثير من الكتاب الغربيين بالتفصيل والتعليق .

وأود بهذه المناسبة أن اشير إلى أنه من التجاوز أن يذكر اسم العرب بمناسبة هذه الغزوات أو غيرها . إذ كانت الصفة العربية قد غاضت منذ بعيد عن الفتوحات الاسلامية » .

- ٣ -

إن تعليقات الاستاذ محمد عبد الله عنان هذه ، استوقفت نظري بشدة ، واثارت في نفسي عدة ملاحظات مريرة :

إنه يغير عنوان البحث ، ويجعله « المسلمون في سويسرا » عوضاً عن « العرب في سويسرا » . وفضلاً عن ذلك يصرح أن الغزوات المذكورة قام بها « المسلمون لا العرب » ، وفي الأخير ، يؤكد على ذلك بقوله : « من التجاوز أن يذكر اسم العرب بمناسبة هذه الغزوات او غيرها . إذ كانت صفة العروبة قد غاضت منذ بعيد عن الفتوحات الاسلامية » .

إذن أنه يزعم بأن الذين قاموا بتلك الغزوات ، في جنوب فرنسا وفي سويسرا ، ما وراء البيرنس وعلى جبال الالب لم يكونوا من العرب ، بل كانوا من المسلمين . ولكن هؤلاء المسلمين ، اما كانوا من العرب ؟ هل كانوا من الفرس أو من الاتراك أو من المغول ؟ إنهم كانوا من اهل الاندلس ؛ ولكن الاندلس ، اما كانت عربية ؟

إن الاستاذ عبد الله عنان لا يرضى حتى بذكر اسم العرب بمناسبة هذه الغزوات ، لأنه يزعم بأن صفة العروبة قد غاضت منذ بعيد عن الفتوحات الاسلامية . ولكني أنا لا ادري كيف ومتى غاضت صفة العروبة من الاندلس ؟

نعم ، ان بعض الفتوحات الاسلامية لم تتم على يد العرب . فإن الاتراك السلاجقة ـ بعد أن دخلوا في حوزة الاسلام ـ فتحوا الاناضول . والاتراك العثمانيون فتحوا بلاد البلقان ، والمغول بعد الاسلام تغلغلوا في الهند ـ ولكن الاندلس ، وما وراء الاندلس ، من فتحها ، ومن غزاها ، ومن استوطنها ، ومن مدّنها ؟

ربما قال الاستاذ ، كان بينهم عدد غير قليل من البربر ، ولكن هؤلاء البربر ، اما كانوا قد استعربوا خلال تلك القرون في تلك البلاد ؟

ثم : اي جيش من الجيوش الفاتحة ، التي يعرفها التاريخ ، تكونت من عنصر واحد ؟

فلنلق نظرة واحدة إلى تاريخ الرومان ، الذين كانوا اعظم الفاتحين في التاريخ القديم : جيشهم كان يتألف من اهالي مختلف البلاد المفتوحة ، من غاليا واسبانيا إلى ليبيا وسوريا . واما اهل روما ، فما كانوا بين هؤلاء إلا اقلية ضئيلة . حتى مقام الامبراطورية نفسه ، لم يبق محصوراً بالرومان الاصليين . فالتاريخ يذكر لنا عدداً غير قليل من الاباطرة الذين لم يكونوا من اصل روماني : فإن انطونين ـ مثلاً ـ كان من اهل غاليا ، وماركوس اوره ليوس كان من أهل اسبانيا ، وسبتيموس سيفريوس كان من افريقيا . وزوجته المشهورة ـ جوليا دوننا ـ كانت من اهل حمص في سوريا ، وابنه كارا كاللا ، عندما صار امبراطوراً لعب دوراً هاماً في تاريخ الدولة ، إذ منح حق المواطنة لجميع سكان الامبراطورية . حتى . . . إن أحد الاباطرة حافظ على لقبه الاصلي ، إذ عرف باسم « فيليبوس آرابيكوس » ، (فيليب العربي) وكان من اهالي حوران . ومما يجدر ذكره ، أن المهرجانات التي اقيمت بمناسبة مرور الف عام على تأسيس روما ، جرت في عهد هذا الامبراطور الذي كان عربي الاصل ، وعربي اللقب !

ومع كل ذلك ، هل قال احد المؤرخين عن تلك الامبراطورية ، انها لم تكن « رومانية » ؟

أفليس من الغريب أن يقوم ـ مع ذلك ـ كاتب عربي ، اشتهر بمؤلفاته التاريخية ، ويقول : لا يجوز ذكر اسم العرب ، بمناسبة الغزوات المبحوث عنها ؟

ـ ٤ ـ

إن فداحة الاثم الفكري الذي تنطوي عليه كلمة الاستاذ عبد الله عنان ، تظهر بوضوح أتم ، عندما نرجع إلى صحائف التاريخ ، ونحدد الازمنة التي حدثت خلالها الوقائع المبحوث عنها .

إن تغلغل العرب في جبال الألب وتسيطرهم على المجازات السويسرية الموصلة إلى ايطاليا ، قد حدث بطبيعة الحال بعد استيلائهم على سبتيمانيا ـ في جنوب فرنسا ـ وتحصنهم في الجبال المشرفة على سهول البروفانس . وكان ذلك في أواخر القرن التاسع وأواسط القرن العاشر للميلاد . أي : النصف الاخير من القرن الثالث والنصف الأول من القرن الرابع للهجرة .وذلك يعني : في العهد الاموي الزاهر في الاندلس ، وزمان خلافة عبد الرحمن الناصر في قرطبة !

هذا هو العهد الذي يزعم الاستاذ عبد الله عنان بأنه لا يجوز ذكر اسم العرب بمناسبة الغزوات التي تمت خلاله !

من المفيد أن نذكر هنا واقعتين من الوقائع التي سجلها المؤرخون عن عهد الناصر ؛ تعود احداهما إلى اوائل ذلك العهد ، والثانية إلى اواخره :

سنة ٩٢٠ م (٣٠٨ هـ) بعث الخليفة عبد الرحمن الناصر عمه عبد الملك ـ الذي لقب بعد ذلك بـ « المظفر » ـ لغزو بلاد الفرنجة . فاجتاز عبد الملك بجيوشه جبال البرانس ، واكتسح جانباً عظيماً من غشقونيا ، ووصل إلى أبواب طلوزا (مدينة تولوز الحالية في فرنسا) .

سنة ٩٥٦ م (٣٤٥ هـ) ـ أوفد الامبراطور اوطون الكبير سفيراً إلى عبد الرحمن الناصر في قرطبة . والغرض الأساسي من هذه السفارة ، كان التشكي من أعمال العرب المسيطرين على مجازات الألب وطلب توسط الخليفة لوضع حد لتعدياتهم ، لأن القوم كانوا يعتبرون المستعمرات العربية القائمة في تلك النواحي تحت حماية الخليفة .

افليس من الغـريب أن يقـول الاستـاذ عبـد الله عنـان « لا يجـوز ذكـر اسم العـرب . . . » عـلى الـرغم من وجـود أمثـال هـذه النصـوص التـاريخيـة فضـلاً عن الملاحظات العامة التي سردتها آنفاً[1] ؟

---

(١) يشـير الاستاذ عبـد الله عنان ـ بهـذه المناسبة ـ إلى احد كتبه ، فيقـول : وقـد فصلت قصة هـذه الغزوات الاسلامية في كتابي : دولة الاسلام في الانـدلس (القاهـرة : مطبعـة لجنة التـأليف والترجمـة والنشر ، ١٩٤٣ ـ ١٩٦٠) ، القسم ٢ ، ص ١١٨ ـ ١٣٤ .

ولكن ما كتبه الاستاذ في كتابه المذكور مختصر جداً : إنه يقع في ١٦ صفحة فقط . غير أنه يوجد في المكتبة العـربية كتـاب مفصل في هـذا الموضـوع . كتاب الامـير شكيب ارسلان ، تـاريخ غـزوات العـرب في فـرنسـا وسويسرا وايطاليا وجزائر البحر المتوسط (القاهرة : البابي ، [١٣٥٢ هـ]) .

لقد لخص المؤلف في هذا الكتاب ما نشره عن هذه الغزوات باحث افرنسي وآخر الماني .

والكتاب مسهب ، فنوصي كل من يود الاطلاع على تفاصيل تلك الغزوات بمراجعته .

العالم العربي والشرق الاوسط

- ١ -

لقد اعتاد الأوروبيون والامريكيون أن ينظروا إلى بلادنا والبلاد المجاورة لنا من زاويتهم الخاصة وبمنظارهم الخاص ، من خلال مصالحهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ولذلك حددوا على خارطة الأرض ، حول ملتقى قارتي آسيا ، وافريقيا ، منطقة أسموها باسم « الشرق الأوسط » ، وصاروا يولونها اهتماماً خاصاً فيجعلونها موضوع دراسات وأبحاث ، واذاعات خاصة .

ولهذا السبب ، صرنا نقرأ ـ في مختلف اللغات ـ مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات التي تحمل اسم هذه المنطقة ، وصرنا نشاهد كثيراً من الخرائط التي تصور « الشرق الاوسط » ، ونسمع كثيراً من الاخبار عن الاجتماعات التي يعقدها ـ من وقت إلى آخر ـ ممثلو هذه الدولة أو تلك في « الشرق الاوسط » ، وعن معاهد الابحاث التي تتولى دراسة شؤون الشرق الأوسط ، وعن المؤتمرات الدورية والمنظمات الدائمة التي تسعى إلى تنسيق العلاقات بين دول الشرق الاوسط . كما صرنا نقرأ كثيراً من الأخبار عن المشاريع التي توضع والمقررات التي تتخذ بقصد الدفاع عن هذه المنطقة من العالم .

وصار الكثيرون منا يتأثرون من هذه الاخبار والكتابات الكثيرة ، فيشاركون الغربيين في هذه النظرات الخاصة ، ظناً منهم بأنها « نظرات علمية » ، تستند إلى حقائق جغرافية ، غافلين عن العوامل السياسية التي رَسمت وعينت حدود هذه المنطقة وفق ما تقتضيه مصالح الدول العظمى .

ولذلك ، صارت تظهر في المكتبة العربية ايضاً طائفة من الكتب والمقالات

والخرائط التي تحمل اسم الشرق الاوسط ، وتلفت الانظار إلى شؤون هذه المنطقة .

- ٢ -

ومما يجب أن يلاحظ في هذا المضمار ، أن خارطة المنطقة التي تسمى الشرق الاوسط ، تشطر العالم العربي إلى شطرين : تترك الشطر الغربي منه جانباً ، فتهمله اهمالاً كلياً ، واما الشطر الشرقي منه فتدخله داخل نطاقها ، الاّ أنها تحشره مع طائفة من البلاد « غير العربية » وتطمس بذلك معالم العربي ، وتخفي عن الانظار شخصيته الخاصة .

ولذلك نستطيع أن نقول أن فكرة الشرق الاوسط ، عندما تستولي على الاذهان تصرف الانظار عن الالتفات إلى العالم العربي ، وتعرقل بذلك تبلور مفهوم « العروبة » تبلوراً سلبياً ، وتحول دون تكوين فكرة العالم العربي تكويناً سوياً .

إني كتبت المقالتين التاليتين - في تاريخين مختلفين - بغية كشف النقاب عن مصدر فكرة الشرق الاوسط ، واظهارها بمظهرها الحقيقي وتخليص خارطة العالم العربي من الظلال المشوّشة ، التي تلقيها عليها فكرة الشرق الاوسط ، والتي تحول دون ارتسامها في اذهاننا بما تستحقه من الوضوح والبروز .

١٠ - ١٤٧٦

الشرق والشرقيون

لبعض الكلمات حظ غريب ، وسيرة عجيبة : تلفظها الالسن وتكتبها الاقلام . دون أن تخصصها لمعنى واضح ثابت .

فإن معاني هذه الكلمات كثيراً ما تبقى غامضة الملامح ، مبهمة التقاطيع ، مثل الاشباح التي تتراءى للأنظار من وراء زجاج قليل الشفافية ، أو من بين طبقة كثيفة من الضباب : شكلها لا يظهر بوضوح تام ، بل يكون غامضاً بعض الغموض ، ولكن هذا الغموض يسمح لكل واحد من الناظرين اليها أن يعطيها الشكل الذي يروق له ، أو يتخوف منه أو يتمناه ، أو يتوقعه ، وخلاصة القول : الشكل الذي ترسمه له أوهامه ورغباته .

والناس يكثرون من ذكر تلك الكلمات ويسترسلون في المناقشة حولها ، من غير أن ينتبهوا إلى أن المعنى الذي يقصده منها أحد المتكلمين قد يختلف عن المعنى الذي يفهمه منها مخاطبوه ومعارضوه .

لعل كلمة الشرق من اغرب الامثلة على ذلك .

الشرق ! كلمة تتناقلها الالسن والاقلام . . . تارة مستقلة بذاتها ، وطوراً منسوبة إلى غيرها : الشرق ، الشرقي ، العقلية الشرقية ، الحضارة الشرقية ، العادات الشرقية ، الثقافة الشرقية . . . إلى آخر ما هنالك من الشرقيات . . . التي نسمعها أو نقرأها ، أو نقولها في مختلف المناسبات .

ولكنا إذا ما تساءلنا : ماذا يقصد من كلمة الشرق والشرقي بالضبط ، وجدنا انفسنا أمام فوضى كلامية غريبة ، وبلبلة فكرية شديدة .

من المعلوم أن لكلمة الشرق معنى واضحاً وثابتاً في الجغرافيا . ولكن هذا المعنى الجغرافي نفسه من المعاني النسبية التي تتبع مواضع الأمكنة والأشياء . فلكل مكان شرق خاص به . ولكل شيء شرق لا ينفك عنه . فكل مكان من الأمكنة يكون في غرب بعض المواضع ، وفي شرق بعض المواضع الاخرى . فاذا انتقل المرء من مكان إلى آخر ، انتقلت معه على الفور بعض الأماكن من شرقه إلى غربه . أو من غربه إلى شرقه .

وخلاصة القول ، أن المعنى المفهوم من كلمة الشرق ـ في الاصل ـ هو من المعاني النسبية التي لا يمكن تصورها مجردةً عن كل اعتبار ، ومطلقةً عن كل قيد .

ومع هذا ، قد اعتاد الناس ـ في كل انحاء العالم ـ على استعمال هذه الكلمة بمعنى مطلق ، للدلالة على بعض الاقطار المعينة من الكرة الارضية . وهذا الاستعمال المطلق يفتح باباً واسعاً لضروب من الالتباسات والاختلافات .

فنحن العرب ـ مثلاً ـ نسمي تونس والجزائر ومراكش باسم المغرب . وهذه تسمية صحيحة بالنسبة الينا ، لأن تلك البلاد تؤلف القسم الغربي من العالم العربي . غير أن الأوروبيين ـ ومن جملتهم الفرنسيون ـ يدخلون الاقطار المذكورة في عداد البلاد الشرقية ، مع أنها لم تكن شرقية ـ بالمعنى الصحيح ـ لا بالنسبة اليهم ، ولا بالنسبة الينا . إنهم يدخلونها في عداد البلاد الشرقية ، لمشابهة أحوالها بأحوال بعض البلاد التي هي شرقية حقيقةً بالنسبة اليهم .

فيترتب علينا ، أن نبحث اذن : ما هو الشرق بالنسبة إلى هذا الاستعمال الاصطلاحي ؟ اين يبدأ ؟ وأين ينتهي.؟ وبماذا يمتاز عن الغرب ؟

لقد اعتاد الاوروبيون منذ قرون عديدة على استعمال كلمة الشرق للدلالة على البلاد التي تمتد من تركيا وايران إلى الصين واليابان .

لكنهم صاروا يقسمون البلاد المذكورة إلى ثلاث مناطق كبيرة ، ويسمونها حسب درجة قربها إلى اوروبا : الشرق الأدنى ، والأوسط ، والأقصى .

إنهم يتفقون في اعتبار تركيا مع الشرق العربي من بلاد الشرق الادنى ، كما يتفقون في اعتبار الصين واليابان من بلاد الشرق الاقصى . غير أنهم يختلفون في تعيين حدود الشرق الادنى من ناحية الشرق ، وحدود الشرق الاقصى من ناحية الغرب ، كما يختلفون في تحديد « الشرق الاوسط » من جميع الجهات .

فهناك من يقول : إن الشرق الأدنى هو الشرق المتصل بالبحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط هو جميع البلاد المطلة على المحيط الهندي ؛ والشرق الأقصى هو جميع

١٠ - ١٤٧٨

البلاد الآسيوية التي تقع في المحيط الهادي أو تطل عليه .

وهنـاك من يهجـر تعبيـر الشـرق الأدنى ، فيكتفي بتقسيم الشـرق إلى أوسط وأقصى .

وبين الذين يذهبون هـذا المذهب من يحصـر مدلـول الشرق الاوسط ، بمصر وايران وبالبلاد العربيـة والتركيـة التي تمتد بينهـا ؛ ومن يدخـل بلاد الأفغـان أيضاً في مدلول هذا التعبير .

وهناك من يوسع مدلول الشرق الاوسط أكثر من ذلك ، ويجعله شـاملاً لجميـع البلاد التي تمتد بين تونس وبورما .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن هذا الاختلاف الكبير وحده ، يدل دلالـة قاطعة على أن هذه التقسيمات والتصنيفات ، لا تستنـد إلى أسس ثابتـة من الجغرافيـا الطبيعية أو البشرية ، انما هي تقسيمات اعتبارية ، تسعى إلى تقـريرهـا سياسـة الدول الغربية ، حسب ما تقتضيه مصالحها الاقتصادية ، والاستراتيجية ، والاستعمارية .

ومما يلفت النظر أن كثيـراً من المفكرين والكتـاب لا يتقيدون حتى بـأمثال هـذه التحديدات الجغرافية ، بل يطلقون لأقلامهم زمام الاسترسال في تحديد الشرق والبلاد الشرقية بشتى الصور والأساليب .

وأذكر أني كنت قرأت مقالة لمفكر هندي ، كتبها عندما كان يجتاز البحر الأحمر ، فاعتبر البحر المذكور الحد الفاصل بين الشرق والغرب .

كما اذكر أني كنت قرأت رواية لكاتب تركي يقف بطلها على الجسر الموصل بـين طرفي الخليج في استانبول ، ويعتبر نفسه واقفاً بين الشرق والغرب .

وأعـرف أن هنـاك من يقـول بـوجـوب التمييـز بـين الشـرق الجغـرافي والشـرق الثقافي ، ومن يتكلم عن الشرقيّ من حيث السلالة والشرقي من حيث الحضارة .

وهناك من يزعم أن الشرق ينحصر في الهند والصين .

حتى أن هناك من يتردد ويتأرجح في هذا المضمار ، فيحـدد مدلـول الشرق مـرة بشكل ، ومرة اخرى بشكل آخر .

فلا غرابة في كل ذلك :

لأن كلمة الشرق ـ خارج مدلـولها الجغـرافي الاصلي ـ لا تـدل على شيء حقيقي معـين . انما تـدل عـلى امـور اصـطلاحيـة ، نتجت عن بعض الـظروف التـاريخيـة ، واختلفت باختلاف تلك الظروف ، وتطورت بتطورها ، بطبيعة الحال :

انشطرت الامبراطورية الرومانية ـ في القرون القديمة ـ إلى امبراطوريتين ، سميت احداهما امبراطورية روما الغربية ، وسميت الثانية امبراطورية روما الشرقية ، نظراً إلى وضعهما الجغرافي بالنسبة إلى الامبراطورية الاصلية .

بعد ذلك بمدة ، انقسمت الكنيسة المسيحية ايضاً إلى شرقية وغربية ، تبعاً للأسماء التي نتجت عن انقسام الامبراطورية .

ثم أخذ مدلول الشرق والغرب يتغير شيئاً فشيئاً ، بعد ظهور الإسلام ، إلى أن أصبح ـ تقريباً ـ يعني العالم الاسلامي والعالم المسيحي .

وعندما قامت الدولة العثمانية ، وأخذت تتوسع في القارة الأوروبية ، صار شمول كلمة الشرق يتغير بتغير حدود الدولة المذكورة . ومن المعلوم أن تعبير « المسألة الشرقية » ظهر ـ أول ما ظهر ـ مرتبطاً باراضي الدولة العثمانية ، وبالقضايا السياسية الناجمة عن أوضاع الدولة المذكورة .

ولكن ، بعد ذلك ، عندما توسع نطاق اهتمام الدول الأوروبية بما وراء الدولة العثمانية ، أخذ مفهوم الشرق يمتد على طول قارة آسيا ؛ ونتج عن ذلك تقسيم البلاد المذكورة إلى الشرق الأدنى والأوسط والأقصى .

وعندما أخذت السياسة الامريكية تلعب دوراً هاماً في هذه البلاد ، لم تر لزوماً للتمييز بين الشرقين الادنى والاوسط ، ولذلك أخذ تعبير الشرق الادنى ينسحب من ميدان الاستعمال شيئاً فشيئاً .

وفي الاخير ، بعد الحرب العالمية الاخيرة ، اكتسبت كلمة الشرق مدلولاً جديداً ، انضم إلى مدلولاتها المتعارفة سابقاً : لأن العالم المتغلب انقسم إلى كتلة شرقية تتزعمها روسيا السوفيتية ، وكتلة غربية تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية . ولذلك ، صارت كلمتا الشرق والغرب ، كثيراً ما تستعملان في الميدان السياسي ، للدلالة على العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي .

وظل يتطور مدلول كلمة الشرق ـ على هذا المنوال ـ تبعاً لتطور الاوضاع السياسية الدولية .

ومن الغريب انه ـ على الرغم من كل هذه الحقائق والوقائع ـ اندفع ، ولا يزال يندفع ، الكثيرون من المفكرين والكتاب في البحث عن الصفات العقلية والخلقية التي تميز الشرقيين عن الغربيين ، وأخذوا يبدون في ذلك شتى الآراء والنظريات .

فقد تنوعت هذه الآراء والنظريات إلى أقصى حدود التنوع .

وقد اتخذ بعض الكتاب هذه القضية وسيلة للتندر والتفكه ، فقالوا :

الشرقي يكتب من اليمين إلى اليسار ، واما الغربي فيكتب من اليسار إلى اليمين .

الشرقي يخلع حذاءه من رجليه عندما يدخل المعبد ، واما الغربي فيرفع قبعته عن رأسه .

الشرقي يعتبر تدخل الاطفال في حديث الكبار من دلائل قلة الأدب وسوء التربية ، واما الغربي فيعتبر ذلك من علائم الذكاء والنباهة .

ولكن بعض الكتاب نظروا إلى قضية الشرق والغرب ، من زوايا السياسة ، أو الاقتصاد ، أو الديانة :

فقال أحدهم : الشرق زراعي والغرب صناعي .

وقال آخر : الشرق بلاد الروحانيات والغرب بلاد الماديات .

وقال أحدهم : الشرق بلاد الأحلام ، والغرب بلاد الحقائق .

وقال آخر : الشرق بلاد الاستبداد ، والغرب بلاد الحرية .

وقال بعضهم : الشرق بلاد الشعر والأدب ، والغرب بلاد العلم والعمل .

وهكذا ، استرسل المفكرون والكتاب في بيان الأوصاف التي تميز ـ على زعمهم ـ الشرق عن الغرب والشرقيين عن الغربيين .

وبناء على هذه الظروف ، زعم البعض : إن الشرق شرق والغرب غرب ، وسيبقيان متخالفين على الدوام .

في حين أن البعض الآخر قال بعكس ذلك : لا حياة للنوع البشري ، إلاّ بتمازج الشرق والغرب .

وقال آخرون : إن الانسانية لن تكتمل الا بانضمام حكمة الشرق إلى علم الغرب .

إن قليلاً من التأمل في أحوال الأمم وأحداث التاريخ، يكفي للتأكد من أن هذه الاقوال لا تنطبق على حقائق الامور ، أن كل واحد منها يستند إلى بعض الملاحظات والمشاهدات المحصورة في زمان معين ومكان محدود من بعض البلاد الشرقية . وتعميم هذه الملاحظات والمشاهدات المحدودة على سائر الأزمنة والأمكنة ، لا ينطبق على مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

فإن الحرية مثلاً ، لم تختص أبداً بالبلاد التي تسمى غربية ، كما أنها لم تلازم شؤون تلك البلاد على الدوام . والبلاد التي نراها الآن متمتعة بحرية واسعة النطاق ، قد شهدت في الماضي عدة عهود من الاستبداد الفظيع . .

ونستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة إلى الماديات والمعنويات ، وبالنسبة إلى الزراعة والصناعة . . . أيضاً .

ومن العبث أن نبحث عن أوصاف تشمل جميع الشرقيين ، وتميزهم عن جميع الغربيين . . . بعد أن علمنا - من بحثنا السابق - أن تعبير البلاد الشرقية والبلاد الغربية نفسه ، من التعبيرات الاصطلاحية التي لا تستند إلى حقائق طبيعية .

إن تقسيم البلاد والأمم - بهذه الصورة - إلى شرقية وغربية ، يشبه تمام الشبه التقسيمات البدائية السطحية التي يركن اليها الأطفال والاقوام في بدء حياتهم الفكرية ، والتي يلجأ اليها عوام الناس أيضاً في بعض الأحيان .

من المعلوم أن الرومان كانوا يسمون الأجانب باسم « الباربار » بوجه عام ، من غير أن يأخذوا بنظر الاعتبار الفروق العظيمة التي تميز طوائف هؤلاء بعضها عن بعض .

وأجدادنا العرب القدماء كانوا ينعتون غير العرب باسم « العجم » ، من غير أن يعبأوا بما بين أنواع هؤلاء من اختلاف ، من حيث الأوصاف المادية والمعنوية ، من السحنة والشمائل واللغة والعادات .

وفي وقت قريب من أيامنا هذه ، كان قد نشأ معظم الناطقين بالضاد على تسمية الاوروبيين والامريكيين باسم « الافرنج » بوجه عام ، بقطع النظر عما بينهم من فروق كبيرة .

ومن المعلوم أن سواد الناس في مصر ، يطلق صفة « التركي » على كل الذين يأتون من استانبول أو الأناضول ، سواء كانوا من الألبان والشركس والكرج أو الاتراك . . على الرغم مما بين هؤلاء من فروق واختلافات .

إن أمثال هذه التقسيمات والتعبيرات تتولد من النظرات السطحية ، وتهمل وتهجر ، عندما يُنظر إلى حقائق الاشياء بشيء من الدقة والتفصيل .

ويجب أن نعلم العلم اليقين أن كلمات الشرقي والغربي ، والشرقية والغربية ، لا تختلف في هذا المضمار عن الكلمات التي ذكرتها آنفاً .

فلا شك في أنها لن تعمر طويلاً بعد الآن ، بل ستهمل وتهجر - عاجلاً أو آجلاً - كما هجرت كلمات الباربار والعجم والافرنج .

الشرق الأدنى والشرق الأوسط

- ١ -

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ـ المعروفة باسم اليونسكو ـ اقترحت سنة ١٩٤٨ ، إنشاء مركز ثقافي خاص بالشرقين الأدنى والأوسط .

ورأت أن يشمل هذا المركز « بلاد الجامعة العربية وتركيا وإيران والأفغان » ، وأن يعمل لضمان تعاون البلاد المذكورة بعضها مع بعض ، في ميداني التربية والثقافة ، بمساعدة اليونسكو .

وقد قدم مشروع هذا المركز إلى جامعة الدول العربية ، ووضع على بساط البحث في اللجنة الثقافية التابعة للجامعة المذكورة ، خلال إنعقادها في مصيف بحمدون في جبل لبنان .

وأنا ، عندما أطلعت على تفاصيل هذا المشروع عارضته بشدة من الوجهتين العلمية والقومية .

عارضته من الوجهة العلمية . لأني أعرف أن الثقافة لا تتبع التقسيمات الجغرافية ـ الطبيعية أو السياسية ـ وأن حدود ما يمكن أن يسمى المناطق الثقافية تختلف عن حدود ما يسمى مناطق جغرافية ، فإنشاء مراكز ثقافية على أسس جغرافية يخالف طبيعة الثقافة مخالفة كلية .

ومما يزيد هذه المخالفة خطورة ، إن المنطقة التي يسمونها الشرق الأدنى والأوسط ، هي منطقة إصطلاحية خطت حدودها سياسة الدول الغربية ، وفقاً لمصالحها الخاصة ، من غير أن تأخذ بنظر الاعتبار إختلاف سكان أقسامها المختلفة من

حيث اللغة والثقافة والمصالح والتقاليد .

فإذا أرادت اليونسكو أن تنشيء مراكز فرعية ، يجب عليها أن تفعل ذلك على أساس الخصائص الثقافية ، لا على أساس التقسيمات الجغرافية والسياسية .

وعارضت المشروع من الوجهة القومية ، لأني أعتقد أن الثقافة في البلاد العربية قد تبلبلت إلى أقصى حدود التبلبل ، من جراء سيطرة الثقافات الأجنبية المختلفة على مختلف أقطارها ، فهي الآن في أشد الحاجة إلى لمّ الشعث ، والتحرر من سيطرة الثقافات الأجنبية ، لكي تكسب شخصية واضحة ، فتصبح عربية عصرية بكل معنى الكلمة . فلا يجوز لنا أبداً ـ والبلاد العربية في هذه الحالة من التبلبل الثقافي ـ أن نعود فنسعى إلى زيادة الاتصال بالثقافة التركية والايرانية .

لا يجوز لنا أبداً أن نوجه جهودنا نحو مركز ثقافي لا يشمل إلا جزءاً من البلاد العربية ، ويحشر ثقافة هذا الجزء نفسه مع ثقافات تركيا وإيران ، فيعرقل بذلك نموها نمواً سوياً ، ويبعدها عن الطرق المؤدية إلى استكمال وسائل الاستقلال والازدهار .

يجب علينا أن ننضم إلى الهيئات الدولية التي تعنى بشؤون العلم والتربية والثقافة ، لكي نرتوي بزلال العلم والمعرفة والثقافة من منابعها الأصلية ، ويجب علينا أن نسعى إلى تأليف منظمات علمية وثقافية تشمل جميع البلاد العربية . ولكنه لا يجوز لنا أن نساهم في تكوين مركز ثقافي يشمل البلاد المعروفة باسم « الشرق الأوسط » ونتجاهل بذلك شخصية عالمنا العربي .

ـ ٢ ـ

إني عارضت « مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط » لهذه الملاحظات الأساسية .

ولكني لاحظت أن معارضتي هذه أثارت إستغراب عدد غير قليل من أعضاء اللجنة . لأنهم كانوا متأثرين بكثرة ما يقوله ويكتبه الأوروبيون والامريكيون عن الشرق الأوسط ، غير متنبهين إلى النظرات السياسية الخاصة التي أوجدت فكرة هذه المنطقة .

والمناقشات التي جرت خلال إجتماعات اللجنة لم تقنع هؤلاء بضرورة رفض المشروع ، ولكنها حالت دون الموافقة عليه . فأحالت اللجنة هذه القضية إلى الدول العربية نفسها ، وذلك أدى إلى إهمال المشروع .

إن مدير اليونسكو جوليان هكسلي إنفعل كثيراً من عدم إقرار المشروع ، فكتب

في التقرير السنوي الذي قدمه إلى مؤتمر اليونسكو عدة عبارات جارحة واصفاً المعارضة التي لاقاها المشروع بالمخاتلة ، وبالاقليمية الضيقة القائمة على أساس الثقافة العربية وحدها .

وأنا عندما قرأت التقرير المذكور ، أرسلت إلى جوليان هكسلي كتاباً خاصاً ، شرحت فيه وجهة نظري ، وفندت الآراء التي أبداها في تقريره .

إني أنقل فيما يلي بعض الفقرات الهامة من الكتاب المذكور لعلاقتها بموضوع القومية العربية والثقافة العربية بوجه عام(٢) .

لقد قلت في صدد إنتقاد مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط ما يلي :

« إن إحداث أمثال هذه المراكز الاقليمية من الأمور التي يصعب تآلفها مع الروح التي كونت اليونسكو : لماذا نقدم على إحداث « حظائر إقليمية » داخل نطاق اليونسكو ، ما دمنا ندعو جميع أمم الأرض إلى التعاون والتكاتف في ميادين العلم والتربية والثقافة ؟

« إن العلم بطبيعته عالمي فجميع الأمم تستطيع أن تتعاون في هذا المضمار ، بدون أي تحفظ كان . ولكن التربية بطبيعتها قومية . وإنها تبقى قومية ، حتى عندما تستوحي أعمالها من فكرة التفاهم الإنساني، فتتغلغل في سبيل التعاون الأممي . وذلك لأن الفكرة الأممية ترمي إلى تنوير التربية وتوجيهها ، دون أن تنزع عنها صفتها القومية . ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد أن التربية لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية متفرعة من منظمة أممية إذا قامت هذه المنظمة الاقليمية على أسس جغرافية ، لا قومية .

« وأما الثقافة فإنها تتألف من عناصر كثيرة ، قسم منها قوميّ وقسم آخر منها أمميّ ، ولهذا السبب هي أيضاً لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية . تنحشر بين المنظمات القومية والمنظمات الأممية .

« زد على ذلك أن الثقافة لا يمكن أن تأتلف أبداً بمنظمة قائمة على أسس جغرافية ، إذ يجب علينا أن نلاحظ ـ عندما نتكلم عن الثقافة ـ بأنها تتلاعب بالمسافات ، ولا تخضع أبداً للتحديدات الجغرافية : لا بد أنكم تعرفون جيداً ـ يا عزيزي هكسلي ـ أن بلاد المكسيك والأرجنتين ـ مثلاً ـ قريبتان جداً من اسبانيا ـ من

---

(٢) نص الكتاب الكامل في : آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، ص ١٦٣ ـ ١٨٠ .

الوجهة الثقافية ـ بالرغم من عظم المسافات التي تفصل بينهما . في حين أنه ـ بعكس ذلك ـ مدينة دوفر الانكليزية بعيدة جداً عن مدينة كاليه الفرنسية ـ من الوجهة الثقافية ـ بالرغم من ضيق القنال الذي يقرّبهما . وعلى هذا الأساس يجب أن تسلموا معي ، أنه من الوجهة الثقافية : سوريا أقرب إلى تونس منها إلى تركيا ، والعراق أكثر جواراً إلى مراكش منه إلى إيران .

« أفلا يحق لي إذن أن أقول مستنداً إلى هذه الحقائق التي لا يمكن لأحد أن ينكرها : إن الاقدام على إنشاء مراكز اقليمية في قلب اليونسكو مثل المركز المقترح للشرق الأدنى والأوسط ، يكون عملاً منافياً لطبيعة الأشياء ولمصالح اليونسكو ، في وقت واحد ؟» .

وبعد بعض التفاصيل الفرعية ، قلت :

« نحن العرب ، إنضممنا إلى منظمة اليونسكو ، وهي غير منقسمة إلى حجر متحاجزة . ونتمنى لهذه المنظمة العالية أن تتجنب مغبة الانقسام إلى حجرات إقليمية . ومهما كان الأمر ، نحن لا نود أن نُحجز في حجرة خاصة ، ولا سيما في هذه الحجرة المشهورة التي تسمونها أنتم باسم الشرق الأدنى والأوسط . نحن نريد أن نتعاون مع جميع أمم العالم ، داخل منظمة اليونسكو بصفتنا عرباً ، لا بصفتنا شرقيين . . . » .

« وأما علاقاتنا الثقافية مع بعض الدول بوجه خاص ، فنحن نود أن نقوم بتنظيمها باتفاقات خاصة نعقدها بعد مذاكرات مباشرة ، كما فعلت ذلك ولا تزال تفعل جميع الدول الأوروبية والامريكية . وذلك دون وساطة اليونسكو ، ودون مداخلة منظمة أقليمية متفرعة من اليونسكو . وبكلمة واحدة : نحن نود أن يكون لنا داخل هذه المنظمة الأممية موقف مماثل تمام المماثلة لمواقف الأمم الأخرى ، مثل البلجيك والدانمرك ، وإيطاليا . . . » .

ثم فندت مزاعم جوليان هكسلي من تعليل موقفنا بالتعصب الديني وبالانعزالية الثقافية ، فقلت :

« إن قليلاً من التفكير الحيادي كان يكفي لإظهار الحقيقة بكل وضوح ، ولإقناعكم بأن موقف الذين لم يحبذوا مشروع إنشاء المركز العلمي لم يكن ناجماً عن تعصب ديني أو إنعزالية ثقافية ، بل انه ناجم عن فهم أصحّ لما يسمى الشرق والثقافة الشرقية . . . » .

وأعتقد أن الملاحظات التي سردتها آنفاً تكفي للبرهنة على الأخطاء العديدة التي تنطوي عليها فكرة الثقافة الشرقية ـ برهنة قاطعة .

وأما الذين لم يسلموا معي ـ في اللجنة الثقافية ـ بأن فكرة الشرق الأوسط وليدة سياسة الدول الغربية ، فأميل إلى الظن بأنهم وجدوا في الوقائع التي حدثت بعد ذلك ما حملهم على تغيير رأيهم في هذا المضمار .

إلا أني ألاحظ في الوقت نفسه بأن أمثال هؤلاء كثيرون . فلا يزال كثير من المثقفين ـ في مختلف الأقطار العربية ـ غير متنبهين إلى ما وراء فكرة الشرق الأوسط من دوافع سياسية ، وإلى ما وراء الاستسلام لها من أضرار قومية .

ولذلك رأيت أن أكشف الستار عن مصدر هذه التسمية وكتبت الفصل السابق ، وأعتقد أن فيه ما يكفي لتنوير الأذهان في هذه القضية الهامة . ومع هذا ، رأيت أن أشير هنا إلى تصريحين سياسيين ، لإزالة كل آثار الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان .

لقد كتب السير وينستون تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الأخيرة ـ في ٢٦ آب (اغسطس) سنة ١٩٤٢ ـ ما يلي :

« إن المسائل التي كان يجب حلها الآن ، ما كانت تتناول أشخاص المناصب العليا فحسب ، بل كانت تشمل كل بناء القيادة في هذه الساحة الفسيحة من سوح العمليات الحربية . إني كنت أشعر على الدوام أن تسمية مصر والمشرق وتركيا باسم « الميدل ايست » ـ أي الشرق الأوسط ـ لم تكن من التسميات الموفقة ، فإن هذه البلاد تؤلف الشرق الأدنى ، وإيران والعراق تؤلفان الشرق الأوسط ، وبلاد الهند وبرمانيا وماليزيا تؤلف الشرق . وأما الصين واليابان ، فتؤلفان الشرق الأقصى » .

ولهذه الملاحظات ، رأى تشرشل ضرورة تقسيم قيادة الشرق الأوسط ، التي كانت بالغة التنوع ، وشديدة الميل إلى التوسع . ولذلك أصدر مساء ذلك اليوم التعليمات التالية :

« يعاد النظر في تنظيم قيادة الشرق الأوسط على أساس تقسيمها إلى قيادتين منفصلتين ومستقلتين :

أ ـ قيادة الشرق الأدنى ـ شاملة مصر وفلسطين وسوريا على أن يكون مركزها القاهرة .

ب ـ قيادة الشرق الأوسط ـ شاملة العراق وإيران ، على أن يكون مركزها بغداد » .

يلاحظ من هذه الكلمات الصادرة من قلم ونستون تشرشل ، إن الإبرة الموجهة لهذه التسميات والتقسيمات إنما هي الحاجات الحربية التي تشعر بها الحكومة البريطانية .

فقد جمع تشرشل سوريا وفلسطين ومصر تحت اسم الشرق الأدنى ، ولكنه فصل العراق عن هذه المجموعة وعن سائر البلاد العربية ، وأدخله في نطاق الشرق الأوسط مع إيران . وكل ذلك ليس بناء على أحوال هذه البلاد نفسها ، إنما بناء على المساعدة التي تنتظرها منها السياسة البريطانية ، خلال الحرب التي تخوض غمارها .

ولكن ، بعد مرور نحو تسع سنوات على تاريخ كتابة هذه الكلمات وإصدار هذه التعليمات ، سمع مجلس العموم البريطاني تصريحات رسمية تختلف عن ذلك إختلافاً تاماً ، فقد وجه أحد النواب الانكليز إلى الحكومة السؤال التالي : « ما هي البلاد التي تدخل في نطاق الشرق الأدنى ، حسب الاصطلاحات الرسمية ؟ » .

فأجاب وكيل وزارة الشؤون الخارجية المستر دافيس عن هذا السؤال بما يلي :

« إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي ، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط . ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل : مصر ، وتركيا ، والعراق ، وسوريا ، ولبنان ، واسرائيل ، والعربية السعودية ، وإمارات الكويت ، والبحرين ، وقطر ، ومسقط ، ومحمية عدن ، واليمن » .

وعندما سأله أحد النواب : « واليونان ؟ » ، أجابه مستر دافيس قائلاً : « اليونان تقع في مدار البحر الأبيض المتوسط » .

يلاحظ أن هذا التصريح الرسمي الذي صدر عن لسان وكيل وزارة الخارجية سنة ١٩٥١ ، يخالف الرأي الذي كان صدر من قلم وينستون تشرشل سنة ١٩٤٢ : فقد قال تشرشل بلزوم فصل الشرق الأدنى عن الشرق الأوسط . وأما المتحدث الرسمي فقد قال - بعكس ذلك - بلزوم هجر تعبير الشرق الأدنى ، وجمع تلك البلاد كلها في منطقة واحدة ، تسمى الشرق الأوسط .

لماذا ؟ لماذا تغير رأي الحكومة البريطانية هذا التغير الكبير خلال تسعة أعوام ؟

إن الدوافع السياسية التي تطل برأسها في كل واحد من التعريفين المذكورين آنفاً ، تظهر وتبرز إلى العيان ، عندما نستعرض الظروف ونستقصي الأسباب :

خلال سنة ١٩٤٢ ، كانت انكلترا تحارب مع روسيا ضد ألمانيا ؛ ولكنها سنة ١٩٥١ صارت تستعد للمحاربة مع ألمانيا ، ضد روسيا .

سنة ١٩٤٢ ، كانت انكلترا تحارب في البلاد الشرقية المذكورة في جبهتين مختلفتين . لهذا السبب رأت أن تقسم القيادة إلى قيادتين مستقلتين . وتبريراً لذلك عززت فكرة الشرقين الأدنى والأوسط .

ولكن خلال سنة ١٩٥١ ، صارت تضع خططها الحربية على أساس جبهة واحدة . فلم تعد ترى لزوماً إلى تقسيم البلاد المذكورة إلى منطقتين . بل بعكس ذلك ، صارت ترى أن مصلحتها تقضي باعتبار البلاد المذكورة منطقة واحدة ، لكي يسهل عليها حشد الجيوش ، وتموينها وسوقها ، حسب ما تستلزمه خططها العسكرية ، في الهجوم والدفاع .

ولهذا السبب هجرت بريطانيا العظمى تعبير الشرق الأدنى ، ووسعت مدلول الشرق الأوسط ، حتى جعلته يشمل مصر وإيران وما بينهما من بلاد ـ من البحر الأسود إلى المحيط الهندي ، أي من تركيا إلى اليمن وحضرموت .

أعتقد أن هذه التفاصيل لا تترك مجالاً لأي شك كان في صحة ما قلناه آنفاً : إن هذه التقسيمات والتسميات لا تقوم على أساس من التاريخ أو من الجغرافية الطبيعية أو البشرية . إنما هي تقسيمات تتمشى مع سياسة الدول الغربية .

ومما يلفت النظر : ان فرنسا أشد البلاد الغربية تمسكاً بتعبير الشرق الأدنى ، والولايات المتحدة الأمريكية أكثرها إستعمالاً لتعبير الشرق الأوسط . وأما بريطانيا فقد انتقلت من التعبير الأول إلى التعبير الثاني ، خلال عقد واحد من السنين .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن أسباب ذلك ، تعود إلى مبلغ اهتمام كل واحدة من هذه الدول بكل قسم من أقسام البلاد المذكورة .

كما ألاحظ أن التعبير الثاني أخذ يتغلب على التعبير الأول ، ويقصيه عن الحلبة ، في كل أنحاء العالم ، تبعاً لتغلب السياسة الامريكية على السياسة الأوروبية .

إستراتيجية الشرق الأوسط

سألني أحدهم ، يوماً :

ـ لماذا لا تلقي في معهد الدراسات العربية العالية ، محاضرات عن إستراتيجية الشرق الأوسط ؟

فأجبته على الفور :

ـ لأننا لا نعترف بوجود الشرق الأوسط . إنما نقول بوجود العالم العربي ، وندرس هذا العالم .

وأما ما يسمونه « إستراتيجية الشرق الأوسط » فما هو ـ في نظرنا ـ إلا : استراتيجية الدول الغربية في البلاد التي يطلقون عليها اسم الشرق الاوسط .

١٠ ـ ١٤٨٩

وحدة اللغة ووحدة القومية

ـ ١ ـ

لقد اثبتت الابحاث العلمية والاحداث السياسية أن اهم عناصر القومية ودوافعها هي : اللغة والتاريخ

فاللغة بمثابة حياة الامة ، والتاريخ بمثابة شعورها ، وقد صارت الفكرة القومية ـ منذ اوائل القرن الماضي ـ من أهم الفكر القوانية idées forces التي غيرت وجه التاريخ ومجراه : لقد تفككت أوصال الامبراطوريات التي كانت تتألف من قوميات عديدة ، وبعكس ذلك اتحدت الدول والدويلات التي كانت تنتسب إلى قومية واحدة ، فاكتسبت خارطة أوروبا السياسية ـ من جراء ذلك شكلاً جديداً ، يختلف عن شكلها القديم اختلافاً كلياً .

واما الأمة العربية ، فقد تأخرت في الشعور بقوميتها الخاصة . وعندما انفصلت عن الدولة العثمانية ، انقسمت إلى عدة وحدات سياسية بتأثير مناورات ومساومات الدول الاستعمارية ، فتأخرت في الشعور بوحدتها القومية .

فقد آن الأوان ليدرك الناطقون بالضاد أنهم ابناء أمة واحدة ، على الرغم من تعدد دولهم في الحالة الحاضرة . وأن يعملوا لتكوين دولة موحدة ، ليصبحوا أقوياء من جميع الوجوه : الثقافية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والسياسية .

ـ ٢ ـ

إن هذه الحقائق التي اصبحت من بديهيات التاريخ والسياسة لا تزال تصطدم ـ مع الاسف ـ بمعارضات متنوعة ، من وجوه عديدة .

إن معظم هذه المعارضات تأتي من المنافع الخاصة التي يجنيها بعض الرجال وبعض الطوائف من الاوضاع الحالية ، وبعضها يتقنع بقناع « المعارضة الفكرية » .

وأهم هذه المعارضات الفكرية تحوم حول قضية « تأثير اللغة في تكوين القوميات » .

يقول معارضو فكرة الوحدة العربية « أن اللغة لم تكن العامل الاصلي في تكوّن الامم ، وتوحد الدول أو تفرقها »،ويستشهدون على صحة زعمهم هذا ، بانفصال الاقطار الامريكية عن انكلترا واسبانيا والبرتغال ، وعدم تفكك أوصال سويسرا وبلجيكا .

إنهم يقولون : « أن الولايات المتحدة الامريكية انفصلت عن انكلترا ، مع أنها انكليزية اللغة ، واقطار امريكا اللاتينية انفصلت عن اسبانيا والبرتغال ، مع أنها لا تختلف عنهما من حيث اللغة ، ثم أن هناك الدولة البلجيكية التي يتكلم سكانها لغتين مختلفتين ، وهناك سويسرا التي يتكلم سكانها بثلاث لغات مختلفة » .

إني بدأت اقرأ واسمع هذا اللون من المعارضة منذ ربع قرن وقد فندتها عدة مرات ، مستنداً إلى الحقائق التاريخية .

ولكني لا أزال أرى واقرأ من يكررها ، كأنها أدلة حاسمة ضد فكرة الوحدة العربية .

وقد قرأت قبل مدة وجيزة ، حديثاً لأحد كبار المشتغلين بالقضايا العربية ، يعارض فكرة الوحدة العربية ، فيقول في جملة ما يقوله :

« ألا ترى أن كل امريكا الوسطى والجنوبية تتكلم لغة واحدة ، وهي اللغة الاسبانية ، عدا البرازيل ، فهل تفكر دولة من هذه الدول ، في أن يكون الجميع تحت راية واحدة ورجل واحد ؟ وهل تفكر البرازيل في الانضمام إلى البرتغال ، وهي قد سعت في الانفصال عنها بحروب طاحنة ، كما سعت الأمم اللاتينية في الانفصال عن اسبانيا ؟ وها هي ذي امريكا ، الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا تتكلم جميعها لغة واحدة ، وهم انكلو سكسون ، فهل فكر أحد في تكوين دولة واحدة منهما ؟ » .

ولذلك رأيت أن أعود إلى هذه القضايا مرة اخرى ، على أن اعالجها هذه المرة بتفصيلات وافية ، مع شرح الحقائق التاريخية والاجتماعية التي كنت اكتفي بذكرها ، دون أن ارى لزوماً إلى تفصيلها .

وقبل كل شيء أود أن الفت الانظار إلى الحقيقة التالية : يستند المعارضون ـ في الحالة الحاضرة ـ إلى أمثلة محدودة ، هي امريكا ، بلجيكا ، وسويسرا .

ولكن ، يجب أن لا ننسى أن أمثال ذلك كان يتجاوز المائة قبل عصر واحد ، والخمسمائة قبل قرنين من الزمان . إذ كانت المانيا الحالية منقسمة إلى اكثر من اربعمائة دولة ودويلة . وكانت ايطاليا موزعة بين عشر وحدات سياسية . وكانت الامبراطورية النمساوية تحكم بلاداً يتكلم سكانها سبع لغات مختلفة . وكان عدد اللغات التي يتكلم بها سكان البلاد التابعة للسلطنة العثمانية يزيد على العشرة .

ولكن . . . منذ اوائل القرن التاسع عشر ، اخذت جميع هذه الاوضاع تزول شيئاً فشيئاً . اتحدت الاقطار الايطالية ، وتوحدت الدول الالمانية ، تفككت اوصال الامبراطورية النمساوية ، وانحلت عناصر السلطنة العثمانية . فتكوّنت بهذه الصورة دول جديدة ، تقوم على أساس القومية ، وانحصرت الدول التي تبدو مخالفة لمبدأ القوميات ، في هذه الامثلة المحدودة التي يذكرها ، ويتبجح بها معارضو فكرة الوحدة العربية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه الامثلة بتعمق كافٍ ، ونستقصي العوامل المؤثرة في اوضاعها الحالية استقصاء وافياً ، لنرى : هل هي مخالفة حقيقة لمبدأ قيام الدول على أساس القوميات ، ولنظرية تأثير اللغة في تكوين القوميات ، أم أن مخالفتها هذه ليست الا مخالفة ظاهرية ، مثل مخالفة بعض الحوادث الطبيعية لقانون الجاذبية الارضية ؟ !

من المعلوم أن ما نسميه الجاذبية الارضية يؤثر في جميع الاجسام . فجميع الاجسام تسقط نحو الارض ، ما لم تصادف مانعاً يوقفها في محلها ، ويمنعها من السقوط . ومع ذلك نشاهد بعض الظواهر الطبيعية التي تبدو مخالفة لقانون الجاذبية الارضية . فالدخان ـ مثلاً ـ يرتفع في الهواء ، والطيور والفراشات وكثير من الهوام والحشرات تطير في الهواء . والصعّادات والطيارات تتباعد عن سطح الارض آلاف الامتار ، دون أن تسقط نحو الارض .

ولكنا نعرف من الابحاث العلمية أن كل هذه الحوادث الطبيعية ليست ـ في حقيقة الأمر ـ مخالفة لقانون الجاذبية : فإذا كان الدخان يرتفع في الهواء ، والسبب في ذلك يعود إلى كونه أخف من الهواء الذي يلاصق الارض ، فارتفاع الدخان في الهواء يتم بسبب الجاذبية الارضية نفسها ، وإن بدا مخالفاً لها .

وكذلك الأمر في طيران الطيور والطيارات : فإنها ترتفع في الهواء ، بسبب قوة اخرى تعاكس الجاذبية الارضية وتتغلب عليها . إنها تبقى تحت تأثير هذه الجاذبية حتى عندما تصعد في اتجاه شاقولي ، يعاكس اتجاه الجاذبية الارضية تمام المعاكسة .

والتفاصيل التالية ، ستبرهن على أن الامثلة التي يحاول الاستشهاد بها معارضو فكرة الوحدة العربية كلها من هذا القبيل . إنها لا تدل على عدم تأثير اللغات في قيام الدول وتكوين القوميات بوجه من الوجوه .

مثال الولايات المتحدة الامريكية

يقول المعارضون : لو كانت اللغات اساس القوميات حقيقة ، لما انفصلت الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية لأنها انكليزية اللغة مثلها . ولكني ـ رداً على هذا القول ـ ألفت الانظار إلى حقيقتين هامتين ، يجب أن لا تغربا عن البال عند بحث هذه القضية ومناقشتها :

ـ ١ ـ

الحقيقة الاولى التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المضمار تتعلق بتاريخ حدوث الانفصال ، وبالاحوال التي كانت تسود العالم في ذلك التاريخ :

من المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية انفصلت عن المملكة البريطانية ، في بداية الربع الرابع من القرن الثامن عشر ، سنة ١٧٧٦ .

في ذلك التاريخ ، كان العالم بأجمعه بعيداً عن التفكير في أمر القوميات وفي مبدأ سيادة الشعوب . كانت البلاد تعتبر من ممتلكات الملوك والامراء ، وكثيراً ما كانت تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة عن طريق الارث أو الصَّداق ، أو البيع والشراء ، فضلاً عن الحرب والاستيلاء . كانت المانيا منقسمة إلى أكثر من أربعمائة دولة ، وكانت اسبانيا تحكم هولندا من جهة ، وصقلية من جهة اخرى . وكان السويسريون يعرضون خدماتهم العسكرية على هذه الدولة أو تلك ، كما يعرض العمال والكتّاب والمهندسون خدماتهم ـ في عصرنا هذا ـ على هذه المؤسسة أو تلك . وكان بعض الملوك في المانيا يجندون جماعة من رعيتهم ويدربونهم على فنون الحرب والقتال ، ثم يبيعونهم إلى الدول التي تحتاج إلى جيوش ، كما تباع الامتعة والمنتجات .

ومن البديهي أن ما حدث في تلك الازمنة ، وفي تلك الظروف لا يجوز أن يعتبر دليلاً على أيّ شيء كان في قضايا القوميات .

إن نظرة سريعة إلى الاسباب التي ادت إلى انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية تزيدنا تأكداً من هذه الحقيقة .

إن اهالي المستعمرات الثلاث عشرة التي كوّنت النواة الاولى للولايات المتحدة الامريكية ، كانوا هاجروا إلى تلك البلاد ، تخلصاً من الاضطهادات الدينية والسياسية التي كانت تسود القارة الأوروبية وسعياً وراء حياة حرة ، مصونة من أنواع الظلم والاعتساف . إنهم كانوا تركوا اوطانهم إلى تلك البلاد النائية وتكبدوا مشاق الاغتراب في تلك البيئات الجديدة ليوجدوا مجتمعاً أفضل من المجتمع الذي كانوا نشأوا فيه .

والحكومة البريطانية تركتهم في بادىء الأمر يعيشون هناك احراراً كما يشاؤون إلا أنها ـ بعد مرور مدة من الزمن ـ أخذت تستغل جهود هؤلاء المغتربين ، لمصلحة طائفة من المتمولين الباقين في بلادهم الأصلية : صارت تفرض عليهم ضرائب جائرة ، وأوصلت الأمر إلى حد منعهم من الاتجار مع البلاد المجاورة لهم واجبارهم على التعامل مع التجار المقيمين في الجزر البريطانية على وجه الانحصار .

إن ذلك كان يضعهم في وضع أتعس من الوضع الذي كانوا عليه في بريطانيا العظمى قبل هجرتهم إلى امريكا ، من عدة وجوه . هناك كان قد تأسس نوع من الحياة النيابية ، وكان قد تقرر أن لا يفرض على الناس أية جزية ، ما لم يوافق عليها ممثلو الشعب . ولكن الآن ، في المهاجر الامريكية صارت تفرض عليهم الضرائب ، دون أن يؤخذ رأيهم فيها . وصار نشاطهم الاقتصادي يقيد بقيود جائرة ، لمصلحة طائفة من اصحاب الجشع الباقين في بلادهم الأصلية .

فكان من الطبيعي أن يحتجّ هؤلاء على هذه الاوضاع . إنهم لم يطلبوا ـ في بادىء الأمر ـ الانفصال عن المملكة البريطانية . بل بعكس ذلك ظلوا يؤكدون ولاءهم للعرش . إنما كانوا يطالبون بالتمتع بالحريات والحقوق المعتادة في بريطانيا نفسها . ولكن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى تلك المطالب . بل اقدمت على ارسال قوى عسكرية ، بغية اخضاع سكان تلك المستعمرات لأوامر السلطة المركزية الجائرة .

عندئذ أدرك هؤلاء ، أن السبيل الوحيد للتخلص من هذه القيود الاعتسافية ، هو الانفصال والاستقلال .

ومما يلفت النظر أن الشخص الذي تحمس لفكرة الانفصال أشد التحمس ، وبذل في سبيل الدعوة إلى هذه الفكرة أعظم الجهود كان ممن انتقلوا إلى امريكا في وقت

قريب جداً : إن مدة اقامة « طوماس باين » في امريكا عند اعلان الاستقلال كانت عبارة عن سنة واحدة وثلاثة اشهر فحسب . إنه كان يقول : من العبث أن نأملَ اصلاح الاحوال من الحكومة القائمة في بريطانيا العظمى . فعلينا أن ننفصل عنها ، ونكوّن جمهورية انكليزية في القارة الامريكية ، علينا أن نعطي المثال الفعلي لحضارة أمثل ، ولحكومة خالية من ضروب الظلم والفساد .

ويظهر من كل ذلك : إن حركة انفصال تلك المستعمرات كانت بمثابة ثورة داخلية ، ثورة على الظلم والاستبداد ، مثل ثورة كرومويل التي كانت سبقتها قبل مدة ، ومثل ثورة الفرنسيين التي ستعقبها بعد نحو ثلاثة عشر عاماً .

إنها لم تكن من نوع الحركات الاستقلالية القومية ، التي ترمي إلى تحرير الأمم المحكومة من نير الأمم المسيطرة عليها . بل أنها كانت من نوع الثورات التي لا تستهدف شيئاً غير تخليص الناس من اعتساف الحكام .

ولا شك في أن الاوضاع الجغرافية ايضاً لعبت دوراً هاماً في انتهاء هذه الثورة إلى تكوين دولة جديدة : إذ من المعلوم أن امريكا منفصلة عن أوروبا وعن الجزر البريطانية انفصالاً جغرافياً ، بواسطة المحيط الاطلسي الفسيح . ولا حاجة إلى القول أن هذا الانفصال الجغرافي كان شديد الاثر في ذلك العهد ، لأن السفن التجارية لم تكن قد اخترعت بعد . فالمواصلة بين أوروبا وامريكا كانت تتم بواسطة السفن الشراعية ، فتستغرق عدة اسابيع ، تتعرض خلالها إلى شتى المشاكل والاحداث .

وعلى كل حال ، نستطيع أن نقول ، بناء على كل ما تقدم : إن انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية ، كان قد حدث في ظروف تاريخية وجغرافية خاصة ، فلا يمكن أن يتخذ دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القوميات ، وفي اتحاد الدول أو انفصالها .

ولكن . . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد انفصلت عن المملكة البريطانية ، لمثل هذه الاسباب العارضة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . . . فلماذا لم تعد وتتحد معها في القرن التاسع عشر ، بعد انتشار مبدأ القوميات ؟

إن جواب هذا السؤال سيتضح من الحقيقة الثانية التي اردت إلفات الانظار اليها .

والحقيقة الثانية التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المضمار تتعلق بـ « لغة الولايات المتحدة الامريكية » :

فإن القول بأن الولايات المتحدة المذكورة انكليزية اللغة مثل بريطانيا العظمى لا ينطبق على حقائق الامور انطباقاً تاماً ، لأن الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية لدى معظم سكان الولايات المتحدة الامريكية ، إلّا بصورة تدريجية ، وفي وقت قريب نسبياً .

نظرة سريعة إلى تطور حدود الولايات المتحدة الامريكية وأحوال سكانها تكفي لإظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن مجموع سكان الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٩٠ - أي بعد مرور أربعة عشر عاماً على اعلان الاستقلال - كان يقل عن أربعة ملايين : ٣,٩٢٩,٢١٤ ولكن هذا المجموع وصل - سنة ١٩٤٠ - إلى ١٣٤ مليوناً ، وذلك يعني : إنه أصبح - خلال مائة وخمسين عاماً - ثلاثة وثلاثين ضعف ما كان عليه في بادىء الأمر .

وبديهي أن هذا التزايد الهائل لم يكن نتيجة لتكاثر السكان عن طريق التناسل ، إنما كان نتج عن توسع رقعة الاراضي من ناحية ، وتوافد المهاجرين من ناحية اخرى .

فإن عدد الولايات المتحدة كان ١٣ عند اعلان الاستقلال ولكنه قد انضم اليها شيئاً فشيئاً ٣٥ ولاية اخرى .

وكانت الولايات المتحدة عند اعلان الاستقلال منحصرة بالأراضي الواقعة بين سواحل المحيط الاطلسي وبين جبال الآلفاني ولكن حدود هذه الولايات المتحدة أخذت تزحف نحو الغرب ، حتى بلغت في آخر الأمر سواحل المحيط الهادىء .

إن توسع حدود الولايات المتحدة بهذه الصورة ، قد تم بوسائل مختلفة - من الشراء إلى الاستيلاء والاستعمار ، والخريطة المدرجة في الصفحة التالية تبين مراحل هذا التوسع ؛ وتظهر الفرق العظيم بين ما كانت عليه الحدود عند اعلان الاستقلال ، وبين ما وصلت اليه خلال قرن من الزمان .

ومما يجب ملاحظته أن البلاد التي انضمت إلى الولايات المتحدة الامريكية بهذه الصور المختلفة لم تكن من المستعمرات الانكليزية ، مثل الولايات المتحدة الاولى . بل كانت فرنسية ، واسبانية ، ومكسيكية . . . نشأت في ظروف تختلف عن ظروف نشأة الولايات الاصلية . وكان الاختلاف يشمل اللغات ايضاً .

١٠ - ١٥٠٠

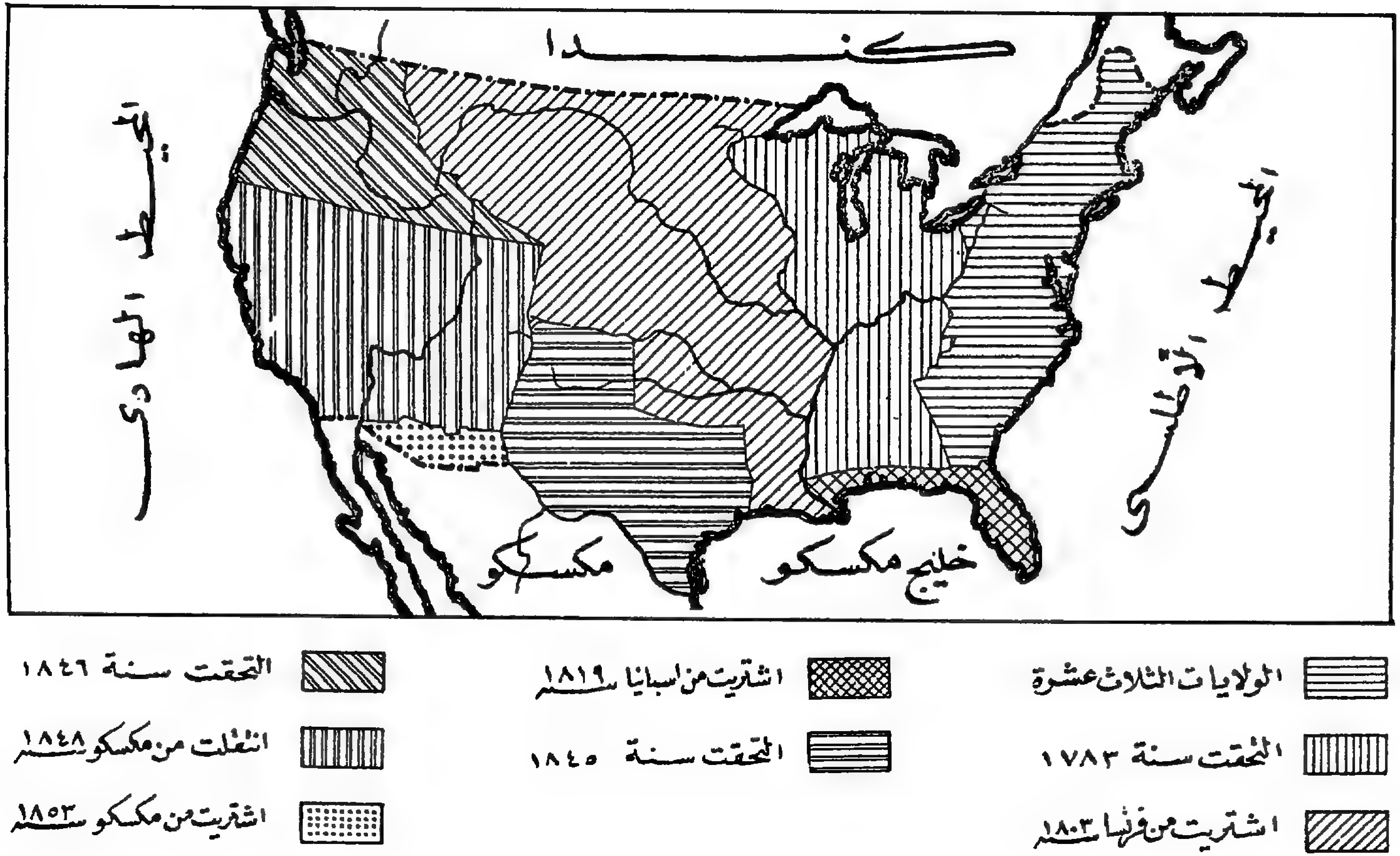
كندا
المحيط الهادى
المحيط الأطلسى
مكسيكو
خليج مكسيكو
الولايات الثلاث عشرة
التحقت سنة ١٧٨٣
اشتريت من فرنسا سنة ١٨٠٣
اشتريت من اسبانيا سنة ١٨١٩
التحقت سنة ١٨٤٥
التحقت سنة ١٨٤٦
انتقلت من مكسكو سنة ١٨٤٨
اشتريت من مكسكو سنة ١٨٥٣

ولكن اختلاف اللغات قد زاد بوجه خاص من جراء اختلاف البلاد التي نزح منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة الامريكية بعد اعلان استقلالها .

ويتبين من الاحصاءات الرسمية أن مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المتحدة المذكورة ـ من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ أي : خلال مائة وعشرين عاماً ـ كان نحو ٣٨ مليوناً . واما عدد الانكليز بين هؤلاء المهاجرين فكان لا يزيد على العُشر الا قليلاً ، لأن مجموع هؤلاء كان ٤,٢٥٥,١٠٠ في حين أن مجموع النازحين من كل من المانيا ، وايطاليا ، وايرلندا . . كان يزيد على ذلك كثيراً .

ولزيادة الإيضاح ، ندرج فيما يلي مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المتحدة الامريكية من أهم البلاد الأوروبية ، خلال هذه المدة :

المهاجرون من المانيا	٦,٠٢١,٩٥١
المهاجرون من ايطاليا	٤,٧١٩,٢٢٣
المهاجرون من ايرلندا	٤,٥٩١,١٠٠
المهاجرون من بريطانيا	٤,٢٥٥,١٠٠
المهاجرون من النمسا والمجر	٤,١٤٣,٧٧٥
المهاجرون من روسيا	٣,٣٤٩,٣٤١
المهاجرون من السويد	١,٢١٧,٤٤٨
المهاجرون من النورويج	٨٠٤,٨٥٢
المهاجرون من فرنسا	٥٩٤,٩٩٨

وأما مجموع المهاجرين الذين نزحوا من سائر البلاد الاوروبية إلى الولايات المتحدة الامريكية ـ من بولندا والداغارك إلى البرتغال وسويسرا واليونان ـ فقد زاد على المليونين .

وفضلاً عن ذلك كله ، قد دخل الولايات المتحدة الامريكية ـ خلال المدة المذكورة ـ اكثر من مليون مهاجر من بعض الاقطار الآسيوية ـ كالصين واليابان والهند .

ولإعطاء فكرة أتم عن العناصر التي دخلت في تكوين الولايات المتحدة الأمريكية ، يجب أن نضيف إلى كل ذلك ، ملايين الزنوج الذين نقلوا إلى الولايات المذكورة من مختلف الأقطار الأفريقية (يبلغ عدد الزنوج في الولايات المتحدة إثني عشر مليوناً) .

١٠ ـ ١٥٠٢

ومن الطبيعي أن جميع هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لغاتهم الخاصة ، وتقاليدهم القومية ، ومشاعرهم التاريخية أنهم كانوا يتعلمون الانكليزية ، ويستعملونها في جميع معاملاتهم التجارية ومراجعاتهم الرسمية ، ومع هذا كانوا يرجعون إلى لغاتهم الأصلية في شؤونهم ومحاوراتهم البيتية .

وأما تأمرك المهاجرين إجتماعياً ، وتأنكلزهم لغوياً ، فما كان يتم إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة أجيال .

وإذا لاحظنا أن المهاجرة من البلاد المذكورة كانت تتم بصورة تدريجية ، وتتوالى بدون إنقطاع ، علمنا أن اللغات المختلفة التي كانت تدخل الولايات المتحدة مع المهاجرين ، ما كانت تترك محلها إلى اللغة الانكليزية إلا بعد مرور مدة طويلة وبتدرج كبير قبل أن يتم تأنكلز جماعة من المهاجرين القدماء ، كانت تتوافد على الولايات المتحدة جماعات جديدة من المهاجرين ، تديم حياة اللغات الأصلية في البيوت وفي المجتمعات الخاصة .

وربما كانت أوضاع الجاليات العربية في مختلف البلاد الأمريكية ، من أوضح الأدلة على ما قلناه آنفاً .

كلنا نعلم أن المغتربين العرب يتكلمون في بيوتهم وفي ما بينهم باللغة العربية . فلا تصبح الانكليزية اللغة البيتية عند هؤلاء المهاجرين ، إلا بعد مرور جيلين كاملين ، على أقل تقدير .

كما نعلم أنه قد ظهر بين الجاليات العربية التي استوطنت الأقطار الأمريكية ، أدباء وشعراء ، نشروا الجرائد والمجلات حتى أنهم أوجدوا مدرسة أدبية إشتهرت باسم « أدب المهجر » ، ولعبت دوراً هاماً في تطور الأدب العربي وتقدمه .

وطبيعي أن ما حدث لمهاجري العرب في هذا المضمار ، كان يحدث للمهاجرين الأوروبيين . وكثيراً ما كان يظهر ذلك بشدة أعظم ، عند صنوف المهاجرين الذين كانوا أكثر عدداً بكثير من مهاجري العرب ، وأرقى ثقافة منهم ، وأشد تضامناً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بمثابة بوتقة صبت فيها جماعات كبيرة من قوميات مختلفة ولغات متنوعة على توالي السنين . وأما تمازج هؤلاء وإنصهارهم التام ، فلم يتم إلا شيئاً فشيئاً .

فلا يجوز لنا أن نقول عن الولايات التحدة الأمريكية ، أنها « انكليزية اللغة » .

إن هذه الحقيقة تتجلى بوضوح أشد عندما نستعرض الاحصاءات المتعلقة بأوائل

القرن الذي نعيش فيه الآن : لقد تدفق المهاجرون من مختلف البلاد الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ـ منذ بدء القرن الحاضر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ـ بمعدل مليون كل سنة . وإن مجموع المهاجرين الذين إنتقلوا إلى الولايات المذكورة ـ من ١٩٠١ حتى سنة ١٩١٤ كان نحو ثلاثة عشر مليوناً : ١٢٨٩٩٧٠١ .

ولا حاجة إلى القول أن هؤلاء يجب أن يعتبروا من المعاصرين لأن طائفة كبيرة منهم لا تزال على قيد الحياة . كما أن القسم الأعظم من أولاد هؤلاء لا يزالون يعيشون الآن .

ويتبين من إحصاءات سنة ١٩٣٠(*) ، أن عدد الامريكان البيض المولودين خارج الولايات المتحدة كان ٤٠٥ ، ٩٨٣ ، ١٣ وأما عدد المولودين من أسر غير أمريكية الأصل فكان يناهز ضعف هذا العدد .

كما يظهر من الاحصاءات المذكورة أن مجموع سكان الولايات المتحدة الذين لم يكونوا انكليزيي اللغة كان ـ في السنة المذكورة نحو خمسة وعشرين مليوناً .

وكانت لغة نحو خمسة ملايين من هؤلاء الألمانية ولغة نحو أربعة ملايين منهم الايطالية ، ولغة نحو مليونين الاسبانية .

ـ ٣ ـ

يتبين من كل ما تقدم ، إن سكان الولايات المتحدة الأمريكية قد تكوّنوا تكوّناً خاصاً ، خلال مدة قرن وثلاثة أرباع القرن ـ تحت ظروف استثنائية ، لا مثيل لها في سائر أنحاء العالم .

فليس من المعقول أن نستشهد بقضية إنفصال الولايات المذكورة عن المملكة البريطانية لتبرير بقاء الأمة العربية منقسمة إلى دويلات عديدة .

فإن مما لا شك فيه ، إن أحوال البلاد العربية تختلف عن ظروف الولايات المذكورة إختلافاً كبيراً ، من وجوه عديدة :

(*) ومما تجدر الاشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت سياستها المتعلقة بالمهاجرة تغييراً جوهرياً ، بعد هذا التاريخ ، بوجه خاص . فإنها بعد أن كانت تسعى إلى إجتذاب المهاجرين بشتى الصور والأساليب صارت تقيد الهجرة بقيود شديدة . وحددت المقدار الذي ستقبله كل سنة ، بالنسبة إلى كل قومية على حدة وذلك بناء على تجاربها وأبحاثها السابقة ، مع ملاحظة مبلغ استعداد كل قومية للاندماج السريع أو لمقاومة الاندماج .

إن البلاد العربية متحدة اللغة منذ قرون عديدة . ولها تاريخ مشترك طويل ، وأفكارها متصلة بعضها ببعض إتصالاً جغرافياً تاماً ، فلا يوجد بينها فاصل يشبه المحيط الأطلسي الفسيح الذي يفصل أمريكا عن أوروبا .

وخلاصة القول : لا يوجد في أحوال البلاد العربية ما يماثل العوامل التي أدت إلى إنفصال الولايات المتحدة عن المملكة البريطانية ، والتي استوجبت إستمرار هذا الانفصال .

فإتخاذ تاريخ هذه الولايات ذريعة لمعارضة الفكرة القائلة بوحدة الأمة العربية ، وللحيلولة دون الدعوة إلى توحيد البلاد العربية . . . لا يتفق مع العقل والمنطق بوجه من الوجوه .

هذا ، وإني أستغرب كل الاستغراب ، سلوك المعارضين الذين يحاولون أن يستخرجوا من أحوال الولايات المتحدة الأمريكية وتاريخها درساً في تبرير الانفصال ، دون أن يلتفتوا إلى الدروس العديدة والهامة التي تتدفق من تلك الأحوال وذلك التاريخ في الاتحاد .

لأني أعتقد أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من أحسن الأمثلة على مكافحة عوامل التفرقة ، ومن أقوى الأدلة على فوائد الاتحاد : بلاد واسعة الأرجاء ، متنوعة الأقاليم ، تمتد من سواحل المحيط الأطلسي إلى سواحل المحيط الهادي . بلاد مسكونة بعشرات الملايين من النفوس الآتين من مختلف أقطار العالم ، حاملين معهم لغات مختلفة وتقاليد متنوعة ونزعات متضاربة . ومع ذلك فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكوّن من جميع هذه العناصر في جميع تلك البلاد ، أمة متضامنة ، تحت راية واحدة .

ولا شك في أن أهم الدروس التي يجب أن تستخلص من مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، هو هذا الاتحاد : الجهود العظيمة التي بذلت لضمان هذا الاتحاد ، والقدرة الهائلة التي نتجت عن هذا الاتحاد .

فلا أدري لماذا يريد البعض من كتّابنا ومفكرينا ، أن يتوقفوا عند الانفصال الذي حدث في بداية تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يلتفتوا إلى الحركات والأعمال التوحيدية الهامة التي تتجلى في صحائف ذلك التاريخ ؟

مثال أمريكا اللاتينية

\- ١ -

إن الحقائق التي سردناها آنفاً عند مناقشة مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، تغنينا عن إطالة البحث في أمر أمريكا اللاتينية . فإن سكان هذا القسم من القارة الأمريكية أيضاً قد تكوّنوا تكوّناً خاصاً ، تحت ظروف إستثنائية جداً ، تشبه ظروف تكوّن سكان الولايات المتحدة الأمريكية ، من وجوه عديدة :

لقد توافد على أمريكا الوسطى والجنوبية أيضاً ، ملايين من الرواد والمهاجرين ، من مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما من مختلف أقطار القارة الأوروبية . وتوالت هذه المهاجرة منذ إكتشاف تلك البلاد بدون إنقطاع . واشتدت بوجه خاص بعد إستقلالها عن إسبانيا والبرتغال ـ الذي تمّ بين سنة ١٨١٠ و ١٨٥٠ ـ واستفحل بكل معنى الكلمة منذ بداية هذا القرن . . .

فما قلناه آنفاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار ينطبق على أمريكا اللاتينية أيضاً تمام الانطباق .

ومما تجدر الاشارة إليه ، إن تركيب السكان في أمريكا اللاتينية صار أشد تعقيداً منه في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من جراء إختلاط المهاجرين الأوروبيين بالسكان الأصليين .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يلعب الهنود الحمر دوراً يستحق الذكر في تركيب السكان . لأن الأوروبيين الذين إستعمروا تلك البلاد واستوطنوها ، كانوا يهاجرون مع أسرهم وزوجاتهم ، فلم يضطروا إلى مخالطة نساء الهنود . وأعمال

الاستعمار والاستيطان هناك أدت إلى إفناء القسم الأعظم من السكان الأصليين ، وحصرت بقيتهم الباقية في مناطق محدودة جداً في بعض الولايات .

وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بمبدأ عدم الاختلاط بالسكان الأصليين إهتماماً بالغاً ، وسنت القوانين التي تحظر زواج السكان البيض بالهنود الأحمر ، وتعتبره باطلاً حتى أن القوانين الموضوعة في بعض الولايات اعتبرت الاتصال الجنسي بنساء الهنود ـ ولو كان بدون زواج ـ من الجرائم التي تعرض مرتكبيها إلى العقاب .

ولذلك كله لم يتكوّن في الولايات المتحدة الأمريكية طبقة من الهجناء .

ولكن الأمور سارت سيراً مخالفاً لذلك كل المخالفة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية : فإن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد واستوطنوها كانوا ـ بوجه عام ـ من المغامرين الجشعين الذين لا يفكرون في شيء غير الثراء الفاحش السريع . فما كانوا يستصحبون معهم نساءهم خلال هجرتهم ، فيضطرون إلى التزوج بنساء السكان الأصليين ، أو يعاشرونهن معاشرة الأزواج ؛ وينجبون منهن عدداً كبيراً من الأطفال . وكثيراً ما كانوا يعودون إلى بلادهم ـ حاملين معهم ما كانوا حصلوا عليه من ثروة طائلة ـ ويتركون وراءهم جيلاً من الهجناء .

ولا حاجة إلى القول : إن الأطفال الذين يتولدون من آباء أوروبيين وأمهات هنديات أمريكيات ـ تحت هذه الظروف ـ كانوا ينشأون ويترعرعون في أحضان أمهاتهم . ولهذا السبب كانوا يتأثرون من عادات الهنود ونزعاتهم ولهجاتهم أشد التأثر وأعمقه .

إن هذه الأحوال الخاصة أدت إلى تكوين صنف خاص من السكان .

وإذا لاحظنا إن السكان الأصليين كانوا يختلفون عن المهاجرين الأوروبيين إختلافاً هائلاً ـ من حيث الأوصاف الرسمية والجثمانية ومن حيث النزعات العقلية والاجتماعية ومن حيث المستويات الحضارية ـ قدّرنا عظم النتائج التي نجمت عن هذا التخالط السريع والتصالب الواسع النطاق .

في الواقع أن زواج المهاجرين الأوروبيين من السكان الأصليين قل كثيراً منذ قرن من الزمان . إلاّ أن زواجهم بالهجينات ، وزواج الهجناء فيما بينهم ، قد عم واستفحل ، فأصبح الهجناء يؤلفون الأكثرية الساحقة من السكان .

ويظهر من الاحصاءات الرسمية الأخيرة ، أن مجموع السكان في أمريكا اللاتينية يبلغ ١٢٥ مليوناً . وينقسم هؤلاء إلى العناصر الأساسية التالية :

٧٠ مليوناً هجناء (من إختلاط الأوروبيين بالهنود الأمريكيين)
٢٠ مليوناً أوروبيون .
١٩ مليوناً هنود ـ أمريكيون .
١٦ مليوناً زنوج وهجناؤهم .

ويلاحظ من ذلك أن الأوروبيين الخلّص يقلون عن سدس مجموع السكان .

ـ ٢ ـ

ومما يلفت النظر : أن نسبة كل واحد من هذه العناصر الأساسية إلى مجموع السكان تختلف إختلافاً كبيراً من قطر إلى قطر ، ومن دولة إلى دولة في أمريكا اللاتينية .

فإن نسبة المهاجرين الأوربيين إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩٥ في المائة و ٦ في المائة : يؤلف المهاجرون الأوروبيون ٩٥ في المائة من مجموع السكان في الأرجنتين ، و ٩٠ في المائة في كوستاريكا ولكن نسبتهم إلى مجموع السكان تنزل إلى ٥٠ في المائة في البرازيل والشيلي ، وإلى ٢٥ في المائة في كولومبيا ، وإلى ١٠ في المائة في كل من المكسيك والأكوادور وفنزويللا وبناما ، وباراغواي ، ولا تتجاوز إلى ٧ في المائة في غواتيمالا ، و ٦ في المائة في كل من هوندوراس ونيكاراغوا .

وأما نسبة الهجناء إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٧٥ في المائة وبين ٤ في المائة . إنهم يؤلفون ٧٥ في المائة من مجموع السكان في باراغواي ونيكاراغوا ، و ٧٠ في المائة في السان سالفادور ، و ٦٠ في المائة في المكسيك و ٥٣ في المائة في كل من غواتيمالا وبيرو ، و ٢٥ في المائة في بوليفيا ، و ١٤ في المائة في البرازيل ، و ١٠ في المائة في كوستاريكا و ٤ في المائة فقط في الأرجنتين .

وأما الهنود الخلّص ، فإنهم يؤلفون ٦٠ في المائة من مجموع السكان في بوليفيا ، و ٥٥ في المائة في غواتيمالا ، و ٥٠ في المائة في البيرو ، و ٣٠ في المائة في المكسيك وفي الأوروغواي ، و ٢٠ في المائة في باراغواي . ولكن هذه النسبة تنزل إلى ٥ في المائة في نيكاراغوا ، وإلى ٢ في المائة في البرازيل ، و ١ في المائة في الأرجنتين .

أما نسبة الزنوج وهجنائهم إلى مجموع السكان ، فإنها نحو ٩٣ في المائة في كوبا ، و ٣٤ في البرازيل ، و ٣٠ في المائة في كل من بانام وكوستاريكا ، و ٢٥ في فنزويللا ، و ١٤ في المكسيك ، و ١٠ في البيرو ، و ٨ في كولومبيا .

ولا يوجد هنود ـ خلّص أو هجناء في كوبا وهايتي وأوروغواي ، ولا يوجد زنوج في الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك وباراغواي ، وسان سالفادور .

إن الجدول المدرج في الصفحة التالية يوضح ترتيب السكان في أهم دول امريكا اللاتينية ، ويظهر للعيان مبلغ إختلاف هذه الدول من حيث عناصر السكان .

ويلاحظ من أرقام الجدول المذكور ، إن الأوروبيين المستوطنين في البلاد التي تسمى باسم « أمريكا اللاتينية » ، لم يأتوا كلهم من بلاد لاتينية اللغة ، بل يوجد بينهم عدد لا يستهان به من المهاجرين الوافدين من بلاد غير لاتينية .

ففي البرازيل مثلاً يؤلف الأوروبيون ٥٠ في المائةمن مجموع السكان . إلا أن عدد الذين هاجروا من بلاد لاتينية اللغة لا يتجاوز الـ ٣٠ في المائة .

وفي المكسيك يؤلف الأوروبيون ١٠ في المائة من مجموع السكان . وقد هاجر ٦ في المائة منهم من بلاد لاتينية اللغة ، و ٤ في المائة منهم من بلاد غير لاتينية اللغة .

ومن المعلوم أن البلاد التي تعتبر لاتينية اللغة هي : اسبانيا ، والبرتغال ، وإيطاليا ، ورومانيا . فلا حاجة إلى القول ، إن نسبة الاسبان في المكسيك ، ونسبة البرتغال في البرازيل ، تقل كثيراً عن المقادير المذكورة آنفاً .

ويظهر من كل ذلك ، إن هذه الأقطار الأمريكية ـ على الرغم من تسميتها باللاتينية ، وعلى الرغم من نسبة معظمها إلى الاسبانية وبعضها إلى البرتغالية ـ بعيدة جداً عن أن تكون حقيقة إسبانية ، أو برتغالية ، أو لاتينية .

ـ ٣ ـ

أعتقد أن التفاصيل المسرودة آنفاً ـ في هذا البحث وفي البحث السابق ـ تظهر لنا بكل وضوح ، العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الكثيرة التي سببت إنفصال هذه الأفكار الأمريكية عن اسبانيا والبرتغال ، كما تظهر العوامل التي حالت دون إتحادها لتكوين دولة موحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أنها لا تترك أدنى مجال للشك في أن هذه الأحوال والأحداث الخاصة ، لا تدل مطلقاً على عدم تأثير اللغة في تكوين الدول والأمم ، فلا تبرر بوجه من الوجوه مزاعم الذين يستندون إليها لاستبعاد فكرة الاتحاد بين البلاد العربية .

أنا لا أرى لزوماً ـ بعد هذه التفاصيل ـ لإطالة هذا البحث بتعداد أوجه الخلاف بين أحوال أمريكا اللاتينية وبين خصائص البلاد العربية .

ومع هذا أود أن أسأل المعارضين ـ بهذه المناسبة ـ :

البلد	مجموع السكان بالملايين	النسبة المئوية إلى مجموع السكان						الأميون بالنسبة إلى مجموع السكان (٪)
		مهاجرون من بلاد		هنود امريكيون		زنوج		
		لاتينية اللغة	غير لاتينية اللغة	خلّص	هجناء	خلّص	هجناء	
البرازيل	٤٨,١	٣٠	٢٠	٢	١٤	١٤	٢٠	٧٠
المكسيك	٢٥,٧	٦	٤	٣٠	٦٠	-	-	٦٠
الارجنتين	١٨	٦٠	٣٥	١	٤	-	-	٢٠
كولومبيا	١٠,٥	٢٠	٥	١٨	٤٩	٣	٥	٦٠
بيرو	٧,٩	١٠	٣	٥٠	٣٥	٢	-	٧٠
شيلي	٥,٦	٣٠	٢	١٠	٤٠	-	-	٢٥
كوبا	٥,٢	٥٠	٢٠	-	-	٢٠	١٠	٣٠
فنزويلا	٤,٥	٦	٤	٢٠	٤٥	٥	٢٠	٨٠
بوليفيا	٣,٨	٩	٦	٦٠	٢٥	-	-	٧٥

١٥١٠ - ١٠

لماذا يريدوننا أن نقتدي بدول أمريكا اللاتينية ولا يريدوننا أن نقتدي بـالولايـات المتحدة الأمريكية ؟

لـماذا يسعـون وراء دروس الفـرقـة والاختـلاف ، ويصمّـون آذانهم عن دروس الوحدة والاتحاد ؟

مثال بلجيكا

من المعلوم أن سكان بلجيكا يتألفون من طائفتين أساسيتين : الفالون والفلامان ، ويتكلم الفالون باللغة الفرنسية ، والفلامان بلغة قريبة من الهولندية .

فمن الطبيعي أن يخطر على البال ـ من الوهلة الاولى ـ هذا السؤال :

لماذا لم تنشطر بلجيكا إلى شطرين ، فينضم الفالون إلى فرنسا والفلامان إلى هولندا ، وفقاً لعلائقهم اللغوية ؟

إذا بحثنا واستقصينا « أحداث التاريخ السياسي ، وحقائق الجغرافيا البشرية » في بلجيكا ، علمنا أن هناك نوعين من العوامل التي حالت ـ ولا تزال تحول ـ دون حدوث مثل هذا الانشطار والانضمام :

النوع الأول من هذه العوامل يتعلق بالأحوال الخارجية ، والنوع الثاني يتصل بالأحوال الداخلية .

العوامل الخارجية هي : اتجاهات السياسة الدولية حول الشؤون البلجيكية .

وأما العوامل الداخلية ، فهي : تشابك اللغات وتداخلها في مختلف أنحاء بلجيكا .

ـ ١ ـ

من المعلوم أن أوروبا كانت مسرحاً لتنازع النفوذ والسيطرة بين فرنسا وانكلترا ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بوجه خاص .

كانت فرنسا أقوى دولة برية ، وانكلترا أقوى دولة بحرية . وكانت انكلترا تحسب ألف حساب لاحتمال قيام الفرنسيين بالغارة على بلادها ، ولذلك جعلت مبدأ « عدم إفساح المجال لتوسع سيطرة الفرنسيين على سواحل بحر المانش وبحر الشمال » أسّ الأساس في بناء سياستها الخارجية .

إن خطوط هذه السياسة كانت قد ارتسمت بكل وضوح منذ القرن الثامن عشر : لقد كتب سونلي في مذكراته ، أن ملك بريطانيا العظمى قال له يوماً « إذا حاول أخي ملك فرنسا الاستيلاء على بلجيكا ، فأنا لا أرضى بذلك ، فاضطر إلى معارضته بكل قواي ، وأظن أنه هو أيضاً يفعل نفس الشيء ، إذا ما حاولت أنا الاستيلاء عليها . فمن الخير لنا أن نترك تلك البلاد على حالها ، فلا تكون لا لي أنا ولا لفرنسا » .

وهذه الخطة أصبحت بعد ذلك ، بمثابة الابرة الموجهة لسفينة السياسة البريطانية : تلك البلاد ، يجب أن تبقى تحت حكم دولة صغيرة . ولا بأس إذا دخلت تحت حكم اسبانيا ، أو تحت حكم النمسا . لأن هاتين الدولتين منفصلتان عنها جغرافياً ، فحكم إحداهما عليها لا يكوّن خطراً على أمن الجزر البريطانية . وأما إذا دخلت تحت سيطرة فرنسا ، فتتغير الاحوال تماماً . لأن فرنسا متصلة بها جغرافياً ، وسيطرتها عليها تجعل جميع السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى مسرحاً لنياتها العسكرية ـ ولذلك تضعف « المناعة الطبيعية » التي تحمي الجزر البريطانية من الاستيلاء .

من المعلوم أن فرنسا استولت على بلجيكا خلال ثورتها العظمى وفي عهد امبراطورية نابوليون . ونابوليون كان استفاد من سواحلها لإحكام « الحصار البري » الذي أعلنه على انكلترا .

ولهذا السبب ، عندما قضت انكلترا ـ بمساعدة حليفاتها ـ على امبراطورية نابوليون ، أعادت بلجيكا إلى وضعها السابق وفرضت عليها أن تكون دولة محايدة .

وعندما انفصلت بلجيكا عن هولندا ـ سنة ١٨٣٠ ـ أسرعت انكلترا إلى الاعتراف بهذا الانفصال ، ثم اكدت مبدأ حيادها ، وجعلت هذا الحياد مضموناً بعهود دولية .

ومن المعلوم ايضاً ، أن نابوليون الثالث كان ينوي الاستيلاء على بلجيكا . وحاول خلال مساوماته مع بسمارك ، أن يضمن موافقة بروسيا على ذلك .

وعندما انتشر خبر هذه المساومة ، هاجت انكلترا وماجت وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ورئيس وزرائها ، إنها تعارض احداث اي تغيير كان في الاوضاع

١٠ - ١٥١٣

القائمة على السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى .

فقد صرح اللورد بالمرستون بأن حكومته تعارض نيات نابوليون بشدة ، وتدافع عن استقلال بلجيكا بقوة .

كما قال اللورد كورزون : إن مصلحة بريطانيا العظمى تقضي بأن تبقى السواحل المذكورة ـ من دونكرك إلى اوستاند ـ في أيدي دولة أو دول صغيرة ، فلا تنتقل إلى حكم دولة قوية .

ومما لا شك فيه أن هذه القضية كانت من جملة العوامل التي جعلت انكلترا تنظر بنظر الارتياح إلى انكسار الفرنسيين في حرب السبعين ، تحت هجمات البروسيين .

يظهر من كل ذلك بكل وضوح وجلاء ؛ أن انكلترا بذلت جهوداً متوالية للحيلولة دون توسع السواحل الفرنسية ، بانضمام اي جزء من اجزاء بلجيكا اليها . وبقيت بلجيكا بمثابة « الدولة العازلة » état tampon بين فرنسا وبين انكلترا .

في الواقع ، أن التنازع البريطاني الفرنسي قد خف كثيراً منذ اوائل القرن الحاضر . إلا أنه ظهر في الميدان السياسي ـ بعد ذلك ـ تنازع جديد ، هو التنازع الفرنسي الالماني ، فلا حاجة إلى القول ، بأن هذا التنازع ايضاً عمل على ابقاء ما كان على ما كان ، في هذه المنطقة الحساسة من القارة الاوروبية .

ـ ٢ ـ

إن هذه السياسة الدولية ـ الناجمة عن الاوضاع الجغرافية ـ كانت تعمل على الدوام بجانب عوامل داخلية منبعثة من تشابك اللغات وتداخلها في مختلف انحاء المملكة البلجيكية .

فإن الجماعات التي تتكلم الفرنسية والفلامندية ، تتداخل من مختلف القرى والمدن والنواحي ، تداخلاً لا يترك مجالاً لشطر البلاد حسب أوضاعها اللغوية . فإن هناك مدناً فرنسية محاطة بقرى فلامندية ، وبعكس ذلك مدن فلامندية محاطة بقرى فرنسية . وهناك قرى ومدن كثيرة تجمع طوائف من اللغتين المذكورتين ، فضلاً عن اللغة الالمانية التي يتكلم بها أقلية من السكان ، في بعض المناطق المحدودة .

في الواقع ، لا يصعب رسم خط يفصل بين المنطقة التي اكثرية سكانها فلامندية اللغة ، والمنطقة التي اكثرية سكانها فرنسية اللغة . ولكن هذا التقسيم ، يكون تقسيماً مبنياً على الاكثرية النسبية ، فيترك في طرفي الخط كثيراً من المدن والقرى التي يتكلم سكانها اللغة الاخرى .

ولاظهار مدى هذا التشابك ، يجدر بنا أن نذكر بعض الأرقام الاحصائية :

لقد نشرت الحكومة البلجيكية ـ سنة ١٩٤٧ ـ احصائية تصنف السكان حسب اللغات التي يتكلمونها : أعداد الذين لا يعرفون غير الفرنسية ، والذين لا يعرفون غير الفلاماندية ، والذين لا يعرفون غير الالمانية ، والذين يعرفون اللغتين ولكنهم يتكلمون بالفرنسية اكثر من الفلامندية ، أو ـ بعكس ذلك ـ يتكلمون بالفلاماندية اكثر من الفرنسية ، وذلك في كل ناحية ومدينة وقرية .

إن ارقام الاحصائية المذكورة تظهر وجه بلجيكا الحقيقي بكل وضوح ، وتبين مدى تشابك اللغات فيها بكل جلاء :

فإن ايالة فلاندر الغربية ـ مثلاً ـ ، تعتبر من الايالات الفلاماندية ، لأن اكثرية سكانها يتكلمون اللغة المذكورة : فإن مجموع سكان هذه الايالة يقرب من مليون ، نحو ٦٩٣,٠٠٠ منهم لا يتكلم غير الفلاماندية ، ونحو ١٩٧,٠٠٠ منهم يتكلمون اللغتين الفلاماندية والفرنسية . والبقية لا تعرف غير الفرنسية .

ولكننا إذا بحثنا في تفاصيل الأمر ، وجدنا أن هذه الأيالة تضم كثيراً من المدن والقرى التي يتكلم اكثرية سكانها باللغة الفرنسية .

مثلا : مدينة Dattiynies يبلغ مجموع سكانها ٥٩٣٥ وبين هؤلاء ٥٦ في المائة لا يعرف غير اللغة الفرنسية ، و ٣٥ في المائة يعرف اللغتين . وبين الصنف المذكور ، نحو ٨٠ في المائة يتكلم بالفرنسية اكثر من الفلاماندية ، و ٢٠ في المائة فقط يتكلم بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

إن تشابك اللغات واختلاطها ، يظهر حتى في بعض القرى الصغيرة التي يقل سكانها عن الالف :

مثلاً : قرية Espierre مجموع سكانها ٩٠٠ ، وبين هؤلاء ٢٠ في المائة من لا يعرف غير الفرنسية ، و٦٣ في المائة من يتكلم اللغتين . وبين الذين يتكلمون اللغتين ٦٠ في المائة يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ، و ٤٠ في المائة يتكلمون بالفلاماندية اكثر من الفرنسية .

ومما يلفت النظر أن عاصمة بلجيكا ـ مدينة بروكسل نفسها ـ تعطي مثالاً بارزاً لتشابك اللغات . فإننا نفهم من احصائية منشورة قبل الحرب العالمية الاولى أن ٢٨ في المائة من سكان المدينة المذكورة كان لا يعرف غير الفرنسية ، و١٧ في المائة منهم لا يعرف غير الفلاماندية ، و ٢٥ في المائة منهم يعرف اللغتين ولكنه يتكلم بالفرنسية أكثر

من الفلاماندية ، و ٣٠ في المائة منهم يعرف اللغتين ولكنه يتكلم بالفلاماندية اكثر من الفرنسية .

- ٣ -

أعتقد أن الحقائق التي سردناها آنفاً لا تترك مجالاً للشك في أن هذه العوامل الداخلية والخارجية - أي : الاوضاع الناجمة عن تنازع الدول من ناحية وتشابك اللغات من ناحية - ، هي التي تضافرت على ابقاء بلجيكا على حالتها الحاضرة ، وجعلت سكانها يشعرون بوجوب التعايش تحت راية واحدة ، كما حملت حكومتها على اعتبار اللغتين رسميتين في وقت واحد ، وعلى السعي وراء ضمان العدل والتوازن بين الجماعتين اللغويتين .

ولا أراني في حاجة إلى القول - بعد هذه التفاصيل - أن أحوال البلاد العربية ، لا تشبه أوضاع المملكة البلجيكية بوجه من الوجوه . والحجة التي يحاول استخلاصها معارضو الوحدة العربية عن أوضاع المملكة المذكورة ، انما هي حجة واهية بكل معنى الكلمة .

مثال سويسرا

- ١ -

إن ما قلناه آنفاً عن بلجيكا ينطبق على سويسرا بمقياس أوسع . ذلك لأنه تتلاقى وتتداخل فيها ثلاث لغات كبيرة ، وتحيط بها وتتنافس حولها أربع دول عظمى .

دولة اتحادية صغيرة . لا تزيد مساحتها على ربع مساحة الجمهورية السورية ، يقدر مجموع سكانها بنحو خمسة ملايين . إلّا أن ٧٤ في المائة منهم يتكلم الالمانية ، و ٢١ في المائة يتكلم الفرنسية ، و ٤ في المائة يتلكلم الايطالية و ١ في المائة منهم يتكلم لغة محلية ، تسمى « الرومانس » وتقترب من اللاتينية القديمة .

لم تتفكك أوصال هذه الدولة الاتحادية الصغيرة ، كما تفككت أوصال الامبراطورية النمساوية والسلطنة العثمانية ، وذلك على الرغم من تعدد لغاتها وتنوع قومياتها ، وعلى الرغم من شدة تيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها ، وغيرت خرائطها السياسية تغييراً كلياً .

لماذا ؟

لأن سلسلة طويلة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية ـ الجغرافية والتاريخية والسياسية والاجتماعية ـ تضافرت على ابقائها على حالها .

فإن خصائص جغرافيتها الطبيعية والبشرية جعلت من المتعذر تقسيمها ، تقسيماً يتلاءم مع لغات سكانها ولا يثير الخصام بين الدول الكبيرة المحيطة بها . فاتفقت كلمة الدول المذكورة ورجال سياستها ، على أن بقاء سويسرا على حالتها الخاصة ، كدولة

عازلة محايدة ، أوفق لمصالح هذه الدول ، فلم تقدم دولة من الدول المذكورة على الاستيلاء عليها ولا طالبت بتقسيمها بين جيرانها .

وقد نشأ في سويسرا ـ بتأثير هذه الأحوال الخاصة ـ نوع خاص من نظام الحكم هيأ لها سبل البقاء ، على الرغم من اختلاف لغات سكانها ، لأن هذا النظام جمع بين فدرالية ممعنة في المرونة ، ولا مركزية ادارية واسعة النطاق ، وديموقراطية تذهب إلى أقصى حدود الشعبية . فلا تترك مجالاً لتغلب فئة على اخرى ، وتيسر للجميع وسائل التعايش الحر ، دون أن تضطر فئة من الفئات إلى تضحية شيء من خصائصها . . .

وكل ذلك أوجد في سويسرا اوضاعاً شاذة ، لا تشبه اي وضع من الاوضاع القائمة في اية بقعة من بقاع العالم .

إن التفاصيل المختصرة التالية توضح هذه الاوضاع ، وتظهر هذه الخصائص إلى العيان .

ـ ٢ ـ

من المعلوم أن سويسرا بلاد جبلية ، تضم أهم مسالك الالب وقسماً غير قليل من جبل الجورا ، والهضبة التي تقع بينهما .

تنبع منها اربعة انهر ، تجري مياه كل واحد منها في اتجاه يختلف عن اتجاه غيره نحو الشرق والغرب والجنوب ، نهر الراين الذي يقطع المانيا ويصب في بحر الشمال ، ونهر الرون ، الذي يقطع فرنسا ويصب في البحر الأبيض المتوسط ، ونهر تسين الذي يعتبر من أهم روافد نهر بو ، الذي يقطع شمال ايطاليا ويصب في بحر الادرياتيك .

إن منابع هذه الأنهر الثلاثة ـ التي تجري في هذه الاتجاهات المختلفة وتقطع هذه المسافات الطويلة خارج سويسرا ، في بلاد المانية وفرنسية وايطالية ـ تقع كلها في منطقة صغيرة من جبال سان غوتا : فإن المسافة التي تفصل هذه المنابع الثلاثة بعضها عن بعض لا تتجاوز العشر كيلو مترات .

إن اوضاع هذه الانهر واتجاهاتها تبين لنا بوضوح اتجاهات الجبال السويسرية ، وتؤيد أقوال الجغرافيين الذين يعتبرون سويسرا بمثابة « سُرَّة التضاريس الاوروبية » ، كما أنها توضح لنا لماذا صارت سويسرا ملتقىً لثلاث لغات عظيمة ـ هي التي تمثل اهم الثقافات الاوروبية .

ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن هذه اللغات الثلاث تتلاقى في البلاد السويسرية ، كما تتقارب فيها منابع الأنهر المذكورة .

ومما تجب ملاحظته ، أن الجبال في سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب ، يقطع سفوحها المتشابكة كثير من الوديان العميقة ، التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الكبيرة والصغيرة .

ولا حاجة إلى القول بأن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق « شبه المقفلة » التي لا يتصل بعضها ببعض ، إلا بمضايق عالية ووعرة .

ولهذاالسبب ، إنقسم سكان هذه الجبال إلى جماعات صغيّرة تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها ، شبه منطوية على نفسها ، ومستقلة عن غيرها .

وعندما شعرت هذه الجماعات بضرورة التآزروالتكتل للمحافظة على إستقلالها ، سلكت سبيل التحالف الحر ، المبني على الاحترام المتبادل الخالي من كل أنواع النزوع إلى التسيطر .

ولا حاجة إلى القول ، أن سياسة الحياد التي سارت عليها سويسرا ، والتي ضمنتها لها المواثيق الدولية ، والتي لم تقدم على الاخلال بها أية دولة من الدول المجاورة لها ، منذ مدة طويلة ـ ساعدت على نشوء نظام الحكم في سويسرا نشوءاً سوياً ، دون أن يتعرض إلى تعقيدات واختلاطات ناجمة عن التأثيرات الخارجية .

فقدتكونت في سويسرا ، بنتيجة التطورات التاريخية ، دولة إتحادية ، تتألف من ٢٥ مقاطعة تعرف باسم الـ « كنطون » Canton .

يتولى الاتحاد السويسري شؤون السياسة الخارجية والدفاع الوطني وبعض الشؤون المتعلقة بالمواصلات ، ويترك لكل « كنطون » الحرية التامة في تصريف شؤونه العامة كما يشاء .

فأصبح لكل كنطون من الكنطونات السويسرية دستور (قانون أساسي) خاص به ، إختاره هو لنفسه ، كما أصبح لكل كنطون قوانين وأنظمة خاصة قررها مجلسه التمثيلي وفقاً لأحكام دستوره ، أو ارتضاها الشعب مباشرة عن طريق تصويت عام اشترك فيه جميع السكان .

فضلاً عن ذلك كله ، فإن إدارة الكنطونات نفسها تسير على خطة « اللامركزية الواسعة النطاق » فلا تتدخل في شؤون الـ « كومونات » (النواحي) فكل ناحية من النواحي التي تؤلف الكنطون تتمتع بسلطات واسعة جداً ، في تصريف الأمور ، وفرض الضرائب وتقرير الأنظمة ، وانتخاب وتعيين الموظفين والمستخدمين .

فلا نغالي إذا قلنا :

إن كل كومون ، أي كل ناحية ، في سويسرا بمثابة وحدة حكومية ، تكاد تكـون تامة . فإنها لا تراجع إدارة الكنطون ، إلا في الأمور المحدودة التي تتصل بمصالح سائر النواحي بأجمعها .

وكل كنطون ، أي كل مقاطعة ، يشبه حكـومة قـائمة بنفسهـا . فإن إدارتهـا لا تراجع مجلس الاتحاد ، إلا في الأمور التي تتصل بالعلاقات الخارجية وبالدفاع الوطني .

ولا حـاجة إلى القـول إن هذه الأمـور في سويسـرا أصبحت محـدودة وبسيـطة ، بسبب سياسة « الحياد الدائم » التي ألفتها هي كل الألفة واحترمتها الدول المجـاورة لها تمام الاحترام .

إن هذا النظام الذي تقرر في سويسرا ، بتأثير العوامل الكثيرة التي ذكرتها آنفاً ، هو الذي ضمن البقاء لهذه الدولة الاتحادية الصغيرة ، وحال دون تفكك أوصالهـا على الرغم من تعدد عناصرها .

خاتمـــة

أعتقد أن الحقائق التي سردتها آنفاً عن أمريكا وبلجيكا وسـويسرا لا تتـرك مجالاً للشك في أن الذين يستشهدون بأحوال تلك البلاد ، لاستصغار شأن اللغـة في تكوين الأمم والـدول ، وبالتـالي لانكار وحدة الأمة العـربيـة . . . ـ يضلون سـواء السبيـل فيخطئون خطأً عظيماً .

فإننا نستطيع أن نؤكد ـ بعد هذه التفاصيل ـ إن اللغة لم تفقد تأثيـرها في تلك البلاد ، وإن ظهرت أحوالها ، في الوهلة الأولى مخالفة لقانـون « جاذبيـة اللغة » ، كـما تظهر بعض الحوادث الطبيعية مخالفة لقانون « جاذبية الأرض » .

ولزيادة التأكيد على هذه الحقيقة ، نستطيـع أن نضيف إلى كل مـا سبق ، أموراً أخرى ، فنقول :

إن من يدرس تاريخ بلجيكا بشيء من التفصيـل ، يرى أن « مشكلة اللغـات » لعبت دوراً هاماً جداً في سياستها الداخليـة ، ولم تخل من التـأثير في أمورها الخـارجية أيضاً في بعض الأحوال .

ومن يتتبع تاريخ سويسرا القريب ، يرى أن حيادها السياسي الرسمي ، لم يحل دون ظهور إختلاف كبير بين ميول سكان مقاطعاتها الفرنسية ومقاطعاتها الالمانية خـلال الازمات العالمية . . .

ومن يستقص الدول الأمريكية الداخلية ، يلاحظ الاهتمـام البالـغ الذي تبـديه جميعها بقضية « أمركة المهاجرين » .

ولكني لا أرى لزوماً لإطالة هذا البحث بشرح هذه الأمور ، لأني اعتقد أن التفاصيل التي سردتها عن خصائص كل واحدة من الدول المذكورة وعن العوامل المؤثرة فيها ، تكفي لتفنيد الحجج التي يحاول استخلاصها معارضو الوحدة العربية من أحوال تلك البلاد .

في اللغـة والأدب
وعلاقتهما بالقومية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١١)

في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

بيروت: آذار/ مارس ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٨، ثم اعيد نشره في عام ١٩٦٦ بعنوان «في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية».

المحتويـات

مقدمـة ٧

حول الأدب العربي وتاريخه

نظرية الاقليمية في الادب العربي وتاريخه ١١

نظرية الرسوس في الأدب العربي ٢١

حول الفصحى والعامية

قضية الفصحى والعامية ٢٩

اللغة العربية واللغة اللاتينية ٣٣

حول قواعد اللغة العربية

نظرات انتقادية على قواعد اللغة العربية ٥٣

لاحقـة ٦٨

حول الاصطلاحات العلمية

الاصطلاحات العلمية ٧٣

النحـت ٨١

مناقشات حول بعض الاصطلاحات ٩١

ملاحظـات لغوية

قطوف لغوية في تونس ١٩٥٠ .... ٩٩

في الاندلس ١١٢

١١ - ١٥٢٧

أسماء الشهور ١١٥
أداة الاضافة ١١٨
معاني كلمة الجنس ١٢٠
بقايا التركية في لغة مصر الرسمية ١٢٢
حول استقلال الكلمات ضمن المعاجم ١٢٨
حول كتابة الاعلام الاجنبية ١٣٥

الادب والقومية العربية (ذيل)

كلمة ايضاح ١٤٢
حول مفهوم القومية العربية ١٤٣
الأدب والقومية العربية ١٤٦
خاتمة ١٥١
تاريخ الادب العربي وتاريخ الاسلام ١٥٣

١١ ـ ١٥٢٨

مقدمـــــــة

اني لست من علماء اللغة، ولا من رجال الأدب. ولـم أصـبُ في يوم من الايام الى التخصص في اللغة، او التبريز في الأدب.

ومع هذا، فقد اضطررت الى درس الكثير من مسائل اللغة، وحاولت معالجة الكثير من مشاكلها، طوال حياتي الفكرية ـ التعلمية والتعليمية، التأملية والتحريرية.

وذلك لأن حياة التفكير لا تنفك عن اللغة في وقت من الاوقات.

فإن اللغة تساعد على تثبيت الافكار والمعاني التي تجول في الخواطر، وتلازم كل خطوة من خطوات التفكير، فضـلاً عن انهـا تعبر عن النتائج التي ينتهي اليها البحث والتأمل، وتساعد على نقل النتائج الى سائر الباحثين والمفكرين.

ولذلك يضطر المفكر والباحث الى الاستعانة باللغة على الدوام.

فإذا كان من أبناء لغة من اللغات التي أتمت نموها، ووصلت الى مرحلة النضوج والازدهـار، استطاع ان يجد حاجته من اللغة مهيأة لخدمته ومساعدته، بفضل أبحاث اللغويين والاختصاصيين وكتابات الادباء والمفكرين الذين سبقوه،ولكنه إذا كان من ابناء لغة من اللغات التي تجتاز طور انتقال وانقلاب، بعد عهد ركود وجمود، فلا يجد امور اللغة مهيأة له، وسبل التعبير معبدة امامه، فيضطر الى تولي بعض الابحاث اللغوية بنفسه، والى التفكير في الكلمات والتعابير التي يحتاج اليها في ابحاثه وكتاباته؛ فيرى نفسه مسوقاً الى المساهمة في اعمال علماء اللغة ومتخصصيها.

ولا أراني في حاجة الى القول بأن اللغة العربية ـ في الحالة الحاضرة ـ تجتاز مثل

هذه المرحلة. وهي في حاجة الى اهتمام جميع المفكرين والباحثين، واللغويين منهم وغير اللغويين.

ولهذه الأسباب، كثيراً ما اضطررت الى القيام ببعض الابحاث اللغوية، والى إطالة التأمل في قضاياها، تارة بنظرات تربوية وتعليمية، وطوراً بنظرات علمية واجتماعية وقومية، وذلك بشتى المناسبات وفي مختلف الاوقات.

وقد توصلت بذلك الى طائفة من الآراء والملاحظات، نشرت بعضها في بعض المجلات، وتركت بعضها الآخر في حالة مذكرات ومسودات.

وقد استعرضت اخيراً طائفة من تلك المقالات والمسودات، فوجدت بين المنشور منها ما يستحق الاعادة والتذكير، وبين غير المنشور منها ما يستحق الاذاعة والتعميم... نظراً لما أعرفه عن حالة «التفكير الأدبي واللغوي» السائدة في مختلف الاقطار العربية.

ان هذا الكتاب يضم الأهم من الآراء والملاحظات التي كنت نشرتها او دوّنتها في تواريخ مختلفة حول اللغة والأدب.

١٠/ ١٠/ ١٩٥٧

ابو خلدون
ساطع الحصري

١١ ـ ١٥٣٠

حول الادب العربي وتاريخه

نظريـــة الاقليميـــة
في الأدب العربـي وتاريخـه

- ١ -

لقد ابتدع بعض الأدباء - الذين تولوا التدريس في الجامعة المصرية، قبل مدة تزيد على ربـع قرن -، نظريـة في «الادب العـربي وتاريخه»، سمّاها بعض طلابهم باسم «مذهب الاقليمية».

يزعم أصحاب هذا المذهب - او هذه النظرية - ان الادب العربي كان اقليمياً اختلف من اقليم الى اقليم. وهو لا يزال اقليمياً، يختلف من اقليم الى اقليم. ويجب أن يبقى اقليمياً، يساير خصائص كل اقليم من الاقاليم.

انهم كانوا يقصدون بذلك - قبل كل شيء - القطر المصري نفسه، فكانوا يقولون: إن ادبـاء مصر امتازوا - ولا يزالون يمتازون - عن أدباء سائر الاقطار العربية بخصائص عديدة؛ فيجب على الباحثين أن يظهروا تلك الخصائص، كما يجب على الادباء ان يتمسكوا بها، ويزيدوها قوة وبروزاً، ويجعلوها أشد اقليمية - ومصرية - مما هي عليه الآن.

ان هذه النـظريـة كانت وثيقة الاتصال بالآراء السياسية التي كانت تسود محافل المفكرين في مصر، في عهد إنشاء الجامعة المصرية:

إذ في ذلك العهد كانت مصر منطوية على نفسها، شبه منعزلة عن سائر الأقطار العربية، من الوجهتين المادية والمعنوية. انها كانت ضئيلة الاتصال بها، فلا تعرف شيئاً يذكر عن أحوالها، ولا تتشوّف الى معرفة ما جرى وما يجري فيها.

وكـان جمـاعـة من المفكـرين والكتـاب يرجعـون بأبصارهم وأذهانهم الى عهود

الفرعونية القديمة، وجماعة منهم يتوجهون بقلوبهم وعقولهم نحو «مقر الخلافة الاسلامية»، وجماعة ثالثة تعترض على هؤلاء واولئك؛ وتدعو الى «قومية مصرية»، لا فرعونية ولا عثمانية.

وأما فكرة «عروبة مصر»، فما كانت تجد مجالاً للتسرب الى الاذهان بين هذه التيارات المختلفة، خلال الانعزال المادي والمعنوي الذي أشرت اليه آنفاً. ولا نغالي إذا قلنا ان الذين يقولون بعروبة مصر ويشعرون بها - في ذلك التاريخ - كانوا أقل من القليل.

فلا غرابة - والحالة هذه - ان يفكر بعض أساتذة الادب ايضاً تفكيراً اقليمياً، فيقولون باقليمية الادب العربي، ويدعون الى التمسك بأهداب هذه الاقليمية، تمسكاً شديداً.

- ٢ -

إن بوادر هذه النظرية ظهرت بكل وضوح، في المحاضرات التي كان قد ألقاها المرحوم احمد ضيف في الجامعة المصرية، والتي نشرها تحت عنوان «مقدمة في بلاغة العرب».

وقد قال احمد ضيف في مستهل هذه المقدمة، عن «الادب العربي» ما نصه:

انها «ليست آداب امة واحدة، وليست لها صفة واحدة». بل هي «آداب امم مختلفة المذاهب والاجناس والبيئات».

ويتبين من هذه العبارات الصريحة انه ما كان يعتقد بوحدة الامة العربية، لا في الماضي ولا في الحال؛ بل كان يقول بوجود «امم عربية» عديدة، فكان يرى من الطبيعي أن تتعدد «الآداب العربية»، تبعاً لتعدد «الامم العربية».

ومما يلفت النظر، ان احمد ضيف لم يعلن عقيدته هذه بعد البحث والاستقراء والمقارنة، بل ذكرها في مستهل المقدمة، كأنها من الحقائق التي لا تحتاج الى دليل وبرهان، والتي يجب ان تتخذ أساساً للأبحاث والدراسات الأدبية، مثل «البديهيات» التي تتقدم الابحاث الرياضية، من حسابية وهندسية.

في حين أن شيئاً من التوسع والتعمق في درس حياة الامم المعروفة وآدابها، يكفي للتأكد من ان «اختلاف المذاهب والأجناس والبيئات»، لا يستوجب تعدد الامم والآداب؛ لأن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على انه ما من أمة تخلو، ولا من أدب يخلو، من «الاختلاف في المذاهب والاجناس والبيئات».

فتقرير هذا الاختلاف لا يكفي للحكم على تعدد الأمم وتعدد الآداب.

ولكن كلمة احمد ضيف كانت بمثابة البذرة الاولى لنظرية الاقليمية.

١١ - ١٥٣٤

وقد تولى بعده الاستاذ امين الخولي، تنمية هذه البذرة، وتقوية هذه النظـرة. وبذل في هذه السبيل جهوداً كبيرة، طوال مدة توليه التدريس في كلية الآداب.

انه سعى الى دعم هذه النظرية ببراهين عديدة، ونشرها ـ بوجه خاص ـ بين طلابه، وحثهم على الاستنارة بها، والعمل بموجبها، خلال أبحاثهم ودراساتهم الادبية.

فيجـدر بنـا ان ندرس هذه النـظريـة فـي ضوء البـراهين التي قدمها لنا الاستاذ الخولي، لنستكشف اوجه الخطأ والصواب فيها.

ـ ٣ ـ

ان الاستـاذ امين الخـولي شرح نظريتـه هذه في محـاضـرة عامـة ألقاها بقاعـة محـاضرات الجمعية الجغرافية الملكية في اوائل سنة ١٩٣٤؛ ثم نشر هذه المحاضرة ـ بشيء من التوسع ـ في مجلة كلية الآداب، على شكل مقالة مفصلة تحت عنوان «مصر في تاريخ البلاغة»(١).

اعترض الاستاذ الخولي في مقالته هذه على من يقول بوجوب درس الأدب العربي على اسـاس «التقسيم الزماني»، وقال بضرورة العدول عن هذا التقسيم الى «التقسيم المكاني»، ودرس الأدب العربي «اقليماً بعد اقليم، لا عصراً بعد عصر». ودعم رأيه هذا بسلسلة من الحجج والبراهين.

وقال، اولاً، ما يلي:

«إن كانت الامة الاسلامية، المنبثة من بحر الظلمات ـ الاطلنطي ـ غرباً، الى سور الصين شرقاً، ومن مجاهل آسيا وأوروبا شمالاً الى ما يسمى جنوب افريقية، قد اكتملت لها وحدة سليمة، ذات مزاج أدبي واضـح، وكـوّنت جسمـاً، قامت منه العاصمة في الشام طوراً وفي العراق تارة، مقام القلب من الجسم، وكانت مجمع النشاط ومحور الحياة. . . إن كان ذلك فإن لسائر اجزاء هذا الجسم عملها في هذه الحيـاة، ومشـاركتها في ذلك النشاط. ولكل اقليم منها طابعه الخاص، فيما يحمل عنه الى دار الخلافة، وينتقل ولا بد الى قاعدة الدولة؛ وإذ ذاك لا يهون فهم حياة هذا القلب دون فهم أجهزة الجسم المختلفة، وتداخل عمل الاعضاء وتشابكه، ولا يتيسر إدراك حقيقة هذا المزيج، إلا بعد ادراك بسائطه عنصراً وعنصراً.

وإن كانت الاخرى، ولم تفرض تماسك هذه المملكة الاسلامية المترامية الأطراف، تماسك الجسد الواحد، بل قدّرنا في دقة، ان هذه الأمة الاسلامية في حقيقة الامر ليست الا خليطاً، غير تام التجانس، خليطاً لم يصبر طويلاً على التوحُّد المركـزي حتى في السياسة، بل بدأت تتشعب منه الدويلات المستقلة

(١) مجلة كلية الآداب، السنة ٢، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٣٤).

منذ عهد مبكر، وفي عنفوان قوة الدولة المركزية، وكانت مصر ـ مثلاً ـ من أسبق هذه الدويلات ظهوراً، إذ تحيّزت وحدها لعهد الطولونية في القرن الثالث الهجري. . . إن قدّرنا أن هذا هو الذي كان، فليست الامة الاسلامية تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الادب العربي. . .»[٢].

يلاحظ من هذه الفقرات أن الاستاذ الخولي يحكم على الادب العربي، مستنداً الى أحوال «الملة الاسلامية» و«المملكة الاسلامية»؛ وينتهي الى القول بأنه «ليست للامة الاسلامية في كل حال، تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الادب العربي».

وذلك يعني: انه يستنتج احكامه المتعلقة بـ «تاريخ الادب العربي»، من «مقدمات» تحوم حول «تاريخ الامة الاسلامية».

إن عدم التمييز بين تاريخ الاسلام بوجه عام وتاريخ العرب بوجه خاص، والخلط بين شؤون العالم الاسلامي بوجه عام وشؤون العالم العربي بوجه خاص. . . لهو من «المزالق الفكرية» التي تورط فيها ـ ولا يزال يتورط فيها ـ كثيرون من الكتّاب والمفكرين في مختلف الاقطار العربية.

انهم لا ينتبهون الى ان «الملة الاسلامية» تضم أمماً عديدة ـ عربية وغير عربية ـ ويتناسون ان البلاد العربية تؤلف نحو ربع البلاد الاسلامية، وان مجموع المسلمين يبلغ خمسة اضعاف العرب، على أقل تقدير. وذلك يؤدي بهم الى اغلاط فادحة، ويحول دون تقديرهم لكثير من الوقائع التاريخية التقدير العلمي الصحيح.

ان الغلط في هذا المضمار يكتسب خطورة خاصة في قضايا اللغة والادب.

لا شك في ان الاستاذ الخولي يصيب كبد الحقيقة عندما يقول إن الملة الاسلامية بعيدة عن معالم الوحدة. ولكنه يخرج عن جادة الصواب، عندما يربط هذه القضية بقضية الادب العربي، فيعتبر «عدم وحدة الملة الاسلامية» دليلًا على «عدم وحدة الادب العربي».

ومن الغريب ان الاستاذ امين الخولي يذكر ـ في مقالته هذه ـ سلسلة طويلة من الفوارق القائمة بين مختلف الامم الاسلامية، ولكنه يغفل عن ذكر أهم هذه الفوارق: أعني فارق اللغـة، مع أن اللغة أساس الادب وآلته، فيجب أن تحتل المقام الأول في القضايا التي تتصل بالأدب بوجه عام.

ومما لا يختلف فيه اثنان: ان الملة الاسلامية تتألف من أمم عديدة، لكل واحدة منها لغة خاصة بها، تختلف عن لغات غيرها؛ فمن الطبيعي ان يكون لها أدب خاص

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣ و٤.

بها، يختلف عن آداب غيرها. من الطبيعي ـ مثلًا ـ أن يكون هناك أدب تركي، وآخر فارسي، وآخر ألباني. . . ما دام هناك لغة فارسية، ولغة تركية، ولغة ألبانية.

غير انه يجدر بنا ان نتساءل: هل من علاقة بين هذه القضية وبين قضية «وحدة الادب العربي او اقليميته»؟

إن كل ما قاله الاستاذ الخولي في هذا الصدد، في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ إذا برهن على شيء، فإنما يبرهن على عدم وجود «أدب اسلامي» عام. ولكني لا أعرف بأن أحداً قال بوجود مثل هذا الأدب، كما اني لا اجد أي مسوِّغ منطقي لاتخاذ هذه القضية دليلًا على «اقليمية الأدب العربي»، كما فعل الاستاذ الخولي.

ـ ٤ ـ

يحاول الاستاذ الخولي أن يدعم نظريته بدليل آخر، فيقول في المقالة التي ذكرتها آنفا:

«والعجب ان دارسي الحياة الاسلامية الفكرية يرون اختلاف الاقاليم في المقالات الاعتقادية والآراء الاسلامية، ويشهدون توزع المذاهب الفقهية العلمية المختلفة على تلك الاقطار، الى غير ذلك من مظاهر التخالف التي يقررونها في صور متغايرة وألوان شتى؛ ثم لا يلتمسون مثل ذلك في الفنون الأدبية وتاريخها، مع أنها أشد خضوعاً لعوامل المغايرة وأسباب المخالفة من تلك الآراء الاعتقادية، وهاتيك المذاهب العملية، وغيرها من مناحي الفكر والعمل!!»(٣).

ولكننا، تجاه هذا القول، نتساءل:

وهل خضعت، حقيقة، الآراء الاعتقادية والمذاهب الفقهية الى العوامل الاقليمية؟ وهل توزعت فعلًا، توزعاً اقليمياً؟

إن نظرة واحدة الى تاريخ المذاهب، تضطرنا الى الرد على هذا السؤال، بالنفي البات:

فإن الآراء والمذاهب الاعتقادية والفقهية تغايرت وتنوعت كثيراً، إلا انها لم تخضع لعوامل اقليمية؛ بل خضعت لسلسلة من العوامل الاجتهادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية. ولذلك انتشر كل مذهب الى اقاليم عديدة، كما ان كل اقليم صار مسرحاً لتنازع وتنافس مذاهب مختلفة.

مثلًا، من المعلوم ان الامام مالك بن أنس نشأ في المدينة المنورة، واجتهد فيها.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٤ و٥.

ولكن مذهبه لم يبـق محصوراً بالمدينة ولا بالحجاز، بل انتشر في اقطار عديدة، حتى وصل الى المغرب الاقصى.

والامام الاعظم ابو حنيفة، نشأ واجتهد في بغداد. ولكن مذهبه لم ينحصر بمنبته ومنشئه، بل انتشر الى شتى الاقطار الاسلامية، من عربية وغير عربية.

ويجب أن لا ننسى أن مصـر ظلت مفتـوحة الابواب للمذاهب الاربعة، وقضاة المذاهب المذكورة عاشوا وعملوا ـ مدة طويلة ـ جنباً الى جنب في مدينة القاهرة نفسها. فضلًا عن ان مذهباً آخر، صار المذهب الرسمي في مصر، في عهد الدولة الفاطمية.

ان الاستـاذ امين الخـولي يطلب من دارسي الفنـون الأدبيـة وتاريخها أن يقتدوا بدارسي الحياة الاسلامية الفكرية، فيدرسوا الأدب العربي اقليماً بعد اقليم، لا عصراً بعد عصر. ولكنه يغفل عن أن باحثي تاريخ المذاهب لم يدرسوها اقليماً بعد اقليم، بل درسوها نوعاً بعد نوع، وعصراً بعد عصر.

فأستطيع أن أقول، إن الشاهد الذي يعتمد عليه الاستاذ الخولي، لا يشهد لصالح نظريته، بل يشهد عليها شهادة صريحة.

ـ ٥ ـ

وفي الاخير، يسرد الاستاذ امين الخولي دليلًا ثابتاً على نظريته، ويعتبر هذا الدليل أساسياً وحاسماً، إذ يقول:

«واخيراً، بل أولاً كذلك، نحن نرى أن العلم يقرر أثر البيئة، فعالاً عنيفاً، ينازع الوراثة أثرها. فكيف يريد علماء تاريخ الادب، ان ينسوا أو يهملوا تأثير البيئة؟ وكيف يريدون ان يجعلوا هذه الدنيا العريضة التي حكمها الاسلام، وسكنتها العربية، بيئة واحدة؟ ذلك ما لا قوة لمنصف عليه» (ص ٥).

هنا يستشهد الاستاذ الخولي بالعلم. ولكن شهادة العلم في هذا الصدد، عندما تفهم على حقيقتها، لا تؤيد نظرية «الاقليمية في الادب العربي» بوجه من الوجوه.

وذلك لأن تقرير تأثير البيئة شيء، والقول بالاقليمية شيء آخر. وتقرير تأثير البيئة في الأدب شيء والقـول باقليميـة الادب شيء آخـر. لأن مفهـوم البيئة ـ في نظر علم الاجتماع ـ من المفاهيم المعضلة التي تتألف من عناصر كثيرة جداً، ومتنوعة تنوعاً هائلًا. فإن هناك «البيئة المادية» و«البيئة المعنوية».

والبيئـة المادية تشمل الخصائص الجغرافية، والمناظر الطبيعية والاحوال المناخية، وبتعبير أقصر: كل ما يتعلق بالطبيعة المادية.

وأمـا البيئة المعنوية فتشمل الاحوال الاجتماعية ـ السياسية، والعلمية، والادبية،

والدينية، والاخلاقية . . . ـ وكل ذلك في حدود الاسرة، والحارة والقرية، والمدينة، والقطر، والنقابة، والحزب، والمدرسة . . . الى آخر ما هناك من بيئات غير مادية.

وهذه الأمور كلها لا تختلف من قطر الى قطر فحسب، بل تختلف من مدينة الى مدينة، وحتى من اسرة الى اسرة في المدينة الواحدة، ومن شخص الى شخص في الاسرة الواحدة.

فيلاحظ الباحث كثيراً من أوجه التشابه بين بعض البيئات القائمة في أقاليم متباعدة، وبعكس ذلك يشاهد كثيراً من الاختلافات بين بعض البيئات الواقعة في اقليم واحد، بل في مدينة واحدة.

ومن الامور التي لا تحتاج الى برهان: ان آثار الأدباء ـ السالفين والمعاصرين ـ تؤلف جزءاً هاماً جداً من «البيئة المعنوية» التي تؤثر في الانتاج الادبي تأثيراً كبيراً. ولذلك كله، نستطيع ان نؤكد: ان «تأثير البيئة» لا يكوّن دليلاً على «اقليمية الأدب».

- ٦ -

ولنترك هذه الملاحظات النظرية جانباً، ولنتأمل في واقع الادب العربي، في الماضي القريب والبعيد من ناحية، وفي أيامنا هذه من ناحية اخرى:

اننا نجد أمامنا آثاراً أدبية متنوعة جداً، ولكننا لا نستطيع أن نرجع هذه الانواع الى قطر من الأقطار، أو إقليم من الأقاليم.

فلنأخذ المتنبي مثلاً: نحن نعلم بأنه ولد في الكوفة، ونشأ في البادية، ثم عاش في بغداد، وحلب، ودمشق، وسافر الى القاهرة، كما قضى البعض من سني حياته في بلاد فارس. فكيف يمكننا أن نربطه باقليم من هذه الاقاليم العديدة، وبيئة من هذه البيئات المتنوعة؟ فنعتبر آثاره محصول ذلك الاقليم وتلك البيئة؟

ثم، اذا لاحظنا تأثيره، وبحثنا عن مبلغ انتشار آثاره بين الادباء والمثقفين، وجدنا ان ذلك ايضاً لم يقتصر على اقليم دون اقليم، بل شمل جميع الاقطار العربية، دون استثناء.

ومن جهة اخرى، من المعلوم ـ مثلاً ـ ان ابن عبد ربه ألّف «العقد الفريد» في المغرب. ولكن هذا السفر انتشر من هناك الى جميع البلاد العربية، ووصل الى ايدي الادباء في اقاصي البلاد المشرقية. وبعكس ذلك: من المعلوم أن ابا الفرج الاصبهاني ألّف «الاغاني» في مشرق البلاد العربية، ولكن هذا الكتاب انتشر بين جميع الادباء، حتى في المغرب الاقصى.

ومما لا يجهله احد، ان عدداً غير قليل من القصائد التي تولدت في مدينة من المدن، من قريحة شاعر من الشعراء، ولدت نظائر عديدة، من قرائح شعراء عديدين، من مختلف الاقطار العربية. وقصيدة «يا ليل الصب متى غده» مثلاً، حظيت بمعارضات عدد كبير من الشعراء، في مختلف العصور. واذا حصرنا نظرنا في عصر النهضة الحديثة وحدها، وجدنا لها معارضات بقلم شوقي في مصر، وخير الدين الزركلي في الشام، ومهدي البصير في العراق.

هذا، واذا استعرضنا آثار ادباء عصر النهضة الحديثة بوجه خاص، وجدنا ـ من جهة ـ مشابهة كبيرة بين بعض الادباء الذين ينتسبون الى اقطار مختلفة، كما وجدنا ـ من جهة اخرى ـ تبايناً كبيراً بين بعض الادباء الذين ينتسبون الى قطر واحد.

ولا شك في ان معروف الرصافي ـ الذي نشأ على شواطىء دجلة ـ يشبه من وجوه عديدة حافظ ابراهيم الذي عاش ونظم في وادي النيل. كما ان الشيخ فؤاد الخطيب ـ الذي نشأ في غوطة الشام ـ لا يختلف عنهما كثيراً.

ويجب ان لا يغرب عن البال ان الاخطل الصغير، ومصطفى الغلاييني، وسليم حيدر، وسغيد عقل.. ينتسبون الى قطر واحد، على الرغم مما بين آثارهم واتجاهاتهم من فروق عظيمة.

وكذلك، يجب ان نلاحظ: ان خليل مردم، وبدوي الجبل، وعمر ابو ريشة، ونزار قباني ينتسبون الى اقليم واحد، على الرغم من اختلاف نزعاتهم الادبية.

ولا شك في ان عبدالوهاب البياتي، الذي نشأ وترعرع على ضفاف دجلة، يشبه ـ من الوجهة الادبية ـ صلاح عبد الصبور الذي يعيش على شواطىء النيل. كما لا شك في ان الفروق بينهما اقل بكثير من الفرق بين الاول وبين رضا الشبيبي، وبين الثاني وعلي محمود طه المهندس، مثلاً.

ولا شك في ان بعض القصائد[٤] التي أبدعها خير الدين الزركلي ـ الذي هو شامي المولد، وسعودي الجنسية، ومصري الاقامة ـ تشبه قصائد شعراء المهجر، اكثر مما تشبه قصائد شعراء البلاد المذكورة.

وبناء على كل ما سبق: نستطيع ان نؤكد، ان اختلاف البيئة المادية، والمعنوية طوال الحياة، يفسر لنا كثيراً من خصائص الشعراء والادباء، ولكنه لا يبرهن على اقليمية الأدب العربي بوجه من الوجوه.

---

(٤) مثل «نشيد الشهداء» وقصيدة «يا زمان».

١١ ـ ١٥٤٠

ومن الحقائق التي يجب أن لا تغرب عن البال: ان الادب العربي حافظ على صفته «المـوحِّـدة والمـوحَّـدة».. حتى في اسوأ عصور تفكك الدول العربية، وتفتت شعوبها... وحتى خلال العهود التي ما كان يتيسر فيها الاتصال بين البلاد العربية إلا على ظهور البغال والجمال، وعلى متن الزوارق والسفن الشراعية.. والتي ما كان يتم انتقال الآثار الأدبية خلالها إلاّ عن طريق الأخذ بالمشافهة، والحفظ في الأذهان، والاستنساخ باليد.

فهل من المعقول ان يفقد الأدب العربي، هذه الوحدة العريقة، في هذا العصر الذي توافرت خلاله وسائل الاتصال بالبواخر والقطارات، والسيارات والطيارات.. والذي صارت تنتشر فيه الآثار الادبية بسهولة وسرعة هائلة عن طريق الطباعة والصحافة، والاذاعة؟

لا ننسى ان الانتقال من القاهرة الى بغداد هذه الأيام صار أسرع وأسهل من الانتقال منها الى طنطا ـ مثلاً ـ قبل قرن واحد.

ولا ننسى أن القصيدة التي يلقيها شاعر في تونس او الدار البيضاء ـ مثلاً ـ صارت تنتقل الى آذان المستمعين في القاهرة ودمشق وبغداد، في لحظة واحدة.

فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ ان نقول بـ «اقليمية الادب العربي»، وندعو اليها؟!

كلا.. لا يوجد، ولن يوجد، أدب مصري، وأدب عراقي، او شامي، أو أدب تونسي. إنما يوجد، وسيوجد، أدباء مصريون، وعراقيون، وشاميون، وتونسيون.

لا يوجد، ولن يوجد، شعر مصري، وشعر لبناني، وشعر عراقي.. إنما يوجد، وسيوجد، شعراء مصريون، وشعراء لبنانيون، وشعراء عراقيون..

وبتعبير أدق: سيوجد ادباء وشعراء، قاهريون، واسكندرانيون، وبيروتيون، ودمشقيون، وحلبيون، وبغداديون، وتونسيون، وفاسيون...

وجميع هؤلاء الادباء والشعراء، سيتضافرون تارة، وسيتبارون طوراً ـ عن قصد او عن غير قصد، عن شعور او دون شعور ـ في مضمار ترقية الأدب العربي، وإيصاله الى ذروة الكمال والاعتلاء.

القاهرة، ٩/ ١٠/ ١٩٥٧

هامش

أرى من المفيد أن أصرح بما يلي، زيادة في الايضاح، ودفعاً لكل التباس:

١ ـ عندما انكر «الاقليمية في الادب العربي وتاريخه» وعندما استنكر «الدعوة الى الاقليمية فيه» . . . لا أنفي «التنوع في الادب العربي» ، ولا أدعو أبداً الى «إفراغ الآثار الادبية في قالب واحد» .

بل ، بعكس ذلك ، أقول : ان كل أثر ادبي ، لكي يستحق التسمية بهذا الاسم ، يجب ان يكون مبتكراً في موضوعه وفي اسلوبه ، ويجب أن ينم عن شعور صميم وخيال أصيل ، ويجب ان يثير كوامن الأحاسيس في نفوس قارئيه وسامعيه . . . وذلك مهما يكن القطر الذي ينتسب اليه والاقليم الذي يعيش فيه الاديب ، ومهما كانت الاقطار التي ينتسب اليها والاقاليم التي يعيش فيها سامعوه وقارئوه .

فإذا أنكرت الاقليمية في الادب العربي واستنكرت الدعوة اليها . . فإني استنكر ـ في الوقت نفسه ـ كل نوع من انواع «القولبة» في الأدب ، وأحبذ «التنويع والابتكار» ، وأدعو الى «الذاتية والاصالة» في كل ما يصدر ، عن قرائح الشعراء والادباء الناطقين بالضاد ، في مختلف الأقطار العربية .

٢ ـ لا شك في أن الادب العربي يعرض على أنظار الباحثين نماذج كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . ولكن شأن الادب العربي في هذا المضمار ، لا يختلف ابداً عن شأن سائر الآداب بوجه عام .

ولا أظن ان احداً يستطيع ان يدّعي ـ مثلاً ـ بأن الفروق التي تشاهد بين مختلف الآثار الادبية العربية ، تفوق الفروق التي تلاحظ بين آثار ـ «رونسار» و«زولا» ، او اشعار «لافونتين» و«بودلير» في فرنسا ، او آثار بوقاتشيو وبيرانداللو او دانتي ودانونزيو ، في ايطاليا . .

فأقول ، دون تردد : إن معالم الوحدة في الأدب العربي ليست أقل ولا أضعف ـ إن لم تكن أكثر وأقوى ـ من معالم الوحدة في الآداب الغربية والشرقية ، من فرنسية وايطالية وتركية وفارسية . . وغيرها من الآداب المعروفة .

نظرية الرسوس في الادب العربي

حول الدم السامي والدم الآري

اخذ بعض النقاد يحاولون تعليل مزايا بعض الشعراء، بنوع «الدماء التي تجري في عروقهم» وبنوع «الوراثة العرقية» التي تؤثر على نفوسهم.

وآخر ما وقع عليه نظرنا من هذا القبيل، هو ما كتبه الاستاذ اسماعيل مظهر عن «بشار بن برد» في مجلة العصور(*).

يستعرض الكاتب في مقاله هذا، ما كتبه الادباء المعاصرون عن بشار بن برد، فيذكر آراء الزيات والعقاد وضيف وطه حسين في هذا الباب، ويأخذ على جميعهم عدم تعمقهم في التحليل والتعليل، فيقول ان هؤلاء النقاد لم يلاحظوا «وراثة بشار الآرية عن الفرس»، في حين انه لا سبيل الى فهم نفسية الشاعر بدون ملاحظة هذه الوراثة. ولذلك يأخذ الكاتب على عاتقه تحليل بشار «تحليلاً اثنولوجياً»، فيعلل لنا نفسية هذا الشاعر «تعليلاً اثنولوجياً»:

يخبرنا الكاتب بأن بشار بن برد ولد في البصرة، من أب فارسي وأم عربية؛ وقد نشأ هناك «بين عقيل، مولعاً بالاختلاف الى الاعراب الذين يخيمون بالبادية» ولكن الكاتب ليس من الذين يؤمنون بكبير تأثير البيئة، ولذلك، لا يعزو الى تأثير هذه البيئة ـ من مواهب بشار ـ غير «فصاحة اللسان وقوة البيان». اما الميزات الشعرية، فإنه يعزوها كلها الى «دم

(*) بمناسبة ترجمة بشار بن برد في مجلة العصور، انظر: عدد كانون الثاني/ يناير من المجلة المذكورة او كتاب: تاريخ الفكر العربي، الذي طبع اخيراً باسم تلك المجلة. انظر ايضاً: مجلة التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

بشار الفارسي الآري». فإنه يعتقد، أن بشاراً من تلك الفئة التي جددت في أساليب الشعر العربي تجديداً لم يكن أساسه الخيال، ولم يعمد الى المعقولات الصرفة، يختصها بأوصاف الذوات الحية الكائنة، بل عمد الى الحقائق حتى في مديحه وهجائه، ولم ينزع الى تلك الاشياء الخيالية التي عكف عليها غيره من الشعراء الذين جرت في عروقهم الدماء السامية. أما اذا وقعت في شعر بشار على شيء قد يقال ان فيه نزعة الى العرب، فقد تستطيع أن ترجع فيه الى سبب طبيعي: فإن امه عربية، ومن المحقق ان يكون لذلك أثر في شعره وفي عقليته. غير أن الصفة الغالبة فيه، هي الصفة الآرية: «صفة الاحتكام الى الحقائق الملموسة والى المحسوسات..».

هذا هو السر في نفسية بشار: عقلية آرية موروثة من أب فارسي، يظهر من خلالها ـ في بعض الاحيان ـ شيء من آثار العقلية السامية الموروثة عن أمه العربية.

تتكرر هذه الآراء على قلم الكاتب عدة مرات في قوالب وعبارات مختلفة: «هنالك فروق كبيرة، بين شعراء العرب الذين يجري في عروقهم الدم السامي وبين الذين يجري في عروقهم الدم الآري».. «إن العقلية الفارسية، عقلية تتمشى فيها اصول الآريين» ـ «وهم حسيون، لا يؤمنون إلا بالحس، اثباتيون يحكّمون العقل قبل المشاعر» ـ «العقلية الآرية تؤمن اولاً بالحواس، ومن طريق الحواس تحاول الاندماج في الطبيعة» ـ «العقل الآري نزاع الى الاندماج في الوسط الطبيعي اندماجاً تاماً؛ اما العقل السامي فعلى الضد من ذلك، فهو وهّاج برّاق وثّاب الى الغيبيات، متهافت على العلم بما لا يستطيع العقل الصرف أن يعلم منه شيئاً» ـ «إن اهم نزعات بشار، هي النزوع الى الواقع المحسوس. تلك صفة يختص بها العقل الآري».

إن المسائل الأدبية، والانتقادات الشعرية، خارجة عن موضوع ابحاثنا الاصلية، ولذلك، نحن نتجنب الخوض في مثل هذه الابحاث من حيث الأساس. إلا أننا نرى أمامنا في هذا المقال «نظرية اثنولوجية» يراد تطبيقها في المسائل الأدبية، والاستفادة منها في تعليل الآداب العربية؛ وهذه النظرية من النظريات التي تمس علم النفس مساساً شديداً، وتؤثر على آراء المربين تأثيراً قوياً. فنرى من واجبنا، أن نلقي عليها نظرة انتقادية، لنظهر مبلغ صحتها، من الوجهة العلمية.

رأينا فيما تقدم أن الاستاذ اسماعيل مظهر قال عن بشار انه «يعمد الى الحقائق حتى في المديح والهجاء، ولم ينزع الى تلك الاشياء الخيالية...» واعتبر هذه الصفات من الأمور الشاذة في الآداب العربية، فلم يشر مجالاً لتعليلها بدون إرجاعها الى الدم الفارسي الذي يجري في عروق صاحبها.

اننا لا نود أن نناقش الكاتب في حكمه على بشار وأشعار بشار، لأن ذلك ليس مما يهمنا في هذا البحث. غير اننا نود أن نناقشه في محاولته إرجاع هذه الصفات الى «الدم

الفارسي»، إذ ان ما نعرفه عن الآداب الفارسية يجعلنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأن شأن الغلو والخيال فيها، لم يكن اقل من شأنهما في الآداب العربية، إن لم نقل انه أعظم منه: فإن شعراء الفرس ذكروا لنا أبطالاً يغرزون رماحهم في ضربة واحدة حتى الطبقة السابعة من الارض، ويبنون قصوراً تخترق قببها السماء فتصل الى الطبقة السابعة منها؛ ومدحوا لنا ملوكاً يستطيعون أن يقتلعوا النجوم من السماء ليرصعوا سيوفهم بها، ووصفوا لنا عيوناً تجري منها الدموع على شكل مئات من الشلالات، فتؤلف عشرات الانهار. . . ولا نظن ان احداً ممن يعرفون الآداب الفارسية عن كثب يؤيد ما قاله الاستاذ عنها، ويسلم بأنها «اثباتية تحكم العقل قبل المشاعر، فلا تنزع الى الاشياء الخيالية».

من المعلوم ان الآداب التركية ـ او بتعبير أصح: الآداب التركية العثمانية ـ ظلت مدة طويلة تحت تأثير الآداب الفارسية، وصارت تحاكيها وتقلدها، حتى عهد تطورها الحديث ونهضتها العصرية، مما حمل بعض المدققين والمؤرخين ألى اعتبار «الادبيات العثمانية» العتيقة، «وليدة الادبيات الفارسية. إن ذلك الدور من الآداب العثمانية، يمتاز في الدرجة الاولى بالتباعد عن الحقائق، وبالاسترسال في المبالغات والخيالات. ولذلك نرى الاتراك لا يزالون يضربون المثل بالخيالات والمبالغات الفارسية». وينعتون المبالغات الغريبة بقولهم «عجمانة» اي «شبيهة بالفارسية». فيمكننا أن نقول ان «العمد الى الحقائق في المدح والهجاء» اذا كان من الامور الشاذة في الأدب العربي، فإنه أشد شذوذاً في الادب الفارسي.

أما الآداب الآرية، فإننا لا نعرفها لنحكم فيها حكماً مباشراً؛ إلا أننا نجد في كتاب «لوتورنو Letourneau» المعنون باسم نفسيات الاقوام(٦) نظرات تخالف مدعيات الاستاذ اسماعيل مظهر في هذا الباب مخالفة كلية: يقول «لوتورنو» ـ عند البحث في عقلية الآريين من الهنود ـ «انهم لا يعرفون حدوداً للممكنات، حتى انهم لا يتبينون وجود مثل هذه الحدود؛ فإنهم لا يستطيعون ان يميزوا بين الواقع والوهمي، ويظهر انهم لا يستطيعون ان ينقلوا لنا واقعة من الوقائع، كما هي بدون أن يمزجوها بعناصر وهمية».

وتأييداً لذلك، يذكر «لوتورنو» قصة «رامايانا Ramayana» ويقارنها بقصة الالياذة المشهورة: ان الموضوع متقارب ومتشابه في كلتا القصتين، فإن الواقعات تنشأ ـ في كلتيهما ـ من خطف اميرة، يؤدي الى حروب حول مدينة، تنتهي بفتحها من قبل المحاصرين. ان خطف «هيلانة» اليونانية قد اوجب حصار مدينة «طروادة» وفتحها. اما خطف «سيتا» الهندية فأدى الى حصار مدينة «لانكا» وفتحها. غير أن الوقائع تجري في كل منهما بشكل يختلف عن الشكل الآخر اختلافاً كلياً، بالرغم من تشابه الاساس:

---

(٦) Roger le Tourneau, *Psychologie ethnique*.

«لانكا» مدينة سحرية، مأهولة بالجان، اما «طروادة» فإنها بعكس ذلك مدينة اعتيادية، كسائر مدن الاغريق. ان البطل «راما» يهاجم «لانكا» على رأس جيش مؤلف من السعادين، اما «آغاممنون» فبعكس ذلك يذهب الى حصار «طروادة» مع جنود مجندين من جميع المدن الاغريقية. وفي لانكا يتحارب المحصورون والمحاصرون بوسائط سحرية، أما في طروادة فإنهم يقتتلون بأسلحة مادية. وفي لانكا يقوم المحاربون بأفعال خارقة للعادة: فإنهم يقتلعون الجبال من محلاتها، ويرميها بعضهم على رؤوس بعض، بما عليها من الغابات والافيال. أما في طروادة لا يستعملون غير الوسائط الطبيعية، عندما يشتركون في هذه المعمعة. . يستدل «لوتورنو» من هذه المقارنات على وجود تباين عظيم بين نفسيات الهنود والاغريق، ويستغرب كيف ان بعض العلماء قد اعتبروهما كليهما من عرق واحد(٧).

وبناء على ما ذكرناه آنفاً، لا يمكننا ان نسلم ان العقلية الفارسية بوجه خاص ـ او العقلية الآرية بوجه عام ـ «عقلية حسية اثباتية»، تنزع الى الواقع المحسوس و«تحكم العقل قبل المشاعر».

اما ما جاء في المقال الذي نحن بصدده عن «العقل السامي»، من انه «بعكس العقل الآري»، «وثّاب الى الغيبيات، متهافت على العلم بما لا يستطيع العقل الصرف ان يعلم منه شيئاً»، فإننا نرتاب في صحة هذا القول ايضاً: «اذ اننا نجد بين آراء» ارنست رينان E. Renan ـ الذي يعد من اكبر المشتغلين في المسائل السامية ـ ما يخالف هذا القول مخالفة كلية: وقد قال ان للساميين «عقلية عملية رياضية، تنفي الاساطير والغيبيات». اننا لم نذكر ما قاله رينان، ظناً منا بأنه هو القول الفصل في هذا الباب. بل انما ذكرنا ذلك لنظهر خطورة مثل هذه الابحاث، ولنبين ضعف أساس مثل هذه الاحكام التي يرددها بعض الناس حول عقليات الاجناس.

واذا قارنا بين ما قاله المفكرون عن العقل الآري والعقل السامي في بلاد واوقات مختلفة، نراهم يخالف بعضهم بعضاً مخالفة كلية، بل ويناقض بعضهم بعضاً مناقضة تامة، مما يدل على انهم لا يستندون في آرائهم هذه الى حجج علمية يصح الركون اليها. وقد قال العالم الاجتماعي الشهير «كورنه جو» Cornejo: «ان كل المساعي التي بذلت لاجل تعيين صفات الآريين والساميين، لم تنته بنا الى غير متناقضات صارخة، فلا يمكننا ان نستخرج منها حقيقة ما ولو كانت نسبية»(٨).

فإننا نرى ان «تحكيم العقل قبل المشاعر» او تحكيم المشاعر قبل العقل. . .

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٥٢.

(٨) M. Cornejo, *Sociologie Général*, vol. 1, p. 374.

والاهتمام بالامور الواقعية، او النزوع الى الاشياء الخيالية... والايمان بالحقائق الملموسة، او الاعتقاد بالامور الغيبية...»، كل هذه الامور ليست من الصفات التي يختص بها جنس دون الاجناس الاخرى، بل انها «مراحل نشوء» يقطعها العقل البشري في طريق العلم والحضارة والثقافة، و«صفحات تطور» تمر عليها جميع الامم على اختلاف اجناسها في أدوار تكاملها.

فإذا ما رأينا امة من الامم على حالة من هذه الحالات، لا يحق لنا ان نقول بأنها كانت منذ الازل على تلك الحالة، ولا ان ندعي بأنها ستبقى الى الابد عليها... فإن محاولة تعليل مثل هذه الحالات والصفات بالوراثة العرقية لمن المحاولات التي لا مسوغ لها ولا طائل تحتها.

اننا فنّدنا في الابحاث السابقة، ما قيل عن العقل الآري والعقل السامي، وأظهرنا بذلك عقم الطريقة المتخذة لتعليل نفسية بشار بن برد، وبيّنا عدم امكان ارجاع تلك النفسية الى «الدم الفارسي»، والى الفروق الموجودة بين «الدم الآري» و«الدم السامي»، ولكننا لم نتعرض الى اساس «مسألة الدم»، تسهيلاً للمناقشة والبحث.

أما وقد انتهينا الآن من الشطر الاول من هذا البحث، فقد وجب علينا ان ننتقل الى تلك المسألة ايضاً، وأن نتساءل عما اذا كان يوجد في الحقيقة شيء يمكن ان يسمى «الدم الآري» وشيء آخر يجوز ان يسمى «الدم السامي».

ان العلماء والمفكرين وضعوا هذه المسألة على بساط البحث منذ مدة غير يسيرة. وقد تناقشوا حولها مناقشات طويلة، اما النتائج التي وصلوا اليها، فلم تترك «مجالاً علمياً» لقبول «نظرية الدم الآري او الدم السامي» بوجه من الوجوه:

ان فكرة «الجنس الآري تولدت من اكتشاف بعض المشابهات بين اللغات الهندية واللغات الاوروبية، قبل نحو مائة وعشرين عاماً، فقد قارن «شله كل» Schlaegel سنة ١٨٠٨ اللغة السنسكريتية باللغة الالمانية، فوجد بعض المشابهات في اصولها، فاستدل من هذه «القرابة اللغوية» على وجود «قرابة نسلية» بين الاقوام الهندية والجرمانية، وأوجد بذلك فكرة «العرق الهندو جرماني».

وقد اكتشف علماء اللغة، بعد ذلك مشابهات مماثلة بين السنسكريتية وسائر اللغات الاوروبية، واستدلوا منها على وجود قرابة نسلية ليس بين الاقوام الهندية والجرمانية فقط، بل بينها وبين الاقوام الاوروبية ايضاً، ووسعوا بذلك حدود نظرية «شله كل» فعوضوا الاسم الذي كان وضعه المومأ اليه باسم أشمل، فصاروا يقولون «العرق الهندو اوروبي»، ومن ثم اخذوا يبحثون عن اسم اقصر من ذلك، فاختاروا في الاخير كلمة «آريان»، وذلك لأنهم وجدوا كلمة «آريان» مذكورة في الكتاب المقدس القديم

«آفستا»، في رأس أسماء البلاد المخلوقة من قبل «هرمز» فاصطلحوا على استعمال هذه الكلمة، للدلالة، على الجنس (العرق) المفروض المبحوث عنه. ان فكرة «الجنس الآري» نشأت بهذه الصورة من التدقيقات اللغوية، وانتشرت بعد ذلك انتشاراً كبيراً، بفضل بساطتها من جهة، وبتأثير بعض العوامل السياسية التي وجدتها ملائمة لاهوائها، فأخذت تستخدمها لقضاء مآربها، من الجهة الاخرى.

لكن هذه الفكرة لم تتأيد قط بالتدقيقات العلمية الحقيقية: اذ ان التدقيقات الواقعية برهنت برهنة قطعية على ان وحدة اللغة لا تدل على وحدة الاصل والنسل، وان اللغات قد تنتقل من امة الى امة، بدون ان يكون بينهما علائق نسلية، وان الامم التي اعتدنا ان نعتبرها آرية، لا يشبه بعضها بعضاً من حيث الاوصاف البدنية، فالفرضية القائلة بقرابة هذه الامم من حيث النسل والدم، هي فرضية واهية، غير مستندة على اساسات علمية. وقد نعت جان فينو Jean Finot هذه الفرضية، بـ «خرافات ومزاعم باطلة» في كتاب لخص المسألة احسن تلخيص «........Le préjugé des races» .

وقد صرّح «دنيكر» Denicker ، في الكتاب الذي وضعه عن الاقوام والعروق (٩) انه لا يوجد جنس - اي عرق - آري، وان كل ما هنالك عبارة عن «فصيلة لغات آرية» وربما كانت «حضارة آرية»، وانه لم يعد في استطاعة احد ان يقول بوجود جنس آري، تنتقل اوصافه بالدم.

(٩) Denicker, *Les races et les peuples de la terre*, p. 401.

حول الفصحى والعامية

قضيــة الفصحى والعاميــة

ان قضية الفصحى والعامية، من اهم المشاكل التي تثير الجدل والمناقشة بين رجال الفكر والقلم، في مختلف البلاد العربية، منذ مدة غير يسيرة.

ذلك لأن الفصحى لا يعرفها الا المثقفون، ولا يتخاطب بها الا طوائف محدودة من هؤلاء.. وأما العامية الدارجة فهي كثيرة الانواع، تختلف اختلافاً بيّناً لا من قطر الى قطر فحسب، بل من مدينة الى مدينة في القطر الواحد ايضاً. حتى انها تختلف بعض الاختلاف من حارة الى حارة، ومن جماعة الى جماعة، في المدينة الواحدة، في بعض الاحيان.

اذن، فنحن ـ عرب اليوم ـ بين لغة فصحى، يتفاهم بها بعض الناس في جميع البلاد العربية، وبين لغات عامية عديدة، يتفاهم بكل منها جميع الناس، في بعض المناطق المحدودة من بعض البلاد العربية.

ولا حاجة الى القول بأن هذه الحالة مخالفة لمقتضيات الحياة القومية السليمة، من وجوه عديدة:

فإن كل أمة من الامم تحتاج الى لغة «موحّدة» تزيدها تجاوباً وتماسكاً، فتكون «موحّدة».

لأن مهمة اللغة في الحياة الاجتماعية المعقدة الحالية، لا تنحصر في ضمان التفاهم بين المتخاطبين الذين يعيشون في قرية واحدة او مدينة واحدة، ولا بين الذين ينتسبون الى اقليم واحد، او قطر واحد، بل هي ضمان التفاهم والتكاتب والتخاطب والتجاوب.. بين جميع ابناء الامة، على اختلاف مدنهم وأقطارهم.

والتاريخ الحديث مليء بأمثلة بليغة، على الجهود الجبارة التي بذلها ـ ولا يزال

يبذلها ـ عدد غير قليل من الامم والدول في هذا السبيل، توطئة لاستقلالها، او ضماناً لوحدتها.

فنحن العرب نفتقر اليوم الى «لغة» يتفاهم بها جميع الناس، في جميع الاقطار العربية. ولكن، ما السبيل الى ذلك؟

ماذا يجب ان نعمل للتخلص من البلبلة الحالية، والتنعُّم بنعمة «لغة موحَّدة وموحِّدة» في جميع الاقطار العربية؟

اذا تأملنا في هذا الامر بالنطق المجرد، خطر على بالنا ثلاثة سبل أساسية:

(أ) السعي وراء نشر وتعميم لغة من اللغات الدارجة، اي لهجة من اللهجات العامية، على جميع البلاد العربية..

(ب) السعي وراء نشر اللغة الفصحى، بين جميع طبقات الشعب، في كل قطر من الاقطار العربية.

(ج) السير على طريقة متوسطة بين الاولى والثانية، على تطعيم اللغات الدارجة باللغة الفصحى.

ولا حاجة للبيان ان الطريقة الاولى ـ اي طريقة تعميم لغة من اللغات الدارجة على جميع البلاد العربية ـ غير منطقية وغير عملية. فلا بد من التوجه الى اللغة الفصحى، التي لها جذور عميقة وأسس متينة، وممثلون أقوياء، في جميع البلاد العربية. ولذلك يحسن بنا ان نحصر البحث والنقاش في الطريقتين الاخيرتين وحدهما:

من المعلوم أن قواعد الفصحى في حالتها الحاضرة، معقّدة كل التعقيد، وصعبة أشد الصعوبة، وبعيدة عن اللهجة الدارجة بعداً كبيراً. فيجدر بنا أن نتساءل: هل من الضروري أن نتمسك بجميع تلك القواعد التي وضعها او دوّنها اللغويون منذ قرون عديدة؟ هل يتحتم علينا أن نصرف قوانا في سبيل نشر وتعميم جميع تلك القواعد والاساليب؟ ألا يمكن أن نختصر ونبسط اللغة الفصحى، ونشذبها تشذيباً معقولاً، يكسبها شيئاً من السهولة، من غير ان يفقدها ميزتها التوحيدية؟ افلا نستطيع ان نطعِّم اللغات الدارجة باللغة الفصحى تطعيماً يبعدنا عن حذلقة علماء اللغة ورطانة عوام الناس في وقت واحد، فيوصلنا الى فصحى متوسطة، معتدلة؟ أفلا يحسن بنا ان نلجأ الى هذه الطريقة، ولو بصورة مؤقتة، كمرحلة من مراحل السير والتقدم نحو الفصحى التامة؟

ان الاجابة عن هذه الاسئلة ـ اجابة صحيحة ـ تتطلب القيام «بأبحاث علمية» واسعة النطاق، تتناول اللغة الفصحى واللغات الدارجة في وقت واحد، وتدرس القضايا بجميع تفاصيلها، وتقلب المسائل على جميع وجوهها.

أولاً ، يجب ان نبحث : ما هي الحدود الفاصلة بين الفصحى وبين العامية؟ ما هي الفروق التي تميز الاولى عن الثانية ، من حيث المفردات وكيفية لفظها من ناحية ، ومن حيث التراكيب وإسلوب ترتيبها من ناحية اخرى؟

وفي امر المفردات : هل يجوز لنا ان نعتمد على المعاجم والقواميس المعلومة كل الاعتماد؟ يجب ان نفكر في ذلك ملياً ، لأنه من المعلوم ان تلك معاجم مزدحمة بكثير من الكلمات المهجورة التي لم يعد احد يشعر بحاجة الى استعمالها ، ومقابل ذلك انها خالية من عدد غير قليل من الكلمات التي استعملها ولا يزال يستعملها أشهر الادباء والعلماء في اهم آثارهم العلمية والادبية ، كما ان الكثير من الكلمات القاموسية تستعمل الآن في معانٍ تختلف عن المعاني التي كان قد دوّنها القدماء كل الاختلاف . فلا بد لنا من أن نبحث عن معيار آخر يساعد على تمييز الفصيح عن العامي تمييزاً معقولاً .

وفي أمر القواعد : هل يترتب علينا ان نعتبر آراء العلماء القدماء ، القول الفصل فيها؟ ألم يختلف هؤلاء أنفسهم فيما بينهم في أمور التجويز والتفضيل والترجيح؟ أفلا يحق لنا ان نعيد البحث والنظر في تلك الاقوال والآراء ، وان نسلك مسلكاً يختلف عن مسالكهم في امر التجويز والتفضيل؟ وهل يتحتم علينا أن نسعى وراء نشر وتعميم تلك القواعد بحذافيرها؟ أفلا يمكننا أن نستغني عن البعض منها لنجعلها اقل تعقيداً واكثر قابلية للانتشار؟ وفي الاخير ، ولو قلنا بوجوب التمسك بجميع تلك القواعد ، أفلا يجب علينا أن نرتبها ترتيباً معقولاً ، لنقدم الاهم على المهم ، ونسير على قاعدة التدرج في جهودنا «التفصيحية»؟

ثانياً : يجب علينا أن ندرس اللغات العامية واللهجات المحلية ، المنتشرة في مختلف البلاد العربية : ما هي أنواعها؟ وما هي خصائص كل نوع منها ، من حيث الكلمات والألفاظ والتعابير؟ وما هي حدود انتشار كل واحدة من تلك الكلمات والأساليب والتعابير؟ وما هي اسباب اختلاف هذه اللهجات عن الفصحى من ناحية ، وبعضها عن بعض من ناحية اخرى؟ ألا يوجد بين الكلمات الدارجة في بعض البلاد ما ينطبق على قواعد الفصاحة كل الانطباق؟ ألا يوجد بين اللغات الدارجة صفات واتجاهات عامة ومشتركة؟ ألا تدل هذه الاتجاهات العامة والمشتركة على وجود دوافع عامة وضرورات مشتركة؟ أفلا يجب علينا أن نستكشف هذه الدوافع والحاجات ، لكي نستطيع أن نعالجها بأساليب اقرب الى الفصاحة على قدر الامكان؟

إن كل هذه الامور والمسائل يجب أن تدرس وتبحث بكل اهتمام . وفضلاً عن ذلك كله يجب علينا أن نتبع التطورات التاريخية ايضاً : من المعلوم ان اللغة كائن حي ، يتطور على الدوام بتطور المجتمع ، وينمو تبعاً لنمو الافكار وتنوّع الحاجات . إذ لكل كلمة ، وكل

اسلوب، في كل لغة وفي كل لهجة، تاريخ طويل او قصير، ماضٍ قريب او بعيد.

إن نظرة فاحصة وسريعة الى ما طرأ من تحولات على اللغة العربية في مختلف البلاد خلال جيل واحد تقريباً ـ منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى مثلًا ـ تكفي للتأكد من صحة ما قلناه آنفاً: لقد حدثت تطورات كبيرة في لغة الدواوين، وفي لغة الصحف، وفي لغة التخاطب في مختلف البيئات، في جميع البلاد العربية. فقد دخل في كل منها عدد كبير من الكلمات الجديدة، مشتقة من اصول فصيحة، او مقتبسة من اللغات الاجنبية. ومعظم هذه الكلمات المقتبسة، كانت فرنسية في بعض البلاد العربية، و انكليزية في بعضها الآخر، وذلك تبعاً للاوضاع السياسة الخاصة التي طرأت على كل واحد من تلك البلاد. ومن جهة اخرى بدأت حركة معاكسة لذلك لترك تلك الكلمات الاجنبية واستبدالها بكلمات عربية.

ثم ان ازدياد التواصل والتعامل والتزاور بين المدن والارياف من جهة، وبين الاقطار المختلفة من جهة اخرى، أدى الى حدوث تغير محسوس في اوضاع اللهجات المحلية وفي التعابير العامية ايضاً: صارت لهجات بعض العواصم تؤثر تأثيراً كبيراً في اللهجات الفرعية، كما ان لغة عامة الناس ايضاً اخذت تتهذب وتتطور بتأثير انتشار التعليم، وازدهار الصحافة، وتعرّب دواوين الحكومة، وقيام الحياة النيابية.

ولا نغالي إذا قلنا : انه اخذ يتكون في بيئات المثقفين في جميع البلاد العربية نوع من «لغة التخاطب» اقتبست الشيء الكثير من خصائص الفصحى، وتباعدت عن الكثير من اساليب العامية. فيحسن بنا أن نتعمق ونتوسع في درس هذه التطورات وتدوينها، لنستفيد منها، ونستنير بها في تقرير خططنا الاصلاحية.

يتبين من كل ما تقدم، ان الابحاث اللغوية لا يجوز ان تبقى محصورة بين صحائف الكتب والمعاجم المعلومة، بل يجب ان تخرج الى ميادين الحياة الاجتماعية، وتدرس وتسجل ما يشاهد وما يلاحظ في تلك الميادين بصورة فعلية.

ويجب علينا أن لا ننسى ان علماء اللغة القدماء تجولوا بين القبائل ودوّنوا ما سمعوه وما لاحظوه بكل تفصيل واهتمام. فيحسن بنا ان نقتدي بهم في هذا المضمار: فنلاحظ ونسجل ما نسمعه من خصائص الكلام، في كل مدينة وفي كل بيئة، بين الزراع والعمال، بين البنائين والتجار، في المدن والارياف، بين الرجال والنساء، بين الكهول والاطفال.

ولا يجوز لنا أن نتقاعس عن العمل في هذا السبيل بحجة الاكتفاء باللغة الفصحى . . . إذ يجب علينا ان نعلم العلم اليقين بأن تغير الاشياء وتحسينها يتوقف على معرفة خصائصها ومراعاة نواميسها . . .

القاهرة ١٩/ ٢/ ١٩٥٥

اللغـة العربية واللغة اللاتينيـة (*)

مقارنـة تاريخيـة

إن قضية الفصحى والعامية في اللغة العربية، لهي من القضايا التي تثار من حين الى حين، منـذ عدة عقود من السنين. يثيرها ـ على الاكثر بعض الذين يدعون الى التخلي عن الفصحى، والتحـول عنها الى العامية، في الكتابة والخطابة والحوار، ولا سيما في القصص والمسرحيات.

ويستند هؤلاء، في دعوتهم هذه الى ملاحظات عديدة ومتنوعة اهمها وأعمها ـ على ما أعتقد ـ يحوم حول تشبيه العربية باللاتينية.

انهم يقـولـون: «إن حالة العربية الفصحى الآن، لا تختلف عن حالة اللاتينية الكلاسيكية قديماً، فمصيرها سيكون شبيهاً بمصير اللغة المذكورة حتماً. من المعلوم ان اللاتينية ماتت، بعد ان ولّدت اللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والرومانية.. التي تعرف الآن باسم «اللغات اللاتينية». وهذه اللغات أصبحت منذ عدة قرون لغات علم وأدب، بعد ان كانت بمثابة «لغات عامية» مدة غير قصيرة من الزمن. وأما اللاتينية الاصلية فقد اندثرت وماتت، بعد أن كانت لغة العلم والأدب في معظم بلاد الغرب، مدة قرون عديدة».

«فلا بد ان يحدث مثل ذلك في اللغة العربية ايضاً. فمن العبث ان تبذل الجهود لتأخير هذا المصير. بل من الخير لنا أن نؤمن بذلك من الآن، فنوجه جهودنا الى جعل «العامية» لغة الكتابة والعلم والأدب، بوجه عام..».

إن أمثال هذه الملاحظات تسيطر على أذهان الكثيرين ممن يقولون بوجوب عدم

(*) نشرت في: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، (نيسان/ ابريل ١٩٥٧).

التمسك بالعربية الفصحى، وهي تظهر من خلال أحاديثهم وكتاباتهم بأشكال وأساليب شتى.

ولهذا السبب، إني أعتقد بأن بحث قضية الفصحى والعامية يجب أن يبدأ بدرس هذه «الحجة الاساسية»، يجب علينا ان نلقي نظرة فاحصة على تاريخ اللغات اللاتينية، لكي نستطيع ان نحكم - بطريقة علمية سليمة - هل تشبه حالة اللغة العربية الآن حالة اللاتينية قديماً؟ وهل سيكون مصيرها شبيهاً بمصير اللغة اللاتينية حتماً؟

لا شك في أن اللغات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية والرومانية.. قد تفرعت من اللغة اللاتينية. وصحيح انها كانت - في بادىء الامر - لغات عامية، ثم تحولت - تدريجياً - الى لغات علم وأدب راقية. وصحيح ايضاً، ان اللاتينية الكلاسيكية، قد فقدت الحياة، حيث لم يبق على وجه البسيطة امة او شعب يتكلم بها.

هذه كلها من الحقائق الثابتة، التي لا يمكن لأحد ان ينكرها، بوجه من الوجوه. ولكن... هناك حقائق اخرى، لا بد من أخذها بنظر الاعتبار في هذا المضمار.

إن اللغات التي تفرعت عن اللاتينية لم تنحصر باللغات التي ذكرناها آنفاً. بل قد تفرعت عن اللاتينية عشرات اللغات ومئات اللهجات. إلا ان معظم هذه اللغات واللهجات لم تعش الى يومنا هذا، بل تركت محلها الى اللغات اللاتينية المعروفة الآن. فإن كل واحدة من اللغات اللاتينية المتداولة الآن، قد قامت مقام عدد غير قليل من اللغات واللهجات.

ويفهم من ذلك: ان تاريخ تطور اللغات يعرض الى الانظار نوعين من التطورات: التطور نحو التفرع، والتطور نحو التوحد. ويسمي الباحثون الطور الاول بـ «طور التجزؤ Morcellement» والطور الثاني بـ «طور التوحد Réunification».

إن من يحصر نظره حول النوع الأول من التطورات، فلا ينتبه الى النوع الثاني منها... يبقى بعيداً عن إدراك الحقائق على وجهها الصحيح، بعداً كبيراً.

فيجدر بنا أن ندرس صفحات تطور اللغات اللاتينية، لنطلع على أطوار «التجزؤ» وعوامله من ناحية، و أطوار «التوحد» وعوامله من ناحية اخرى.

وبهذه الصورة - وبهذه الصورة وحدها - نستطيع ان نصل الى نتيجة علمية، في هذه القضية الهامة.

تفـرع اللغـة اللاتينيـــة

- ١ -

إن اللاتينية كانت - في بادىء الامر - لغة خاصة بمدينة روما وضواحيها المعروفة باسم Latium ، ثم اصبحت لغة ايطاليا بأجمعها، بسبب توسع حكم الرومان فيها. وبعد ذلك انتشرت الى جميع البلاد المحيطة بالبحر الابيض المتوسط، مع الفتوحات التي تمت في عهد الامبراطورية.

وكـان لأهـالي تلك البلاد الشاسعة لغات خاصة بهم، مثل اليونانية، والآرامية، والعربية، والقبطية، والغوتية، والبربرية، والغالية، والايبرية، والليجورية، والسلتية. . . الخ.

وعندما دخلت اللاتينية الى تلك البلاد، مع الجيوش والحكام، بدأ نوع من التنازع والتفاعل بينها وبين اللغات الدارجة في البلاد المفتوحة. واما نتائج هذا التفاعل والتنازع، فقد اختلفت باختلاف اللغات والأقطار.

في الشرق، لم تستطع اللاتينية أن تتغلب على اليونانية. لأن اللغة المذكورة كانت مقترنة بحضارة ارقى من حضارة الرومان، وبأدب ارفع من الادب اللاتيني، ولذلك أثرت في اللاتينية اكثر مما تأثرت بها؛ فحافظت البلاد اليونانية على شخصيتها اللغوية، على الرغم من خضوعها الى حكم الرومان وسيطرتهم السياسية.

ومن المعلوم أن ذلـك كان من جملة العوامل التي أدت الى انشطار الامبراطورية الرومانية الى شطرين: الامبراطورية الشرقية والامبراطورية الغربية، حيث اصبحت اللغة الرسمية «اليونانية» في الشرقية، وظلت «اللاتينية» في الغربية.

وأما في الغرب، في البلاد التي تعرف الآن باسم فرنسا واسبانيا وبريطانيا العظمى، فقـد حدث عكس ذلـك تمـاماً: تغلبت اللاتينية على لغات البلاد المفتوحة، لأن تلك اللغات كانت محرومة من أدب مدوّن ومكتوب، كما انها كانت غير مدعومة بحضارة راقية.

ولكن هذه الغلبـة لم تتم إلا بعـد تفاعل وتنازع استمرا نحو خمسة قرون. ومن الطبيعي أن اللاتينية تأثرت خلال هذه المدة الطويلة من خصائص تلك اللغات، وتغيرت عن أصلها في كثير من الأمور.

كانت اللاتينية ترقت كثيراً، فأصبحت لغة أدب رفيع جداً، بفضل الخطباء والشعراء والعلماء الذين نبغوا في عهد الامبراطورية الزاهرة، امثال شيشـرون، وفيرجيل، ولوكرس. . .

ولكن هذه اللاتينية الأدبية ـ اللاتينية الكلاسيكية ـ كانت بمثابة لغة اريستوقراطية، لا يمارسها ولا يحسنها إلا النخبة الممتازة من الحكام والادباء والمتنورين. إنها لم تتغلغل كثيراً بين طبقات العوام. وظل الناس يتكلمون بلهجات لاتينية بسيطة، كان الرومان يميزونها عن اللاتينية الكلاسيكية، ويسمونها بأسماء خاصة، مثل: كلام العوام، اللغة الدارجة، لغة الفلاحين Sermo vulgaris, lingum rusticum, lingua usualis .

إن الفتوحات الرومانية، كانت تنشر اللاتينية الكلاسيكية، واللاتينية العامية في وقت واحد: الكلاسيكية مع الحكام والمتنورين، والعامية بواسطة الجنود والتجار والفلاحين الذين استوطنوا البلاد المفتوحة، وصاروا يعيشون ويعملون بين أهاليها الاصليين.

ومن الطبيعي أن اللاتينية الكلاسيكية بقيت ـ خلال هذا الانتشار ـ كما هي: بمفرداتها وقواعدها الصرفية والنحوية المدوّنة في الكتب. ولكن اللاتينية العامية لم تسلم من التغيُّر والتحُّول، لأنها كانت تنتقل وتنتشر عن طريق المشافهة وحدها، فكان من الطبيعي ان تتأثر ـ خلال هذا الانتشار ـ من خصائص اللغات المحلية القديمة، ولا سيما من اساليبها الصوتية.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان اللغات الدارجة في البلاد المفتوحة التي ذكرناها آنفاً، كانت كثيرة ومتنوعة ومتشعبة الى عدد كبير من اللهجات. فكان من الطبيعي ان يؤدي تفاعل اللاتينية العامية مع كل واحدة من هذه اللهجات واللغات المحلية، في تلك الاقاليم المتنوعة، الى تكوين لغات ولهجات عديدة، تختلف عن اللاتيْنية الاصلية، في كثير من الخصائص.

ولهذا السبب، يرجح الباحثون تسمية هذه اللغات واللهجات الجديدة بالـ «رومانية» تمييزاً لها عن اللاتينية الاصلية.

ـ ٢ ـ

ولكن. . . هذه اللغات الرومانية الجديدة، لم تكد تتغلب على اللغات المحلية، فتستقر ـ نوعاً ما ـ على حالات وأساليب معينة، حتى تعرضت الى عوامل قوية من التحوّلات والتغيرات الجديدة: إذ دخلت البلاد المذكورة لغات جرمانية عديدة، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية عليها، واستيطان عدد غير قليل من القبائل المذكورة في مختلف اقطارها.

ومن الطبيعي ،ان قام عندئذٍ تفاعل وتنازع بين اللغات واللهجات الجرمانية التي كان يتكلم بها الغزاة والمهاجرون، وبين اللهجات الرومانية التي كان يتكلم بها اهالي البلاد.

وأما نتائج هذا التنازع الجديد، فقد اختلفت ـ هي ايضاً ـ باختلاف البلاد: ففي بريطانيا العظمى وبريطانيا الصغرى تغلبت اللغات الجرمانية على الرومانية، وأصبحت تلك البلاد جرمانية اللغة. ولكن في سائر اقاليم فرنسا وفي اسبانيا وايطاليا ـ بعكس ذلك ـ تغلبت اللغات الرومانية على الجرمانية، حيث نسي الفاتحون والمهاجرون ـ بمرور الزمان وبصورة تدريجية ـ لغاتهم الاصلية، وصاروا هم ايضاً يتكلمون باللغات الرومانية، مثل اهل البلاد التي فتحوها وهاجروا اليها.

ولكن ذلك لم يتم، الا بعد مرور نحو ثلاثة قرون.

ومن الطبيعي أن يكون قد حدث، خلال هذه المدة، تفاعل بين لغات الفاتحين وبين لغات البلاد المفتوحة. ولذلك تأثرت الرومانية بعض التأثر من خصائص اللغات الجرمانية، فازدادت بذلك تباعداً عن اللاتينية الاصلية.

ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار: ان اللغات الجرمانية التي دخلت مع القبائل الغازية المعلومة، الى مختلف اقطار البلاد التي تعرف الآن باسم ايطاليا وفرنسا واسبانيا.. كانت متنوعة ومتشعبة في حد ذاتها. فتفاعل هذه اللغات واللهجات الجرمانية المختلفة مع اللغات الدارجة في مختلف انحاء البلاد المذكورة، كان من الطبيعي ان يؤدي الى زيادة انواع اللغات واللهجات المنحدرة من اللاتينية زيادة كبيرة.

إن غزوات القبائل الجرمانية للبلاد المذكورة اثرت في مصير اللغة اللاتينية، من وجوه اخرى ايضاً: إن هذه الغزوات ادت الى حدوث تطورات وانقلابات اجتماعية وسياسية هامة. فكان من الطبيعي ان تتأثر اللغات من هذه الانقلابات تأثراً عميقاً.

إذ من المعلوم ان الغزوات الجرمانية ادت ـ في آخر الامر ـ الى انقراض الامبراطورية الرومانية الغربية وزوالها، كما انها سببت تقلص الطبقة المتعلمة والمستنيرة، وتلاشيها بسرعة كبيرة.

ومن الطبيعي أن زوال الوحدة السياسية، من جراء سقوط الامبراطورية، قد حرم اللاتينية الكلاسيكية من السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها، لكونها لغة الحكم والادارة في امبراطورية واسعة الارجاء. كما أن تلاشي الطبقة المستنيرة التي كانت تمارس اللاتينية الأدبية وترعاها، أدى الى تقلص ظل اللغة المذكورة الى اقصى حدود التقلص، وجعلها تنحصر بين جدران المعابد والأديرة وحدها.

ولا حاجة للبيان ان انسحاب اللاتينية الادبية من الميدان، انسحاباً يكاد يكون تاماً، على المنوال الذي سردناه آنفاً، ترك الحبل على غارب اللغات العامية، وأفسح امامها مجالاً واسعاً للتغير السريع، والتفرع الذي لا يقف عند حد، لعدم وجود عائق يعيقه، وضابط يضبطه.

إن انضمـام هذه العوامل الهامـة الى عوامـل التحـوُّل والتفـرُّع التـي سردناها قبلًا، أدى ـ بطبيعة الحال ـ الى زيادة تباعد اللغات واللهجات الرومانية، عن اللاتينية الاصلية زيادة كبيرة جداً.

في الواقع ان «شارلمان» الشهير، قد سعى، في القرن التاسع للميلاد الى إحياء الامبراطورية، وتشجيع التعليم، إلا ان الامبراطورية، التي كوّنها، لم تعمر طويلًا، لأنه هو بنفسـه قسمها بين أولاده الثلاثة، وفتح بذلك الباب للتقسيمات المتتالية بين احفاده العـديـدين. ومن المعلوم انه بعد ذلك العهد القصير، أخذت روابط السلطات المركزية ترتخي بسرعة، ثم نشأت النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة التي عرفت باسم «الاقـطاعيـة» «الفيـوداليتيـة» فانقسمت البلاد الى عدد لا يحصى من المقاطعات الصغيرة، وصارت تحتمي كل واحدة منها بقصر محصن، وتتمتع باستقلال فعلي مطلق، فلا ترتبط بالمملكة او بالامبراطورية إلا بروابط اسمية بحتة. ثم اخذت الروابط التي تصل هذه المقاطعات بعضها ببعض ايضاً ترتخي فتزول بصورة تدريجية، الى ان اصبحت كل مقاطعة وكل مدينة منطوية على نفسها، ومكتفية بذاتها، ومنعزلة عن غيرها انعزالاً يكاد يكون تاماً.

ومن المعلوم انه في ذلك العهد تفشت الامية بصورة لم يسبق لها مثيل فلم يبق من يعـرف القـراءة والكتـابـة حتى بين كبـار اصحـاب المقاطعات وطبقة الحكام والنبلاء. واصبحت الكتابة والقراءة مما يختص به جماعة من رجال الكنائس وحدهم.

ولا حاجة الى القول: إن كل ذلك أوصل تفرع اللغات واللهجات العامية الى حده الاقصى.

إن العوامل التي ذكرناها الى الآن، كانت عوامل عامة، تشمل جميع البلاد التي عرفت باسم «اللاتينية»: ولاتمام سلسلة هذه العوامل المتنوعة، لا بد لنا من ان نشير الى عامل آخر، اختص بقسم من تلك البلاد، دون غيرها. هذا العامل الخاص، هو تأثير اللغة العربية في اللغة الاسبانية.

من المعلوم ان العرب كانوا استولوا على اسبانيا واستوطنوها، وأسسوا فيها حضارة راقيـة، استمرت مدة طويلة، تقرب من ثمانية قرون. فكان من الطبيعي ان تؤثر اللغة العربية ـ خلال هذه المدة الطويلة ـ في اللغة الاسبانية تأثيراً كبيراً. فاقتبست الاسبانية من اللغة العربية بعض الاصوات التي لم يكن في اللغة اللاتينية ما يماثلها. كما اقتبست آلاف الكلمات العربية التي تختلف عن الكلمات اللاتينية اختلافاً جوهرياً من وجوه عديدة.

ولا حاجة الى البيان ان ذلك ادى الى زيادة الفوارق التي كانت حدثت بين الاسبانية وبين سائر اللغات اللاتينية زيادة كبيرة.

- ٣ -

هذا، ولاتمام بحث الاحداث والعوامل التي أثرت في تطور اللغة اللاتينية وتفرعها، لا بد لنا من أن نلقي نظرة عجلى، الى عمل الديانة المسيحية في هذا المضمار ايضاً:

لا شك في أن الديانة المسيحية ساعدت على انتشار اللغة اللاتينية في اوروبا الغربية مساعدة كبيرة، لأن المركز الاوروبي للديانة المذكورة كان مدينة روما نفسها: انها تنظمت هناك، وانتشرت من هناك، كما ان الاناجيل التي تجمعت هناك وانتشرت من هناك الى البلاد الغربية، كانت بالنصوص اللاتينية. فكان من الطبيعي - والحالة هذه - أن ترتبط الديانة المسيحية في تلك البلاد باللغة اللاتينية ارتباطاً وثيقاً، وان تساعد على انتشارها مساعدة كبيرة.

إلا أن الديانة المسيحية لم تلتزم نشر اللاتينية الكلاسيكية، بل عملت على نشر اللاتينية العامية. وذلك لأنها انتشرت - في بادىء الامر - بين عوام الناس، دون الخواص. لأن الحكام كانوا يعارضونها أشد المعارضة، حتى انهم ظلوا يضطهدون معتنقيها بشتى أساليب الاضطهاد، مدة تزيد على ثلاثة قرون. فكان من الطبيعي أن يخاطب المبشرون الناس باللغة الدارجة بينهم، لا باللاتينية الأدبية التي كانت شبه غريبة عليهم.

ومما تجب ملاحظته في هذا الشأن، ان المذهب الكاثوليكي الذي نشأ في ايطاليا، وانتشر منها الى غرب اوروبا، كان يلقي مهمة تلاوة الكتاب المقدس على عواتق رجال الدين وحدهم. وما كان يفرض ذلك على سائر الناس بوجه من الوجوه. ولهذا السبب لم تؤثر لغة الانجيل في كلام الناس تأثيراً يذكر، بل بقيت اللغة المذكورة كلغة خاصة برجال الدين، حتى ان المجمع الديني الذي انعقد في مدينة «تور» سنة ٨١٤، اتخذ قراراً صريحاً في هذا الشأن: فأوصى بـ «تفهيم كلام الله الى الناس، باللغات التي درجوا عليها».

ولذلك نستطيع ان نقول: إن الكنيسة المسيحية احتفظت باللاتينية الأدبية لنفسها، ونشرت بين الناس اللاتينية العامية وحدها.

ومن المعلوم أن فكرة «وجوب تلاوة الانجيل من قبل جميع الافراد» لم تظهر الى عالم الوجود إلا بعد ظهور البروتستانتية، في القرن السادس عشر للميلاد. ولكن، حتى ذلك التاريخ، كانت فروع اللاتينية قد تباعدت عن اصلها كثيراً، وكونت عدة لغات أدبية راقية

جداً. كما ان اللغات الجرمانية ايضاً، كانت خرجت عن اطوار البدائية، وأنتجت آثاراً أدبية هامة. ولهذا السبب، نجد ان «فكرة وجوب قراءة الانجيل من قبل جميع الناس» اقترنت بفكرة «ترجمة الانجيل الى اللغات الدارجة بين الناس»، وهذه الفكرة استوجبت ـ على الفور ـ ترجمة الانجيل الى الالمانية والفرنسية والانكليزية. . . ولهذا السبب، فقدت اللاتينية ـ بعد ظهور البروتستانتية ـ الشيء الكثير من مكانتها، حتى بين رجال الدين أنفسهم.

وخلاصة القول: إن الكنيسة المسيحية «حافظت» على اللاتينية الادبية، إذ نشرتها بين رجالها، ولكنها لم تعمل على نشرها بين الناس، فتركت بذلك امام اللغات واللهجات العامية، مجالاً واسعاً للتنوع والتفرع والانتشار.

يتبيّن من كل ما سبق: أن سلسلة طويلة ومعقدة من الاحداث والعوامل التاريخية ـ السياسية والاجتماعية والفكرية ـ تضافرت على تفريع اللغة اللاتينية الى فروع كثيرة، وأدت الى تباعد هذه الفروع بعضها عن بعض من ناحية، وعن اللاتينية الاصلية من ناحية أخرى.

وخلال هذه الاحداث ـ التي بدأت قبل الميلاد، واستمرت حتى القرن الثاني عشر للميلاد ـ تغايرت وتخالفت اللغات الرومانية التي تكونت على أراضي كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا، كما انها تشعبت الى عدد كبير من اللهجات.

وهذه اللغات واللهجات وصلت الى اقصى حدود التعدد والتنوع خلال القرون الوسطى، من جراء تأسيس النظم الاقطاعية في مختلف انحاء البلاد، وتفشي الامية بين الخواص فضلاً عن العوام، وتضاؤل الاتصال بين مختلف المقاطعات، وانطواء المدن على نفسها حول القصور المحصنة التي شيدت في كل الجهات.

تكوُّن اللغة الفرنسية

ولكن. . . بعد عهود التفرع والتجزؤ التي استمرت بهذه الصورة مدة تزيد على عشرة قرون، حدثت أحداث سياسية واجتماعية وفكرية اخرى، عملت عكس ما عملته الاحداث السالفة، فأدت الى «توحد» اللغات واللهجات، حول مراكز عديدة، بصورة تدريجية.

إني لا أرى لزوماً الى تتبع «تيارات التوحُّد» التي أخذت ترتسم في جميع البلاد اللاتينية، بعد أدوار التجزؤ التي استعرضتها وشرحتها آنفاً. بل سأكتفي بذكر ما حدث في

فرنسا وحدها. وذلك لأن اللغة الفرنسية معلومة في البلاد العربية اكثر من سائر اللغات اللاتينية، كما أنها اشد اللغات الرومانية، تباعداً عن اللاتينية الاصلية. فأعتقد لذلك، ان «الاحداث والعوامل الموحدة» التي سنلاحظها من تاريخ تكـون اللغة الفرنسية وتطورها ستغنينا عن تتبع ما حدث في سائر اللغات الرومانية، بالنسبة الى الغاية التي نرمي اليها من بحثنا هذا.

- ١ -

يجمع علماء اللغة اللهجات الرومانية التي نشأت فوق اراضي فرنسا الحالية، في صنفين أساسيين: اللهجات الشمالية واللهجات الجنوبية، ويسمون الاولى باسم «لهجات الأويل» والثانية باسم «لهجات الأوك»، وذلك بالنسبة الى الكلمة التي تستعمل في كل منها مقابل كلمة «نعم» العربية: «اويل» في الشمال، و«اوك» في الجنوب.

اللغة الفرنسية تمثل أرقى الدرجات التي وصلت اليها لهجات الاويل، والبروفنسية تمثل أرقى لهجات الاوك. والفرق بين الاثنتين كبير جداً، إذ يقول العالم اللغوي المشهور « ميّـه » انه يعادل الفرق الموجود بين اللغة الاسبانية وبين اللغة الايطالية. وطبيعي ان هذا الفرق الكبير لا يترك مجالاً للتخاطب والتفاهم بين اصحاب اللغتين دون دراسة خاصة او وساطة ترجمان.

واما سبب حدوث هذا الاختلاف الكبير، فيعود الى الاختلاف في «نسبة تأثير» كل من اللاتينية والجرمانية في شمال فرنسا وجنوبها.

فإن اقاليم فرنسا الجنوبية كانت قد تأثرت باللاتينية اكثر من تأثر الاقاليم الشمالية بها. لأنها كانت ترومنت وتلّتنت قبل الاقاليم الشمالية، كما ان صلاتها بروما وبالرومان ظلت على الدوام اشد وأوثق من صلات الاقاليم الشمالية بها.

وبعكس ذلك، إن تأثر الاقاليم الجنوبية باللغات الجرمانية، كان أضعف من تأثر الاقاليم الشمالية بها. لأن القبائل الجرمانية التي استولت على فرنسا واستوطنتها كانت اكثر كثافة في الاقاليم الشمالية منها في الاقاليم الجنوبية.

ولهذه الأسباب اختلفت اللغة الفرنسية التي نشأت في شمال فرنسا عن البروفنسية التي نشأت في جنوبها اختلافاً كبيراً، كما انها تباعدت عن اللاتينية الاصلية، أكثر من تباعد البروفنسية بوجه خاص، ومن تباعد سائر اللغات الرومانية بوجه عام.

إن اللهجة التي انحدرت منها اللغة الفرنسية كانت في بادىء الامر لهجة خاصة بالمنطقة التي تحيط بمدينة باريس الحالية، والتي تعرف باسم «جزيرة فرنسا Ile de France

» ويسمي الباحثون هذه اللهجة باسم الـ Francien تمييزاً لها عن الـ Français التي تكوّنت فيما بعد، نتيجة تطورات عديدة.

ومن المعلوم ان المنطقة المذكورة صارت مهداً للاسرة التي أسست المملكة الفرنسية. ولـذلـك اكتسبت لهجتهـا مكانة سياسية وادبية خاصة، فأخذت تتغلب على اللهجات الاخرى تبعاً لتوسع نطاق حكم الأسرة المذكورة.

وقد جرى هذا التوسع بصورة تدريجية: فإن المقاطعات المختلفة صارت تنضمّ الى «مملكة فرنسا» الواحدة بعد الاخرى، تارة عن طريق الحرب والفتح، وطوراً عن طريق الصداق والميراث، وذلك من جراء زواج ملوك فرنسا وامرائها بأميرات المقاطعات المختلفة. وكلما دخلت مقاطعة من المقاطعات تحت حكم المملكة الفرنسية كانت تدخل في الوقت نفسه تحت تأثير اللغة الفرنسية. وكانت اللغة المذكورة تتغلب بهذه الصورة على اللهجات المحلية، اولاً في المدن، ثم في القرى والارياف المحيطة بها، بصورة تدريجية.

إن تغلب وانتشار الفرنسية، قد تم بسهولة نسبية في مناطق لغات الاويل، ولكنه تأخر كثيراً في مناطق لغات الاوك. وذلك لأن « التوحُّـد الاداري والسياسي» في الأقسام الشمالية من فرنسا ـ على وجه التحديد: في الايالات التي تقع شمال نهر اللوار ـ قد سبق توحد سائر أقسامها مدة قرون عديدة. فإن إيالات بروفنس الجنوبية لم تنضم الى مملكة فرنسا إلا في اواخر القرن الخامس عشر للميلاد. ومن الطبيعي ان بقاء تلك الايالات خارج حكم المملكة الفرنسية أدى الى بقاء لغاتها مصونة من سيطرة اللغة الفرنسية مدة طويلة.

وفضلا عن ذلك، فإن الفرنسية كانت من جملة لغات الاويل، وشديدة القرابة بها. وذلـــك كان يسهِّـل على النـاس تعلُّمهـا، وتحـولهم عن لهجـاتهم الاصلية، في حين ان سكان المناطق الجنوبية ما يمكن ان يتعلموا الفرنسية، ويتحولوا من لغاتهم الأصلية اليها، إلا ببذل جهود كبيرة، لبعد لهجاتهم عن الفرنسية.

ومن الغريب ان اللغة البروفنسية قد نمت وازدهرت قبل ازدهار الفرنسية، والادب البـروفنسي اشتهـر قبـل اشتهـار الادب الفـرنسي، لأن الفنـانين الذين عرفوا باسم الـ «تروبادور» كانوا ينظمون أشعارهم ويلحنونها، ويغنونها، باللغة البروفنسية.

ولكن حرمان تلك البلاد من حكومة مركزية قوية، ولا سيما تعرضها الى الحروب الدينية الدموية، كان من العوامل التي حالت دون استمرار هذا الازدهار.

إذ من المعلوم أن مذهباً جديداً كان قد انتشر في جنوب فرنسا، وصار سبباً لاختلاف الناس في امره اختلافاً عنيفاً. وقد اعتبر البابا هذا المذهب الجديد من البدع التي تجب محاربتها، فأعلن على اصحابها حرباً صليبية خاصة، عرفت باسم «صليبية الآلبيجوا».

والحروب الدينية التي نجمت عن ذلك صارت سبباً لافناء جماعات كبيرة من السكان ولتدمير عدد غير قليل من المدن والقرى، وأشاعت الفاقة والفوضى في كل الجهات.

وبطبيعة الحال، تأثر الادب بهذه الحروب الاهلية والفوضى الكلية، تأثراً شديداً، فانقطع عن النمو والازدهار. وفضلاً عن ذلك، فقد انتهت سلسلة تلك الاحداث، الى انضمام البلاد الى مملكة فرنسا: وكان ذلك سنة ١٨٤١.

ومنذ ذلك التاريخ دخلت البروفنس ايضاً تحت سيطرة اللغة الفرنسية، وأخذت اللغة الفرنسية تنتشر هناك ايضاً.

- ٢ -

وخلال هذه القرون العديدة، كانت الفرنسية خرجت من طور «اللغة العامية» وتحولت الى لغة كتابة وأدب. ثم أخذ هذا الادب يزدهر بعد بدء عصر النهضة والانبعاث. ولا سيما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر للميلاد، حيث نشأ ونبغ طائفة من الادباء العظام، الذين كتبوا وألفوا بها مجموعة كبيرة من الآثار الخالدة.

وغني عن البيان أن اللغة الفرنسية اكتسبت من هذه الآثار الادبية مكانة معنوية سامية انضمت الى مكانتها السياسية، فزادتها تأثيراً وسلطة على كلام الناس.

ولذلك صارت الفرنسية الادبية، تتغلغل بين مختلف طبقات الناس وتطارد اللهجات العامية، فتحتل مكانها، الواحدة بعد الاخرى، اولاً في المدن، ثم في الارياف.

ولكن، يجب أن لا يذهب بنا الظن إلى ان نتوهم أنه عند قيام هذا الادب الراقي، اندثرت جميع اللهجات الرومانية وغير الرومانية التي كانت دارجة في مختلف انحاء البلاد الفرنسية، فلم يبق في فرنسا اي فارق بين لغة الكتابة ولغة الكلام.

إذ من المؤكد ـ بعكس ذلك ـ انه في عصر الادب الكلاسيكي الزاهر، وفي خلال القرن الثامن عشر، كان معظم الفرنسيين يرطنون لهجات كثيرة، تختلف عن اللغة الادبية بخصائص عديدة.

حتى ان قضية اللغات واللهجات استرعت اهتمام رجال الثورة العظمى، في اواخر القرن الثامن عشر، وحملتهم على التفكير بها تفكيراً جدياً، انتهى بهم الى اتخاذ تدابير عديدة لمعالجة مشكلتها معالجة مثمرة.

كان الراهب غريغوار قدّم الى مجلس الثورة سنة ١٧٩٠ تقريراً مسهباً عن حالة اللغة الفرنسية، وكان مما قاله في التقرير المذكور:

«إننا نستطيع أن نؤكد ـ دون مغالاة ـ بأن نحو ستة ملايين من الفرنسيين ـ ولا سيما في الارياف ـ لا يعرفون شيئاً عن اللغة القومية. وعدداً لا يقل عن ذلك ـ إذا عرفوا شيئاً منها ـ فإنهم لا يستطيعون ان يواصلوا التحدث بها».

هذا، ولكي نقدّر دلالة هذه الارقام حق قدرها، يجب أن نلاحظ أن مجموع سكان فرنسا في ذلك التاريخ، كان نحو خمسة وعشرين مليوناً على أكثر تقدير. ويفهم من ذلك: ان نصف سكان فرنسا ما كانوا يتكلمون بالفرنسية.

وفضلًا عن ذلك، فقد أضاف التقرير الى ما سبق وذكرناه العبارات التالية: «والذين يحسنون التكلم بها بفصاحة لا يتجاوزون الثلاثة ملايين. وأما الذين يستطيعون كتابتها على وجه الصحة، فهم أقل من ذلك ايضاً».

إن الراهب غريغوار ـ مثل سائر رجال الثورة ـ رأى أن هذه الحالة لا يجوز ان تدوم:

«لأن مبدأ المساواة التي أقرّته الثورة يقضي بفتح أبواب التوظف امام جميع المواطنين. ولكن تسليم زمام الادارة الى أشخاص لا يحسنون اللغة القومية، يؤدي الى محاذير كبيرة. وأما ترك هؤلاء خارج ميادين الحكم والادارة، فيخالف مبدأ المساواة. فيترتب على الثورة ـ والحالة هذه ـ أن تعالج هذه المشكلة معالجة جديّة، وذلك بمحاربة اللهجات المحلية، ونشر اللغة الافرنسية الفصيحة بين جميع المواطنين».

وفضلًا عن ذلك؛ فقد رأى جماعة من رجال الثورة ـ وعلى رأسهم تاليران ـ ان اللهجات واللغات المحلية إنما هي من مخلفات عهود الانحلال والاقطاع، فقالوا بوجوب محاربتها من هذه الوجهة أيضاً.

من المعلوم أن الايالات المختلفة في فرنسا، كانت تتمتع ـ حتى عهد الثورة العظمى ـ بامتيازات كثيرة ومتنوعة، وذلك حسب الظروف الخاصة التي كانت أحاطت بانضمام كل واحدة منها الى المملكة الفرنسية، في تواريخ مختلفة.

فقد رأى رجال الثورة ضرورة إزالة هذه الامتيازات، لاتمام وحدة البلاد. فاجتمع ممثلو الايالات سنة ١٧٩٠، وأعلنوا تنازلهم عن جميع الحقوق والامتيازات الباقية من نظم الاقطاع البائدة. وسارع رجال الثورة الى تغيير التقسيمات الادارية تغييراً جوهرياً، وتنسيقها وفق أسس جديدة تماماً، لكي يزيلوا معالم الاقطاعيات السابقة من خريطة البلاد.

وكانت اللهجات في نظر رجال الثورة، من جملة مخلفات الاقطاع، فكان من الواجب القضاء عليها ايضاً. ولكن اللهجات لا يمكن أن تزال في حملة واحدة، بقرارات تتخذها الحكومة، او ببيانات تصدرها المجالس التمثيلية، مثل التي ألغت الامتيازات المحلية وغيّرت التقسيمات الادارية. بل إن زوال اللهجات، يتطلب عملًا متواصلًا،

يستمر عدة اجيال ولذلك دعا مجلس الثورة جميع الناس الى الاهتمام بهذا الامر. وذلك ببيان أصدره بتاريخ ١٥ شهر المراعي (بريريال) من السنة الثانية من تقويم الثورة.

فقد جاء في البيان المذكور ما يلي:

«ايها المواطنون، فليدفع كلاً منكم تسابق مقدس للقضاء على اللهجات في جميع اقطار فرنسا» لأن «تلك اللهجات إنما هي من بقايا عهود الاقطاع والاستعباد».

كانت اللغة الفرنسية الخالصة تنتشر في مختلف انحاء فرنسا، وتطارد اللهجات المحلية الدراجة فيها ـ حتى التاريخ المذكور ـ بحكم الاحداث والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية... دون ان يكون هناك خطة مرسومة وسياسة مقررة، لتسريع هذا الانتشار وتسهيل تلك المطاردة.

ولكن بعد الثورة الكبرى ـ وعقب صدور البيان الآنف الذكر ـ أخذت الدوائر الحكومية والهيئات العلمية، تبذل شتى الجهود لنشر اللغة الفصحى، وتغليبها على اللهجات العامية، وفق خطط مرسومة وبوسائل مقصودة. ولذلك صارت الامور المذكورة تجري بسرعة كبيرة.

عندما أقرت الثورة مبدأ «التعليم الالزامي العام»، رأى رجال الفكر أن تكون مكافحة اللهجات المحلية والعامية من جملة اهداف التعليم بوجه عام.

وعندما قرروا مبدأ «الخدمة العسكرية العامة» رأوا ان تقوم «الحياة العسكرية في الثكنات وفي خدمة العَلَم» بعمل متمم ومكمل لعمل المدارس في هذا المضمار.

وتلت ذلك سلسلة احداث وأعمال خدمت الغاية نفسها، وساعدت على نشر اللغة الفصحى، ورفع لغة الكلام الى مستوى لغة الكتابة بين جميع الطبقات.

إن تقدم وسائل النقل والمواصلة، وتغلغلها في جميع انحاء البلاد، ونفوذها الى أنأى القرى والجبال... وتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية تطوراً يزيد في اختلاط الناس بعضهم ببعض ويقضي على حياة الانعزال من جميع الجهات... وازدهار الصحافة وانتشارها... ونشاط التشكيلات والمؤسسات التي تهدف الى تعليم الراشدين وتثقيفهم... والاجتماعات الانتخابية، وأعمال المجالس التمثيلية المحلية والهيئات النقابية... والمهرجانات الادبية والتاريخية... كلها كانت من جملة العوامل التي أثرت في انتشار الفصاحة تأثيراً كبيراً.

وغني عن البيان ان السينما والاذاعة... انضمت الى العوامل المذكورة اخيراً، وصارت تساعد على تعميم اللغة الفصحى مساعدة كبيرة.

فإذا قيل لنا الآن: «لا فرق بين لغة الكلام ولغة الكتابة في فرنسا» وجب أن نعلم

العلم اليقين بأن ذلك إنما تم بفضل الأحداث التي توالت منذ مدة تزيد على ثمانية قرون، ولا سيما بفضل الجهود الجدّية التي بذلت، ولا تزال تبذل، والتدابير الفعّالة التي اتخذت، ولا تزال تتخذ، منذ بدء حملة الثورة الكبرى على اللهجات العامية.

ومع هذا كله، يجب أن نلاحظ بأن القول بأنه «لا يوجد في فرنسا فرق بين لغة الكتابة ولغة الكلام» لا يخلو من المغالاة، فإن ذلك، إذا كان صحيحاً بالنسبة الى معظم المدن والقصبات الكبيرة، فإنه بعيد عن الصحة بالنسبة الى كثير من القرى في بعض الايالات.

فإنه من الثابت بأن هناك ملايين من الفرنسيين لا يزالون في طور «ثنائية اللغة»، فإنهم يتكلمون في بيوتهم، ولا سيما مع العجائز والجدّات، بلهجات عامية ولغات خاصة، وإن كانوا يتقنون الفرنسية الفصحى، ويتكلمون بها خلال اتصالاتهم الخارجية.

فاللهجات العامية في فرنسا لم تندثر تماماً، وإن كانت تضاءلت كثيراً. فأرى أن أشير هنا الى بعض الامثلة التي صادفتها خلال مراجعة مصادر بحثي هذا:

فإن هناك جماعات تقول J'avons عوضاً عن J'ai ، وذلك قياساً على قولهم nous avons .

ومن يقول il ta té في مقام il a été .

ومن يلفظ كلمة الـ rouge على شكل rouche .

ومن يقول remettez-vous في مقام asseyez-vous .

ومن يسمي الحديقة courtile عوضاً عن Jardin .

ومن يقول J'espère tel بمعنى J'attends tel . . .

كل هذا، على الرغم من جميع الأحداث والعوامل التي ذكرناها آنفاً، وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلت منذ أجيال عديدة.

ويتبين من كل ما سبق: أن رجال الفكر والسياسة في فرنسا لم يقولوا: فلندع الناس يتكلمون باللهجات التي ألفوها، بل قالوا: يجب أن نقضي على هذه اللهجات.

ورجال القلم والأدب لم يقولوا: فلتكتبْ باللهجات الدارجة بين الناس، بل قالوا: لِنَسْعَ الى رفع لغة الحوار والكلام الى مستوى لغة الكتابة والأدب. وإلا . . . لما تقدمت اللغة الفرنسية تقدمها المعلوم، ولا كتبت الآثار الكلاسيكية الخالدة، ولا ظهر الى عالم الوجود شيء من الادب المعاصر الزاهر.

الفــوارق الاساسيــة

بين تاريخ اللاتينية وتاريخ العربية

- ١ -

بعـدمـا استعرضت وشرحت الأحداث والعوامل التي تضافرت على تفريع اللغة اللاتينية الى فروع كبيرة، وعلى تبعيد هذه الفروع بعضها عن بعض من ناحية، وعن اللاتينية الاصلية من ناحية اخرى. أعتقد بأن القراء قد أدركوا على الفور الفوارق العظيمة التي ميّزت تاريخ اللغة العربية عن تاريخ اللغات اللاتينية، من وجهة هذه العوامل والأحداث:

أ - فإن اللغة العربية بعد أن استقرت في العالم العربي الحالي . . . لم تتعرض الى هجمات وغزوات لغات جديدة، كما تعرضت اليها اللغات الرومانية، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية واستيطانها مختلف انحاء البلاد.

ب - إن البلاد العربية لم تُبتلَ بتفتّت سياسي وإداري واقتصادي، مثل الذي ابتليت به البلاد الرومانية في عصور الاقطاع الطويلة.

ج - إن الامية المطلقة لم تتفشَ في البلاد العربية في وقت من الأوقات، بقدر ما تفشت في العالم الغربي خلال العصور الآنفة الذكر.

د - إن البلاد العربية لم ينعزل بعضها عن بعض انعزالاً يشبه الانعزال الذي حصل في البلاد الرومانية. بل ظل الاتصال بين مختلف أقطارها قائماً، بفضل القوافل التجارية التي لم تنقطع عن الازدهار من ناحية، وقوافل الحج التي ظلت تنقل جماعات كبيرة من المسلمين كل سنة، من مختلف انحاء البلاد الى الحجاز من ناحية اخرى.

هـ - إن الديانة الاسلامية التزمت العربية الفصحى التزاماً تاماً، وظلت تساندها وتؤازرها دون انقطاع، ولم تتخلَّ عنها للهجة من اللهجات، في وقت من الأوقات.

ولهذه الاسباب الاساسية كلها، اختلف مصير اللغة العربية عن مصير اللاتينية اختلافاً كلياً.

فإن الاحداث والعوامل التي ذكرناها آنفاً قد تضافرت على إدامة حياة اللغة العربية، في حين ان العوامل التي أحاطت اللاتينية انتهت الى إقصائها عن ميدان الاستعمال، وجعلتها تنتقل الى عالم الأموات، بعد أن أنجبت «اللغات اللاتينية» المعلومة الآن.

ولإزالـة جميع الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان، أرى من المفيد أن أوضّح أهم الفوارق التي ذكرتها آنفاً، بشيء من التفصيل.

أ - لقد قلت: إن اللغة العربية - بعد ان استقرت في العالم العربي الحالي - لم تتعرض الى غزوات أخرى، كالتي تعرضت اليها اللغات الرومانية، من جراء استيلاء القبائل الجرمانية، واستيطانها في مختلف أنحاء البلاد.

في الواقع ان عدة أسر مالكة غير عربية استولت على زمام الحكم في مختلف البلاد العربية، في تواريخ مختلفة. إلا أن حكم تلك الأسر المالكة لم يتم بفضل جماعات كبيرة من بني قومهم، ولم يترافق باستيطان عدد كبير من تلك الجماعات، ولذلك لم تلبث تلك الأسر المالكة أن استعربت، فتبنّت لغة البلاد.

ولم يشـذ عمـا قلناه آنفاً إلا أسرة مالكة واحدة، هي أسرة بني عثمان، فإنها لم تستعـرب مثـل سائـر الأسـر المـالكة، لأن عاصمة ملكها كانت - وظلت - خارج البلاد العربية. ونستطيع أن نقول: إنها حكمت البلاد العربية - وظلت تحكمها - من الخارج، عن بعد منها. وفضلًا عن ذلك، فإن لغتها كانت ضعيفة جداً بالنسبة الى اللغة العربية، ولهذا السبب تأثرت منها، اكثر بكثير مما أثرت فيها. فتأثير لغة بني عثمان في اللغة العربية ظل محدوداً، على الرغم من استمرار حكمها مدة تقرب من أربعة قرون.

ولا نغالي إذا قلنا: إن تأثيرها الأساسي لم يتجاوز كثيراً امر تأخير نهضة الأدب، من جراء عدم وجود دولة عربية تشجع الأدب العربي، وتهيء له وسائل التقدم والنهوض.

ب - وقلت: إن البلاد العربية لم تُبتَلَ بتشتت وتفتت يماثل أو يقارب ما ابتليت به البلاد الغربية خلال العهود الاقطاعية.

في الواقع ان البلاد العربية ايضاً فقدت «الوحدة السياسية»، وانقسمت الى دول ودويلات عديدة، إلا أن عدد هذه الدول والدويلات ظل محدوداً. ولم يصل الانقسام السياسي في العالم العربي - حتى في أسوأ عهود «ملوك الطوائف» ولو من بعيد - الى درجة التفتّت التـام الذي حدث في العلم الغربي، حيث اصبحت كل مقاطعة - وكل مدينة تقريباً - مستقلة ومنطوية على نفسها.

ج - وقلت: ان الـديـانـة الاسـلامية التزمت العربية الفصحى كل الالتزام، ولم تتخـلّ عنها للهجة من اللهجات العامية، في يوم من الايام، وذلك لأنها لم تعهد بمهمة تلاوة القرآن الى أئمة المساجد وخطباء الجوامع وحدهم - كما فعلت الديانة المسيحية في العالم الروماني - بل فرضت ذلك عى كل مسلم ومسلمة. فصار لزاماً على كل فرد أن

يتلو طائفة من الآيات القرآنية، كل يوم خلال الصلوات الخمس، حتى خلال الصلوات التي تؤدى بالجماعة، يترتب على كل فرد مؤتّم بأحد المصلين، أن يستمع الى ما يتلوه الإمام جهراً من ناحية، وأن يتلو ـ بعد ذلك ـ هو بنفسه سراً آيات اخرى من ناحية ثانية.

إن هذه الأحكام الدينية استوجبت إنشاء مدارس وكتاتيب كثيرة لتعليم القرآن ـ قراءة وحفظاً ـ الى جميع الاطفال. وهذه المدارس والكتاتيب عمت جميع انحاء البلاد، ولم تنقطع عن العمل، حتى في اسوأ عصور الانحطاط.

وكل ذلك، حال دون انقطاع صلة العرب بالعربية الفصحى، بل ظل يذكرهم بها، ويوصلهم اليها، على الدوام، عن طريق السماع المستمر، والتلاوة المتتالية.

ونستطيع أن نقول: ان فكرة «التعليم العام» التي ظهرت في العالم الغربي مع ظهور البروتستانتية في القرن السادس عشر للميلاد، كانت قد تولدت في العالم العربي منذ ظهور الاسلام. وصارت تنفذ فيه بصورة فعلية وبمقياس واسع، منذ القرن الاول للهجرة.

ولذلك عمّ تعليم القرآن في جميع الجهات بسرعة كبيرة. ومن المعلوم ان لغة القرآن، هي اللغة العربية الفصحى.

ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار أن الكنائس المسيحية في البلاد العربية، هي ايضاً انتهت الى التزام العربية الفصحى، فإن الكنائس الشرقية جعلت العربية لغة الصلوات والمواعظ منذ قرون عديدة. كما ان البروتستانت أيضاً اعتمدوا ترجمة الانجيل الى اللغة العربية. والكنيسة الارثوذكسية كذلك، جعلت العربية لغة الطقوس والصلوات والمواعظ، بعد أن تخلصت من ربقة اليونانية.

ولهذه الاسباب العديدة ظل اتصال العرب باللغة الفصحى اتصالاً وثيقاً، فلم يترك مجالاً لتباعد لغة الكلام عن لغة الكتابة تباعداً كبيراً.

والفوارق بين لغة الكلام ولغة الكتابة ـ بين العامية والفصحى ـ لم تتعدَّ قط حدود فوارق اللهجات، التي لا تحول دون تفاهم اصحابها، بشيء يسير من الجهد والانتباه.

واذا كان الناس، لا يتكلمون الآن بالعربية الفصحى، فإنهم لا يعجزون عن فهمها، ولو كانوا أميين.

فضلًا عن ذلك، اننا نلاحظ ان اللغة الفصحى صارت تزداد تأثيراً وتغلباً على اللهجات العامية شيئاً فشيئاً، منذ بدء النهضات الفكرية والقومية في مختلف الاقطار العربية. حتى ان التقدم في هذا المضمار اصبح يظهر الى العيان ـ ويلمس لمس اليد ـ حتى خلال عقد واحد من السنين. وهذا على الرغم من عدم وجود خطة موضوعية لمكافحة

العامية ونشر الفصحى بصورة منتظمة فعالة.

إن اللغـة الفصحى، هي الآن لغة القرآن والكتابة والدرس، في جميع المدارس والمعاهد العربية، التي صارت تعد بعشرات الآلاف والتي تجمع كل يوم عدة ملايين من التلاميذ والطلاب.

والجرائد اليومية تصدر ـ في جميع الاقطار العربية ـ باللغة الفصحى. ومن المعلوم أنها تطبع كل يوم مئات الآلاف من النسخ، تتداولها أيدي الملايين من القراء، من مختلف الطبقات. فلا يجوز ـ والحالة هذه ـ تشبيه العربية الفصحى باللاتينية، بوجه من الوجوه.

انهـا استطاعت ان تتغلب الى الآن على جميع عوامل البلبلة التي تألبت عليها خلال عصور الانحطاط الطويلة. فلم تفقد نسغ الحياة، حتى في عهود حكم الاجنبي القاسي، وعصور الاستعمار الخانق.

فلا يمكن أن تفقد حيويتها بعد الآن، فيخطىء من يظن أنها ستنقطع عن النمو والازدهار في عصور النهضة وعهود الاستقلال، و. . . لا سيما. . بعد بزوغ فجر الاتحاد.

انها لا تزال حية ونامية، ولا شك في انها ستزداد نمواً في مستقبل الأيام، وستصبح أشد حيوية مما هي الآن.

حول قواعد اللغة العربية

نظـــرات انتقاديـــة

على قواعد اللغة العربية(*)

هذه ملاحـظات انتقـادية، كانت قد عنّت لي في أوقات مختلفة خلال دراستي للكتب المدرسية الموضوعة لتعليم قواعد اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية، وكنت سردتها على بعض علماء اللغة ومعلميها، غير انني أحجمت عن جمعها ونشرها على صفحات الصحف. . الى الآن.

امـا الآن، فبعد أن اطلعت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف المصرية لدرس وسائل «تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة»، وبعد أن قرأت طائفة من الملاحظات التي أبدتها بعض المحافل اللغوية على المقترحات المدونة في التقرير المذكور، رأيت من المحتم علـيَّ أن أجمع وأنشر هذه الملاحظات والانتقادات.

ولهذا السبب جئت ارجو صديقي الاستاذ الزيات أن يتوسط في عرضها على انظار قراء الرسالة بوجه عام، وعلى أنظار علماء اللغة ومؤلفيها بوجه خاص.

كلمـة تمهيديـــة

إن الغاية التي استهدفتها في بحثي هذا، تنحصر في مناقشة «قواعد اللغة العربية: الصرفية والنحوية» وحدها، ولا تتضمن شيئاً في انتقاد «اللغة العربية» نفسها. لأنني أعتقد ان «اللغة العربية» شيء، و«قواعد اللغة العربية» شيء آخر.

فإن «اللغة» بوجه عام ـ تتكون تحت تأثير الحياة الاجتماعية، وتتطور بتطورها، في

(*) نشر في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٨).

حين ان «قواعد اللغة» المدونة تتولد من الابحاث التي يقوم بها العلماء، وتتبدل بتبدل النظريات التي يضعها هؤلاء.

فنستطيع أن نقول: ان «خصائص اللغة» تدخل في نطاق «الامور الطبيعية» التي لا يمكن أن تقاس بمقاييس العقل النظري والمنطق المجرد، في حين ان «قواعد اللغة» لا تخرج عن نطاق «الامور الاجتهادية» التي يجب ان تبقى خاضعة لحكم العقل والمنطق على الدوام.

انني لا اعترض - في مقالي هذا - على من يقول بوجوب التمسك «بخصائص اللغة» على علاتها؛ غير اني اقول في الوقت نفسه: إن «قواعد اللغة المدونة في الكتب» لا تدخل في نطاق «خصائص اللغة»، فمهما تطرفنا في الاخذ بمبدأ «التمسك بخصائص اللغة على علاتها»، ومهما استرسلنا في الدفاع عن نظرية «المحافظة على تلك الخصائص بدون تبديل وتحوير»... يجب أن نسلم في الوقت نفسه بأن ذلك لا يستلزم - بوجه من الوجوه - «التمسك بقواعد اللغة» على اشكالها الحالية. فيجب ان نتذكر على الدوام أن هذه القواعد من وضع علماء اللغة الاقدمين، و هي تمثل - بطبيعة الحال - طرق تفكيرهم في مسائل اللغة، واساليب استنباطهم لقواعدها. لذلك لا يجوز لنا ان نقبلها بدون مناقشة وتفكير، بل يجب علينا أن نعيد النظر فيها، فنسعى الى اصلاحها وتصحيحها وفقاً للطرق المنطقية المتبعة في الابحاث العلمية بوجه عام.

إن الملاحظات الانتقادية المعروضة في هذا المقال، مستندة على هذا الرأي الاساسي، ومنبعثة عن هذا الاعتقاد الصريح، وهي تقوم بحملة على «قواعد الصرف والنحو المدونة» وتطلب اصلاحها اصلاحاً جوهرياً... دون أن تتجاهل «الخصائص» التي تختص بها اللغة العربية، ودون ان تدعو الى اهمال تلك الخصائص او الخروج عليها.

هذا، ومما يجب ألا يغرب عن البال في هذا المقام أن العلماء الذين توغلوا في استنباط قواعد اللغة العربية وتدوينها، لم يتفق بعضهم مع بعض في جميع المباحث والامور، بل كثيراً ما اختلفوا في عدد غير قليل من المسائل والقواعد، واختلافهم هذا ادى الى تكوين مذاهب لغوية شتى.

انني لم أرَ داعياً لاستعراض جميع الآراء والمذاهب اللغوية خلال هذا الانتقاد، بل رأيت أن أحصر بحثي وانتقادي على «قواعد اللغة العربية» التي أصبحت «رسمية نوعاً ما» لدخولها في الكتب المدرسية واندماجها في تقاليد التدريس.

واعتقد ان الكتب المدرسية التي تمثل «القواعد الرسمية» أحسن تمثيل، هي السلسلة المطبوعة في مصر بعنوان كتاب **قواعد اللغة العربية**، لأن هذه السلسلة تدرس في جميع المدارس المصرية بناء على قرار «وزارة المعارف العمومية» منذ عدة سنوات، وهي

تحمل توقيعات عدد غير قليل من كبار الاساتذة والمفتشين، فقد ألفتها لجنة مكونة من خمسة أساتذة، ووضعت خطتها وراجعتها لجنة مؤلفة من خمسة آخرين، وبين هؤلاء المؤلفين والمصححين ثلاثة من اساتذة الجامعة المصرية ومدرسيها: (طه حسين، احمد امين، ابراهيم مصطفى)، وثلاثة من اساتذة دار العلوم: (محمود السيد عبد اللطيف، عبد المجيد الشافعي، علي عبد الواحد وافي)، وثلاثة من المفتشين: (محمد عطية الابراشي، محمد مهدي علام، ومحمد جاد المولى) وقد ساعدت المكانة العلمية والادبية التي اشتهر بها هؤلاء الاساتذة والعلماء على انتشار سلسلة هذه الكتب خارج القطر المصري ايضاً، حتى ان هذا الانتشار أخذ في آخر الامر شكلًا رسمياً في العراق اذ اقتفت وزارة المعارف العراقية اثر وزارة المعارف المصرية في هذا الباب، فقررت تدريس الكتب المذكورة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية.

فإذا اعتبرنا «قواعد اللغة» المدونة في سلسلة هذه الكتب ـ المقررة في مصر والعراق ـ بمثابة «القواعد الرسمية» كنا قد عبرنا عن الحالة الراهنة احسن تعبير.

إن الملاحظات الانتقادية في هذا المقال تحوم حول الخطط المتبعة في الكتب الرسمية المذكورة وقواعد اللغة المدرجة بها.

١ ـ تبويب المباحث

إن ابراز المآخذ التي تلفت انظار الباحث في كتب «قواعد اللغة العربية» تعود الى الطريقة المتبعة في «تبويب المباحث وعرضها» فإن هذه الطريقة تخالف اصول التربية والتعليم مخالفة صريحة، كما تنافي العقل والمنطق منافاة تامة.

وأعتقد ان الامثلة التالية تكفي لاظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء:

أ ـ من المعلوم ان مفهوم «المضاف» مرتبط بمفهوم «المضاف اليه» ارتباطاً وثيقاً، لأن كل واحد منهما يكون ركناً اصلياً من ركني «الاضافة». فلا نستطيع ان نتصور احدهما دون ان نفكر في الآخر، ولا يمكننا ان نعطي فكرة واضحة عن أحدهما دون أن نتطرق الى الآخر. فالمنطق يقضي علينا بالبحث في المضاف والمضاف اليه بصورة مترابطة، بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر.

غير أن «قواعد اللغة العربية» الرسمية تهمل هذا الامر البديهي اهمالاً غريباً فلا تهتم بالعلاقة الوثيقة بين المضاف والمضاف اليه، وانما تجعل من كل منهما بحثاً مستقلاً يدخل في باب خاص.

فإذا تتبعنا جميع الابحاث المتعلقة بالمضاف والمضاف اليه في سلسلة كتب القواعد التي نحن بصددها نجد ان الجزء الاول منها يبحث في «المضاف اليه» وحده فهو يحاول

تفهيم «المضاف اليه» عن طريق مقابلته بـ «النعت»، ويعرفه بهذا التعريف: «اسم يكمل معنى اسم سابق قبله ولا يدل على صفة فيه» (ص ٤٥).

اما الجزء الثاني فيذكر «المضاف» في اوائل أبحاثه مستقلاً عن «الاضافة» وعن «المضاف اليه». ويتطرق اليه في بحث «المعرفة والنكرة» عندما يستعرض انواع «المعرفة» تحت تعبير «المضاف الى معرفة» (ص ١١). وأما «المضاف اليه» فلا يذكره إلا في اواخر ابحاثه في باب الأسماء المجرورة. وهناك فقط يذكر العلاقة بين «المضاف والمضاف اليه» (ص ١٠١).

انني أعترف بأنه يصعب عليّ أن أتصور طريقة بحث وتبويب أبعد عن منطق اللغة من هذه الطريقة كما يستحيل عليّ أن أبتكر خطة عرض وتعليم أفعل في تصعيب الأبحاث وتشويش الاذهان من هذه الخطة.

ب ـ من المعلوم أن الأسماء تقسم من حيث شمول مدلولاتها الى قسمين أصليين: اسم خاص او اسم علم، واسم عام او اسم جنس. ويعتبر هذا التقسيم من التقسيمات الأساسية والمباحث الأولية في جميع اللغات.

غير أن قواعد «اللغة العربية الرسمية» لا تذكر شيئاً عن اسم الجنس، وأما اسم العلم فتذكره في الجزء الثاني، دون أن تقابله بنقيضه. إنها تذكره في بحث «النكرة والمعرفة» كنوع من أنواع المعرفة، بين الضمير واسم الاشارة والاسم الموصول والمضاف الى معرفة (ص ١١).

انني أعتقد بأن من ينظر في هذه الخطة نظرة انتقادية مجردة عن تأثير «الألفة المخدرة» يضطر الى التسليم بأنها لا تتفق مع اصول التصنيف العلمية بوجه من الوجوه، كما أنها تنافي أساليب التعليم السليمة كل المنافاة.

ج ـ لا يخفى ان الفعل ينقسم ـ من حيث المعنى ـ الى قسمين: لازم ومتعدٍ. ولا حاجة الى البرهنة على ان المنطق يقتضي بشرح هذا التقسيم في باب الافعال. غير أن «قواعد اللغة العربية» لا تسير على هذه الطريقة المنطقية، بل تذكر ذلك عرضاً في بحث المفعول به، عند استعراض الاسماء المنصوبة في باب «إعراب الاسماء» (ج ٣، ص ١٠٦).

د ـ كذلك لا يخفى ان الفعل ينقسم ـ من وجهة أخرى ـ الى معلوم ومجهول، والمنطق يقضي بشرح ذلك في باب الافعال بطبيعة الحال، غير ان «قواعد اللغة العربية» لا تلتزم هذه الطريقة المنطقية، بل تذكر «المجهول» وحده، وذلك بصورة عرضية في بحث «نائب الفعل» عند استعراض الاسماء المنصوبة في باب «اعراب الاسماء» (ج ٢، ص ٤٥).

هـ ـ من المعلوم أن «حرف التعريف» من أهم عناصر الكلام في اللغة العربية، وهو كثير الاستعمال جداً في التكلم والقراءة والكتابة، ومع هذا إذا تتبعنا سلسلة كتب «قواعد اللغة العربية» نجدها لا تهتم به اهتماماً يتناسب مع كثرة استعماله:

فإن الجزء الاول منها لا يذكر شيئاً عن حرف التعريف بالرغم من كثرة وروده في عبارات الكتاب اعتباراً من صفحاته الاولى. والجزء الثاني أيضاً لا يلتفت اليه مع أنه يفرد بحثاً خاصاً للمعرفة والنكرة، ويذكر أنواعاً من المعرفة فيها الضمير، واسم الاشارة، والاسم الموصول، والمضاف الى معرفة.

ان حرف التعريف لا يثير شيئاً من اهتمام واضعي الكتب المذكورة إلا في الجزء الثالث منها، وهو الجزء الخامس بالصف المنتهي من الدراسة الابتدائية، وذلك في بحث أنواع المعارف تحت عنوان «المعرف بأل» (ص ٤١).

و ـ من المقرر أن التنوين من خصائص اللغة العربية التي تستعمل كثيراً، والتي تؤثر في معنى الكلمات تأثيراً كبيراً. ومن الغريب ان كتب قواعد اللغة العربية لا تذكر شيئاً عنه إلا في اواخر الجزء الثالث منها، وذلك في بحث «الممنوع من الصرف» وفي صدد «إعراب الممنوع من الصرف» (ص ٦١).

وإذا أجلنا النظر في ذلك البحث وجدنا فيه استعراضاً طويلاً للكلمات التي لا يجوز أن تنوّن ولكيفية اعراب تلك الكلمات دون أن نجد فيه أية اشارة الى مواطن استعمال التنوين، والمعاني المستفادة من التنوين، والعلاقة الموجودة بين التعريف والتنوين.

ز ـ من الواضح أن أسماء الاعداد من أهم أركان اللغات، وهي من الكلمات التي تستعمل بكثرة خلال الحديث والقراءة والكتابة، غير أن كتب قواعد اللغة العربية لا تهتم بها ولا تذكر شيئاً عنها الا في الجزء الثالث منها. كما أنها لا تفعل ذلك إلا بصورة عرضية، في بحث التمييز خلال استعراض الأسماء المنصوبة، في باب الاسماء المعربة. . (ص ١٣٠).

أنا لا أرى حاجة الى الاكثار من هذه الامثلة، ولا إلى اطالة الشرح لإظهار مواطن الخطأ والشذوذ في كل واحد منها. غير أنني لا أود أن أختم ملاحظاتي على كيفية «التبويب والعرض» دون أن أشير الى ما اعتقده في منشأ هذه المآخذ والاخطاء الغريبة واسبابها: أعتقد أن أسباب كل ذلك تتلخص في نزعة واحدة، وهي نزعة «الاهتمام بالاحكام النحوية وبمواطن الاعراب» اكثر من «الالتفات الى المعاني المفهومة، ومواطن الاستعمال». كل شيء في الطريقة المتبعة في تبويب القواعد وعرضها يدل على ان الذين دونوا هذه القواعد وجهوا جل اهتمامهم الى مسائل الاعراب، واعتبروها الغاية القصوى من دراسة اللغة، كأنهم ممن يعتقدون ـ ضمناً ـ أن جميع ابحاث قواعد اللغة يجب ان

تبتدىء من وجهة نظر الاعراب، وتنتهي بتثبيت قواعد الاعراب، وتبوّب حسب ما تقتضيه أحكام الاعراب، وأما المعاني التي تؤديها الكلمات والوظائف التي تقوم بها في تكوين العبارات، فهي من الأمور الثانوية التي يجب أن تترك على الهامش، أو من الأمور التافهة التي يجب أن تهمل بتاتاً.

ان آثار هذه النزعة المخالفة لأهم أسس التربية والتعليم تظهر بكل وضوح وجلاء في الطرق المتبعة في قضايا «التبويب» كما شرحناها آنفاً، وتظهر بوضوح اكثر في الطرق المتبعة في أمور «التعريف» كما سنذكرها فيما بعد.

٢ ـ طريقة التعريف

ان معظم التعريفات المدونة في كتب «قواعد اللغة العربية» مخالفة للقواعد المنطقية التي يجب ان تراعى في كل تعريف، ومنافية للأسس التربوية التي يجب ان يبنى عليها كل تعليم.

وأبرز امثلة هذه المخالفة تتجلى في تعريف «اللازم والمتعدي» من الأفعال. . . هذا التعريف مسطور في الجزء الثالث من كتب الدراسة الابتدائية والجزء الاول من كتب الدراسة الثانوية. . فإذا راجعنا كتاب الدراسة الابتدائية وجدنا فيه هذا التعريف: «يسمى الفعل متعدياً إذا نصب مفعولاً به، ويسمى لازماً إذا لم ينصبه» (ص ١٠٦) فهذا التعريف لا يدعو الى التأمل في مدلولات الافعال لتمييز اللازم والمتعدي منها، بل يطلب النظر في تأثيرها في اعراب الكلمات التي تليها دون ملاحظة طبيعة الحدث المفهوم منها.

وإذا استعرضنا جميع التفاصيل التي تتقدم هذا التعريف نجد انها جميعها تسير على نفس النمط: المفعول به هو الاسم المنصوب الذي وقع على مسماه. . قد ينصب الفعل مفعولاً واحداً. . وقد ينصب مفعولين، أصلهما ليس مبتدأ وخبراً. . . ويسمى لازماً اذا لم ينصبه (ص ١٠٥ ـ ١٠٦). هذه هي سلسلة الايضاحات التي توصل الى التعريف الآنف الذكر.

وأما اذا راجعنا الجزء الخاص بالدراسة الثانوية، وجدنا فيه ايضاً تعريفاً مماثلاً للتعريف المذكور بعد كلمة عن رفع الفاعل ونصب المفعول به:

«اذا قلت انفتح الباب، وفتح علي الباب، وتأملت الفعل في المثالين وجدت الاول رفع الفاعل فقط، ورأيت الثاني رفع الفاعل ونصب المفعول به. . . وكل فعل من النوع الاول يسمى لازماً، وكل فعل من النوع الثاني يسمى متعدياً. . . فاللازم ما لا ينصب مفعولاً به، والمتعدي ما ينصب المفعول به» (ص ٦٨).

ان نزعة اهمال «المعنى»، والاستناد على «الاعراب» تتجلى في هذه الشروح

والتعريفات بكل وضوح وجلاء، وتؤدي الى التباعد عن جادة المنطق تباعدا غريباً، لأن الاسماء التي تقع تحت أبصارنا عندما نقرأ في الكتب والجرائد لا تكون مرفوعة او منصوبة في حد ذاتها، بل تكون غير مشكولة ،فتحتمل الرفع والنصب على حد سواء ونحن نحتاج الى «قواعد النحو» لنعرف ما اذا كان يجب علينا أن نقرأ اواخر تلك الكلمات مرفوعة او منصوبة. . . وكذلك الامر في الكلمات التي تجول في خاطرنا عندما نفكر في موضوع ونحاول التعبير عنه، فإنها ايضاً لا تكون مرفوعة او منصوبة في حدا ذاتها، ونحن نقدم على رفعها او نصبها حسب ما تعلمناه او اعتدناه من قواعد النحو؛ لذلك نستطيع ان نقول: ان اعتبار «نصب المفعول به» واسطة لتعريف «الفعل المتعدي» يكون بمثابة قلب الامور رأساً على عقب.

ان أبسط قواعد المنطق تقضي بتعريف اللازم والمتعدي من جهة، والفاعل والمفعول من جهة اخرى، حسب معانيها ومعاني العبارة التي تتألف منها، وذلك كما يفعل لغويو العالم بأجمعهم.

وأما كيفية الاعراب، فيجب ان تكون بمثابة «القاعدة التي نصل اليها»، لا «الاصل» الذي نبدأ منه، او «الأساس» الذي نبني عليه.

فلا يجوز لنا ان نقول: هذا الفعل متعدٍ، لأنه نصب مفعولاً به، بل يجب ان نقول: هذا الفعل متعدٍ فيحتاج الى مفعول به؛ وهذا الاسم مفعول به، فيجب ان يعرب منصوباً.

إن طريقة «تعريف الكلمة بالنظر الى اعرابها» في كتب قواعد اللغة العربية ليست من الامور المنحصرة في بحث «المتعدي واللازم»، بل هي من الطرق المتبعة في كثير من الأبحاث الاخرى أيضا:

المبتدأ ـ اسم مرفوع يقع في اول الكلام (ج ١، ص ٣٠).

الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل ويذكر بعده (ج ١، ص ٣٢).

نائب الفاعل اسم مرفوع حل محل الفاعل بعد حذفه، وتقدمه فعل مبني للمجهول (ج ٢، ص ٧١).

المفعول المطلق اسم منصوب يبين سبب حصول الفعل الذي قبله (ج ٢، ص ٧٤).

المفعول معه اسم منصوب يبين الشيء الذي قارن وجوده وقوع الفعل، ويكون مسبوقاً بواو بمعنى مع (ج ٢، ص ٧٧).

ظرف الزمان اسم منصوب يبين زمن حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

ظرف المكان اسم منصوب يبين مكان حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

١١ ـ ١٥٨١

الحال ـ اسم منصوب يبين هيئة الفاعل او المفعول به عند حصول الفعل (ج ٢، ص ٨٠).

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات، على ضوء الملاحظات التي سردناها آنفاً حول تعريف اللازم والمتعدي، يسلم بأنها لا تتفق مع «منطق التعريف» بوجه من الوجوه، كما انها تخالف «اسس التعليم» مخالفة صريحة. في الواقع انها لا تستند الى احكام الاعراب وحدها ـ مثل تعريف اللازم والمتعدي الذي انتقدناه آنفاً ـ ولكنها تجعل الاعراب ركناً اساسياً من اركانها وتخلط ـ بهذه الصورة ـ بين التعريف والقاعدة، وبين الاصل والنتيجة، خلطاً غريباً. فإذا اردنا ان نرجع هذه التعريفات الى مقتضيات المنطق العلمي، وجب ان نحذف منها كل ما يعود الى الاعراب. اما مسألة الاعراب، فيجب ان نفرغها في قالب «قاعدة» مستقلة عن التعريف.

فلا يسوغ لنا ان نعرّف الفاعل بقولنا: «الفاعل اسم مرفوع يدل على الذي فعل الفعل» بل يجب ان نعرفه بقولنا «اسم يدل على الذي فعل الفعل» ثم نأتي بقاعدة في اعراب الفاعل مستقلة عن تعريفه، فنقول: «الفاعل يعرب مرفوعاً».

كما يجب ان نتبع خطة مماثلة لما ذكرناه في بقية التعريفات المذكورة آنفاً.

ومما يلفت الانظار في هذا الباب، بوجه خاص، هو ان واضعي كتاب تكوين الجمل ـ الذي يؤلف الجزء الاول من سلسلة كتاب قواعد اللغة العربية ـ كانوا عرفوا الفاعل على هذ النمط دون ان يدمجوا قاعدة اعرابه في تعريفه، وذلك في الطبعة الاولى من كتابهم، ولكنهم غيروا خطتهم هذه في الطبعة الثانية، كأنهم اعتبروا تعريفهم الاول خروجاً عن المألوف وغير وافٍ بالمقصود، فأرادوا أن يصححوه بتعريف يستند الى الاعراب قبل كل شيء. فقالوا: «الفاعل اسم مرفوع يدل على . . .» وبذلك أخرجوا هذا التعريف ايضاً من جادة المنطق والصواب.

يظهر من هذه التفصيلات ان الخطة التي يمشي عليها المؤلفون في التعريفات تستمد اتجاهها من التي ذكرناها آنفاً، خلال تعليلنا للخطة المتبعة في امر التبويب، وهو نزعة الاهتمام بالاعراب اكثر من الالتفات الى المعنى المفهوم.

غير اني اعتقد ان لهذه الخطة ـ ولهذه النزعة ـ بعض العوامل التاريخية التي تعود الى ادوار نشأة «قواعد الصرف والنحو». فإن من المعلوم ان هذه القواعد دوّنت ـ في الدرجة الاولى ـ تحت تأثير حاجة الاعجام الذين لم ينشأوا على العربية، وذلك كما حدث في أمر تدوين القواعد في سائر اللغات بوجه عام. وكان القصد من تعليم العربية لهؤلاء الاعجام تمكينهم من قراءة القرآن وتسهيل فهمهم لمعانيه. ومما لا يحتاج الى ايضاح ان الاعجمي الذي يقرأ القرآن، يرى أمام عينيه سلسلة كلمات مشكولة بعضها مرفوع،

وبعضها منصوب، وبعضها مجرور، وبعضها ساكن، فيرى ويقرأ هذه الكلمات قبل أن يفهم شيئاً من معانيها، فإذا اتخذ رفع الكلمة او نصبها نقطة بدء لدرسه وبحثه فلا يكون قد سلك مسلكاً مخالفاً للعقل والمنطق، من الوجهة العملية فإذا قال: «هذا اسم مرفوع، وقع في اول الجملة، فهو المبتدأ إذن. . .» و«هذا اسم مرفوع، اتى بعد الفعل، فهو الفاعل إذن»، يكون قد سار على خطة لا تجانب الصواب ـ من الوجهة العملية ـ بالنسبة الى حالته الخاصة.

غير ان الاستمرار على اتباع خطة مماثلة لهذه في هذا العصر ولا سيما في تعليم ابناء الضاد الذين يتكلمون العربية ويقرأون الكتب والجرائد والمجلات المطبوعة، لا يمكن ان يتفق مع مقتضيات المنطق بوجه من الوجوه، ويخالف اصول التربية والتعليم في كل الوجوه.

انني لا اجد سبيلًا لتعليلها الا بإرجاعها الى تأثير الاحوال الخاصة التي أشرت اليها، وباعتبارها من تراث العصور القديمة التي نوهت بها. والمآخذ التي سأذكرها في بحث «العلامات» تؤيد هذا التعليل بوضوح اقوى.

٣ ـ ابحاث العلامات

ان سلسلة «قواعد اللغة العربية» تحتوي ـ في اقسامها الثانوية ـ على عدة ابحاث في «العلامات»، فتذكر سلسلة طويلة من «العلامات» التي «تميز» كلًا من الاسم والفعل والحرف كما تشرح العلامات التي تميز كلًا من الماضي والمضارع والأمر.

وتذكر تسع علامات للاسم، وخمس علامات للفعل بوجه عام، وعلامتين لكل من الماضي والمضارع والامر بوجه خاص، واما فيما يخص «الحرف» فإنها تقول في صدده «ليس للحرف علامات تميزه، فعلامته الا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل».

انها تعتبر ـ مثلًا ـ «قبول التنوين من علامات الاسم» و«قبول ضمير الرفع المتصل» من علامات الفعل، و«قبول تاء التأنيث الساكنة» من علامات الفعل الماضي، «وصحة الوقوع بعد لم» «من علامات فعل المضارع . . .».

كل من ينظر في هذه الابحاث، نظرة فاحصة عارية من تأثير الالفة المخدّرة، يضطر الى التسليم بأنها خالية من الفائدة، ومخالفة للمنطق في وقت واحد.

من الامور البديهية ان مفهوم «ضمير الرفع المتصل» الذي يلحق الفعل ـ مثلًا ـ اعقد بطبيعة الحال من مفهوم «الفعل» نفسه، ومعرفته اصعب من معرفة الفعل بدرجات، فلا يجوز ان نعتبره واسطة لتمييز الفعل من غيره من الكلمات بوجه من الوجوه، ولا سيما ان «قبول وعدم قبول ضمير الرفع المتصل» ليس من الامور التي يمكن معرفتها رأساً واختبارها

مباشرة. فاعتبار «القبول او عدم القبول» علامة للفعلية او عدم الفعلية يخالف أبسط قواعد المنطق مخالفة كلية.

كذلك الامر في سائر العلامات. فاعتقد انه يتحتم حذف جميع الابحاث المتعلقة بالعلامات التي ذكرناها آنفاً، على ان يفرغ البعض منها على «شكل قاعدة» يتعلمها الاطفال »«للعمل» لا «للتمييز».

لا يجوز لنا ان نقول: «دخول قد على الكلمة يدل على انها فعل»، بل يجب علينا ان نقول: «لفظة قد لا تدخل الا على الافعال».

لا يجوز لنا ان نقول: «صحة وقوع الكلمة بعد لم تدل على انها فعل مضارع»: بل يجب ان نقول: «ان لفظة لم تدل على النفي، غير انها لا تستعمل إلا في المضارع»، فيجوز ان يقال لم يكتب، ولا يجوز ان يقال لم كتب.

وبهذه الصورة تتحول هذه الابحاث الى قواعد عملية مفيدة. واما الاستمرار في استعراض الامور التي ذكرناها آنفاً كعلامات تساعد على تمييز انواع الكلمات فهو بمثابة الخروج على المنطق بصورة صريحة.

اما دخول مثل هذه الابحاث في كتب القواعد، بالرغم من مخالفتها الصريحة للمنطق، فأعتقد انه لا يمكن أن يعلل الا بالرجوع الى السبب الاصلي الذي ذكرته آنفاً.

فالأعجمي الذي يتعلم العربية، دون ان ينشأ عليها، والذي يستطيع ان يقرأ الكلمات دون ان يفهم معانيها، قد يستفيد من مثل هذه الابحاث في تمييز انواع الكلمات حسب بعض العلامات الظاهرية التي ترافقها، فإذا رأى كلمة لا يعرف معناها، ولاحظ انها منوّنة استطاع ان يقول انها «من الاسماء لأنها منونة»، كما انه إذا رأى كلمة غريبة عنه ولاحظ انها مسبوقة بلفظة قد، قال «هذه من الافعال» لأنها قبلت دخول لفظة قد عليها.

فإذا جاز لعلماء اللغة القدماء ان يسلكوا هذا المسلك، متوخين بعض الفوائد العملية التي يستطيع ان يجنيها منها بعض الأعجام.. فلا يجوز لمؤلفي القواعد ومعلمي اللغة في هذا العصر ان يشوشوا الاذهان بمثل هذه الابحاث الغريبة.

٤ ـ تصنيف الكلمات والجمل

قبل ان اختم هذه الملاحظات الانتقادية، أرى أن ألفت الانظار الى مآخذ الخطة التي اعتادها علماء اللغة العربية في امر تصنيف الجمل والكلمات:

١ ـ من المعلوم ان الكلمات تقسم ـ في قواعد اللغة العربية ـ الى ثلاثة انواع: اسم،

وفعل، وحرف، في حين انها تقسم في سائر لغات العالم الى انواع كثيرة يبلغ عددها ثلاثة امثال ذلك.

فيجدر بنا ذلك ان نتساءل ـ تجاه هذا الفرق العظيم ـ فيما اذا كان هناك مبررات فعلية واسباب حقيقية تستوجب التباعد الى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات من وجهة تصنيف الكلمات.

إذا انعمنا النظر في المعاني التي يقصدها اللغويون من كلمتي «الاسم والفعل» وجدنا ان علماء العربية يضيّقون «مفهوم الفعل» بعض التضييق، غير انهم يوسعون «مفهوم الاسم» توسيعاً كبيراً.

انهم يحددون مفهوم الفعل بحدود ضيقة جداً، لأنهم لا يرون «الدلالة على الحدث والعمل» كافية لتعريف الفعل، بل يشترطون فيه «الدلالة على حصول العمل في زمن خاص» ولهذا السبب لا يدخلون المصدر واسم الفاعل واسم المفعول في عداد الافعال.

واما مفهوم الاسم، فإنهم يوسعونه بدون حساب، ويدخلون فيه كثيراً من الكلمات التي تعتبر في سائر اللغات انواعاً قائمة بذاتها. ولا نغالي اذا قلنا إنهم يدخلون في مفهوم الاسم كل ما يبقى خارجاً عن نطاق الفعل والحرف. فالاسم الذي يتصورونه يشبه كشكولاً يحتوي على اشياء شتى ـ من اسم العلم الى الصفة، ومن اسم الموصول الى الضمير، ومن اسم الاشارة الى المصدر.. فيصبح من المتعذر على المتعلم ان يكوّن في ذهنه مفهوماً واضحاً عن الاسم، كما يتعسر على المؤلفين انفسهم ان يحددوا مفهومه ويعينوا معناه بالدقة التي تتطلبها التعريفات العلمية.

فإذا استعرضنا التعريفات المسطورة في كتب «قواعد اللغة العربية» الرسمية عن «الاسم» وجدناها لم تكن من التعريفات الجامعة المانعة، وان الغموض والنقص والارتباك تسودها بكل وضوح وجلاء. لأننا نجد في الجزء الثاني ـ الخاص بالدراسة الابتدائية التعريف التالي:

«... اسم لانسان او حيوان او نبات او جماد...» (ص ١). من الامور البديهية ان هذا التعريف لا يشمل ـ من الوجهة المنطقية ـ الصفات والاعداد، ويبقى اضيق من أن يتسع للاسم الموصول ولاسم الاشارة بطبيعة الحال.

وأما في الجزء الثالث، فنجد تعريفاً يحاول اكمال التعريف الاول وتصحيحه بقيد جديد: «الاسم هو الذي يدل على الانسان او الجماد او النبات او الحيوان وغير ذلك...» (ص ١) ولا حاجة الى البيان ان تعبير «وغير ذلك» الذي أضيف الى التعريف بهذه الصورة لا يخلو من الغموض، ولا يحدد الامر بوجه من الوجوه.

وأما اذا راجعنا كتاب الدراسة الثانوية، فنجد فيه تعريفاً آخر يختلف عن التعريفين السابقين اختلافاً كبيراً:

«الاسم ما دل بنفسه على معنى تام، ليس الزمن جزءاً منه» (ص ١) كما نجد بعد هذا التعريف بعض التفاصيل الايضاحية، ويكون: ١ ـ لانسان... ٢ ـ ولحيوان... ٣ ـ ولنبات.. ٤ ـ ولجماد... ٥ ـ كما يكون لمعنى يفهم ويتصور ولا يحس، مثل الذكاء، الحكمة، الفهم (ص ١).

انني اعتقد ان هذا التعريف ايضاً لا يمكن ان يشمل ـ منطقياً ـ الضمائر والاسماء الموصولة بالرغم من كثرة المفاهيم المجردة التي تقيده وتعقده.

هذا ولا يستطيع احد ان يدعي بأن كلمات «الذي، ذلك، نا، كما...» تدل على معنى تام قائم بنفسه.. كما أنه ليس في وسع احد ان يسلم بأن الزمان ليس جزءاً من مدلول كلمات «الماضي، الآتي، الامس، السنة، الشتاء، اسبوع، أقدم...».

يظهر جلياً من جميع هذه الملاحظات ان علماء اللغة لم يوفقوا لايجاد تعريف يشمل جميع الكلمات التي اعتبروها من اقسام الاسماء.

فليس من المعقول اذن ان نبقى متمسكين بهذا التقسيم القديم بل من الأوفق ان نعيد النظر فيه على اساس تكثير انواع الكلمات اسوة بما يفعله لغويّو العالم... ولا شك في ان ذلك يكون اقرب الى مقتضيات العقل والمنطق، واضمن لتسهيل التفهيم والتعليم.

انا لا أحاول وضع خطة تفصيلية لهذا التقسيم الجديد، بل اكتفي ببيان الحاجة اليه، واذكر بعض الامثلة لتوضيح رأيي في هذا الامر وتأييده.

أ ـ ان معنى الاسم ـ في حد ذاته ـ يختلف عن معنى الصفة اختلافاً بيّناً: لأن الاسم يدل ـ عادة ـ على الاشياء نفسها، في حين ان الصفة تدل على اوصاف الاشياء وحالاتها. والصفات تقوم بأدوار مهمة في الحديث والكتابة تختلف عن ادوار الاسماء الاعتيادية اختلافاً كبيراً. فلا مبرر لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحد، خلافاً للخطة المتبعة في تصنيف الكلمات في سائر اللغات.

ومما يجب ان يلاحظ في هذا الصدد ان الاسم والصفة يختلفان في اللغة العربية من وجهة بعض القواعد ايضاً. فان الاسم ـ بالمعنى الخاص الذي اشرنا اليه آنفاً ـ يكون مذكراً او مؤنثاً في حد ذاته، واما الصفة فلا تكون مذكرة ولا مؤنثة في ذاتها، بل تقبل التذكير والتأنيث بطبيعتها، فتذكر او تؤنث حسب جنس الاسماء التي تصفها.

أعتقد ان هذه الملاحظات كافية لاعتبار «الصفة» قسماً خاصاً من اقسام الكلام،

مستقلًا عن الاسم، ولا أشك في ان ذلك يكون أوفق واقرب لمقتضيات العلم والتعليم في وقت واحد.

ب ـ ان مدلول الضمير ايضاً يختلف عن مدلول الاسم الاعتيادي اختلافاً واضحاً ولا سيما الضمائر المتصلة، فإنها تتباعد عن مدلول الاسماء تباعداً كلياً.

فإذا احتفظنا بمبدأ تقسيم الاسم الى ثلاثة اقسام، وفكرنا في القسم الذي يجب ان يدخل فيه «المتصل» من الضمائر، وجدنا أنه أقرب الى مدلول الحرف من مدلول الاسم. وما دمنا نعرف الاسم بقولنا «كلمة تدل بنفسها على معنى تام» ونعرف الحرف بقولنا «كلمة لا يظهر معناها الا اذا ذكرت مع غيرها...» فلا نستطيع ان ندخل الضمير المتصل ـ دون ان نخرج عن جادة المنطق ـ في عداد الاسماء، بل نضطر الى اعتباره من جملة الحروف.

ومهما استرسلنا في سلوك طرق التأويل الملتوية، لا نستطيع ان نجد مبرراً منطقياً لاعتبار لفظة «نا» من الاسماء مع اعتبار لفظة «لا» من الحروف، او «ها» من الاسماء مع اعتبار «ما» من الحروف.

واذا استعرضنا بعض التعبيرات المتداولة مثل «عنه، منك، فينا، بها، لكم..» وأنعمنا النظر في مدلول كل جزء من جزئي هذه التعبيرات على ضوء التعريفات الموضوعة لكل من «الاسم والحرف» لا نستطيع ان نجد أدلة منطقية على ان الجزء الاول منها: (عن، من، في، ب، ل) يجب ان يعتبر من الاسماء. فمن الاوفق ـ من جميع الوجوه ـ ان نعتبر الضمير قسماً مستقلًا من اقسام الكلام، نوعاً من انواع الاسم.

ج ـ من المعلوم ان علماء اللغة يحصرون الفعل في الماضي والمضارع والامر، لأنهم يعرفونه بقولهم: «ما يدل على حصول عمل وحدث في زمن خاص» ويدعون ان اسم الفاعل لا يتضمن «الحدوث في زمن خاص» في حين ان الامر يعني «طلب العمل بعد زمن التكلم».

انني أرى في كل ذلك شيئاً من الجبر لطبائع الكلمات، لأن الامر يدل ـ في حقيقة الحال ـ على «طلب العمل» فقط، ولا يدل على زمان العمل مباشرة.

لا شك في ان «الامر» لا يمكن ان يعود الى الماضي، والمأمور لا يمكن ان يعمل العمل الذي يؤمر به الا بعد تلقيه، فيجوز لنا ان نقول بهذا الاعتبار: «ان الامر يعود الى المستقبل بطبيعة الحال».

غير انه يجب ان نلاحظ على الدوام ان المعاني التي يستدل عليها من الكلمات والعبارات نتيجة المحاكمات الذهنية شيء، والمعاني التي نفهمها منها مباشرة شيء آخر.

وإلا فإذا اردنا ان نسترسل في المحاكمات والتفسيرات استطعنا ان ندعي ان اسم الفاعل ايضاً لا يخلو من فكرة الزمن، كما ان اسم المفعول لا يختلف عنه في هذا الباب. فعندما يقال لنا: «الطائر مجروح» نستدل من كلمة مجروح ان الطائر جرح قبلًا، وان آثار الجرح لا تزال ظاهرة عليه، وعندما يقال لنا «فلان نائم» نفهم من كلمة نائم انه نام قبلًا، ولا يزال في حالة النوم. وعندما يقال لنا: «انا ذاهب» نفهم من كلمة ذاهب ان القائل يتأهب للذهاب.

ومن الغريب ان علماء اللغة العربية الذين يتناسون هذه الحقائق الواضحة يسترسلون في تأويلات غريبة لاظهار معاني الازمنة المندمجة في اسماء الافعال، فيقولون مثلًا: «آه» اسم فعل مضارع بمعنى «أتألم» و«هيهات» اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعد». و«هلم» اسم فعل امر بمعنى «أقبل».

كل من ينعم النظر في هذه التعريفات والتقسيمات والتفسيرات الملتوية دون ان يبقى تحت تأثير الالفة المخدّرة، يضطر الى التسليم بأن كل ذلك يحتاج الى التبديل والتصحيح، ويتطلب البحث عن تعريفات وتقسيمات جديدة.

د ـ من المعلوم ان الجملة تقسم الى قسمين: فعلية واسمية. ولكنا عندما ننظر الى الأمور نظرة منطقية، يجب ان نفهم من تعبير «جملة فعلية» الجملة التي تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث، كما يجب ان نفهم من تعبير «جملة اسمية» الجملة التي لا تحتوي على فعل، وبتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن اوصاف اسم من الاسماء وحالاته. غير ان قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقية، بل تخالفها مخالفة كلية:

فإنها تعتبر الجملة «فعلية» عندما تبتدىء بفعل، «اسمية» عندما تبتدىء باسم. ومعنى ذلك: انها لا تصنف الجمل حسب انواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدىء بها دون ان تلتفت الى بقية كلماتها.

ونظراً لهذه القواعد الرسمية فإن عبارة «نام الولد» يجب ان تعتبر جملة فعلية، في حين ان عبارة «الولد نام» يجب ان تعتبر جملة اسمية، مع ان كلتيهما تتألفان من نفس الكلمتين، وتؤديان الى نفس المعنى.

انني أعتقد ان تفسير الجملة على هذا النمط الغريب نتيجة خطأ منطقي، وقع فيه علماء اللغة ـ في عصور التدوين الأولى ـ بسبب اهتمامهم بالاوصاف الظاهرة اكثر من تفكيرهم بالمعاني المفهومة.. كما شرحنا ذلك آنفاً.

واما استمرار المؤلفين المعاصرين على التزام هذه الخطة العجيبة، فلم أجد سبيلًا

الى تعليله الا بتأثير «الالفة المخدرة» ونزعة التفادي من الخروج على التعاريف والتصانيف القديمة.

ومما يجب ان نلاحظه في هذا الباب ان هناك امراً آخر يزيد في غرابة نتائج هذين التعريفين، ويوسع المسافة بين المنطق والقواعد:

فقد عرّف علماء اللغة «الفاعل» ـ تحت تأثير النزعة التي ذكرناها آنفاً ـ بقولهم: «اسم مرفوع يتقدمه فعل». . فإذا تقدم الاسم على الفعل لا يترتب على ذلك ـ في عرفهم ـ تحول الجملة من فعلية الى اسمية فحسب، بل يترتب على ذلك خروج الاسم من الفاعلية ايضاً. فعندما يقال «الولد نام» لا يرون مسوغاً لاعتبار كلمة الولد فاعلاً، نظراً لمخالفة ذلك للتعريفات التي وضعوها.

وبما ان هناك «فعلًا» يتطلب فاعلاً، فإنهم يلتجئون الى طرق التأويل الملتوية، فيقولون ان الفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر، واما الولد فما هو الا مرجع هذا الضمير المستتر. وبتعبير آخر: يدعون ان الفاعل ليس «الولد» المذكور صراحة، وانما هو ضمير مستتر يعود الى الاسم المذكور.

انني اعتقد ان الانسان لو قصد التعقيد والتشويش لغرض من الاغراض، لما استطاع ان يجد طريقة تصنيف وتفسير اكثر اعوجاجاً واشد غرابة من تلك.

افلم يحن بعد وقت الاقدام على التخلص من هذه المسالك الملتوية والرجوع الى طرق المنطق والصواب؟

الخلاصـــة

إن الامثلة الانتقادية التي استعرضتها في الابحاث السالفة تبين بكل وضوح وجلاء ان «قواعد اللغة العربية» الرسمية مشوبة بنقائص كثيرة، من حيث الخطط المتبعة في التعريف والتصنيف والتبويب.

واما الاسباب المولدة لهذه النقائص والشوائب، فتتلخص في تأثير نزعة اساسية، هي نزعة الاهتمام بالاعراب اكثر من الالتفات الى المعنى، والاعتماد على العلامات المحسوسة اكثر من الاستناد الى المعاني المفهومة.

هذه النزعة نشأت من الظروف الخاصة التي أحاطت بعلوم اللغة العربية في ادوار تكوينها الاولى، واستمرت بتأثير «روح المحافظة» التي سيطرت على اذهان علمائها في ادوارها الاخيرة. وباعدت بين قواعد اللغة واحكام العقل والمنطق من جهة، وبينها وبين اسس التربية والتعليم من جهة اخرى.

ولذلك يجب علينا، في موقفنا هذا، ان نخرج على هذه النزعة التقليدية، ونعيد النظر في جميع ما الفناه من أساليب التعريب والتصنيف والتبويب في قواعد اللغة العربية، فنتأمل فيها بنظرة علمية جديدة، مراعين مقتضيات العقل والمنطق من جهة، ومطالب التربية والتعليم من جهة اخرى. . حتى نتخلص على هذا الوجه من اغلاط الاجتهاد والاستنباط التي وقع فيها اللغويون القدماء.

هذا ما أود أن أدعو اليه العلماء والمؤلفين. أدعوهم الى اعادة النظر في جميع مباحث الصرف والنحو، بنظرة محايدة خالية من تأثير الالفة المخدرة مستنيرين بالطرق المتبعة في سائر اللغات، ومستندين الى المعاني المفهومة من الجمل والعبارات. وأعتقد انْ الاصلاح على هذا الوجه يجب ان يكون اول خطوة من خطوات التيسير.

لاحقـــــة

لقد أعدت قراءة هذه المقالة ـ التي كنت كتبتها ونشرتها قبل نحو عشرين عاماً، ولم أرَ لزومـاً لتبديل او تعديل شيء مما جاء فيها. الا أنني رأيت ان اضيف اليها الملاحظتين التاليتين:

أ ـ أقسام الفعل

تقـول كتب قواعـد اللغـة العـربية ـ بوجه عام ـ ان الفعل ثلاثة اقسام: ماضٍ، ومضـارع، وأمـر. فلا تدخل المستقبل بين هذه الاقسام، مع ان للمستقبل ايضاً صيغة خاصـة، وفي اللغـة العربية، مثل سائر اللغات. والفرق بين هذه الصيغة وبين صيغة المضـارع لم يكن اكبر من الفرق المعلوم بين صيغة الماضي وبين صيغة المضارع كتب، يكتب، سيكتب.

فلا مبرر لاهمال هذه الصيغة، وحصر اقسام الفعل بالماضي والمضارع والامر.

(ب) الافعال المركبة

ان قضايا وقواعد فعل «كان» و«اخواتها» تشغل مكانة خاصة في الكتب المدرسية وغير المدرسية الا انها تنحصر في امر «الدخول على الاسماء».

فتقـول الكتب المـذكورة ان «كان» فعل يرفع الاسم وينصب الخبر، وتهتم بهذه القاعدة اهتماماً كبيراً. ولكن فعل كان قد يدخل على الفعل ايضاً، ويغير معنى الفعل ويـوجهـه توجيهاً خاصاً: فيقال ـ مثلًا ـ كان كتب، وكان يكتب. و«كتب» يدل على ما حدث في الماضي، ولكن كان كتب يدل على ما حدث في ماضٍ خاص، وفي الماضي الذي نتكلم عنه، ونحكي احداثه.

إذن نحن هنـا، امـام «فعـل مركب» يدل على زمن خاص، وهو بمثابة «حكاية الماضي» فيختلف بهذا الاعتبار عن «الماضي العادي».

و«يكتب» يدل على ما يحدث في الحال، ولكن «كان يكتب» يدل على ما حدث في حال مضى: في الحال الذي نتكلم عنه، ونحكيه.

وهنا ايضاً نحن امام «فعل مركب» يدل على زمن خاص، وهو بمثابة «حكاية الحال في الماضي» فيختلف بهذا الاعتبار عن «الحال العادي».

لماذا لا نذكر خصائص فعل كان واخواتها، من هذه الوجهة ايضاً؟

ومما يلفت النظر ان هذه الافعال المركبة، تصرف ـ في اللغة العربية ـ مثل الافعال المفردة:

كان كتـب	كنت كتبت	كانوا كتبوا. . . الخ
كان يكتب	كنت اكتب	كنا نكتب. . . الخ

كما يجب ان نلاحظ ان «كان واخواتها» لا تدخل ابداً على الامر ـ وبتعبير ادق، لا تتـركب مع الامـر. وبعضها يتركب مع المضارع، دون الماضي، وبعضها يتركب مع الماضي ومع المضارع ، على حد سواء.

مثلًا: لا يمكن ان يقال: صار كتب، ولكن يمكن ان يقال صار يكتب. ويمكن ان يقال: كان كتب، او كان يكتب.

اني اعتقد ان هذه الامور ـ وأمثالها ـ يجب ان تدوّن في كتب قواعد اللغة، لتسهيل تعليمهـا، وضمان اتقانها. واما حصر ابحاث «كان وأخواتها»، في كيفيات دخول هذه الكلمـات على الاسماء، كما هو معتاد في الكتب المتداولة بين الأيدي، فلا يتفق مع اصول التدوين العلمية ومع طرائق التعليم السليمة.

حول الاصطلاحات العلمية

الاصطلاحات العلمية(*)

ان مسألة الاصطلاحات العلمية في اللغة العربية، أصبحت من اهم المسائل التي تشغل بال المفكرين والمعلمين والمترجمين والمؤلفين.

لقد صار كل من يتوغل في العلوم الحديثة يشعر بفقر اللغة العربية في الاصطلاحات التي تحتاج اليها تلك العلوم، على الرغم مما اشتهرت به من الغنى.

فبينما نرى بعض اللغويين لا يزالون يدعون ان العربية هي اغنى لغات العالم، نرى بعض المفكرين يذهبون الى عدم قابليتها لتكوين المصطلحات العلمية التي يحتاج اليها الجيل الحاضر.

اننا لا نشارك الأولين في إفراطهم، ولا نوافق الآخرين على تفريطهم. فإننا نعيش في عصر تباعد فيه معنى الغنى عن معناه القديم تباعداً كلياً، فالغنى الآن لا يقاس بمقدار الذهب المكنوز في الصناديق او المدفون تحت التراب، والا لوجب علينا ان نعتبر بعض شيوخ البادية من اغنى رجال العالم، اذ مما لا شك فيه ان كثيرين من ابطال الثروة وملوك الاقتصاد، لا يملكون من الذهب المكنوز ما يملكه بعض الشيوخ.

وكذلك الامر في اللغات، فالغنى في اللغة لا يقاس بعدد الكلمات المسطورة في القواميس، ولا بكثرة المترادفات المطمورة فيها: فإن القواميس لم تكن مجمعاً للكلمات الحية فقط، بل هي مملوءة بالكلمات المهجورة التي فقدت «قيمة التداول والاستعمال»، فمثل الذين يتفاخرون بكثرة الكلمات المسطورة في القواميس ـ بدون ان يلاحظوا حيوية تلك الكلمات وفائدتها ـ كمثل من يتفاخر بسعة بلدة، بدون ان يميز بين مساكنها ومدافنها.

(*) نشرت في: مجلة التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

وما اللغة الا آلة للتعبير عن المرام، غايتهـا القصوى الافصاح عن كل ما يخطر بالبال ويخالج الضمير افصاحاً تاماً، بأعظم ما يمكن من الوضوح والتأثير، وبأقل ما يمكن من الجهد والعناء. فدرجة الغنى في اللغة يجب ان تقدر وتقاس بدرجة تقربها من هذه الغاية، وبمبلغ قابليتها للتعبير عن المعاني التي تجول في الاذهان وتخالج الضمائر.

ولا مجال للانكار ان اللغة العربية بعيدة عن الغنى، بهذا الاعتبار، لكن هذا الفقر الراهن، هل هو متولد من نقص في قابلية اللغة نفسها، ام ناتج عن توقف طرأ على نشوئها؟

اننا لا نتردد لحظة واحدة في الاخذ بالشق الثاني: فإن اللغة العربية، وان اصبحت فقيـرة بالمصـطلحـات اللازمة، لا تزال غنية بالقابليات الكامنة، وقد مرّ عليها حين من الدهر، كانت فيه لغة علم وتفكير بكل معنى الكلمة. حتى انها صارت تدرس في بعض الجـامعات الاوروبية الكبيرة ـ بجانب اللاتينية واليونانية ـ كلغة علم ضرورية للاحاطة بالعلوم العالية، كما انها تركت في اللغات الاوروبية عدداً غير قليل من الاصطلاحات العلمية، التي لا تزال مستعملة فيها حتى الآن.

فلماذا لا تتمكن من النهوض مرة ثانية، والتكيف بمقتضيات العصور الحاضرة، كما كانت تكيفت قبل تكيفاً تاماً بمقتضيات العصور الغابرة؟

لا شك انها ان امست اليوم عاجزة وفقيرة ـ بعد ان كانت بالامس غنية وقديرة ـ فما ذلك الا لأن المتكلمين بها قد انقطعوا عن مزاولة العلوم منذ قرون، ولأنهم حبسوا اذهانهم في دائرة ضيقة من الادبيات والشرعيات، منصرفين اليها عن كل ما سواها. وكأني باللغة العربية قد ظلت داخل هذه «الشرنقة المعنوية» جامدة خامدة، لا تتحول ولا تتكيف، ولا تنمو ولا تتطور.

ان المصطلحات وليدة احتياجات، فإنها لا تتكون إلّا عندما يشعر الناس بالحاجة اليها، ولا يشعر احد بالحاجة اليها الا عندما يفكر بمدلولاتها، فيضطر الى البحث عنها في احـاديثـه او كتاباته. ولهذا السبب، عندما انقطع الناطقون بالضاد عن التفكير في مواضيع العلوم، توقف نمو اللغة ونشوء الاصطلاحات بطبيعة الحال. واما عندما أخذنا نلتفت الى العلوم الحديثة، صرنا ندرسها وندرّسها باللغات الاجنبية، فلـم نعـرِّب منـها إلا مبادئها. ويمكننا أن نقرر ان عمر الدراسة الثانوية في العربية لم يتجاوز ربع قرن، أما الدراسة العالية فهي لا تزال في حالة الجنين، فلا غرابة والحالة هذه، اذا ظلت العربية فقيرة من وجهة الاصطلاحات العلمية.

أما وقد بدأت منذ مدة تباشير النهضة الفكرية، وزاد عدد الذين يدرسون ويدرّسون ويكتبون في المواضيع العلمية، فقد أخذ «الشعور بالحاجة الى الاصطلاحات» يتقوى من

يوم الى يوم، وصار المفكرون والكتّاب يقدمون على استحداث الاصطلاحات. ونحن لا نشك في ان هذه الحركة العلمية ستجعل اللغة العربية غنية بالاصطلاحات التي تحتاج اليها في امد غير طويل.

الا أن هذه الحركة لم تجد الى الآن حظاً كافياً من «الاهتمام التنظيمي»، ولذلك صرنا نرى تبلبلًا في المصطلحات المستعملة من قبل الكتّاب المختلفين، وخلافاً بيّناً في أمرها، ليس بين الاقطار العربية المختلفة فحسب، بل بين الكتّاب الذين يعملون ويكتبون في القطر الواحد ايضاً.

اننا نرى هذه الاختلافات طبيعية نوعاً ما، ولا نجد فيها ما يستوجب قلقاً كبيراً، لأننا لا نشك في ان هذه الكلمات المختلفة ستتغربل وتتصفى، وسيبقى في ساحة الاستعمال أوفقها وأصلحها؛ ولذلك، نحن لا نخشى تعدد الآراء والاقتراحات والاستعمالات، بل نعتقد انها لا تخلو من بعض الفوائد، لأنها تفسح مجالاً اوسع «للاصطفاء الارتقائي» بحكم قانون «بقاء الأصلح» فلا مجال للتخوف اذن من شيء ما خلا الركود والجمود. فالحركة الحقيقية والمستمرة، ستؤول حتماً الى توليد أحسن الاصطلاحات وتعميمها: كلنا يعلم أن كلمة «تلفون» الافرنجية تغلبت على الكلمات العربية التي اقترحها بعض اللغويين، في حين ان كلمة «طيارة» العربية تغلبت على الكلمات الافرنجية التي استعملها بعض الكتّاب في بادىء الامر، فالخلاف حول هذه الكلمات لم يستمر طويلًا، لأن الحاجة الى استعمال مدلولاتها قضت على المناقشة النظرية قضاء سريعاً. وكذلك تعبيرات «اللامركزية»، «الدستورية»، «الانتداب» تعممت بسرعة كبيرة، عندما اخذت التطورات السياسية تدخل مدلولاتها في اذهان الناس وتضطرهم الى البحث عنها، وذلك بدون ان يبقى مجال طويل للمناقشات النظرية حولها، وبدون ان تحدث بلبلة من جرائها.

فإذا بقينا الى الآن محرومين من معظم الاصطلاحات العلمية، وإذا ما رأينا بلبلة واضحة حول بعض تلك الاصطلاحات، فما كل ذلك الا لأن الحركة العلمية لا تزال في حالة بدائية، كما ان الصلات الادبية بين المفكرين والمعلمين الذين يشتغلون في الاقطار العربية المختلفة لا تزال ضيقة، حتى ان وسائل التعارف والتعاون بين المشتغلين في القطر الواحد ايضاً لا تزال غير كافية. ونحن لا نشك في انه، كلما اشتدت الحركة وتعممت، كلما ازدادت الصلات واستحكمت، فالاصطلاحات الحديثة ستزداد وتتوحد، فلا يبقى اثر للبلبلة التي نشاهدها الآن.

اننا نقول ذلك، لنبيّن ان ليس هناك ما يدعو الى التشاؤم والقنوط، ولا نقصد من قولنا هذا، انه ليس ثمة ما يستلزم العمل والجهود، بل اننا بعكس ذلك، نعتقد انه قد حان

وقت تنشيط العمل وتنظيم المساعي حول هذه المسائل، وانه قد اصبح من الواجب علينا ان نتوسل بكل الوسائل الممكنة لتشجيع الحركة وتنظيمها.

أ ـ بتداول الآراء بين المفكرين والمعلمين بمخابرات ومذكرات خصوصية.

ب ـ بفتح باب المناقشة والبحث في المجلات حول مسألة الاصطلاحات.

ج ـ بعرض هذه المسائل على مؤتمرات تعقد من حين الى حين.

د ـ بايجاد هيئات مستديمة، تشتغل بهذه الامور، وتسعى لتنظيمها بصورة مستمرة.

اننا كنا ألفنا لجنة اختصاصية رسمية للنظر في امر الاصطلاحات العلمية في دمشق الشام سنة ١٩٢٠. وكانت اخذت اللجنة على عاتقها ان تقرر في بادىء الامر الاصطلاحات العلمية المدرسية التي يحتاج اليها المعلمون في الدراسة الثانوية، وان تنتقل بعد ذلك الى سائر الاصطلاحات، وقد اختطت لنفسها خطة عمل تسير بموجبها في هذا الباب: وقررت ان تنظم «نشيبة» Fiche خاصة لكل كلمة على حدة، يدرج فيها: (أ) منشأ الكلمة واشتقاقها، (ب) ما يقابلها في اللغات الاوروبية الحية، (ج) ما استعمل من الكلمات العربية مقابلها في الكتب المطبوعة في مصر وسورية وتركية، (د) ما كان يستعمل مقابلها او في معانٍ مقاربة لها في الكتب العربية القديمة، (هـ) ما يوجد في القواميس من الكلمات الملائمة لمعناها.

فتختار اللجنة أوفق الكلمات، بعد ملاحظة جميع المعلومات، ثم تعرضها على كبار المشتغلين في اللغة والعلوم في البلاد العربية المختلفة، وتعيد النظر في الأمر، بعد ورود الاجوبة ومناقشتها، وتقرر قرارها النهائي بعد هذه التدقيقات والمخابرات والمناقشات كلها.

وكانت اللجنة قد بدأت في ترتيب «النشيبات» وجمع المعلومات، الا انها تشتتت على اثر اندراس الحكومة العربية، قبل ان تجد مجالاً لانجاز عمل من الاعمال التي كانت تستهدفها.

وقد تألفت لجنة رسمية اخرى في مدينة السلام سنة ١٩٢٦ لتقرير الاصطلاحات العلمية، الا انها ألغيت ـ لأسباب مؤسفة ـ بعد مدة وجيزة قبل ان تنجز عملاً ذا بال، مع انها كانت قد وضعت «خطة علمية» لعملها، واعتبرت المواد الآتية قواعد ودساتير تتبعها فيما تضعه وتقرره من المصطلحات العلمية والكلمات اللغوية:

«١ ـ ان الاشتقاق قياسي في اللغة قياساً مطلقاً في اسماء المعاني التي هي عرضة لطروء التغير على معانيها، ومقيد بمسيس الحاجة في الجوامد.

٢ ـ ان وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري: اما على طريقة الاشتقاق واما على التعريب.

ولا مانع من الجمع بينهما، ويرجح النحت عند الحاجة.

٣ ـ لا يذهب الى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة الا اذا لم يعثر في اللغة على ما يؤدي معناها، بخلاف التعريب، فإنه لا يجوز تعريب كلمة اعجمية مع وجود اسم لها في العربية، كما هو الشأن في كثير من المعربات الموجودة في اللغة.

٤ ـ يشترط في الكلمات التي تختار من كتب اللغة ليعبر بها عما حدث وتجدد، ان تكون مأنوسة غير نافرة، وإلا وجب تركها والذهاب الى طريقة الاشتقاق او التعريب.

٥ ـ يرجح الشائع المشهور من المولد والدخيل على الوحشي المهجور من الكلمات التي في معاجم اللغة.

٦ ـ لا يشترط في المعرب رده الى وزن من اوزان الكلمات العربية، ولكن يستحسن ذلك ان امكن، كما يستحسن تغييره بما يجعله قريباً من اللهجة العربية».

ولقد قبلنا هذه القواعد من حيث الأساس، وأخذنا نسير عليها في اختيار الاصطلاحات التي نضطر الى استعمالها.

مع هذا، رأينا من الضروري ان نضيف اليها القواعد والمبادىء الآتية:

١ ـ ان بعض المصطلحات تبقى بطبيعتها محدودة الاستعمال، فلا يستعملها عادة الا طبقة خاصة من الاختصاصيين. اما بعض المصطلحات الاخرى فتكون مرشحة للانتشار، وذلك لأنها ستستعمل حتماً من قبل جميع افراد الطبقة المنورة، وقد تدخل في لغة الشعر والادب، وتنتشر بين جميع الناس.

فيجب علينا ان نلاحظ هذه النقطة الجوهرية، عندما نحاول الترجيح بين الاشتقاق والتعريب: ففي القسم الاول من المصطلحات يمكننا أن نستعمل الكلمات الاجنبية، كما انه يجوز لنا ان نبقيها على هيئتها الاصلية. اما في القسم الثاني فمن الواجب ان نختار الكلمات العربية ما استطعنا الى ذلك سبيلًا. واما اذا اضطررنا الى استعمال كلمة اجنبية، فيجب ان نعربها تعريباً تاماً، وذلك بأن نفرغها في قالب عربي، يسهل به لفظها على الناطقين بالضاد.

ولا حاجة الى البيان بأن الاصطلاحات العائدة الى البكتريولوجي ـ مثلًا ـ تعتبر من القسم الاول، اما الاصطلاحات العائدة لعلم النفس، فهي من القسم الثاني.

٢ ـ ان من المصطلحات ما يكون جامداً من حيث المعنى، فلا يحتاج الى مشتقات؛ في حين ان منها ما يكون منصرفاً من حيث المعنى، فيحتاج الى عدد قليل او كبير من المشتقات.

فيجب علينا ان نلاحظ هذه النقطة ايضاً، فلا نختار مقابل المصطلحات التي هي من الصنف الثاني الا ما يقبل التصريف. فعندما نبحث عن اصطلاح من الاصطلاحات، يجب ان نلاحظ مشتقاته المستعملة في اللغة الاجنبية، لكيما نضع ما يقابل جميعها صفة واحدة.

مثل ذلك، عندما نفكر في الكلمة التي سنصطلح عليها مقابل Objectif ، يجب ان نلاحظ في الوقت نفسه ان علينا ان نشتق منها ما يقابل كلمات Objectivité, Objectivisme, Objectivation . وعندما نحاول ان نوجد كلمة مقابل Idéal يجب ان نفكر في الوقت نفسه بمشتقاتها الضرورية مثل Idéalisme, Idéaliste .

ولذلك، لا نعتقد بكفاية تعبير «المثل الاعلى» الذي صار يستعمل في هذه المعنى، لأن هذا التعبير عاجز عن توليد مشتقات تقابل كل المعاني.

٣ ـ ان بعض المصطلحات ذات علاقة شديدة بمصطلحات اخرى لدلالتها على معانٍ متقاربة او متعاكسة. فيجب علينا ان نلاحظ جميع هذه المصطلحات مرة واحدة، لكي نحصل على تناسب بينها من جهة، ولكي لا نخصص كلمة مقابل احدى المصطلحات، في حين انها قد تكون أليق وألزم للدلالة على غيرها من جهة اخرى.

مثال ذلك، انّا عندما نبحث عن اصطلاح يقابل كلمة Automatique التي تدل على نوع من انواع الحركات والافعال، يجب علينا ان نلاحظ بقية الانواع، ونفكر في ما يقابل كلا من كلمات Involontaire, Spontané, Reflexe, Instinctif . فقد رأينا بعض الكتّاب ترجموا كلمة Reflexe بكلمة «لا ارادية» لأنهم لم يلاحظوا ان مدلول هذه الكلمة ما هو الا نوع من انواع الافعال الـ «لاارادية»، وان هناك كلمة Involontaire التي تطابق اللا ارادي كل المطابقة.

٤ ـ لم يتيسر للغة من لغات العالم أن تصل الى درجة الكمال المطلق من وجهة المصطلحات في جميع العلوم. لأن غاية الكمال في اللغة، هي ان يخصص لكل معنى كلمة معينة او تعبير معين، وان لا يلتبس في الذهن معنيان من كلمة واحدة؛ في حين انه لا يزال في كل اللغات كثير من الكلمات التي تدل على معانٍ مختلفة، حتى على معانٍ متباعدة؛ فإذا كانت المصطلحات قد وصلت الى درجة الكمال في بعض العلوم ـ مثل الطبيعيات والرياضيات ـ فإنها بعيدة عن هذه الدرجة في العلوم الاخرى ـ مثل النفسيات والاجتماعيات.

فعندما نحاول وضع اصطلاح مقابل كلمة واحدة، لا ينبغي لنا ان نوجد كلمة تدل على جميع المعاني المفهومة من الكلمة الاصلية على اختلاف انواعها، بل بعكس ذلك، يجب علينا ان نوجد اصطلاحاً خاصاً مقابل كل معنى من تلك المعاني المختلفة على حدة.

مثل ذلك، ان كلمة Sujet في الافرنسية تدل على سبعة معانٍ مختلفة[١٠]، يقابلها في الالمانية ست كلمات وفي الانكليزية كلمتان؛ واذا حاولنا نحن أن نوجد كلمة واحدة مقابل جميع هذه المعاني المختلفة، نكون قد كلفنا انفسنا مشقة عظمى بدون جدوى، وذلك في سبيل تقليد احدى اللغات بجميع نواقصها تقليداً اعمى.

ان مقارنة الاصطلاحات التي تستعملها الامم المختلفة تدلنا على ما يجب عمله في مثل هذه الاحوال، دلالة ثمينة، فلذلك يجب علينا ان نلاحظ الاصطلاحات المستعملة في الافرنسية والالمانية والانكليزية، قبل ان نقرر الاصطلاحات الملائمة للغتنا.

٥ـ ان الاصطلاحات من الامور الوضعية والاعتبارية، فالكلمات المصطلح عليها في المعاني العلمية، لا تدل على تلك المعاني ـ من حيث اللغة ـ دلالة تامة، الا في بعض الاحوال الاستثنائية. فلذلك ليس من الضروري ان نترجم الكلمة المصطلح عليها ترجمة حرفية، بل من الأوفق ان نتحرى الكلمة التي يمكنها ان تدل على المعنى المطلوب على احسن الصور وأوضحها.

ولما كان يتعسر علينا ـ في معظم الاحوال ـ أن نوجد كلمة عربية تدل على المعنى المطلوب دلالة تامة، فيتحتم علينا في مثل هذه الاحوال ان نبحث عن اقرب الكلمات من المعنى المطلوب، وان نخصصها به، وان كان معناها اللغوي الاصلي أعم او أخص من هذا المعنى.

هذا، ولا حاجة الى البيان ان الكلمات لا يمكن ان تخصص بمعانٍ جديدة، اذا كانت كثيرة الاستعمال في معانيها القديمة، فيجب ان نختار الكلمات التي نود تخصيصها بمعانٍ علمية جديدة، من التي لا تستعمل كثيراً، او ان نصوغها بصيغة لم تدرج عليها الا قليلاً.

مثال ذلك ان كلمة Behaviour الانكليزية تستعمل في علم النفس بمعنى اصطلاحي لا ينطبق على معناها اللغوي انطباقاً تاماً. فلا يجوز لنا ان نترجم هذا الاصطلاح بكلمة «سلوك»، لأن هذه الكلمة لا تدل على المعنى المقصود من جهة، ولا يمكن ان تخصص بهذا المعنى لكثرة استعمالها في معنى آخر من جهة اخرى. فمن الأوفق ان نختار كلمة اقل شيوعاً من كلمة السلوك، فنقول مثلاً «انتهاج»، ولا حاجة الى الايضاح بأنه لا يتعسر تخصيص هذه الكلمة بالمعنى المطلوب، لعدم استعمالها ـ في هيئتها هذه ـ استعمالاً دارجاً.

٦ ـ «ان قصر اللفظ وسهولته» من اهم الأوصاف التي يجب ان تتصف بها

---

(١٠) انظر: قاموس الفلسفة، الذي نشر تحت رعاية جمعية الفلسفة الفرنسية.

المصطلحات، لا سيما اذا كانت مما سيتداول على الالسن تداولاً كبيراً. فإذا نظرنا الى المصطلحات الافرنجية رأينا معظمها قصيرة وسهلة التلفُّظ، كما اننا نرى بعضها آخذة في التطور نحو صيَغ اقصر من ذي قبل. فقد صار الناس يقولون «سينما» مقام «سينما طوغراف»، و«راديو» مقام «راديوفون»، و«مترو» عوضاً عن «متروبوليتان»؛ كما ان علماء الفلك صاروا يقولون Parsec عوضاً عن تعبير Parallaxe-Seconde ، اي «اختلاف المنظر ـ ثانية واحدة».

فلا يجوز لنا نحن ـ والحالة هذه ـ أن نعتمد كثيراً على التراكيب الاضافية الطويلة التي تتألف عادة من اسمين وحرف تعريب؛ بل يتحتم علينا ان نهتم بأمر «القصر والسهولة» اهتماماً كبيراً، وان نقدم على النحت والاختزال بمقياس واسع.

ونحن نعتقد ان «التوسع في النحت» اصبح من اهم حاجات اللغة العربية، ونظن ايضاً انه لا سبيل بدون ذلك الى اغنائها بما تحتاج اليه من الاصطلاحات العلمية المتنوعة الجديدة.

اننا لا نقصد من «النحت» تركيب الكلمات العربية من بعض الجذور الاعجمية ـ كما يقترح بعض الكتّاب ـ بل نقصد «النحت الاصولي» الذي ادخل في اللغة العربية عدداً غير قليل من الكلمات والتعبيرات المختزلة مثل شقحطب، وبسملة، وملاشاة، وحبرمة، ، تلك الكلمات والتعبيرات المختصرة التي تفتقر العلوم الحديثة الى امثالها افتقاراً شديداً.

النحـــت(*)

ان الوسائل التي يمكن الاستفادة منها لتكوين كلمات جديدة ـ بقصد الدلالة على معانٍ جديدة ـ تتلخص في ثلاث طرق أصلية: الاشتقاق، التعريب، النحت.

لا ريب في ان «الاشتقاق» هو أهم الوسائل الثلاث، لأنه «الافعولة» الاصلية التي كونت اللغة العربية، فستبقى هذه الافعولة بطبيعة الحال اهم الافاعيل التي ستعمل على توسيعها، زد على ذلك، ان عملية الاشتقاق تشمل الوسيلتين الأخريين، إذ أنها تتناول نتاج «التعريب والنحت» ايضاً، وتولد كلمات جديدة، حتى من الكلمات «المعربة والمنحوتة».

ومع هذا لا شك في ان الاشتقاق وحده لا يكفي لتوليد الكلمات التي يحتاج اليها التفكير البشري؛ لأن عمله مقصور على اوزان وقوالب معينة، وهذه الأوزان والقوالب مهما كانت كثيرة وولودة لا تستطيع ان تستوعب جميع المعاني العقلية. فلا بد من الاستعانة بالتراكيب، وبالاقدام على تركيب كلمتين او أكثر على شكل تراكيب مزجية ووصفية واضافية، وحتى على هيئة جمل فعلية.

فالنحت يتناول البعض من هذه التراكيب ـ التي تتردد كثيراً على اللسان ـ فيلصق أركانها ويجعلها كلمة واحدة، تتصرف مثل الكلمات المفردة، ثم يختصرها ويختزلها، ويجعلها شبيهة بالمفردات.

ان علماء اللغة يعتقدون ان «النحت» عمل عملاً مهماً في تكوين اللغة، فإنه أوجد معظم الأفعال الرباعية والخماسية ان لم نقل كلها، كما انه أوجد عدداً غير قليل من

(*) نشرت في: مجلة التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨).

الحروف في ابان تكون اللغة العربية، وولد بعض المصطلحات المهمة في دور النهضة الفكرية الاولى. ونحن نعتقد بأننا وصلنا الى دور اشتدت فيه حاجتنا الى الاستفادة من النحت اشتداداً كبيراً، ونظن ان هذه الافعولة اللغوية، ستعود الى النشاط، وتجود علينا بعدد كبير من المصطلحات التي نحتاج اليها في نهضتنا الفكرية الجديدة.

وبناء على ما ذكر، سنشرع في ايراد أهم ما كتبه علماء اللغة عن النحت. وأهم الكلمات التي تولدت من النحت، ثم نلحق بذلك بعض الاقتراحات حول كيفية الاستفادة من النحت في وضع الاصطلاحات العلمية الحديثة.

١ ـ النحت في الكتب القديمة

لقد جاء في كتاب «الصاحبي»: **في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم**[١١] تصنيف احمد بن فارس، (من أئمة اللغة في القرن الرابع للهجرة)، ما يأتي:

«العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك كقولهم «رجل عبشمي» منسوب الى اسمين. وأنشد «الخليل»:

أقول لها ودمع العين جار ... ألم تحزنك حيعلة المنادي

من قوله «حي على». وهذا مذهبنا في أن الاشياء الزائدة على ثلاثة أحرف اكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد «ضبطر» من ضبط وضبر، وفي قولهم «صهصلق» انه من «صهل» و«صلق»، وفي «الصلدم» انه من «الصلد» و«الصدم». وقد ذكرنا ذلك في كتاب مقاييس اللغة» (ص ٢٢٧).

وقد جاء في الكتاب نفسه، بعض «تعليلات نحتية» عن بعض الحروف، مثال ذلك:

«كأن ـ كلمة تشبيه. قال قوم هي «ان» دخلت عليها كاف التشبيه فخففت» (ص ١٣٢).

«لكن ـ قال قوم هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان: منها «لا» وهي نفي، والكاف بعدها مخاطبة، والنون بعد الكاف بمنزلة ان الخفيفة او الثقيلة. الا ان الهمزة حذفت منها، استثقالاً، لاجتماع ثلاث معانٍ في كلمة واحدة» (ص ١٤١).

«أيان ـ بمعنى متى، اي حين. قال بعض العلماء: نرى أصلها «أي اوان» فحذفت وجعلت الكلمتان واحدة» (ص ١١).

وقد أيد «الثعالبي» هذا التعليل في كتابه **في فقه اللغة وسر العربية**، وأضاف على

---

(١١) الصاحبي، في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تصنيف ابو الحسن احمد بن زكريا بن فارس (القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩١٠).

كلام ابن فارس ما يأتي :

«كقولهم أيش، وأصله اي شيء» (ص ٥٣٥).

وقد ذكر ياقوت في معجم الادباء، في ترجمة الظهير النعماني اللغوي، ان عثمان بن عيسى النحوي البلنطي شيخ الديار المصرية، سأله يوماً عما وقع في كلام العرب على مثال «شقحطب»؛ فقال: «هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه ان الكلمة منحوتة من كلمتين، كما ينحت النجار خشبتين ويجعلهما واحدة، فشقحطب منحوتة من شق حطب. فسأله البلنطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفتها عليها، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه، وسماها كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب».

وقد أيد جلال الدين السيوطي هذه الآراء في كتابه المسمى المزهر وذكر فيه ثلاثين كلمة من المنحوتات (ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨).

٢ ـ النحت في الكتب الحديثة

١ ـ خصص «جرجي زيدان» في كتابه الفلسفة اللغوية والالفاظ العربية بحثاً مستفيضاً للنحت. وقال في مستهل ذلك البحث:

«النحت ناموس فاعل على الالفاظ، وغاية ما يفعله فيها انما هو الاختصار في نطقها تسهيلاً للفظها واقتصاداً في الوقت بقدر الامكان. وهذا الناموس لم تنجُ من فتكه لغة من لغات البشر ادناها واسماها، بل قد جرى فيها على السواء من اول نشأتها، ولم يزل حتى الآن، ولن يزال الى ما شاء الله» (ص ٢٩).

ثم انتقل الى شرح عمل النحت في اللغة العامية، وتحرى منشأ بعض المنحوتات الدارجة، مثل «ايشلون، شونو، هسع، كمان، قديش. . .»؛ وقال بعد ذلك:

«فتأمل كيف يفعل النحت على الالفاظ، فيمسخها مسخاً. . ولا أظنك ترتاب بأنه كان يفعل مثل هذا الفعل على اللغة، قبل ان بوشر في جمعها بزمان. وعليه فلا تعجب إذا ذهبنا الى الالفاظ الدالة على معنى في غيرها، انما هي بقايا الفاظ ذات معانٍ في نفسها، ولو تعسر علينا استقراء جميعها» (ص ٣١).

وبعد هذه الكلمات، يأخذ المؤلف في شرح كيفية تولد بعض الحروف والادوات؛ فيقول في الاخير: «وهكذا فيما بقي من الادوات، فإن معظمها قابل الرد بالاستقراء الى اصله، بشرط اعتبار فعل النحت، وقابلية الالفاظ للتغير والتنوع دلالة ولفظاً» (ص ٤١).

امـا فيما يتعلق بالافعال، فإنه لا يكتفي بقبول النظرية القائلة بارجاع الرباعيات والخماسيات الى الثلاثيات فحسب، بل انه يقول بامكان ارجاع الثلاثيات الى الثنائيات ايضاً: فإنه يظن أن كلمة «قطف» منحوتة من «قط» و«لف»، وكلمة «قمش» منحوتة من

«قم» و«قش»، وكلمة «بعج» منحوتة من «بع» و«بج». ويقول في الاخير: «مثل ذلك كثير من الالفـاظ الثـلاثيـة. وان استبعد بعضهم هذا التعليل، فلا يستبعده من له شيء من الاطلاع على خصائص الالفاظ وقابليتها للابدال والنحت، زد على ذلك ان من يسلم حدوثه في الرباعي ـ بنحت كلمة واحدة من اربع او خمس كلمات، كقولهم بسمل «قال بسم الله» وسبحل «قال سبحان الله» وهلل «لا إله الا الله» وحوقل «لا حول ولا قوة إلا بالله» وحمدل «الحمد لله» وحيعل «قال حي على الصلاة، حي على الفلاح» وطلبق «قال أطال الله بقاءك» وجعلف «قال جعلت فداك» ودمعز قال «أدام الله عزك» ـ لا يستبعد حدوثها في الثلاثي من كلمتين. ولنا فيما تقدم عن لغة عامتنا دليل» (ص ٥٨).

٢ ـ نقل محمود شكري الالوسي، في كتابه بلوغ الارب في معرفة احوال العرب ما قاله ابن فارس عن النحت، وأضاف الى ذلك الملاحظات الآتية:

«. . . مما يدل على ان اللغة العربية أحسن اللغات صيغة وأساليب، وأتمها وأكملها نسقاً وتأليفاً، مع تسويغ استعمال النحت عند اقتضاء الضرورة. ولو ان العرب الاولين شاهدوا البواخر وسكك الحديد واسلاك التلغراف والغاز ونحو ذلك مما اخترعه الافرنج لوضعوا على ذلك أسماء خاصة ناصة، فهم على هذا غير ملومين. وانما اللوم علينا حالة كوننا قد ورثنا لغتهم وشاهدنا هذه الامور بأعيننا ولم ننتبه لوضع اسماء على النسق الذي ألفته العرب، وهو الاختصار والايجاز»[١٢].

٣ ـ وقـد خصص الشيـخ عبـد القادر المغربي بحثاً وافياً للنحت في كتابه الاشتقاق والتعريب. ومما قال:

«النحت ضرب من ضروب الاشتقاق ومعناه في أصل اللغة البري: يقال نحت الخشب والعود إذا براه، وهـذب سطوحـه، ومثله في الحجارة. والنحت في الاصطلاح أن تعمد الى كلمتين او جملة، فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل عليه الجملة نفسها. ولما كان هذا النزع يشبه النحت من الخشب والحجارة سُمـي نحتـاً. وهو في الحقيقة من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقاً بالفعل. لأن الاشتقاق ان تنزع كلمة من كلمة، والنحت ان تنزع كلمة من كلمتين او اكثر، وتسمى تلك الكلمة المنزوعة منحوتة.

«والنحت مما يعرفه اهل اللغة انفسهم وجروا عليه في كلامهم، وفي المعاجم اللغوية شواهد كثيرة على ذلك.

«ويمكن ارجاع النحت الى اربعة اقسام، نحت فعلي، ووصفي، واسمي، ونسبي.

«الفعلي» ان تنحت من الجملة فعلًا يدل على النطق بها، او على حدوث مضمونها: مثل قولهم «بأبأ» اذا قال «بأبي انت» والهمزة الاخيرة في بأبأ منحوتة من انت، و«سبحل» و«حوقل» من سبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. و«دمعز» و«سمعل» من ادام الله عزك والسلام عليكم. و«فذلك» العدد، اي

---

(١٢) محمود شكري الآلوسي، بلوغ الارب في معرفة احوال العرب، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ج ١، ص ٤٦.

قال فذلك العدد قد يبلغ كذا؛ و«لا شاه» من صيّره لا شيء. ومنه قوله تعالى ﴿واذا القبور بعثرت﴾ فإن «بعثر» منحوتة من «بعث وأثير» اي بعث ما فيها وأثير ترابها.

«والنحت الوصفي، ان تنحت من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناهما او بأشد منه: نحو «ضبطر» للرجل الشديد منحوتة من «ضبط وضبر» وفي ضبر معنى الشدة والصلابة: جمل مضبور، مكتنز اللحم، ورجل ذو ضبارة مجتمع الخلق موثقه، ونحو «صلدم» الشديد الحافز. منحوت من «الصلد والصدم» ومثل «صهصلق» الشديد من الاصوات من «صهل وصلق» وكلاهما بمعنى صوت.

«والنحت الاسمي ان تنحت من كلمتين اسماً مثل «جلمود» من «جلد وجمد». وقد يتأتى في هذا النوع ان تكون حروف المنحوت عين حروف المنحوت منه، ويكون اثر النحت في الصيغة والهيئة لا في المادة: مثل «شقحطب» على وزن سفرجل، وهو اسم للكبش الذي له قرنان كل منهما يحكي «شق حطب»، او مثل «حبقر» اسم للبرد بفتح الراء، اصله «حب قر» كما يقولون حب الغمام على هيئة التركيب الاضافي. والقر بضم القاف بمعنى البرد بسكون الراء. ويقال هذا الشيء أبرد من «حبقر» يعنون من البرد بفتح الراء.

«والنحت النسبي، ان تنسب شيئاً او شخصاً الى بلدتي «طبرستان وخوارزم» مثلًا، فنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب: فتقول «طبرخزي» اي منسوب الى المدينتين. ويقولون في النسبة الى الشافعي وابو حنيفة «شفعنتي» والى «ابي حنيفة والمعتزلة» حنفلتي.

«ولا أتحمل مسؤولية حُسْن مثل هذه الكلمات وصحة استعمالها، واعتبارها من الفصيح، وانما أردت ان أستدل بالجملة على ان قوة الاشتقاق في لغتنا العربية قوة عظمى تساعد على اتساع نطاق اللغة وتكاثر نتاجها. والمرأة الناتق الولود قلما يخلو ان يكون في اولادها السمج البغيض، فلا عجب اذا وجد مثل حنفلتي وشفعنتي في ذراري اللغة العربية الكريمة.

«وقد أعملت الفكرة مرة في كثير من الكلمات الرباعية والخماسية فوجدت انه يمكن ارجاع معظمها الى كلمتين ثلاثيتين بسهولة. ولاحظت ان تكوّن تلك الكلمات في لغة العرب انما كان بواسطة طريقة النحت المذكورة، او بما نسميه الاشتقاق النحتي: فمثل «دحرج» منحوت من «دحره فجرى» ومثل «هرول» من «هرب وولى» و«خرمش» الكتاب افسده من «خرم وشوه» او من «خرم وشرم» ومثل «دعثره» اذا صرعه من «دعه فعثر» و«بحثرت» الدجاجة من «بحثت واثارت» التراب لتلتقط الحب وهكذا...»[١٣].

٤ ـ وقد تطرق مصطفى صادق الرافعي الى بحث النحت في كتابه تاريخ آداب العرب[١٤] وبعد ان ذكر الكلمات المنحوتة المشهورة، قال ما يأتي:

---

(١٣) عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٠٨)، ص ٢١ - ٢٤.

(١٤) مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، ٢ ج (القاهرة: مطبعة الاخبار، ١٩١١)، ج ١، ص ١٨٤ - ١٨٧.

«ومن أنواع التصرُّف بالنحت في العربية هذه الحروف فإن من العلماء من يذهب الى انها بقايا كلمات. وقد نص بعضهم على ذلك في احرف المضارعة فقال: انهم اخذوا الهمزة من «انا» والنونِ من (نحن) والتاء من (أنت) وعدلوا عن الواو من (هو) الى الياء لكونها اخف منه، وجعلوا الاحرف دليلًا على ما كانت تدل عليه الاصول تقريباً فكملت المعاني مع اجازة اللفظ».

«وقد تتبع علماء اللغات بعض الحروف في اللغات السامية ليعرفوا من أين أخذت وكيف انتهت الى العربية على هذا الوجه. فاهتدوا من ذلك الى بعض ما يرجح انها منحوتة. ومن هذه الامثلة التي عينوا اصلها (باء الجر) فإنها تستعمل في العربية لمعانٍ كثيرة كالالصاق والتعدية والاستعانة.. الخ. والاصل في ذلك الالصاق كما نصوا عليه، ولكنها لا تستعمل في غيرها من اللغات السامية الا للظرفية، فرأوا ان اصلها (بيت) في العبرانية، ثم جاءت (بي) في الكلدانية ثم الباء وحدها في العربية. فكأن الباء بقية من لفظ (بيت) كمل بها المعنى الاصلي مع وجازة اللفظ وسعة التصرف».

٣ ـ أساليب النحت

يتبين من التفصيلات الآنفة، ان عدد الكلمات العربية التي يرجع اصلها الى النحت ـ بلا جدال ـ هو عدد لا يستهان به. فالكلمات المنحوتة التي سبق ذكرها في الفقرات المقتبسة، تتجاوز الثلاثين:

«بسملة، حمدلة، حيعلة، هيللة، حوقلة، سبحلة، طلبقة، جعفدة، دمعزة ـ بأبأ، فذلك، لاشى، هرول، بعثر، دحرج، خرمش، دعثر، بحثر. ـ عبشمي، شفعنتي، حنفلتي، طبرخزي. ـ ضبطر، صلدم، صهصلق، شقحطب، حبقر. ـ أيان، لكن، كأن، الآن...».

مع هذا، يمكننا ان نضيف الى هذه الكلمات، طائفة كبيرة اخرى من المنحوتات:

حسبلة (من حسبي الله)، سمعلة (من السلام عليكم)، مشكنة (من ما شاء الله كان) عبدري (من عبد الدار)، عبقسي (من عبد القيس)، مرقسي (من امرىء القيس) تيملي (من تيم الله)، درمج (من درم ودرج)، حدقل (من حدق ودقل)، دحقل (من دحق وحقل)، طرمح (من طرح وطمح)، ثلمط (من تمط وثلط)، جلمط (من جلط وملط)، حذلم، (من حذل وحذم)، دحمل (من دح وحمل)، شمخر من (شمخ ومخر)، ملحارث (من بني الحارث). محبرم (من حب رمان)، مشلوز (من مشمش ولوز) ـ اينما، بينما، ماخلا، لولا، لوما، مهما، هلا، الآن. لا جرم، لا محالة، ويكأن ما وراء، ما بين... العنعنة (من «عن وعن»)، الماهية (من «ماهو»)، اللاأدرية (من «لا أدري»)، اللمية (من «لم»)، الملاشاة (من «لا شي»).

اذا لاحظنا انواع هذه الكلمات المنحوتة من حيث اللفظ، وقارنا كل واحدة منها

بأصولها. نرى ان تأثير النحت لا يتساوى في جميعها، ومن الممكن تلخيص هذا التأثير في بضعة نماذج اساسية:

أ ـ لا يعتري الكلمتين اي تغير كان. فإن واحدتهما تلتصق بالاخرى فتصبحان كلمة واحدة، بدون ان يتغير شيء من حروفهما وحركاتهما، كما في «اللا أدرية» وفي «بينما».

ب ـ لا يحدث تبدل في الحروف، غير انه يحدث بعض التغير في الحركات، كما في «شقحطب» «فذلك» (فذلكة).

ج ـ تبقى احدى الكلمتين كما هي، وتختزل الاخرى وحدها. كما في «مشلوز» و«محبرم».

د ـ يحدث اختزال في الكلمتين، ويكون هذا الاختزال متساوياً في كلتيهما: فلا يدخل في الكلمة المنحوتة الا حرفان من كل منهما. كما في «تعبشم»، و«هرول».

هـ ـ يحدث اختزال في الكلمتين، ولكن هذا الاختزال لا يكون متساوياً في كلتيهما: كما في «سبحل» و«بأبأ».

و ـ تحذف بعض الكلمات حذفاً تاماً، فلا تترك في المنحوت اي اثر كان، كما في «طلبقة» و«هيللة»، فإن كلمة «الله» في الاولى، وكلمة «لا وإلا» في الثانية قد حذفت كلياً، ولم يبقَ لها اثر في المنحوتات المذكورة.

٤ ـ النحت والاصطلاحات العلمية

قد رأينا فيما سبق ان علماء اللغة المتأخرين بحثوا عن «النحت» باهتمام، وقدروا أثره ومكانته في تكوّن اللغة. واعتبروه من وسائل التوسع والتوسيع فيها؛ وقد سوغوا الاستفادة منه لتكوين المصطلحات العلمية عند الضرورة، حتى انهم اقترحوا ذلك احياناً بصراحة.

ومع هذا، قلما رأينا إقداماً على الاستفادة من النحت بصورة فعلية.

ونحن نعتقد ان الضرورة ماسة لذلك: اننا نعبر عن كثير من المعاني العلمية بتراكيب متنوعة. فإذا كانت هذه التراكيب قصيرة وسهلة، يمكننا ان نستمر في استعمالها على حالها، اما اذا كانت طويلة صعبة، فمن مصلحة العلم واللغة ان ننحتها، لأجل تسهيل استعمالها وانتشارها.

من المعلوم ان «لا» النافية اعطتنا كثيراً من الاصطلاحات العلمية الرشيقة: فقد استعمل المتقدمون اصطلاحات عديدة من هذا القبيل؛ فقالوا، لا متناهي، لا ضروري، لا دائمي، لا موصوفية، لا ادرية...

وقد استفاد المعاصرون ايضاً من هذه الصيغة؛ فصرنا كلنا نقول الآن: المخابرة اللاسلكية، مبدأ اللامركزية، الحكومة اللادينية. كما كنا نقول: لاشعوري، لاارادي، لا تعاونية، واللافقريات.

فيمكننا ان ننسج على هذا المنوال، ونقول:

لا أخلاقي Amoral، لا اجتماعي Asocial، لا جناحي Aptère، لا حياتي Azoïque، لاتناظري Assymétrique لا مائي Anhydrique لا هوائي Anaérobie.

ولدينا بعض أدوات قصيرة اخرى - مثل لا النافية - يمكننا أن نستفيد منها ايضاً بسهولة لتكوين بعض المصطلحات المماثلة لما ذكرناه آنفاً: فلفظة «غب» مثلاً تدل على حدوث شيء «بعد» شيء آخر، فمن الممكن ان نستعملها مقابل الـ Post الافرنجية. كأن نقول مثلاً: غبمدرسي Postscolaire. واننا نرى هذه الكلمة ضرورية الاستعمال لأن «الغبمدرسي» اصبح من اهم مشاغل الحكومات، بعد تعميم التعليم الالزامي. وقد قامت معظم الحكومات بتشكيلات واسعة النطاق من اجل هذا النوع من التعليم، حتى انها سنت قوانين خاصة تجعله الزامياً ضمن بعض حدود معينة لجميع افراد الامة، فأصبح هذا المعنى في حاجة شديدة الى «كلمة» تدل عليه.

وكذلك يمكننا ان نقول غبجليدي Postglaciaire (تكونات غبجليدية) غبلوغ Post-pubère «عوارض غبلوغية». وهلم جرّا.

وقد اعتاد المعلمون والمؤلفون ان يقولوا مقابل تعبير Force Centrifuge الافرنجي «القوة الطاردة عن المركز» او «القوة الدافعة عن المركز» او «القوة عن المركزية». ومن السهل اختصار هذه التعبيرات، والاكتفاء بكلمة «عنمركزي» - «عمر كزي»؛ حيث يمكننا ان نقول: «القوة العمركزية»..

وهناك كثير من المعاني، اعتدنا ان نعبر عنها بتركيب يحتوي على كلمة «قبل» مع حرف التعريف: مثل «قبل التاريخ» و«قبل الطوفان» فلماذا لا نختزل مثل هذه التعبيرات، بنحت كلمة «قبل» على شكل «قب» ويحذف حرف التعريف؟ يمكننا ان نقول عند ذلك «قبتاريخ» Préhistoire وان ندخل هذه الكلمة المنحوتة في التراكيب حسب سياق الكلام: «الانسان القبتاريخي، آلة قبتاريخية، رسم قبتاريخي، الآثار القبتاريخية...».

واذا سرنا على هذا المنوال يمكننا ان نقول: قبمنطقي Prélogique، قبلوغي Pré-pubère، قبفحمي Précambrien، قبتزهر Préfloraison، قبتورق Préfoliaison وهلم جرّا.. ولا شك في ان هذه الكلمات المنحوتة تمكننا من التعبير عن المعاني العلمية بسهولة كبيرة: «ان عقلية الاطفال مثل عقلية الاقوام الابتدائية، عقلية قبمنطقية».. «ومن

خصائص الفصيلة الفلانية: قبتزهر حلزوني، قبتورق متوال. . ».

وكذلك يمكننا ان ننحت كلمات «خارج، وفوق، وتحت» على شكل «خا، فو، تح» ونقول: «خا مدرسي» Extrascolaire و«فوسوي» Sumormal و«تحشعوري» Subconsient . . . وهلم جرا. . .

وقد سبق واستعمل بعض المترجمين في الكتب والمقالات العلمية، الكلمات المنحوتة الآتية: «البرمائية»[١٥] Amphibia (من البر والماء).

«الحينب» و«الحينبات»[١٦] Zoophyte (من الحيوان والنبات).

الحيزمن»[١٧] Espace-Temps (من الحيز والزمان).

«الحيمن» او «الحويمن» Spermatozoaire (من الحوين والمنوي).

وقد اعتاد اهل العراق ان يسموا نوعاً من القواضم بقولهم «ارجذ» (من الارنب والجرذ) لمشابهته بالارنب من جهة وبالجرذ من جهة اخرى.

ونحن نرى من المصلحة، بل من الضروري، ان نتقدم ونتوسع في هذا السبيل؛ فإذا سرنا على نفس المنوال، يمكننا ان نقول «حيثومة» Sporozoaire (من حيوان وجرثومة) و«عفنبات» Saprophite (من عفن ونبات) او «حيشنة وحيشنات» Bryozoaire (من حيوان وأشنة) و«حيسجة وحيسجات» Histozoaire (من حيوان ونسج) و«عظنبة وعظنبات» Ostèophyte (من عظم ونبات). . وهلم جرا.

ولقد كنت افكر قبل بضعة ايام في كلمة تقابل Pédocentrique لأستعملها في دروسي فخطر ببالي استعمال كلمة «طفر كزي» (من طفل ـ مركزي) على وزن «طبرخزي». واعتقد ان النحت على هذا المنوال يخلصنا من مشاكل كثيرة ويغني لغتنا بكلمات واصطلاحات قيمة:

فمن هذا القبيل يمكننا ان نقول مثلًا، «بشر كزية» Anthropocentrisme من (بشر ـ مركزي) و«أنر كزية» égocentrisme (من أنا ـ مركزي).

وكذلك عندما كنت اتحدث الى تلاميذي عن «السير في المنام» Somnambulisme وعن «السائرين في المنام» وعن الحادثات النفسية «التي تظهر في حالة السير في المنام». وجدت نفسي ولساني في حاجة شديدة الى كلمة قصيرة، وملت الى النحت ميلًا شديداً:

---

(١٥) انيس الخوري المقدسي.
(١٦) عز الدين علم الدين.
(١٧) عبد المسيح وزير.

فما المانع من أن نقول في هذا المقام «سرمنة» (من سير ومنام)؟ لا ريب في اننا إذا قبلنا هذا النحت، يسهل علينا الاسترسال في الشرح: «التنويم Hypnotisme ما هو إلا سرمنة مستولدة»، «المنوم يشبه المسرمن» «لا يذكر الانسان في حالة اليقظة، ما فعله في حالة السرمنة».

وقد أخذ علماء النفس يعتنون في تدقيق احلام اليقظة Daydream وصاروا يتطرقون اليها في امور التربية. أفلا يجوز لنا ان نقول مقابل ذلك «حلقظة» (من حلم ويقظة)؟

انني اعرف ان مثل هذه الكلمات المنحوتة تظهر في بادىء الامر غريبة على الاسماع؛ ولكنني لا اجد فيها ما يزيدها غرابة على الكلمات المنحوتة القديمة التي ذكرتها آنفاً، تلك الكلمات التي دخلت في القواميس، وشاعت بين الناس.

هذا، ولا اظن ان حاجتنا الى مثل هذه الكلمات، تقل عن حاجة أجدادنا الى امثال «البسملة والحوقلة والمشلوز والشقحطب»، فلماذا لا نجوّز لأنفسنا، في هذا الدور الذي يمتاز بالتفكير الشديد، والنظر المعضل، والعلم العميق.. ما جوزه اجدادنا لأنفسهم، في خلال ابحاثهم العلمية السطحية، وتفكيراتهم النظرية البسيطة؟

قد يقال: «ليس للنحت قواعد واصول ثابتة وأوزان معينة، الاسترسال في النحت يخل بتناسق اللغة، ويفتح باباً للفوضى». ولكننا لا نجد مسوغاً للتخوف من هذه الناحية: اننا نقترح استعمال النحت لأجل الاصطلاحات العلمية، وهذه الاصطلاحات محدودة بطبيعة الحال، فلا يصعب مراعاة التناسق في تكوينها.

ونزيد على ذلك فنقول: لا يمكن نشر العلم بالتراكيب المطولة، فإذا لم نقبل النحت، سنضطر الى استعمال الاصطلاحات الافرنجية نفسها، ولا حاجة للاثبات ان اتساق اللغة في هذه الحالة، يصبح اشد تعرضاً للخطر.

إننا لا نلح في ترويج كل الاصطلاحات التي سردناها، ولا نستبعد امكان ايجاد ما يكون اكثر موافقة منها. ولكننا نلح في وجوب قبول المبدأ، وفي ضرورة الاقدام على النحت لأجل بعض الاصطلاحات العلمية.

ولذلك ندعو جميع الكتّاب والمفكرين من الناطقين بالضاد الى التأمل في هذه المسألة المهمة، برحابة ذهن، واهتمام تام.

١٦١٢-١١

مناقشـات حول بعض الاصطلاحات

- ١ -

ان دراساتي الاولى عن مقدمة ابن خلدون، عندما نشرت سنة ١٩٤٤، أثارت كثيراً من الانتقـادات والتعليقـات، في الصحف والمجـلات. ولكن معـظم تلك الانتقادات والتعليقات كان يحوم حول الكلمات والاصطلاحات.

استغربت ـ عندئذٍ ـ اهتمام الكثيرين من المعلقين بالاصطلاحات التي استعملتها في تلك الدراسات، اكثر من اهتمامهم بالآراء التي ابديتها فيها، وبالمسائل التي أثرتها خلالها.

وعندما أظهرت استغرابي هذا، الى صديق اجتمعت به على مائدة الغداء، خلال حديث عن الدراسات، قاطعني بقوله:

ـ ولكنك، حقيقة، تغالي في استعمال اصطلاحات جديدة وكلمات غير مألوفة..

وأما أنا، فقد أجبته، قائلاً:

ـ أنا لم استحدث اصطلاحاً، ما لم اشعر بضرورة ذلك للتعبير عن فكرة معينة، ومـا لم أتـأكـد من ان تلك الفكـرة لا يمكن ان تؤدى بالكلمـات المـألـوفـة، ومن ان الاصطلاحات المعروفة تعجز عن التعبير عنها، بما يلزم من الوضوح الفكري والتحديد العلمي.

ولكن صديقي أراد ان يجرح قولي هذا بمثال ملموس، فقال:

ـ مثلاً: انك قلت «سلطة متعضية»؛ لماذا؟ أما كان يمكن أن تقول: «سلطة منظمة»؟

سررت من هذه الملاحظة التي فتحت امامي مجالاً لمناقشة الامر بتوسع وتعمق، مستنداً الى مثال حي. (وهذا الاصطلاح كان موضوع انتقاد خاص في بعض المجلات).

وقلت:

ـ كلا... ان كلمة «منظمة» او «منتظمة» لا يمكن ان تعبر عن المقصود في هذا المقام. لأن النظام انواع: هناك «نظام ميكانيكي» ـ و«نظام هندسي» ـ و«نظام عضوي».

ان المقصود من نوع السلطة المبحوث عنها في الدراسات هي «السلطة» التي يتولاها عضو معين وجهاز خاص في المجتمع. وذلك بعكس «السلطة» المنتشرة التي لا تختص بعضو وجهاز فتكون مماثلة في مجموع المجتمع، ومشاعة بين جميع افراده. المقصود هنا، ليس وجود او عدم وجود «النظام» انما هو وجود او عدم وجود «العضو» و«الجهاز». فتعبير «السلطة المنظمة» او «السلطة المنتظمة» لا يدل على هذا المعنى بوجه من الوجوه.

هذه هي الملاحظات التي اضطرتني الى استعمال تعبير «السلطة المتعضية».

قد يجد غيري اصطلاحاً اوفق من ذلك. اما الأمر الذي أتمسك به تمام التمسك في هذا المقام، فهو وجوب إيجاد تعبير جديد او صيغة جديدة للدلالة على هذا المعنى الخاص، وعدم ترك المجال لتموج وتذبذب المعنى المذكور في الذهن، من جراء عدم ارتباطه باصطلاح متميز عن الكلمات والاصطلاحات المألوفة.

ولهذا السبب أنا سأستعمل تعبير «السلطة المتعضية»، إلى ان يجد غيري اصطلاحاً اوفق منه بالدلالة على المعنى المقصود.

ـ ٢ ـ

ان الايضاحات التي قدمتها آنفاً على كلمة «المتعضية» تغنيني عن اطالة الحديث في سائر الاصطلاحات التي صارت موضوع نقاش، بمناسبة دراساتي عن مقدمة ابن خلدون.

فإني أذكرها فيما يلي، بايجاز:

أ ـ عقلاني

استعملت كلمتي «العقلاني» و«العقلانية» مقابل كلمتي rationalisme, rationaliste الافرنسيتين، لأني لم أجد كلمة «العقلي» و«العقلية» وافية بالمرام.

من المعلوم أن المقصود هنا «الاعتماد على العقل، وتحكيم العقل، في كل شيء». وهذا لا يمكن ان يستفاد من كلمة «العقلية» أبداً. فكان من الضروري ايجاد صيغة جديدة، مشتقة من العقل، غير كلمة «العقلية» العامة.

فاخترت كلمة «العقلاني» قياساً على كلمات «جسماني، روحاني، علماني . . .» التي صارت تستعمل كثيراً بمعانٍ تختلف عن معاني كلمات «جسمي، روحي، علمي . .».

ب ـ قواني

وقد استعملت كلمة «قواني»: فقلت «الفِكـر القوانية» مقابل Idées-Force .

إذ من المعلوم ان الفلاسفة لم يقصدوا بذلك «الافكار القوية» انما قصدوا «الافكار التي تدفع الى العمل، مثل سائر القوى»، وبتعبير آخر: «الفكرة التي تشبه القوة، وتعمل عمل القوة الدافعة».

فقد استحدثت هذه الصيغة الخاصة، من كلمة الـ «قوة»، للدلالة على هذا المعنى الخاص.

ج ـ قبلاني، وبعداني

لقد استعملت كلمة «قبلاني» مقابل apriori و«بعداني» مقابل apostériori وذلك للتمييز بين «الاحكام التي تصدر قبل البحث والدرس» وبين «التي لا تصدر الا بعد البحث والدرس».

من المعلوم ان المناطقة القدماء كانوا يعبرون عن ذلك بقولهم «ما يعرف بدليل لميّ»، و«ما يعرف بدليل اني» ـ لأن الاول يقع جواباً لسؤال «لـمَ؟» والثاني يبدأ بحرف «إنّ». ولا حاجة الى القول بأن هذه التعبيرات الطويلة لا تساعد على استقرار المعاني المطلوبة في الذهن، كما انها لا تيسر ذكرها بين العبارات، وابلاغها الى القراء والسامعين.

وقد استعمل البعض في هذا المقام كلمتي «الاستدلال» و«الاستقراء». ولكن هاتين الكلمتين تقابلان الـ induction déduction فلا تنطبقان على المعنى المقصود تمام الانطباق.

فنحن في حاجة شديدة، الى كلمات قصيرة تعبّر عن المعاني التي ذكرتها آنفاً. ولا سيما هذه المعاني مما يجب انتشاره بين جميع المثقفين: يجب على كل مثقف ان لا يعتمد على الاحكام التي تصدر قبل البحث والدرس، وأعتقد ان قولنا «يجب اجتناب الاحكام القبلانية» يعبر عن ذلك بأحسن الصور وأقصرها.

ـ ٣ ـ

عندما القيت سلسلة محاضرات في «اصول الاحصاء» في كلية الحقوق ببغداد، اضطررت الى استحداث طائفة من الاصطلاحات ارى ان أدون اهمها فيما يلي:

أ ـ استعملت كلمة «واسط» مقابل médian .

من المعلوم انـه يختلف عن المتوسط وعن المعدّل الحسابي، لانه يدل على الحد الذي يقع في وسط السلسلة الاحصائية، ويقسمها الى قسمين متساويين.

ب ـ واستعملت كلمة «ربعيل» مقابل كلمة Quartile لأنها تدل على الحدود التي تقسم السلسلة الى اربعة اقسام متساوية.

ج ـ واستعملت كلمة «عشريل» مقابل كلمة Décile لأنها تدل على الحدود التي تفصل الاقسام، عندما تقسم السلسلة الى عشرة أقسام تساوية.

د ـ واستعملت كلمة «مثيل» مقابل كلمة centile لأنها تدل على الحدود التي تفصل الاقسام، عندما تقسم السلسلة الاحصائية الى مائة قسم متساوٍ.

هـ ـ وقلت «تمثيل»، مقابل كلمة centilage التي تعني حساب وتعيين المثيلات.

و ـ وقلت «استعشار» مقابل كلمة décilage التي تعني حساب وتعيين العشريلات، (اضطررت الى احداث هذه الصيغة، لأن كلمة «تعشير» مألوفة ومستعملة بمعنى خاص آخر).

ز ـ وقلت «استرباع» مقابل كلمة Quartilage التي تعني حساب وتعيين الربعيلات، (اضطررت الى استحداث هذه الصيغة لأن كلمة «تربيع» مألوفة ومستعملة بمعنى خاص آخر).

ـ ٤ ـ

من الغـريب ان أسمـاء بعض العلوم الحديثة صارت موضوع خلاف بين البلاد العربية، وأثارت بعض المناقشات بين متخصصيها.

(أ) Physiologie

إن العلم المعروف بهذا الاسم في البلاد الغربية، صار يسمى في البلاد العربية بأسماء مختلفة: «فسلجة، غرائز، فسيولوجي، منافع الأعضاء، وظائف الاعضاء...».

لا شك في ان كلمـة «الفسلجـة» أوفق هذه الكلمات انها سهلة اللفظ، وسهلة التفريع والتركيب: فيقال: فسلجي، فسلجية، فسلجياً، فسلجة القلب، فسلجة النبات ـ فسلجة البصر.. الخ. وهي معرّبة من كلمة فسيولوجي، قياساً على تعريب كلمة «فيلوزوفي».

كانت إستحدثت هذه الكلمة «لجنة الاصطلاحات العلمية» التي كانت تألفت في دمشق، عقب الحرب العالية الاولى، في عهد الحكومة الاولى في سوريا، فقد تبنتها في

حينها وزارة المعارف السورية، ثم تبنتها وزارة المعارف العراقية، فانتشرت لذلك في الكتب والمؤلفات في جميع الاقطار الشامية.

إلاّ أن مصر ظلت معرضة عنها الى الآن. فقانون الجامعات المصرية ـ في فصولها المتعلقة بكليات الطب والزراعة والعلوم ـ لا يزال يسمي العلم المذكور تارة بـ «فسيولوجي» وطوراً بـ «وظائف الاعضاء».

أعتقـد انـه قد آن الاوان لعـدول مصر عن هذه التسميات الطويلة بقبولها كلمة «الفسلجة» القصيرة.

واما تعبير «علم الغرائز» فقد استعمله احد الاساتذة في كلية الطب بدمشق، وسمي كتابه بهذا الاسم، ولكن كلمة الغرائز تستعمل مقابل instincte فهي أدلّ على هذا المعنى، فليس من المعقول تسمية العلم الذي نتكلم عنه بهذا الاسم.

(ب) Physique

هذا العلم يسمى في الاقطار الشامية باسم «الفيزياء»، وفي مصر باسم «الطبيعة».

كلمة فيزياء من وضع لجنة الاصطلاحات العلمية التي ذكرتها آنفاً. وهي منتشرة في جميع المدارس والمؤلفات في سوريا والعراق ولبنان.

إلا ان مصر، ظلت متمسكة بتعبير «الطبيعة» او «علم الطبيعة» في جميع المناهج والمؤلفـات، مع ان كلمة الطبيعة مستعملة بمعنى عام، يشمل كل ما في الطبيعة، من نبات، وحيوان وجماد.

وقد استعمل القدماء تعبير «العلم الطبيعي» و«العلوم الطبيعية» بهذا المعنى الشامل. فليس من المعقول تخصيص هذه الكلمة لتسمية العلم الذي نتكلم عنه.

وممـا تجب ملاحـظته ان مناهج الدراسة الابتدائية في مصر نفسها تتضمن مادة «تسمى مشاهد الطبيعة»، وتشمل الاجواء والانسان، والنبات والحيوان.

ولذلك كله، اقول: على مصر ان تعدل عن تسمية الـ «فيزيك»، بـ «الطبيعة»، وأن تقبل كلمة الفيزياء، على وزن كيمياء.

(ج) العلوم الحقوقية والعلوم القانونية

من المعلوم ان رجال الحقوق في فرنسا يميزون بين الـ Droit وبين الـ code او الـ loi .

وقد حذا حذوهم في هذا الباب رجال القانون والحقوق في سوريا والعراق، وميّزوا بين (الحقوق التجارية) و(القانون التجاري) مثلاً.

ولكن المصريين لم يميّزوا بين النوعين من الأبحاث، وصاروا يسمون الكل باسم

القانون، فدروس كلية الحقوق كلها تحمل اسم القانون: مدخل الى العلوم القانونية، القانون الدستوري، القانون التجاري، القانون الجنائي، القانون الدولي. . . الخ. ولا نغالي إذا قلنا ان كلمة الحقوق تركت محلها الى كلمة القانون في جميع اسماء العلوم، وصارت لا تظهر الا في اسم الكلية نفسها، وأسماء شهاداتها.

أنا أعتقد ان مصلحة العلم تقضي بالتمييز بين الابحاث الحقوقية وبين الابحاث القانونية.

ويجب ان لا يغرب عن البال، ان قضايا العمال - مثلاً - ظلت مدة طويلة على شكل (أبحاث حقوقية) قبل أن تدخل القوانين، وتكتسب صفة (القانون).

ولذلك، أرى ان تعالج هذه القضية - في المجامع العلمية العربية - بكل اهتمام.

ملاحظـات لغويـــة

قطوف لغوية في تونس ١٩٥٠

لقد ذهبت الى تونس ـ سنة ١٩٥٠ ـ لاتمام أبحاثي عن ابن خلدون ومقدمته من جهة، وجمع المعلومات والوثائق المتعلقة بنظم التعليم وتاريخه في تونس، من جهة اخرى. ومع هذا لاحظت خلال مكوثي هناك كثيراً من «الامور اللغوية»، رأيت ان اسجلها، كلما وجدت فرصة للتسجيل. ان هذه «القطوف» انما هي نتيجة تلك الملاحظات الاستطرادية.

ـ ١ ـ

عندما أخذت أتصفح أول جريدة اشتريتها، يوم وصولي الى تونس، وقع نظري فيها على عنوان أثار اهتمامي بشدة: «اجتماع مجلس النواب».

وبطبيعة الحال، أقدمت على قراءة ما جاء تحت هذا العنوان باهتمام، لأرى ماذا جرى، وما يجري في «مجلس النواب». الا اني لم انته من قراءة السطرين الاولين، حتى علمت ان تعبير «مجلس النواب» في تونس، يدل على شيء يختلف عما اعتدنا أن نفهمه منه نحن «المشارقة».

ان مجلس النواب المبحوث عنه تحت هذا العنوان ما هو الا مجلس «يتركب من مسيّري النقابات». واما المجلس الذي يشبه المجالس النيابية، فيسمى في تونس باسم «المجلس الكبير»:

قلت: نحن «المشارقة»، تمشياً مع اصطلاح التونسيين لأنهم يعتبرون انفسهم «مغاربة»، ويسمون أهالي البلاد التي تقع شرق تونس بـ «المشارقة».

وكثيراً ما سمعت أمثال هذه الاسئلة: ماذا تسمون ذلك أنتم المشارقة؟ ماذا تقولون أنتم في الشرق؟

وكثيراً ما تعرّفت الى أشخاص قدّموا او تقدّموا الي، على انهم «كانوا في الشرق»، او «درسوا في الشرق».

وفي اليوم التالي، عندما أخذت أطالع جريدة اخرى، وقع نظري على «اعلان مناظرة»:

«مناظرة في خطة تعليم اللغة العربية الدارجة».

وفرحت لهذه «الفرصة» فرحاً شديداً، لأن المناظرة في اي موضوع كان، تعطي فكرة واضحة عن نزعات المتناظرين واتجاهاتهم في التفكير وفي التعبير. ولا أشك في أن المناظرة التي تجري حول «خطة تعليم اللغة العربية الدارجة»، ستتيح لي فرصة ثمينة للاطلاع على مختلف الاتجاهات الفكرية حول هذا الموضوع الهام، ولذلك قررت على الفور أن انتهز هذه الفرصة، فأحضر هذه المناظرة. أخذت أقرأ الاعلان بانتباه تام، لأعرف مكان المناظرة وزمانها، ولكن لم أستطع ان أتبين ذلك من نصوص الاعلان. وصرت أشك في المعنى المقصود من كلمة «المناظرة» في هذا المقام، ولم أصل الى حقيقة الامر، الا بعد مطالعة عدة اعلانات مماثلة لهذا الاعلان:

ان «المناظرة» يقصد منها «المسابقة»، و«الخطة» لا تعني غير «الوظيفة». والاعلان كان يحوم حول المسابقة التي ستجري لتعيين معلمين!

ومن الاصطلاحات التي استعصى عليّ فهم المقصود منها ـ في البداية ـ كلمة «الدولي» و«الدولية». لأني صادفت عبارات عديدة تحتوي على هذه الكلمة:

الأمر العليّ الذي يستند الى «الاذن الدولي» رقم...

الاعلان الذي يبين أوقات افتتاح «المصالح والدوائر الدولية».

الفقرات التي تشير الى «الضريبة الدولية».. و«المكاتب الدولية».

فكان من الطبيعي ان تولد هذه العبارات في ذهني ارتباكاً شديداً، وتحملني على التساؤل باستغراب كبير: هل توجد في تونس ادارة دولية، يجب الحصول على اذن منها لاصدار الاوامر؟ ما هي الدوائر الدولية التي تشير اليها الاسطر المذكورة، وامثالها الكثيرة؟ وما هي «المكاتب الدولية»؟ اني لم افهم الحقيقة في هذا المضمار، الا بعد البحث والاستفسار:

ان كلمة «الدولي» و «الدولية» الواردة في هذه العبارات ليست منسوبة الى «الدول»

بصيغة الجمع، بل انها منسوبة الى «الدولة» بصيغة المفرد. فالمقصود من «الدوائر والمصالح الدولية»، هو «الدوائر والمصالح الحكومية»، والمفهوم من تعبير «المكاتب الدولية» هو «المكاتب الرسمية».

بحثت عن «تقويم تونس»، لأطلع منه على تفاصيل التقسيمات الادارية، والدوائر والمصالح الحكومية، وعثرت على «الروزنامة التونسية».

«روزنامة» كلمة فارسية، مركبة من «روز» بمعنى يوم، و«نامة» بمعنى كتاب. وهي تستعمل بمعنى «التقويم» المعروف في اللغة العربية. ولا شك في انها دخلت البلاد التونسية بواسطة الاتراك، في عهد حكمهم لها، وبقيت فيها بعد زوال ذلك الحكم.

وقد علمت من هذا التقويم، ان الايالة التونسية تنقسم الى «تراب مدني» و «تراب عسكري».

والتراب المدني ينقسم الى ست جهات، يقوم على رأس كل واحدة منها «مراقب مدني» فرنسي. وكل جهة من هذه الجهات تضم عدداً من «العمالات»، يدير كل واحد منها «عامل» تونسي. وكل عمالة من هذه العمالات تنقسم الى طائفة من «الخلافات» يدير كل واحدة منها «خليفة». كما ان كل خلافة من هذه الخلافات تشمل عدداً من «المشيخات»، يقوم على شؤون كل واحدة منها «شيخ».

ويتبين من هذه التقسيمات: ان «الجهة» تعني «المنطقة» او «الاقليم»، و«المراقب المدني» بمثابة مفتش عام، يراقب امور الوحدات الادارية الداخلية في المنطقة.

و«العمالة»، تقابل «المديرية» في مصر، و «المتصرفية» في العراق، و«المحافظة» في سوريا.

واما «الخلافة»، فتقابل «القائمقامية» في سوريا والعراق وتشبه ـ الى حد ما ـ «المركز» في مصر.

هذا، وتوجد في بعض العمالات التونسية مرتبة ادارية اخرى، تتوسط بين العمالة والخلافة، وتعرف باسم الـ «كهاية». ومن الواضح ان هذه الكلمة مشتقة من كلمة (كاهية)، المحرفة من كلمة (كهيا) التركية. وهي تستعمل في تونس بمعنى (الوكيل) او (المعاون). فهناك (كاهية مدير التعليم العمومي)، (كاهية رئيس البلدية) (كاهية العامل). . (كاهية الكاتب العام). . ويجمعون هذه الكلمة على شكل (كهايا)، كما صاغوا منها كلمة (الكهاية)، للدلالة على الوحدة الادارية التي يديرها الكاهية.

ولا شك في أن أغرب هذه الاصطلاحات الادارية هي تعبير «التراب المدني» و«التراب العسكري».

ومن الـواضح ان كلمة التراب هنا مترجمة من Territoire الافرنسية، على أساس الرجوع الى مادتها الأصلية: فإن كلمة Terre في اللغة المذكورة تستعمل تارة للدلالة على (ارض)، وطوراً للدلالة على (التراب). ولكن كلمة Territoire لا تستعمل الا للدلالة على الاراضي، ويظهر ان المترجمين قد أخذوا احد معنيي المادة الاصلية، فترجموا تعبير Territoire militaire بالتراب العسكري.

ونتج عن ذلك كله، اسم غريب لوزارة الحربية: فقد اصطلحوا على تسمية تلك الوزارة بـ «وزارة الدفاع عن التراب! ..».

ولبعض الوزارات الاخرى ايضاً أسماء خاصة بتونس:

«الوزير الاكبر» يعني «رئيس الوزراء» او «الصدر الاعظم»، واما «وزير الدولة»، فهو «وزير الداخلية».

وهناك «وزراء شرفيون»، وزارة تعرف باسم «وزارة الشغل والحيطة الاجتماعية»، وتنظر في شؤون العمال والضمان الاجتماعي، ووزارة تعرف باسم «وزارة الفلاحة» تتولى شؤون الزراعة.

- ٢ -

بعـد الاتصـالات والاطلاعات التمهيدية، بدأت اشتغل كل يوم في «دار الكتب التونسية»، وفق الخطة التي كنت قررتها لابحاثي: أخذت اتصفح أعداد الجريدة الرسمية - «الرائد التونسي» - الواحد بعد الآخر، باحثاً بين صحائفها عن القوانين والانظمة والاوامر والاعلانات التي تتصل بشؤون المدارس والمعارف.

إن هدفي الاصلي خلال هذا البحث كان «جمع الوثائق المتعلقة بالتعليم». ولكن نظري كثيـراً ما كان يتـوقف عنـد امـور لا تتصل بالمدارس، ولكنها تدعو الى الملاحظة والتأمل، ويحملني على تسجيلها على اوراق خاصة، غير الاوراق المعدة لتسجيل ابحاثي الاساسية.

وكـان من جملة الامـور التي سجلتهـا بهذه الصورة، طائفة كبيرة من الكلمات والاصطلاحات الواردة في البيانات والاعلانات الرسمية.

ان هذه الكلمات والاصطلاحات، يمكن أن تصنف في اربعة انواع أساسية، كما يتضح من الجدول التالي:

كلمات واصطلاحات:

عربية فصيحة	ولكنها مستعملة في معانٍ تخالف معانيها المألوفة عند المشارقة. ولكنها غير مألوفة وغير مستعملة في بلاد الشرق العربي.
دخيلة، اجنبية	مقتبسة ومحرفة من اللغة الفرنسية. موروثة من الاصطلاحات التركية.

انقل فيما يلي اهم هذه الكلمات:

(أ) الكلمات الفصيحة المستعملة بمعانٍ تخالف اصطلاح المشارقة.

ان كلمات «المناظرة، النواب، الخلافة، العمل، العمالة، التراب المدني، والتراب العسكري، الحيطة» التي ذكرتها آنفاً تدخل في هذا الصنف.

وفيما يلي كلمات واصطلاحات اخرى، من هذا القبيل:

* ترتيب، تراتيب.
بمعنى: نظام، أنظمة.

والجريدة الرسمية، تبدأ - على الاكثر - بعنوان كبير (قوانين وتراتيب) وتنشر من وقت الى آخر (قرارات ترتيبية).

* فصل، أفصال.
بمعنى: مادة، مواد (في القوانين والانظمة).
* معلوم، معاليم.
بمعنى: رسم، رسوم.
* غرامة.
بمعنى: تعويض. غرامة التخصص: تعني تعويض التخصص.
* ولاية.
بمعنى: تعيين، تسمية.
(صدر الأمر العلي بولاية فلان وزيراً اكبر..).
* مقدم.
بمعنى: الوصيّ المنصوب من قبل القاضي الشرعي.
* تقديم، تقاديم..
بمعنى: تعيين الوصيّ او المتولي، من قبل القاضي الشرعي.
اعلانات التقاديم: تتضمن القرارات الصادرة من قضاة الشرع في هذه الامور.

* الارض الاشتراكية.

بمعنى: الاراضي المشاعة.

* حق اشتراكي.

الحق المشاع.

* الاطار.

بمعنى: ملاك، كادر.

(ب) الكلمات الفصيحة غير المألوفة عند المشارقة.

* نازلة، نوازل.

بمعنى: قضية، قضايا، دعوى، دعاوى.

(نوازل مدنية، نوازل عسكرية، قسم النوازل).

(فلان أقام نازلة على فلان).

* قابض، قباضة.

بمعنى: الموظف الذي يستلم الأموال والضرائب ـ الدائرة التي ينتسب اليها القابض ـ (قباضة المالية العامة ـ قباضة البلدية).

* منفق.

بمعنى صراف الخزينة.

* اداء، اداءات.

بمعنى: ضريبة، ضرائب.

* خلاص، استخلاص.

الموظف الذي يجبي الرسوم: الجابي ـ جباية الرسوم.

* الحجرة التجارية، الحجرة الصناعية..

بمعنى: الغرفة التجارية، الغرفة الصناعية..

* متفقد، تفقيد.

بمعنى: مفتش، تفتيش.

* جهوي.

بمعنى: يعود الى الجهة، اي المنطقة.

مستشفى جهوي ـ متفقد جهوي.

* مطلب.

بمعنى: عريضة، عرضحال، استدعاء.

* بسطة.

بمعنى: بيان، تصريح.

(... ألقى بسطة مستفيضة).

* بتة، بتات.

بمعنى: مزاد (اعلان بتة؛ اعلان بتات).

* آفاق، آفاقي، آفاقية.

بمعنى: أقاليم، اقليمي، اقليمية.

* احواز.

بمعنى: ضواحي (احواز تونس).

* عام مسيحي.

بمعنى: سنة ميلادية (تمييزاً عن السنة الهجرية).

* خفية الاسم.

بمعنى: آنونيم (الشركة خفية الاسم).

* معيّر، معيّر.

بمعنى: معدّل، معدّل (في القوانين والانظمة).

* اذن دولي.

بمعنى: ordonnance.

* الأمر القانوني.

بمعنى: décret-loi.

* القانون الاطاري.

بمعنى: loi-cadre.

* عدل، عدول.

بمعنى: كاتب العدل ـ كتاب العدل.

* قضوية الصلح.

بمعنى: محكمة الصلح، حاكم الصلح، قاضي الصلح.

* امر علي.

بمعنى: ارادة ملكية، مرسوم ملكي، مرسوم.

* نهج، أنهج.

بمعنى: شارع، شوارع.

* شهائد.

بمعنى: شهادات.

* المغتفر لهم.

بمعنى: المسموح لهم.. (.. المغتفر لهم بالصناعة).

* قارّة.

بمعنى : ثابتة (خدمة قارة، عكس الخدمة المتحولة).

* الضرائب غير القارة.

بمعنى : الضرائب غير المباشرة.

* الفنون المستطرفة.

بمعنى : الفنون الجميلة.

* مسيّرين.

بمعنى : مديرين.

* ودادية.

تقابل filiale الفرنسية.

* تعاضدية.

بمعنى : تعاونية.

* الجامعة.

بمعنى : الاتحاد (الجامعة العامة للمتوظفين التونسيين ؛ يعني الاتحاد العام . .).

* الشغّيلة.

بمعنى العمال.

* متربص.

بمعنى : stagière (مساعد فني متربص).

* العمرية.

بمعنى : الذي يستمر طوال العمر viagère .

* مستكتب.

* مكرّر.

وفيما يلي بعض الاصطلاحات التي لا تحتاج الى شرح وايضاح:

- حافظ المقابر الآوروباوية.
- متفقد المقابر الاسلامية.
- المدير العام للقهارق والمعاليم غير القارة.
- مصطافات العطلة.

(ج) الكلمات الدخيلة المقتبسة من اللغة الافرنسية.

* تنبر، تنابر - تمبر.

بمعنى : طابع، طوابع (بيع التنابر) (قباضات التنابر).

* كاغد متنبر - متمبر.

بمعنى : ورق تمغة ـ ورق ذو طابع مالي .

* سكيسترو.

بمعنى : الحجز ـ وضع السيكسترو.

* العطلة اللائيكية .

بمعنى : العطلة لأسباب غير دينية .

* عون الصانيته

بمعنى : مأمور الصحة .

* الليسيات .

جمع المدارس الثانوية التي تعرف باسم الليسيه.

* الكوليجات .

جمع المدارس الثانوية التي تعرف باسم الـ (كوليج) .

* شهادة البروفي .

الشهادة التي تعطى بعد امتحان الدراسة .

* بيرو، بيرووات .

بمعنى : المكتب، والمكاتب في مصالح الدولة . وقد لاحظت في التعريفة الجمركية التعبيرات التالية :

كوارت اللعب ـ الفارينه المعدة للخبز.

* اسماء الاشهر الشمسية بأجمعها:

جانفي	فيفري	مارس	آفريل
ماي	جوان	جويليه	اوت
سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر

(د) الكلمات الدخيلة الموروثة من الاصطلاحات التركية . ان كلمات (كاهية، وكواهي، وكهاية) ـ التي ذكرتها آنفاً، من هذا القبيل . ويجب ان اضيف اليها الكلمات التالية :

* باش آغة الدار الكريمة .

* الباش بواب .

* الباش مهندس.

* الباش مفتي .

* المهتار باشي .

* شاويش، شواش.

* باش شاويش.
* اومباشي.
* الطبنجة.
* البنباشي.
* الصاغ قلاس.
* مخزنجي.
* خزناجي.

وطبعاً، يجب أن نضع على رأس هذه القائمة كلمة (باي) التي كان يسمى بها رئيس الدولة، وكلمة (باشا) التي يتصف بها.

انا لا أرى لزوماً لشرح هذه الكلمات، والتعليق عليها ـ لأنها وأمثالها ـ معروفة في سائر البلاد العربية، الا اني أرى من المفيد أن أقف قليلًا عند اثنتين منها:

ـ (صاغ قلاس) او (ساغ قلاس) رتبة عسكرية؛ وهي محرفة من تعبير (صاغ قول آغاسي) بمعنى (قائد الجناح الايمن): في تونس، قد اختصروا وحرّفوا الكلمتين الاخيرتين على شكل (قلاس)، فصاروا يقولون «صاغ قلاس»، في حين ان في مصر حذفوا الكلمتين المذكورتين تماماً، وصاروا يقولون (صاغ) فقط، ومعناه اللغوي (الايمن).

ـ كلمة (بينباشي) ايضاً، رتبة عسكرية تعني (رئيس الالف)، وهي تقابل كلمة (بيكباشي) المعروفة في مصر. ان المقابلة بين هاتين الكلمتين، المنحدرتين من اصل تركي لا تخلو من الطرافة: في التركية العريقة يوجد صامت خاص، يتوسط بين الـ «نون» والـ «كاف»، ويلفظ باسلوب خاص لا يزال دارجاً في القرى النائية في الاناضول. وكتّاب الاتراك ارادوا أن يثبتوا هذا الصامت الخاص ويميّزوه بوضع ثلاثة نقط فوق حرف الكاف الا ان الاتراك العثمانيين ـ ولا سيما اهل استانبول ـ في تصورهم التلطيفي للاصوات، تباعدوا بصورة تدريجية عن هذا اللفظ، وصاروا لا يميزون بينه وبين صوت النون العادية. ومع هذا فقد حافظوا على الامر الاصلي في الكتابة، مع اهمال النقاط الثلاث التي كانت توضع فوق الكاف.

ان الحرف الاخير من الكلمة التي تدل على الألف ـ في اللغة التركية ـ هو من هذا القبيل: ولذلك صارت الكلمة تلفظ على شكل «بين» Bine ولكنها تكتب على شكل «بيك» Bik . ومن الغريب ان هذه الكلمة بقيت في تونس على الحالة التي تلفظ بها فعلًا، ولكنها في مصر بقيت على الشكل الذي كانت تكتب به؛ Binbachi في تونس، وBikbachi في مصر.

(ولا اراني في حاجة الى القول بأن الاتراك ـ بعد ان قبلوا الحروف اللاتينية صاروا يكتبونها كما يلفظونها: Binpachi).

لقد علمت بأن لدى حرس القصر وخدامه تقاليد خاصة، يكررون ـ بموجبها ـ في مختلف المناسبات، عبارات تركية مشوهة ومحرفة، لا هم يعرفون معناها، ولا احد من الحاضرين يفهم شيئاً منها ـ الا اني لم استطع الحصول على نصوص تلك العبارات.

ـ ٣ ـ

وأرى ان ادرج فيما يلي بعض النماذج من البيانات والاخبار التي تنشر في الجريدة الرسمية، وفي الجرائد اليومية التي تحذو حذوها، لاعطاء فكرة واضحة عن الاسلوب الرسمي السائد في تونس:

أ ـ نموذج من ديباجة القوانين والانظمة:

نسخة أمر عليّ، نصه بعد فاتحته:

من عبدالله سبحانه، المتوكل عليه، المفوض جميع الامور اليه، محمد الامين باشا باي، صاحب المملكة التونسية، سدد الله اعماله، وبلغه آماله.

الى من يقف على أمرنا هذا من الخاصة والعامة:
أما بعد.
فإنه بعد الاطلاع على الاذن الدولي عدد. . .
وعلى الأمر الفرنساوي. . .
وبعد تحققنا من مصادقة الحكومة الفرنساوية.
وبناء على ما طلبه وزيرنا الاكبر، اصدرنا امرنا هذا بما يأتي:
الفصل ١ ـ . . .

ب ـ نموذج من اخبار القصر الملكي:

حظي بالمثول بين يدي جلالة الملك المعظم، سيدنا ومولانا محمد الامين باشا باي، دام له العز والتمكين بقصر حمام الأنف العامر بعد ظهر يوم الثلاثاء وفد يمثل ودادية العمال والكواهي والخلفاوات. وكان يقود الوفد رئيس الودادية امير الامراء السيد. . . عامل القيروان وجالاص. فرفع الوفد الى عاهل البلاد المفدى مراسم الولاء والاخلاص للسدة العلية بمناسبة النقلة الميمونة من قصر قرطاجنة المنيف الى قصر الشتاء بمدينة حمام الانف الزاهرة.

ج ـ نموذج من اخبار المناظرات والتعيينات:

أسفرت نتيجة المناظرة التي اجريت اخيراً بالجامع الأعظم على أربع خطط مدرسين

في القرآت في الطبقة الثالثة، عن احراز الفضلاء الفقهاء المشايخ الآتية اسماؤهم على الخطط المذكورة. . .

د ـ نموذج من اخبار النقابات:

عقد مجلس النواب المتركب من جميع النقابات المنخرطة في الاتحاد الجهوي بصفاقص اجتماعاً عاماً، يوم الاحد ٥ نوفمبر ١٩٥٠ على الساعة ٩ صباحاً بدار الاتحاد تحت رئاسة الاخ. . .

وبعد استماعه لبسطة مستفيضة عن الحالة المفزعة التي تتخبط فيها الطبقة الشغيلة التونسية، والضغط الذي تواجهه من طرف حكومة استعمارية غاشمة، ديدنها خدمة مصالح الشركات الرأسمالية الكبرى وتقوية نفوذها. . .

يحتج بشدة ضد هذه السياسة. . .

(ويلي ذلك نقد مفصل لهذه السياسة، ثم سرد لمطالب المجلس ومقرراته).

ـ ٤ ـ

اني حصرت بحثي ـ في الصحائف السابقة ـ في نطاق الاصطلاحات المقررة والمعتادة في الجريدة الرسمية والجرائد اليومية، دون أن أتطرق الى «اللهجة الخاصة بتونس»، و«اللغة الدارجة» فيها.

وبما اني سجلت بعض الملاحظات المتعلقة بذلك ايضاً، أرى أن أنقلها كما يلي:

إن لفظة (باش) تدخل كثيراً في المكالمات، وتعني ـ في اغلب الاحوال ـ (سوف) او (رايح)، ولكنها تقوم ـ في بعض الاحيان ـ مقام لفظة (أن).

فيقولون (باش أجي)، بمعنى سوف أجيء، او بالاحرى (رايح أجي)؛ كما يقولون (باش اسافر) بمعنى (رايح اسافر). . . ويقولون ـ مثلاً ـ (طلبوا من فلان باش يعمل كذا وكذا)، ويقصدون من ذلك (طلبوا منه ان يعمل كذا وكذا).

واذا لاحظنا كثرة استعمال (سوف) و(أن) في المكالمات العادية اليومية، نستطيع ان نتصور بسهولة مبلغ دخول لفظة (باش) في العبارات التي يلفظها التونسيون عندما يسترسلون في التكلم باللغة الدراجة.

وأعتقد ان كثرة هذه «الباش» التي تتخلل الكلمات، هي التي تعطي السحنة الاساسية للغة الدارجة في تونس.

ومن الألفاظ التي يختص بها اهالي تونس، ويكررونها كثيراً لفظة «ذيال» ـ بكسر

الـذال ـ وهي تستعمل بمقام «أداة اضافة»، و«أداة نسبة»، ولذلك تدخل بين كثير من الكلمات في كثير من المناسبات:

حفلة ذيال فلان . . .
كتاب ذيال فلان . . .

وللتـونسيين اسلوب خاص في لفظ الكلمات، وتحريك وتسكين الحرف: انهم يميلون، على الدوام، الى تسكين الحروف الاولى، وتخفيف المد في المقاطع، وعلى وجه اخص، في المقطع الاخير من الكلمة: انهم يلفظون المقطع الاخير بسرعة كبيرة، حيث يلتصق حرفا المقطع التصاقاً غريباً.

انهم يلفـظون كلمة «صبَاح» ـ مثلاً ـ على شكل «صْباح»، ودون مد الالف. كما يلفظون كلمة «دَرَج» على شكل «دْرِجْ» ـ وهكذا تقريباً في كل الكلمات: كْلام، وصْحيح، وبْعيد.

ومن الالفاظ التي سمعتها كثيراً في تونس، مع استغراب شديد، كلمة «يزّي». انهم يستعملونها بمعنى «كفى، يكفي». ويقول علماؤهم انها محرفة من كلمة «يجزي» الفصيحـة. وامـا استغرابي لذلك فهو علمي بأن هذه الكلمة تستعمل ـ بنفس الشكل وبنفس المعنى ـ في العراق ايضاً، في الوقت الذي لا تستعمل ابداً في البلاد العربية التي تقع بين تونس وبين العراق.

ومن خصائص اللغة الدارجة في تونس ـ في الجرائد وبين الناس أنهم:

(أ) يستعملون كلمة «وقع»، بمقام «حدث» او (تم)، فيقولون ويكتبون: وقع اقتراح كذا، وقع تولية فلان، وقع اقتبال فلان.

(ب) عند التكلم عن الزمان، يقولون (فاتح) الشهر الفلاني، بمعنى اول الشهر الفلاني.

(ج) عندما يتكلمون عن الساعات والدقائق. يقولون: (باقي كذا) او (ماضي كذا).

(د) يقولون ويكتبون (على الساعة الفلانية) عوضاً عن (في الساعة الفلانية).

فـي الانـدلـــس

خلال الرحلة التي قمت بها الى الاندلس سنة ١٩٢٦ ، كنت رأيت ان أدخل اسبانيا من الجنوب، من جبل طارق والجزيرة الخضراء، متمشياً مع خطة استيلاء اجدادنا على تلك البلاد واستيطانهم فيها.

وعنـدمـا دخلت المحـطة لركـوب قطار السكـة الحديدية ـ في الجزيرة، طلب مني الموظفون الواقفون على مدخل الرصيف (آل بو طاقا).

وعندما مددت رأسي من شباك العربة، لأتفرج على الناس، رأيت رجلًا يسوق عربة يد محملة بمخدات، ينادي بلا انقطاع بصوت جهوري:

(آل موخادا. . . آل موخادا. . .).

انه يؤجر المخدات الى الركاب، ليريحوا رؤوسهم عليها خلال السفر.

وفهمت من ذلك: ان (المخدة) التي يستريح وينام عليها الاسباني، قد حافظت الى الآن على اسمها العربي، مع حرف التعريف الذي يلتصق به.

ذلك كان، اول اتصالي بالكلمات العربية التي لا تزال تعيش في اسبانيا، وتتداول على ألسن الاسبان.

ولكن بعد ذلك، تتابعت عليّ الكلمات العربية بغزارة، في كل خطوة من خطوات تجوالي في المدن الاندلسية ـ من رنـدا، الى قرطبة واشبيلية وغرناطة وطليطلة.

وقد عرفت، في اول مائدة طعام جلست اليها: ان «الرز» يسمى في الاسبانية (آل رُزّ) بشكله العربي الصريح مع حرف التعريف المعلوم، مصوناً من التحريف الذي طرأ عليه في سائر اللغات الاوروبية.

كما علمت ـ وأنا على المائدة نفسها ـ ان كلمات (الزيت) و(الزيتون) ايضاً، تعيش في اسبانيا الى الآن، محافظة على شكلها العربي الاصيل: (آل سيـــت) و(آل سيتون).

وفي أول جولة قمت بها في حديقة عامة، تعرفت الى كلمات عربية عديدة، لا يزال يستعملها الاسبان حتى هذا اليوم: الساقية، الجب. . . مع حرف التعريف.

كما علمت ان كلمة (الضيعة) أيضاً تركت أثراً عميقاً في الاسبان لأنهم يسمون (الفلاح) باسم (آل دايعاني) (الضيعاني).

كما انهم يسمون (البناء) باسم (آل بانيل).

وعنـدما تجولت في الاسواق رأيت فوق المخازن كلمة Almacen مكتوبة بحروف كبيرة، كما قرأت على مباني المصانع كلمة Darsana .

وعلمت ان «الدفلة» معروفة عندهم بشكل Adifla ، و«البرقوق» على شكل Alberchigo ، والزغفران على شكل Asafran ، كل ذلك مع حرف التعريف الملتصق بها.

كما علمت بأن الذهب الخالص يسمى في اسبانيا باسم Tiber .

وقد استفسرت من احد مستشرقي الاسبان عن عدد الكلمات العربية الباقية في اللغة الاسبانية. وعلمت ان القواميس تذكر نحو خمسة آلاف كلمة؛ واما الكلمات العربية الاصل الدارجة بين الناس، فلا تقل عن الألف.

هذا فضلًا عن الاعلام واسماء المواقع الجغرافية. إن كلمات البحيرة، والوادي، والمـدور، والقصـر، والقلعـة، والمـدينـة، والرملة. . تتكرر في اسماء الكثير من المواقع الجغرافية. فالوادي الكبير يعرف الى الآن باسم Guadalguivir ووادي الحجارة يعرف باسم Guadalhajara ، وجنة العريف مشهورة باسم Généralif ؛ وهناك مدينة معروفة باسم Médina Celi واخرى معروفة باسم Médina del Campo .

وقد وجدت في كتاب للمفكر الجغرافي المشهور «أليزه ركلوس» خريطة تبين مواقع الاسمـاء الجغـرافيـة المنحـدرة من أصول عربية. يجد القراء صورة تلك الخريطة في الصفحة المقبلـة. وقد اشار فيها المؤلف على المواقع المذكورة بنقط سوداء. يلاحظ انها كثيفة في الجنوب، بوجه خاص. ولكنها منبثة في جميع انحاء شبه الجزيرة (الايبرية).

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار: ان الاسماء والكلمات العربية الباقية في اسبانيا، كلها من نوع الكلمات الحضارية والعمرانية، التي تدل على عمق تأثير الحضارة العربية فيها، وتشهد على مبلغ سموها.

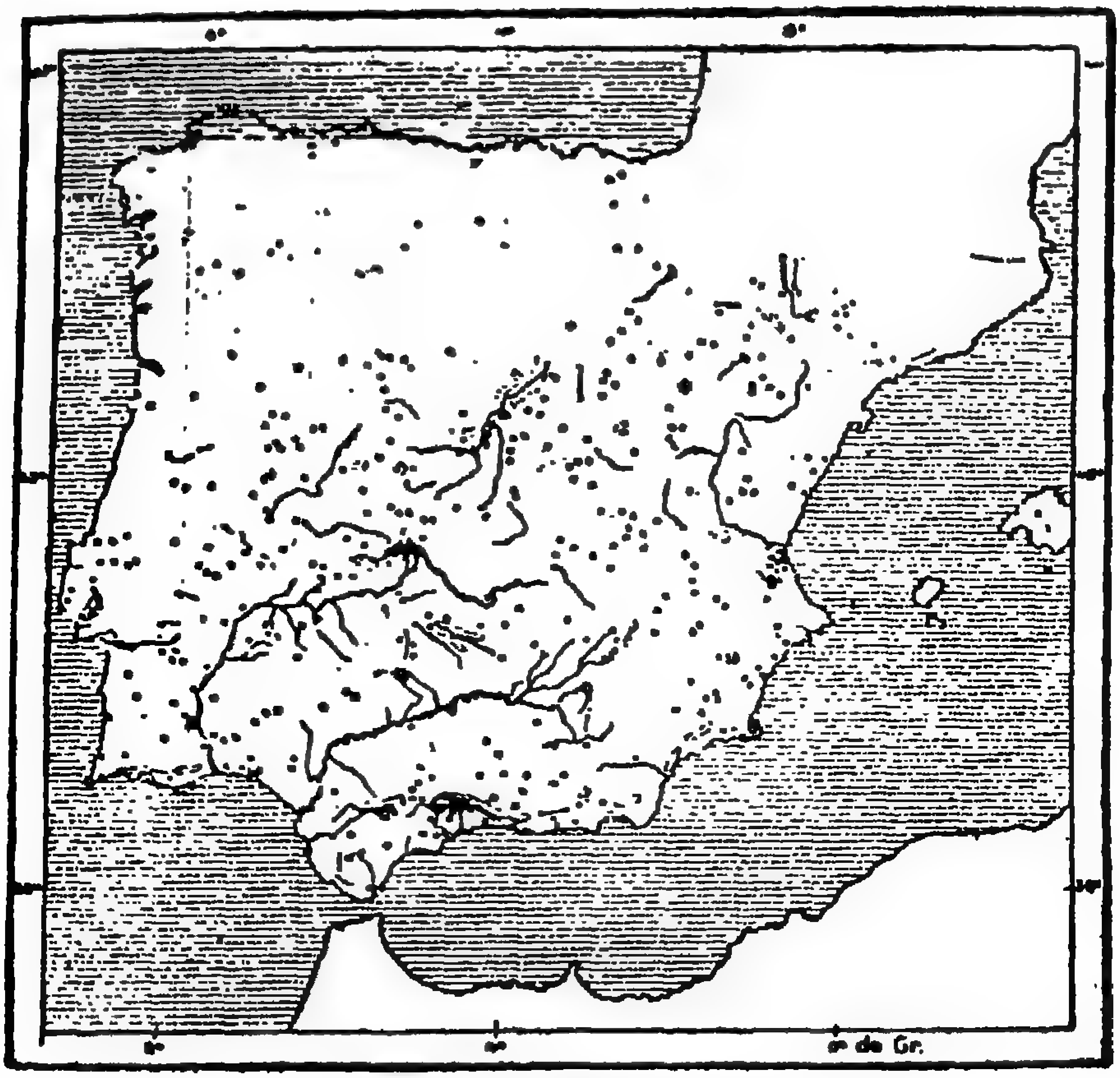

1: 10000000

اسمـاء الشهـــور

ان اسماء الشهور الشمسية من اغرب وابرز الامثلة على البلبلة الاصطلاحية التي سادت البلاد العربية، منذ اواسط القرن الماضي. فإن الشهر الذي اكتب فيه هذه الاسطر، يسمى:

في مصر	اغسطس
في الشام والعراق	آب
في تونس	اوت

وفضلًا عن ذلك، انه يعرف بين العوام في المغرب، باسم (آغشته) و(غشت):

واما الشهر الماضي، فقد كان:

في مصر	يولية
في الشام والعراق	تموز
في تونس	جويلية

ان اسباب هذا الاختلاف الكبير، في هذا الامر العام والهـام، واضح، لا يحتاج الى شرح طويل:

إن بلاد الشـــام ـ سوريـــا، ولبنـــان، والاردن، وفلســطين ـ والعـراق... احبت واستعملت الاسماء العربية السامية القديمة ولكن مصر وتونس والمغرب، اقتبست الاسماء الافرنجية، مع هذا الفارق الهام: مصر اعتمدت على اللفظ الانكليزي لأسماء الشهور، في الـوقت الذي اعتمدت تونس على اللفظ الفرنسي لها. وقد تعرضت هذه الاسماء الافرنجية على لسان العوام في المغرب الى بعض التحريف والتشويه، وتولد من ذلك نوع رابع من الاسماء.

إن الجدول التالي يجمع ويقارن هذه الاسماء، مبتدئاً من الشهر الاول للسنة الميلادية:

(أ)	(ب)	(ج)	(د)
كانون الثاني	يناير	جانفي	أيّنار
شباط	فبراير	فيفري	فورار
آذار	مارس	مارس	مارس
نيسان	آبريل	آفريل	براير
ايار	مايو	ماي	ميّو
حزيران	يونيو	جوان	يونيو
تموز	يوليو	جويليه	يوليوز
آب	اغسطس	اوت	غُشت
ايلول	سبتمبر	سبتانبر	شتمبر
تشرين الاول	اوكتوبر	اوكتوبر	كتوبر
تشرين الثاني	نوفمبر	نوفمبر	نونمبر
كانون الاول	ديسمبر	ديسمبر	دجمبر

ومن المفيد ان نقف قليلاً عند الاسماء التي استعملها الايرانيون والاتراك ايضاً في هذا المضمار:

(أ) عند الايرانيين

كان الايرانيون يسمون الاشهر الشمسية ـ حتى انقلاب البهلوي المعلوم ـ بالاسماء العربية التي تسمى بها البروج الاثني عشر:

حمل	تور	جوزاء
سرطان	اسد	عذراء
ميزان	عقرب	قوس
جدي	دلو	حوت

لأن الايرانيين كانوا يعتمدون على السنة الشمسية من قديم الزمان.

تبدأ السنة الشمسية عندهم ببدء يوم «الاعتدال الربيعي» المعلوم، انهم يسمون اليوم المذكور باسم «نوروز» بمعنى «اليوم الجديد»، وهو يصادف يوم ٢١ من شهر آذار. وكانوا يسمون الشهر الذي يبدأ في ذلك اليوم باسم «حمل» بالنسبة الى «برج الحمل» الذي تدخل فيه الشمس في اليوم المذكور. واما الاشهر التالية فكانوا يسمونها بأسماء البروج المتتالية المعلومة في «منطقة البروج».

وهكذا ظلت الشهور الشمسية تسمى في ايران بأسماء عربية بحتة، الى ان قام رضا شاه البهلوي بانقلابه المعلوم، وقرر ـ فيما قرره ـ الاستعاضة عن هذه الكلمات العربية باسماء بهلوية قديمة..

(ب) عند الاتراك

كانت الدولة العثمانية تجري جميع معاملاتها على أساس الشهور القمرية وحدها، حتى عهد التنظيمات. ولكنها ـ خلال التنظيمات ـ قررت تسيير معاملاتها المالية، على اساس الشهور الشمسية، وأوجدت بذلك سنة جديدة، اسمتها «السنة المالية» او «السنة الرومية».

وأما أشهر هذه السنة فقد أسمت معظمها بأسماء عربية، ولكنها اصطلحت لثلاثة منها اسماء افرنجية هي: مارت، مايس، آغستوس.

كانت السنة تبتدىء بشهر مارت، وتلي ذلك الاشهر الاخرى كما يلي:

مارت، نيسان، مايس، حزيران، تموز، آغستوس، ايلول، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، كانون الثاني، [شباط].

ولكن قبل بضعة اعوام، غيرت تركيا اسماء الاشهر الاربعة الاخيرة ـ بغية التخلص من تسمية الاول والثاني ـ واستعاضت عنها بأربع كلمات جديدة:

أكيم، قاسم، أراليق، أوجاق.

يلاحظ ان إحدى هذه الكلمات (قاسم) عربية والثلاث الاخرى تركية.

وأصبحت الآن ستة من اسماء الشهور الشمسية عربية الاصل: شباط، نيسان، حزيران، تموز، ايلول، قاسم. وثلاثة منها افرنجية الاصل: مارت، مايس، اغستوس. وثلاثة منها تركية بحتة: أكيم، آراليق، اوجاق.

أفليس من الغريب أن تسمى كل الاشهر الشمسية بأسماء افرنجية في بعض البلاد العربية، في الوقت الذي لا تزال تسمى ستة منها بأسماء عربية في البلاد التركية!

أفما يترتب على الدول العربية ان تعالج هذه البلبلة الاصطلاحية وتقدم على توحيد اسماء الشهور الشمسية؟

اداة الاضافـــة

ان قواعد اللغة العربية المدونة لا تتضمن شيئاً مقابل ما يسمى «أداة الاضافة». فإن المضـاف في ـ اللغـة الفصحى ـ يلتصق بالمضاف اليه التصاقاً مباشراً، ولا يختلف عن المضاف اليه الا بالاعراب.

ولكن النـاس ـ في جميـع الاقطار العربية لا يراعون هذه القاعدة في احاديثهم ومحاوراتهم الاعتيادية، ويدخلون بين المضاف وبين المضاف اليه «كلمة» تقوم مقام «اداة الاضـافـة». والكلمـة التي يستعملها الناس لهذا الغرض، تختلف من قطر الى آخر، وتشمل الانواع التالية: بتاع، بتوع، تبع، مال، حق، شيت، ذيال...

فيقولون مثلاً: قلم بتاع فلان، كتاب ذيال فلان، ورق شيت كتابة، دفتر حق زيد، دار مال عبيد.

ان البعض من هذه الكلمات خاص بقطر من الاقطار، وبعضها مشترك بين عدة اقطار: استعمال كلمة «مال» كأداة اضافة من الامور الخاصة بالعراق، واستعمال كلمة «ذيال» في هذا المقام خاص بتونس، واما كلمة «بتاع» فتستعمل في مصر بوجه خاص، وكلمة «حق» تستعمل في الجزيرة العربية، و«شيت» تستعمل في سورية الجنوبية.

مما يلفت النظر، ان هذه ظاهرة لغوية عامة: فإن جميع الناس في جميع الاقطار العربية يستعملون كلمة تقوم مقام أداة اضافة، وان اختلفوا في اختيار وتخصيص هذه الكلمة.

ان عمومية هذه الحالة ـ على الرغم من اختلاف الوسيلة ـ تدل دلالة واضحة على وجـود «حـاجة» يشعر بها الناس في جميع الأقطار العربية، وان سلكوا لسدّها مسالك

مختلفة. لا شك في ان هذه الحاجة، هي «التزام الزيادة في الوضوح»، و«الرغبة في تجنب الالتباس والغموض». لأن مجيء اسم بعد اسم آخر، من غير رابطة تربطهما، لا يخلو من توليد شيء من الالتباس في الاذهان، ويكوّن شيئاً من التقصير في الصراحة. وهذا التقصير، يبرز ويشتد عندما يحذف الاعراب، ويسكن آخر الاسم.

ان الشعور بهذا الالتباس وبهذا التقصير هو الذي حمل الناس على استعمال «كلمة» تضمن ازالة هذا الالتباس والقضاء على ذلك التقصير.

ومما تجب ملاحظته ايضاً ان معظم الكلمات المستعملة لهذا الغرض تدل على الملكية، وكلمة «مال» كلمة فصيحة تدل على ملكية مباشرة، وكلمة «حق» ايضاً كلمة فصيحة تدل على الملكية المستندة الى الحق، ولا شك في ان كلمة «بتاع» محرفة من «متاع»، واما كلمة «تبع» فتدل على تبعية المضاف الى المضاف اليه. ولا شك في ان كلمة «شيت» محرفة ومنحوتة من «شيء ال» او شيئة ولكن كلمة «ذيال» مشكوكة المنشأ، وربما كانت محرفة من «الذي لـ» او «ذي أل»، ومهما كان الامر، فلا مجال للشك في ان الرغبة في التصريح التام، هي التي اوجدت هذه الاستعمالات المختلفة.

عندما يقول احدهم: (هذا القلم حق فلان، او مال فلان، او متاع فلان..) لا يستعمل كلمة غير فصيحة انما يلجأ الى طريقة تعبير لا تدخل في نطاق الطرق المفروضة في الفصاحة.

وأنا لا ادري ماذا يجب ان يكون موقف المجامع اللغوية العربية من هذه الظاهرة اللغوية الغريبة.

معانـي كلمـة الجنـس

إن كلمة الجنس ـ مع كلمة الجنسية المتولدة منها، من ابرز الامثلة على استعمال الكلمة الواحدة في معانٍ عديدة، متخالفة ومتباعدة.

فإن هذه الكلمة ـ مع وليدتها ـ كثيراً ما تستعمل مقابلاً للكلمات الافرنسية التالية :

genre	générique
race	racial
sexe	sexuel
	nationalité

فضلاً عن ان كتب قواعد اللغة تستعمل تعبير «اسم الجنس» مقابلاً لتعبير nom commun .

إن استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على هذا القدر من المعاني المتباينة يفسح مجالاً واسعاً للالتباس، ويحول دون استقرار المعاني في الاذهان بوضوح تام.

فلا يجوز ترك الامور على هذه الحالة، بل لا بد من استبعاد بعض هذه المعاني عن هذه الكلمة، لتقليل وتحديد المعاني المفهومة منها.

١ ـ إن استعمال كلمة «الجنس» مقابلاً لكلمة genre قديمة العهد جداً: فقد استعملها المناطقة، كما استعملها العلماء بهذا المعنى في تصنيف الحيوانات والنباتات.

فلا مجال لاستبعاد هذا المعنى من الكلمة المذكورة.

٢ ـ وأما استعمال «الجنس» مقابل sexe الفرنسية، فهو من الاستعمالات الحديثة،

ولكنه شاع كثيراً بين الناس، فليس من اليسير استبعاد هذا المعنى ايضاً، في الاحوال الحاضرة.

٣ ـ ولكن استعمال الكلمة المذكورة مقابل كلمة Race ليس كثير الشيوع. فإن كتّاب الشام كثيراً ما استعملوا في هذا المقام كلمة «العرق». ولا شك في ان هذه الكلمة اوفق من كلمة «الجنس».

ولكني أرجح استعمال كلمة «الرسّ» في هذا المقام لأنها تدل على «أصل الشيء»، وتوافق المعنى المفهوم من كلمة Race تمام الموافقة. وبما انها ليست من الكلمات الشائعة، فيمكن تخصيصها بهذا المعنى بسهولة كبيرة، كما يمكن جمعها على شكل «رسوس» ونسبتها على شكل «رسي، ورسّية»، فيقال ـ مثلًا ـ الرسوس البشرية، والاوصاف الرسية . . .

بهذه الصورة نكون قد جردنا كلمة «الجنس» من احد المعاني التي ذكرتها آنفاً، كما نكون قد حصلنا على كلمة أدل منها على المعنى المفهوم من كلمة race .

وأما استعمال كلمة «الجنس» مقابل كلمة nationalité الافرنسية ـ بمعناها الاجتماعي ـ فيجب ان يستبعد حالاً، لأن كلمة «القومية» التي شاعت كثيراً على الالسن والاقلام، تغني عن استعمال كلمة الجنس بهذا المعنى.

(إن جمال الدين الافغاني كان يعبر عن الـ nationalité بقوله: «التعصب للجنس»، ولكن كلمة «القومية»، لا تترك لزوماً لمثل هذه التعابير).

٤ ـ وأما كلمة nationalité بمعناها القانوني والحقوقي، فقد ترجمت بعدة كلمات: القوانين العثمانية كانت تعبر عنها بكلمة «تابعية»، وبعض كتّاب العرب عبروا عنها بكلمة «الرعوية»، ولكن القوانين الموضوعة في مختلف الدول العربية اصطلحت عليها بكلمة «الجنسية». فأصبح من العسير جداً تبديل هذه الكلمة بكلمة اخرى للدلالة على هذا المعنى.

خلاصة القول: اننا باستعمال كلمة «الرس» مقابلًا لكلمة race وكلمة «القومية» مقابلًا لكلمة nationalité بمعناها الاجتماعي نكون قد رفعنا عن كاهل كلمة «الجنس» اثنين من معانيها العديدة وحصرنا تلك المعاني بثلاثة.

بقايـــا التركيـــة
في لغة مصر الرسمية(*)

لقـد لاحظ العلمـاء الـذين توغلوا في درس الحـوادث الاجتماعية اللسانية، ان الكلمات كثيراً ما تنتقل من لغتها الاصلية الى اللغات الاخرى، حسب العلائق التي تنشأ وتتوثق بين الامم التي تتكلم بها، وقد تندمج هذه الكلمات في اللغة التي دخلت عليها، فتنتظم في سلك كلماتها الاصلية، وتتكيف بمقضيات قواعدها الخاصة، وقد تولد نسلاً جديداً في وطنها اللغوي الجديد، يختلف عن النسل الذي كان قد تولد منها في موطنها الاصلي اختلافاً كلياً.

اما انواع الكلمات التي تنتقل بهذه الصورة من لغة الى لغة فتتبع ـ بطبيعة الحال ـ انواع العلائق التي تحدث بين الامم التي تتكلم بها: فالمعاملات التجارية تؤدي الى انتقال الاسماء مع الاشياء والأمتعة، والنفوذ العلمي يسبب انتقال المصطلحات العلمية مع الآراء والمعلومـات، والسيـطرة السيـاسية تؤدي الى انتشار الكلمات والتعبيرات المستعملة في الانظمة الادارية والعسكرية... والكلمات والمصطلحات التي تدخل على اللغة بسبب هذه العلائق المتنوعة، تبقى فيها عادة حتى بعد انقطاع تلك العلائق... ولهذا السبب نجد العلماء الذين يستكشفون الحقائق في مجاهيل التاريخ يستندون في بعض الاحوال الى «مقـارنـة الألسن» و«تتبـع الكلمات» في استدلالاتهم المتعلقة بالحوادث التاريخية والتطورات الاجتماعية.

لعل الأثار التي تركتها التركية في مصر، ولا سيما في لغة الدواوين الرسمية، من ابرز الامثلة وأقربها الى ما أسلفناه. إذ أننا إذا استعرضنا عناوين الوظائف الرسمية في جداول الميزانية ودليل التلفون، وتصفحنا بعض النشرات الرسمية وتتبعنا بضعة اعداد من

(*) نشرت في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٧).

الجرائد اليومية، فسجلنا الكلمات والتعبيرات التركية التي نصادفها خلال هذا البحث السريع . . . دهشنا من كثرة الكلمات والتعابير الباقية من عهد الحكم التركي في مصر.

نستطيع ان نقول ان معظم النعوت والألقاب المستعملة في مصر هي من بقايا ذلك الحكم. ولا سيما الكلمات والتعابير التي تدل على الرتب الملكية والعسكرية، فكلها ترجع الى منشأ تركي بدون استثناء، فإن كلمات «بك، افندي، باشا، هانم» تركية الاصل. مع هذا انها تصرف وتستعمل في مصر كالكلمات العربية، ويقال لذلك «بكوية وبكوات» و«باشوية وباشوات»، «افندية، وهوانم»، ومما تجب ملاحظته ان هذه الالقاب ألغيت في تركية اخيراً واستبدل بها كلمة «باي» للرجال و«بايان» للنساء.

فمن يتتبع الجرائد التركية الآن لا يجد فيها اثراً للكلمات التي بحثنا عنها، غير ان من يتصفح الجرائد المصرية يصادف في كل نسخة منها مئات.

ومما يستلفت الانظار ان الالقاب الرسمية التي تستعمل في مصر عند ذكر اصحاب الرتب او مخاطبتهم ـ مثل: صاحب العزة، صاحب السعادة ـ ايضاً تمت بقرابة الى العهد التركي، بالرغم من مظهرها العربي، فإن الأتراك عندما أرادوا ان يضعوا لقباً خاصاً بأصحاب كل رتبة من الرتب الملكية والعلمية، اقتبسوا من العربية كلمات كثيرة مثل: «رفعة، عزة، سعادة، عطوفة، دولة، فخامة، فضيلة، سماحة، سيادة، عناية، عصمة». وأضافوا الى آخر كل واحدة منها حرف «لو» الذي يعرف في قواعد الصرف التركي باسم «أداة المصاحبة» فقالوا: «عزتلو، سعادتلو، دولتلو، فخامتلو، فضيلتلو، سماحتلو. . .» إن هذه النعوت والألقاب استعملت في مصر مدة غير قصيرة بصيغتها التركية، ثم استبدلت فيها «أداة المصاحبة» التركية بتعبير «صاحب الـ. . .» العربية، فتحولت بذلك هذه الالقاب الى «صاحب العزة، صاحب السعادة، صاحب الدولة، صاحب الفضيلة. . .» فنستطيع ان نقول: إن هذه الألقاب تركية بمدلولاتها الحالية، وإن كانت عربية بألفاظها الاصلية. وإلا فلا يوجد اي سبب معقول لاعتبار «الفضيلة» خاصة برجال الدين، ولا لاعتبار «السعادة» اكبر من «العزة» ولا لاعتبار «الفضيلة او العزة او السعادة» من النعم التي يستطيع ان يحصل عليها الانسان عن طريق انعام الملوك والحكومات.

وأما أسماء الرتب العسكرية المستعملة في مصر، فبعضها تركية بحتة، مثل شاويش، باشاويش، اونباشي، يوزباشي، بيك باشي، . . . فإن اللفظة الأولى كلمة مفردة، والأربع الباقية كلمات مركبة، تعني «رئيس الشاويشية، رئيس العشرة، رئيس المائة رئيس الالف.». وهناك اسماء رتب عسكرية مؤلفة من كلمة تركية وكلمة عربية، حسب الاستعمال التركي: مثل «بلوكامين» بمعنى امين الرهط، و«مير آلاي» بمعنى آمر الكتيبة.

واما كلمة «صاغ» التي تدل على احدى الرتب العسكرية في مصر، فتركية ايضاً،

غير أنها لا تستعمل في التركية للدلالة على رتبة من الرتب العسكرية ابداً. لأن معناها اللغوي عبارة عن «أيمن»، فليس من المعقول طبعاً ان يسمى احد باسم «الايمن» نظراً لرتبته العسكرية. وأما كيف صارت هذه الكلمة لقباً لأحدى الرتب العسكرية في مصر، فلا يتضح الا بمراجعة تاريخ الألقاب العسكرية في تركية: اذ يوجد في الجيش التركي رتبة عسكرية تسمى باسم «قول آغاسي» بمعنى «آمر الجناح» وبما أن القطع العسكرية كانت تقسم الى جناحين، كانوا يقسمون هذه الرتبة قبلًا الى درجتين فيسمون الاولى (صاغ قول آغاسي) بمعنى «آمر الجناح الايمن» والثانية (صول قول آغاسي) بمعنى «آمر الجناح الايسر». غير انهم وحدوا الدرجتين مؤخراً فحذفوا كلمات «صاغ» و«صول» من هذه الالقاب، واقتصروا على تسمية الرتبة بـ «قول آغاسي» اي «آمر الجناح». ويظهر ان لفظ «صاغ قول آغاسي» كان يستعمل في مصر ايضاً، غير أنه اختصر مؤخراً، بدون ملاحظة معاني الكلمات التي يتألف منها، فجرى الاختصار عن طريق حذف الكلمتين الاخيرتين والاحتفاظ بالكلمة الاولى وحدها. وبما ان الصفة في اللغة التركية تتقدم على الموصوف، كما ان المضاف اليه يتقدم على المضاف، صار هذا الاختصار بمثابة حذف كلمتي «آمر» و«الجناح» والاحتفاظ بكلمة «الايمن» وحدها، وبهذه الصورة اصبحت كلمة «صاغ» التركية، التي تدل على «اليمين» او «الايمن»، اصطلاحاً على رتبة من الرتب العسكرية المصرية.

غير ان الكلمات التركية المستعملة في الجيش المصري لا تنحصر في اسماء الرتب العسكرية التي أسلفنا ذكرها. بل ان المصطلحات العسكرية التالية ايضاً تمتّ الى منشأ تركي صريح: بلوك، تابور، آلاي، أورطة، قيشلاق، قره قول، طوبجي، نوبتجي...

إن كلمة «أورطة» تستحق النظر والتأمل بوجه خاص: فإن هذه الكلمة من التعبيرات الدارجة في تشكيلات مصر العسكرية وهي تدخل في التركيب مثل الكلمات العربية، فيقال مثلًا «الاورطة الثالثة» و «استعراض الاورطتين» و«أعلام الاورط»، كما يقال «أورطته، أورطتيه، اورطتيها...».. مع انها من الكلمات التركية المهجورة في تركيا نفسها. فإن استعمالها في الجيش التركي قد بطل منذ عهد بعيد، يرجع الى تاريخ إفناء الانكشارية، وإحداث النظم العسكرية الجديدة، ومن المعلوم ان المدة التي مضت منذ ذلك التاريخ تناهز القرن الكامل.

هذا، ومما يجدر بالانتباه ان قاموس الاصطلاحات العسكرية المصرية يحتوي على بعض الكلمات الفارسية ايضاً ـ مثل: بيادة، سواري، ياور، سردار. غير ان هذه الكلمات لم تدخل الى العربية من الفارسية مباشرة، بل دخلت اليها بواسطة التركية. ولذلك يجب علينا ان نعتبر هذه الكلمات ايضاً من بقايا الحكم التركي بالرغم من اصلها الفارسي.

كذلك كلمة «حكم دار» ايضاً تشبه الكلمات المذكورة آنفاً، إذ أنها مركبة من كلمة «حكم» العربية وكلمة «دار» الفارسية، فمعناها اللغوي عبارة عن «صاحب الحكم». غير ان معناها الاصطلاحي المعروف في مصر يختلف عن معناها الدارج في تركية، إذ ان تعبير الـ (حكم دار) لا يستعمل في التركية الا للدلالة على «الملوك».

هذا وإذا استعرضنا عناوين الوظائف والخدمات المختلفة نجد بينها ايضاً عدداً كبيراً من التعبيرات التركية.

أولاً: سلسلة كبيرة من التعبيرات التي تحتوي على كلمة «باش» التركية: باش كاتب، باشمفتش، باشمهندس، باشمعاون، باش محضر، باش صراف، باش حكيم، حكيمباشي، خاخامباشي، باش ساعي، باش فراش، باش طباخ، باش جنايني، باش بستاني، باش ميكانيكي، باش أدلاء، باش رئيس البحرية، باش رئيس المطافيء.

فإذا انعمنا النظر في هذه التعبيرات نجد أن كلماتها الأساسية عربية، غير انها موصولة بكلمة «باش» وفقاً لقواعد اللغة التركية. وإذا بحثنا عن منشأ هذه التراكيب، نجد أن نصفها الاول مستعمل في التركية ايضاً، غير أن نصفها الاخير لم يستعمل في التركية ابداً. فنستطيع أن نقول ان القسم الاول منها (من باش كاتب الى خاخام باشي) مقتبس من التركية. وأما القسم الثاني (من باش ساعي الى باش رئيس المطافيء) فمستحدث في مصر نفسها، قياساً على التراكيب المماثلة المستعملة في التركية.

ثانياً: سلسلة غير قصيرة من التعبيرات التي تحتوي على أداة «جي» التركية: تليفونجي، تلغرافجي، بوسطه جي، توفكجي، نيشانجي، تعليمجي، مخزنجي، محاسبجي، قهوجي، سفرجي، عطشجي، عربجي، قمشجي، اجزاجي، تيمارجي، جاشمبجي، مطبعجي، استفجي، جزمجي، مكوجي، اشارجي، ناضورجي، مفتاحجي... ومما يجب التنبيه اليه ان التراكيب الاربعة الاخيرة ليست مستعملة في التركية، مما يدل على انها استحدثت في مصر قياساً على امثالها. وعلاوة على كل ما تقدم نذكر فيما يلي الكلمات التركية التي صادفناها في النشرات الرسمية: فنار، ليمان، بوغاز، اورمان، كوبري، قزان، طولمبة، بوري، باشبوري، اوضه، قاووش، آغا، ترزي... وهذه الكلمات تدخل في تراكيب بعض التعبيرات مثل: مصلحة الليمانات والفنارات، حديقة الاورمان، اوضة المحامين، الطلمبات الاميرية، تعمير القزانات، مصلحة الكباري.

كما نذكر فيما يلي الكلمات الفارسية التي صادفناها في تلك النشرات، والتي انتقلت الى مصر بواسطة التركية ايضاً: سراي، شنكل، كليم، نيشان، اورنيك، ماهية، رفت، خانة...

ومما يجدر بالذكر ان الكلمة الاخيرة تدخل في تراكيب كثيرة مثل: اجزاخانة، كتبخانة، دفتر خانة، بطركخانة، سلخانة، جبه خانة، يمكخانة، ادبخانة، عربخانة، شفخانة، مهندسخانة.

بعد ان ألقينا هذه النظرة السريعة على اللغة الرسمية في مصر يجدر بنا ان نقوم بمقارنة عامة بين دواوين مصر وبين دواوين سوريا والعراق في هذا الموضوع.

من الغريب ان هذه المقارنة تظهر لنا تبايناً عظيماً في الأمر: إذ بينما نجد ان دواوين مصر مضيافة لجميع هذه الكلمات الدخيلة والمصطلحات الأعجمية، نجد ان دواوين سورية والعراق ـ بعكس ذلك ـ مجردة منها ومتعصبة عليها.

هذا.. مع انه قد مضى على انفصال مصر عن تركيا عهد طويل، في حين انه لم يمض على انفصال سوريا والعراق عنها إلا زمن قصير، ومع انه لا يشاهد في مصر أثر للقوانين الموضوعة في العهد التركي، في حين ان عدداً غير قليل منها لا تزال نافذة في سوريا والعراق... ومع أن أنظمة الحكومة المصرية مختلفة عن الأنظمة التركية اختلافاً كلياً، في حين ان انظمة سوريا والعراق لم تتباعد عنها الا تباعداً جزئياً... ومع ان الذين يعرفون التركية بين موظفي الحكومة المصرية قليلون جداً، في حين ان عددهم كثير في سوريا والعراق نسبياً... ومع ان اللغة الفصحى منتشرة في مصر انتشاراً كبيراً، ودراسة الآداب العربية متقدمة فيها تقدماً عظيماً، في حين ان كل ذلك لا يزال محدوداً في سوريا والعراق.

فيجدر بنا أن نتساءل عن أسباب هذه الأحوال والحوادث المتناقضة: كيف ان مصر حافظت، ولا تزال تحافظ، في دواوينها الرسمية على هذه المصطلحات الاعجمية بالرغم من قدمها في الانفصال وتقدمها في فصاحة القلم واللسان؟ وكيف ان حكومات سوريا والعراق ـ بعكس ذلك ـ تخلصت في دواوينها من جميع تلك المصطلحات، بالرغم من قرب عهدها في الانفصال وحداثة دخولها في مضمار فصاحة الانشاء والبيان.

إننا نعتقد بأن أسباب ذلك تعود الى تباين الظروف التي حدث فيها الانفصال لهذه الاقطار العربية المختلفة عن الدولة العثمانية: فإن انفصال مصر حدث قبل ان يستيقظ الشعب يقظة مقرونة بشعور قومي واضح، واللغة العربية استولت على الدواوين المصرية بصورة تدريجية، دون أن تضطر الى الاصطدام مع اللغة التركية، والقيام عليها بحركة عنيفة. وهذا ما جعل مصر متساهلة مع الكلمات التركية ومضيافة لها، بل لا نغالي إذا قلنا: غير منتبهة الى أعجميتها.

وأما انفصال سوريا والعراق عن الدولة العثمانية، فلم يحدث إلا بعد حوادث كثيرة أدت الى ايقاظ الشعب يقظة مقرونة بشعور قومي واضح، واللغة العربية لم تصبح رسمية

هناك الا بعد ان حدثت مشادة بينها وبين التركية، وبعد ان مازج هذه المشادة شيء غير قليل من العنف من الطرف الواحد ومن الثورة من الطرف الآخر. فقد قامت في سوريا والعـراق، في أواخر العهد العثماني، جمعيات عديدة تطالب بـ «حق التعلم والتعليم بالعـربيـة» و«حق المـرافعـة والمـراجعـة بالعربية»، تارة بالطرق السياسية، وطوراً بالطرق الثوروية. ولم تنل تلك البلاد هذا «الحق» بصورة فعلية إلا بعد الحرب العالمية، فعندما تألفت الحكومـة العربية في سوريا اسرعت الى تحويل لغة الدواوين الى العربية بجد وحماسة؛ فلا نغالي إذا قلنا ان المصطلحات التركية خرجت من الدواوين هناك مع خروج الموظفين الاتراك منها.

والحكومة العراقية التي تأسست بعد سقوط الحكومة العربية السورية ايضاً حذت حذوها في هذا الباب، وزيادة على ذلك، وجدت أمامها متسعاً من الوقت لاتمام عملها في تكوين مجموعة المصطلحات الادارية العسكرية من الكلمات العربية التي لا يشوبها شيء من الأعجمية.

هذه هي سلسلة الحوادث والأسباب التي وجهت الامور في سوريا والعراق الى اتجاه يختلف عن الاتجاه الذي سارت عليه في مصر في هذا المضمار.

مع هذا، لا بد من الاشارة الى أن هذه الأسباب تعود الى النشأة الاولى وظروف الانفصال، فأدّت الى إبقاء هذه المصطلحات في لغة الدواوين المصرية الى الآن. غير أنه يجدر بنا ان نتساءل: هل هذه الأسباب ستضمن دوام هذه المصطلحات بعد الآن ايضاً؟

إنني لا اتردد في الاجابة على هذا السؤال بالنفي. فلا استبعد ان يصبح معظم ما كتبته آنفاً «حكاية ماضٍ» ـ في عهد مصر الحديث ـ بعد مدة وجيزة من الزمن.

حول استقلال الكلمات ضمن المعاجم(*)

لا أزال أتذكر الحيرة الشديدة التي تملكتني عندما تصفحت المعاجم العربية الحديثة قبل عدة سنوات. فقد كنت أريد تزويد ابني بمعجم صغير يرجع اليه في معرفة معاني الكلمات من جهة، ورسم حروفها من جهة اخرى، فاستشرت جماعة من معلمي العربية وعلمائها في أحسن المعاجم المختصرة التي تحقق هذا الغرض. . . غير أني، عندما قلّبت صحائف المعاجم التي دلوني عليها وقعت في حيرة، إذ وجدتها جميعاً مرتبة على نمط المعاجم القديمة، وسائرة على خططها، لأنها ترتب الكلمات بحسب موادها الاصلية، ولا تراعي ترتيب الحروف الهجائية الا في تلك المواد.

وحيرتي هذه تحولت الى دهشة شديدة عندما أفضيت بها الى جماعة المعلمين والعلماء، ووجدتهم يحارون لحيرتي ويستغربون لاستغرابي، كأن الامر من الأمور الطبيعية التي لا داعي للحيرة فيها، ولا مساغ للاعتراض عليها.

ودهشتي هذه وصلت الى أقصى حدودها عندما رأيت هؤلاء ينبرون للدفاع عن خطط تلك المعاجم. . . إذ قال أحدهم:

ـ ولكن اللغة العربية لا تشبه سائر اللغات.

وقال آخر:

ـ إن طبيعتها تختلف عن طبيعة تلك اللغات.

وما كدت أستفيق من الحيرة التي أوقعتني فيها هذه الكلمات حتى هممت بالرد قائلًا:

(*) نشرت في: مجلة الرسالة (القاهرة)، (١٩٤٠).

ـ وما علاقة المعجم بطبيعة اللغة؟ إن الغرض من المعجم هو ترتيب الكلمات ترتيباً معقولاً، يضمن الوصول الى إيجاد الكلمة المطلوبة بأعظم ما يمكن من السرعة والسهولة. ولا شك في أن هذه السرعة والسهولة لا تحصلان إلا بترتيب الكلمات بحسب حروفها الهجائية. ومن البديهي أن هذه ليست من الأمور التي تختلف بين لغة واخرى بوجه من الوجوه.

غير أن معلماً ثالثاً اشترك في البحث سائلًا:

ـ يعني، تريد أن تكتب مثلًا كلمة الاستغفار في مادة الألف، وكلمة الغفران في مادة الغين.

قلت بدون تردد: نعم.

فقال المعلم بلهجة المؤمن المعتقد الذي يثور على أمثال هذه البدع:

ـ ولكن هذا لا يجوز في اللغة العربية.

فسألته: لماذا؟

فأجابني بحيرة ظاهرة:

ـ لأننا إذا فعلنا ذلك لا يتعلم الطلاب، مثلًا، أن الاستغفار من باب الاستفعال، وأن مادته الاصلية هي غفر.

فحاولت أن اقنع مخاطبي ببعض البراهين، فقلت:

ـ إن لتعليم هذه الامور الف وسيلة ووسيلة... حتى ان المعجم الذي أتصوره وأقترحه يكون ـ هو ايضاً ـ من أحسن الوسائط لذلك: يدرج القاموس كلمة الاستغفار في المحل الذي يتطلبه ترتيب حروفها الهجائية، ويذكر بجانب الكلمة مادتها الاصلية... فيجد الطالب الكلمة في المعجم بكل سهولة، ويتعلم ـ في الوقت نفسه ـ من قراءة ما كتب عنها ان مادتها الأصلية هي غفر، وانها تدل على طلب المغفرة.

سكت مخاطبي كما سكت زملاؤه. غير انني لمحت في أعينهم ما يدل على ان هذا السكوت لم يتأتَّ من الاقتناع، بل تأتّى من الاعتقاد بأن كل اعتراضاتي هذه ما هي الا نتيجة عدم إلمامي بقواعد اللغة العربية الالمام الكافي، وعدم فهمي لخصائصها الفهم اللازم.

مضى على هذه المناقشة أكثر من عشرة اعوام... ثم عدت الى قضية المعاجم ـ في هذه الايام ـ مرة اخرى، وعلمت ـ في حيرة جديدة ـ أن اللغة العربية لم تحظ الى الآن بمعجم عصري بالمعنى الذي يفهم من كلمة المعجم في جميع لغات العالم.. كما

علمت بأن المجمع اللغوي الملكي نفسه لم يقدر أهمية هذه القضية حق قدرها، ولم يدخلها في عداد الأعمال التي يسعى لتحقيقها. . فرأيت من الواجب أن ألفت انظار علماء العربية ومعلميها الى هذا الامر الهام من فوق منبر (الرسالة) الغراء، وأن أدعوهم الى العمل على إزالة هذا النقص الفادح.

إن المعجم بمثابة مخزن للكلمات، معد لمراجعة جميع الناس، بحيث يستطيع كل شخص أن يدخل هذا المخزن فيتناول منه الكلمة التي يقصدها، دون ان يحتاج الى مساعدة أحد يدله على موضعها. . ولهذا السبب تصنف الكلمات في هذه المخازن العامة تصنيفاً يضمن إيجاد ما يراد منها بأسرع الطرق واسهلها. ولهذا السبب يختلف التصنيف المعجمي عن التصنيف الصرفي والنحوي اختلافاً كلياً، ويكون هذا التصنيف ألفبائياً ـ بوجه عام ـ لكي يستطيع كل فرد أن يجد كلمة من الكلمات فيه، بمجرد تذكر ترتيب الحروف الهجائية في الألفباء.

غير أن المعاجم العربية تشذ عن هذه القاعدة العامة شذوذاً غريباً، لأنها تصنف الكلمات تصنيفاً مفعماً بالالتواء والتعقيد، بحيث لا يستطيع احد أن يجد كلمة من الكلمات إلا إذا عرف ـ مقدماً ـ مادتها الأصلية وكيفية اشتقاقها من تلك المادة بصورة تفصيلية.

فلو أراد أحد أن يراجع المعجم في كلمة «الاستيلاء» مثلاً، فعليه ان يلاحظ قبل كل شيء أن هذه الكلمة من باب «الاستفعال»، كما يعرف ـ سلفاً ـ ان مادتها الأصلية هي «ولي» وعليه أن يبحث عنها ـ مستنداً الى هذه المعلومات ـ في الصحائف الخاصة بحرف الواو فاللام . . . وأما اذا أراد أن يراجع المعجم في كلمة «الاستواء» فعليه أن يعرف انها من باب «الافتعال» وأن مادتها الأصلية هي «سوى»؛ فعليه أن يبحث عنها ـ مستنداً الى معلوماته هذه ـ في الصحائف الخاصة بحرف السين فالواو. . . غير انه ان كان لا يعرف ذلك فمن العبث أن يراجع القاموس ويقلب صفحاته، لأن القواميس العربية لا تدل على مواضع مثل هذه الكلمات الا لمن يعرف مثل هذه الدقائق الصرفية واللغوية حق المعرفة.

أليس ذلك مخالفاً لأبسط قواعد التعلّم ولأوضح مبادىء التعليم؟

لنأخذ مثالاً آخر: لنفرض أننا طلبنا من احد الطلاب أن يبحث في المعجم عن كلمتي: الاستعانة، والاستكانة. . . ان هاتين الكلمتين متشابهتان ومتقاربتان من حيث اللفظ والكتابة، فإن الحروف الثلاثة الاولى مشتركة في كلتيهما، وكذلك الحروف الثلاثة الاخيرة، والفرق بينهما ينحصر في الحرف الرابع وحده، مع كل هذا فإن موقع كل منهما في المعجم يتباعد عن موقع الأخرى تباعداً غريباً جداً، فعلى الطالب الذي يبحث عن

هاتين الكلمتين في المعجم، أن يعرف أن الكلمة الاولى من باب «الاستفعال» من مادة «عون» فيراجع من أجلها حرف العين فالواو، كما عليه أن يلاحظ ان الكلمة الثانية قد تكون من باب «الاستفعال» من مادة «كون» او من باب الافتعال من مادة «سكن»، فعليه أن يراجع حرف الكاف فالواو نظراً للاحتمال الاول، وحرف السين فالكاف نظراً للاحتمال الثاني.

وهل يمكن للمرء أن يتصور طريقة تصنيف أعقم من هذه الطريقة، وخطة تبويب أسخف من هذه الخطة... من وجهة مقتضيات العقل والمنطق من جهة، ومطالب التربية والتعليم من جهة اخرى؟

إن المعاجم العربية الموجودة بين الأيدي لا تزال تضع الاشتقاق في الموضع الأول من الاعتبار، فتهتم بأنساب الكلمات قبل كل شيء وفوق كل شيء، كأنها لا تريد أن تعترف بشيء من حق الاستقلال للكلمات المشتقة، مهما كان مبلغ تخصصها في معنى من المعاني، ومهما كانت درجة تباعد هذا المعنى الخاص عن المعنى الاصلي... انها لا تعترف لها بحق الاستقلال في بيت خاص، حتى ولو كانت قد أصبحت رئيسة اسرة خاصة، ومنشأ ذرية كبيرة، كأنها تريد أن تبقيها تحت وصاية مستعمرة، وتحتم عليها أن تسكن على الدوام في دار «جدها الأعلى» مع جميع افراد العشيرة التي تنتسب اليها.

فلنترك الألفة المخدِّرة جانباً، ولنفسح لأذهاننا مجال التفكير الحر، خارجاً عن الطرق المألوفة قليلاً: هل من المعقول أن نستمر على هذه الخطة في معاجمنا ولا سيما في المدرسية منها؟

هل من المعقول ـ مثلاً ـ أن نستمر على إدخال كلمة المصباح في مادة الصبح، فنتركها في معاجمنا ضائعة بين كلمات الصباح، والصباحة، والصبوح، والصبيحة، والاصطباح، والاستصباح..؟ وهل من المعقول أن نستمر على عدم اعتبار لفظة «الأنبوبة» كلمة قائمة بنفسها، وعلى إدخالها في درج الـ «نبّ» ونظل نطلب من اطفالنا وطلابنا أن يجدوها هناك؟ وهل من الحكمة في شيء ألا نوجد محلًا ملائماً لوضع كلمة «الميزانية» في غير الخزانة المخصصة لمادة «الوزن»؟

وعندما أكتب هذه الأسطر يتوارد على ذهني امثلة كثيرة من هذا القبيل، كأنها تتسابق في التباعد عن قواعد العقل والمنطق ومبادىء التربية والتعليم الى اقصى حدود التباعد.

إن كلمة الاستئناف ـ مثلاً ـ بالرغم من معناها الخاص الذي يلعب دوراً هاماً في الحقوق والقوانين، وبالرغم من كثرة المحاكم التي تسمى بها، لا تزال تلتجىء في المعاجم الى ظل كلمة «الأنف».

وكلمة «الاستراحة» ـ التي يستعملها الناس في كل يوم مئات من المرات ـ لا تزال محبوسة في المعاجم في دار «الراح»، ومحشورة بين كلمات شتى المعاني والألفاظ: كالرياح والرائحة والأريحية والريحان.

حتى ان كلمة «المدرسة» نفسها لم تكتسب في معاجمنا حق الاستقلال، فهي لا تزال تابعة ـ في نظرها ـ الى كلمة الدرس ومجبرة على الاندساس بين كلمات متخالفة النزعات مثل «اندراس» المعالم والمباني و«دراسة» الحنطة والحبوب.

وكلمة «الاقتصاد» التي أصبحت بمعناها الاصطلاحي الجديد من أهم محاور الحياة الاجتماعية، لا تزال مختفية في معاجمنا بين الكلمات التي من طراز القصد والمقصود، والقاصد والقصيدة، وبين المعاني التي تدل على موت الكلب، واستقامة الطريق، وأغصان العوسج.

ولكن، لماذا أطيل الكلام في هذه الأمثلة العجيبة؟ إن معاجمنا لم تعترف بحق الاستقلال، حتى لكلمة «الاستقلال» نفسها، فهي لا تزال تعتبرها تابعة لـ «قلّ» فتحتم عليها السكنى في مسكن «القلة والقليل».

نعم، إن كلمة الاستقلال التي تثير في النفوس ما تثيره من العواطف الجياشة على الدوام، والتي تتكرر في القصائد الوطنية والأناشيد المدرسية كل يوم، بل آلاف المرات. . . كلمة الاستقلال التي كان معناها ـ ولا يزال ـ سبباً لتضحيات كبيرة في الجهود والأموال والأنفس ـ كلمة الاستقلال هذه لم تستقل في معاجمنا الى الآن. فعلى كل من يود التعرف اليها في القاموس أن يطرق باب الـ «قلّ» وأن يعرف أنه سيلاقيها بجانب كلمة «القليل».

أنا لا أدري بماذا أنعت معاجمنا لاتباعها هذه الخطط العوجاء، وسكوت علمائنا عن هذه النقائص الفادحة. غير انني اميل الى تعليل هذا الاستمرار وذلك السكوت بتأثير عاملين أساسيين:

اولاً: عمل قانون الألفة الذي يجعل الانسان لا يشعر بأكره الروائح، ولا ينتبه الى أفدح النقائص، عندما يألفها ألفة طويلة، ولا سيما عندما تكون ألفته هذه اجتماعية.

ثانياً: عمل روح المحافظة التي تطلب إبقاء القديم على قدمه، فتعطل نوازع العمل عندما ترمي الى تغييرات أساسية في الامور المقررة سابقاً، ولا سيما عندما تكون تلك الامور متعلقة بالتقاليد الاجتماعية.

إنني أستطيع أن أضيف الى هذين العاملين الأصليين عاملاً فرعياً ثالثاً، وهو عمل نزعة الاهتمام بالامور الرنانة التي تلفت الانظار، اكثر من الانصراف الى معالجة المسائل

الجوهرية التي لا تأتي بنتائج تبهر الأبصار، وأن كانت كثيرة الفائدة.

إنني أعتقد أن الخروج على هذه العادات والنزعات بوضع معاجم عصرية بالمعنى المشروح آنفاً ـ أصبح من أهم الواجبات التي تجب على رجال العلم والتعليم، ومحافل اللغـة والأدب، ووزارات التربية والمعارف ـ في جميع البلاد العربية. . . كما أعتقد أن وضع مثل هذه المعاجم العصرية التي تعترف باستقلال الكلمات، وتجعل الوصول الى كل واحدة منها من الامور المتيسرة لكل شخص، لهو أهم بكثير من البحث عن الكلمات التي تقابل التلفون، والكلور، والراديوم. . . وحتى من ايجاد الاصطلاحات التي تدل على أسماء الامراض، ودقائق التشريح.

وأما الخطة التي يجب السير عليها لوضع هذه المعاجم فهي بسيطة وجلية:

أولاً: يجب أن تبذل الجهود اللازمة لوضع معجم مختصر يحتوي على الكلمات التي يستعملها الناس، ويحتاج اليها طلاب المدارس الابتدائية، ولتعيين هذه الكلمات يجب أن تستعـرض طائفـة من الكتب المـدرسيـة من جهـة، وتدرس كمية من الاخبار والاعلانات المنتشرة في الجرائد اليومية من جهة اخرى، وتستحضر بطاقات خاصة بكل كلمة من الكلمات التي تصادف خلال هذا الدرس والاستعراض، ثم ترتب هذه الكلمات حسب نظام حروفها الهجائية، ويكتب إزاء كل واحدة منها معناها الاصطلاحي كما يشار الى مادتهـا الاصليـة، والى كيفية اشتقاقها من تلك المادة. واخيراً تذكر اهم الكلمات المشتقة منها، تسهيلاً لمراجعتها في سائر اقسام المعجم.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى تبذل الجهود اللازمة لتنظيم معجم اكثر تفصيلاً من ذلك، ليكون مرجعاً لطلاب المدارس الثانوية والعالية، ولرجال الطبقة المثقفة بوجه عام، على أن تعين كلماته على طريقة أستعراض الكتب المدرسية من جهة، ودرس المجلات العلمية والادبية من جهة اخرى.

وأخيـراً يجب أن يسعى لوضـع معجم مفصل عام. . . يتضمن جميع الكلمات المستعملة في الكتب القـديمة والحديثة على اختلاف انواعها وتواريخها. وأما المعاجم القديمة، فتبقى كمراجع أساسية يرجع اليها العلماء والاختصاصيون.

وأعتقد أنه لا يحق لنا أن نتوقع تقدماً حقيقياً في تعليم اللغة العربية ما لم توجد مثل هذه المعاجم. . . ويجعل أمر «مراجعة المعجم» من الواجبات المدرسية.

أنا لا أدري كم يكون طول المدة التي ستمضي بين كتابة هذه الاسطر وبين ظهور المعاجم التي نشير اليها. . . كما لا أدري ماذا يكون مبلغ ونوع المساهمة التي يؤديها كل

من الكتّاب والناشرين والهيئات العلمية والدوائر الرسمية في تحقيق هذا المشروع المهم عن طريق العمل المباشر او التشجيع والمساعدة.

مع هذا أتمنى من كل قلبي أن تتضافر جهود الافراد والهيئات والحكومات في هذا السبيل - بكل الوسائل الممكنة - لكي تقر أعيننا بمعاجم عصرية من هذا القبيل. . . قبل أن يمضي وقت طويل.

١١-١٦٥٦

حول كتابة الأعلام الأجنبية

إن مشكلة كتابة الأعلام الأجنبية بالحروف العربية، لهي من المشاكل التي تتطلب البحث والمعالجة بكل اهتمام. ذلك لأنه يوجد في معظم اللغات الاجنبية، الشرقية منها والغربية، أصوات عديدة، لا نظير لها في اللغة العربية. ولهذا السبب لا يوجد بين الحروف العربية الأصلية ما يقابل الحروف اللاتينية التالية:

P (حسب لفظه المعلوم في جميع اللغات اللاتينية) و J (حسب لفظه المعلوم في اللغتين الايطالية والفرنسية)، و C (حسب لفظه المعتاد في اللغة الايطالية).

وينتج عن ذلك: ان الحروف العربية المعلومة لا تكفي لكتابة الكثير من الأعلام الأجنبية كتابة صحيحة، تضمن لقارئها أن يلفظ تلك الأعلام كما يلفظها أصحابها.

وإذا جاز لنا، بل إذا وجب علينا، أن نتصرف في الكلمات التي نقتبسها من اللغات الاخرى، كما يحلو لنا، فنفرغها في قالب عربي، ونلفظها كما نلفظ سائر الكلمات العربية، الا انه لا يجوز لنا أن نتصرف في الأعلام مثل هذا التصرف، بل لا بد لنا من أن نلفظ اسماء الاشخاص والمدن والأنهار والجبال كما يلفظها أصحابها، دون تغيير أو تحريف.

ان ذلك يضعنا امام مشكلة كبيرة: ماذا يجب أن نعمل لنضمن لقرائنا وطلابنا أن يتعلموا الأسماء التاريخية والجغرافية على أشكالها الاصلية، وأن يتلفظوها من غير تحريف، أو تغيير؟

ان الفرس، عندما اقتبسوا الحروف العربية، فأخذوا يكتبون بها، شعروا بهذه المشكلة بقوة أعظم بكثير مما نشعر بها نحن الآن. ذلك لأن لغتهم تتضمن - في حد ذاتها - كثيراً من الكلمات التي تدخل فيها أمثال الأصوات المذكورة آنفاً، فالمشكلة بالنسبة

اليهم ما كانت تنحصر في نطاق «كتابة الاعلام الاجنبية»، بل كانت تتعدى ذلك الى عدد كبـير جداً من الاسـاء والصفـات والافعال. . . وبتعبير اقصر: انها كانت تتناول قضية «الكتابة» بوجه عام.

وذلك اضطر الفرس الى معالجة المشكلة من أساسها، باضافة ثلاثة حروف جديدة على سلسلة الحروف العربية الاصلية: فقد لاحظوا ان مخرج أحد هذه الاصوات ـ (وهو الصوت الذي يقابل حرف J اللاتينية) ـ قريب من مخرج الـ «زاي» العربية، فقرروا أن يرمزوا اليه بوضع ثلاث نقط فوق حرف الزاي. كما لاحظوا ان مخرج صوت آخر (وهو الصوت الذي يقابل حرف P اللاتينية) قريب من مخرج «باء» العربية. فقرروا ان يرمزوا اليه بوضع ثلاثة نقط تحت حرف الباء. وفي الاخير، لاحظوا ان مخرج صوت ثالث (وهو الذي يقابل حرف C في الايطالية ومجموعة الحروف tch في الافرنسية)، قريب من مخرج الـ «جيم» العربية، فقرروا أن يرمزوا اليه بوضع ثلاث نقط في بطن حرف الجيم.

وبهـذه الـطريقـة أضافوا الى الحروف العربية الاصلية ثلاثة حروف جديدة، لا تختلف عنها إلا بعدد النقط التي توضع فوقها او تحتها، او في بطنها.

ولذلك نراهم يكتبون، مثلًا:

ژالة ـ (بمعنى ندى) ويلفظونها: Jalé

پاك ـ (بمعنى نضيف) ويلفظونها: Pak

چاه ـ (بمعنى بئر) ويلفظونها: Tchah

كما انهم يستطيعون أن يكتبوا الاعلام الاجنبية بالحروف العربية، بعد إضافة هذه الأشكال الثلاثة:

ژن دارك	Jean d'Arc
پاناما	Panama
چيچرين	Tchitchérine

هذا، وقـد حذا الأتـراك حذو الفـرس في هذا المضمـار، طوال مدة استعمالهم الحروف العربية.

ومما يجدر ذكره في صدد «تاريخ الحروف العربية ومشتقاتها» أن الاتراك كانوا قد استفرعوا من حرف الكاف العربية شكلين آخرين: أحدهما، برسم خط موازٍ للخط المائل الاول في الكاف المتصلة، وذلك للدلالة على الصوت الذي تبتدىء به كلمتا gule و gune مثلًا. والثاني، بوضع ثلاثة نقط فوق حرف الكاف، وذلك للدلالة على صوت كان خاصاً باللغة التركية، وهو صوت يجمع بين النون والكاف.

إن الاتراك لم يستمروا طويلًا في استعمال هذين الحرفين الفرعيين، ولكنهم لم

ينقطعوا عن استعمال الحروف الثلاثة التي ذكرناها قبلًا، حتى تاريخ تركهم الحروف العربية بأجمعها.

إني أعتقد ان استعمال الحروف الثلاثة التي استفرعها الفرس من الحروف العربية الأصلية، يضمن لنا التغلب على أهم المشاكل المتولدة من نقص الحروف الصامتة con-sonnes التي تحتاج اليها الأعلام الأجنبية.

فيجب على المطابع أن تتزود بمقدار من حروف «الباء والزاي والجيم ذات النقط الثلاث»، لاستعمالها عند كتابة الأعلام التي تتضمن الصوامت المذكورة.

غني عن البيان ان ذلك يجب أن يكون موضع عناية خاصة في الكتب المدرسية، ولا سيما في كتب التاريخ والجغرافيا، حيث تكثر اسماء الاعلام - من اشخاص ومدن وجبال وانهار، فتزداد بذلك الحاجة الى الاستعانة بتلك الحروف.

هذا، ويجدر بنا أن نقف قليلًا عند مشكلة صامت آخر، وهو الصامت الذي يدل عليه حرف g في كثير من الكلمات مثل gaule, gogol, garon .

من المعلوم أن الكتّاب في مصر قد اعتادوا على ان يشيروا اليه بحرف الجيم. ولذلك تراهم يكتبون الكلمات المذكورة على شكل «جول، جوجول، جارون». وذلك تمشياً مع اللفظ المصري لحرف الجيم.

ولكني أرى في هذا الامر محذورين كبيرين:

اولاً: ان تلفظ الجيم على هذه الصورة ليس معتاداً في سائر البلاد العربية، فضلًا عن انه مخالف للفصاحة.

ثانياً: ان ذلك يؤدي الى اختلاط الامر في كثير من الكلمات والأعلام. فإن مقارنة بسيطة بين بعض الاعلام الأجنبية وبين ما يقابلها بالحروف العربية، وفق الطريقة المتبعة في مصر، في الحالة الحاضرة، تظهر اهمية هذا المحذور، بكل وضوح وجلاء:

جون	John
جول	Joule
جامبتا	Gambetta
جوجول	Gogol

ولذلك أرى من الضروري أن يحتفظ حرف الجيم بلفظه الأصلي، كما جاء في القرآن وفي الكتب الأدبية.

وأعتقد أن أقرب الحروف العربية الى الصامت المذكور آنفاً من حيث المخرج، هو حرف الـ «غين». وعلى كل حال، ارى ان هذه القضية ايضاً تستحق الدرس بكل اهتمام.

ولكن مشاكل كتابة الاعلام الاجنبية بالحروف العربية لا تنحصر بقضية «الصوامت» وحدها، بل تتعداها الى الصوائت les voyelles ايضاً.

من المعلوم ان الصوائت في الخط العربي، هي:

أولاً: الحركات الثلاث التي تسمى باسم الفتحة، والضمة، والكسرة.

ثانياً: الحروف الثلاثة «ا، و، ي» التي تعرف بـ «حروف المد».

ومما يجب ان لا يغرب عن البال، ان حروف المد قليلة الاستعمال في رسم الكلمات العربية: واما اشكال الحركات، من فتحة وضمة وكسرة، فهي مهملة تماماً، في الكتابات والمطبوعات الاعتيادية.

ولهذا السبب نجد أن «كيفية تحريك الحروف» وقراءتها اصبحت من الامور المتروكة الى «فطنة» القارىء. فلا بد له من أن يسترشد في هذا الشأن بسياق الكلام، ودلالة المعاني.

وغني عن البيان أن القارىء عندما يكون امام عبارات عربية مألوفة من كلمات معلومة في صيغ مألوفة... يستطيع ان يتوصل الى سبيل قراءتها على الوجه الصحيح، استناداً الى ما كان يعرفه من معاني الكلمات والعبارات.

ولكنه، عندما يكون امام «اسم علم اجنبي» مكتوب بحروف عربية صامتة، لا تتخللها الصوائت والاشكال التي تعيّن له كيفية لفظها، لا يستطيع ان يقرأ الاسم المذكور على وجهه الصحيح، لأنه لا يجد اي دليل يرشده الى ذلك. انه يكون في موقف رجل وصل الى مفترق ثلاثة طرق، ولم يجد اية اشارة ترشده الى الطريق الذي يجب ان يسلكه ليصل الى المحل المقصود..

إن هذه الحقيقة يجب أن تبقى نصب أعيننا عندما نكتب الأعلام الاجنبية بالحروف العربية، فيجب أن نكثر من استعمال الحروف المعروفة باسم حروف المد، لكي نزيد الاشارات، فنقلل بذلك الاحتمالات التي ترتسم امام القراء.

فلا يجوز لنا ان نكتب Chopenhaur مثلاً على شكل شبنهور؟ بل يجب ان نكتبها على شكل «شوبنهاور». كما لا يجوز لنا أن نكتب Napoléon على شكل «نابليون» بل يجب أن نكتبها على شكل «نابوليون». ولا يجوز ان نكتب Panama على شكل «بناما» بل يجب ان نكتبها على شكل «باناما»...

وأعتقد أن ذلك يذلل الكثير من العقبات التي تحول دون قراءتنا للأعلام الاجنبية، على أوجهها الصحيحة.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان معظم الكتّاب والمطابع قد اعتادوا على التعبير عن الصائت الافرنجي é أو ai بحرف الياء، ولذلك عمّت كتابة Voltaire على شكل «فولتير»، وكتابة Bémol على شكل «بيمول»... الخ.

وغني عن البيان أن ذلك لا يتلاءم مع الالفاظ المقصودة. لأن رسم الكلمة الاولى يؤدي الى لفظها على شكل Voltir ورسم الثانية يؤدي الى لفظها على صورة Bimol.

وأعتقد أن أحسن السبل في هذا المضمار، هو «اعتبار الحرف مفتوحاً عندما لا يكون سابقاً لحرف مدّ» واعتباره ساكناً عندما يأتي بعد حرف مدّ.

ومن المستحسن المفيد جداً ان تكتب الاعلام الاجنبية بالحروف اللاتينية ـ بجانب كتابتها بالحروف العربية ـ في جميع الكتب التي تفوق مستوى الدراسة الابتدائية، وفي جميع المطبوعات التي تخاطب المثقفين الذين يعرفون الحروف اللاتينية، وذلك لزيادة الضمان للفظ تلك الأعلام وفق ما يلفظها اصحابها.

هذه ملاحظات جالت في ذهني عندما تأملت في مشكلة «كتابة الاعلام الاجنبية بالحروف العربية».

اني اعرف انها لا تعالج جميع المشاكل التي تنجم عن ذلك. ومع هذا، رأيت أن أنشرها، لألفت الأنظار الى هذه المشاكل، ولاستحث همم الباحثين، لدرسها ومعالجتها، بعناية بالغة.

الادب والقومية العربية (ذيل)

كلمة ايضاح

بعد الانتهاء من جمع مقالات هذا الكتاب وارسالها الى الناشر لطبعها، علمت بأن مؤتمر الادباء العرب الثالث الذي سيعقد في القاهرة - بين يومي ٩ و١٦ من الشهر الاخير لسنة ١٩٥٧ - سيبحث في «الأدب والقومية العربية».

فرأيت عندئذٍ تأخير اصدار الكتاب الى ما بعد انتهاء اعمال المؤتمر المذكور، ليتسنى تذييله ببحث حول هذا الموضوع، اذا اقتضت ذلك مناقشات المؤتمر. فسارعت في الكتابة الى الناشرين المحترمين، لابلاغهم قراري في هذا الشأن.

والمقالات التالية، انما كتبت بعد الاطلاع على أبحاث المؤتمر ومناقشاته بغية بحث بعض القضايا التي أثارها المؤتمر من غير ان يجد مجالاً لمعالجتها معالجة وافية.

القاهرة، ٢٤/ ١٢/ ١٩٥٧

حول مفهوم القومية العربية

يظهر ان مفهوم «القومية العربية» لم يتخلص بعد من الغموض والبلبلة في اذهان بعض الكتّاب والأدباء.

فإن الاحاديث التي أدلى بها، والمسائل التي أثارها أكثر من واحد حول هذا المفهوم، خلال جلسات المؤتمر، وخارج جلساته، دلت على ذلك بكل وضوح وجلاء.

ويبدو لي ان السبب الأصلي لهذه البلبلة يعود الى اعتماد الكثيرين منهم على ما قرأوه في بعض المؤلفات الغربية، دون ان يكلفوا أنفسهم مؤونة التوسع والتعمق في البحث والمطالعة.

ولذلك، رأيت من المفيد أن استرعي انظار الكتّاب والأدباء الى الحقائق التالية:

إن «الفكرة القومية» صارت مرضوع مناقشات كثيرة، وولدت نظريات عديدة، في مختلف البلاد الاوروبية، منذ اوائل القرن الماضي. ولكن معظم هذه النظريات كانت تسعى وراء «تبرير» سياسة الحكومات، أكثر مما تعنى باستقراء الوقائع الاجتماعية واستجلاء حقائقها.

لأن فكرة «حقوق القوميات» نشأت في كل بلد وفي كل زمان بطبيعتها، مناوئة لدولة من الدول القائمة، أو لمجموعة منها، لأنها كانت تستلزم، في بعض الاحوال، استقلال الامة المغلوب على امرها، وانفصالها عن الدولة او الدول المتسلطة عليها.

وكانت تتطلب، في حالات اخرى، اندماج طائفة من الدول القائمة، وانصهارها في بوتقة دولة موحدة جديدة. فكانت تخالف، في جميع الاحوال، مصالح الكثير من الدول، وتزلزل سلطانها.

ولـذلـك صارت الـدول التي يعنيهـا الأمـر، تعتبـر الفكـرة القومية من «المبادىء الهدامة»، وتكافحها بكل شدة وضراوة، دفاعاً عن مصالحها، بل حفاظاً على كيانها.

وكانت الدول المذكورة تتوسل، في هذا السبيل، بوسائل شتى، تستعمل كل ما لديهـا من قوى الارهـاب والـزجـر والقهر، من أحكام قضائية وإدارية وعسكرية، ومن عقوبات تتدرج من الحبس والتعذيب، الى النفي والتغريب، وتصل الى حد الاعدام. ولكنهـا كانت تحاول، من ناحية اخرى، أن تحارب الفكرة المذكورة بأفكار مناوئة لها، ولهذا السبب كانت تجنّد الكتّاب والمفكرين لايجاد نظريات تخدم هذا الغرض.

وطبيعي أن هذه النظريات كانت تختلف باختلاف احوال الدول والقوميات التي كانت تتنازع الحياة والبقاء في ميدان الحكم والسياسة. ولهذا السبب تعددت وتنوعت النظريات، حول مفهوم القوميات، منذ مدة تزيد على قرن.

ولكن الوقائع والاحداث سارت سيرها الطبيعي، في الطريق الذي ترسمه ضرورات الحياة الاجتماعية وقوانينها، على الرغم من تضارب تلك النظريات، وانتهت الى اوضاع صارت تشهد للبعض من تلك النظريات، وعلى البعض منها.

ولهذه الاسباب كلها، نستطيع ان نؤكد ان كل من يطّلع على بعض هذه النظريات، دون أن يلاحظ ظروف ظهورها وانتشارها، ودون ان يحيط علماً بالنظريات المعارضة لها، ولا سيمـا، دون ان يتتبـع الـوقائع التاريخية التي حدثت بعدها، فجاءت مؤيدة لها او مناقضة لها... لا يستطيع أن يصل الى رأي صحيح في أمر القوميات.

وأنا أعتقد ان منشأ البلبلة الفكرية التي أشرت اليها في مستهل هذا المقال، هو عدم ملاحظة الامور التي سردتها آنفاً.

بعد هذه الملاحظات العامة، أود أن انقل فيما يلي «الكلمة الايمانية» التي وردت في محاضرة شاعر البحرين ابراهيم العريّض، عند بحث «الشعر والقومية العربية».

فقد قال: «... هذه القومية ليست موضع خلاف من ناحية واقعنا العربي، مهما اختلف في تفسير آياتها وتحليلها الى عناصرها واستكناه وقائها، عند غيرنا من الامم، علماء الاجتماع فيما بينهم او المؤرخون. وذلك لأننا نشعر بها جميعاً، ونشعر بها فرداً فرداً، ونشعر بها صغاراً وكباراً، ونشعر بها رجالاً ونساءً، من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي، شعورنا بأرواحنا في أعمق اعماقنا. وحسبنا من جوهر القومية ذلك، بعد ان صهرتها وصهرتنا معها بنيرانها المطهرة، احداث الزمان...».

لا شك في ان هذه الكلمة الايمانية الرائعة، التي تصدر من أعماق النفس وتعبر عن العواطف القومية احرّ تعبير، تستحق التقدير والاعجاب، ولكنها لا تغني عن بحث القضية بحثاً علمياً لتقوية هذا الايمان العاطفي بدعائم عقلية.

فإن دعم الايمان بالمحاكمات العقلية وتنويره بالمباحث العلمية، يكسبه قدرة عظيمة على مقاومة تأثير النظريات الخاطئة والدعايات المضللة التي قد تتألب عليه، فتسعى الى زعزعته.

اني شرحت النظريات العلمية المتعلقة بمفهوم القومية بتفصيلات وافية، في مؤلفاتي الاخرى. فلا ارى لزوماً، ولا مجالاً، لتكرارها او تلخيصها هنا، فأكتفي في هذا المقام، بالتأكيد على ان الابحاث الاجتماعية والتاريخية، عندما تسير على أسس علمية صحيحة، تنتهي الى تقرير الحقائق التالية:

إن العناصر الأساسية في تكوين القومية، هي: «وحدة اللغة ووحدة التاريخ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع، وفي الآلام والآمال...».

أن جميع الناطقين بالضاد، جميع ابناء البلاد العربية، يكوّنون امة واحدة، بهذا الاعتبار.

وما القومية العربية، إلا الشعور والايمان بوحدة هذه الامة، وهي تحتم العمل بكل نشاط لازالة الحواجز القائمة بين اجزائها العديدة، لتحقيق الوحدة في كل الميادين، بصورة فعلية.

فيجب أن لا نشك أبداً في أن العرب أمة واحدة، لها ماضٍ مجيد، ولديها من القوى المادية والمعنوية الكامنة ما يكفل اكتساب مجد جديد، لا يقلّ شأناً عن مجدها القديم.

إن فكرة القومية العربية، صادفت في طريق سيرها وانتشارها عراقيل كثيرة، وعقبات خطيرة. وقد تغلبت على الكثير منها منذ بداية القرن الحالي: فإنها اخترقت أولاً «السد المنيع» الذي كانت تكوّن من امتزاج «فكرة الجامعة العثمانية بمعنوية الخلافة الاسلامية». وهي على وشك الانتهاء من التغلب على العقبات التي كانت تعترض طريقها، باسم «الرابطة الشرقية» من ناحية، و«الرابطة الاسلامية» من ناحية اخرى.

وأما العراقيل والعقبات الباقية أمام «تيار فكرة القومية العربية»، فهي عبارة عن «النزعات الاقليمية»، المتولدة من «تعدد الدول العربية».

ولهذا السبب، أعتقد أن استبعاد النزعات الاقليمية، مع نشر فكرة الوحدة العربية، أصبح، في الظروف الحالية، من أهم واجبات المفكرين والكتّاب والأدباء، في جميع البلاد العربية.

الأدب والقومية العربية

- ١ -

ملاحظات عامة

إن قضية «الأدب والقومية العربية» تتفرع الى مسائل كثيرة ومتنوعة، يعود بعضها الى الماضي، ويحوم بعضها حول الحاضر، ويتوجه بعضها نحو المستقبل.

ولا شك في أن أهم هذه المسائل، هي التي تتوجه نحو المستقبل، لأنها تتصل بواجبات الادباء أوثق الاتصال:

هل يتوجب على الادباء ان يخدموا القومية العربية، بتوجيه قدرتهم الادبية نحو تقوية الشعور والايمان بها؟

يأبى بعض الادباء الرد على هذا السؤال بالايجاب. لأنهم يزعمون أن هذه القضية تمس حرية الاديب، ويعتقدون ان الحرية شرط أساسي للانتاج الادبي القيم. ولذلك فإنهم لا يوافقون على تقييد الأدب وتوجيهه، بصورة من الصور.

ولكني اعتقد أن هذه القضية تصبح سهلة الحل، إذا ما استبدل بالسؤال الآنف الذكر، السؤال التالي: هل يجب على الأديب ان يكون «قومياً»، يشعر بقوميته، ويعتز بها، ويتحمس لها؟

وأعتقد بأنه لا يمكن لأحد أن يرد عن هذا السؤال بغير الايجاب، كما اعتقد بأن هذا الجواب ينير السبل امام السؤال السابق ايضاً. لأن الأديب اذا آمن بالقومية العربية، سيشعر حتماً بآلامها وآمالها، لما له من احساس مرهف وعاطفة مشبوبة، وسيجد ـ بطبيعة

الحال ـ أحسن الوسائل لاظهار شعوره هذا في إنتاجه الادبي، بما له من سعة الخيال، وقوة التعبير.

فنستطيع ان نقول: ان الأديب الوطني القومي، يتوجه نحو خدمة القومية العربية بدافع من شعوره الذاتي، دون ان يحتاج الى «توجيه» حافز خارجي.

فالمسألة اذن، ما هي الاّ مسألة شعور الأديب وعدم شعوره.

ولكننا، بعد الانتهاء من تثبيت هذه الحقيقة، نجد أنفسنا امام سؤال آخر: أفلا يترتب على الحكومة، أو: أفلا يجوز لها، ان تعمل شيئاً ما، لاشاعة الشعور بالقومية العربية بين الأدباء، ولتوجيه الأدب نحو خدمة هذه القومية، ولو بصورة غير مباشرة؟

لكي نتوصل الى الجواب الصحيح عن هذا السؤال، يجدر بنا أن نبدأ بمجابهة الحقائق الاجتماعية، ونمعن النظر في العلاقات التي تقوم بين الدولة وبين الأدب بصورة فعلية.

فمن المعلوم لدى الجميع ان الدولة تنشىء المعاهد التي تتولى امور التربية والتعليم والتثقيف. وتضع المناهج التي تسير عليها تلك المعاهد، وتقرر الكتب التي تدرس فيها، وتختار الكتب التي توزع على قاعات المطالعة. وفضلاً عن ذلك كله، فإنها تشجع التأليف والترجمة والنشر، بالجوائز والمساعدات المالية التي تمنحها للمؤلفين والمترجمين والناشرين. وكثيراً ما تتولى بنفسها طبع ونشر طائفة من الكتب المؤلفة او المترجمة.

وغني عن البيان ان المناهج والكتب التي أشرنا اليها آنفاً تضم طائفة كبيرة من الآثار الادبية، وتساعد على نشرها، فلا تخلو من التأثير في تنشئة الذوق الادبي وتوجيهه.

ولاتمام سلسلة هذه العوامل، يجب ان نلاحظ ان الدولة تنشىء دور الاذاعة، وتزودها بما تحتاج اليه من اموال وموظفين. ومن الطبيعي ان الآثار الادبية ـ على اختلاف انواعها ـ تحتل مكانة كبيرة بين مواضيع الاذاعات.

ويتبين من كل ذلك، ان ايدي الدولة تمتد الى الكثير من الشؤون الادبية، بهذه الوسائل المختلفة، في جميع بلدان العالم.

اذن، فنحن امام واقع لا مجال لانكاره، ولا مبرر لاستنكاره: ان الدولة تتدخل ـ بطبيعتها ـ في بعض الشؤون الادبية، وتؤثر فيها قليلاً او كثيراً، بصور ووسائل شتى.

وأما اتجاه هذا التدخل والتأثير، فيختلف باختلاف الاحوال والظروف: فقد يسير على اساس الاستسلام لتقاليد بالية، وقد يتم على العمياء، دون هدف معين، وقد ينحرف في بعض الاحيان نحو خدمة مصالح بعض الاشخاص والهيئات.

ولكن مصلحة المجتمع بوجه عام، ومصلحة الادب بوجه خاص، تقتضي تنظيم هذا التدخل والتأثير، وتوجيهه نحو تحقيق اهداف ذات نفع عام.

ولا شك في ان توجيه الادب الى الاتجاه الذي يضمن تقوية القومية العربية، يجب ان يكون من اهم هذه الاهداف.

والدولة عندما تعمل، بالوسائل المذكورة آنفاً، على تشجيع ونشر الآثار الادبية التي تخدم القومية العربية، تكون قد مارست حقاً من حقوقها، بل تكون قد أدّت واجباً من واجباتها، دون ان تتعرض الى حرية الادباء بشكل من الاشكال.

وأعتقد بأن ما ذكرته آنفاً لا يمكن أن يكون موضع خلاف بين الادباء، من وجهة مبدأ «حرية الادب». ولكني ارى أن قضية «الادب والقومية العربية» تحتاج الى مزيد من البحث والنظر، لأنها تتصل بقضية اعم واشمل، هي قضية «الادب والاخلاق».

فإن العواطف والنزعات القومية، ما هي الاّ جزء من العواطف الاجتماعية والنزعات الاخلاقية. ولذلك يجدر بنا أن نبحث قضية «الأدب والاخلاق»، قبل أن نبت في قضية «الادب والقومية».

هل يجب علينا ان نقول: «الأدب للأدب»، وفقاً لشعار «الفن للفن»؟ ام يجب ان نقول: «الادب في خدمة المجتمع»، وفقاً لشعار «الفن للحياة»؟

- ٢ -

الادب في خدمة المجتمع

من الامور التي لا خلاف فيها، ان الادب يتفاعل مع المجتمع تفاعلًا مستمراً: يتأثر به ويؤثر فيه، بدون انقطاع.

ان شدة تأثير الأدب في الحياة الاجتماعية والاخلاقية، تحمّل الادباء مسؤولية معنوية كبيرة. وعلى الادباء ان يقدروا هذه المسؤولية حق قدرها، فيحرصوا على أن لا يكون انتاجهم الادبي ضاراً بالمجتمع.

فإننا اذا تأملنا في مختلف الآثار الادبية، من وجهة تأثيرها في النوازع الاخلاقية والحياة الاجتماعية، استطعنا ان نصنفها في ثلاثة أنواع:

(أ) يفيد المجتمع، (ب) يضر المجتمع، (ج) لا يضر ولا يفيد.

ولا جدال في ان الآثار الادبية، من مقالات، وقصائد، وقصص، وروايات، ومسرحيات، اذا اضافت الى روعتها الفنية شيئاً من الفوائد الاخلاقية والاجتماعية، استحقت المزيد من التقدير والاستحسان. ولكنها اذا كانت من النوع الذي يثير نوازع

الفساد، ويستهتر بالاخلاق، فإن الاضرار التي تنجم عنها تزداد وتتعاظم بنسبة روعتها الفنية.

فعلى الادباء أن يعنوا بملاحظة ذلك، في كل ما ينتجونه من آثار.

أعتقد ان المبادىء الاساسية التي ذكرتها آنفاً، لا يمكن أن تكون موضع اختلاف وجدل، ولكن تطبيق هذه المبادىء يتطلب التأمل والحذر. لأن تعيين «الضار» وتمييزه عن «غير الضار»، ليس من الامور السهلة، بل هو مما يثير كثيراً من الاختلافات، لأن الاثر الادبي الذي يصور مفاسد المجتمع، وينتقد احواله الراهنة، قد يعتبره البعض ضاراً، في الوقت الذي يعتبره البعض الآخر، مفيداً، بل وكبير الفائدة. لأن الرجعيين يميلون الى اعتبار كل نوع من انواع التغيير في المجتمع ضاراً به، ولذلك يتهجمون على كل أثر ادبي يرمي الى اصلاح احوال المجتمع، ويعتبرونه عملاً هداماً. ولذلك نجد ان التمييز بين «نزعة الاصلاح والتجديد»، وبين «رغبة الهدم والافساد» يحتاج، في كثير من الاحيان، الى الشيء الكثير في البحث والتفكير، والحذر والتدبير.

فما يحق لنا ان نطلبه من الأديب الذي يصور مفاسد المجتمع وينتقد احواله أن يقدر مسؤوليته المعنوية، وان لا يهمل التفكير في خير المجتمع، فلا يقدم على نشر إنتاجه الأدبي، إلا إذا آمن في قرارة نفسه بعدم ضرره للمجتمع الذي ينتسب اليه.

ويجب أن نلاحظ، في الوقت نفسه، أن تقرير «الفائدة» او «عدم الفائدة» ايضاً من الأمور التي تتطلب البحث والتأمل. وذلك لأن الآثار الأدبية التي لا تتضمن اية فكرة أخلاقية واجتماعية، قد تكون ذات فائدة غير مباشرة، وهذه الفائدة قد تكون عظيمة.

فإن التسلية البريئة، توسيع الخيال، تحبيب المطالعة، إثارة النشاط الذهني، التعويد على تذوق الجمال، وتنمية قابلية التلذذ بالامور المعنوية، البعيدة عن الجثمانيات، . . . كلها من جملة الفوائد «غير المباشرة» التي قد يجنيها القراء والسامعون من الاشعار والقصص والروايات والمسرحيات التي ينتجها وينشرها الادباء. ولذلك نستطيع ان نقول: ان فائدة الآثار الادبية يجب ان تقدر بمقاييس وموازين خاصة، تلاحظ جميع أنواع التأثيرات ملاحظة شاملة.

وفي الأخير، يجب ان يلاحظ في هذه المضمار: أن تأثيرات الآثار الأدبية في النفوس تختلف باختلاف اعمار قارئيها وسامعيها، ولذلك نجد ان اضرارها او فوائدها لا تخلو من التأثر بتلك الاعمار. مثلاً، ان الرواية التي تصور حياة المواخير تصويراً فنياً رائعاً، قد تثير في نفس قارئها الاشمئزاز من تلك الحياة، والرثاء لضحاياها، وقد تدفعه الى تمني إصلاح الاحوال التي تؤدي بهم اليها، وقد تصل الى حد دفعه الى العمل في سبيل تحقيق تلك الاصلاحات. ذلك، إذا كان القارىء من الكهول او الشبان الذين خبروا الحياة. وأما اذا كان القارىء من المراهقين، فقد يقف عند الصحائف التي تصف

وقـائع المجون، وينجذب الى ملذاتها، وينزع الى تجربتها. ـ دون أن يصل الى مرتبة الاشمئزاز منها.

ولذلك، نجد ان رجال التربية كثيراً ما يصنفون المؤلفات الادبية حسب الاعمار التي تلائمها، ليس من وجهة قابليتهم لفهمها فقط، بل بالنسبة الى نوع تأثرهم بها ايضاً.

وأعتقد ان هذه الحقائق يجب ان تسترعي انظار الادباء والنقاد، فتحملهم على العمل في سبيل انتاج مؤلفات ادبية خاصة بالاطفال والمراهقين، تتمتع بمزايا فنية خاصة، وتتناسب في الوقت نفسه مع مداركهم ومشاعرهم، وتفيدهم فوائد معنوية.

وأمـا واجبـات النقـاد في هذا المضمار، فيمكننا أن نلخصها بما يلي، بناء على المبادىء التي استعرضنا آنفاً:

يجب على النقاد، أن لا يقصروا نقدهم على النواحي الفنية وحدها. بل عليهم أن يتنـاولـوا النـواحي الاخلاقية والاجتماعية ايضاً، مع ملاحظة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي أشرنا اليها آنفاً.

ـ ٣ ـ

الأدب والقوميـــة

إن ما قلته آنفاً عن قضية «الأدب والمجتمع» يغنيني عن الافاضة في بحث «الأدب والقومية» لأن كل ما جاء في الابحاث السابقة عن المجتمع بوجه عام ينطبق على القومية ايضاً.

ولذلك سأكتفي في هذا المقام، بإبداء الملاحظتين الآتيتين، إتماماً للابحاث العامة السابقة:

(أ) على أدباء العرب أن يؤمنوا بوحدة الامة العربية، فيتمسكوا بالقومية العربية، فلا يستسلموا لنوازع «الاقليمية» التي تنافي مبدأ «الوحدة العربية»، ولا يندفعوا نحو «فكرة العالمية» التي تخدر العواطف القومية، وعليهم أن لا يتأخروا عن تجنيد مواهبهم الادبية لخدمة القومية العربية.

(ب) وعلى أدبـاء العرب ان يدركوا حق الادراك حاجة الامة الى لغة «موحَّـدة وموحِّـدة»، فيتمسكـوا بأهـداب اللغة الفصحى، مع تجنـب التقعـر والجمود فيها. وعليهم ان يواصلوا العمل في سبيل تبسيطها، دون ان يفقدوها صفتها الموحَّـدة والموحِّـدة.

خاتمـــة

يجب ان لا يغرب عن البال ان خدمة الادب للقومية العربية لاتنحصر بالانتاج الادبي الذي يتصل بالقومية وبالعروبة مباشرة، فيذكرها صراحة. بل ان الآثار الادبية ـ من شعر، ونثر، وقصة، ورواية، ومسرحية ـ قد تخدم القومية العربية، بطرق غير مباشرة ايضاً، وذلك عندما تحارب الانانية، وتبجل التضحية، وتحبب البلاد، وتمجد الاجداد، وتحيي الآمال. . . وبتعبير اقصر: عندما تقوّي في النفوس الفضائل الاخلاقية والمثل العليا، على اختلاف انواعها.

إني كثيراً ما شبهت المنتوجات الادبية، من جهة تأثيراتها الاجتماعية، ببعض المصنوعات المادية:

فمنها ما يعمل عمل أسلحة الحرب والنضال، مثل المدافع والرماح.

ومنها ما يعمل عمل آلات الحرث والانتاج، مثل المحارث والمحركات.

ومنها ما يعمل عمل الزخارف والمصنوعات مثل الاساور والقلادات.

فإن لكل نوع من هذه الآلات والمصنوعات وظيفة خاصة، ومهمة معينة، في الحياة الاجتماعية وكل مجتمع يحتاج الى كمية منها، وأما المهم في هذا المضمار، فهو تعيين وتحديد النسبة بين هذه الانواع بصورة معقولة: لا يمكن لأي مجتمع ان يعيش بالاسلحة وحدها، ولا بالزخارف وحدها. ولا حياة لمجتمع يزيد فيه عدد الصاغة على عدد الفلاحين والحدادين، او عدد النقاشين على عدد النجارين والبنائين.

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار، ان الحاجة الى كل نوع من انواع الآلات والمصنوعات التي ذكرتها آنفاً تتغير بتغير الظروف والاحوال.

ومن المعلوم، ان في ادوار الكفاح العنيف، وفي عهود الاعمال البطولية، في حياة الامم، تتخلى النساء عن مصوغاتها، في سبيل توفير واستكمال الاسلحة التي تحتاج اليها البلاد.

ولا أراني في حاجة للبرهنة على ان العالم العربي الآن، في مثل هذه الحالة.

فيحق لنا ان نطلب من كل اديب عربي أن لا ينسى بأننا نعيش الآن في دور من أشد واخطر ادوار الازمات التي تجتازها الامة العربية، وبأننا اصبحنا في حاجة الى اسلحة معنـوية، نحارب بها الانانية، والنفعية، والرجعية، والتواكلية، والى آلات انتاج معنوية تساعدنا على تنشئة جيل عربي جديد، يمتاز بروح النهضة والتفاني، اكثر مما نحتاج الى مجوهرات تزين المعاصم والصدور، او زخارف تزيد من بهرجة القصور.

تاريخ الادب العربي
وتاريخ الاسلام

إن العلاقة بين تاريخ الأدب العربي وبين تاريخ الاسلام، كانت من المسائل التي أثارت بعض المناقشات في مؤتمر ادباء العرب الثالث.

فقد غالى احد الخطباء، خلال استعراضه لصفحات تاريخ الادب العربي، في ربط هذا التاريخ بتاريخ الاسلام، حتى خيِّل للبعض انه ينكر كل حضارة وكل حياة فكرية للعرب قبل الاسلام. وذلك حدا بأحد الأدباء الى ان يرد عليه بذكر حضارة اليمن القديمة، كما حدا بأديب آخر الى ان يعقب على القضية بالاشارة الى الادباء غير المسلمين الذين أدوا الى الادب العربي اجلّ الخدمات، سواء في العصور القديمة او في عصر النهضة الحديثة.

في الواقع ان النقاش حول هذا الموضوع لم يستغرق وقتاً طويلاً، ولكنه أظهر جلياً ان هذه القضية بقيت محاطة بهالة من الغموض في اذهان الكثيرين من الادباء الذين حضروا المؤتمر. لذلك رأيت أن أسعى الى توضيح هذه القضية... بلفت الانظار الى الحقائق التالية، التي لا يمكن ان ينكرها احد، عندما يتأمل الامور بنظرات علمية، مجردة من الآراء والاحكام القبلانية.

- ١ -

١ - من المعلوم لدى الجميع ان اللغة العربية اقدم من الاسلام، والادب كان يشغل مكاناً مرموقاً في حياة العرب قبل ظهور الاسلام ايضاً.

وإذا تركنا شهادة الآثار والدلائل التاريخية المتعلقة بذلك جانباً، وأنعمنا النظر في اللغة العربية نفسها، اضطررنا الى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي، محروم من

الحياة الفكرية، لأننا نجد في قصائد الجاهلية، وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثّر فيهم اعمق التأثير، طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معانٍ مجردة جداً. ولا مجال للشك في ان وصول التجريد الذهني الى هذا الحد من الرقي مما لا يمكن أن يتم دون ان يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديدة.

ولهذا السبب نستطيع ان نؤكد ان إنكار الحياة الفكرية عند العرب قبل الاسلام مما لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه.

٢ ـ ولكن اللغة العربية كانت ـ قبل ظهور الاسلام ـ منحصرة بالجزيرة العربية، وبحافات بعض البلاد المجاورة لها. واما انتشار اللغة المذكورة الى سائر انحاء العالم العربي الحالي، فقد تم بفضل الفتوحات العربية التي تمت تحت راية الاسلام.

فإن معظم اقسام العراق والشام، وجميع انحاء افريقية الشمالية ـ من مصر والسودان الى المغرب الاقصى ـ كانت غير عربية، ولم تستعرب الا بعد الاسلام.

إن المؤرخين والكتّاب الذين دوّنوا تاريخ الاسلام لم يقدروا اهمية «احداث الاستعراب» حق قدرها، فاكتفوا بذكر الفتوحات، وما تبعها من احداث سياسية، دون ان يعيروا قضايا «استعراب» البلاد المفتوحة ما تستحقه من الاهتمام.

٣ ـ في الواقع ان سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على انفسهم في جزيرتهم على كر الازمان، بل انهم كانوا ينزحون من الجزيرة الى البلاد المجاورة لها، قبل الاسلام ايضاً، وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي، وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية. والتاريخ يعطينا معلومات عديدة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية الى خارجها، في مختلف العصور القديمة.

إلا ان القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الاسلام، كانت تفقد صلاتها بموطنها الاصلي، وتتعرض لسلسلة من الاحداث والتطورات التي تنسيها ماضيها، وتؤدي الى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها.

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية بعد الاسلام، قد امتازت عن سابقاتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً: انها لم تفقد صلاتها بمنبتها الاصلي، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية. وفضلاً عن ذلك، استطاعت ان تنشر لغتها في مواطنها الجديدة، وانتهت الى تعريب سكان اقطار واسعة من البلاد المفتوحة، تعريباً تاماً.

٤ ـ ولكن الاسلام لم يحتم على اهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد. ولذلك استعربت جماعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة دون ان تعتنق الديانة الاسلامية،

فتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة. فاشترك هؤلاء العرب غير المسلمين بالحياة الفكرية العامة، وساهموا في الانتاج الادبي العربي مساهمة فعالة، بجانب اخوانهم المسلمين. وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتاب والخطباء والشعراء. . . سواء في العصور القديمة او العصر الحديث.

٥ ـ ومما يجب ان لا يغرب عن البال ان اللغة العربية بعد ان اصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشائعة، تعرضت الى محن خطيرة، مدة قرون طويلة، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي، والجمود الفكري والاجتماعي، والانحطاط الثقافي. لأن كل ذلك كان يؤدي الى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الاقطار العربية، ويفسح مجالاً واسعاً لتغلب العامية، ويطلق العنان الى اللهجات المحلية. ولذلك اصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام، والتفرع الى لغات عديدة قائمة بنفسها، ومختلفة عن بعضها بعضاً اختلافاً كبيراً، لا يترك مجالاً لتفاهم المتكلمين بها، مثلما حدث للغة اللاتينية.

ولكن القرآن، وقف سداً منيعاً امام سيل هذه الاخطار، وحال دون استشراء هذا التفكك، وذلك لكونه عربياً، ولكون الديانة الاسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته، وتلاوتها كل يوم عدة مرات خلال الصلوات.

فلا مجال للشك في ان هذه العوامل، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط، وهي التي حفظت لها حيويتها، ويسرت لها امكانات الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة.

٦ ـ ومما يجب ان لا يغرب عن البال في هذا المضمار، ان اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين ايضاً.

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس الى العربية فصاروا يتلون الانجيل باللغة العربية، ويبتهلون الى الله باللغة العربية، ويرتلون اناشيدهم الدينية ايضاً باللغة العربية. كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية.

ولذلك، اصبحت اللغة العربية لغة الدين والصلاة، عند المسلمين والنصارى، على حد سواء.

ـ ٢ ـ

١ ـ ان استيفاء البحث في امر علاقة تاريخ الادب العربي بتاريخ الاسلام يتطلب تأمل الامور من ناحية اخرى ايضاً: يجب ان يلاحظ ان الديانة الاسلامية انتشرت في اقطار اوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية.

ومن المعلوم ان هذا التوسع كان عظيماً جداً في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي.

ان الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت الى اسوار الصين وانهار الهند، وأدخلت كل تلك البلاد في حوزة الاسلام. الا انها لم تستطع ان تضمها الى حوزة العروبة. فإن اهالي بلاد فارس، وما وراءها، عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الاسلامية، ولكنهم لم يستسلموا لعوامل الاستعراب. في الواقع ان لغات تلك البلاد تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً، ومع ذلك، فإنها لم تفقد شخصيتها، فبقيت تلك البلاد غير عربية، مع انها اصبحت اسلامية. فتكوّنت بذلك امم اسلامية غير عربية، وقام في البلاد التي تقطنها تلك الامم، عدد كبير من الدول الاسلامية «غير العربية».

٢ ـ ثم ان البعض من هذه الدول استطاعت ان تقوم بفتوحات عظيمة، تحت راية الاسلام. وهذه الفتوحات نشرت الديانة الاسلامية في بلاد واسعة الارجاء، دون ان تنشر معها اللغة العربية.

فإن فتوحات المغول في الهند وسعت رقعة الاسلام في تلك البلاد، ولكنها لم تنشر اللغة العربية فيها، بل ولدت لغة جديدة مزيجاً من الفارسية والتركية والعربية. وأما فتوحات الاتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الاسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان، ولكنها نشرت معها اللغة التركية. وقد توسعت، من جراء ذلك كله، رقعة البلاد الاسلامية غير العربية توسعاً كبيراً.

٣ ـ وفي الاخير، يجب ان لا يغرب عن البال، ان الديانة الاسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية، ووصلت الى اقاصي اندونيسيا على يد العرب، بعد عصور الفتوحات، وقد تم هذا الانتشار بجهود افراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون الى تلك البلاد النائية بحراً، على متن السفن الشراعية من جنوب الجزيرة العربية.

ومن الطبيعي ان جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الاهلين، ما كان يمكن ان تغير لغة هؤلاء، وإن كانت قد استطاعت ان تلقنهم الدين الاسلامي. ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الاسلام، الا أنها حافظت على لغاتها الاصلية، فلم تصبح عربية. وهذا ايضاً ادى الى توسع رقعة البلاد الاسلامية غير العربية توسّعاً عظيمًا.

٤ ـ إن عدم تقدير أهمية الحقائق التي ذكرتها آنفاً، وعدم التمييز بين تاريخ الاسلام وتاريخ العرب، بوجه عام، يضع الكتّاب والباحثين في موقف يخفي عن انظارهم كثيراً من دقائق التاريخ والاجتماع.

ولعل المثال التالي يظهر المحاذير التي تنجم عن امثال هذه المواقف، بأوضح الصور وأجلاها.

إن المؤلفات المتعلقة بتاريخ الدول الاسلامية تدخل، عادة، الغزنويين والحمدانيين في صنف واحد، وتعتبر، مثلاً، محمود الغزنوي وسيف الدولة الحمداني، صنوين من ابطال الاسلام، لأن كلًا منهما «دافع عن حوزة الاسلام، وحارب المشركين والكفار». ولكنها لا تلتفت الى ما بينهما من الفروق العظيمة، من وجهة الاوضاع والاعمال القومية.

فإن الاول كان «سلطان مملكة فارسية»، في حين ان الثاني كان «عاهل مملكة عربية». وقد لعب الاول دوراً هاماً في ازدهار الادب الفارسي، في حين ان الثاني اهتم اهتماماً كبيراً بالادب العربي. الاول اشتهر بكرمه الحاتمي على الفردوسي الذي الف الشاهنامه، وبذل كل ما يستطيع من جهد لتجريدها من الكلمات العربية، في حين ان اسم الثاني اقترن باسم المتنبي الذي شغل دنيا العرب، بروائعه الادبية.

ان امثال هذه الفروق الاساسية تبقى خفية عن الانظار، عندما يقصّر الكتّاب عن «التمييز بين تاريخ العرب وبين تاريخ الاسلام».

- ٣ -

إذا لخصنا الحقائق التي سردناها آنفاً، توصلنا الى النتائج التالية، في قضية علاقة تاريخ الادب العربي، بتاريخ الاسلام.

لا مجال للشك في ان الديانة الاسلامية لعبت دوراً مهماً في نشوء اللغة العربية:

(أ) لأنها كانت القوة الدافعة للفتوحات العربية التي سببت انتشار اللغة العربية في بلاد شاسعة.

(ب) ولأنها صارت بمثابة «القوة الواقية» التي أكسبت اللغة المذكورة نوعاً من المناعة ضد آفات التفرع والتفتت.

ولكن ذلك لا يعني ان الادب العربي ظل مرتبطاً بالدين الاسلامي، ذلك لأنه:

(أ) قد تكوّنت امم اسلامية عديدة غير عربية، كما تكوّنت جماعات عربية غير مسلمة.

(ب) وقد نشأت في البلاد الاسلامية آداب متنوعة، تختلف عن الادب العربي اختلافاً كبيراً، مثل الادب الفارسي، والادب التركي، والادب الاندونيسي.

(ج) وقد نبغ من بين العرب غير المسلمين عدد غير قليل من فطاحل الادب، في

العصور القديمة من ناحية، وفي عصر النهضة الحديثة من ناحية اخرى.

(د) إن عدد روائع الادب العربي التي لا تتصل بأمور الدين، فلا تعكس شيئاً من الاحاسيس الدينية، يبلغ أضعاف أضعاف الروائع التي تتصل بالدين، وتعبر عن العواطف الدينية.

وتأييداً للنتائج المذكورة، يجدر بنا ان نتذكر الحقائق التالية ايضاً:

لقد صدر من اقلام الادباء المسلمين وقرائحهم طائفة كبيرة من المقالات والقصائد الرائعة التي تصوّر عظمة عيسى المسيح. ويعكس ذلك، لقد صدر من اقلام الادباء النصارى وقرائحهم كثير من المقالات والقصائد الرائعة التي تلهج بأمجاد النبي العربي الكريم.

فإن الاديب الذي قال:

وأم القرى، بيت الاعارب مكة لها الشرف العالي القديم الموطد،
أقام لها التوحيد ديناً مشرفاً، وأثبت مجد العرب فيها محمد

كان مسيحياً، ومن رجال الدين.

والشاعر الذي اندفع في طريق التحمس للعروبة الى حد نظم البيتين التاليين، عبقري من المسيحيين ايضاً:

هبوني عيداً يجعل العرب امة، وسيروا بجثماني على دين برهم
سلام على كفر يوحد بيننا، وأهلاً وسهلاً بعده بجهنم

وأرى أن أختم هذا الحديث، بذكر «كلمة» صدرت عن لسان زعيم عربي مسلم عظيم، مع كونه عميق الايمان وشديد التمسك بأهداب الدين:

«نحن عرب، قبل عيسى وموسى ومحمد».

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

حول الوحدة الثقافية العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٢)

حول الوحدة الثقافية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز

طبعة خاصة(*)

بيروت: آذار/ مارس ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٩.

المحتويـــات

تمهيـد ٧

نقد كتاب الوحدة الثقافية العربية ١١

حول مقومات الأمة ١٣

كلمة ختامية ١٧

استطراد : حول مفهوم الثقافة ١٩

حول الوحدة الثقافية العربية ٢١

خاتمة ٣٥

ذيل ٣٧

الاستقلال الثقافي........................ ٤٣

الثقافة العربية وثقافة البحر الابيض المتوسط ٦٩

تمهيد

إني كنت أتألم كثيراً من ملاحظة آثار التشتت والبلبلة التي اعتورت الثقافة في البلاد العربية ، في عصر انبعاثها الأخير ونهضتها الحديثة ؛ وكنت أدعو ـ منذ أمد بعيد ـ إلى الحيلولة دون استشراء هذه البلبلة والسعي وراء توحيد « الثقافة » في مختلف الأقطار العربية .

وعندما نشرت في مجلة الرسالة المصرية ـ سنة ١٩٣٨ ـ الخطاب المفتوح الذي وجهته إلى الدكتور طه حسين تحت عنوان « بين مصر والعروبة » كنت قد أنهيت الخطاب المذكور بالكلمات التالية :

« إني اعتقد أن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . وأقول بلا تردد : اضمنوا لي وحدة الثقافة وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة . . » .

وعندما وضعت ـ سنة ١٩٤٤ ـ مشروع « قانون المعارف العامة » الذي نسف ـ في حملة واحدة ـ جميع النظم التي كان قد قيدها بها الفرنسيون ، في سوريا ، ذكرت في الفقرة الأخيرة من مادته الثانية ، أن من جملة مهام وزارة المعارف :

« تقوية الصلاة الثقافية بين سورية وبين شقيقاتها ، بغية تكوين ثقافة موحدة في جميع البلاد العربية » .

وعندما نشرت « حولية الثقافة العربية » الأولى ـ سنة ١٩٤٩ ـ صدرتها بـ « نظرات تاريخية » تناولت فيها تطور نظم التعليم في مختلف الأقطار العربية ؛ وأنهيت النظرات المذكورة بالكلمات التالية :

« يظهر من هذه النظرات السريعة والشاملة التي ألقيناها على تاريخ المعارف في مختلف الأقطار العربية ، أن الفروق التي تشاهد بين هذه الأقطار ، من حيث نظم التعليم واتجاهات الثقافة ، لم تكن محصول طبيعة البلاد الأصلية وحاجاتها الحقيقية ، إنما كانت نتائج السياسات الأجنبية التي سيطرت على مقدراتها عن طريق الانتداب أو الاحتلال .

ولا مجال للشك في أن هذه الفروق ستتضاءل ، كلما تخلصت الدول العربية من النظم التي ورثتها عن عهود الاحتلال والانتداب ، وكلما عدلت النظم والأوضاع القائمة في بلادها ، وفق ما تقتضيه مصالحها الحقيقية ، بنظرات شاخصة نحو المستقبل البعيد ، والمثل الأعلى الذي تنطوي عليه فكرة العروبة الخالدة » .

وفي المقدمة التي كتبتها للحولية المذكورة قلت ـ بعد أن أشرت إلى الكلمات الآنفة الذكر :

« إني آمل أملاً قوياً ، بأن الذين بيدهم زمام أمور المعارف والثقافة في مختلف الدول العربية ، عندما يلمسون الحقيقة التي سردتها آنفاً ـ من بين صفحات هذا الكتاب ـ لمس اليدين ، سيشعرون شعوراً أقوى وأوضح مما كانوا يشعرون به ، بوجوب العمل على إزالة هذه الفوارق ، بكل اهتمام واندفاع .

وأعترف بأن هذا الأمل هو الذي دفعني إلى تحمل مشاق هذا التأليف ، وتقديمه على غيره من التآليف » .

وقد كررت هذه العبارات في مقدمة كل واحدة من الحوليات الأربع التي أصدرتها بعد الأولى ، لأني لاحظت ، بكل أسف ، أن وزارات المعارف لم تخط خطوات جدية وناجعة في سبيل إزالة الفروق الموروثة من عهود الاحتلال والانتداب ، وتحقيق الوحدة المنشودة في ميادين التعليم والثقافة .

وبناء على ما تقدم ، إني شعرت بسرور عظيم يغمرني ، عندما شاهدت الخطوات الايجابية التي أخذت تخطوها بعض الدول العربية بعقد « اتفاق الوحدة الثقافية العربية » منذ سنة ١٩٤٧ .

ولكني صدمت أخيراً ، عندما طالعت كتاباً مطبوعاً سنة ١٩٤٨ ، يعترض على هذا الاتجاه ، ويزعم أن « توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة الأساسية في البلاد العربية ينطوي على محاذير عظيمة » ، ولا سيما عندما لاحظت بأن الكتاب يتضمن المحاضرات التي ألقاها الاستاذ الكبير اسماعيل القباني في معهد الدراسات العربية العالية خلال سنة ١٩٤٨ .

١٢ - ١٦٨٨

ونظراً لعلو مكانة الأستاذ المحاضر من ناحية ، ولسمو رسالة المعهد المذكور من ناحية ثانية ، ولخطورة موضوع « الوحدة الثقافية » من ناحية ثالثة . . رأيت من الواجب عليّ أن أناقش الآراء المسرودة خلال المحاضرات المذكورة لاستقصاء واستجلاء الحقائق في هذه القضايا الهامة .

يبدأ الأستاذ القباني محاضراته ببعض المقدمات عن معنى القومية والثقافة والتعليم ، ثم ينتقل إلى بحث النظم والمناهج .

وأنا أرى من الضروري ـ والحالة هذه ـ أن أناقش أولاً ما جاء في الكتاب عن « مقومات الأمة » ثم انتقل إلى مناقشة ما جاء فيه عن قضايا نظم التعليم وخطط الدراسة .

نقدُ كتاب

الوحدة الثقافية العربية

١٢ - ١٦٩١

حول مقومات الأمة

- ١ -

لقد تطرق الأستاذ الكبير إسماعيل محمود القباني إلى بحث « مقومات الأمة » في المحاضرات التي ألقاها في معهد الدراسات العربية العالية عن « الوحدة الثقافية العربية » .

وهذا ما قاله في هذا الصدد :

« أما مقومات الأمة ، فتختلف وجهات النظر فيها . فهناك من يشترطون الوحدة الجغرافية ، أو الوحدة الجنسية ، أو وحدة اللغة ، أو وحدة الدين الخ .. وبعض هذه الشروط ، كالوحدة الجنسية ، لم يعد لها أساس علمي ، فالعلماء لا يسلمون الآن بوجود أجناس نقية ، أو صفات جنسية ثابتة في أية أمة حديثة .

وبعضها الآخر له قيمته ، ولكنه لا يتعين وجودها جميعاً في أي أمة . فوحدة اللغة مثلاً ، تلعب دوراً هاماً في تماسك الأمة ، لأنها تؤدي إلى تماثل في التفكير ، وتقوي الشعور بالانتماء إلى جماعة متميزة عن غيرها . ولكن هناك أمماً ، كالأمة الهندية أو السويسرية ، لا تتكلم لغة واحدة .

والوحدة الدينية كانت من الأسس الهامة التي قام عليها الشعور القومي في الماضي ، ولا يزال لها أثرها ، ولكنها فقدت شيئاً من قوتها في العصر الحديث ، لنمو التسامح الديني .

ولعل من أقرب التعاريف التي تحدد مقومات الأمة إلى الدقة العلمية ، تعريف المفكر السياسي أرنست باركر ، وفيه يقول :

« يمكننا أن نقول أن الأمة جماعة من الناس ، تسكن رقعة جغرافية معينة ، وبالرغم من أنها يغلب أن تكون قد انحدرت من أجناس مختلفة ، لها ذخيرة مشتركة من الأفكار والمشاعر ، تجمعت لها

وانتقلت من جيل إلى جيل في خلال تاريخ مشترك ، وتغلب عليها بوجه عام عقيدة دينية مشتركة ، هي جزء من تلك الذخيرة المشتركة . وإن كانت أهمية ذلك في الماضي أكثر من أهميتها في العصر الحاضر ، ولها في العادة لغة واحدة تعبر بها عن أفكارها ومشاعرها ، ولها بالإضافة إلى الأفكار والعقائد المشتركة إرادة مشتركة ، ولذلك تكوّن ، أو تنزع إلى أن تكوّن ، دولة قائمة بذاتها ، للتعبير عن تلك الإرادة ، والعمل على تحقيقها » .

« وواضح مما سبق أن الذخيرة المشتركة من الأفكار والمشاعر ، والعقيدة الدينية ، واللغة ، هي من العناصر الأساسية للثقافة . ولذلك ، فمقومات الأمة في تعريف باركر ، هي :

(أ) رقعة جغرافية معينة .

(ب) ثقافة مشتركة .

(ج) إرادة مشتركة .

وللإرادة المشتركة أهمية لا تخفى . إذ أن من أهم مظاهر وحدة الأمة أن تعمل معاً بعزيمة ثابتة في المواقف التي تحتاج إلى العمل . على أنها ليست شيئاً مستقلاً عن ثقافة الأمة ، لأن الثقافة هي في الواقع أساس الإرادة المشتركة (ص ٥ ـ ٦ » .

ـ ٢ ـ

هذا هو ما جاء في محاضرات الأستاذ القباني وقد نقلته بنصه الكامل .

ويلاحظ من الفقرات السابقة ، أن الأستاذ لا يدخل اللغة بين « مقومات الأمة » ، ويحصر المقومات أولاً في ثلاثة ـ هي : البقعة الجغرافية المعينة ، والثقافة المشتركة ، والإرادة المشتركة . ثم يصرح بأن الإرادة المشتركة تتبع الثقافة المشتركة ، ويكون بذلك قد حصر مقومات الأمة بالبقعة الجغرافية وبالثقافة .

أما الحجة التي يستند إليها الأستاذ القباني لاستبعاد اللغة من نطاق مقومات الأمة ، فتنحصر في قوله « ولكن هناك أمماً كالأمة الهندية أو السويسرية لا تتكلم لغة واحدة » .

ولكن ، تجاه هذا القول ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يوجد في الهند وفي سويسرا ثقافة مشتركة ؟ أفليست اللغة أهم العناصر في تكوين الثقافة ؟ أفلا ينجم عن اختلاف اللغة ـ حتماً ـ اختلاف في الثقافة ؟

مثلاً هل تشبه ثقافة أهالي « بللونزونا » و « آسكونا » (في المنطقة الايطالية من سويسرا) ثقافة جنيف ولوزان (في المنطقة الرومانشية منها) وثقافة زوريخ وبازل (في المناطق الألمانية منها) ؟

إن الذي أعرفه أنا ـ والذي يعرفه كل من يدرس أحوال سويسرا دراسة جدية ـ أن البلاد المذكورة متعددة الثقافات ، بقدر ما هي متعددة اللغات .

ولإزالة الشكوك التي تساور ذهن الأستاذ القباني في هذا المضمار أرى أن استشهد بالنشرات والوثائق الصادرة من دوائر التربية والتعليم في سويسرا نفسها .

بين يدي الآن التقرير الذي قدمته الحكومة السويسرية إلى « المؤتمر الدولي للتعليم » المنعقد في جنيف ، خلال الصيف الماضي : خلال شهر تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ .

إن الصفحة الثانية من هذا التقرير تذكر تعدد الثقافات بصراحة تامة ، وأنها ، بعد شرح الخطة التي تسير عليها سويسرا في جعل الكانتونات ، « صاحبة اليد العليا » haute main في شؤون التربية والتعليم ، تقول :

« إذ أن ذلك يتلاءم مع رغبات الشعب ويتماشى مع « تعدد الثقافات وتنوعها » ، في بلد شديد الإعضال مثل سويسرة » .

هذا ، والنشرات الرسمية تبين أن الحكومة الفدرالية كانت تقدم لبعض الكانتونات « منحاً مالية » لمساعدتها في دفع حاجاتها الخاصة ؛ وبينها منحة مالية مخصصة لكانتون « تسين » لمساعدة « الثقافة الايطالية » فيه ، ومنحة أخرى لكانتون « غريزون » لمساعدة « الثقافة الريتو رومانية » فيه ؛ وذلك لقلة سكان هذين الكانتونين ، وضعف أحوالهم المالية .

وفضلاً عن ذلك ، فمن الأمور المقررة والمعتادة في سويسرا ، أن رؤساء دوائر التعليم العام في مختلف الكانتونات يعقدون كل سنة مؤتمراً « بين الكانتونيا ـ أنتر كانتونال » لتنسيق شؤون التعليم ، ولكن هذه المؤتمرات السنوية لا تضم رؤساء التعليم في جميع الكانتونات ، بل أن الكانتونات الألمانية تعقد مؤتمراً خاصاً مستقلاً عن الذي تعقده الكانتونات الأخرى .

وكل ذلك لا يترك أدنى مجال للشك في أن سويسرا ، بلاد تضم أربع ثقافات مختلفة ، يقابل كل واحدة منها إحدى اللغات الدارجة فيها .

وعلى كل حال ، إن سويسرا محرومة من الثقافة المشتركة ، كما هي محرومة من اللغة المشتركة . ولذلك أستطيع أن أقول ، بكل تأكيد : أن اعتبار « الثقافة المشتركة » من مقومات الأمة ، مع عدم ادخال اللغة بين المقومات المذكورة إنما يدل على تناقض صريح ، لا يمكن الدفاع عنه ، بوجه من الوجوه .

ما دام الأستاذ القباني يعتبر تعدد اللغات في سويسرا دليلاً على عدم جواز اعتبار « اللغة » من مقومات الأمة ، يترتب عليه ، ـ لكي يبقى منطقياً مع نفسه ـ ، أن يخرج « الثقافة » أيضاً من عداد « مقومات الأمة » .

وفي هذه الحالة تنحصر المقومات في « الرقعة الجغرافية المعينة » . مع أن ذلك من أقل الأمور استحقاقاً للدخول بين « مقومات الأمة » لأن كثيراً جداً في الوقائع التاريخية تشهد على أن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الأمة قد تتوسع وتتقلص بتوالي السنين ، فضلاً عن أن الأمة الواحدة قد تنتقل من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة جغرافية أخرى ؛ كما أن الرقعة الجغرافية الواحدة ، قد تضم جماعات تنتسب إلى أمم مختلفة .

فإذا أخرجنا الرقعة الجغرافية أيضاً من بين « المقومات » التي يقول بها الأستاذ القباني ، لا يبقى لدينا شيء منها ، على الاطلاق .

ـ ٣ ـ

وأما أسباب انزلاق الأستاذ إسماعيل القباني نحو هذه الأحكام المتناقضة ، فتعود إلى عدم تمييزه بين مفهوم « الأمة » وبين مفهوم « الدولة » .

من الأمور التي تقررها الأبحاث العلمية الاجتماعية ، أن الأمة شيء ، والدولة شيء آخر . إنهما ينطبقان في بعض الأحوال ، ولكنهما يختلفان في أحوال أخرى .

وسويسرا، هي من جملة البلاد التي يظهر فيها الاختلاف بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الأمة ، بأجلى المظاهر وأبرزها :

فإن سويسرا دولة ، لا أمة .

هي دولة تضم عدة قوميات ، سكانها ينتسبون إلى أمم عديدة ، فإن سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . . . قد تضافرت على إجبارهم على « التعايش السلمي ، مع التعاون الدفاعي » ، في بلاد كثيرة التقاطيع ، في نطاق « دولة اتحادية » Confédération[1] .

هي دولة تتألف من خمس وعشرين وحدة حكومية ، تعرف باسم الـ « كانتون »

---

(١) تفاصيل هذه العوامل والظروف في كتابي : دفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦)، ص ١٨٢ ـ ١٨٩ .

Canton . إن كل واحد من هذه الكانتونات مستقل في شؤونه الداخلية استقلالاً تاماً . وأما مهام الحكومة الفدرالية فلا تتعدى شؤون الدفاع والأمور الخارجية ، وبعض المشاريع العمرانية التي تشمل منافعها جميع الكانتونات . لكل كانتون دستور خاص ، وحكومة خاصة ، ومجلس تمثيلي خاص ، وقوانين وأنظمة خاصة ، حتى شعار أو علم خاص . كل ذلك مع أن مجموع سكان هذه الكانتونات يقل عن خمسة ملايين ، ومع أن تعداد أعظمها لا يتجاوز الـ ٨٠٠,٠٠٠ ، وتعداد أصغرها عبارة عن ١٣,٥٠٠ !

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن تقسيم الكانتونات المذكورة يتماشى مع مقتضيات التقسيمات اللغوية إلى حد كبير جداً : فمن بين الـ ٢٥ كانتوناً التي تؤلف الدولة السويسرية ٢١ « وحيدة اللغة » . وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة منها فقط .

إن كانتون برن ، حيث العاصمة الفدرالية من بين هذه الكانتونات الأربعة : أكثرية سكان الكانتون ألماني اللغة ، وقسم منهم فرنسيو اللغة . وفي الكانتون منطقة صغيرة تقع على جبال الجورا ، يتكلم أهاليها اللغة الفرنسية . وقد بدأت في هذه المنطقة ـ على الرغم من صغر رقعتها ـ حركة قومية ، تهدف إلى الانفصال عن الكانتون ، لتكوين كانتون مستقل عن برن ، داخل نطاق الاتحاد السويسري ، مثل سائر الكانتونات .

وهذه الحركة القومية التي تعرف باسم « الحركة الجوراسية » mouvement jurassien تزداد نشاطاً سنة فسنة ، حتى أن الجرائد السويسرية التي اطلعت عليها خلال الصيف الماضي ، كانت قد نشرت كثيراً من الأخبار والأبحاث عن هذه الحركة ، وعن المظاهرات السلمية التي قامت لفصل المنطقة عن كانتون برن .

ويتبين من كل ما سبق : أن الذين يعتبرون تعدد اللغات في سويسرا دليلاً على عدم جواز اعتبار اللغة من المقومات الأساسية في الأمة ، يخطئون خطأ عظيماً .

فإن اللغة ـ على الرغم من جميع الظروف الخاصة ـ لا تزال تلعب دوراً هاماً في حياة الدولة السويسرية أيضاً .

كلمة ختامية

إن عدم اعتبار اللغة من مقومات القومية استناداً إلى تعدد اللغات في سويسرا

وفي بعض البلاد الأخرى ، لهو من الأمور التي اعتاد عليها بعض الكتاب في البلاد العربية منذ مدة غير قصيرة .

وكنت قد استعرضت آراء هؤلاء وحججهم ، وناقشتها ، وفندتها ، مراراً ، منذ عقدين من السنين(٢) .

فقد رأيت من الضروري أن أعود إلى هذه المسألة مرة أخرى ، بمناسبة محاضرات الأستاذ القباني ، لأنه يتمتع بمكانة علمية كبيرة ، والآراء التي أبداها في هذه المحاضرات ، قد تؤثر في أذهان البعض ، فتولد بلبلة فكرية حول هذه القضية ، التي تتصل بمفهوم القومية العربية اتصالاً وثيقاً ، وتؤثر فيه تأثيراً عميقاً .

(٢) أنظر : ساطع الحصري ، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) ، ص ١٢٤ ـ ١٢٧ ، والحصري ، دفاع عن العروبة ، ص ١٥١ ـ ١٨١ و١٨٢ ـ ١٨٨ .

استطراد : حول مفهوم الثقافة

يستعمل الأستاذ إسماعيل القباني في محاضراته عن « الوحدة الثقافية العربية » كلمة الثقافة بمعنى واسع جداً ، إذ يقول :

« إن مدلول الثقافة يشمل أسلوب الحياة في الأمة والجماعة كلها ، بجميع مظاهره ، فهو ينصب على الكيفية التي يمارس الناس بها وجوه النشاط المختلفة في البيئة التي يعيشون فيها : كيف يأكلون ، وماذا يلبسون ، وكيف يبنون مساكنهم ، وبم يشتغلون لكسب قوتهم ، وكيف ينتقلون من مكان إلى مكان ، وكيف يتراسلون ، وكيف يتزوجون ، وكيف يدفنون موتاهم ، وكيف يقضون أوقات فراغهم ، وما هي أفكارهم ومعتقداتهم ، ودوافعهم ، وما هي آراؤهم وفنونهم » (ص ١ - ٢) .

ولكني أعتقد أن هذا المعنى الواسع يقابل مدلول كلمة الحضارة . وأما كلمة الثقافة ، فيجب أن لا تستعمل إلا للدلالة على الأمور المعنوية منها .

وأرى أن تسمية « كيفية بناء المساكن ، وكيفية تناول المأكولات ، وكيفية الانتقال من مكان إلى مكان ، وكيفية كسب القوت . . . إلخ باسم « الثقافة » مما لا يستسيغه ذوق اللغة العربية ، كما أن عدم تمييز هذه الأمور ـ في التسمية ـ عن الآداب والفنون وسائر الأمور الأدبية والمعنوية ، لا يوافق مقتضيات المنطق العلمي السليم .

يستند الأستاذ القباني في استعمال كلمة « الثقافة » culture بهذا المعنى الواسع إلى « علماء الاجتماع والانتروبولوجيا » ؛ وكان الأجدر به أن يتجنب هذا التعميم . لأن علماء الاجتماع والانتروبولوجيا في فرنسا يميزون مدلول الحضارة civilisation عن مدلول الثقافة culture تمييزاً دقيقاً .

وأنا أعتقد أنه من الأجدر بنا أن نقتدي ـ في هذا المضمار ـ بالفرنسيين ، أكثر من الاقتداء بالأمريكان .

كما أعتقد أن المجامع العلمية واللغوية العربية لا يمكن أن تؤيد الأستاذ القباني في استعمال كلمة « الثقافة » بالمعنى الواسع الذي ذكرته آنفاً .

إني كنت شرحت رأيي في معنى الثقافة والحضارة في إحدى محاضراتي المنشورة في كتابي « آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة » . وكنت استندت فيها على الآراء التي أبديت خلال إحدى الندوات العلمية في فرنسا :

كان « مركز الأبحاث التركيبية » المؤسس في باريس ، تحت إدارة المؤرخ المفكر المشهور « هانري بر H. Berr » قد خصص خلال سنة ١٩٣٠ ، أسبوعاً لدرس موضوع « الحضارة والثقافة » . وقد عرض خلال ذلك الأسبوع خمسة من كبار الأساتذة آراءهم وأبحاثهم بتفصيلات وافية . وبعد ذلك ناقش العلماء الحاضرون هذه المعروضات مناقشة شاملة .

وقد ظهر من هذه الأبحاث والمناقشات ، أن مفهوم الحضارة يتصل بمفهوم الثقافة اتصالاً وثيقاً ؛ غير أنه يكون ـ بطبيعته ـ أوسع نطاقاً منه وأكثر شمولاً . . لأن الثقافة تنحصر بالأمور الذهنية والمعنوية وحدها ، في حين أن الحضارة تشمل الأمور والوسائل المادية أيضاً .

الحضارة تتمثل بأحسن الصور وأجلاها في العلوم والصنائع بوجه عام ؛ وأما الثقافة فتظهر بأجلى مظاهرها في اللغات والآداب بوجه خاص .

ولهذا السبب نجد أن الحضارة تكون بطبيعتها قابلة للانتقال من أمة إلى أخرى بسهولة . وقابلة للانتشار بين الأمم بسرعة ، وأما الثقافة فتبقى خاصة بكل أمة على حدة ، وإن أثّرت ثقافات الأمم المختلفة ، بعضها في بعض ، قليلاً أو كثيراً ، حسب الظروف والأحوال .

القاهرة ١/ ٢/ ١٩٥٩

١٢ - ١٧٠٠

حول الوحدة الثقافية العربية

لقد ألقى الأستاذ الكبير إسماعيل القباني في معهد الدراسات العربية العالية خمس محاضرات في « الوحدة الثقافية العربية »(٣) .

في هذه المحاضرات ، يفند الأستاذ آراء القائلين بوجوب « توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة الأساسية في البلاد العربية » فيقول : إن ذلك ليس ضرورياً فضلاً عن أنه ذو محاذير عظيمة .

وبما أني كنت ـ ولا أزال ـ من دعاة « التوحيد » منذ أمد بعيد ، رأيت من واجبي أن أعلق على آراء الأستاذ القباني وملاحظاته على الرغم من احترامي لشخصه الكريم .

ولذلك ألخص فيما يلي آراء الأستاذ وحججه ثم أعرض رأيي فيها بشيء من التفصيل .

ـ ١ ـ

يذكر الأستاذ القباني أهم أحكام المعاهدة الثقافية « التي عقدت بين دول الجامعة العربية سنة ١٩٤٧ » و « اتفاق الوحدة الثقافية العربية » الذي عقد بين مصر وسوريا والأردن سنة ١٩٥٧ .

ويقول عن الاتفاق الأخير ـ الذي ترك الباب مفتوحاً لانضمام البلاد العربية

---

(٣) اسماعيل محمود القباني ، محاضرات في الوحدة الثقافية العربية (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨) .

الأخرى : « ويتضح من مواده وملاحقه اتجاه إلى توحيد مراحل التعليم ، وخطط الدراسة والعناصر الأساسية للمناهج في جميع المواد ، ونظم الامتحانات وسائر التشريعات والأنظمة الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة » .

ثم يقول : « وهذا الاتجاه يثير أسئلة مهمة وهي : هل تستلزم الوحدة الثقافية توحيد أنظمة التعليم ومناهجه ؟ وإن كان هذا لازماً ، إلى أي حد ؟ ومن جهة أخرى . هل التوحيد أمر مرغوب فيه في حد ذاته ؟ .

« والاجابة عن هذه الأسئلة تتطلب بحث موضوع المركزية واللامركزية . فالتوحيد والمركزية صنوان ، هو دائماً هدفها ، وهي في العادة وسيلته المفضلة » (ص ١٧) .

ثم يواصل بحثه بالعبارات التالية :

« وهنا نجد أنفسنا أمام فكرتين متعارضتين عن علاقة الدولة بالثقافة والتعليم . وهما نتيجتان لنظريتين متعارضتين عن علاقة الدولة بالفرد . ومحور الخلاف بين النظرتين ، هو : هل الفرد للدولة أم الدولة للفرد ؟ (ص ١٧) .

وبعد شرح كل واحدة من هاتين النظريتين المتعارضتين ، ينتقل الأستاذ إلى بحث « التطبيق العملي لكل منهما » وينتهي من بحثه هذا إلى القول بأن النظرية الأولى ولدت « المركزية في التعليم » ووجدت تربة خصبية في فرنسا بصفة خاصة . وأما النظرية الثانية ، فقد ولدت « نظام اللامركزية في التعليم » ، وهذا النظام ترعرع في انكلترا بوجه خاص .

ثم يقول : « وقد أخذت هذين النظامين عنهما بلاد أخرى كثيرة . ولكن التطور التاريخي يعمل بوجه عام على الحد من التطرف في كل منهما ، في هذه البلاد وفي فرنسا وبريطانيا نفسيهما . وذلك لأنه أصبح واضحاً أن لكل من النظامين مزاياه وعيوبه .

« فالاشراف المركزي من جانب الدولة ضروري إلى الحد الذي يكفل تنسيق التعليم في الأمة تنسيقاً يحقق تكافؤ الفرص لجميع أبنائها ، ويكفل سير التعليم بكفاية ، وبلوغ مستويات ملائمة في كل مرحلة من مراحله . وهذان غرضان أساسيان قد لا يتحققان في ظل نظام متناهٍ في اللامركزية » .

« ولكن المغالاة في هذا الاشراف شديدة الخطر ، لأن المركزية تنزع دائماً إلى التوحيد ، والتوحيد يحول دون التجريب الحر ، فيعوق التقدم ، كما يحول دون توفيق التعليم على البيئات المحلية ، وعلى الحاجات الخاصة لتلاميذ كل مدرسة (ص ٣١) .

« ثم إن المركزية ، إذ تسلب رجال التعليم في الوحدات المحلية وفي المدارس حرية التصرف والشعور بالمسؤولية ، تؤدي إلى خنق شخصياتهم ، وشل تفكيرهم ، وتضييق أفقهم ، وتفقدهم

الاهتمام بالعملية التي يقومون بها ، والقدرة على الابتكار والتجديد ، وهذا فضلاً عما فيه من امتهان لإنسانيتهم يحوّل التعليم إلى عملية آلية شكلية ، لا ينتج عنها أثر تربوي حقيقي ، لأن التربية الحقة إنما تنتج عن التفاعل بين الطفل وبيئته ، وبين شخصية المتعلم وشخصية المعلم ، يضاف إلى هذا أن المركزية تتعارض مع الروح الديمقراطية التي تسود العالم في هذا العصر ، والتي تقتضي توزيع المسؤوليات واحترام شخصية الأفراد .

« لذلك يتجه الرأي العام الآن إلى نظام وسط للإدارة التعليمية تشترك فيها السلطة المركزية والهيئات المحلية والحرة في تحمل المسؤولية عن شؤون التعليم . وتتعاون معاً في حدود معينة ، مع ترك قدر كاف من الحرية للمدارس فيما يتعلق بالعملية التربوية نفسها » (ص ٣٢) .

وبعد ذلك ، يوضح الأستاذ هذه الأمور بما جرى وبما يجري في بريطانيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . وعندما ينتقل إلى البلاد العربية يقول :

« أصبحت المركزية الشديدة وما يتبعها من توحيد النظم والمناهج والأساليب ، طابع النظم التعليمية في كل بلد من هذه البلاد . فإذا جئنا الآن ندعو إلى توحيد النظم والمناهج والكتب في هذه البلاد جميعاً ، فإن هذا اتجاه إلى زيادة المركزية ، في الوقت الذي يشكو فيه كل اقليم عربي من وطأته المركزية القائمة فيه ، وهي زيادة لا تقتضيها الوحدة الثقافية كما بيناه (ص ٤٠) .

وبعد ذلك يؤكد الأستاذ على ضرورة « ارتباط التعليم بالبيئة وبحاجات كل مجموعة من التلاميذ » (ص ٤٣) ، ويقول « ولا يجوز توحيد المناهج ، أو الطرق أو الكتب حيث تختلف البيئات اختلافاً جوهرياً » (ص ٤٥) .

ثم يسهب في بيان اختلاف البيئات في مختلف الأقطار العربية فيقول :

« ولا يخفى أن هناك فروقاً كبيرة بين البيئات في الأقاليم العربية بل وفي الاقليم الواحد منها ـ جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً ، وتاريخياً . فهنالك بيئة ريفية في جهة ، وبيئة صحراوية في جهة أخرى ، وبيئة جبلية في جهة ثالثة ، وبيئة مدنية يعيش أهلها على التجارة أو الصناعة في جهة رابعة . وهناك زراعة القطن وصناعة النسيج في جهة ، وزراعة القمح والحبوب أو الفاكهة في جهة أخرى ، وهناك النيل والخزانات ونظام الري الصيفي في جهة ، والزراعة على الأمطار في جهة غيرها . وهناك استخراج البترول وصناعته في جهة وصناعة السكر أو صناعة الحديد في جهة ثانية ، وصيد السمك وحركة السفن أو صيد اللؤلؤ ومغامراته في جهة ثالثة .

« وهناك الآثار التي تمثل حضارات قديمة تختلف في كل أقليم عنها في الأقاليم الأخرى . وكل من هذه الأشياء لعب في حياة الجهة التي يوجد بها دوراً لا يلعبه في حياة غيرها من الجهات ، ويثير تلاميذ تلك الجهة إلى وجوه من النشاط ليس هناك ما يثير تلاميذ الجهات الأخرى إلى مثلها . ولذلك يقتضي تنويع المناهج ووسائل دراستها ، والكتب التي تدرس فيها ، في جهات الأقليم الواحد إذا

كانت بينها فروق جوهرية ، وبالأولى في الأقاليم المختلفة .

« وليس معنى هذا التنوع أن التلميذ الذي يعيش في بيئة صحراوية لا يدرس شيئاً عن الزراعة أو النيل أو القطن ، والتلميذ الذي يعيش في بيئة زراعية لا يدرس شيئاً عن الفراعنة ، والتلميذ المصري لا يدرس شيئاً عن الاشوريين ولكن معناه أن هذه الموضوعات لا تدرس على صورة واحدة في الجهات المختلفة وذلك لأن تسلسل الموضوعات في خبرة التلاميذ ، والحيز الذي يشغله كل موضوع منها من اهتمامهم يختلفان باختلاف البيئة التي يعيشون فيها ؛ فاهتمام التلميذ بالبيئة القريبة يسبق اهتمامه بالبيئة البعيدة . وميوله أكثر ارتباطاً بها ، وادراك البيئة المحيطة به أسهل عليه من ادراك البيئة غير المباشرة (ص ٤٤ ـ ٤٥) .

ويستنتج الأستاذ القباني من كل ذلك ضرورة تنويع مناهج الدراسة وطرق التعليم والكتب المدرسية .

وفي الأخير ، يتكلم الأستاذ عن قضية تعادل الشهادات والدراسات حيث يقول :

« وهنا حجة عملية تساق لتبرير توحيد المناهج ونظم الامتحانات في مدارس البلاد العربية جميعاً وهي : أن هذا لازم لكي تتعادل شهاداتها ومستوياتها الدراسية في كل فرقة تسهيلاً لتبادل الطلاب الذين أتموا الدراسة الثانوية في أقليم منها بجامعات أي اقليم آخر .

« ولكننا لو أمعنّا النظر ، أدركنا أن هذا لا يستلزم التوحيد لأن المهم في قبول الطالب في الجامعة ليس دراسة مواد معينة بالذات ، وإنما هو المستوى العقلي والثقافي العام الذي بلغه ، ومستوى نضوجه خلقياً ووجدانياً . هناك بطبيعة الحال حد أدنى من المواد والموضوعات والمهارات لا بد من توافره ، وهو متوافر في مناهج الامتحانات العامة للدراسة الثانوية في جميع البلاد العربية . ومتى تحقق هذا الحد الأدنى ، وكان المستوى العام للطالب كافياً لتمكينه من متابعة الدراسة الجامعية فلن يعوقه فيها أن يكون قد فاتته دراسة بعض الموضوعات في أي علم من العلوم ، أو دراسة مادة من المواد بالذات . إذ أن من اليسير عليه أن يحصل ما فاته في أثناء دراسته الجامعية ، إذا احتاج إليه ، والمناهج الجامعية في العادة تحتوي على اعادة كثير من موضوعات الدراسة الثانوية مع التوسع والتعمق ، ولا يفيد الطالب ذا الاستعداد أن يكون قد سبقت دراسته لبعض هذه الموضوعات (ص ٤٨) .

وبعد ذلك ، يشير الأستاذ القباني إلى الخطة المتبعة في الجامعات الأوروبية والأمريكية في أمر تقرير معادلة الشهادات ، ثم يشرح التجربة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض البحث عن العلاقة بين التعليم الثانوي والتعليم الجامعي ، وينتهي من ذلك كله إلى الأحكام التالية :

« إن توحيد النظم والمناهج في مدارس البلاد العربية ليس ضرورياً لتيسير قبول الطلاب في

جامعات اقليم عربي غير الاقليم الذي تلقوا به تعليمهم الثانوي ؛ وهو بالأولى ليس ضرورياً لتسهيل تبادل التلاميذ بين مدارس مختلف الأقاليم العربية . فهذا أمر يكفي فيه قليل من المرونة في تنظيم الدراسة بالمدارس . فيوضع التلميذ في الفرقة التي تلائم مستواه العام . وتكيف دراسته تكييفاً خاصاً في أي مادة يختلف مستواه فيها عن مستوى زملائه ، كما يحدث عادة في مدارس البلاد الراقية عند انتقال تلميذ من مدرسته إلى مدرسة أخرى (ص ٥٢) .

وبعد بعض التفاصيل حول هذه القضية ، يختتم الأستاذ القباني محاضراته بالكلمات التالية :

« والخلاصة أن هدف الجهود التي تبذل في ميدان الوحدة الثقافية العربية ، هو العمل على توضيح فكرة الأمة العربية وتحديدها في أذهان الأفراد ، وتكوين عاطفة قوية من الحب والولاء والاعتزاز حول هذه الفكرة ، وإبراز العناصر المشتركة في ثقافة هذه الأمة ، وتعريف الشعوب العربية بعضها ببعض ، وبالأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في كل منها . وهذا يقتضي أن تشتمل مناهج مواد الثقافة القومية في كل اقليم عربي على قدر مشترك ، يكفي لتكوين فكرة عن هذه البلاد وحضارتها ، كما يقتضي الاستعانة بمختلف وسائل نشر الأفكار لبث فكرة الوحدة في صدق وأمانة .

« ولكنه لا يتطلب توحيد نظم التعليم ومناهجه في الأقاليم المختلفة ، وينبغي أن يكون شعارنا « التنوع في إطار من الوحدة » (ص ٥٣ ـ ٥٤) .

ـ ٢ ـ

هذه هي خلاصة الآراء والملاحظات التي أبداها الأستاذ القباني في محاضراته عن « الوحدة الثقافية العربية » .

وقد حرصت على عرض أقسامها الأساسية بشيء من التفصيل ، وبنصوص العبارات الواردة في المحاضرات نفسها ، وذلك عملاً بواجب الأمانة العلمية في النقل والتلخيص .

١ ـ يلاحظ أن نقطة الابتداء في محاكمات الأستاذ وملاحظاته هي ، اعتبار « المركزية والوحدة » أمرين متلازمين :

أنه يصرح بأنهما صنوان ، ولذلك يتكلم تارة عن المركزية واللامركزية وطوراً عن الوحدة واللاوحدة وينتقل من الواحدة إلى الأخرى ، كأن كل ما يصح في احداهما يصح ـ حتماً ـ في الأخرى أيضاً .

ولكن هذا الزعم الذي يسيطر على تفكير الأستاذ ، ويوجه محاكماته منذ بداية

أبحاثه ، لا يستند إلى أساس علمي متين . فإن المركزية واللامركزية في شؤون التربية والتعليم شيء والتوحيد وعدم التوحيد فيها شيء آخر ؛ إنهما يتفقان في بعض الأمور وفي بعض الأحوال ، ولكنهما يختلفان في الكثير من الأمور والكثير من الأحوال . فقد يكون هناك « لامركزية مقترنة بوحدة فعلية » ـ وبعكس ذلك قد يكون هنالك « مركزية غير مكترثة بمبدأ التوحيد » .

إن تاريخ التعليم في مصر نفسها يعطينا أمثلة وشواهد بليغة على هذه الحقيقة .

من المعلوم أن الكتاتيب ـ حتى عهد قريب ـ ما كانت تتبع دائرة من الدوائر الحكومية ـ المركزية أو اللامركزية ؛ ولا كانت تخضع لمراقبة الدولة واشرافها في شأن من شؤونها . ومع ذلك ، كان التعليم فيها يسير وفق نظام واحد ، ومنهج ثابت وطريقة معينة . . في مختلف أنحاء البلاد .

ونستطيع أن نقول لذلك ، أن أحوال الكتاتيب كانت من أبرز النماذج على « اللامركزية المطلقة » والمقترنة بالوحدة الفعلية .

وبعكس ذلك ، فإن وزارة المعارف حتى في أشد عهودها تمسكاً بالمركزية ـ ما كانت تلتزم مبدأ « وحدة التعليم الابتدائي » . إنها كانت تترك للمدارس الأجنبية وللمدارس الأهلية التي لا تتقاضى من الحكومة منحة مالية ، الحرية المطلقة في تقرير نظمها ومناهجها ـ فضلاً عن أنها ما كانت ترى لزوماً لتوحيد مناهج المدارس التي تؤسسها وتديرها هي نفسها ، وكانت تقرر للمدارس المسماة بالأولية مناهج تختلف عما تقرره للمدارس المسماه بالابتدائية اختلافاً كبيراً .

وأنا عندما درست أحوال المدارس المذكورة ـ في حينها ـ دهشت للفروق الكبيرة التي لاحظتها بين خطط الدراسة المقررة لكل نوع منها ، وقلت إنه يصعب على الباحث أن يصدق بأن « تلك الخطط تمثل مناهج الدراسة المتبعة في نوعين من المدارس التي تربي أبناء جيل واحد في مملكة واحدة ، بل في مدينة واحدة » .

وهذا في الوقت الذي كانت وزارة المعارف تسير في جميع أعمالها على نظام شديد المركزية .

ونستطيع أن نقول لذلك ، أن أحوال وزارة المعارف ـ في ذلك العهد ـ كانت مثالاً حياً على « مركزية غير مكترثة بالوحدة » .

ويتبين من كل ذلك أن الأستاذ القباني عندما قال « إن المركزية والوحدة صنوان » حاد عن جادة الصواب ، وتوجه بأبحاثه إلى اتجاه خاطيء جداً .

٢ ـ هـذا ، ويجب أن لا يغـرب عن البـال في هـذا المضمـار ، أن للمـركـزيـة واللامركزية أشكـالاً وأنواعـاً كثيرة تختلف بعضهـا عن بعض اختلافـاً كبيراً من وجـوه عديدة .

فإن قضايا المركزية واللامركزية المتعلقة بمعاهد التربية والتعليم تحوم حول :

(أ) الشؤون الإدارية .

(ب) الشؤون المالية .

(ج) الشؤون التعليمية .

وقد تشمل هذه الميادين الأساسية الثلاثة بأجمعها ، وقـد تقتصر عـلى الواحـد أو الاثنين منها . كما أن السلطات اللامركزية التي تودع إليهـا هذه الأمـور قد تتكـوّن من موظفي الحكومة وقد تكون هيئات من الأهالي ، أو مجالس مكونة من أعضاء حكوميين وغير حكوميين ، وكل ذلك بصور ونسب مختلفة .

فضلاً عن ذلك أن المركزية في الشؤون التعليمية نفسها أيضاً قـد تأخـذ أشكالاً متنوعة جداً . فإنها قـد تنحصر ـ مثـلاً ـ في الامتحانـات النهائيـة أو في الكتب المتعلقة ببعض المواضيع الهامة ؛ وقد تشمل جميع الكتب وجميع المواد .

كما أنه في جميع هذه الأنواع المختلفة ، قد تشمل المركزيـة جميع مـراحل التعليم وقد تنحصر في مرحلة أو في مرحلتين منها .

وطبيعي أن العيوب والمزايا في نظم المركزية واللامركزية ، تختلف باختـلاف هذه الأنواع والأشكال ، كما تختلف باختلاف أحوال الـدولة العـامة من اجتمـاعية وادارية وسياسية .

فيكون من الخطأ ـ والحالة هذه ـ اصدار حكم عام مطلق ، للمـركزيـة أو عليها بقطع النظر عن اختلاف أنواعها واختلاف الظروف المحيطة بها .

ومن البديهي أن هذا الخطأ يتضاعف ويتفاقم ، عندمـا يراد تشميـل هذا الحكم المطلق على مبدأ « التوحيد » من جراء ربط المبدأ المذكور بنظام المركزية ، كما فعل ذلك الأستاذ القباني في محاضراته .

إن تجنب هـذه الأخطاء يستلزم بحث مسـألة « الـوحدة » من وجـوهها المختلفـة بالاستقلال عن قضية المركزية .

٣ ـ وأما ما جاء في المحاضرات عن علاقة الدولة بالتعليم والثقافة فإنه يـدل على

أن الأستاذ القباني أراد أن يبني بحثه ورأيه على أساس من الفلسفة الاجتماعية والسياسية ، ولكني أعتقد أنه لم يتوصل إلى أساس متين في هذا المضمار أيضاً .

لأنه عرض المسألة على شكل نظريتين متعارضتين في « علاقة الدولة بالتعليم والثقافة » وقال : « إن محور الخلاف بينهما هو ، هل الفرد للدولة أو الدولة للفرد ؟ . . » وذلك كأن الحقيقة تنحصر بين هاتين النظريتين المتعارضتين ، فلا بد للباحث أن يختار بين القول « الدولة للفرد » أو القول « الفرد للدولة » .

في حين أن الحقائق الثابتة في علم الاجتماع ، جعلت أمثال هذه المسائل غير ذات موضوع .

لأن الدولة ليست إلا جهاز الإدارة والسياسة في المجتمع . فالسؤال « هل الفرد للدولة أم الدولة للفرد » يعني هل الفرد للمجتمع ، أم المجتمع للفرد ؟ وهذا من الأسئلة التي لا معنى لها أبداً . فإن كل فردٍ من بني البشر يولد وينشأ ويترعرع في مجتمع ، وهو يعيش على الدوام مغموراً بالحياة الاجتماعية ، ومجبولاً بها من الوجهتين المادية والمعنوية . فلا يمكن البحث عن الفرد مستقلاً عن المجتمع ، كما أنه لا يمكن تصور المجتمع بقطع النظر عن الأفراد .

فلا مبرر لحصر الأمر بين القولين اللذين يذكرهما لنا الأستاذ القباني . فلا شك في أن الحقيقة ليست في القول الأول ، ولا في القول الثاني ، ولكنها في قول آخر ، يجمع بين القولين ويمزجها مزجاً :

« الفرد في خدمة المجتمع ، كما أن المجتمع في خدمة الفرد » .

ولعل أوجز تعبير لهذه الحقيقة ، هو الشعار الذي اشتهر به السويسريون منذ قرون عديدة :

« الواحد للجميع ، والجميع للواحد » .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، أنا أعتقد أن الزعم بأن نظام المركزية في التعليم نشأ من نظرية القائلين بأن الفرد للدولة أيضاً ، لا يتفق مع حقائق الأمور .

لأن فرنسا ـ مثلاً ـ تعتبر من أشد الدول تمسكاً بنظام المركزية ، كما قال ذلك الأستاذ القباني نفسه ، غير أنه لا مجال للشك في أنها ـ في الوقت نفسه ـ أبعدها عن العمل بشعار « الفرد للدولة » . بل بعكس ذلك قد اشتهر الفرنسيون بشدة اتكالهم على الدولة ، وكثرة تطلباتهم منها . هذا ، ويجدر بنا أن لا ننسى في هذا المقام أن

نظرية « العقد الاجتماعي » نشأت في فرنسا ، ووجدت أكثر مريديها وأقوى مروجيها بين الكتاب والمفكرين الفرنسيين .

في الواقع ، في السنتين الأوليين من الثورة الفرنسية العظمى ، كانت ارتفعت بعض الأصوات تقول : « الطفل لأمه حتى الخامسة من عمره . ولكنه بعد ذلك للجمهورية » . ولكن تلك الأصوات خفتت بين أصوات المعارضة لها التي صاحت بكل قوة واندفاع : « إن الجمهورية لن تكون اسبارطة جديدة » .

وأما المسائل التي صارت موضوع جدال ونقاش بين مختلف الطوائف من رجال السياسة ورجال التربية ـ بعد الثورة المذكورة فلم تكن مسألة هل الفرد للدولة أم الدولة للفرد ، بل كانت « من هو صاحب الحق الأول في تعليم الطفل ؟ العائلة ، أم الكنيسة ، أم الدولة ؟ » هذه هي المسائل التي شغلت بال رجال فرنسا ومعلميها ووجهت سياستها التعليمية .

ويتبين من كل ما سبق أن الأستاذ القباني عندما ربط مسألة « توحيد نظم التعليم » بنظرية الفرد للدولة ـ بعد ربطها بمسألة المركزية ـ قد خالف الحقائق العلمية والوقائع التاريخية ، وذلك في ميدان كان في غنى عن ولوجه ، لأنه لا يتصل بالمسالك المؤدية إلى حل المسألة الأصلية ، مسألة توحيد أو عدم توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة الأساسية .

٤ ـ وإذا تركنا هذه الأبحاث النظرية جانباً ووجهنا أنظارنا إلى ما جاء في المحاضرات عن « محاذير توحيد نظم التعليم ومناهجه » وجدنا أنها تستند قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ـ على مبدأ « وجوب تكييف التعليم وتوفيقه بأحوال البيئة ومقتضياتها » .

إني أتفق مع الأستاذ المحاضر في وجوب مراعاة هذا المبدأ تمام الاتفاق . وقد سبق لي أن كتبت في ذلك كثيراً ، كما عملت لنشر المبدأ المذكور وتطبيقه أيضاً ، مدة طويلة . ومع هذا ، لا أرى في ذلك ما ينافي مبدأ التوحيد بوجه من الوجوه .

لأني أقول أولاً ، إن الفروق التي نلاحظها بين نظم التعليم ومناهج الدراسة المقررة في مختلف الأقطار العربية ليست وليدة مبدأ تكييف التعليم بمقتضيات البيئة ، بل إنما هي نتيجة الأحوال والأوضاع السياسية التي كانت فرضتها على البلاد السلطات الأجنبية ـ في الواقع أن تلك السلطات الأجنبية زالت من الوجود في معظم البلاد العربية ، إلا أنها قد تركت جذوراً عميقة في النظم والمناهج ، وفي الآراء

والاتجاهات . وأما استئصال تلك الجذور والبذور فلا يزال يتطلب بذل الجهـود الكبيرة من جميع المخلصين .

وتأييداً وتوضيحاً لقولي هذا ألفت الأنظار إلى الحقائق والوقائع التالية :

إذا كانت مناهج الدراسة تختلف الآن اختلافـاً كبيراً بـين درعا في سـوريا وبـين اربـد المجاورة لهـا في الأردن ، مثلاً ، فـلا شك في أن السبب في ذلـك ليس اختلاف الأحوال والبيئات في هـاتين المـدينتين ، بـل هي الحدود السيـاسية التي خـطتها أيـدي الاستعمار في تلك الديار .

وإذا كانت نظم التعليم تختلف اختلافاً غريباً بين مدينة « راوة » في العراق وبـين مدينة « البو كمال » القريبة منها والمماثلة لها في سوريـا ، فإن الـداعي إلى ذلك لم يكن اختلاف البيئة وطبائع الأهالي ، بل هي الظروف السياسية التي أقامت الحدود الفاصلة بين البلدتين ، ووضعت إحداهما تحت نفوذ وانتداب فرنسا والثانية تحت نفـوذ وانتداب بريطانيا ، بعد الحرب العالمية الأولى .

ولذلك أكرر القول بأن مبدأ تكييف الدراسة وتطويرهـا وفق مقتضيات البيئـة ، لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإبقاء النظم والمناهج على مـا هي عليه من التبـاين والاختلاف في مختلف الأقطار العربية .

ثم إن البيئات لا تختلف من قطر إلى قطر فحسب ، بل تختلف في القطر الواحد من مدينة إلى مدينة ومن منطقة إلى منطقة أيضـاً . وقد أشـار إلى ذلك الأستـاذ القباني نفسه،خلال محاضراته ، اشارة عابرة . ولكنـه لو تـوسع وتعمق قليـلاً في هذه القضيـة لاضطر إلى تغيير رأيه في الأمر تغييراً أساسياً .

نحن نعلم أنـه يوجـد في كل قـطر عربي بيئـات متنوعـة جداً ، ولكنـا نعرف في الـوقت نفسه ـ أنـه يوجـد في الأقطار المختلفـة بيئات متشـابهة شبهـاً كبيراً . فـالبيئات الصحراوية توجد في مصر وسوريا والعراق وليبيا والمغرب . كما توجد بيئات زراعية في جميـع هذه البـلاد وغيرهـا من البلاد العـربية أيضـاً . والجماعـات التي تشتغل بصيـد الأسماك لا تعيش في السواحل المصرية وحدها ، بل يوجد لهؤلاء أمثـال ونظائـر كثيرة في سـواحل سـائر البـلاد العربيـة أيضاً . وفي الأخـير ، أن كثيراً من المـدن تجمع بـين أحيائها وفي ضواحيها المصانع والمتاجر والمزارع والمشاجر

ويتبين من كل ما سبق ، أن تكييف المناهج بأحوال البيئة ، لا يتم بترك الأمور على حالتها أو بمعالجة ما يتعلق بكـل قطر منهـا معالجـة مستقلة عن غيرها، بل يتـطلب

التفكير في الأمور بنظرات شاملة تستقصي أحوال جميع البلاد العربية دون أن تتوقف عند الحدود السياسية الحالية .

٥ ـ وأما ما جاء في المحاضرات عن قضايا البيئة القريبة والبيئة البعيدة وعن أهمية ذلك في التربية والتعليم ، فهو صحيح من حيث الأساس ، إذ لا مجال للشك في أن « اهتمام التلميذ بالبيئة القريبة يسبق اهتمامه بالبيئة البعيدة . . وادراك البيئة المحيطة به أسهل عليه من ادراك البيئة غير المباشرة ولكن ذلك كله لا يستوجب عدم توحيد نظم التعليم والمناهج الأساسية » .

يشير الأستاذ القباني ـ بهذه المناسبة ـ إلى الآثار التي تمثل الحضارات القديمة ، ويقول أنها « تختلف في كل اقليم عنها في الأقاليم الأخرى » ويذكر بوجه خاص الآثار الفرعونية في مصر والآثار الآشورية في العراق . ولكن أريد أن أدعو الأستاذ المحاضر إلى المزيد من النظر والتأمل في هذه القضايا :

صحيح ، أن الآثار الفرعونية لا تدخل في « البيئة القريبة » ـ البيئة المباشرة ـ التي تحيط بتلاميذ دمشق وبغداد . ولكنها ، هل تدخل في البيئة القريبة التي يعيش بها تلاميذ الاسكندرية وبورسعيد والمنصورة وطنطا مثلاً ؟ أفليست الآثار المذكورة خارجة عن نطاق مشاهدات هؤلاء وبيئتهم المباشرة أيضاً ؟ .

وصحيح ، أن الآثار الآشورية بعيدة عن القاهرة ودمشق ، فلا تدخل في « البيئة القريبة » التي يعيش فيها تلاميذ هاتين المدينتين . ولكنها ـ في الوقت نفسه ـ أليست بعيدة عن أنظار تلاميذ الكثير من المدن العراقية ، مثل البصرة وكربلاء والعمارة وخانقين أيضاً ؟

إذن ، نحن هنا أمام مسألة تربوية هامة ، تتساوى أمامها جميع الأقطار العربية . فالطريقة التي يستطيع أن يعالجها بها رجال التربية في قطر من الأقطار العربية يمكن أن تعم إلى سائر الأقطار أيضاً .

وبناء على كل ما تقدم ، أكرر ما قلته آنفاً بكل قوة واطمئنان :

إن مبدأ « توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة الأساسية » لا يخالف بوجه من الوجوه مبدأ « مراعاة أحوال البيئة في التربية والتعليم » .

لأنه من الممكن ـ بل من الواجب ـ العمل بالمبدأ المذكور في النظم والمناهج الموحدة التي ستقرر لمختلف البلاد العربية ، وذلك بصورة أوسع وانجع مما هو معمول به الآن في المناهج والنظم المتنوعة المقررة حالياً .

إن السبل التي تضمن الوصول إلى هذه الغاية كثيرة ومتنوعة جداً :

توحيد الدراسة في كل المواد على أساس الاستفادة مما يقع تحت أنظار التلاميذ وتثير اهتمامهم وتشويقهم .

حمل المعلمين على انتخاب مسائل الحساب والهندسة ومواضيع الإنشاء والمحادثة . . على الدوام « مما يجري في البيئة التي تقوم فيها المدرسة ويعيش فيها التلاميذ » .

تقرير مناهج دروس الجغرافيا على أساس البدء من البيئة ـ الشارع ، والقرية أو المدينة ـ التي تقوم فيها المدرسة .

السير على خطة مماثلة لذلك في دروس الأشياء وحتى في دروس التاريخ . وفضلاً عن ذلك كله ، تخصيص بعض الساعات الاسبوعية لدراسة البيئة الطبيعية والاجتماعية في المدارس الابتدائية ، وفي المدارس الثانوية .

وعلى كل حال ، يجب أن يُعلم علم اليقين بأن ما قاله الأستاذ القباني حول اختلاف البيئة وتطلباتها لا يبرر عدم الأخذ بمبدأ « توحيد النظم والمناهج الأساسية » في مختلف البلاد العربية .

ولزيادة التأكيد على هذه القضية أرى أن أنقل فيما يلي بعض الفقرات من أحد التقارير التي كنت قدمتها لوزارة المعارف في الجمهورية السورية سنة ١٩٤٤ .

وقد قلت ، بين ما قلته في التقرير المذكور :

« يقول البعض أن التدريس لا يجوز أن يكون في بيروت مثلاً ـ كما هو في القاهرة أو في بغداد ، أو في دمشق ، أو في مكة . وأنا أؤيد هذا القول ، ولكني أوسع حدوده قائلاً : إن التدريس يجب أن يختلف حتى بين القاهرة وحلوان ، وبين بيروت وجزين ، بين دمشق وبلودان ، بين بغداد وأبي الخصيب ، بين القدس وبئر السبع . . أيضاً ولكن مع كل ذلك يجب أن يكون هناك وحدة عامة في الأسس والاتجاهات تشمل جميع هذه المدن وجميع هذه الأقطار .

« وليس من العسير ايجاد هذه « الوحدة العامة » دون الاخلال بشيء من التنوع المبحوث عنه

« ولتوضيح رأيي في هذه القضية اذكر مثالاً من الدروس الجغرافية : لنفرض أننا وضعنا قاعدة عامة ، وقررنا خطة أساسية لتنظيم هذه الدروس ، فقلنا : البدء من المحيط الذي يعيش فيه الطالب ، وبين آخر من القرية أو المدينة التي تقوم فيها

١٢ ـ ١٧١٢

المدرسة ـ درس ما يشاهد فيها وحولها من العوارض الأرضية والأحوال الجوية والأعمال البشرية والحركات الاقتصادية ـ ثم الانتقال بالتدريج إلى القرى والمدن المجاورة ثم إلى مركز الوحدة الإدارية ثم إلى عاصمة القطر . . وبعد درس القطر الانتقال إلى الأقطار العربية الأخرى وإلى البلاد المجاورة حسب علاقاتها الاقتصادية وأهميتها العالمية . . بديهي أن هذه القاعدة العامة ، تفرض على معلم القاهرة أن يسير في دروسه على خطة تختلف لا عن الخطة التي يسير عليها معلم بيروت أو دمشق أو بغداد فحسب ، بل حتى عن تلك التي يسير عليها معلم حلوان ودمنهور وأسوان أيضاً . كما تفرض على معلم دمشق أن يسلك في دروسه مسلكاً يختلف عن مسالك معلمي بيروت وبغداد وروما وبلودان .

« بهذه الصورة تتكيف الدروس بمقتضيات المحيط على الدوام ، وتأخذ أشكالاً مختلفة جداً من غير أن تخرج عن نطاق الخطة العامة المرسومة ـ من غير أن تخالف القاعدة العامة الموضوعة » .

ويلاحظ من ذلك أني عندما دعوت إلى توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة لم أهمل أمر البيئات المحلية ، بل أشرت إلى الطرائق التي يجب أن يضمن بها التأليف بين « تطلبات البيئة » وبين « ضرورات الوحدة » .

٦ ـ وفي نهاية المحاضرة الأخيرة ، يتناول الأستاذ القباني قضية التوحيد وعدم التوحيد ، من ناحية عملية أخرى ، يحاول تفنيد رأي القائلين بأن توحيد نظم التعليم ضروري لتمكين التلاميذ والطلاب من الانتقال من مدرسة قائمة في قطر عربي ، إلى ما يماثلها في قطر عربي آخر ، عند الاقتضاء .

ولكنه في هذا الميدان أيضاً قد حاد عن مناحي الدقة العلمية بصورة غريبة .

لأنه تكلم عن الدراسات الجامعية وتوسع في بحث تعادل الشهادات الثانوية التي تسوّغ القبول في الجامعات ، على الرغم من اختلاف مناهج الدراسة التي تؤدي إلى تلك الشهادات ، ثم زعم أن ما قاله في هذا المضمار ، ينطبق على سائر المدارس أيضاً .

ولكني لا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن تطلبات الدراسة الجامعية وإمكانياتها تختلف عن تطلبات الدراسة الثانوية ـ ولا سيما تطلبات الدراسة الابتدائية وإمكانياتها ، اختلافاً كبيراً جداً ، فلا يجوز قياس الدراسة الابتدائية على الدراسة الجامعية ، بوجه من الوجوه .

ولإظهار غرابة البرهنة التي قدّمها لنا الأستاذ في هذه القضية أود أن ألفت

الأنظار إلى نص العبارات التي نقل بها بحثه من الجامعات إلى سائر معاهد التعليم .

وقد قال الأستاذ : « يتبين من هذا كله أن توحيد نظم التعليم والمناهج في مدارس البلاد العربية ليس ضرورياً لتيسير قبول الطلاب في جامعات اقليم عربي غير الاقليم الذي تلقوا به تعليمهم الثانوي . وهو بالأولى ليس ضرورياً لتسهيل تبادل التلاميذ بين مدارس مختلف الأقاليم العربية . فهذا أمر يكفي فيه قليل من المرونة في تنظيم الدراسة بالمدارس . فيوضع التلميذ في الفرقة التي تلائم مستواه العام ، وتكيف دراسته تكييفاً خاصاً ، في أي مادة يختلف مستواه فيها عن مستوى زملائه ، كما يحدث عادة في مدارس البلاد الراقية عند انتقال تلميذ من مدرسة إلى مدرسة أخرى » (ص ٥٢) .

ويلاحظ أن الأستاذ عندما ينتقل الكلام من الجامعات إلى سائر المدارس يقول « بالأولى » .

أفلا يحق لي أن أشبه هذا القول بقول من يزعم أن كل ما يقال عن الدور العلوي من المباني ينطبق على الدور الأرضي منها أيضاً ؟ بل يقول من يدعي أن أحوال حدائق السطوح لا تختلف عن أسس البناء ؟ .

يقول الأستاذ أن الطالب الجامعي يستطيع أن يدرس ويتعلم بنفسه ما كان فاته من مباحث وعلوم خلال دراسته الثانوية ، وأنا أسلم بذلك تماماً ولكني أسأله هل يمكن أن يفعل مثل ذلك تلاميذ المرحلة الاعدادية ، ولا سيما تلاميذ المرحلة الابتدائية ؟

يقول الأستاذ ، إن قليلاً من المرونة في تنظيم الدراسة يكفي لتسهيل انتقال التلاميذ من مدرسة إلى مدرسة . ولكني أسأل أي نوع من المرونة يكفي لتلافي الأمر ، إذا كانت مدة الدراسة في قطر خمس سنوات ، وفي قطر آخر ست ، وفي آخر سبع سنوات ؟

أي نوع من المرونة يكفي لتذليل صعوبات الانتقال من مدرسة إلى أخرى ، إذا كانت اللغة الأجنبية المفروضة في أحداها هي الفرنسية وحدها ، وفي الأخرى هي الانكليزية وحدها ، ولا سيما إذا كانت دراسة هذه اللغة تبدأ في احداها من أولى سني الدراسة ، وفي الأخرى من السنة الثالثة ، وفي الأخرى من السنة الخامسة ، ولا تبتدىء في غيرها إلا في السنة السابعة ؟

فكيف يجوز لنا أن ننظر إلى شؤون الدراسة الابتدائية بمنظار الدراسات العالية والجامعية ؟

خـاتمــة

يختتم الأستاذ القباني محاضراته بالكلمة الموجزة التالية : « ينبغي أن يكون شعـارنا ، التنوع في إطار من الوحدة » ولكني أقول : إننا الآن أمام تنوع كبـير جداً ، لا مبـرر له ولا فائدة منه أبداً ، فجل جهودنا يجب أن توجه نحو « التوحيد » مع التفكير فيما تحتاج إليه من « التنويع المثمر والمفيد » على أسس جديدة غير اقليمية .

فأقول لذلك أن شعارنا يجب أن يكون :

(الوحدة في الأساس ، والتنوع في الفروع) .

ثم إني أعتقد بأن « الوحدة الثقافية » تفقد مكانتها الأصلية ، إذا اعتبرناها بمنزلة « الإطار » الذي يحيط بلوحة أعمالنا من خارجها .

وأرى من الضـروري أن نعتبرهـا بمنـزلـة الضـوء الـذي ينـير اللوحـة من جميـع الجهات ، أو « الفكرة الموحية » التي تكسبها المعنى والحياة .

القاهرة في ١٩٥٨/١٢/٢٧

١٢ - ١٧١٥

ذيــل

إن توحيد نظم التعليم ومناهج الدراسة الأساسية ، لا يستوجب انقطاع العلاقة بين المدرسة والحياة . لتبيان رأيي في هذا الأمر ، انقل فيما يلي مقدمة التقرير الذي كنت قدمته لوزارة المعارف السورية ، سنة ١٩٤٤ تحت العنوان التالي :

تنـويع المدارس وتكييـف المناهـج

إن الحكـومات تنزع ـ عادة ـ في تشكيـلات معاهـدهـا التعليميـة إلى « تـوحيـد المنـاهج » من جهـة ، وإلى « تنويعهـا » من جهة أخرى ، لأن مبدأ « وحـدة التـربيـة والتعليم » يتطلب توحيد المناهج ، وأما مبدأ مراعاة الحاجات المختلفة فيستلزم « تنويع التعليم » .

فيترتب على الحكـومات أن تجـد أحسن السبل للمؤالفة والموازنـة بـين هـذين المبدأين : إلى أي حد يجب أن توحد المناهج ؟ وإلى أي مدى يجب أن تنوع المدارس ؟ ماذا يجب أن تكون حصة كل من « التوحيد » و « التنويع » في كـل درجة من درجـات التعليم وكل مرحلة من مراحله ؟

هذه من أهم المسائل التي شغلت بال رجال التربية والتعليم في جميع البلاد .

من المعلوم أن احتياجات الأفراد في المجتمعات الحالية لم تبق بسيطة ، كما كانت في المجتمعـات البدائيـة ، وفي القرون السـالفة ؛ بـل أنها أصبحت شديـدة التنـوّع ، وكثيـرة التشابـك ، وسريعـة التحول . . فمـاذا يجب أن يفعل رجـال المعارف لتنـظيم

١٢ ـ ١٧١٧

المعاهد التعليمية وفق ما تقتضيه هذه الاحتياجات المتنوعة ، وعلى الرغم من تشابكها الشديد وتحولها المستمر ؟

إن مهنة الفرد لا تتعين الآن بمهنة الأب ، كما كان يجري ذلك قبلاً . بل كثيراً ما يدفع الآباء أولادهم إلى مهن جديدة بالنسبة إلى أسرهم ، وكثيراً ما يختار أولاد الأسرة الواحدة مهناً مختلفة ، وكثيراً ما يبقى الطفل والشاب حائراً ، وتبقى أسرته مترددة ، بين مهن عديدة مدة من الزمن .

إن سبل الحياة متشعبة جداً ، وتشعب هذه السبل لا يتم دفعة واحدة ، بل إنما يحدث شيئاً فشيئاً ، ويتكرر كثيراً ، ويتوالي مدة طويلة .

فماذا يجب أن يعمل رجال المعارف لتأسيس المدارس على أنماط تستطيع معها أن تقابل جميع احتياجات المجتمع،وبين كل هذه الشروط المعضلة ؟ .

إن الطرائق التي يمكن سلوكها للوصول إلى هذا الغرض تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية :

أ ـ تنويع المدارس : بتأسيس مدارس من أنواع مختلفة ، ووضع منهاج خاص بكل نوع منها على حدة .

ب ـ تفريع المدارس : بفتح فروع عديدة في المدرسة الواحدة ، ووضع منهاج خاص بكل فرع ، بجانب المنهاج العام الذي يشمل جميع الفروع .

ج ـ تكييف المناهج : يوضع منهاج أساسي عام ، على أن يكون متصفاً بمرونة كافية تفسح مجالاً لتكييفه حسب ما تقتضيه الحالات الخاصة والحاجات المحلية .

يمكن اختيار إحدى هذه الطرق بمفردها ، ويمكن الجمع بين الاثنتين والثلاث منها : على أن تترافق أو تتعاقب هذه الطرق تحت شروط معينة وفق نظام مقرر . لا يمكن ترجيح إحدى هذه الطرق على غيرها بصورة مطلقة ، لأن كلاً منها قد يرجح على غيره في بعض الأحوال والظروف ، وفي بعض الأمكنة والأزمنة . ومع هذا نستطيع أن نقول ـ بوجه عام ـ أن الحاجة إلى التنويع تزداد كلما ارتفعت درجات المدارس وتقدمت مراحل التعليم .

إن الحاجة إلى معاهد تعليمية متنوعة مع فروع وأقسام عديدة ومناهج خاصة بكل نوع وبكل فرع على حدة ، تكون كبيرة جداً في التعليم العالي ، وتكون أقل منها في التعليم الثانوي ، وأقل منها بدرجات في التعليم الابتدائي ، ذلك لأن الدراسة الابتدائية هي مرحلة التعليم العام ، مرحلة تعليم الأمور التي لا يستغني عنها أحد ،

مهما كان نوع المهنة التي سينتهي إليها فيما بعد . فلا مجال ولا لزوم إلى التنويع في هذه المرحلة من الدراسة .

ولكن بعد ذلك يأتي العمر الذي يبدأ فيه « الاستعداد » إلى المهن المختلفة ، وتتشعب فيه سبل الحياة ، فيصبح من الضروري عندئذ تنويع سبل الدراسة بصورة متوازية مع تشعب سبل الحياة .

إن الدراسة الابتدائية تكون عامة تماماً ، ولكن الدراسة المتوسطة والثانوية يجب أن تكون ذات أنواع وفروع وشعب ، وهذه الأنواع والفروع والشعب يجب أن تطرّد وتزداد في الدراسات العالية بوجه خاص .

يظهر من كل ما تقدم أن « تنوع المدارس » ضروري في أسنان التحصيل الثانوي ، ولكنه غير ضروري قبل ذلك ، فمن الممكن ـ بل من اللازم ـ جعل الدراسة الابتدائية « موحدة » بكل معنى الكلمة ، وتنظيم هذه الدراسة وفق منهاج أساسي عام .

قلنا أن الدراسة الابتدائية يجب أن تسير على منهاج أساسي عام . ولكننا نرى أن نصرح في الوقت نفسه بأننا لم نقصد بقولنا هذا « أن التدريس يجب أن يكون متشابهاً في جميع المدارس الابتدائية ، وأن جميع هذه المدارس يجب أن تدرس نفس المواضيع على ترتيب واحد » . لأننا نعتقد أن « المنهاج الأساسي العام » الذي يوضع للمدارس الابتدائية يجب أن يكون مرناً جداً ، ليتكيف حسب حاجات المدن والقرى من جهة وحاجات البنين والبنات من جهة أخرى . فالتدريس يجب أن يختلف نوعاً ما من مدرسة إلى مدرسة ، ولكن هذا الاختلاف يجب أن يكون من نوع « التكيف » حسب الحاجات والبيئات ، لا من قبيل « التنوع » من حيث الأساس .

إن مبدأ « انطباق التدريسات على أحوال البيئة وحاجاتها » لا يتطلب وضع منهاج خاص بكل نوع من أنواع البيئات . بل يتطلب في الدرجة الأولى السير على « طريقة تدريس فعالة » تنزع إلى الاستفادة من البيئة بمقياس واسع ، وتجعل الدروس متلائمة مع أحوال البيئة وحاجاتها على الدوام . فإن انطباع التعليم « بالطابع الريفي » مثلاً لا يستلزم وجود اختلاف جوهري في عدد ساعات الدروس وأنواع الدروس ، بل يتطلب وجود « اتجاه عام » نحو « مقتضيات الحياة الريفية » في كل الدروس ؛ وبتعبير آخر ، أن ذلك يتطلب من جميع الدروس أن تتشبع بالروح الريفية في كل الأحوال .

مثلاً : إذا فكرنا في دروس الحساب ـ بالنسبة إلى القرى والمدن ، يجب أن نلاحظ أولاً أن المهم في هذا الأمر ليس عدد الساعات المخصصة ، ولا مفردات المواد المقررة ، بل هو أنواع الأمثلة والمسائل التي تستند إليها هذه الدروس وتستمد قوتها

منها . فلا شك في أن أولاد القرى يحتاجون إلى تعلم الحساب ـ مثل أولاد المدن . فيترتب على مدرسة القرية أن تعلم الأعمال الأربعة وشيئاً من حسابات الكسور والمقاييس ـ مثل مدرسة المدينة ـ غير أن أمثلة هذه الأعمال وتمارين هذه الحسابات يجب أن تكون مستمدة ومنتخبة من حياة القرية في المدرسة الأولى ومن حياة المدينة في المدرسة الثانية .

من الطبيعي أن اتباع هذه الخطة التربوية في تعليم الحساب يحدث فرقاً واضحاً بين تدريسات المدرستين ، ولو لم يكن بينهما اختلاف في عدد الساعات المخصصة للحساب وفي مفردات الحساب .

فإذا قررت وزارة المعارف منهاج دروس الحساب في المدارس الابتدائية والأولية مع ملاحظة هذه النقطة الجوهرية ، وأدخلت في التنبيهات والتعليمات التي يجب أن تصدر بها مفردات الدروس « قاعدة أساسية » تحتم على المعلمين « انتخاب أمثلة جميع التمارين من الأمور المألوفة لدى الأطفال ، أو الدارجة في البيوت والأسواق وفي محيط المدرسة » بوجه عام ، تكون قد وضعت منهاجاً أساسياً يلائم القرى والمدن في وقت واحد ، ويتكيف في كل مدرسة حسب ما تقتضيها أحوالها العامة وبيئتها الخاصة .

يظهر من ذلك أن طرائق التعليم يجب أن تكون موضع العناية والاهتمام أكثر من مناهج التدريس في هذا المضمار .

وكذلك الأمر في دروس الإنشاء ودروس الأشياء وفي الأشغال اليدوية ، وفي سائر مواد الدراسة بوجه عام . إن التلاميذ يجب أن يتعلموا الإنشاء ويتمرنوا على التعبير عما في ضمائرهم شفهياً وكتابياً ، سواء أكانوا من أبناء المدن أو من أولاد الأرياف . غير أن أصول التدريس السليمة تقضي بانتخاب مواضيع الإنشاء من الأمور التي تعرض للتلاميذ في حياتهم الاعتيادية ، وتحظر اختيار المواضيع التي لا تحرك ولعهم الطبيعي ولا تستوحي ملاحظاتهم اليومية ، ولا تلائم ما يفكرون به عادة وما يحتاجون إليه فعلاً ، وإذا تقرر ذلك في المناهج ، وحتم على المعلمين مراعاة هذا المبدأ الأساسي في تعليم الإنشاء اختلفت دروس الإنشاء في المدن عما هي في الأرياف ، ولو لم تختلف نصوص المنهاج .

إن دروس الأشياء أيضاً مما يحتاج إليه أولاد المدن والأرياف على حد سواء . ومن المعلوم أن الغرض الأصلي منها هو حمل التلاميذ على ملاحظة أوصاف الأشياء التي يشاهدونها لتعويدهم على الدقة في الملاحظة والمقارنة . وأصول التدريس السليمة تحتم على المعلمين أن يلفتوا أنظار التلاميذ على الدوام إلى الأشياء التي تحيط بهم ، والحوادث التي تحدث حولهم . وإذا قرر المنهاج العام فيما قرر ، من المواد « مشاهدات

١٢ ـ ١٧٢٠

في الحقول الزراعية ، ومحادثات في الحوادث الطبيعية ، حسب الموسم والموقع ـ تدقيق الطبيعة في المزارع والبساتين ومشاهدة الأعمال الزراعية التي تجري فيها ـ أبحاث عن الحيوانات المألوفة والصنائع الشائعة والأشياء المستعملة » فإن تطبيق هذا المنهاج ـ وفقاً لما تقتضيه أصول التدريس السليمة ـ يولد فروقاً بارزة بين دروس مدارس القرى ومدارس المدن ، حتى بين دروس القرى المختلفة أو دروس المدن المختلفة .

إن ما قلناه عن دروس الحساب والإنشاء والعلوم يصح تماماً في الأشغال اليدوية أيضاً ، لأن الغرض الأصلي من هذه الأشغال اليدوية لم يكن تعليم عمل من الأعمال لذاته ؛ بل إنما هو تمرين أيدي التلاميذ على العمل ، والحيلولة دون تباعدهم عن العمل اليدوي ، واستخفافهم به واشمئزازهم منه ؛ ولا حاجة إلى القول أن أنواع الأشغال اليدوية التي تضمن هذه الغاية بأحسن الصور وأسهلها تختلف من بيئة ألى بيئة اختلافاً كبيراً . فعلى المدرسة أن تكيف دروس الأشغال اليدوية حسب أحوال المحيط ومساعداته . فعلى وزارة المعارف أن تجعل منهاج هذه الأشغال مرناً جداً ، لكي يسهل هذا التكيف تسهيلاً كبيراً .

إن كل ذلك يدل دلالة صريحة على أن تقرير « منهاج أساسي » للمدارس الأولية في القرى والمدن لا يجعل الدروس متشابهة في جميع تفاصيلها ، ولا يحول دون تكيفها حسب ما تقتضيه أحوال البيئة وحاجاتها ، على أن يكون المنهاج ذا مرونة كافية ، وعلى أن تجري التدريسات وفق الطرق الفعالة التي تستمد قوتها من أحوال المحيط وتستعين بأمور المحيط على الدوام .

ولا أراني في حاجة إلى القول : أن كل ما جاء في الفقرات الآنفة الذكر ينطبق تمام الانطباق على قضايا المناهج في مختلف الأقطار العربية على حد سواء .

الاستقلالُ الثقافي(*)

(*) محاضرة ألقيت في مدرج الجامعة السورية بدمشق في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٤ ونشرت ، بين مجموعة مقالات ، في كتابي : آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، نعيد نشرها هنا ، لنفاد هذا الكتاب .

- ١ -

منذ مجيئي إلى هذه العاصمة ، طلب إليّ كثير من الأصدقاء ، عدة مرات ، أن ألقي بعض المحاضرات ، لإطلاع الرأي العام على النقائص والمساوىء التي لاحظتها في معارف هذه البلاد ، وعلى المشاريع التي وضعتها لإصلاح تلك النقائص وإزالة تلك المساوىء .

غير أني امتنعت عن تلبية هذه الطلبات ؛ ولم أشأ أن أتكلم في المحافل العامة حتى هذا اليوم .

وذلك لأني جئت إلى هنا للقيام بمهمة رسمية ، هي درس أحوال المعارف ووضع المشاريع اللازمة لاصلاحها . فكان عليّ أن أقدم اقتراحاتي إلى الحكومة التي ألقت على عاتقي هذه المهمة ، وأن أترك لها المجال اللازم لدرس هذه المشاريع وتقرير ما يجب عمله في شأنها . وما كان يسوغ لي - والحالة هذه - أن أقوم بعمل ، قد يظهر بمظهر الدعاية لترويج الآراء التي عرضتها ، والسياسة التي رسمتها لإصلاح المعارف في هذه البلاد .

ولهذا السبب رأيت أن لا أتكلم في المحافل العامة ؛ وحافظت على خطتي هذه ، حتى عندما اطلعت على الدعايات التي عمد إليها الفرنسيون ، لإثارة آراء المنورين على اقتراحاتي ، ومشاريعي .

وأما الآن . . فقد تبدلت الأوضاع تماماً : لأن الحكومة قد تبنت المشاريع الاصلاحية التي كنت وضعتها ، والخطط الأساسية التي كنت رسمتها لمعارف البلاد ،

ورفعت إلى المجلس النيابي مشروع القانون الذي كنت هيأته لتنفيذ تلك المشاريع الاصلاحية ، عملاً بتلك الخطط السياسية ، والمجلس النيابي شارك رأي الحكومة في هذا المضمار ، وأقر القانون بحماسة واندفاع .

وقد أصبحت ـ بهذه الصورة ـ المشاريع التي كنت وضعتها مشاريع الحكومة السورية نفسها ، والسياسة التي كنت رسمتها سياسة الحكومة السورية بذاتها ، بناء على قرار المجلس النيابي الذي يمثل الشعب السوري بأجمعه .

ولذلك ، أصبح من حقي ، بل من واجبي ، أن أشرح أسس هذه المشاريع ، ومرامي هذه السياسة إلى الرأي العام المنور ، بشيء من التفصيل ، مع ذكر الأسباب الموجبة لها ، والفوائد المتوخاة منها .

ولذلك دعوتكم إلى هذه القاعة ، ووقفت أمامكم على هذا المنبر ، لأداء الواجب الذي ذكرته الآن .

إن موقفي هذا ، يبعث في نفسي ، بعض الذكريات التي تعود إلى ما قبل ربع قرن تقريباً .

فإني أتذكر الآن ، آخر المحاضرات التي كنت ألقيتها في هذه العاصمة ، في مكان قريب من هذا المكان . . كان ذلك ، بعد إعلان استقلال سوريا « بحدودها الطبيعية ، من جبال طوروس حتى رفح » حسب نص القرار الذي أعلنه المؤتمر السوري العام ، في اليوم الثامن من آذار سنة ١٩٢٠ .

كنت جمعت المدرسين والمعلمين في قاعة المعهد القائم على ضفة بردى اليمنى ، وألقيت عليهم محاضرة طويلة ، تحوم حول الاستقلال . شرحت لهم خلالها ، الخطط التي يجب أن يسيروا عليها لتفهيم التلاميذ معنى الاستقلال ، والوسائل التي يجب أن يتوسلوا بها لأجل أن يغرسوا في نفوس الناشئة حب الاستقلال ، كما أني أوضحت لهم الطرائق التي يجب أن يتبعوها لتفهيم الطلاب الواجبات التي تترتب على أبناء الوطن لإدامة الاستقلال .

وكانت تلك المحاضرة ، آخر المحاضرات التي ألقيتها في هذه المدينة ، بل في هذه البلاد .

كلكم تعرفون ماذا حدث بعد ذلك :

لقد زحفت القوة الغاشمة ، وقضت على ذلك الاستقلال . واحتلت البلاد ، من أولها إلى آخرها ، وأخذت تسيطر على مقدراتها تحت ستار الانتداب .

ولكن الشعب السوري لم يرضخ لهذه السيطرة . بل أنه أخذ يثور عليها ، كلما وجد إلى ذلك سبيلا . وواصل الكفاح في سبيل استعادة الاستقلال ، سنوات بعد سنوات ، إلى أن تمكن - أخيراً - من الوصول إلى بغيته ، فتخلص من الانتداب ، وأخذ يتنعم مرة أخرى بنعم الاستقلال .

ولكن الحكم الأجنبي الذي كان قد استمر - بهذه الصورة - مدة طويلة ، ترك في البلاد ، بطبيعة الحال - آثاراً عميقة : أنه كان بث كثيراً من البذور الضارة ، وكان غرز كثيراً من الجذور الخانقة . . في مختلف ميادين الحياة . وربما كان أسوأ هذه البذور ، وأخطر تلك الجذور ، هي التي كانت انتشرت وامتدت في أرض الثقافة والمعارف . فكان على سوريا أن تسارع إلى إزالة تلك الآثار السيئة ، وإبادة تلك البذور الضارة ، واجتثاث تلك الجذور الخانقة . . من تربة المعارف الخصبة ، لتضمن خلالها « الاستقلال » في ميدان الثقافة أيضاً .

وكان أقصر السبل إلى ذلك سَنّ قانون جديد ، يلغي في حملة واحدة جميع نظم المعارف الموضوعة في عهد الانتداب ؛ ويقرر الأسس التي يجب أن يبنى عليها صرح المعارف الجديد .

إن قانون المعارف العام ، إنما وضع لهذا الغرض ، وتنفيذاً لهذه السياسة .

وأستطيع أن أقول : أنه بمثابة « صك الاستقلال الثقافي » في هذه البلاد .

وأنا أشكر النواب المحترمين الذين وافقوا على هذه الحملة الاصلاحية الجذرية . . . وأشعر باغتباط عظيم ، لأنه قُدّر لي أن أكون من المساهمين في هذه الحركة الاستقلالية المباركة . بعد أن كنت اضطررت إلى مغادرة البلاد ، عند زوال الاستقلال الأول .

نعم ، أيها السادة ، إن قانون المعارف العام الذي صدر من المجلس النيابي أخيراً ، لهو بمثابة « صك الاستقلال الثقافي » بكل معنى الكلمة .

لأن النظم السابقة - الباقية من عهد الانتداب - كانت قد وضعت معارف البلاد تحت احتكار النظم الفرنسية احتكاراً تاماً ، وجعلت الثقافة في هذه البلاد خاضعة للثقافة الفرنسية خضوعاً مطلقاً .

وأما قانون المعارف العام الجديد ، فقد تضمن - قبل كل شيء وأكثر من كل شيء - الاحكام التي تكفل تخليص المعارف السورية وثقافتها من ذلك الاحتكار وتلك السيطرة .

ولهذا السبب قلت : إن القانون المذكور يقوم مقام « صك الاستقلال الثقافي » في هذه البلاد .

ولكني أرى من الضروري أن أوضح ـ في الوقت نفسه ـ ما أقصده من تعبير « الاستقلال الثقافي » ، لكي لا أدع مجالاً لإساءة تفسير هذا التعبير :

كلكم تعلمون أن الاستقلال لا يعني كراهية الأجنبي ، ولا يتضمن قطع العلائق مع الأجانب . بل إنما يعني تنظيم شؤون البلاد وتوجيه سياستها حسب ما تقتضيه مصالح الأمة ، لا حسب ما يطلبه أو يفرضه الأجنبي ، خدمة لمصالحه الخاصة .

والاستقلال الثقافي ، لا يختلف عن ذلك في هذا المضمار : إنه لا يعني كراهية الثقافات الأجنبية ، ولا يتضمن قطع العلائق مع الثقافات الأخرى ، إنما يعني ثقافة البلاد وتوجيهها حسب ما تقتضيه مصالح الأمة ونزعاتها الخاصة ، لا حسب ما يطلبه أو يفرضه الأجنبي ، خدمة لمصالحه ومصالح ثقافته(٤) .

إذ من المعلوم أن الدول المستعمرة ، كثيراً ما تسعى لنشر ثقافتها في بعض البلاد، بغية تقوية نفوذها السياسي فيها . ولدينا شواهد تاريخية عديدة ، على أن النفوذ الثقافي كثيراً ما يكون مقدمة للنفوذ السياسي ، كما أن السيطرة السياسية ، كثيراً ما تسعى لترسيخ أقدامها ، عن طريق تقوية السيطرة الثقافية .

والاستقلال الثقافي ، إنما يعني التخلص من أمثال هذه السيطرات الأجنبية ، ولا يرمي إلى الاستغناء عن ثمار الثقافات الأجنبية .

ولذلك ؛ عندما انتقدت خضوع معارف البلاد لاحتكار الثقافة الفرنسية والنظم

---

(٤) إن رأيي في هذه القضية يتجلى بوضوح تام ، من الأهداف التي عينتها للهيئة الفنية ، أي لجنة التربية والتعليم ، والشروط التي وضعتها لتكوين الهيئة المذكورة ، في « نظام تشكيلات وزارة المعارف » . وقد قلت في الفقرة (د) من المادة السادسة والعشرين من النظام المذكور ، عند سرد وتعداد مهام اللجنة المذكورة :

«جمع المعلومات اللازمة عن تشكيلات المعارف وتيارات التربية والتعليم ، في مختلف أنحاء العالم ، لضمان استفادة البلاد منها » .

كما قلت ، في المادة الثلاثين من النظام : « يجب أن يكون في اللجنة اختصاصي في كل فرع من فروع العلوم الأساسية ، وضليع في كل لغة من لغات الثقافة العالية ، لضمان استفادة اللجنة من أهم النشرات الثقافية والتربوية التي تصدر في مختلف البلاد الأوروبية والأمريكية » .

وبديهي ، أن الغاية القصوى من ذلك ، كانت : عدم ابقاء نظم التربية والتعليم في الأقطار العربية ، تحت سيطرة واحتكار نظام من النظم الافرنسية ، أو الانكليزية ، أو الأمريكية . . . واستكمال الوسائل اللازمة لاختيار الأحسن والأوفق مما عند كل أمة من الأمم الراقية الأوروبية والأمريكية .

١٢ ـ ١٧٢٨

الفرنسية ، ورسمت الخطط اللازمة لتخليص المعارف السورية من قيود الاحتكار، لم أقصد بذلك قطع العلائق مع الثقافة الفرنسية والاستغناء عن ثمار الثقافة المذكورة . . بل إنما قصدت جعل المعارف السورية حرة في تنظيم شؤونها ، لتقتبس ما يلائمها من النظم الفرنسية والثقافة الفرنسية ، دون أن تحرم نفسها من ثمار النظم والثقافات العالمية الاخرى .

إني لم اختط الخطط المذكورة معاداة للنظم الفرنسية ، إنما اختطتها لاعتقادي بأن تلك النظم لا تلائم حاجات هذه البلاد ، وتحول دون تقدم معارفها وثقافتها تقدماً مطرداً وسوياً .

إني أود أن أعلن هذه الحقيقة من فوق هذا المنبر ، ليعلمها الجميع .

ذلك لأنني كثيراً ما لاحظت أن البعض يتوهمون بأنني أكره النظم الفرنسية ، وأعادي الثقافة الفرنسية ؛ والبعض يتمادون في طريق التوهم إلى حد الظن بأني أفعل ذلك محاباة للثقافة الانكلوسكسونية وترويجاً للنظم الامريكية . كما اني لاحظت أحياناً أن البعض يؤيدوني تحت تأثير هذا الوهم ، في حين أن البعض الآخر يعارضني بناء على هذا الوهم .

وأما أنا ، فأرى أن أصرح بأن كلا الفريقين على خطأ عظيم في هذا الأمر ، فإني لم أكن في يوم من الأيام ، لا من الداعين ولا من المعادين لثقافة من الثقافات في حد ذاتها ، أو لنظام من النظم في حد ذاته .

إنما أنا كنت ـ ولا أزال ـ أقول : إنه يوجد في كل ثقافة من الثقافات العالمية ـ وفي كل نظام من نظم معارف الأمم الكبيرة ـ بعض العناصر المفيدة لنا وبعض العناصر الضارة بنا ؛ بعض الأمور الموافقة لحاجاتنا وبعض الأمور المخالفة لطبائعنا . فيترتب علينا أن نقتبس من كل واحدة منها ما يفيدنا وما يساعدنا على النهوض والتقدم ، دون أن نتقيد باحداها على وجه الانحصار .

صحيح ، إنني انتقدت في تقاريري بشدة ، النظم التي وضعها الفرنسيون في هذه البلاد . ولكني ـ أرجو أن لا يغرب عن بال أحد ـ بأنني ، عندما كنت في العراق ، انتقدت بشدة أيضاً الاقتراحات التي كانت قدمتها لجنة بول مونرو الأمريكية لإصلاح المعارف هناك .

وأستطيع أن أؤكد بأن الانتقادات التي كنت وجهتها إلى تلك المقترحات في العراق ، لم تكن قط أقل عنفاً من التي وجهتها إلى النظم القائمة هنا .

إن الرسائل العديدة التي كنت كتبتها رداً على تقرير لجنة مونرو المذكورة ، كانت

نشرت في حينها في جميع الجرائد العراقية . وقد جمعت بعد ذلك في كتاب خاص ، يستطيع أن يراجعه كل من يريد التأكد من الأمر .

ويجدر بي أن أذكر في هذا المقام ، أن عدة مجلات أفرنسية كانت نشرت أخبار تلك الانتقادات ، وأغدقت عليّ كثيراً من كلمات المدح والإطراء ، حتى أن أحداها كانت أصدرت رسالة خاصة عن هذا الموضوع .

واسمحوا لي أن أذكر بوجه خاص ، أن إحدى المقالات التي نشرت في باريس وفي بيروت عندئذ كانت تحمل توقيع « غبريال بونور » مدير المعارف لدى المفوضية في سوريا ولبنان ! .

عندما أقدمت على تلك الحملة الانتقادية ببغداد ، راح جماعة من الكتاب هناك يتهمونني بمعاداة النظم الانكلو ـ أمريكية وبمحاباة النظم اللاتينية .

أفليس من الغريب أن يقوم الآن ، هنا ، جماعة من الشبان يتهمونني بعكس ذلك ، بمعاداة النظم الفرنسية ومحاباة النظم الانكلو ـ أمريكية ؟

إني أعتقد أن مقابلة هاتين التهمتين المتناقضتين بعضهما ببعض تكفي للبرهنة على بعدهما عن الحقيقة والواقع ، برهنة قاطعة .

إني أعلن مرة أخرى : بأنني لا أعادي ولا أحابي ثقافة من الثقافات أو نظاماً من النظم ، إنما « أعارض الاستسلام والخضوع إلى النظم الانكلو ـ أمريكية والنظم الفرنكو ـ لاتينية » على حد سواء .

وإذا ما عارضت الأولى في العراق والثانية في سوريا ، فإنما فعلت ذلك ، لغاية واحدة ، هي إيجاد نظم تعليمية خاصة بالبلاد العربية ، وتكوين ثقافة مشتركة بين جميع الأقطار العربية .

إني أعرف أن الموقف الذي أقفه تجاه هاتين الثقافتين ، لا يروق للكثيرين من المثقفين في هذه البلاد . لأنهم يكثرون الكلام عن الثقافتين الانكلوساكسونية والفرانكولاتينية ، ويتساءلون على الدوام : أيتهما أرقى ؟ أيتهما أكمل ؟

وأما أنا ، فلا أود أن أشغل ذهني بمثل هذه المسائل . لأني أعتقد أن المهم بالنسبة إلينا ، لم يكن « معرفة الأرقى والأكمل » بل هو « معرفة الأصلح والأنسب » كما أعتقد أن الأرقى والأكمل في أمور التربية والثقافة ، قلما يكون الأصلح والأنسب للاقتباس والاتباع .

إن كلامي هذا ، قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى ، غير أن هذا الاستغراب

يزول بسرعة ، عند التأمل في الأمر تأملاً جدياً .

فاسمحوا لي بأن أقص عليكم ، بهذه الوسيلة ، إحدى مشاهداتي وملاحظاتي القديمة :

عندما كنت معلماً للعلوم الطبيعية في إحدى ولايات البلقان التي أصبحت الآن جزءاً من بلاد اليونان ، كنت أكثر من التجوال في الربى والوديان ، والحقول والبساتين ، بغية درس الحيوانات والنباتات وجمع نماذج الحشائش والحشرات . وقد ذهبت مرة خلال هذه الجولات ، إلى مزرعة رجل من رجال المعارف هناك . وعندما رأيت آلات الحرث البدائية المستعملة فيها ، اقترحت على صاحب المزرعة أن يجلب الآلات الزراعية الحديثة ؛ وقلت له ـ بنزوة الشاب الذي ينتهز الفرص لتطبيق ما لديه من معلومات : لا يجوز لك أن تستمر على الزراعة بهذه الأساليب القديمة والوسائط البدائية ، وأنت من رجال المعارف في هذه البلاد .

ابتسم الرجل من كلامي هذا ابتسامة ساخرة وقال : لقد جربت ذلك يا سيدي ، جربته فعلاً . غير أني ندمت على ما فعلت وعدلت عنه تماماً .

قال ذلك بأداء التحسر والتألم . وأخذ يسير معي ، نحو سقيفة كبيرة . . وهناك أراني المكائن الضخمة المهملة والمهجورة منذ مدة ، قائلاً :

ـ ها هي المكائن التي جلبتها ، وخسرت من أجلها خسائر فادحة .

وفهمت عندئذ ما كان حدث ،بكل وضوح وجلاء : قرر الرجل أن يزود مزرعته بالمكائن الزراعية الحديثة ، وراجع لأجل ذلك مفتش الزراعة ، راجياً منه التوسط لجلب المكائن اللازمة . والمفتش الذي كان ـ مثلي ـ حديث التخرج من المدرسة ، أخذ يبحث في الكتب والفهارس التي بين يديه ، عن أرقى المكائن وأكملها ؛ ولما عثر على ضالته المنشودة ـ في الكتب والفهارس المذكورة ـ أسرع إلى جلب المكائن التي اختارها ، دون أن يفكر فيما إذا كانت الخيول الموجودة في البلاد تستطيع أن تجرها ، وأن تتحمل اثقالها . إذ من المعلوم أنه يوجد في أوروبا أجناس خاصة من الخيول ، تمتاز بقوة العضلات وقدرة الجر . فتستطيع أن تجر أضعاف ما تستطيع أن تجره أقوى الخيول الموجودة في هذه البلاد .

وأظن أنكم تستطيعون أن تتصوروا بسهولة ، ماذا حدث بعد ذلك : وصلت المكائن الفخمة ، وبدأت المحاولات لأجل استعمالها . وأدت هذه المحاولات إلى موت حصان واحد . ثم ثان ، ثم ثالث . . . وعندما رأى صاحب المزرعة هذه النتائج الأليمة ، أدرك أنه من الخير له أن يوقف الخسارة عند حدها ، فترك المكائن جانباً .

ورجع إلى آلاته القديمة ، وصار يصم آذانه عن كل ما يقال عن الزراعة الحديثة !

وهكذا ، إن تقصير الخبير الزراعي في بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، وعدم تفكيره في الأحوال المحلية ، أدى إلى أضرار عديدة . فإنه أوقع بصاحب المزرعة خسائر فادحة ، وفضلاً عن ذلك أساء إلى سمعة الزراعة الحديثة ، وصار سبباً لتأخر الإصلاح الزراعي في تلك الجهات سنوات طويلة . فقد استمرت الزراعة هناك تعتمد على الآلات القديمة ، إلى أن يأتي أناس يجمعون بين العلم النظري وبين التفكير العملي ، فيجلبون مكائن صغيرة ، متناسبة مع قوة الخيول الموجودة ، وإن كانت دون ماكينات المفتش بكثير ، من حيث الرقي والكمال والحداثة !

إن هذه الملاحظة أثّرت في نفسي تأثيراً عميقاً ، وزودتني بدرس ثمين ، استفدت منه طول حياتي ، في جميع أعمالي الانشائية والاصلاحية ، استفادة كبيرة جداً .

إذا كان . . . عدم الانتباه إلى وجوب « الملاءمة والتكييف » يولد نتائج خطيرة إلى هذا الحد ، حتى في المكائن المادية البسيطة . . . وإذا كان عدم التفكير في الأحوال المحلية يؤدي إلى مثل هذه النتائج السيئة ، حتى في الأعمال الزراعية العادية . . . فماذا تكون هذه النتائج في الأمور الاجتماعية التي تؤلف نوعاً من « المكائن المعنوية » المعقدة إلى أقصى حدود التعقيد ؟ . . وكيف يكون الحال ـ بوجه خاص ـ بالنسبة إلى هذه « المكائن المعنوية الدقيقة » التي نسميها عادة باسم « النظم التعليمية » ؟

ماذا تكون النتائج ، إذا نقلنا هذه النظم من قطر إلى آخر ، ومن أمة إلى أخرى ، دون تفكير شامل وتبصر تام ؟ .

أنا لا أرى لزوماً إلى التوسع في هذه القضية في هذا المقام . فلا أود أن أطيل الحديث إليكم بسرد الأمثلة والشواهد التي أستطيع أن أستقيها من حياة التربية والتعليم نفسها . ولذلك اكتفي بتكرار وتأكيد ما قلته آنفاً : أن الأرقى والأكمل ، قلما يكون الأصلح والأنسب .

هذا ، وفي صدد البحث في صلاحية أو عدم صلاحية نظم التعليم للاقتباس ، أود أن ألفت الأنظار إلى أمرين آخرين ، لا يقلان أهمية عن الذي شرحته آنفاً .

أولاً : يجب أن لا يغرب عن البال ، أن النظام التعليمي في أي بلد من بلدان العالم ، لا يكون « نظاماً قائماً بذاته ، يعمل بمفرده ، مجرداً عن النظم العائلية والقومية السائدة في البيئة التي ينتسب إليها » إنما يكون جزءاً من « مجموعة النظم الاجتماعية »

الخاصة بتلك البيئة وهو يعمل معها ، ويؤثر فيها ، ويتأثر منها على الدوام . ونستطيع أن نقول لذلك ، إن تأثر الناشئة من النظام التعليمي يختلط ـ عادة ـ مع تأثرها بالنظم العائلية والأدبية والسياسية والاجتماعية التي ترافق النظام المذكور ، وتشاركه في التأثير .

فإذا نظرنا إلى النظام التعليمي مجرداً عن سائر النظم التي ترافقه ، وحكمنا له أو عليه بالنظر إلى أحوال الشبيبة التي نشأت على ذلك النظام ، نكون قد انحرفنا عن جادة الحقيقة والصواب انحرافاً كبيراً . لأن أحوال الشبيبة لا تكون وليدة النظام التعليمي وحده ، بل تكون حصيلة التفاعل الذي يحدث بين هذا النظام وبين سائر النظم الاجتماعية التي تشاركه في التأثير على الدوام .

ويتبين من ذلك ، « أن النظام التعليمي » القائم في بلد من البلاد ، إذا انتقل إلى بلد آخر ، بما أنه ينتقل بمفرده ، وينفصل عن سائر النظم التي كانت ترافقه في منشأه الأصلي ، لا يمكن أن يعطي نتائج مماثلة للتي يعطيها في بيئته الأصلية ، وهذه النتائج قد تختلف عن تلك اختلافاً كلياً .

هذه حقيقة هامة ، يجب أن تبقى نصب أعيننا ، عندما نتكلم ونتناقش في تفضيل نظم التعليم بعضها على بعض .

ثانياً : يجب أن نلاحظ أن نظم التعليم ، قلما تكون خالية من النواقص والمآخذ ، حتى بالنسبة إلى البلاد التي أوجدتها لأن العادات والتقاليد الموروثة من الماضي ، لا تخلو من التأثير في نظم التعليم ، حتى في البلاد التي تكون أشد استرسالاً في التجديد . ولذلك نجد أن هذه النظم قلما تسلم من انتقاد الناقدين . وهذه الحالة تبلغ أشدها ـ بوجه خاص ـ في البلاد التي تكون عريقة في شؤون الثقافة والتعليم ، وغنية بالمعاهد التعليمية التي تتباهى بماض مجيد وعمر طويل .

إن نظرة سريعة إلى الانتقادات الكثيرة والشديدة التي يوجهها رجال الفكر والتربية في تلك البلاد ، إلى النظم التعليمية القائمة فيها ، تكفي لإظهار هذه الحقيقة إلى العيان .

وهذا يزيد الأضرار التي تتولد من « الاقتباس بدون تأمل وتكييف » . لأن هذا الاقتباس قد يؤدي إلى نقل النواقص التي كان يشكو منها ، ويسعى لإزالتها المفكرون في البلاد التي أنشأت ذلك النظام . وهذه النقائص ، عندما تنتقل إلى بيئة جديدة ، قد تصبح أشد ضرراً بكثير مما كانت في بيئتها الأصلية .

وكثيراً ما يكون شأن المقلدين في هذه الأمور ، شأن الخياط الصيني المشهور

الذي يضرب به الأمثال : يقال أن بحاراً انكليزياً كان قد قضى وقتاً طويلاً في البحار النائية وخلال هذه الأسفار تمزق بنطلونه ،فاضطرأن يرقعه عدة مرات . إلى أن وصل إلى ميناء صيني ، وبحث هناك عن خياط ماهر ، يستطيع أن يخيط له بنطلوناً جديداً ، حسب النموذج الذي يحمله . ودلوه على خياط ماهر ، تعهد أن يخيط له بنطلوناً جديداً ، خلال بضعة أيام ، حسب النموذج تماماً . ذهب البحار إلى حانوت الخياط ، لاستلام البنطلون في اليوم الذي تم الاتفاق عليه ، فوجد أن الخياط كان قد أجاد التقليد كل الاجادة ، وقدم له بنطلوناً طبق الأصل تماماً . . . بما فيه الرقع . . . أيضاً !

ونحن ، عندما نقتبس بعض النظم التعليمية بدون تأمل جدي وتفكير عميق ، كثيراً ما نعمل عمل هذا الخياط المشهور : ونقلد تلك النظم ، مع كل ما فيها من عيوب !

ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن أمثال هذه العيوب ، قد تكون مصحوبة ـ في منبت النظام الأصلي ـ ببعض العوامل التي تخفف وطأتها وتتلافى أضرارها . . . ولكنها ، في بيئتها الجديدة ، تبقى محرومة من كل هذه العوامل المخففة . . فتزداد عيباً على عيب .

أظن أن كل ما ذكرته آنفاً يبرهن لنا برهنة قطعية ، على أنه لا يجوز لنا أن نقتبس أي نظام تعليمي كان ، ببيئته الأصلية .

بل يجب علينا أن نضع لأنفسنا نظاماً تعليمياً خاصاً ، مستنيرين في ذلك بتجارب جميع الأمم التي سبقتنا في مضمار التقدم والرقي . . دون أن نرتبط بنظام إحدى تلك الأمم على وجه الانحصار .

ولأجل أن ننجح في هذا العمل ، يجب أن نوسع آفاق أبحاثنا إلى أقصى حدود الإمكان . . فندرس نظم التعليم القائمة في مختلف أقطار العالم المتمدين . وتتبع تطور هذه النظم ، ونطلع على تفاصيل الأطوار التي اجتازتها قبل أن تصل إلى حالتها الحاضرة . . وأن نحيط علماً بما يقال فيها ـ إن كان لها أو كان عليها ـ ، في البلاد التي أوجدتها من جهة وفي سائر البلاد من جهة أخرى .

وبهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها ، نستطيع أن نضع لأنفسنا نظاماً تعليمياً خاصاً بنا ، يأتي موافقاً لحاجاتنا من جهة ، ولمقتضيات فن التربية والتعليم من جهة أخرى .

هذا ما أردت أن أفعله عند تقرير سياسة التعليم في سوريا . وهذا ما أود أن

يفعله كل من يعنى بتنظيم شؤون التربية والتعليم عناية جدية ، في سوريا . . وفي سائر البلاد العربية .

ـ ٢ ـ

بعد هذه الإيضاحات العامة ، أود أن أنتقل إلى بعض التفاصيل ، وأستعرض أهم المبادىء التي أقرها ، وأهم التغييرات التي أجراها قانون المعارف العام الجديد .

لا شك في أن أهم هذه المبادىء وهذه التغييرات ، هو حذف اللغات الأجنبية من مناهج المدارس الابتدائية .

أنا أعرف أن هذا المبدأ صادف معارضة شديدة ومقاومة عنيفة من بعض البيئات .

لقد ظن المعارضون أن هذه الحركة ارتجاعية ، تبعد البلاد عن الغرب ، وتعزلها عن الحضارة الغربية ، وتؤدي الى انحطاط مستوى الثقافة فيها. وقد حاول هؤلاء أن يبرهنوا على صحة مزاعمهم هذه بالتكلم عن أهمية اللغات الأجنبية وعن ضرورة الاتصال بالثقافات الغربية .

ولكن هذه المزاعم ، لا تقوم على أي أساس صحيح : لأن حذف اللغات الأجنبية من مناهج الدراسة الابتدائية لا يعني إهمال هذه اللغات في سائر مراحل التعليم . فالبحث عن أهمية اللغات الأجنبية لا يبرهن على أي شيء كان في هذا الموضوع .

إننا لا ندرس في المدارس الابتدائية ـ مثلاً ـ علم الاقتصاد ، فهل يعني ذلك أننا لا نقدر أهمية هذا العلم ، وأننا نريد أن نحرم البلاد من فوائد علم الاقتصاد ؟

وكذلك ، إننا لا ندرس فن الجراحة في المدارس الثانوية . فهل يعني ذلك أننا لا نقدر أهمية هذا الفن ، ونضع بيننا وبينه سداً منيعاً ؟!

إن كل مادة تدرس في المدارس لغاية خاصة ، وفي الصفوف التي تستطيع أن تحقق تلك الغاية . وعندما نبحث في الموقع الذي يجب أن نعطيه لكل مادة من المواد ، ولكل علم من العلوم في مناهج الدراسة ، يجب علينا أن نتساءل : أولاً ، ما هي الغاية المتوخاة من تدريس ذلك العلم وتلك المادة ؟ وثانياً : متى ـ في أي مرحلة من مراحل التعليم ، وفي أية سنة من سني الدراسة ـ يجب تدريس ذلك العلم وتلك المادة ، لتحقيق الغاية المذكورة ؟

وعندما نريد أن نقرر الموقع الذي يجب أن نخصصه لتعليم اللغات الأجنبية في مناهج الدراسة ، يترتب علينا أن نسير على خطة مماثلة لذلك ، فنتساءل ، أولاً : ما هي الغاية من تعليم اللغات المذكورة ؟ ونفكر بعد ذلك ، فيما إذا كانت الغاية المذكورة تستوجب تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الابتدائية .

إن تعليم لغة من اللغات الأجنبية ، يهدف إلى غايتين أساسيتين :

أولاً : غاية عملية . وهي الفوائد المباشرة ، التي تحصل من جراء استعمال اللغة الأجنبية في المعاملات المختلفة ، تكلماً أو كتابة .

ثانياً : غاية ثقافية . وهي الفوائد التي تحصل من تعلم اللغة المذكورة ، عن طريق توسيع المدارك من جهة ، والاستفادة من الكتب الأدبية والعلمية المكتوبة بتلك اللغة من جهة أخرى .

ومن البديهي : إن الغاية الأولى تتطلب تدريس اللغات الأجنبية في المدارس التجارية ، والغاية الثانية تتطلب تدريس تلك اللغات في المدارس الثانوية . ولكن لا الغاية الأولى ولا الغاية الثانية تستلزم تدريس اللغات الأجنبية في مدارس المرحلة الأولى من التعليم .

وذلك لأن هذه المدارس تؤسس لأجل تعليم أبناء الشعب ، ولهذا فإنها تحصر أعمالها وتدريساتها بالأمور التي يحتاج إليها جميع الناس ، والتي لا يستغني عنها أحد ، مهما كانت المهمة التي سيمارسها فيما بعد .

ومن الأمور البديهية أن اللغات الأجنبية لا تدخل في نطاق هذه الأمور : إنها لم تكن من الأمور التي يحتاج إليها جميع أفراد الشعب والتي لا يستغني عنها أحد . ولهذا السبب يجب أن تبقى خارجة عن تدريسات مدارس المرحلة الأولى من التعليم .

هذه حقيقة ناصعة ، يعترف بها جميع رجال التربية في جميع أنحاء العالم المتمدين .

فإننا إذا استعرضنا مناهج الدراسة الابتدائية الموضوعة في مختلف البلاد الأوروبية ، نجد أنها تقدر هذه الحقيقة حق قدرها ، فلا تدخل في هذه المناهج لغة غير اللغة القومية .

ولا تشذ الدول عن هذه القاعدة العامة ، ولا تدرس في مدارس المرحلة الأولى من التعليم لغة ثانية ، إلا في بعض الأحوال الخاصة ، وذلك لاعتبارات سياسية محضة .

إن الاعتبارات السياسية تعمل عملها في هذا الشأن ، في البلاد التي تتعدد وتتشابك فيها اللغات البيئية تشابكاً يضطر الحكومة إلى تقرير لغتين رسميتين . ولا أراني في حاجة إلى القول : إن في تلك البلاد تصبح « معرفة اللغة الثانية » ضرورية لجميع المواطنين ، فتدخل لهذا السبب في مناهج الدراسة الابتدائية .

ونستطيع أن نضيف إلى هذه الأحوال الخاصة ، قضايا « التعليم في المستعمرات » بالنسبة إلى الدول المستعمرة أيضاً . وذلك لأن هناك تتغلب مصالح الدولة المستعمرة على كل شيء ، وتعتبر لغة الدولة المذكورة اللغة الرسمية في البلاد . ولا تؤسس المدارس إلا لغرض تنشئة « العمال والموظفين » الذين تحتاج إليهم مصالح حكومة الاستعمار ومرافقها ، ومتاجر المستعمرين ومعاملهم ولذلك يعتبر « تعليم اللغة الأوروبية الرسمية » الهدف الرئيسي للمدارس ، فلا يلتفت لا إلى مصالح الأهلين ، ولا إلى مبادىء التربية والتعليم .

وإذا استثنينا أمثال هذه الأحوال الشاذة ـ الناتجة عن الاعتبارات السياسية ، كما قلنا ـ نستطيع أن نؤكد : أن مدارس المرحلة الأولى من التعليم لا تدرس لغة غير اللغة القومية بوجه عام .

هذه هي أولى الملاحظات التي حملتني على حذف اللغات الأجنبية من مناهج المدارس الابتدائية في هذه البلاد .

وأرجو أن تلاحظوا بأنني قلت « أولى الملاحظات » . ولم أقل « أهم الملاحظات » لأنني لم أقدم على حذف اللغات الأجنبية من المدارس الابتدائية لاعتقادي بأنها « ليست ضرورية في تلك المرحلة من التعليم » فحسب ، بل لاعتقادي في الوقت نفسه ، بأن « تعليم اللغات الأجنبية في المرحلة الأولى من التعليم لا يخلو من الضرر » أيضاً .

لأن تعليم لغة أجنبية لتلاميذ لم يتقنوا بعد لغتهم القومية ، لا يتفق مع قواعد التربية الصحيحة ، وينافي مبادىء التربية القومية السليمة .

إذ من المعلوم أن « تجزئة المشاكل ، ومعالجتها واحدة بعد أخرى . . » يعتبر من أوليات قواعد التربية والتعليم ، ولا حاجة إلى البرهنة على أن تعليم التلاميذ الصغار قواعد لغتين مختلفتين في وقت واحد ، يخالف هذه القاعدة الهامة مخالفة كبيرة . وهو يشوش أذهان التلاميذ ، ويرهق عقولهم ويعيق نموهم الفكري من جراء هذا التشويش والارهاق .

هذه حقيقة ثابتة من الأبحاث والتجارب التي قام بها عدد غير قليل من رجال التربية وعلماء النفس في مختلف البلاد الأوروبية .

أنا لا أرى مجالاً لشرح هذه الأبحاث والتجارب في هذا المقام . ولذلك أكتفي بذكر القرار الذي اتخذته إدارة المعارف في مقاطعة جنيف في سويسرا في هذا الصدد : إنها درست المشاكل التي تنتج من تعليم الأطفال الصغار لغتين مختلفتين في وقت واحد ، واستعرضت التجارب والأبحاث التي أجريت في هذا السبيل . فقررت ـ في الأخير ـ أن لا تدرس لغة ثانية ، قبل السنة السادسة من الدراسة الابتدائية .

ولكي نقدر أهمية هذا القرار حق قدره ، يجب أن لا ننسى أن مدينة جنيف من أشهر المدن العالمية التي تزدحم فيها الأجناس ويجتمع فيها الأجانب ؛ كما يجب أن نتذكر أن مقاطعة جنيف تنتسب إلى الاتحاد السويسري الذي يعتبر اللغات الفرنسية والألمانية والايطالية ، « رسمية » في وقت واحد وعلى حد سواء .

نعم ، أيها السادة ، حتى في تلك المدينة ، لا يبدأون تعليم اللغة الثانية ، إلا في السنة السادسة من الدراسة .

وفضلاً عن ذلك كله ، أرى أن ألفت الأنظار إلى أمر آخر ، فأقول : إن الأضرار التي تنتج من تعليم التلاميذ الصغار لغتين في وقت واحد ، تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى أولاد الناطقين بالضاد ؛ وذلك لعدة أسباب :

أولاً : إن اللغة العربية كثيرة التعقيد في حد ذاتها ؛ والخط العربي كثير المشاكل في حد ذاته . . ولذلك لا مجال للشك في أن تعلم قواعد هذه اللغة وهذا الخط ، يتطلب من أطفال العرب ، جهداً ذهنياً أكبر بكثير من الذي تتطلبه سائر اللغات والخطوط الأوروبية .

ثانياً : إن الفروق الموجودة بين اللغة العربية وبين اللغات الأوروبية التي يراد تدريسها في المدارس العربية ، أكبر بكثير من الفروق الموجودة بين مختلف اللغات الأوروبية .

ثالثاً : إن الطفل العربي يضطر إلى تعلم اللغة الفصحى في المدرسة . ومن المعلوم أن الفروق القائمة بين اللغات الدارجة وبين اللغة الفصحى ، لم تكن من الفروق الضئيلة . وهذا أيضاً يكلف التلميذ العربي جهوداً تفوق الجهود التي يتكلفها أمثاله الأوروبيون .

ولهذه الأسباب كلها ، نستطيع أن نؤكد : أن الأضرار التي تنتج من تعليم لغة أجنبية في مدرسة ابتدائية عربية ، تكون أكثر وأعظم من الأضرار التي تنتج من أمثال ذلك في البلاد الأوروبية .

إني لم اقترح حذف اللغات الأجنبية من مناهج الدراسة الابتدائية السورية ، إلا

بعد ملاحظة جميع هذه الحقائق : وبعد درس القضية من جميع هذه الوجوه المختلفة .

أنا أعرف ، إن الذين لا يزالون يتمسكون بمبدأ تعليم لغة أجنبية في المدارس الابتدائية ، يقولون « إن حاجتنا إلى اللغات الأجنبية أكبر من حاجة الأوروبيين لها » .

ولكني أقول ، رداً على هذه الملاحظة : أن هذه الحاجة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار في مدارس المرحلة الثانية من التعليم ، لا في مدارس المرحلة الأولى . إن هذه الحاجة تستوجب الاعتناء باللغات الأجنبية في المدارس الثانوية والمدارس المهنية والمعاهد العالية . . . ولكنها لا تبرر قط تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الابتدائية .

وأنا لم أهمل هذه القضية أبداً : إذ أنني وضعت في قانون المعارف العام مادة تخول وزارة المعارف فتح صفوف خاصة لتعليم اللغات الأجنبية ـ مع بعض المواد الأخرى ـ لمن يرغب فيها ويحتاج إليها بعد الانتهاء من الدراسة الابتدائية ، وذلك في المدن التي تكثر فيها المعاملات التجارية . كما أني بينت في تقريري وجوب الاعتناء باللغات الأجنبية في المعاهد العالية ، حتى أنني صرحت بأنه يجب على المعاهد المذكورة أن لا تمنح شهادة التخرج لأي كان ، ما لم تتأكد من أنه يتقن لغة أوروبية إلى درجة تمكنه من مطالعة الكتب والمجلات المطبوعة باللغة المذكورة مطالعة مقرونة بالاستفادة التامة .

ولهذه الأسباب كلها ، أنا لا أتردد في القول بأن حذف اللغات الأجنبية من مناهج الدراسة الابتدائية ، كان من أهم الإصلاحات التي حققها قانون المعارف الجديد .

ولا شك في أنه يحق لسوريا أن تتباهى بهذه الخطوة الإصلاحية الهامة التي سبقت بها جميع الأقطار العربية في هذا المضمار .

ـ ٣ ـ

وبعد هذه التفاصيل المتعلقة بقضية حذف اللغات الأجنبية من مناهج المدارس الابتدائية ، انتقل إلى شرح أهم التغييرات والإصلاحات التي تناولت التعليم الثانوي .

إن محور هذه التغييرات والاصلاحات هو تنقيص مدة الدراسة الثانوية وجعلها ست سنوات عوضاً عن سبع .

إن هذه التدابير أثارت حفيظة واضعي النظام القديم ودعاته وحملتهم على انتقاد

اقتراحاتي بشدة متناهية ، ولذلك أرى من الضروري أن أوضح الملاحظات والأسباب التي دفعتني إلى اقتراح هذا الإصلاح .

من المعلوم أن مدة الدراسة الثانوية في سوريا كانت ـ حسب الخطط الموضوعة في عهد الانتداب ـ سبع سنوات ، بعد دراسة ابتدائية مدتها خمس سنوات ، في حين أن هذه المدة هي في مصر والعراق خمس سنوات بعد دراسة ابتدائية مدتها ست سنوات ، وفي تركيا ست سنوات بعد دراسة ابتدائية مدتها خمس سنوات . وإذا جمعنا سني الدراستين الابتدائية والثانوية معاً ، وجدنا أن الدراسة الثانوية تتم ـ بعد بدء الدراسة ـ في إحدى عشرة سنة ، في كل من مصر والعراق وتركيا ، وإذا استعرضنا المدة المقررة لذلك في مختلف الدول الأوروبية، وجدنا أنها تنحصر أيضاً في إحدى عشرة سنة في كثير من البلاد مثل اسبانيا ورومانيا والدانمرك والبرازيل .

ومع كل ذلك نجد أن هذه الدراسة تستغرق اثنتي عشرة سنة في كل من سوريا ولبنان .

لماذا ؟ . . . هل من سبب مبرر لجعل مدة الدراسة الثانوية في سوريا ، أطول مما هي في مصر وتركيا ورومانيا وأسبانيا مثلاً ؟

بعد التفكير في الأمر ملياً ، توصلت إلى الحكم بأنه لا داعي إلى ذلك مطلقاً .

وللبرهنة على ذلك أتساءل أولاً : لماذا صارت مدة الدراسة الثانوية في سوريا سبع سنوات !

فإننا مهما توسعنا في الدرس ، ومهما تعمقنا في البحث لا نستطيع أن نجد جواباً على السؤال الآنف الذكر غير هذا الجواب .

كنت قلت ـ في بداية حديثي هذا ، إن سياسة الانتداب وضعت نظم المعارف في سوريا تحت سيطرة النظم الفرنسية ، وجعلتها خاضعة لتلك النظم .

وعليّ أن أتمم ذلك القول الآن ، قائلا : إن هذه السيطرة وصلت إلى أقصى مراتبها ـ وتجلت بأجلى مظاهرها ـ في الأمور المتعلقة بالتعليم الثانوي بوجه خاص .

فإن نظم الدراسة الثانوية في سوريا خضعت للنظم الفرنسية خضوعاً مطلقاً ، وقلدتها تقليداً أعمى ، دون أن تترك أي مجال للتبصر والتكيف أبداً .

إن نظرة واحدة إلى تشكيلات المدارس الثانوية ، تكفي للبرهنة على ذلك برهنة قاطعة .

إن تقسيم السنة الأخيرة من الدراسة الثانوية إلى صفي « الفلسفة » و

« الرياضيات » وتقسيم امتحانات البكالوريا التي تنهي هذه الدراسة إلى قسمين على أن يجري القسم الأول منها قبل السنة المذكورة والقسم الثاني منها بعد السنة المذكورة . . كل ذلك من الأمور التي يختص بها نظام التعليم الفرنسي وحده ، والتي لا مثيل لها في أي بلد من بلاد العالم ، باستثناء المستعمرات الفرنسية ، وسوريا ولبنان .

وإذا أردتم المزيد من البرهان على هذا التقليد الأعمى الذي ساد على نظام التعليم الثانوي بوجه خاص ، فإنني أَلِفتُ أنظاركم إلى كيفية تسمية الصفوف الثانوية ـ حسب النظام الموضوع في عهد الانتداب : فإن هذه التسمية تسير على خطة مخالفة لما هو معتاد ومألوف في بلادنا ، مخالفة كلية ، لأن السنة الأولى من الدراسة الثانوية تسمى باسم « الصف الخامس » . . وهكذا ، كلما صعد الطالب صفاً في سلم الدراسة ، تقهقر مرتبة في سلم الأعداد ، إلى أن يصل ـ في السنة السادسة من الدراسة الثانوية إلى الصف الأول ، فيتقدم إلى امتحان القسم الأول من البكالوريا !

والأغرب من ذلك : أن هذه الخطة تختص بالدراسة الثانوية وحدها ، فلا تشمل لا الدراسة الابتدائية التي تسبقها ، ولا الدراسة العالية التي تعقبها :

لأن التلميذ الذي يبدأ ـ في المدرسة الابتدائية ـ من الصف الأول ، ثم يتدرج من هذا الصف إلى الثاني فالثالث ، فالرابع ، حسب ترتيب الأرقام المألوف ، إلى أن ينتهي من الدراسة الابتدائية ويبدأ الدراسة الثانوية ولكنه يجد نفسه هناك أمام نظام تسمية جديدة ، يخالف ما كان اعتاده مخالفة تامة : فيبدأ من الصف السادس ، ثم يسير متقهقراً حتى الأول ، ثم يدخل السنة الأخيرة من الدراسة الثانوية التي تبقى خارجة عن سلسلة الأرقام . غير أنه إذا واصل الدراسة في معهد عال ، عاد إلى النظام الطبيعي المألوف ، ويبدأ من الصف الأول ، ثم انتقل منه إلى الثاني فالثالث .

هل يستطيع أحد أن يتصور خطة أغرب وأسخف من هذه الخطة ؟

وهل يحق لأحد أن يطلب دليلاً أقوى وأقطع من هذه الخطة السخيفة ، على أن « تقليد النظم الفرنسية » ـ في أمور المدارس الثانوية ـ كان من نوع « التقليد الأعمى » المجرد من كل « تفكير وتكييف » ؟

إن التقليد الأعمى ، مضر في كل الأحوال . غير أن أضرار هذا النوع من التقليد ، تزداد وتتضاعف بوجه خاص ، في مثل هذه الأحوال . لأن نظم الدراسة الثانوية الفرنسية ، من أشد نظم العالم تمسكاً بالتقاليد القديمة ، وأكثرها اتصالاً بالخصائص القومية ، وهي ـ لذلك ـ أقلها « صلاحية » للاقتباس والتقليد .

إن نظرة فاحصة إلى خصائص التعليم الثانوي في فرنسا تكفي لإظهار هذه الحقيقة إلى العيان :

إن نظام التعليم الثانوي الفرنسي يمتاز باهتمامه الكبير باللغتين الميتتين ، اليونانية واللاتينية ، وبتمسكه الشديد بما يعرف باسم « التعليم الكلاسيكي » .

لقد اعتاد الفرنسيون ـ منذ قرون عديدة ـ على اعتبار اللغتين المذكورتين من « المعارف الضرورية » لإجادة الإنشاء باللغة الفرنسية ولفهم الأدب الفرنسي من جهة ، ولتثقيف العقول وتوسيع المدارك من جهة أخرى . واعتقدوا بأن الترجمة من هاتين اللغتين إلى الفرنسية ـ ومن الفرنسية إلى هاتين اللغتين ـ هي « أفضل وأفعل الرياضات الذهنية » التي تساعد على تكوين « الإنسان المثقف الحقيقي » . وهم ـ تحت تأثير هذا الاعتقاد ـ خصصوا وقتاً طويلاً لتعليم اللاتينية واليونانية ، بجانب تعليم اللغة الفرنسية والعلوم العصرية من جهة ، واللغات الأوروبية الحية من جهة أخرى .

أنا لا أود أن أبحث فيما إذا كان أنصار التعليم الكلاسيكي محقين أو غير محقين في اعتقادهم هذا ، غير أني أرى من الضروري أن أشير إلى هذا الاعتقاد ، وأن ألفت الأنظار إلى أن « التأليف بين تعليم اللغتين المذكورتين وبين تعليم العلوم العصرية التي لا غنى عنها في الأحوال الحاضرة » ، لهو من أهم القضايا التي يسعى لمعالجتها رجال التربية والتعليم في فرنسا . وأستطيع أن أقول : إن كل التغييرات والاصلاحات التي طرأت على نظام التعليم الثانوي هناك منذ نصف قرن ، حامت حول هذه القضية الأساسية بوجه عام .

ولكي ندرك أهمية المكانة التي يشغلها « تعليم اللغات الميتة » في النظام الفرنسي ، يجدر بنا أن نحسب مجموع الساعات المخصصة « لتعليم اللاتينية واليونانية » خلال الدراسة الثانوية الكلاسيكية : إن هذا المجموع يتجاوز « مجموع ساعات الدراسة » خلال سنة دراسية كاملة ، ونصف سنة دراسية !

ونستطيع أن نقول لذلك ؛ إن سنة ونصف سنة من السنوات السبع المخصصة للتعليم الثانوي في فرنسا ، تصرف في سبيل تعليم اللغتين المذكورتين .

وذلك يعني : أن المدارس الثانوية الفرنسية ، لو عدلت عن تعليم اللغتين المذكورتين ، لاستطاعت أن تتم تعليم كل ما بقي من مواد المنهاج ـ من أدب فرنسي ، ولغة أوروبية حية ، وعلوم اجتماعية وطبيعية ورياضية ـ خلال خمس سنوات ونصف سنة فقط .

في الواقع إن التعليم الكلاسيكي لم يبق المسيطر المطلق على التعليم الثانوي في

فرنسا . فقد اضطر القوم ـ منذ أواخر القرن التاسع عشر ـ إلى إحداث فروع عديدة في المدارس الثانوية ، ونظموا مناهج البعض من هذه الفروع على أساس الاكتفاء بلغة ميتة واحدة ، ومناهج البعض الآخر على أساس الاستغناء عن اللغات الميتة ؛ ومع هذا كله ، بقي « التعليم الكلاسيكي » الذي يهتم باللاتينية واليونانية في وقت واحد ـ محتفظاً بمكانته العالية بين الناس . وهو لا يزال يعتبر ـ بين العائلات ـ من لوازم « الارستوقراطية الفكرية » ولا يزال يقوم مقام « المحور الأساسي » و « الموجّه الأصلي » في التعليم الثانوي .

وكان قد اقترح البعض ـ ممن يدعون إلى التعليم العصري الحديث ـ تنقيص مدة الدراسة الثانوية في هذا الفرع . غير أن هذا الاقتراح لم ينل استحسان رجال التربية والتعليم ، لملاحظتين أساسيتين :

قالوا ، أولاً : إن تنقيص مدة الدراسة الثانوية في الفرع العصري وحده ، يقلل من شأن هذا الفرع في نظر الناس ، ويوهمهم بأنه أقل منزلة وقيمة من الفرع الكلاسيكي ؛ وهذا مما يجب تجنبه على كل حال .

وقالوا ، ثانياً : إن تنقيص مدة الدراسة في أحد الفروع يغري الطلاب بالانتساب إليه ، ويقلل الرغبة في التعليم الكلاسيكي ، وذلك يضر « بالعبقرية الفرنسية » الأصلية التي تقوم على التعليم الكلاسيكي القديم .

ولذلك كله نستطيع أن نؤكد أن مدة الدراسة الثانوية في فرنسا بقيت سبع سنوات ، بسبب تطلبات التعليم الكلاسيكي ، الذي يفرض تعليم اللغتين اللاتينية واليونانية علاوة على سائر مواد الدراسة الثانوية .

إن الحقائق التي ذكرتها الآن ، لا تترك مجالاً للشك في الجواب الذي يجب أن يعطى على السؤال الذي كنت رسمته آنفاً : هل من داع لجعل مدة الدراسة الثانوية في سوريا ، أطول من ست سنوات ؟

بما أننا لا نحتاج إلى تخصيص وقت ما لتدريس اللاتينية واليونانية ، نستطيع أن نقول : إن ست سنوات تكفي ـ بالغاً ما بلغ الأمر ـ لإتمام الدراسة الثانوية ، حتى ولو سرنا على المناهج الفرنسية نفسها .

وأظن أن هذه الملاحظة وحدها تكفي للبرهنة على أنه لا مبرر منطقياً أبداً للتمسك بنظام السبع سنوات المعتاد في فرنسا ، والمفروض على سوريا في عهد الانتداب .

وفضلاً عن ذلك : يجب أن نلاحظ أن المناهج الفرنسية مشهورة في حد ذاتها

بكثرة المعلومات التي تلقيها على الطلاب ؛ كما أنها معروفة بالتوسع في التعليم الثانوي ، إلى حد ادخال بعض « العلوم والمباحث » التي تترك عادة إلى المدارس العالية ، في سائر البلاد الأوروبية والأمريكية ، ولا حاجة إلى القول : أنه يجب علينا أن نجرد مناهج الدراسة الثانوية من أمثال هذه المباحث والمعلومات ؛ ولا شك في إن هذا أيضاً يؤيد النتيجة التي كنا وصلنا إليها آنفاً . ويبرهن على كفاية الست سنوات ، لإتمام الدراسة الثانوية ، وفقاً لما يقصد من هذه الدراسة في معظم البلاد الأوربية والأمريكية .

لقد تكلمت خلال حديثي هذا ، على نظام التعليم الثانوي الفرنسي في حد ذاته . وقلت : إنه شديد التمسك بالتقاليد القديمة ؛ كما قلت إن مناهجه مشحونة بمعلومات غير مفيدة ؛ وقلت أخيراً : إن هذه المناهج تتضمن بعض الأبحاث التي تترك في سائر البلاد إلى الدراسات العالية .

وأرى من واجبي أن أصرح الآن ، أن كل ذلك لم يكن من الآراء الخاصة التي أقول بها أنا وحدي ؛ بل هي من الآراء التي يقول بها عدد كبير من رجال الفكر والتربية في فرنسا نفسها .

أنا لا أود أن أطيل هذا الحديث ، بذكر الأسماء والشواهد الكثيرة ، واكتفي بنقل بعض الآراء التي أبداها « أميل دور كهايم » في هذه المواضيع .

من المعلوم أن دور كهايم يعتبر من أساطين الفكر في فرنسا ؛ إنه أسس مدرسة خاصة في علم الاجتماع ، وكان في الوقت نفسه أستاذاً للتربية ، وامتاز بوجه خاص في أبحاثه التربوية المستندة إلى النظرات الاجتماعية ، وقد نشر دور كهايم كتاباً يقع في مجلدين عن « تطور مذاهب التربية في فرنسا » .

ومما قاله في كتابه هذا : « إن التعليم الثانوي في فرنسا يجتاز منذ قرن أزمة خطيرة ، لم تصل إلى منتهاها بعد . وكل الناس يشعرون الآن بأنّ هذا التعليم لا يمكن أن يبقى كما هو ، ولكنهم لا يدركون ماذا سيكون ، وماذا يجب أن يكون ؟ وهذا هو السبب ، في توالي المحاولات الإصلاحية التي تقوم من وقت إلى آخر ، والتي تارة يتمم بعضها بعضاً ، وطوراً يناقض بعضها البعض » .

ومما قاله دور كهايم في محل آخر من كتابه المذكور : « إن التعليم الثانوي في فرنسا ، مغمور بجو من البلبلة . وهو حائر بين ماض أشرف على الموت ، وبين مستقبل لم يتعين بعد ولذلك لم يعد يظهر هذا التعليم آثار الحيوية التي كان يتمتع بها قبلاً » .

« إن الإيمان القديم بفضائل الآداب الكلاسيكية قد تزعزع بصورة نهائية » .

« إن الإيمان القديم قد زال . ولكنه لم يتكون بعد إيمان جديد يقوم مقام ذلك الإيمان القديم » .

ومن الأمور التي لاحظها دور كهايم بحق ، ولفت إليها الأنظار باهتمام :

« إن أهم القوى الفكرية في فرنسا تكونت في معاهد التعليم الثانوي ـ التي كانت تعرف باسم الـ Collège ـ منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر » .

« ومن الأمور الغريبة الخاصة بفرنسا وحدها ، أن التعليم الثانوي قد ابتلع كل حياة التعليم في البلاد ، طوال قسم كبير من التاريخ القومي . لأن التعليم العالي ـ بعد أن أوجد التعليم الثانوي ، تضاءل بسرعة ، ولم يعد إلى الحياة إلا بعد حرب السبعين . وأما التعليم الابتدائي فلم يلعب دوراً هاماً إلا في وقت متأخر جداً . ولهذا السبب ظل التعليم الثانوي يشغل المرسح بأجمعه ، خلال قسم كبير من حياة فرنسا الفكرية » .

وهنا ، أرى من المفيد أن أنقل كلمات دور كهايم بحروفها : « لقد لعب التعليم الثانوي في مجموع الحياة الاجتماعية في فرنسا دوراً خارقاً للعادة ، وخارجاً عن المألوف . وهذه حالة خاصة ببلادنا ، لا نجد ما يماثلها في أي بلد من بلاد العالم » .

وأظن أن هذه الكلمات ، تفسر لنا بوضوح : لماذا تتوسع المدارس الثانوية الفرنسية في مناهجها كل هذا التوسع ، مخالفة بذلك جميع بلاد العالم تقريباً .

وبعد إظهار هذه الحقائق الهامة ، أفلا يحق لي أن أسأل : كيف يجوز لسوريا أن تقتدي بفرنسا في هذا الأمر ؟

كيف يجوز لها أن تبقى متمسكة بالنظام الفرنسي في شؤون الدراسة الثانوية ، بعد أن تعرف أنه نظام شاذ ، ناتج عن عوامل تاريخية شاذة ؟

هذا ، ويجب عليّ أن أصرح في هذا المقام ـ منعاً لكل أنواع سوء التفاهم ـ بأنني لست من الذين ينكرون فوائد التعليم والتثقيف ؛ أنا لست ممن يقولون « لا لزوم لتعليم شيء لا فائدة مباشرة منه». غير أني لست ـ في الوقت نفسه ـ من الذين يتوهمون أن التعليم المجرد يضمن التثقيف ، أو أن زيادة المعلومات تؤدي إلى توسيع المدارك على كل حال . بل أني من الذ ين يقولون أن التعليم يساعد التثقيف والتربية الفكرية ضمن شروط معينة وإلى حد معين . ولهذا السبب ، أعتقد أن التعليم الذي لا يستجمع هذه الشروط ـ ويتعدى هذه الحدود ـ يكون مضيعة للأوقات والجهود . وأرى أن قليلاً من المعلومات التي تكتسب بأساليب تربوية سليمة ، هو أكثر فائدة للتربية العقلية من المعلومات الكثيرة التي تحشد في الأذهان ، بدون تفكير ولا حساب .

ولهذه الأسباب كلها : أعتقد أن ارجاع مدة الدراسة الثانوية إلى ست سنوات ، خطة حكيمة تماماً . إن هذه الخطة توفر على الطلاب سنة كاملة ، دون أن تعرضهم إلى خسارة شيء من التربية الفكرية التي يحتاجون إليها ، أو شيء من المعلومات الهامة التي يفتقرون إليها ، نظراً لما هو متعارف ومألوف في سائر أنحاء العالم .

وأعتقد اعتقاداً جازماً أن مدة الدراسة الثانوية ستبقى في هذه البلاد ست سنوات في المستقبل أيضاً .

وأظن ظناً قوياً ، بأن كلاً من مصر والعراق أيضاً ستجعل مدة الدراسة الثانوية ست سنوات ، في المستقبل القريب أو البعيد . وستصبح بذلك مدة التعليم الثانوي ، موحدة في جميع الأقطار العربية .

وبهذه المناسبة ، أود أن أعود قليلاً إلى الدراسة الابتدائية ، وأقول : أعتقد أن سوريا ستقدم ـ بعد مدة من الزمن ـ على زيادة مدة الدراسة الابتدائية ، فستجعلها ست سنوات عوضاً عن خمس[5] .

أقول ذلك ، وأنا أعرف أن البعض سيحاولون اتخاذ قولي هذا حجة عليّ وسيقولون : لماذا أقدمت على تنقيص مدة الدراسة الثانوية ، ما دمت تقول بوجوب زيادة مدة الدراسة الابتدائية ؟ أما كان من الأجدر أن تترك الامور على ما كانت عليها ، ما دمت تقول إن مجموع سني الدراسة الابتدائية والثانوية سيكون في المستقبل اثنتي عشرة سنة ، كما كان قبل الاصلاحات التي اقترحتها ؟

غير أني لا أسلم بوجاهة هذه الملاحظات أبداً : لأن لكل مرحلة من مراحل التعليم مهمة خاصة بها ، يجب أن تبقى نصب الأعين على الدوام . والتنظيم العلمي المعقول يستوجب إعطاء كل مرحلة من مراحل التعليم ما تستحقها من السنين ، بقطع النظر عن طول أو قصر السنين المخصصة للمرحلة التي تليها .

ومن المعلوم أن التعليم الابتدائي يهدف إلى تنشئة جميع أطفال الوطن ، سواء أكانوا ممن سيواصلون الدراسة أم ممن سينقطعون عنها ، وسواء أكانوا ممن سيلتحقون بالمدارس الثانوية أو ممن سينتسبون إلى المدارس المهنية .

ولهذه الأسباب ، أستطيع أن أؤكد : أن تنقيص مدة الدراسة الثانوية شيء ، وتزييد مدة الدراسة الابتدائية شيء آخر ، واعتقادي بضرورة تزييد مدة الدراسة الابتدائية في المستقبل ، لا يناقض قط اعتقادي بضرورة تنقيص مدة الدراسة الثانوية في الحال .

(٥) وهذا ما تم فعلاً ، بموجب اتفاق الوحدة الثقافية العربية ، سنة ١٩٥٨ .

لقد توسعت في شرح هذه القضايا توسعاً كبيراً . لأنها كانت هدفاً لهجمات عنيفة ودعايات واسعة ، قام بها واضعو النظام القديم ، وحاولوا أن يخدعوا بواسطتها بعض الوطنيين الذين لم يتعمقوا في درس الحقائق درساً مجرداً عن الاعتيادات السابقة .

وبعد شرح هذه القضايا الأساسية ، لا أرى لزوماً إلى التكلم عن سائر الاصلاحات التي تضمنها قانون المعارف الجديد .

غير أني أرى من الضروري أن لا أختم حديثي هذا ، دون أن أشير إلى أهم هذه الإصلاحات بأجمعها .

وعليّ أن أصرح بأن أهم الغايات التي سعى لتحقيقها قانون المعارف الجديد هي : رفع الموانع وهدم الحواجز التي كانت أقامتها سياسة الانتداب بين سوريا وبين سائر الأقطار العربية ، في ميادين التربية والثقافة .

إن النظم الموضوعة في عهد الانتداب تتضمن كثيراً من الأحكام التي تؤدي إلى « انعزال سوريا عن سائر أقسام العالم العربي » من الوجهة الثقافية .

إن القانون الجديد ، ألغى جميع هذه الأحكام ؛ ورفع جميع تلك الموانع ، وهدم جميع تلك الحواجز ؛ وفضلاً عن ذلك حتم على وزارة المعارف أن تعنى بـ « تقوية الصلات الثقافية بين سوريا وشقيقاتها ، بغية تكوين ثقافة موحدة في جميع البلاد العربية » .

وأنا أعتقد أن هذا هو أهم الإصلاحات التي حققها القانون الجديد .

أقول ذلك بدون تردد وبكل تأكيد . لأنني من الذين يؤمنون بالوحدة العربية إيماناً عميقاً ، ومن الذين يقولون بوجوب العمل من أجلها عملاً متواصلاً ، دون توانٍ أو تخاذل .

إنني أعتقد جازماً ، بأن الوحدة العربية « ضرورية » لحفظ كيان الشعوب العربية . كما أعتقد أنها « طبيعية » بالنسبة إلى حياة الأمة العربية وتاريخها الطويل . فلا أشك أبداً في أنها ستتحقق يوماً من الأيام ، إن عاجلاً أو آجلاً .

لا أدري فيما إذا كان ما بقي لي من العمر سيسمح لي بادراك ذلك اليوم .

غير أني أقول بكل إخلاص : إذا قدر لي أن أدرك اليوم الذي ستتحقق فيه الوحدة العربية ، سأعتبر نفسي أسعد الناس جميعاً . . وسأنسى كل ما كابدته من مشاق وآلام . . وسأترك هذه الحياة ، راضياً مرتاحاً . . كأنني لم أتعب أبداً ، ولم أشعر بذرة من الألم .

الثقَافة العَربيَّة
وثقافة البحر الأبيض المتوسِّط(*)

(*) محاضرة ألقيت في النادي الثقافي العربي ببيروت ونشرت ، بين مجموعة مقالات ، في كتابي : آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة ، نعيد نشرها هنا لنفاد هذا الكتاب .

- ١ -

سيداتي وسادتي :

كلكم تعلمون بأن بعض الكتاب والمفكرين في هذه المدينة أخذوا منذ مدة يكثرون من ذكر اسم البحر الأبيض المتوسط ، وينسبون إليه ثقافة خاصة وحضارة خاصة ، وصاروا يبنون على ذلك « نظرية ثقافية » جديدة ترمي إلى غاية سياسية صريحة .

ما هي قيمة هذه النظرية من الوجهة العلمية ؟ هل يوجد حقيقة شيء يستحق التسمية باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » أو « حضارة البحر الأبيض المتوسط » ؟ وإذا كان ذلك موجوداً حقيقة ، هل يستحق العناية والاهتمام ؟ وهل يترتب على أبناء هذا الجيل أن يلتفتوا إلى تلك الثقافة أو الحضارة ، وأن يتمسكوا بها ويعملوا لأجلها ؟

هذه هي المسائل التي وددت أن أتحدث إليكم عنها هذه الليلة .

إنني سأدرس هذه المسائل بنظرة علمية بحتة ، بقطع النظر عما يترتب عليها من نتائج سياسية ، وخطط عملية .

ولما كان البحث العلمي في أي موضوع كان ، يتطلب ـ قبل كل شيء ـ تحديد الموضوع تحديداً تاماً ، لا يترك مجالاً للالتباس والابهام ، أرى لزاماً عليّ أن أتساءل أولاً : ماذا يقصد من تعبيري ثقافة البحر الأبيض المتوسط وحضارة البحر الأبيض المتوسط ؟

إن الشطر الثاني من هذين التعبيرين ـ البحر الأبيض المتوسط ـ من أسماء

الاعلام التي تدل على شيء معين ومشخص ، وهو هذا البحر المعلوم الذي يتوسط العالم القديم ، ويقع بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا ؛ هذا البحر الذي يمتد من هذا الساحل حتى جبل طارق من جهة ، وحتى الدردنيل والسويس من جهة أخرى . وهو محدود بحدود طبيعية من جميع الجهات ، فالمعنى المقصود منه لا يحتاج إلى التعريف والتوضيح .

غير أن الشطرين الأولين من هذين التعبيرين ـ أعني كلمتي « الثقافة » و « الحضارة » ـ هما من أسماء المعاني التي تدل على « مفهومات » ذهنية مجردة ، فلا تتحدد بحدود مادية ثابتة ، فتكون مطاطة بطبيعتها . ومن المعلوم أن أمثال هذه الكلمات ، قد تولد في أذهان المتكلمين والسامعين المختلفين معاني متباينة ؛ ولهذا السبب أنها تحتاج إلى تعريفات واضحة ، تبعد عن الأذهان جميع احتمالات الالتباس والابهام .

فلتحدد إذن المعاني المقصودة من الكلمتين المذكورتين :

إن كلمة الثقافة تستعمل الآن مقابلاً لكلمة الـ culture باللغة الافرنسية ، وأما كلمة الحضارة ، فهي تستعمل عادة مقابلاً لكلمة الـ civilisation في اللغة المذكورة .

فيجدر بنا ـ والحالة هذه ـ أن نرجع إلى ما يقال في تحديد هاتين الكلمتين ، لتثبيت المعاني المقصودة من كلمتي الثقافة والحضارة .

في الواقع أن كلمتي الـ culture و الـ civilisation ليستا من خصائص اللغة الفرنسية وحدها ، بل إنهما مستعملتان في اللغتين الانكليزية والألمانية أيضاً ، مع شيء من الفرق والاختلاف في اللفظ والمعنى . غير أني أرجح أن أحصر بحثي في استعمال الافرنسيين وحدهم ، وأن أقبل التعريفات التي اتفق عليها هؤلاء بقطع النظر عن المعاني التي يقصدها منها غيرهم ؛ لأن فرنسا من دول البحر الأبيض المتوسط ، وهي المقصودة الأصلية من نظرية « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » في حقيقة الحال ، فأعتقد أني عندما أستند في هذا الشأن إلى آراء العلماء الفرنسيين أنفسهم ، أكون قد اخترت أقصر السبل لإنهاء البحث والنقاش بصورة مثمرة ، كما أنني أكون قد سلكت أدناها إلى ضمان الحياد الفكري خلال هذا البحث والنقاش .

فلنبحث إذن : ما هو المعنى المقصود من الثقافة والحضارة ، على رأي المفكرين الفرنسيين ؟

كان « مركز الأبحاث التركيبية » المؤسس في باريس ، ـ تحت ادارة المؤرخ المفكر المشهور « هانري بر » H. Berr ـ قد خصص ـ خلال سنة ١٩٣٠ ـ أسبوعاً

لدرس موضوع « الحضارة والثقافة » . وقد عرض خلال هذا الأسبوع ، خمسة من كبار الأساتذة آراءهم وأبحاثهم بتفصيلات وافية . وبعد ذلك ناقش العلماء الحاضرون هذه المعروضات مناقشة شاملة .

إنني سأستند على نتائج هذه الأبحاث والمناقشات لتحديد مفهومي الحضارة والثقافة :

إن كلمة civilisation الفرنسية ، استحدثت خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر : أول كتاب استعملها كان قد طبع سنة ١٧٦٦ ، وأول قاموس احتواها كان قد نشر سنة ١٧٩٨ . يظهر من ذلك أن عمر هذه الكلمة لم يبلغ القرنين بعد .

إنها اشتقت من كلمة تعني « المدينة » ، واستعملت في بادىء الأمر للدلالة على عكس « البربرية والهمجية » ؛ وكان يفهم منها في الدرجة الأولى « الخصال المتولدة عن المعيشة في المدينة » ، وكان يظن أن هذه الخصال هي ـ من حيث الأساس ـ « الرقة واللطف في المعاملة والمعاشرة » .

غير أن المعنى المفهوم من هذه الكلمة أخذ بعد ذلك يتوسع ويتطور شيئاً فشيئاً ، كلما توسعت وتطورت الأبحاث والمعلومات المتعلقة بحياة الأقوام . وصار يفهم منها « تقدم البشر من الوجوه الخلقية والفكرية والاجتماعية بوجه عام » ثم رأى المفكرون من الضروري تجريد المعنى من فكرة « التقدم » النسبية ـ عملاً بمقتضيات النزعة العلمية ـ ، وصاروا يستعملون الكلمة المذكورة للدلالة على الحالة الاجتماعية بأوسع معانيها ، وأصبحوا الآن يقصدون منها « مجموع الخصائص التي تنجم عن الحياة الاجتماعية » . فيشمل مفهوم « الحضارة » بهذا الاعتبار جميع مآثر الحياة المادية والفكرية والخلقية عند الأقوام ، من علوم وصناعات وعادات وتشكيلات .

وأما كلمة الـ culture فهي أقدم استعمالاً ـ وأطول حياة ـ من الكلمة الآنفة الذكر . إنها تدل ـ في حد ذاتها ـ على زراعة النباتات ، كما تعلمون ، ولكنها صارت تستعمل مجازاً للدلالة على ما يجري لتنمية الأفكار وترقية الآداب أيضاً . غير أن هذا المعنى المجازي ما كان يفهم إلا بوجود إضافة صريحة ، عندما يقال مثلاً culture de L'esprit أو culture des arts . وأما استعمال الكلمة بهذا المعنى ـ بدون إضافة وتصريح ـ فهو من الأمور التي شاعت في القرن الأخير فقط . فهذه الكلمة تدل الآن على « أساليب التفكير والتحسس والعمل » من جهة ، وعلى الأعمال التي تتضمن إصلاح وترقية هذه الأساليب من جهة أخرى .

تلاحظون من هذه التفاصيل : أن مفهوم الحضارة يتصل بمفهوم الثقافة اتصالاً وثيقاً . غير أنه ـ يكون بطبيعته ـ أوسع نطاقاً منه وأكثر شمولاً . لأن الثقافة تنحصر

بالأمور الذهنية والمعنوية وحدها ، في حين أن الحضارة تشمل الأمور المادية والوسائل المادية أيضاً .

هذا ، والحضارة تتمثل بأحسن الصور وأجلاها في العلوم والصنائع بوجه عام ، وأما الثقافة فتظهر بأجلى مظاهرها في اللغات والآداب بوجه خاص .

ولهذا السبب نجد أن الحضارة تكون بطبيعتها قابلة للانتقال من أمة إلى أخرى بسهولة ، وقابلة للانتشار بين الأمم بسرعة ، وأما الثقافة فتبقى خاصة بكل أمة على حدة ، وإن أثرت ثقافات الأمم المختلفة بعضها في بعض قليلاً أو كثيراً .

إن هذه الخصائص تظهر لنا بوضوح أكبر عندما تقارن العلوم بالآداب :

فإن العلوم لا تنتسب إلى أمة من الأمم ؛ لا يوجد علم خاص بالانكليز ، وآخر خاص بالألمان ؛ لا توجد هندسة روسية أو فرنسية ،ولا فسلجة يابانية أو أمريكية. والمكتسبات والمكتشفات العلمية تنتقل من بلد إلى بلد ، دون أن تحتاج إلى أي تحوير أو تكييف . فهي بهذا الاعتبار ـ بمثابة ثروة بشرية عامة ، معروضة على استفادة كل من يشاء .

والصناعات والمخترعات أيضاً لا تختلف عن ذلك كثيراً في هذا المضمار ، فإنها أيضاً قابلة للانتقال والانتشار بطبيعة الحال .

ولهذا السبب كثيراً ما نشاهد أن علماء الأمم المختلفة يتشاركون ويتعاونون في الاكتشافات والاختراعات ، تشاركاً مباشراً أو غير مباشر ، تعاوناً مقصوداً أو غير مقصود . إنهم كثيراً ما يتمم بعضهم أبحاث البعض الآخر ـ ويستفيدون من اكتشافات بعضهم البعض الآخر ـ وتقدم العلوم والصناعات ، إنما يتم بفضل تلاحق الجهود التي يبذلها العلماء والباحثون ، من مختلف الأمم في مختلف البلاد .

واسمحوا لي أن أذكر لكم مثالاً واحداً ، لإظهار هذا التلاحق إلى العيان : كلكم تعلمون أن اختراع التلغراف اللاسلكي قد تم على يد رجل ايطالي اسمه « ماركوني » . غير أن هذا الاختراع لم يتيسر في ـ حقيقة الحال ـ إلا بفضل سلسلة من اكتشافات واختراعات سابقة ، كان قد ساهم فيها علماء عديدون ، منتسبون إلى أمم مختلفة : يستند التلغراف اللاسلكي إلى الموجات الكهربائية التي تنتشر بدون أسلاك . وأما واضع « نظرية التموجات الكهربائية » فكان عالماً انكليزياً ، اسمه « كلارك ماكسويل » . غير أن إحداث وإظهار هذه الموجات الكهربائية بصورة فعلية ، قد تم على يد عالم ألماني هو « هرتز » .

إن الآلات والوسائط التي اخترعها واستعملها هرتز ، ما كانت تساعد على

إظهار الموجات الكهربائية إلا من مسافات قريبة جداً . ولكن اخترع بعد ذلك عالم أفرنسي ـ اسمه برانلي ـ آلة لاقطة تساعد على اظهار الموجات الهرتزية ، من بعد عشرات الأمتار .

وفي الوقت نفسه أقدم عالم روسي ـ اسمه بوبوف ـ على إجراء تجارب علمية لدرس الكهربائية الجوية ؛ وربط الأجهزة التي استعملها لهذا الغرض بعمود مرتفع من السلك المعدني ، يساعد على جمع والتقاط الموجات الكهربائية المنتشرة في الجو بصورة طبيعية .

وأما ماركوني ، فقد قام بتركيب وتنظيم هذه المخترعات المختلفة . إنه جمع آلة الإرسال التي كان اخترعها هرتز الألماني ، مع آلة الالتقاط التي ابتكرها برانلي الافرنسي مع العمود الهوائي الذي استعمله بوبوف الروسي . . وأوجد بذلك « التلغراف اللاسلكي » . مع العلم بأن البذرة الأصلية التي كانت أثارت هذه التجارب والأبحاث كانت من بنات تفكير ماكسويل الانكليزي .

ولا تظنوا أيها السيدات والسادة ، أن هذه حالة شاذة . بل أنها حالة عامة ، نستطيع أن نذكر لها كثيراً من الأمثال .

ولهذا السبب قلنا أن الحضارة لا تختص بأمة من الأمم بل تشمل ـ عادة ـ عدداً كبيراً من الأمم .

ويقول الأستاذ « مارسيل موس » وهو من أعاظم علماء الاجتماع الذين لا يزالون على قيد الحياة من مدرسة « دور كهايم » الشهيرة في فرنسا ـ « إن الصفة الأصلية التي تميز الحضارة ، هي قابليتها للانتقال والانتشار بين الأمم » .

وأما الثقافة ـ فبعكس ذلك ـ تختص بكل أمة على حدة ، وترتبط قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ، بلغة الأمة وأدبها . لأن اللغة ، واسطة التفكير ، فضلاً عن كونها واسطة لنقل الآراء والأفكار ولتبليغ الأحاسيس والانفعالات . وقد عبر العلماء عن عمل اللغة في تفكير الإنسان ، بقولهم : « التفكير بمثابة التكلم سراً ، والتكلم بمثابة التفكير جهراً » .

ومن الطبيعي ـ والحالة هذه ـ أن تختلف ثقافات الأمم باختلاف لغاتها وآدابها ـ في الدرجة الأولى .

في الواقع أن الثقافة في أمة من الأمم لا تبقى منعزلة عن غيرها انعزالاً تاماً ، كما أنها لا تستقل عن تأثير الحضارة استقلالاً مطلقاً . بل أنها تتأثر من الثقافات الأخرى ، كما تتأثر من تطورات الحضارة . غير أن ذلك لا يكون عن طريق الانتقال

المباشر ، بل يكون من طريق التأثير في النفوس تأثيراً باطنياً يؤدي إلى شيء من التغير في أساليب التفكير والتحسس .

فالأمم تتميز بعضها عن بعض بثقافات خاصة ، وتشترك بعضها مع بعض بحضارات عامة .

فالثقافة تكون ـ في حد ذاتها ـ قومية ، والحضارة تكون بطبيعتها أممية .

فالثقافات تكون خاصة بكل أمة على حدة ؛ وأما الحضارات فتكون شاملة لمجموعة من الأمم ومجموعات الأمم التي تشترك في حضارة من الحضارات ، قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة .

بعد أن وصلنا إلى هذه النتائج من أبحاثنا ، نستطيع أن نرجع إلى المسألة الأصلية ؛ فنسأل أولاً : هل توجد ثقافة يجوز تسميتها باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » ؟

والجواب على هذا السؤال ، يكون بكل تأكيد : لا !

لأن الثقافة ، كما ظهر من الأبحاث التي سردتها آنفاً ، من الأمور المعنوية فلا تتبع الروابط الجغرافية ، ولا تتقيد بقيود المسافات .

لنقارن بين مدينتي مارسيليا وبرشلونه مثلاً : إن هاتين المدينتين تقعان على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وفي جهة واحدة من البحر المذكور . ولكنهما تختلفان بعضهما عن بعض من حيث الثقافة اختلافاً بيناً . لأن مارسيليا من مدن الثقافة الفرنسية في حين أن برشلونه من مدن الثقافة الاسبانية . ولهذا السبب فإن مدينة مارسيليا أكثر شبهاً ـ من هذه الوجهة ـ بمدينة برستْ الواقعة على ساحل الاطلنطي ، من مدينة برشلونه الكائنة على ساحل الأبيض المتوسط . زد على ذلك ، فإن مارسيليا تعتبر ـ من حيث الثقافة ـ أكثر قرباً إلى بعض المدن الكندية الكائنة وراء المحيط الاطلنطي ، من جميع المدن الاسبانية القائمة على ساحل البحر المتوسط . ومدينة برشلونه الاسبانية نفسها تعتبر ـ من حيث الثقافة ـ أقرب إلى مكسيكو الكائنة في القارة الامريكية ، من مدينة مارسيليا الكائنة على ساحل البحر المذكور .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، إذا قارنا الجزر اليونانية بسواحل الأناضول : من المعلوم أن البعض من الجزر اليونانية قريب جداً من السواحل المذكورة ، ولا ينفصل عنها إلا بمضايق صغيرة ، ينزل عرضها في بعض المحلات إلى بضعة كيلومترات . وأما الفرق الثقافي الذي يميز سكنة هذه الجزر من سكنة تلك السواحل ، فهو كبير جداً ، كما هو معلوم لدى الجميع .

فالقول بوجود ثقافة تستحق التسمية باسم ثقافة البحر الأبيض المتوسط ، ـ أو بإمكان وجود مثل تلك الثقافة ـ مما لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

وأما إذا نقلنا البحث إلى الحضارة، فتساءلنا : « هل توجد حضارة تستحق التسمية باسم حضارة البحر المتوسط ؟ » فالجواب على ذلك يكون : نعم . قد وجدت حضارة تستحق التسمية بهذا الاسم ، ولكن ذلك كان في الماضي ، إن تلك الحضارة كانت مرحلة من المراحل التي اجتازتها الحضارة العصرية التي تغمر العالم الآن ؛ إنها غابت في أغوار الماضي ، وتباعدت منا معنى ومادة ؛ فالالتفات إليها والعمل لها ، يكون بمثابة « الرجوع إلى الوراء » رجوعاً لا يجوز أن يرضى به أبناء هذا الجيل .

- ٢ -

اسمحوا لي الآن أن أستعرض أهم المراحل التي اجتازتها الحضارة البشرية ، لكي أظهر منزلة « حضارة البحر المتوسط » بين المراحل المذكورة :

لقد بدأت الحضارات التاريخية على ضفاف الأنهر الكبيرة ودلتاواتها . فحضارات وادي الرافدين ووادي النيل التي تؤلف أقدم منابع الحضارة كانت من جملة هذه الحضارات ا لنهرية .

ثم أخذت تتكون بعض الحضارات على سواحل بعض البحار ، وكانت سواحل البحر المتوسط من أخصب وأوفق البيئات لازدهار أمثال هذه الحضارات . والحضارات الفينيقية والايجية كانت من أقدم وأرقى هذه الحضارات البحرية .

وبعد ذلك نشأت وازدهرت الحضارة اليونانية ، مستفيدة من نتائج جميع هذه الحضارات القديمة ؛ وانتشرت على مختلف الجهات من سواحل البحر المتوسط ، كما أنها امتدت نحو الشرق ، إلى أن اتصلت بحضارة الهند .

واعقبتها الحضارة الرومانية ، وبسطت نفوذها وسيطرتها على سواحل البحر المذكور ، فأصبحت بذلك حقيقة بالتسمية باسم « حضارة البحر الأبيض المتوسط » .

ثم قامت بعد ذلك ، الحضارة العربية الأخيرة ، وازدهرت فوق ديار الحضارة الرومانية السالفة الذكر . إنها امتدت امتداداً كبيراً نحو بعض البلاد الآسيوية ومع هذا ، لم تخرج ـ من حيث مراكزها الأساسية ـ عن نطاق حضارة البحر الأبيض المتوسط .

غير أن الأحوال تطورت تطوراً كبيراً وسريعاً ، منذ بزوغ عهد الانبعاث : فقد أخذت مراكز الحضارة الأساسية ، تتباعد شيئاً فشيئاً عن سواحل البحر المذكور ، إلى

أن استقرت تدريجياً في مختلف الأقسام الغربية من القارة الاوروبية منذ بداية القرون الأخيرة ، فلم يعد من المعقول - بعد هذا التطور الأساسي - الاستمرار على نسبة الحضارة إلى البحر المتوسط ، فصارت تسمى هذه الحضارة الجديدة باسم « الحضارة الغربية » أو « الحضارة الأوروبية » .

ولكن تطورات الأحوال لم تقف عند هذا الحد أيضاً . فإن هذه الحضارة الأوروبية ، أخذت تشع على القارة الأمريكية ، وتكوّن فيها مراكز حضارية جديدة . إن حضارة هذه القارة الجديدة ، ظلت مدة من الزمن تابعة إلى الحضارة الأوروبية . غير أنها أخذت بعد ذلك تلعب دوراً هاماً في ترقية هذه الحضارة ، إلى أن دخلت في عداد عواملها الأساسية . فأصبح عندئذ اسم « الحضارة الأوروبية » أو « الحضارة الغربية » أيضاً غير ملائم للتعبير عن الحضارة الجديدة تعبيراً صحيحاً . فقد رأى بعض المفكرين تسمية الحضارة - بعد وصولها إلى هذه المرحلة - باسم « الحضارة الأوقيانوسية » .

غير أن تطورات الأحوال استمرت بعد ذلك أيضاً بسرعة خارقة ، فانتشرت هذه الحضارة إلى سائر أقطار العالم . فلم يبق أي مبرر كان لنسبة الحضارة إلى قارة من القارات أو بحر من البحار ، فأصبح من الأوفق تسميتها باسم مجرد عن الدلالة المكانية . فوصلت الحضارة الآن إلى مرحلة صار معها من الضروري تسميتها باسم « الحضارة العصرية » أو « حضارة القرن العشرين » .

ويظهر من هذه النظرة السريعة ، أن حضارة البحر المتوسط ، هي مرحلة الحضارة التي كانت وصلت إليها البشرية ، قبل القرون الأخيرة ، وقبل الانقلابات العظيمة التي حدثت خلال هذه القرون . إنها بقيت وراءنا وأصبحت بعيدة عنا .

ويجب أن لا يغرب عن بالنا ، أن هذا البعد ، لا يمكن أن يقاس بعدد القرون التي مرت على المرحلة المذكورة . لأن هذه القرون - على قلة عددها - كانت مليئة بالتطورات السريعة والانقلابات الأساسية ، التي زادت الهوة بيننا وبينها زيادة هائلة .

ونحن نعيش الآن في عهد خارق السرعة ، أصبح الإنسان يشهد خلال حياته القصيرة ، من التطورات والانقلابات ما لم تره البشرية - في سالف العصور - خلال سلسلة طويلة من الأجيال .

ويجب علينا أن لا ننسى أن حضارة البحر المتوسط - التي ذكرناها آنفاً - ما كانت تعرف شيئاً عن الميكروسكوب والتلسكوب والتلغراف والتلفون ، ولا عن الفوسفور والبنزين والألومنيوم والراديوم والنايلون . إنها لم تتمتع بخدمات البواخر والقطارات والسيارات والطيارات ، كما أنها لم تشهد شيئاً عن الحركات العلمية والفكرية التي

انتجت هذه الاختراعات ، ولا التي نتجت منها . ولم تدرك شيئاً عن الانقلابات الاجتماعية التي رافقت هذه الحركات أو أعقبتها .

ولهذه الأسباب كلها نستطيع أن نؤكد أن حضارة البحر الأبيض المتوسط ، كانت قاصرة وهزيلة جداً بالنسبة إلى الحضارة التي تعاصرها الآن . ونستطيع أن نقول ـ لذلك ـ بدون تردد ، إن توجيه الأنظار إلى تلك الحضارة ، يكون بمثابة الدعوة إلى حركة ارتجاعية صريحة .

لا ريب في أنها كانت راقية جداً بالنسبة إلى زمانها ، وكانت تحتوي على عناصر ثمينة جداً بالنسبة إلى سابقاتها ، غير أنه مما لا ريب فيه أيضاً ، أن كل ما كان فيها من قوة الانتاج والاثمار ، قد اندمج في الحضارة الغربية ، وأصبح من أجزائها الأصلية ؛ فلم يبق ثمة حاجة للرجوع إليها ، ومحاولة الاستفادة منها .

إننا نعيش في القرن العشرين ، فيجب علينا أن نبذل كل ما في استطاعتنا لاقتباس حضارة هذا القرن ، بأرقى أشكالها ، ومن أقوى مراكزها ، ومن أحسن مصادرها . . دون أن نقصر أنظارنا على آفاق البحر الأبيض المتوسط .

ويجب علينا أن لا ننسى أن هذا البحر لم يعد « الوحيد » ولا « المركز الرئيسي » للحضارة الراقية ، كما كان في سالف الأزمان .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن وسائل المواصلة بين مختلف البلدان تطورت منذ قرن تطوراً هائلاً ، ولم يبق معه خطورة كبيرة للاعتبارات الجغرافية التي كانت تحدد آفاق نظر أسلافنا . والموانىء الجوية التي أنشئت في مختلف أنحاء العالم ـ والتي لا تزال تتوسع وتزداد سنة فسنة بل يوماً فيوماً ـ صارت تنافس الموانىء البحرية في كثير من الأمور ، فصار الجو يلعب في حياة الأقوام وعلاقاتها دوراً فعالاً ، أهم بكثير من الدور الذي كانت تلعبه البحار في الأزمنة الماضية .

لا ننس أننا الآن نستطيع أن نذهب إلى القاهرة في مدة أقصر من المدة التي كان يقضيها أسلافنا للوصول إلى عاليه . ونستطيع أن ننتقل إلى بغداد في مدة أقل من التي كانت ضرورية للوصول إلى صوفر ؛ حتى أننا نستطيع أن نذهب إلى أمريكا ، في مدة لا تزيد على المدة التي كانوا يقضونها للسفر إلى دمشق الشام . والمدة التي كان يقضيها أسلافنا لقطع البحر المتوسط طولاً تكفي الآن للطواف حول الكرة الأرضية مرات عديدة . وزد على ذلك كله ، أننا أصبحنا الآن نستطيع أن نسمع الأصوات التي تصدر من جميع أنحاء العالم ـ من نيويورك ، ولندن ، وبرازافيل ، وموسكو ، ودلهي ، وطوكيو ـ في وقت واحد وفي لحظة واحدة .

١٢ ـ ١٧٥٩

فمن يسعى ويدعو في هذه الأيام ألى توقيف أنظار أبناء هذه البلاد ، على شواطىء البحر المتوسط ـ بالرغم من هذه التطورات الأساسية التي شرحتها ـ يكون قد بقي بعيداً جداً عن تفهم روح العصر ، وعن تقدير ماهية الحضارة .

ـ ٣ ـ

وهنا أرى من المفيد أن انتقل قليلاً من أبحاث الحضارة ، إلى ميادين التجارة ، لألفت الأنظار إلى الخطط التي يتبعها التجار في هذا المضمار :

كلكم تعلمون أن التجار ، عندما يفكرون في استيراد البضائع ، لا يوجهون أنظارهم إلى قطر واحد على وجه الانحصار . بل إنهم يبحثون عن البضائع التي يحتاجون إليها ، في جميع أسواق العالم ، بدون استثناء . إنهم لا يقصرون معاملاتهم ببلاد البحر المتوسط ، مثلاً ، بل يوسعونها حتى أقصى الشرق من جهة ، وأقصى الغرب من جهة أخرى . وإذا ما حدث ـ في بعض الأحيان ـ ما يضطر البلاد إلى تحديد نطاق هذه المعاملات ، يعتبرون ذلك من الكوارث الاقتصادية والتجارية ، ويتمنون بكل قواهم زوال تلك الظروف الطارئة ، لتحرير التجارة من ربقة الانحصار .

أفلا يجدر برجال الفكر في هذه البلاد ، أن يقتدوا بهؤلاء التجار في هذا المضمار ؟

وما دمت قد تطرقت إلى التجارة ـ وضربت لكم مثلاً بها ـ ، اسمحوا لي أن أخطو في هذا الطريق بضع خطوات أخرى :

كلكم تعلمون أن البضائع التي يستوردها التجار من خارج البلاد كثيرة ومتنوعة جداً .

والبعض منها مما يستعمل مباشرة ؛ دون تعديل أو تكييف ، مثل الجوارب والفانيلات .

ولكن البعض الآخر مما لا يستعمل إلا بعد أعمال إضافية خاصة ، يقوم بها أهل البلاد . مثل الأقمشة التي يفصلها ويخيطها الخياطون في الأسواق وربات المنازل في الدور ، لصنع الملابس المختلفة حسب حاجات الناس ورغباتهم ، مع مراعاة عاداتهم وأذواقهم .

وهناك صنف آخر ، مما لا يستعمل إلا كآلة وواسطة للأعمال المختلفة ، مثل المطرقة والمنشار والكماشة التي يستعين بها النجارون لصنع الأشياء والمنجورات

المتنوعة . . ومثل المكائن الزراعية التي يستخدمها الفلاحون لحرث الأرض وحصاد المزروعات .

ولا أراني في حاجة إلى القول : أن التقدم الاقتصادي يتطلب الاقلال من استيراد النوع الأول من البضائع والإكثار من النوع الأخير منها .

إني أرى أن الاقتباس في ميادين الحضارة ، لا يخلو من الشبه بالاستيراد في عالم التجارة .

إني لا أجهل بأن هناك فرقاً جوهرياً بين استيراد البضائع واقتباس العلوم . لأن الاستيراد لا يتم إلا مقابل تصدير نقود أو بضائع أخرى ، في حين أن الاقتباس لا يحتاج ألى عوض ، ولا يتعرض إلى ما يسمى باسم الاستهلاك ، كما أن عالم العلم والحضارة لا يعرف شيئاً يشبه « الميزان التجاري » الذي يشغل بال رجال الاقتصاد ويسترعي اهتمامهم على الدوام .

ومع كل هذا ، أرى أني لا أكون من المخطئين إذا قلت : إن الاقتباس ـ مثل الاستيراد ـ يجب أن لا يقتصر على « المنتوجات » وحدها ، بل يجب أن يشمل ـ بوجه خاص ـ « طرائق الانتاج » أيضاً . فلا يجوز لنا أن نكتفي باقتباس العلوم والصنائع نفسها ، بل يجب علينا أن نسعى إلى استمثال « طرائق البحث والعمل » التي تضمن « الانتاج والابتكار » فيها أيضاً .

إننا بهذه الصورة ـ وبهذه الصورة وحدها ، نكون قد استمثلنا الحضارة العصرية استمثالاً حقيقياً . وبهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها نكون قد دخلنا في عداد « الاعضاء العاملين في حضارة القرن العشرين » .

تلاحظون ، أيها السيدات والسادة ، بأنني أدعو إلى الاقتباس ، وأقول بضرورة الاقتباس وأعتقد بأن « الاقتباس » بأوسع واتم معانيه هو السبيل الوحيد للحاق بقافلة الحضارة التي سبقتنا وتباعدت عنا كثيراً .

غير أني أرجو أن تلاحظوا في الوقت نفسه بأنني حصرت هذا الاقتباس بالحضارة وحدها ، ولم أجعله شاملاً للثقافة أيضاً . لأن الثقافة ـ كما قلت قبلاً ـ لم تكن من الأمور التي يمكن اقتباسها ونقلها من الخارج نقلاً ، بل هي من الأمور التي لا بد من تكوينها في النفوس تكويناً .

ولا أود أن أقول بذلك ، إننا لا نستطيع أن نستفيد من ثقافات الأمم الأخرى

بوجه من الوجوه . إنما أقول : إن كل ما نعمله في هذا السبيل يجب أن لا يخرج عن نطاق الأعمال التي يقوم بها الزارعون لتنمية النباتات وتكثيرها .

إذ من المعلوم أن النباتات تعيش وتنمو وتتكاثر بفضل « أفاعيل داخلية » خاصة بها . وأما النور والمطر والسماد ، وجميع أنواع الأعمال الزراعية ، فهي بمثابة وسائط وعوامل خارجية ، تساعد على إثارة هذه الأفاعيل الداخلية وتوجيهها وتقويتها .

واسمحوا لي أن أعود هنا أيضاً إلى قضايا الاستيراد ، التي تكلمت عنها قبلاً : تعلمون بأننا نستورد ـ أحياناً ـ في جملة ما نستورده من البلاد الأخرى بعض البذور والفسائل والاغراس . إننا نزرعها في حقولنا ، ونغرسها في حدائقنا ونطعّم بها أشجارنا وأزهارنا . . . ثم نأخذ من هذه المزروعات والمغروسات ، بذوراً وفسائل جديدة ، نستعملها لتكثير أنواعها دون أن نحتاج إلى استيراد بذور وأغراس من نوعها مرة أخرى .

وكلكم تعلمون أن من بين الأزهار والأشجار المنتشرة في حدائق هذه البلاد عدداً غير قليل من التي أتت من الخارج فيما مضى في حالة بذور وأغراس . إنها تكاثرت وتأقلمت في هذه البلاد ، وغدت من نباتاتها ، وأصبح شأنها شأن سائر النباتات الأصلية التي لا نعرف شيئاً كثيراً عن منشأها .

إنها تعتبر الآن من نباتات هذه البلاد وإن كانت متحدرة من بذور وأصول أتت من الخارج في سالف الأزمان .

إن قصة هذه الأزهار والأشجار ؛ تمثل في نظري قصة الثقافة وثمار الثقافة أحسن تمثيل .

إنني شبهت الثقافة ـ من هذه الوجوه ـ بالأزهار والأشجار التي تنمو في البلاد . وإذا أردت الاسترسال في سبيل التشبيه والتمثيل وجب عليّ أن أقول : إن اللغة بمثابة التراب الذي يحتضن البذور والجذور ويغذي الازهار والأشجار .

ولما كانت لغة هذه البلاد عربية ، فإن ثقافتها أيضاً ستكون عربية ، وستشترك هذه البلاد في أمور الثقافة مع سائر البلاد العربية ، لا مع أقطار البحر المتوسط .

وسيساهم أبناء هذه السواحل وهذه الجبال ـ مع أبناء سائر الأقطار العربية ـ في تكوين ثقافة عربية راقية ، تنمو وتزدهر سنة عن سنة ، مغمورة بأنوار العلوم العصرية وفيوض الحضارة العالمية .

إنني أعتقد أن ذلك سيتم حتماً ، على الرغم من جميع الجهود التي قد يبذلها البعض ؛ في سبيل توقيف هذا التيار العام ومعاكسة هذا التطور الطبيعي .

إنني أجزم بذلك . كما أجزم أن الشمس ستشرق غداً صباحاً من هذه المدينة ، وأن الطقس سيزداد حرارة في الشهور القادمة ، وأن الأشجار التي نراها في الحدائق. ستورق وتثمر . . . وفق طبائعها المعلومة .

ماهي القومية؟

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٣)

ما هي القومية؟

ابحاث ودراسات
على ضوء الاحداث والنظريات

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق نشر الطبعة الخاصة محفوظة للمركز
طبعة خاصة(*)

بيروت : نيسان / ابريل ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥٩ .

المحتويـــات

الوقائع والأحداث (نظرات عامة) ٧

التعريفات والنظريات (نظرات عامة) ٢٧

القوميـــة واللغـــة ٤٣

ارتباط القومية باللغة ٤٥

مناقشة الاعتراضات والانتقادات التي تحاول

الاستناد على بعض الواقعات ٦٥

١ ـ نظـرة عامـــة ٦٥

٢ ـ المناقشـــة السابقـــة ٦٦

٣ ـ الأمثلة الحديثة ٦٨

٤ ـ الأمثـلة القديـــة ٧٣

أ ـ النمســا (أوستريـا) ٧٣

ب ـ بلجيكـــا ٧٧

ج ـ ســـويســـرا ٨٥

د ـ الولايات المتحدة الامريكية ٨٩

هـ ـ أمريكا اللاتينية ٩٤

القومية ومشيئة التعايش المعشري ٩٧

١٣ ـ ١٧٦٩

النقاش حول الألزاس ٩٩
نظرية أرنست رينان ١٠٢
ملاحظاتي على آراء أرنست رينان ١١١
آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها ١٢١

القوميـة والحيـاة الاقتصاديـة ١٢٩
القومية والمصالح الاقتصادية (نظرات عامة) ١٣١
القومية والحياة الاقتصادية (نظرية ستالين) ١٣٩
القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين ١٥٣

القوميـة والديـن ١٥٩
القومية والدين في البلاد الأوروبية ١٦١
القومية والدين في البلاد العربية ١٦٩
جمال الدين الأفغاني : رأيه في الوحدة الإسلامية ١٧٧
جمال الدين الأفغاني : آراؤه في القومية ١٨٥
علي عبد الرازق : رأيه في الخلافة والحكومة في الإسلام ١٩٧
ذيل : خلافة آل عثمان ٢٠١
القومية العربية والديانة الإسلاميـة ٢٠٥
كلمة ختامية في نتيجة الأبحاث ٢١٠

١٣ - ١٧٧٠

الوقائِع والأحدَاث

(نظرات عامة)

\- ١ -

أ ـ لقد اتفقت كلمة الباحثين على تسمية القرن التاسع عشر ، باسم « عصر القوميات » ، وذلك بالنظر إلى اتجاهاته السياسية الأساسية .

لأن الأحداث السياسية الهامة التي غيرت معالم خارطة أوروبا السياسية خلال القرن المذكور ، إنما حدثت من جراء تغلغل الفكرة القومية في نفوس الأمم الأوروبية ، وانتصار مبدأ « حقوق القوميات » في الميادين الدولية .

فإن « القومية » ما كانت تلعب دوراً يذكر في تكوين الدول وتخطيط حدودها ، قبل القرن المذكور .

كان في أوروبا عدة أمم موزعة بين دول مختلفة ، وبعكس ذلك ، كانت عدة دول مسيطرة على أمم مختلفة .

وحدود الدول كانت تتقرر ـ في أغلب الأحوال ـ بنصوص المعاهدات التي تعقد بعد الحروب ، القصيرة أو الطويلة ، وكانت تتغير ـ في بعض الأحوال ـ دون حرب وقتال ، من جراء زواج الملوك أو وفاتهم في ظروف خاصة ، تكتسب خطورة ، حسب أحكام قوانين وراثة العرش ، في الممالك المختلفة .

ولذلك ، كثيراً ما كانت تنتقل بعض البلاد من حكم مملكة إلى حكم مملكة أخرى ، عن طريق الفتح أو الصداق أو الميراث ، دون أن يلتفت إلى طبيعة سكانها ، وعلاقتهم بسكان المملكة التي تنفصل عنها ، أو التي تنضم إليها .

ولذلك قلما كانت الدول تنطبق على حدود القوميات .

ب ـ من المعلوم أن حروب نابليون وفتوحاته ، في أوائل القرن التاسع عشر ، قد غيرت كثيراً من معالم خارطة أوروبا السياسية . إنها قضت على عدة دول قديمة ، وأنشأت عدة دول جديدة . ولكنها في كل ذلك أيضاً لم تلتفت إلى طبيعة سكان البلاد التي تؤلف هذه الدولة أو تلك .

والدول المتحالفة التي حاربت نابليون ، وتغلبت عليه ، بعد حروب طويلة طاحنة ، عندما أخذت على عاتقها « مهمة اعادة تنظيم أوروبا » ، قررت العمل بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية » ، ولذلك أعادت الملوك والامراء إلى عروشهم السابقة ، باستثناء الذين ناصروا نابليون وحاربوا معه الدول المتحالفة .

ولهذا السبب ، ظلت خارطة أوروبا السياسية ، بعد مؤتمر فيينا أيضاً ، بعيدة كل البعد عن الاعتبارات القومية :

ظل الألمان منقسمين بين عشرات الدول والدويلات المستقلة ، وظل الطليان موزعين على ثماني وحدات سياسية ، والبولونيون مقسومين بين ثلاث دول قوية ، واليوغوسلافيون خاضعين إلى حكم دولتين عظيمتين .

وبعكس ذلك : ظلت امبراطورية النمسا تحكم بلاداً شاسعة ، تقطنها أمم مختلفة : المان ، طليان ، مجر ، رومان ، تشيكوسلوفاك ، بولونيون ، يوغوسلاف ، روس .

ومن المعلوم أنه في ذلك العهد ، كانت السلطة العثمانية تضم ـ في قسمها الأوروبي وحده ـ ست قوميات مختلفة : يونان ، بلغار ، ألبان ، يوغوسلاف ، رومان ، أتراك .

كما أن بريطانيا العظمى كانت تسيطر ـ في أوروبا نفسها ـ على ايرلندا من ناحية ، وعلى الجزر اليونانية الواقعة في بحر الادرياتيك من ناحية أخرى .

وأما روسيا ، فكانت تجمع تحت حكمها ، قوميات أوروبية عديدة ، أهمها : الفنلنديون ، والبولونيون ، والاوكرانيون . . .

(وكل ذلك : بقطع النظر عما كانت تحكمه هذه الدول من البلاد الكائنة خارج القارة الأوروبية) .

وخلاصة القول : أن حدود الدول في أوروبا ظلت ـ بعد مقررات وتشكيلات مؤتمر فيينا أيضاً ـ مختلفة عن حدود القوميات ، اختلافاً كبيراً جداً .

ج ـ ولكن في عهد مؤتمر فيينا ، أخذت هذه الأحوال تتبدل بصورة تدريجية ، في

اتجاه ثابت عام : هو الاتجاه نحو تكوين « دول قومية » في جميع أنحاء القارة الأوروبية .

إن المقارنة بين خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد تصفية الحروب النابوليونية مع خارطتها التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، تظهر خطورة هذه التبدلات والتطورات ، بكل وضوح وجلاء .

خلال السنوات التي مضت بين سنة ١٨٢١ وسنة ١٩٢١ :

توحدت المانيا ، فكوّنت امبراطورية قامت مقام الدول والدويلات الألمانية الكثيرة .

توحدت ايطاليا ، بعد أن حررت جميع أقطارها من الحكم الأجنبي ومن حكم الملوك والامراء الاقليميين .

استقلت بولونيا ، ووحدت أقطارها الثلاثة التي كانت مقسمة بين روسيا وألمانيا والنمسا .

تكوّنت دولة يوغوسلافيا ، ووحدت أقطارها التي كانت موزعة بين امبراطورية النمسا ، وبين السلطنة العثمانية .

وفضلاً عن ذلك كله ، انفصلت فنلندا عن روسيا ، والنروج عن السويد ، وبلجيكا عن هولندا .

كما تكونت عدة دول جديدة : اليونان ، رومانيا ، بلغاريا ، ألبانيا ، تشيكوسلوفاكيا .

وانفصلت الجزر اليونانية عن بريطانيا العظمى ، وانضمت إلى الدولة اليونانية .

ومقابل ذلك : انقرضت امبراطورية النمسا والمجر ، وتوزعت البلاد التي كانت تابعة لها ، بين سبع دول مختلفة .

كما انقرضت السلطنة العثمانية ، وتوزعت بلادها الأوروبية بين خمس دول مختلفة ، فضلاً عن جزئها الذي بقي تابعاً للجمهورية التركية ، التي قامت مقام السلطنة المذكورة .

إن كل هذه التبدلات والتطورات العظيمة إنما حدثت وفق مقتضيات « مبدأ القوميات » :

استقلال الامم عن الدول الأجنبية التي كانت تحكمها .

اتحاد الامم التي كانت مجزأة ، وموزعة بين دول عديدة .
وبعكس ذلك : تفكك أوصال الدول التي كانت تحكم أمماً مختلفة .
وبتعبير أقصر : تكوّن الدول القومية .

ـ ٢ ـ

أ ـ غني عن البيان أن هذه التطورات والتقلبات السياسية الهامة ، لم تحدث كلها مرة واحدة ، وبصورة فجائية ، بل أنها حدثت في تواريخ مختلفة ، بين انتهاء الحروب النابوليونية وبين نهاية الحرب العالمية الأولى . وذلك بعد سلسلة طويلة من التطورات والأحداث الفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن الثورات والحروب الداخلية والخارجية .

ويمكننا أن نقسم هذه التطورات والاحداث التي أدت إلى تكوين الدول القومية إلى ثلاثة أنواع أساسية :

(١) نشوء الوعي القومي عند الامم الأوروبية المحكومة والمجزأة ، واشتداد نزوع تلك الامم وتحمسها إلى الاستقلال والاتحاد .

(٢) قيام التنازع بين الامم المحكومة والدول الحاكمة ، ونشوب الثورات والحروب بينها من جراء ذلك .

(٣) تدخل الدول الأوروبية الأخرى في هذه المنازعات ، تأييداً للأمة الثائرة ، أو تعضيداً للدولة الحاكمة ، حسب ما تقتضيه السياسة التي تقررها لنفسها أمام هذه الأحداث .

ومن الطبيعي أن هذه الأمور كلها اختلفت من أمة إلى أمة ، ومن دولة إلى دولة ، ومن عهد إلى عهد ، كما أنها استغرقت وقتاً قصيراً أو طويلاً ، حسب أحوال الأمم والدول المعنية بالأمر ، وظروفها الخاصة[1] .

ب ـ إن أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية كانت البلاد الألمانية . لأن الألمان كانوا قد أحرزوا مكانة سامية جداً في ميادين العلم والأدب ، ولكنهم ظلوا ضعفاء ـ بكل معنى الكلمة ـ في ميدان السياسة ، لإنقسامهم إلى دول ودويلات كثيرة .

والنتائج الخطيرة التي تنجم من مثل هذا الانقسام ، قد ظهرت إلى العيان خلال

(١) يجد القراء تفاصيل وافية عن ذلك في كتابي : محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ط ٤ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) .

الحروب النابوليونية . فكان من الطبيعي أن تنشأ الفكرة القومية ، وتترعرع وتتقوى بسرعة كبيرة ، في البلاد الألمانية ، بعد النكبات التي توالت عليها خلال تلك الحروب . وكان من الطبيعي أن ينتشر فيها « الايمان بوحدة الأمة الألمانية » ، وكان من الطبيعي أن يدفع هذا الايمان مفكري المانيا وساستها إلى مكافحة النزعات الاقليمية ، المتولدة من تعدد الدول الألمانية ، بكل قوة وحماس .

ولهذه الأسباب ، نجد أن أهم الابحاث والنظريات المتعلقة بقضايا « القوميات » قد نشأت في ألمانيا . كما نجد أن معظم دعاة القومية وزعمائها في مختلف البلاد الأوروبية ، قد تلقوا أول دروس القومية ، من مفكري الأمة الألمانية وكتّابها .

ج ـ إن ايطاليا كانت تشبه المانيا ، بهذا الاعتبار : فهي أيضاً صارت من أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس .

وأما النمسا وروسيا ، فكانت ـ بعكس المانيا وايطاليا تماماً ـ أشد الدول مقاومة للفكرة القومية ، وأقساها ضراوة في محاربتها .

وذلك لأن كل واحدة من هاتين السلطتين كانت تحكم عدة أمم مختلفة . فكان من الطبيعي أن يدرك ساستها بأن الفكرة القومية ، لو انتشرت بين رعاياها لزعزعت أسس تكوينها زعزعة شديدة ، ولعرضت كيان السلطة إلى أشد الأخطار .

ولذلك نجد أنهم يقمعون الحركات القومية التي تقوم في بلادهم ، بكل عنف وقسوة ، ويستنكرون ما يقوم منها في سائر البلاد الأوروبية أيضاً أشد الاستنكار .

وعندما قام الشاعر اليوناني « ريفاس » يدعو مواطنيه إلى الثورة والاستقلال ـ وكان مقيماً في بلاد النمسا ـ بادرت الحكومة المذكورة إلى اعتقاله ، وسلمته إلى الدولة العثمانية ، التي شنقته في بلغراد ، وذلك لوأد هذه الثورة قبل اندلاعها .

وعندما قام « ايبسيلانتي » بثورة على الدولة العثمانية في رومانيا ، أصدر قيصر روسيا بياناً ، استنكر فيه الثورة المذكورة بأصرح العبارات .

ولكن عندما قامت الثورة في بلاد اليونان نفسها ، تعرضت السياسة الروسية إلى امتحان عسير ، وأزمة حادة .

روسيا ما كانت تحبذ ثورة الشعوب على دولهم المتبوعة ، من حيث الأساس . ولكن الرأي العام الأوروبي كان قد أظهر عطفاً شديداً نحو ثورة اليونان ، وحمل الحكومات على مساعدتها بشتى الأساليب ، وذلك لما كان للثقافة اليونانية القديمة ، ولتاريخ اليونان القديم من التأثير العميق على نفوس المثقفين ، في مختلف البلاد

الأوروبية . فما كان يمكن لروسيا أن تقف موقف المتفرج على هذه الثورة ، وتترك اليونانيين يتلقون العطف المعنوي والعون المادي من سائر الأوروبيين ، ويصبحون مدينين لهؤلاء بدين معنوي ثمين . ولا سيما أن روسيا كانت تطمح ـ منذ عهد امبراطورتها الشهيرة كاترينا ـ في القيام مقام الامبراطورية البيزنطية . فكان لا بد لها من أن تقدم على مساعدة اليونانيين خلال هذه الثورة . ولهذا السبب ، نجد أن روسيا انتهت ، بعد شيء من التردد ، إلى مساعدة اليونانيين مساعدة فعلية ، تفوق مساعدة الاوروبيين لها بدرجات : وذلك بشن الحرب على الدولة العثمانية ، واجبارها على الاعتراف باستقلال اليونان : إلا أنها لم تفعل ذلك تأييداً لمبدأ القوميات ، إنما فعلته بحجة « حماية المسيحيين من جور الاتراك » . ولا سيما أن الدولة العثمانية كانت قد منحت روسيا ، بموجب معاهدة كوجوك قاينارجي المعقودة سنة ١٧٧٦ ، حق حماية الارثوذكس التابعين لها . وقد اتخذت روسيا ذلك ذريعة لمساعدة الشعوب البلقانية في ثوراتهم المتتالية .

وهكذا سارت السياسة الروسية حيال قضايا القوميات ، في اتجاهين متخالفين : قمع الثورات القومية التي تقوم عليها ، مع مساعدة الشعوب البلقانية في الاستقلال عن الدولة العثمانية .

من المعلوم أن روسيا قمعت بكل شدة الثورة التي قام بها البولونيون سنة ١٨٣٠ . ثم هددت مفكريهم بتدمير بلادهم « إذا لم يكفوا عن السير وراء أحلام الاستقلال » .

وعندما ثار المجريون على النمسا سنة ١٨٤٩ وعجزت الجيوش النمسوية في التغلب عليهم ، سارعت روسيا إلى نجدة النمسا في هذا المضمار ، فأرسلت جيشاً عرمرماً إلى بلاد المجر ، لإخماد الثورة المذكورة بكل قسوة .

ولكن . . من جهة أخرى ، لقد شنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، عدة مرات ، لضمان استقلال الدول البلقانية عنها ، الواحدة بعد الأخرى .

د ـ وأما انكلترا ، فمن المعلوم أن ساستها لم يألفوا السير على « المبادىء العامة » ، بل اعتادوا العمل على الدوام بما تقتضيه مصلحة بلادهم الخاصة ، دون أن يحاولوا أن يستروا سياستهم هذه ببراقع من « المبادىء الخلابة » .

ولذلك فإنهم أخضعوا خططهم حيال « قضايا القوميات » إلى مقتضيات سياستهم العامة . عارضوها في بعض الأحوال ، وأيدوها في أحوال أخرى ، وقيدوها ببعض القيود في بعض الأحوال ، والتزموا حيالها سياسة الحياد في معظم الأحوال .

لأن سياسة انكلترا في أوروبا كانت تهدف ـ طوال القرن التاسع عشر ـ إلى غايتين أساسيتين :

في غرب أوروبا : الحيلولة دون توسع نفوذ فرنسا في سواحل بحر الشمال .
في شرق أوروبا : الحيلولة دون وصول روسيا إلى سواحل البحر المتوسط .

إن سياسة انكلترا الأوروبية ركّزت أنظارها على هذين الهدفين ، في كل شيء ، بما في ذلك قضايا القوميات ، التي كانت أخذت تجرف الكثير من البلاد الأوروبية جرفاً شديداً .

إن سياسة انكلترا في قضية « فرنسا وبحر الشمال » كانت قديمة وعميقة الجذور ، كانت ملكة بريطانيا قد صرحت لسفير فرنسا في عهد هنري الرابع ، بأنها ترى من الضروري أن تبقى البلاد الممتدة على سواحل بحر الشمال « مستقلة عن كلتا الدولتين » . إذ قالت : « لو حاولت أنا أن استولي عليها ، لغضب أخي ملك فرنسا ، ولو حاول هو أن يستولي عليها لغضبت أنا بطبيعة الحال . . فمن الأوفق لمصلحة مملكتينا ، أن تبقى تلك البلاد مستقلة عنا » .

إن ما حدث في تلك الديار في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، أظهر صواب هذه السياسة ، وحمل ساسة بريطانيا على التمسك بها ، بكل ما لديهم من قوة .

لأن فرنسا بعد ما استولت على بلجيكا وهولندا ، فصارت تسيطر على سواحل بحر الشمال ، أخذت تهدد الجزر البريطانية نفسها . نابليون بونابرت ، بعد ما أحكم سيطرته على تلك السواحل أعلن « الحصار البري » على انكلترا ، وعرّضها إلى خسائر فادحة .

ولهذا السبب ، أصرت انكلترا في مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد سقوط نابليون ، على توحيد أقطار « البلاد الواطئة » ـ بلجيكا وهولندا ـ لتكوين دولة كبيرة ، تحول دون توسع فرنسا في بحر الشمال .

وعندما ثار البلجيكيون على تلك الدولة سنة ١٨٣٠ ، وأعلنوا استقلالهم عن هولندا ، لم ترتح انكلترا لهذه الحركة ، فلم تعترف بهذه الدولة الجديدة إلا بعد أن أخذت من فرنسا عهداً صريحاً بعدم محاولة ضم تلك البلاد إليها ، وبعد أن فرضت عليها ـ أي بلجيكا ـ « الحياد الدائم » تحت ضمان الدول الأوروبية المعظمة .

وعندما قامت الثورة في بلاد اليونان سنة ١٨٢١ ، خشيت انكلترا من أن يؤدي ذلك إلى « اضعاف الدولة العثمانية » ، وبالتالي إلى « توسع نفوذ روسيا » في تلك

البلاد. ولذلك أبت - في بادىء الأمر - أن تؤيد الثورة المذكورة، على الرغم من عطف الرأي العام عليها. ولكنها، بعد مدة، عندما لاحظت اشتداد تحمس الرأي العام الأوروبي إلى مساعدة الثورة بصور ووسائل شتى، رأت من الضروري أن تغير موقفها منها. فقررت نقل «القضية اليونانية» إلى «الميدان الدولي العام»، لكي لا تترك مجالاً لقيام روسيا بعمل منفرد، يزيد نفوذها المعنوي في بلاد البلقان. ودعت الدول إلى عقد مؤتمر في لندن للنظر في هذه القضية. وخلال المفاوضات التي جرت بين الساسة هناك، بذلت جهداً كبيراً لحصر استقلال اليونان في شبه جزيرة مورة ومقاطعة أتيكا، لكي تبقى حدودها بعيدة عن حدود روسيا بعداً كبيراً. كما أنها أصرت على أن لا تجاوز حدودها الشمالية الغربية «خليج ناردا» في الأدرياتيك. وذلك لكي لا تقترب من السواحل المقابلة لجزيرة كورفو وسائر الجزر اليونانية، التي كانت عند ذاك تحت حكم انكلترا واحتلالها، لأنها كانت تدرك بأن وصول حدود دولة اليونان المستقلة إلى تلك السواحل كان يؤدّي إلى انجذاب سكان الجزر المذكورة إليها...

هذا، وبعد حرب القرم، عندما أيقنت انكلترا أن لا سبيل إلى ترك الإمارتين الرومانيتين - مولدافيا وفلاخيا - على حالتهما السابقة، أصرت على الاكتفاء بتوسيع امتيازات الإمارتين المذكورتين، على شرط أن تبقيا تحت سيادة الدولة العثمانية وأن لا تتحدا...

وعندما اشتدت - بعد مدة - حركة الاتحاد بين الامارتين، ظلت انكلترا تعارض ذلك أشد المعارضة. وعندما سأل أحد النواب الحكومة «لماذا لم يسمح للامارتين بالاتحاد، على الرغم من اجماع رأي أهاليهما على ذلك؟» أجاب وزير الخارجية، بكل صراحة وبكل بساطة: «لأن اتحاد الامارتين المذكورتين، ينافي مصالح بريطانيا العظمى».

ويظهر من ذلك، أن الوزير الخطير كان يرى من الطبيعي أن تتغلب مصلحة بريطانيا على «مبدأ حقوق القوميات في تقرير مصيرها»، ولو كان ذلك في بلاد بعيدة عن الجزر البريطانية بعداً كبيراً.

وفي الأخير، عندما انتصرت روسيا على الدولة العثمانية - سنة ١٨٧٨ - واضطرتها إلى ابرام معاهدة سان استفانو المشهورة، هاجت انكلترا على ذلك، لأن المعاهدة المذكورة كانت تقضي بتكوين دولة بلغارية كبيرة، بين نهر الدانوب وبين بحر إيجه، وذلك كان يعني امتداد النفوذ الروسي حتى البحر المذكور. ولذلك عارضت انكلترا المعاهدة المذكورة معارضة شديدة، وألّبت الدول عليها، وعملت على عقد

مؤتمر برلين ، لتسوية الأوضاع الناجمة عن الحرب المذكورة . وفي المؤتمر صرحت ـ على لسان ممثليها ـ بأنها تعارض قيام دولة جديدة على سواحل بحر ايجه ، ونجحت في حمل المؤتمر على تقسيم البلاد العثمانية الممتدة بين نهر الدانوب وبين البحر إلى ثلاث مناطق متوازية : تتكون في الشمالية منها إمارة بلغارية تحت سيادة الدولة العثمانية ، وتنشأ في الوسطى ولاية ممتازة ، تبقى تابعة للدولة العثمانية ، مع التمتع بامتيازات خاصة بها . وأما الجنوبية ـ التي تقع على ساحل بحر ايجه ـ فتعاد إلى حكم الدولة العثمانية المباشر ، دون أن تميز عن سائر بلادها .

وهكذا ، ظلت انكلترا تسير في سياستها الأوروبية على خطة ثابتة ، للعمل بما تقتضيه مصالحها الخاصة ، دون أن تتقيد في ذلك بمبدأ عام ، دون أن تعترف بمبدأ حقوق القوميات اعترافاً صريحاً ، أو تخالف المبدأ المذكور مخالفة تامة .

ومن المعلوم أن سياسة انكلترا الأوروبية أخذت تتغير ـ في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحاضر ـ تغيراً جوهرياً . لأنها ، رأت من الضروري أن تتصافى وتتصادق وتتحالف مع فرنسا ، لمقاومة قوة ألمانيا المتعاظمة في البر والبحر . كما أنها انتهت إلى التحالف مع روسيا أيضاً ـ لنفس الغرض ـ في بداية الحرب العالمية الأولى .

ولكن سياستها في قضايا القوميات ، بقيت ـ عند ذلك أيضاً ـ كما كانت قبلاً ، النظر إليها بمنظار مصالحها الخاصة على الدوام .

هـ ـ وأما فرنسا ، فقد سارت ـ تجاه قضايا القوميات ـ على سياسة تتأرجح بين « المعارضة » وبين « المساعدة » .

وذلك كان نتيجة طبيعية للتنازع الذي كان يقوم بين سياسة فرنسا التقليدية ، وبين مبادىء الثورة الفرنسية :

كانت فرنسا تخشى ، منذ أجيال عديدة ، قيام دولة ألمانية قوية على حدودها الشمالية . ولذلك كانت تسعى على الدوام وراء استكمال التدابير التي تكفل إبقاء البلاد الألمانية على ما كانت عليه من التفتت والانقسام . وقد تتوجت مساعي ساسة فرنسا في هذا المضمار بالنجاح التام ، في عهد لويس الرابع عشر ، باتفاقيات « وستفاليا » المشهورة .

ومنذ ذلك التاريخ ، صارت فرنسا تتمسك بحبال هذه السياسة تمسكاً شديداً . والتعليمات التي كانت توجه إلى ممثليها السياسيين ـ من حين إلى حين ـ كانت تكرر وجوب الاستمرار على العمل في هذا السبيل ، وكانت تصرح بأن « اتحاد البلاد الألمانية يكون خطراً هائلاً ، ليس على سلامة فرنسا وحدها ، بل على سلامة سائر

الدول الأوروبية بأجمعها » .

ومن المعلوم أن « الفكرة القومية » ، كانت تدفع البلاد الألمانية نحو « الاتحاد » . فكان من الطبيعي أن تتوجس فرنسا خيفة من نتائج هذه الفكرة ، فتقف حيالها موقف المعارضة .

فضلاً عن أن فرنسا كانت تطمع في إيصال حدودها الشمالية إلى نهر الراين ، لكي تصبح محاطة بحدود طبيعية من جميع الجهات ، حسب نظريات ذلك الزمان .

وغني عن البيان أن هذه السياسة أيضاً كانت تصطدم بمبدأ « حقوق القوميات » لأن سكان البلاد التي تمتد بين حدود فرنسا الراهنة وبين نهر الراين كانوا ألماناً . فكان من الطبيعي أن تكره فرنسا « الفكرة القومية » ، تحت تأثير هذه الملاحظة أيضاً .

ولكن . . . من جهة أخرى ، من المعلوم أن الفرنسيين قاموا ـ في العقد الأخير من القرن الثامن عشر ـ بثورتهم العظمى . ومجلس الثورة المذكور أصدر تصريحه المشهور في « حقوق الانسان » وأقر مبدأ الحرية لجميع الناس . كما صرح بأن « الشعب مصدر جميع السلطات » . وصار الفرنسيون يتباهون ـ بعد ذلك ـ بنشر هذه المبادىء بين الشعوب .

وغني عن البيان أن هذه المبادىء كانت تستلزم ـ بطبيعتها ـ اقرار مبدأ « حقوق القوميات » .

فكان من الطبيعي أن يتبنى هذا المبدأ كثيرون من رجال الفكر والسياسة ، الذين كانوا قد تشبعوا بمبادىء الثورة الآنفة الذكر .

وقد قال «لافاييت» ، في إحدى الجلسات : « إن القومية الألمانية عزيزة علينا ، نحن الفرنسيين ، بقدر ما هي عزيزة على جرمانيا نفسها » .

وأطرى ميشله ـ في دروسه ـ مبدأ القوميات ، وقال : « على فرنسا أن تكون رائدة لأوروبا في هذا المضمار » .

حتى أن أرنست رينان نفسه ، وصف فرنسا بقوله : « حاملة راية القوميات في العالم » ، وقال : « إن كل قومية تتولد وتنشأ ، يجب أن تتلقى من فرنسا التشجيع والمساعدة » .

وأما « لامارتين » ، فقد خطا في هذا المضمار خطوات أوسع من كل ذلك : فإنه عندما تولى وزارة الخارجية ـ سنة ١٨٤٨ ـ وأذاع بيانه المشهور على الدول ، أشار فيه إلى حركات الاتحاد القائمة في إيطاليا وألمانيا ، وقال : « إن فرنسا لن تعارض تلك

الحركات ، ولن تسمح لسائر الدول أيضاً بمعارضتها . وأما إذا حاولت دولة من الدول أن تعارض تلك الحركات بقوة السلاح ، فإن فرنسا ستجد نفسها مضطرة إلى تعبئة قواتها المسلحة ، للدفاع عن حقوق القوميات المشروعة » .

ولكن . . من المعلوم أن فرنسا لم تبق وفيّة لمبادىء ثورتها العظمى . بل تنكرت لها مراراً ، في شتى الميادين ، وفي مختلف المناسبات .

في الواقع أنها كانت أعلنت ـ سنة ١٧٩٠ ـ بأنها تتجرد عن كل نزعة توسعية وتعتبر حدودها الراهنة « مقررة بالمقدرات الأزلية » . ولكنها ـ بعد مرور بضع سنوات على صدور هذا الاعلان ـ عادت إلى عاداتها القديمة ، وأخذت تندفع في سياسة التوسع والفتوحات بحماس منقطع النظير وخاضت غمار حروب متسلسلة ، بغية فرض ارادتها على جميع شعوب القارة الأوروبية طوال عهد نابليون .

وطبيعي أن هذه النزعات المتضاربة تجاذبت السياسة الفرنسية في اتجاهات مختلفة ، وجعلتها تتأرجح في قضايا القوميات ، بين « التأييد والمساعدة » ، وبين « العرقلة والمعارضة » ، حسب الأحوال والظروف .

إنها أيدت الحركات القومية الاستقلالية التي قامت في بلاد اليونان وفي بلجيكا ، حتى أنها ساعدتها فعلاً أيضاً . كما أنها لم تنفك عن اظهار عطفها الشديد على أماني البولونيين في الاستقلال والاتحاد . ولكنها وقفت موقف التردد والتذبذب إزاء حركات الاتحاد التي قامت في ايطاليا : إنها ساعدت مملكة سادرينيا ـ بقواها العسكرية ـ على تحرير لومبارديا وفينيسيا ، وأيدتها في توحيد الأجزاء الشمالية من ايطاليا . ولكنها اتخذت موقفاً مخالفاً لرغبات الأهالي في قضية روما ، وأرسلت جيشاً لقمع الثورة التي كانت قامت على حكم البابا فيها . وفضلاً عن ذلك لم ترتح فرنسا للحركة التي قام بها « غاريبالدي » من جزيرة صقلية ، بغية توحيد الأقاليم الجنوبية مع الشمالية ، وبذلت شتى المساعي لعرقلة تلك الحركات . وعندما أخذ غاريبالدي يزحف نحو روما ، بعد ما أنجز مهمته في صقلية وفي نابولي ، أمرت جيشها بملاقاته ، وحالت بذلك دون وصوله إلى روما .

ومن المعلوم أن مدينة روما لم تنضم إلى المملكة الايطالية فتصبح عاصمة لها ، إلا بعد انسحاب الجيوش الفرنسية منها ، بسبب نشوب الحرب المعلومة بين فرنسا وبين ألمانيا ، سنة ١٨٧٠ .

وأما في قضايا اتحاد ألمانيا ، فقد وقفت فرنسا موقف المعارضة على طول الخط ، على الرغم من تصريحات بعض الرجال المسؤولين وغير المسؤولين .

إن فرنسا لم تظهر وتعلن معارضتها هذه ، في بادىء الأمر . بل سعت وراء « منع الاتحاد » ، عن طريق التأثير على الدول والدويلات الألمانية ، وتشجيعها على التمسك بما كان لها من كيان سياسي واستقلال تام . ولكنها عندما لاحظت تعاظم تيار الاتحاد في مختلف أنحاء ألمانيا ، وشعرت بضرورة اظهار معارضتها علناً ، حاولت أن تدعم موقفها بمبدأ عام ، فقالت : إن مبدأ القوميات يجب أن يقيد ببعض القيود ، مراعاة للمصالح الأوروبية العامة . وهذه المصالح العامة تتطلب حفظ التوازن الدولي القائم وصيانة الأمن والسلام .

وغني عن البيان أن تعبير « مصالح أوروبا العامة » ما كان إلا ستاراً يخفي وراءه « مصالح فرنسا » نفسها .

ويتبين من كل ذلك : أن فرنسا أيضاً نظرت إلى قضايا القوميات بمنظار مصالحها الخاصة ، وعملت بما تقتضيه تلك المصالح ، وإن كانت قد حاولت أن تستر حقيقة سياستها هذه وراء مبدأ « مراعاة مصالح أوروبا العامة » .

و ـ إن « الفكرة القومية » تغلبت على سياسات الدول المعارضة لها وأخذت شكل تيار جارف ، يقتحم ويهدم كل ما يعترض سبيله من حواجز وسدود ، وغيرت معالم خارطة أوروبا السياسية ، بتكوين « الدول القومية » ، كما شرحنا ذلك في بداية هذا البحث .

ـ ٣ ـ

أ ـ مما يلفت النظر أن الكثيرين من الساسة والمفكرين ، في مختلف أنحاء أوروبا ، لم يقدروا ـ في بادىء الأمر ـ القوة الكامنة في « الفكرة القومية » حق قدرها ، فاستخفوا بها ، وهزئوا بنزعات الانفصال والاتحاد التي كانت تستند إليها .

فقد زعم بعضهم أنها وليدة الوهم والخيال ، وقال بعضهم أنها من الآراء الطارئة التي ستذهب مع الريح . واعتبرها بعضهم الآخر من الآراء الهدامة التي تخلق الفوضى وتحول دون استقرار الأمن والسلام . وأخذ الكثيرون منهم يدعون إلى مكافحة هذه الفكرة ، بكل شدّة ، وبكل اهتمام .

ومن الغريب أنه كان بين هؤلاء عدد غير قليل من صناديد السياسة وكبار المفكرين .

كان السياسي النمساوي الشهير « مترنيخ » يهزأ بفكرة الوحدة الايطالية ويقول : « لا رابطة تربط مختلف الأقطار في ايطاليا غير التسمية الجغرافية » .

والسياسي الانكليزي المعروف « ديزرائيلي » وصف « الفكرة القومية » بقوله : « قد خلقها جماعة من الطلاب المحرومين من المخ ، ومن الأساتذة الموغلين في التعصب » .

وأما السياسي الفرنسي الشهير « تيير » فقد قال عن مبدأ حقوق القوميات : « أنا لا أعرف مبدأ أشد سخافة من هذا المبدأ ، وأقدر منه على الهدم والتخريب » .

والأغرب من ذلك ، أن جماعة من رجال الدين الكاثوليك وصموا « الفكرة القومية » بالكفر والضلال : فإن « السينود » الذي جمع في فيينا خمسة وثلاثين اسقفاً سنة ١٨٤٩ ، بعد أن تقدم بالشكر إلى الامبراطور فرانسوا جوزيف ، الذي « تلقى من السماء رسالته السامية في إدارة وتقوية وتوحيد شعوب الامبراطورية » ، أنهى اجتماعاته بقرار يحكم على مبدأ القوميات ، بالحجة التالية : إن « اختلاف اللغات » الذي يستند عليه مبدأ القوميات ، إنما نتج عن « المعصية والضلال » . وهو « دليل صريح على غضب الخالق الأعلى » .

إنهم أرادوا أن يقولوا بذلك : إن الدين لا يقر بناء الدول على أساس القوميات ، ما دامت القوميات تستند إلى اللغة ، واللغة ما هي إلاّ أثر من آثار « معصية الانسان ، وغضب الخالق » .

ب ـ ولكن بجانب هؤلاء المعارضين ، وأمثالهم العديدين ، ظهر كثيرون من الكتاب والمفكرين الذين أدركوا ما في الفكرة القومية من قوة خلاّقة ، وتنبأوا بالانقلابات التي ستنجم عنها ، ونصبوا أنفسهم للدفاع عنها .

فإن « فيخته » في ألمانيا ـ في إحدى خطبه التي ألقاها سنة ١٨٠٨ ـ شبّه الفكرة القومية بصور اسرافيل : إنها تحيي الأموات .

كانت ألمانيا عندئذ « في حالة أشلاء تبعثرت عظامها في وادي الأموات ، عظام فقدت كل الروابط التي كانت تربط بعضها ببعض ، وتجردت عن كل ما كان يكسوها ويحركها من عضلات وأعصاب . ولكنها ستتجمع وتنتظم وتعود إلى الحياة ، بفضل الوعي القومي الذي سيعمل عمل « صور اسرافيل » يوم البعث والنشور » .

وقد قال الكاتب الفرنسي « هنري مارتن » في كتاب نشره سنة ١٨٤٧ ما يلي :

« إن القوميات لم تشعر بذاتيتها شعوراً تاماً وحاداً ، في وقت من الأوقات ، بقدر ما صارت تشعر بها الآن ، وإن كان البعض من أصحاب النظريات قد حكموا عليها بالزوال . إنها لم تؤثر في السياسة العامة ـ وتعمل على تجديدها ـ في وقت من الأوقات ، بقدر ما صارت تؤثر فيها الآن ، بكل قوة وثقل . وهناك علائم صريحة تدل على أن مسألة القوميات ـ بجانب المسائل الاجتماعية ـ

ستتغلب ـ خلال السنوات القليلة القادمة ـ على كل المسائل الأخرى ، في كل القارة الأوروبية ، وعلى أن الدول التي لا تستقي حكمة وجودها من هذا المبدأ ، ستتغير تغيراً جوهرياً أو ستتجزأ أو تنحل تماماً » .

والكاتب البلجيكي المشهور « أميل لابولاي » أيضاً قدر قوة الفكرة القومية حق قدرها ، وأدرك ما سينتج عنها حتماً ، إلا أنه نظر إلى تلك النتائج بأنظار يحدوها الخوف والتشاؤم ، حيث قال في مقالة نشرها سنة ١٨٦٨ :

« إني أقف ذاهلاً ومدهوشاً ، عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس » .

ولكن المفكر الألماني الشهير « ماكس نورداو » عبّر عن رأيه في الفكرة القومية بأصرح العبارات وأجسمها ، حيث قال :

« إن الذين فقدوا البصيرة ، هم وحدهم يزعمون أن الفكرة القومية ، هي من الآراء الطارئة التي لا تلبث أن تندثر ، مثل اندثار الموضات » .

وفي الحقيقة « أن الوعي القومي من الأمور التي تحدث بالضرورة وبصورة طبيعية ، في مرحلة معينة من التطور البشري ، في الأفراد وفي الجماهير ، إنها من الظواهر والحوادث الطبيعية التي لا يمكن تأخيرها ولا منعها ، مثل حوادث الجزر والمد في البحر ، وحرارة الشمس في موسم الصيف » .

ومن المعلوم أن الوقائع والأحداث ، أيدت آراء وتنبؤات هؤلاء وأمثالهم الكثيرين .

ج ـ في الواقع أن بعض الكتاب الذين تضررت دولهم من نشوء الفكرة القومية ـ إذ فقدت من جراء ذلك الكثير من امتيازاتها ، واضطرت إلى التخلي عن الكثير من اطماعها ـ وظلوا ينعتون تلك الفكرة بأقسى النعوت ، ويزعمون أنها كانت مثاراً لحروب كثيرة ، حتى أن أحدهم ادعى أن الخسائر التي سببتها الفكرة القومية ، فاقت كثيراً الخسائر التي نجمت عن البارود والديناميت ، وعن سائر وسائط التخريب والتدمير .

ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر : أن الحروب التي نشبت من جراء « نشوء الفكرة القومية » ، لا تستحق الذكر بالنسبة إلى الحروب التي نشبت دون أن تمتّ بصلة إلى الفكرة القومية .

كما أنه لا يمكن لأحد أن يشك في أن الأوضاع السياسية التي تقررت في أوروبا ـ من جراء نشوء الفكرة القومية ـ هي أفضل بكثير من الأوضاع التي كانت قائمة فيها قبلاً .

أ ـ ومما هو جدير بالذكر والملاحظة : أن جميع الآراء التي أبديت ، والأبحاث التي نُشرت في « الفكرة القومية » وفي « مبدأ حقوق القوميات » ، خلال القرن التاسع عشر ، كانت تنحصر بالشعوب الأوروبية وفروعها ، ولم تشمل الشعوب الآسيوية والافريقية .

لأن جميع المفكرين الأوروبيين كانوا يزعمون أن تلك الشعوب ليست « متأخرة » فحسب ، بل هي « محرومة من قابلية التقدم والتمدن » أيضاً . ولذلك فهي لا تستحق الحقوق التي تستحقها الشعوب الأوروبية .

حتى الكتّاب الذين كانوا التزموا مبدأ « حقوق القوميات » أشد الالتزام ، وتحمّسوا له أشدّ التحمّس ، لم يخرجوا بآرائهم في ذلك خارج نطاق الأوروبيين ، ولم يسلموا بمثل تلك الحقوق للشعوب الآسيوية والافريقية .

إن أبرز مظاهر هذه الحالة الفكرية ، تجلّت لي في كتاب مطبوع باللغة الافرنسية ، سنة ١٨٦٠ ، في « مبدأ القوميات » .

كان المؤلف « ماكسيمين دولوش » من أشد المتحمسين للمبدأ المذكور : أنه كان في رومانيا ، عندما اندفع أهالي الإمارتين ـ فلاخيا ومولدافيا ـ يطالبون بـ « الاتحاد » ويعملون في سبيل الاتحاد ، على الرغم من مخالفة الدول الأوروبية المعظمة لذلك . وشاهد بعينيه مظاهر ذلك التيار القومي الشديد .

كما أنه كان في إيطاليا سنة ١٨٥٩ ، عندما اندفع الايطاليون ، يصوّتون للوحدة بحماس منقطع النظير . وشاهد بأم عينيه كيف كان الناس يؤلفون قوافل طويلة ، يشترك فيها الشيوخ والشبان ، الرجال والنساء ، من أهل المدن والأرياف . . . ويصفقون للوحدة ، بسرور وابتهاج ، ولذلك نرى المؤلف يسجل في كتابه مناظر هذا الاندفاع بكل تقدير واعجاب ، ويدافع عن حقوق القوميات عن علم وايمان ، حتى أنه يقول بوجوب تحقيق وحدة ألمانيا أيضاً ، مخالفاً في ذلك معظم مفكري فرنسا وكتّابها .

ومع كل ذلك ، نراه ، عندما يذكر شعوب افريقية الشمالية ـ بمناسبة من المناسبات ـ ، يقول بوجوب ادخالها تحت حكم دول جنوب أوروبا ، وبعد أن يقسم المغرب الأقصى ، والأوسط والأدنى ـ مع ليبيا ـ ، بين اسبانيا وفرنسا وايطاليا ، يرى وجوب ادخال مصر تحت حكم اليونان .

ومن الغريب أن « ماكس نورداو » ـ الذي ذكرتُ آنفاً ما قاله عن مبدأ

القوميات ـ أيضاً لم يفكر في تشميل المبدأ المذكور إلى آسيا وافريقيا ، بل قال ـ في إحدى مقالاته عن « المستقبل » : « ان شمال افريقيا سيكون مهجراً ومستوطناً للشعوب الأوروبية ، وأما سكانه الحاليون ، فسيدفعون نحو الجنوب إلى الصحراء الكبرى . . . إلى أن يفنوا هناك . . . » .

ب ـ إن أسباب هذه النزعة الفكرية الغربية ، تعود ـ كما قلتُ آنفاً ـ إلى زعم الأوروبيين بأن شعوب آسيا وافريقيا محرومة من « قابلية التمدن والتقدم » فكان من الطبيعي أن تزول تلك النزعة بزوال ذلك الزعم .

وهذا ، ما بدأ يحدث ، منذ أوائل القرن الحاضر .

ومن المعلوم أن شرف البرهنة على بطلان مزاعم الأوروبيين في هذا المضمار بدلائل فعلية حاسمة ، يعود إلى الأمة اليابانية .

فإنها بنهضتها السريعة والخاطفة ، وبوصولها إلى مصاف أرقى الأمم الأوروبية في مختلف ميادين العلم والحضارة ، خلال بضعة اجيال ، برهنت على أن الشعوب غير الأوروبية ليست محرومة من قابلية التقدم والتمدن ، كما أنها ليست عاجزة عن ايجاد السبل التي تساعدها على التقدم بسرعة مضاعفة ، تكفي لتلافي ما فات عليها خلال سني الركود والتأخر .

والأحداث التي توالت بعد ذلك ، أتت ببراهين جديدة على هذه الحقائق من جهات شتى .

وصار الأوروبيون والأمريكيون يدركون بأنه لا يجوز ولا يمكن حصر « مبدأ القوميات » في حدود بعض الأمم دون غيرها ، وانتهوا إلى التسليم بضرورة تشميل هذا المبدأ على جميع الأمم .

ج ـ إن « ويلسون » الذي كان رئيساً للولايات الأمريكية المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى عمل كثيراً لتعميم « حق تقرير المصير » ، والاعتراف به بالنسبة إلى غير الأوروبيين .

إلا أن المبادىء التي بشر بها وعمل من أجلها ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها ، ظلّت مبتورة ، لسببين أساسيين :

أولاً : إن حق تقرير المصير لم يقرر إلا بالنسبة إلى الشعوب الآسيوية والافريقية التي كانت تابعة إلى الدول المغلوبة . وأما التي كانت تابعة إلى الدول المنتصرة ، فقد تركت محرومة من هذا الحق .

ثانياً : إن حق تقرير المصير الذي اعترف به للشعوب الآنفة الذكر ، علق على نظام الانتداب ، وهذا النظام ـ بالشكل الذي نفذ به فعلاً ـ صار ستاراً يخفي وراءه سيطرة المستعمرين وجشعهم الاستغلالي البغيض .

فإن الأسباب الموجبة لتقرير نظام الانتداب كانت تتلخص بما يلي :

« إن الشعوب المتأخرة يجب أن تمنح حق تقرير مصيرها وإدارة نفسها بنفسها . ولكنها في حالتها الحاضرة متأخرة ، فيجب أن توضع ـ لمدة من الزمن ـ تحت انتداب دولة راقية ، تقوم برعايتها وارشادها ، إلى أن تبلغ مرتبة النضوج الاجتماعي والسياسي الضروري للاستقلال » .

يتبين من ذلك : أن هذا النظام كان بمثابة الاقتداء بنظام « الوصاية على القاصرين » المعروف في كل البلاد . أنه كان يشبه الشعوب المتأخرة بالقاصرين . ويعيّن لكل منها وصياً ، يرعى شؤونها إلى حين بلوغها ما يقابل سن الرشد .

غير أن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذا النظام حادت عن الغاية المذكورة ، وأبعدتها عنها بعداً كبيراً .

إذ من المعلوم أن أهم الشروط التي يطلب القاضي توفرها في الشخص الذي سيعهد إليه مهمة الوصاية ، هو أن يكون عطوفاً على القاصر وأميناً على أمواله ومصالحه .

ولكن الانتدابات مُنِحت للدول التي كانت استولت فعلاً على البلاد المنتدبة ، وكانت تخضعها لمصالحها الخاصة ، بعد أن ظلت تطمح في ذلك ، وتعمل من أجل ذلك ، منذ سنين طويلة . وذلك كان بمثابة « نصب الغاصبين أوصياء على القاصرين » ، بعد أن كانوا قد استولوا على أملاك هؤلاء ، غصباً وعدواناً .

ولذلك ، فقد نظام الانتداب كل الفوائد التي كان يذكرها واضعوه .

د ـ ومن كل ذلك ، فإن « الفكرة القومية » أخذت تتغلغل في نفوس الشعوب الآسيوية والافريقية أيضاً . فاضطرَّت الدول الأوروبية والأمريكية ـ شيئاً فشيئاً ـ ، إلى الاعتراف بحق تلك الشعوب أيضاً في تقرير مصيرها ، وذلك بين الحربين العالميتين ، وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية .

فنستطيع أن نقول الآن : إن القرن التاسع عشر كان « عصر القوميات » بالنسبة للشعوب الأوروبية وحدها . وأما القرن العشرون فصار ـ أو سيصير ـ « عصر القوميات » بالنسبة لسائر الشعوب بأجمعها .

التعريفات والنظريات

(نظرات عامة)

١٣ - ١٧٩١

- ١ -

ما هي الأمة ؟

ما هي الصفات الأساسية التي تميّز الأمم بعضها عن بعض ؟

ما هي العوامل التي تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنها أمة واحدة ، ومن ثم تنزع إلى تقوية كيانها الخاص بتكوين دولة خاصة بها ؟

إن الأجوبة التي أعطيت عن هذه الاسئلة ، في الأزمنة المختلفة ، في مختلف البلاد ، من قبل مختلف الباحثين ، والمؤرخين ، والمفكرين والساسة . . . اختلف بعضها ، فكانت متنوعة ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

أولاً ، إن التفكير السياسي العام تطور كثيراً ، خلال القرنين الماضيين . فكان من الطبيعي أن يتطور « مفهوم الأمة » في أذهان الباحثين تبعاً لتطور التفكير السياسي العام .

ثم ، إن قضايا القوميات ما كانت ترتسم أمام أنظار المفكرين على شكل واحد ، في كل البلاد ، كما أنها ما كانت تثير اهتمامهم في درجة واحدة . إذ كانت هناك دول مؤلفة من أمم عديدة ، وأمم موزعة بين دول عديدة ، ودول متجانسة من حيث القومية . وطبيعي أن اهتمام معظم الباحثين في قضايا القوميات اختلف باختلاف أوضاع بلادهم في هذا المضمار .

وفي الأخير . إن قضايا القوميات لم تكن من القضايا النظرية البحته . بل كانت من القضايا التي تتصل بسياسة الدول اتصالاً وثيقاً . ومن المعلوم أن للدول مطامع

ونزعات ، وطبيعي أن قبول هذه النظرية أو تلك ، كان يؤثر في الخطط السياسية تأثيراً كبيراً . وغني عن البيان أن معظم المفكرين والكتّاب كانوا يتأثّرون بنزعات بلادهم ومصالحها ، فيبحثون عن أوفق التعاريف والنظريات لخدمة تلك المصالح والنزعات . ويبذلون مجهوداً كبيراً لتبرير وترويج تلك النظريات .

وأما الباحثون الذين يستطيعون أن يسموا بتفكيرهم فوق أمثال هذه النوازع والاعتبارات ، فكانوا قليلين ، بطبيعة الحال .

ولهذه الأسباب المختلفة ، تعددت التعريفات ، واختلفت النظريات ، وقام حول بعضها أعنف المناقشات .

ولكن الحركات القومية ـ في مختلف البلاد ـ قامت وسارت بدفع القوى الاجتماعية ، وفق ما اقتضته سنن الحياة السياسية ، وانتهت في معظم الأحوال إلى نتائج واقعية ، كانت بمثابة « برهان فعلي » على صحة بعض النظريات وبطلان بعضها الآخر .

ولذلك ، يترتب علينا ، عندما ندرس التعاريف والنظريات المختلفة ، أن نأخذ هذه الأمور كلها بنظر الاعتبار : فنتبع تاريخ نشوء النظرية ، والظروف المحيطة بها ، والمناقشات التي قامت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها . . لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٢ -

أ ـ يحسن بنا أن نبدأ استعراضنا للتعاريف والنظريات ، بتعريف يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر : التعريف المسطور في « الانسيكلوبيدي » Encyclopedie ـ أي : الموسوعة ـ المشهورة التي نشرت تحت إشراف « ديدرو » Diderot و « دالامبير » D'Alambert .

ومن المعلوم أن الموسوعة المذكورة تعتبر أصدق مرآة للتفكير العلمي والفلسفي والسياسي الراقي ، الذي كان سائداً في محافل الباحثين ، في ذلك الزمان ، ليس في فرنسا وحدها ، بل في أوروبا بأجمعها .

ولذلك يجدر بنا أن نقف قليلاً عند التعريف المسطور فيها .

لقد شرحت « الانسيكلوبيدي » كلمة « الأمة » Nation بما يلي :

« اسم جمع ، يستعمل للدلالة على كمية كبيرة من الناس ، الذين يعيشون على قطعة من

الأرض ، داخل حدود معينة ، ويخضعون لحكومة واحدة » .

كما أنها شرحت كلمة الدولة Etat بما يلي :

« اسم جنس ، يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً ، تحت حكومة واحدة ، في حالة سعادة أو شقاء » .

يظهر من ذلك : أن الانسيكلوبيديين ما كانوا يميزون بين الجماعة التي تؤلف « الأمة » ، وبين الجماعة التي تعرف باسم « تبعة الدولة ورعاياها » .

إن نظرتهم للدولة والأمة ، حسب ما يظهر من هذين التعريفين ، كانت تستلزم اعتبار جميع رعايا الدولة الواحدة أمة واحدة ، بقطع النظر عما قد يكون بينهم من فروق واختلافات من وجوه عديدة . وبعكس ذلك ، أنها كانت تستلزم اعتبار الناس الذين يخضعون لدولتين مختلفتين ، منتسبين إلى امتين مختلفتين ، دون الالتفات إلى ما قد يكون بينهم من مشابهة كبيرة ، بل مجانسة تامة .

مثلاً : إن أهالي برلين وبون وفرانكفورت ، كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم ينتسبون إلى دول مختلفة ، في حين أن أهالي فيينا وبودابست وبراغ وزاغرب كان يجب أن يعتبروا من أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون لدولة واحدة هي امبراطورية هابسبورغ .

وكذلك أهالي روما وفلورنسا ، ونابولي كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم يخضعون لدول مختلفة ، في حين أن الاتراك والأروام ، والعرب ، والبلغار ، والأكراد ، والأرمن ، والألبان . . كان يجب أن يعتبروا أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون إذ ذاك لدولة واحدة ، هي الدولة العثمانية .

وغني عن البيان أن هذه النظرة كانت خاطئة تماماً . إنها كانت وليدة ملاحظات سطحية ، تشبه ـ إلى حد كبير ـ النظرات البدائية التي كانت تخلط بين الحيتان والاسماك ، أو بين الخفافيش وبين الطيور . من المعلوم أنها كانت تعتبر الحيتان من الأسماك ، لأنها تعيش مثلها في البحار ، وكانت تعتبر الخفافيش من الطيور ، لأنها تطير مثلها في الهواء .

إن البحث العلمي يقتضي ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات البشرية في حد ذاتها ، بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة ، وبقطع النظر عما إذا كانت منفردة في الخضوع للدولة ، أو مشتركة مع غيرها في هذا الخضوع .

والحركات القومية في مختلف البلاد قامت على أساس « ثورة الأمم على الدول » ،

واستهدفت في بعض الأحوال انفصال « الأمة » عن « الدولة » التي كانت تحكمها ، وسعت ، في أحوال أخرى ، وراء توحيد شعوب « الأمة » التي كانت موزعة بين « دول » متعددة ، لتكوّن منها « دولة قومية » واحدة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن كل الأبحاث العلمية ، وكل الوقائع التاريخية ، أظهرت خطأ الانسيكلوبيديين في هذا المضمار .

وأصبح الآن من الأمور المسلمة لدى الجميع أن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة .

في الواقع أن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة . ولكن كيان الأمة لا يتوقف على وجود الدولة . والأمة تكون موجودة ، ولو لم تكن قد توصلت بعد إلى تكوين « الدولة القومية » ، التي ترعى شؤونها ، أو ولو كانت قد فقدت الدولة الخاصة بها .

ب ـ ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تظهر إلى أنظار الباحثين في جميع البلاد في وقت واحد .

فإن الألمان ، لاحظوا الفرق بين الدولة وبين الأمة ، قبل الفرنسيين والانكليز . لأن كثرة الدول الألمانية كانت تظهر إلى العيان الفرق بين الانتساب إلى الدولة الواحدة وبين الانتساب إلى الأمة الواحدة . ولذلك اصطلح الألمان على تسمية كل واحد من هذين المعنيين بكلمة خاصة : فصاروا يعبرون عن الانتساب إلى الدولة بكلمة Nationalitat ، والانتساب إلى الأمة بكلمة Volkstum .

ولكن الفرنسيين ، تأخروا كثيراً في ادراك هذه الحقيقة . لأن فرنسا كانت قد وصلت قبلاً إلى حالة « دولة قومية » تقريباً ، والفرق بين « الأمة الفرنسية » وبين « رعايا الدولة الفرنسية » كان قد أصبح ضئيلاً من الوجهة العملية . ولذلك استمر الفرنسيون على تسمية المفهومين بكلمة واحدة ، حتى بعد أن انتبهوا إلى ما بينهما من فروق هامة ، من الوجهة النظرية .

ولذلك لم يتباعد الفرنسيون من تعريف الانسيكلوبيديين إلا بمرور الزمان وبصورة تدريجية .

والاكاديمية الفرنسية ، اقتفت أثر هؤلاء في بادىء الأمر . وعرّفت الـ Nation ، في قاموسها بالعبارات التالية :

« مجموع الأشخاص المولودين في البلاد ـ أو المتجنسين بجنسيتها ـ والعائشين تحت رعاية حكومة واحدة » .

ولكن ، بعد مدة ، شعرت بعدم كفاية هذا التعريف ، فأضافت إليه الفقرة التالية :

« ويطلق كذلك على مجموع المواطنين الذين يؤلفون هيئة اجتماعية ، متميزة عن الحكومة التي تدبر شؤونها » .

وأما ليتره Littré فقد ذكر في قاموسه « الخضوع للدولة » ـ خلال تعريف كلمة الأمة ، إلا أنه صرح بعدم ضرورة ذلك لتكوين الأمة ، إذ بدأ تعريفه بالعبارات التالية :

« مجموعة أناس يسكنون بلاداً واحدة ، ويخضعون أو لا يخضعون لحكومة واحدة . . »

والانكليز سلكوا في هذا المضمار مسلكاً مماثلاً لمسلك الفرنسيين . والانسيكلوبيدية البريطانية ، صرحت خلال تعريفها كلمة Nation بأنه « ليس من الضروري أن تكون معترفاً بها كوحدة سياسية مستقلة » ، وذلك يعني ـ بطبيعة الحال ـ أنه ليس من الضروري أن يكون لها دولة خاصة بها . .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكّد أن التمييز بين الدولة والأمة ، أصبح من الأمور التي يسلم بها جميع الباحثين في جميع البلاد .

ج ـ يرى بعض الكتّاب والباحثين في فرنسا : أن كلمة Nation يجب أن تخصص للدلالة على الأمة التي لها دولة خاصة بها ، وأما الامم التي تكون محرومة من دولة مستقلة ، فيجب أن تسمّى باسم الـ Nationalité .

فإن « رونه جوهانه » R . Johannet الذي نشر خلال الحرب العالمية الأولى كتاباً مفصلاً عن « مبدأ القوميات » التزم هذه التسمية بشدة .

والمؤرخ المفكر « هنري بر » Henri Berr الذي أشرف على نشر « الكليات التاريخية » المعروفة تحت عنوان « تطور البشرية » ـ والذي تولى كتابة مقدمة لكلّ مجلد من مجلداتها ـ هو أيضاً التزم هذا التمييز .. فقال ما يلي في المقدمة التي كتبها للمجلد الباحث عن « يقظة القوميات خلال القرن التاسع عشر » :

« إن ناسيوناليته Nationalité جماعة بشرية ، تنزع : إما إلى تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها ، أو إلى الاندماج في أمة موجودة قبلاً ، بسبب بعض العلائق القائمة بينهما . ولا ينقص الـ « ناسيوناليته Nationalité ـ لكي تصبح « ناسيون » Nation إلا الدولة Etat التي تكون خاصة بها ، أو تكون مقبولة منها ، بحريّة » .

ولكني أعتقد أن التفريق بين الأمة المستقلة والأمة غير المستقلة إلى هذا الحد ،

تعقيد لا مبرر له ولا فائدة منه ، لا من الوجهة النظرية ولا من الوجهة العملية .

لأن الأمة ، قد تفقد استقلالها ـ فتنحرم من الدولة الخاصة بها ـ من جراء استيلاء دولة أقوى منها على بلادها ، ثم تستعيد استقلالها . وتكوّن من جديد دولة خاصة بها ـ بعد مدة قصيرة أو طويلة . وغني عن البيان أن ذلك لا يغير ماهية الأمة ، فلا يستلزم تغيير تسميتها .

فإن الحبشة مثلاً كانت مستقلة حتى سنة ١٩٣٦ ، ولكن في السنة المذكورة استولت جيوش موسوليني على بلاد الحبشة ، وقضت على الدولة الحبشية ـ إلا أن الحبشة استعادت استقلالها خلال الحرب العالمية الثانية فأصبحت ذات دولة خاصة بها .

فإذا عملنا بما يقترحه جوهانه وهنري بر ، وجب علينا أن نقول : إن أهالي الحبشة كانوا في حالة « ناسيون » ثم تحولوا إلى حالة « ناسيوناليته » وفي الأخير عادوا إلى حالة « ناسيون » وكل ذلك في مدة تقل عن عشر سنوات .

أفليس من الأوفق للعقل والمنطق أن نقول بكل بساطة : « الأحباش أمة ، كانت مستقلة ، ثم فقدت استقلالها ، ثم عادت فاستقلت مرة أخرى » ؟

ولكن هناك أمراً أهم من ذلك أيضاً :

من المعلوم أن بعض الامم تكون مجزأة ، وموزعة بين دول عديدة . كما كانت الأمة الألمانية قبل اتحادها ، وكما هي الأمة العربية في الحالة الحاضرة . فماذا يجب أن يسمى كل واحد من هذه الأجزاء المختلفة ، التي تتمتع بدولة خاصة بها ؟

لا كلمة « ناسيون » ولا كلمة « ناسيوناليته » ، بالمعنى الذي يذكره هنري برّ ، تستطيع أن تعبر عن أوضاع هذه الأجزاء . فهل يجب أن نستحدث كلمة ثالثة للدلالة عليها ؟

إني أرى في كل ذلك تعقيداً لا مبرر له أبداً . فأقول : إن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة فصلاً تاماً .

وأكرر القول : بأن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة بها . إلا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة ، كما أنها تبقى « امة » ذات كيان خاص ، ولو فقدت الدولة الخاصة بها ، وتكوّن « امة واحدة » ، ولو تعددت الدول التي ترعى شؤونها . . .

فالأمة شيء ، والدولة شيء آخر .

د ـ قد يخطر على البال هذا السؤال ، في هذا المضمار :

لماذا لم يفرق الانسيكلوبيديون بين الأمة وبين الدولة ، فوقعوا في هذا الخطأ العظيم ، على الرغم من روح التعمق الذي أظهروه في أمور أخرى ؟

إني اعتقد أن سبب ذلك يعود إلى نوع التفكير السياسي الذي كان سائداً خلال القرن الثامن عشر : إن أذهان المفكرين والساسة كانت تهتم ـ قبل كل شيء ـ بالدولة ، وكانت تبحث عن أفضل أشكال الدولة وأوفقها لضمان سعادة الشعب ورفاهيته . كما أنها كانت تدرس حقوق الدولة وواجباتها ، وتتحرى منشأ تلك الحقوق والواجبات . ونستطيع أن نقول ، ان أبحاثهم كانت تحوم حول أمرين : الدولة التي تحكم ، والتبعة ـ أو الرعايا ـ التي تخضع لحكمها . وأما أنواع رعايا الدولة وخصائصها ، فما كانت تثير اهتمام الباحثين وتشغل أذهانهم ، لأنها كلها كانت تتساوى في الخضوع للدولة .

وأما أنواع الشعوب التي تحكمها الدولة الواحدة . . . والشعب الحاكم والشعوب المحكومة . . . وشعب الأكثرية ، وشعوب الأقلية . . . فإن كل ذلك لم يسترع اهتمام الباحثين إلاّ بعد أن تقرر مبدأ « سيادة الشعب » ، وصار هذا المبدأ يسود على شؤون الدولة . عندئذ ، وعندئذ فقط ، أخذ يظهر إلى العيان الفرق بين الدولة وبين الأمة ، وبدأ النزاع بين الأمم والدول ، وقامت الحركات القومية في مختلف البلاد ، بأشكالها المختلفة .

إن الإنسيكلوبيديين كانوا بعيدين عن ذلك العهد .

ـ ٣ ـ

أ ـ إن أشهر وأهمّ تعريفات القومية ، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ، كان التعريف الذي تقدم به « مانتشيني » الايطالي .

كان مانتشيني Mancini هذا استاذاً في جامعة تورينو ، عندما كانت المدينة المذكورة عاصمة مملكة سارდينيا ، قبل الوحدة الايطالية . وقد جعل موضوع درسه الافتتاحي Prelezione ـ الذي ألقاه في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٥١ ـ « الأمة كأساس لحقوق الدول » .

وخلال بحثه في هذا الموضوع ، عرّف « الأمة » بما يلي :

« الأمة مجتمع طبيعي من البشر ، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل ، والعادات ، واللغة . . من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي » .

وهذا كان أول تعريف يحاول تحديد « معنى الأمة » بوجه عام ، بأسلوب علمي صريح .

في الواقع أن « الأمة » كانت صارت موضوع كتابات وأبحاث كثيرة ، قبل ذلك التاريخ أيضاً . وهذه الأبحاث لم تخل من بعض التعريفات .

مثلاً ، « فيخته » Fichte الألماني كان عرّف الأمة الألمانية - سنة ١٨٠٨ - بقوله هي « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » . ولكنه لم يحاول أن يعرّف « الأمة » بوجه عام .

ومدام دوستال Mm De stael الفرنسية كتبت العبارات التالية ، سنة ١٨١٥ :
« إن اختلاف اللغات ، والحدود الطبيعية ، وذكريات تاريخ مشترك ، كل ذلك يتضافر ، بين الناس ، على تكوين هذه الأشخاص الكبيرة التي تعرف باسم الامم » . ولكنها قالت ذلك بصورة عرضية ، خلال وصف ملاحظاتها عن المانيا ، دون أن تتوسع وتتعمق في الموضوع ، ودون أن تحاول الوصول إلى تعريف صريح .

وقد نُشرت بعد ذلك أيضاً كتابات مماثلة لما سبق ، في مختلف البلاد ، بمختلف اللغات . ولكنها - كلها - ظلّت بعيدة عن شكل تعريف صريح وعام .

ولذلك يعتبر مؤرخو الفكرة القومية التعريف الذي قدمه مانتشيني في درسه الافتتاحي الآنف الذكر ، أول التعريفات العلمية التي استهدفت تحديد معنى الأمة وتعيين عناصرها ، بوجه عام .

فيجدر بنا أن نقف طويلاً عند هذا التعريف ، لندرس مضامينه ، دون أن ننسى أنه يعود إلى بداية سنة ١٨٥١ .

ب - إن أول ما يجب ملاحظته في هذا المقام ، أن تعريف مانتشيني لم يرد في مقالة سياسية ، أو خطبة حماسية ، بل إنما ورد في صلب دروس جامعية تتناول المسائل الحقوقية .

في ذلك التاريخ ، كانت النزعات والحركات القومية قد ظهرت وأخذت تعمل بنشاط في كثير من البلاد ، ولكنها ما كانت توصلت إلى نتائج فعلية إلّا في بقعتين صغيرتين من القارة الأوروبية : إحداهما في غرب القارة ، في بلجيكا ، والثانية في شرق القارة ، في بلاد اليونان . وأما في سائر البلاد الأوروبية ، فإنها كانت لا تزال في حالة نزعة وفكرة ، تطالب وتكافح ، وتصطدم بمقاومة الحكومة لها ، بل تتعرض إلى اعتسافاتها .

إن آراء مانتشيني أضفت على تلك النزعات والحركات القومية قوة نظرية جديدة . لأنها أدخلت القومية إلى ميدان الحقوق الدولية . وذلك أثار ثائرة بعض الدول : فقد أمر ملك الصقليتين ـ في نابولي ـ بمصادرة أملاك مانتشيني ، ومنع انتشار كتابه ، واحتج امبراطور النمسا على حكومة ساردينيا ، وطلب منها منع تدريسه .

ولكن ، آراء مانتشيني قد انتشرت ـ على الرغم من كل ذلك ـ ليس في إيطاليا وحدها ، بل في مختلف أنحاء أوروبا أيضاً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني يشغل مكانة خاصة في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد الأوروبية .

ج ـ يبدأ مانتشيني تعريفه للأمة بقوله : « الأمة مجتمع طبيعي من البشر » .

إن وصف المجتمع الذي يؤلف الأمة بـ « الطبيعي » يدل على نظرة علمية هامة .

من المعلوم أن بعض الجماعات والجمعيات تتكون من جراء اتفاق بعض الأفراد ، عن تفكير وروية ، خدمة لأغراض معينة .

إن التعريف الذي يقدمه مانتشيني عن الأمة ، يميّزها عن أمثال هذه الجماعات والجمعيات ، ويصرح بأنها « مجتمع طبيعي » . وذلك يعني : أنها تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية ، لا من ارادة الاشخاص وترتيباتهم .

فلا شك في أن هذه الفقرة من التعريف ، صحيحة تماماً ، ومهمة جداً .

د ـ ولكن التعريف يذكر ـ بعد هذه الفقرة ـ أنواع الروابط التي تربط أفراد الأمة بعضها ببعض ، وتدخل بينها « وحدة الأصل » .

غير أن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أن « وحدة الأصل » من الأمور التي لا تتحقق في أية أمة من الأمم ، على الاطلاق .

من المعلوم أن ما نعرفه عن أصول الأمم يأتينا من مصدرين مختلفين : الأبحاث التاريخية ، والأبحاث الانثروبولوجية .

فإن الدراسات التاريخية تعلمنا عن الشعوب والأقوام التي دخلت كل بلد من البلاد ، في مختلف أدوار التاريخ . وحكمتها أو استوطنتها مدة قصيرة أو طويلة .

وأما الأبحاث الانثروبولوجية . فتعلمنا « الأوصاف الرسية » Racial الجسمانية التي يتصف بها السكان الحاليون من ناحية ، وهياكل السكان السابقين من ناحية

أخرى . وتوصل سلسلة معلوماتنا في هذا المضمار إلى الأزمنة القبتاريخية أيضاً .

وقد تبين من هذين النوعين من الدراسات والأبحاث ، بأنه : لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد . بل أن كل أمة من الامم تتألف من أفراد منحدرين من أصول مختلفة . حتى أن أعرق وأقدم الامم الحالية في « الوحدة السياسية ، والتجانس القومي » بعيدة عن التجانس في الأصل والدم بعداً كبيراً .

فنستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني خاطىء في هذه النقطة .

فوحدة الأصل ، لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة لأمة ، بوجه من الوجوه .

هـ ـ في الواقع أن أبناء الأمة الواحدة ، يعتبرون بعضهم البعض « أقارب وأشقاء » ، كأنهم منحدرون من أصل واحد . كما أنهم يسمون أسلافهم باسم « الأجداد » بوجه عام .

ولكن هذه القرابة ، التي يشعر بها ويتكلم عنها أبناء الأمة الواحدة هي « قرابة معنوية » ، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة ـ ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ . فلا تدل ـ بوجه من الوجوه ـ على قرابة الأصل والدم .

ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تلفت أنظار كتاب العرب ومفكريهم ، منذ القدم :

من المعلوم أنهم قسموا العرب إلى بائدة وعاربة ومستعربة . وغني عن البيان أن تعبير « العرب المستعربة » يدل على أنهم كانوا يعرفون أن العرب ليسوا من أصل واحد . كما أنهم كانوا يشعرون بأن العروبة لا تتوقف على وحدة الأصل .

إن الجاحظ بيّن ذلك بصراحة تامة : لأنه ـ في مواضع عديدة من كتاباته المختلفة ـ ذكر أو نقل عبارات وأقوالاً عديدة تنم عن نظرات دقيقة في هذه القضية :

وقد كتب في البيان والتبيين : « قالوا : أن المشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم » .

وقال في إحدى رسائله : أن الاستواء « في التربة واللغة والشمائل والهمة ، والأنف والحمية ، وفي الاخلاق والسجية . . » . . . يقوم « مقام الولادة والأرحام الماسة » .

ومن المعلوم أن ابن خلدون ـ في مقدمته ـ تكلم كثيراً عن « العصبية » وعن الدور الذي تلعبه في تكوين الدول وتطويرها ، ولكنه لم يحصر العصبية بالقرابة المادية ، بل شملها على القرابة المعنوية أيضاً وتكلم عن « نسب الولاء » بجانب

« نسب الرحم » ، وقال : أنه يترتب على نسب الولاء كل ما يترتب على نسب الرحم .

ومهما كان الأمر ، إن « وحدة الأصل » ، يجب أن تُخرج من كل تعريف يتعلق بمعنى الأمة .

فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » لأن « وحدة التاريخ » ، هي التي تلعب أهم الأدوار ـ في تكوين « القرابة المعنوية » التي أشرت إليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان .

و ـ وأما الفقرات الأخرى من تعريف مانتشيني ، فليس فيها ما يستوجب النقد والاعتراض .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل هي وافية لتعريف « معنى الأمة » تعريفاً تاماً ؟ أم يجب أن يضاف إلى الصفات التي يتضمنها التعريف المذكور ، صفات أخرى ، لإتمام « معنى الأمة » ، وتحديد مقوماتها ؟

وقد بحث كثيرون من علماء الاجتماع والحقوق والتاريخ والسياسة . . في هذه المسائل ، وتقدموا بتعريفات تتضمن عناصر أخرى ، زيادة على التي ذكرها مانتشيني .

أنا لا أرى لزوماً لاستعراض وتفصيل تلك التعاريف المختلفة . وسأكتفي بتسجيل وذكر الصفات والمقومات التي اقترحها الباحثون والكتّاب ، في مختلف البلاد ، في هذا المضمار :

وحدة الثقافة ، وحدة الدين ، وحدة الدولة ، وحدة التاريخ ، الاشتراك في آلام الماضي ، الاشتراك في آمال المستقبل ، وحدة المصالح ، وحدة الحياة الاقتصادية . . .

ز ـ ما هي أوجه الخطأ والصواب في هذه الآراء والمقترحات ؟

إن أصحاب كل واحد منها ، قد استندوا إلى بعض الوقائع والأمثلة .

لأن الروابط التي تربط أفراد كل أمة من الأمم ، كثيرة ومتنوعة . كما أنها لا تخلو من الاختلاف من أمة إلى أمة .

وأما ما يجب الاعتناء به في هذا الأمر ، فليس استقصاء جميع الروابط ، بل هو تعيين الأهم والأعم منها ، وذلك بتمييز الأساسية والأصلية عن العرضية والفرعية منها . وبتعبير أقصر ، هو : تعيين المقومات الأساسية ، التي لا تكون أمة بدونها .

أ - إن المباحثات والمناقشات التي جرت حول هذه المسائل قد تمخضت عن عدة نظريات ، أهمها - من وجهة الانتشار - هي :

(١) النظرية القائلة بأن «أس الأساس» في تكوين الأمة، هو «وحدة اللغة» .

لقد نشأت هذه النظرية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في ألمانيا ، وانتشرت منها إلى معظم البلاد الأوروبية الغربية والشرقية .

وهي تعرف الآن باسم « النظرية الألمانية » .

إن أشهر آباء هذه النظرية ، هو : فيخته Fichte .

(٢) النظرية القائلة بأن «أس الأساس» في تكوين الأمة، هو «الارادة» وبتعبير آخر : « مشيئة المعيشة المشتركة » .

وقد نشأت هذه النظرية - خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر - في فرنسا . ولذلك عرفت باسم « النظرية الفرنسية » .

واشهر آباء هذه النظرية هو « أرنست رنان E . Renan » .

(٣) النظرية التي تعتبر « وحدة الحياة الاقتصادية » ، من الأمور الضرورية لتكوين الأمة .

يعتقد أصحاب هذه النظرية : أن الأمة تقوم على أربعة أعمدة أساسية هي : وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة الحياة الاقتصادية .

وقد نشأت هذه النظرية في أوائل هذا القرن في روسيا . وقد عرضها ستالين قبيل الحرب العالمية الأولى ، وسمّاها بعد ذلك باسم « نظرية الماركسيين الروس » .

إني سأدرس هذه النظريات بكل تفصيل وبكل اهتمام .

لأني الاحظ أن آثارها كثيراً ما تنعكس على أقلام البعض من كتّاب العرب انعكاساً سطحياً ، دون أن تقترن بالتوسع والتعمق في درسها وبحثها بحثاً علمياً .

ولذلك ، سأعرض كل واحدة من هذه النظريات ، بأقوى البراهين التي سردها واضعوها ، مستنداً إلى أشهر كتاباتهم فيها ، ثم سأستعرض المناقشات التي جرت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها .

ولن أبدي رأيي فيها إلا بعد أن انتهي من سردها وعرضها ، بكل هذه التفاصيل .

ب ـ ولكني أعلم أن هناك نظرية أخرى ، يتحتم علينا درسها وبحثها بكل اهتمام . هذه النظرية هي التي تستتبع مفهوم الأمة بمفهوم الديانة ، وتعتبر وحدة الدين أس الأساس في تكوين الأمة .

هذه النظرية قد شغلت موقعاً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الاسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، مدة طويلة ، ولا تزال توجه أذهان وأقلام بعض الكتّاب في مختلف البلاد العربية .

إنها لم تلعب دوراً يذكر في نشوء النظريات القومية في البلاد الأوروبية ـ وذلك ليس لأن الدين لم يلعب دوراً يذكر في البلاد الغربية ، كما يتوهم ذلك الكثيرون ، بل لأن الأوروبيين كانوا قد انتهوا من حل قضية « علاقة السياسة بالدين » قبل نشوء الفكرة القومية في بلادهم . ولهذا السبب ، أنهم لم يختلفوا في هذا الأمر ، عندما أخذوا يتناقشون في قضايا القوميات .

ومن الأمور المعلومة لدى الجميع ، أن الدين لعب دوراً هاماً في السياسة الأوروبية ، ليس طوال القرون الوسطى فحسب ، بل خلال القرون الأخيرة أيضاً .

فإن المنازعات العنيفة التي قامت بين الدولة وبين الكنيسة في مختلف الاقطار الأوروبية ، والحروب الدينية الطاحنة التي جرفت بلاد أوروبا الغربية بأجمعها طوال عدة عقود من السنين . . . تشهد على ذلك شهادة حاسمة .

على أن تلك المنازعات والحروب كانت قد انتهت تقريباً قبل منتصف القرن التاسع عشر ، ولذلك لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية خلال القرن المذكور .

ولكن الذي حدث في العالم الاسلامي ، اختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فإن الخلط بين الدين وبين السياسة ، قد استمر ـ في البلاد الاسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، حتى القرن الحاضر . فقد أقدم الكثيرون من الكتّاب ورجال الدين والسياسة على محاربة الفكرة القومية ومقاومتها ، بحجة مخالفتها للديانة الاسلامية .

ولذلك يجدر بنا أن نعتبر هذه الآراء أيضاً بمثابة « نظرية » ، وندرسها باهتمام تام ، كما ندرس سائر النظريات المتعلقة بقضايا القوميات .

القوميّة واللغـــة

١٣ - ١٨٠٧

ارتباط القومية باللغة

ـ ١ ـ

أ ـ إن أهميـة اللغة في حياة الانسان الفكـريـة والاجتمـاعيـة ، من الأمـور التي استلفتت أنظار الكتّاب والمفكرين ، منذ الأزمنة القديمة .

فـإنهم لاحـظوا بـأن اللغـة ، هي أهم الصفـات التي تميـز الانسـان عن سـائـر الحيوانات ، ولذلك عرّفوه بقولهم « حيوان ناطق » .

في الـواقـع أنهم عـرّفـوا الانسـان ـ من جهـة أخـرى بقـولهـم «حيـوان عـاقـل» و « حيوان اجتماعي » أيضاً .

ولكن ، لا مجال للشك في أن تعبير « الحيوان الناطق » أصدق وأصـح التعابـير الثلاثة المذكورة .

لأنه من المؤكد أن الحيوانات ليست محرومة من العقل والذكاء تماماً .

في الواقع أن أفعال الحيوانات وحركـاتها « غـريزيـة » في معظم الأحـوال . لكن بعض الأنـواع من الحيوانـات تقوم بكثـير من الأفعال والحـركات التي تخـرج عن نطاق الغريزيات ، وتدل على عمل العقل والذكاء .

ومع ذلك ، فإنه مما لا مجال للشـك فيه أن عقـل الانسان يمتـاز عن عقل سـائر الحيوانات بقابلية « التجـريد والتعميم » . لأن مـدركات الحيـوانات ـ حتى في الأنـواع العاقلة والذكية منها ـ لا تخرج عن نطاق المدركات الحسيّة في حين أن المدركات البشرية لا تنحصر بالأشياء المحسوسة ، بل تتجاوز ذلك إلى المعاني الكلية والمفاهيم المجردة .

ولكن، يجب أن يلاحظ أن قابلية التعميم والتجريد التي ذكرناها آنفاً، تتصل اتصالاً وثيقاً بقابلية النطق والكلام. لأن الإنسان يربط - في ذهنه - كل واحد من المعاني الكلية والمفاهيم المجردة - التي يتوصل اليها خلال تفكيره - بكلمة معينة. وهذه الكلمة تكسب ذلك المعنى والمفهوم نوعاً من المحسوسية، فتساعد بذلك على استقراره في الذهن، كما أنها تجعله موضوعاً وأساساً لتعميم أو تجريد آخر، فتوصل الذهن بذلك - بالتدريج - إلى معان أكثر كلية فأكثر، وأشد مجردية فأشد.

فنستطيع أن نقول لذلك: لولا قابلية النطق والكلام - وبتعبير أقصر: لولا اللغة -، لما امتاز عقل الانسان عن عقل سائر الحيوانات امتيازاً يذكر.

وكذلك الأمر، في صفة « الاجتماعية ». فإن الحيوانات ليست محرومة من الحياة الاجتماعية حرماناً مطلقاً. وهناك كثير من أنواع الحيوانات التي تعيش في حالة اجتماعية، دائمة أو دورية، إلا أن « اجتماعية » تلك الحيوانات تنحصر في نطاق « الاجتماع الفعلي » و« التعاشر المباشر »، في حين أن « اجتماعية الانسان » تشمل عدداً كبيراً من الأفراد الذين قد لا يجتمعون فعلاً وعادة، فلا يشاهد بعضهم بعضاً، ولا يتصل معظمهم اتصالاً مباشراً.

ومن الواضح أن ذلك أيضاً، إنما يتم بفضل اللغة، وما يتفرع عنها من ضروب الكتابة.

فإن اللغة بفرعيها الشفهي والكتابي، هي التي تساعد على نمو الحياة الاجتماعية، وتوسع نطاقها « في الزمان وفي المكان »، وتفسح مجالاً لتقدمها التقدم المعلوم عند بني الانسان.

ولذلك نستطيع أن نقول: لولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية، بوجه من الوجوه.

ويتبين من كل ما تقدم: أن أهم الصفات التي تميز الانسان عن سائر الحيوانات هي « الناطقية ». وأما ما يمتاز به الانسان عن الحيوان في ميداني « العاقلية » و« الاجتماعية »، فإنما هو من الأمور التي تتبع « الناطقية »، وتنتج عنها.

ب - إن جميع الأقوام تنطق وتتكلم، إلا أنها لا تتكلم بلغة واحدة، بل تتكلم بلغات مختلفة.

فإذا كان الانسان يمتاز عن الحيوان بقابلية النطق والكلام - بوجه عام - فإن الشعوب التي ينقسم اليها أبناء البشر، يتميز بعضها عن بعض باللغة التي تختص بها دون غيرها.

١٣ - ١٨١٠

إن أول من نبه الاذهان إلى هذه الحقيقة كان طائفة من المفكرين في ألمانيا ، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر .

وكان هردر Herder(١٧٤٢ ـ ١٨٠٣) في طليعة هؤلاء .

إنه طاف عدة بلاد أوروبية . وقام بكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية والتاريخية في البلاد المذكورة . وتوصل من أبحاثه هذه إلى فلسفة خاصة في التاريخ العام .

فقد نشر سنة ١٧٧٤ كتاباً عنوانه « فلسفة أخرى في تاريخ البشرية » وأردف هذا الكتاب ، بعد ذلك بأربعة كتب أخرى ، نشرها بين سنة ١٧٨٤ وسنة ١٧٩١ ، تحت عنوان « آراء لتكوين فلسفة تاريخ البشرية » .

إن طائفة من الآراء المسرودة في هذه الكتب تحوم حول « علاقة اللغة بنفسية الأمة وشخصيتها » .

وهذا القسم من آراء هردر ، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا ، يتلخص بما يلي :

« ـ الطبيعة فرّقت الشعوب بعضها عن بعض ، ليس بواسطة الغابات والجبال والبحار والصحارى والأنهار . . . فحسب ، بل فرّقتها أيضاً ، وبوجه أخص ، بواسطة اللغات والميول والسجايا . . .

ـ إن اللغة القومية ، بمنزلة الوعاء الذي تتشكل به ، وتحفظ فيه ، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب . . .

ـ اللغة . . . سواء أقلنا إنها كانت خلقت دفعة واحدة من قبل الله ، أم ذهبنا إلى أنها تكوّنت تدريجياً بعمل العقل . . . لا يمكن أن نشك في أنها ـ في الحالة الحاضرة ـ ، هي التي تخلق العقل ، أو ، على الأقل ، تؤثر في التفكير تفكيراً عميقاً ، وتسدده وتوجهه اتجاهاً خاصاً . . .

ـ الأدب الذي يسود بين الطبقات العليا من الأمة ، قد يكون عاكساً للتأثيرات الخارجية والأجنبية . ولكن لغة الشعب تمثل ـ في كل الأحوال ـ روح الشعب نفسه . . .

ـ إن لغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين .

ـ إن قلب الشعب ينبض في لغته . . .

ـ إن روح الشعب تكمن في لغة الآباء والأجداد » .

ج ـ إن النظر إلى اللغة القومية بهذه النظرات الاجتماعية والفلسفية الخاصة ، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى نتائج سياسية هامة .

إن هردر نفسه ، قد استخرج من الآراء المذكورة النتائج التالية : لما كانت اللغة بمنزلة مكمن القلب والروح للأمة ، يترتب على كل أمة أن تتمسك بلغتها الخاصة تمسكها بحياتها .

والتمسك باللغة ، يجب أن يعتبر واجباً وحقاً في وقت واحد . ويترتب على الدولة التي ترعى شؤون الشعوب أن تحترم هذا الحق ، فلا تحاول منع شعب من الشعوب من استعمال هذا الحق ، والتمسك بلغته الخاصة .

إن رأي « هردر » في هذا المضمار ، ظهر بكل وضوح وبكل بلاغة عندما اصدر الامبراطور جوزيف آل هابسبورغ أمراً يقضي بجعل الألمانية اللغة الرسمية في المجالس البلدية والتمثيلية في بلاد المجر ـ التي كانت تابعة لامبراطوريته .

وهردر عندما اطّلع على الأمر الامبراطوري المذكور ، استنكره أشد الاستنكار ، وكتب ما يلي :

« هل لشعب ما ، ولا سيما لشعب جاهل ، ثروة أثمن من لغة اجداده ؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين . وفيها ينبض كل قلب الشعب ، ويتحرك كل روحه . . .

« فإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته ـ أو يقصّر في احترامها ـ يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى ، والتي تنتقل من الآباء إلى الابناء ، على مر الأجيال . . . » .

إن آراء هردر في « اللغة القومية » أثرت تأثيراً عميقاً ، ليس في البلاد الألمانية فحسب ، بل في البلاد السلافية أيضاً : انها حملت الكثيرين من الكتاب والمفكرين على الاهتمام بالأبحاث اللغوية ، بنظرات اجتماعية ، وسياسية وقومية .

د ـ ولكن آراء هردر في اللغة ، كان من شأنها أن تؤدي بالمفكرين إلى نظرية سياسية أخرى ، أبعد غوراً وأشد خطراً ، من النتيجة التي ذكرناها آنفاً :

لما كانت اللغة بمنزلة القلب والروح من الأمة ـ فإن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ، فيجب أن تكوِّن دولة واحدة .

غير أن هردر لم يواصل استنتاجاته إلى حد تقرير هذه النتيجة المنطقية ، بل توقف عند حد القول بوجوب التمسك باللغة القومية .

ولهذا السبب ، نجد أن آراء هردر أثمرت ثمرات كثيرة في البلاد السلافية التي كانت تحت حكم دول أجنبية ، ولعبت دوراً هاماً في إثارة النزعات القومية في تلك البلاد . غير أن تلك الآراء لم تثمر ثمرات مباشرة في البلاد الألمانية ، التي كانت قد

احتفظت بلغتها ، على الرغم من انقسامها إلى دول ودويلات كثيرة .

من المعلوم أن المانيا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى مئات من الدول المستقلة ، وأهاليها كانوا قد ألفوا تلك الأوضاع السياسية من أجيال عديدة . كان كل فرد منهم يعتبر نفسه مواطناً لإحدى الدول المذكورة دون غيرها ، ولا يجد في تعدد الدول الألمانية ما يستوجب النقد والاستنكار . فضلاً عن أن البعض منهم كان يزعم أن الأوضاع المذكورة لا تخلو من الفوائد أيضاً : لأن الكاتب أو المفكر الذي يتعرض إلى شيء من القسوة أو الاضطهاد من قبل دولته الأصلية ، كان يستطيع أن ينتقل إلى دولة ألمانية أخرى ، ويعيش ويعمل فيها .

إن هردر شارك أهل زمانه في هذا المضمار .

إنه مات سنة ١٨٠٣ ، قبل أن تستفحل النكبات التي حلّت بالبلاد الألمانية خلال الحروب النابليونية ، من جرّاء أوضاعها السياسية .

ولهذا السبب ، انتقد واستنكر أوضاع السلطنات العظيمة التي تحكم شعوباً متنوعة ، ولكنه لم ينتقد ولم يستنكر أوضاع الامم التي تكون مجزأة إلى دول عديدة .

ولكن المفكرين الذين كانوا يصغرونه مدة عقد أو عقدين من السنين ، سيشهدون من الاحداث والنكبات ما يحملهم على اتخاذ موقف فكري آخر ، ويجعلهم يستنكرون الأوضاع السياسية التي كانت قائمة في المانيا ، ويدعون إلى توحيد جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة الألمانية .

وكان في طليعة هذا الجيل الجديد من المفكرين في ألمانيا ، الفيلسوف فيخته ، والشاعر آرنت .

ـ ٢ ـ

أ ـ فيخته (Johan Gotlib) : Fichte (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) كان من فلاسفة « عصر الأنوار» المعروف في المانيا . كان يشتغل بالفكريات المحضة ، وينزع إلى العالمية ، ولا يكترث بالشؤون الوطنية والقومية .

وقد أتم العقد الرابع من عمره ، حتى وصل إلى منتصف العقد الخامس منه ، دون أن يكتب شيئاً في الوطن والوطنية .

ولكن النكبات التي نكبت بها مختلف البلاد الألمانية من جراء تسلط نابليون عليها ، ولا سيما المهانات التي لحقت ببروسيا بعد هزيمة « ينا » الفجيعة . . . أثّرت في

نفسه تأثيراً عميقاً ، وجعلته يتأمل في الشؤون الوطنية والقومية بكل اهتمام ، ويبحث في أسباب تلك المصائب ، ليتوصل إلى استكشاف الوسائل التي تضمن التغلب عليها ، والتخلص منها . وتحوّل فيخته بذلك إلى مفكر قومي شديد الحماس .

إن أول كتابة صدرت من قلم هذا الفيلسوف ، في هذه الصفحة الجديدة من حياته الفكرية كانت رسالة صغيرة ، أصدرها سنة ١٨٠٧ ، تحت عنوان « محاورات وطنية » .

إن إحدى هذه المحاورات تظهر اتجاه تفكيره الجديد ومرماه ، بكل وضوح وجلاء :

يجري الحوار بين فيخته وبين رجل من أهالي بروسيا ، يسأله فيخته :

ـ « أنت ، ألست ألمانياً ؟ » .

والرجل يجيبه بأداء حاسم :

ـ « كلا ! أنا لستُ ألمانياً ، بل أنا بروسي . . »

ثم يضيف إلى ذلك :

ـ « وأفتخر ببروسيتي ، ولا أرضى عنها بديلاً » .

ولكن فيخته يرد عليه بالكلمات التالية :

ـ « اصغ جيداً إلى ما سأقوله لك الآن : إن الفوارق بين أهالي بروسيا وبين سائر الألمان ، ما هي إلا فوارق عارضة وسطحية ، ناتجة عن الأحداث الاعتباطية التي أوجدتها الصدف . وأما الفوارق التي تميز الألمان عن سائر الشعوب الأوروبية ، فإنها أساسية وقائمة على الطبيعة . فإن اللغة التي يشترك فيها جميع الألمان ، تميّزهم عن جميع الامم الأخرى ، تمييزاً جوهرياً . . »

إن هذه الفكرة الأساسية التي أظهرها فيخته في هذه المحاورة ، توسعت بعد ذلك وصارت المحور الأصلي للخطب التي وجهها إلى « الأمة الألمانية » في نهاية السنة المذكورة .

ب ـ إن « الخطب إلى الأمة الألمانية » التي أثّرت في نفوس الشبيبة الألمانية تأثيراً عميقاً جداً ، تتألف من أربع عشرة خطبة ألقاها فيخته في جامعة برلين ، وكان ألقى أولاها في الشهر الأخير من سنة ١٨٠٧ ، وألقى الأخيرة منها في بداية الشهر الثالث من سنة ١٨٠٨ .

تتضمن الخطب المذكورة سلسلة طويلة من الاقتراحات التي تحوم حول

الاصلاح النفسي والثقافي والاجتماعي والسياسي .. في اطار من الآراء الفلسفية والتهيجات الحماسية .

إني لا أرى لزوماً ـ ولا مجالاً ـ في هذا المقام إلى استعراض ونقد الآراء المتنوعة التي أبداها فيخته في خطبه هذه لإظهار الغث والسمين منها . فبحثي هنا سينحصر بتلخيص ما جاء فيها عن علاقة اللغة بالقومية :

يرى فيخته أن « كل الذين يتكلمون اللغة الألمانية » يكوّنون « أمة واحدة » ، فيترتب عليهم أن يطرحوا جانباً كل ما يفرق بعضهم عن بعض ، ويتمسكوا بأهداب هذه الوحدة .

إنه يعرض رأيه هذا ، بصراحة تامة ، منذ بداية خطبته الأولى ، إذ يستهل خطابه بتوجيه الكلام إلى « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » ، ويقول :

« عندما أخاطبكم ، أنتم المجتمعين أمامي هنا ، يتوجه ذهني من ورائكم ، ومن وراء جدران هذه القاعة ، إلى جميع الذين يتكلمون اللغة الألمانية » .

ويصرح بأنه يخاطب جميع هؤلاء ، « كما لو كانوا مجتمعين بجانب المستمعين الماثلين أمامه » ، لأنه يعتبرهم جميعاً أبناء أمة واحدة .

يكرر فيخته رأيه هذا بعبارات مختلفة ، في خطبه المختلفة :

إنه يخاطب الأمة الألمانية ، دون أن يلتفت إلى التجزئة التي منيت بها « من جراء أنانية الملوك والامراء » من ناحية ، ومن جراء « دسائس الدول الأجنبية الطامعة في البلاد الألمانية » من ناحية أخرى .

إنه يخاطب جميع الالمان ، جميع الناطقين باللغة الالمانية ، مهما كانت البلاد التي يقطنونها ، والدولة أو الوحدة السياسية التي يتبعونها ، لأنه يعرف أن كل ما بينهم من فروق وليدة « الأحداث المشؤومة » التي جزأت الأمة الواحدة إلى دول عديدة .

وفي إحدى الخطب ، يمثل حالة الأمة الألمانية وما يتوقع لها من مستقبل باهر ، بتشبيه أخاذ :

« إن الألمان الآن في حالة أشلاء في وادي الأموات : عظام يابسة ، مبعثرة في كل الجهات ، ولكن « صور الوطنية » سيعمل فيها عمل « صور اسرافيل » . سيجمع تلك الاشلاء ، سيبعث فيها الحياة ، وسيجعلها أمة ناهضة ، تنبض فيها روح القوة والنشاط » .

هذه هي الفكرة الأساسية التي تسيطر على خطب فيخته وآرائه : كل الذين

ينطقون بالألمانية ، يؤلفون أمة واحدة . فيجب عليهم أن يؤمنوا بذلك ، وينبذوا كل ما بينهم من فروق .

فيخته يدعم رأيه هذا بملاحظات فلسفية عديدة ، ويوضح نظريته هذه ويؤيدها ببراهين متنوعة .

اكتفي هنا بتسجيل بعض الكلمات التي جاءت في خطبه المختلفة عن اللغة :

« ـ اللغة ، جهاز الاجتماع في الانسان .
ـ اللغة والأمة ، أمران متلازمان ومتعادلان .
ـ اللغة التي ترافق وتحدد وتحرك الفرد حتى أعمق أغوار تفكيره ومشيئته . . تجعل من اللملومة البشرية التي تتكلم بها ، جماعةً متماسكة ، يدبّرها عقل واحد .

ـ إن الذين يتكلمون بلغة واحدة ، يكونون كلاًّ موحداً ، ربطته الطبيعة بروابط متينة ، وإن كانت غير مرئية .

ـ إن الحدود الأساسية التي تستحق التسمية باسم « الطبيعة » ، هي الحدود الداخلية التي ترسمها اللغات . فإن الذين يتكلمون اللغة الواحدة ، يرتبط بعضهم ببعض ـ بحكم نواميس الطبيعة ـ بروابط عديدة ، فيكوّنون كلاًّ لا يقبل الانفصام » .

ويتبين من كل ما سبق : أن فيخته يعتبر اللغة أساس القومية .
كما يعتبر جميع الالمان امة واحدة ، لكونهم ذوي لغة واحدة .

ج ـ إن هذه الفكرة الأساسية التي عرضها وفصّلها فيخته في خطبه المشهورة ، بين سلسلة معقدة من الملاحظات الفلسفية . . سيعرضها شاعر معاصر له ، في قصيدة رائعة ، بأسلوب فني جذاب .

هذا الشاعر ، « موريس آرنت » (١٧٦٩ ـ ١٨٦٠) Arndt (Ermest Moritz) أيضاً كان من المستسلمين للنزعة العالمية التي كانت سائدة في ألمانيا ، حتى حروب نابليون . ولكنه تغير وتطور تطوراً كبيراً ، مثل أمثاله الكثيرين ، بتأثير المصائب التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحرب المذكورة . وأصبح من أشد الشعراء تحمّساً للشؤون الوطنية . أنه خصص كل ما كان له من قوة إبداع وإيحاء ، لإثارة الحماس في قلوب بني أمته ، ولدفعهم إلى التفاني في خدمة الوطن .

إن إحدى قصائده المشهورة استهدفت تحديد معنى « الوطن الألماني » .

يبدأ الشاعر قصيدته بهذا السؤال : ـ « ما هو وطني الألماني ؟ »

ثم يردف هذا السؤال العام بسلسلة أسئلة تفصيلية وتوضيحية :

« هل هو بروسيا ، هو هو الشواب ؟
هل يقع على الراين ، حيث تزدهر الكروم ؟
أم هو على البلت ، حيث ترفرف أجنحة الطيور ؟ »

وبعد ذلك يرد على هذه الأسئلة بقوله :

« أوه ، كلا . . كلا . . .
إن الوطن الألماني لهو أكبر من ذلك » .

بعد هذه القطعة الأولى من القصيدة ، ينظم سلسلة قطع أخرى ، يكرر فيها الأسئلة عن كل قطر من الأقطار الألمانية الأخرى ، مثل بافاريا ، ووستفاليا ، وأوستريا . . . وينهي كل واحدة منها بالرد الآنف الذكر :

« أوه ، كلا . . . كلا . . .
الوطن الألماني يجب أن يكون أكبر من ذلك » .

وبعد الانتهاء من هذه السلسلة ، يغيّر شكل السؤال :

« إذن ، قل لي ما هو اسم هذا البلد الكبير ؟ »

ثم يرد على جميع الأسئلة السابقة بقوله :

« كل البلاد التي ترنّ في أجوائها اللغة الألمانية . . .
كل البلاد التي يرتفع فيها إلى السماء الحمد لله باللغة الالمانية .
كل تلك البلاد ، يجب أن تكون وطن الالمان .
فيا أيها الالماني الشجاع ! يجب عليك أن تعتبر كل تلك البلاد وطنك ، وتحبها بكل قلبك . . » .

وفي الأخير ، ينهي الشاعر قصيدته بالتضرع إلى الله :

« يا آله السماء ، استجب لدعائنا ، وإمنحنا شجاعة الألماني الحقيقي ، لكي نحب ذلك الوطن بكل اخلاص وحماس ، ونراه وطناً فعلياً لجميع الألمان » .

يلاحظ أن القصيدة التي لخصناها آنفاً ، تعين حدود الوطن الألماني بحدود اللغة الألمانية ، وتتبنى ، بهذه الصورة ، الفكرة القائلة بأن اللغة أساس القومية .

إن هذه الفكرة انتشرت في مختلف أنحاء البلاد الألمانية ، بسرعة كبيرة ، كما انتشرت بعد ذلك إلى بلاد كثيرة أخرى أيضاً .

د ـ أنا لا أرى لزوماً لاستعراض ما كتب في هذا الشأن بعد ذلك ، في ألمانيا ، وفي غير ألمانيا ، إلا أني أرى من الضروري أن أتوقف قليلاً أمام ما كتبه في هذا الصدد « ماكس نورداو » Max Nordau في ألمانيا :

إن هذا المفكر أيضاً اعتبر اللغة أساس القومية ، وقال :

« إن الفرد يندمج في المجتمع باللغة ، وباللغة وحدها .
باللغة يصبح عضواً في الشعب الذي يتكلمها . . .

باللغة ، وباللغة وحدها يتلقى كل تراث الأمة الفكري والشعوري والأخلاقي والاجتماعي . . المنحدر من قرائح الكتّاب والشعراء والمفكرين السالفين منهم والمعاصرين » .

إن ماكس نورداو ، يكرر بهذه العبارات وأمثالها ، ما سبق أن قاله وكتبه غيره من الكتّاب والمفكرين ، بأسلوب جديد . ولكنه يضيف إلى ما تقدم ، ملاحظات هامة أخرى ، يجب أن تستوقف الأنظار ، وتدعو إلى التأمل ملياً :

إن عمل اللغة في الحياة العامة والحياة السياسية يزداد قوة وشمولاً ، كلما تقدمت الحضارة وتعضلت الحياة الاجتماعية ، وكلما انتصرت الديمقراطية ، وتوسع نطاق سيادة الشعب .

إن نورداو يوضح ويدعم هذا الرأي بالملاحظات التالية :

« في عهد من عهود الحضارة الماضية ـ التي اجتزناها نحن منذ أجيال عديدة ـ كان عمل اللغة في الحياة العامة محدوداً نسبياً ، لأن أداة الحكم في ذلك العهد كانت السوط (الكرباج) . ولغة السوط مما يفهمه الناس ، دون أن يحتاجوا إلى وساطة صرف أو نحو أو قاموس . . .

« حتى العدالة ما كانت تحتاج إلى الكثير من الكلام . لأن الحكام والقضاة كانوا يترفعون عن الأخذ والرد والحوار مع المترافعين .

« وحتى الدين نفسه ، ما كان يلتفت إلى لغة الناس ، لأن الكاثوليكية كانت تتصوّر وتصوّر الخالق ، كسلطان أجنبي ، لا يمكن التقرب إليه والاستغفار منه إلاّ بلغة أجنبية ، هي اللاتينية ، وبواسطة حجّاب خاصين ، ! هم الكهان . . .

« العوام ما كانوا يتمتعون بحق الكلام ، وأما النبلاء ، فكانوا يرثون ما يرثونه دون أن يحتاجوا إلى التكلم . . .

« ولكن الأمور تغيرت الآن فصار كل شيء يرتبط باللغة . فأصبح حرمان شعب من الشعوب من حق استعمال لغته ، يجعله يشعر بالتعسف والمهانة » .

وبعد تفصيل هذه الأمور تفصيلاً وافياً ، يتساءل ماكس نورداو :

« ما أهمية الحرمان من الرتب والألقاب ، الذي تعتبره بعض الشرائع من العقوبات الزاجرة ، بجانب الحرمان من استعمال لغة الآباء والأجداد ؟!

« وما أهمية تكبيل الأيدي بالاصفاد ، بجانب تقييد الألسن بالقيود ؟! » .

- ٣ -

أ ـ إن الآراء التي لخصناها ونقلناها آنفاً ، كانت نظرية بحتة ، تستند إلى ملاحظات ومشاهدات تحوم حول الأحوال النفسية والاجتماعية .

ولكن بعد ذلك ، جاءت سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية تؤيد هذه الآراء وتدعمها بنتائجها الفعلية .

فإن الألمان ، بعد أن كانوا مجزئين بين عدة مئات من الدول والدويلات ـ حتى بين ما يقرب من الفي وحدة سياسية ـ وبعد أن كان كل فرد منهم يحدد وطنه بحدود الدويلة التي ينتسب إليها ، فلا يكترث بما بقي خارجها . . بعد أن كانوا في هذا الحد من التفتت . . صاروا يشعرون ويؤمنون بأنهم أبناء أمة واحدة . . وعملوا بما يحتمه عليهم هذا الشعور وهذا الايمان . . . إلى أن كوّنوا دولة موحدة .

وذلك يعني : أن الوحدة الألمانية كانت بمثابة « تحقيق وتطبيق » للآراء التي نقلناها آنفاً .

وكذلك الوحدة الايطالية ، فإنها استهدفت توحيد البلاد التي يتكلم سكانها باللغة الايطالية .

إن استقلال البولونيين واتحادهم أيضاً قد تم على أساس اعتبار « جميع الناطقين بالبولونية أمة واحدة » .

وكذلك الدول الحديثة ، التي تكوّنت في أوروبا ، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر : فإن كلاً من اليونان ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا . . . قامت على أساس « اللغة » ، وكل واحدة منها تمثل لغة خاصة بها ، تميّزها عن غيرها .

إن انحلال كل من السلطنة العثمانية والامبراطورية النمساوية أيضاً جرى من جراء اختلاف لغات الشعوب التي كانت تابعة لها : فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية كل الشعوب التي تتكلم بغير اللغة التركية ، كما انفصلت عن النمسا ، جميع

الشعوب التي تتكلم لغة غير الألمانية .

ونستطيع أن نقول : إن جميع هذه الأحداث التاريخية أيّدت نظرية القائلين بأن « اللغة أساس القومية » .

ب ـ ولكن هنا يتبادر إلى الأذهان هذا السؤال :

إذا كانت اللغة العامل الأساسي للقومية ، فلماذا لم تعمل هذا العمل قبل القرن التاسع عشر ؟

إن الملاحظة الأخيرة التي نقلناها عن « ماكس نورداو » تتضمن جواب هذا السؤال، فضلاً عن أنها تفسر لنا كثيراً من المشاكل التي صدمت رجال الحكم والسياسة في بعض البلاد الأوروبية :

في عهد بساطة الحياة الاجتماعية والسياسية ، كانت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الافراد وبين الحكام محدودة . ولذلك ، فإن اختلاف لغة الحاكم عن لغة المحكوم ما كان يولد مشاكل كثيرة . ولكن عندما تعقدت الحياة الاجتماعية ، وتنوعت أجهزة الحكم ، زادت وتوسعت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الافراد وبين رجال الدولة . ونتج عن ذلك ، بطبيعة الحال ، مشاكل كثيرة في البلاد التي تقطنها جماعات تنطق بلغات مختلفة ، وفي الدول التي تحكم شعوباً مختلفة اللغات .

وهذه المشاكل زادت وتنوعت كلما تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية ، ووصلت إلى درجة الخطورة ـ بوجه خاص ـ بعد أن تقرّر مبدأ « سيادة الشعب » ، وتكونت المجالس التمثيلية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولاً ، القوانين والأنظمة التي تفرض على الجميع ، بأية لغة تكتب وتنشر ؟ والبلاغات الرسمية التي توجّه إلى الأهالي ، بأية لغة تصدر ؟

ثم ، في المحاكم : بأية لغة يستجوب المتقاضون ؟ وبأية لغة تجري التحقيقات ؟ وبأية لغة تصدر الأحكام ؟

وعندما يتقرر مبدأ الزامية التعليم : بأية لغة يجري هذا التعليم الذي لا بدّ من أن يشمل جميع القاطنين في البلد ، والتابعين للدولة ؟

ثم ، عندما يكتسب التعليم العالي مكانة خاصة : بأية لغة تلقى المحاضرات في الجامعات ؟

وعندما يعمل بمبادىء الخدمة العسكرية العامة : بأية لغة يتم تعليم الجنود ، خلال التدريب ؟ وبأية لغة تصدر اليهم الايعازات خلال الحركات ؟

وفي الأخير ـ وهذا هو الاهم والأخطر من كل ما سبق ـ عندما يتقرر مبدأ «سيادة الشعب» ، وتتألف المجالس التمثيلية ، من بلدية ، واقليمية ، ونيابية ، بأية لغة تلقى الخطب ، وبأية لغة تجري المناقشات ، وتدوّن محاضر الجلسات ؟ ولا سيما ، كيف يضمن التفاهم بين الممثلين أو النواب ؟

وغني عن البيان ، أن هذه المسائل أحدثت كثيراً من المشاكل والاختلافات في الدول التي أشرت إليها آنفاً .

ج ـ إن المشاكل الناجمة عن اختلاف اللغات ، سببت الكثير من الثورات والحروب واستلزمت تكتّل الشعوب حسب لغاتها ، وأدّت إلى إعادة بناء الدول ، وتحديد حدودها حسب لغات السكان ، على قدر الامكان .

إن تاريخ أوروبا المعاصر ـ بعد الحروب النابليونية ـ حافل بتفاصيل هذا النوع من الأحداث .

وكل من يتوسع ويتعمق في درس صحائف التاريخ المذكور ـ المتعلقة بالقوميات ـ يزداد تأكداً من شدة ارتباط اللغة بالقومية .

فإن الانتصار على الجيوش ، والاستيلاء على البلاد ، والاستحواذ على أزمة الادارة والحكم . . . قد تقضي على الدولة المغلوبة ، ولكنها لا تقضي على الشعب الذي كان يؤلف تلك الدولة . فالشعب ، بعد كل ذلك أيضاً ، يبقى ذا كيان خاص به ، متميزاً عن شعب الدولة المستولية على بلاده . أنه يكون في حالة جماعة محرومة من الاستقلال ، مغلوبة على أمرها ، وخاضعة لسيطرة غيرها ، ومع ذلك ، لا يصبح محروماً من الحياة الخاصة به .

فإن أي شعب من الشعوب ، لا يفقد حياته وكيانه ، إلا عندما يفقد لغته ، ويصبح من الناطقين بلغة حكامه . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الفاتحين ، واندمج فيهم اندماجاً يفقده كل ما كان له من حياة خاصة .

فالاندماج في حياة الشعوب ، يعني ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، الاندماج في اللغة .

د ـ إن الدول التي يؤلفها الشعب قد تتبدل وتزول دفعة واحدة ، نتيجة حروب واحدة ، ولكن اللغة التي ينطق بها الشعب لا يمكن أن تتبدل أو تزول الّا بصورة تدريجية وبعد توالي أجيال عديدة ، كما أن هذا التبدل لا يمكن أن يشمل جميع أنحاء البلاد ولا جميع طبقات الناس . . في وقت واحد .

عندما تستولي دولة من الدول على بلاد يتكلم سكانها لغة غير لغتها ، يبدأ تفاعل وتنازع بين اللغتين : بين لغة الغالبين ولغة المغلوبين ، أي : بين لغة الحكام ولغة المحكومين .

هذا التنازع يستمر مدة طويلة ، وقد ينتهي - في آخر الأمر - إلى غلبة إحدى اللغتين ، أو - وفي بعض الأحوال - إلى تكوين لغة جديدة مزيجة من اللغتين المذكورتين ، بنسب مختلفة .

وعلى كل حال تنتشر اللغة الجديدة ، بصورة تدريجية وبسرعة متفاوتة : في مراكز الحكومة الرئيسية قبل مراكزها الثانوية ، وفي المدن قبل القرى ، وفي القرى الواقعة على طرق المواصلات ، قبل القرى النائية والمنعزلة ، في المراكز التجارية قبل المناطق الزراعية .

وفي كل واحدة من هذه البيئات : بين موظفي الحكومة ومستخدميها قبل سائر الناس ، وبين المتعلمين قبل الأميين ، بين الرجال ، قبل النساء . . . وبتعبير أقصر : أنها تستولي على دواوين الحكومة ، والأسواق التجارية . . . . قبل أن تدخل البيوت .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فإن اللغة الجديدة تعيش وتعمل - في بادىء الأمر - بجانب اللغة الأصلية ، ولكنها بعد ذلك ، تأخذ في التغلب عليها شيئاً فشيئاً ، إلى أن تقصيها من ميدان الاستعمال ، بصورة تدريجية في كل بيئة من البيئات ، ولدى كل طائفة من الطوائف المذكورة ، وفقاً للترتيب الذي بيناه آنفاً .

وقد تنحسر اللغة القومية بذلك من جميع ميادين الكتابة ، وتصبح لغة مشافهة ، يتكلم بها الناس ، في البيوت وفي الأرياف ، دون أن يكتبوها ويتكاتبوا بها .

ولكن اللغة القومية - حتى في حالتها الهزيلة والمتخدرة هذه - تحفظ للأمة حياتها ، وتضمن لها « امكان النهوض والانبعاث » . إن اللغة المذكورة قد تعود إلى النشاط والنماء ، وتسترد ما كانت خسرته من مكانة وتصبح مرة أخرى لغة أدب وعلم وادارة .

إن تاريخ أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر ، يعطينا أمثلة كثيرة على هذا النوع من الانبعاثات .

فإن اللغة التشيكية - مثلاً - كانت قد انحطت بعد سقوط مملكة بوهيميا إلى دركة « لغة مشافهة » ، محرومة من دعامات الكتابة . وأما التعليم والتأليف والكتابة عند التشيك فكان يتم إما باللغة اللاتينية وإما باللغة الألمانية . ولكن في أواخر القرن الثامن عشر ، ولا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قام جماعة من

الباحثين ـ المتأثرين بآراء هردر التي ذكرتُها في بحث سابق ـ يهتمون باللغات السلافية بوجه عام ، وباللهجات التشيكية بوجه خاص ، صاروا يدوّنون كلماتها ، ويسعون وراء استنباط وتثبيت قواعدها الصرفية والنحوية ، كما يبذلون جهوداً جبارة لتطويرها واغنائها بالتأليف بها ، وبترجمة الكتب الأدبية والعلمية اليها .

إن اعمال هؤلاء ـ ولا سيما جهود « بالاكي » ـ Palacky (١٧٩٨ ـ ١٨٧٥) و«سافاريك » Safaryk (١٧٩٧ ـ ١٨٦١) و « كولّار » Kollar (١٧٩٤ ـ ١٨٦١) نهضت باللغة التشيكية نهضة كبيرة ، جعلتها لغة أدب وعلم وسياسة .

ويتفق الباحثون والمؤرخون في القول بأن هذه الأبحاث والأعمال اللغوية والأدبية ـ مع الأبحاث والنشرات التاريخية ـ كانت المقدمة الباعثة لسائر الحركات القومية : هي التي أثارت النعرة القومية عند التشيك . ومن المعلوم أن هذه النعرة هي التي أدت إلى استقلال الأمة التشيكية ، وتكوين الدولة التي عرفت باسم « تشيكوسلوفاكيا » .

وقد حدث ما يشبه ذلك تماماً ، عند المجر ، والبلغار ، والرومانيين . . وسائر الشعوب التي كانت قد فقدت الدول الخاصة بها ، دون أن تفقد لغتها ، فإن الحركات القومية فيها بدأت على أساس نهضات لغوية بوجه عام .

ونستطيع أن نقول : إن تاريخ القوميات يختلط ـ من حيث الأساس ـ بتاريخ اللغات ، فلا يمكن فهمه على وجهه الصحيح ، دون تتبع أطوار اللغات ، في كل بلد من البلاد .

هـ ـ إن الدور الرئيسي الذي تلعبه اللغة في الحياة القومية لم يبق خافياً على أنظار رجال الحكم والسياسة . ولذلك نراهم يبذلون أقصى الجهود لضمان « وحدة اللغة » في البلاد التي يحكمونها ، وذلك بنشر وتعميم لغتهم بين سكان البلاد التي يحتلونها ، وبإضعاف وإفناء لغة السكان الأصليين .

والوسائل التي يتوسلون بها ، للوصول إلى هذا الغرض كثيرة ومتنوعة ، أهمها وأعمها ، هي :

(١) الاستعانة بالمدارس والمعلمين .

(٢) الاستفادة من تأثير الكنائس ورجال الدين .

(٣) تشجيع العائلات على الانتقال إلى البلاد المفتوحة واستيطانها .

ولكن ، غني عن البيان ، أن هذه التدابير بطيئة التأثير ، ولا يمكن أن توصل إلى

نتائج حاسمة إلا بعد توالي أجيال عديدة .

ولذلك ، نراهم في بعض الأحوال ، يلجأون إلى تدابير فورية التأثير ، مثل : تهجير السكان واخراجهم من بلادهم ، أو تبادلهم بسكان من لغة الحاكمين .

فالأتراك - مثلاً - جردوا ولاياتهم الشرقية من « الأرمن » بتهجيرهم إلى الولايات العربية ، كما جردوا ولاياتهم الغربية من « الاروام - أي : من اليونانيين » عن طريق تبادلهم مع الاتراك الذين كانوا قاطنين في بلاد اليونان .

وقد جرت أعمال مماثلة لذلك في بلاد البلقان وفي روسيا أيضاً .

و - إن المستعمرين أيضاً يهتمون بقضية اللغات ، ويبذلون جهوداً كبيرة ، لنشر لغتهم وتعميمها في مستعمراتهم ، وذلك بأمل أن تقوم لغتهم محل لغة القوم وينسى الناس لغتهم الأصلية ، فيندمجون بالمستعمرين اندماجاً تاماً .

لعل التعليمات التي صدرت من أقلام المسؤولين ، بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، تعبر عن هذه السياسة أبلغ تعبير :

وقد جاء في أحد التعليمات التي صدرت ، في أوائل أيام الاحتلال ، عقب الشروع في تنظيم ادارة الجزائر ، ما يلي :

« إن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة « ممتلكة افرنسية » إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية . والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي - بالتدريج - إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن » .

وقد جاء في تقرير رسمي وضع سنة ١٨٤٩ ما يلي :

« لا تنسَ أن لغتنا هي اللغة الحاكمة : فإن قضاءنا المدني الجزائي والعقابي يصدر احكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة . وبهذه اللغة يجب أن تصدر - بأعظم ما يمكن من السرعة - جميع البلاغات الرسمية . وبها يجب أن تكتب جميع العقود . وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا . فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء ، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين - الذين عقدنا العزم على استمالتهم الينا ، وتمثيلهم بنا وادماجهم فينا ، وجعلهم افرنسيين » .

ز - إن علاقة اللغة بالقومية تتجلى من خلال نوع آخر من الأحداث السياسية أيضاً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

عندما يستقل جزء من الناطقين بلغة واحدة ، ويبقى الجزء الآخر منهم تابعاً لدولة أجنبية أخرى ، يحدث تجاذب وتعاطف بين الجزأين : يتمنى الجزء المستقل أن

يتحرر الجزء المحكوم وينضم إليه ، ويعمل كل ما في استطاعته في هذا السبيل ، كما ينزع الجزء المحكوم نفسه إلى التخلص من الحكم الأجنبي والانضمام إلى الجزء المستقل .

وطبيعي أن ذلك يسبب اختلافات دولية خطيرة .

إن صفحات التاريخ المعاصر مليئة بتفاصيل هذا النوع من الأحداث ، والخلافات ، ولا سيما تاريخ الدول الحديثة التي تكونت منذ قرن واحد .

والأحداث والخطط السياسية التي تعرف باسم الـ « ايرّدانتيزم . . . Irrédentisme » كلها من هذا القبيل .

ح ـ يتبين مما تقدم : أن الفتوحات كثيراً ما تؤدي إلى تحول أساسي في اللغات السائدة في البلاد ، ولذلك ، نجد أن حدود اللغات ، ـ وبالتالي حدود القوميات ، كثيراً ما تتوسع أو تتقلص بمرور الزمان ـ وتوالي الأحداث .

وذلك يحدث تارة بصورة طبيعية ـ بدفع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مباشرة ، دون أن يقصده قاصد ، ويحدث طوراً بعمل الحكومات ، وفقاً لخطط ترسم وتتبع ، لتحقيق غايات سياسية معينة .

إن الأحداث والخطط السياسية المعروفة بأسماء مستحدثة ـ مثل : الجرمنة والتجرمن Germanisation ، والتمجير والتمجر Magyrisation والترويس والتروس Russification . . . الخ . ـ كلها تحوم حول اللغات ، وتعني : تعمم أو تعميم لغة الفاتحين والحاكمين ، وتغلبها أو تغليبها على لغات المحكومين ، وتستهدف وتسبب قيام لغة مقام أخرى في بلد من البلاد .

ك ـ إن هذه الحقائق تساعدنا على حل مسألة كثيراً ما اختلف فيها الكتّاب والباحثون :

وحدة الحكم والادارة ، هل تؤثر في تكوين القوميات ؟ فهل يجب أن تعتبر من عوامل القومية ؟

إن البعض أجاب عن هذا السؤال بالايجاب ، والبعض أجاب عنه بالنفي . وكل فريق منهما استند إل بعض الوقائع التاريخية .

ولكن الحقيقة ، هي : ان الحكم المشترك لا يؤثر في القومية ، إلا من خلال تأثيره في اللغة ، وبقدر تأثيره فيها . فإذا أدى الحكم المشترك إلى توحيد اللغة ، يكون قد لعب دوراً هاماً في تكوين الأمة ، وتوسيع حدودها ، ولكنه إذا لم يؤد إلى توحيد

اللغة ، فلا يكون قد عمل شيئاً في أمر القومية .

إن وحدة الحكم في فرنسا ، ساعدت كثيراً على توحيد اللغة ، فساهمت بذلك في تكوين الأمة الفرنسية مساهمة كبيرة .

ولكن وحدة الحكم في النمسا ، لم تؤد إلى توحيد اللغة ، فلم تستطع أن تكون أمة .

وكذلك الأمر في الدولة العثمانية : إنها لم تستطع أن توحد اللغة في البلاد التي استولت عليها وحكمتها قروناً عديدة ، ولذلك لم تستطع أن تكوّن أمة عثمانية .

إن القومية ، في هذا الميدان أيضاً ، تتبع اللغة تبعية صريحة .

الاعتراضات والانتقادات

إن كل الآراء والوقائع التي ذكرناها آنفاً توضح وتؤيد نظرية القائلين بأن اللغة تكوِّن أس الأساس في القومية .

ومع ذلك ، فإن هذه النظرية قد تعرضت إلى اعتراضات وانتقادات عديدة ، فيجدر بنا أن ندرس هذه الانتقادات أيضاً ـ بصورة تفصيلية ـ لكي نتوصل إلى حكم قاطع في هذه القضية بعد تقليب الأمور على جميع وجوهها المختلفة .

إن الاعتراضات المذكورة تنقسم إلى نوعين أساسيين : لأن بعضها يستند إلى وقائع تاريخية ، وبعضها الآخر يستند إلى ملاحظات نظرية .

أ ـ الاعتراضات المستندة على الوقائع التاريخية تتلخص بما يلي :

هناك دول ـ مثل سويسرا وبلجيكا ـ تجمع أناساً مختلفي اللغات .

وهناك دول انفصلت بعضها عن بعض على الرغم من وحدة لغاتها ، مثل دول أمريكا الشمالية والجنوبية .

وذلك يدل ـ في نظر هؤلاء ـ على أن القومية لا ترتبط باللغة .

ب ـ وأما الاعتراضات المستندة إلى الملاحظات النظرية ، فتتلخص بما يلي :

إن في الانسان شيئاً أهم من اللغة ، هو : العاطفة والمشيئة .

وذلك يؤثر في تكوين الأمة أكثر من اللغة . فاللغة يجب أن تعتبر من العوامل الثانوية ، لا من العوامل الأصلية .

والذين يعترضون على نظرية اللغة مستندين إلى الوقائع أو النظريات المذكـورة ، يتبنّون نظرية المشيئة ، ويرجحونها على نظرية اللغة .

فيترتب علينا أن ندرس أولاً الانتقادات المستندة إلى الوقائع ، لنتبين حظها من الصحة والقوة ، ثم ندرس نظرية المشيئة لنرى مبلغ انطباقها على الحقائق الثابتة .

١٣ - ١٨٢٧

مناقشة الاعتراضات والانتقادات
التي تحاول الاستناد على بعض الواقعات

١ ـ نظرة عامة

أ ـ إن آراء وحجج الذين يعترضون على نظرية «القومية واللغة» مستندين إلى بعض الوقائع التاريخية والسياسية ، تتلخص وتتمثل بالمحاكمات التالية :

« إن أهالي بلجيكا يتكلمون لغتين مختلفتين ،

« وأهالي سويسرا يتكلمون ثلاث بل أربع لغات مختلفة ،
إن الولايات المتحدة الامريكية ، قد انفصلت عن انكلترا مع أن لغتها انكليزية .

وسائر دول أمريكا اللاتينية ، انفصلت عن اسبانيا والبرتغال ، مع أنها لا تختلف عنهما من حيث اللغة .

« إذن : القومية لا تتبع اللغة .

« ويتبين من ذلك : أن النظرية التي تربط القومية باللغة ، غير صحيحة » .

ب ـ إن هذه المحاكمات تبدو ـ في النظرة الأولى ـ سليمة ومنطقية . غير أن قليلاً من التأمل والتعمق فيها يكفي للبرهنة على أنها واهية .

لأن المقدمات المسرودة فيها ، ليست من جنس النتيجة المنبسطة منها .

فان بلجيكا ليست « أمة » بل هي « دولة » . إنها دولة تضم جماعات من « قوميتين » مختلفتين ، سلسلة طويلة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية ، اضطرتها إلى التعايش تحت ظل راية واحدة .

وكذلك سويسرا : إنها ليست أمة ، بل هي دولة . إنها دولة تتألف من « قوميات » متعددة ، تعيش تحت راية مشتركة ونظام سياسي مشترك لأسباب وعوامل طبيعية واجتماعية وسياسية عديدة .

وبديهي أن « التفكير المنطقي » لا يسمح لأحد أن يستنتج من وجود هاتين الدولتين ، حكماً يتعلق بماهية القومية ومقوماتها .

وأما الدول الامريكية ، فإنها تكونت في ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية خاصة وشاذة . لأن الدول المذكورة منفصلة عن مثيلاتها الأوروبية انفصالاً جغرافياً كبيراً ـ بواسطة البحر المحيط الأطلسي العظيم . كما أن الأكثرية الساحقة من سكانها تألفت من المهاجرين . فإنهم انتقلوا إليها من مختلف أقطار « البر العتيق » ، ناقلين معهم ـ بطبيعة الحال ـ لغاتهم وتقاليدهم ونزعاتهم المختلفة . ولذلك صارت البلاد الامريكية بمثابة « بوتقات » ، اختلطت وانصهرت وامتزجت فيها مختلف القوميات ، بنسب متفاوتة وكيفيات مختلفة .

وغني عن البيان أن هذه الخصائص لا تترك مجالاً ـ منطقياً ـ لاعتبار قيام الدول المذكورة دليلاً على عدم صحة النظرية التي تربط القومية باللغة .

إن الأبحاث التفصيلية التالية ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

٢ ـ المناقشة السابقة

أ ـ إن أشد الكلمات ايغالاً في انكار تأثير اللغات في حياة الامم ومصائرها ، قد ظهرت ـ على ما أعلم ـ خلال حديث للدكتور طه حسين ، نشرته مجلة المكشوف في بيروت سنة ١٩٣٨ .

وكان مما جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« لا تنخدعوا : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت بلجيكا وسويسرة ، ولا أميركا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . » .

وأنا كنتُ سارعتُ في الرد على هذه الكلمة ـ في مجلة الرسالة ـ بخطاب مفتوح موجه إلى الاستاذ الدكتور ، قلت فيه :

« . . . اسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

لو كنتم ، أيها الاستاذ ، من الكتّاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ـ قبل ربع قرن ـ لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت الامبراطورية النمساوية ، ولا السلطنة العثمانية . . .

« ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً، لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوال لينتقل من جنوب ايطاليا إلى شمال المانيا ، ولقلتم : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الامم ، لما كانت ساردنيا وساكسونيا ، ولا الصقليتان وباويرا . . .

« غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة وحرمت النظرية التي تقولون بها من امكان الاستناد اليها ، وحصرت الأمثلة في الاسماء التي ذكرتموها . أفلا ترون ، أيها الاستاذ ، بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حل القضايا الاجتماعية ؟

« أفتلومونني إذا قلت ، إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : لو كان لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات ؟

« اسمحوا لي أن استعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا » .

وفعلاً ، قد تناولت كل واحدة من أمثلة سويسرا وبلجيكا وأمريكا بالبحث والتحليل ، وبرهنت على أن أحوالها لا تشهد ضدّ نظرية « ارتباط القومية باللغة » بوجه من الوجوه .

هذا وبما أن اتخاذ الأمثلة المذكورة ذريعة لنقض النظرية التي نحن بصددها أصبح من الأمور المعتادة لدى الكثيرين من الكتّاب ، فقد عدت الى بحث هذه القضية ومناقشتها عدة مرات ، في تواريخ مختلفة ، وبتفصيل أوفى . وتوصلت خلال أبحاثي هذه إلى تشبيه « جاذبية اللغة » بـ « جاذبية الأرض » .

كما أن الجاذبية الأرضية لا تظهر إلى العيان في الكثير من الأحوال ، ومع ذلك تكون موجودة في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير في جميع الأحوال ، حتى في

الأحوال التي تبدو ـ في الوهلة الأولى ـ مخالفة لها . وكذلك جاذبية اللغة : أنها لا تظهر إلى العيان في بعض الأحوال . ومع ذلك تكون في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير ، حتى في تلك الأحوال التي تبدو مناقضة لها .

ب ـ ولكن الآن ، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على المناقشة الآنفة الذكر ، أرى أن أترك جانباً قضايا سويسرا وبلجيكا وأمريكا ، لأبدأ البحث باستعراض ودرس بعض الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لأن الواقعات التي تشبه الأمثلة التقليدية المذكورة آنفاً ، قد تعددت وكثرت خلال هذه المدة . وبما أن ظروف حدوث هذه الواقعات وعواملها لا تزال ماثلة في الأذهان ـ بل شاخصة أمام الأبصار ـ فإن بحثها بحثاً جدياً يلقي نوراً باهراً على هذه المسائل ، ويساعد على اظهار الحقيقة فيها مساعدة كبيرة .

ولذلك يجدر بنا أن نبحث هذه الأمثلة الجديدة ، قبل العودة إلى بحث الأمثلة التقليدية ، التي اعتاد معارضو النظرية الاستشهاد بها ، منذ سنوات طويلة .

٣ ـ الأمثلة الحديثة

أ ـ بعد الحرب العالمية الثانية : تجزأت ألمانيا إلى ثلاث دول ، ووحدتين إداريتين ، لأن « الرايخ الثالث » الذي كان قد جمع البلاد الألمانية كلها تحت راية واحدة ، ترك محله لثلاث جمهوريات ، هي : أوستريا والمانيا الفيدرالية والمانيا الشعبية ، ووحدتان اداريتان مستقلتان عن الجمهوريات المذكورة : برلين الغربية وبرلين الشرقية .

وبعد حروب الشرق الأقصى : انشطرت شبه جزيرة كوريا ، إلى جمهوريتين مستقلتين بعضهما عن بعض : كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية .

وبعد ثورات فيتنام وحروبها ، اقتسمت البلاد بين جمهوريتين : فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

كما أن ثورات الصين وحروبها الداخلية والخارجية أدت إلى انقسام البلاد بين جمهوريتين ، عرفت أحداها باسم « الصين الشعبية » ، والأخرى باسم « الصين الوطنية » .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن ثورة القيارصة انتهت هذه السنة إلى تكوين

« جمهورية مستقلة » ، يتكلم سكانها لغتين مختلفتين .

وكل هذه الوقائع الحديثة تشبه ـ شبهاً كبيراً ـ الأمثلة التقليدية التي ذكرناها سابقاً : بلاد تنشطر إلى دولتين أو أكثر ، على الرغم من وحدة لغة سكانها ، وبعكس ذلك : بلاد تكوِّن دولة واحدة ، على الرغم من أن سكانها لم يكونوا موحدي اللغة .

فلندرس كل واحد من هذه الأمثلة ، لنرى مبلغ دلالتها على ارتباط أو عدم ارتباط « القومية باللغة » .

(من المعلوم أن « تعدد الدول العربية » أيضاً يدخل في هذه السلسلة من الوقائع الحديثة . غير أني أترك ذلك إلى بحث مستقل ، وأحصر بحثي هنا داخل نطاق القوميات الأوروبية والامريكية وحدها ، وذلك لإظهار قيمة النظريات ـ بصرف النظر عن تأثيرها في بلادنا ـ رغبة منا في التزام منتهى الحياد الفكري في هذا البحث) .

ب ـ إن دلالة أحداث كوريا واضحة كل الوضوح ، فأعتقد أنه لا يخطر على بال أحد أن يزعم أن « انقسام تلك البلاد إلى جمهوريتين » يدل على عدم تأثير اللغة في مصير الامم .

لأن مما لا يجهله أحد ، أن هذا الانقسام حدث من جراء تدخل طائفة من الدول الأجنبية تدخلاً عسكرياً في شؤون تلك البلاد . والحدود التي تفصل ـ في الحالة الحاضرة ـ بين الجمهوريتين ما هي إلا الحدود التي توقف وتوازن عندها نفوذ الكتلتين الدوليتين ـ الشرقية والغربية ـ اللتين تصارعتا هناك ، واللتين لا تزالان تتصارعان وتتنازعان السيطرة والنفوذ عليها وعلى سائر أقطار العالم .

ولذلك نستطيع أن نؤكد أن أمور هاتين الجمهوريتين لا تتصل بالعوامل القومية من قريب أو من بعيد .

قد يقال : ولكن الجمهوريتين المذكورتين ، تختلف إحداهما عن الأُخرى بنظمها الاجتماعية والادارية اختلافاً جوهرياً ، غير أنه لا مجال للشك في أن ذلك أيضاً ناتج عن تأثير القوى الخارجية التي اشرت اليها آنفاً . وبديهي أنه لو لم تكن تلك التدخلات الأجنبية ، لكوّن أنصار كل واحد من النظامين ـ داخل البلاد ـ حزباً سياسياً ، يسعى إلى استمالة الرأي العام إلى مذهبه ، ويحاول الاستيلاء على زمام الحكم عن طريق كسب أصوات الناخبين .

في الواقع أن الخلاف بين الحزبين كان يمكن أن يشتد فيأخذ شكلاً عنيفاً ،

فيؤدي إلى صدام مسلح ، فيثير حرباً أهلية . ولكن في هذه الحالة أيضاً ، كان لا بدّ من أن تنتهي الحرب المذكورة بانتصار أحد الطرفين وتغلبه على الطرف الآخر . وعلى كل حال ، لما وصلت الأمور إلى حد انفصال قسم من البلاد عن قسمه الآخر .

إن ما حدث في فرنسا واسبانيا ، وفي ألبانيا ويوغوسلافيا . . . من التنازع ـ المسلح وغير المسلح ـ بين الشيوعيين وبين غير الشيوعيين أبلغ وأجسم دليل على ذلك .

فلا مجال للشك في أن انقسام كوريا إلى جمهوريتين نتج عن تأثيرات خارجية ، كما أن استمرار هذا الانقسام أيضاً يعود إلى تلك التأثيرات الناتجة عن التنازع الدولي المعلوم .

وغني عن البيان ، أن كل ما قلناه آنفاً عن كوريا ، ينطبق ـ تمام الانطباق ، على فيتنام وعلى الصين أيضاً .

ج ـ إن الاحداث التي أدت إلى اتفاق انكلترا وتركيا واليونان على تكوين « جمهورية مستقلة » ، في جزيرة قبرص ـ اعتباراً من أول السنة القادمة ـ لا شك في أنها ماثلة في أذهان الجميع .

من المعلوم أن قبرص كانت تابعة إلى انكلترا منذ سنة ١٨٧٨ ، حيث كانت تنازلت لها عنها تركيا ، بغية ضمان مساعدتها ضد روسيا ، عند الحاجة .

ويسكن الجزيرة شعبان مختلفان ، تتوجه أنظار وقلوب أحدهما إلى أثينا ، في حين أنه تتوجه أنظار وقلوب الآخر نحو أنقرة .

أكثرية السكان يونانيون : أنهم يؤلفون أربعة أخماس المجموع ، في حين أن تعداد الاتراك لا يزيد على الخمس .

ولذلك قام القبارصة اليونانيون بثورة مسلحة على السلطات البريطانية طالبين الالتحاق باليونان .

وحركات الثورة من اليونانيين ، واعمال قمع الثورة من البريطانيين استمرت أكثر من أربع سنوات .

وخلال هذه المدة ، تدخل الاتراك في هذا النزاع ، وعارضوا التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية أشدّ المعارضة ، وقالوا : إننا لا نرضى ببقاء القبارصة الاتراك تحت رحمة اليونانيين . فإذا انسحب البريطانيون ، يجب أن تعود الجزيرة الينا ، لأننا نحن كنا نحكمها قبلهم ، ولم نتركها لهم إلا بعد حكم استمر عدة قرون .

ولكن ، عندما استمرت واشتدت ثورة القبارصة اليونانيين ، شعر الاتراك بأنه لا جدوى من مطالبة عودة الجزيرة إلى حكمهم ـ نظراً لكون الاتراك فيها لا يزيدون على خمس مجموع السكان ـ ولذلك صاروا يقولون بوجوب تقسيم الجزيرة بين تركيا وبين اليونان .

غير أن تقسيم الجزيرة كان شبه مستحيل من الناحية العملية : أنه كان يصطدم بموانع كبيرة ويولد محاذير كثيرة من الوجوه الجغرافية والسكانية ، والاقتصادية ، والاستراتيجية .

هذا ، ومن المعلوم أن الدول المتنازعة في الجزيرة كانت أعضاء في منظمة شمال الاطلنطي المعروفة باسم الـ « أوتان » . ونزاعها هذا ، كان يضعف المنظمة المذكورة ويخل بمصالح سائر الدول الداخلة فيها .

فكان لا بد للجميع أن يتوصلوا إلى اتفاق ، على أساس التنازل المتقابل ، لكي يتسنى ايجاد نظام خاص يؤلف بين مصالح الجميع ومطالبهم ، إلى أقصى حدود الامكان .

ولذلك : عدل القبارصة اليونانيون عن طلب الالتحاق بالدولة اليونانية ، وعدل الاتراك عن طلب تقسيم الجزيرة بين الدولتين التركية واليونانية . وقرر الطرفان أن تتكون في الجزيرة « جمهورية مستقلة » يشترك في تسيير دفة الأمور فيها جميع السكان . كما تعهدا أن يحترما استقلال الجمهورية المذكورة ، وأن يتعاونا تعاوناً صادقاً ليضمنا لأهالي الجزيرة التعايش السلمي المرفه .

إذن : أن أتراك قبرص سيبقون منفصلين عن أتراك تركيا سياسياً ، كما أن يونانيي قبرص سيبقون منفصلين عن سائر بلاد اليونان .

وغني عن البيان : أن هذه الأوضاع المعقدة ، قد نتجت عن بقاء الجزيرة تحت حكم بريطانيا ، منذ سنة ١٨٧٨ . ولو لم تكن الجزيرة محتلة من قبل الانكليز طوال هذه المدة ، لسارت مقدراتها في الاتجاه الذي سارت فيه مقدرات جزيرة كريت : لثار القبارصة على الحكم التركي ، ولانتهت ثورتهم هذه بالتحاقهم بالدولة اليونانية ، اسوة بجزيرة كريت وغيرها من البلاد المسكونة بأكثرية يونانية ، وأما الاتراك المتوطنون في الجزيرة فكانوا ، أما بقوا في حالة أقلية ، واما ـ وهذا هو أغلب الاحتمالات ـ خضعوا لحكم مبدأ « تبادل السكان » الذي تقرر بعد الحرب التركية اليونانية الأخيرة ، فانتقلوا إلى تركيا ، وربما أتى محلهم جماعات من يونانيي الأناضول .

وأمام هذه الحقائق والوقائع ، أعتقد أنه لا يسوغ لأحد أن يقول : ها أن

القبارصة اليونانيين بقوا منفصلين عن اليونان ، على الرغم من وحدة لغتهم ، كما أن أتراك الجزيرة سيبقون منفصلين عن تركيا ، على الرغم من عدم اختلافهم عنهم من حيث اللغة ، وجميع القبارصة سيكونون جمهورية واحدة ، على الرغم من اختلاف لغاتهم .

كما أنه لا يخطر على بال أحد أن يعتبر أحوال قبرص دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة ، وذريعة لانكار « جاذبية اللغة » .

إن ما حدث في قبرص في يومنا هذا ، سيفسر لنا بكل وضوح ، ما كان حدث في بلجيكا وسويسرا ، كما سيتبين عند بحثنا في ظروف هذين البلدين .

د ـ وأما انقسام البلاد الالمانية ، فمما لا مجال للشك فيه أنه هو أيضاً نتج عن الصراع القائم بين الكتلتين القويتين اللتين تقاسمتا النفوذ والسيطرة على العالم ، فليس فيه ما يدل على عدم تأثير اللغة في تقرير مصير الامم .

فمن المعلوم لدى الجميع بأن المانيا كانت مقسمة قبل قرنين من الزمان ـ بين نحو أربعمائة دولة ودويلة ومدينة حرة مستقلة ؛ وقبل أقل من قرن ـ كانت لا تزال مقسمة بين نحو أربعين دولة ، ولكن جميع تلك الدول الألمانية توحدت ، بفضل « وحدة اللغة » وتأثيرها المستمر ، وظلت موحدة مدة ثلاثة أرباع القرن .

وأما انقسامها الحالي بين الشرقية والغربية ـ وبتعبير آخر : بين الجمهورية الفدرالية والجمهورية الديمقراطية ـ فقد كان من الأمور غير الطبيعية التي فرضها عليها اختلاف الدول المحتلة . والجميع يسلمون الآن بوجوب « اعادة توحيد المانيا » ، ولا يختلفون إلا في كيفية هذا التوحيد . حتى الذين كانوا يعارضون التوحيد قبل نصف قرن ، ويحاولون منعه بشتى الطرق والوسائل ، حتى هؤلاء يقولون بوجوب « اعادة التوحيد » .

فلا يمكن لأحد أن يعتبر حالة المانيا الراهنة دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

وأما انفصال أوستريا ـ أي : النمسا ـ عن المانيا ، فقد يبدو مختلفاً عن انفصال المانيا الشرقية عن الغربية ، لأن اتحادها مع المانيا كان أحدث عهداً من اتحاد سائر الاقطار الالمانية ، وانفصالها عنها كان أوغل في القدم . ولهذا السبب أرى أن قضيتها تحتاج إلى بحث اعمق .

وأستطيع أن أقول : أنها بمثابة خط اتصال وانتقال بين الأمثلة الحديثة والأمثلة القديمة .

٤ ـ الأمثلة القديمة

إن الأمثلة القديمة التي أصبحت تقليدية ، لدى معارضي نظرية اللغة هي : بلجيكا ، وسويسرا ، وأمريكا .

وأما النمسا ـ أي أوستريا ـ فلها صفحة قصيرة حديثة وصفحة طويلة قديمة . فيجدر بنا أن ندرسها ، في مقدمة دراستنا للأمثلة القديمة .

أ ـ النمسا (أوستريا)

(١) من المزاعم الشائعة بين الناس ـ وبين الكتّاب بوجه عام ـ : أن هتلر كان ضم النمسا إلى المانيا قسراً ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات ، ولهذا السبب قرر الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب المذكورة فصلها عن المانيا ، وإعادة جعلها جمهورية مستقلة عنها .

ولكن هذه المزاعم تخالف الحقيقة والواقع مخالفة صارخة .

فإن آل هابسبورغ ـ أباطرة النمسا (أوستريا) ـ كانوا من امراء الالمان المرموقين ، وكانوا يحملون تاج « الامبراطورية الجرمانية المقدسة » ـ فضلاً عن امبراطورية النمسا ـ ، حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين اجبرهم نابليون بونابرت على التخلي عنها .

وعندما تكونت المنظمة الالمانية التي عرفت باسم « كونفدراسيون جرمانيك » ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، صاروا من أهم أركانها ، وبقوا حتى سنة ١٨٦٦ ، حين خرجوا منها بعد معركة صادوفا المعلومة .

وطوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان دعاة الوحدة الالمانية منقسمين في الرأي ، فيما يتعلق بالدولة التي يجب الاعتماد عليها في أمر تحقيق الوحدة المنشودة .

كان فريق منهم يقول بوجوب الاعتماد على النمسا ، وتكوين الامبراطورية الالمانية الموحدة تحت زعامة آل هابسبورغ ، في حين أن فريقاً آخر منهم كان يرى وجوب الاعتماد على بروسيا في هذا السبيل ، وتكوين الامبراطورية الالمانية الموحدة تحت زعامة آل هو هنزولرن .

والوقائع توالت مؤيدة للرأي الثاني ، لأسباب تتعلق بتكوين الامبراطورية

النمساوية الداخلي : أنها كانت تحكم بلاداً شاسعة جداً ، وأما المنطقة الالمانية منها ، فكانت صغيرة بالنسبة إلى مجموع تلك البلاد ، ومعظم سكانها كانوا من غير الالمان : مجريين ، ورومانيين ، وايطاليين ، وصقالبة ، وأما الالمان فكانوا أقل من سدس مجموع السكان .

وطبيعي أن هذه الأحوال كانت تحول دون التزام سياسة المانية صريحة .

فضلاً عن ذلك ، فإن الامبراطورية المذكورة كانت تعتمد في حكم البلاد والشعوب المختلفة التي ذكرناها على « الرابطة المذهبية » ـ فضلاً عن القوة العسكرية ـ . ولذلك كان الامبراطور يعتبر من كبار حماة الكاثوليكية ، وطبيعي أن هذه السياسة المذهبية أيضاً كانت تحول دون السير نحو « فكرة الوحدة الالمانية » بخطى ثابتة ، لأن تحقيق الوحدة كان يقتضي وضع « المصالح الالمانية العامة » فوق جميع النوازع والاعتبارات الدينية والمذهبية .

ولهذه الاسباب لم تستطع النمسا أن تتولى قيادة حركات « الوحدة الالمانية » .

ومن المعلوم أن الوحدة المذكورة قد تحققت سنة ١٨٧١ ، تحت زعامة بروسيا وقيادتها ، دون أن تشترك فيها النمسا .

(٢) ومع كل ذلك ، فإن هذه الظروف الخاصة لم تحل دون توجه البعض من الألمان النمساويين بقلوبهم وأذهانهم ، نحو الامبراطورية الألمانية .

فقد قام جماعة من هؤلاء ، وعلى رأسهم السياسي الشاب « جورج فون شونرر » Schonerer وزميله المؤرخ « فريديونغ » Friedjung يقترحون تعديل نظام الامبراطورية تعديلاً يصون « مصالح الالمان » من طغيان نفوذ « المصالح السلافية » .

لقد ألفوا حزباً يقول بوجوب منح مقاطعات غاليتشيا ، وبوكوفينا ، وكارنيول نظاماً خاصاً ، لكونها غير ألمانية ، وذلك لكي تتكون من البلاد الباقية ـ التي تتكلم الاكثرية الساحقة من سكانها باللغة الالمانية ـ « منطقة المانية » بكل معنى الكلمة . فتكون شديدة التماسك والتجانس ، فتستطيع أن توجه سياسة الامبراطورية الاتجاه الذي تقتضيه صيانة المصالح الالمانية الحقيقية .

وقد وجد هذا الحزب تأييداً قوياً من الشباب ، ففاز بسبعة عشر مقعداً نيابياً في انتخابات سنة ١٨٩١، غير أنه لقي مقاومة شديدة من جماعات المحافظين ، الذين ما كانوا يرضون بالتنازل عن شيء من سيطرة الامبراطورية وابهتها ، ومن الهيئات الكاثوليكية ـ التي كانت لا تنفك عن وضع النوازع المذهبية فوق جميع الاعتبارات السياسية .

وأمـام هذه المقـاومة ، أخـذ « شونـرر » يدعـو إلى انفصال المنـطقة الالمـانية عن الامبراطورية النمساوية ، لكي تنضم إلى الامبراطورية الالمانية .

فقد أعلن « شونـرر » رأيه هـذا ، من على منبـر مجلس الأمة ، في خـطاب ألقاه سنة ١٩٠١ ، ثم كرره في خطب ألقاها سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ .

(٣) إن هذه الحركة الفكرية والسياسية ، التي كانت ظهرت قبل الحرب العالميـة الأولى ـ كـما رأينا ـ في عهـد الامبراطـورية النمسـاوية المجرية ، كـان من الطبيعي أن تستـولي على أذهـان جميع الالمـان النمساويـين بعد انـدراس الامبراطـورية المـذكورة ، وانفصال جميع المناطق السلافية ـ فضلاً عن المنطقة المجرية ـ انفصالاً نهائياً .

ولذلك صار الجميع يطالبون بالتحاق بلادهم بـ « الدولـة الالمانيـة » . والمجلس الوطني الموقت ، الذي جمع ممثلي المنطقـة الالمانيـة ، أعلن ، في الجلسة التي عقـدها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨ ، « أن بلادهم تكوّن جزءاً متمماً للدولة الالمانية » .

والمجلس التـأسيسي الذي اجتمـع بعد ذلـك ، في ٩ كـانـون الثـاني (ينـايـر) ١٩١٩ ، أيّد القرار المذكور . والشانسلييه كارل رنر Karl Renner أعلن : « إن أوستـريا الالمانية ، تكوّن جزءاً من المانيا الكبرى . ووحدتنا القومية ، التي كانت تكسرت سنة ١٨٦٦ ، يجب أن تعود ، فتربطنا بأمتنا الالمانية » .

والدستور الجديد الذي وضع لهذا القسم من امبراطـورية النمسـا السابقـة ، قد نصّ على ذلك ، وسمّى البلاد باسم « أوستريا الالمانية » ـ Deutch Osterrich .

(٤) ولكن الحلفـاء المنتصـرين في الحـرب لم يـوافقـوا عـلى مقـررات المجلس التأسيسي ، وقرروا أن تكـون البلاد المـذكورة جمهـورية مستقلة عن ألمـانيا . وتمسكـوا بقرارهم هذا أشد التمسك .

لأن فرنسا كـانت تقترح تجزئة المـانيا نفسهـا ، وترغب ـ عـلى الأقل ـ في فصـل البلاد الالمانية الجنوبية عن البلاد الشمالية منها . فما كـان يمكنها أن تـوافق على تـوسيع المانيا ، بضم النمسا اليها .

ولكن . . النمسا الالمانية ، كانت محرومة من الامكانيات الاقتصادية التي تسمح لها بتكوين دولة قابلة للحياة .

فـإن مدينـة « فيينا » ـ مـع سكانها الـذين لا يقلون عن المليونين ـ كـان يجب أن تصبح عاصمة لدولة صغيرة لا يتجاوز مجموع سكـانها الستة مـلايين ، بعـد أن كانت عاصمة لدولة عظيمة ، لا يقل مجموع سكانها عن الخمسين من الملايين .

فما العمل ، لضمان الحياة لهذه الدويلة الجديدة التي يراد خلقها ؟ ماذا يجب أن يعمل لإعاشة هذه الدولة ، التي يتجمع ثلث مجموع سكانها في مدينة واحدة ؟

لقد بحث الحلفاء ملياً في هذه القضية ، فاتخذوا جملة من التدابير لمعالجة هذه المشكلة ، بعض المعالجة : أولاً ـ قرروا عدم السماح لمقاطعة ورالبرغ Veralberg بالانسلاخ عنها ، على الرغم من أنها كانت أظهرت رغبتها في الالتحاق بسويسرا الالمانية ـ ثم وسعوا حدودها من جهة المجر ، فضموا اليها مقاطعة بوركنلاند Burgenland الزراعية . وفضلاً عن ذلك قرروا اعفاءها من جميع الديون والتعويضات الحربية ، ووعدوها بتسهيل التجارة مع جاراتها ، بعقد اتفاقيات تجارية تكون في مصلحتها .

وعلى كل حال ، أصروا على بقائها منفصلة عن المانيا . ولذلك وضعوا في معاهدة « سان جرمن » ـ التي فرضوها عليها في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ ـ مادة خاصة تحظر عليها الالتحاق بأية دولة كانت ، دون الحصول على موافقة الحلفاء .

وبعد كل ذلك ، أخذ ساسة الدول المتحالفة التي تهمها حياة هذه الجمهورية ، يبذلون جهوداً جبارة ، لتكوين هيئات وحكومات ، تتبنى فكرتهم وتنفذ سياستهم ، وتسعى إلى تبعيد فكرة الالتحاق عن أذهان الناس .

وطبيعي أنهم استطاعوا أن يصطنعوا أمثال هذه الهيئات والحكومات ، من بين النفعيين واللاوطنيين ، ولا سيما من بين اليهود القاطنين في البلاد .

ويتبين من كل ذلك : أن النمسا (أوستريا) لم تبق منفصلة عن المانيا بعد الحرب العالمية الأولى، إلا من جراء مقررات الحلفاء ، ومؤامراتهم السياسية ، كما لا يبقى أدنى مجال للشك في أن الذين زعموا أن هتلر كان ألحق النمسا بألمانيا قسراً ، كانوا مخطئين جد اً .

ويجب أن لا يغرب عن البال أنه عندما قرر المجلس التأسيسي التحاق النمسا بالمانيا كان هتلر لا يزال عريفاً مغموراً ومجهولاً ، وكان بعيداً كل البعد ، ليس عن مقام الزعامة فحسب ، بل عن ميدان السياسة أيضاً .

ومما تجدر الاشارة إليه أن معاهدة ١٩٥٥ التي أنهت احتلال الدول المتفقة للنمسا ـ بعد الحرب العالمية الأخيرة ـ أيضاً قيدت الدولة المذكورة بقيود تشابه القيود التي فرضت عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى : فقد فرضت عليها الحياد ، وحظرت عليها الاتحاد مع المانيا . فإن المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة صرحت بأنها « لن تشترك مع المانيا في وحدة اقتصادية أو سياسية ، بأي شكل كانت » وأنها « لن تشجع

التدابير التي يكون من شأنها أن تؤدي ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ إلى وحدة اقتصادية أو سياسية مع المانيا » .

(٥) ولزيادة التأكيد على الحقائق الآنفة الذكر ، أرى أن أنقل فيما يلي فقرة من الكتاب الذي كان نشره « رينو دوجوفنيل » الفرنسي ، قبيل الحرب العالمية الأخيرة ، تحت عنوان « عشرون عاماً من الاخطاء السياسية » :

« يجب أن نعترف ـ بعكس ما تزعمه وتكرره الصحافة الفرنسية كل يوم ـ أن الأنشولنز ، أي الالتحاق ، كان فكرة نمساوية ، بقدر ما كان فكرة المانية ، إن لم يكن أكثر منها ، فالنمسا سبقت المانيا إلى تبني هذه الفكرة والدعوة اليها ، وهذه الفكرة تجلت بكل وضوح في المادة الدستورية التي استعملت تعبير « النمسا الالمانية ـأوستريا الالمانية » .

« إن مداخلة الدول الاوروبية في الأمر ، هي التي حالت دون تنفيذ هذه المادة ، وفرضت على أوستريا « الاستقلال » الذي ما كانت ترغب فيه أبداً » .

(٦) وأما الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الحلفاء قسموا البلاد ـ في بادىء الأمر ـ إلى أربع مناطق احتلال ، ولم يجلوا عنها إلا بعد أن قرروا لها الاستقلال عن جميع الوحدات السياسية ، وفرضوا عليها الحياد الدائم ، مع عدم التسلح عسكرياً .

ويتبين من كل ما سبق : أن بقاء النمسا مستقلة ومنفصلة عن المانيا ، ما هو إلا من نتائج ومقررات الدول المنتصرة وسياستها . فلا يجوز أن يعتبر دليلاً على عدم صحة النظرية القائلة بارتباط القومية باللغة .

ب ـ بلجيكا

(١) إن بلجيكا لم تكوّن دولة مستقلة ، قائمة بذاتها إلا منذ سنة ١٨٣٠ .

سكانها يتألفون من شعبين مختلفين : يعرف احدهما باسم الـ « فالون » Wallon والآخر باسم « فلامان » Flaman .

يتكلم الفالون باللغة الفرنسية ، والفلامان بلغة جرمانية لا تختلف كثيراً عن الهولندية .

ويظهر من الاحصاءات الرسمية : أن نحو ٣٨ بالمائة من مجموع السكان لا يعرفون غير اللغة الافرنسية ،و ٤٢,٥ بالمائة منهم لا يعرف غير الفلاماندية ، ونحو ١٣ بالمائة منهم يعرف اللغتين المذكورتين .

ويوجد في بضع نواح من بلجيكا أقلية صغيرة تتكلم الالمانية وتعرف ـ في الوقت نفسه ـ الفرنسية أو الفلاماندية ، إلا أن مجموع هؤلاء يقل عن واحد ونصف في المائة من مجموع السكان . ولذلك فإنهم لا يلعبون دوراً يذكر في حياة بلجيكا .

وأما الفالون والفلامان ، الذين يؤلفون العنصرين الأساسيين في بلجيكا ، فيختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث الطبائع والتقاليد ، فضلاً عن اختلافهم في اللغة والادب .

ونستطيع أن نقول ، لذلك أن أهالي بلجيكا ينتسبون إلى « دولة واحدة » ، ولكنهم لا يؤلفون « أمة واحدة » .

إن الفالون والفلامان يشتركان في تكوين « الدولة البلجيكية » ، وفي تسيير دفة شؤونها الداخلية والخارجية ، ولكنهما ـ مع ذلك ـ يحتفظان بخصائصهما القومية ، تمام الاحتفاظ .

إنهما شعبان مختلفان ، يعيشان في كنف دولة واحدة .

(٢) أمام هذه الأوضاع الخاصة ، لا بد لنا من أن نتساءل : لماذا ؟ لماذا ألف الفالون والفلامان دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهما في اللغة والتقاليد ؟ لماذا لا تنشطر بلجيكا إلى شطرين ، حيث ينضم الفالون إلى فرنسا وينضم الفلامان إلى هولندا ، حسب علاقتهم اللغوية والثقافية ؟

للتوصل إلى معرفة أسباب ذلك ، يجدر بنا أن ندرس أحوال بلجيكا الداخلية من ناحية ، وأطوار السياسة الدولية المتعلقة بالبلاد البلجيكية من ناحية أخرى .

(٣) إن الفلامان يؤلفون الاكثرية في الولايات الشمالية من بلجيكا ، والفالون يؤلفون الاكثرية في الولايات الجنوبية منها .

ولكن الحد الفاصل بين المنطقتين لا يؤلف خطاً بسيطاً ، بل يتألف من خطوط معقدة ، كثيرة التعرج وشديدة التشابك . فهناك مدن وقصبات فالونية محاطة بقرى ودساكر فلاماندية ، وبعكس ذلك قصبات ومدن فلاماندية بين قرى فالونية . وهناك مدن وقرى تجمع بين سكانها جماعات من الشعبين .

إن تشابك اللغتين في بلجيكا يظهر حتى في بعض المدن الصغيرة التي يقل سكانها عن الألف .

مثلاً : قرية « اسبير » Esperre تقع في ولاية فلاماندية . مجموع سكانها ـ حسب الاحصاءات الأخيرة ـ عبارة عن ٩٠٠ ، ولكن بين هؤلاء ٢٠ بالمائة لا يعرف

غير الفرنسية ، و١٧ بالمائة لا يعرف غير الفلاماندية و٦٣ بالمائة يعرف اللغتين . وبين الذين يتكلمون اللغتين ، ٦٠ بالمائة يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ، و٤٠ بالمائة يتكلمون بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

إن العاصمة بروكسل نفسها تعطينا مثالاً بارزاً على تشابك اللغتين ، لأن الاحصاءات الرسمية تدل على أن :

٢٨ بالمائة من سكانها لا يعرفون غير الفرنسية ؛ و١٧ بالمائة لا يعرفون غير الفلاماندية ؛ و٢٥ بالمائة يعرفون اللغتين ، إلا أنهم يتكلمون بالفرنسية أكثر من الفلاماندية ؛ و٣٠ بالمائة يعرفون اللغتين إلا أنهم يتكلمون الفلاماندية أكثر من الفرنسية .

وغني عن البيان : أن هذا التشابك الجديد ، لم يترك مجالاً للانشطار ، بل حتم على الطرفين « التعايش » تحت رعاية دولة مشتركة واحدة .

(٤) ولكن ، لماذا تشابكت اللغتان في بلجيكا ، بهذه الصورة ؟ ولماذا ظلتا متشابكتين إلى الآن ؟ لماذا لم تتوحد البلاد البلجيكية من حيث اللغة ، كما حدث ذلك في الكثير من البلاد الأخرى ؟

إن الاطوار التاريخية والأوضاع الجغرافية ، تظهر أسباب ذلك بكل وضوح وجلاء :

كانت البلاد البلجيكية في القرون القديمة ، من الميادين الرئيسية التي التقى فيها ووقف عندها الرومان والجرمان .

إلا أنها كانت من الميادين الجانبية ، لا من الميادين الرئيسية التي تستوجب الاصطدامات العنيفة ، فلا تنتهي إلا بغلبة أحد الطرفين على الآخر غلبة حاسمة ، تؤدي إلى إفنائه أو ادماجه ، أو بانصهار الطرفين انصهاراً تاماً يؤدي إلى تكوين شعب جديد .

ولهذا السبب انقسمت البلاد إلى وحدات كثيرة لا تربطها رابطة ، ولا تجمعها جامعة .

وطبيعي أن التفتت السياسي الذي عم البلاد الاوروبية طوال عهد الفيودالية (الاقطاع) في القرون الوسطى زاد البلاد البلجيكية انقساماً على انقسامها ، وقوى ورسخ فيها النزعات البلدية .

وأما بعد انتهاء القرون الوسطى ، فلم يتكوّن فيها دولة مركزية قوية ، تتغلب

على نزعاتها البلدية ، وتعمل على توحيد لغة سكانها ، عن قصد أو غير قصد ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . . . كما حدث في سائر البلاد الاوروبية .

في الواقع أن بلجيكا أصبحت من ممتلكات اسبانيا خلال القرون الأخيرة ، ثم انتقلت من حكمها إلى حكم أوستريا اعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر ، وبقيت تابعة لها ، إلى حين الاحتلال الافرنسي ، الذي بدأ في السنة التالية من الثورة العظمى . ولا شك في أن كل واحدة من هاتين الدولتين الحاكمتين كانت قوية ومركزية في حد ذاتها . إلا أنها كانت بعيدة عن بلجيكا ، ومنفصلة عنها من الوجهة الجغرافية ، فضلاً عن كونها مختلفة عنها من حيث اللغة التي يتكلم بها السكان . فما كان من شأنها ، ولا من مصلحتها ، أن تقضي على النوازع البلدية التي كانت قد رسخت في جميع أنحاء تلك البلاد ، وأن تعمل على توحيد لغتها . بل بعكس ذلك كانت أحوالها ومنافعها تقضي بترك الأمور على ما هي عليه من الانقسام والتشابك ، إن لم تزدها انقساماً وتشابكاً ، تسهيلاً للسيطرة عليها بأقل ما يمكن من الجهود ، وأقل ما يمكن من التكاليف .

ولذلك كله ، بقيت بلجيكا ميداناً لتشابك اللغتين الفرنسية والفلاماندية .

(٥) وقد يبدو من الغريب أن تصبح بلجيكا ـ طوال قرون عديدة من ممتلكات اسبانيا أولاً وأوستريا ثانياً ، ولا تدخل تحت حكم فرنسا التي تجاورها وتلاصقها ، فضلاً عن أنها تماثل قسماً كبيراً من سكانها من حيث اللغة والثقافة .

ولكن هذا الاستغراب يزول ، عندما يؤخذ بنظر الاعتبار التنازع والتنافس الذي كان ظل مستحكماً بين فرنسا وبين انكلترا طوال تلك القرون .

من المعلوم أن أوروبا الغربية صارت مسرحاً لتنازع النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبين بريطانيا ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بوجه خاص .

كانت فرنسا أقوى دولة برية ، وبريطانيا أقوى دولة بحرية ، وكانت الأخيرة تحسب ألف حساب لاحتمال قيام الفرنسيين بالغارة على جزرها ، ولذلك جعلت مبدأ « عدم افساح المجال لتوسع سيطرة الفرنسيين على سواحل بحر المانش وبحر الشمال » أس الأساس في بناء سياستها الخارجية .

إن خطوط هذه السياسة كانت قد ارتسمت بكل وضوح منذ القرن الثامن عشر ، وإن الوزير الفرنسي المشهور « سوللي » الذي لعب دوراً هاماً في تاريخ فرنسا في عهد هنري الرابع ، قد كتب في مذكراته أن عاهل بريطانيا قال له يوماً : « إذا حاول أخي ملك فرنسا الاستيلاء على بلجيكا ، فأنا لا أرضى بذلك ، فاضطر إلى معارضته بكل قواي

وأظن أنه هو أيضاً يفعل نفس الشيء ، إذا ما حاولت أنا الاستيلاء عليها . فمن الخير لنا أن نترك تلك البلاد على حالها ، لا لي أنا ولا لفرنسا » .

إن هذه الخطة الأساسية أصبحت بعد ذلك بمثابة الابرة الموجهة للسياسة البريطانية .

إن أحداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أظهرت للعيان أهمية بلجيكا بالنسبة إلى أمن الجزيرة البريطانية ، وجعلت بريطانيا تزداد تمسكاً بالسياسة المذكورة ، وتعمل بموجبها بكل ما لديها من قوة .

من المعلوم أن فرنسا استولت على بلجيكا في السنة الثالثة من ثورتها العظمى ، ونابليون استفاد كثيراً من سواحل بلجيكا في إتمام وإحكام « الحصار البري » الذي أعلنه على بريطانيا ، فضلاً عن أنه صار يهدد الجزر البريطانية نفسها .

ولهذا السبب ، عندما تغلبت انكلترا على نابليون ـ بمساعدة متفقيها [حلفائها] ـ أولت عناية خاصة لقضية بلجيكا ، واتخذت طائفة من التدابير للحيلولة دون استيلاء فرنسا عليها مرة أخرى .

وكان أهم التدابير ـ في نظرها ـ هو احداث « مملكة البلاد الواطئة » التي تضم البلاد البلجيكية والهولندية في دولة موحدة قوية ، تستطيع الصمود أمام مطامع فرنسا التوسعية ، من جهة سواحلها الشمالية .

وقد بذلت انكلترا جهوداً جبارة لتقوية هذه الدولة بتحصين الحدود التي تفصلها عن فرنسا بسلسلة من القلاع المتينة .

ولكن من المعلوم أن هذه المملكة لم تعش إلا خمسة عشر عاماً وزالت من الوجود إثر الثورة التي قام بها البلجيكيون للاستقلال عن هولندا .

إن انكلترا لم ترتح لهذه الثورة في باديء الأمر . إلا أنها ، عندما شاهدت نجاحها ، رأت من الضروري أن تسايرها ، على أن تبعد عنها احتمال الانضمام إلى فرنسا : فأخذت من فرنسا تعهداً صريحاً باحترام استقلال الدولة البلجيكية الجديدة ، كما نجحت في تقرير « مبدأ حيادها الدائم » تحت ضمان الدول المنظمة الاوروبية .

بهذه الصورة ، أصبحت بلجيكا دولة « مستقلة ومحايدة » ، اعتباراً من سنة ١٨٣٠ .

(٦) مع هذا ، لم تتخل فرنسا تماماً عن فكرة ضم بلجيكا اليها ، ولا سيما نابليون الثالث ، الذي فكر في الاستيلاء عليها ، بصورة جدية ، حتى أنه خلال

مساوماته مع بسمارك ، حاول أن يضمن موافقة بروسيا على ذلك .

وعندما انتشرت أخبار هذه المساومة ، هاجت انكلترا وماجت ، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ورئيس وزارتها ، أنها تعارض أي تغير كان في الأوضاع القائمة على السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى .

وقد صرح اللورد بالمرستون بأن حكومته تعارض نيات نابليون بشدة ، وتدافع عن استقلال بلجيكا بقوة .

كما قال اللورد كورزون : أن مصلحة بريطانيا العظمى تقضي بأن تبقى سواحل بحر الشمال ـ من دونكرك إلى أوستاند ـ في أيدي دولة أو دول صغيرة : فلا تدخل تحت حكم دولة كبيرة قوية .

ويظهر من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : أن انكلترا بذلت جهوداً متوالية للحيلولة دون توسع السواحل الفرنسية نحو الشمال ، بانضمام أي جزء من أجزاء بلجيكا اليها .

وكان ذلك من أهم العوامل في بقاء بلجيكا « موحدة ومستقلة » في حدودها الحالية .

(٧) ومع كل ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال أن قضية اللغات ظلت تلعب دوراً هاماً ، في سياسة بلجيكا الداخلية .

ولا نغالي إذا قلنا : أنها كانت مشكلة المشاكل التي جابهتها الدولة البلجيكية منذ بداية تكوينها :

كان المجلس التأسيسي قرر أن تكون اللغتان الفرنسية والفلاماندية متساويتين في « حق الاستعمال » ، إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق في بادىء الأمر .

لأن الفرنسية كانت لغة العلم والثقافة في جميع أنحاء بلجيكا . وأما الفلاماندية فكانت بمثابة لغة عامية ، يتكلم بها الفلامان ، دون أن يكتبوها أو يتكاتبوا بها .

فضلاً عن ذلك ، فإن الفالون كانوا لعبوا الدور الأول في حركة الاستقلال والانفصال عن هولندا . فعندما تولوا أعنة الحكم ، فرضوا لغتهم على الدواوين وعلى المدارس . وصاروا يأملون « أن تتفرنس المناطق الفلاماندية » بصورة تدريجية ، بغلبة الفرنسية على الفلاماندية في جميع أنحاء بلجيكا .

وكان مما يقوي عندهم هذا الأمل ، أن الفلاماندية كانت محرومة من آثار أدبية ، بعكس الفرنسية التي كانت تتمتع بمكانة سامية جداً بين جميع الآداب العالمية .

ولكن الأمور سارت في اتجاه يخالف كل ما كان يأمله ويتوقعه هؤلاء : إذ قامت بين الفلامان حركة بعث أدبي وثقافي جديد ، ترمي إلى جعل الفلاماندية أيضاً لغة علم وثقافة . ورافقت ذلك حركة أبحاث تاريخية تسعى لجمع المعلومات الوافية عن أسلاف الفلامان ، وتظهر شخصيتهم التي ظلت متميزة عن الفالون على طول التاريخ .

إن هذه الحركات بدأت منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، وأصبحت جلية الخيوط والاتجاهات ، خلال بضع سنوات :

جمع « جان دافيد » Jean David طائفة هامة من المعلومات التاريخية عن بلاد الفلاندر ، ونشرها في أحد عشر مجلداً تحت عنوان « تاريخ الوطن » .

وقام « ويللمس ـ Willems » بأبحاث « في فقه اللغة الفلاماندية » ، وسعى إلى جمع واحياء المخطوطات القديمة المكتوبة بها .

وأقدم « هانري كونسيانس » Henri Conssience على التأليف باللغة الفلاماندية ، وكتب بها سلسلة طريفة من الاشعار والقصص والروايات .

ثم تألفت جمعيات عديدة للنهوض بالثقافة الفلاماندية .

وهذه الحركات الأدبية والعلمية ، لم تلبث أن أخذت تثير طائفة من المطاليب السياسية :

كانت الحكومة البلجيكية قد جعلت الفرنسية لغة رسمية ، وذلك كان يؤدي إلى حرمان الفلامان الذين لا يعرفون الفرنسية من تولي الوظائف والمساهمة في الاعمال الحكومية .

فضلاً عن أن ذلك كان يولّد شتى المشاكل ، من جراء صعوبة التفاهم بين الموظفين الذين لا يعرفون الفلاماندية وأصحاب المصالح الذين يجهلون الفرنسية .

ولذلك بدأ الفلامان يتذمرون من هذه الأوضاع المجحفة بحقوقهم ، ويحتجون على سياسة تغليب اللغة الفرنسية على لغتهم .

إن هذه الحركات الاجتماعية أخذت تتبلور ، وتكتسب شكلاً منظماً منذ سنة ١٨٤٠ .

في السنة المذكورة قام أحد النواب في البرلمان البلجيكي يحتج على « فرنسة الادارة » في الولايات الفلاماندية .

وفي نفس السنة قدم « ويللمس » مع جماعة من أصحابه ـ إلى البرلمان عريضة

رسمية ، تحمل تواقيع نحو مائة ألف مواطن ، يطلبون فيها جعل الفلاماندية اللغة الرسمية في الولايات المذكورة .

كما أن مجلس ولاية آنفرس ، قرر ـ في السنة نفسها ـ أن لا يعيّن أحد في إحدى الوظائف الحكومية داخل الولاية ، ما لم يعرف الفلاماندية .

إن هذه الطلبات والاحتجاجات ، اكتسبت شدة خاصة بعد ثورة ١٨٤٨ . فاضطرت الحكومة ـ سنة ١٨٥٦ ـ إلى تأليف « لجنة تحقيق لدرس مطالب الفلامان وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها » .

وقدمت اللجنة المذكورة تقريرها سنة ١٨٥٨ ، واعترفت به بأحقية طلبات الفلامان ، واقترحت الأمور التالية :

(أ) اللغة الفلاماندية يجب أن تكون لغة التعليم في جميع المعاهد والمدارس القائمة في ولايات الـ « فلاندر » . وذلك يجب أن يشمل التعليم العالي ، فجامعة « غاند » يجب أن تحول إلى جامعة « فلاماندية » .

(ب) القوانين يجب أن تنشر باللغتين الفلاماندية والفرنسية . القضاة والمحامون يجب أن يعرفوا ـ حتماً ـ اللغتين . المخابرات الادارية في الـ « فلاندر » يجب أن تجري بالفلاماندية . الممثلون السياسيون والقناصل الذين يعملون في البلاد الأجنبية ، يجب أن يعرفوا اللغتين .

(ج) الجيش يجب أن يقسم إلى كتائب فلاماندية ، وكتائب فالونية ، لكي تكون لغة التعليمات والايعازات الفلاماندية في الأولى والفرنسية في الثانية .

ولكن الحكومة تلكأت كثيراً في تنفيذ هذه الاقتراحات .

وحركات الاحتجاج والمطالبة ، ازدادت شدة بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث ظهرت صحافة فلاماندية قوية ، تولت الدفاع عن حقوق الفلامان ، بكل اندفاع .

واضطرت الحكومات إلى التسليم بتلك الحقوق ، شيئاً فشيئاً :

سنة ١٨٧٨ صدر قانون يقضي بجعل التبليغات الرسمية والمخابرات الادارية باللغة الفلاماندية ، في ولايات آنفرس ، وفلاندر الغربية ، وفلاندر الشرقية ، وليمبورغ .

سنة ١٨٨٣ صدر قانون يجعل التعليم باللغة الفلاماندية في المدارس الابتدائية والثانوية القائمة في الولايات الأربع المذكورة .

وسنة ١٨٩٨ صدر قانون يحتم اصدار التشريعات باللغتين الفرنسية والفلاماندية .

وسنة ١٩١٣ صدر قرار يحتم على ضباط الجيش معرفة الفرنسية والفلاماندية في وقت واحد .

ومع كل ذلك ، فإن زعماء الحركة الفلاماندية Mouvement Flamingant ما كانوا يكتفون بذلك ، بل كانوا يرون أن اللغة الفرنسية كانت لا تزال تتمتع بامتيازات خاصة ، لأن المصالح والادارات المركزية كانت كلها فرنسية .

ولذلك كانوا يصرون على جعل جامعة غاند فلاماندية ، لأنهم كانوا يرون عدم امكان « فلمندة » المصالح المركزية ، دون جعل احدى الجامعات فلاماندية . لأن الجامعات هي التي تخرج الموظفين .

ولكن جماعة من الفلامان ، ما كانوا يكتفون بذلك أيضاً ، بل كانوا يقولون بوجوب فصل الولايات الفلاماندية عن الولايات الفالونية في جميع الشؤون الادارية ، كما أنهم كانوا يطالبون بفصل كتائب الجيش أيضاً ، وفقاً لمقترحات لجنة ١٨٥٨ .

(٨) هذا كان موقف الاحزاب والجمعيات الفلاماندية في بلجيكا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٤ .

وطبيعي ، أن الالمان ، عندما احتلوا بلجيكا ، أرادوا أن يستفيدوا من الخلافات القائمة بين الفالون وبين الفلامان ، وشجعوا الحركات الفلاماندية ، بطرق ووسائل شتى .

إلا أن انتهاء الحرب المذكورة بانكسار الألمان ، أوقف الحركات الانفصالية ، وجعل الكل يعودون إلى فكرة « التعايش في نطاق دولة واحدة » .

(٩) خلاصة القول : يتضح من التفاصيل السابقة ، أن قضية بلجيكا تشبه من وجوه عديدة قضية قبرص من ناحية ، وقضية أوستريا من ناحية أخرى . وعلى كل حال ، لا يمكن أن تعتبر دليلاً على عدم تأثير اللغة في مصائر الامم .

ج ـ سويسرا

(١) سويسرا بلاد جبلية ، تضم أهم مسالك جبال الألب وجزءاً من جبال الـ « جورا » ، مع الهضبة التي تقع بينهما .

إنها محاطة من جميع جهاتها ببلاد فرنسية ، وألمانية ، وايطالية . وهي بمثابة « ملتقى » لغات هذه البلاد الثلاثة .

فإن ٧٤ في المائة من سكانها يتكلمون باللغة الالمانية ، ويتكلم ٢١ في المائة منهم بالفرنسية ، و ٤ في المائة منهم بالايطالية .

وفضلاً عن ذلك ، يوجد في سويسرا منطقة صغيرة ، يتكلم سكانها بلغة خاصة ، تعرف باسم الـ « رومانش » ، وهي شديدة القرابة من اللغة اللاتينية . إلاّ أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الواحد في المائة من مجموع السكان .

إن جميع سكان سويسرا يعيشون تحت راية دولة اتحادية صغيرة . ومن المعلوم أن هذه الدولة التزمت سياسة « الحياد الدائم » منذ عدة اجيال . . . وجميع الدول الاوروبية حبذت وأيدت هذا الحياد ، ولم تحاول واحدة منها الاخلال به في وقت من الاوقات .

(٢) إن أوضاع الدولة السويسرية هذه ، تثير مسائل عديدة :

لماذا لم تتفكك أوصال هذه الدولة ، كما تفككت أوصال الامبراطورية النمساوية والسلطنة العثمانية ؟ كيف بقيت متحدة ، على الرغم من تعدد لغات سكانها وتنوع قومياتهم ، وعلى الرغم من شدة التيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها ؟

لماذا لم تتقاسمها الدول المجاورة ، حسب علاقات لغاتها ؟

لماذا لم تتجزأ إلى دول عديدة ، حيث تكون كل واحدة منها وحيدة اللغة ؟

إن الاجابة عن هذه الأسئلة ، تقتضي ملاحظة خصائص البلاد الجغرافية وأوضاعها الاستراتيجية من ناحية ، وتطلبات التوازن الدولي من ناحية أخرى .

فإن خصائص جغرافية سويسرا ـ الطبيعية والاقتصادية والبشرية ـ تجعل من المستحيل تجزئتها إلى دول عديدة . وأما اقتسامها بين الدول المجاورة لها فيصطدم بمشاكل دولية هائلة ، ويخل بالتوازن القائم بينهم اخلالاً خطيراً .

وبناء على هذه الملاحظات الجغرافية والاستراتيجية ، اتفقت كلمة الدول المذكورة على أن بقاء سويسرا على حالها ، كدولة « عازلة » ، و « محايدة » بين الدول الكبيرة ، أوفق لمصلحة الجميع ، من كل الوجوه .

ولهذا السبب ، لم تحاول دولة من الدول المذكورة الحاقها ببلادها ، ولا طالبت باقتسامها مع جيرانها .

فتوصل السويسريون إلى ايجاد نظام حكم خاص بهم ، يضمن لجميع طوائف السكان « التعايش والتآزر » ، مع المحافظة على ما لكل منها من لغة وثقافة وخصائص تمام المحافظة ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٣) إن الجبال التي تؤلف سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب . سفوحها المتشابكة تنقطع بكثير من الوديان العميقة التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الصغيرة والكبيرة .

وغني عن البيان أن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق « شبه المقفلة » التي لا يتصل بعضها ببعض إلّا بمضايق عالية ووعرة .

ولهذا السبب انقسم سكان هذه الجبال ـ من قديم الزمان ـ إلى جماعات صغيرة ، تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها ، شبه منطوية على نفسها ، ومستقلة عن غيرها .

وعندما أخذت هذه الجماعات تشعر بضرورة التآزر والتكتل ـ لحفظ مصالحها الحيوية ـ سلكت سبيل التحالف الحر والمحدود ، المجرد من نوازع التغلب والتسيطر والاستغلال .

بدأ التحالف السويسري ، بتحالف ثلاثة وديان . ثم صار يتوسع وينتظم ويتقوى تدريجياً ، وتطور كثيراً طوال قرون عديدة ، دون أن يتعرض إلى تأثيرات وتعقيدات خارجية ، إلى أن وصل إلى الشكل الذي يلائم خصائص البلاد ، يضمن حاجاتها ، بأحسن الصور وأمثلها .

(٤) يتألف الاتحاد السويسري ـ في الحالة الحاضرة ـ من خمس وعشرين مقاطعة تعرف باسم الـ « كانتون » Canton .

تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وبعض الأمور المتعلقة بالمواصلات التي تهم جميع الكانتونات .

وأما الشؤون الأخرى ، فتتركها بأجمعها إلى الكانتونات ، لتقررها وتتصرف بها ، كما تشاء .

فأصبح لكل كانتون شعار وعلم خاص ، ودستور خاص وضعه لنفسه ، كما أصبح لكل كانتون قوانين وتنظيمات خاصة ، قررها مجلسه التمثيلي وفقاً لاحكام دستوره ، أو وافق عليها الشعب مباشرة عن طريق « تصويت عام » يشترك فيه جميع السكان .

وخلاصة القول : كل كانتون يتصرف بشؤونه العامة باستقلال تام ، ولا يراجع مجلس الاتحاد إلا فيما يخص الأمور الخارجية والدفاع الوطني والمواصلات العامة .

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن ادارات الكانتونات نفسها تسير على خطة « اللامركزية الواسعة النطاق » :

إن كل كانتون يتألف من « كومونات » ، وكل كومون ، يتمتع بسلطات واسعة جداً في تصريف الأمور الخاصة به ، وفي تقرير الانظمة وفرض الرسوم والضرائب ، وانتخاب وتعيين وتبديل الموظفين والمستخدمين .

إن هذا النظام الذي تأسس في سويسرا ، بفضل الظروف الجغرافية والتاريخية ، هو الذي ضمن لهذه الدولة الاتحادية الصغيرة البقاء والازدهار على الرغم من تعدد لغاتها وتنوع قومياتها .

(٥) ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن تشكيلات الكانتونات وتقسيماتها راعت مقتضيات اللغات ، إلى أقصى حدود الامكان : فأكثر من أربعة اخماس الكانتونات الحالية « وحيدة اللغة » . وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة كانتونات ، من بين الخمسة والعشرين .

إن كانتون برن ـ من جملة هذه الكانتونات الأربعة ـ أكثرية سكانها المانية اللغة ، وأقليتها فرنسية اللغة .

وفي هذا الكانتون توجد منطقة صغيرة ، تقع على جبال جورا ، يتكلم سكانها باللغة الفرنسية .

وقد قامت في هذه المنطقة ، على الرغم من صغر رقعتها ، حركة قومية تهدف إلى فصلها عن كانتونها الحالي ، لتصبح كانتوناً مستقلاً داخل نطاق الاتحاد السويسري .

وهذه الحركة ـ التي تعرف باسم « الحركة الجوراسية » Mouvement Jurrassien أخذت تزداد نشاطاً منذ عشر سنوات : إنها تنظم كل سنة ـ في وقت معين ـ مظاهرات سلمية ، لتكرار المطالبة بفصل المنطقة عن كانتون برن .

(٦) ومن الأمور التي لا يمكن انكارها : أن ميول وعواطف الطوائف الثلاث من السويسريين ، لا تسير في اتجاه واحد : بل أن عواطف أهالي « سويسرا الايطالية » S . Italienne تتوجه بشدة نحو ايطاليا ، وميول وعواطف « سويسرا الرومانديـة » S . Romande تتوجه نحو فرنسا ، كما أن ميول وعواطف « سويسرا الالمانية » S . Alémanique لا تخلو من التوجه نحو المانيا .

إن هذه الاختلافات العاطفية كانت قد اشتدت وظهرت إلى العيان ، بوجه خاص ، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى ، حيث صارت كل طائفة ترتاب بميول ونوايا الطائفة الأخرى . وقد حدث من جراء ذلك أزمات ومشاكل خطيرة شملت شؤون الجيش وبعض قادته ، والحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتغلب على تلك المشاكل والازمات ، إلّا ببذل جهود شاقة .

(٧) يتبين من كل ما سبق : أن سويسرا دولة ، لا أمة .

هي دولة تضم عدة قوميات ، سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ،أجبرتهم على « التعايش والتآزر » تحت راية دولة اتحادية ، وفق نظام ممعن في المرونة والحرية والشعبية .

فأحوالها لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتقليل من شأن اللغة في حياة الامم والدول .

بل بعكس ذلك ، إنها تعطي أدلة عديدة ، على أهمية اللغة في هذا المضمار ، على الرغم من معضلية العوامل المؤثرة في أوضاعها الحالية .

د ـ الولايات المتحدة الامريكية

(١) عندما نبحث في قضية انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن انكلترا ـ من حيث دلالتها على عوامل القومية ـ يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الثلاث التالية :

أولاً : إن انفصال الولايات المتحدة كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً : إن أمريكا مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الاطلسي العظيم .

ثالثاً : إن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ، إلّا في وقت حديث نسبياً .

إن لكل واحدة من هذه الحقائق أهمية خاصة في تفسير الوقائع وتعليلها ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٢) في بداية الربع الرابع من القرن الثامن عشر ، كان العالم بأجمعه بعيداً عن التفكير في القوميات في خلال بحث وتصريف شؤون الحكم والسياسة .

كانت البلاد تعتبر ممتلكات للملوك والامراء ، وكثيراً ما كانت تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، عن طريق الارث أو الصداق ، أو البيع والشراء ،

فضلاً عن الحرب والاستيلاء .

ومن البديهي أن ما حدث في تلك الأزمنة ، وفي تلك الظروف ، لا يجوز أن يعتبر دليلاً على أي شيء كان في قضايا القوميات .

إن نظرة سريعة إلى الاسباب التي استوجبت انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية تزيدنا تأكداً من هذه الحقيقة .

فإن أهالي المستعمرات الثلاث عشرة التي كونت النواة الأولى للولايات المتحدة الامريكية ، كانوا قد هاجروا إلى تلك البلاد ، تخلصاً من الاضطهادات الدينية ، وسعياً وراء حياة حرة ، مصونة من ضروب الظلم والاعتساف . إنهم كانوا تركوا أوطانهم إلى تلك البلاد النائية وتكبدوا مشاق الاغتراب في تلك البيئات الجديدة ، ليوجدوا مجتمعاً أفضل من المجتمع الذي كانوا نشأوا فيه .

والحكومة البريطانية كانت تتركهم في بادىء الأمر يعيشون ويعملون هناك احراراً كما يشاؤون ، إلا أنها ـ بعد مرور مدة من الزمن ـ أخذت تستغل جهود هؤلاء المغتربين لمصلحة طائفة من المتمولين الباقين في بلادهم : إذ صارت تفرض عليهم ضرائب جديدة جائرة ، وأوصلت الأمر إلى حد منعهم من الاتجار مع البلاد المجاورة لهم ، وفرضت عليهم التعامل مع التجار المقيمين في الجزر البريطانية على وجه الانحصار .

إن ذلك كان يضعهم في وضع أتعس من الوضع الذي كانوا عليه في بريطانيا العظمى قبل سفرهم إلى أمريكا ، من وجوه عديدة . لأن في المملكة البريطانية كان قد تأسس نوع من الحياة النيابية ، وكان قد تقرر أن لا يفرض على الناس أية ضريبة ، ما لم يوافق عليها ممثلو الشعب . ولكن الآن ، في المهاجر الامريكية ، صارت تفرض عليهم الضرائب ، دون أن يؤخذ رأيهم فيها ، وصار نشاطهم الاقتصادي يقيد بقيود جائرة ، لمصلحة طائفة من أصحاب الجشع الباقين في بلادهم الأصلية .

فكان من الطبيعي أن يحتج هؤلاء على هذه الأوضاع الجائرة . إنهم لم يطلبوا ـ في بادىء الأمر ـ الانفصال عن المملكة البريطانية ، بل بعكس ذلك ، ظلوا يؤكدون ولاءهم للعرش . إنهم كانوا يطالبون بالتمتع بالحريات والحقوق المقررة في بريطانيا نفسها . ولكن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى مطالبهم المحقة ، بل أقدمت على ارسال قوة عسكرية ، بغية اخضاع سكان تلك المستعمرات لأوامر السلطة المركزية الجائرة .

عندئذ أدرك هؤلاء أن السبيل الوحيد للتخلص من تلك القيود ، هو الانفصال والاستقلال .

ومما يلفت النظر : أن الشخص الذي تحمّس لفكرة الانفصال أشد التحمس ، وبذل في سبيل الدعوة لهذه الفكرة أعظم الجهود ، كان ممن انتقلوا إلى أمريكا حديثاً : إن مدة اقامة « طوماس باين » في أمريكا عند اعلان الاستقلال كانت عبارة عن سنة واحدة وثلاثة أشهر فحسب . أنه كان يقول : « من العبث أن نأمل اصلاح الأحوال من الحكومة القائمة في بريطانيا العظمى ، فعلينا أن ننفصل عنها ، ونكوّن « جمهورية انكليزية » في القارة الامريكية . فعلينا أن نعطي المثال الفعلي لحضارة أمثل ولحكومة مجردة من ضروب الظلم والفساد » .

يظهر من كل ذلك : أن حركة انفصال تلك المستعمرات كانت من نوع الثورات الداخلية التي لا تستهدف شيئاً غير تخليص الناس من اعتساف الحكام ، ولم تكن من نوع الحركات الاستقلالية القومية ، التي ترمي إلى تحرير الامم المحكومة من نير الامم المسيطرة عليها .

(٣) ولا شك في أن الأوضاع الجغرافية أيضاً لعبت دوراً هاماً في انتهاء هذه الثورة إلى تكوين دولة جديدة : إذْ من المعلوم أن أمريكا منفصلة عن أوروبا وعن الجزر البريطانية انفصالاً جغرافياً كبيراً ، بواسطة المحيط الاطلسي الفسيح . وغني عن البيان أن هذا الانفصال الجغرافي كان شديد الأثر في ذلك العهد . لأن السفن البخارية لم تكن قد اخترعت بعد . . فالمواصلات بين أوروبا وأمريكا كانت تتم بالسفن الشراعية . وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف ، وكان من الطبيعي أن يلعب هذا « الانفصال الجغرافي » الكبير ، دوراً خطيراً في تقرير مصير المستعمرات الامريكية .

(٤) ولكن . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد انفصلت عن المملكة البريطانية ، لمثل هذه الاسباب ، في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر . . . فلماذا لم تعد وتتحد معها في القرن التاسع عشر ، بعد ذيوع مبدأ القوميات ؟

لمعرفة أسباب ذلك ، يجب أن نرجع إلى الحقيقة التالية التي ذكرتها في بداية هذا البحث :

فإن القول بأن « الولايات المتحدة الاميركية انكليزية اللغة ، مثل بريطانيا العظمى » لا ينطبق على حقائق الأمور انطباقاً تاماً .

لأن الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية لدى معظم سكان الولايات المتحدة الامريكية إلّا بصورة تدريجية وفي وقت قريب نسبياً .

نظرة سريعة إلى تطور حدود الولايات المتحدة الامريكية وتعداد سكانها ، تكفي لاظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن مجموع سكان الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٧٩٠ - أي بعد مرور أربعة عشر عاماً على اعلان الاستقلال - ، كان نحو أربعة ملايين فقط . في حين أنه زاد الآن على أربعين مثل ذلك العدد .

وبديهي أن هذا التزايد الهائل لم يكن نتيجة لتكاثر السكان عن طريق التناسل ، وإنما نتج عن :

(أ) توسع رقعة الاراضي ، من ناحية .

(ب) تدفق سيل المهاجرين من ناحية أخرى .

فإن عدد الولايات المتحدة كان ١٣ فقط عند اعلان الاستقلال ، ولكنه قد انضم اليها بعد ذلك - شيئاً فشيئاً - ٣٦ ولاية أخرى .

كانت الولايات المتحدة منحصرة - في بادىء الأمر - بين سواحل المحيط الاطلسي وبين جبال « آللغاني » ، ولكن حدود هذه الولايات أخذت تزحف نحو الغرب ، حتى بلغت في آخر الأمر سواحل المحيط الهادىء .

إن توسع حدود الولايات المتحدة بهذه الصورة ، كان قد تم بوسائل مختلفة ، من الشراء إلى الاستيلاء والانضمام والاستعمار .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار أن البلاد التي انضمت إلى الولايات المتحدة بهذه الصورة المختلفة لم تكن من المستعمرات الانكليزية ، مثل الولايات المتحدة الأولى ، بل كانت فرنسية واسبانية ومكسيكية . . انها كانت قد نشأت في ظروف تختلف عن ظروف نشأة الولايات الأصلية اختلافاً كبيراً .

وكان الاختلاف يشمل اللغات أيضاً ، بطبيعة الحال .

ولكن اختلاف اللغات قد زاد تفاقماً بوجه خاص ، من جراء اختلاف البلاد التي نزح منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة الامريكية بعد استقلالها .

ويتبين من الاحصاءات الرسمية : أن مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المذكورة واستوطنوها - من سنة ١٨٢٠ حتى سنة ١٩٤٠ - كان نحو ٣٨ مليوناً ، وأما نسبة الانكليز بينهم إلى غير الانكليز فكان مثل نسبة الواحد إلى التسعة !

ومجموع المهاجرين من كل من المانيا ، وايطاليا ، وايرلندا . . . كان يزيد على مجموع المهاجرين من انكلترا زيادة كبيرة .

ولزيادة الايضاح ندرج فيما يلي مجموع المهاجرين الذين توافدوا على الولايات المتحدة الامريكية ، خلال هذه المدة :

المهاجرون من المانيا	٦,٠٢٩,٩٥١
المهاجرون من ايطاليا	٤,٧١٩,٢٢٣
المهاجرون من ايرلندا	٤,٥٩١,١٠٠
المهاجرون من بريطانيا	٤,٢٢٥,١٠٠
المهاجرون من النمسا والمجر	٤,١٤٣,٧٧٥
المهاجرون من روسيا	٣,٣٤٩,٣٤١
المهاجرون من السويد	١,٢١٧,٤٤٨
المهاجرون من النورويج	٨٠٤,٨٥٢
المهاجرون من فرنسا	٥٩٤,٩٩٨

وأما مجموع المهاجرين الذين نزحوا من سائر البلاد الاوروبية من بولندا والدانمرك إلى البرتغال وسويسرا واليونان ، فقد زاد على المليونين .

وفضلاً عن ذلك كله ، قد دخل الولايات المتحدة الامريكية ـ خلال المدة المذكورة ـ أكثر من مليون مهاجر من بعض الاقطار الآسيوية .

(٥) ومن الطبيعي أن جميع هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم إلى الولايات المتحدة الامريكية لغاتهم الخاصة ، وتقاليدهم القومية ، ومشاعرهم التاريخية .

إنهم كانوا يتعلمون الانكليزية ويستعملونها في معاملاتهم التجارية ومراجعاتهم الرسمية ، ومع هذا كانوا يرجعون إلى لغاتهم الأصلية في شؤونهم ومحاوراتهم البيتية .

وأما تأمرك هؤلاء اجتماعياً ، وتانكلزهم لغوياً ، فما كان تم إلاّ بعد مرور جيلين أو ثلاثة أجيال .

وإذا لاحظنا أن المهاجرة من البلاد المذكورة كانت تتم بصورة تدريجية ، وتتوالى بدون انقطاع ، علمنا أن اللغات المختلفة التي كانت تدخل الولايات المتحدة مع المهاجرين ، ما كانت تترك محلها إلى اللغة الانكليزية إلا بعد مرور مدة طويلة وبتدرج كبير . وقبل أن يتم تأنكلز جماعة من المهاجرين القدماء ، كانت تأتي جماعات جديدة ، تديم حياة اللغات الأصلية في البيوت وفي المجتمعات الخاصة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : ان الولايات المتحدة الامريكية كانت شبيهة ببوتقة كبيرة ، صبت فيها جماعات كبيرة من قوميات مختلفة ، على توالي السنين . وأما تمازج هؤلاء وانصهارهم التام ، فلم يتم إلا شيئاً فشيئاً .

فلا يجوز لنا أن نقول عن الولايات المتحدة الامريكية ، أنها كانت « انكليزية اللغة » ، بكل معنى الكلمة .

(٦) ويتبين من كل ما تقدم : أن سكان الولايات المتحدة الامريكية انحدروا من مختلف الاقطار الغربية ، وتكونوا تكوناً خاصاً ، خلال مدة قرن وثلاثة أرباع القرن ، في ظروف استثنائية لا مثيل لها في سائر أنحاء العالم .

فليس من المعقول أن تعتبر قضية انفصال الولايات المتحدة عن المملكة البريطانية دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

هـ ـ أمريكا اللاتينية

(١) إن الحقائق التي سردناها آنفاً ـ عند مناقشة مثال الولايات المتحدة الامريكية ـ تغنينا عن اطالة البحث في أمر أمريكا اللاتينية .

فإن سكان هذا القسم من القارة الامريكية أيضاً قد تكوّنوا تكوناً خاصاً ، في ظروف استثنائية جداً ، تشبه ظروف تكوّن سكان الولايات المتحدة الامريكية من وجوه عديدة .

لقد توافد على أمريكا الوسطى والجنوبية أيضاً ، ملايين من الرواد والمهاجرين ، من مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما من مختلف أقطار القارة الاوروبية ، وتوالت هذه المهاجرة ، منذ اكتشاف تلك البلاد ، بدون انقطاع ، واشتدت بوجه خاص بعد استقلالها عن اسبانيا والبرتغال ، واستفحلت ، بكل معنى الكلمة ، منذ بداية هذا القرن .

فما قلناه آنفاً عن الولايات المتحدة الامريكية في هذا الشأن ينطبق على أميركا اللاتينية أيضاً تمام الانطباق .

(٢) ومما تجدر الاشارة إليه ، أن تركيب السكان في أمريكا اللاتينية صار أشد تعقيداً منه في الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك من جراء اختلاط المهاجرين الاوروبيين بالسكان الاصليين .

في الولايات المتحدة الامريكية لم يلعب الهنود الحمر دوراً يستحق الذكر في تركيب السكان ، لأن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد واستوطنوها كانوا يهاجرون مع زوجاتهم ، فلم يضطروا إلى مخالطة نساء الهنود . ومن المعلوم أن اعمال الاستعمار والاستيطان هناك أدت إلى فناء القسم الاعظم من السكان الاصليين ،

وحصرت بقيتهم الباقية في مناطق محدودة جداً ، في بعض الولايات .

فقد التزمت الولايات المتحدة الامريكية مبدأ عدم الاختلاط والتزاوج بالسكان الأصليين التزاماً شديداً ، وسنّت القوانين التي تحظر زواج البيض بالهنود الحمر ، وتعتبره باطلاً ، حتى أن القوانين الموضوعة في بعض الولايات اعتبرت الاتصال الجنسي بنساء الهنود الحمر ـ ولو كان بدون زواج ـ من الجرائم التي تعرض مرتكبيها للعقاب .

ولذلك كله لم تتكون في الولايات المتحدة الامريكية طبقة من الهجناء .

ولكن الأمور سارت سيراً مخالفاً لذلك كل المخالفة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . فإن الاوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد كانوا ـ بوجه عام ـ من المغامرين الجشعين الذين لا يفكرون بشيء غير الثراء السريع . فما كانوا يستصحبون معهم نساءهم خلال هجرتهم ، فيضطرون إلى التزوج بنساء السكان الأصليين ، أو يعاشرونهن معاشرة الأزواج ، وينجبون منهن عددا كبيرا من الاطفال . وكثيرا ما كانوا يعودون إلى بلادهم ـ حاملين معهم ما كانوا حصلوا عليه من ثروة طائلة ، ويتركون وراءهم جيلاً من الهجناء .

وطبيعي ، أن الاطفال الذين يتولدون من آباء أوروبيين وأمهات من السكان الأصليين ـ في هذه الظروف ـ كانوا ينشأون ويترعرعون في أحضان امهاتهم ، ولهذا السبب كانوا يتأثرون بعادات هؤلاء ونزعاتهن أشد التأثر وأعمقه .

إن هذه الأحوال الخاصة أدت ـ بطبيعة الحال ـ إلى تكوين صف خاص من السكان في أمريكا اللاتينية .

وإذا لاحظنا أن السكان الأصليين كانوا يختلفون عن المهاجرين الأوروبيين اختلافاً هائلاً ـ من حيث الأوصاف الرسية والجسمانية ، ومن حيث النزعات العقلية والتقاليد الاجتماعية ، ومن حيث المستويات الحضارية ـ قدرنا النتائج التي نجمت عن هذا التخالط السريع والتصالب الواسع النطاق .

في الواقع أن زواج المهاجرين الأوروبيين من السكان الأصليين قد قلّ كثيراً منذ قرن من الزمان ، إلا أن زواجهم من الهجينات ، وزواج الهجناء فيما بينهم ، قد عم واستفحل ، فأصبح الهجناء يؤلفون الاكثرية الساحقة من السكان .

ويظهر من الاحصاءات الرسمية الأخيرة : أن مجموع السكان في أمريكا اللاتينية يبلغ ١٢٥ مليوناً ، ينقسمون إلى العناصر الأساسية التالية :

٧٠ مليوناً هجناء (من زواج الأوروبيين بالسكان الأصليين)
٢٦ مليوناً أوروبيون .
١٩ مليوناً سكان أصليون .
١٦ مليوناً زنوج وهجناؤهم .

ويلاحظ من ذلك : أن الأوروبيين الخُلَّص ، كانوا يقلون عن سدس مجموع السكان .

(٣) ومما تجدر الاشارة إليه : أن نسبة كل واحد من هذه العناصر الأساسية إلى مجموع السكان تختلف اختلافاً كبيراً ، من قطر إلى قطر .

مثلاً : نسبة المهاجرين الأوروبيين إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩٥ في المائة (في الأرجنتين) ، وبين ٦ في المائة (في هندوراس ونيكاراغوا) .

وأما نسبة الهجناء إلى مجموع السكان فتتراوح بين٧٥ في المائة (في باراغواي) وبين ٤ في المائة (في الارجنتين) .

وأما نسبة السكان الاصليين إلى مجموع السكان ، فتتراوح بين ٦٠ بالمائة (في بوليفيا) وواحد بالمائة (في الارجنتين) .

أما نسبة الزنوج وهجنائهم إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٩٣ بالمائة (في كوبا) و ٨ بالمائة (في كولومبيا) .

(٤) اعتقد أن التفاصيل المسرودة آنفاً ، في هذا البحث وفي البحث السابق ، تظهر بكل وضوح وجلاء العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الكثيرة التي سببت انفصال هذه الاقطار الامريكية عن اسبانيا والبرتغال ، كما تظهر العوامل التي حالت دون اتحادها لتكوين دولة موحدة مثل الولايات المتحدة الامريكية .

كما أنها لا تترك أدنى مجال للشك في أن هذه الاحوال والاحداث الخاصة لا تدل على عدم ارتباط القوميات باللغات .

القومية وَمشيئة التعايش المعشري

النقاش حول الألزاس

١ - إن نظرية « ارتباط القومية باللغة » أثارت ردود فعل قوية في المحافل الفرنسية ، الفكرية والسياسية .

لأنها كانت تخالف مطامح فرنسا ، وتعرض مصالحها إلى الاخطار .

فإن سياسة فرنسا التقليدية كانت ترمي إلى التوسع في الشمال ، حتى نهر الراين لكي تصبح بلادها محاطة بحدود طبيعية من كل الجهات . وقد بذل الفرنسيون - ولا سيما في عهد نابليون بونابرت - جهوداً عظيمة للوصول إلى هذا الهدف .

ولكن البلاد التي تمتد بين فرنسا وبين الراين كانت مأهولة بسكان يتكلمون الالمانية . والنظرية المذكورة ، كان من شأنها أن تجعل ذلك مخالفاً لمبدأ حقوق القوميات .

فضلاً عن ذلك ، فإن فرنسا كانت تحكم الألزاس منذ أواسط القرن السابع عشر . وأهالي الألزاس يتكلمون الالمانية ، وطبيعي أن نظرية « ارتباط القومية باللغة » كان من شأنها أن تعطي للألمان حقاً لفصل الألزاس عنها .

ولذلك انبرى جماعة من كتّاب فرنسا ومفكريها لمناقشة الالمان في هذه القضايا .

وهذه المناقشات وصلت إلى درجة حادة جداً ، من جراء احداث حرب السبعين المعلومة :

٢ - كانت الألزاس مقاطعة المانية حتى أواسط القرن السابع عشر . فقد استولت عليها فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ، وضمتها إلى بلادها بموجب معاهدات وستفاليا . ومع هذا ، كان الألزاسيون لا يزالون يتكلمون بالألمانية ويحتفظون بالكثير

من تقاليدهم الخاصة ، وكان الالمان القوميون يتألمون من دخول الألزاس تحت حكم فرنسا ألماً شديداً .

حتى أن المؤرخ الفرنسي المشهور « ادغار كينه » لاحظ حساسية الالمان نحو الألزاس واهتمامهم بها ، وكتب يقول : « إن معاهدة وستفاليا لا تزال تدمي قلوب الالمان ، كما تدمي قلوبنا نحن مقررات فيينا » .

ويروى عن بيسمارك أنه كان يقول : « كلما ألقيت نظرة على خارطة أوروبا ، ورأيت الألزاس داخلة في حدود فرنسا . . . وكلما تصورت استرازبورغ تعيش تحت ظل العلم الافرنسي . . . شعرت في أعماق نفسي ثورة غيظ شديدة » .

وعندما انتصرت بروسيا على فرنسا في حرب السبعين ، واستولت على ولاياتها الشمالية ـ بما فيها الألزاس ـ كان من الطبيعي أن تطلب من فرنسا التنازل عن هذه « المقاطعة الالمانية » ، وكان من الطبيعي أن يفتح هذا الطلب باباً لمناقشات حادة بين كتّاب الطرفين ومفكريهم وساستهم .

كان الفرنسيون يعتبرون ذلك تعدياً على حقوق فرنسا ، ومخالفاً لمبادىء العدالة البشرية . في حين أن الالمان كانوا يدعون ـ بعكس ذلك ـ أن الأمر ما هو إلا « استرداد للحقوق المغصوبة ، وتحقيق للعدالة العليا » .

وقد اشترك في هذه المناقشات كبار المفكرين والمؤرخين من الطرفين مثل اشتراوس ، ومومسن ، وترايتشكه في المانيا . . . وأرنست رينان وفوستل دوكولانج في فرنسا .

٣ ـ إن المناقشة القلمية التي جرت بين المؤرخ الفرنسي « فوستل دو كولانج » وبين المؤرخ الألماني « مومسن » ، كانت تعبر عن وجهات نظر الطرفين بأصرح العبارات .

إن الآراء التي أبداها فوستل دو كولانج في هذا المضمار ، يمكن أن تلخص بما يلي :

« إن القومية لا تتبع اللغة ، فإن العلاقات الجغرافية والمنافع السياسية والتجارية هي التي تجمع وتربط الناس وتؤسس الدول ، الوطن هو ما يحبه المرء .

« قد يكون الألزاسيون المانا باللغة ، ولكنهم ـ على كل حال ـ افرنسيون بالنزعة والمشيئة ، والذي جعلهم فرنسيين ، لم يكن فتوحات لويس الرابع عشر أو معاهدة وستفاليا ـ كما يتوهم الالمان ـ بل هي : الثورة العظمى ، فإن هذه الثورة هي التي دمجت الألزاس بفرنسا ، وجعلت الألزاسيين

فرنسيين بكل معنى الكلمة . إن القومية لا تتعين باللغة ، بل أنها تتعين بالرغبة والمشيئة . . فالعدالة تقضي بمراعاة مشيئة الألزاسيين ، وتحقيق رغباتهم في هذا المضمار » .

وأما ردود مومسن على هذه الآراء ، فكانت تتلخص بما يلي :

« قد استولى الفرنسيون على الألزاس بقوة الحديد والنار . وحكموا الألزاسيين منذ قرنين ، تحت شبكة تشكيلاتهم الادارية والانضباطية . وخلال هذه المدة ، اتخذوا شتى التدابير لتخدير شعورهم ، حتى انسوهم تاريخهم وقوميتهم ، وربما كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي . . ولكنهم لا يزالون المانأ باللغة . فأصبح من حقنا نحن الالمان ـ بل من واجبنا أيضاً ـ أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ، ونعيد اليهم وعيهم ، ونحيي شعورهم بقوميتهم . . ومن البديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بعد تحريرهم من حكم فرنسا ، وتخليصهم من سيطرتها » .

٤ ـ إن ملاحظات مومسن الأخيرة ، جديرة بالتأمل :

لأنه من المعلوم أن الدول عندما تستولي على بلد من البلاد ـ وتسيطر على أهاليها ـ لا تترك لهم الحرية في اختيار الدولة التي يريدون أن ينتسبوا اليها ، لأنها تعتبر « محاولة الانفصال عن الدولة » من كبائر الخيانات والجنايات ، وتعاقب مرتكبها بصرامة متناهية ، تصل إلى حد الاعدام .

وفضلاً عن ذلك ، أنها تتخذ التدابير اللازمة للتأثير في نفوس الأهالي ـ وبالنتيجة في ارادتهم ـ بوسائط شتى . . . من التدريسات في المدارس ، والتلقينات في المعابد ، والدعايات بالنشرات والجرائد ، إلى اغراء الزعماء بالأموال والمنافع ، وشراء الضمائر بالرتب والمناصب .

هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب الأعين ، عند بحث نظريات القومية ومناقشتها .

٥ ـ إن نظرية المشيئة في القومية ، نشأت في هذه الظروف ، خلال هذه المناقشات .

إن أرنست رينان أيضاً كان اشترك في هذه المناقشات ، وساهم في وضع الأسس لنظرية المشيئة .

إلا أنه لم يكتف بما كتبه خلال المناقشات ، بل واصل التفكير في الأمر إلى أن أعلن نتائج أبحاثه في محاضرة ألقاها سنة ١٨٨٢ .

كان رينان يتباهى كثيراً بمحاضرته هذه ، ويعتبرها من أنفس وأبلغ كتاباته . وكان يصرح بأنه لم يطل التفكير في مسألة من المسائل بقدر ما أطاله في هذه المسألة ،

ولم يعصر ذهنه لكتابة مقالة من المقالات بقدر ما عصره عند كتابة هذه المحاضرة . وكان يقول : « إني وزنت ملياً كل كلمة من كلماتها » .

إن نظرية رينان اشتهرت كثيراً ، وانتشرت كثيراً .
ولذلك ، رأيت أن أخصها ببحث خاص .

أولاً ، سأسرد آراء رينان بتفصيلات وافية ، ثم سأبدي ملاحظاتي عليها .

نظرية أرنست رينان

١ ـ إن الخطاب المشهور الذي ألقاه أرنست رينان Ernest Renan في مدرج السوربون، بباريس ، سنة ١٨٨٢ ، تحت عنوان « ما هي الأمة » يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية :

في القسم الأول الذي يلي كلمة الاستهلال : يذكر الخطيب بعض الوقائع التاريخية التي تتصل بتكوين الامم والدول ، ويحاول تعليلها ؛

وفي القسم الثاني : يستعرض مختلف الآراء التي تحوم حول « عوامل تكوين الأمة » ، وينتقدها واحداً فواحداً .

وفي القسم الثالث : يسرد رينان رأيه في ماهية الأمة ، ويقول « إن المشيئة ، هي أس الأساس في تكوينها » .

وغني عن البيان أن الذي يهمنا هنا ، هو ما جاء في هذا القسم الأخير من الخطاب .

ولكن القسم الأول والثاني منه ، يوضحان لنا نظرة أرنست رينان إلى شؤون التاريخ بوجه عام ، وإلى تاريخ القوميات بوجه خاص .

فيجدر بنا أن نأخذ بنظر الاعتبار أهم ما جاء في هذين القسمين أيضاً .

٢ ـ يستهل أرنست رينان خطابه ، بقوله :

« أود أن أحلّل معكم « فكرة » ، تبدو واضحة في الظاهر ، ولكنها تفسح المجال لأخطر أنواع سوء التفاهم » .

ثم يستعرض مختلف أشكال المجتمعات البشرية :

« التكتلات العظيمة ، على نمط الصين ومصر وبابل القديمة ،

« القبيلة ، على غرار العبرانيين والعرب ؛

« المدينة المستقلة ، على نمط آثينا واسبارطة ؛

« اتحاد البلاد المختلفة ، على نمط الامبراطوريات الاشكانية ، والرومانية ، والكارولنجية ؛

« الجماعات المحرومة من الوطن ، والمربوطة بعضها ببعض بروابط دينية مثل الاسرائيليين والبارسيين ؛

« الأمم ، مثل فرنسا وانكلترا ومعظم الدول الاوروبية المعاصرة ؛

« الفدراليات ، مثل سويسرا وأمريكا ؛

« القرابات ، مثل التي توجدها « وحدة الرس » ، أو بالأحرى « وحدة اللغة » بين فروع الجرمان والسلاف . .

« هذه أنماط مختلفة من المجتمعات البشرية ، التي لا بدّ من التمييز بينها .

« في عهد الثورة الفرنسية ، ظن البعض أن نظام المدن القديمة ، مثل آثينا واسبارطة ، يمكن تطبيقه على الامم التي تتألف من ثلاثين أو أربعين مليون نسمة ،

« وفي أيامنا هذه ، يزعمون أن للجماعات الإتنوغرافية ـ أو بالأحرى للجماعات اللغوية ـ حقاً في السيادة ، شبيهاً بسيادة الامم القائمة فعلاً .

« فلنسع إلى الحصول على فكرة واضحة ومضبوطة عن هذه المسائل الشائكة التي أقل خطأ فيها قد يؤدي ـ في آخر الأمر ـ إلى أفظع واشأم الأخطار » .

ـ ١ ـ

وبعد هذه الكلمات الاستهلالية ، ينتقل رينان إلى بعض الأبحاث التاريخية ، ونحن ننقل ونلخص الاهم منها في ما يلي :

أ ـ منذ سقوط الامبراطورية الرومانية ، وبالأحرى ، منذ تفكك امبراطورية شارلمان ، انقسمت أوروبا الغربية إلى امم مختلفة . لقد حاول بعضها أن يتغلب ويسيطر على بعضها الآخر ، ولكنه لم ينجح في هذه المحاولة . وما لم يستطع أن يفعله شارلمان ، ولويس الرابع عشر ، ونابليون الأول ، لن يستطيع أن يفعله أحد في المستقبل . أصبح من المستحيل أن تتكون امبراطورية رومانية جديدة ، أو أن يظهر شارلمان جديد . لقد تأسس نوع من التوازن ، الذي لا شك في أنه سيستمر لمدة طويلة ؛ فرنسا وانكلترا ، المانيا ، روسيا . . . ستكون أهم الوحدات السياسية ، لمدة مئات من السنين .

ب ـ إن تاريخ اليونان القديم أيضاً لا يعطينا مثالاً لـ « أُمة » بالمعنى الذي نفهمه الآن . أثينا ، اسبارطة ، صور ، صيدا . . . كانت مراكز وطنية رائعة ، ولكنها كانت عبارة عن مدن ذات أراض محدودة .

غاليا ، اسبانيا ، ايطاليا . . . قبل اندماجها بالامبراطورية الرومانية كانت مجموعة أقوام ، أنهم كثيراً ما كانوا يتحالفون ، ولكن تحالفهم هذا ما كان يستمر كثيراً ، لعدم ارتباطه بتنظيمات مركزية وأسر حاكمة .

إن الامبراطورية الآشورية وامبراطورية اسكندر أيضاً لم تكونا من نوع الأوطان . لم يوجد مواطنون أشوريون ، ولا يوجد الآن أمة تنحدر من امبراطورية اسكندر .

ج ـ الامبراطورية الرومانية كادت أن تكون وطناً . لأن الحكم الروماني الذي كان في بادىء الأمر في منتهى العنف والقساوة لم يلبث أن أصبح محبوباً ، بسبب انهائه الحروب ، وتأمينه « السلم الروماني » المعروف ، ولكن امبراطورية شاسعة الاطراف تبلغ مساحتها اثني عشر مثلاً من مساحة فرنسا ، ما كان يمكن أن تؤلف دولة بمعناها العصري . ولهذا السبب ، كان انفصال الغرب عن الشرق امراً لا بد منه .

د ـ إن استيلاء الجرمان ، هو الذي وضع الأسس لتكوين الامم الأوروبية الحالية : في الفترة التي تمتد من القرن الخامس إلى القرن العاشر ، فرض الجرمان المستولون على بعض الاقطار من امبراطورية روما الغربية أسراً حاكمة وأريستوقراطية عسكرية . وهذه الاقسام أخذت اسماء المسؤولين عنها ، ومن هنا جاءت اسماء فرنسا ، وبورغنديا ، ولومبارديا ، و ـ مؤخراً ، نورمانديا .

وقد تفككت امبراطورية الفرنك ، بصورة نهائية في وسط القرن التاسع .

هـ ـ إن معاهدة فردون خططت تقسيمات ثابتة ، لا يعتريها التغير .

منذ ذلك التاريخ ، صارت فرنسا ، والمانيا ، وايطاليا ، واسبانيا . تسير بين عقبات عديدة وفي طرق ملتوية ، نحو الكيان القومي التام . إنها أصبحت الآن الأحجار الثابتة في رقعة « الدامة الدولية » .

وأمّا ما تميزت به هذه الدول عن غيرها ، فيعود إلى انصهار الشعوب التي تألفت منها ، انصهاراً تاماً . في البلاد المذكورة ، لا يجد المرء ما يماثل الاحوال التي يجدها في تركيا ، حيث بقي التركي ، والسلافي ، واليوناني ، والأرمني ، والعربي ، والسوري ، والكردي . . يختلف بعضهم عن بعض ، بقدر ما كانوا يختلفون يوم دخلوا تحت حكم تركيا .

و ـ وقد ساعد على تكوين القوميات في أوروبا أمران أساسيان :

أولاً : إن الجرمان الفاتحين اعتنقوا الديانة المسيحية ، فصاروا لا يختلفون عن أهالي البلاد المفتوحة من هذه الوجهة .

ثانياً : إن الحكام الغالبين ، قد نسوا لغاتهم الخاصة ، وصاروا يتكلمون بلغات الشعوب التي يحكمونها .

إن تضافر هذين الأمرين ، هو الذي سهل وضمن الانصهار والتوحيد في تلك البلاد .

ولانصهار اللغات عوامل أخرى :

إن الفرنك ، والبورغند ، والنورمان . . . عندما استولوا على البلاد ، لم يستصحبوا معهم إلاّ عدداً قليلاً من النساء . في الواقع أن رؤساءهم ، ما كانوا يتزوجون ـ مدة أجيال عديدة ـ إلاّ بنساء جرمانيات . ولكنهم كانوا يكثرون من المحظيات اللاتينيات ، كما أن مربيات أطفالهم أيضاً كن من اللاتينيات . وأما أفراد العشائر الجرمانية ، فكانوا يتزوجون ـ بوجه عام ـ بنساء من أهل البلاد .

ولهذه الاسباب ، اندرست لغة الفاتحين ، بسرعة .

ولكن في انكلترا ، سارت الأمور بشكل يختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً : فإن الأنكل Angles ، عندما استولوا على الجزر البريطانية كانوا استصحبوا معهم نساءهم .

ولهذا السبب تغلبت لغتهم على لغة البلاد الأصلية ، وصارت لغة الجميع .

ز ـ بعد هذه التفاصيل التاريخية ، يتكلم أرنست رينان عن « النسيان » فيقول :

إن نسيان بعض الوقائع التاريخية ـ وحتى التزام جانب الخطأ والغلط في بعضها ـ من الأمور الضرورية لتكوين الأمة .

فالأبحاث التاريخية كثيراً ما تكون خطراً على الوحدة القومية . لأنها تظهر للعيان ، ضروب القسر والارغام التي كانت منشأ ومصدر جميع الاشكال السياسية . حتى الاحداث التي أتت بنتائج خيِّرة جداً ، كانت قد بدأت عملها بعنف وقساوة . والوحدة تكون ـ في جميع الاحوال ـ نتيجة اعمال الجبر والإكراه . إن اتحاد جنوب فرنسا مع شمالها ، إنما تم بعد سلسلة من اعمال الارهاب والافناء التي استمرت مدة قرن كامل .

فيترتب على كل مواطن افرنسي ، أن ينسى حوادث « السان بارتلمي » ، وعليه أن لا يذكر شيئاً من المذابح التي أرهبت وارغمت الاقطار الجنوبية من فرنسا ، في القرن الثالث عشر .

ح ـ وفي الأخير ، يقارن رينان بين ايطاليا وتركيا ، فيقول :

لقد شاهدنا في عصرنا هذا ، أن ايطاليا تتوحد بهزائمها ، في حين أن تركيا تتفكك بانتصاراتها . فإن كل هزيمة ينكب بها الطليان تدفع أمورهم إلى الامام ، في حين أن كل ظفر تحرزه تركيا ، يعرضها إلى خسارة جديدة .

والسبب في ذلك ، هو : أن ايطاليا أمة ، ولكن تركيا ليست أمة (باستثناء ما كان منها في آسيا الصغرى) .

ـ ٢ ـ

أ ـ وبعد هذه الأبحاث والملاحظات التي تحوم حول القضايا التاريخية ، يتساءل ارنست رينان :

« ما هي الصفات التي تعرف بها الأمة ؟ لماذا هولندا أمة ، على الرغم من اختلاف سكانها من حيث اللغة والمذهب ، في حين أن توسكانا ليست امة ، على الرغم من أن سكانها متجانسون ، من حيث اللغة والمذهب ؟ »

وللاجابة عن هذه الاسئلة ، ينتقل رينان إلى بحث عوامل تكوين الأمة .

ويبدأ هذا البحث باستعراض الآراء المختلفة التي حامت حول هذه العوامل ، وذكر وانتقد ، على التوالي :

عامل الاسرة المالكة ـ وحدة الأصل ـ وحدة اللغة ـ وحدة الدين ـ الاشتراك في المصالح ـ العوامل الجغرافية ، والأمور الاستراتيجية .

وقال في كل منها : أنها لا تخلو من التأثير في تكوين الروابط التي تربط الافراد بعضها ببعض ، ولكنها لا تكفي لتكوين الأمة .

إني سأكتفي بنقل ما يقوله رينان في قضية وحدة اللغة ، وسأهمل ما يقوله في الآراء والعوامل الأخرى . لأنها من الأمور المسلم بها .

ب ـ يقول أرنست رينان ، في أمر اللغة « أنها تدعو إلى الاتحاد ، ولكنها لا تفرضه » . ويستشهد على ذلك بذكر أمثلة سويسرا وأمريكا .

ثم يقول : ومن مفاخر فرنسا ، أنها لم تحاول أبداً أن تحصل على وحدة اللغة عن طريق القسر والارغام .

وبعد ذلك يتساءل : « الا يمكن أن يحصل المرء على نفس العواطف ونفس الأفكار ، وأن يحب نفس الاشياء ، بلغات مختلفة » ؟

يحذر رينان الباحثين من اقحام اللغة في السياسة الدولية ، ويقول : فلنترك إلى تلك الابحاث الحرية التامة في نقاشها ، ولا ندخلها فيما يعكر صفو جوها العلمي .

ويزعم رينان : أن الأهمية التي تعزى إلى اللغات ، تتأتى من الظن بأنها تدل على وحدة الأصل والرس . في حين أن ذلك خطأ محض . فإن وحدة اللغة لا تدل على وحدة الأصل بوجه من الوجوه .

ثم يقول « لا يجوز لنا أن نتخلى عن هذه الحقيقة الجوهرية ، أن الانسان مخلوق عاقل واخلاقي ، قبل أن يدخل في حظيرة هذه اللغة أو تلك ، وقبل أن يكون عضواً في هذا الرس أو ذلك ، وقبل أن ينتسب إلى هذه الثقافة أو تلك » .

- ٣ -

أ ـ بعد أن ينتهي رينان من نقد جميع الآراء التي كانت تحوم حول العوامل الآنفة الذكر ، ـ وبعد أن يظهر بذلك « ما لا يكفي لتكوين الأمة » ـ حسب تعبيره هو ـ يشرع في سرد رأيه الخاص في هذا المضمار ، ويبحث عما يكوّن الأمة ، فيقول :

إن الأمة روح ، وجوهر معنوي . وهذا الجوهر المعنوي يتألف من أمرين : أحدهما يعود إلى الماضي ، وثانيهما يتعلق بالحال ، وكلاهما يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً .

الاشتراك في تراث ثمين من الذكريات الماضية ، والرغبة في المعيشة المشتركة ، مع الاحتفاظ بذلك التراث المعنوي المشترك ، والسعي وراء زيادة قيمة ذلك التراث . . . هذا هو أس الاساس في تكوين الأمة .

الأمة ، مثل الفرد : حصيلة ماضٍ طويل من الجهود والتضحيات والولاءات .

إن عبادة الاجداد أصح وأحق جميع العبادات . لأن أجدادنا هم الذين جعلونا من نحن .

امجاد مشتركة في الماضي ، مشيئة مشتركة في الحاضر ، اعمال عظيمة تمت في

سالف الأيام ، ومشيئة صادقة لعمل أمثالها في مستقبل الأيام .

هذه هي الشروط الأساسية لتكوين الأمة .

ب ـ ومما يقوله رينان ، في هذا المضمار : أن الانسان يحب الاشياء بنسبة التضحيات التي وافق عليها من أجلها ، وبنسبة الآلام التي عاناها في سبيلها .

فالاشتراك في أمجاد الماضي وآلامه من ناحية ، وفي رغبات الحاضر وآمال المستقبل من ناحية أخرى . . يهم في تكوين الأمة ، أكثر بكثير من الجمارك المشتركة والحدود الاستراتيجية .

إن الآلام المشتركة تربط وتوحد الافراد أكثر بكثير مما توحدهم الافراح المشتركة .

الأمة « تضامن واسع النطاق » ، يتولد من الشعور بالتضحيات التي تمت في الماضي ، وبالتضحيات التي يستعد لها في الحال والاستقبال .

الرغبة في الحياة المشتركة ، والعزم على الاستمرار فيها . . . يجب أن يعتبر أُس الاساس في تكوين الامم .

إن وجود الامة ، إنما هو بمثابة تصويت مستمر للحياة المشتركة ، كما أن وجود الفرد تأكيد دائم للحياة .

ج ـ وبعد شرح رأيه بهذه الصورة يقول رينان :

اعرف أن هذا المبدأ أقل ما ورائيةً (أي : أقل متافيزيكية) من مبدأ « الحق الالهي » ، كما أنه أقل قساوة من مبدأ « الحق التاريخي » .

فالامة لا يحق لها ـ اكثر مما يحق للملوك ـ أن تقول لبلد من البلاد : « أنت لي ، فسآخذك » . أن المهم في هذه الأمور ، هو سكان البلاد ، رغبتهم ومشيئتهم .

ورغبة الشعوب ومشيئتها ، هي المعيار الصحيح الوحيد الذي يجب أن يرجع اليه ويعتمد عليه ـ في آخر الأمر ـ في تقرير المصير .

د ـ يلاحظ رينان أن رأيه هذا قد يقابل بنوعين من الاعتراض :

قد يقال : أن ترك الامور إلى « الارادات » ـ التي كثيراً ما تكون قليلة التنوّر ـ يؤدي إلى التفرق والتشتت . ولكن رينان يرد على هذا الاعتراض بقوله : في هذا الامر ـ كما في سائر الامور ـ يجب التوقي من الافراط .

وقد يقال : إن مشيئات البشر ، لا تبقى ثابتة ، بل تتغير ، ولكن رينان يرد على ذلك أيضاً ، بقوله : وما الذي لا يتغير في هذه الدنيا ؟ أن الامم ليست خالدة ، لها بداية ، فلا بدّ أن تكون لها نهاية .

من المحتمل أن تترك الامم الحالية محلها إلى « حلف أوروبي عام » ، ولكن من المؤكد أن ذلك لن يحصل في هذا العصر الذي نعيش فيه .

ولذلك كله ، يصر أرنست رينان على اعتبار « المشيئة » أس الاساس في تكوين الأمة .

ملاحظاتي على آراء أرنست رينان

- ١ -

أ ـ يلاحظ أن أرنست رينان ينتهي إلى القول : بأن أهم عوامل القومية هي المشيئة .

الأمة ـ في نظره ـ ليست إلاّ جماعة من الناس الذين يشاؤ ون أن يعيشوا سوية .

ولكن من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان : أن المشيئة لم تكن من الأمور الثابتة . بل هي من الأمور التي تتغير كثيراً بتغير الاحوال والظروف .

إن مشيئة الانسان تتبع اعتياداته الفكرية والحسية من ناحية ، ومعلوماته المكتسبة من ناحية ثانية ، وانفعالاته الحالية من ناحية ثالثة .

ولذلك نراها تتأثر إلى حدّ كبير ، بالخداع ، والاقناع والاغراء ، وبسائر أنواع الدعاية . إن جميع وسائل التربية الأخلاقية بوجه عام ، والتربية المدنية والوطنية بوجه خاص ، إنما تستهدف « التأثير على المشيئة » وتوجيهها الاتجاه المطلوب والمرغوب .

فاعتبار مثل هذه الأمور المتحولة ، « العامل الاساسي » في تكوين القومية لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، ويخالف أساليب البحث العلمي .

ب ـ إن أرنست رينان نفسه ، قد شعر بضعف نظريته من هذه الوجهة ، حيث قال : « قد يقولون أن المشيئة كثيراً ما تكون قليلة التنور وعرضة إلى التغير » ولكنه حاول أن يرد على ذلك بقوله « ولكن أي شيء في الكون لا يتغير ؟ » .

صحيح ، أن كل شيء في هذا الكون يتغير . ولكن هناك ما يتغير بين عشية

وضحاها ، وما يتغير من يوم إلى يوم ، وما يتغير من سنة إلى سنة ، ومن جيل إلى جيل ، وما لا يتغير إلّا بمر القرون .

والمنطق العلمي يقتضي ـ عند محاولة تعريف وتحديد شيء من هذه الأشياء ـ البحث عن الأثبت والأدوم والأعم من صفات ذلك الشيء ، ولا يسوّغ التوقف عند الصفات التي تتعرض إلى تغيرات كثيرة وسريعة .

والعلماء الذين تعمقوا في درس وتعريف وتصنيف الكائنات الحيّة ، قد لاحظوا أن هناك صفات أساسية ، وصفات فرعية ، صفات ثابتة وصفات عارضة ، صفات حاكمة وصفات تابعة . . . فقالوا بلزوم تعريف وتصنيف المخلوقات حسب صفاتها الثابتة والحاكمة ، لا صفاتها العارضة والتابعة .

إن تعريف الأمة بالاستناد إلى « المشيئة » ، كما فعل ذلك أرنست رينان ، يخالف مقتضيات البحث العلمي مخالفة تامة .

ج ـ عندما يقال لنا : « أفراد الأمة الواحدة يشاؤ ون أن يعيشوا معاً » لا بدّ لنا من أن نتساءل : « لماذا ؟ لماذا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ؟ لماذا تجد أفراد بعض الجماعات يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، في حين أن أفراد جماعات أخرى لا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، بل يرغبون في أن يفترقوا ، ويكونوا جماعة مستقلة عن غيرها ؟

على كل حال ، إن « المشيئة المشتركة » ليست الصفة التي يجوز لنا أن نقف عندها ، عندما نبحث في عوامل تكوين الأمة وتعريفها . بل يجب علينا أن نبحث في أسباب هذه المشيئة ودافعها ، فنعود إلى البحث من جديد .

ونستطيع أن نؤكد : أن المشيئة المشتركة ليست من عوامل القومية ، بل هي من نتائجها . إن الافراد يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، عندما ينتسبون إلى أمة واحدة ، ويشاؤ ون أن يفترقوا ، عندما يكونون من أمم مختلفة ومشيئتهم هذه تتبع وعيهم القومي ، وتتأثر من مبلغ معرفتهم للشعوب التي تتكلم بلغتهم ، وللتاريخ الذي يربطهم .

ولا شك في أننا لو بحثنا في « مشيئة » أهالي بروسيا وساكسونيا ـ في المانيا ، مثلاً ـ قبل القرن التاسع عشر لوجدنا أنهم ما كانوا يشاؤ ون أن يعيشوا معاً ، بل كانوا يريدون أن يبقوا منفصلين ومستقلين بعضهم عن بعض .

والتاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن هؤلاء ـ مثل سائر الالمان ـ لم يشعروا بأنهم أبناء أمة واحدة ، فلم يطلبوا الاتحاد في نطاق دولة واحدة ، إلّا بعد أن تعارفوا ، وتنوّروا بالأبحاث التاريخية ، واستفادوا من دروس الوقائع التي توالت على بلادهم .

و « المشيئة » عندهم تطورت وتغيرت ، تبعاً لتطور هذه الأحوال . إنها كانت من الصفات الفرعية التابعة ، لا من الصفات الأساسية الحاكمة .

وكذلك الأمر في سائر الامم .

المشيئة ، تأتي نتيجة لتكوّن الأمة ، ولا تكون باعثاً لتكوينها .

- ٢ -

أ ـ ومن الغريب أن أرنست رينان ناقض نفسه خلال محاضرته هذه ، ولم ينتبه إلى التناقض الصارخ بين ما قاله في أواسط خطابه ، وبين ما انتهى إليه في ختام الخطاب .

لأنه قال ـ عندما تكلم عن « وجوب النسيان » ـ أن الوحدة تتكون في كل الاحوال « من جراء القسر والارغام » ، وصرح بأن « اتحاد جنوب فرنسا مع شمالها ، تم من جراء اعمال الارهاب والابادة التي استمرت نحو قرن كامل » .

وغني عن البيان أن الوحدة ، أهم مظاهر الأمة ، وأقوى مستلزمات القومية . فكيف يمكن التأليف بين هذا القول وبين نظرية المشيئة ؟

إذا كانت الوحدة قد نتجت عن القسر والارغام ـ كما يقول ذلك هو نفسه ـ كيف يجوز له أن يدعي ـ بعد ذلك ومع ذلك ـ أن المشيئة هي أس الاساس في تكوين الامة ؟

قد يقال : إن حوادث القسر والارغام قد تنسى بمرور الزمان ، وقد تترك محلها للشعور بالرضا ، وقد ينشأ من هذا الشعور « مشيئة المعيشة المشتركة » .

ولكني أرى أن هذا القول نفسه يتضمن اعترافاً بأن « المشيئة » المذكورة « نتيجة » لا « منشأ » .

إنها من الاوصاف التي تظهر بعد تكوّن الأمة ، ومن جراء تكونها ، فلا يجوز اعتبارها « العامل الاساسي » في تكوين الأمة .

ب ـ وفضلاً عن ذلك ، يجدر بنا أن نلاحظ : أن العنف والارغام ، قد لا يؤدي إلى تكوين « مشيئة المعيشة المشتركة » ، إذ قد يبقى الشعور به يقظاً وحاداً ، كما حدث في تاريخ تركيا ، حسب ما قاله رينان نفسه .

فيجدر بنا أن نتساءل : كيف ولماذا ، ينتهي القسر والارغام إلى تكوين أمة موحدة في بعض الأحوال ؟ وكيف ولماذا يفشل في تكوينها ؟

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن رينان لم يذكر قضية القسر والاكراه هذه ذكراً عابراً بل اهتم بها اهتماماً خاصاً ، وغاص في تفاصيلها إلى أن قال بوجوب نسيان أحداث القسر والعنف الماضية ، وصرح بأن الأبحاث التاريخية كثيراً ما تكون خطراً على الوحدة القومية .

وغني عن البرهان ، أن قول رينان هذا ، يتضمن اعترافاً ـ غير مباشر ـ بأن « مشيئة المعيشة المشتركة » تتأثر بالمعلومات التاريخية تأثراً كبيراً .

إنه قال صراحة بوجوب نسيان بعض الوقائع التاريخية ، حتى أنه ذكر بعض الأمثلة على الوقائع التي يجب أن ينساها الفرنسيون ، لكي يبقوا متحدين ، إذ قال :
« على كل مواطن افرنسي أن ينسى حوادث السان بارتلمي ، ولا يذكر مذابح الجنوب » .

ولكن أفلا يترتب على الباحث الذي يقول ذلك ، أن يوجد معياراً يستند إليه ويعتمد عليه ، في تعيين وتقرير ما يجب أن ينسى ، وما يجب أن لا ينسى ، من أحداث التاريخ ؟

إن رينان لم يفكر في مثل هذا السؤال ، ولم يذكر عن ذلك شيئاً صريحاً . ولكننا نستطيع أن نحكم ـ بالنظر إلى الوقائع التي قال بلزوم نسيانها بالنسبة إلى الفرنسيين ـ بأنه يقول ـ ضمناً ـ بوجوب نسيان الوقائع التاريخية التي قد تخل بشعور الناس بوحدة الأمة ، فتزعزع فيهم « مشيئة المعيشة المشتركة ، وتولد في نفوسهم ، مشيئة الانفصال والافتراق » .

هذا أيضاً يدل على أن « مشيئة المعيشة المشتركة » التي يهتم بها ويتكلم عنها رينان ، ليست من الأمور الأصلية والأساسية في تكوين الامم ، خلافاً لما يزعمه هو .

ـ ٣ ـ

أ ـ لقد انتقد أرنست رينان رأي القائلين بأن « اللغة أهم العوامل في تكوين الأمة » ، ولكنه لم يقدم براهين قوية ، خلال نقده هذا .

إنه استشهد بسويسرا وأمريكا ، ولكنه لم ينتبه إلى أن سويسرا دولة لا أمة ، دولة مؤلفة من قوميات عديدة ، لا أمة واحدة .

كما أنه سها عن أن أمريكا تكوّنت في طائفة كبيرة من الظروف الاستثنائية الخاصة ، فلا يجوز اتخاذها مقياساً على غيرها .

وبما أني كنت بحثت قضايا سويسرا وأمريكا بتفاصيل وافية في الفصول السابقة

من هذا الكتاب ، فإني لا أرى لزوماً إلى العودة إلى هذا الموضوع في هذا المقام .

إلا أني أرى أن أقف قليلاً ، عند سائر البراهين التي ساقها أرنست رينان في هذا المضمار .

(١) تساءل رينان : ألا يمكن للمرء أن يحب نفس الاشياء ، ويفكر نفس التفكير بلغات مختلفة ؟

لا شك في أن ذلك ليس من المستحيلات . كما أنه ليس من المستحيل على الأخرس أيضاً أن يتعلم بعض الأمور ويحب بعض الاشياء .

ولكن هل من مجال للشك في أن العواطف والافكار المشتركة بين الناس الذين يتكلمون بلغة واحدة ، تكون ملايين وملايين المرات أكثر من التي قد تتكوّن بين البعض من الذين يتكلمون بلغات مختلفة .

(٢) فنّد رينان مزاعم الذين يتوهمون أن وحدة اللغة تدل على وحدة الأصل ، ويبرهن على خطأ هذا الزعم بدلائل تاريخية وحقائق علمية ، ظناً منه بأن ذلك يهدم نظرية اللغة من أساسها .

ولكن الذين يعتبرون اللغة أهم العوامل في تكوين الأمة ـ وأنا منهم ـ لا يقولون ذلك ظناً منهم ، بأن وحدة اللغة تدل على وحدة الأصل ، بل يقولون ذلك لاعتقادهم بأن وحدة اللغة تؤدي إلى وحدة الأفكار والعواطف ، وتدل على الوحدة المعنوية ، على الرغم من اختلاف الأصول والانساب .

(٣) : قال رينان بعدم جواز بناء السياسة على الأبحاث التي تحوم حول مقارنة الألسن ، والتي ترمي إلى تعيين قرابة اللغات .

ولكن قرابة اللغات شيء ، ووحدة اللغات شيء آخر .

إن القرابة التي لا تظهر ولا تتبين إلا من أبحاث العلماء شيء ، ووحدة اللغة التي تظهر عند المحادثة المباشرة شيء آخر .

إن رينان خلط بين مسألة « اللغة والقومية » وبين مسألة « علاقة اللغات ، بالأصول والأنساب » ، وتوهم بأن البرهنة على بطلان المسألة الأخيرة ، تؤدي إلى إبطال المسألة الأولى أيضاً .

وهذا تشويش لا مبرر له أبداً .

ب ـ ومن الغريب أننا نجد بين الحقائق التي ذكرها أرنست رينان نفسه ، طائفة

من الأمور التي تخالف ما قاله في شأن اللغة .

إنه ذكر تلك الحقائق ، دون أن يتعمق في بحثها ، ودون أن يتتبع ما يترتب عليها من نتائج منطقية وعلمية .

فقد قال : إن استيلاء الجرمان هو الذي وضع الأسس لتكوين الأمم الأوروبية الحالية . ثم تساءل : ما هي خصائص هذه الأمم المختلفة ؟ وأجاب عن ذلك بقوله : « هو انصهار الشعوب التي تألفت منها » . وأوضح ما يقصده من كلمة الانصهار بذكر أحوال تركيا ، فقال : « في البلاد التي ذكرناها لا نجد ما يماثل الأحوال التي تجدونها في تركيا ، حيث يختلف التركي والسلافي واليوناني ، والأرمني ، والعربي ، والسوري والكردي .. بعضهم عن بعض هذه الأيام ، بقدر ما كانوا يختلفون وقت الفتح والاستيلاء » .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل : بماذا تتميز هذه الأقوام في تركيا ؟ إن جواب هذا السؤال واضح كل الوضوح ، لا يترك أي مجال للتردد : تتميز تلك الشعوب بعضها عن بعض باللغة والدين في بعض الأحوال ، وباللغة وحدها في أحوال أخرى . فإن التركي يتميز عن الأرمني باللغة والدين ، ولكنه لا يتميز عن الكردي إلا باللغة . واليوناني يختلف عن التركي باللغة والدين ، ولكنه لا يختلف عن البلغاري إلا باللغة .

ويتبين من ذلك : أن أهم الصفات المميزة لهذه الشعوب التي كانت تابعة لتركيا ؛ هي : أولاً اللغة ، وثانياً : الدين .

وأما انصهار الشعوب التي كوّنت كلًّا من فرنسا ، واسبانيا ، وايطاليا ، وسائر الامم الأوروبية ، فإنما يعني توحدها في اللغة ، بعد أن كانت موحدة في الدين .

هذه الحقيقة مذكورة صراحة في مقدمات الخطاب .

فقد قال رينان : إن عاملين أساسيين ، ساعدا على تكوين القوميات في أوروبا :

أولاً : الجرمان الفاتحون اعتنقوا الديانة المسيحية ، فصاروا لا يختلفون عن أهل البلاد من حيث الدين .

ثانياً : نسوا لغاتهم الأصلية ، وصاروا يتكلمون بلغات البلاد التي استولوا عليها . فأصبحوا بذلك لا يختلفون عنهم من حيث اللغة أيضاً .

ومما يلفت النظر ، أن أرنست رينان قد اهتم بهذه القضية اهتماماً كبيراً ، حتى أنه بحث عن أسبابها ، وأرجعها إلى عدم استصحاب الجرمان نساءهم معهم ، عندما استولوا على البلاد ، وتزاوجهم مع النساء اللاتينيات .

ولكن ، أفليس من الغريب أن ينسى رينان كل هذه الحقائق التي كان ذكرها هو بنفسه . . . فيحاول نقد نظرية اللغة ، ويسعى إلى الاستعاضة عنها بنظرية المشيئة ؟

وقد علمنا أن أساس تكوين الأمم الأوروبية الحالية يعود ـ حسب مسرودات رينان نفسه ـ إلى انصهار شعوبها وتوحدها في اللغة والدين . وإذا لاحظنا أن أهالي فرنسا وانكلترا ، والمانيا واسبانيا ، وايطاليا . . كلهم مسيحيون ، ولكنهم يتميزون بعضهم عن بعض باللغة ، أفلا يترتب علينا ، أن نستنتج من ذلك : أن اللغة أهم العوامل في تكوين الأمم ، وفي تمييز بعضها عن بعض ؟

إن أرنست رينان ـ في خطابه المشهور ـ قد ذكر تلك الحقائق والوقائع . ولكنه تهرب من نتائجها ، فتركها جانباً ، عندما حاول استبعاد اللغة من بين العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، وأراد أن يستعيض عنها بـ « مشيئة المعيشة المشتركة » .

والسبب في ذلك هو أنه لم يسلك في خطابه هذا ، ونظريته تلك ، سلوك الباحث المحايد . . بل سار على نهج المحامي الذي يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن قضية من القضايا ، فيتشبث بأضعف الأدلة التي قد تساعد على الدفاع ، ويتهرب من أوضح البراهين التي تخالفه .

ج ـ وأما ما قاله أرنست رينان بأن « الإنسان مخلوق عاقل وأخلاقي ، قبل أن يحشر في حظيرة هذه اللغة أو تلك ، وقبل أن يكون عضواً في هذه الجماعة أو تلك ، وقبل أن ينتسب إلى هذه الثقافة أو تلك . . . فهو يخالف كل ما هو ثابت من حقائق علم النفس وعلم الاجتماع .

لأن عاقلية الإنسان وأخلاقيته ، تابعة إلى ناطقيته .

وبناء على كل ما سبق ، لا أتردد في القول بأن خطاب أرنست رينان ، يشبه مرافعة محام بارع ، أكثر مما يشبه تقرير عالم باحث .

ذيـــل

ـ ١ ـ

إن نظرية المشيئة ـ التي نشأت ، كما أسلفنا خلال مناقشات الألزاس ، والتي تزودت بأقوى ما استطاعت الحصول عليه من حجج وبراهين على يد أرنست رينان قوبلت في محافل فرنسا الفكرية والسياسية باستحسان عظيم ، حتى أن بعض المفكرين أخذوا يبحثون لها عن أصول تاريخية ، وصاروا يربطونها بمبادىء الثورة الفرنسية ،

وبنظرية « العقد الاجتماعي » التي كان أذاعها جان جاك روسو قبل الثورة المذكورة .

في الواقع أن بعض الفرنسيين عارضوا النظرية وانتقدوها ، إلا أن هؤلاء كانوا ممن يعارضون نظرية « حقوق القوميات » من أساسها .

مثلاً ، « رونه جوهانه » R . Johonnet ـ خصص مقالاً كاملاً لنقد نظرية المشيئة ، في كتابه « مبدأ القوميات » الذي نشره في أواخر الحرب العالمية الأولى . لقد ذكر سلسلة من الوقائع التاريخية ، أظهر بها كيف أن ما يسمونه « مشيئة الأهالي » تغيرت وتقلبت بسرعة غريبة ، في بعض الظروف ، وكيف أن « عمليات الاستفتاء » التي نظمت بحجة « معرفة مشيئة الأهالي » كانت تستر وراءها سلسلة من المناورات والمخادعات .

إلا أنه لم يفعل ذلك تأييداً لنظرية اللغة ، أو لنظرية أخرى من نظريات القوميات ، بل فعل ذلك لتأييد رأيه في « أن مبدأ القوميات خاطىء من أساسه ، ومضر في حد ذاته » .

ولذلك لا نغالي إذا قلنا : إن نظرية المشيئة قد أصبحت نظرية الفرنسيين ، بوجه عام .

هذا ، وقد رأى بعض المفكرين أن يدخلوا على النظرية بعض التعديلات ، لمقابلة بعض الانتقادات ، أو لتطويرها وفق ما تقتضيه بعض الوقائع والأحداث .

وأنا أنقل فيما يلي أحد هذه التعديلات ، وأبدي رأيي فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ لقد شعر بعض الباحثين ـ منذ البداية ـ بضرورة تقييد « المشيئة » ببعض الشروط ، لكي يصبح اعتبارها أساساً للقومية ودليلاً عليها .

لأنهم لاحظوا أن التعويل « على مشيئة الأهالي » دون أي قيد أو شرط يثير مشاكل عديدة ، حتى أنه يعرض البلاد إلى مخاطر جسيمة .

ولا سيما أن تاريخ الثورة الفرنسية نفسها ، كان قد أعطى مثالاً بليغاً على هذه القضية :

من المعلوم أنه خلال الثورة المذكورة ، كانت بعض الأقاليم الفرنسية قد خرجت على الحكومة المركزية ، وأرادت أن تنشىء حكومة مستقلة عنها . ولكن رجال الثورة لم يحترموا « مشيئة » أهالي الأقاليم المذكورة ، بل جردوا عليها حملة عسكرية ، وقضوا

بواسطتها على ذلك العمل المسلح بعنف وقساوة بالغة .

وبعد هذه الحملة التأديبية ، تلاشت تلك المشيئة ، ولم تعد تظهر إلى الميدان ، مرة أخرى .

وبناء على ملاحظة هذه الواقعة التاريخية ـ وأمثالها العديدة ـ رأى مؤيدو نظرية المشيئة أن يضيفوا إليها بعض الكلمات التوضيحية ، فقالوا : إن المشيئة التي نقصدها ونعول عليها إنما هي « المشيئة الثابتة » التي تظهر نفسها بقوة وتستمر مدة ، لا المشيئة العارضة ، التي قد تظهر وتختفي بسرعة ، لدوافع مختلفة .

ب ـ ولكن من البديهي أن معاني كلمات « القوة ، السرعة ، والمدة » الواردة في هذه الصيغة ، من الأمور النسبية المطاطة التي لا تكفي لتحديد المقصود .

وفضلاً عن ذلك ، فإننا نستطيع أن نستشهد على القضية بأمثلة تاريخية أخرى ، تتحقق فيها شروط « القوة والمدة » المذكورة آنفاً بأجلى مظاهرها : من المعلوم أنه في أواسط القرن الماضي كان قد حدثت اختلافات شديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بين الولايات الشمالية من جهة ، وبين الولايات الجنوبية من جهة أخرى . فقد قررت الولايات الأخيرة الانفصال عن الشمالية ، وألفت حكومة خاصة بها ، وأما الولايات الشمالية فلم ترض بهذا الانفصال ، وقررت أن تقضي عليه بقوة السلاح ونتجت عن ذلك الحرب الأهلية الطاحنة ، التي اشتهرت باسم « حروب الانفصال » ، والتي استمرت نحو أربع سنوات . وقد انتهت هذه الحروب بانتصار الشماليين على الجنوبيين ، بعد أن بلغت ضحاياها مئات الآلاف من النفوس .

من الواضح الجلي ، أن « مشيئة الانفصال » التي أظهرها الجنوبيون خلال هذه الحقبة من تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، كانت قوية جداً . فإن ضراوة المعارك ، وكثرة الضحايا وطول سنوات الحرب . . . لا تترك مجالاً للشك في ذلك أبداً . ومع كل ذلك ، نجد أن هذه المشيئة لم تلبث أن تلاشت ، بعد اندحار جيوش الجنوبيين ، وانهيار دولتهم ، ولم تعد إلى الظهور بعدئذ أبداً .

في حين أننا نجد بين صحائف التاريخ ، وقائع مماثلة كثيرة ، انتهت إلى نتائج مخالفة لذلك مخالفة كبيرة . فإننا نعلم مثلاً أن المنغاريين أيضاً قاموا بحركات انفصالية ، في أواسط القرن الماضي . إنهم ثاروا على النمسا بغية إنشاء دولة مستقلة عنها . ولكنهم لم يستطيعوا أن يقاوموا جيوش الامبراطورية الجبارة مدة طويلة ، بل غلبوا على أمرهم في مدة قصيرة . ومع هذا فإن مشيئة الانفصال التي أظهروها خلال تلك الحركات لم تتلاش بعد هذا الفشل . بل أنها ظلت تعمل ـ تارة في الخفاء وطوراً

في العلن ـ وحملتهم على الثورة ، المرة بعد الأخرى ، على الرغم من اندحاراتهم المتتالية ، إلى أن نالوا بغيتهم ، واستقلوا عن النمسا بصورة فعلية .

فيجدر بنا أن نتساءل ، عندما نوازن بين هاتين الواقعتين التاريخيتين : لماذا ؟ لماذا تلاشت « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، بعد اندحار جيوشهم في ساحات القتال . في حين أن « مشيئة الانفصال » التي ظهرت بين الهنغاريين في أوروبا ، لم تتلاش على الرغم من الخسائر التي تكبدوها خلال ثوراتهم المتتالية، وسلسلة الاندحارات الأليمة التي تعرضوا لها ؟

عندما نفكر في كل ذلك ملياً ، لا بدّ من أن ننتهي إلى هذا الحكم الصريح : أن مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الجنوبيين في الولايات المتحدة الامريكية ، تلاشت ، لأنها ما كانت تستند إلى أسس ودوافع قومية ، وأما مشيئة الانفصال التي ظهرت عند الهنغار فإنها لم تتلاش لأنها كانت مستندة إلى أسس ودوافع قومية . وبتعبير آخر : إن «مشيئة الانفصال» تلاشت عند الجنوبيين، لأنهم كانوا لا يختلفون عن الشماليين من الوجهة القومية ، ولكنها لم تتلاش عند الهنغاريين ، لأنهم كانوا يختلفون عن النمساويين من الوجهة القومية .

ونفهم من ذلك أن : « المشيئة » لم تكن من عوامل القومية ، بل أنها ـ بعكس ذلك ـ من نتائج القومية . فاعتبار المشيئة أساساً لتحديد القومية ـ كما يفعل رينان وانصاره ـ هو قلب للحقائق ، وتخليط بين الاسباب والمسببات ، وبين الاصول والفروع .

١٣ ـ ١٨٨٤

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها

- ١ -

أ ـ لقد نشر هنري هاوزر Henri Hauser ـ استاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا ـ كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، أصوله التاريخية » . وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

إن الحرب المذكورة كانت نشّطت الابحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير » ، فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تنفصل عن الدول التي تحكمها حالياً ، لكونها ذات قومية خاصة ، ومختلفة عن قومية حكامها ؛ وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

إن الكتاب الذي نشره هنري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة ـ على الرغم من صغره ـ وشغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات » .

ب ـ لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة » ، التي تعتبر « مشيئة التعايش المعشري » أس الاساس في تكوين القوميات وتحديدها .

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج السوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنّى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة اقناع . غير أنه لم يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية . لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ القاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار : فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الوسطى ـ في البلاد التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستند ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النظر عن تلك الوقائع . فرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة الملائمة لمصالح فرنسا واطماعها . ولهذا السبب بحث عن نظرية تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أن اللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هنري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي :

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

إن الدولة ليست مستنداً ضرورياً ، ولا مستنداً كافياً ، للقومية . وإلا ، لكان من اسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها امبراطورية « النمسا والمجر » .

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الاصول » . ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ وبعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية » ، فيقول :

إن الدين يلعب دوراً أهم من ذلك، في أمور القوميات.

فإن كاثوليكية «بولندا» لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها: إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم - على الرغم من كونهم متحدي الرس معهم - لأن هؤلاء كانوا أرثوذكسيي المذهب كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق المانيا، لأن هؤلاء كانوا لوثريين.

وكذلك الأمر في ايرلندا. فإن الايرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر.

ولكن، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد: فلا القومية الالمانية، ولا القومية السويسرية، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح «علاقة القومية بالدين». لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك، مع جماعات من البروتستان.

ويتبين من ذلك: أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية.

د - وفي الأخير، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة، فيقول:

«يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية، ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار، فإن اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب، بل هي - في الوقت نفسه - «منظمة فكرية» من نوع خاص. إنها توجه التفكير إلى حد كبير، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة. والتكلم بنفس اللغة يعني - إلى حد كبير - التفكير على نفس النمط».

ثم يذكر هاوزر، سلسلة وقائع تاريخية، لتأييد هذه النظرة، إذ يقول:

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية، ولا سيما في إدامتها، والمحافظة على كيانها.

ماذا كان يمكن أن تكون حالة ايطاليا - لو لم تكن هناك اللغة الايطالية، على الرغم من التقسيمات السياسية، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات؟ حتى في الحالة الحاضرة، إن المطالبات القومية الايطالية - المعروفة باسم الـ «ايره دانتيزم» irrédentisme تقوم على أساس لغوي: فإن الخلاف الايطالي السلافي القائم في شمال شرق بحر الادرياتيك يستند إلى إحصاء عدد المتكلمين بالايطالية وعدد المتكلمين بالسلافية.

أن الوحدة الالمانية أيضاً، استندت إلى وحدة اللغة، كما عبر عن ذلك

« آرنت » في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغتها - بجانب كاثوليكيتها ، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

إن أهمية اللغة في أمور القوميات ، تظهر إلى العيان - بوجه خاص - من الحقيقة التالية : إن الحواجز اللغوية تنطبق - في أكثر الأحوال - على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي الحدود التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق - في خطوطه الرئيسية - على أحوال النمسا والمجر أيضاً : إن حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة - تقريباً - في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة : إن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ؛ والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع أن الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق - في تلك البلاد - قد تخلفت عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه امهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ - وبعد اظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك ؟ » .

ثم يجيب عن هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك - بوجه عام - بالنسبة إلى شعوب أوستريا والمجر . كما أننا نستطيع أن نقول ذلك - إلى حد كبير ، بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكننا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

« لأن التاريخ قد هيأ - مسبقاً - بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية

واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ، والالزاس ، وبلجيكا » .

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة . هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينهما تناقض صريح .

« فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟

« إن درس هذه الحالات المختلفة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة » .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يونانيي آسيا والجزر ، وبولونيي الاقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، مشعورة قليلاً أو كثيراً » .

وبعد بعض الإيضاحات على قوله هذا ، يواصل كلامه قائلاً :

« وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة » ، عندما لا يكون محسوساً ومشعوراً بهذه الصفة » .

و- إن الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة : اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ، فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر- على الفور- بما يلي :

« إننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الإحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني اعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا ـ كما كنت فعلت ذلك في أبحاثي العديدة السابقة ـ دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الامكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » ـ التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكرر الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

- ٣ -

أ ـ إني أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هنري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ، السكولاستيك في القرون الوسطى . إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلاً « بأن الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » أو يزعمون « أن الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء » .

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية .

ب ـ ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الاجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد في بعض الحالات التي ترتفع فيها الاجسام في الهواء .

فهل نقول : إن الاجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟

وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية ـ لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الاجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل الأحوال ، وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ، فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الاجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا انكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمه من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره » ، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلاً ـ ليس في الامكان اعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون ادخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المتنسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون ادخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلاً ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها » .

« وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الادرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الايطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة ايطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الايطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون شرط أو قيد فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار » .

« وفضلاً عن ذلك كله ، أن تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري . إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكن يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة » .

د ـ إن الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلاً ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى ـ في القارة الأوروبية ـ اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات ، بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها ـ في بداية بحثه ـ دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكرها بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الادرياتيك .

لو كان هنري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ـ دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ـ لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوّه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، أن هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرس والدين أيضاً ، فقال :

« الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عامل قومية ، نظراً لدخولها أو عدم دخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، أن « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملاً أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هنري هاوزر عندما أرجع هذه الأمور كلها إلى قضية « الدخول أو عدم الدخول في الشعور المعشري » ، لم يتوصل إلى حل مسألة من المسائل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التناقضات التي ذكرها ؛ إنما حاول أن يخفيها عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

القومية والحياة الاقتصادية

١٣ - ١٨٩٣

القومية والمصالح الاقتصادية
(نظرات عامة)

- ١ -

أ ـ تزعم طائفة من الكتّاب والمفكرين : أن المصالح الاقتصادية تكوّن أهم القوى المحركة والموجهة ، في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر هؤلاء « وحدة المصالح الاقتصادية » اس الأسس لكل وحدة ، ويقولون : « لا أمة دون حياة اقتصادية مشتركة » .

في الواقع أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في حياة الافراد ، والجماعات ، وتؤثر تأثيراً قوياً في أحداث التاريخ واتجاهاته .

ولكن ذلك لا يسوّغ اعتبار المصالح الاقتصادية أس الأسس في بناء الوحدة ، وحجر الزاوية في صرح القومية ، كما يزعم هؤلاء المغالون .

لأن كل أحداث الحياة الاجتماعية والسياسية تشهد شهادة قاطعة على أن المصالح الاقتصادية ، إذا كوّنت « رابطة » توحد أعمال بعض الناس ، فإنها كثيراً ما تكون ـ بعكس ذلك ـ « مدار خلاف » و « عامل تفرقة » بين أناس آخرين .

فإنها ، إذا « وحدت » في بعض الأحوال ، « تفرق » في كثير من الأحوال .

ب ـ ولا غرابة في ذلك . لأن المصلحة بوجه عام ـ والمصلحة الاقتصادية بوجه خاص ـ ليست من « الأمور الثابتة » التي تتراءى لجميع الناس على شكل واحد وتؤثر فيهم على وتيرة واحدة ، بل هي من « الأمور النسبية » ، التي يختلف الناس في تقديرها اختلافاً كبيراً ، فضلاً عن أن تقديرهم لها يتغير ويتطور بتغير الظروف وتوالي الأزمان .

لأن هناك « المصالح العاجلة » التي تظهر ثمراتها على الفور ، « والمصالح الآجلة » التي لا يمكن أن تتحقق إلا بعد مرور مدة من الزمن .

وأما أنظار الناس في ميدان المصالح ، فلا تمتد إلى أبعاد متساوية : فبعض الناس لا يفكر في غير المصالح العاجلة ، التي تظهر نتائجها على الفور أو في مدة وجيزة ، في حين أن بعضهم الآخر لا ينقطع عن التفكير في المصالح البعيدة المدى .

فالأول يحرم نفسه من المنافع الكبيرة التي يمكن أن يحصل عليها لو لم يستعجل الانتفاع ، وأما الثاني فيهمل المنافع القريبة ، بل يضحيها في سبيل الحصول على منافع أعظم في مستقبل الأيام .

وفضلاً عن ذلك ، فإن المصالح الاقتصادية كثيراً ما تختلف من منطقة إلى منطقة في البلد الواحد ، ومن جماعة إلى جماعة في المنطقة الواحدة .

فتوجد في كل البلاد مناطق زراعية ، ومناطق صناعية ، ومناطق تجارية ، كما توجد في بعض البلاد مناطق لهو واصطياف ، ومناطق استشفاء واستجمام .

وطبيعي أن مصالح هذه المناطق المتنوعة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . فإن مصالح الزراع والمناطق الزراعية لا تشبه مصالح الصناع والمناطق الصناعية . كما أن مصالح التجار والمدن التجارية تختلف عن مصالح المناطق الزراعية والمناطق الزراعية على حد سواء .

والحكومة الحكيمة التي ترعى مصالح جميع الأهالي وجميع البلاد ، تضطر إلى البحث عن أوفق وانجح السبل للتأليف بين تلك المصالح المتخالفة والمتضاربة ، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من المصالح العامة ، بأقل ما يمكن من الاضرار بمصالح الافراد والجماعات .

ولهذه الاسباب كلها ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار المصالح الاقتصادية من المقومات الأساسية في تكوين « القومية » لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ولزيادة البرهنة على صحة ما قلناه آنفاً ، نذكر فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية على سوء تقدير الناس للمصالح الاقتصادية الحقيقية :

عندما أنشأ « فولتون » السفينة التي تتحرك بالمكائن البخارية ، ثار عليه المراكبية ، وحطموا السفينة تحطيماً ، لأنهم زعموا أن هذا الاختراع من الاشياء المضرة التي يجب القضاء عليها . لأنه ، لو تعمم ، لقطع عنهم وسائل المعيشة والارتزاق .

وعندما اخترع «جاكار» المنسج الميكانيكي المعروف باسمه، هاجمه صناع النسيج بعنف ووحشية، لأنهم زعموا أن هذا الاختراع يسد أمامهم سبل العمل ويعرضهم إلى البطالة، فالجوع والهلاك.

وعندما بوشر بمد السكة الحديدية بين «قوصوة» وبين «متروينشة» في بلاد البلقان، ثار سكان بعض المدن، وعارضوا مرور السكة من بلدتهم أو من قربها، لأنهم اعتقدوا أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار البيض وسائر الحاجيات، ويضر بالجميع ولا سيما بالفقراء.

د ـ إن صحائف التاريخ تعطينا أمثلة كثيرة على المشاكل التي تعرضت إليها بعض الحكومات، من جراء تضارب المصالح الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف المدن، ومختلف طبقات الناس.

فالولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلاً ـ اضطرت إلى بذل جهود عظيمة للتأليف بين مصالح الولايات المختلفة ومطالبها في الشؤون الاقتصادية والمالية، في بداية تكوين الاتحاد.

فهذه الولاية، تعيش على التجارة في الدرجة الأولى، فتطلب تخفيض الرسوم الجمركية، لكي تصبح التجارة حرة بكل معنى الكلمة. ولكن ولاية أخرى تعيش على الصناعة، فتطلب زيادة الرسوم الجمركية لحماية المصنوعات المحلية من منافسة البضائع الاجنبية.

مصلحة أصحاب السكك الحديدية، تقتضي ارتفاع أجور النقل، ولكن منافع الزراع والتجار تتطلب بعكس ذلك انخفاض تلك الأجور ليتسنى نقل البضائع بأقل ما يمكن من الكلفة.

وهكذا كانت تتضارب المصالح والمطالب الاقتصادية في كل شيء تقريباً.

وكذلك، عندما أخذت بروسيا تسعى إلى توحيد الجمارك بين مختلف الدول والدويلات الألمانية، اصطدمت بمشاكل عظيمة جداً. لأن معظم تلك الدول كانت تتوهم أن تغيير الأوضاع في هذا المضمار يؤدي إلى كوارث اقتصادية ومالية خطيرة.

ولذلك لم يتم توحيد الجمارك بين البلاد الالمانية، إلا بصورة تدريجية وذلك بعد جهود استغرقت أكثر من ثلاثين عاماً.

ـ ٢ ـ

أ ـ وفضلاً عن كل ما تقدم، يجب أن يلاحظ: أن «المنفعة والمادة والاقتصاد»

ليست كل شيء في حياة الانسان . لأن النوازع والعوامل العاطفية والفكرية أيضاً تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات ، حتى أنها لا تخلو من التأثير في الحياة الاقتصادية نفسها .

إن تاريخ الاكتشافات والاختراعات ، يعطينا أبرز الشواهد على هذه الحقيقة :

إن الاكتشافات التي أدت إلى أعظم النتائج الاقتصادية ، لم تتيسر إلا بفضل الابحاث النظرية ، التي كانت مجردة عن كل غاية نفعية ، وبعيدة عن كل ملاحظة اقتصادية .

فإن الابحاث والتجارب والنظريات التي صارت أساساً لتلك الاكتشافات والاختراعات ، كان قد قام بها سلسلة طويلة من الباحثين ، مدفوعين بحب الاستطلاع ، ونزعة التشوف ، دون أن ينتظروا منها أية منفعة مادية .

كلنا نعلم الدور الهائل الذي تقوم به الكهربائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، من التنوير والتسخين والتحريك ، إلى المخابرة والمواصلة والتسجيل . . . في البيوت والمصانع ، في السكك الحديدية والسيارات والطيارات والغواصات وفي السينما والراديو والتلفزيون . . . وحتى في اطلاق الصواريخ التي تعبر القارات والاقمار الصناعية التي تدور في الفضاء .

ولكن ، يجب أن نعلم في الوقت نفسه ، أن التجارب والابحاث الكهربائية ما كانت تبدو ذات فائدة مادية ، حتى الربع الثاني من القرن الأخير . والعلماء الذين كانوا يقومون بتلك التجارب ويضعون تلك النظريات ، حتى التاريخ المذكور ، ما كان يخطر لهم ببال ، إن تجاربهم ونظرياتهم ستفتح السبيل إلى مثل هذه المنافع المادية والاقتصادية . إنهم كانوا يبحثون ويجربون دون أن يهدفوا إلى شيء غير معرفة حقائق الكون واكتشاف نواميس الطبيعة .

إن ما قلناه عن الكهربائية ، ينطبق تماماً على معظم الاكتشافات والاختراعات العلمية .

لو لم تقم في حينها تلك الابحاث والنظريات المجردة عن كل صفة مادية ، لما توصلت البشرية اليوم إلى ما توصلت إليه من القدرة الهائلة ولما حصلت على ما حصلت عليه اليوم من المنافع الاقتصادية العظيمة .

في الواقع أن المنافع الاقتصادية صارت تلعب دوراً هاماً في الاكتشافات والاختراعات . لأنها أخذت تزود العلماء بوسائل البحث والتجربة والاختراع وتضع تحت تصرفهم ما يحتاجون إليه من أموال ومعامل ومختبرات ، وبذلك صارت تساعد

على التقدم في الابحاث بسرعة كبيرة جداً .

ولكن المؤسسات الاقتصادية لم تقدم على ذلك ، إلا بعد أن شاهدت النتائج المادية التي نجمت عن الابحاث والنظريات العلمية ، التي كانت تبدو « غير نافعة » .

وعلى كل حال نستطيع أن نؤكد أن منازع الاستطلاع والتشوف لعبت ـ ولا تزال تلعب ـ دوراً هاماً في الحياة العلمية ، وفي جميع أنواع الاكتشافات والاختراعات .

ب ـ ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن الأحاسيس الوطنية والقومية لا ترتبط بالمنافع والمصالح المادية والاقتصادية . إنها من النوازع والعواطف التي تسمو على الحسابات النفعية . إنها تشبه حب الاطفال لأمهاتهم ، وحب الامهات لأطفالهن . إنها لا تخضع لدواعي المنفعة والمصلحة .

ولو عمل الناس في كل شيء بسائق المنفعة ، دون أن يلتفتوا إلى الأمور العاطفية والمعنوية ... لتفككت جميع الروابط الاجتماعية ، من العائلية إلى القومية ، ولانحطت البشرية إلى مرتبة البهائم ، بل إلى مرتبة أحط منها .

كلنا نعلم أن النوازع الوطنية والقومية ، تدفع الناس ـ في بعض الأحوال ـ إلى تضحية النفس . فمن الطبيعي ـ بل من الأَوْلى ـ أن تدفعهم إلى تضحية المصالح الاقتصادية ، عند الاقتضاء .

والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة على أمثال هذه التضحيات .

إن قضية الجزر اليونانية في الربع الثالث من القرن الماضي وقضية السَّار في السنة الماضية ، من أبرز وأبلغ تلك الأمثلة .

(١) من المعلوم أن جزيرة كورفو ، مع سائر الجزر اليونانية الصغيرة الكائنة في بحر الادرياتيك كانت دخلت تحت حكم بريطانيا منذ الحروب النابليونية . وظلت تحت ذلك الحكم أكثر من نصف قرن . وبعد ذلك قررت بريطانيا أن تستفتي الأهالي في أمر بقائهم تحت ادارتها ، أو التحاقهم بالدولة اليونانية .

كانت الجزيرة قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان العمران والازدهار خلال الحكم البريطاني . وفي تاريخ الاستفتاء ، كانت الدولة اليونانية لا تزال تعاني أزمات الولادة والطفولة . حدودها كانت تقف عند خليج ناردا ، بعيداً عن السواحل المقابلة لجزيرة كورفو ؛ مقاطعات تساليا وأبيروس الخصبة والغنية ، كانت لا تزال خارجة عن حكم الدولة اليونانية . ولذلك كانت الدولة المذكورة لا تزال تتخبط في ضروب من الفوضى الادارية ، والأزمات الاقتصادية . وجبالها كانت لا تزال مأهولة بطائفة كبيرة من قطاع

الطرق ، الذين ما كانوا يتركون أي مجال لاستقرار الأمن والطمأنينة .

ولذلك كان يظن البريطانيون أن دواعي الاقتصاد ونوازع الأمن والرفاه ستحمل الناس على ترجيح البقاء تحت ادارة بريطانيا العظمى . ولكن الناس صوتوا للالتحاق بالدولة اليونانية ، على الرغم من كل العوامل النفعية والاقتصادية التي كان يعتمد عليها البريطانيون .

(٢) كان الفرنسيون يطمعون في الاستيلاء على بلاد السار الألمانية منذ عدة أجيال . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى باندحار الالمان أراد الفرنسيون أن يحققوا مطمحهم القديم ، ويضموا السار إلى بلادهم . إلا أن الحلفاء لم يوافقوا على ذلك ، لمخالفته لما كانوا أعلنوه عن أغراض الحرب . فقرروا خطة متوسطة : تبقى المنطقة تحت ادارة فرنسا مدة خمسة عشر عاماً ، بعد ذلك يستفتى الأهالي في تقرير مصيرهم .

وكان الفرنسيون يأملون باستمالة أهالي السار إلى جانبهم خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة . وكانوا يظنون أن المنافع الاقتصادية ستكون من أهم وسائط الاستمالة . ولكن التصويت العام الذي جرى عند ختام المدة المذكورة ، تحت اشراف عصبة الامم ، أسفر عن نتيجة مخالفة لذلك . فعادت منطقة السار إلى أحضان المانيا .

ومع ذلك لم يقنط الفرنسيون من ذلك . وعادوا إلى إثارة قضية السار بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً . وقد أقنعوا الحلفاء بإدخال السار في النظام الاقتصادي الفرنسي لمدة من الزمن ، على أن يخير الأهالي بعد ذلك بين الحكم الذاتي وبين العودة إلى أحضان المانيا . وبذلوا خلال خمسة عشر عاماً أقصى الجهود لاستمالة الأهالي إلى فكرة الحكم الذاتي . وحاولوا إغراءهم بذلك عن طريق التلويح بمشروع جعل السار مركزاً لجميع فروع المنظمة الأوروبية . واسترسلوا في وصف وتعداد المنافع الاقتصادية والعمرانية الهائلة التي سيجنيها الأهالي من جراء ذلك .

ولكن الاستفتاء أسفر عن نتيجة مخالفة لحسابات الفرنسيين وتمنياتهم : قرر الأهالي الالتحاق بألمانيا ، دون أن يلتفتوا إلى المنافع المادية العظيمة التي كان يمكن أن تجنيها بلادهم ، من جراء صيرورتها مركزاً للمنظمات الأوروبية .

وعدة جرائد أفرنسية ، عندما نشرت أخبار نتائج الاستفتاء ، وضعتها تحت هذا العنوان :

« العاطفة تغلبت على المنفعة » .

وفي الأخير يجدر بنا أن نسجل - في هذا المضمار - الحقيقة التالية ايضاً :

إن المصالح الاقتصادية من أقل الأمور التصاقاً بالقوميات ، وأشدها خضوعاً لسلطان الحكومات :

عندما تستولي دولة من الدول على بلد من البلاد ، تستطيع أن تسيطر على اقتصادياتها على الفور ، لأن العملات التي تدخلها إلى البلاد والضرائب التي تفرضها على الناس ، والجمارك التي تقيمها على الحدود ، ونظام التصدير والاستيراد الذي تقيد به التجارة . . . تخضع البلاد إلى سيطرتها الاقتصادية ، دون إبطاء .

إن الشعوب المحكومة تستطيع أن تحافظ على لغتها ، وتقاوم سيطرة الحاكمين في أمرها . . . مدة طويلة ، ولكنها لا تستطيع أن تقاوم سيطرتها الاقتصادية ولو لمدة قصيرة .

إن المستولين والمستعمرين لا يستطيعون أن يقضوا على لغة البلاد ، ولا أن يسيطروا على ذكريات الناس . . . إلا في ظروف خاصة ، وبعد جهود تستمر مدة أجيال وأجيال . . ولكنهم يستطيعون أن يسيطروا على اقتصاديات البلاد في جملة واحدة .

وهذه الحقيقة وحدها تكفي لهدم كل ما يمكن أن يبنى من نظريات ، لإدخال الاقتصاديات بين عوامل القومية الأساسية .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أعظم ، سأستعرض وأناقش فيما يلي ، أهم النظريات التي وضعت لربط القومية بالاقتصاد .

القومية والحياة الاقتصادية
(نظرية ستالين)

- ١ -

أ ـ لقد اهتم الماركسيون بمسألة القوميات اهتماماً كبيراً ، وجعلوها موضوعاً للكثير من الابحاث والمناقشات النظرية ، والعديد من الخطط والمقررات العملية .

وقد تجلى هذا الاهتمام ، بوجه خاص ، بين ماركسيي روسيا وأوستريا . ذلك لأن وجود عدد غير قليل من القوميات المختلفة تحت حكم هاتين الدولتين ، كان يثير كثيراً من المشاكل والمسائل التي تسترعي الانظار بشدة ، وتحتم على الساسة والمفكرين البحث عن انجح الوسائل لمعالجتها معالجة مجدية .

وكان من الطبيعي أن يقدم الماركسيون أيضاً على درس هذه المسائل باهتمام ، وأن يقترحوا الحلول اللازمة لها ، على ضوء المبادىء التي كانوا يعتنقونها ويذيعونها على الناس .

ب ـ إن اهتمام الماركسيين بالمسائل القومية ، قد اشتد وتضاعف ، في روسيا ، بعد ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ .

لأن الحياة النيابية التي تقررت بفضل الثورة المذكورة ، والتطورات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي رافقت الثورة وأعقبتها ... أدّت إلى تنشيط الحركات القومية في مختلف أنحاء البلاد الروسية . وهذه الحركات القومية ، أخذت تشكل موجة طاغية ، عرضت الماركسية إلى امتحان عسير .

كان الماركسيون يدعون جميع « عمال العالم » إلى الاتحاد ، ليعملوا يداً واحدة ، استعداداً لتحقيق الانقلاب المنشود ، وإذا بهم يشاهدون أن عمال روسيا أنفسهم

أخذوا يتفرقون إلى شيع وأحزاب عديدة ، يسير معظمها في ركاب الحركات القومية .

وقد وصف ستالين ـ نفسه ـ التطورات التي حدثت في نفوس الماركسيين وصفوفهم ، من جراء ذلك ، بالعبارات التالية :

« إنهم كانوا يمنون أنفسهم بمستقبل باهر ، وكانوا يكافحون يداً واحدة ، مستقلين عن قومياتهم الخاصة » ، ولسان حالهم يقول : « المسائل المشتركة قبل كل شيء ! » .

ولكن بعد ذلك ـ أي بعد الثورة وما أعقبها من أحداث ـ « تسرب الشك إلى نفوسهم ، فأخذوا يفترقون بعضهم عن بعض ، ليعود كل منهم إلى دارته القومية الخاصة » ، ولسان حاله يقول : « القضية القومية قبل كل شيء ! » .

وطبيعي أن هذه الأحوال أحدثت بلبلة في صفوف الماركسيين وآرائهم المتعلقة بقضية القوميات ، وهذه البلبلة صارت تشتد وتتفاقم ، كلما ازداد نشاط الحركات القومية وازدهارها في مختلف أنحاء البلاد .

وبهذه الصورة ، صارت الاحزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية تزداد تأثراً بتيار القومية ، وتنشطر على نفسها ، وتتجه اتجاهات مختلفة .

ج ـ إن زعماء الماركسية البلشفية ـ وعلى رأسهم لينين وستالين ـ لم يقفوا موقف المتفرج أمام هذه الاحداث والتطورات ، بل أخذوا يبذلون أقصى الجهود للتغلب على هذه البلبلة : واصلوا الكتابة والخطابة والنقاش ، في مختلف المناسبات ، يشرحون آراءهم ، وينتقدون آراء معارضيهم ، ساعين وراء اعادة توحيد الصفوف ، وجمع الكلمة حول « الخطة » التي كانوا قرروها لمعالجة مشكلة تعدد القوميات :

ونشروا في ذلك طائفة كبيرة من المقالات .

وغني عن البيان أن المشاريع التي وضعت لمعالجة مشكلة القوميات ، من قبل مختلف الساسة والمفكرين ، الماركسيين وغير الماركسيين ، وشبه الماركسيين ، لم تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب .

ولذلك ، لا أرى لزوماً لاستعراض هذه المشاريع أو تلخيصها في هذا المقام .

ولكن . . . إحدى المقالات المفصلة التي نشرت في موضوع القوميات ـ بقلم ستالين ـ بدأت أبحاثها بتحديد معنى الأمة ومقوماتها ، وجاءت في هذا المضمار بنظرية جديدة ، تختلف عن جميع النظريات السابقة . وهذه النظرية ـ التي تولدت في الظروف التي ذكرتها آنفاً ـ نالت بعد ذلك ، « استحسان الجميع » ـ حسب تعبير ستالين ـ وأصبحت بمثابة « نظرية الماركسيين الروس » بوجه عام .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس هذه النظرية ، أيضاً ، بكل تفاصيلها لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٢ -

أ - نشرت مقالة ستالين المفصلة ، لأول مرة سنة ١٩١٣ ، في مجلة الحزب البلشفي ، تحت عنوان « القومية والاشتراكية الديموقراطية » ثم أعيد طبعها على هيئة كتاب ، سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « الماركسية والمسألة القومية » .

قسم ستالين مقالته هذه إلى سبعة فصول ، عنون الأول منها بكلمة « الأمة » وخصصه لتحديد معنى الأمة وتعيين مقوماتها .

وشرح نظريته في ذلك بالتفاصيل التالية :

« ما هي الأمة ؟

« الأمة ، هي ، قبل كل شيء ، جماعة ، جماعة معينة من الافراد .

« هذه الجماعة ليست جماعة « رس » Race ، ولا جماعة عشيرة ، فإن الأمة الايطالية الحالية قد تكونت من رومان وجرمان ، وأتروسك ، وعرب . . . الخ . والأمة الفرنسية تألفت من جلالقة ، ورومان ، وبريتون وجرمان . . . الخ . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن الانكليز والالمان ، وغيرهم من الامم ، المكوّنة من أناس ينتسبون إلى رسوس وعشائر مختلفة .

« إذن : الأمة ليست جماعة رس أو جماعة عشيرة ، بل جماعة أناس تكوّنت تاريخياً .

« ومن جهة أخرى ، فإنه مما لا شك فيه أن الدول العظيمة التي كان كونها كين خسرو واسكندر ، ما كان يمكن أن تسمى أمماً ، وإن كانت قد تكوّنت تاريخياً ، من رسوس وعشائر مختلفة . إنها لم تكن أمماً بل كانت « ملومات » عارضة وقليلة الترابط ، تتوحد وتتفتت ، تبعاً لانتصار أو انهزام ، هذا الفاتح أو ذاك .

« إذن الأمة ليست ملومة عارضة ، أو سريعة الزوال ، بل هي جماعة أناس مستقرة .

«ولكن كل جماعة مستقرة، لا تخلق الأمة، فإن في أوستريا وروسيا أيضاً جماعات مستقرة، ولكن لا أحد يطلق عليها اسم الأمة . فما هو الشيء الذي يميّز الجماعة القومية عن الدولة ؟ من جملة المميّزات : كَوْن الجماعة القومية لا يمكن أن تُتصوَّر دون لغة مشتركة ، في حين أن الدولة لا يتحتم عليها أن تكون ذات لغة مشتركة . الأمة التشيكية في أوستريا والأمة البولونية في روسيا . . ما كان يمكن أن توجدا ، ما لم تكن هناك لغة مشتركة لكل منهما ، مع أن وجود سلسلة لغات داخل كل من روسيا وأوستريا لم يمنع تمامية هاتين الدولتين . ومن البديهي أن المقصود من كلمة اللغات هنا ، هو

لغات الشعب المحكية ، لا لغات الدواوين الرسمية .

« ويتبين من ذلك : أن الاشتراك في اللغة ، يكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ومن البديهي أن ذلك لا يعني أن الامم المختلفة تتكلم دائماً وفي كل الجهات لغات مختلفة ، ولا أن جميع الذين يتكلمون اللغة الواحدة يؤلفون حتماً أمة واحدة . من الضروري أن تكون لغة مشتركة لكل أمة ، ولكن ليس من المحتم أن تكون لغات مختلفة للأمم المختلفة في وقت واحد ، ولكن ذلك لا يعني أيضاً أنه لا يمكن أن توجد أمتان تتكلمان نفس اللغة ! الانكليز والامريكيون الشماليون يتكلمون نفس اللغة ومع ذلك لا يؤلفون أمة واحدة . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن النروجيين والدانمركيين ، وعن الانكليز والايرلنديين .

« ولكن لماذا ، مثلاً ، الانكليز والشماليون الأمريكان لا يؤلفون أمة واحدة ، على الرغم من اللغة المشتركة بينهما ؟

« أولاً ، لأنهما لا يعيشون بجانب بعضهم البعض ، بل يعيشون على أقطار مختلفة . إن الأمة لا تتكون إلا نتيجة علاقات ومناسبات مستديمة ومنتظمة ، كنتيجة لحياة الناس المشتركة ، المستمرة جيلاً بعد جيل . الانكليز والأمريكان كانوا يقطنون قبلاً نفس الأرض ـ هي انكلترا ـ فكانوا يكوّنون أمة واحدة . ولكن بعد ذلك ، هاجر قسم من الانكليز نحو أرض جديدة ، هي أمريكا ، وهناك على هذه الأرض الجديدة كوّنوا ، بمرور الزمان ، أمة جديدة ، هي أمة الشمال الامريكي . إن اختلاف الأراضي أدّى إلى تكوين الأمم المختلفة .

« ويتبين من ذلك : أن وحدة الأرض ، أيضاً ، تكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ولكن ذلك أيضاً ليس كل ما في الأمر . فإن وحدة الأرض في حد ذاتها لا تكوّن الأمة . ولتكوين الأمة ، يجب أن يكون هناك فضلاً عما تقدم ، رابطة اقتصادية داخلية ، تلصق اجزاء الأمة المختلفة ، وتكوّن منها كلاً واحداً . إن مثل هذه الرابطة لا توجد بين انكلترا وبين أمريكا الشمالية ، ولهذا السبب فهما لا يكوّنان « أمة واحدة » . ولكن الامريكان الشماليين أنفسهم ما كانوا يستحقون التسمية باسم « الأمة » ، لو لم تكن مختلف أنحاء أمريكا الشمالية مرتبطة بعضها ببعض في « كل اقتصادي » ، بفضل تقسيم الاعمال الذي تأسس بينها ، وطرق المواصلات التي أنشئت فيها .

« لنأخذ مثلاً ، أهالي جورجيا ، قبل اصلاحات ١٨٦٣ ـ ١٨٦٧ التي ألغت نظام « رقيق الأرض » . أنهم كانوا يعيشون على أرض مشتركة ، ويتكلمون لغة واحدة ، ومع ذلك لم يكونوا أمة واحدة ، بمعناها الدقيق . لأنهم كانوا منقسمين إلى سلسلة إمارات منفصلة بعضها عن بعض ، فما كانوا يستطيعون أن يعيشوا حياة اقتصادية مشتركة . إنهم كانوا يتحاربون منذ قرون عديدة ، وكانوا لا يكفّون عن التخريب المتقابل . إن اتحاد الإمارات بصورة طارئة ودقيقة ، الذي كان ينجح في تكوينه ـ بين وقت وآخر ـ قياصرة محظوظون ، ما كان يشمل ، في أحسن الأحوال ، إلا النطاق الإداري

السطحي ، كما أنه كان يتحطم بسرعة ، أمام اهواء الامراء ولا مبالاة الفلاحين . هذا ، وما كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، مع وجود التجزؤ الاقتصادي السائد في جورجيا . . . إن البلاد المذكورة ، لم تظهر بمظهر الأمة إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين تضافرت عوامل عديدة ـ من انتهاء نظام « رق الأرض » ونمو الحياة الاقتصادية ، إلى كثرة طرق المواصلات ، ونشوء الرأسمالية ، على تأسيس تقسيم الأعمال بين أقاليم جورجيا ، وخلخلت بصورة نهائية ما كان للإمارات من انعزال اقتصادي ، لتجمعها في « كلٍ وحيد » .

« ويجب أن يقال نفس الشيء ، عن الامم الأخرى التي اجتازت مرحلة الاقطاعية ، وعمدت إلى تنمية الرأسمالية .

« إذن : فإن وحدة الحياة الاقتصادية ، أو التماسك الاقتصادي تكون إحدى الخصائص المميِّزة للأمة .

« ولكن هذا أيضاً ، ليس كل الأمر . وفضلاً عن كل ما سبق ، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الخصائص النفسية التي يتصف بها الناس المجتمعون في حالة أمة .

« فإن الامم ، تتميَّز بعضها عن بعض ، ليس بشروط حياتها فحسب ، بل أيضاً بعقلياتها ، التي تتجلى في خصائص الثقافة القومية . وإذا كانت انكلترا وأمريكا الشمالية ، وأيرلندا ، التي تتكلم لغة واحدة ، قد كوَّنت مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، فلا شك في أن التكوين النفسي الخاص الذي نشأ في كل منها ، بتوالي الأجيال ، من جراء اختلاف شروط الحياة فيها . . . قد لعب دوراً ليس بقليل الأهمية ، في حصول هذه النتيجة .

« ومن البديهي ، أن ما يسمى « التكوين النفسي » ، أو « السجية النفسية » يظهر للملاحظ كشيء غير قابل للمس والتمييز في حد ذاته . ولكنه يعبر عن نفسه بـ « خاصة الثقافة المشتركة » في الأمة ، وبذلك يصبح ملموساً ، فلا يخفى عن الأنظار .

« ومن نافلة القول : أن السجية القومية ليست من الأمور التي تتأسس دفعة واحدة بصورة نهائية ، بل تتغير بتغير ظروف الحياة . ومع هذا ، نظراً لوجودها في كل لحظة ، تترك طابعاً بارزاً في سحنة الأمة .

« ويتبينّ من كل ذلك : أن وحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة ، أيضاً تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« وبهذه الصورة ، نكون قد فرغنا من اظهار جميع الدلائل والعلائم التي تميِّز الأمة .

« فالأمة ، إذن ، هي جماعة مستقرة من البشر ، تكوَّنت تاريخياً ، من جرّاء وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي ، التي تتجلى في وحدة الثقافة .

« وغني عن البيان ، أن الأمة ، مثل كل حادث تاريخي : تخضع لقوانين التطور ، لها تاريخ ، ولها بداية ولها نهاية .

« ومما تجدر الاشارة إليه : أن أية واحدة من العلائم الأربع الأساسية المذكورة آنفاً ، لا تكفي بمفردها ، لتعريف الأمة . بل أكثر من ذلك : إن فقدان ولو واحدة من هذه العلائم والمقومات يكفي لانتفاء صفة « الأمة » عن الجماعة .

« يمكننا أن نتصور أناساً ذوي « سجية قومية مشتركة » ، دون أن نستطيع أن نقول ـ مع ذلك ـ أنهم يؤلفون أمة واحدة ، إذا كانوا مشتتين اقتصادياً ، وإذا كانوا يعيشون على أراضٍ مختلفة ، وإذا كانوا يتكلمون لغات مختلفة .

« مثلاً : أن اليهود الذين يعيشون في روسيا ، وغاليشيا ، وأمريكا ، وجورجيا وفي جبال القفقاس كلهم في هذه الحالة . فإنهم لا يكوّنون ، في رأينا ، أمة واحدة .

« ويمكننا أن نتصور أناساً يكونون مشتركين في الحياة الاقتصادية وفي الأرض ومع هذا لا يكونون أمة ، إذا لم يكونوا متحدين في اللغة وفي السجية القومية . إن الألمان واللتون الذين يقطنون ولاية البالت ، هم من هذا القبيل .

« وفي الأخير ، أن النرويجيين والدنمركيين الذين يتكلمون لغة واحدة ، لا يكونون أمة واحدة لعدم وجود العلائم والمقومات الأخرى .

« إن اجتماع جميع العلائم معاً ، هو وحده ، يعطينا الأمة » .

ب ـ هذه هي نظرية ستالين في معنى الأمة ومقوماتها الأساسية .

فقد نقلتها بحذافيرها عن مقالته ، دون أن أحذف منها كلمة ، ودون أن أغيّر من ترتيبها شيئاً .

وقد فعلت ذلك ، لأكون قد عرضت النظرية بجميع التفاصيل التي عرضها وشرحها بها ستالين نفسه ، وبالاسلوب الذي التزمه في هذا العرض والشرح .

ومع هذا ، أرى من المفيد أن أضيف إلى ما تقدم ، فصلاً كتبه ستالين في مفهوم الأمة ، بعد مرور خمسة عشر عاماً على انتشار مقالته الآنفة الذكر :

ج ـ فقد كتب ستالين في ١٨ آذار سنة ١٩٢٩ رسالة جوابية موجهة إلى « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف، ورفاق آخرين » ، رد فيها على طائفة من الاسئلة والاقتراحات والانتقادات التي تلقاها على آرائه في مسألة القوميات .

وقد نشرت الرسالة تحت عنوان « اللينينية والمسألة القومية » . وهي مقسمة إلى

أربعة فصول ، الأول منها يحمل عنوان « مفهوم الأمة » .

أشار ستالين في هذا الفصل إلى نظريته في مقومات الأمة ، وأكدها من جديد بقوة وحرارة .

وهذا ما قاله في هذا الموضوع :

« إن للماركسيين الروس نظرية في الأمة ، مقررة منذ أمد بعيد .

« والأمة ـ وفقاً لهذه النظرية ـ جماعة مستقرة من الناس ، تكوّنت تاريخياً ، ونشأت على أساس اشتراك العلائم والمقومات الأربع الأساسية التالية . جامعة اللغة ، وجامعة الأرض ، وجامعة الحياة الاقتصادية ، وجامعة التكوين النفسي الذي يتجلى في الخصائص التي تسم الثقافة القومية .

« ومن المعلوم ، أن هذه النظريات نالت اعتراف الجميع في حزبنا (أي : في الحزب الشيوعي السوفييتي) .

« ويتضح من رسائلكما : أنكما تعتبران هذه النظرية غير وافية لتعريف وتحديد الأمة ، ولذلك تقترحان أن يضاف إلى العلائم الأربع المذكورة آنفاً ، علامة خامسة ، وهي : وجود دولة قومية مستقلة ، وتزعمان أن الأمة لا توجد ، ولا يمكن أن توجد ما لم توجد هذه العلامة الخامسة .

إني أعتقد أن النظرية التي تقترحانها لمفهوم الأمة ـ مع علامتها الخامسة ـ خاطئة خطأ فاحشاً ، فلا يمكن تبريرها ، لا من الوجهة النظرية ، ولا من الناحية العملية ـ أي السياسية ـ .

« فلو سلمنا بوجهة نظركما ، لترتب علينا أن نحصر تعبير « الأمة » بالشعوب التي تملك دولة خاصة بها ، مستقلة عن غيرها . وأما جميع الشعوب المظلومة ، المحرومة من دولة مستقلة خاصة بها ، فوجب علينا أن نحذفها من عداد الامم . كما ترتب علينا أن نخرج من نطاق مفهوم « الحركة القومية » و « الحركة القومية التحررية » ، جميع حركات نضال الشعوب المظلومة ضد الظلم ، ونضال الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار .

« وفضلاً عن ذلك ، لو عملنا بموجب نظريتكما ، لترتب علينا أن نقرر :

(١) أن الايرلنديين لم يصبحوا أمة ، إلا بعد تشكيل « الدولة الايرلندية الحرة ، وأما قبل ذلك ، فما كانوا يؤلفون أمة » .

(٢) إن النرويجيين لم يكونوا أمة قبل انفصال النرويج عن السويد ، ولم يصبحوا أمة إلا بعد هذا الانفصال .

(٣) إن الأوكرانيين لم يكونوا أمة عندما كانت أوكرانيا جزءاً من روسيا القيصرية ، وأنهم لم يصبحوا أمة إلا بعد انفصالهم عن روسيا السوفيتية في عهد مجلس الرادا المركزي وحكم

اسكورو باوسكي، غير أنهم فقدوا صفة الأمة ـ مرة أخرى ـ بعد أن وحدوا جمهوريتهم الاوكرانية السوفييتية مع سائر الجمهوريات السوفيتية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية .

« وبالامكان ايراد عدد كبير من هذه الأمثلة .

« وبديهي أن نظرية تجرّ إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية .

« وأما من الناحية العملية ـ أي السياسية ـ فنظريتكم تؤدي حتماً إلى تبرير الظلم الوطني والاستعماري . لأنها تعطي الظالمين والاستعماريين حقاً في عدم الاعتراف بحقوق الامم ، للشعوب المظلومة والمستعمرة ، ما دامت محرومة من دولة مستقلة خاصة بها . وتجعلهم يعتقدون بأن هذه الحالة تعطيهم الحق في حكم تلك الشعوب واضطهادها . . . » .

وبناء على هذه الملاحظات ـ وأمثالها ـ ينتهي ستالين إلى القول بأن :

النظرية الماركسية الروسية في الأمة ، هي وحدها الصحيحة » .

ـ ٣ ـ

أ ـ يتبينّ مما جاء في المقالة المنشورة سنة ١٩١٣ ، والرسالة المنشورة سنة ١٩٢٩ :

ان ستالين يقول بأن المقومات الأساسية للأمة ، هي أربعة : وحدة اللغة ، وحدة الأرض ، وحدة الحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي . ويعتقد بوجوب اجتماع هذه المقومات الأربعة معاً ، لتكوين الأمة .

فلا يرى امكاناً لحذف أحد هذه المقومات الأربعة ، كما أنه لا يرى مبرراً لإضافة مقوم خامس عليها . ويعارض بشدّة ـ بوجه خاص ـ إدخال « الدولة » في مقومات الأمة ، وشروط تكوينها .

ويلاحظ من ذلك كله ، أن ما تختص به نظرية ستالين في الأمة ، بالنسبة إلى النظريات الأخرى ، هو : اعتبارها وحدة الحياة الاقتصادية من جملة المقومات الأساسية للأمة ، وإعطاؤ ها إياها قيمة وقوة تعادل قيمة وحدة اللغة وقوتها في تكوين الأمة .

وأنا أعتقد أن هذه النظرية خاطئة خطأً فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخّف ـ بشدة وبحق ـ رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة لأننا نعلم أن الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الأمة

الأساسية ، يستلزم ـ منطقياً ـ استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها ، أيضاً من عداد المقومات الأساسية . وأما استبعاد الدول مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه .

ومما لا يجهله أحد : أن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول لا على حدود الأمم والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشيء الموانيء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية . وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشيء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الري . . وبتعبير أقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية ـ بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية ـ بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية ، عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

فإذا تجزأت الأمة الواحدة ـ مثلاً ، ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الأخرى . فكيف يجوز أن نقول أنها فقدت صفة « الأمة » ، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة ؟

إن كل ما قاله ستالين ، في رسالته التي ذكرتها آنفاً عن « سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الأمة » ، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الأمة .

ويمكننا أن ننتقد نظرية ستالين في هذا المضمار ، بنفس الحجج ونفس الأساليب التي لجأ إليها هو في نقد نظرية « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » التي ذكرتها آنفاً .

ونستطيع أن نقول ، مثلاً :

« إذا سلمنا بنظرية ستالين ، فاعتبرنا الحياة الاقتصادية المشتركة من الشروط الأساسية في تكوين الأمة ، وجب علينا أن نقرر :

(١) ان الطليان لم يكونوا « أمة » قبل اتمام وحدتهم ، لأنهم كانوا محرومين إذ ذاك من « الحياة الاقتصادية المشتركة » .

(٢) إن البولونيين فقدوا صفة « الأمة » ، عندما اقتسمت بلادهم الدول الثلاث المجاورة لها . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » . ولم يعودوا إلى حالة « أمة » من جديد ، إلا بعد ما استقلت وتوحدت أقسام بولونيا الثلاثة ، ونشأت فيها من جديد « الحياة الاقتصادية المشتركة » .

(٣) إن أهالي منطقة السار المشهورة ، أضاعوا انتسابهم إلى « الأمة الألمانية » ، عندما احتل الفرنسيون بلادهم ، وأدخلوها في نظامهم الاقتصادي الخاص . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » التي كانت تربط بلادهم بسائر الأقطار الألمانية ، وأنهم لم يعودوا فيصبحوا جزءاً من « الأمة الألمانية » ، إلّا سنة ١٩٦٠ ، عندما انفصلت اقتصادياتهم عن نظام الاقتصاد الفرنسي ، فعادت ترتبط بالنظام الاقتصادي الألماني ، وفقاً للاتفاقيات التي عقدت بين البلدين .

ويمكننا أن نطيل سلسلة هذه الأمثلة ـ كما يمكننا أن ندخل البلاد العربية أيضاً بين حلقاتها الكثيرة . . . ـ ونتوصل من كل ذلك إلى النتيجة التالية :

« إن نظرية تجر إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية » .

وذلك محاكاة لما كان قاله ستالين ، عندما انتقد رأي القائلين بضرورة وجود الدولة لتكوين الأمة .

حتى أن ما قاله ستالين في أمر « تبرير الظلم والاستعمار » ـ خلال انتقاداته الآنفة الذكر ، . . . نستطيع أن نقوله بحروفه في نظريته هو ، لأننا نعلم أن « الظلم الاقتصادي » و « الاستعمار الاقتصادي » ، من الأمور التي لا تنفصل عن « الظلم السياسي » و « الاستعمار السياسي » .

وخلاصة القول : مهما قلبنا الأمور على وجوهها المختلفة ، لا نجد مجالاً لقبول نظرية ستالين في هذا الشأن .

لا شك في أن الاقتصاديات تلعب دوراً هاماً جداً في حياة الأمم . ولكن دورها هذا لا يشمل « تكوين الأمة » فإن الاقتصاديات تقوي الأمة ، ولكنها لا تخلقها . شأنها في ذلك لا يختلف عن شأن الدولة أبداً : والدولة ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ تقوي الأمة ، بل توصلها إلى ذروة القوة ، ولكنها لا تخلقها .

فنكرر هنا ما قلناه آنفاً : أن القول « لا أمة دون اقتصاد مشترك » لا يقل سخافة عن القول « لا أمة دون دولة مشتركة » .

ونؤكد : استبقاء « الاقتصاد المشترك » في عداد العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، بعد استبعاد « الدولة » من بين تلك العوامل الأساسية ، ينم عن تناقض صريح ، وينافي أبسط مقتضيات العقل والمنطق .

ب ـ أمام هذه النتيجة المنطقية ، لا بدّ لنا أن نتساءل : لماذا لم ينتبه ستالين ومن

حذا حذوه من الماركسيين ، إلى هذا التناقض الصريح ؟ لماذا حادوا عن جادّة المنطق والصواب إلى هذا الحد ، على الرغم من بداهة الأمر ؟ كيف ظلوا يعتبرون « الحياة الاقتصادية المشتركة » عنصراً أساسياً في تكوين الأمة ، مع أنهم أدركوا أن الدولة ليست من العناصر الأساسية في تكوين الأمة ؟

يلوح لي أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين : أحدهما يتصل بطبيعة الماركسية ونزعاتها الأساسية ، وثانيهما يرتبط بأحوال البلاد الروسية وخصائص أوضاعها القومية :

من المعلوم أن الماركسية قامت على أساس تعليل وتفسير الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ، وانتقدت بشدة النظريات التي كانت تحاول تعليل وتفسير تلك الوقائع والحوادث بالآراء والأهواء والمشيئات ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الاقتصادية والمادية . إنها نجحت في تفسير الكثير من الحوادث التاريخية والاجتماعية وفي استجلاء الكثير من العوامل التي كانت بقيت خفية عن أنظار معظم الباحثين ، إلا أنها في غمرة هذه الاكتشافات والنجاحات ، غالت في الأمور مغالاة شديدة ، فاندفعت في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة ، وصارت تعزو كل شيء إلى العوامل الاقتصادية ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الفكرية . شأنها شأن معظم ردود الأفعال ، التي كثيراً ما تتخطى حدود الحقيقة ، في اندفاعها الشديد ضد الآراء السائدة .

إن هذه النزعة ، نزعة التفتيش عن الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في كل شيء ، وفي كل زمان ومكان ، قد استحوذت على تفكير الماركسيين ، ودفعتهم إلى أخطاء كثيرة . وأعتقد أن شدة هذه النزعة كانت من أهم الأسباب التي أخفت عن أعينهم « لا منطقية » النظرية التي وضعوها في أمر تحديد مقومات الأمة الأساسية ، عندما قالوا بضرورة « الحياة الاقتصادية المشتركة » ، لتكوين الأمة ، على الرغم من استبعادهم الدولة من بين تلك المقومات .

ومن جهة أخرى ، معلوم أن أوضاع القوميات في روسيا كانت معقّدة أشد التعقيد . كانت الدولة الروسية تحكم شعوباً وأمماً كثيرة ، لا يقل عددها عن الخمسين على أقل تقدير . وكانت أحوال هذه الشعوب وأوضاعها ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً جداً : بعضها يكوّن جماعة كبيرة ، يعد أفرادها بعشرات الملايين ، وبعضها يكون جماعة صغيرة ، يعد أفرادها ببضع مئات من الآلاف ، بعضها ذو معالم واضحة ، وتاريخ لامع ، وأدب رفيع ، وبعضها سحابية الملامح ، مغمورة التاريخ ، محرومة من أدب مكتوب . بعضها متمركز ومحتشد في منطقة معينة ، وبعضها مشتت

ومبعثر في مناطق عديدة ، وبعضها متداخل ومتشابك مع شعوب عديدة في منطقة واحدة .

فكان من الطبيعي أن يفكر الماركسيون تفكيراً ملياً في مستقبل هذه الشعوب المختلفة ، كما يفكرون في مستقبل الدولة الروسية ، بعد الثورة التي كانوا يترقبونها ، ويعملون لتعجيلها .

إنهم ما كانوا يحبذون الفكرة القومية ؛ فلا يعملون لتقويتها ، ولكنهم كانوا يلاحظون في الوقت نفسه وجود النزعات القومية في « المرحلة التاريخية التي كانت تجتازها البلاد الأوروبية » ، ولذلك كانوا قرروا ـ منذ مؤتمرهم الذي انعقد في نهاية القرن التاسع عشر ، سنة ١٨٩٨ ، وجوب الاعتراف للأمم والشعوب بحق تقرير مصيرهم ، بحرية كاملة ، وكانوا يعرفون أن بعض الأمم ستنفصل عن الدولة الروسية انفصالاً تاماً ، ولكن بعضها الآخر ـ سيرجح البقاء داخل نطاق الدولة الروسية ، ضمن بعض الشروط ، وذلك بناء على الضرورات الجغرافية والاقتصادية .

وكانوا يعتقدون أن تأسيس الديمقراطيـة الحقة ، والمساواة التامة بين الشعوب المذكورة ، مع الحرية الكاملة في استعمال لغاتها الخاصة في المدارس وفي سائر المصالح البلدية والحكومية ، سيطمئن كل ما كان لها وما يمكن أن يكون لها من « مطالب قومية » .

ولذلك كانوا يرون من الضروري تقسيم البلاد التي ستبقى داخل حدود الدولة الروسية إلى مناطق وأقطار عديدة ، يتمتع كل منها بحكم ذاتي يتناسب وأحوالها ، ويتراوح بين الاستقلال السياسي مع الاتحاد الفدرالي ، وبين الاستقلال الإداري ، وبين اللامركزية الواسعة النطاق . وطبيعي أنهم ، عندما يبحثون في تعيين وتحديد تلك المناطق والأقطار ، كانوا يرون من الضروري بأن يأخذوا بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية بجانب أمور اللغة والثقافة .

ويتبين من كل ما سبق : أن الماركسيين الروس كانوا ينظرون إلى قضايا القوميات من زوايا خاصة ، تحت ظروف خاصة ، تتغلب فيها الرغبة في التوصل إلى خطط سياسية ناجعة ، على نزعة الوصول إلى حقائق علمية مجردة .

ولذلك ، لا أغالي إذا قلت : أن نظرية ستالين تشبه « خطة سياسية » أكثر مما تشبه « نظرية علمية » .

ولهذا السبب لا استغرب كثيراً « التناقض » الذي أظهرته آنفاً .

وخلاصة القول : لهذه الأسباب أو لغيرها من الأسباب ، قد انحرف ستالين

عن سواء السبيل ، في بحثه عن مقومات الأمة الأساسية ، عندما اعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من مقومات الأمة الأساسية ، بعد أن استبعد ـ بحق ـ « الدولة » من عداد تلك المقومات . لأن الحياة الاقتصادية المشتركة ، لا تتيسر إلا بعد تكوين « الدولة القومية » . فيجب أن تعتبر من « نتائج » تكوين الأمة واستقلالها ، لا من عوامل تكوينها .

القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين

إن نزعة « التفتيش عن العوامل الاقتصادية في كل شيء » التي استحوذت على تفكير الماركسيين ، لم تقف عند حد حملهم على اعتبار « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الأساسية لتكوين الأمة ، بل دفعتهم إلى أبعد من ذلك في هذا المضمار : إنها جعلتهم يربطون الحركات القومية بمقتضيات الرأسمالية ، ويزعمون أن القومية وليدة العهود الرأسمالية .

من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول [وتفليشها] خلال القرن التاسع عشر. والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلاً على وجود علاقات سببية بين الأمرين ، وزعموا أن الرأسمالية ، سببت قيام الحركات القومية ، لأن « الدولة القومية » التي ترمي إلى تكوينها كل الحركات القومية ، تشكل أوفق النظم وأفضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه الصفحة من الآراء الماركسية أيضاً ، لإتمام أبحاثنا في رأي الماركسيين في القومية .

- ١ -

أ ـ لقد أشار لينين إلى علاقة الحركات القومية بالرأسمالية ، في مقالة نشرها سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « حق الامم في حكم نفسها وتقرير مصيرها » .

وقد وصف لينين هذه العلاقة وعللها ـ في المقالة المذكورة ـ بالعبارات التالية :

« إن عهد انتصار الرأسمالية على الفيودالية (أي الاقطاعية) انتصاراً نهائياً ، قد اقترن في كل أنحاء العالم ، بحركات قومية .

« ولهذه الحركات القومية أساس اقتصادي ، يتضح مما يلي :

« ان الانتصار التام للانتاج التجاري ، كان يقتضي استيلاء البورجوازية على السوق الداخلي . وذلك كان يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة ، لتكوين دولة واحدة ، وكان يقتضي إزالة جميع الحواجز التي تعرقل نمو تلك اللغة وتدعمها بالأدب . فإن اللغة ، واسطة عظمى للاتصال بين بني البشر . إن وحدة اللغة وانكشافها الحر ، يكوّنان أهم الشروط الضرورية لقيام تبادل تجاري حر تماماً ، وشامل حقيقة ، وملائم لمقتضيات الرأسمالية العصرية تمام الملاءمة . كما أنه شرط لاتصال السوق اتصالاً وثيقاً بكل منتج وكل بائع وكل مشترٍ .

« ولذلك نجد أن تكوين « الدول القومية » التي تضمن تطلبات الرأسمالية العصرية بأحسن الصور ، صار المنزع الخاص لكل حركة قومية . إن أعمق العوامل الاقتصادية تتضافر على تحقيق هذه الغاية وتكوين الدول القومية . ويتبين من ذلك : أن الأمر الطبيعي والسوي في عهد الرأسمالية بالنسبة إلى أوروبا الغربية ، وبالأحرى ، بالنسبة إلى العالم المتمدين بأجمعه ، هو « الدولة القومية » .

ب ـ إن ستالين أيضاً تبنّى هذه الفكرة . حتى أنه دافع عنها بكل اهتمام ، سنة ١٩٢٩ ، في الرسالة الجوابية ـ التي ذكرت ما جاء فيها في فصلها الأول ، في بحثي السابق .

وقد قال ستالين ، في الفصل الثاني من تلك الرسالة ، رداً على رأي « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » في هذه القضية ، ما يلي :

« إنكما تزعمان أن الأمم كانت قد تولدت ووجدت قبل الرأسمالية . ولكن كيف كان يمكن أن تتكون الأمم وأن توجد ، قبل الرأسمالية ، في عهد الاقطاعية ، عندما كانت البلاد مجزأة إلى امارات مستقلة ، لا يرتبط بعضها ببعض بروابط قومية ، فضلاً عن أنها كانت تنكر باصرار ضرورة أمثال تلك الروابط ؟

« الامم ، خلافاً لمزاعمكما المغلوطة ، ما كانت وجدت ، ولا كان يمكن أن توجد ، قبل عهد الرأسمالية ، طالما ما كانت وجدت ، بعد ، الأسواق القومية ، كما أنه ما كانت وجدت ، بعد ، المراكز القومية الاقتصادية والثقافية ، وبالتالي ما كانت وجدت العوامل التي تقضي على التجزئة القومية لشعب ما ، وتجمع شتات الشعب المذكور لتكوين « كلٍ قومي » .

« في الواقع أن عناصر الأمة ، أعني وحدة اللغة والأرض والثقافة ـ لم تهبط من السماء ، وإنما

تكونت بالتدريج ، منذ عهد ما قبل الرأسمالية . ولكن هذه العناصر كانت إذ ذاك في حالة رشيمية . وهي - في أفضل الحالات - كانت بمثابة « عوامل كامنة » تساعد على تكوين الأمة في المستقبل ، عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك . وهذه الامكانات الكامنة لم تتحول إلى واقع ، إلا في عهد نهوض الرأسمالية ، مع أسواقها القومية ومراكزها الاقتصادية والثقافية » .

ج - هذه هي الملاحظات والحجج والبراهين التي سردها واستند إليها كل من لينين وستالين ، شرحاً للقول القائل « أن الأمم العصرية وليدة عهد الرأسمالية » .

وقد نقلتها - بكاملها - من ترجماتها الفرنسية المطبوعة سنة ١٩٤٦ و ١٩٥٣ .

- ٢ -

أ - يلاحظ أن أس الأساس في محاكمات لينين - في هذه القضية - هو قوله « إن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه حاجات الرأسمالية » .

وقد اعتبر لينين ذلك دليلاً قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بتطلبات الرأسمالية .

ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل :

- هل قامت كل الحركات القومية ، على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ؟

إن أثبت وأظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي الباتّ : كلا . .

فإن الحركات القومية ، إذا قامت في بعض الأحوال على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، فإنها قامت في كثير من الأحوال ، بل في معظم الأحوال ، على أساس انفصال البلاد التي يتكلم أهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

وإذا كان النوع الأول من الحركات القومية قد أدى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق التجارية ؛ إلا أن النوع الثاني منها قد أدى بعكس ذلك ، إلى إقامة حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الأسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف - بل يعاكس - الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية ، التي أشار أليها لينين .

ومن المعلوم أن النوع الأخير من الحركات القومية ، كان سبق النوع الأول

منها ، كما أنه كان أكثر عدداً ، وأشد شمولاً منها : فإن انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد إيطاليا ثلاثة عقود من السنين ، وسبقا اتحاد المانيا أربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة إلى إمبراطورية أوستريا ، قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة أسواق مختلفة . وأما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد أوجدت نحو أربعة عشر سوقاً مختلفة .

خلاصة القول : أن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، أدت إلى توحيد الأسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك ، إلى تشتيت الأسواق وتضييقها في أحوال أخرى .

وأعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من أساسها .

فإن لينين بنى حكمه على أمثلة المانيا وايطاليا ، وغض النظر عن جميع الأمثلة الأخرى ، وبتعبير آخر : أنه أخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على أصول البحث العلمي السليم .

ب ـ وفضلاً عن ذلك ، إني أعتقد أن وقائع اتحاد ايطاليا والمانيا أيضاً لا تؤيد نظرية لينين بوجه من الوجوه .

في الواقع أن تاريخ الوحدة في كل من ايطاليا والمانيا ، يعرض على أنظارنا ، الحركات القومية من ناحية ، وأحداث توحد وتوسع الأسواق من ناحية أخرى . ولكن البحث العلمي يحتم علينا أن نتساءل : أي الأمرين سبق الآخر؟ نشوء الفكرة القومية ، أم توحد الأسواق التجارية ؟

إن شهادة التاريخ في هذه المسألة صريحة كل الصراحة :

في ايطاليا : لم تتوحد الأسواق التجارية إلا بعد تأسيس الوحدة السياسية . وهذه الوحدة لم تتم إلا بعد اختمار فكري وعاطفي واجتماعي . . استغرق عدة عقود من السنين .

في ألمانيا : وحدة الأسواق الاقتصادية تمت قبل تحقيق الوحدة السياسية . إلا أنها أتت بعد سلسلة طويلة من الاختمارات الفكرية . إذ من المعلوم أن حركات توحيد الجمارك ـ المعروفة باسم الزولفراين ـ بدأت سنة ١٨٢٠ ولم تتم إلا سنة ١٨٥٢ . في حين أن الدعوة إلى الوحدة بجميع مظاهرها الفكرية والعاطفية كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة وكانت اكتسبت قوة كبيرة عقب هزيمة « يينا » ، وما نتج عنها من

أحداث . لا ننسى أن فيخته ألقى خطبه المشهورة سنة ١٨٠٨ وآرنت نشر قصيدته الحماسية في نفس السنة .

وخلاصة القول : إنه في المانيا وايطاليا ـ كما في سائر البلاد ـ بدأت الحركات القومية ، بالآثار الأدبية ، والأبحاث التاريخية ، والملاحظات الفلسفية ... قبل أن تتناول الأوضاع الاقتصادية .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن ملاحظات لينين في هذا المضمار ، تخالف شهادة الوقائع التاريخية مخالفة كبيرة .

ج ـ وأما ملاحظات ستالين في هذا الصدد ، فإنها تستند على نظرته الأساسية ، التي تعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الضرورية لتكوين الأمة . فلا تضيف شيئاً على حجج لينين وبراهينه .

وبما أني أظهرت خطأ تلك النظرية في بحثي السابق ، كما أظهرت خطأ لينين في هذا البحث ... لم أر لزوماً لمناقشة ملاحظات ستالين في هذا المضمار .

- ٣ -

هذا ، وإذا تركنا ما قاله لينين وستالين جانباً واستنطقنا التاريخ مباشرة ، لنعرف حكمه فيما إذا كانت الحركات والنزعات القومية ، وجدت أم لم توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، توصلنا إلى الحقائق التالية :

إن بعض الجماعات البشرية صارت تشعر بكيانها الخاص ـ وتميز نفسها عن سائر الجماعات ـ ، منذ القرون الأولى . فإن قصص « الهليني والأجنبي » عند اليونان و « الروماني والبارباري » في روما ، و « وتوران وإيران » عند الفرس ، و « العرب والعجم » عند العرب القدماء ... كلها كانت من آثار الشعور بالقومية . والحركات الشعوبية المعروفة في تاريخ الإسلام ، كانت حركات تنافس وتنازع بين الأمم التي اعتنقت الديانة الإسلامية . إنها كانت حركات قومية ، بكل معنى الكلمة .

فلا مجال للشك أبداً في أن القوميات وجدت قبل القرن التاسع عشر .

فإذا كانت كلمة المؤرخين قد اتفقت على تسمية القرن التاسع عشر في أوروبا بـ « عصر القوميات » ، ... فإنهم لم يقولوا ذلك لاعتقادهم بأن القوميات تكونت خلال ذلك العصر ، بل قالوا ذلك لعلمهم بأن النزعات القومية اشتدت خلال هذا العصر ، وأخذت تتغلب على سائر العوامل في أمر تكوين الدول وتحديد حدودها ، فصارت ـ لذلك ـ سبباً لتكوين « الدول القومية » .

وأما القول بأن الامم لم تتكون قبل القرن التاسع عشر ، فيشبه ، إلى حد كبير ، قول من يزعم أن قوة البخار لم تكن موجودة قبل « دنيس باين » و « جيمس واط » .

ومما لا يجهله أحد : أن القوة الناجمة من التبخر ما كانت تظهر إلا في بعض الحوادث المتفرقة : إنها كانت تحرك أغطية القدور ، عند طبخ الأطعمة ، وتسبب طقطقة الكستناء والذرة ، عند شيّها ، وتحدث الزلازل عند فوران البراكين . . .

إن اختراعات باين وواط لم تخلق قوة البخار ، إنما أوجدت طرقاً خاصة لزيادة تأثير تلك القوة ، وتوجيهها لخدمة مصالح الإنسان .

إن « الفكرة القومية » و « النزعات القومية » تشبه ذلك إلى حد كبير : فإن أحداث القرن التاسع عشر لم تخلق القوميات ، ولم توجد النزعات القومية ، ولكنها وفرت الظروف التي جعلت النزعات المذكورة تؤثر في « تكوين الدول » .

وعلى كل حال : إن القول بأن الأمم ما كانت وجدت ، ولا يمكن أن توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

القَوْميّـــة وَالدِّين

القومية والدين في البلاد الأوروبية

- ١ -

أ ـ إن الحركات القومية التي استعرضناها في الفصل الأول من هذا الكتاب ، لم تتقيد بالأديان والمذاهب ، بل جرت مستقلة عنها تمام الاستقلال .

فإن وحدة المانيا ـ مثلاً ـ جمعت بين دول كاثوليكية مثل بافاريا ، ودول بروتستانتية مثل بروسيا ، ولم تلتفت إلى ما كان بين الدول والدويلات الألمانية من فروق مذهبية .

ووحدة ايطاليا ، استلزمت نشوب حروب دامية عديدة بين الطليان وبين النمساويين ، مع أن كليهما كاثوليكي المذهب . فضلاً عن ذلك ، فإن هذه الوحدة اقتضت تجريد البابا من سلطاته الزمنية ، وحرمانه من ممتلكاته الواسعة ، مع أن الطليان ـ بوجه عام ـ شديدو التمسك بالمذهب الكاثوليكي ، وأقوياء الإيمان بقدسية المقام البابوي .

والحركات القومية اليوغوسلافية ، وحدت الصرب الأرثوذكس ، مع الكروات الكاثوليك ، ومع البوشناق المسلمين .

في حين أن الصرب والبلغار واليونانيين تنازعوا وتقاتلوا وتحاربوا في ماكدونيا ـ لتوسيع نطاق قومياتهم ـ مع أن جميعهم كانوا من مذهب واحد .

إن وحدة الدين والمذهب لم تَحُلْ دون انفصال المجر عن النمسا ، والنرويج عن السويد ، كما أن اختلاف الدين لم يمنع اتحاد المسلمين مع المسيحيين في ألبانيا ، بعد انفصالها عن الدولة العثمانية .

ويتبين من كل ذلك : أن الوحدة القومية لم تتبع الأديان والمذاهب . . لا وحدة الدين والمذهب ضمنت التغلب على الفروق القومية ، ولا اختلاف الدين والمذهب استطاع أن يحول دون تحقيق الوحدة القومية .

فقد برهنت الأحداث على أن وحدة الدين والمذهب شيء ، والوحدة القومية شيء آخر .

ب ـ لقد زعم بعض الكتّاب في البلاد العربية ، أن الأحوال المذكورة من خصائص العالم المسيحي . وتوهموا أن عدم تقيد القوميات في البلاد الأوروبية بالأديان والمذاهب ، كان نتيجة طبيعية لتعاليم الانجيل التي تفرض فصل الدين عن الدولة .

ولكن زعمهم هذا يخالف حقائق الأمور ووقائع التاريخ مخالفة كلية .

في الواقع أن التعاليم المسيحية الأصلية تتضمن فصل الدين عن الدولة عملاً بأحكام الكلمة المشهورة : « اعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » . ولكن رجال الحكم ورجال الدين في أوروبا لم يعملوا بمنطوق الكلمة المذكورة إلّا في العصور الأولى من تاريخ المسيحية ، ولكنهم بعد ذلك صاروا يختلفون في تقدير ما هو لقيصر وما هو حق لله ، إلى أن تركوا المبدأ المذكور جانباً ، وأخذوا يتنازعون الحكم والسلطان .

وأما العمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة بصورة فعلية ، فلم يتيسر في أوروبا ، إلا بعد منازعات كثيرة ، وبعد أن تقرر مبدأ حرية الاعتقاد بصورة نهائية . ومن المعلوم أن المبدأ المذكور لم يتقرر إلّا بعد سلسلة طويلة من الأحداث الدامية ، والحروب الطاحنة ، والتطورات الفكرية والاجتماعية الخطيرة .

فمن الخطأ أن يظن أن عدم تقيد القوميات بالفروق الدينية والمذهبية كان من نتائج « طبيعة الديانة المسيحية » . ومن المؤكد أن ذلك تم ، على الرغم من مخالفة رجال الدين له مخالفة شديدة ، مدة طويلة .

إن التفاصيل التالية ، ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بوضوح تام .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن البابوية التي نشأت وترعرعت وتأسست في روما ، عاصمة الامبراطورية الرومانية ، نظمت الكنائس على غرار نظام تشكيلات الامبراطورية المذكورة : قسمت البلاد إلى أبرشيات ، والابرشيات إلى أسقفيات ، والاسقفيات إلى خورانيات . . وعهدت بإدارة الشؤون الدينية والكَنَسية في كل منها إلى رئيس روحاني من مرتبة خاصة ، وقررت للرؤساء المذكورين سلسلة مراتب ، تشبه سلسلة المراتب المعتادة بين

رجال الادارة أو ضباط الجيش . وتكوّنت بذلك ـ في مختلف البلاد الأوروبية ، منظمات وسلطات دينية ، بجانب المنظمات والسلطات الحكومية .

ورجال السلطتين المذكورتين إذا كانوا يتفقون ويأتلفون في أحوال ، فقد كانوا يختلفون ويتنازعون في أحوال أخرى .

وكثيراً ما كان رجال الدين يتدخلون في أعمال رجال الحكم ، ويحاولون السيطرة عليها . . وبعكس ذلك ، كان رجال الحكم يرون من الضروري أن يكون لهم حق الاشراف والمراقبة على أعمال رجال الدين وتصرفاتهم ، لأنهم يسيطرون على نفوس رعاياهم ويؤثرون فيهم تأثيراً كبيراً .

والمنازعات التي حدثت من جراء ذلك ، بين رجال الحكم وبين رجال الدين استمرت مدة طويلة ، وتفاقمت بوجه خاص ، بعد سقوط امبراطورية روما الغربية واندراسها .

وخلال هذه المنازعات ، استطاع رجال الدين ، في بعض البلاد ، أن يستولوا على زمام الحكم ، وأن يجمعوا بين أيديهم السلطتين الروحانية والزمنية ، وأسسوا بذلك أبرشيات مستقلة ، يحكمونها كما يحكم الملوك والامراء الممالك والإمارات .

حتى أن الباباوات أنفسهم صاروا يحكمون بعض البلاد حكماً مباشراً وكوّنوا بذلك « مملكة بابوية » كبيرة ، تشمل أواسط ايطاليا بأجمعها .

ب ـ إن صحائف تاريخ القرون الوسطى ، والقسم الأعظم من القرون الحديثة ، مليئة بأخبار المنازعات التي قامت بين رجال الدين وبين رجال الحكم في مختلف البلاد الأوروبية .

حتى التاريخ السياسي للقرن التاسع عشر نفسه ، يتضمن فصولاً كبيرة ، عن « قضايا الكنيسة ومشاكلها » ، ويسرد طائفة كبيرة من التشريعات التي تقررت ، والاتفاقيات التي عقدت ، لتنظيم علاقة الدولة بالكنيسة بعد الاختلافات الكثيرة .

وفضلاً عن كل ذلك ، من المعلوم أن الباباوات لا يزالون يتمتعون بمركز دولي هام ، على الرغم من أن سلطتهم انحصرت بين أسوار الفاتيكان فإنهم يستقبلون السفراء الذين تعتمدهم الدول لتمثيلها لديهم ، كما أنهم يرسلون إلى عواصم الدول ، من يمثلهم لديها ، تحت اسم « القاصد الرسولي » ، وكل ذلك وفقاً للتقاليد الديبلوماسية المتبعة بين سائر الدول ، المسيحية وغير المسيحية ، الكاثوليكية وغير الكاثوليكية .

أ - انقسمت الديانة المسيحية إلى مذاهب عديدة ، كسائر الديانات العالمية . وتعدد المذاهب أثار كثيراً من المنازعات بين معتنقيها .

ومما تجب ملاحظته : أن آثار الاختلافات المذهبية لم تبق محصورة في نطاق العبادات والاعتقادات ، بل تعدت ذلك إلى الكثير من شؤون الحكم والادارة والاجتماع .

ولذلك اقترنت الاختلافات المذهبية بكثير من الاختلافات السياسية ، واختلطت شؤون الدولة بشؤون الدين خلال هذه الاختلافات، بطبيعة الحال .

ب - من المعلوم أن الامبراطورية الرومانية انشطرت إلى شطرين ، عرف أحدهما باسم « امبراطورية روما الشرقية » والثاني باسم « امبراطورية روما الغربية » .

وهذا الانشطار السياسي اقترن بانشطار مذهبي هام : لأن الامبراطورية الشرقية التزمت المذهب الارثوذكسي ، فلم تعترف بالبابوية ، ولكن الامبراطورية الغربية تمسكت بالكاثوليكية ، وظلت خاضعة لسلطة البابا في الشؤون الدينية .

وقد نجم عن هذا الانشطار السياسي والمذهبي نتائج هامة أخرى :

لأن الامبراطورية الشرقية التزمت ، بالاتفاق مع الكنيسة الأرثوذكسية ، اللغة اليونانية ، وجعلتها لغة الدين والصلاة ولغة الحكم والادارة في وقت واحد ، ودأبت على نشرها في جميع البلدان التي دخلت تحت حكمها .

في حين أن الامبراطورية الغربية تمسكت - بالاتفاق مع البابوية والكاثوليكية - باللغة اللاتينية ، وواصلت العمل على نشرها في البلاد التي بقيت تحت حكمها .

وغني عن البيان أن كل ذلك أدى إلى نتائج اجتماعية وقومية خطيرة .

ج - بعد سقوط الامبراطورية الغربية وزوالها من الوجود ، حاولت البابوية أن تقوم مقامها ، فتبقى أوروبا الغربية متحدة تحت راية الكاثوليكية ، وفي ظل اللاتينية . إلا أن مساعيها هذه لم تكلل بالنجاح ، وفي الأخير منيت بفشل ذريع ، عند ظهور البروتستانتية . لأن دعوة الإصلاح الديني التي قام بها لوثر وأعوانه لم تكتف بالثورة على سلطة البابوية وحدها ، بل تضمنت الثورة على التنظيمات الكنائسية نفسها . ولذلك أدت إلى نتائج سياسية اجتماعية خطيرة .

فقد قال دعاة المذهب الجديد : يجب على كل مسيحي أن يبتهل إلى الله بنفسه ، وأن يستغفر ربه دون أن يوسط أحداً من رجال الدين في أمره .

وغني عن البيان أن هذا المبدأ الذي قرروه بهذه الصورة ، كان يستلزم ترجمة الانجيل إلى اللغات التي يفهمها الناس ، لكي يتمكنوا من تلاوته بأنفسهم تلاوة مقرونة بالفهم والادراك . كما كان يستلزم تعميم القراءة بين جميع الناس .

وفعلاً بادر زعماء الاصلاح الديني إلى ترجمة الإنجيل إلى مختلف اللغات الأوروبية ، كما قاموا بدعاية منظمة لنشر التعليم .

وطبيعي أن كل ذلك هيأ لتلك اللغات أسباب التقدم والازدهار ، وفسح أمام القوميات مجال الانطلاق .

ولهذا السبب ، قال جماعة من الباحثين : « أن ظهور البروتستانتية ، كان نقطة الابتداء للحركات القومية ، في البلاد الأوروبية » .

لأن المذهب الجديد ، حرر اللغات من نير اللغة اللاتينية كما حرر القوميات من سيطرة البابوية .

لعل « فيخته » المشهور ، كان أول من أشار إلى علاقة حركات الإصلاح الديني بالأمور القومية ، حيث قال في خطابه الحماسي الأخير ، عن لسان رجال الاصلاح الديني ، ما مؤداه :

« إننا لم نكن ندرك عندئذ الدافع الحقيقي الذي كان يدفعنا في كفاحنا ولكن الآن صرنا نفهم بكل وضوح : أن الثورة الدينية التي قمنا بها ، إنما كانت صفحة من صفحات مقاومتنا لسيطرة الامبراطورية الرومانية ، ومحاولة جديدة للتخلص من تلك السيطرة ، والاستقلال عنها استقلالاً تاماً . . . »

إن ظهور هذا المذهب الجديد في ألمانيا ، وانتشاره ، في البلاد « غير اللاتينية » بوجه خاص ، يدل على ذلك بكل وضوح .

د ـ وأما في بلاد « امبراطورية روما الشرقية » ـ التي عرفت فيما بعد باسم « الامبراطورية البيزنطية » ، فقد انتشرت اللغة اليونانية انتشاراً كبيراً ، حيث أصبحت لغة الدين والصلاة ، ولغة الحكم والادارة ، ولغة العلم والثقافة . كما أن رجال الدين اليونانيين سيطروا على الكنائس الأرثوذكسية سيطرة تامة . وسيطرتهم هذه استمرت حتى بعد سقوط الامبراطورية البيزنطية ، وبعد دخول البلاد المذكورة تحت حكم الدولة العثمانية .

إلا أن الحركات القومية التي قامت في بلاد البلقان ، حررت الكنائس الأرثوذكسية من سيطرة رجال الدين اليونانيين ، كما حررت لغات البلاد المذكورة من نير اللغة اليونانية .

هـ ـ يلاحظ من كل ما سبق : أن الحركات القومية ، في مختلف بلاد العالم المسيحي أيضاً ، تطلبت التحرر من سيطرة رجال الدين ، ومن سيطرة اللغات التي كان يحميها ويفرضها هؤلاء .

ـ ٤ ـ

أ ـ لقد ذكرنا « اللغات » عدة مرات ، خلال استعراضنا لقضايا « القومية والدين في البلاد الأوروبية » ، وأظهرنا بذلك علاقة الأديان والمذاهب باللغات .

ولما كان هذا الموضوع ذا أهمية خاصة في أمور القوميات ، نرى أن نزيده إيضاحاً بالتفاصيل التالية :

من المعلوم أن لكل دين كتاباً مقدساً ، أو كتباً مقدسة ، تدون وتحفظ وترتل ـ بطبيعة الحال ـ بلغة من اللغات ، كما أن لكل دين طقوساً وصلوات مفروضة ، لا بد أن تقام بلغة من اللغات .

واللغة التي تتصل بدين من الأديان بهذه الصورة ، فتصبح لغة الصلاة بين معتنقي ذلك الدين ، تكتسب بذلك امتيازاً على سائر اللغات ، فتزداد قوة على قوتها الذاتية ، وتحرز مكانة أرفع من مكانتها الأصلية .

فنستطيع أن نقول ، لذلك : أن الأديان والمذاهب تلتزم وتحمي بعض اللغات ، وتتدخل بذلك في الصراع الذي يقوم بين تلك اللغة وبين سائر اللغات ، فتساعدها على الانتشار والبقاء .

وبما أن اللغة تكوّن أس الأساس في بناء القوميات ، فإن الأديان لا تخلو من التأثير في القوميات ، من جراء تأثيرها في اللغات .

ومن الثابت أن اللغة اللاتينية انتشرت في أوروبا الغربية ـ بفضل الديانة المسيحية والمذهب الكاثوليكي ـ أكثر بكثير مما انتشرت بالفتوحات الرومانية . كما أنها لا تزال تعيش في الطقوس الدينية الكاثوليكية ، على الرغم من أنه لم يبق على وجه البسيطة ، شعب يتكلم بها ، في الحالة الحاضرة .

ولكن المذاهب البروتستانتية وضعت حداً لسيطرة اللغة اللاتينية وساعدت على ازدهار اللغات القومية ، لأنها جعلتها لغة الدين والصلاة ، ومهدت أمامها السبل المؤدية إلى جعلها ـ في الوقت نفسه ـ لغة العلم والأدب أيضاً .

واللغة اليونانية انتشرت في بلاد البلقان بفضل الأرثوذكسية ، وأما لغات أهالي

تلك البلاد ، فلم تتقدم وتزدهر ، إلا بعد أن تحررت من نير اللغة اليونانية وسيطرة القساوسة اليونانيين .

ويتبين من كل ذلك : أن الأديان والمذاهب تؤثر في نشوء القوميات ، عن طريق تأثيرها في اللغات ، وبصورة متناسبة مع مبلغ تأثيرها فيها .

ب ـ ومما هو جدير بالملاحظة ، بوجه خاص : أن الأديان والمذاهب تتدخل في أمور « تنازع البقاء » الذي يقوم بين بعض القوميات ، عن طريق التأثير في لغاتها .

فإن وحدة الدين والمذهب ، تسهل على الدول الحاكمة استمثال وادماج الشعوب المحكومة ، ولكن اختلاف الدين والمذهب يكسب الشعوب المحكومة قوة لمقاومة التمثل والاندماج .

مثلاً ، إن الفرنسيين الذين كانوا هاجروا إلى المانيا في عهود الاضطهادات الدينية ، استسلموا إلى عوامل «التجرمن» ، بسبب وحدتهم المذهبية مع أهالي البلاد الألمانية التي استوطنوها .

ولكن الايرلنديين قاوموا جهود الاستمثال والادماج التي بذلها البريطانيون ، بفضل اختلافهم عنهم في المذهب .

إن تاريخ جماعات التتار والمغول التي دخلت تحت حكم روسيا أيضاً يعطينا شواهد بليغة على ذلك :

فإن عوامل « الترويس » نجحت بسهولة بين الجماعات التي كانت اعتنقت الديانة المسيحية ، فلم تعد تختلف عن الحكام في الشؤون المذهبية .

ولكن العوامل المذكورة فشلت في « ترويس » الجماعات التي كانت اعتنقت الديانة الإسلامية ، بسبب اختلاف هؤلاء عن حكامهم الروس في الدين والمذهب .

الخلاصة

إذا أردنا أن نلخص الأحداث والحقائق التي سردناها آنفاً ، استطعنا أن نقول :

إن الأديان والمذاهب في البلاد الأوروبية، قد أثرت في سير الحركات القومية عن طريق تدخلها في صراع اللغات وتنافسها ، كعامل « مساعد » لبعضها ، وعامل « عائق » لبعضها الآخر .

ولكنها ، لم تصبح قط ، عاملاً في تكوين القوميات .

القومية والدين في البلاد العربية

- ١ -

أ ـ من المعلوم أن معظم أقسام البلاد العربية دخل تحت حكم الدولة العثمانية ، خلال القرن السادس عشر ، ولم يبق منها خارج حكم الدولة المذكورة ، سوى المغرب الأقصى من جهة ، وقلب الجزيرة العربية وجنوبها من جهة أخرى .

والحكم العثماني الذي تأسس بهذه الصورة أصبح « مألوفاً » في البلاد العربية ، لطول أمده من ناحية ، ولاكتسابه صفة « الخلافة الإسلامية » من ناحية أخرى .

ب ـ وعندما بدأت بشائر « اليقظة الفكرية » في البلاد العربية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، كان ينتظر أن تبدأ معها « يقظة قومية » ، تشعر أبناء العروبة بقوميتهم الخاصة ، وتحملهم على العمل في سبيل تقوية « القومية العربية » ، وانهاض « الأمة العربية » بكل الوسائل الممكنة .

إلا أن ذلك تأخر كثيراً . لأن علماء الدين عارضوا « الفكرة القومية » من أساسها معارضة شديدة .

زعموا : أن القومية تخالف أحكام الديانة الإسلامية .

وقالوا : أن اطاعة أوامر الخليفة واجب على المسلمين .

ثم صاروا يدعون إلى « الوحدة الإسلامية » ، معتبرين الدولة العثمانية « الأساس » المتين لبناء صرح تلك الوحدة .

وطبيعي أن رجال الحكم والادارة في الدولة العثمانية ، ارتاحوا كثيراً لهذه الآراء

والاتجاهات الدينية ، وشجعوها وقوّوها بوسائل مختلفة .

حتى ، عندما قام جماعة من مفكري العرب يدافعون عن حقوق أمتهم ويطلبون اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في بلادهم . . . بادر رجال الادارة إلى جمع وتحريك طائفة من رجال الدين والصحافة وحملوهم على تنظيم العرائض وإرسال الوفود ، لاستنكار « حركات هؤلاء المطالبين » ، ولتأكيد ولائهم « لسدة السلطة العثمانية والخلافة الإسلامية » .

ج ـ إن البراهين التي استند إليها هؤلاء المعارضون كانت الأحاديث النبوية التي نصّت على نبذ العصبية وقالت بعدم تفضيل العربي على العجمي والأبيض على الأسود .

وأما أنصار الفكرة القومية فقد ردوا على ذلك ، بقولهم :

إن المقصود من « العصبية » المذكورة في الأحاديث النبوية ، هو العصبية الجاهلية أي العصبية القبلية ، وأما الفكرة القومية فتختلف عن ذلك كل الاختلاف .

كما ان عدم التفضيل لا يعني عدم التمييز ، ومما يبرهن على ذلك ، أن الأحاديث النبوية قد خصت بالذكر اللغة العربية والأمة العربية بمناسبات شتى .

ومع كل ذلك ، فإن آراء المعارضين للفكرة القومية ـ بناء على حجج دينية ـ ظلت تسيطر على أذهان الكثيرين مدة طويلة ، وبذلك أعاقت كثيراً نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

ولتوضيح هذه الأمور بتفصيل أوسع ، سننقل فيما يلي أهم الآراء وأبلغ الأقوال التي مثلت هذه الاتجاهات الفكرية ، وعبرت عنها أحسن تعبير .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أشد الأقوال مغالاة في تعظيم الخليفة وتقديسه ، قد صدرت من قلم الزعيم المصري المشهور ـ محمد فريد .

فإنه كتب ، في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » بمناسبة حادث مقتل السلطان عثمان المعروف بالشاب ما نصه :

« فأعدموا السلطان عثمان ، غير مبالين بهذا الجرم العظيم ، والاثم الذي ما بعده أثم إلّا الكفر المبين . فإنه إن كانت مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً ، بنص الكتاب الشريف ، فما بالك بقتله . وهنا يقف القلم ويكف المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء ، والكبيرة الشعواء ، تاركاً

وصفها للقارىء اللبيب والمطلع الأديب . . . » .

يلاحظ من هذه العبارات أن الكاتب يغالي في هذا المضمار مغالاة تتجاوز كل الحدود .

فإنه لا يكتفي بالقول بأن « اطاعة أوامر الخليفة واجب على كل مسلم » ولا بالقول بأن « مخالفة أوامر الخليفة حرام » ، بل يتجاوز ذلك إلى القول بأن مخالفة « أوامر الخليفة كفر » .

إنه يزعم بأن ذلك ثابت « بنص الكتاب الشريف » في حين أن الكتاب الشريف لا يتضمن أي نصّ يدل على ذلك من قريب أو من بعيد .

فضلاً عن أن أشد رجال الدين تمسكاً بأحكام القرآن المبين ، وأوغلهم في الدعاية للخلفاء والسلاطين . . لم يقولوا بذلك ، ولم يذكروا أي نصّ يدل على ذلك .

هذا ، ومن المعلوم والمسلّم به لدى الجميع أنه ، حتى مخالفة الأوامر الإلهية نفسها لا تعد كفراً ، ما لم تقترن بانكار الله أو بانكار كتاب الله . فكيف يجوز أن تعتبر مخالفة أوامر الخليفة كفراً ، كما يدعي ذلك محمد فريد ؟!

فإن البحث في أصول الدين ـ على وجهها الصحيح ـ لا يسوّغ اعتبار مخالفة أوامر الخليفة « حراماً » ، فضلاً عن اعتباره كفراً .

لأن الخلفاء ، مهما توفرت فيهم شروط الخلافة ومزاياها ، لا يكونون معصومين من الخطأ . فيحق للمؤمن ـ بهذا الاعتبار ـ أن ينتقد أوامر الخليفة ويخالفها ، إذ رأى فيها ما يخالف العقل والمنطق ، أو الشرع الشريف .

والتاريخ يعطينا أبلغ وأصرح الأدلة على ذلك ، من مناقب ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب .

فإنه خطب في الجماعة قائلاً : « أيها الناس من وجد منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومه » . وعندما قال أحد الحاضرين : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً ، لقومناه بحد سيوفنا » عقب على ذلك بقوله : « الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر » .

ويتبين من كل ذلك ، أن الزعم بأن « مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً » يخالف أصرح وأثبت أصول الدين .

إن ما قاله محمد فريد في هذا المضمار ، يظهر لنا بكل وضوح وجلاء : كيف أن التعصب الديني يعمي أحياناً البصائر ، ويعزو إلى الدين ما هو أبعد الأمور عن الدين .

ب ـ ويجدر بنا أن نسجل هنا ، كلمة أحمد عرابي باشا ، المنشورة في كتاب « مشاهير الشرق » لجرجي زيدان .

فقد قال عرابي باشا ، في مذكرة أرسلها إلى جرجي زيدان ، رداً على اسئلته ، ما نصه :

« لم يخطر ببالي أصلاً الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين ، كما ذكرتم ، ولا تأليف دولة عربية ، كما أرجف المرجفون . لأني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة أبيه ، وخروجاً عن طاعة الله ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله » .

يتضح من هذه العبارات ، أن عرابي باشا كان يعتقد أن تأليف دولة عربية يؤدي إلى ضياع الإسلام عن بكرة أبيه ، فضلاً عن أنه يكوّن خروجاً عن طاعة الله ورسوله .

وذلك يعني : أن طاعة الله ورسوله تستوجب بقاء العرب تحت حكم آل عثمان . وأما تأليف دولة عربية مستقلة عنهم ، فيخالف أوامر الله ورسوله .

كأن الإسلام لا يدوم إلاّ برعاية آل عثمان !

ومن الغريب أن تصدر مثل هذه الكلمات من قلم أحمد عرابي باشا ، فإنه كان يعلم أن « السلطان » كان قد اعتبره عاصياً ، وأعلن وجوب تأديبه . وما كان يجهل أن الانكليز هبوا إلى « مساعدة الخديو » ، متذرعين بالبيان الصادر من « خليفة الإسلام » في هذا الشأن .

ج ـ وأخيراً يجدر بنا أن نقف قليلاً عند التصريحات التي صدرت من قلم « السيد محمد مصطفى المراغي » ـ شيخ جامع الأزهر ـ حول الوحدة العربية .

ومما جاء في تصريحاته المنشورة في جريدة المصري :

« ليس لي رأي في الوحدة العربية .. لا اشتغل بها .. لست من انصارها ولا من أعدائها ... » .

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، ولم يفرق بين العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الاسلامية وحدة ، لا فرق بين أجناسها ...

« إن الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين .... » .

يتبين من هذه العبارات : أن المراغي يختار ـ بالكلام ـ موقف الحياد بين أنصار

الـوحـدة العـربيـة واعـدائهـا . ومـع هـذا يقـول « إن الـدين لم يـذهـب إلى العصبيـة الجنسيـة . . وجعل الأمـة الاسلاميـة وحدة لا فـرق بين أجنـاسهـا » ، ويقف بـذلك ـ بالفعل ـ في صفوف معارضي الفكرة القومية .

إنه بتصريحاته هذه يغض النظر عن كل وقائع التاريخ وحقائقه ، فضلاً عن أنـه يورط نفسه في مهاوي التناقض .

إني كنت أظهرت ذلك ـ في حينه ـ بالأسئلة التالية التي نشرتها في جريدة يومية :

وقد قلت بعد أن نقلت قوله : بأن الدين لم يفرق بين العربي وغير العربي :

إني لا أفهم كيف يستطيـع الأستـاذ المراغي أن يعتبر ذلك بـرهـانـاً عـلى صـدق دعواه ؟

إذا كـان الـدين لم يـذهب إلى العصبيـة الجنسيـة ، فهـل يـذهب إلى العصبيـة الاقليمية ؟

« وإذا كان الدين لا يفرق بين العـربي وغير العـربي ، فهل يسـوّغ التفريق بـين المصري والشامي والعراقي ؟

« وإذا كان الدين قد جعل الأمة الاسلامية وحدة لا فـرق بين أجنـاسها ، أفـلا يكون قد جعل في الوقت نفسه الأمة العربية أيضاً وحدة ، لا فرق بين شعوبها ؟

« أنا أفهم أن يكون الأستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالـوحدة العـربية وحـدها ، وممن ينزعون إلى وحدة أبعد وأشمل منها ، فيسعون وراء وحدة اسـلامية عـامة . غـير أني لا أفهـم كيف يستطيع أن يتخذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربيـة ، ومبرراً للدعوة إلى عدم الاشتغال بها ؟

« إني لا أود أن أناقش الأستاذ المـراغي في إمكان أو عـدم إمكان تحقيق الـوحدة الإسـلامية . كما لا أرى حـاجـة للدخـول معـه في نقـاش حـول مسـألـة الجنسيـة في الإسلام ، ولا للاعتـراض على قـوله بـأن « الاتجاه بـالتفكير إلى الـوحدة التي يتـطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين » . ومع كل هذا ، لا أرى علاقة منطقية بين « دعوة علماء المسلمـين إلى العمل في سبيـل الوحـدة الإسلاميـة » ، وبين دعـوتهم « إلى الاشتغال بالوحدة العربية » .

« كيف يجـوز لأحـد أن يقـول : يتحتم عـلى علماء المسلمـين أن يسعـوا لتحقيق الـوحدة بـين العربي والايـراني والهنـدي والتـركي ، ولا يجـوز لهم أن يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

« كيف يمكن لأحد أن يأمل بتكوين وحدة من البلاد الاسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن ؟

« إني أعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ـ حسب تعبير فضيلة الشيخ المراغي ـ لا يستطيعون أن يهملوا الوحدة العربية دون أن يناقضوا أنفسهم . فيترتب عليهم أن يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، إن لم يكن في سبيل العزة القومية » .

ـ ٣ ـ

بعد أن نقلنا وسردنا آراء ثلاثة من معارضي الفكرة القومية ـ باسم الدين ـ يجدر بنا أن نسرد آراء البعض من أنصارها .

أ ـ ننقل بعض الآراء المدونة في كتاب « أم القرى » الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي :

إنه انتقد بشدة أحوال الدولة العثمانية ، وندد بأعمال المنافقين الذين يدافعون عن خلافة آل عثمان ، ثم امتدح العرب ، وقال بلزوم تكوين « خلافة » يرأسها رجل عربي ، للنظر في الشؤون الدينية ، منفصلاً عن الشؤون الدنيوية .

وكان مما كتبه في أم القرى :

« العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين ، وقوة للمسلمين . فإن بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون من اتباعهم أخيراً . . .

« إن احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان ، هو ظواهر محضة . وليس من غرضهم ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك . . .

« لا يجوز الاتكال على العثمانيين في أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة . . .

« أبعد النظر ماضياً ومستقبلاً ، وقلّب صفحات التاريخ بدقة ، تجد أن ادارة الدين وادارة الملك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين فقط رضي الله عنهم . واتحدتا نوعاً ما في عهد الأمويين والعباسيين ، ثم افترقت الخلافة عن الملك » .

يلاحظ من هذه العبارات ، أن البون شاسع جداً بين رأي عبد الرحمن الكواكبي وبين رأي أحمد عرابي ومحمد فريد ، في الدولة العثمانية وفي الخلفاء

العثمانيين . مع أن الكواكبي كان من الفقهاء وعلماء الدين ومع أن الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ نشر آراءه وأيدها بصراحة تامة .

ب ـ وقال الشيخ عبد الحميد الزهراوي ، في خطاب ألقاه في المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، سنة ١٩١٣ ما يلي :

إن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن ايجاد الوحدة السياسية . وأنا لا أرجع إلى التاريخ ، لأبرهن على صحة هذا . بل حسبي ما لدينا من الشواهد الحاضرة . أنظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتهما الدينية على ازالة خلاف بسيط بينهما ، وهو اختلاف على الحدود .

« العاطفة الإسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتديّنين بدينه ، حتى ولو كان هذا خليفة » .

هذا ، ويجب أن يلاحظ أن صاحب هذه الكلمات أيضاً كان من الفقهاء وعلماء الدين .

ج ـ الشيخ جمال الدين الأفغاني ـ الذائع الصيت ـ قرر في « العروة الوثقى » بأن العصبية التي ذمّها واستنكرها الإسلام هي العصبية القبلية . والتزم ـ في إحدى مقالاته الفارسية ـ مبدأ « القومية » ـ التي كان يسميها باسم « الجنسية » .

وقد قال الأفغاني في المقالة المذكورة :

« لا سعادة إلا بالجنسية ، ولا جنسية إلا باللغة . . .

« إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ووحدة الدين . .

« وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . . .

« اللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين .

« نعرف أمماً غيرت دينها ـ خلال ألف عام ـ مرتين ، بل ثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية .

« فنستطيع أن نقول لذلك : أن تأثير سلطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين » .

يظهر من هذه العبارات ، أن جمال الدين الأفغاني ، التزم مبدأ القومية بكل صراحة وبكل قوة . ولم يتردد في التصريح بأن « تأثير رابطة اللغة أقوى من تأثير رابطة الدين » .

أعرف أن العبارات التي نقلتها هنا عن جمال الدين الأفغاني ستصدم الكثيرين من القراء . إن كتابنا ومؤرخينا كانوا قد أشاعوا بين الناس أن جمال الدين الأفغاني كان من دعاة الوحدة الإسلامية . حتى أن عدداً غير قليل منهم استندوا إليه في استنكار فكرة القومية بوجه عام ، وفكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولإزالة الشكوك التي قد تساور الأذهان من جراء تلك الآراء والروايات الشائعة ، رأيت أن أخصص فصلاً مستقلاً لاستعراض وشرح آراء جمال الدين الأفغاني في هذا المضمار ، وإظهارها على وجهها الصحيح .

جمال الدين الأفغاني :
رأيه في الوحدة الإسلامية

- ١ -

أ - من الآراء الشائعة في محافل الفكر والأدب ، في مختلف الأقطار العربية ، أن جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) كان يدعو إلى توحيد البلاد الإسلامية ، تحت راية دولة واحدة .

ففي أوائل هذا القرن ، كتب جرجي زيدان ، في كتابه « مشاهير الشرق » ، عن الأفغاني ما يلي :

« يؤخذ من مجمل أقواله ، أن الغرض الذي كانت تصبو نحوه اعماله ، والمحور الذي كانت تدور عليه آماله ، توحيد كلمة الإسلام ، وجمع شتات المسلمين في سائر أقطار العالم في حوزة دولة واحدة اسلامية تحت ظل الخلافة العظمى »[٢] .

وقبل بضع سنوات من يومنا هذا ، نشر الدكتور عبد اللطيف حمزة (استاذ الصحافة بجامعة القاهرة) ، مقالاً تحت عنوان « الجامعة الإسلامية والجامعة العربية » ، قال فيه - عن الأفغاني - ما يلي :

« اقترنت فكرة الجامعة الإسلامية بظهور جمال الدين الأفغاني ، الذي يقول المؤرخون أنه جاء يبشّر بدولة اسلامية عريقة في ظل خلافة عثمانية »[٣] .

وخلال نصف القرن الذي مضى بين كتابة جرجي زيدان وبين كتابة عبد

(٢) جرجي زيدان ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، ج ٢ ، ص ٦١ .
(٣) الأهرام ، ١٩٥٦/٥/٣١ .

اللطيف حمزة نشرت مئات ومئات من الكتب والمقالات ، التي تكرر وتردد هذه الرواية ، بشتى المناسبات ، ومختلف العبارات .

ولكن من يراجع المصادر الأصلية ، فيستعرض مقالات « العروة الوثقى » ، ويمعن النظر فيها ـ مجرداً عن الآراء القبلانية ـ لا يجد فيها ما يؤيد الرأي المذكور ، بوجه من الوجوه .

ب ـ في العدد التاسع من « العروة الوثقى » مقالة عنونوها بعنوان « الوحدة الإسلامية (ص ١٤٦ ـ ١٥٦)[٤] .

إن هذا العنوان يبدو في الوهلة الأولى ، مؤيداً للرواية الآنفة الذكر . ولكن الآراء المسرودة في الرواية نفسها لا تدل على ذلك أبداً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

يصدّر الأفغاني المقالة المذكورة بالآية الكريمة التالية :

﴿ أطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ .

ثم يذكر كيف « أظلت راية الإسلام ما بين نقطة الغرب الأقصى إلى تونكاني على حدود الصين ، في عرض ما بين قازان من جهة الشمال وبين سرنديب تحت خط الاستواء » ، ويصف ما كان للمسلمين من مكانة علمية في الحكم والعلم والعمران . وبعد ذلك يشرح كيف « وقفوا في سيرهم ، بل تأخروا عن غيرهم ، في المعارف والصنائع ، بعد أن كانوا فيها أساتذة العالم . وأخذت ممالكهم تنقص أطرافها وتتمزق حواشيها ، مع أن دينهم يرسم عليهم أن لا يدينوا لسلطة من يخالفهم بل الركن الأعظم لدينهم طرح ولاية الأجنبي عنهم وكشفها عن ديارهم بل منازعة كل ذي شوكة في شوكته » . ثم يتساءل : «« هل نسوا وعد الله لهم بأن يرثوا الأرض وهم العباد الصالحون ؟ وهل غفلوا عن تكفّل الله لهم باظهار شأنهم على سائر الشؤون ، ولو كره المجرمون ؟ هل سهوا عن أن الله اشترى منهم ـ لإعلاء كلمته ـ أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ؟ » (ص ١٤٩) .

فيجيب على هذه الأسئلة ، بقوله :

« لا ، لا . إن العقائد الإسلامية مالكة لقلوب المسلمين ، وحاكمة إرادتهم ، وسواء في العقائد الدينية والفضائل الشرعية ، عامتهم وخاصتهم » .

ومع ذلك ، يبحث عن أسباب الضعف الذي اعترى المسلمين ، فيرى أن أعظم هذه الأسباب هو « تخالف طلاّب الملك » ، فيقول :

---

(٤) إن الصحائف التي سنذكرها في هذا البحث منقولة عن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، العروة الوثقى ، ط ٣ (بيروت : المكتبة الأهلية ، ١٩٣٣) .

« ضرب الفساد في نفوس أولئك الأمراء بمرور الزمان ، وتمكن من طباعهم حرصٌ وطمع باطل . فانقلبوا مع الهوى ، وضلت عنهم غايات المجد المؤثّل ، وقنعوا بألقاب الإمارة وأسماء السلطنة ، وما يتبع هذه الأسماء من مظاهر الفخفخة وأطوار النفخة ، ونعومة العيش مدة من الزمان . واختاروا موالاة الأجنبي عنهم المخالف لهم في الدين والجنس ، ولجأوا إلى الانتصار به وطلب المعونة منه على ابناء ملتهم ، استيفاء لهذا الشبح البالي والنعيم الزائل » (ص ١٥١) .

وبعد الافاضة في هذا الموضوع يقول :

« ألا قاتل الله الحرص على الدنيا والتهالك على الخسائس . ما أشد ضررهما ، وأسوأ أثرهما . نبذوا كلام الله خلف ظهورهم ، وجحدوا فرضاً من أعظم فروضه ، فاختلفوا والعدوّ على أبوابهم . وكان من الواجب عليهم أن يتحدوا في الكلمة الجامعة ، حتى يدفعوا غارة الأباعد عنهم . ثم لهم أن يعودوا لشؤونهم . ماذا أفادتهم المغالاة في الطمع والمنافسة في السفاسف ؟ أفادتهم حسرة دائمة في الحياة ، وشقاء أبدياً بعد الممات ، سوء ذكر لا تمحوه الأيام » ص (١٥٢) .

وبعد ذلك ، ينتقل إلى الأحوال الحاضرة ، فيقول :

« الاتفاق والتضافر على تعزيز الولاية الإسلامية من أشد أركان الديانة المحمدية ، والاعتقاد به من أوليات العقائد عند المسلمين ، لا يحتاجون فيه إلى استاذ يعلم ، ولا كتاب يثبت ، ولا رسائل تنشر » .

« إن رعاة المسلمين ، فضلاً عمن علاهم ، تتصاعد زفراتهم وتفيض أعينهم من الدمع حزناً وبكاء على ما أصاب ملتهم من تفرق الآراء وتضافر الأهواء ، ولولا وجود الغواة من الأمراء ، ذوي المطامع في السلطة بينهم ، لاجتمع شرقيهم بغربيهم وشماليهم بجنوبيهم ، ولبى جميعهم نداء واحداً . أن المسلمين لا يحتاجون في صيانة حقوقهم إلا إلى تنبه أفكارهم لمعرفة ما به يكون الدفاع ، واتفاق آرائهم على القيام به عند لزومه ، وارتباط قلوبهم الناشىء عن الاحساس بما يطرأ على الملة من الأخطار » (ص ١٥٢ ـ ١٥٣) .

وبعد التوسع في هذا الموضوع ، يخاطب رجال المسلمين ، بما يلي :

« أيا بقية الرجال ، ويا خلف الأبطال ، ويا نسل الأقيال ، هل ولّى بكم الزمان ؟ هل مضى وقت التدارك ؟ هل آن أوان اليأس ؟

« لا . لا . معاذ الله أن ينقطع أمل الزمان منكم . إنّ من أدرنة إلى بيشاور دولاً اسلامية ، متصلة الأراضي ، متحدة العقيدة ، يجمعهم القرآن ، لا ينقص عددهم عن الخمسين مليوناً ، وهم ممتازون بين أجيال الناس بالشجاعة والبسالة . أليس لهم أن يتفقوا على الذبّ والاقدام كما اتفق عليهم سائر الأمم ؟ ولو اتفقوا ، وليس ذلك ببدع منهم ، فالاتفاق من أصول دينهم . هل أصاب الخدر مشاعرهم ، فلا يحسّون بحاجات بعضهم البعض ؟ أليس لكل واحد أن ينظر إلى أخيه بما حكم الله

في قوله (إنما المؤمنون أخوة) ، فيقيمون بالوحدة سداً يحول عنهم هذه السيول المتدفقة عليهم من جميع الجوانب » (ص ١٥٥) .

وبعد العبارة الأخيرة مباشرة ، يسارع إلى توضيح ما يقصده من كلمة « الوحدة » فيقول :

« لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأرض في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع . فإن حياته بحياته ، وبقاءه في بقائه . إلا أن هذا بعود كونه أساساً لدينهم تقضي به الضرورة ، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات » .

وبعد ذلك يكرر « هذا آنُ الاتفاق . هذا آنُ الاتفاق » (ص ١٥٦) .

يلاحظ مما سبق : أن جمال الدين الأفغاني ـ في مقالته هذه ـ كان بعيداً جداً عن التفكير في جمع المسلمين « في حوزة دولة واحدة » .

ج ـ في العروة الوثقى مقالة أخرى تتصل بموضوعنا هذا اتصالاً وثيقاً ، هي المقالة التي عنونوها بعنوان « انحطاط المسلمين وسكوتهم ، وسبب ذلك » (ص ٨٥ ـ ٩٥) .

يصدر الأفغاني هذه المقالة بالآية الكريمة التالية :

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا ﴾

ثم يقول فيها :

« المسلمون بحكم شريعتهم ونصوصها الصريحة ، مطالبون عند الله بالمحافظة على ما يدخل في ولايتهم من البلدان . وكلهم مأمور بذلك لا فرق بين قريبهم وبعيدهم ولا بين المتحدين في الجنس ولا المختلفين فيه . وهو فرض عينٍ على كل واحد منهم ، إن لم يقم قوم بالحماية عن حوزتهم كان على الجميع أعظم الآثام . ومن فروضهم في سبيل الحماية وحفظ الولاية بذل الأموال والأرواح وارتكاب كل صعب ، واقتحام كل خطب ، ولا يباح المسالمة مع من يغالبهم في حال من الأحوال . حتى ينالوا الولاية الخالصة لهم من دون غيرهم . وبالغت الشريعة في طلب السيادة منهم على من يخالفهم إلى حد لو عجز المسلم عن التخلص من سلطة غيره ، لوجبت عليه الهجرة من دار حربه . وهذه قواعد مثبتة في الشريعة الإسلامية ، يعرفها أهل الحق ، ولا يغير منها تأويلات أهل الاهواء وأعوان الشهوات في كل مكان » .

« المسلمون يحس كل واحد منهم بهاتف يهتف من بين جنبيه يذكره بما تطالبه به الشريعة ، وما يفرض عليه الإيمان ، وهو هاتف الحق الذي بقي له من إلهامات دينه . ومع كل هذا نرى أهل هذا

الـدين في هـذه الأيـام بعضهم في غفلة عما يلم بـالبعض الآخـر ، ولا يـألمـون لما يـألم لـه بعضهم » (ص ٨٤ ـ ٨٧) .

وبعد الإفاضة في هذا الموضوع يقول :

« . . . لم يبق من جامعة بين المسلمين في الأغلب إلا العقيدة الدينية ، مجردة عما يتبعها من الأعمال ، وانقطع التعارف بينهم وهجر بعضهم بعضاً هجراً غير جميل . فالعلماء ، وهم القائمون على حفظ العقائد وهداية النـاس إليها ، لا تـواصل بينهم ولا تـراسل . فـالعالم التركي في غيبة عن حـال العالم الحجازي فضلاً عما يبعد عنهم . والعالم الهندي في غفلة عن شؤون العالم الأفغاني . وهكذا . بل العلماء من أهل قطر واحد ، لا ارتباط بينهم ، ولا صلة تجمعهم ، إلا ما يكـون بين أفراد العامة لدواع خاصة ، من صداقة أو قرابة بين أحدهم وآخر . أما في هيئتهم الكلية ، فلا وحدة لهم ، بل لا أنساب بينهم . وكلٌ ينظر إلى نفسه ، ولا يتجاوزها ، كأنه كون برأسه (ص ٩٠) .

« كما كانت هـذه الجفـوة وذاك الهجران بين العلماء ، كـذلـك بين الأمراء والسـلاطين من المسلمـين . أليس من العجيب أن لا تكـون سفـارة للعثمانيـين في مـراكش ، ولا لمـراكش عنـد العثمانيين ؟ أليس بغريب أن لا تكون للدولة العثمانيـة صلات صحيحة مع الأفغـانيين وغيـرهم من طوائف المسلمين في الشرق ؟ » .

« هذا التدابر والتقاطع وإرسال الحبال على الغوارب عم المسلمين حتى صح أن يقال : لا علاقة بين قـوم منهم وقـوم ، ولا بلد وبلد ، إلا طفيف من الاحساس بـأن بعض الشعـوب عـلى دينهم ويعتقدون مثل اعتقادهم . وربما يتعرفون مواقع أقطارهم بالصدفة إذا التقى بعضهم ببعض في مـوسم الحجيـج العام . وهـذا النوع من الاحسـاس ، هو الـداعي إلى الأسف وانقباض الصـدر . إذا شعـر مسلم بضيـاع حق عـلى يـد أجنبي عن ملتـه ، لكنـه لضعفـه لا يبعث عـلى النهـوض لمعـاضدتـه » (ص ٩١) .

يلاحظ من كل ما سبق ـ ومن كل ما ورد في هذه المقالة ـ أن مـا يطلبـه الأفغاني لا يتعدى حدود التعارف ، والتعاضد والاتفاق ، وتبادل السفراء . . .

د ـ إن العروة الوثقى تتناول هذه المـواضيع في مقـالات كثيرة أخـرى . وفي كل تلك المقالات تلتزم خطة مماثلة لما سبق وصفها آنفاً ـ من حيث الأساس ـ :

إن مقـالات العـروة الـوثقى تستنهض همم الشـرقيـين عمـومـاً ، والمسلمـين خصـوصاً ، للتخلص من الحكم الأجنبي ، تـدعو إلى « الاتفـاق » بين سلطنـة ايـران وامارة الأفغان من ناحية ، وبـين ايران وبـين آل عثمان من نـاحية ثـانية ، وبـين جميع هؤلاء وبين الروس من ناحية ثالثة . . لطرد الانكليز من مصر ومن الهند ، ولكنهـا لا تدعو إلى « اتحاد » ، بين الدول الاسلامية .

ونستطيع أن نؤكد : أنه لا يوجد في العروة الوثقى أي بحث يؤيد مزاعم القائلين بأن جمال الدين الأفغاني كان يدعو إلى « توحيد البلاد الاسلامية تحت راية دولة واحدة » .

هـ ـ ولكن ، هنا ، يخطر على البال هذا السؤال : ألا يمكن أن يكون الأفغاني قد دعا إلى ذلك بعد نشر العروة الوثقى ؟

ثم ، أفلا يمكن أن يكون قد فعل ذلك بصورة شفهية ، في اجتماعات سرية ؟

إن هذا الاحتمال ، يحملنا على استقصاء الأمر من كتابات المتصلين به اتصالاً مباشراً .

ولكنا ، إذا راجعنا « تاريخ الإمام محمد عبده » ـ الذي ألفه الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ وقفنا فيه على العبارات التالية :

« أما ما اشتهر عن السيد جمال الدين الأفغاني من كونه يريد بالجامعة الاسلامية أن يكون للمسلمين كلهم دولة واحدة ، فلم أره في شيء من العروة الوثقى ، ولا في غيرها مما كان يرويه عنه الاستاذ الإمام ، وهو أعلم الناس بمقاصده وأعماله . بل قال في المقالة التي وضع لها عنوان « الوحدة الاسلامية » التي نشرت في العدد التاسع من العروة الوثقى : « لا ألتمس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ، فإن هذا ربما كان عسيراً . ولكن أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ، ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي ملك على ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع ـ فإن حياته بحياته ـ وبقاءه ببقائه ، إلاّ أن هذا بعد كونه أساساً لديتهم تقضي به الضرورة ، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات »(٥) .

ومن المعلوم أن الشيخ رشيد رضا كان من أخص تلاميذ الإمام محمد عبده ، وأعز أصدقائه ، وأهم مؤرخي حياته وجامعي آرائه . والنص الصريح الوارد في كتابه الآنف الذكر في هذا المضمار ، لا يترك أدنى مجال للشك في أن ربط فكرة « وحدة البلاد الاسلامية » بتعاليم السيد جمال الدين الأفغاني ، من الأخطاء الشائعة التي لا تتفق مع حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

ولا شك في أن هذه الرواية تولدت من رغبة البعض في استغلال شهرة الأفغاني في تأييد الفكرة التي تروق لهم ، ومن اعتياد معظم كتّاب التاريخ ومحرري الصحف ـ

---

(٥) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣ ج (القاهرة : مطبعة المنار ، ١٩٠٦ ـ ١٩٣١) ، ج ١ ، ص ٣٠٧ .

في بـلادنا ـ عـلى الاعتماد عـلى كل « مـا كتب وشاع » ، دون الاهتمـام بالـرجوع إلى « الأصول » للتثبت من صحة الرواية والنقل .

بعـد أن علمنا حقيقـة موقف السيـد جمال الـدين الأفغاني من قضيـة « الوحـدة الإسلامية » ، يجدر بنا أن نستقصي مواقفه وآراءه في قضايا « القومية » بوجه عـام ، و « القومية عند المسلمين » بوجه خاص .

جمال الدين الأفغاني :
آراؤه في القومية

إن ما نسميه نحن اليوم « القومية » ، كان جمال الدين الأفغاني يعبر عنه بكلمة « الجنسية » .

١ ـ في العروة الوثقى :

فيجدر بنا أن نستعرض ما كتبه الأفغاني في « الجنسية » . قبل كل شيء في « العروة الوثقى » ، لأنها هي المتداولة بين الأيدي ، والمنتشرة في المكتبات ـ في طبعات قديمة وحديثة ، ولأن كتّابنا قد تعودوا على اعتبار العروة الوثقى معكساً لآراء جمال الدين الأفغاني بوجه عام .

أ ـ إن المقالة الأولى من العروة الوثقى معنونة بعنوان « الجنسية والديانة الإسلامية » ، فيجدر بنا أن نستعرض الآراء المسطورة في المقالة المذكورة ، بشيء من التفصيل : (ص ٤٧ ـ ٥٤) .

تبدأ المقالة بالعبارات التالية :

« إن استقرار حال الأفراد في كل أمة ، واستطلاع أهوائها ، يثبت لجليّ النظر ودقيقه وجود تعصب للجنس ونعرة عليه ، عند الأغلب منهم ، وأن المتعصب لجنسه منهم ليتيه بمفاخرة بنيه ويغضب لما يمسهم ، حتى يقتل دون دفعه ، بدون تنبه منه لطلب السبب ، ولا بحث في علة هذا الوجدان » . (ص ٤٧) .

وقد ظن كثيرون من طلاب الحقيقة « أن التعصب للجنس من الوجدانيات الطبيعية » ، إلا أن البحث في الأمر يدل على أنه من « الملكات العارضة على الأنفس » الناتجة من ضرورات الحياة الاجتماعية .

« فإن الإنسان في أي أرض له حاجات جمة وفي أفراده ميل إلى الاختصاص والاستئثار بالمنفعة إذا لم يصبغوا بتربية ذكية . وسعة المطمع إذا صحبها اقتدار يطبعها على العدوان ، فلهذا صار بعض الناس عرضة لاعتداء بعض آخر ، فاضطروا بعد منازلة الشرور أحقاباً طوالاً إلى الاعتصاب بلحمة النسب على درجات متفاوتة ، حتى وصلوا إلى الأجناس ، فتوزعوا أمماً كالهندي والانكليزي والروسي والتركماني ونحو ذلك ، ليكون كل قبيل منهم بقوة أفراده المتلاحمة قادراً على صيانة منافعه وحفظ حقوقه من تعدي القبيل الآخر . ثم تجاوزوا في ذلك حد الضرورة ، كما هي عادة الانسان في أطواره ، فذهبوا إلى حد أن يأنف كل قبيل من سلطة الآخر عليه ، علماً بأنه لا بد أن يكون جائراً إذا حكم ، ولئن عدل ، فإن في قبول حكمه ذلاً تحسّ به النفس ، وينفعل له القلب » (ص ٤٨) .

ولكن الديانة الإسلامية تغني عن هذا النوع من العصبية . لأنها تقضي بالاعتماد على « حاكم تتصاغر لديه القوى ، وتتضاءل لعظمته القدرة ، وتخضع لسلطته النفوس بالطبع » . وهو « مبدأ الكل قهار السماوات والأرض » . ثم يكون القائم من قبيله بتنفيذ أحكامه ، مساهماً للكافة في الاستكانة والرضوخ لأحكام أحكم الحاكمين . فإذا أذعنت الأنفس بوجود الحاكم الأعلى ، وأيقنت بمشاركة القيم على أحكامه لعامتهم في التضامن لما أمر به ، اطمأنت في حفظ الحق ودفع الشر إلى صاحب هذه السلطة المقدسة ، واستغنت عن عصبية الجنس لعدم الحاجة إليها ، فمحي أثرها من النفوس ، والحكم لله العلي الكبير .

« هذا هو السر في أعراض المسلمين على اختلاف أقطارهم عن اعتبار الجنسيات ، ورفضهم أي نوع من أنواع العصبيات ، ما عدا عصبيّتهم الاسلامية . فإن المتدين في الدين الإسلامي متى رسخ فيه اعتقاده ، يلهو عن جنسه وشعبه ، ويلتفت عن الرابطة الخاصة إلى الرابطة العامة ، وهي علاقة المعتقد » (ص ٤٩) .

ولهذه الأسباب ، لا تسوّغ الشريعة الإسلامية التعصب للجنس :

« وكل فخار تكسبه الانساب ، وكل امتياز تقيده الاحساب ، لم يجعل له الشارع أثراً في وقاية الحقوق وحماية الأرواح والأموال والأعراض ، بل كل رابطة سوى رابطة الشريعة الحقة ممقوتة على لسان الشارع ، والمعتمد عليها مذموم ، والمتعصب لها ملوم ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » . والأحاديث النبوية والآيات المنزلة متضافرة على هذا » (ص ٥٠) .

ولهذا السبب « قام بأمر المسلمين في كثير من الأزمان على اختلاف الأجيال ، من لا شرف له في جنسه ، ولا امتياز له في قبيله ، ولا ورث الملك عن آبائه ، ولا طلبه بشيء من حسبه ونسبه ، وما رفعه إلى منصة الحكم إلا خضوعه للشرع وعنايته في المحافظة عليه . . . .

« . . . هذا ما أرشدنا إليه سير المسلمين من يوم نشأة دينهم إلى الآن ، لا يعتدّون برابطة

الشعوب وعصبيات الأجناس ، وإنما ينظرون إلى جامعة الدين . لهذا ترى العربي لا ينفر من سلطة التركي ، والفارسي يقبل سيادة العربي ، والهندي يذعن لرياسة الأفغاني ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم ، ولا انقباض ، وأن المسلم في تبدل حكوماته لا يأنف ولا يستنكر ما يعرض عليه من أشكالها وانتقالها من قبيل إلى قبيل ، ما دام صاحب الحكم حافظاً لشأن الشريعة ذاهباً مذهبها » (ص ٥١) .

هذه هي الخطوط الأساسية للآراء المسرودة في مقالة جمال الدين الأفغاني حول « الجنسية والديانة الإسلامية » .

ويلاحظ منها : أنه لا ينكر أهمية الرابطة الجنسية في حياة الأمم ، بوجه عام، إلا أنه ينفي الحاجة إليها ، بالنسبة للمسلمين ، حتى أنه يعتبر اللجوء إليها مخالفاً للشريعة الإسلامية ، مخالفة صريحة .

إنه يكرر هذه الفكرة ، في عدة مقالات ، بعدة مناسبات ، فيقول ـ مثلاً ـ في « فاتحة الجريدة » :

إن المسلمين « رابطتهم الملية أقوى من روابط الجنسية واللغة » . (ص ٣٩) .

كما يقول ـ في مقالته عن الوحدة الإسلامية :

« لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم » (ص ١٥٠) .

ب ـ ولكن احدى مقالات العروة الوثقى تخفف إلى حد ما ـ قطعية هذه الأحكام ، وتتوسع في إبراز أهمية « الرابطة الجنسية » ، في حياة الامم .

وهذه المقالة معنونة بعنوان « التعصب » (ص ٩٦ ـ ١١٣) .

يتكلم الأفغاني في هذه المقالة عن « التعصب للجنس والتعصب للدين ، ويرد على كتابات الغربيين الذين يلومون المسلمين على « تعصبهم لدينهم » ، في الوقت الذي هم « يتعصبون لجنسهم » .

ومما جاء في هذا المقال :

« التعصب قيام بالعصبية ، والعصبية من المصادر النسبية ، نسبة إلى العصبة . وهي قوم الرجل الذين يعزون قوته ويدفعون عنه الضيم والعداء . فالتعصب وصف للنفس الإنسانية ، تصدر عنه نهضة لحماية من يتصل بها ، والذود عن حقه ، ووجوه الاتصال تابعة لأحكام النفس في معلوماتها ومعارفها (ص ٩٧) .

« هذا الوصف هو الذي شكل الله به الشعوب ، وأقام بناء الأمم . وهو عقد الربط في كل

أمة ، بل هو المزاج الصحيح يوحد المتفرق منها تحت اسم واحد ، وينشئها بتقدير الله خلقاً واحداً ، كبدن تألف من أجزاء وعناصر ، تديره روح واحدة ، فتكون كشخص يمتاز في أطواره وشؤونه وسعادته وشقائه عن سائر الأشخاص .

« وهذه الوحدة هي مبعث المباراة بين أمة وأمة ، وقبيل وقبيل ، ومباهاة كل من الامتين المتقابلتين بما يتوفر لها من أسباب الرفاهية وهناء العيش ، وما تجمعه قواها من وسائل العزة والمنعة ، وسمو المقام ونفاذ الكلمة . والتنافس بين الأمم كالتنافس بين الأشخاص ، أعظم باعث على بلوغ أقصى درجات الكمال في جميع لوازم الحياة بقدر ما تسعه الطاقة » (ص ٩٨) .

« التعصب روح كلي مهبطه هيئة الأمة وصورتها ، وسائر أرواح الأفراد حواسه ومشاعره . فإذا ألمّ بأحد المشاعر ما لا يلائمه من أجنبي عنه انفعل الروح الكلي ، وجاشت طبيعته لدفعه . فهو لهذا مثار الحمية العامة ، ومسعر النعرة الجنسية . هذا هو الذي يرفع نفوس آحاد الأمة عن معاطاة الدنايا وارتكاب الخيانات فيما يعود على الأمة بضرر ، أو يؤول بها إلى سوء عاقبة . وأن استقامة الطباع ورسوخ الفضيلة في أمة تكون على حسب درجة التعصب فيها ، والالتحام بين آحادها ، يكون كل منهم بمنزلة عضو سليم من بدن حي ، لا يجد الرأس بارتفاعه غنى عن القدم ، ولا يرى القدمان في تطرفهما انحطاطاً في رتبة الوجود ، وإنما كل يؤدي وظائفه لحفظ البدن وبقائه » (ص ٩٨ ـ ٩٩) .

وبعد الاسهاب في وصف أهمية التعصب ـ والنعرة الجنسية ـ يتكلم الأفغاني عن الاعتدال والافراط والتفريط فيه ، فيقول : « هذا الحد من الإفراط في التعصب هو الممقوت على لسان الشارع » وكما قال صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من دعا إلى عصبية » (ص ١٠٠) .

وبعد ذلك ينقل الأفغاني البحث إلى التعصب الديني ، فيقول :

« التعصب كما يطلق ويراد منه النعرة على الجنس ، ومرجعها رابطة النسب والاجتماع في منبت واحد ، كذلك توسع أهل العرف فيه ، فأطلقوه على المتحمين بصلة الدين ، لمناصرة بعضهم بعضاً . والمتنطعون من مقلدة الافرنج يخصون هذا النوع منه بالمقت ، ويرمونه بالتعس . ولا نخال مذهبهم هذا مذهب العقل . فإن لحمة يصير بها المتفرقون إلى وحدة ، تندفع عنها قوة الغائلات ، وكسب الكمالات لا يختلف شأنها إذا كان مرجعها الدين أو النسب .

« وقد كان من تقدير العزيز العليم وجود الرابطتين في أقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت في العالم آثار جليلة ، يفتخر بها الكون الإنساني . وليس يوجد عند العقل أدنى فرق بين مدافعة القريب عن قريبه ، ومعاونته على حاجات معيشته ، وبين ما يصدر من ذلك عن المتلاحمين بصلة المعتقد ورابطة المشرب » (ص ١٠٠ ـ ١٠١) .

وبعد هذه العبارات الصريحة ، يعود الأفغاني إلى بيان أهمية الدين والرابطة الدينية بين المسلمين بتفصيل وإسهاب ـ يستغرق أكثر من اثنتي عشرة صفحة .

إني لا أرى لزوماً لتلخيص الصفحات المذكورة ، بل اكتفي بنقل الخطاب الذي جاء فيها ، لأنه يمثل الرأي النهائي الذي يتوصل إليه صاحب المقالة من بحثه هذا :

« فيا أيتها الأمة المرحومة ! هذه حياتكم ، فصونوها ، ودماؤكم ، فلا تريقوها ، وأرواحكم ، فلا تزهقوها ، وسعادتكم ، فلا تبيعوها بثمن دون الموت . هذه هي روابطكم الدينية ، لا تغرنكم الوساوس ، ولا تستهوينكم الترهات ، ولا تدهشكم زخارف الباطل . ارفعوا غطاء الوهم عن باصرة الفهم ، واعتصموا بحبال الرابطة الدينية التي هي أحكم رابطة اجتمع فيها التركي بالعربي ، والفارسي بالهندي ، والمصري بالمغربي . وقامت لهم مقام الرابطة النسبية ، حتى أن الرجل منهم ليألم لما يصيب أخاه من عاديات الدهر ، وإن تناءت دياره ، وتقاصت اقطاره » (ص ١١٢) .

ج ـ إذا قارنا معاني هذه المقالة ، بمضامين مقالة « الجنسية والديانة الاسلامية » ، وجدنا بينها بعض الفروق التي لا تخلو من دلالة تستحق التسجيل :

(١) إن مقالة « الجنسية والديانة الاسلامية » تكلمت عن الرابطة الجنسية كلاماً عابراً ، دون أن تعيرها اهتماماً جدياً ، ولكن مقالة « التعصب » زادت الاهتمام بها ، حتى أنها أوصلتها إلى محاذاة « الرابطة الدينية » .

(٢) إن المقالة الأولى كانت اعتبرت النعرة الجنسية مخالفة للشريعة الاسلامية ، ولكن المقالة الثانية خلت من ذكر المخالفة ، فضلاً عن أنها قالت ـ فيما قالته : « وكان من تقدير العزيز الحكيم وجود الرابطتين في أقوام مختلفة من البشر ، وعن كل منهما صدرت في العالم آثار جليلة يفتخر بها الكون الإنساني » (ص ١٠١) .

ومما يجدر ذكره : أن الأفغاني يكرر المعنى الأخير ، بعبارة أصرح ، في مقالة أخرى ، حيث يقول :

« إن كلاً من الرابطة الدينية والجنسية ، مبدءان للحمية على الملك ، ومنشئان للغيرة عليه » (ص ١٨٩ ـ ١٩٠) .

وإذا أردنا أن نستخلص زبدة الآراء المسطورة في مختلف مقالات العروة الوثقى عن الجنسية ، توصلنا إلى الأحكام التالية :

إن الرابطة الجنسية ، والرابطة الدينية ، أهم الروابط التي تلحم الأفراد وتكوّن الأمم .

إن الرابطة الجنسية تتغلب على الرابطة الدينية عند الغربيين .

ولكن الرابطة الدينية تتغلب على الرابطة الجنسية عند المسلمين .

غير أننا إذا وسعنا آفاق بحثنا إلى خارج العروة الوثقى ، وإلى غير المقالات العربية ، وجدنا للسيد جمال الدين الأفغاني رأياً آخر ، يختلف عن ذلك اختلافاً كلياً :

٢ ـ في المقالات الجمالية

أ ـ للسيد جمال الدين الأفغاني طائفة من المقالات المكتوبة باللغة الفارسية ، جمعت وطبعت في طهران تحت عنوان « مقالات جمالية » :

وبين هذه المقالات الفارسية ، مقالة تتصل بموضوع القوميات اتصالاً وثيقاً . وقد صدّر الأفغاني المقالة المذكورة ، ببضعة أسطر باللغة العربية ، هذا نصها :

« لا سعادة إلّا بالجنسية . ولا جنسية إلا باللغة . ولا لغة ما لم تكن حاوية لكل ما تحتاج إليه طبقات أرباب الصناعات والخطط في الافادة والاستفادة » .

إن هذه المقدمة العربية ، تدل دلالة صريحة ، على أن الأفغاني ـ يبدي فيها رأياً يخالف الآراء التي أبداها في العروة الوثقى مخالفة أساسية .

وقد ترجمت المقالة المذكورة إلى اللغة التركية ، بقلم « رسول زادة أمين » ، ونشرت سنة ١٩١٣ ، في مجلة « تورك يوردي » ـ أي : « موطن الترك » ـ في استانبول .

كما ترجمت إلى اللغة الفرنسية ـ بقلم مهدي هندس ـ ونشرت ـ في السنة الماضية ـ في مجلة « الشرق Orient » في باريس .

ويتبين من الترجمتين المذكورتين ، أن المقالة تهدف إلى استنهاض الهمم للعناية باللغة القومية ، وللتدريس بها ، مع ترجمة امهات الكتب العلمية والأدبية اليها .

وجمال الدين الأفغاني يستهل دعوته هذه بتقرير الحقائق التالية :

« إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ، ووحدة الدين .

وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية .

واللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين .

لأننا نعرف أمماً غيرت دينها ـ خلال ألف عام ـ مرتين ، بل وثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية والقومية .

فنستطيع أن نقول ، لذلك : أن تأثير رابطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين » .

ب ـ يلاحظ أن الرأي الذي يبديه جمال الدين الأفغاني ـ عن القومية ـ في هذه المقالة الفارسية ، يناقض الرأي الذي كان سطره في مقالته العربية ، عن الجنسية والديانة الإسلامية ، مناقضة تامة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هو السبب لهذا الاختلاف العظيم ؟

هناك ، منطقياً ، احتمالان ، لا ثالث لهما :

أحدهما : أن جمال الدين الأفغاني كان يقول في كل بلد ، وبكل لغة ، شيئاً يختلف عما يقوله في البلد الآخر ، وباللغة الأخرى .

وثانيهما : أن رأي الأفغاني ـ في قضية القومية ـ تطور تطوراً كبيراً ، بمرور الزمان .

إن الفصل بين هذين الاحتمالين بصورة حاسمة ، يتوقف على معرفة تاريخ كتابة المقالة الفارسية ، لتحديد عدد السنين التي مضت بينه وبين تاريخ كتابة المقالة العربية .

إني لم أتوصل إلى معرفة تاريخ كتابة المقالة الفارسية . ولذلك لا يحق لي أن أبدي رأيي في هذا الأمر بصيغة الجزم .

ومع هذا ، أعتقد أن التعليل الثاني أقرب إلى منطق الأحداث ، من التعليل الأول .

فإننا نعرف أن الأفغاني كان قد نشر العروة الوثقى سنة ١٨٨٤ عندما كان في الخامسة والأربعين من عمره . وقد عاش بعد ذلك ثلاثة عشر عاماً . قضى ثلاثة منها في روسيا ، وخمسة منها في عاصمة الدولة العثمانية ، وعاش خلال الخمسة الأخرى متنقلاً بين ايران وباريس ولندن . فلا غرابة ، والحالة هذه ، أن يتغير ويتطور رأيه في قضايا القوميات ، بعد أن توسعت وتنوعت اطلاعاته ومعلوماته المتعلقة بحقائق التاريخ ودقائق السياسة ، طوال تلك السنين ، في تلك البلاد المختلفة .

ج ـ إن تطور رأي جمال الدين الأفغاني في أمور القوميات ، يتجلى بوضوح من خلال « خاطرات جمال الدين الأفغاني » التي جمعها ونشرها « محمد باشا المخزومي » أيضاً .

من المعلوم أن الخاطرات المذكورة تتألف من الأحاديث التي أدلى بها الأفغاني إلى المخزومي ، خلال اقامته الأخيرة في الآستانة ، أي : بين سنة ١٨٩١ ـ ١٨٩٧ .

وقد جاء في الخاطرات المذكورة ، تحت عنوان « قوله في تأثير آداب اللسان » بحث في أهمية اللغة ، ينتهي بالعبارات التالية :

« . . . إنه أكبر الجوامع التي تجمع الشتات ، وتنزل من الأمة منزلة أكبر المفاخر .

« فكم رأينا من دول اغتصب ملكها الغير ، فحافظت على لسانها محكومة ، وترقبت الفرص ، ونهضت بعد دهر ، فردت ملكها ، وجمعت من ينطق بلسانها اليها . والعامل في ذلك إنما هو اللسان ، قبل كل ما سواه ـ ولو فقدوا لسانهم ، لفقدوا تاريخهم ، ونسوا مجدهم وظلوا في الاستعباد ما شاء الله »[٦] .

يلاحظ أن هذا الرأي يبتعد كثيراً عن الآراء المسطورة في العروة الوثقى .

وفي البحث الذي يرويه المخزومي تحت عنوان « رأيه في كيفية تربية الطفل الذي سيكون رجل المستقبل » ، يتكلم الأفغاني عن « الوطنية » أي « حب الوطن » ، وعن المدارس الأميرية والأجنبية ، وعن المدارس الأهلية الوطنية ، ويقول في سياق الحديث ، ما يلي :

« أما الدين ، فعلى قسمين : قسم عبادات ، وقسم معاملات .

« فالعبادات يؤديها الإنسان لربه بمعزل عن كل أحد ، فلا يعارض غيره بها ، ولا غيره يعارضه . إن لكلٍ وجهة هو موليها . والله رب العالمين ، لا رب اليهود فقط ، ولا النصارى فقط ، ولا المسلمين فقط . وهو الذي خلقكم من نفس واحدة .

« وأما لمعاملات فهي شرع بين العموم ، يعمل أبناء الطوائف على خير متكاتفين ، متعاونين . يشتغلون في المدرسة إخواناً ، ويخرجون منها إخواناً . يحملون بين أفئدتهم شعور الولاء والاخلاص ، لا يحل ما ارتبطوا به من روابط المحبة الوطنية قرب ولا بعد ، ولا ينسون عهد الصبا وذكراه . بل يكونون في جسم الوطن كأعضاء الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تألم له المجموع من الجوارح . كيفما ساروا ، وأينما حلوا ، فلا يرون إلا وحدة من سماء ، وأرض ، وماء ، وحب لوطن واحد . ولا تبلبل السنتهم مختلف اللغات ، ولا تشتت كلمتهم تباين النزعات ، ولا تفعل فيهم أهواء أولي الغايات من أرباب تلك المدارس والمعاهد ، أو ، إن شئت قلت : تلك المصايد ، وإن كان منها بعض النفع »[٧] .

يلاحظ أن فكرة « وحدة الوطن » و « وحدة اللغة » تكتسب في هذه الأسطر

---

(٦) محمد المخزومي ، خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني (بيروت : المطبعة العلمية ، ١٩٣١) ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

خطورة خاصة ، مخالفة بذلك كثيراً من الآراء المسطورة في العروة الوثقى .

إن تطور رأي الأفغاني ، بعد نشر العروة الوثقى يساعدنا على تعليل قضية أخرى هي قضية تأثير جمال الدين الأفغاني في الأتراك :

٣ ـ في الكتابات التركية

من الغريب جداً ، أن جمال الدين الأفغاني ، في الوقت الذي اعتبر في البلاد العربية داعياً للوحدة الإسلامية ـ ومعارضاً للنزعات القومية ـ اعتبر بين الاتراك من أعاظم مروجي القومية التركية وخادميها .

إن « يوسف آقجورا » ، الذي كان من أنشط العاملين لنشر « فكرة القومية التركية » في الدولة العثمانية ، منذ أوائل القرن الحالي ، يعتبر الأفغاني من آباء تلك الفكرة .

ولذلك نراه ، عندما استعرض مراحل نشوء الفكرة القومية عند الاتراك ـ في « الحولية التركية » ـ (ترك بيلليفي) التي نشرها سنة ١٩٢٦ ، خصص لجمال الدين الأفغاني فصلاً هاماً ، أشار فيه إلى مقالته الفارسية المذكورة آنفاً ، واستشهد بوجه خاص ، بما قاله في هذا المضمار ، « شاعر الترك » المشهور « محمد أمين » .

إن محمد أمين المشار إليه ، كان أول شاعر تركي ، نبذ وزن العروض كلياً ، وانصرف إلى نظم الأشعار والقصائد على « وزن البنان » المعروف بين شعراء الربابة الشعبيين . ونشر أولاً ديوانه « أشعار تركية » في أواخر القرن الماضي ، ثم واصل النظم على نفس النمط ، وتغنى بمجد الأتراك وبالقومية التركية ، ولذلك لقب بلقب « شاعر الأتراك » .

ويقول هذا الشاعر التركي القومي : « كان السيد جمال الدين الأفغاني يقبل الزوار يومي الجمعة والأحد من كل أسبوع . وأنا كنت من أوظب المواظبين لزيارته في الأيام المذكورة . وأستطيع أن أقول : أنه هو الذي جبل شخصيتي المعنوية . وإذا كانت الأرواح أبدية ، لا أتردد في القول بأن الاستاذ العظيم ، إذا كان قد ترك لحمه وعظمه إلى التراب في مقبرة ماتشقا ، فإنه أهدى روحه إليّ أنا . إن روح جمال الدين لا تزال تعيش فيّ أنا » .

ويقول يوسف آقجورا : « إن محمد أمين كان يحفظ الكثير من كلمات الأفغاني ، كأنها أحاديث مأثورة ، وكان يعترف بأنه كتب البعض من أشعاره بإلهام الأفغاني ، وكان يفتخر بأن جمال الدين استصوب الكثير من أشعاره ، وشجعه على المثابرة في نظم أمثالها » (تورك بيلليفي ، ص ٣٧٩) .

هذا ، مجمل ما قاله الشاعر القومي التركي عن جمال الدين الأفغاني .

ومما تجدر الإشارة إليه : أن هذه الكلمات ، قد قالها وكتبها الرجل ، بعد مرور نحو عقدين من السنين على وفاة الأفغاني ، وبعد أن تم انتصار الفكرة القومية عند الأتراك بصورة نهائية ، بتحول « الدولة العثمانية » إلى « الجمهورية التركية » .

فلا موجب للشك في أن كل ما قاله كان يعبّر عن شعوره الصميم في هذا المضمار .

ومهما كان الأمر ، فإنه يترتب على كل من يبحث في آراء جمال الدين الأفغاني وآثاره ، أن يأخذ هذه الأمور أيضاً بنظر الاعتبار .

ملاحظات

أعتقد أن ما جاء في مقالة جمال الدين الأفغاني الفارسية عن القومية ، يكفي لإظهار الخطأ الذي كان تورط فيه ، في مقالاته المنشورة في العروة الوثقى ، عن « الجنسية والديانة الاسلامية » . ولذلك لا أرى لزوماً لإطالة البحث في هذا المضمار .

ولكني أرى من المفيد ، أن استرعي الانظار إلى بعض الأخطاء الواقعية ، والتناقضات الصريحة التي لاحظتها في تلك المقالات :

١ ـ يقول الأفغاني في مقالة « التعصب » ـ عند بحثه عن المسلمين من تركي وعربي وفارسي ومغربي ـ « ان الرجل منهم ليألم لما يصيب أخاه من عاديات الدهر ، وأن تناءت دياره ، وتقاصت أقطاره » (ص ١١٢) .

ولكنه كان قال ، في مقالة « الجنسية » ما نصه بالحرف الواحد :

« . . . أهل هذا الدين ، في هذه الأيام ، بعضهم في غفلة عما يلم بالبعض الآخر ، ولا يألمون لما يألم به بعضهم » (ص ٨٧) .

إن التناقض بين هذين القولين واضح كل الوضوح . وهو يدل على أن الأفغاني كان يخلط بين ما هو واقع فعلاً ، وبين ما يريده هو ، ويتمناه قلبياً .

٢ ـ يقول جمال الدين الأفغاني في مقالته عن الجنسية والديانة الإسلامية :

« العربي لا ينفر من سلطة التركي ، والفارسي يقبل سيادة العربي ، والهندي يذعن لرياسة الأفغاني ، ولا اشمئزاز عند أحد منهم » .

وهنا أيضاً يخلط الأفغاني بين ما هو كائن ، وبين ما يتمناه أن يكون .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن ما يقوله هنا ، يخالف سلسلة طويلة من الوقائع ، في التاريخ القديم ، والتاريخ الحديث .

فإن الحركات والأحداث التي عرفت في تاريخ الدول الإسلامية باسم « الشعوبية » ، تشهد ضد ما يقوله الأفغاني في هذا المضمار ، شهادة صارخة :

وذلك ، بقطع النظر عما جاء في بيت المتنبي المشهور :

إنما الناس بالملوك ، وهل يفلح عرب ملوكها عجم ؟

٣ ـ قال جمال الدين الأفغاني ـ في مقالته عن الجنسية والديانة الإسلامية :

« قام بأمر المسلمين في كثير من الأزمان ، على اختلاف الأجيال ، من لا شرف له في جنسه ، ولا امتياز له في قبيله ، ولا ورث الملك عن آبائه ، ولا طلبه بشيء من حسبه ونسبه ، وما رفعه إلى منصة الحكم إلا خضوعه للشرع وعنايته بالمحافظة عليه » (ص ٥١) .

ولكن صحائف التاريخ ـ القديم منها والحديث ـ لا تؤيد هذا القول بوجه من الوجوه :

في الواقع أنها ترينا طائفة من الرجال الذين ارتفعوا إلى منصة الحكم ، دون أن يكونوا من ذوي الحسب والنسب ، ودون أن يرثوا الملك من آبائهم . . ولكنها تعلمنا ـ في الوقت نفسه ـ بأنهم وصلوا إلى منصة الحكم بالقوة والغلب ، أو بالدهاء والسياسة . . ولا تذكر لنا شخصاً واحداً ارتفع إلى منصة الحكم بسبب خضوعه للشرع ، وعنايته بالمحافظة عليه . فضلاً عن أنها تعلمنا أن جميع ملوك المسلمين : « كانوا يعلنون خضوعهم للشرع ، ويتظاهرون بالعمل للمحافظة عليه » .

وهنا أيضاً ، نجد أن الأفغاني ، لا يميز بين ما هو واقع فعلاً ، وبين ما يتمناه هو نظرياً .

٤ ـ لقد ذكر جمال الدين الأفغاني ، الحديث النبوي المشهور في « ذم العصبية » ، في مقالته عن الجنسية ، ذكراً مطلقاً ، دون تفسير وتقييد . ولكنه في مقالته عن التعصب فسّره وقيّده بقيد « الافراط » ، حيث قال : « ... إن الافراط في التعصب هو الممقوت في لسان الشارع » وكما قال صلى الله عليه وسلم : ليس منا من دعا إلى عصبية » .

ولكني لا أدري ، لماذا توقف الأفغاني عند عتبة « الافراط والتفريط » بعدما فتح باب التفسير والتقييد ؟ إذ من البديهي أن نوع العصبية ومرماها ، أهم بكثير من درجتها ، من « الاعتدال أو الافراط أو التفريط فيها » .

ولا شك في أن الذين توسعوا وتعمقوا في تفسير الحديث النبوي المذكور ، فقالوا « إن المقصود به هـو العصبية القبليـة » ، كانـوا أحسن فهماً لأغـراض الشرع ولحقـائق التاريخ والاجتماع .

إذ من المعلوم أن هذا النوع من العصبية ، هو الذي كان أحدث أخطر العراقيل أمام توحيد الكلمة ، في صدر الإسلام .

يتضح مما تقدم ، أن الآراء التي سطرهـا جمال الـدين الأفغاني في العـروة الوثقى حول قضية القومية في الإسلام ، كانت كثيرة الأخطاء ، وبعيـدة عن « روح التعمق » الضرورية لمثل هذه الأبحاث .

وكل شيء يدل على أن السيد الأفغاني نفسه قد فهم ذلك فيـما بعد ، وغـيّر رأيه في الموضوع تغييراً كبيراً ، في مقالته الفارسية ، وفي تصريحاته التركية .

ومهـما كان الأمـر ، فإني أستـطيع أن أؤكـد ـ في ختام هـذا البحث ـ أن الـذين استنـدوا إلى آراء جمال الـدين الأفغاني في استنكـار الفكرة القـومية ، كـانوا عـلى خطأ عظيم ، وأما الذين لا يزالون يحاولون الاستشهاد به في هذا المضمـار ، فلا شـك أنهم على خطأ أعظم .

ملحـوظـة

إني أكتفيت هنـا باستعـراض وانتقاد آراء جمـال الدين الأفغـاني المتعلقـة بقضيـة القـومية وحـدها . ولم أبـين رأيي في آرائه السيـاسية ، لأن ذلـك لا يـدخـل في نـطاق أبحاث هذا الكتاب .

علي عبد الرازق :
رأيه في الخلافة والحكومة في الإسلام

- ١ -

أ - إن فكرة « الخلافة الإسلامية » بوجه عام ، و « خلافة آل عثمان » بوجه خاص ، لعبت دوراً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الاسلامية بوجه عام والبلاد العربية بوجه خاص خلال عهود النهضة الأخيرة .

ومع أن الأتراك أنفسهم ألغوا الخلافة بصورة رسمية ، وطردوا « الخليفة العثماني » الأخير من بلادهم ، ونشروا الكثير من المعلومات والوثائق التي تظهر مساوىء الخلفاء وفظائعهم . . . لا نزال نرى بعض الكتاب العرب ، يتكلمون عنها وعنهم بلسان التعظيم والتقديس ، الممزوج بالتأسف والتحسّر .

ولذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة إلى مسألة الخلافة المذكورة .

ب - إن أحسن المؤلفات التي عالجت هذه المسألة معالجة علمية رزينة ، هو كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي ألفه ونشره « علي عبد الرازق » في مصر سنة ١٩٢٥ .

كان المؤلف عندئذ من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية ، ولكن الآراء التي أبداها في الكتاب المذكور أثارت ضجة كبيرة بين علماء الأزهر ، وحملتهم على تقرير « نزع صفة العالمية » عنه . وذلك أدى إلى حرمانه من « حق التدريس والقضاء » .

إلا أنه - بعد مدة - هدأت العاصفة ، وتبدلت الأوضاع ، فأسندت إليه وزارة الأوقاف ، واكتسب بذلك - نوعاً ما - حق الاشراف على الأزهر .

ج ـ ننقل فيما يلي أهم فقرات الكتاب التي تعبر عن رأي المؤلف ، في أسس القضية :

(١) . . . « إذا رجعنا إلى الواقع ، وجدنا أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت ، إلا في النادر ، قوة مادية مسلّحة . فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرماح والسيوف ، والجيش المسلح والبأس الشديد » (ص ٢٥) .

(٢) (الدولة التي تأسست في صدر الإسلام) . . . كانت دولة عربية قامت على أساس دعوة دينية . وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . أجل ، ولعلها كانت في الواقع ذات أثر كبير في أمر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الإسلام وتطوره . ولكنها مع ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية ، أيدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ومكنت لهم في أقطار الأرض . (ص ٩٢) .

(٣) كان معروفاً لدى المسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . ولذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا ، لا من أمور الدين . وأنهم يتنازعون في شأن سياسي ، لا يمس دينهم ولا يزعزع إيمانهم .

ولا زعم أبو بكر ، ولا غيره من خاصة القوم ، أن إمارة المسلمين كانت مقاماً دينياً ، ولا الخروج عليها خروج عن الدين (ص ٩٤) .

(٤) والحق أن الدين الاسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارف عليها المسلمون . وبريء من كل ما هيّأوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عزة وقوة . والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية ، ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة . وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة . لا شأن للدين بها . فهو لم يعرفها ولم ينكرها ، لا أمر بها ولا نهى عنها ، إنما تركها لنا ، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الامم ، وقواعد السياسة (ص ١٠٣) .

(٥) (الظاهر بيبرس) . . . أنشأ بيتاً للخلافة في مصر ، يأخذ الظاهر بجميع مفاتيحه واغلاقه . . .

وسماهم خلفاء المسلمين ، وحمل المسلمين على أن يدينوا لجلالتهم ، وفي يديه وحده أزمة تلك الهياكل ، وتصريف حركاتهم وسكناتهم ، وأطراف ألسنتهم . . .

ثم ، ما بال تلك البلاد الاسلامية الواسعة ـ غير مصر ـ التي نزعت عنها ربقة الخلافة ، وأنكرت سلطانها وعاشت ، وما زال يعيش كثير منها ، بعيداً عن ظل الخلفاء ، وعن الخضوع الوثني لجلالهم الديني المزعوم ؟ أرأيت شعائر الدين فيها دون

غيرها أهملت ، وشؤون الرعية عطلت ؟ أم هل اظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ وهل جفتهم رحمة الأرض والسماء ، لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا . . .

(٦) . . . عسى أن يكون فيما اسلفنا مقنع لك أن تلك التي دعوها الخلافة أو الإمامة العظمى ، لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم أو العقل . . . (ص ٣٨) .

- ٢ -

أ - في الواقع أن آراء علي عبد الرازق التي استعرضناها آنفاً ، أثارت - في حينها - كثيراً من الانتقادات .

حتى أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري أيضاً انتقدها في كتابه « الخلافة » المنشور باللغة الفرنسية ، واقترح أن تنظم الخلافة على شكل « عصبة الأمم الإسلامية » ، أسوة بـ « عصبة الأمم » التي كانت تألفت بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن الأحداث التي توالت منذ أقدام الاتراك على الغاء الخلافة قد قضت على فكرة الخلافة الإسلامية ، القضاء المبرم ، وأبعدتها عن نطاق « التفكير السياسي » في جميع البلاد الإسلامية .

وقد أصبح من الأمور المسلمة لدى جميع الدول ، أن السياسة شيء والديانة شيء آخر ، فلا يمكن - والحالة هذه - اقامة السياسة على الديانة ، بصورة من الصور .

ب - أنا لا أرى لزوماً إلى إضافة شيء على ما جاء في كتاب علي عبد الرازق في هذا الشأن .

غير أني أرى من المفيد أن ألفت أنظار الذين لا يزالون يتكلمون عن « خلافة آل عثمان » إلى الحقائق التاريخية التالية :

(١) إن خلافة آل عثمان لم تكن من الأمور المعترف بها في جميع البلاد الإسلامية . فإن سلطنة مراكش - المغرب الأقصى - مثلاً لم تعترف لهم بها في يوم من الأيام . كما أن امبراطورية إيران أيضاً كانت بعيدة عن الاعتراف بالخلافة ، بوجه عام . كما أن الزيود ، والجعفرية وسائر فروع الشيعة . . . أيضاً ما كانت تقول بخلافتهم أبداً .

(٢) إن الكوارث التي حلت بمسلمي الأندلس ، كانت حدثت في الوقت الذي كانت السلطنة العثمانية وصلت إلى أوج قوتها ورفعتها .

ومع ذلك فإنها لم تعمل ـ أو لم تستطع أن تعمل ـ شيئاً لمنع تلك الكوارث ، أو تخفيف وطأتها .

(٣) إن فرنسا استولت على الجزائر عندما كانت « ايالة عثمانية » خاضعة للخلافة الاسلامية . والدولة المذكورة ، على الرغم من اتصافها بصفة الخلافة الاسلامية ، لم تعمل شيئاً للحيلولة دون ذلك الاستيلاء ، حتى أنها لم تستطع أن تمد يد المساعدة للأمير عبد القادر الذي ثار على المستولين ، وقاومهم وحاربهم مدة طويلة .

(٤) إن استيلاء الفرنسيين على تونس ، واحتلال الانكليز لمصر واستيلاء الايطاليين على طرابلس الغرب ـ أي ليبيا ـ . . . أيضاً تم ، على الرغم من وجود الدولة العثمانية ـ وسيادتها على تلك البلاد ، وعلى الرغم من تمتع الدولة المذكورة ـ بصفة « الخلافة الاسلامية » بصورة رسمية .

(٥) إن السلطان عبد الحميد الذي عمل كثيراً لإذاعة صيت « الخلافة الإسلامية » . . ضحى بالكثير من المصالح الإسلامية في سبيل أهوائه الشخصية ، ومطامحه الواهية .

إني لا أرى لزوماً لذكر الأمثلة الكثيرة ، وأعتقد أن الواقعة التالية تكفي لتقرير هذه الحقيقة :

عندما أراد امبراطور المانيا أن يدافع عن قضية مراكش ، وحمل الدول على عقد مؤتمر لوضع النظام الخاص بطنجة . . . اقترح على « الدولة العلية العثمانية » أن تشترك في المؤتمر بإرسال من يمثلها فيه .

ولكن الحكومة العثمانية ، ردت على هذا الاقتراح بما مآله :

« إن الدولة العلية كانت ترغب جداً في تلبية طلب صاحب الحشمة الامبراطور . إلا أنه من المعلوم أن سلطان العثمانيين يحمل في الوقت نفسه لقب خليفة المسلمين . وبما أن سلاطين مراكش لا يعترفون لسلاطين آل عثمان بهذه الصفة ، لا يسع الدولة العلية أن تشترك في هذا المؤتمر لما ينجم عن اشتراكها من محاذير معنوية » .

أعتقد أن هذه الواقعة التاريخية تكشف النقاب عن « السياسة » التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد في قضايا البلاد الاسلامية وتظهرها على وجهها الحقيقي .

ذيـــل :

خلافة آل عثمان

لزيادة ايضاح هذه القضايا ، أدرج فيما يلي بحثاً عن كيفية تكوّن « خلافة آل عثمان » ، وذلك نقلاً عن كتابي « البلاد العربية والدولة العثمانية » .

١ - إن جميع كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي ، في الشرق والغرب ، تقول : أن آخر الخلفاء العباسيين في مصر ، المتوكل على الله ، تنازل عن الخلافة إلى السلطان سليم العثماني ، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين .

يقول البعض أن التنازل تم في القاهرة ، ويقول البعض أنه تم في القسطنطينية ، ولكن الجميع يتفقون في القول ، بأن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم واخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي .

ولكن الأبحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال - على الرغم من تواترها ، فلا تترك مجالاً للشك في أن هذه الرواية ، إنما هي اسطورة تكوّنت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة . والادلة على ذلك كثيرة :

أ - إن المؤرخ ابن إياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر . فقد دوّن في تاريخه - بدائع الزهور - كثيراً من الوقائع والأمور ، بتفاصيل وافية . ولم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة .

إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى القسطنطينية ، ويذكر الاخبار التي وردت منه ، عدة مرات في مختلف المناسبات ، حتى أنه يذكر الاخبار التي وصلت عنه ، بعد وفاة السلطان سليم ، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان . وفي كل مرة ، يسمي « المتوكل » بالخليفة ، ويسمي « سليم وسليمان » باسم السلطان ، ولا يشير ولو اشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة .

ب - لا يوجد تاريخ تركي كتب في عهد السلطان سليم . إلا أن منشئات فريدون بك تضم نوعاً من « اليوميات » التي تسجل ما فعله السلطان المشار إليه ، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر ، حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه . في هذه اليوميات ، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة .

تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد ، والجوامع التي صلى

فيها صلاة الجمعة ، والأشخاص الذين أنعم عليهم ، والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم . . . والأماكن التي نزل فيها والاشخاص الذين قابلهم . . . وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافة . وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية : « الخليفة المتوكل على الله مولانا محيي الدين من آل العباس ، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية » .

كما تذكر اليوميات يوم وصول ابن الشريف بركات وتشرح كيفية استقباله من السلطان بتفاصيل وافية . حتى أنها لا تهمل ذكر عدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقائه في ضيافة السلطان .

ونظراً إلى هذه التفاصيل ، لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة أو انتقال الخلافة بصورة من الصور ، لو كان حدث شيء من ذلك حقيقة .

ج ـ إن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم « تاج التواريخ » . إن هذا التاريخ يحتوي بحثاً طويلاً عن السلطان سليم ، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة .

ومما يلفت النظر أن كاتب « تاج التواريخ » كان ابن شيخ الاسلام الذي رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر . وقد دون عدة وقائع وأمور نقلاً عن والده . فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة ، خلال وجود السلطان سليم في مصر ، أو بعد عودته إلى القسطنطينية ، لذكر ذلك بكل اهتمام .

يتبين من كل ذلك ، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي إلى السلطان سليم لا تستند إلى أي أساس يجوز الاعتماد عليه . فلا مجال للشك ـ والحالة هذه ـ في أن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة .

٢ ـ ولا غرابة في ذلك ، لأن الخلافة في ذلك العهد ، كانت فقدت مكانتها منذ مدة طويلة . والخليفة كان أصبح « مقام تبرك » لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية . إنه كان يدخل في التشريفات مع القضاة الأربعة ، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان بعد مشاورة العلماء والقضاة . حتى أنه كان يقصى عن منصبه أيضاً ، بأمر من السلطان في بعض الأحيان .

وابن أياس يذكر في تاريخه « بدائع الزهور » وقائع عديدة تدل على ذلك بكل وضوح وجلاء :

يقول في « باب ذكر خلافة المتوكل على الله أبي العز عبد العزيز ابن يعقوب » « فطلبه السلطان ، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة . . . فوقع الاتفاق من السلطان

والامراء على ولايته ، فتولى الخلافة »[8] .

وفي باب « ذكر خلافة المستنجد بالله أبي المحاسن يوسف . . . » يقول :

« . . . بويع بالخلافة بعد خلع أخيه حمزة . . . وصفة ولايته . . . أن عمل موكب بالقصر وطلع القضاة الأربعة . . فلما تكامل المجلس . . قال قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني : « نقل بعض علماء مذهبي أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره . . (فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة وولاية أخيه الجمالي يوسف) فعندئذ قام القاضي كاتب السر محب الدين بن الأشقر وقال في المجلس « نشهد عليك يا مولانا السلطان أنك عزلت الخليفة حمزة من الخلافة ووليت أخاه الجمالي يوسف فقال نعم ، فأحضروا له التشريفة . . . »[9] .

كل شيء يدل على أن سلاطين آل عثمان ، لم يعيروا ـ في بادىء الأمر ـ أمر الخلافة أي اهتمام .

وعندما اهتموا بها فيما بعد ، وأرادوا أن يستفيدوا منها ـ بصورة تدريجية ، اختلق ساستهم ومؤرخوهم أسطورة التنازل والانتقال .

٣ ـ ومهما كان الأمر ، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة . لأن المهم في أمثال هذه الأمور ، ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية ، بل هو اعتقاد الناس بها ، أو عدم التفاتهم إليها .

ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية ، قوّى نفوذ الدولة العثمانية وسهّل حكمها تسهيلاً كبيراً .

ونظراً لكل ما تقدم نستطيع أن نؤكد أن فكرة « الخلافة العثمانية » ساعدت كثيراً على استسلام العرب للحكم العثماني وأخّرت كثيراً نشوء فكرة القومية في البلاد العربية .

---

(٨) أبو البركات محمد بن أحمد ابن أياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور (القاهرة : مطبعة التقدم ، ١٣١٩هـ) ، ج ٢ ، ص ١٨٦ .
(٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

القومية العربية والديانة الإسلامية

إن دراسة « تاريخ الأمة العربية » دراسة علمية ـ مستندة إلى الوقائع والأحداث ـ بقطع النظر عن الاعتبارات الاعتقادية ـ تُوصل الباحثين إلى تقرير الحقائق التالية :

١ ـ إن الحركة الإسلامية كانت واقعة تاريخية هامة ، أوجدت تحولاً انقلابياً خطيراً في أحوال العرب ، كما أنها أثرت في سير التاريخ العام أيضاً تأثيراً قوياً جداً .

هذه حقيقة لا يستطيع إلا أن يسلم بها كل باحث ، سواء أكان عربياً أو غير عربي ، مسلماً أو غير مسلم .

ولكن الحركة الإسلامية ، لم تبق مرتبطة بالقومية العربية ارتباطاً تاماً . لأن بعض الجماعات استعربت دون أن تعتنق الديانة الإسلامية ، وبعكس ذلك فإن بعض الجماعات اعتنقت الديانة الإسلامية ، دون أن تستعرب ، وتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة من ناحية ، وأمم اسلامية غير عربية من ناحية أخرى .

هذه أيضاً حقيقة ، لا يمكن أن يختلف عليها اثنان .

٢ ـ إن تاريخ العرب دخل في طور جديد هام ، بظهور الإسلام .

ولكن من الخطأ أن يظن أن العرب كانوا أمة بدائية محرومة من الحضارة قبل الإسلام .

فإن المعلومات التاريخية والآثارية التي تجمعت لدى الباحثين ، لا تترك أي مجال للشك في ذلك .

حتى أننا إذا تركنا تلك المعلومات جانباً ، وامعنّا النظر في اللغة العربية نفسها ، اضطررنا إلى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي ، محروم من الحياة الفكرية . لأننا نجد في القصائد الجاهلية ـ وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثر فيهم أعمق التأثير ـ طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معانٍ مجردة جداً . ولا مجال للشك في أن وصول التجريد الذهني إلى هذا الحد من التقدم ، مما لا يمكن أن يتم دون أن يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديد ة .

ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد : أن انكار وجود حضارة وحياة فكرية عند العرب قبل الإسلام لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

٣ ـ ومع هذا يجب أن لا يغرب عن البال أن العرب قبل الإسلام كانوا قليلين ، كما أن مواطنهم كانت محدودة نسبياً ، فإن البلاد التي تستحق النعت بالعربية ، كانت منحصرة في الجزيرة العربية ، وبحافات بعض البلاد المجاورة لها ، وأما توسع حدود العروبة إلى سائر أنحاء العالم العربي الحالي ، فقد تم بفضل الفتوحات العربية ، التي سارت تحت راية الإسلام .

فإن معظم أقسام العراق والشام ، وجميع أنحاء افريقيا الشمالية ـ من مصر والسودان إلى المغرب الأقصى ـ كانت غير عربية ، ولم تستعرب إلا بعد الإسلام .

إن المؤرخين والكتاب الذين دوّنوا تاريخ الإسلام ، لم يقدّروا أهمية « أحداث الاستعراب » حق قدرها ، فاكتفوا بتفصيل الفتوحات ـ وما تبعها من أحداث سياسية ـ دون أن يعيروا قضايا « استعراب » البلاد المفتوحة أدنى اهتمام .

إن « تاريخ الأمة العربية » لا يمكن أن يأخذ شكلاً علمياً حقيقة إلا عندما يتلافى هذا النقص ، ويتتبّع أحداث الاستعراب .

٤ ـ في الواقع أن سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على أنفسهم في جزيرتهم على كر الأزمان . بل أنهم كانوا ينزحون من الجزيرة إلى البلاد المجاورة ، قبل الإسلام أيضاً . وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية ، تارة نحو الشمال ، إلى ما بين النهرين وبر الشام ، وطوراً نحو الغرب ، إلى مصر والسودان ، عن طريق برزخ السويس وباب المندب . والتاريخ يعطينا معلومات كثيرة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية إلى خارجها في مختلف العصور القديمة .

إلا أن القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الإسلام ، كانت تفقد صلاتها مع موطنها الأصلي ، وتتعرض إلى سلسلة من الأحداث

والتطورات التي تنسيها ماضيها ، وتؤدي إلى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها .

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام ، قد امتازت عن سابقاتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً ، إنها لم تفقد صلاتها بمنبعها الأصلي ، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية . وفضلاً عن ذلك ، استطاعت أن تنشر لغتها في مواطنها الجديدة ، وانتهت إلى تعريب سكان أقطار واسعة من البلاد المفتوحة تعريباً تاماً .

٥ - ولكن الإسلام لم يحتم على أهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد . ولذلك قد استعربت جماعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة بدون أن تعتنق الديانة الإسلامية . فتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة . فاشترك هؤلاء بالحياة العلمية والأدبية العامة ، وساهموا في الانتاج العلمي والأدبي العربي مساهمة فعالة بجانب إخوانهم المسلمين . وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتاب ، والخطباء ، والشعراء ، والعلماء . . . سواء في العصور القديمة أو في العصر الحديث .

٦ - ومما يجب أن لا يغرب عن البال أن اللغة العربية ، بعد أن أصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشاسعة ، تعرضت إلى محن خطيرة ، مدة قرون طويلة ، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي ، والجمود الفكري والاجتماعي ، والانحطاط الثقافي . لأن كل ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الاقطار العربية ، ويفسح مجالاً واسعاً لتغلب العامية ، ويطلق العنان للهجات المحلية . ولذلك أصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام ، والتفرع إلى لغات عديدة تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، لا يترك مجالاً لتفاهم المتكلمين بها . . وذلك مثلما حدث للغة اللاتينية .

وغني عن البيان ، أنه لو حدث ذلك ، لأدّى - حتماً - إلى انشطار الأمة العربية إلى أمم مختلفة ، ولما بقي على البسيطة شيء يستحق التسمية باسم « القومية العربية » .

ولكن القرآن ، وقف سداً منيعاً أمام هذه الأخطار الجسيمة ، وحال دون استشراء هذا التفكك . وذلك لكونه عربياً ، ولكون الديانة الإسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته ، وتلاوتها كل يوم عدة مرات ، خلال الصلوات .

فلا مجال للشك في أن هذه العوامل ، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط ، وهي التي

حفظت لها وحدتها وحيويتها ، ويسرت لها امكان الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة .

ونظراً لارتباط القومية باللغة ، نستطيع أن نقول : وهي التي حفظت القومية العربية من التشتت والزوال .

٧ ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين أيضاً .

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس إلى العربية ، فصاروا يتلون الانجيل باللغة العربية ، ويبتهلون إلى الله باللغة العربية ، ويرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة العربية ، كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية .

ولذلك ، نستطيع أن نقول : أن اللغة العربية أصبحت لغة الدين والصلاة ، عند المسلمين والنصارى على حد سواء .

٨ ـ ومما تجب ملاحظته : أن الديانة الإسلامية انتشرت في أقطار أوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية .

ومن المعلوم أن هذا التوسع كان عظيماً جداً ، في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي .

فإن الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت إلى أسوار الصين وأنهار الهند ، وأدخلت تلك البلاد في حظيرة الإسلام . ألا أنها لم تستطع أن تضمها إلى حوزة العروبة .

فإن أهالي بلاد فارس وما وراءها عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الإسلامية ، ولكنهم قاوموا عوامل الاستعراب . في الواقع أن لغات تلك البلاد قد تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً . ومع ذلك ، فإنها لم تفقد شخصيتها ، فبقيت تلك البلاد غير عربية ، وإن كانت قد أصبحت اسلامية .

فتكونت بذلك أمم اسلامية غير عربية . وقام في البلاد التي تقطنها تلك الأمم عدد كبير من الدول الإسلامية « غير العربية » .

٩ ـ ثم أن البعض من هذه الدول غير العربية ، استطاعت أن تقوم بفتوحات عظيمة ، تحت راية الإسلام . وهذه الفتوحات نشرت الديانة الإسلامية في بلاد واسعة الأرجاء ، دون أن تنشر معها اللغة العربية .

فإن فتوحات المغول في الهند ، وسّعت رقعة الإسلام في تلك البلاد . ولكنها لم

تنشر اللغة العربية فيها ، بل ولدت ونشرت لغة جديدة ، مزيجة من الفارسية والتركية والعربية .

وأما فتوحات الأتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الإسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان ، ولكنها نشرت معها اللغة التركية .

وقد توسعت من جراء ذلك كله ، رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » .

١٠ ـ وفي الأخير ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن الديانة الإسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية ، ووصلت إلى أقاصي أندونيسيا على يد العرب ، بعد عصور الفتوحات ، وقد تم هذا الانتشار بجهود أفراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون من جنوب الجزيرة العربية إلى تلك البلاد النائية بحراً ، بالسفن الشراعية .

ومن الطبيعي أن جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الأهلين ، ما كان يمكن أن تغير لغة هؤلاء وقوميتهم ، وإن كانت قد استطاعت أن تلقنهم الدين الإسلامي .

ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الإسلام ، الا أنها حافظت على لغاتها الخاصة ، فلم تصبح عربية .

وهذا أيضاً أدّى إلى توسيع رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » توسيعاً عظيماً .

يتضح من الحقائق التي سردناها آنفاً : أن الديانة الإسلامية لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها ، لأنها :

أولاً : كانت « القوة الدافعة » للفتوحات العربية ، التي نشرت اللغة العربية ، ووسعت نطاق القومية العربية .

ثانياً : صارت « القوة الواقية » التي اكسبت اللغة المذكورة نوعاً من « المناعة » ضد عوامل التفرع والتفتت ، وصانت بذلك القومية العربية من الانشطار ، في عهد انحطاطها الطويل .

ولكن ذلك لا يعني : أن القومية العربية ظلت مرتبطة بالديانة الإسلامية لأنه : قد تكوّنت أمم اسلامية غير عربية من ناحية ، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى .

كلمة ختامية في نتيجة الأبحاث

إن الوقائع والأحداث التي وصفناها وشرحناها ، والنظريات التي استعرضناها وناقشناها ، في مختلف فصول هذا الكتاب ، تؤدي بنا إلى تقرير الحقائق التالية :

إن أس الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ .

لأن الوحدة في هذين الميدانين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك ، تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزة عن الأمم الأخرى .

ولكن لا الدين ، ولا الدولة ، ولا الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الرقعة الجغرافية » أيضاً لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية .

لأن التاريخ يعطينا أمثلة كثيرة وبليغة على أن :

أولاً : إن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الأمة تتوسّع وتتقلّص بتوالي السنين .

ثانياً : إن الأمة الواحدة قد تنتقل من رقعة جغرافية إلى رقعة جغرافية أخرى .

ثالثاً : إن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة .

وإذا أردنا أن نعينّ عمل كل من اللغة والتاريخ في تكوين الأمة قلنا :

اللغة ، تكوِّن روح الأمة وحياتها .

التاريخ ، يكوِّن ذاكرة الأمة وشعورها .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولـد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١ ، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهـد الـدراسـات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبـح مديراً له، والـذي سمي فيما بعـد معهـد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم .

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

ثمن ... ة
٦٢,٥٠ ... ادلها